



4x041  
5/1A





الله أكبر

جلد اول

فسخة فتاوى حماديه در علم فقه

من مؤلفات مولانا ابوالفتح ركن بن حسام الناكوي

سمى الله نراها وأجعل الجنة مشواها

هذا كتاب الطهارة تأليف الكاتب الكمال

در شهر جمادى الاولى سنة ١٢٢٢ هجرى قدسى

مطابت ماه دسمبر سنة ١٨٢٥ عيسوى بمقابلہ کتب

متعددہ تصحيح یافته باهتمام مولوى غلام محمد و

طبع اسيا نك ليتھوگرافك كيني نكليب

طبع در اسد

فقط





الله اكبر

## جلد دوم

نسخه فتاویٰ حمادیه در علم فقہ

من مؤلفات مولانا ابوالفتح رکن ابن حسان الناکوری

سقى الله ثراهما وجعل الجنة مثواهما

از کتاب الکفالة ثم آخر کتاب

در شهر شوال سنه ۱۲۴۱ هجری قدسی مطابق ماه ربیع

سنه ۱۸۲۹ عیسوی مقالہ کتب متعددہ تصحیح<sup>فہ</sup>

با احترام مولوی غلام محمد وم مطبع اسبکت

لیتھوگرافٹ کبنی بقالب طبع در آمد

قطر



في كتابه الأول في فوائده من كتاب الطهارة كتاب الكفاية صفح

١١٩ - - - - - الطهارة ٤

١٢٠ - - - - - الصلوة ٢٤

١٢١ - - - - - الزكاة ١١

١٢٢ - - - - - الصوم ٢٢

١٢٣ - - - - - الحج ٥٦

١٢٤ - - - - - النكاح ٥٤

١٢٥ - - - - - الطلاق ١٢٦

١٢٦ - - - - - العتاق ١٦٨

١٢٧ - - - - - الأيمان ١٤٣

١٢٨ - - - - - الحدود والقصاص ١٩٩

١٢٩ - - - - - السير ٢٥٤

١٣٠ - - - - - اللقيط واللقطة ٣١١

١٣١ - - - - - الألباق ٣١٤

١٣٢ - - - - - المنقود ٣١٨

١٣٣ - - - - - الشراكة ٣٢٢

١٣٤ - - - - - الوقف ٣٢٥

١٣٥ - - - - - البيوع ٣٥٦

١٣٦ - - - - - الكفارة ٣٥٦



فهرست جلد دوم فتاوه حمادید در علم فقه انزکات بحواله کتاب الفیاض

کتاب	المحوالة	۴۱۳
کتاب	التضاء	۴۱۸
کتاب	الشهادت	۴۵۸
کتاب	الوكالة	۵۱۷
کتاب	الدعوى	۵۳۳
کتاب	الاقراء	۶۶۲
کتاب	الصلى	۶۷۵
کتاب	المضاربة	۶۸۸
کتاب	الوديعة	۶۹۲
کتاب	العارية	۷۰۱
کتاب	المضاربة	۷۰۲
کتاب	الاجارة	۷۱۷
کتاب	الاکراه	۷۳۸
کتاب	الحجر والمأزور	۷۴۳
کتاب	الغصب	۷۴۸
کتاب	الشفعة	۷۵۷
کتاب	القسمه	۷۶۱
کتاب	المزارعة	۷۷۱
کتاب	الصيد والذبائح	۷۷۳

كتا ..... الأفضية ٨٠ ٤

كتا ..... الانتعسا<sup>ن</sup> ٨٢ ٤

كتا ..... احياء<sup>والشرب</sup> الموات ٨٢ ٩

كتا ..... الرهن ٨٣ ٨

كتا ..... الجنابات ٨٣ ٤

كتا ..... الوصايا ٨٩ ١

كتا ..... الفرائض ٩٠ ٥







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوب الموحدين بنور التوحيد والإيمان : شرح  
صدور العلماء بقبول الإسلام والاحسان : واهيى فواد العارفين  
بإعطاء المعرفة والإيقان : وخص من بينهم المجتهدين بزيادة أصابة  
الحق والاتقان : تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي أنزل الأحكام  
وشرع الشرائع وبين الحلال والحرام : بل الحلال ليتركه : وحرم الحرام  
ليجتنبه : علم واعلم : حكم واحكم : وعد واعد : أفنى وأوجد : أمر بإتباع  
أحسن ما في السنن والكتاب : ومدحه بقوله أولئك الذين هدانا  
إلى الله وأولئك هم أولوا الألباب : شؤادة هي مصباح مشارق خلاصة  
الاعتقاد : وكلمة هي مفتاح أغوار رقيقة الإرشاد : ونشهد :  
عبد ورسوله الذي بلغ في تقرير فضائله ما يب الواعظ غايته  
الاستغناء : وبلغ فيما بلغ استقصاء إيصاح سنن سنن فرائض  
الأيحاء صلى الله عليه وعلى آله ما أضيء إصلاح مطلق مبتلى المأفوي  
وافيض منتقى زلال حكم الصغرى والكبرى : وسلم تسليمًا كثيرًا  
كثيرًا : أما بعد فقال العبد الراجي إلى رحمة الله الرب البار



ابو الفتح ركن بن حسام الملقب الناكوري \* اصله الله شانه \* واطاه  
 بكرمه برهانه التي لما شرفت في بلدة نصر والده \* صانها الله عن  
 الاهالة \* بشرف مجلس من ساداهل زمانه \* وفاق ذوى الحكومة  
 في عصره واوانه \* بمعاليله العلية \* وشمائله السنية \* هو الكامل  
 الميام بالاحكام \* عند الدعاوى والزحام \* العالم الفاضل  
 المجتهد \* الفاضل بين الحق والباطل بالعزم والمجد \* العارف  
 لعادات الناس الباني على مبادئ الشرع والاساس \* لا يقدر  
 احدا ان يظهر خلاف الواقع محضوره \* لغاية احتشامه ونهاية  
 شعوره \* ولا يتمكن شهود الزور \* ان يقدموا على المحضور \*  
 لكمال ذكائه ومعرفته \* وكثرة تجربته ومهارته \* لان له ولا  
 تنفيذ الاحكام \* في خمس وثلاثين من الاعوام \* ولعله ما قضى في  
 الدعاوى \* الا بما عليه الجمهور والفتاوى \* المستجمع لقون الكمال  
 الانسية \* الفائق اهل زمانه بسجيته المرضية \* شعره \* وان  
 يفيق الانام وذاك منهم \* فان المسك بعرضه الغزال \* الا وهو  
 الاعظم المعظم \* الاكرم المكرم \* صدر صدور العالم \* افضل  
 اهل الاسلام واشرف بني آدم \* اعني قاضي القضاة القاضي حاد  
 الملة والدين احمد بن الامام العالم الكامل \* استاذ التلخيص القا  
 بحر المعاني نغان الثاني \* جامع الفروع والاصول \* ناقد المعقول  
 والمقول \* قاضي القضاة القاضي المرحوم المغفور القاضي اكرم



الرحمن \* باسكا نه بجوحة الجنان \* لا زال مصونا معصوما من عوائق الزمان  
 وبوائق الحداث \* وفوض اليّ والى ابني العالم المستمى بمولانا داود \*  
 اعطاه الله خير الدين والدنيا \* الافتاء في القضايا والفصح للروايات وما عليه  
 الفتيا شرعت انا وابني في تتبع الروايات \* وما عليه الاعتماد وتوافق  
 الروايات \* وما اجبنا الا بما عليه الاجماع والجمهور \* بفضل الموفق الرب  
 الغفور \* واجتمع عندنا اجزاء كثيرة منها نجوي الواقعات \* ولكن  
 كانت الروايات \* اثنان متفرقات \* فجمعناها جميعا يسهل الوقوف  
 بها \* ورتبناها ترتيبا يسر الاطلاع عليها \* واوردنا كل باب  
 موده \* وكل فصل موقعه \* ولقد كررنا الروايات في بعض الابواب  
 لان تلك موافقة لكل باب \* وهذا التكرار دأب المؤلفين \*  
 وعادة الاساتذة المصنفين \* ليجد الطالب في كل محل ما يطلبه \*  
 ولا يبتلي في التصحح بتعبه \* والكتب التي استخرجنا الروايات  
 منها \* الهداية \* والكافي \* والزيادات \* والسغناقي \* والحيدري  
 والمصبرات \* وفرائد الدراية \* والعوارق \* واصول الواقعات \*  
 والخوارزمي \* والمستصفى \* والكفاية \* وشرح مجمع البحرين \*  
 والتجريد \* وشرح الوقاية \* والتهديب \* واللباب \*  
 وتحفة الفقهاء \* وفتاوى الحجة \* وشرح الطحاوي \*  
 واسرار الفقهاء \* وحاشية الهداية \* والملقط \* والنسفي \*  
 والخلاصة \* والمحيط \* وفتاوى الناطقي \* وجامع الشرح \* والضيائي \* وشرح



الكز المسافري \* والجسوط \* والقيمة \* والوزير \* والواقعات  
الحسامي \* والذخيرة \* والحقاني \* وكشف الغوامض \* والنافع \*  
والتأريخي \* وجواهر الفتاوى \* وحاشية القدوري \* وعلوة  
المسعودي \* وفتاوى البرهاني \* والسراري \* وفصول الهادي \* وكشف  
المكتوم \* والمصنف \* ومطلوب المسلمين \* وفصول الاستر وشيخ  
والكنز \* وتبسيط الغافلين \* وجامع الفتاوى \* والكرماني \* وعمدة  
المفتي \* والمشورة \* وشرح الكنز \* وعمدة المفتي \* وكنز العجايب \* و  
التبيين \* والعتابي \* والطهيري \* وحصر العلائي \* والكبرى \* والناصري  
والصغرى \* ومنية المفتي \* والشاهان \* والبردوي \* ومنية المصلي \*  
وولولي \* وفتاوى النوازل \* وعقيدة النجاح \* وكشف البردوي \*  
ومجموع النوازل \* والغوامض \* ودرر البحور \* ومجمع البحرين \* والتجسس  
والمنافع \* وملخص الشرحين \* والكرميني \* وشرح الهداية المسافري \* وفتح  
التهذيب \* واليتايع \* والقدوري \* وشامل البيهقي \* والمتفق \* و  
المنظومة \* وناسيس النظائر \* والحاوي \* وحاشية المنظومة \* ومختار  
الفتاوى \* والمغرب \* والمنية \* ومختصر الكرخي \* وفتاوى الحسامي  
والاقتضية \* وكفاية الشعبي \* ولبستان الجليلي \* وشرعة الاسلام  
وفتاوى انواع الفقه \* وخزانة الفقه \* واقليم الاسلام \* وتفسير الدرر  
وفتاوى \* وفتح الظهير البديعي \* والترصيع \* والانوار في مذهب الشافعي  
والعزيز في شرح الوجيز على مذهب الشافعي \* والوجيز \*



والحاوي \* والينابيع \* والمحرب \* كل منها للشافعي \* وقناوى الفضل  
 وقناوى المنتهى \* والشرح الحسنى \* وخزانة الفقه العليا \* والمتقى \* و  
 قناوى الاوزجندى \* وتفسير الاحقاق \* وجامع الجوامع \* وتلخيص  
 المنطق \* وتفسير البستي \* وشرح الطوابع \* وقناوى اهل سمرقند \* <sup>واظهر</sup>  
 المرغنياني \* واحياء العلوم \* وفوائد المشايخ \* واصول الامام <sup>الكرخي</sup>  
 ومفاتيح العلوم \* وقناوى الصيرفي \* والعيون \* وعقيدة الجي  
 اسحق الصغار \* وجمع الحواشي \* وزيادات الغياثي \* واصول الصغار  
 والكامل \* والجامع الصغير \* وتحفة القراءة \* وشرح ادب القاضي  
 للخصاف \* وتفسير ابي الليث \* ودستور القضاة \* ومفاتيح الهداية  
 والتوضيح \* وروضة العلماء \* وتوجيه المختار \* وتفسير فخر الدين  
 الرازي \* وزاد الفقهاء \* وتلخيص الجوامع \* والايضاح \* والتفريد  
 واصول النيران \* واليواقيت \* والتحقيق \* والتمهيد \* وفصول  
 الحياطي \* ومدخل الكرخي \* وتحفة الخاني \* وعقيدة مولانا  
 عبد العزيز \* وعقيدة النسي \* والقراخياني \* وصنوان القضا  
 وكفاية البيهقي \* وكشف المنار \* والمختب شرح الحسامي  
 وشرح الآثار \* والمحقق شرح المتفق \* والمصابيح \* ونقد الامام  
 شمس الائمة الشرحي \* والمشكوة \* وشرح المصباح \* والشرح  
 الركني \* وشرح العقيدة \* والمدارك \* وملحق البحار \*  
 مما لا ينكر \* والهاشمية للزردوي \* والاصول <sup>الصغار</sup> لابي القاسم



وتفسير الامام الزاهد\* والشرح الالامية\* وعصر الايمان\*  
والمشارك\* وشرح الآخر الالامية\* وتفسير الوجيز\* و  
تفسير التهذيب\* وشرح الارشاد\* وفتاوى الفضلي\* و  
فتاوى الابانة\* وكنز العباد\* وفتاوى البخاري\* ومختصر  
الماجيني\* ورسالة الامام شهاب الدين\* ونوازل البكري\*  
ومختلف الفقهاء\* وشرح المشارق لمولانا علم الدين\* والمهذب  
شرح القادوري\* ورسالة الاحتساب\* وتفسير الشيخ شهاب<sup>بن</sup>  
الديلمي\* والتصاب\* ورسالة النكاح\* وتاج القصص  
في تحف الرخص\* وزبدة الاصول\* واحكام كلمات الكفر  
وتفسير الكشف\* وعمدة الاصول\* وشرح ابي ذر\*  
فلما فرغنا عن جمع هذه المسائل الثمينة سميناها بكتاب  
الفتاوى الحمادية\* لتكون مجودة مقبولة مشهورة معولة\*  
فان الاعتصام بذيل الكرام\* يورث المقاسد والمراحم\*  
جاءنا الله وآياكم من الذين رضي بفضله عنهم\* وصلى الله على  
خير خلقه وآله اجمعين\* كتاب الطهارة\*  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ وأحسن الوضوء  
خرجت خطايا من جسده حتى تخرج من تحت اظفاره\* من الكافي  
الاصل ان التوضي بالماء المطلق جائز بالنص والخبر\*  
والمطلق المتعرض للذات دون الصفات\* لا بالنفي ولا



بالاثبات \* واريد به هنا ما يسبق الى الافهام بطلاق قولنا الماء كماء  
 السماء والمد وكوهما \* وازا فته الى البر للتعريف لا للتقييد \* اذ  
 يفهم بطلاق قولنا الماء فاذا بطلت صفة الاطلاق لم يتوضأ  
 كالاشربة والحل وماء الباقلي والمرق وماء الورد \* لانه لا يسمى ماء مطلقا  
 اذ لا ينصرف افهاما اليه عند الاطلاق \* ولهذا يقال لم يشرب  
 الماء وان شرب المرق \* ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه لان  
 الحقيقة لا تسقط عن المسمى \* من المتصفي والاصل في هذا ان  
 النوصي بالماء المطلق جائز مادامت صفة الاطلاق باقية فاذا  
 بطلت صفة الاطلاق لا يجوز التوضي به \* من التحفة واما الماء  
 المطلق اذا احلظ به شيء من المائعات الطاهرة على وجه نزول  
 اسم الماء \* ومعناه بالطبخ وغيره بان صار مغلوبا به فهو ملحق بالماء  
 المقيد غير انه تعتبر الغلبة او لا من حيث اللون والطعم \* ثم من  
 الاجراء فيطران كان شيئا يخالف لونه لون الماء مثل اللبن والحل  
 والعصر وماء الزعفران والمعصر والزجاج وكوهها فان العبرة  
 فيه للون ان كانت الغلبة للون الماء يجوز التوضي به \* وان كان  
 مغلوبا لا يجوز \* وان كان موافق لونه لون الماء نحو ماء البطيخ  
 وماء الالبجار فان العبرة فيه للطعم ان كان شيئا له طعم يظهر في الماء  
 فان كان الغالب طعم ذلك الشيء لا يجوز التوضي به \* وكذلك نحو  
 نقيع الرقيب وسائر الانبذة \* وكذلك ماء الباقلي وماء المرق



بماء الورد ونحوها \* وان كان شيئاً لا يظهر له طعم في الماء فان العبوة لكثرة  
 الاجزاء ان كانت اجزاء الماء اكثر يجوز التوضي به والافلا من  
 الكفاية \* ويجوز التوضي بماء خالطه شيء طاهر فغير احداً واصلاً  
 كماء المد والماء الذي يختلط به الاثنان والصابون والغسل  
 والميزان عند اسم الماء \* من الثانية ولا يجوز التوضي بشيء من الاشربة  
 ولا بغيرها من المائعات نحو الخل والمرق الا نبذ التمر فانه  
 يجوز التوضي عند عدم الماء المطلق في قول ابى حنيفة رح الاول \*  
 من الخلقة ولا يتوضأ بشيء من الاشربة واما التوضي بنبيذ  
 التمر عند وجود الماء لا يجوز بالاجماع \* وعند عدمه كذلك عند  
 ابى يوسف رح \* وعند ابى حنيفة يجوز \* وعند محمد رح يجمع بينهما  
 من شرح المجمع وروى فوح ابن مريم عن ابى حنيفة رح انه يبيده  
 ولا يتوضأ به \* وهو قول الجري يوسف والشافعي رح وهو الاصح  
 وعليه الفتوى \* من النصاب ولا يجوز التوضي بنبيذ الزبيب  
 هو الاصح \* وفيه خلاف بعض الناس \* وكذلك لا يجوز بماء  
 العنب وهو الصحيح وفيه خلاف ابن الجري اذ لم يكن مشتد \*  
 اما التوضي بنبيذ التمر اختلف العلماء فيه \* والصحيح ما قاله  
 ابو حنيفة رح آخر وهو قول الجري يوسف والشافعي رح انه لا يجوز  
 لان الله تعالى اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونبيذ  
 التمر ليس بماء مطلق \* من التجريد الوضوء بكل ماء لم تخالطه نجاسة



ارشيتي طاهر ازال اسم الماء ورقته عنه جائز وان وجد متغير اللون \* من  
 المحيدي شرح الهداية ولا يجوز التوضي بما سوى نبيذ التمر من الانبذة كنبذ  
 الزبيب ونحوه جريا على قضية القياس \* فان مقتضى عدم جواز التوضي  
 بجميع الانبذة \* لانها ليست بماء مطلق بدليل انه لا سبق الفهم اليها  
 عند ذكر الماء المطلق فاشبهت المرق ونحوه \* الا ان النص وسره في  
 نبيذ التمر يقتصر الحكم عليه \* لان المعدول به عن القياس بالانثرا لا يستعمل  
 فيه الراي والنظر وقال الاطاعي يجوز التوضي بسائر الانبذة لانه في معنى  
 نبيذ التمر في الرقة والسيلان فيلحق به \* قلنا سائر الانبذة  
 ليست في معنى نبيذ التمر من كل وجه \* لان في التمر صلاية تمنع  
 من انتشار اجزائه في الماء كالا انتشار ما ينشر من اجزائه  
 يكون قليلا فيمكن ان يكون عفوا فلا يخرج الماء عن  
 الطهورية بخلاف الزبيب ونحوه فان فيه رخاوة فينتشر  
 من اجزائه اكثر مما يفتشر من اجزاء التمر فلا يلون في  
 نبيذ التمر من كل وجه فلا يلحق به بمنزلة المحدث العهد  
 لا يلحق بالمحدث السابق في جواز البناء \* لانه ليس في  
 معناه من كل وجه \* من التهذيب طاهر اخلط بالماء وازال  
 لونه ولم يزل اسمه ورقته كالزعفران وغيره او الخبز اذا ابتل  
 في الماء يجوز التوضي به خلافا للشافعي رح \* من جامع الشرح وكذا  
 بخار المربط اذا ارتفع الى الكوة واستجد وخرج من شق الباب وتجمع او ارتفع بخار الكف



إلى السقف واستجمد ثم ذاب فإضا أصاب ذلك البلل نجسًا  
 وإذا ارتفع بخار البيت إلى الطابق واستجمد كان ارتفاعه من موضع  
 نجس فهو نجس \* وإذا ذاب ذلك وأصاب شيئًا نجسها، وإن كان  
 ارتفاعه من موضع طاهر فهو طاهر ورأيت في موضع آخر فالطابق  
 نجس قياسًا وليس بنجس استحسانًا \* وصورة ذلك إذا احتوت  
 العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان لا يفسده  
 استحسانًا ما لم يطره حراثر الجحاسة فيه \* وكذلك الاصطبل إذا كان  
 حارًا وعلو ارتد طابق \* أو بيت البالوعة إذا كان عليه  
 طابق فعرق الطابق وتقاطر منه \* وكذلك الحمام إذا ارتفعت  
 فيه رائحة ساءت فعرقت به طائر وتقاطرت \* وكذلك لو كان في الاصطبل  
 كوز معلوف فبذ الماء فترشح من أسفل الكوز وتقاطر في القياس  
 يكون نجسًا \* لأنه إذا كان طاهرًا في الأصل \* ولد الماء الذي  
 فيه وصيرورة الأسفل نجسًا موهوم \* والمتيقن لا يزول بالموهوم \*  
 من الأسرار ولا ينال أن يبيذ التمر ماءً لأنه لو كان ماء حقيقة لم يترتب  
 استعماله على الماء إذ لا ترتب في استعمال جنس المياه \* ولأن المائبة  
 معلوبة بمحلاوة التمر \* ومن سقاء ماء على الحقيقة فذلك جهل منه  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم سقاء ماء مجازا على اسم ابتدائه  
 كما سقاء تمر ولا اشكال أنه ليس بتمر وهو مائع يشرب \* فيثبت أن  
 البديل عن الطهور الأصلي وهو الماء الصعيدي لا غير \* من الهداية



والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف  
الآخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب  
الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه \* اذا اثر التحريك  
في السراية فوق اثر النجاسة \* ثم عن ابي حنيفة ربح انه يعتبر التحريك  
بالاغتسال وهو قول ابي يوسف ربح \* وعنه بالتحريك باليد \*  
وعن محمد ربح بالتوضي \* وجعل الاول ان الحاجة اليه في الحيض  
اشد منها في التوضي \* وبعضهم قدروه بالمساحة عشرا  
في عشر بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس وعليه الضوابط  
والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا يتجسس بالاعتراف هو الصحيح \* وقوله  
في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى انه يتجسس  
موضع الوقوع \* وعن ابي يوسف ربح انه لا يتجسس الا بظهور النجاسة  
كالماء الجاري \* من الكافي وقدره عامة المشايخ ربح بالعرض في العشر  
بذراع المساحة وهو سبع قبضات \* لانه من المصوحات وذراع  
المساحة فيها ايقم وقيل بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس  
لانه اقصر من ذراع المساحة باصبع \* والاصح انه يعتبر في كل مكان وزمان  
ذراعهم \* والصحيح في العمق ان يكون بحال لا يظهر ما تحته بالاعتراض  
وقدره البعض باربع اصابع مفتوحة \* ثم اذا لم يتجسس كله هل يتجسس موضع  
الوقوع ان كانت مريئة يتجسس والا \* وعند مشايخ العراق يتجسس فيهما  
من التهذيب عن ابي يوسف ومحمد ربح في الغدير الكبير اذا اغتسل



فيه من جنابة كانت على بدن نجاسة عينية لا يجوز النوض  
من ذلك الموضع ولا يجوز وعلمه الفتوى من التصريح  
وكذلك الواكد اذا كان كثيرا بحيث لو حرك احد طرفيه  
لا تحرك الطرف الآخر وعن محمد بن محمد بن محمد بن  
وذكر الكرخي رحمه الله انه ينظر فيه باكثر الراي وهو الصحيح من  
الفتاوى الحجة في الحوض الكبير الذي لا يتنجس بوقوع  
النجاسة وقال بعضهم ثمانية اذرع في ثمانية اذرع وقال  
بعضهم عشرين اذرع وقال بعضهم زيادة على ذلك والاصح والاشهر  
عشرين اذرع من شرح الطحاوي وقال ابو المطيع البليغي رحمه الله اذا كان  
خمس عشرة في خمسة عشر فهو كبير لا يوجب التنجس اذا كان  
عشرين في عشرين لا اجد في قلمي شيئا ابي لا شئت فيه وروى  
عن جماعة من اصحابنا رحمه الله قالوا عشرين في عشرين والفتوى على هذا القول  
من الحميدي لانه وقع في اكبر رائهم ان الماء اذا بلغ هذا المبلغ لا ينجس  
بعضه الى بعضه فافتوا على ما وقع عندهم وهذا القول حكاه  
نصير بن يحيى عن ابي سليمان الجرجاني صاحب محمد بن محمد بن  
التارخاني وجعلوه كالماء الجاري لكثرة الماء وتوسعوا فيه لهوم البلى  
من الهداية عن ابي يوسف رحمه الله لا يتنجس الا بظهور النجاسة في الماء  
الجاري من الحميدي وهذا لان الماء الجاري انما لا يتنجس  
بوقوع النجاسة لانه يرد على النجاسة ماء طاهر فيطهره وكذلك هنا



يرد على الماء النجس الطاهر فيظهر من الوقعات الحسامة الموض إذا  
 كان عشر في عشر ف وقعت فيه النجاسة لا يتنجس إلا ان تغير  
 طعمه او ريحه او لونه لان الفسدة او في ما ينتهي اليها نوع هذا  
 من حاشية الهداية وفي التصديق والاصل فيه ان ما لم يكن  
 لا يتنجس وان كان راكدا فالحق في هذا ما اعتبر ان الطاهر  
 النجاسة لا تصل الى الطرف الاخر في الماء فيكون في يدك  
 ان يكون قول صاحب الهداية دلالا انه اذا تغير ذمنا في  
 الماء الكثير كالبحر فانه اذا وقعت فيه نجاسة بمجرى الماء في  
 فكذا هذا باعتبار الجامع المذكور وهو ان الظاهر ان النجاسة تقا  
 في الطرف الآخر من الاسرار والمعنى التحصين قوله ان هذا  
 الجاري لا يتنجس بنجاسة تقع فيه ما هو كذا في الماء في  
 لانه كثير والقليل يتنجس بالابحاج فصار الكثير اذ لا يتنجس  
 من قليل ماء البحر الذي لا يبرأ من نجاسة الى يسير ينجس  
 المستعمل من شرح الهداية فانها كانت انما يريه نورا بغير  
 ولا يوصل شيئا الى الجانب الاخر من لا يبرأ من نجاسة في  
 الجانب الاخر في اتصال النجاسة اليه وان في جانب النجاسة  
 طاهر ونحوه كما كان فيكون في المعنى تسكنا بغير نجاسة وهو  
 المقيض لا يزول بالشك في هذا من حيث لا يكون من ذلك  
 تحت عموم النصوص الدالة على جواز تنويع ما لم يزل



ويحتمل ان يكون هذا استدلالا بعدم العلة المنحصرة وهو وصول  
النجاسة الى الماء الطاهر على ما تنجسه كما اذا لم تقع النجاسة فيه اصلا  
لا في ذلك الموضع ولا في غيره \* وهذا ايضا استدلال في المعنى  
بالاجماع \* فان قيل الدليل المذكور وهو عدم تحريك الجانب  
الآخر بتحريك الطرف الذي وقعت فيه النجاسة على الفور  
لا يدل على عدم وصول النجاسة بالتفويج بعده \* قيل وصول  
النجاسة بعده في كل موضع معين من الجانب الآخر محتمل والماء  
في الجانب الآخر كان طاهرا وطهورا بيقين واليقين لا ينزل  
بالشك فيكون تمسكا بالاصل الجمع عليه معنى بخلاف حوض تحرك  
الجانب الآخر منه بتحريك احد الجانبين \* لان الحال تدل على ان تلك  
النجاسة تسري - الحاشا طرفه غالبا والغالب كالمحموق وعلبة  
الطن دليل على وصوله \* ويحتمل ان يكون هذا تمسكا باقيا من على  
الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة ولم يزلها اثر \* او بدلالة ان  
لان جواز التوضي بالماء الجاري اذا وقعت فيه النجاسة ولم  
يزلها اثر لما ثبت بقوله عليه السلام الماء لا ينجسه شيء الا غير  
طعمه او ريحه او لونه باعتبار ان الطاهر ان النجاسة لم يبق بل  
تذهب بجريان الماء ولم يبق أثر توهم بقاء النجاسة هنا مع منع وصول  
النجاسة في ذلك المحل تسييرا على الناس فلان يثبت جواز  
التوضي من الجانب الآخر الذي لم تقع فيه النجاسة من الخوض في



والظاهر عدم وصول النجاسة أصلاً أولى : لأن عدم اعتبار المشك في  
الزوال : من شرح المجمع هذا التقدير في الغدير بعشر في عشر منقول عن  
محمد بن روح وعليه الفتوى توسعة على الناس : والصحيح عن أبي بصير رحمه الله  
يقدر في ذلك شيئاً وإنما قال هو موكول إلى غلبة الظن في خلو من النجاسة  
من طرف إلى طرف وهذا أقرب إلى التحقيق : لأن المعتبر هو عدم وصول  
النجاسة : وغلبة الظن في ذلك جارية مجرى اليقين في وجوب العمل  
كما إذا أخبر واحد بنجاسة الماء وجب العمل بقوله : وذلك  
مختلف بحسب اجتهاد الراي وظنه : من الثانية وعن محمد بن  
كان يقول في النوادر أنه سئل عن هذه المسئلة فقال إن كان  
مثل مسجد يهذه فهو مما لا يخلص بعينه إلى بعض فلما قام مسجداً  
وكان ثماناً في ثمان في رواية : وعشراً في عشر في رواية : واثناً عشر في  
اثناً عشر في رواية : وأكثر مشائخ بلخ رحمه الله على أن كان خمسة  
في خمسة عشر لا يفتي فيه شبهة : وإن كان ثمانية في ثمانية  
يحتاج فيه : وعامة المشائخ رحمه الله وأقول أبي سليمان  
رحمهما : وقالوا إذا كان عشر في عشر فهو كبير : من شرح  
قال محي السنة رحمه الله التقدير بعشرة في عشرة لا يرجع  
إلى أصل شرعي يعتمد عليه : أقول اسم المسئلة  
أن الغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد لمرفعه يتحرك  
الطرف الآخر إذا بقيت النجاسة في أحدهما : وإنما هو راجع



في الجانب الآخر ثم قدر هذه عشرة في عشرة \* وانما قدر به  
 بناء على قوله عليه السلام من حفر بئراً فله مما حولها أربعون  
 ذراعاً فيكون لله حريمها من كل جانب عشرة ففهم من هذا  
 انه اذا اراد اخراجه من حريمها بئراً يمنع منه \* لانه يجذب  
 الماء اليها وينقص الماء في البئر الاولى \* وان اراد ان يحفر  
 بئراً بالوعة يمنع ايضا لسراية النجاسة الى البئر الاولى ويتنجس  
 ماؤها \* ولا يمنع فيما وراء الحريم وهو عشرة في عشرة فعلم ان الشئ  
 اعتبر العشرة في العشرة في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت  
 النجاسة تسري يحكم بالمنع \* ثم المتأخرون وسعوا الامر على الناس  
 وجوزوا الوضوء في جميع جوانبه \* من التناوي الطهيرية  
 الحوض اذا كان مدوراً اعتبر فيه ثمانية واربعون ذراعاً  
 حتى لو كان دون ذلك يجوز \* وقيل يعتبر ستة وثلاثون ذراعاً  
 الصحيح وهو مبرهن عند الحساب \* والمعتبر ذراع الكواكب  
 لا ذراع الملك \* من الفتاوى المجتعة الحوض والبئر والنجس  
 تنجس ماؤه فامتلاً من الماء الطاهر وخرج منه شيئ طهر  
 وهو اختيار الفقيه ابي جعفر ربح فصار الماء كالماء الجاهل  
 كذا لك قصعة الحمام \* من جواهر الفتاوى حوض تنجس ماؤه ثم  
 يبس ثم حفر وافي وسطه بئر يكون طاهراً وهذا ظاهر لا خلاف فيه  
 الخلاف في البئر اذا تنجس ماؤها ونضب ثم عاد الماء لا يكون طاهراً



عند أبي يوسف روح حتى ينزع \* لان الطهارة معلقة بالنزع \*  
 وعند محمد روح يظهر ذكره في التجريد \* من الخبائث الصبيح انه طاهر  
 فيكون ذلك بمنزلة النزع \* من كثر العجائب سئل علي بن احمد  
 عن الخف والمكعب والجرموق اذا اصابته نجاسة فامر الماء عليها  
 ثلاث مرات يحكم بطهارتها وان لم يوجد التحفيف فيما بين ذلك \*  
 اغتسل من الجنابة ولم يدخل اصبعه في اذنه وسترته لا يصال الماء  
 بعيد غسله \* من الملتقط ماء المطر الجاري في السالك والارقة  
 لا بأس به \* من نصاب الفقه ماء المطر اذا جرى على السطح <sup>السطح</sup>  
 نجاسة فحينئذ محمد روح ان كان في جانبين من السطح نجاسة فالماء الذي  
 جرى على السطح طاهر \* وان كان في ثلث جوانب او عند الميزاب واكثر  
 الماء يلاقى النجاسة عند الميزاب فالماء نجس \* لان الاقل  
 يتبع الاكثر \* فصار حكم الاقل حكم الاكثر \* وعنه ايضا ماء  
 المطر اذا مر على العذرات ثم اجتمع في موضع فخاصه النساء  
 ثم دخل المسجد وصلى لا بأس به \* لانه ماء جار \* من الجواهر  
 مكعب صبي وقع في برء وبالعوا في طلبه ولم يجدوه ان كان طاهرا  
 فلا بأس به \* وان كان نجسا او غلب على ظنه انه نجس فاذا  
 نزع جميع الماء لا يضر ان لم يوجد \* من الشامل البيهقي توضأ  
 بماء جب يوضع كوزه على الارض جاز \* لان الارض  
 اصلها على الطهارة \* من الكبرى واذا كان به جرح سائل



وقد شد عليه خرقه فاصابها اكثر من قدر الدرهم او اصاب  
ثوبه اكثر من قدر الدرهم فان كان بحال لو غسل يتنجس ثانيا  
قبل الفراغ من الصلوة جاز له ان يصلي قبل ان يغسله والا  
هذا هو المختار \* لانه لا يمكنه التحرز عنه \* من الثانية  
مريض تحته ثياب نجسة ان كان لا يبسط شيئا الا ويتنجس  
من ساعاته فيصلي على حاله \* وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكن  
تلقفه زيادة مشقة بالتحويل \* من العتابية لو وجدت في  
البرقارة ميتة لا يدري متى وقعت لا يعيد شيئا وهو  
المختار \* من الجواهر جبة تنجست ان وصل الماء الى القطن  
فدلكها طهرت \* من الناطقي والرابع صاحب الجداري و  
القروح الذي لا يقدر غسله فانزيم \* من التارخانية  
ان اولاد المسلمين اذا ماتوا حال صغره حرقوا ان يعقلوه يكونون  
في الجنة \* من الفتاوى الحجة فصل في الشك في اصابة النجاسة  
في الثياب والاواني قال ابو حفص البخاري رح من شك  
في انما او ثوبه او بدنه اصابته نجاسة ام لا فهو طاهر ما لم يتيقن \*  
وكذلك الآبار والحياض التي يستقي منها الصغار والكبار والمسلون  
والكفار \* وكذا السممن والجبن والاطعمة التي يتخذها اهل الشر  
والبطالة \* وكذلك ثياب التي ينسجها اهل الشركة والجهلة من  
اهل الاسلام \* وكذلك الحجاب الموضوع والمركبة في الطريق



والسقايات التي يتعم فيها اصابة النجاسة \* كل ذلك محكوم بطهارته  
حتى يتيقن بنجاستها \* واصل ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه استسقى عبد الرحمن بن عوف رضى فقال استقيت من حرة  
مخمرة او من الجب الذي يشرب منه الناس فقال صلى الله عليه وسلم  
من الجب الذي يشرب منه الناس \* وروي عن محمد بن واسع رضى ان رجلا جاء الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اجرة ابصر مخمرة اي مستورا <sup>ضاً</sup>  
احب اليك ام وضوء جماعة المسلمين قال وضوء جماعة المسلمين ان احب الادب ان  
الى الله تعالى الحفنة السبعة \* قال عبد الله بن المبارك رح اذا اصاب الثوب  
نجاسة مائة ولا يعلم مكانها يغسل الثوب كله \* وقال في كتاب الصلوة اذا سال عليه من <sup>ماء</sup>  
الكيف لا يجب غسله ما لم يتبين انه نجس الا تقوى واختبايا \* وهذا اذا لم يكن الكيف  
موضع بولهم وغائطهم نحو ما اذا كان موضع غسل اوانيهم وجوبهم ويقولهم \* اما اذا  
كان موضع بولهم يغسل ويغتاط \* وقال ابراهيم بن يوسف اذا كان اليوم يوم مطر  
فلا تسأل عن صاحب المنزل ان نجس هذه الماء ام طاهر \* واذا لم يكن يوم مطر فسأل  
وحكي عن الفقيه الجليل محمد بن عبد الكريم بن موسى انه كان يحكي عن ابي بكر بن حامد انه قال قيل  
لاي اتقاهم الحكيم رح ان القصارين يغسلون ثيابك ونياب الناس في المقصرة في هذه  
الحياض الصغار والكلاب يشربون منها يقول فركب وابنه ونظر الى ابي فرقت له  
ماذا تصنع قال انظر في هذه الحياض فاعلي اوى حوضا عشا في عشا قول عسى يغسل ثوبك <sup>هنا</sup>  
الحوض الكبير وهو لا يجس بشرب الكلاب \* وسئل عن ابراهيم بن يوسف رح عن <sup>جلين</sup>  
هما يصليان ثوب احدهما طاهر والثوب الاخر نجس فوقع الكم النجس على صاحبه



قال يعيد الذئب ثوبه نجس ولا يعيد الذئب وقع عليه  
 الكم النجس وقال أيضا اذا كان طرف ثوبه نجسا على الارض لا يتحرك  
 يتحرك اجزاه وان كان يتحرك لا تجوز صلوة معه بخلاف  
 البساط تجوز الصلوة على الطرف الظاهر وان كان الطرف الآخر نجسا  
 لانه في حكم الارض الطين اذا اختلط به السرقين فحاض فيه  
 انسان فتلوث منه خفة ولما فتد جازت الصلوة معه وكان عليا  
 ابن الخطاب وعبد الله ابن المعقل رض يخوضان ماء المطر وطين المطر  
 اظهارا منه ما جاز له الصلوة معه دفعا للحرج والله اعلم من النصاب المرق  
 اذا بالت في اثناء يفسد الماء ولو بالت في الثوب لا ينجس لان في الثياب  
 ضرورة لا يمتد دخل في طي الثياب فلا يمكن الاحتراز عنها بخلاف  
 الاناء ونظير هذا ما قيل في المرق اذا شربت الماء ولحست القصة لا يحكم  
 بنجاستها وبمثلها لو لحست عضو انسان يجب عليه غسل ذلك لعدم  
 الضرورة من النصاب والاستنجاء بالماء افضل الا ان يكون مانعا  
 فيح يتوك اذا كان اقل من قدر الدرهم ويستجى بغيره واذا احتاج  
 الى الاستنجاء على ملاء من الماء سرائحت النجاسة جاوزت الحد  
 واكثر من قدر الدرهم فانه يشيخ لان ازالة النجاسة فرض عليه  
 ولد ضرورة في ابداء العورة ولا ضرورة للناظرين في النظر الى عورته  
 فيفسق الناظر ولا ياتم المستجى بذلك اذا اراد ان يغتسل في الحمام واراد  
 ان يغسل اراد فيبدى عورته لا ياتم لانه محتاج الى غسله وكان ما ذكرناه



الثياني وفي المبسوط للفقهاء أبي الليث رح عن علي رضي الله عنهما  
 أبي الله عليه وآله وسلم أنه قال لو بقيت الشعرة من جنابتك لم يصيبها  
 الماء بعد كذا وكذا في القيمة في النار \* وقال علي رضي الله عنهما  
 ما ديت شعري وكان يحترق شعري أفاد ما ذكرنا جواز حرا الشعر والله أعلم  
 كشف المكنون نظم لما المستعمل في الأبدان \* فذا كالحجر لدى النعمان  
 وهو كبول الشاة عند الثاني \* ويشبه الخلاء لدى الشيباني \* يتعمل  
 في الأبدان أي في الوضوء أو في الغسل لا سقوط المني من التقرح  
 حتى لو كان للتبريد لا يصير مستعملاً عند الكل \* من الترسيع ومساك الماء  
 المستعمل على ثلاثة أوجه في وجه كالمظهر وهو ما إذا وقع الماء المستعمل في الماء  
 القليل جاز الوضوء به ما لم يعلب على الماء المطلق وهو الصحيح \* وفي وجه الخامس  
 وأنه نباح أراقته ويكره شربه ويجوز التيمم مع وجوده بقدر الشرب  
 للعطش إذ لو لم يكن نجساً لكان يتوضأ به في أنا، ظاهر في شربه ويجوز  
 المغتسل من الجنابة غسل رجله عند توضئه أولاً إذا كانت رجلاه في  
 مستنقع الماء المستعمل فلو كان طاهر لما أخرنا \* وفي وجه اختلاف وعلمه  
 مسئلتان أحدهما لا يجوز التوضي للمحدث في المسجد عندهما النجاسة  
 الماء المستعمل \* وعند محمد رح لا يكره تطهارة \* والثانية القراءة في  
 الحمام يكره عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح وأطلق محمد رح ذلك  
 والكلام فيد راجع إلى أصل وهو أن عند محمد رح الماء المستعمل طاهر  
 غير طهور فلا يكون الموضع موضع نجاسة باعتبارده \* وعندهما نجس



فأشبه الخرج \* تقسيم آخر في حكم الماء المستعمل باعتبار الأقوال وهو ستة  
 طاهر وطهور مطلقا وهو قول مالك رح واحد أقوال الشافعي رح وطاهر المكان  
 المستعمل محدثا وطهور إن كان المستعمل طاهرا وهو قول زفر رح واحد  
 أقوال الشافعي رح \* والثالث أنه يتوقف فيه وهو أحد أقوال الشافعي  
 رح \* والرابع طاهر مطلقا وهو قول محمد رح واحد عن الروايات  
 عن أبي يوسف رح \* والخامس نجس بنجاسة خفيفة وهو قول أبي يوسف  
 رح ورواية عن أبي حنيفة رح \* والسادس نجس بنجاسة غليظة وهو رواية  
 الحسن بن أبي حنيفة رح والفتوى على أنه طاهر \* من المصنف قال فخر الإسلام  
 الماء المستعمل طاهر عند أصحابنا رح جميعا وهو المختار عندنا وهو طاهر المروية  
 وما ذكر في النظم خلافا ظاهر الرواية \* من جامع الشروح ومشايخ العراق  
 قالوا أنه طاهر غير مروي باختلاف بين أصحابنا واختيار المحققين من مشايخنا  
 هذا فهو الأشهر عند أبي حنيفة رح وهو الأقيس فإنه ماء طاهر لا في عضو طاهر  
 فحدث النجاسة فيه من أين كما في غسل الثوب الطاهر \* من تحفة الفقهاء  
 وأما حكم الغسالة فتقول الغسالة نوعان أحد فمما غسالة النجاسة الحكيمة  
 وهو الماء المستعمل \* ثم مشايخ بلخ حققوا هذا الاختلاف على الوجه الذي ذكرنا  
 ومشايخ عراق قالوا أنه طاهر غير طهور باختلاف بين أصحابنا رح واختيار  
 المحققين من مشايخنا هذا فإنه هو الأشهر عند أبي حنيفة رح وهو الأقيس فإنه  
 ماء طاهر لا في عضو طاهر فحدث النجاسة فيه من أين \* من الكافي والماء  
 المستعمل آتية أو رفع حدث طاهر غير مطهر بخلاف مالك والشافعي رح \* لأنه



ماء طاهر يستعمل في عضو طاهر ففي كما كان كما لو غسل به ثوب طاهر \* وقال  
 زفر راج وهو أحد قولي الشافعي راج ان كان المستعمل متوضيا فطاهر مطهر  
 والا فطاهر غير مطهر \* وقال محمد راج وهو رواية عن أبي حنيفة راج هو طاهر  
 الرواية وعليه الفتوى طاهر غير مطهر \* لان ملاقاته الطاهر الطاهر  
 لا يوجب التجسس \* من المسافر في شرح الكثر وهو قول محمد راج والفتوى  
 عليه وهو أحد قولي أبي حنيفة راج \* من النافع والفتوى على قول محمد راج  
 انه طاهر غير مطهر \* من المحيط ان الماء المستعمل غير مطهر واختلفوا في  
 طهارته \* قال محمد راج طاهر غير مطهر وهو رواية عن أبي حنيفة راج \*  
 الفتوى \* لان الماء اذا استعمل في محل فاقصى احواله ان يصير مثل حال  
 المحل واعضاء المحدث والجنب طاهرة والماء المستعمل في هذا المحل يصير  
 بهذه الصفة \* فاذا اصاب الثوب تجاوز الصلوة معه من الفتوى  
 الحجة الماء المستعمل على ثلثة اوجه \* مستعمل وهو نجس نجاسة خفيفة  
 بالاتفاق كما لا يستنجاء وغسالة الثياب النجسة \* ومستعمل هو طاهر  
 مطهر بالاتفاق كغسالة الجوب والبقول والثياب الطاهرة \* ومستعمل فيه  
 اقارب الائمة وهو الماء الذي استعمل في الغسالات الحكيمة كما لو شرب  
 منه \* قال ابو حنيفة راج نجس نجاسة غليظة \* وعند أبي يوسف راج  
 نجس نجاسة خفيفة \* وعند محمد راج طاهر غير مطهر والفتوى على قول  
 أبي حنيفة \* راج انه طاهر غير مطهر حتى لو ابتل الثوب او اليد بغيره  
 حازمت صلاته \* من النوازل وهذا اذا اجتمع في موضع ثم اصاب الثوب



واما اذا تقاطر من اعضائه واصاب الثوب فانه لا يغسل الثوب بالاتفاق  
 من التارخاني في قولهم جميعا \* من الفتاوى الحجة في فصل كيفية الاغتسال  
 والقطرات الواقعة في الاء من اليد والشعر معقوة \* من التفريد الماء  
 المستعمل في البدن على وجه القرية عند محمد رح طاهر خير طهور \* وهو رواية  
 عن أبي حنيفة رح والفتوى على هذا \* من الخلاصة ثم في الجنب اذا دخل  
 يده في الاء هذا اذا لم يريد غسله بل اراد رفع الماء \* فان اراد غسله  
 ان كان اصبع او اكثر دون الكف لم يتنجس الماء وان ادخل الكف يده  
 به غسله يتنجس \* وهذا قول ابي يوسف واحد الروايتين عن ابي  
 حنيفة رح \* اما قول محمد رح وهو قول أبي حنيفة رح الصحيح انه مع محمد رح انه  
 طاهر وعليه الفتوى \* من الجواهر لو ادخل الكف في الاء للغسل يتنجس عند  
 ابي يوسف رح \* واما على قول محمد رح وهو قول أبي حنيفة رح انه طاهر وعليه  
 الفتوى \* من البسوط رجل اغتسل من الجنابة فانقع من غسله شيئا في الاء  
 فان الماء لا يفسد \* لان هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه فلو قلنا انه يتنجس  
 الماء لصاق الامر على الناس \* وقال الله تعالى يريد الله بكم اليسر \*  
 ولا يريد بكم العسر \* وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج \* و  
 قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها \* من الوزير واختافوا في الماء المستعمل  
 في رفع الحدث \* فقال ابو حنيفة رح في احاديث الروايات عنه وهو نجس نجاسة  
 صريحة الا انه يقول في هذه الرواية ان ما يترشش منه على الثوب وما يتعلق  
 بالمد يبل القش من بلله طاهر \* من المضربات ذكر في البسوط اجمع اصحابنا رح ان



لا يستعمل في البصيرة والغسل لا يجوز استعماله ثانيا \* لكن اختلفوا  
 في طهارته ونجاسته \* عند محمد ربح طاهر غير طهور والفتوى على قوله  
 ان اليتيمة ذكر في صلاة البقالي وانما يكون الماء مستعملا اذا اجتمع في موضع  
 احد في طست او مكان فاما قبل ذلك فلا حتى اذا تناثر عن العضو  
 في موضع من ثيابه لم يثبت لذلك حكم الاستعمال بالاجماع \*  
 وهكذا قالوا فيمن مسح الاعضاء بالمنديل ان ذلك المنديل لا  
 حكمه حكم المستعمل بالاجماع \* من منية المصلي ويستحب ان يمسح بمنديل  
 بعد الغسل \* من الوقعات الحسامية في باب الطهارة المعلمة  
 بعلامة النون الماء المستعمل فيه عن ابي حنيفة ربح ثلث روايات \* روى  
 محمد ربح عنه انه طاهر غير طهور \* وبه اخذ هو والفتوى عده لعموم  
 البلوى الا في الجنب \* وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح على ما باتي  
 في باب الطهارة المعلمة بعلامة العين \* ومنه في الباب المعلمة  
 بعلامة العين اذا خاض الرجل في الحمام بعد ما غسل قدميه فليغسلها  
 اذا خرج \* فان لم يغسل ولم يعلم ان في الحمام جنبا اجزاه \* وان علم ان  
 في الحمام جنبا قد اغتسل روى الحسن ابن زياد عن ابي حنيفة ربح انه  
 لا يجزيه حتى يغسل قدميه اذا خرج \* وعلى قياس رواية محمد  
 عن ابي حنيفة ربح في الماء المستعمل على ما اخترنا في الباب المعلمة  
 بعلامة النون يجزيه \* لكن استثنى الجنب ثمة \* وهذا موضع  
 الاستثناء \* وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح \* وفي ان اول الجيفة



والفتوى على انه يجزئ وان لم يغسل قدميه \* من الطحاوي والماء  
المستعمل هو الذي زائل من البدن واستقر في مكان فاما ما دام على البدن  
فلا يلحقه حكم الاستعمال حتى انه لو بقيت على العضو لم يصبها الماء  
فهو ذلك الببل الذي على ذلت العضو الى اللعة التي فيه جاز \* ولو صب  
الببل الذي في اليمنى الى الميمنى في اليسرى او من اليسرى الى اليمنى لا يجوز \* ولو كان  
هذا في الجنابة جاز \* لان الاعضاء في الجنابة كلها كعضو واحد حتى انه لو  
في القدم لمعة فبها من الماء الذي على الرأس يجوز \* من المنيعة وروي عن  
ابي القاسم الصغارح في رجل يستحي ويجري ماء الاستنجاء تحت رجليه وليس  
بخفيه خرق فله ان يصلي مع ذلك الخف \* لان بالماء الآخر يطهر الخف كما  
بطهر موضع الاستنجاء \* ومنه ولو كان على يده نجاسة رطبة فاخذ عروة  
القميعة كلما صب الماء فاذا غسل يده ثلثا طهرت اليد والعروة والله اعلم  
**كتاب الصلوة**

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل صلوة الجنس كمثل نهر جار على باب احدكم  
فيغسل فيه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنة شي قالوا لا يا رسول الله قال لك  
مثل صلوة الجنس من الحائض واول وقت الفجر حين قطع الفجر المستطير الفجر  
يسمى العرب لاول كاذبا وهو البياض الذي يبس وكذب السرحان ويعقبه ظلام  
لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت شيء من احكام النهار \* والثاني هو البياض  
الذي يسير ويترص في الافق اينزال يزداد حتى ينتشر شيء مستطير والذالك  
تثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء صلوة الفجر من



الخلاصة الأصل وقت الفجر من حين تطلع الفجر المعتزض في الأفق إلى طلوع الشمس  
 والفجر فجران الأول هو البياض الذي يبدأ وكذا نوب السرحان ويعتبه بظلام  
 ويسمى كاذبا لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شيء من أحكام النهار \* والثاني  
 هو البياض الذي يستطير ويعتزض في الأفق ولا يزال يزداد حتى ينتقته ويسمى  
 مستطيرا تثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز أداء الفجر  
 وآخر وقت الفجر حين تطلع الشمس \* من التجريد في كتاب الصوم ووقته من  
 طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس \* من شاهان شرح الهداية ثم قيل إن  
 العبرة بالأول طلوع الفجر الثاني وقيل لا ستناره وانتشاره قال تميم الحلو في  
 رح القول الأول حق \* من شرح الطحاوي وطلوع الفجر الصادق يخرج وقت  
 العشاء ويدخل وقت صلاة الفجر فيحرم على الصائم الأكل والشرب والجماع  
 من الحصر قال أبو حنيفة رح أول وقت العصر حتى صار ظل كل شيء مثليه  
 وقالوا مثله \* من الظهيرية والفتوى على قولهما \* من التأسيس وعندنا  
 كما قال \* من لا سر وقولها مقتدى \* من حاشية المنذومة وأما ما على  
 الفتوى ذكر في الفتاوى الظهيرية ينبغي أن لا يؤخر صلاة العصر حتى يصير ظل  
 كل شيء مثليه ولا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ليعلم في صلاة في  
 وقتها بالاجماع \* من الهداية ويحجب تعجيل المغرب \* لأن خيرها مكروه  
 لما فيه من التشبيه باليهود وقال عليه السلام لا يزال أمتي بخير ما عجلوا  
 المغرب \* من حاشية القدوري ويكره التأخير إلى اشتغال النجوم \* من المغزى  
 اشتباك النجوم كثرتها ودخول بعضها في بعض \* من صلاة المنسعودي



چون آفتاب فرود شود وقت نماز شام اندر آید و اتفاق است که در گزاردن نماز شام  
 تاخیر نماید \* قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال امتي بخير سالم يومئذ المغرب  
 الى اشتباك النجوم \* من مطلوب المسلمين واول وقت نماز شام چون  
 آفتاب فرود شود اثر شعاع او نماند \* من القنية يعبد صلوة المودات احتياطا  
 لاحتمال فسادها \* ومنه ناليس له يد ورجل اصلا لا تجب عليه الصلوة  
 من السراحي قوم تخلفوا عن المسجد وصلوا في البيت بجماعة فانهم ينالون  
 فضل الجماعة ولكن دون ما ينالون في المسجد \* من كفاية الشعبي يختلف  
 المشايخ رج انه متى يدرك فضل تكبيرة الافتتاح فبعض مشايخنا خرج قالوا بالله  
 يصير مدركا لفضل تكبيرة الافتتاح مادام الامام في قراءة الفاتحة \* وقاله  
 البعض اذا جاء بتكبيرة الافتتاح مقارنته لتكبيرة الامام او موصولة والا  
 فقد فاته فضل تكبيرة الافتتاح \* فالاول في غاية الرخصة \* والثاني في غاية  
 الضيق \* والاصح هو القول الثالث انه مادام الامام في الثناء فكبر المقتدي  
 فانه يدرك فضل تكبيرة الافتتاح واذا اخرج حتى شرع الامام في التعوذ  
 والتميمه فانه فاتته فضيلة تكبيرة الافتتاح \* قال وهذا هو الاصح عند  
 لان كل ركن وضع قبل القراءة فهو تبع للتكبير فاما اذا افتتح القراءة فقد  
 اشتغل بفرض آخر وخرج عن حد التكبير \* من الخلاصة لو ادرك الامام  
 في الثناء لا ينال ثواب تكبيرة الافتتاح وهذا في شرح الطحاوي \* والمختار  
 انه ان ادرك الامام في الفاتحة ينال ثواب الافتتاح \* من الذخيرة  
 وقال بعضهم اذا ادرك الامام في الركعة الاولى يصير مدركا فضيلة



تكبيرة الافتتاح وهذا اوسع بالناس \* من الحصر في باب ابي يوسف رح  
واما فضيلة تكبيرة الافتتاح فكلموا في وقت ادراكها الصحيح من ادراك  
الركعة الاولى فقد ادرك فضيلة الافتتاح \* من الغياثية عن الشيخ  
الشيخ خنسي رح ان التطوع بجماعة خارج رمضان انما يكره اذا كان على  
التداعي والتجمع \* اما اذا اقتدى واحد او اثنان لا يكره \* وفي الثلاثة  
اختلاف \* وفي الاربعة يكره بلا خلاف \* من الخلاصة وفي جامع الا  
ومنتخب جامع الاصول في فصل التطوع ان التطوع بالجماعة اذا كان على  
سبيل التداعي يكره \* وكذا في الاصول للصد والشهيد رح اما اذا صلوا  
بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره \* وقال شمس الائمة المحل  
ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق \* وفي الاربعة اختلف المشايخ  
رح \* قال الجامع عصمه الله ذكرنا ولا ما هو اصل الرواية ثم ذكرنا روى  
شمس الائمة المحل في رح فباطلاق اصل الرواية لا يكره التطوع بالجماعة  
مطلقا اذا صلوا بغير اذان واقامة لعدم التداعي وهو الاذان والاقامة  
ولهذا اصرح في شرح الكافي حيث قال انما يكره التطوع جماعة اذا صلوا  
على وجه استدعى الناس اليها بجماعة كما يدعى الى المكتوبة بالاذان و  
الاقامة فتحقق معنى التداعي انه الاذان والاقامة \* ايده ما ذكر في القن  
الطهيري في باب الاذان في مسألة تكرار الجماعة في المسجد عن محمد رح  
اذا اذنوا واقاموا على وجه التداعي خفية لا بأس به \* من القنية  
واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد



الأولى الفضيلة من شرح بيضة بن بستان أبي الليث قال الفقيه  
 رح اذا كان للرجل نرا بهيبد من المسجد فخاف على نفسه المطر  
 على الخروج الى المسجد او خاف على ثيابه الفساد فلا بأس ان يصلي  
 في بيته من مفايح المسائل ينبغي ان يكون المؤذن صلحا عالما  
 بالاحكام والاوقات لان من معظمت امور الدين من الحاوي  
 وقال خاف المؤذن اذا لم يكن بصيرا باوقات الصلوة ليس له  
 اجر المؤذنين من تحفة الفقهاء ومنها بيان من يصلح  
 للامامة فنقول الصالح للامامة هو الوكيل الذي من اهل الصلوة  
 المقروضة سواء كان حرا او عبدا او بصيرا او اعمى تقيا كان  
 او فاجرا على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلوا  
 خلف كل بر وفاجر ومنه كان اذان الصبي العاقل صحيح من غير  
 كراهة من صلوة المسعودي مسئلة انكري بانك نازغت ديك  
 اذ بانك نازعا نازك ونشيدك وي رافع كنند اكردي را اعلام كردندك بانك ناز  
 نعت اند بايد كه خاموش كنند بانك ناز را تمام كند بكار بانك ناز شروع است دليل بر  
 جامع من الخلاصة في اذان الجنب روايتان والاشبه ان يعاد اذان  
 الجنب ولا تعاد اقامته لان تكرار الاقامة ليس بمشروع وتكرار  
 الاذان مشروع كما في الجملة من الحميدي شرح الهداية \*+\*  
 والاشبه ان يعاد الاذان ولا تعاد الاقامة لان تكرار الاذان  
 مشروع في الجملة كما في صلوة الجمعة وتكرار الاقامة غير مشروع



في صلاة ما \* وهذا الاثر شرعية الاذان للاعلام ولا بأس بالاعلام  
 مرارا وطوارا \* وشرعية الإقامة للشروع في الصلاة وتكرارها يؤيد  
 الفصل بين الإقامة وإقامة الصلاة وأنه مكروه \* من شرح المجمع  
 ويكره اذان الصبي ويجزي \* واذان الجنب والمرأة يعاد دون الإقامة  
 وإنما خص الاذان دون الإقامة لان تكرار الاذان مشروع دون الإقامة  
 من الجوهر وجلسكن دار الغير غير اذنه ويصوم ويصلي فانه يكره الاقامة  
 غير اذن مالك الدار \* ولا كراهة للصوم والصلاة فيها من الكبر  
 اذا ألتقي في المسجد حشيش كثيران وجد حجمه اذا سجد يجوز ولا  
 فلا \* واذا صلى على التبن والقطن او المملوح فسجد عليه ان استقرت  
 جهته وانفرد على ذلك ويسجد الحجم يجوز \* وان لم تستقر لا يجوز  
 لان في الوجه الاول هو في معنى الارض وفي الوجه الثاني لا من البرهان  
 ولو سجد على شيء محشوان وجد حجم الارض جاز واقسيرة قالوا انه  
 لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ عن ذلك \* من خلاصة لو سجد  
 على العجالة ان كانت على البقر لا يجوز وان كانت على الارض يجوز  
 كما لو سجد على السرير ولو سجد على الحنطة والشعير يجوز \* ولو سجد  
 على الدخن والجاورس لا يجوز \* من البرهان في وجوب سجدة على الارض  
 والجاورس لا يجوز \* لانه ليس بمعنى الارض فان الجبهة لا تجد قرا  
 عليه من التجنيس اذا وضع كفيه على الارض ويسجد عليهما يجوز  
 من النسفية ومن سجد في الصلاة على يديه يجوز لكن الافضل ان



لا يفعل ذلك لان افضل الاعضاء الوجه اذا امر الله تعالى ان يوضع افضل  
 الاعضاء على اهلون الاشياء وهو التراب تواضعا لله تعالى وخضوعا \*  
 الذخيرة واذا كان موضع السجود ارفع من موضع المقدمين كزمن شيب  
 ذكر شمس الائمة الحلواني في كتاب الصلوة انه ان كانت متفاوت بمقدار لبنة  
 او لبنتين يجوز \* وان كان اكثر من ذلك لا يجوز \* واراد باللبنة و  
 اللبنتين المنصوبة دون المقررة \* من الظهيرية وان سجد على  
 الذرّة والجاورس والرمل لا يجوز \* من الكافي شرح الهداية  
 وقد تكلموا في تكرار السجود فقل انه تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعداد  
 الركعات \* وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يقبل فسجد مرتين  
 ترغيبا له \* وقيل السجدة الاولى اشارة الى انا خلقنا من الارض والشاء  
 الى انا نعاد اليها \* قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم الآية \*  
 من المسافري شرح الهداية وقيل فرضت لقوله تعالى واسجد واقترب  
 اي بسجدة اخرى \* من السعناحي وروي في الاخبار  
 ان الله تعالى لما اخذ الميثاق من ذرية آدم عليه  
 السلام حيث قال واذا اخذ ربك من بني آدم من  
 ظهورهم ذريتهم الآية امرهم الله تعالى بالسجود  
 قصد يقالوا فاسجد المسلمون كلهم وبقي الكفار فلما رفع المسلمون  
 رؤسهم رأوا الكفار لم يسجدوا فاسجدوا ثانيا شكر لما وفقهم الله تعالى  
 على السجود الاول فصار المفروض سجدتين \* من القساوي المحجة



لا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه  
الفتوى من الظهيرية اذا فات الوتر عن المريض يكفر لكل وتر نصف صاع  
كما في سائر الصلوات من السراجية اذا مات وعليه فوائت فذبح  
الوارث من الميت لكل صلاة نصف صاع من برأ وقيمته لكل مسكين  
او مسكين واحد عن كل الفوائت يجوز ولا يجوز ان يوزي عن صلاة  
لفقيرين من الجواهر قال من مات وعليه قضاء صلوات فاته يجب  
لكل فريضة ووتر نصف صاع من برأ او اعطى فقيرا اقل من نصف صاع  
جاز كما في كفارة الصوم من الضيعة واعطى فقيرا واحدا كفارة الصلوات  
جملة جواز فاتها صلاة عشرة اشهر وماتت تركت مالا قال انما  
تستقرض ورثة الفقير من ثمنه من ثمنه من ثمنه من ثمنه من ثمنه  
لورثته ما شربته مدق به على المسكين فام يزل يفعل به يتم لكل ارم فقيرة  
اخرى ذلك عنها كمن كان عليه فوائت ففترها وتساها من عد  
المفقي اذا مات وفاته صلاة الشهور والى الله تستقرض ورثته صاعا  
من الخنطة ويدفع الى مسكين ثم المسكين يتصدق به على الورثة ثم  
الورثة على المسكين حتى يتم كما في حديثه ثلثة اشهر من مال الامة  
اذا ماتت النوبة لم يمسكها من ثمنه وادعى وانما كذا  
صلاة ثمانية اية في صلاة نصف صاع من ثمنه ثلثة اشهر من مال الامة  
يوم نصف صاع من ثمنه ثلثة اشهر من مال الامة  
يستقرض من قريبه نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يقصد في المسكين



عليه ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرناه \* من الفتاوى بالحجة وان لم يوص  
 للورثة يتبع بعض الورثة يجوز فان كانت الصلاة كثيرة والخطاة قليلة  
 تعطى الورثة عشر من مسكينا واحداً لفداء صلاة يوم وليلة ثم يدفع  
 الفقير ثلث العشرة الى الوارث فمدفع الوارث ثلث العشرة بفداء يوم  
 وليلة هكذا يفعل من راح حتى يستوعب الصلاة فيخرج الميت من العسدة  
 من الحميدي شرح الهداية وفرض المسافر في الرباعي ركعتان التقيد  
 بالفرض احتراز عن السن فانه لا قصر فيها لان له ان لا يفعلها وقيل  
 الا فضل الترك توكفا وقيل الفعل تقربا وكان الشيخ الامام الفقيه  
 ابو جعفر رح يقول بالفعل في حالة النزول والترك في حالة السير \*  
 من الغياشية تكلموا في السن في السفر في تركها وادائها \*  
 قيل الا فضل تركها ترخصا وتخفيفا \* وقيل لا بل يفعلها تقربا \*  
 وكان الفقيه ابو جعفر رح يقول بالفعل حالة النزول والترك  
 حالة السير وهو حسن جدا \* من الهاموي قال هشام كثيرا  
 ما رأيت محمدا رح في السفر لا يتطوع قبل الظهر وبعد الظهر بما  
 كان يتطوع قبلها وبعد ما وكان لا يدع ركعتي الفجر ولا الركعتين  
 بعد المغرب ولم اربص قطوعا قبل العصر ولا قبل العشاء في السفر يصل  
 العشاء والوتر \* من السراجية المسافر يأتي بالسنن ولا يتركها الا  
 بعد زبدان شمس الائمة الشريفة رح \* من التجميع والنسب  
 والسنن لا يدخلها القصر لان التوفيق ورد في الغرائض وهل يأتي







حتى ان اهل العسكر اذا نوا الاقامة في دار الحرب خمسة عشر يوما او  
اكثر وهم محاصرون اهل المدينة لا تقع نيّتهم كما لو نوى السفر في غير  
موضع السفر \* من شرح مجمع البحرين لا انها ليست بمحل اقامة فلم تصادف  
النية محلها فلغث \* من النافع واذا دخل مصر اتم الصلاة وان لم ينو  
المقام فيه \* من المستصحب قوله لا انه مقيم فيه لان المرء في مصر لا يكون  
الا مقيما فحالده مغنية عن قصده \* من تحفة الفقهاء في الباب فصول  
ثلاثة احدها في بيان الشروط التي تتعلق بها رخصة السفر وهو ان  
ينه باسطة السفر ويخرج من عمران مصر فحالم يوجد هذان الشرطان  
لا ثبت في سعة حكام السفر ورخصة المسافرين \* ثم المعتبر في حق النية  
هو نية الاصل دون التابع حتى ان المولى اذا نوى السفر وخرج من  
العران مع عبده بصبر عبده مساويا وان لم ينو السفر \* لانه تابع \* ولان  
الزوج مع الزوجة \* وكذا كل من لم يمتد اتمه غيره \* الخلفته والسلطان  
والمولى الجند ونحو ذلك \* واما بيان ما يباح به حكم الله فيفقول ببطلان ايضاد  
ريافيه ومصر الاقامة \* لكن اما تذاذ الاقامة بربعة اشياء \* بصريح  
نية الاقامة \* وبوجود الاقامة بطريق التسمية \* وبالدخول في مصر \*  
وبالعزم على العود الى مصر \* من الزوامض وان من امكنه الاقامة  
باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا فلا من الاسرار وظاهر حديث  
صلونه بمكة عام حجة الوداع انه كان لا يتم وصوبكة على طمأ نية ورفاهية  
وكان يهل مكة بالانتماء \* من شرح التمهيد بعبء صافر مع المولى



قد خلا في وطن العبد لا يصير إن مقيمين \* أمّا العبد فلا منقايح وأمّا المولى فلا من  
 لم توجد منه نية الإقامة ولا دخول الوطن الأصلي \* من الغياثية العبد  
 إذا كان بين الموليين في السفر فنوى أحدهما الإقامة دون الآخر فإن  
 كانا تهايبا في خدمته ونوى الإقامة لهما فالعبد يتم يوم خدمته بقوم  
 يوم خدمته الآخر \* فان لم يكن تهايبا قالوا ينبغي أن يصلي أربعين  
 اعتبار الأصل وترجيها به إذا لأصل هي الإقامة ويقعد عن رياس الركعتين  
 لا بحالة احتياط \* من درر البحور ولا يشترط حضور السلطان في جماعتها  
 وفاقا ولا اذنه \* وبه قال مالك وأحمد رحم خلافا لا يحنيفة رحم \* من الخدمة  
 ولا تجوز أقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان \* من الحميد يوقال  
 الشافعي رحم ليس بشرط اعتبار إيساء المكتوبات \* من الماسد قال أصحابنا  
 رحم السلطان شرط إقامة الجمعة \* وقال الشافعي رحم ليس بشرط  
 من الفتاوى الحاوي في كتاب الأجناس وروى ابن أبي مالك عن  
 أبي يوسف عن أبي حنيفة رحم ليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس إلى المني  
 ويجوز لصاحب الشرط وإن لم يؤمر به \* من الفتاوى الحجة ذكر الفقيه  
 أبو الليث رحم في كتاب الوقف من النوازل لو أن رجلا بنى مسجداً للصلاة  
 الجنازة فحكم المسجد في جميع الأيام وتترتب عليه الأعياد المهيمنة في المشا  
 وأمّا فصل العيد فقد اختلف المشايخ رحم فيد العيدين أن حكم المسجد في يوم العيد  
 إلى أن يصلي العيد حتى لو لم تكن الصفوف متصلة جاز له الصلاة ثم إذا  
 صلي العيد خرج عن حكم المسجد حتى لو دخل الناس فبأنه والمرأة الحائض



في المحوط لا بأس به \* والمراد بالمصلي والجماعة داخل الجدران المبنية لصلوة  
 العيد \* فاما غير الحائط فما دامت الصفوف متصلة جازت صلواتهم وان كان  
 الى باب المدينة كما عرف في صفوف المتصلة خارج المسجد الجامع يوم  
 الجمعة في السلك والطرق يجوز \* وان كانت الصفوف متفارقة  
 متباعدة خارج جدار المصلي لا تجوز صلواتهم \* وقد كان الشيخ الامام ابو بكر الوبابي  
 رحمه يقول كيف مدساوا والصفوف بعيدة من المصلي يجوز \* وقد غلط فيه  
 غلط عظيما سوانما سمع الظاهر في الكتاب والجماعة يوم العيد في حكم المسجد  
 تجوز صلواتهم وان لم تكن الصفوف متصلة \* والمراد بالجماعة المحوط المربع خارج  
 المقصورة لرواية فيه فاما غير المحوط فليس بمحيط \* لان الجماعة اكثر من  
 ان يقاس فذكرت ذلك وبنيته \* ووافقني العلماء على ذلك فرجع عن  
 ذلك \* قال رضي ورواية شيخ الاسلام يوسف بن اسحق الخطيب يوم  
 العيد يا مرايئنا سر الذين جلسوا بعيدا من المصلي ان يقوموا ويذهبوا الى  
 المصلي ويقرب ويقول لا يجوز لهم وانما كذلك افعلى ويدرك كثير من  
 الناس المصلي من المحيط والحاصل ان حق التقدم في اقامة الجمعة حق  
 الخليفة الا انه لا يقدرا على اقامة هذا الحق بنفسه في كل الامصار فيقيمها  
 غيره بنيا بته فاسبق في هذه النيابة في كل بلد الامير الذي ولى على تلك  
 البلدة ثم الشرطي ثم القاضي ثم الذي ولاه قاضي القضاة \* من التواريخ  
 ولو خطب الامام بغير اذن الامام وهو حاضر لم يجوز \* والاذن بالخطبة اذن  
 بانامة الجمعة والاذن بالجمعة اذن بالخطبة \* ولو قال احطب وصلواتهم الجمعة



فلما ان يصلي بجمعة الجمعة \* من القنية صبحي خطيب يوم الجمعة وله  
 منشور الوالي وصلى بالناس بالغ جاز من الذخيرة ذكر في كتاب الصلوة  
 ان القاضي ان يصلي الجمعة بالناس وروى ابو يوسف رح عن يحيى بن عمار  
 ليس للقاضي ذلك اذ لم يؤمر به ولم يكن في عهداه ومنشوره وحسب  
 الشرطة يصلي على كل حال امر به اذ لم يؤمر به \* من المحيط وعز الحجاز يوسف  
 رح انه قال اما اليوم فالقاضي يصلي بجمعة الجمعة \* لان الخلفاء يأمرون القضاة  
 ان يصلوا بالناس الجمعة \* قيل اراد بهذا القاضي قاضي القضاة الذي  
 يرسم انه قاضي الشرق والغرب كابي يوسف رح في وقته \* واما في زماننا  
 القاضي لا يولي ذلك \* من المغرب وصاحب الشرطة في باب الجمعة يرايه  
 امير البلدة كما مير بخارا \* وقيل لهذا انه قد قسمه لان امور الدين  
 كانت حاصبة الشرطة فاما الآن فلا \* من الصاوي الجمعة والامام  
 ابو القاسم لو اذن الوالي والقاضي ان يصعد الجمعة ويخرج المستعملين للجامع فوشة  
 كبيرة فيها سوق جاز بالاتفاق \* لان هذا شافعي رح انصبي الجمعة باذنية  
 اربعون رجلا احرارا بالغاء قلا مقما فكان هذا فصلا مجتهد فيه \* فاما القضاة  
 والقضاة صار مجع عليه \* من الصاوي القضاة ان يصعد الامام المنية في الخطبة  
 او فرغ من الخطبة اجمعوا ان صلوة التطوع تكرر في هذين اوقتين وكذا بين  
 الخطبتين \* واذا اخذ في مدح الظلمة والدعاء لهم لا بأس به \* الذي عليه  
 مشائخنا رح ان على القوم ان يسعوا وينصتوا من اولها الى آخرها لا يرون الحديث  
 من الصاوي القضاة لا بأس للامام ان يخرج في يومه \* من الصاوي



عن محمد بن روح وعليه التقوى \* وعن محمد بن روح انه يجمع اكثر من مسجد من وعليه  
التقوى \* من حاشية المنظومة والصحيح من قوا ابي حنيفة ومحمد بن روح انه يجوز  
اقامة الجمعة في مصر واحداً في موضعين واكثر من ذلك كذا في المبسوط \* من  
افتاوى الحجة ينبغي ان يامر الامام رجلاً ان يصلي في البلدة صلاة العيد  
للمعتكف والمريض والمعدورين \* وهذا من السنة القديمة للخلفاء  
والامراء \* من المحيط قال الفقيه ابو جعفر بن محمد سمعت شيخنا ابا بكر يقول  
سئل ابراهيم عن تكبير يوم التثريب على الاسواق والمهرجاء قال ذلك  
تكبير الحكمة \* كذا في الزكوة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حصنوا اموالكم بالزكوة وداؤوا  
مرضاكم بالصدقة وزدوا انواع البلاء بالدعاء \* من القنية في انه  
ينوي الزكوة بما اخذ منه الظالم ظلمات كان ياخذ الظالم على  
غير جهة الزكوة وهب لمساكين درهما وسماء هبة ونواه زكوة <sup>الجنة</sup>  
\* لان العبرة للنية فلا يتغير بلفظ الهبة \* الا فضل هو الاصل  
في اداء الزكوة والاطهار \* وفي التطوعات الاختفاء والاسرار \*  
من خوارزمي شرح الهداية عن ابي حنيفة بن محمد لا يامر بالصدقات  
كلها على بني هاشم والمحرمات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
للعوض وهو خمس الخمس فلما سقطت ذلك بموت حلت لهم الصدقة \*  
وفي الكشف المرفى الى بني هاشم يجوز في قوله خلا فالها \* من  
النهاية وروى ابو عصمة بن روح عن ابي حنيفة بن محمد انه يجوز دفع الزكوة







ضرب ستة عشر في أربعة اربعة وستون وعلى هذا التحقيق يزيد الدرهم  
الشرعي على درهم بلدنا بست شعيرات ان ساوت شعير مكة شعيرنا  
فيكون النصاب بحساب دراهمنا مائتان وثمانية عشر درهما وثلاثة  
ارباع درهم وبحساب التولية اثنان وسبعون تولية واحد عشر  
ما هجة \* من الحميدي وفي حاشية مولانا معين الدين روح من شرح  
الكنز والفيراط حبة واربعة اخماس حبة فيكون وزن الدرهم خمسة  
وعشرين حبة وخمس حبة وكل تولية ثلاثة دراهم وعشرين حبة  
وخمسا حبة \* لان تولية اليوم ستة وتسعون حبة لان كل تولية  
في اصطلاحنا اثنا عشر ما هجة وكل ما هجة ثمانية حبة فعلى هذا يكون نصاب  
الفضة بوزن بلادنا اثنين وخمسين تولية ونصف تولية فالواجب  
تولية وربع تولية وست حبات \* ونصاب الذهب بوزن بلادنا  
سبع تولجات ونصف تولية الواجب ثمن تولجة ونصف ثمن تولجة  
وذلت بالما هجة ما هجتان وربع ما هجة هذا هو التحقيق في هذا  
الباب \* من شرح الهداية وحكي ان بهاء الدين ابراهيم بن عبد الله التاتائي  
المطاني قد دخل مكة سنة اربع وتسعين وست مائة بالغ في  
تحقيق الدرهم بوزن سبعة والمثقال والصاع والمد واثنى بدرهم  
مكة ومثقالها وصاعها ومدّها ووزنها ووزنها ووزنها ووزنها ووزنها في  
حضرة وهي اجملها الله فصار الدرهم الشرعي ثلث ما هجة واربع شعيرات  
وربع شعير \* والمثقال الشرعي درهما من دراهم بلدنا وخمس درهم



وتصف شعيرة وعشرهما \* والمدة ثلاثة اسابيع وثلاث ايام استار باستار  
بلدنا والصاع ثلاثة عشر استارا وثلاث ايام استار ببلدنا وهذا  
لا يصلح للاعتماد والتعويل وان عول بعض علماء عصرنا لانه اشتبه  
صاع عمر في زمن المجاح وقد قرب ذلك الزمان من عهد النبي  
عليه السلام فكيف يعتمد على صاع اتي في هذا العصر وقد  
تطاول الزمان وتغير المكائيل والصيعان \* من الجواهر في الباب  
الرابع من كتاب الزكاة علوي له مشاهرة من مال الخراج يصل  
اليه في كل سنة فوصفها لغيره وكله بقبضه لا يجوز \* لان العلوي  
لا يملكها قبل القبض ولا يصح جعلها منه لغيره وذيورث عنه لانهم يملكونها  
كما في الصوم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقامه ممسكاً  
واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه \* من الذخيرة الواحد اذا شهد  
برؤية هلال رمضان فان كانت السماء متغيمة تقبل شهادة الواحد اذا كان  
مسلماً رجلاً كان او امرأة او عبداً او ممتراً او محمداً وداني قد فارقنا بعد ان يكون عدلاً  
في ظاهر الرواية \* وذكر الطحاوي رحمه الله لا تقبل شهادة الفاسق \* وروى الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل شهادة المحمود في القذف بعد التوبة \*  
واما ان كان مستوراً لماله فاعلم ان لا تقبل شهادته \* وروى  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقبل شهادته وهو العج \* وقال  
الشيخ الامام الجليل ابو بكر بن محمد بن الفضل رحمه الله يقول اذا كانت السماء



متخيمة انما تقبل شهادة الواحد اذا فسر وقال رأيت الهلال خارج البلكة  
 في الصبراء او يقول رأيت في البلكة بين خلال السحاب في وقت  
 يدخل في السحاب ثم يتجلى \* اما يدون هذا التفسير لا تقبل  
 لما كان التهمة واما اذا كانت السماء مضحية لا تقبل شهادة الرا  
 في ظاهر الرواية خلافا لما روى الحسن عن ابي حنيفة رج بل يحتاج فيه  
 الى زيادة العدد واختلفوا في مقدار ذلك روى الحسن ابن زياد  
 عن ابي حنيفة رج انه قال تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين \* وعن  
 ابي يوسف رج انه قال يعتبر في ذلك جمع عظيم \* وروى عنه انه  
 قدّره بعد القسامة \* وعن خلف ابن ايوب رج انه قال خمسائة  
 يبلغ قليل \* وعن ابي حفص البهي رج انه يعتد بالوقت \* وهو مجمل  
 رج انه قال يفوض مقدار انعاده والكثرة الى راي الامام ثم ان  
 ما لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السماء مضحية  
 اذا كان هذا الواحد في مصر \* فاما اذا جاء من خارج مصر او جاء من  
 اعلى الاماكن في مصر ذكره الطحاوي رج انه تقبل شهادة \* وهكذا ذكر  
 في كتاب الاستحسان \* وذكر في القندوري انه لا تقبل في ظاهر الرواية \*  
 وذكر الكرخي انه تقبل \* وفي الاقضية صح رواية الطحاوي رج واعتمد عليها  
 هذا الذي ذكر في هلال رمضان \* فاما اذا قامت الشهادة بروية هلال  
 شوال او بروية هلال ذي الحجة ان كانت السماء مضحية فالجواب فيه كالجواب  
 في روية هلال رمضان يعني لا تقبل فيه شهادة الواحد بل تشترط فيه زيادة



العدد \* ولا بد من اعتبار العدالة والحرية في شهادات خواهر زاده رح \* وفي  
 شرح الطحاوي عن إحيى رح انه يقبل في ذات شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
 فاما اذا كانت السماء متغيرة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان او رجل و  
 امرأتين \* فاما اذا كانت السماء متغيرة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان  
 او رجل وامرأتان في ظاهر الرواية وفي المتن انه يقبل في ذات شهادة الواحد \*  
 وذكر شيخ الاسلام رح في شرح كتاب الشهادات ان شهادة المشتق في الفطر  
 الاصحى انما تعتبر اذا كانت بالسماء ملة او كانت مضحية وجاء من مكان آخر \*  
 اما اذا كانت مضحية وما جاء من مكان آخر لا تكفي شهادة اثنين بل تشتط فيه  
 شهادة جماعة \* وعن ابي يوسف رح في المتن ما هو قريب من هذا قال انما  
 اقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين واخبرا انهما رأياه في  
 غير البلد اما اذا اخبرا انهما رأياه في البلدة وكان البلد كثير اهل قيراه  
 الناس لا بد وان يكونوا جماعة كثيرة \* وروى بشر عن ابي يوسف رح في  
 الامالي ان ابا حنيفة رح كان يحيز على هلال شهر رمضان شهادة  
 الرجل الواحد العدل والعبد والامة والمحدود في القذف اذا كان عدلا \* ولا  
 يحيز شهادة الكافر والفاسق ولا يحيز في هلال ذي الحجة والفطر الا رجلين او رجلا  
 وامرأتين ولا يحيز شهادة العبد والامة والمحدود في القذف \* قال وهو  
 قول ابي يوسف رح وعن الفقيه ابي جعفر رح انه قال في هلال رمضان  
 في الصوم يقبل قول رجل عدل سواء كانت بالسماء ملة او لم تكن \* وروى  
 عن الحسن بن زياد رح انه قال يحتاج الى شهادة رجلين في الفطر



به يوم تبعا سو كما يستبدا جماعاته لم تنس \* وأما هلال ذي الحجة ذكرني  
 بهذا الموضع انه بمنزلة هلال شوال \* وذكرني بعض المواضع انه بمنزلة  
 هلال رمضان وتقبل شهادة الواحدا يسمى شهاده الواحد في رمضان  
 رمضان ولا تثبت لفظة الشهادة \* ذكرني شيخنا في رتبة السخري رح في  
 شرح كتابه في سنة ١١٠٠ وفيه القصة ان نجي غير لفظة الشهادة \*  
 وانه اذا طوى في يومه ايتى به ذكر شيخ الاسلام في شرح نوادر الصور  
 انه تثبت في لفظة الشهادة \* . . . . . سلام في شرح كتاب الشهادة  
 الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسماء متغيمة وقبل القا  
 شهاده وامر الناس بالصوم فلما تموا ثلثين يوما غم عليهم هلال شوال قال  
 ابو حنيفة ابو يوسف رح يصومون من ان كان يوم الحادي والثلثين  
 ولا يفطرون \* وقال محمد رح يفطرون \* وقال شمس الأئمة الحلواني رح هذا  
 الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال \* . . . . . مضية فاما اذا كانت متغيمة  
 فانهم يفطرون بلا خلاف . . . . . هلال رمضان واحد \*  
 فاما اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسماء متغيمة وقبل القاضي شهادتها  
 وصاموا ثلثين يوما فلم يروا الهلال ان كانت السماء متغيمة يفطرون من الغد  
 بالاتفاق \* وان كانت مضية كذلك يفطرون اليه اشار في القدوري  
 والمنفرد \* هكذا حكى فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن رح \* قيل وفي فوائد القاض  
 الامام يكن الاسلام على السفي رح انما لا يفطرون والاول اصح \* \*  
 ومن هذا الجنس اقترحنا في رمضان سنة احدى وسبعين شرع الناس في



الصوم في رمضان سنة احدى وسبعين يوم الاربعاء الذي هو التاج  
 والعشرون من يوم الصوم فشهد عند القاضي اثنان او ثلثة وقالوا  
 رأينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليوم الثلاثاء واليوم يوم  
 الاثنين فاعتقت الاجوبة ان السماء ان كانت متغيرة حال ما رأوا  
 هلال رمضان ان القاضي جعل الخميس يوم العيد وان لم يروا الهلال عشية  
 الاربعاء اهل مصر عد واشعبان لروية ثلثين يوما فصاموا رمضان  
 ولم يصم رجل معهم حتى الغد فعليه قضاء يوم وان صام اهل مصر بغير  
 روية من غير عد شعبان ثلثين يوما وفيهم رجل لم يصم معهم حتى رأوا  
 الهلال من الغد وصام اهل مصر ثلثين يوما وصام هذا الرجل تسعة وعشرين  
 يوما فليس عليه قضاء يوم \* وفي القدوري اذا صام اهل مصر تسعة  
 وعشرين يوما للروية وفيهم مريض لم يصم فعليه قضاء تسعة وعشرين \*  
 فاما اذا لم يعلم هذا الرجل ما صنع اهل مصر صام ثلثين ليخرج عن العدة  
 بيقين \* وفي المنتقى ما روى بشر عن ابي يوسف مدعي و ابراهيم عن محمد بن  
 اذا صام اهل بلدة ثلثين يوما للروية وصام اهل بلدة اخرى تسعة وعشرين  
 للروية فعليهم قضاء يوم \* قال القدوري رح في كتابه اذا كان بين  
 البلدتين تفاوت لا تختلف المطالع لزم حكم احد البلدتين البلدة  
 الاخرى \* اما اذا كان تفاوتا تختلف المطالع لم يلزم حكم احدى البلدتين  
 البلدة الاخرى قال شمس الاثمة الحلواني رح الصحيح من مذهب اصحابنا  
 رح ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزم حكم



هذه البلدة \* وفي جموع النوازل شاهدان شهدا عند قاضي مصر <sup>المصري</sup>  
 الهلال على ان قاضي مصر كذا شهد عنده شاهدان بروية الهلال وقضى  
 به ووجد اجتماع شرائط صحة الدعوى قضى القاضي بشهادتهما حكاه عن  
 شيخ الاسلام رح \* وقال محمد رح ولا عبوة لروية الهلال بفارق الزوال ولا  
 بعد الزوال وهي الليلة المستقبلة بخوفه ورد الا شرع عن عمر رض \* وقال ابو يوسف  
 رح اذا كان قبل الزوال فهي الليلة الماضية \* قيل قول الجنيفة رح كقول محمد  
 رح وفي صوم شيخ الاسلام رح رواية عن الجنيفة رح انها اذا غابت في هذه  
 الليلة قبل الشفق فهي من هذه الليلة . وفي المتن عن الجنيفة رح اذا <sup>كان</sup>  
 مجراها امام الشمس والشمس تلتوها فهي لليلة الماضية وان كان مجراها خلف  
 الشمس فهي لليلة . المستقبل \* الامام اذا رأى دلال شوال وعده فليس له  
 ان يسبى ولا انه امر الناس بالخروج \* من الخلافة شهادة الواحد على  
 هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقل بالغ حرا او عبدا ذكر او اناثا <sup>نثي</sup>  
 وكذا اشهاد المحدث في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية \* والطحاوي  
 يشترط العدالة في هذه الشهادة \* وعن المشايخ رح من قال اراد به  
 المستور \* وهكذا ذكر في النوازل ان شهادة المستور تقبل وبه اخذ  
 شمس الاثمة الحلواني رح فظاهر المذهب ما ذكرنا في العدالة \* الفاسق اذا  
 ابرأ من ذنوبه ورجع الى دينه ينبغي ان يشهد عند القاضي لكن يرد القاضي  
 شهادته \* من الكافي فانه جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية ان  
 لا يقبل لقيام التهمة \* وذكر الطحاوي رح ان الشهادة مقبولة لان <sup>المطالع</sup>



مختلفة والمانع خارج المصراقل \* وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان \* وكذا لو  
 بروية الهلال على مكان مرتفع \* من الصغرى ولو كانت السماء مضيئة في  
 هلال رمضان فشهد واحد \* بل إن كان خارج المصر تقبل \* وكذا إذا  
 رأي في المصر على مكان مرتفع \* من الخلاصة الأولى \* رأى خارج المصر أو في  
 المصر على مكان مرتفع فشهد فيجب \* من النصاب لا تقبل شهادة الواحد  
 وإن كان خارج المصر في ظاهر المذهب \* وعند الطحاوي يارج تقبل غير أن  
 في الأقضية والفتاوى صحيح قول الطحاوي واعتد عليه \* ومنه وشهادة  
 المستور لا تقبل حتى تتبين العدالة في رواية الاستحسان وفي النوادر  
 تقبل هو الأصح \* من الغياثي وذكر الكرخي وصح في الأقضية رواية الطحاوي  
 بقوله يكفى بظاهر العدالة أن يكون مستورا الحال وبعض المتأخرين أخذوا  
 بروايته مطلقا من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخ سمرقند  
 من المحيط. وعن محمد بن يعقوب مقدار القلة والكثرة الذي رأي نقضه \*  
 من الفتاوى المجردة وهو الأصح \* من الفتاوى والحدود \* رأوا الهلال  
 في بلد تهمر هل يحكم برويته في بلد أخرى قال بلوى حكمهم لا بد من  
 مثله في المتن \* من خوارزمي في حاشية الهند \* زاد بن أبي الوفاء  
 هل يلزم زان في حق بلدة أخرى اختلف فيه \* وفي حاشية رواية لا يحسن  
 لاختلاف المطالع \* من الجمع ويثبت في الفطر \* لا يصح بب. ليزن لا  
 فيجمع يوجب اخبارهم العلم والاكتفاء بأثنين رواية من مشرويه \* وعن الطحاوي  
 رجع أنه تسمع شهادة الواحد الوارد من خارج المصر قلة المانع \* وكذا



[illegible]



من الشبهة وسئل عن شاهد من شهد بروية هلال رمضان وقضى  
 القاضى ثم اتوا بثلثين يوماً والسماء مغيمة ولم يروا هلال العيد ماذا  
 يفعلون \* قال يفترون فيعيدون \* لا ينضم عدواً من يوم ما كان  
 قيل لداؤلسر بهذا يظهر كذب الشاهدين او غلطهم فقال لا \* لان  
 قولهم وان كان محتملاً فقد صار حجة اتصال قضاء القاضى به نصارك كما  
 رأوا هلال شهر رجب \* ان موافق يوم ما لم يروا السماء مريضة \* من  
 الجواهر اصل بدو \* واتلال شهر رمضان واعلموا اصل اسد \* لا خرب للـ  
 وهم لم يروا القضاة على وجهين ان كان المطع الى جهة واحدة قد يترك واحد من  
 حكم الآخر فاذا علمهم عدلان منهم يزمهم حكم السوء النظر من الغيبة  
 صاموا ثمانية وعشرين يوماً ورأوا هلال النظر بنظران اراهم لال شعبان  
 وعدوه ثلثين ثم رماه وارمضان فمضوا يوم \* لانهم يتقوا ان رمضان  
 انتقص يوم وقد يكون كذلك \* وان عدواً شعبان فثلاثين يوم من غير  
 روية هلال قضوا يومين \* لانهم لم يتحققوا بالتقصير \* لعلمهم غداً \* من  
 الخلاصة اذ رأى الهلال نهاراً قبل الزوال او بعده يصام به لا ينظر  
 من الليلة المستقبلة هو المختار شهر رمضان اذ جاء يوم الخميس ويوم عرفة  
 جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاثني \* من الثانية  
 اذا شهد شاهدان عند قاضى اصل بلدة على ان قاضى بلدة كذا شهد  
 عنده شاهدان بروية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضى بشهادتهما  
 لهذا القاضى ان يقضوا شهادتهما \* لان قضاء القاضى حجة \* من الجواهر



قال في الكتاب لو صام أهل بلدة تسعة وعشرين يوماً وأهل بلدة ثلثين يوماً  
تختلف المطالع لا يلزم لاسد عما حكم الآخرون أن كان لا يختلف المطالع يلزم \*  
وقال نحنا وسيدنا جمال الدين رح لم يذكر دأبى ذلك حديثاً أطلقوا \*  
وأنا أقول يجوز أن يعتبر فيه ما يعتبر في العيبة المنتطحة في حق الولي قلت  
له تجد يد لك في الغيبة المنتطحة لا يوجب زيادة في البيان فأنهم اختلفوا  
فيها قال ما لا يصل القوافل في السنة غالباً الأمرة و قد مسرة شهر \* الأير  
إلى قسمة سبمان ابن داود عليها السلام الرح عندوها شهر ورواها شهر  
وكان نقاد من أقسم إلى أنهم وقد رده شخ فعرف أن ما بين الأقليمين لا يكون  
أقل من شهر ولا يكثر من اعماد على ما يقول النجم من زيادة الدرجة في العرض  
والطول ولا يعتبر \* أن الغيبة ولا يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر الرواية  
وبه كان يصح الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني رح \* من الخلاصة  
إذا شهد اليهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا  
هلال رمضان قبل صومهم بيوم أن كانوا في هذا المصرب ينبغي أن لا تقبل شهادتهم  
لاهم بركوا الحسبة وإن جاء الشهود من مكان بعيد جازت شهادتهم  
لاقتفاء النجاسة \* من المصبرات في الظهيرية وأعلم أن الدعوى هل يشترط  
لقبول هذه النيابة قالوا لا بشرط حتى لو شهد وأعلى ذلك من غير  
أجر سمعت الشهادة وقبلت \* وهذا قول أبي يوسف ومحمد رح \* أما على  
قول أبي حنيفة رح ينبغي أن يشترط الدعوى \* من السغناقي وأما على قيا  
قول أبي حنيفة رح ينبغي أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان



[illegible]







رضيع مريض لا يقدر على شرب الدواء وزعمه الطبيب ان امه تشرب  
 ذلك لها ان تقطر \* والظن المستاجر كالام في اباحة الافطار \* خاف نقصان  
 العقل وزيادة الوجع من الصوم فله الافطار \* اشتد مرضه كره صومه \*  
 ان زاد عينه وجعا وحماة شديدة فالا فطار اولي \* من الفصول رجل  
 ان صام شهر رمضان يضعف ويصلي قاعدا وان افطر يصلي قائما <sup>يصلي</sup>  
 قاعدا ويصوم \* من الثانية يستحب للصائم تعجيل الافطار <sup>النجوم</sup> وقبل طلوع  
 وتأخير السجود لورود الآثار \* من الثانية اذا دخل ان يبارا والاند  
 او المطر او الذباب حلقه لا يفسد صومه \* وكذا اذا تيطبت شفاته  
 بفراقة عند الكلام او نحوه فابتلع لا يفسد صومه \* من الجواهر  
 بها باسور فاذا جلست للطهارة واستنجت خرج شئى عنها وقت  
 دخل لا يطل وضوعها ولا يفسد صومها \* لا غبار لا يفسد صومها \* من الزنا  
 وكان من نذر رافعي وجهين شئى بالتابع وغير مشروط <sup>بما</sup> بالخاص  
 يصومه متابعا فان افطر يوما من غير عذر واستقبل انصوم راما الذي غاب  
 مشروط بالتابع فان شاء صام متابعا وان شاء فراقا \* \*

### كتاب الحج

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَانْصَبَا  
 يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكِبْرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبُ رَفَثَ  
 وَلَيْسَ لِلْحَجِّ الْمَبْرُورَةِ نَوَافِلٌ إِلَّا الْجَنَّةُ \* من القنية وسئل الكرخي عن  
 وجوب عليه الحج الا انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الخارج بالباب



نقال الكرخي ما سلمت البادية على احد يعني ليس بعذر \* لان البادية لا تخلو  
 عن الآفات وقلة الماء وشدة الحر وهيجان ريح السموم ويدافني بعضها  
 وقال ابو القاسم الصغار لا شك في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان  
 وانما الشك في سقوط عن الرجال \* وعنه لا اري الحج فوضا منذ عشرين  
 سنة منذ خرجت القرامطة الاولى \* قال والبادية عندي دار من دور  
 الحرب \* ث \* وعن ابي عبد الله البلخي رح انه كان يقول ليس لاهل  
 خراسان حج منذ كذا وكذا سنة وقال ابو بكر في زماننا لا اقول الحج فريضة  
 قاله في سنة ست وعشرين وثلثمائة \* ث \* وافتي ابو بكر الرازي  
 ببغداد انه سقط عن الرجال ايضا في هذا الزمان \* وبه قال ابو جري  
 والزهريان الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرماني بخراسان \* من القنية  
 ان كان الغالب في الطريق السلامة فالج فرض وان كان الغالب خلابة  
 ذلت فالفرض ساقط قال رضي الله عنه وعليه الاعتماد \* من التنازل  
 اذا اراد ان يركب السفينة في البحر للتجارة او غيرها فان كان بحال لو غرقت  
 السفينة امكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له  
 الركوب في السفينة وان كان لا يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل  
 له الركوب \* ث \* كتاب النكاح  
 يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح من سببتي فمن رغب عن  
 سببتي فليس مني \* من النصاب اعلم بان النكاح ينعقد بلفظ النكاح و  
 التزويج بالاجماع وبلفظة الهبة والصدقة والتمليك عندنا ولا ينعقد



بلفظة الإحلال والمتعة والاعارة بالاجماع \* من الكافي وينعقد بلفظ النكاح  
 والتزويج وكل لفظ يصلح لتمليك العين في الحال كالهبة والصدقة والقليل  
 وقال الشافعي رح لا ينعقد بغير لفظ النكاح والتزويج \* من الفصول  
 لا ينعقد النكاح بالتعاطي حتى لو قالت امرأة لرجل زوجت نفسي منك  
 بد ينار قد فع الرجل اندينا رايها في المجلس ولم يقل بلسانه شيئاً لا ينعقد  
 النكاح وان كان بحضرة الشهود بخلاف البيع فانه ينعقد بهذا المقدار \*  
 وذكر محمد ابن الفضل رح قال رجل لاب صغيرة تزوجت ابتكت كذا بكذا  
 فقال الاب اذهب بها حيث شئت قد فعها في المجلس اليه فانه لا ينعقد  
 ولو كان هذا في البيع ينعقد \* والحاصل ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي  
 لخطئه ولهذا يتوقف على الشهود بخلاف البيع \* من البرهانية اذا قال  
 الرجل بالفارسية دختر خویش مراداي فقال رادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل  
 الخطاب پذيرفتم \* فرق بين هذا وبين قوله دختر خویش مراده فقال رادم ينعقد  
 النكاح وان لم يقل الخطاب پذيرفتم \* والفرق ان قوله دختر خویش مراده فوكيل  
 اياه بالتزويج فيقتضى الامر بالتزويج والواحد يصلح ان يكون ولياً من جانب  
 ووكيلاً من جانب في النكاح ومن كان بهذه المثابة ينعقد النكاح بقوله  
 رادم لا غير فاما قوله رادي ليس بامر بل استخبار فلا يثبت التوكيل بمقتضاه  
 ونظير هذا في الطلاق ياتي في باب الخلع في علامة النون وهذا اذا لم يرد  
 بقوله رادي التحقيق اما اذا اراد به التحقيق دون السوم يصح على ما ياتي في  
 باب الخلع بعلامة الباء \* وكذا في الاقعات الحسامية \* من الكبرى رجل



قال الآخر بالفارسية دختر خویش مرادوي فقال الآخر رادم لا يعتقد  
النكاح ما لم يقل المخاطب بغير فتم \* فرق بين هذا وبين ما اذا قال دختر  
خویش مراده فقال الآخر رادم يعتقد النكاح \* والفرق ان قوله  
دختر خویش مراده هذا توکیل آياه بالتزويج مقتضى الامر والواحد يصلح  
ان يكون وكيلًا من جانب وليا من جانب ومن كان بهذه المثابة يعتقد النكاح  
بقوله رادم وان لم يزد عليه \* واما قوله مرادوي ليس بل هو مستحضر  
فلا يثبت التوكيل بمقتضاه \* من الثانية اذا قال الرجل لاب البنت زوجتي  
ابنتك فقال اب البنت زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل  
بعد ذلك قبلت \* فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجتي ابتك فقال اب البنت  
زوجت او فعلت \* فانه يكون نكاحا قال لان قوله زوجتي استحبار وليس يعتقد  
بخلاف قوله زوجتي \* لانه توکیل \* رجل قال لغيره بالفارسية دختر خویش را  
رادي فقال رادم لا يكون نكاحا \* من القنية واذا قال دختر خویش رادي فقال  
الآخر رادم ففيه اختلاف المشايخ \* وفي الفتاوى ان كان المجلس للعقد فعقد  
وان كان للوعد فوعد \* من الغياشيد قال النكاح يعتقد بكل لفظ شرع لتقليت العين  
اذا ذكر المهر بغير النية كالبيع والهبة والصدقة وان لم يذكر المهر لم يصح الا اذا  
اراد النكاح \* من جامع الفتاوى اذا قال بالفارسية لرجل دختر خویش مرادوي فقال  
رادم فلا نكاح بينهما ما لم يقل المخاطب بغير فتم \* ولو قال مراده طو حبه لامرأتي  
زوجي نفسك مني فقالت زوجت يعتقد النكاح ولا يشترط جوابه وقوله بعد ذلك لا  
الامر بالتزويج مقتضى التوكيل والواحد يصلح وليا من جانب وكيل من جانب \* ومن كان بهذه المثابة



منعقد النكاح بقوله دادم لا غير فاما قوله دادي ليس بامر بل استحباب فلا يثبت  
 التوكيل بمقتضاه وسيأتي نظيره في الطلاق في باب الخلع قالوا هذا اذا لم يرد  
 بقوله دادي التحقيق اما اذا اراد التحقيق دون الاستحباب والسوم منعقد و  
 سندكون في باب الخلع \* قلت \* كان نجم ان بن النسخي راجح يقول اختلف  
 المشايخ في هذا الفصل وحيثما ان قوله دادي يرد سواء كان معنى لا  
 في هذا اللفظ راجح \* لان اصل العرف يجعلون قولهم خوشتن بوي بزني دادي  
 خوشتن ازوي خريدي بمنزلة الامر ينضم التوكيل على ما مر \* من النص  
 وقال الامام خالي راجح ادبي \* سواء منعقد النكاح في الوجهين وان  
 لم يقل الزوج بغير فتم قال وهذا اختيار استاذي شمس الامم الحلواني واستاذي  
 الاوزجندى واستاذ استاذي الامام السرخسي راجح \* من الفتاوى  
 الصغرى اذا قال لامرأه حريت بن بقران دادي فقالت دادم منعقد النكاح  
 بحكم العرف \* من الذميرة اذا قال لغيره دختر خوشتن مراده فقال دادم  
 منعقد النكاح وان لم يقل مخاطب بغير فتم ولو قال مراد دادي فقال دادم لا  
 منعقد النكاح ما لم يقل مخاطب بغير فتم \* الفرق ان قوله دادم امر وتوكيل  
 والواحد يصلح وكلاهما من الجانبين في النكاح \* وقوله دادي استحباب وليس  
 بامر فلا يثبت التوكيل به الا اذا اراد بقوله دادي التحقيق دون السوم  
 في منعقد النكاح وان لم يقل مخاطب بغير فتم وعلى قياس ما قاله شمس  
 السرخسي راجح بما سئل عنه الخلع انه قال اذا قال خوشتن خريدي فقال خريدم  
 يتم الخلع \* لان معنى كلام الزوج خوشتن خريدي كه من فروغم ينبغي ان منعقد



النكاح هنا ويكون معنى كلام المخاطب خوشتن بن رادي كه من پذيرفتم \* وقد كان  
 شيخ الاسلام ظهير الدين رح يحكي عن عمه قاضي الامام شيخ الاسلام محمود  
 عن شيخ الاسلام شمس الائمة رح هذا ان قوله رادي وده سواء وينعقد  
 النكاح باللفظين جميعا \* من النصاب رجل وكل رجلان ينخطب له بنت  
 فلان فجاء الوكيل الحاب المرأة فقال هب انتك متي وقال الاب وهبت  
 ثم ادعى الوكيل اني اردت النكاح بموكل ان كان هذا القول من المخاطب  
 يعني الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد  
 لا ينعقد النكاح بينهما اصلا فان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل  
 لا للموكل \* وكذا لو قال الوكيل بعد ذلك قبلت لفلان \* لانه لما قال هب  
 انتك متي فقال الاب وهبت تم النكاح من غير قبول الوكيل فكان القبول  
 بعده فضلا \* اما اذا قال هب لفلان فقال الاب وهبت ما لم يقبل الوكيل  
 قبلت لا يصح فاذا قال قبلت لفلان يصح للموكل ان قال قبلت مطلقا يجب  
 ان يصح ايضا للموكل \* من الغياشية سئل عن ثاب رجل دخر خوشن فلانه  
 بن رادي كفت دادم وي كفت پذيرفتم ار قال لامرأة خوشتن بن رادي  
 او قال ده فقالت دادم فقال پذيرفتم من ينعقد النكاح قال فيه  
 اختلاف المشايخ رح \* عند بعضهم لا ينعقد حتى يقول برني دار  
 او بر نه ده \* وعند بعضهم يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الاصح  
 لان لفظ الاعطاء يبنى عن التملك والنكاح بلفظ التملك جائز عندنا  
 من شرح الوقاية \* هم \* هو ينعقد بايجاب وقبول لفظهما ما ذكرنا حيث



او تزوجت او ما ضر مستقبلي كزوجني فقال زوجت وان لم يعلما معناه \* ش \*  
 لان تعقادهما لا يرتبط بالشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجني  
 حذف مفعوله نحو زوجني ابنتك او نفسك \* واعلم ان زوجني ليس في الحقيقة  
 ايجابا بل هو توكيل \* من النصاب لقنت المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان  
 فقالت هكذا وقبل فلان وذلك بحضور من الشهود وهي لا تعلم ان هذا تزويج  
 سئل عن شمس الاسلام عن هذا انه هل ينقد النكاح ام لا قال لا \* لان المرأة في  
 هذا بمنزلة الطوطي والصبي الذي لا يعقل وقال القاضي الامام رح يعلو النكاح  
 والطلاق والعناق وعليه الفتوى \* لان الجدة والحزل في هذا اثلث سواء  
 بالحديث وهو قوله عليه السلام ثلث جدھن جد وھن جد \* من  
 الغياقة تزوج امرأة بالعربية والزوج والمرأة يعرفان العربية والشهود  
 لا يعرفون اختلف المشايخ رح فيه والاصح انه ينقد \* من الفصول اذا اراد  
 النكاح بحضور من الشهود لا بد وان يذكر سماع الشهود وكلام المتعاقدين \*  
 لان بين العلماء اختلافا في ان سماع الشهود كلام المتعاقدين هل هو شرط  
 والاصح انه شرط فلا بد من ذكره ليصح الدعوى \* من الجواهر رجل بعث  
 الى امرأته دراهم وبين ايها من التي يدعي شكرا ريزا بعث في ايام  
 العيد وبين ايها عيدي ثم اراد ان يجعل من المهر ليس له ذلك \* لانها  
 وقعت هدية فلا يتقلب قضاء عن الدين وهذا بخلاف ما قال اصحابنا  
 رح ان الزوج وامرأة اذا اختلفا في التي بعثها الزوج اليها فقال الزوج  
 من المهر فقالت هي هدية فالقول قول الزوج لان ذلك الاختلاف



وتم في ابتداء التمليك فيكون القول قول المالك \* من المصائب في القبا  
الرابع في الوكالة بالنكاح امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال  
زوجت فلانة من نفسي يجوز وان لم يقل قبلت \* وكذا كل من يتولى طرفي  
العتد من الجانبين وهذا اذا عرف الشهود فلانة \* ومنه ايضا في الباب  
الثاني في النكاح شهود امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من نفسه فقال  
الوكيل اشهد والي قد زوجت فلانة من نفسي لا يجوز النكاح ان لم يعرف  
الشهود فلانة \* لان الفلانة غائبة والغائب انما يعرف بالاسم والقب  
الا يرى انه لو قال تزوجت المرأة التي وكلتني بالنكاح لا يجوز كذا هذا وان  
عرف الشهود فلانة جاز ولكن اذا عرفوا انه اراد به تلك المرأة وان لم يسم  
الاب والمجد \* من البرهانية وذكر في الفتاوى البقالي اذا لم يسمها  
الزوج ولم يعرفها الشهود وسع فيها بينه وبين سبعة فلو كانت المرأة  
حاضرة متصبة ولم يعرف الشهود فقال تزوجت هذه المرأة وقالت زوج  
جاز هو المختار خلافا لما يقوله نصير \* لانها حاضرة والحاضرة تعرف بالاشارة  
والاحتياط ان تكشف وجهها او يدكر ابوها وجدها فيقع الا من ان يدفع الى  
قاضي يرى قول نصير فيبطل النكاح \* من الغياثي بعث الرجل خطابا الى اب  
ابنت فقال واحد منهم قبلت او قبلت له لا ينعقد \* لان الكل خاطبون اذا  
التعارف في مثل هذه الصورة هذا وهو ان يتكلم واحد والباقون سكوت  
وكلامهم يعدون خطابا والمخاطب لا يصلح شاهد فهذا نكاح بلا شهود والاصح  
انه ينعقد وعليه الفتوى لانه لا ضرورة الى جعل كلام متكلمين خاطبين فيجعل



المتكلم خالها والباقون شهود بخلاف ما اذا قالوا قبلنا \* من السراجية لعقدا  
 فسمع احد الشاهدين دون الآخر ثم عقدا ثانيا فسمع الآخر دون الاول  
 لم يجر \* من النصاب وقال في شرح الطحاوي كل من صلح ان يكون وليا في  
 النكاح لو لاية نفسه صلح ان يكون شاهدا في النكاح ومن لا فلا \* اذا ثبت  
 هذا فنقول ينقد النكاح بشهادة الفاسق والاعمى والمحدود في القذف  
 والمغفل والآخرس ولا ينقد بشهادة الكفار والصبيان والمجانين والعبيد  
 والمكاتبين \* استفتا في فرأيت ائمة دين ومفتيان راه يقين ايدهم الله  
 تعالى بزيادة الاحصائية ومزيد التقوى انه رانجه زينب دختر صغيرة خویش را با وجود  
 ولي عصيه با بکر نکاح است وولي آن نکاح را رد کرد شرعا اين نکاح که زينب مذکور است  
 وولي آن را رد کرد جائز يا نه يانی فی والله اعلم کتبه محمد ابن محمود  
 فی والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن بيمينه \* فی والله اعلم کتبه قاضيان  
 بن نصير \* فی والله اعلم کتبه عمر ابن مسعود \* وما قولهم \* نکاحيکه  
 زينب براي دختر صغيرة خویش با بکر منعقد گردانیده است وولي عصيه رد آن نکاح  
 کرده بکر مذکور زور می خواهد که اين صغيره را بر حکم اين نکاح در خانه برد و بر خود آرند وولي  
 صغيره مذکور ضعیف است از منع او بکر مذکور متمنع نمی شود شرعا بر قاضی و محتسب و وایي  
 واجبست که بکر مذکور را منع کنند و از تقدی باز دارند يانی \* بفصل جواب فرمايند \* منع  
 کنند و از تقدی باز دارند \* والله اعلم کتبه محمد ابن محمود \* منع کنند و از تقدی  
 باز دارند والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن \* جواب هم چنان است که در ذیل  
 برود و استفتا مسطور است \* والله اعلم کتبه العبد خلیع کبیر خطیب بخطه \* صح



الجواب والله اعلم كُتِبَ ابراهيم ابن خواجه \* منع كُتِبَند واز تقدري باز دارند \*  
 كُتِبَ عمر ابن مسعود بخطه \* منع كُتِبَند واز تقدري باز دارند \* والله اعلم كُتِبَ قاضي  
 بن نصير يميناه \* صح الجواب والله اعلم كُتِبَ شمس بن علاء البلوي \* صح  
 الجواب والله اعلم كُتِبَ محمد بن الحسن المعروف بقطب \* من الذخيرة  
 بعد هذا يحتاج الى معرفة ترتيبهم فنقول اقرب الاولياء الى المرأة الا  
 ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب  
 وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم العم  
 لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب  
 لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد العصب  
 الى المرأة وهو ابن عم بعيد ثم مولى العتاقة ثم عصبه مولى العتاقة ثم الام ثم ذو  
 الارحام الاقرب فالاقرب \* وهذا قول ابي حنيفة رح وهو استحسان \* وقال  
 محمد رح لا ولاية للام وقومها ولا لاحد من ذوى الارحام وهو القياس \* وقال  
 ابي يوسف رح مضطرب ثم مولى المولات ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه  
 القاضي \* اذا شرط تزويج الصغار والصغار في عهده \* واذا لم يشترط فلا  
 ولاية له ثم انما يحتاج الى الولي في الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة اذا  
 كانت هذه الامور باقية واذا زال الصغر والمجنون تزول الولاية عندهما \*  
 ومنه ايضا وان زوج الصغير والصغيرة ابعد الاولياء فان كان الاقرب حاضرا  
 وهو من اهل الولاية توقف نكاح الابعد على اجازته \* وان لم يكن من اهل الولاية  
 بان كان صغيرا او كبيرا مجنونا جاز \* من العتبية ولو زوجتها امها مع الاخ ولم



يرد الاخ كان موقوفا حتى بلغت واجازت وان رد الاخ بطل \* من النوازل  
 سئل ابو القاسم عن جارية صغيرة لها اخ مدرست فزوجتها انها ولم يحزن  
 الاخ فادركت الجارية واجازت قال اذا رد الاخ النكاح فلا جواز للنكاح  
 بعد ذلك الا يتجدد النكاح وان لم يرد الاخ حتى اجازت المرأة بعد  
 ما ادركت والزوج كفولها جاز \* من المحاوي وسئل عن امرأة زوجت  
 ابنتها الصغيرة ولها اخ بالغ ولم يحز ذلك فبلغت الصغيرة فاجازت النكاح  
 قال متى رد الاخ بطل النكاح ولا جواز لا يتجدد النكاح وان لم يرد الاخ جاز  
 باجازتها اذا كان الزوج كفوا \* من العتابية ثم الولاية العصبية لقوله عليه  
 السلام النكاح على العصبات وهي على ترتيب الميراث فان لم تكن عصبية فعنه  
 وهو رواية عن ابي يوسف رج الولاية للقرابة الاقرب فالاقرب على ترتيب  
 الميراث ولو زوجتها امها مع الاخ ولم يرد الاخ كان موقوفا حتى بدت رجاء  
 وان رد الاخ بطل \* من الهداية واذا عدم الاولوية لولاية الى الامام والحاكم  
 لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له \* من الكافي واذا عدم الارباب  
 فالولاية الى الامام اى الخليفة او الحاكم اى القاضي لقوله عليه السلام السلطان  
 ولي من لا ولي له وليس له ولاية عند وجود واحد من الاولياء \* وعند محمد  
 اذا لم تكن عصبية فالولاية التزوج \* من خزائن الفقه فان لم تكن لها عصبية  
 من جهة القرابة فوليتها مولى الصاغة التي اعتق اياها وان لم يكن واحد منهم  
 فوليتها الامام والاخت والمخالدة والعمة وكل امرأة ذات رحم محرم منها اقرب  
 من غيرها \* من نكاحها ولو لم يكن لها ولي فالولاية للحاكم والامام \* من تحفة الفقهاء



ثم اذا عدم الاولياء على القولين فتتقل الولاية الى السلطان ونائبه القاضي  
من المحصر قال القاضي لا ولاية له عليهما في التزويج مادام لهما قريب \*  
وقال محمد رح مادام لهما عصبة \* من شرح الطحاوي فاذا لم يكن <sup>وجد</sup>  
هما ذكرنا فالقاضي ومن نصبه القاضي \* لان القاضي ولي من لا ولي له \* من  
الظهيرية ومادام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول ابى حنيفة رح وعند  
صاحبه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي يملك ذلك اذا  
كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن ذلك في عهده لم يكن <sup>لي</sup>  
من الذخيرة سئل شمس الائمة الا وزجند ي رح عن صغيرة لها اخ  
لا يزوجهما فزوجها القاضي بغير امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان <sup>خ</sup>  
غائبا او عاضلا فح يجوز \* من الحاوي وسئل عن صغيرة تزوجهما القا  
ولها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا \* لان النبي عليه السلام قال السلطان  
ولي من لا ولي له غيره \* من السفينة وسئل عن صغيرة تزوجهما القا  
ولها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا \* لان النبي عليه السلام قال السلطان  
ولي من لا ولي له غيره \* من العتبية ومولى الولايات آخر العصابات هو  
اولى من القاضي والقاضي اذا كتب في منشوره الا نكاح آخر عن جميع  
الاولياء عنده وعندهما آخر العصابة \* لانه لا ولاية عندهما لقراية  
الام ولا لغير العصابات \* وعن محمد رح اذا تزوجهما امها وطلقها قبل <sup>حول</sup> الد  
جاز له ان يتزوج بامها بخلاف النكاح بغير ولي جاز ولكنه يكره \*  
من التفريد ومن لا قريب له فوليها الامام او الحاكم \* من السراجية القا



اذا زوج صغيرة لا ولي لها فان جعل ذلك في عمل القاضي جاز ولا فلا \* من  
 القياسية القاضي يلي تزويج الصغيرة التي لا ولي لها ان شرط ذلك في  
 عهده ولا فلا \* من البرهانية القاضي اذا زوج صغيرة لا ولي لها ان  
 شرط تزويج الصغار في عهد القاضي جاز ولا فلا \* لانه يستفيد الولاية من  
 جهة السلطان فان فوض السلطان اليه تثبت له الولاية ولا فلا وكذا في  
 الوقعات الحسامية والكبرى وغيرها \* من الظهيرية وذو الارحام و  
 المحارم اولياء عند ابي حنيفة رح \* وعند محمد رح لا \* وقول ابي يوسف رح  
 مضطرب لكن عند عدم العصبات وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي  
 في قول ابي حنيفة رح وعند صاحبه ما دام له عصبية فالقاضي ليس بولي ثم  
 القاضي يملك ذلك اذا كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن في ذلك في  
 عهده لم يكن وليا \* من التمهيد اولياء الصغير والصغيرة عصباء على ترتيب  
 الارث فانه يملك تزويجها وان لم تكن لها عصبية يزوجهما الامام او  
 الحاكم في المشهور عند ابي حنيفة رح \* وفي قول ابي يوسف رح الاخر يليه كل  
 قريب او قريبة يورثهما الاقرب فالاقرب \* وروى ابن زياد عن ابي حنيفة رح  
 وهو غيرهما لا يليه الا العصباء وعليه الفتوى \* من الحمل لام \* والحال و  
 سائر ذوى الارحام تملك تزويج الصغير والصغير عند عدم العصباء \* وقال محمد  
 رح ليس لهم ذلك \* وقول ابي يوسف رح مع ابي حنيفة رح في اكثر الروايات  
 وذكر الطحاوي قوله مع محمد رح \* من النهاية ولغير العصباء من الاقارب  
 كالاخوات والخالات والعمات والعمات \* ومعناه عند عدم العصباء



من النافع وقال ابو حنيفة ربح يجوز لغير العصيات من الاقارب التزويج \* من  
 المستصفي اى عند عدم العصيات مثل الام والخال وكل ذى رحم \* من النهاية  
 واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفؤ فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت اولادها  
 ثم بدا له ان يخاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما \* لان السكوت انما جعل  
 رضا في حق النكاح في حق البكر فصار بخلاف القياس \* من البرهانية امرأة  
 تزوجت بغير كفؤ فلولي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن الولي  
 ذى رحم محرم منها كابن العم هو المختار \* لان حق الخصومة للولي \* لان العار  
 يلحق الولي \* من الخلاصة وان لم يكن من العصيات احد ولا مولى العتقة  
 فذو الارحام الاقرب فالاقرب \* وعند محمد رج ليس لك وى الارحام  
 ولاية \* من المبسوط فان لم يكن لها احد من العصيات فتزوجها امها  
 او خالها فنكاحها جائز في قول ابى حنيفة ربح هو امتحسان \* وفي قول محمد رج  
 لا يجوز وهو القياس وليس عن ابي يوسف رج في هذه المسئلة رواية وكان  
 ابو بكر ابن ابي سعيد رج يقول ينبغي ان يكون قوله مثل قول محمد رج واستدل  
 بمسئلة في الولاء \* لان المرأة اذا عقدت عقد الولاء جاز على نفسها وولدها  
 في قول ابى حنيفة رج \* وفي قول ابي يوسف رج ومحمد رج لا يجوز على ولدها  
 فكذلك هنا \* اما وجه القياس انه لا يجوز تزويج الام \* لان الولاية  
 جعلت الى العصيات والام ليست بعصية فوجب ان لا تكون اليها ولاية  
 التزويج خاصة على اصل محمد رج \* لان من اصله ان الام اذا زوجت نفسها  
 لا يجوز فاذا زوجت غيرها اولى ان لا يجوز \* اما وجه الامتحسان وهو



ابجيفة رح لما روي في الخبر ان امرأة زوجت ابنة لها فجاء اولياؤها <sup>مها</sup> فحاجوا  
 الى علي رضي فاجاز النكاح \* فان قيل لا حجة في هذا الخبر \* لانهم اتفقوا انه  
 لا يجوز تزويجها في حالة حضور الاولياء فان كان اولياؤها حاضرا لم تكن  
 لها عليها ولاية \* قيل له احتمل ان اولياءها كانوا غيبا \* الا يرى انه قال فجاء  
 اولياؤها ومثل هذا اللفظ يستعمل في حالة الغيبة يعني جاؤا من غيبتهم  
 فثبت ان الاحتجاج بالخبر صحيح \* ومنه روي ان امرأة زوجت ابنتها <sup>بها</sup> برضا  
 فجاء اولياؤها فاختصموا الى علي ابن ابي طالب رضي \* من شرح الطحاوي  
 ولا يجوز النكاح الا بعد تقدم او تاخرا اذا كان الاقرب غائبا غيبة  
 منقطعة فنكاح الا بعد يجوز اذا كان عقد قبل عقد الاقرب وان قعا  
 معا فلا يجوز كلاهما \* ومنه وانما يحتاج الى الولي في الصغير والصغير  
 والمجنون والمجنونة \* وانما اذا زال الصغير فقد زالت الولاية \* من <sup>من</sup> الحاشي  
 والنسفية ومثل من صغيرة زوجها الفاضل ولها ابن عم حاضر قال لا يصح  
 لقوله عليه السلام السلطان ذي من لا ولي له \* من الفتاوى الطهريّة  
 ولو كان للصغيرة وليان احدهما اقرب والاخر ابعد فزوجها الا بعد  
 حال قيام الاقرب توقف على اجازة الاقرب غائبا لا قرب تحولت الولاية  
 الى الابعد لا يجوز النكاح الذي باشره الا بعد الا باجازه منه بعد  
 محررا الولاية اليه \* ومنه فان كان الاقرب سباحا لا يوقت على اثره  
 وكان معه الا يعرف مكانه او كان مختفيا في بلد لا يوقف عليه قال القا  
 امام ابو الحسن قد يزوج هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة \*



وقال القاضي الامام لهذا اذا تزوج الولي الا بعد ولا يعرف ان الولي <sup>قريب</sup> الا  
 اين هو يجوز \* وان ظهر انه في ذلك المصرا لا يجوز \* من الحانية وعليه  
 فتوى جماعة من المتأخرين \* من جامع الشروح في باب زفر ربح وهذا انه  
 لو غاب غيبة غير منقطعة انتقلت الولاية اجماعا \* من الحادي <sup>رسئل</sup>  
 عن صغيرة زوجتها امها ولها ولي بنفسه وهذا السؤال كان بينا <sup>يقول</sup> قال لا  
 قال القاضي علي السفدي بينا <sup>احسن</sup> مسيرة سفر فهو غيبة منقطعة وهو  
 الاقرب \* من الذخيرة اذا زوجها اقرب من حيث هو <sup>اختلف</sup> المختلف المتماخ  
 ربح فيه \* من الخلاصة ولوان ولي الاقرب غاب غيبة منقطعة تنتقل  
 الولاية الى الابعد \* واجمعوا ان الاقرب اذا عطل تنقل الولاية الى الابعد \*  
 من التجنيس الناصري وعن محمد ربح قال اذا رفعت الام امر ابنتها الى القاضية  
 في الزوج وابوها حي <sup>رأى</sup> <sup>هه</sup> محي رغبة زوجها وان كره الاب <sup>من</sup>  
 العاقبة واذا غاب الولي انتقلت للقاضية <sup>ان</sup> زوجها صغيرة كانت او  
 كبيرة \* وكذا روي ان الاب اذا كان فاسقا فللقاضية ان يزوج الصغيرة  
 من التمهيد ولو غاب الاقرب غيبة منقطعة زوجها الا بعد \* وعند  
 زفر ربح الغائب \* وعند الشافعي يزوجها الامام \* من السراجية  
 واختلفوا في الغيبة قال ابو بكر بن الفضل اذا كان الولي في موضع لا ينتظر  
 الكفو الخاطب محي الخبر منه \* وقيل انقطاع الاخبار بانقطاع القوافل  
 والمختار بفتوى ان يكون على مسيرة ثلثة ايام \* من المصنف <sup>والاقرب</sup> الى  
 الحق انه لو انتظر يموت الكفو \* وذكر في المعنى ان الفتوى على قول سعد <sup>ابن</sup>



معاذرج ان يقدر بثلاثة ايام ولياليها \* من ملقى الجارحد الغيبة المنقطعة في  
ظاهر المذهب ان يكون الولي الاقرب في موضع لا تقص الى القوافل من هذا  
الموضع في السنة الآمرة ولحدة \* وقال زفرج ان لا يعرف مكان الاقرب \*  
وفتوى بعض الفقهاء المتأخرين من اصحابنا رج على ان الولاية تثبت <sup>بعد</sup> <sup>للا</sup>  
متى كان الاقرب بحيث لو انتظروا الكفو الخاطب وانه اشبه بالفقه \*  
وفتوى بعضهم على ان الاقرب لو كان في موضع بينه وبين هذا الموضع مسافة  
السفر تثبت الولاية للابعد وهو اليسر احسن والمختار للفتوى \* من الفتا  
الجنة وقد رسيه ثلثة ايام وعليه الفتوى \* من الظهيرية وشارف  
الكتاب الى ان ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من  
المتأخرين \* من الخانية وكلوا في الغيبة المنقطعة بعضهم قد رها بالنقطة  
الخبر والقوافل وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد رها بمسيرة شهر وقال اكثرهم ان  
في موضع لا ينتظر الكفو بمجي الخبر منه في منقطعة وشارف الكتاب الى ان  
ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من المتأخرين \*  
من التهديب والصحح ان الخاطب لا يترقب وصول الاذن من الغائب  
وعليه الفتوى \* من العتابية واذا رضي بعض الاولياء بعدم الكفو  
لا يكون للباقي حق الفسخ الا ان يكون وليا اقرب من الذي رضي ولو اقام  
الزوج بينة ان الاقرب رضي وهو غائب تقبل بينته \* من التهديب  
اما المصالح امرأة من بنات الصالحين لو زوجت نفسها من فاسق <sup>مرد</sup>  
عقد لها \* قال محمد رج اذا كان فاسقا يتهم بربور والافلا \* وقال ابو يوسف <sup>سف</sup>



رج الفسق المشهور يعتبر دون المستور \* من التجريد والقادر في الكفاءة  
 الفسق المعلن دون المستور عند أبي يوسف رج \* وعند محمد رج ان يكون  
 مستحقاً مستهزأ به \* من حاشية المنظومة وعليه الفتوى \* ومنه اراد به  
 فسق الزوج \* لان الكفاءة غير معتبرة من جهة الزوجة \* من المنتهى  
 وقال ابو يوسف رج الفسق المعلن يؤثر اما المستور فلا \* وقال محمد  
 رج يطلب الحسب والمال واما الفسق ان كان يستحق به ويستهزأ يعتبر  
 والا فلا \* من الحاشية واذا زوج الرجل ابنة امرأة باكثر من مهر مثلها  
 او زوج ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او زوج في غير كفوء او زوج  
 لصغيرة او امرأة ليست بكفولة جاز في قول ابى حنيفة رج \* وفيه  
 صاحباه لا يجوز \* واجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد  
 ولا من القاصي \* من المنظومة في باب أبي يوسف رج ولا يعد في الكفاءة  
 الحرف \* هذه المسئلة على ثلاثة اوجه احد هاما لا يعتبر اتفاقا وهي  
 الحرقة التي انتقل عنها الى اخرى والثاني يعتبر اتفاقا وهو ان يكون  
 فاحشا مثل الجحام والحامك والد باغ والكناس والثالث على الخلاف  
 من الغياثية تعتبر الكفاءة في الحرقة وهو المختار \* من الترمذ والصحح  
 قولهما \* من الذخيرة ان الحرف متى تقارب لا يعتبر الاتفاق وثبت  
 الكفاءة فالحائلك يكون كفوا للجحام \* والد باغ يكون كفوا للكناس \*  
 والقصار يكون كفوا للجداد \* والعطار يكون كفوا للبرار \* قال شمس  
 الحلواني وعليه الفتوى \* من المحيط اذا زوجها احد الاولياء من غير كفوء



برضاها لا يكون للآخرين حق الاعتراض اذا كانوا مثل المزدوج او دونه في الدرجة  
اما اذا كان اقرب من المزدوج فله حق الاعتراض لان للمزدوج لا يكون وليا اذا كان  
له ولي اقرب منه وكان هو واجبي آخر سواء يزوج مسكوت الولي عن المطالبة  
بالتفريق لا يكون رضامنه بالتكاح من غير كفو وان طال ذلك حتى تلك \*  
من الهداية قوله كالجمام والحائلك والديابغ والكناس يزوج من الحميدي فانهم  
لا يكونون اكفاء للصيرفي والجوهري وروي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال  
الناس بعضهم لبعض اكفاء الا حائكا او حجاما يزوج في رواية وديابغا وفاقا  
مشائخنا ربح ورايهم الكناس وقال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي  
ربح وهذا جنس خامس احسن من كلامهم وهو الذي يخدم الظلمة وان كان حيا  
مروءة ومال فصفة الظلم فيه خسة مستلزمة لان كل من دماء الناس واموالهم  
من النوازل ومثل ابواقهم من جارية لها ام حرة والدمعنة زوجت  
من معتق هل يجوز قال لا فيهما نظر قال الفقيه ربح ينبغي ان لا يكون الزوج  
كفو لها لان الزوج اذا كان معتقا قد جرى عليه الرق وبقي عليه  
اثار الرق وهو الولاء والجارية لما كانت امها حرة فمحرمة الاصل واذا كانت حرة  
الاصل لا يكون الذي جرى عليه الرق كفو لها بمن الذخيرة المرأة اذا كانت  
امها حرة الاصل والدمعنة معتقة فالمعتق لا يكون كفو لها هذه المرأة يزوج  
المعلى عن ابي يوسف ربح ان من اسلم على يدي انسان لا يكون كفو  
لولى العتاقة يزوجوا بن سماعة ربح عنه في الرجل يسلم والمرأة معتقة  
انه كفو لها من المحيط واذا تزوجت الذمية ذميا فقال الهلي هو ليس بكفو



لا يلتفت الى قوله : لا مذكاء بعضهم لبعض لان ذل الشريك وصغار الجزية يجهلهم  
 فلا يظهر مع ذلك نقصان النسب : الا يرى انهم لو استرقوا كانوا على السوء  
 ولو اعتقوا كذلك ولو اسلموا كذلك فلا يكون للمولى ان يخاصم قال الا  
 الا ان يكون امرأ مشهوراً يعني كانت بنت مملكت خد عها مملكت او  
 كنا من وهنا يفرق بينه لا لانعدام الكفاءة بل لتسكين الفتنة فالقاضي  
 ما موريتسكين الفتنة فيما بينهم كما هو ما موريت في ما بين المسلمين من  
 التآمر خائنه ادعى على منكوحته الغير كما حاقا فانه تشتط حضرة الزوج وكذا  
 عند اقامة البينة : <sup>س</sup> : الماوي وسئل عن امرأة طابت اباه بالتزويج وزعم  
 ابوها انه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب واقام على ذلك بينة  
 فقال لا يلتفت الى بينته الا على زوج او وكيله وليس الاب بمخصم : وللاب ان  
 يزوجه فان ابى ذلك فلها ان ترفع الى الحاكم حتى يزوجه : من العتبية اذا  
 تزوجه الاخ برضاها فابطله الاب لا يبطله القاضي : من التفريد الاب لا يزوج  
 البالغة بدون رضاها بكر كانت او ثيباً وعنده لا يزوج الثيب بدون رضاها  
 بالغة كانت او صغيرة ويزوج البكر ورضاها بالغة كانت او صغيرة فعندنا  
 يدور امر الرضا على البلوغ والصغر وعنده على البكارة والثيب : من التهذيب  
 اذا انتسب رجل الى امرأة الى غير نسبة فتزوجت ثم علمت ان نسبها دون  
 ذلك لها الخيار وان كان كفواً لها : وذكر في المسعودي  
 اذا كان كفواً لا خيار لها : من الذخيرة وكذا الاوليه  
 اذا تزوجها برضاها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم علموا اما اذا شرطوا



١٠. أخبرهم بالكفاءة في رجوعه اعلى ذلك ثم صرنا غير كفو لها لهما  
 اذا رجعتا نسهما من غير كفو فلو جالسا في ارضهما لم يدر  
 وان لم يكن اولى بهما من غير كفو من المصبرات في كل ارض  
 عيب لا يمكن الوصول الى زوجته فالمرأة مخيرة في ذلك  
 كالجنون الساذج والبرص والعمى والعمى والعمى والعمى  
 اصلها وبمرض لا يربح منه فهو اطلب سواء وهي بالبراءة شاذة  
 بالمقام معدة ان شاذة وفدت بموافقة الحكم حتى عرق منها  
 وابوبه من ارجاء المرأة في ارضها ما داموا حتى توارى  
 من كذا كذا عازبة ولو رجع الى المرأة ثم حصدت كذا كذا  
 ابن من ارضها من ارضها من ارضها من ارضها من ارضها  
 وصار عازبة من ارضها من ارضها من ارضها من ارضها  
 من ارضها من ارضها من ارضها من ارضها من ارضها  
 يتبع عن المتهم منها ظهر الفاضل فاصح فافهم من ارضها  
 فوجت نفسها من ارضها من ارضها من ارضها من ارضها  
 الخيار من الاولياء ولرب رجوع الى ارضها من ارضها  
 ثم علموا اخبار واحد منهم بمثلها لو اخبرنا ان رجوعا من ارضها  
 الحب \* ولعل ايدى من ارضها من ارضها من ارضها من ارضها  
 ولم تعلم انه لم يلمت انه غير كفو لا خيار لها ولكن لا خيار لها  
 رجوعها فاصح فاصح فاصح فاصح فاصح فاصح فاصح فاصح



أو أغير لهم بالكفاءة فزوجوها على ذلك ثم ظهرا ثم غير كفؤا كان لهم الخيار \* من  
 الحصر قال: إذا حنيفة ومحمد ربح من له أب واحد في الإسلام أو في الحرية لا يكون  
 كفؤا لمن له أبوان أصنافي الإسلام أو في الحرية \* وقال أبو يوسف ربح يكون  
 كفؤا لمن له أب في الإسلام \* والبيع أنه لا يكون كفؤا \* من الذخيرة والمعتق  
 أبوه أو جده لا يكون كفؤا لمن لها أبوان في الحرية عند أبي حنيفة ومحمد ربح  
 خلافا لأبي يونس ربح في الجدة \* ومن له أبوان في الحرية كان كفؤا لامرأة  
 لها ثلاثة آباء في الحرية أو أكثر والكلام في أسلافهم الآباء في الموالى نظير الكلام  
 \* بتمس \* وفي قساقى أبي اللثيث ربح امرأة إذا كانت أمها حرة الأصل  
 ووالدها معتق فالمعتق لا يكون كفؤا لهذه المرأة \* وروى أبو إسماعيل عن محمد  
 ربح من كان له أب واحد في الإسلام وله نسل ووزن فهو كفؤا لامرأة لها  
 أبوان في الإسلام وكذا في الحرية \* وروى المعلى عن أبي يوسف ربح أن من  
 أسلم على يد والده أن لا يكون كفؤا لمولى له شقة \* ومنه إذا زوجت نفسها  
 بغير كفؤ فالمرء لا يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ \* من الغائبة ومنها  
 الحرية فالمرء لا يزوج كفؤا لحررة وكذا المعتق لا يكون كفؤا للحررة  
 ولا أصليته \* والمعتق أبوه لا يكون كفؤا للمرأة التي لها أبوان في الحرية \* ومن له  
 أبوان في الحرية يكون كفؤا لمن له آباء في الحرية \* وعن أبي يوسف ربح من أسلم  
 بنفسه والمعتق إذا أحرز من الفضائل مائة بل نسب الآخر يكون كفؤا \* من  
 الغياثية قالوا الحبيب يكون كفؤا للنسب حتى أن الفقهاء يكون كفؤا للعلو  
 غير الفقهاء لأن شرف العلم راجح \* من أعتق أبي والذي هو حر مسلم في الأصل



بابيه وجده بان ولد جد ه حراما يكون كفوا لمن لها آباء احرار مسلمون  
 ولو كان جده معتقا او كافرا اسلم لا يكون كفوا لها . والمعنى لا يكون كفوا لامرأة  
 امها حرة الاصل وابوها معتق . وروي ان المعتق او والد يما اسلم اذا كان ذوقه  
 وجاه يكون كفوا . ولو انتسب الزوج فظهر لها نسب غير نسبه فان ظهر دونه  
 وهو ليس بكفو فحق الفسخ ثابت للكل . وان كان كفوا فحق الفسخ ثابت لها  
 دون الاولياء . فان كان ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد . من الجاوي سئل  
 ابو بكر عن ولي زوج صغيرة لها آباء احرار من كان جده معتق قوم قال  
 النكاح باطل فان ادركت واجازت لم يجز . من الفصول ولو خاصم الولي زوجها  
 بنفقتها او في بقية مهرها يكون ذلك رضا استحسانا اذا كان عدم الكفاءة  
 ثابتا عند القاضي والافلا . من الصغرى رجل زوج ابنته البكر ابلاغه ثم خا<sup>جمت</sup>  
 زوجها فقال الزوج بلغت الخبر فسكت وقالت لا بل ردت قال قول لها .  
 ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا او وقت كذا فرددت وقال الزوج لا بل  
 سكت قال قول للزوج وكذا في الذخيرة ايضا . من الذخيرة وفي نوادر  
 هشام عن محمد بن روح بخلاف هذا زوجها وليها فقالت بعد سنة وقد كان  
 بلغني الخبر يوم كذا زوجني فلم اسكت وقلت لا ارضى وادعى الزوج انها  
 كانت رضىت قال قول قول المرأة لان اصل النكاح ليس بثابت . وفي نكاح  
 المشتق اذا تزوجت فقامت البينة انها حين اخبرت ردت واقام الزوج<sup>ج</sup>  
 البينة انها حين اخبرت سكنت فالبينة بينة المرأة . ولو شهد شهود  
 انها حين اخبرت رضىت اخذت بيمينته . من شرح الكرخي واما



البكر اذا زوجها الولي فسكتت فالقياس ان لا يكون رضا لان الساكت قد  
 يكون راضيا وقد يكون ساخطا فلم يجز اثبات الرضا بالشك \* وانما  
 تركوا القياس لقوله عليه السلام بما قيل انها تستحي فقال اذا نهضت  
 وسكوتها اقرارها \* من القتاوى المجته قالَت المرأة لا اعمل في بيت الزوج  
 هل لها نفقة قال الفقيه ابو الليث رح اذا كانت لها علة لا تقدر على  
 العمل او كانت من الاشرف تجب لها النفقة والا فلا \* من الغياثية للزوج  
 ان يضرب المرأة على اربعة خصال وما هو في معنى الاربع \* ترك الزينة  
 المشروعة والزوج يريد هاء \* وترك الاجابة اذا ادعاه الى فراشه \*  
 وترك الصلوة والغسل \* والخروج من البيت \* اما لا يمنعها من زيارة  
 الوالدين في كل جمعة ومن زيارة غيرها من المحارم في كل سنة \* من المحيط  
 واذا زوج امته من عبده لامهر لها عليه \* واختلف المشايخ رح قالوا  
 لا يجب المهر اصلا لانه لا فائدة فيه \* وقال بعضهم يجب ثم يسقط \*  
 من القتاوى والصحيح انه لا يجب لانه لا فائدة في ايجاب المهر عليه \* من  
 التهذيب الام ارادت ان تخرج بالولد الى بلدها بعد الفراق ان كان  
 النكاح فيه فلها ذلك والا فلا الا اذا كان بين الموضعين قرب بحيث يمكن للام  
 ان يرى الصبي ويرجع الى اهله في اليوم \* ولو كان النكاح في غير بلدها فاردت  
 نقلها الى بلد النكاح ليس لها ذلك في رواية الاصل \* وفي الجامع الصغير  
 لها ذلك اما غير الام لا ينتقل اصلا وكذا في التفريد ايضا \* من القنية الام  
 احق بالصغيرة وان كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور او كانت مطرقة



ما لم يعقل ذلك \* ومنه صغيرة عند جدة تخون حقها فلجمتها ان تاخذ  
 منها اذ اظهرت خيانتها \* من الكافي ولا تجوز شهادة امرأة واحدة على  
 الرضاع اجنبية كانت او ام احد الزوجين ولا يفرق بينهما بقولها وليس  
 المقام معها حتى يشهد على ذلك رجلان عدلان او رجل وامرأتان <sup>لك</sup>  
 وقال مالك رح يثبت الرضاع بشهادة امرأة واحدة اذا كانت متصفة  
 بالعدالة لان الحرمة من حقوق الشرع فيثبت بخبر الواحد كسائر حقوق <sup>الله</sup>  
 تعالى ولنا ان ثبوت الحرمة لا تقبل الفصل عن زوال الملك في النكاح وابطال  
 الملك يتوقف على شهادة شاهدين كما لو شهد واعلى الطلاق \* <sup>من السغناء</sup>  
 ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات سواء كن اجنبيات او امهات  
 احد الزوجين \* وقال الشافعي رح يثبت الرضاع بشهادة اربع نسوة بناء على  
 مذهبه ان فيما لا يطلع عليه الرجال تعتبر فيه شهادة اربع نسوة ليقوم  
 كل امرأتين مقام رجل \* وقال مالك رح يثبت بشهادة امرأة واحدة  
 ومنه ايضا وعندنا اذا وقع في قلبه انها صادقة فلاحوط ان يتنزه عنها  
 ويأخذ بالثقة سواء اخبرت بذلك قبل عقد النكاح او بعده سواء  
 شهد به رجل وامرأة \* فاما القاضي فلا يفرق بينهما ما لم يشهد به رجلان <sup>جل</sup>  
 وامرأتان \* من الذخيرة اذا تزوج الرجل امرأة فجاء رجل مسلم ثقة  
 او امرأة ثقة واخبرانهما ارضعا من امرأة واحدة قال كلام في الحكم و  
 التنزه \* اما الحكم فنقول الحرمة لا تثبت بشهادة امرأة واحدة على الرضاع  
 وانما تثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين \* واما الكلام في التنزه <sup>حب</sup>



الي أن يستنزه عنها فيطلقها. من خزانة الفقهاء العليا تزوج امرأة فأنه رجل  
 أو امرأة أنها اخته من الرضاع لا يفرق بينهما ويستحب أن يستنزه عنها فيطلقها  
 من التهم لا يجب لا يقبل في الرضاع إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أخبرت  
 امرأة واحدة أن كانت عدلة فالتنزه أن لا يتزوجها ولا يحجر على الترتيب ولو تزوجت امرأة  
 فقالت امرأة ارضعتكما فهو على أربعة أوجه. أن صدقها ففسد النكاح ولا  
 مصلح لها وإن لم يدخل بها. - وإن كذبها فالنكاح بحاله لكن إذا كانت عدلة  
 فالتنزه أن يفارقها. - وإن صدقها الرجل وكذبتها المرأة ففسد النكاح والمهر  
 بحاله. وإن صدقها وكذبها الرجل فالتنزه بحاله ولكن لها أن تحلف ويفرق  
 إذا نكح من الخفية الوكيل بالتزويج ليسر له أن يوكل غيره فإن فعل فزوج الثاني  
 بحضرة الأول جاز. من الملتقط ولو تزوج امرأة أخرى وخاف أن لا يعدل <sup>بسمه</sup>  
 ذلك وإن فعل انعقد النكاح وإن علم أنه يعدل بينهما في القسم والتققة  
 يجعل لكل واحدة مسكن على حدة جاز أن يفعل وإن لم يفعل يعني أن لم يتزوج  
 فهو ما جور لترك إدخال الغم عليها من الكثر واللام والجدة الحق به حتى يستغني  
 وقد ربيع سنين وبها حتى تحيض. - من الهداية والخصاف رج <sup>ستغناء</sup> قد راعى  
 سبع سنين اعتبارا للغالب. - من الكافي وعليه الفتوى لأن الأب مأمور بأن  
 يأمره بالصلاة إذا بلغ هذا المبلغ وإنما يكون ذلك إذا كان الولد عنده. -  
 وقد يأتي بعض مسائل الحضانة بعد هذا من النهاية لأن الغالب أن الصبي  
 إذا بلغ سبع سنين يستغني من الحضانة والتربية. من الحاوي وفي فتاوى <sup>وراء</sup>  
 النهر عن أبي أحمد العياشي قال إذا تعلب أمير على أهل بلدة واستولى عليها



فان الجمعة تجوز لاهل البلدة ولكن لا نكحة بتزويجه ولا يجوز <sup>بمن</sup> القاضى الجمعة <sup>نكحة</sup>  
 الجمعة خلف المتغيب الذي لا عهد له من الخليفة الا ان يسير بسيرة الامراء \*  
 قال ابو احمد العياشي صح تجوز الصلوة خلفه وبامره واما الا نكحة بتزويجه <sup>لا يجوز</sup>  
 كما في العهد \* من الكثر وادنى المدة في حقها ثني عشر سنة وفي حقها تسع  
 سنين فان راهقا وقالا بلغنا صدقا واحكامهما احكام البالغين \* من المصنف  
 اما بداية بلوغ الغلام باثني عشر سنة والجارية بتسع سنين اجماعا <sup>من الجاهل</sup>  
 وافر مراهق بصلح وغيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو او غيره بفساد الصلح  
 لكونه غير بالغ قال صح قول البصري بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلثة عشر  
 سنة لان اقل من ذلك نادر ثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي ان  
 مراهقا قر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاضي بما  
 بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال القاضي وماذا  
 رأيت بعد ما استيقظت فقال الماء فقال اي ماء فان الماء مختلف فقال المني  
 فقال وما المني فقال آب مردان كه ازوي فرزند بود قال علي من احتلمت <sup>علي</sup>  
 ابن او علي بنت او علي اتان فقال علي ابن وامتي الغلام فقال القاضي لا <sup>بلا</sup>  
 من الاستقصاء فقد يلحق الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت  
 منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقة قال قال شيخ الاسلام وهذا من باب  
 الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا الجارية اذا اقربت بالحيف \*  
 من الذخيرة قال هشام في نوادره سألت محمدا راجع عن جارية <sup>بنت</sup>  
 اقل من خمسة عشر وهي في خلق تام طلقها زوجها فقالت انا حفت <sup>غلام</sup>



ابن اقل من خمسة عشر وهو على خلق تام وقد اخضر شاربه وثبتت عانته  
قال قلت قال لا اصد قهصافيه وفي العيون يقبل قولهما فيه وفي المنتقى  
رواية مجعولة انه يصدق في الجارية دون الغلام وفي الجامع الاصغر ان  
الشهادة على الاحتلام مقبولة وفي قسمة فتاوى الفضلي صبي اقرا مذ بالغ وقا<sup>سم</sup>  
الوصي فان كان مراهما جازت القسمة ولم يقبل قوله انه كان غير بالغ فان  
لم يكن مراهما ويعلم ان مثله لا يحتلم لم يجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال  
الصدر الشهيد رح في واقعاته وبهذه المسئلة تبين ان بعد اثني عشر  
سنة يشترط شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ ان لا يكون بحال لا يحتلم مثله  
وكذا في الفتاوى الحسامية \* من الصغرى فاذا تبين بهذه المسئلة انه كان  
قبلا اثني عشر لبته لا يصح الاقرار وبعد اثني عشر ايضا لا يصح لا محالة بل انما  
يصح بشرط ان يكون بحال يحتلم مثله عادة \* من الترضيع وفي قسمة الكبر<sup>ي</sup>  
يشترط بعد اثني عشر سنة شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ وهو ان يكون بحال  
يحتلم مثله \* من شرح الوقاية والمراد بالمراهقة صبوة يجامع مثلها وهي في<sup>سن</sup>  
يمكن ان تكون باللغة تسع سنين فصاعدا ولم تظهر فيها علامات البلوغ \*  
من الترضيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات العانة وقيل يحكم بنهود  
التدري في الجارية \* من الينا بيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات العانة  
فاما نهود التدريين فلا عبرة به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم ببلوغها  
اذا نهدت \* من المنظومة حد البلوغ بعد تسع تسع وللجواني بعد عشر  
سبع \* من شرح هذا بيان نهاية بلوغها اما بداية بلوغ الغلام يكون بان<sup>عش</sup>



سنة وبلوغ الجارية بتسع سنين اجماعاً حتى لو اقر الغلام بالبلوغ وهو ابن  
اثنتا عشرة سنة يقبل قوله واقرار الجارية به يقبل بعد ان تكون تسع سنين  
بالاجماع . من شرح المجمع قال وبلغ الغلام باحتلام واحبال وانزال والآفة  
بتمام ثمانية عشر سنة والجارية بحيض واحتلام وحبل والآفة بتمام سبعة  
عشر سنة وقد رآه بخمسة عشر فيهما وهو رواته عنه واما علامات الغلام  
والجارية فان البلوغ بالانزال حقيقة والحبل والاحبال يستلزمان الانزال  
وكذا الحيض في آوان الحبل وادنى المدة اثنتا عشرة سنة في الغلام وفي الجارية  
تسع سنين . من الكنز ويفتق بالبلوغ فيهما بخمسة عشر سنة . من  
البيان في كفاية البيوع صبي يبيع ويشترى وقال اما بالغة ثم قال بعد ذلك  
لست ببالغة فانه ان . سب عن البلوغ يحتمل البلوغ بان كان سنه  
اثنتا عشرة سنة او اكثر لا يعتبر بحوده بعد ذلك لانه اخبر عن امر محتمل فان  
ادنى الوقت الذي يبلغ فيه . البصبي ويحتمل اثني عشر فاذا صح اخباره بالبلوغ  
لا يصح بحوده بعد ذلك . فان سنه دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ  
فيصح بحوده . من الجمع وندين الاجبار على الصغر لا البكارة . من المصنفين  
وتفسير الاجبار النفاذ من غير رضا . من الصغرى للاب مطالبة الزوج  
بتسليم الصداق ولا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج بالتسليم بتسليم  
المرأة بعد ذلك بخلاف البيع فانه يشترط احضار المبيع مجلس المطالبة  
ليسلم عقيب قبض الثمن . ومنه المرأة اذا كانت صغيرة لا يجزئ بيعها لا يجزئ بيعها  
دفعها الى الزوج لكن يجزئ بيعها الى الزوج . من النسخة يبيعونها .



منه حتى تقبض جميع المهر وان بقي درهم استدل بالبيع والتمن ولها  
 ان تسافر وتسكن حيث شاءت قبل القبض ولو سلمت نفسها مرة طاعة  
 لها المنع بعد ذلك خلافاً لها وكان الشيخ ابو القاسم الصغار سرح يفتي  
 بالسفر بقول البيهقي سرح وفي المنع بقولهما قال رضي الله عنه المختار عند  
 في المنع ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها المنع وان كان من جهتها فليس  
 لها المنع وفي السفر قول البيهقي سرح «من التجرد للمرأة ان تمنع نفسها لاجل المهر  
 ما بقي درهم الا ان يكون موجلاً فلا يملك ذلك في الحال ولا بعد حلول الاجل  
 وعند ابى يوسف سرح آخرها ذلك الا ان يشترط الدخول قبل ذلك وان  
 «ضد ما لا يوافقها ليس لها الامتناع لاجل الموجل عنده وليس له منعها من  
 السفر وتربية اهل قبل الا يفاء ولا يسترد ما اعطاها» من عمدة الفتاوى  
 المرأة سدت نفسها لتستوفي جميع مهرها ليس لها ذلك باعتبار العرف فينظر  
 الى المرأة والى ما يجعل مثلها فان جعل مثل ما يجعلها لا تمنع نفسها ولو شرط تعجيل الكل في العقد  
 وجب التعجيل ان النابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح  
 بخلافه من الخلاف وان شرط تعجيل الكل في العقد يجعل الكل «من النهاية  
 وان شرط تعجيل الكل في العقد فهو كما شرط وجب تعجيل الكل اذا لم معتبر لادلة  
 العرف اذا جاء الصريح بخلافه من الفتاوى المتفق لها المنع والسفر والخروج بلا اذن  
 حتى قبضت جميع المهر وان بقي درهم وليس للزوج استرداد ما اعطاها المختار  
 او اجلت لا تمنع خلافاً لابي يوسف سرح الا اذا شرطت ان لا تمنع وطبقاً  
 لها المنع عنده وقال لا «من المختار» قال ابو القاسم سرح لها ان تمنع



نفسها من الخروج مع زوجها الى بلد آخر اذا كان مسيرة سفر سواء قبضت مهرها  
او لم تقبض لفساد الزمان \* قال الفقيه وهذا في زمانه فكيف في زماننا  
ويقوله فاحذ \* من التحفة وان بقي درهم من المهر على الزوج فلهما حق المنع  
ولها ان تخرج من مصرها وتذهب حيث ما شاءت بغير اذن الزوج هذا  
اذا كان المهر حالا \* من درر البحور في بيان احكام المذاهب الاربع للمرأة  
ان تمنع من الزوج حتى تستوفي صداقها ان كان حالا وان كان مؤجلا  
فلا وان تارعا في التسليم يجبران جميعا في قول وايضا تبسرع اجبر الثاني في قول  
ويجبر الزوج في قول وبه قال ابو حنيفة واحمد راح \* من الصغرى ليس  
الاولياء سوى الاب والجد ولاية قبض مهر الصغائر لان هذا تصرف  
في مال الصغير وليس لغيرها ولاية التصرف في مال الصغير \* من المنظومة  
في باب ابي حنيفة ربح خلافا لهما والامتناع لا بتغاء النفقة بعد الدخول لا<sup>يزيل</sup>  
النفقة اجماعا + قبل بما بعد الدخول لان الامتناع قبله يزيل النفقة وانه<sup>صل</sup>  
فيه ان الامتناع اذا كان بحق لا تبطل النفقة \* من المنشورة وتقيده  
بما بعد الدخول لان الامتناع قبله يزيل النفقة بالاجماع \* من الكافي فيما  
اذا دخل بها طائفة وهي من اهل التسليم حتى لو دخل بها مكرهة او صغيرة  
او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا خلا بها  
برضاها \* من تحفة الفقهاء ان تسليم النفس بمقابلة تسليم المهر اليها  
لها ان تمنع نفسها من الزوج ولها ان تسافر وتذهب حيث شاءت  
بغير اذن الزوج وان سلمها المهر فله ان يطالبها بتسليم النفس اليه



والدخول في بيته والتمكين من الاستمتاع بها \* ومن الحاي ولو كانت  
صغيرة محتملة للوطي قد فعها ابوها الى زوجها ووطيها قبل ان يوفي  
صداقها اليه فللاب ان يطالب بمهرها وياخذ منه وليست كالكبيرة <sup>لها</sup>  
ابطلت حق نفسها وليس للاب ابطال حق الصغيرة قال الفقيه اتفق  
اصحابنا رح ان للمرأة ان تمنع نفسها قبل الدخول حتى تقبض صداقها  
او ما هو المتعارف لانها صار بمنزلة الشرط دلالة الا ان يشترط في  
العقد تعجيل الكل \* من الفتاوى المجردة اذا اراد الزوج ان يذهب امرأته  
الى بلدة اخرى فان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لانها <sup>ضيا</sup> مترا  
على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة \* وان اراد ان يذهب بها الى  
بلدة سوى مكان النكاح قال في الاصل له ذلك اذا سلم اليها مهرها \*  
واذا سلم اليها عوض نفسها له ان يذهب حيث شاء \* والمختار انه  
ليس له ذلك لان اهل الزمان قد تغيروا فلا تأمن نفسها عليه فاما  
اذا سلم المهر قال لعلها تقبض منه فلما اخرجها من بلدة اخذها من <sup>بها</sup>  
ويضربها وبه اخذ الشيخ الامام ابو القاسم الصغار والفقيه الزاهد  
ابو الليث السمرقندي رح \* من مختار الفتاوى وان اوفاه مهرها  
له ان يسافر بها وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى \* من الترضيع  
وكان الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم الصغار رح يفتي في السفر  
بقوله وفي منع النفس بقولها <sup>وا</sup> محتملين بعض مشائختنا اختياره في  
التهذيب والمختار عند المنع ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها



المتع وان كان من جهتها فليس لها المنع. وفي السفر بقول ابى جيفة رح.  
من الغياشة اما لا يمنعها من زيارة الوالد في كل جمعة ومن زيارتهما من المحارم  
في كل سنة. من الفتاوى المجتوعة ولا يمنع المرأة عن زيارة الوالد على  
قدر ما يذوران في الجمعة ونحوها مرة اقامة للمحقوق الشرعية والبشرية  
وكذا في الملتقط من المضمرات لا يمنعهم من الدخول والكلام وانما يمنعهم  
من القرار لان الفتنة في اللباس وتطول الكلام قليل يمنعها من الخروج الى الوالد  
ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير  
بسنة هو الصحيح. من الذخيرة وروى عن ابى يوسف رح ان الزوج لا  
يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل شهر مرتين وانما يمنعها  
من الكينونة وفي فتاوى ابى الليث رح عن الفقيه ابى بكر الاسكاف رح ان  
الزوج لا يملك ان يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما  
يمنعها عن الكينونة وعليه الفتوى. واما غير الابوين من المحارم فقد ذكر  
المصنف ايضا رح في هذين الموضعين انه يمنعهم عن الدخول عليها ولا يمنعهم  
عن النظر اليها وقال مشايخ بلخ رح لا يمنعهم عن الزيارة في كل سنة وعليه  
الفتوى. واما اذا ارادت ان تخرج الى زيارة المحارم نحو الخالدة والعمّة  
او الى زيارة الابوين فهو على هذا يعني لا يمنعها عن زيارة الابوين في كل  
جمعة وعن زيارة سائر المحارم في كل سنة. من الجواهر رجل منع امرأته من  
دخول دار أمها قلله ذلك وهل له ان يمنع والدتها عن زيارتها الفتوى ذلك  
على ما ذكره الفقيه ابى الليث في الفتاوى من الغياشة وقيل تسليم النفس لها



ذلت بالاجماع . من شرح الطحاوي ومن تزوج امرأة على صداق <sup>حل</sup>  
 كان لها ان تمنع نفسها ما بقي لها على التزوج شئ من المهر ثم المهر لا يخلو  
 اما ان يكون بشرط التجيل او بشرط التاجيل او مسكوتاً عنه اما اذا كان بشرط  
 التجيل او مسكوتاً عنه فانه يجب في الحال معجلاً لان هذا عقد معاوضة  
 فيقتضى المساواة في الجانبين فالمرأة عينت حق الزوج فوجب ان <sup>يتعين</sup>  
 حقها وانما يتعين بالتسليم . وان كان مؤجلاً فليس لها حق المطالبة <sup>احله</sup> الى  
 سواء كانت المدة قصيرة او طويلة بعد ان يكون معلومة وكذلك اذا  
 كانت مجهولة جهالة متقاربة كالحصاد واندياس ونحوه فانه يجوز بخلاف  
 البيع فانه ايسر بهد بشرط لا يجوز وما اذا كانت الجهالة مبهمة كصوب  
 الوبح الى ان يحتل لسهل . فان الاجل لا ينبغي وجب حالاً . من القنية تزوج  
 في البلدة ثم احرم ما احب واستاق ربه . ذلتها فلها ذلك اذا عشت نفسها  
 بالصداق والا لا . كص . والبعد والظاهر تزوج بدومة في البلد فولدت  
 منه ثم اراد اخراجها الى الرستاق فلها الا ياء ولو اخرجها فثبت فلها ذلك  
 . ن . له ان يخرجها الى الرستاق ان كان قريباً قيل له ما القريب قال مادون  
 السفر قال رضي الله عنه وهو الصواب وتاويل ما اجاب به : سم كص  
 والبعد والظاهر اما اذا كانت المسافة سفراً فان ابا القاسم الصغار هو  
 الذي اختار قول ابي حنيفة مراح في منع نفسها عن السفر بها لاجل المهر ومع  
 هذا قال للزوج ان يخرجها الى مادون السفر وان لم يوف مهرها بعد  
 فعرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم تكن <sup>بها</sup>



سفر باتفاق بين ابينينة وصاحبه رج وان لم يوف مهرها : من المتعدي  
 تزوج على انها بكر فلم يجدها لزمها المهر كما ملا عند ابى القاسم . وان لا  
 يخرجها الى بلد آخر لها الامتناع وان استوفت المهر لفساد الزمان بخلاف القرية  
 من الجواهر ليس للزوج منع امرأته عن السفر والرجوع الى بلدها وان دخل  
 بها قبل دفع المهر اليها لانه لا بد للزوج عليها حتى يدفع المهر : من الفصول  
 ذكر القدوري ليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله حتى  
 يوفيهما جميع المهر يريد المهر من الا وزجندى والناشرة لا نفقة لها  
 وهي التي خرجت من منزل الزوج بغير اذنه بغير حق واذا فرض القاصي  
 للمرأة كل شهر فمضت اشهر ولم يوف حق مات احد الزوجين سقطت  
 النفقة + من التهذيب ثم سكوت اليكر رضا في حق الولي دون  
 الاجنبي . من شرح الكنز هذا اذا سكوت مختارة بان لم يكن مانع من التكلم حتى  
 لو سكنت لا شغل او عطاس واخذ فيها لا يكون رضا . من حاشيته ولو سكنت  
 الزوج او قبلته او طالبته بالمهر يكون رضا . من الكنز وان استأذنها غير الولي  
 فلا بد من القول كالشيب . من الكافي وعن الكرخي رج ان سكوتها عند استئذان  
 الاجنبي رضا . من الهداية اذا خلى الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطء  
 ثم طلقها فلها كمال المهر . وقال الشافعي رج لها نصف المهر لان المعقود عليه انما  
 يصير مستوفيا بالوطء فلا يتأكد المهر دونه . ولنا انها سلمت المبدل حيث  
 الموانع وذلك وسعها فيتأكد حقها في المبدل اعتبارا بالبيع . من الكافي ولا  
 ملئت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك قد رما في وسعها فيتأكد حقها في



البذل لان البذل في المعاوضات يتقرر بتسليم المبدال لا بحقيقة استيفاء  
 المبدال الا يرى ان البائع اذا خلى بين المشتري والمبيع او الماخرين المستأجر  
 والمستاجر تأكد البذل وان لم يتحقق القبض وهذا لانه لو توقف تقرير البذل  
 على حقيقة استيفاء المبدال وبما يمنع من عليه البذل عن الاستيفاء لتضرر له  
 البذل وهو مدفوع + ومنه ايضا في باب العتق على جعل فاذا حضر المال  
 اجبره الحاكم على قبضه وعتق بالتخلية وتفسير الاجبار هنا وفي قبض سائر  
 الحقوق ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلق بينه  
 وبين المولى انزل المولى قابضا وحكم بعتقه + من النهاية الا ان يكون معنى  
 الاجبار في القبض ما هو مفهوم عند الناس وهو ان يكره على القبض <sup>بالجس</sup>  
 او بالضرب في الحميدي او بالسيف + من الاحقاق نكاح المشركة حرام لانها  
 ملحقة بايها ثم بخروجها من حدود الشرايع وبتركها الايمان بالانبياء صلوات  
 الله عليهم وبقبح كفرها وجهلها فانها تعبد الخشب المجورة والصخور المنقوشة  
 وانها مقصورة بالصناع + من الانوار في مذهب الشافعي روح ولو جلس  
 على الديباج عند عقد النكاح قال عامة اصحابنا روح ينعقد النكاح + من  
 الحادي امرأة ورجل قال الرجل اين زن من ست وقالت المرأة اين ثوي  
 من ست وكان ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ في  
 قيل بانه ينعقد + وقيل بانه لا ينعقد + ولو قضى القاضي بالنكاح صح وصار  
 متققا عليه + من القنية اذا افترقا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغير  
 للاب اذا لم يكن لها من تكون لها الحضانة + ولو تزوجت الام بزوجة أخو



وتمسك الصغيرة معها ام الام في بيت الاب فللاب ان ياخذها منها .  
 الصغيرة اذا لم تكن مشتهاة ولها زوج لا يسقط حق الام في حضانتها مادامت  
 لا تصلح للرجال الا في رواية عن ابي يوسف رح . من الا وزجندى صبية مسلمة  
 ارتد ابوها لم تب من زوجها لانها كانت مسلمة تبعا للابوين والد ار وقبعية  
 الدار قائمة . من الكنز احق بالولاء امه قبل الفرقة وبعدهما ثم ام الام ثم ام  
 الاب ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذا قلت ثم التّمات كذا  
 من الكافي وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها لاروينها لان زوج الام ينظر  
 اليه شر او ينفق عليه نذرا ويترجم بمكانه فلا ينظر في الدافع ايها . من الكنز  
 ثم العصبات بترتيبهم . من الكافي واذا وجب الانتزاع من النساء ولم  
 للصبي امرأة من اهله يدفع الى العصبية فيقدم الاب ثم اب الاب وان  
 علا ثم الاخ لاب وام ثم لاب ثم الاخ ب وام ثم ابن الاخ لاب ولدا  
 من سفوفهم ثم العم لاب وام ثم لاب فاما والاهم فاذ يدفع اليهم  
 الغلام والصغيرة لا تدفع اليهم لانهم غير محارم فيؤدي الى الفتنة  
 من المضاربات وان تزوجت لمزنا ليس يذني رجم محرم يؤخذ الرنك منها  
 ويسلم الى من هي اقرب . ومنه وهما الذي ذكرنا ثبوت حق الحضنة لذلّة  
 لهم المحرم اذا لم يكن ازاواج فاما من لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها  
 ذارحم محرم من الصغير لانه يحق له الجفاء والمذلة من زوج الام اذا كان اجنبيا  
 يصهر اليه ضحي حيث يشاء من السراجية المطلقة اذا تزوجت لمن ليس  
 يذني رجم محرم من المولد ينزع المولد منها فاذا بانف يسلم اليها من القاء



فالام والمجدة اولى بها الى ان تحيض فتعلم اداب النساء واخلاقهن ثم  
 بعد ما حاضت فالاب اولى بها ليحصنها ومن سوى الام والمجدة اقل بها  
 حتى تبلغ حداً تنتهي + من السخا في فاذا بلغت احدى عشر سنة فقد  
 بلغت حد الشهوة في قولهم . من المختصر الكرخي واذا وطئ الرجل جارية ولد  
 او جارية ولد ولد او ابية او امه او زوجته وقال طننت انها تحل لي صدق  
 ولا يحد فان قال علمت انها علي حرام حد في ذلك الا في جارية ولد  
 وولد ولد لان له حقاً فيها فالوطي لم يعر عن شبهة الملك فلا يحد ولا يحد  
 جارية ابية وامه وزوجته لانه وطئ عري عن الملك وشبهة الملك فصا  
 كالوطي مع الاجنبية فان ولدت الجارية في شيء من هذا لم يلزمه الولد  
 وذلك لانه ليس له حق في عينها فلا يثبت النسب منه كجارية الاجنبي الا  
 في جارية ولده او ولد ولد . من الفصول في فصول الخيارات ولوزجها  
 احد الاولياء من غير كفوء لم يكن لهذا الوفا ولا لمن دونه حق . لفسخ وفي فتاوى  
 قاضيان رج ان المتطالبة بالفسخ للاولياء من العصة . من الفتاوى للجنة  
 واذا قالت المرأة نزلت زوجتي زوجها آخر بنكاح صحيح ودخل بي وانقمت عديني  
 جاز له ان يتزوجها اذا كانت عنده ثقة صادقة ثم لو رجعت عن هذا  
 القول وانكرت لا يسمع منها ولا يبطل النكاح الا اذا وقع عنده انها صادقة  
 في هذا اقل افضل له ان يطلقها احتياطاً ولو قال الزوج بعد ذلك ما تزوجت  
 آخر وما دخل بك وانكرت المرأة وكذبته في هذا اقل لقول قول المرأة ونسب  
 النكاح باقرار الزوج وللرأة نصف المهر ان لم يدخل بها ولها تمام المهر ان دخل



بها - من شرح الكرخي واما ابكر اذ ان زوجها الولي فسكنت فالقياس ان لا يكون  
 رضا لان الساكت قد يكون راضيا وقد يكون ساخطا فلم يجز اثبات الرضا  
 بالشك وانما تركوا القياس لقوله عليه السلام لما قيل له انها تسبي فقال اذنهما  
 صماتهما وسكوتهما اقرارها + من النسفية وسئل عن شفعية بكر بالغة  
 زوجت نفسها من حثي بغير اذن ابيها او وليها والاب والولي لا يرضى  
 بان لك ويرد هل يصح هذا النكاح فقال نعم قال وكذا الزوجت نفسها  
 من شفعية وسئلنا عن ذلك فاجبنا انه صحيح وان كان لا يصح ذلك عند الشافعي  
 رح والزوجان يعتقدان ذلك المذهب ولكننا اذا كنا نعتقد خطأ قوله  
 في ذلك وسئلنا وجب علينا ان نجيب على ما نعتقد + اما اذا قيل ما جوا  
 الشافعي رح في ذلك هل يصح عنده يجب ان يقال صح عند ابي حنيفة رح  
 وهذه ادب المفق - من المضمرات وعن ابي القاسم عن نصير عن ابي يوسف  
 رح ان المال لا يعتبر في الكفاءة وتعتبر قدرة النفقة وهذا القول احسن  
 الي وبناخذ - والمعتبر في ظاهر الرواية القدرة على المهر والنفقة فلا تعتبر  
 الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفو لها وان  
 صاحبة اموال كثيرة هو الصحيح - وان كان قادرا على المهر ويكتسب كل يوم ما  
 عليها فعن ابي يوسف رح انه يكون كفو لها هو الصحيح لان المال عادة ورأى  
 فلا تعتبر زيادة - وروى عن ابي يوسف رح رواية اخرى انه اذا كان  
 فقرا المعجل فهو كفو لها وقال شيخ الاسلام رح وهو الصحيح - من  
 اوسع فالاب اذا تزوجها بكفو فسكوتهما رضا عند ابي حنيفة رح لا عند



من الفأوى البرهانية امرأة بالغة أراد أبوها أن يزوجه فقال لها  
 أزوجك فسكتت فزوجها أبوها ثم قالت لا أَرْضِي فلهذه المسئلة على  
 ثلثة اوجه : اما ان كان لم يذكر الابلحانه من يزوجه ولم يذكر بكم يزوجه  
 او ذكر الزوج والمهر جميعا - او ذكر الزوج ولم يذكر المهر - ففي الوجه  
 الاول لا انعقد النكاح ولها ان ترد لان مع جهالة الزوج والمهر لا يتم  
 الرضا - وفي الوجه الثاني نفذ النكاح ولم يصح الرد لانه تم الرضا -  
 وفي الوجه الثالث ان يزوجه ولم يسم المهر نفذ النكاح - وان تزوجه  
 بالمهر المسمى لم ينفذ لانه اذا تزوجه فتمام العقد بالزوج والمرأة عالمة بالزوج  
 فتم الرضا بهذا العقد - واذا تزوجه بمهر مسمى فتمام العقد بالزوج - و  
 ذكر البديل وهي غير عالمة بالبديل ولا يتم الرضا بهذا العقد - هذا  
 اذا اخبرها بالنكاح قبل العقد - ولو تزوجهما ثم اخبرها فسكتت ففي الوجه الاول  
 قال الفقيه ابو نصر ينفذ وهو فرق بين الماضي والمستقبل والمتخار انه لا فرق ولا  
 ينفذ وبداخذ الفقيه ابو الليث رج - وفي الوجه الثاني نفذ - وفي الوجه  
 الثالث المسئلة على التفصيل ايضا - قال وهذا التفسير واختيار الشيخ الامام <sup>جل</sup>  
 برهان الدين والديارخ من التفريد وطريق البلوغ ان يبعث اليها رسولا <sup>لا</sup>  
 او غير عادل فان اخبرها فضولي بابت من العذر والعذر عند الي حنيفة رج  
 وعنده لا يشترط ذلك كما لا يشترط في حق الرسول اجماعا - عن الصغرى  
 رجل زوج ابنته البكر البالغة ثم خاصمت زوجها فقال الزوج بلغك الخبر  
 فسكتت وقالت لا بل سرودت قال قول لها ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا <sup>وقت</sup>



كذا وردت وقال الزوج لا بل سكنت فاقول للزوج \* من الذخيرة  
 وفي نوادر هشام عن محمد بن يحيى بخلاف هذا ان زوجها وليها فالت بعد سنة  
 وقد كان بلغني الخبر يوم كذا زوجني فلما سكنت وقالت لا ارضى وادعى الزوج انها  
 كانت رضىت فاقول قول المرأة لان اصل النكاح ليس بثابت وفي نكاح المستق  
 اذا زوجت فقامت البينة انها حين اخبرت رددت فقام الزوج البينة انها حين  
 اخبرت سكنت فالبينة بينة المرأة ، ولو شهد شهوده انها حين اخبرت  
 رضىت اخذت بيته من اليتيمة وسئل ابو نصر الصغار عن رجل طاب  
 واستحل ذلك فقال يكفر عند جميع العلماء ، ومنه من يروى هذا عن مالك  
 بن نفع كذب ، من شرح الطحاوي قال ويجوز للرجل ان يتزوج باريعة  
 ويجمع بينهما عقد او فراشا سواء كن حرا ثرا واماء او بعضهن حرا  
 بعضهن اماء بعد ان حصل نكاح الامة منهن قبل نكاح الحرة فاما اذا حصل نكاح  
 الحرة او وقع معا فلا يجوز نكاح الامة وقال بعض الناس يجوز الجمع بين  
 تسع نسوة وقال بعضهم يجوز بين ثمانية عشر نسوة وكلا الفريقين مذهبنا  
 من تفسير ابي الليث السمرقندي راج وقال بعض الروافض بظاهر هذه الآية  
 انه يجوز نكاح تسع نسوة لانه قال متنى وتلت ورباع فيكون ذلك تسعا  
 ولكن اجمع المفسرون ان المراد منه التقصيل لا الاجتماع ، من نصيب  
 الفقه رجل تزوج امته من عبده على ان امرها بيد ان بدأ المولى فقال لزوجها  
 منك على ان امرها بيدى اطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت صار الامر في  
 يده وان بدأ العبد فقال لزوجي امتك على ان امرها بيدك تطلقها كلما



تريد فن وجهها لم يصرا الامر في يد ولدانه فوض الامر قبل النكاح بخلاف الفصل  
 الاول لانه بعد النكاح من الخاتنة رجل غاب عن امرأته وهي بكر وتيب  
 فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رج الاولاد  
 الاول وعن ابي حنيفة رج رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول  
 انما هم للثاني وعليه الفتوى من السراجية وعن ابي حنيفة رج انهم للزوج  
 الثاني وعليه الفتوى من الخلاصة رجل غاب عن امرأته وهي بكر عشر  
 سنين فتزوجت باخر وكانت المرأة تلد كل سنة ولدا قالوا للاولاد للزوج الاول  
 عند ابي حنيفة رج وروي عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رج ان  
 الاولاد للثاني والفتوى على هذا قال رضي الله عنه هذا اختيار الشيخ الامام  
 طهیر الدين المرغنياني والصدر الشهيد اختار قول الجرجاني وهو قول  
 ابي ليلى وكان ابو يوسف رج يقول ان جاءت بالولد الاقل من ستة اشهر  
 تزوجها فالولد للزوج الاول وان جاءت به بستة اشهر فصاعد افا لولد  
 للزوج الثاني من التجريد ولا يجوز نكاح المعتدة الا لصاحب العدة  
 من التفريد ويجوز لصاحب العدة ان يتزوج لمعتدة اذ لم يكن هناك  
 مانع غير العدة من السلاجية ويستغنى الولد الذكر فياكل وحده ويشرب  
 وحده ويلبس وحده فاذا استغنى دفع الى الاب فان لم يكن له اب دفع  
 الى الجد فان لم يكن له جد فالى الاخ لاب وام ثم الى الاخ لاب على ترتيب  
 العصبات قال رضي الله عنه فان ماتت الام يدفع الى الجدة من قبل  
 الام فان ماتت فالى الجدة لاب من الهداية ولا خيار للغلام <sup>الحلقة</sup>



من الكبري صبي تزوج بالغة وغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزواج آخر <sup>الصبي</sup>  
 قد اجاز النكاح الذي باشر بعد ما بلغ فان كان تزوج المرأة قبل اجازة <sup>الصبي</sup>  
 جاز لان اقدامها على النكاح الثاني فسخ الاول ولها ولاية الفسخ <sup>منه</sup> <sup>حل</sup>  
 تزوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير امره خاطب عنه ابوه ثم  
 مات اب الصغيرة قبل ان يحيز الابن الكبير بطل النكاح لان اب الصغيرة  
 ان يفسخ هذا النكاح لا فدية في هذا النكاح قائم مقام الصغيرة لو كانت كبيرة  
 فزوجت نفسها من ابن كبير لرجل بغير اذنه خاطب عنه ابوه كان لها ان  
 تفسخ النكاح قبل ان يحيز الابن فكذا يجب ان يكون لاب الصغيرة فسخ  
 النكاح قبل ان يحيز الابن <sup>فاذا مات اب الصغيرة كان موته بمنزلة</sup>  
 رجوعه <sup>من الحايي ان السكوت دليل الرضا في عشرة مسائل في بكر</sup>  
 نزعها الولي فسكتت بعد ما علمت لزومها النكاح <sup>من التهذيب الولد</sup>  
 مسلم والام كافرة ذكر في الاصل انها كالمسلمة في الحضانة <sup>وعن الرازي</sup>  
 انها حق بها حتى يعقل الولد الا ديان <sup>من المتظومة ووارثو الزوجين</sup>  
 مهما اختلفوا في المهر لم يقض بشئ فاعرفوا <sup>من المصنف اي في اصل</sup>  
 التسمية بان قال ورثة المرأة كان المهر مسمى وقال ورثة الزوج لم يكن  
 فالقول قول من ينكر التسمية عنده وعندهما يقضى بمهر المثل <sup>من</sup>  
 الحائنة والفتوى على قولهما <sup>من الغياثية اذا اختلف ورثة الزوجين</sup>  
 في اصل التسمية قالوا يفتى بمهر المثل على قولهما <sup>من المصنف وقيد بوارث</sup>  
 الزوجين لان الزوجين اذا اختلفا في اصل المسمى يجب بمهر المثل بالاجماع



من حاشية مولانا محمد رح قید بالزوجین لانہ اذا مات احدہما فالجواب  
فیہ كالجواب فی حال حیوتہما یعنی یجب مہر المثل . من التصریح اذا مات  
الزوجان فاختلف ورثتہما فی تسمیة المہر فالقول قول من انکر التسمیة ولا  
یقضی بشئی وقال یقضی بمہر المثل قالوا والفتویٰ علی قولہما . وھذہ  
المسئلۃ علی ثلثۃ اوجہ . فی وجہ لا یقضی بشئی وھو ما اذا اختلف ورثۃ  
الزوجین فی قبض المرأة صہرھا واقامت ورثۃ الزوج علی قبضہا بینۃ  
فیح لا یقضی القاضی علی ورثۃ الزوج بشئی من المہر لثبوت القبض فی الحیوۃ .  
وفی وجہ یقضی بمسئی وھو ما اذا اختلف فی نفس التسمیة فاقامت ورثۃ  
المرأۃ علی مسئئی یقضی بہ اتفاقا . وفی وجہ خلاف وہو ما اذا اختلفوا فی  
التسمیة ولا بینۃ لورثتہا . من الفصول فی مسائل النزاع اذا مات الزوج  
فادّعت امرأۃ علی الورثۃ مہرھا ان ادّعت مقدار مہر مثلھا وافر الورثۃ  
بالنکاح فذلک واجب وكفی بالنکاح شاهد قال الفقید رح ان بنی الزوج  
بہا یمنع منها مقدار ما جرت العادۃ فی التعجیل لذلک والقول قول ورثۃ  
الزوج فی ذلک وما نراد علی ذلک فالقول قول المرأة . وذكر مسئلۃ النوازل  
فی وصایا الذخیرۃ فی فصل دعوی الدین علی المیت وقال لان النکاح شأ<sup>ہد</sup>  
علی وجوب کل المہر والعرف شاهد علی قبض بعض المہر فیعمل بہما وقیل  
اذا صرحت المرأة بانکار القبض وقالت لم اقبض شیئا کان القول قولہا لان  
النکاح دلیل محکم علی وجوب کل المہر والدخول والموت دلیلان محکمان علی  
تقدیر ذلک الواجب والبناء لیس بدلیل محکم علی استیفاء البعض لان<sup>نشان</sup>



قد يبنى على مرأته قبل تعجيل المهر فيكون القول قولها \* قلت وكان ذلك في  
 عرف زمانهم \* من الذخيرة الحرة العاقلة البالغة اذا تزوجت نفسها  
 رجلا هو كفؤ لها وليست بكفؤ لها ينقذ النكاح في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
 رجح وهو قول ابي يوسف رجح آخر الا ان الزوج اذا لم يكن كفؤاً لها فلا ولياً  
 حق الاعتراض \* وروى الحسن عن ابي حنيفة رجح ان الزوج اذا لم يكن كفؤاً  
 لها لا ينقذ النكاح \* من التهذيب الحرة العاقلة البالغة اذا تزوجت بكفؤ  
 بمهر المثل او تزوجها اجنبي فاجازت يصح النكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 وزفر رجح ثم رجح ابو يوسف رجح وقال لا يجوز الا ان يجيزه الولي وهو قول  
 محمد رجح \* وقال الشافعي رجح لا يجوز الا بمباشرة الولي واجازة قبل العقد  
 ولا ينقذ بعبارة الزوجة \* من الغياثية سئل عن ابي بكر \* عن امرأه  
 تزوجت بغير وليها غير كفؤ قال النكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة ان تنكح نفسها  
 منه ولوليها ان ينحصر قال الفقيه رجح وبه تأخذ \* من الجمالية وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة رجح ان يجوز النكاح ان كان كفؤاً وان لم يكن كفؤاً  
 لا يجوز اصلاً اختلف الروايات عن ابي يوسف رجح والمختار في زماننا لا يزوج  
 رواية الحسن رجح \* من الفتاوى المجتعة قال القاضي الامام ابو الحسن السفلي  
 رجح ان محمد رجح رجح الى قول ابي حنيفة رجح في جواز نكاح المرأة بغير ولي \*  
 في ادب القاضي للخصاف ذكر عن عائشة رض ان هنداً بنت عتبة قالت  
 يا رسول الله عليك السلام ان اباسفیان رجلاً شحيحاً فانه لا يعطيني ما  
 يكفيني وولدي انا خذ من ماله بغير علمه قال خذي ما يكفينك وولدك



بالمعروف \* وفي الحديث دليل على وجوب نفقة الزوجات على الأزواج  
 وهو موافق لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الكتاب  
 فقوله تعالى الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ الى قوله وَيَذَرُونَ أَنْفَقًا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَقَالَ  
 اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْفُهُنَّ <sup>بِأَعْرَافٍ</sup> الآية والمولود  
 له إنما هو الزوج وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لَمْ يَقُولْ لَكَ نِكَاحُكَ  
 أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ طَلَّقْتَنِي رَجَعْتَ لَكَ مَمْلُوكٌ أَنْفَقَ عَلَيَّ أَوْ جُنِي رَجَعْتَ لَكَ وَلَدٌ  
 أَنْفَقَ عَلَيَّ مَنْ يَكْلَنِي \* وفيه دليل أيضا على وجوب نفقة الولد على  
 الوالد وبه نقول بأن نفقة الأولاد الصغار والزمن من الذكور والآفا<sup>ش</sup>  
 واجبة على الوالد وهذا موافق لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
 بالمعروف والآية والمولود له الأب \* وفيه دليل على أن نفقة  
 الزوجات على الأزواج والأولاد على الوالد واجبة قبل قضاء القاضي  
 ببراءة بالافتاء عليهم وكان أمره بالانفاق عليهم أمانة على استيفاء <sup>حقهم</sup>  
 لا إيجاب مبدأ لأن سبب أن الزوج سبق القضاء والامر وهو النكاح  
 والولد لكن الزوج والوالد بالمنع صار ظالماً والقاضي نصب لينصف  
 المظلوم عن ظالمه ويعين المظلوم ويوصله الى حقه \* ومنه قال ولوان  
 امرأة اجبرت زوجها بنفقة وهو يريد أن يغيب فقالت اقم لي كفلا  
 بنفقتي شهرا فشهر \* قال ابو حنيفة ربح لا يجبر على اعطاء الكفيل \* وقال  
 ابو يوسف سراج يجبر على اعطاء الكفيل بنفقة شهر واحد هكذا ذكر المختص<sup>ل</sup>  
 هنا \* وذكر في النفقات ان على قول ابي يوسف ومحمد سراج يجبر على اعطاء



الكفيل بنفقة شهر واحد \* وذكر الحاكم في المختصر مطلقاً أنه لا يجبر وأما لا يجبر  
لوجهين أحدهما ما أشار إليه صاحب الكتاب فقال لأن النفقة لم تجب لها

لأنها إنما تجب فيما يحدث فلا يجبر على أن يقيم لها كفيلاً بنفقة لم تجب عليه

والثاني ما ذكر في شرح المختصر أن إعطاء الكفيل ثبوع فالمرأ لا يجبر على التبرع وكان

هذا كالدین المؤجل إذا أراد صاحب الدين أن يؤخذ منه كفيلاً قبل حلول <sup>جل</sup> الأجل

فخافه أن يغيب عنه عند حلول الأجل بما يقدر كذا هنا - ثم عند ما يأخذ

كفيلاً بنفقة شهر واحد - وروى عن أبي يوسف رجح في رواية أخرى أن

القاضي يسأل الزوج انك كم تغيب فان قال شهراً يأخذ عنه كفيلاً بنفقة شهر

وان قال شهرين فبنفقة شهرين وهكذا قال إذا كفل الرجل لامرأة بنفقتها

على زوجها أبداً فان ذلك جائز أراد بالابد ما دام حيّين على النكاح حتى لو مات

أحدهما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة لها وإنما جاز ذلك لأن الجهالة ارتفعت

إذا عرف مقصودهما من الأبد قال وان كفل لها بنفقة ولدها فانه باطل لأن

نفقة الأولاد ليس تجب على التابيد ما دام حيّاً فانه إذا بلغ أو أيسر تسقط فلذلك

بطلت الكفالة بخلاف المسئلة الأولى لأن نفقة المرأة تجب على التابيد ما دام

على النكاح كانت موسرة أو معسرة - ومنه قال ولو كفل لها رجل بنفقتها وقال

قد ضمننت لك عنه نفقتك كل شهر لم يكن على الكفيل إلا نفقة شهر واحد لأن

كلمة كل متى أضيف إلى المنكر وإلى ما لا يعرف منها ما يصرف إلى الأدنى وهو

شهر واحد قال فان قال ضمننت لك نفقتك عنه سنة فهو كما ضمن عنه نفقة

سنة فتجب عليه نفقة سنة واحدة وكذلك لو قالت ضمننت لك نفقتك



ابد الزمه ذلك وتجب عليه نفقتها ما دام على النكاح وقد مر هذا في باب آخر  
 يغيب عن امرأته وتطلب النفقة في المنظومة في باب ابي يوسف رح كفل  
 اتفاق لكل شهر يؤخذ ما دام النكاح قائما والزما ذلك بشهر وثلث في العلانية  
 اذا كفل عن الزوج بنفقة المرأة كل شهر يؤخذ الكفيل ما بقى النكاح وقال لا يؤخذ  
 الا بنفقة شهر له انه التزم نفقة كل شهر فيؤخذ به كما قال كفلت بنفقتك  
 ابد اما عشت لهما ان الشهر الاول معلوم وما وراءه مجهول فلا يصح بخلاف  
 ما ذكر من الصورة لاندين مدة العروهي معلومة في الذخيرة قال وان  
 كفل لها بنفقتها على نزوجها ابد او ما دام زوجين فان ذلك جائز و اراد  
 بالابد ما دام على النكاح لان لفظة الايد فيما بين الزوجين يقع على انتهاء النكاح  
 حتى لو مات احد هما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة لها على الكفيل ومنه  
 ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل بنفقة ولدها ابد او مطلقا كان  
 باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب على التابيد ما دام  
 حيا فانه اذا بلغ تسقط النفقة عن الاب وكذلك اذا ايسر اما نفقة  
 المرأة تجب على التابيد ما دام النكاح باقيا موسرة كانت او معسرة فلهذا  
 افترقا في الهم . قال وان كفل لها بنفقتها على نزوجها ابد او ما دام زوجين  
 فان ذلك جائز . ما لاند ما دام على النكاح لان لفظ الايد فيما بين الزوجين  
 يقع على انتهاء النكاح حتى لو مات احد هما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة  
 لها على الكفيل . ومنه ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل لها بنفقة ولدها  
 ابد او مطلقا كان باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب



على التابيد ما دام حيًّا فإنه إذا بلغ سقطت النفقة عن الأب وكذا لك إذا <sup>بسر</sup>  
أما نفقة المرأة تجب على التابيد ما دام النكاح باقيا مو سرة كانت او محسرة  
فلهذا افترقا <sup>من</sup> المبسوط مسئلة ولا يؤخذ من الزوج كفيلا بالنفقة لان  
في مسائل الديون لا يؤخذ منه كفيلا إذا كان حاضرا فكذلك هنا لا تجب على  
الكفيل إلا أن يرضى بذلك وعن أبي حنيفة مراح في رجل أراد أن يغيب امرأته  
وطلبت المرأة من القاضي أن يأخذ كفيلا بالنفقة قال لا يأخذ منه الكفيل لان  
النفقة لم تجب عليه بعد فلا يأخذ منه كفيلا بشئ لم يجب عليه وقال أبو يوسف  
رج استحسن أن يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد لان القاضي يقضي النفقة عليه  
شهر فشهر <sup>من</sup> الحسامية لو كفل بنفقة كل شهر لم يكن على الكفيل إلا نفقة شهر <sup>حل</sup>  
عند أبي حنيفة مراح وهي إحدى مسائل الأربع المختلف فيها فان ضمن لها عند نفقة  
سنة أو ابد الزمه ما دام النكاح بينهما لان المراد من ذكر الأبد هذا قالت  
للقاضي أن تزوجني يريد أن يغيب فخذني منه كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة رج  
ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال أبو يوسف مراح يأخذ منه كفيلا لها بنفقة شهر  
استحسننا وعليه الفتوى لأنها تجب من بعد فكان كالكفالة بما ذاب له على فلان  
فيجوز رفقاً بالانسان <sup>الحاجة</sup> أيضا منه ثم في كل موضع ذكرنا قرض النفقة  
فالمراد به الاستقراض عليه حقيقة ارحمك الله لا يجب لان ذلك ثابت قبله  
كذا ذكره في نفقات المصاف في أبواب ذم الرحم المحرم <sup>من</sup> الكبرى امرأة قال  
للقاضي أن تزوجني يريد أن يغيب فاردت أن تأخذ كفيلا بالنفقة شهر <sup>حنيفة</sup> قال أبو  
رج ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف مراح استحسن ذلك وأخذ



كفيلا بالنفقة شهرا وعليه الفتوى لان النفقة وان لم تجب للحال تجب من بعد  
 فيصير كانه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجوز استحقاقها رفقا بالناس . وفي النفقة  
 الزوج اذا امتنع عن الاتفاق لا يجبر القاضي اول مرة لكن يعظم ويجبر في الثا<sup>نية</sup>  
 والثالثة من العاقبة وتصح الكفالة بالنفقة ولا يجبر عند محمد رج وقال ابو ي<sup>وسف</sup>  
 رج يجبر استحقاقا ولو ضمن نفقتها مطلقا فهو على شهر واحد عند محمد رج وعند  
 ابي يوسف رج على الابد ولو ضمن كل شهر يلزمه شهر واحد وكذا عند كل  
 شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني وقال ابو يوسف رج  
 لا يصح رجوعه ويلزمه الابد من الاقضية في رجل ضمن لامرأة نفقة<sup>النفقة</sup>  
 والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل لانه ضمن ما لا غير واجب<sup>النفقة</sup>  
 لم تجب بعد قال الا ان يسمى لكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج  
 اصطلح على شيء مقدس بنفقة كل شهر ثم يضمنه سواء في شيء يبيع<sup>ان</sup>  
 بهذا الاصطلاح تجب النفقة ويجب التمسك وتضمن يلزم قضيين<sup>ان</sup> ان يمسك  
 لان العمل بحقيقة كلمة كلها متعين . ومنه قال وان كفل لها بنفقة تنبأ على  
 زوجها ابد او ماداما زوجين فان ذلك جائز فاراد بالابد ماداما على  
 النكاح . ومنه ولو قال كفلت لك بنفقة سنة او عشرة اشهر صحت الكفالة  
 وانصرفت الى الوقت المذكور لكون الوقت واحدا . من الحادي واذا كان  
 احد الزوجين موسرا والاخر مسرا يقرض على الزوج النفقة الوسطى<sup>وتبين</sup>  
 ما بين حالهما اعتبارا للطرفين . في مختصر الكافي ونفقات الخصاص وهذا  
 قول الخصاص رج وذكر الكرخي انه يقرض النفقة على قدر يسار الزوج لقوله



تعالى وعلى الموسر قدره . . . ومنه اذا اختلف الزوج والمرأة في يسار الزوج في  
 النفقة بناءً على رجلين اخبر القاضي انه موسر يقبل بخلاف ما لو ادعت عيلة  
 ديناً آخر فشهد ابلقظة الاخبار لا تقبل . . . ومنه نوع آخر في يسار الموسر من له يسار  
 واليسار بما اذا يقدر الصحيح انه يقدر بالنصاب لكن نصاب حرمان الصدقة  
 لانصاب وجوب الزكاة فانه ذكر في شرح الطحاوي المعسر من يحل له الصدقة  
 فيكون الموسر من لا يحل له الصدقة وبديهي . . . من المصفي اذا ولي ذكر او انثى  
 افر بالتزويج فهو دعوى . . . وصورته اذا قال اب الصغير او الصغيرة تزويجه  
 امس لم يصدق الا ان يشهد الشهود اريد برك الصغير صدقه . . . معناه اذا  
 ادعى الزوج ذلك عند القاضي فاقرا اب وعندهما يثبت النكاح بقرار من غيب  
 بينة . . . قال شيخنا الاستاذ شرح الخلف . . . فيما اذا اقر الولي في صنفهما قال التارخ  
 موقوف عند ما الى يد غيبه . . . ورايهم ان يقر بغيره . . . وقيل بالخلاف  
 فيمن في الحال والى هذا اشار في المبسوط وغيره وهو الصحيح . . . وقيل بالخلاف  
 فيما اذا بلغ الصغير واقر النكاح فاقرا اب . . . اما لو اقر غير اب النكاح في الدعوى فانه  
 كذا في المفتي . . . من الترميع فائدة هذه الخلاف في ان يمسائل هذه  
 مأمور . . . والثانية اذا اقر الولي عليها بالنكاح ثم ادرى كذا به . . . وثالث  
 ان اقام المدعى عليها شاهدين بعد البلوغ باقر الولي عليها بالنكاح في سائر  
 العصر . . . في هذا البيت دقيقة لابد من معرفتها وهذا ان قوله فهو دعوى  
 يعني ليس بقرار . . . اما انه ليس بدعوى من كره وجهه حتى لو اقام الاب بينة  
 بدون لزوم لا يثبت اليها لان النكاح ليس بحق الاب ذكر في الحاشية امرأة



طالبت اباهما بالتزويج ونزعم الاب انه كان زوجها من رجل في صغرهما والرجل  
 غائب فاقام الاب البينة عليه لا يلتفت اليه بينته لانها قامت على غائب ليس  
 عنده خصم حاضر وللأب ان يزوجهما من الثانية بالخعة زوجها وليها فبطلها  
 الخبر فقالت لا أريد الزوج او قالت لا أريد فلان يكون رداً ، وقال بعضهم ان  
 قالت لا أريد الزوج لا يكون رداً والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج  
 مرد لجميع الأنواع فيكون مرد الفلان وغيره - الولي اذا زوج البكر بالغة <sup>اختلف</sup>  
 الزوج والمرأة فقال الزوج بلغت النكاح فسكت وقالت لا بل مرددت كان القول  
 فيها عندنا كالمستعير اذا ادعى مرد العارية وانكر المعير كان القول قول <sup>المستعير</sup>  
 لانه بكر الضمان على نفسه كذا هنا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكره كان  
 القول نوحا وان اقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على  
 الاثبات صورة وبينت الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بينة انها  
 اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج <sup>نفسا</sup>  
 استويا في الاثبات صورة وبينت الزوج ترجحت بلزوم العقد فلا يمين عليها  
 في قول ابي حنيفة راح بكر زوجها ولبها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح  
 قلت لا ارضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فرددت لا يبل  
 قولها - من السراجية ولو قالت بلغني الخبر وقت كذا فرددت وقال الزوج لابل  
 سكتي فالقول قوله - من التصريح وكذا لو قالت علمت يوم كذا فرددت  
 فقال الزوج سكتي فالقول قول الزوج - من المضمرات في الزاد قوله واذا قال  
 الزوج بلغني النكاح وسكتي وقالت بل مرددت فالقول قولها لا يمين عليها



وقال نرفسرح القول قول الزوج والصحيح قولنا لان الزوج يدعي تملكها  
عليها وهذا املت. حادث وهي تنكر وكانت هي المتمسكة ، لاصل معنى وكان القول  
قولها كما لو ادعى اصل العقد عليها وهي انكرت قوله ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة  
رجح فان عنده لا يستخلف في النكاح وحقوقه وقال ابو يوسف رجح ومحمد رجح  
يستخلف في جميع ذلك الا في الحد وهو المختار ، ومنه والفتوى على قولهم ومنه  
واذا استأذن الشيب فلا بد من رضاها بالقول فالرضا بالقول ليس بلازم وانما  
يعتبر الرضا قاصرة صريحا لقولها رضيت وقبلت وقارة به لانه لا يكطأ ببتها بمصرها  
اياها وتفقتها وغير ذلك من الافعال السابقة على الرضا من المحيط قال محمد  
في الاصل اذا قالت البكر اشترى بالنكاح حيث بلغني ودعي الزوج رضاها بالقول  
قولها عند علمائنا الثلاثة رجح : من الفصول وفي فتاوى رشيد الدين رجح  
انها امرأجي لان اباها تزوجها برضاها فشهد الشهود بهذه العبارة ، كدبر  
وي را برني داد واين دختر روا داشت اين نكاح بدر را : قيل لا تقبل لان هذه  
شهادة على رضاها بالنكاح اما ليست بشهادة على النكاح لانهم لم يقولوا انكحها  
بمشهد فـ : وقيل نفي لان هذه شهادة على النكاح وعلى رضاها ايضا . من  
التجنيس الملتقط امرأة معروفة وزوجها غائب فتزوجت بزوجه آخر فشهد  
جماعة عند القاضي . قال ابو حنيفة رجح لا عرض لها ولا اقفها وقال ابو  
رجح اذا لم يكن معروفا فكذا لك وان كان معروفا اقفها . من الذخيرة  
وفي اما لي ابي يوسف رجح برواية بشر رجل له امرأة معروفة تزوجت  
وزوجها غائب فشهد الشهود على ذلك ولم تدع طلاقها فان ابا حنيفة رجح



يقول لا اقضها ولا اعرض لها ولا افرق بينها وبين نزوجها الآخر وقال  
ابو يوسف راح ان كان شيئا معروفا مشهورا وشهد جماعة من الشهود  
وقضتها حتى يقدم الزوج الغائب وان لم يكن معروفا الا بشاهدين  
لا يفرقها القاضي حتى يسأل عنهما ولو لم يشهد على ذلك جماعة انما  
شهد عليه شاهدان فان قول ابي يوسف راح في هذا مثل قول ابي حنيفة  
راح - من الفصول من فتوى رشيد الدين ولو تزوج رجل امرأة  
فشهد جماعة بحصرتهما عند القاضي ان هذه المرأة منكوبة فلان الغائب  
لا تقبل بهذه الشهادة لعدم الخصم عن الغائب في اثبات النكاح ولا  
ثبت المجهولة لعدم ثبوت نكاح الغائب - من المداين ولو ان امرأة اخبرها  
ثقة ان نزوجها الغائب مات عنها وطلقها ثلثا وكان غير ثقة وانماها بكتاب  
من نزوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه الا الا ان اكبر راسها انه حق بعد  
التحري فلا بأس ان تعتد ثم تزوج لان القاطع طار ولا منازع وكذا  
لو قالت لرجل طلقني نزوجي وانقضت عدي فلا بأس ان يعتد به  
من الكافي ولو ان امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم بثقة ان زوجها  
طلقها ثلثا ومات عنها وكان غير ثقة فانماها بكتاب من نزوجها بالطلاق  
ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر راسها انه حق فلا بأس ان يعتد به  
تزوج لان القاطع طار ولا منازع وكذا لو قالت طلقني نزوجي ونقضت  
عدي فزبا - ان ينزوجهما اذا وقع في قلبه انها صادقة - فالحاصل  
انما لم يقبض به الواحد في موضع المنازعة لاحتنا الى الالتزام وقبلنا في موضع



لمسألة أحمد مد - من النهاية ذكر في اليتيمة افا شهد اثنان ان فلان ابن  
فلان طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل - وان شهد عند المرأة حل لها ان تعد  
وتزوج سرياً آخر - وكذا اذا شهد عند رجل عدل ووقع في قلبها انه صادق  
لان السامع حاسر ولا منازع - وهذا ان القصد ان مقيل ان اذ لو كان المفسد مقارناً  
لا يقبل خبر مخبر حتى يشهد بذلك عدلان على ما يجب في تعليل مسألة واخبارها  
مخبر ان اصل الكاح كان فاسدا الى ان قال انه اخبر بنسائه مقارن وكذلك ايضا  
في تلك المسألة لم اقدم على العقد كان دليلاً على ان كان ما اخبر به المخبر نفساً  
اصل العقد فيكون منازعاً للمخبر في خبره فلا يقبل حتى يشهد شاهدان ثلاث  
ما اذا كانت المنكوحه حرة فاعبر الى وجه انها اربعة من اما بعد الكاح  
حيث يقبل قول الواحد فيه لان الناطع طار - فان قلت لو قبل خبر الواحد من هذا  
الوجه في افسار المصحح - - - آخره يدققت في ان لا يقبل خبر واحد فيه  
هو ان المالك الثابت للمخبر في لا يقبل خبر الواحد كما لو اشترى له حماراً ثم اخبر  
انه ذبيحة محبوبي حيث لا يبال فيه المالك المقتضى فلا يوجب القبول  
على الراجح لان ما لا يعبر ولا يقبل خبر الواحد - قلت نعم لك الا ان  
قيام المصلحة لا يوجب بل باسباب الحال واما  
مرفوع خبره في نفسه وبما استجاب الحال وديار - - - اقوى من استصحاب  
المرء من اقاله - - - ايضاً ما لو قال له المرأة انه ذنب بعد الكاح  
او امرأته من سلاء والحياء بالله وسعه انه يعتمد خبرها ويتزوجها  
- - - اخبرته بحاله بسبب محمل - - - الصغرى مكروه الزيل اذا انت



رجلا وقالت ان نكاح الاول وقع فاسد افتزوج بي لا يصدقها وان كانت  
عدلة . وان قالت طلقني وانقضت عدتي ان كانت عدلة او لم تكن لكن وقع  
تحريره انها صادقة يحل له ان يتزوجها اذا شهد المرأة عدلان ان الزوج طلقها  
ثلاثا لا يسعها المقام معه لكن لا تتزوج بأخوها ومنه في الفصل الرابع من  
كتاب النكاح منكوحة الرجل اذا اتت رجلا وقالت طلقني زوجي وانقضت  
عدتي ان تطلب على ظنه انها صادقة حل له ان يتزوجها سواء كانت عدلة  
او لم تكن . من الفتاوى العنابية ولو اخبرها عدل ان زوجها طلقها او ما  
جاز لها ان تتزوج . وكذا القاسق اذا غلب في ظنها انه صادق . وكذا ان  
جاءها كتاب الطلاق او الموت وغلب في ظنها ذلك اذا حضر الزوج وجب له  
الطلاق لا يسعه المقام معه اذا كان الشاهدان عدلان وروى عن  
عن محمد راج اذا سمعت من الزوج وغاب لها ان تتزوج بخلاف الحاضر اذا  
جمد ولكنها تهرب . ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان  
النكاح فاسدا . من انواع الفقه فاما لو اخبرها عدل ان زوجها طلقها  
او مات جاز لها ان تتزوج . وكذا القاسق اذا غلب في ظنها انه صادق  
ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان النكاح فاسدا .  
من الظهيرية امرأة شهد شاهدان عندها بالطلاق ان كان الزوج غائبا  
وسعها ان تتزوج لانه لا يمكنها السؤال عنه فيحمل على ان الزوج يكون مقرا  
وان كان الزوج حاضرا لا يسعها ان تتزوج ولا يسعها ان تمكن من زوجها  
لا يمكنها السؤال عن الزوج فاذا جحد احتج الى القضاء بالفرقة والقضاء



بالفرقة لا يجوز إلا بحضرة الخصم عند القاضي . من الناصري امرأة سمعت  
 من زوجها أنه طلقها ثلثا ولا تقدر أن تمنع نفسها قلما أن تقبله في الوقت  
 الذي يريد قربانها . وقيل لا يحمل لها ذلك وعليه الفتوى <sup>مسئلة</sup> ومنه أيضا  
 ولو طلقها ثلثا واستثنى في نفسه فللزواج أن يطأها إن كان تسمع الاستثناء ولا  
 تسمع ولكنه يبين الحروف وإن لم يبين الحروف لا يصح الاستثناء فاما المرأة إذا  
 سمعت الطلاق الثلث ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمكن من الوطء <sup>من الزوجة</sup>  
 ولهذا لم يقبل خبر الواحد العدل في موضع المنازعة لحاجتنا إلى الالتزام <sup>قبلنا</sup>  
 موضع المسألة . وعلى هذا بنى محمد سراج مسائل في آخر كتاب الاستحسان مثل  
 خبر الواحد إن فلانا كان غصب متني هذا العبد فاخذته منه لم تقبل <sup>لو</sup>  
 قال قاب فردّه عليّ قبل خبره . ولهذا قبلنا خبر القاسق في نبات الاذن للعبد  
 ولهذا قبلنا خبر المخبر في الرضاع الطاسري على الكاح والموت <sup>الطلاق اذا اراد</sup>  
 الزوج ان ينكح اختها وارادت المرأة نكاح زوجها <sup>منه</sup> .  
 اشكته أكثر من ان تحصى . من الكشف وعلى ذلك .  
 اعتبار المنازعة والمسألة . بنى محمد سراج مسائل في <sup>المرأة</sup>  
 فقال لو ان رجلا علم ان جاريته لرجل يدعيها ثم رآها في يد آخر يبيعها <sup>عم</sup>  
 انها قد كانت لي في يد فلان وأنه كان يدعيها غيرها كما كنت لي وإنما امرته  
 بذلك لا مخفية وصدقته الجارية بذلك والرجل البائع مسلم ثقة فلا  
 بأس بشرائها منه ولو لم يقل هذا ولكنه قال ظلمي وغصبي فاخذتها منه لم  
 يصح ان يعرض لها بشراء ولا قبول ان كان المخبر ثقة او غير ثقة لان في الفصل



الاول اخبر عن حال مسالمة ومواضعة كانت بينهما في عهد خبره اذا كان ثقة  
 وفي الفصل الثاني اخبر عن حال منازعة بينهما في غضب الاول منه واسترداد  
 لهذا منه فلا يكون خبره حجة - فان قال انه كان ظلمي وغصبي ثم رجع  
 عن ظلمه فاقربني بها ورفعها اليّ فان كان عنده ثقة فلا بأس بشرائها  
 منه وقبول قوله لانه اخبر عن حال مسالمة وهو اقراره له بها ورفعها <sup>اليه</sup>  
 ولهذا ائتمن به ولا يوضع اما مسالمة يجوز الاعتقاد على خبر الواحد قبلنا  
 خبر الخبر في الرضا الطارئة على النكاح بان تزوج صغيرة فاخبر ثقة انها قد <sup>تضعت</sup>  
 من امه او اخته او الموت او الطلاق بان غاب عن امرائه فاخبره مسلم ثقة  
 انها قد ماتت او اخبرها مسلم ثقة بان نزل بها قد ماتت او طلقها ثلثا يجوز  
 الاعتقاد به وبكله ويجل له جل الزوج بامر بيع سواها او باختها وللرأة التزوج  
 بزوجه آخر بعد القضاء <sup>بعدة زوجه</sup> في الحرمة الطارئة بالرضاع او القرينة  
 الطارئة بموت <sup>رطلان</sup> معنى المنازعة بخلاف ما اذا اخبر ان النكاح كان <sup>سدا</sup>  
 بسبب رضاع مقدم او رده قئمة عند العقد من الرجل والمرأة لا  
 في الحرمة المقارنة معنى المنازعة اذا قدم كل واحد على مباشرة العقد  
 نصح بقبول الحد فذلك اعتبر فيه شرائط الشهادة من الشريفي  
 وعلى هذا يمسائل في آخر الامتحان قال اذا قال هذا العين لي فجد فلان  
 غصبها فاخذته منه لم يجز للسامع ان يعتمد خبره لانه في خبره يشير الى  
 المنازعة - ولو قال قاتل من غصبه فردّه عليّ جارا ان يعتمد خبره اذا وقع في قلبه  
 صادق لانه يشير الى المسالمة - وكذلك لو تزوج امرأة فاخبره بخبرها حرمت عليه <sup>بسبب</sup>



عارض من رضاع أو غيره يجوز له أن يعتمد خبره ويتزوج اختها - ولو أخبر  
 أنها كانت محرمة عليه عند العقد لم يقبل خبره لأنه ليس في الحرمة الطارئة  
 معنى المنازعة وفي المقارنة العقد يتحقق ذلك فإما على مباشرة العقد  
 نصريح منه بأنه الحلال له - وكذلك المرأة إذا أخبرت بأن الزوج طلقها وهو  
 غائب يجوز لها أن يعتمد خبر المخبر وتتزوج بعد انقضاء العدة بخلاف  
 ما إذا أخبرت أن العقد كان بينهما باطلاً في الأصل بمعنى من المعاني والمسائل  
 على هذا الأصل كثيرة - من الفصول في الفصل الرابع إذا شهد شاهدان  
 على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم - ولو كان الزوج  
 حاضراً تقبل وإن لم يوجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادات  
 عند القاضي - أما إذا قالوا للمرأة الغائب أن نزوجك طلقك وأخبرها  
 بذلك واحد عدل فإذا انقضت عدتها حل لها أن تتزوج بزواج آخر <sup>أي</sup> <sup>أيضا</sup> <sup>أيضا</sup>  
 في الفصل السادس عشر وذكر في فتاوى الصغرى إذا شهد اثنان أن فلاناً  
 طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل - وإن شهد عند المرأة حلها أن تعتد  
 قتن زوج بزواج آخر - وكذلك إذا شهد عندها رجل عدل - قال والشهادة  
 والأخبار عند ولي المرأة كالشهادة والأخبار عندها - وذكر رشيد الدين  
 شرح إذا شهد أعلى الطلاق والزوج غائب لا تقبل ادّعت الطلاق أو لم تدّع  
 ولو كان الزوج حاضراً تقبل ادّعت الطلاق أو لم تدّع وهذا إذا شهد <sup>لك</sup>  
 عند القاضي - أما إذا قال للمرأة أن نزوجك طلقك وسعها أن تعتد فإذا  
 انقضت عدتها حل لها التزوج بزواج آخر - وكذلك لو أخبرها واحد عدل



بطلاق زوجها آياها وسعيها ان تعتد وتزوج بزوجه آخر. وذكر في العيون  
 اذا اخبرها رجل بموت زوجها او برده او بتطبيقه آياها حل لها التزوج ولو  
 سمع من هذا الرجل رجل آخر حل له ان يشهد به قال هذا من باب الدنيا  
 فيثبت بخبر واحد بخلاف النكاح والنسب وهكذا ذكر القاضي الامام  
 فطير الدين رح في فتاواه... وذكر في شهادات القاضي الامام فخر الدين  
 رح لو شهد عند المرأة واحد بموت زوجها او برده او باللاقحها حل  
 لها ان تتزوج بزوجه آخر. وذكر في واقعات الامام اللا مشي رح لو  
 امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلثا ومات  
 عنها او كان غير عدل فاتها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه  
 كتب ام لا الا ان يكون اكبر رائها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج بزوجه  
 ومنه ايضا حيلة اثبات الحرمة على الغائب اذا حرم لرجل امرأته على نفسه  
 بحضور من الشهود ثم غاب عنها قبل ثبوت الحرمة عند القاضي وادت  
 ان تتزوج بزوجه آخر فلا يمكنها ذلك الا بعد اثبات الحرمة على الزوج  
 في مجلس الحكم بالشهود لكون النكاح معروفا ولا يمكنه ان يماره بعد  
 فالحيلة ان تدعي على رجل حاضر انه كان على زوجي فلان ابن فلان بقية  
 المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عنه ان حرمت عليه بثلاث تطبيقات و  
 قد اجزت ضمانك لنفسي في مجلس الضمان وان حرمتني على نفسي بثلاث  
 تطبيقات وصارت بقية المهر واجبة لي عليك وانما طابره بالادانة  
 المنة عليه بهذا الضمان كما ادعت وينكروا العلم بوقوع الخبر به العبد المذنب



في مجلس الحكم فتحضر المرأة شهودا فيشهدون بوقوع الحرمة الغليظة  
 بينهما ويحكم القاضي بالحرمة ومن الخلاصة في كتاب الطلاق في الحظر  
 والاباحة اذا شهد عند المرأة شاهداً ان نزوحها طلقها ثلثاً ان  
 نزوحها غائباً يسعها ان تنزوح وان كان حاضراً لا لانرا جحد الزوج  
 احتج الى القضاء بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بحضرة الزوج  
 وفي مجموع النوازل المرأة اذا حرمت على زوجها بالثلاث والزوج ينكرها  
 هل لها ان تنزوح بأخر من غير علم الزوج قال يباح لها اما ان لا يطلقها  
 قال الامام النسفي سماع ان كان موثقاً بهما يطلقها وفي مجموع النوازل  
 لو اراد ان يتزوج امرأة فشهده عند القاضي شاهداً ان نكاحاً  
 فنزوحها هو لا بغير في بينهما من كشف الخواص اذا شهد ان  
 نكاحاً ان نكاحاً طلقها ثلثاً حلالاً ان تعتد وتنزوح بزوج آخر وان  
 لم يعتد والقاضي سماع من اراد من نكاحه الرجل اذا قد مر حلالاً  
 وتماثلت من نكاحه بغيره فقصت سألت ان غلب على نكاحه بغيره او قلته  
 حلالاً ان نكاحاً بهما به وانه كانت عدالة او لم تكن سألت ان نكاحاً بهما به  
 عشر في دعوى اشكاج مرهون قال لا امرأته كان فلا نكاحاً بهما به وطلقك  
 والقصص عندك ثم تزوجتك فافكرت ادوية الطلاق لم يهرق بينهما فان  
 حضر الغائب قضى له بها اذا ادعى النكاح من الميسر والذخيرة واذا  
 غاب الرجل عن امرأة فثابها مسلم ثقة عدل واخبر ان نكاحاً بهما به  
 ثلثاً ارمات عننا فلما ان قصت وتنزوح بغيره سألت ان نكاحاً بهما به



معاملة ولم يقرب بالمتارح فتثبت الاباحة + وان كان المخبر فاسقا حُرِّبَ  
ولَوان امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلثا وانقضت عدتي فان كنت  
عدلة وسعد ان يتزوجها وان كانت فاسقة تحرق وعمل بما وقع تحريم عليه  
من الحايي امرأة غاب عنها زوجها ففني اليها زوجها ففعلت كما يفعل  
اهل المصيبة واعتدت وتزوجت ثم اخبرها رجل اني رأيت زوجك في  
بلد كذا حيا قال ان صدقت الاول فليس لها الا القرار مع الزوج الثاني لا  
قول الاول مقبول في باب الموت وتجوز له الشهادة على الموت بالتسامع  
ويثبت التسامع بسماعة من واحد وفي سائر الاشياء التي تثبت بالتسامع فلا بد  
من ان يسمعه من اثنين تجوز له القصة لان الموت لا يحضر جماعة من الناس  
غالبا فلا يحضر الا واحد ثم هذا الواحد يعلم الناس فيكتفي به + فاما النكاح  
والوفف ونحوهما فانها وقع ذلك بمشهد الجماعة غالبا فلا بد من خبر الاثني يعلم  
التسامع بذلك فتقبل الشهادة عليه + من العتابة وروعا خلف عن محمد  
اذا سمعت من الزوج وغاب لها ن تنزع بغير بخلاف الحاضر اذا جحد ولكنه انما  
من الذخيرة وفي المنتقى امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد غاب زوجها فاستل  
على وجهين ان كان القاضي يعرف انها امرأة رجل يعرف منعها من النكاح وان كان  
لا يعرفه وانما قامت بذلك بدينة عذره فالقاضي لا يتعرض لها من الكافي  
واذا طلقها ثلثا فقالت مضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني ومضت  
عدتي والمدة تمهل ذلك جاز الزوج ان يصدقها ان كان غالبا فانه انما  
لان النكاح وان كان من المعاملات فخير الواحد فيها مقبول بشرط الميزة لو كانت



والمضاربات والاذن في التجارات . وان كان من امور الدين لتعلق الحل  
 به فيقبل قولها ايضا كما اذا اخبرت بجنائنها وطهارتها ورويت حديثا وهذا  
 اذا كانت المدة تحتل ذلك . من التهذيب والتفريد اذا قالت تزوجت  
 بزوجه آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدي جازللاول تزوجها اذا كان  
 في مدة يتصور ذلك من التجريد اذا كانت ثقة عنده . من النصاب للمرأة  
 اذا اخبرت ان تزوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الثاني ذلك وقال ما جاء  
 وطلقها حل للزوج الاول الذي طلقها ثلثا وله ان يصدقها ويتزوجها وكذا  
 ان اخبره غيرها ولو اقر الزوج الثاني انه وطئها وانكرت المرأة لم يحل للاول  
 ولو قالت وطئني الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئني الثاني فرفق  
 بينهما وعليه لها نصف الصداق المسمى . من الخاتمة رجل تزوج امرأة  
 ثم قال لها كان لك زوج قبلي وقد طلقك وانقضت عدتك ونزجتك  
 وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك  
 وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول . من الفصول رجل تزوج امرأة ثم  
 جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعي عليه كانت امرأتك لكن طلقتها  
 منذ سنين وانقضت عدتها فمقرتزوجها فانكر المدعي الطلاق يومئذ  
 بالتسليم الى المدعي لنصادهما على النكاح وانكار الزوج الطلاق ولو قال  
 بل طلقتها لكن تزوجتها بعد ذلك ومدعي باز خوا سنين وبرا منكره ترك  
 في يد المدعي عليه . ومنه ايضا ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعي عليه  
 بينة طلقها منذ سنين والي تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها



من وقت الطلاق ولأن الطلاق من ذلك يثبت بالبينة العادلة فتعتبر العدل  
 من وقت الطلاق وفي المنتقى امرأة ادّعت أن زوجها طلقها وقد  
 غاب زوجها فالمسئلة على وجهين أن كان القاضي يعرف أنها امرأة  
 رجل يعرفه منعها من الكاح - وإن كان لا يعرفه وإنما قدمت بذلك  
 بينة عنده فالقاضي لا يتعرض لها - من الذ خيرة وإذا أخبرها عدل  
 مسلم أنه مات زوجها إنما يعتمد على خبره إذا قال عاينته ميتا أو قال شهدت  
 جنازته - أما إذا قال أخبرني محبر لا يعتمد على خبره وإن أخبر واحد بموته  
 ورجلان أخبرا بحيوته فإن كان الذي أخبرها بموته قال عاينته ميتا أو  
 شهدت جنازته يحل لها أن تتزوج بأخري بعد العدة وإن كان الذي  
 أخبرا بحيوته ذكراتا ريخا لاحظا فقولهما أولى - من القنية في كتاب الكاح  
 شش - طلق امرأته ثلثا ثم أنكر وغاب عنها فلها أن تتزوج بأخري بعد العدة  
 ديانة - عن - لا يجوز في المذهب الصحيح - عن - حلف بثلاث فظن أنه لم  
 يمكث وعلمت الحنث وظنت أنها لو أخبرته به ينكر اليمين فإذا غاب عنها  
 بسبب من الأسباب فليها التحليل ديانة لا قضاء - عن - قال سألت عنها  
 السيد أبا شجاع فكتب أنه يجوز ثم سأله بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر أنه  
 أجاب به في امرأة لا يوثق بها - عن - شهد عدلان لامرأة أن زوجها  
 طلقها ثلثا وهو بمحمد ثم ماتا أو غابا قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسعها المقات  
 معه - وكذا إذا شهد أعلى رضاع بينهما فإن قدرت على الحرب منه لم يسعها  
 أن تعتد وتتزوج بزوجه آخر لأنها في حكم زوجها الأول قبل القضاء بالفرقة -



١٠ ش . قالوا هذا في القضاء ولها ذلك ديانته . وكذا قلت ان سمعته <sup>طلعتها</sup> الله  
 ثلثا ثم جحد وحالف الله لم يفعل فردّها القاضي عليه لم يسمعها المقام معه ولم  
 يسمعها ان تنزّوج بغيره ايضا قال رضي الله عنه فالحاصل ان على جواب شمس  
 الاثمة الا ورجندي ونجم الدين النسفي والسيد ابي شجاع وابي حامد و  
 السرخسي راجح يحمل لهما ان تنزّوج زوج آخر فيما بينهما وبين الله تعالى .  
 وعلى جواب الباقيين راجح لا يحمل . من السعي سئل عنّ قال ان وطيتا  
 امي فامراتي طالق فقالت الامة انه وطيتي وقد انكر المولى هل يفسد <sup>الام</sup>  
 قال لا ولكن المرأة اذا علمت ذلك لا يشغري لها المقام معه ولا يحمل لهما التحكين  
 من الحنية ليس للعاجي ان يتحول من مذهب الى مذهب ويستوي فيه  
 الحنفي والشافعي . وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعي راجح ليتزوج لداخا  
 ان يموت مسلّوبا الا بان لاها منه بالدين الحنفية قدرة . <sup>ف</sup> وقع استفتي  
 المشغوبة فواءه جوابهم لا بسعه ان يختاره . وللرجل والمرأة ان ينتقل  
 من مذهب الشافعي الى مذهب ابي حنيفة راجح وعلى العكس ولكن بالكلية  
 اما في مسألة واحدة فلا يمكن من ذلك . وعن عبد السيد الحظيبي سئل عن  
 علق الثلث يتزوجها فقبل له لا يحتث على قول فاختاره على انه مجتهد يعتد  
 به  
 فهل يسعد المقام فقال على قول مشائخنا العراقيين نعم وعلى قول الخراسا  
 نيين  
 لا . مت . لا بأس بانه يؤخذ هذا بمذهب الشافعي راجح لانه كثير من  
 الصحابة في جانبه . قال رضي الله عنه واذا لم يكن بالاخذ بقول الشافعي  
 راجح في هذا بأس . قلت التهمة وصح القول بالحل اذا اتصل به حكم الحاكم



بفسخ التعليق وهذا مما عظم به البلوى ففي هذه اخصة لا عزيمة <sup>من الغوا مض</sup>  
وان القضاء ينقض في محل الاجتهاد وهو ما لا يخالف النفس والاجماع حتى لو ابطاله  
قاضي يري خلافا باطلا <sup>من</sup> من الفصول ذكر في النوازل <sup>لحسن</sup> روى محمد بن  
روح ان كل شئ اختلف فيه الفقهاء ففقد القاضي كان قضاؤه جائزا ولم يكن  
لقاضي آخر بان يبطله ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه وبه نأخذ <sup>من</sup> من كشف  
الغوامض ومسائل هذا الفصل بني على اصول منها ان يكون الحكم في حق  
ما بين الخصمين كالقاضي في حق كافر انسان وفي حق غيره حكم بمنزلة صلح  
او عقد حصل من عرض انسان لانه انما صار حكما بتراضى الخصمين وتراضيهما  
امر في حقهما لما لهما من الولاية لانفسهما ولم يعمل في حق غيرهما لانه لا ولاية  
لهما على غيرهما ففي حق غيرهما حكم الحاكم بمنزلة عقد او صلح من عرض الناس  
من المتأوى الثانية حكى عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله  
قال ما يجعله القضاة من التفويض الى شفعوي المذهب في فسخ اليمين  
المضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك  
بان قال لاح اجنهازي الى ذلك انما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح وتا غيره  
هذا احتياط ويصح التفويض وان كان لا يرى ذلك لان على قول <sup>حنية</sup> الجي  
روح لو قضى بخلاف راءه ينقله قضاؤه في اصح الروايتين فلان يصح تفويضه  
كان اولى وان فوض الى الشفعوي ليقضي براءته وليقضي بما هو حكم <sup>ينقله</sup> الشارع  
ذلك التفويض عند الكل <sup>ومن</sup> منه ايضا ولو ان رجلا قال ان تزوجت فلانة  
فهي طالق فتزوجها فحاصته الى قاضي لا يرى الطلاق واقعا فجازا <sup>ابطل</sup>



الطلاق ثم رفع الى قاضي يرمى الطلاق واقعا فان الثاني بينه وبينه قضاء الاول  
وان كان المحالف قال كل امرأة تزوجها ففسخ طالق ففسخ النكاح يمين  
على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى قال ابو يوسف رح لا بد من  
فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روي عن ابي حنيفة رح وقال محمد  
اذا فسخ على امرأة لخصومتها يكون فسخا على النساء كلهن. ومن  
المشايخ اخذوا بقول محمد رح والفتوى على قوله ومنه ايضا ولو فسخ  
على امرأة واحدة ايمانا بان قال مرارا ان تزوجت ثلاثة فهي طالق  
فتزوجها ففسخ القاضي يميننا واحدة لا ينفسخ الكل ويحتاج الى كل  
يمين الى فسخ على حدة الا ان تدعى المرأة انه حلف بطلاقها ثلث مرات  
ان لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع ايمانها بهذا اللفظ  
فان ذلك يكون فسخا لايمان كلها. ومنه ايضا ذكر شمس الائمة  
الحلواني رح في صلح الاصل ان حكم الحاكم في المجتهدين نحو الكنايات  
والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا رح قال الا  
ان هذا مما يعلم ولا يفتى به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا قال رح وكان  
القاضي الامام الاستاذ بروعي النسفي رح يقول انه ان ايكتم ولا يفتى به  
من القينة في باب نكاح الفتوى والاجازة بالفعل ان يدفع ما يدفع و  
يضمر في قلبه انه من المهر ثم يظهر بعد الاجازة. ثم بان تزوجت فلانة اودعت  
في نكاحي فهي طالق ثلثا تزوجها منه فضولي واجاز بالفعل طلقت ولا ينفعه هنا  
نكاح الفضول. عن نجم الدين النسفي رح كل جواب عرفته في قوله



كل امرأة تزوجها يعني من جواز النكاح الفضولي فيه فهو الجواب في قوله كل امرأة  
تدخل في نكاحي لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزوج فكان ذكر المدخول في  
نكاحه كذكر الزوج قولاً فكان تعليقاً به فتتحل اليمين قبل الاجازة فلا يحث  
وإذا قال كل امرأة تصير حلالاً لي فهذا أو ما قال كل امرأة تدخل في نكاحي سواء  
قال رضي الله عنه إلا أن جوابهم بسم الله أحسن ثم قال كلما تزوجت فلانة أو  
زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول أو فعل أو كلما تصير فلانة  
امرأة لي أو تزوجت لي فهي طالق مني ثلثاً قال هذا كله هل له طريقان يتزوج  
ولا يحث سوى الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي فاعطاه شيئاً  
من المهر قال رضي الله عنه فكان هذا قولاً آخر به يعني بسم الله ذكر  
الامام منشئ نظر الدين النيسابوري أن فعل الفضولي في نحو هذا لا  
يرفع الطلاق بسم الله قال لاجنية هرگاه که تو در نكاح من آمی بهر مذہبی که باشد تو  
از من به طلاق فضولي بمن زن را بهر وی خواست و وی بفعل اجازت کرد لا يقع  
الطلاق مع مت الله قال ان تزوجت فلانة فهي بثلاث وان عقد لها فضولي  
فهي بثلاث وان حكم الحاكم بصحة النكاح فهي بثلاث وطريقة الحكم بفسخ اليمين  
بعد دعوى صحة قال رضي الله عنه ولا حاجة الى هذا التكلف فانه  
لو عقد له فضولي ثم تحلل اليمين لا الى جزاء ثم يجيز بالفعل فيبقى حلالاً  
له بسم الله وزوجها فضولي ثم بعث الزوج اليها ثوباً فقبضت لا يكون  
اجازة الا اذا قيل لها ان الزوج بعث اليك ازجهت نكاح و قبضت  
فهو اجازة مع الله قال مشايخنا العراقيون والواليث مراح لا بأس ان يؤخذ



في تعليق طلاق الأجنبية بنكاحها بقول الشافعي راح أنه لا يقع وعند  
 ذلك يصح القول بالحل إذا اتصل به قضاء القاضي بفسخ اليمين أو إذا اجاز  
 الخالف عقد الفضولي بالفعل في الأصوب في زماننا في حق من قال إنه  
 تزوجت ثلاثة فهي طالق أن يترجها بعقد الفضولي ولا يشتغل بفسخ اليمين  
 لأن قضاء العصر ظاهر ألا يخلون عن الأمر تشاء فلا ينفذ قضاءهم خصوصاً  
 عند الشافعي راح - من الفتاوى المجترة ولو قال كل امرأة أتزوجها أو يترجها  
 الفضولي لا جلي واجيزه بالفعل فهي طالق ثلثاً فلا وجه له حله وذكر الشهيد  
 الإمام راح في الملتقط لو حلف ثم اجاز نكاح الفضولي بالقول أشار محمد راح  
 في الزيادات أنه لا يثبت رواه هشام عنه وعن الحاكم ابن الحسن الرستقي  
 راح أنه كان يجيز نكاح الفضولي ويقول لو أعطيت الدنيا بهذا فغيرها <sup>شاهد</sup>  
 العقد - من شرح الطحاوي ولو وكله وكالة غير جائزة الرجوع فيها <sup>لتي</sup> يعني وكالاتي  
 بي بازكشت ثم أراد أن يعزله فانه ينظر إن كان ذلك في العتاق أو في الطلاق  
 فانه لا يملك العزل ألا يرى أنه لو جعل امر عبده في العتاق إلى رجل يعتقه  
 متى شاء أو جعل امرأته إلى رجل يطلقها متى شاء فلا يملك الرجوع عن هذا  
 وكذلك لو قال الرجل أعتق عبدي إذا شئت أو قال طلق امرأتي إذا شئت  
 لا يملك العزل كذلك هنا لما قال وكلتك غير جائز الرجوع فقد المحكم  
 هذا التوكيل بحكم الأمر ولو كان هذا التوكيل في البيع والشراء والإجارة  
 والنكاح وما أشبه ذلك فانه يصح العزل عنه هكذا ذكر الشيخ الإمام راح  
 وقال بعض مشائخنا راح أنه يجوز العزل في الكل ولو قال وقت التوكيل كلماً



عن تلك فانت وكيل وكالة مستقبلة فانه اذا عزل ينعزل ولكنه يكون وكيلة  
وكالة مستقبلة بوجود الشرط لان تعليق الوكالة بالخطر جائز ولو قال للوكيل  
كنت وكلتك وقلت لك كلما عزلت فانت وكيل فيه فقد عزلت عن  
ذلك كله من الوكالة المطلقة ومن الوكالة المعلقة بالشرط فانه ينعزل عن  
ذلك كله ولا يكون وكيلة بعد ذلك الا بتوكيل جديد لان من علق <sup>كبر</sup> التوكيل  
بالشرط ثم عزله عن ذلك قبل وجود الشرط العزل ولا يكون وكيلة بعد ذلك  
بوجود الشرط. وقال بعضهم لا يملك العزل قبل وجود الشرط ويكون  
الوكيل وكيلة بالعزل وكالة مستقبلة والاول اصح من الحاوي <sup>وسئل</sup>  
بعض مشايخنا بلجرح عن وكلا في شئ من الاشياء وقال كلما اخرجت فانت  
وكيلي هل له ان يخرج من الوكالة فقال لدا ان يخرج من الوكالة بمحض <sup>منه</sup>  
ما خلا الطلاق والعقاق او خصما يسأل ان ينصب وكيلة لخصم عنه فانه  
لا يمكن اخراجه من الوكالة الا بمحض من خصمه وبمحض من الوكيل فقبل له  
فكيف يمكن اخراجه من الوكالة. قال لان المال ماله وله ان يخرج عليه  
متى شاء قيل فما الفرق بين هذا وبين الطلاق والعقاق قال لان الطلاق و  
العقاق تعلقان بالاحطار فصار ذلك يمينا في حقهما ولا رجوع في اليمين  
واما في غيرها فلا يجوز تعليقه بالاحطار. من الذخيرة رجل قال لامرأته  
ان طلق فلان امرأته فانت خالق ثمران امرأة الحالف ادعت على الحالف  
ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب واقامت البينة لا تقبل منها هذه البينة  
ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة



وبوقوع الطلاق فان قيل اليس انه لو قال لامرأته ان دخل فلان الدار  
فانت طالق ثم ان المرأة اقامت البينة تقبل ويحكم بوقوع الطلاق عليها  
قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل  
ان الانسان اذا اقام البينة على شرط حقه باثبات فعل الغائب فان لم يكن  
فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب خصما على الغائب وان  
كان فيه ابطال حق على الغائب. افتى بعض المتأخرين انه تقبل البينة و  
يقضى على الحاضر والغائب جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا ينتصب  
الحاضر خصما عن الغائب و كان يفتي ظهير الدين سراج من الفتاوى  
الصغرى وقد افتى بعض المتأخرين انه تقبل ويقضى على الحاضر والغائب  
جميعا به افتى القاضي الامام محمود الاوزجساي سراج من العزيز في شرح  
الوجيز من كتب الشافعي سراج ولو رفع النكاح بلاولي الى قاضي يصح فقصا  
بصحته ثم رفع اليه لم ينقض قضاؤه كعظم المسائل المختلف فيها من المسائل  
اذا قضى في محراب الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلاف ذلك يتفاد  
عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى وقول ابي يوسف رح معه من  
العزيز واذا استقصى مقدر للضرورة فحكم بمن ذهب غير مقلده  
ينقض شافعي كان اوحق به وفي المختار من كتب اصحاب ابي حنيفة  
اذا رفع الى قاضي قضاه اخره امام الا ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع  
كتاب الطلاق من النصاب

اعلم بان الطلاق مشروع بالنصوص والاجماع وفي نكاح السنو ازل



يدل عليه فانه قال رجل طلق امرأته بعد رجوعه .. من غير ذنب منها يسعه ذلك  
 فيما بينه وبين الله تعالى اذا استرحما بالاحسان بان اعطاهما مهرها ونفقة عدل<sup>تها</sup>  
 من الميسر وذو النور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال من تكلم بطلاق او عتاق او نكاح  
 فهو جائز عليه فيه دليل على ان الطلاق والعتاق معلن بطريق الله بان  
 متى تلفظه وقع قصد بقلبه او لم يقصد به كذا روي عن عمر وعنه  
 ابن مسعود رضي الله عنهما قال لا ارى معقاة مبهمة ليس فيهن رد بعض الطلاق  
 والعتاق والنكاح والنذر من التصريح بالخلاصة ولو قاله ثور بن سمير  
 لا يقع وان نوى هو المختار من الخلاصة وثي: مساوي الصغرى لو قالت لزوجة  
 ما ادر اودت بازوار او طلقني فقال زاده او بازو اشتبه كبر فشرط ان يكون  
 الكل في قولها طلقني يكون رجعي وان بقي باثاء من الصغرى في فناء في العطف  
 ويجوز ان تشترط النية في لفظه او يكون رجعي كما في هذه المسئلة وفي قوله  
 اعتدي واستيري رحمت وانت واحدة ولا تشترط في لفظه ويكون  
 باثاء كما في قوله هر چه بدست راست كرم بر من حرام على ما ياتي  
 من المحيط والذخيرة الاصل في هذا النوع من الالفاظ كل لفظ في القار<sup>سية</sup>  
 يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره فهو كصريح الطلاق بالعربية  
 وان كان لفظه في الفارسية يستعمل في الطلاق وغيره فهو بمنزلة  
 كناية في العربية من السراجية لو قال من تارا كروم لا تطلق الا  
 بالنية واذا نوى كان باثاء قال شمس لائمة المرغيناني راجح لان  
 هذا فارسية قوله خلت سبيلك من الجواهر وعندي يله كروم ورا كروم



بائن وهو تفسير قوله خليت سبيلك وقوله دست بازداشتن <sup>جمله</sup>  
 من المطلق وكل لفظ لم يرد قوم بذاسوح الطلاق كالصريح  
 نفذ + من شرحه المعروف عربية كانت اللفظة او فارسية  
 فالعربية كما مر والافارسية راكروم وكذا بهشتم از رني في استعمال  
 خراسان وعراق وبابي كشاده كروم كذلت . وفي قوله دست بازداشتن  
 از تو چك بازداشتن اختلاف المشايخ انه صريح او كناية + من الغياشية  
 قال ولو قال راكروم بعرف ديار ما طلاق الا اذا قرن بها ما يدل  
 على عدم الطلاق فاما قوله بابي كشاده م تفسير قوله طلقت بلاجأ  
 قال السيد الامام المرحوم لو قال بهشتم ترا ونحوه لا يكون صريحا  
 في عرف ديارنا وما روي عنهم عرف ديارهم . من الذخيرة اذا  
 قال لها تو طلاق يقع عليها تطليقة لان معناه تو طلاقي من الخلاصة  
 ولو قال لها بالفارسية تو طلاق كما لو قال تو طلاقي . وكذا لو قال تو طلاق  
 باش اوسه طلاق باش اوسه باش اوسه طلاق تو تطلق مز غريبة وبه يفتح  
 الشيخ الاستاذ . وفي باب السير لا يطلق من غريبة . من الفتاوى المحجة  
 قال لامرأته نوسه طلاق باش ان نوى يقع لانه محمل بين الايقاع وبين قوله انت  
 سه طلاق ملك مني والاظهر انه يقع . من المنتهى تراسه طلاق يقعن نوسه لا .  
 من الخاتمة رجل قال لامرأته في غضب او خصومة اي نهرا طلاق برو طلقت  
 ثلثا . وكذا لو قال اي طلاق داده او قال اي سه طلاق طلقت ثلثا . من الكبرى  
 قال توكي نوسه قال ابوالقاسم لا يقع الطلاق لان العربية لها اضمادات



والفارسية ليس لها ضمائر ، قال الصدر الشهيد سرح والمخدر را نرى  
وعليه الغنى ، ومنه قال لها تواسه طلاق باشي ان نوى طلاقا كان طلاق  
والأفلا لا نه يحتمل تواسه طلاق ملكت معنى فلا يروى الاحتمال الا النية من  
البرهانية رجل قال لامرأته يا افندي من ربي شر و من ربي شر و من ربي شر و من ربي شر  
الزوج ان يكون اراد طلاقه ، فهو من ربي شر لان ذلك لم يكن عند  
مذاكرة الطلاق ولم توجب له ، ان يفسد له الفنا سكران هربت  
منه امرأة فابعدنا ولم يثبت بها فقال : يا ربي شرية من طلاق هذا على  
بعضنا اما ان لم يعل الزوج شيئا او ما ، حيث لم يرض في الواسه لا و  
لا ، لم يصف الى امرأته وفي الواسه الثاني يقع لانها فرستها  
فونه عليها وكذا في الواقت الحسامية من تحيد اذا قالت مراراً كن  
فقال رما كرده هو بمنزلة قوله رما كر دست في فناوى النسفية فاذا قال  
دست بازداشتي رما فقال داشتم فهذا بمنزلة ما لو قال دست بازداشت  
لان كلامه خرج جواباً فيضمن اعادة ما في السؤال . من الخلاصة امرأة  
طلبت الطلاق من زوجها فقال لها وادام كي و در و سه يقع الثلث بدو  
النية . من البرهانية امرأة قالت لزوجها ما سه طلاق ده فقال الزوج وادام  
فهذا على ثلاثة اوجه ان كان هذا لغة اهل بلد هذا الزوج لم يصدق لانه  
لم يرد الجواب لانه اجاب ظاهر وان كان هذا لغة اهل بلد من البلدان  
ولم يكن لغة اهل بلد هذا الزوج فكان ذلك لانه اجاب وتو اجاب بلغة  
اهل بلد آخر كما لو اجاب بالعربية يسمع وان لم يكن لغة اهل بلد من البلدان



لم يكن جواباً من الكنز قالت ما طلاق وه فقال داده كبر وكرده كبر و داده  
 باد وكرده باد بنوعب - ولو قال داده ست او كرده ست يقع نوع اولاً  
 من الذخيرة واذا قالت ما را كن فقال را كرده في بمنزلة را كرده ست -  
 في فتاوى التسفيح واذا قالت دست باز داشتي ما فقال داشتم فهذا  
 بمنزلة ما لو قال دست باز داشتم - من الفتاوى البرهانية مكران  
 قال لامرأة اتريدن ان اطلقك فقالت نعم فقال بالفارسية اگر تو زن مني  
 يك طلاق سه طلاق و هزار طلاق قومي و اخرجي من عندي وهو يزعم انه لم  
 يرد به الطلاق فالقول قوله لانه لم يصف الطلاق الى المرأة - من الحاوي  
 وسئل ابو بكر بن قال حرا و قال طالق قبل له من عني فقال عدي و قال  
 امرأتی عتق و طلقت - من التارخانية قالت لزوجهما طلق و قال الزوج  
 سه طلاق بر دار و رفتي ان نوع طلاقها يقع الطلاق ولو قال سه طلاق نحو  
 يقع من غير نية - من الغياثية ترسه قال ابو القاسم سرح لا يقع وان  
 نوع اذ ليس في الفارسية اضرار وهذا لا يستقيم بدونه - قال الصدك  
 الشهيد سرح المختار عدي انه يقع وعليه الفتوى لا بطريق الاضرار  
 بل بالتعيين بالنية لان اسم الثالث يقع على الطلاقات وغيرها فاذا  
 نواها فقد عينها بالنية - في مجموع التوازل من الجواهر اي زن ترسه  
 ولم يقل وادم وقع الطلاق عليها - ومنه امرأة قالت لزوجهما  
 من با تو مني باشم فقال اگر تو مني باشي اينك تو و اينك سه طلاق لا يقع الطلاق  
 لانه لم يقل بر تو يا تراد ادم يا افكندم بل اشار الى الطلاقات ولم يبين



ان تلك الطلقات ابن حي فلم يكن للايتماع + من الغياثية استغنى الشيخ أبو الحسن  
 راح عن قال لا مرأته انت تفعلين كذا وكذا فقالت نعم فقال اكرهين ست كذا  
 يكون في هزار ملاق فكتب اكرهت كذا توأمن به ملاق او توأمن به هزار ملاق  
 شه ست قال ويترك هاتين الكلمتين تليين من المستغنى فيجب في مثل هذا  
 الفتوى ان يزداد في الجواب الكلمة المتروكة دفعا لاحتياهم ويكتب حاصل الجواب  
 وكان يكتب في هذه المسئلة شه ست + من العتابة وفي الفتاوى  
 اذا قال انت تطليقة ونوى او قال توأمت ملاق بالشس ونوى او قال توأمت  
 ونوى او قال انت ثلث ونوى الطلاق او قال ترأسه ونوى الطلاق او  
 ترأصده ونوى او قال انت مئتي ثلثا ونوى الطلاق او قال سه طلاق ونوى  
 امرأته يقع . ومنه ثم الاصل انه متى كسر لفظة الطلاق بحرف الواو او غيره  
 حرف يتعد الطلاق فان عني بالثاني الاول لا يصدق في القضاء كقوله  
 يا مطلقه انت طالق او طلقها وهي طالق او طلقك او انت طالق طالق او  
 انت طالق او انت طالق انت طالق فاما لو ذكر الثانية بحرف التصدير وهو  
 حرف الفاء لا يقع اخرى الا بالنية كقوله طلقك فانت طالق او طلقك فانت طالق  
 او قال انت طالق لا يقع اخرى ولو طلقها ثم قال طلاق راد مست يقع اخرى  
 ولو قال طلاق راد مست لا يقع اخرى ولو قال ترأسه طلاق او به طلاق بالشس  
 يقع بغير نية وقيل لا يقع بدون النية . من الكثر والصريح يلحق الصريح  
 والباثن يلحق الصريح لا البائن الا اذا كان معلقا . من الصغرى وصورة  
 اذا قال لها ان دخلت الدار فانت بائن وعني به الطلاق ثم طلقها وحده



بائنة ثم دخلت الدار في عدتها تقع عليها طلاقه أخرى عندنا خلافاً لما  
 راجح وكذا لك لو قال للمبائنة أنت طالق بائنة يلحقها ويلغو قوله بائنة  
 ويبقى قوله أنت طالق صحيحاً الكلامه ولو قال ابنتك بتطليقة فلا يقع لأن  
 لو أغينا قوله ابنتك يبقى قوله بتطليقة فلا يقع شيئاً وتماه في الذخيرة  
 في الفصل الرابع عشر من كتاب الطلاق من الذخيرة في الفصل  
 الثالث من كتاب الطلاق ولو قال طلقت امرأة أو قال امرأة لي طالق  
 أو قال امرأة من نسائي طالق وباقي المسئلة بحالها يقع الطلاق على  
 المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام يقع للمحال فاستدعي محلاً قائماً للحال  
 والمعرفة تعينت لذلك من حيث الظاهر فيصير الزوج بدعوى إرادة  
 غيرها صار فاللطلاق عن محل ظاهر المحل خفي فلا يصدق من النصاب  
 في الفصل الثاني من كتاب الطلاق لو قال للمبائنة أنت طالق بائنة فانه يلحقها  
 فانه لو لم يلحقها ولم يقع انما لا يقع من قبل ان البائنة لا يلحق البائنة  
 فيضمن هذا ابطال اصل الطلاق ولو صحنا اصل الطلاق والغينا وصفه وهي  
 البينة امكن يصح لان الباقي يكون صريحاً والصريح يلحق البائنة فكان  
 الغاء الوصف وابقاء الاصل اولى من الغاء الاصل والوصف من التزويج اذا قال  
 لها ان دخلت الدار فانت بائنة ينويك الطلاق ثم قال لها ان كلمت فلانا فانت بائنة  
 ينويك الطلاق ثم دخلت الدار وقعت عليها تطليقة واحدة ثم كلمت فلانا بعد ذلك  
 تقع عليها طلاقه أخرى من المضمرات في الملقط المخصص المطلقة ثلثا اذا لم يفارقها زوجها  
 ويحاميها ويقول ظننت انها تحلي لي لا تنقض العدة ولو قال علمت انها علي حرام انقضت



العدة بثلاث حيض لكن يبرجم الزوج والمرأة اذا قالت علمت بالحرمته ووجه  
شروط الاحصان \* من النصاب من طلق امرأته باثنا عشر اقام معها ما ما ان  
اقام معها من اطلاقها لم تنقض عدتها كذا اختيار المشايخ راجح نرجوا الهما وان  
اقام مقربا بالطلاق وانقضت عدتها ثم اذا كان منكر الحق لا تنقض العدة هل  
ان تطالبه بنفقة العدة وهل يحرم نكاح اختها في هذه العدة ولور  
في هذه العدة هل يقع قال ونقل عن الامام خالي راجح انه لا نفقة لها ولا يقع  
الطلاق ولا تحرم الاخت لان هذه العدة بمنزلة العدة التي تجب بشبهة  
\* من الصغر اذا قال هرقت وهرگاه وهر بار وهر زمان وهری و همیشه كتبت في  
واقعا في انه يحتمل في كل مرة في قوله هر بار وفي غيرها من الالفاظ لا يحتمل  
الامر \* من كشف البزدي العنة آفة توجب خلا لا في العقل فيصير  
صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين  
وكذا اسائر اموره وكما ان الجنون يشبه اول احوال الصبا في عدم العقل  
يشبه العنة آخر احوال الصبا في وجود اصل العقل مع تكمين خلا فيه  
فكما الحق الجنون باول احوال الصغر في الاحكام الحق العنة باخر احوال  
الصبا في جميع الاحكام ايضا حق ان العنة لا تمنع صحة القول كما لا يمنعها الصبا  
مع العقل فيصح اسلام المعتوه وتوكيله ببيع مال غيره وطلاق منكوحة  
غيره واعتاق عبد غيره ويصح منه قبول الهبة كما يصح من الصبي لكنه  
اعب العنة تمنع العهدة اي ما يوجب الزام شيء فيه مضرة كالصبا  
فلا يطالب المعتوه في الوكالة بالبيع والشراء فقد التزم وتسلم المصة لا ر



عليه بالعيب ولا يؤمر بالخصومة فيه ولا يصح طلاقه امرأة نفسه ولا اعتاقه  
عبد نفسه يا ذن الولي وبدون اذنه ولا بيعه ولا شراؤه لنفسه بدون  
اذن الولي لان كل ذلك من العهدة والمضار . من الصغرى طلاق المعتوه  
غير واقع وهو في حق الاحكام بمنزلة الصبي . والمعتوه غير المجنون فان محمداً  
في كثير من المواضع عطف المجنون على المعتوه فالعقل من يستقيم كلامه وافعاله  
بغالبها وغيره تادر والمجنون ضده والمعتوه من يختلط كلامه وافعاله فيكون  
هذا غالباً وذلك غالباً فكانا سواء قالوا هذا أحد المعتوه ايضا في اللغة  
وقال بعضهم المجنون من يعقل هذه الافعال لا عن قصد والعقل يعقل افعال  
المجانين في الاحاين لكن عن قصد والمعتوه من يعقل ما يفعله المجانين في  
الاحاين لكن عن قصد والمعنى بالقصد ان العقل يعقل على ظن الصلاح و  
المعتوه مع ظهور وجه الفساد بقصده . وفي غصب النوازل ان المعتوه  
من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لا اله لا يضرب ولا يشتم  
كما يفعله المجانين . من الكافي ولا يقع طلاق الصبي والمجنون والمعتوه والناس  
والبرسم والمد هوش والمغنى عليه لقوله عليه السلام كل حلاق جائز  
الا طلاق الصبي والمجنون لان اهلية التصرف بالعقل والتمييز والقصد  
الصحيح ولا عقل للمجنون والصبي وليس لهم قصد معتبر شرعاً خصوصاً  
فيما يضر لان اعتبار القصد بناء على الخطاب والخطاب هنا على اعتدال  
الحال وذا بالبلوغ عن عقل والمعتوه والمغنى عليه كالصبي في ذلك لعدم  
المسند الصحيح منهما . من الخافية ولو قال لامرأته تولسه في حال مذاكرة



الطلاق والغضب طلقت ثلثاً من الجواهر رجل قال لامرأته تراك طلاقك طلاق  
يك طلاق بغير حرف العطف وهي مدخول بها طلقت ثلثاً كقوله انت طالق طالق  
طالق ومنه قال وانت يك طلاق وسكت ثم قال وودعه يقع ثلثاً لأنه  
على الأول بدليل ادخال الواو في الكلام وهو العطف وان قال ووبعد  
واو بعد ما سكت ان نوى يقع ثلثاً لان حرف العطف لا يوجد لكن يحتمل  
المحاكاة بالاول فاذا نوى صح من التثنية حسامية روي قال لها انت  
فليس بشيء وكذا لو قال لها ان فعلت كذا فانت اعي فهو بدعي كذا الوفا  
ذلك ونوع التحريم ثم فعل ذلك الشيء كان باطلاً  
من الكافي وفي الفتاوى اذا قال لامرأته انت علي حرام والحرم  
عنده طلاق ولكن لم ينوطا وفيه الطلاق ويجعل ذلك باطلاً من  
القدس رفع انت حرام وقال ما نويت به لطلاق لا صدق وليس للمفتي  
ولا للقاضي ان يحكما على ظاهر المدعى يترك العرف في عيب  
انت حرام وانت علي حرام يقع الطلاق بدور اليمين روي  
امت الا يحتاج الى كلمة علي من الفتاوى النسبية سئل عن قول ان  
فعلت كذا اخلال واحد من حلال الله علي حرام ونوى به الحلم لا بل وهو  
عالم لا جاهل به وله امرأة قد فعل ذلك تطلق امرأته وهل يصح نيته قال  
زن طلاق شود واستوار مارش برانچه موسي مي كند كه نيت كرده ام من الذخيرة في  
النوادر ومشائخنا سرح افتوا في قوله انت علي حرام حلال الله بر  
حرام هر چه حلال را بر من حرام انه ينصرف الى الطلاق من غير نية بحكم العرف



من الأئمة من أبي حنيفة إجماعاً أن نوى التحريم أو لم ينو شيئاً وظهاً وإن نواه  
 وكان يبتغي نكاحاً لكان ذلك بائناً أن نوى الطلاق من المجمع وصرفه  
 المذخراً عنه. وأما ما يروى من الجواهر من رجل قال حلال فدا بر من  
 أن فعلت كذا أو ذاك، برب يست رست كيرم بر من حرام هست أن فعلت  
 كذا فهذا كله طلاق بائن ولا يصدق أنه يرد به الطلاق لأن الناس  
 في بلادنا هذا يتعارفون طلاقاً ولو قال أكرمت حب كيرم بر من حرام  
 لا يكون طلاقاً لعدم العرف ولو قال هر چه بدست كيرم بر من حرام <sup>يكون</sup> لا  
 طلاقاً لأنه اسم جنس ولو قال هر چه بدست رست كيرم بر من حرام نكاحاً  
 كما ركنم يكون طلاقاً وهو كقولك هر چه بدست رست كيرم بر من حرام وأوله تكرر  
 امرأة فقال أكرمت كيرم بر من حرام رست كيرم بر من حرام. بل إنه سري  
 كيرم بر من حرام قال نعم فتزوج امرأة ثم طلقها فوجدته بغيري كيرم بر من حرام  
 الواو لا تطلق التي تزوجت وسعدت، في طلاق السكران اختلف الروايات  
 واختلف المشايخ قال أفتى بالوفوع سداً للشرب بقدر الوسع وهو <sup>طهر</sup> لا  
 من المذهب وإن كان الرواية الأخرى هي الأقيس من التارخية  
 وفي المناوى الخلاصة يطلاق سكران واقع إذا سكر من الخمر والبيد وهو  
 مذهب أصحابنا مع ذلك الشيخ أبو الحسن الكرخي يجتاز أنه لا يقع وهو قول  
 الطحطاوي وأحد سولي الشافعي راجع في التفريد والفتوى عليه آم  
 ولو أكره على الشرب أو شرب الخمر عند الضرورة فذهب عقله فطلق  
 امرأة فالطلاق واقع وفي الحاشية اختلفوا فيه والصحيح أنه كما لا يلزم الحد لا <sup>يفع</sup>



الطلاق . وفي السراجية ولو اكره على شرب المحرم فشربه وسكر  
فطلق . وذكر في العيون انه يقع واختار ابو الثبت رحمه الله انه لا يقع . ثم .  
ولو ذهب عقله من دواء ليس له لذة فطلق امرأته لا فطلق . وكذا  
لو شرب البنيج فذهب عقله فطلق . وفي الخلاصة وانما الله يترك  
من البنيج ولبن الرِّمات لا يقع طلاقه وعتاقه . <sup>في</sup> <sup>رأسه</sup> <sup>بنيج</sup>  
عبد العزيز الترمذي قال سألت ابا حنيفة سراج . . . <sup>بنيج</sup>  
شرب البنيج فارفع الى راسه فطلق امرأته قال ان كان بها بنية <sup>بنيج</sup>  
يعلم انه ما هو فهي طالق وان لم يعلم لا تطلق . ثم . . . <sup>بنيج</sup>  
يذهب عقله لكن لم يوافق فصدع منه فزال عقله باسعد مع دون  
الشرب لا يقع طلاقه . ولو شرب من الاشرية التي يتخذ من الجيوب <sup>بنيج</sup>  
العسل او من الشهد . . . وفي الخانية او الفواكه وسكر فطلق امرأته لا يقع  
طلاقه عند ابي حنيفة والي يوسف سراج خلافا لمحمد سراج . من التهذيب  
وطلاق السكران واقع واختار الطحاوي والكرخي انه لا يقع وهو قول الشافعي  
سراج وحد السكران ان يذهب عقله حتى لا يعرف الارض من السماء ولا  
الرجل من المرأة ولا السؤال من الجواب عند ابي حنيفة سراج وعندهما وهو  
سراج واثير عن ابي حنيفة سراج ان يختلط كلامه حتى صار مختلاط كلامه اكثر من  
نسقه والفتوى في الحد كقول . . . <sup>بنيج</sup>  
الرِّمات ونحوه لا يقع طلاقه وعتاقه من الخانية وانما يزال عقله بالبنيج  
اولين الرِّمات لا تنفذ تصرفاته . وعن ابي حنيفة وسفيان الثوري سراج



في الذي نزال عقله بالبيع فطلق امرأته ان كان علم حين تناول البيع <sup>البيع</sup> يقع  
 يقع الطلاق وان لم يكن عالما لا يقع . وعن ابي يوسف ومحمد ربح لا يقع  
 من غير فصل وهو الصحيح . وكذا لو شرب شرا باحلوا فلم يوافقوه فذهب  
 عقله فطلق قال محمد ربح لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكر  
 اذا شرب طائعا وان شرب مكرها فطلق اختلف المشايخ فيه والصحيح  
 انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد . وعن محمد ربح انه يقع والصحيح هو  
 الاول والذي ضرب على راسه حتى نزال عقله وطلق او اعتق لا تقف  
 بصرفاته وان نزال عقله بالعصية من الفصول في الاشربة للجماع  
 الصغير بعد ما ذكرنا الاشربة المحرمة قال وما سوى ذلك من الاشربة  
 فلا بأس به وهذا الجواب على العموم لا يوجد الا في هذا الكتاب  
 ثم قال وهذا فص على ان ما يتخذ من الخبطة والشعير والذرة  
 حلال في قول ابي حنيفة ربح ولا يجب الحد وان سكر منه واذا  
 طلق امرأته لا يقع . وروى عن محمد ربح ان شرب ذلك حرام  
 ويجد شاربه اذا سكر منه ويقع طلاقه كما في سائر الاشربة  
 من النهاية والشيخ الامام الحسن واي ربح في الفتاوى ذكر ان الفتوى على قول  
 محمد ربح كذا ذكره الامام المجتوب ربح من الفصول وهل يجد في المتخذ من  
 اجبوا اذا سكر منه الاصح انه يجد فانه روي عن محمد ربح فمن سكر من الاشربة <sup>غير</sup> انه يجد  
 تفصيل وهذا لا بد ان يشبان في زماننا يجتمعون عليه اجماعهم على سائر الاشربة  
 بل في ذلك . يسير الامام البستي والخلاف في سائر الاشربة .



والفتوى على قول محمد راجح ان قليلها وكثيرها محرم <sup>بمن</sup> الترتيب وان سكر  
من نبيذ التين والسكر والعسل وما اشبه ذلك يحد وهذا قول محمد و  
الشافعي راجح وعليه الفتوى . ومنه وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو في  
مسائل المسئلة الاولى اذا قصد به التلهي لا يحل بالاتفاق وهكذا ذكر في  
الهداية المسئلة الثانية في فتاوى العمدة اذا جلس يشرب طالبا  
للسكر والقدر الاول ايضا حرام المسئلة الثالثة ذكر في الهداية القدر المسكر  
حرام عندنا وفي وجه خلاف وهو في مسائل احدها اراد به التقوي  
الثاني للتداوي والثالث لضم الطعام <sup>من</sup> الظهيرية وغيرها من  
السراجية وان شربه للتلهي لا يستمرار الطعام والتقوي على الطاعة والتداوي  
فلا يحل فعله اما عينه فحلال <sup>من</sup> النوازل سئل ابو القاسم عن رجل هرب  
منه امرأته وهو سكران فتبعها فلم يظفر بها فقال له بارئ من امرئ هرب  
هشته ولم يقل امرأتى قال هذا كلام فيه اشكال وكأنه قصد الى امرأته  
الا انه اذا لم يكن انسان يخاطبه حتى يكون جوابا ولا يتكلم بكلام سابق ولست  
افتي في ذلك بالطلاق الا ان يخبر الرجل انه نواها . وسئل ابو القاسم عن  
رجل قال لامرأته في التشاجر اكرزن مني سه طلاق ولم يزد على هذا قال ان لم  
ينو ايقاع الطلاق لم يقع قيل له ان اراد ايقاع الطلاق هل يقع قال فيه كلام وانا  
استوثق لنفسي . ومنه ايضا وسئل ابو بكر عن امرأة قال لها من وجهها <sup>انت</sup>  
طالوت . والدة بنت المرأة بالحارسية خاوي برار فقال لها الزوج هرب  
والمرءة . . . . . هذا الى الوقوع الثوبه . . . . .



الوقوع اذا لم ينو<sup>١</sup> من يثبته الداهر عن أبي بكر الاسلاف فيمن تشاجر مع امرأته  
فقال له طلقني فقال لها الزوج فوضت الامر كله اليك فقالت المرأة بالظاهر<sup>سيرة</sup>  
كبار ودو بارهشة فقال ان نوى الزوج ثلثا فوضه اليها طلقت ثلثا ان لم يكن  
تَنَفَّسَتْ بين الكلامين وان سكنت لم تطلق الا واحدة قيل له لم يقع الطلاق لم يكن  
نفسها فقال ان لم تكن نفسها فمن عنت<sup>٢</sup> من الواجهات المحسامية امرأة  
قال لها تروجهما انت طالق واحدة فقالت له المرأة هرار فقال الزوج هرار  
فهذا على وجهين<sup>٣</sup> اما ان ينوي شيئا ولم ينو في الوجه الاول فهو<sup>على ما</sup>  
نوى وفي الوجه الثاني لا يقع لانه محتمل وان كان على الوقوع اقرب<sup>بمن البر</sup>  
امرأة قالت لزوجها طلقني واشار اليها بثلاث اصابع واراد بذلك<sup>ثلاث</sup>  
تطبيقات لا يقع الثلث ما لم يقل بلسانه<sup>٤</sup> من الذخيرة اذا قال لامرأة  
في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تبهرين مطلقة مني وادبنا<sup>لك</sup>  
تخويفها تفعلت ذلك الفصل قبل ان يفسد المد<sup>٥</sup> التي ذكرها فانه يسأل الزوج  
هل كان حلف مطلقا<sup>٦</sup> فان اخبر انه كان حلف يعمل بمنزله فيحكم بوقوع الطلاق  
عليها وان اخبر انه لم يحلف به قبل قوله لان قوله تفسيرين مطلقة يحتمل<sup>٧</sup>  
مطلقة بيمين قد سبقت ويحتمل تفسيرين مطلقة بايقاع مبتدأ يكون متي معناه  
ان فعلت كذا الا طلقت لا محالة فيقبل قوله في ذلك وكذا في الواجهات  
ايضا<sup>٨</sup> من المحيط فيمن قال لرجل اكر من امشب ترا بنجانه فلاني برمومي ندم  
زن ازوي بيه طلاق فذهب به الى فلان ولم يسقه الراح قال فطلق امرأته  
لان شرط البر خسيان وقد وجد احدهما ففات البر ومن ضررته وقوع



المحنت وانما قلنا الى شرط البر لان اليمن عقد على عزم الفعل في محلين وفي مثل هذا  
 يومر بالنظر الى شرط البر هو منه ايضا وسئل عن رجل عزم على ان لا يزوج امرأته ان لم تقوم <sup>بشيء</sup>  
 وتنجح الى دار والدتي فانت طالق فلبست الثياب فخرجت من الدار ثم رجعت وجلست ثم  
 ذهبت الى دار والدته قال لا تطلق كما دامت في تيمم الذهاب ورجوعها وجلوسها  
 مادامت في تيمم الذهاب لا يكون تركا للفور وكذلك لو اخذها البول  
 وبالت قبل لبس الثياب ثم لبست الثياب لا تطلق من القنية <sup>الفراد</sup> ان  
 ربه نروم كاريما موزم فامرأة طالق فذهب غدا الى القرية ولم يتعلم ذلك  
 الامر <sup>بشيء</sup> من الذخيرة سئل شيخ الاسلام عن امرأة قالت لزوجها عند <sup>المنشأ</sup>  
 مطلق ده مرد حوب برداشت ومي زدومي كفت داد طلاق قال لا تطلق  
 وسئل الامام احمد القلاسي عن امرأة قالت لزوجها طلقني فوكنها وقال  
 طلاق قال تطلق ثلثا قال ولو قال لها انيك كمي وانيك دو وانيك ولم يلقظ  
 بالطلاق لا تطلق قال نعم الدين السفيري جواب شيخ الاسلام راجع في المسئلة  
 الثانية كجوابه في المسئلة الاولى يعني لا تطلق وجواب القلاسي راجع في <sup>المسئلة</sup>  
 الاولى كجوابه في المسئلة الثانية يعني تطلق فشيخ الاسلام راجع في <sup>المسئلة</sup>  
 طلاقا فبطل والقلاسي يقول تلفظ بالطلاق فيقع في الواقعات <sup>امراة</sup> الحسامية  
 قالت لزوجها طلق ثلثا قال الزوج انيك هزار لا تطلق لانه لم يقع لانه قوله انيك محتمل  
 ومنه ايضا رجل قال لامرأة تراكمي وتراسه قال ابو القاسم لا يقع الطلاق قال لان <sup>العقوبة</sup>  
 لها اضمارات والفارسية ليس لها اضمارات والمختار عندنا ان يقع عليه  
 الفتوى لان هذا ليس باب الاضمار بل من باب تعيين المتحمل



لان اسم التلث يقع على الطلاق وعلى غير الطلاق فاذا لم ينو شيئاً لم يتعين الطلاق  
 واذا نوى الطلاق يقع الطلاق من السراجية اذا قال لامرأته ترأسه اختك  
 مسام الدين سرح انها تطلق من الذخيرة امرأة قالت لزوجها طلقني  
 ثلثا فقال لها الزوج انك تهرار لا تطلق من غيرنية لان قوله انك تهرار  
 كلام محتمل من الخلاصة روى بشر عن ابي يوسف سرح لو قال لاخران كلمت  
 فلانا فعبدك حر فقال الرجل الا باذنت فمذا مجيب ان كلمه بعير اذنه  
 يحتمل من الذخيرة قيل لوجله زن از توست طلاق كلفان كاركردن فقال  
 بهر ار طلاق كان قوله بهر ار طلاق جواب طلاق حتى انه لو لم يكن فعل  
 ذلك الفعل لا يقع الطلاق من الخائفة لانه اخرج الكلام جوابا بالخطاب  
 بالامور والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال من الفتاوى المجتهد قال لامرأته  
 دور بش از من يقع اذا نوى من المتأخر خائفة اذا قال لامرأته تو كي توست  
 او قال تراكي تراسه قال الشيخ الامام ابو القاسم الصفا را بلخي لا يقع وقا  
 صدر الشهيد المختار عندي انه اذا نوى يقع الطلاق وفي الحجة تراسه  
 مختار ان يقع التلث اذا نوى وفي الظهيرية وقال غير ابي القاسم ينبغي  
 ان يكون الجواب على التفصيل ان كان في حال مذاكرة الطلاق او في  
 حال الغضب يقع والا لا يقع الا بالنية من الذخيرة امرأة قالت لزوجها  
 من برنوسه طلاق ام فقال الزوج بنشين او قال سه طلاقه بنشين او قال  
 سه بكو و سه بكو فمذا اكلمه اقربا سه بالثلث فيقع عليها ثلث طلاقات  
 من افنيقه فيم عمنب انب و انب عمنب حرام هم الطلاق بدني



النية وهي بائنة + مت + لا يحتاج الى كلمة علي و ذكر كذا في + شر <sup>فقال</sup>  
 لو قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا بشي  
 بخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام من اليتيمة لو قال لامرأة انا بائن  
 يعني منك ولم يقل منك فليس هذا بشي وان عني به الطلاق وكذلك <sup>قال</sup>  
 حرام ولم يقل منك فليس هذا بشي بخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام  
 من الكبرى امرأة مع زوجها في منزل والد ها فقال الزوج اذهبي معي فقالت  
 لا اذهب فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق فخرج الزوج وخرجت هي على  
 اثره وبلغت المنزل قبله ان خرجت معه لوقت لا يعد خروجها معيا حنت  
 من التحفة ولو قال ان خرجت من الدار مع فلان فانت طالق فخرجت  
 وحدها او مع غير فلان ثم خرج فلان ولحقها لم يحنث لان حرف مع للصيغة  
 والقران ولم يوجد عند الخروج والد وام ليس بخروج وان وجد بقاء <sup>الخروج</sup>  
 مع فلان من الذخيرة اذا قال زن مرا طلاق وله امرأتان او ثلث <sup>حكى</sup>  
 بنو شمس الائمة الا وزجد مجروح انه يقع على كل واحدة تطليقة قال  
 لان زن بالعامرية اسم جنس وغيره من المشايخ ررح قالوا تطلقوا <sup>حدة</sup>  
 منهن وللزوج جبار النعير وهو الصحيح من التهذيب ولو جامع احدهما او قبل  
 او طلق او طهر تعينت الاخرى ومنه والفاضي بجسه بطلبهن حتى <sup>المطلقة</sup> يعين  
 ويحلفه حتى لو نكح لواحدة منهن تعينت هي للطلاق وان حلف لكل يجبر على <sup>السيا</sup>  
 كما قال وقيل اذا حلف حتى بقيت واحدة لا يحلف للاخيرة وتعينت هي للطلاق  
 من السراجية ان فعلت كذا فامرأتي طالق وله امرأتان فالتعين اليه <sup>ل</sup>



احد كمن طالق ولم تكن له نية طلقت واحدة ويجبر على البيان <sup>في</sup> مسئلة <sup>في</sup> انذار  
 زينة كفت اكر من جنين كاركتم زن من سه طلاق بعده ان كارك وسه طلاق واقع شود  
 ياني <sup>من</sup> النسفية <sup>سئل</sup> عن قال ان كنت فعلت كذا اين زن كه مرانجاء <sup>سه</sup> طلاق  
 وقد فعل ذلك وليست امرأة في بيته حال الحلف فقال طلقت امرأة ثلثا ورواد  
 بمثل هذه المرأة التي في نكاحه <sup>من</sup> التارخانية وفي فتاوى اهل سمرقند  
 اذا قال لها توطلاق يقع عليها طلاق <sup>ومن</sup> سئل شيخ الاسلام نجم الدين الشافعي <sup>ح</sup>  
 عن رجل عاده اذا رأى صبيانا يقول له ما در توسته طلاق وهو لم يعرفه  
 قال تطلق امرأة ثلثا <sup>من</sup> البرهانية رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب  
 طلاقا لامرأة فكتب فلانة بنت فلان امرأة طالق لا تطلق لان الكتاب بمنزلة  
 الخطاب باعتبار الحاجة الى الخطاب ولا حاجة هنا <sup>من</sup> التارخانية والظهير  
 رجل اكره بالضرب والحبس <sup>على</sup> ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت فلان  
 امرأة طالق <sup>من</sup> الحاوي ولم يعبر بلسانه لا تطلق في فتاوى اهل سمرقند  
 اذا اكره الرجل بالضرب والحبس <sup>على</sup> ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت  
 فلان طالق لا تطلق <sup>من</sup> جامع الشروح قال لها ان خرجت من هذه  
 الدار الا باذني فانت طالق يشترط الاذن لكل مرة في النصاب لوقا  
 لامرأة لا يخرج الا باذني يحتاج في كل مرة الى الاذن ولو قال عني <sup>مرة</sup>  
 واحدة دین قضاء في قول ابي حنيفة وابي يوسف <sup>في</sup> مخرج الارواية عن  
 ابي يوسف رج والفتوى على هذه الرواية لانه نوى خلاف الظاهر فلا  
 يصدق <sup>من</sup> الحاشية رجل قال لامرأة في غضب او خصومة اي <sup>في</sup> طلاق



برو طلقت ثلثا - وكذا لو قال اي طلاق واره طلقت او قال اي سه طلاق  
 طلقت ثلثا من الخانية وكذا لو قال للمختلعة اين زن من سه طلاق يقع الثلث  
 ومنه ايضا وكذا لو اخذته ام امرأته وقالت لا ادعيت ان تخرج الى السفر  
 حتى تطلق بنقي فقال وخبر تراسه طلاق وقال لم انوا امرأتي طلقت امرأته قضاء  
 سرجا قال لا امرأته في الغضب اكرتوزن مني سه طلاق وحذفت الياء لا تطلق  
 امرأته لانه ما اضاف الطلاق اليها من البرهانية سرجا قال بنت فلان  
 طالق ولم يسم باسمها وقال لم اعن امرأتي وانه اسم ابها طلقت وفيه نص  
 ولانه خلاف الظاهر فصاركها لو قال نرينب طالق وله امرأة اسمها نرينب  
 وقال ما عنيت نرينب هي امرأتي وكذلك لو لم ينسبها الى ابها ونسبها  
 الى امها او الى ولدها وبسبها باسمها طلقت لما قلنا من الخصامية جمل  
 قال بنت فلان طالق ولم يسم باسمها وقال لم اعن امرأتي وانه اسم امها  
 طلقت وفيه نص ولانه خلاف الظاهر فصاركها لو قال نرينب طالق وله  
 امرأة اسمها نرينب وقال ما عنيت نرينب هي امرأتي وكذلك لو لم ينسبها  
 الى ابها ونسبها الى امها او الى ولدها ولم يسم باسمها طلقت لما قلنا من  
 الخانية ولو قال حرة طالق وامرأته حرة وقال لم اعن امرأتي طلقت  
 امرأته ولا يصدق قضاء - وكذا لو قال بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم يذكر  
 اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم اعن امرأتي لا يصدق قضاء وتطلق  
 امرأته كما لو ذكر اسم امرأته وقال حرة طالق وامرأته حرة طلقت امرأته ولا  
 يصدق قضاء في صرف الطلاق عنها - وكذا لو لم ينسبها الى ابها وانما



إلى أمها أو إلى ولدها تطلق امرأته بمن التكبري قال بنت فلان طالق ولم  
 يسمها باسمها وقال لم أعني به امرأتي وكان المذكور اسم أبيها طلقت ولم  
 يصدق لأنه خلاف الظاهر فصاركما لو قال نرينب طالق وله امرأة باسمها  
 نرينب وقال ما عينت امرأتي وكذا لو لم ينسبها إلى أبيها ونسبها إلى  
 أمها وولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا من الغياشية في الواقعات <sup>طبق</sup> النـ  
 لو قال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم أعني امرأتي وما ذكر  
 اسم أبيها طلقت امرأته لأن ما ادعاه خلاف الظاهر فصاركما لو قال  
 عمرة طالق وله امرأة اسمها عمرة وقال ما عنتها وكذا لو نسبها إلى أمها  
 أو ولدها ولم يسمها طلقت لما قلنا من الذخيرة إذا قال بنت فلان  
 طالق نسب امرأته إلى أبيها ولم يسمها ونسبها إلى أمها واختها أو ما <sup>أشبه</sup>  
 ذلك ولم يذكر اسمها طلقت امرأته إذا كان كذلك من المنية زوج  
 واحدة من بناءة قال لا يهت دخترا طالق رادم يقع بلا تسمية واضافة  
 من الناصري ولو قال فلانة ما در فلان طلاق وقال لم أعني امرأتي فالقول  
 قوله من الظهيرية المرغينانية رجل من عاداته يقول إذا رأى صبيا  
 أي ما درتوسه طلاقه وسكو من الخرفاء ابنه فظنه ابنا اجنيا فقال روي  
 ما درتوسه طلاقه ولم يعلم أنه ابنه طلقت امرأة ثلثا من الخلاصة ولو قال  
 فلانة بنت فلان طالق ونسبها إلى أبيها ثم قال عنت به امرأة اجنية هي  
 على قلت الاسم والنسب لم يصدق والطلاق على امرأته في القضاء كما قال  
 نرينب طالق واسم امرأة نرينب ثم قال ما عينت امرأتي لا يصدق كذا هذا



وكذا لو نسبها الى أمها او الى ولدها او الى أخيها اذا كانت كذلك <sup>من المنتهى</sup> فلا تطلق ولم يسم امرأة ان نواها يقع والأفلا <sup>ومنه ايضا</sup> وعنه اراد السفر فقال الصهر <sup>التي</sup> فقال دختر توسته بارشته فرجع وقال اردت ابنتك الأخرى لا يصدق ودين بنت فلان طالق ولم يكن كواسمها او <sup>أخته</sup> وعمته طلقت <sup>من الصغرى</sup> رجل له بنات ذات ازواج قال نروح <sup>حذف</sup> لا يمين دختر ترايك طلاق دارم يقع على امرأة وان لم يقل فلانة نروحي لانه لا يملك إلا طلاق امرأة فانصرف اليها <sup>من الصغرى</sup> اذا قال لامرأة المدخول بها انت طالق انت طلاقا وقال قد طلقك قبل طلقك <sup>قلتك</sup> فقال انت طالق <sup>قلتك</sup> او قال قد طلقك انت طالق يقع ثنتان <sup>قلتك</sup> ولو قال عنت بالثاني التكرار لا يصدق إلا ديانة <sup>قلتك</sup> وسئل عن قال لامرأة ترايك طلاق يك طلاق بغير حرف العطف فقال هو كقوله انت طالق انت طالق <sup>قلتك</sup> من النسبية سئل عن قال لامرأة ترايك طلاق يك طلاق يك طلاق من غير حرف العطف فقال ان كان بعد <sup>قلتك</sup> طلقت ثلثا كقوله انت طالق انت طالق انت طالق <sup>قلتك</sup> من المنتهى فلا تطلق ولم يسم امرأة ان نواها يقع والأفلا <sup>قلتك</sup> من الحاشي ولو قال لامرأة ترايه طلاق واوسته لا يقع لانه ذكر الا يقع دون الوقوع <sup>قلتك</sup> وكذا في الخلاصة لفظا ومعنى <sup>قلتك</sup> من النوازل وسئل عن رجل قال لامرأة يا فارسية مرزاهزار هزار طلاق داد <sup>قلتك</sup> قال لا يكون طلاقا في الحكم وليس كذلك قال لامرأة يا مطلقه لانه اذا قال يا <sup>مطلقه</sup> فقد ذكر وقوع الطلاق عليها <sup>قلتك</sup> واما هنا ذكر ايقاع الطلاق ولم يذكر وقوع الطلاق <sup>قلتك</sup> من الحاشي فاما سئل بيا بوالقاسم ترايهزار طلاق داد <sup>قلتك</sup> سندقا



لا يكون طلاقاً لأنه ذكر الايقاع دون الموقع <sup>بـ</sup> من الخلاصة امرأة قالت لزوجها  
من يا تونمي باسم فقال الزوج مبش فقلت طلاق بدست تست مرا طلاق كن فقال  
الزوج طلاق في كتم طلاق في كتم وكتر ثلثا طلقت ثلثا بخلاف قوله كتم لأنه للاستعانة  
فلم يكن تحقيقاً بالشك <sup>بـ</sup> من الكبرى قالت لزوجها مرا طلاق ده فقال الزوج  
بالفارسية داده كيرا وقال كره كيرا وقال داده باء او قال كره باء ان نوى الايقاع  
يقع والآ فلا لأنه يحتمل الوعد والايقاع فايهما نوى صححت نيته <sup>بـ</sup> ولو قال داده  
انكار او قال كره انكار لا يقع وان نوى لان هذا فارسية قوله عسوا نلت طلاقاً  
ولو قال ذلك لا يقع وان نوى كذا هنا <sup>بـ</sup> ولو قال كره كير لا يقع لأنه يحتمل  
الجواب بخلاف قوله داده كير <sup>بـ</sup> ولو قالت مراد فقال الزوج ناداشته كير ان اراد  
الطلاق يقع <sup>بـ</sup> ولو قال داده ست او قال كره ست يقع بلانية فلا يصدق  
في ترك النية قضاء لأنه تحقيق ظاهر لاختلال الاضافة بان لا يضيف الطلاق  
الى المرأة بعينها او اضيف اليها لكن لا يضيف الايقاع الى نفسه <sup>بـ</sup> من الهداية  
ثم الكتابة على ثلث مراقب مستبين مرسوم وهو بمنزلة النطق في الغائب والمأخوذ  
على ما قالوا <sup>بـ</sup> ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار او اوراق الاشجار <sup>بـ</sup>  
فيه لأنه ليس بمنزلة صريح الكتابة فلا بد من النية <sup>بـ</sup> وغير مستبين كالكتابة على  
الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت الحكم <sup>بـ</sup> من النهاية وكذا  
الصحيح لو كتب الطلاق وغيره او ذكر الحق على نفسه فهو على تلك الوجوه <sup>بـ</sup>  
من التجريد ولو كتب الطلاق فان كان مستبيناً يقع اذا نوى الا ان <sup>بـ</sup> على  
الرسالة والخطاب فلا يصدق انه لم ينو <sup>بـ</sup> وان لم يكن مستبيناً اريد <sup>بـ</sup> الى الماء



والهواء لا يقع أصلاً من شرح المنظومة إذا قال لها طلق نفسك واحدة <sup>شئت</sup> أن  
 تطلعت نفسها ثلثاً لا يقع شيء عنده وعندهما يقع واحدة من التخييس رجل  
 وكل وكيلان يطلق فطلق الوكيل ثلثاً لم يصح عند أبي حنيفة رج لأنه خالف  
 من الكبرى وقد اخترنا للفتوى في المأمورة بالواحدة إذا أتت بالثلاث قول  
 أبي حنيفة رج من نصاب الفقه امرأة قالت لزوجها من وكيل توستم فقال  
 الزوج هستي فقالت طلقت نفسي ثلثاً فقال الزوج تو بر من حرام كشيء واحد <sup>ل</sup>  
 بشين أن نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد يقع واحدة مرجعية وإن نوى  
 المفارقة دون العدد يقع واحدة بأشنة وهذا على قولهما أما عند أبي حنيفة  
 راجح ينبغي أن لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة إذا طلق الثلث رجل قال لا  
 تريد أن أطلق امرأتك فقال نعم فقال طلقت امرأتك ثلثاً طلقت والمختار من  
 الجواب ما قلنا من خزانة الفقه يعني والمختار أنه لا يقع من الفصول ذكر  
 في النوازل روي عن محمد بن الحسن راجح أن كل شيء اختلف فيه الفقهاء  
 فمضى فيه القاضي كان قضاؤه جائزاً ولم يكن لقاصراً أن يبطله ولم يكن فيه الخلاف  
 قال الفقيه راجح وإنما يخير من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام  
 أهل الأمصار فأخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر قال محمد راجح أشار أن  
 يجوز خلاف بعض العلماء لا يصح <sup>جتها</sup> الخلاف للاجتهاد ما لم يعتبره العلماء ويسوغوا ذلك  
 لا يرى أن ابن عباس رضي كان من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم ثم  
 لما لم يسوغوا للاجتهاد في ربوا النقد حتى أنكر عليه أبو سعيد الخدري رضي  
 يعتبر خلافه حتى لو قضى قاضٍ بجواز بيع الداهم بالدرهم <sup>ينفذ</sup>



قضاؤه وكذا في المحيط والذخيرة وغيرهما من شرح ادب القاضي للخصاف ح  
 - فاعلم ان قضايا القضاة التي ترفع الى القاضي لا تخلو من ثلاثة اوجه - اما ان يكون  
 جوارخا لكتاب او السنة او اجماع العلماء - او يكون في محل الاجتهاد<sup>احتمل</sup>  
 فيه العلماء والفقهاء - او بقول مجبور - ففي الوجه الاول فالقاضي الذي ترفع  
 اليه القضية ينقضها ولا ينفذها لانه متى خالف الكتاب او السنة او الاجماع  
 كان باطلا والباطل لا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضي الثاني ان ينقضها - وفي  
 الوجه الثاني اذ اقضوهذا بقول العرف وحكم بذلك ثم رفع الى قاض آخر يري  
 خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويمضيها - وفي الوجه الثالث ينقضها ولا  
 ينفذها لان القول المجبور ساقطة العبرة في مقابلة المشهور - وقوله لا يكون<sup>ن</sup>  
 اختلافا بل يكون خلافا - من الحميدي البنياني في شرح الهداية وشرط الدخول<sup>ل</sup>  
 يثبت باشارة النص وهو حمل النكاح على الوطء لانه حقيقة فيه حمل الكلام على  
 الافادة دون الاعادة الى العقد اذ العقد يستفيد باطلاق اسم الزوج او زاده  
 شرط الدخول على النص بالحديث المشهور ولا خلاف لاحد اى من اهل<sup>السنة</sup>  
 والجماعة فيه في شرط الدخول سوى سعيد المسيب فانه قال لا يشترط الدخول<sup>ل</sup>  
 للحل الاول وهو قول معشر من الخوارج لان الكتاب مطلق عن شرط الدخول  
 - وقوله غير معتبر لانه مخالف للكتاب او السنة المشهورة ولهذا الوقف به  
 القاضي لا ينفذ قضاؤه والشرط الايلاج دون الانزال لانه كمال ومبالغة فيه  
 والصبي المراهق في التعليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح - ومعنى هذا  
 الكلام اى قوله ومثله يجامع ان يتحرك الله ويشتهي لان به يسمى فعله جماعا عرفا<sup>دقة</sup>



وعند ذلك يتحقق ذوق الحسيلة من الجانبين + من البرودي وقد ثبت  
 شرط الدخول بالاجماع + من كشف البرودي اذا اصابته بعد شرط المحل بالاجماع  
 + وقول سعيد مردود حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ + من الهداية ولا خلا  
 لاهد فيه سوى سعيد ابن المسيب رضى + وقوله غير معتبر حتى لو قضى به  
 القاضي لا ينفذ + من النهاية شرح الهداية وقوله غير معتبر لانه مخالف للمذهب  
 المشهور فلذلك لو قضى القاضي بقوله لا ينفذ + ذكره الامام القمى في  
 الجامع الصغير وقال الصدر الشهيد راج قال مشائخنا راج لا ينفذ وبهذا  
 يعلم ان ما نقل عن الصدر الشهيد راج في بعض الحواشي انه لو قضى القاضي على قول  
 سعيد بن المسيب ينفذ القضاء عنده ذكر افتقروا على الصدر الشهيد راج +  
 وكذا ذكره الامام قاضيان راج في الجامع الصغير قال ولو قضى القاضي بقوله  
 لا ينفذ قضاء ذكره الصدر الشهيد راج في كتاب الصلوة + من الكافي وقوله  
 غير معتبر حتى لو قضى به قاضي لا ينفذ قضاؤه + من شرح المجمع ولا خلاف في  
 اشتراط الدخول الا لسعيد ابن المسيب راج ولا يعمل بقوله حتى لو قضى القاضي  
 به لا ينفذ + من المنتهى اما الثالث فبأي وجه كان لا يحل حتى تزوج بزواج  
 آخر كما صححنا وبطأها ايلاجا + من الخلاصة وفي نسخة الامام السرخسي  
 في كتاب الطلاق لو قضى القاضي بالمحل على الزوج الاول بدون الدخول <sup>آخذ</sup>  
 بقول سعيد بن المسيب راج لا ينفذ قضاؤه فانه قول مجهول يخالف <sup>الاجماع</sup>  
 حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ قضاؤه ومن افق بهذا القول ولم يشترط  
 الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين + كذا قال الصدر <sup>الشهيد</sup>



من شرح الطحاوي المطلقة ثلث لا تحل لزوجهما الأول لا بشئ ولا بملك ولا  
حق تزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج الثاني لا تحل للزوج الأول. الأول  
من الثاني في الفرج خاصة حتى يجاوز الحتان الحتان من القنفذ. سم قمع  
يحتال في المطلقات الثلث ويأخذ الرشيء بذلك ويزوجها للأول بدون خول  
الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من يفعل ذلك قالوا يسود ويعزر. سم فقيه  
يفتي بذهب سعيد ابن المسيب ويزوج للأول فقال بقيت معلقة ثلث  
ويعزر الفقيه من الظهيرة ولو اشتراها الزوج لا يجزأه وطئها إياه  
إصابة الزوج الثاني من النبايع ولو طلقت امرأة ثلثا وهي حرة أو ثنتين  
وهي أمة لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ودخل بهما خولا  
يوجب الفصل من التهذيب لا يحل نكاح المطلقة الثلث ولا وطئها بملك  
اليمن حتى تزوجت بزواج آخر ودخل بها صحيحا وعند سعيد ابن  
المسيب الدخول ليس بشرط من المضرات ولو ملك الأمة بعد ما طلقها  
تطبيقين لا تحل له بملك اليمن حتى تنكح زوجا آخر ويدخل بها على ما ذكرنا و  
كذا في التفريق لفظا ومعنى من التجريد وهي لا تحل لزوجة صغيرة كانت  
أو كبيرة حرة أو أمة حتى تنكح زوجا آخر نكاحا صحيحا ويدخل بها من التحفة  
الفقيهاء وإن كانت البتونة بالثلاث يزول الملك وحل المحلية جميعا حتى لا يحل له وطئها  
الأبعد إصابة الزوج الثاني وإن وجد عقد النكاح أو ملك اليمن فإن النكاح  
لا يصح لعدم حل المحلية والملك سبب ملك اليمن فصح ولا يفيد الحل من شرح  
الكرخي قال أبو الحسن وإذا طلق الرجل امرأة ثلثا في كلمة واحدة أو متفرقة وهو مدخل



بها والطلاق سنة او بدعة فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره  
 نكاحا صحيحا ويدخل بها الثاني واذا طلقها او فارقتها وانقضت العدة  
 حلت للاول من الناطقي فاذا وقع بين الرجل وامرأته الحرة ثلث تطليقات  
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره من النافع وان كان الطلاق ثلثا  
 في الحرة او اثنين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره للنصف فان طلقها يعني  
 الثالثة لانه بعد قوله الطلاق مرتان ويشترط في الزوج الثاني ان يكون  
 النكاح صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها لقوله تعالى حتى تنكح  
 زوجا غيره سماء زوجا فيشترط كمال الزوجية وذلك بالنكاح الصحيح  
 وشرطنا الدخول بها لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولحديث العسيلة  
 من السرخسي ولا خلاف بين العلماء ان الوطئ من الزوج الثاني شرط للحل  
 العود الى الاول بهذه الآثار ونحن عملنا بما هو موجب اصل هذا الحديث  
 بصيغته فجعلناه موجبا للحل من البستي وقوله فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
 زوجا غيره اي حتى تزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج وهو من ذهب فقهاء  
 الامصار. وروي عن سعيد ابن المسيب رح انه قال تحل بالنكاح دون  
 الوطئ وليس يؤخذ به ويدل عليه ان قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره يدل  
 على العقد وقوله تنكح يدل على معنى آخر سواء وهو الوطئ لان النكاح عبارة  
 عن الوطئ من الحميدي وقوله غير معتبر لانه مخالف الكتاب والسنة المشهورة  
 ولهذا الوقف القاضي لا ينفذ قضاؤه ذكر في فتاوى السمقندي ابن سعيد بن المسيب رح  
 عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التحليل فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه ولو حكم به فقيها لا يصح



ويغزى الفقيه ويشهره من المسافر في شرح الهداية وشرط الدخول عند  
الجمهور خلافا لسعيد بن المسيب رحمه وبشر بن غياث المديني ولو قضا القاضي بها  
لا ينفذ ثبت بأشارة الفروع وهي ما ثبت بعين النص من غير زيادة إلا أنه ما سبق  
الكلام له ولا يكون ظاهر من كل وجه وهو أن يحمل النكاح على الوطئ لا حقيقة  
في الوطئ على ما مر جملا للكلام على الإعادة دون الإعادة من القنية تقع <sup>صدا</sup> عن  
ابن البرز ودين محمد ابن محمد وعلي ابن سعيد ابن المسيب مرجع عن <sup>هبة</sup> <sup>مكة</sup>  
في أن الدخول بها ليس بشرط في صيرورتها حلالا للأول من الكافي والصبي  
المراهق في التحليل كالبايع لأن النص لم يفصل وقد وجد الدخول في نكاح صحيح <sup>فيه</sup>  
خلاف ما لك رحمه وقسم في الجامع الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله يجمع جامع  
امراته وجب عليها الغسل وأحلتها على الزوج الأول ومضاه أن تتحرك الله  
ويشتهي وهذا لأن في الحديث ذكر الذوق من الطرفين وهذا إنما يتحقق في  
المراهق الذي يشتهي وإنما وجب الغسل عليها لالتقاء الختانين وهو سبب  
لنزول ماؤها من المضرات يعني إذا جامعها قبل البلوغ وطلقتها بعد البلوغ  
إذا الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع من الخلاصة والظهيرية والزوج إذا  
واقمها بعد ما لف قضيه بخرقة وهي لا يمنع وصول الحرارة إلى قضيه يحمل على  
الزوج الأول والآلاء من الفصول ولو أن المدعي أنكر الطلاق وأقام المدعى  
عليه بيينة أنه طلقها منذ سنين وإني تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت  
عدتها من وقت الطلاق وإن الطلاق من ذلك ثبت بالبيينة العادلة فتعتبر  
العدة من وقت الطلاق من الجواهر هندی معتق له امرأة هندية معتقة



١٥٨

جرى على لسانه من غير حصة المرأة ولا سبق ما يدل على ارادته طلاقها واوم بـه  
بغت طلاق لا يقع لان هند وستان اسم البلد دون اهلها فان قيل قد قلم بحرف  
الاضمار في الفارسية ببرس ازدي يعني اهل ديه واسأل القرية يعني اهلها فقد قلم  
بحرف الاضمار هنا كانه قال رادم اهل هند وستان را لم لا يقع قلنا هو على اختلاف  
المشايخ من البدعية وسئل الامام طهيرا الدين المرعيني راجع عن رجل جعل  
امرا امرأته بيد ها على انه ان غاب عنها شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت  
فغاب شهرين الا يومين وحذف الآخر فغيبت المرأة نفسها حتى مضت شهرين  
ثم طلقت نفسها فاجاب انه يقع الطلاق قال وفيه نظر لان الطلاق يتعلق بغيبته لا  
وفي الخلاصة رجل جعل امرا امرأته بيد ها على ان اذا غاب عنها كذا انطلق نفسها  
متى شاءت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الآخر من تلك  
المدة قال رضي الله عنه افق الشيخ الامام الاستاذ سرح يبقى الامر بها  
قال وهذا اذا كانت مدخولة فاما قبرات يدخلها لو غاب تلك المدة  
لا يصير الامر بهيها ولو كانت مدخولة فغاب عنها تلك المدة لكنه في  
المصر ولا يجيء الى بيتها يصير الامر بهيها هكذا افق الشيخ القاضي الامام الاجل  
الاستاذ سرح من السفر في رجل وكل امرأته بطلاقها لا يملك عزلها لان التوكيل  
بمنزلة قوله طلق نفسك ولو قال طلق نفسك لا يملك عزلها كذا هنا وكذا  
في الابانة والخلاصة من الفصول لو وكلها بطلاق نفسها لا يملك  
عزلها لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك وثمة لا يملك  
عزلها كذا هنا ونو قال لا جني طلق امرأتي ثم اراد الرجوع عنه



يصح ولا يقتصر على المجلس لأن هذا اللفظ للأجنبي توكيل وللرأة تمليك ، ولو قال  
 لأجنبي طلق امرأتي ان شئت يقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع ، فالخاص ان قوله  
 طلق نفسك في حق المرأة تمليك ذكر المشية اولا لان معنى المالكية في حقها قائم  
 وهو تصرفها لنفسها برفع القيد عن نفسها وفي حق الاجنبي لا بد من ذكر المشية  
 ليصير تمليكاً وكذا لو قال لامرأة طلق صاحبك يكون توكيلاً ولا يقتصر على المجلس  
 ومثل الرجوع هكذا ذكر في الفتاوى ، من مصايح الدلائل في مفاتيح المسائل  
 وكل امرأته بالتطبيق فان قامت عن المجلس بطل التوكيل ، ومنه والامر يصح  
 بالتفويض والتوكيل ولا يصح العزل عنه الا بالرد من قبل المرأة اما التوكيل  
 للأجنبي بالتطبيق قبل العزل الا اذا وكل منكوحته بالتطبيق فتوكيلها امر  
 تفويض لا يصح العزل فصار كما اذا قال لامرأة طلق نفسك وفي هذا الايمالك  
 عن لها من شرح الطيبا واما الاصل في هذا ان ما كان تفويضاً فانه يقتصر على  
 المجلس ولا يملك الرجوع والنهي عنه وكل ما كان توكيلاً فانه لا يقتصر على المجلس  
 ويملك الرجوع والنهي عنه بمن النخبة اذا جعل امرأته بيدها على ان متى  
 غاب عنها عن بخار شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب عن بخار <sup>شهرين</sup>  
 وكان ذلك قبل ان يبنى بها فطلقت المرأة نفسها فقد قيل بانها لا تطلق لان  
 الغيبة عنها قبل البناء لا يتحقق لان الغيبة تتحقق من الحاضر وقبل البناء بها هو غائب  
 عنها فلا تتحقق الغيبة عنها من الفصول وقد وقع الاستفتاء عن قوله لامرأة اركب  
 نفقة تو زسا ثم تو امر تو بدست تو بود بعد ازین زن بی دستوری غوی بخانه پدر خشم  
 رفت و یک ماه با شید و این مرد نفقه نفرستاد و ينبغي ان لا يصير امرها بيد هالانها



صارت ناشئة ولم تبق لها نفقة وفات الشرط هو منه لوجعل امرها بيد ما كركب  
 بگذرد و نفقه نفرستم تو بای خود کشته کنی هرگاه که خواهی پیش از گذشتن ماه این مرد  
 فرستاد بدست مردی و لکن این مرد درین ماه باین زن نرسانید و می گوید که غنائم  
 ندانستم این زن تواند که بای خود کشته کند لاجاب القاضی الامام کبیر الدین  
 بن سعد الاستر و شیخ تواند والله اعلم و وفیه نظر فانه ذکر فی الف خیرة الی  
 الروایة هو منه مردی بسفری رفت زن را گفت که اگر بگواه از رفتن ما برآید و من بر تو  
 نیامده باشم یا نفقه من بجز رسید باشد امر تو بردست تو نهادم تا هر وقت که بایست  
 بای خود کشته کنی پیش از گذشتن ماه نفقه رسید اما مرد نیامده امر بر دست زن بود  
 لانه تعلق بالشرطین فقد وجد احد هادون الآخر و فی فوائد المشایخ سراج  
 لوقالت لزوجها هرگاه که یک ماه از من غائب شوی که تن تو و نفقه تو بمن نرسد امر من بدست  
 من او قالت من از تو بیک طلاق مرد گفت هم چنین و غائب شد قالوا یقع الطلاق  
 ویصیر الامر بیدها قلت یقصد اذا مضی شهر و لم یصل الیها نفقه و لا نفقة  
 و فی فوائد عمی نظام الدین اگر یک و نیم ماه نفقه تو بجز انم امر بدست تو نهادم  
 قال المراد من هذا نفقة یک و نیم ماه عادة منه و فی فتاوی اجاب عنها شیخ  
 الاسلام علاء الدین محمود البخاری المروزی و صورتها قال لامرأة ان غبت  
 عنک شهر انا مریک بیدک این مرد را گازی اسیر برد و یصیر امرها بید  
 اجاب ن والله اعلم و افتی فی هذه المسئلة بعض مشایخ زماننا ان اجبروه  
 علی الذهاب فذهب بنفسه ینبغي ان یتحقق الشرط وهو الغیب عنها لان الاتیان  
 بالشرط مکرها او ناسیا او حامدا سواء فی حق تحقق الحث من الخلاصة و رأیت



فتوى اجاب عنها شيخ الاسلام علاء الدين محمود البخاري المروزي وصورتها  
رجل قال لامرأته ان عبت عنك شهراً فامرت بيدك اين مروراً كافر كبير  
نعوذ بالله منها هل يصير امرها بيد ما اجاب بي والله اعلم وكان والدي ما  
يقول ان اجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الحث والله  
اعلم من القنية <sup>بم</sup> تزوجها بهراً وقال لها اذهبي الى مروان لم اقل  
الى خمسة اشهر فامرت بيدك فطلق فغسل بواحدة وذهب الى بلخ ولم يمكنها  
الايتان الى مروان قبل خمسة اشهر فما وجدها وما علم بمكانها حتى تمت المدة <sup>فطلقت</sup>  
نفسها يقع ان كان لا يمكنها الايتان الى مروان من المختار واذا اختلفا في وجود الشرط  
فالقول قول الزوج والبينة للمرأة <sup>بم</sup> من اصول الامام الكرخي ومنها انه <sup>يعتبر</sup>  
في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر ويجعل القول <sup>قول المنكر</sup>  
منهما والبينة المدعى <sup>بم</sup> من الهداية وان اختلفا في وجود الشرط فالقول قول  
الزوج الا ان تقيم المرأة البينة لانه مقسك بالاصل وهو عدم الشرط ولانه ينكر  
وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعيه <sup>بم</sup> من الكافي وان اختلفا في وجود  
الشرط فالقول للزوج لانه متمسك بالاصل والاصل عدم الشرط فالقول للمتن <sup>بم</sup>  
بالاصل لان الظاهر شاهده ولانه ينكر وقوع الطلاق وهي تدعيه والقول قول  
المنكر الا ان تقيم المرأة البينة لانها نورت دعوتها بالجملة <sup>بم</sup> من المنتهى ان  
عبت ومكنت شهراً فامرت بيدك صح كذا اذا مضى شهراً دعى الرجوع فالقول  
له <sup>بم</sup> من الذخيرة رجلاً الى اب امرأته ان لم ائت الى اربعين يوماً فامر امرأتي  
بيدك فاذا مضى اربعون يوماً بلينا لهما من الساعة التي تكلم فيها فامرهما



بيده ما دام في مجلسه فان قال الزوج بعد ذلك قد اتيتك وقال اب المرأة  
لم تأتني قال قول قول الزوج لانه ينكر صيرورة الامر بيده من نصاب النفقة <sup>جعل</sup>  
جعل امر امرأته بيد ما على انه ان لم يعط لها النفقة او شيئا آخر عين ذلك وذكر  
الوقت فهي تطلق نفسها متى شئت ومضى ذلك الوقت فاختلعا قال الزوج <sup>اعطيت</sup>  
النفقة او ذلك الشيء وانكرت المرأة القول قول من قال سئلت عن هذا اقلت  
القول قول الزوج وان كان مدعي اعطاء النفقة لكنه منكر وقوع الطلاق <sup>فان</sup>  
قول المتكر قال عرضت على القاضي الامام رح قصوبي وقال بلى القول قول الزوج  
في حق المطلق حتى لا تطلق لكن القول قولها في حق النفقة حتى لا يثبت وصول <sup>النفقة</sup>  
اليها وهذا الاصل مطرد الا في مسألة الكفالة من النصاب رجل جعل امرأته  
بيدها من هذا التاريخ الى ثلاثة اشهر على انه ان لم يصل منه اليها النفقة <sup>فهي</sup>  
تطلق ففعلها فبعث اليها خمسين درهما ثم ان المرأة طلقت نفسها بحكم الامر  
حليق قال بلغي ان الامام خالي افتى بنعم ان لم يكن الخمسون قدر نفقة ثلاثة  
اشهر من رجل قال لامرأته ان لم ابعث نفقتك من كرمينة مثلا الى عشرة ايام  
فامر بك بيدك او قال بيد فلان فبعث النفقة من موضع آخر من نخشب مثلا  
لا من كرمينة قبل مضي عشق ايام قال يصير الامر بيدها او بيد فلان لوجود <sup>الشرط</sup>  
وهو عدم البعث من الموضع الذي عين وتفيد اليمين بذلك ولم يعتبر الغرض  
وهو وصول النفقة اليها من مطلق الموضع لان اعتبار اللفظ ممكن <sup>ل</sup>  
لامرأته اركب ما را زرتو نرساغم وما خرايم از كراردن ز را مر بدست تو نهادم  
هرگاه كه خواهي خوشيتن را باي كنده كني فمضى شهر ولم يبعث اليها الذهب



هل يصير الامر بيد ها قال يصير الامر بيد ها ولا يشترط كلا الشرطين <sup>ص</sup>عدم وصول  
 الذهب وظهور العجرات <sup>ج</sup>هذا في محل النفي فيكتفى باحدهما من الفصول  
 امرها بيد ها على انه ان غاب عنها ثلثة اشهر ولم يصل النفقة اليها فهي تطلق  
 متى شاءت نفسها فبعث اليها خمسين درهما ان لم يكن هذا اقدر نفقتها  
 هذه المدة صار امرها بيد ها ولو كانت نفقتها مفرضة فوهبت النفقة  
 من زوجها فحضت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الامر بيد ها ويرفع <sup>تفع</sup>  
 اليمين عندها خلافا لابي يوسف ربح وهي فرع مسألة الكوز ولو لم تقب  
 النفقة لكن الزوج قال بعثت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول  
 قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب المحيط هكذا سمعت  
 القاضي الامام الاستاذ ربح ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في  
 كل موضع يدعى ايفاء حق ويكون القول قولها وهو الاصح .. من الذخيرة <sup>ج</sup>حل  
 جعل امر امرأته بيد ها ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى  
 شاءت فحضر في ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلفا فقال الزوج اعطيها  
 ذلك في الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى  
 لا يحكم بوقوع الطلاق عليها لانه ينكر وقوع الطلاق والقول قول المرأة في حق عدم <sup>ص</sup>وصول  
 ذلك الشيء اليها اصل المسئلة ذكرها في المنتقى + وصورتها رجل قال لاب  
 امرأته ان لم آتت الى اربعين يوما فامرأتي بيدك فاذا مضى اربعون  
 يوما بلينا ليها من الساعة التي تكلم فيها فامرها ببيده مادام في مجلسه فان قال الزوج  
 بعد ذلك قد اتيتك وقال اب المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج لانه



ينكر صورة الامر بيه . ونظير هذا مسألة الجامع الصغير اذا قال الرجل  
عبد ه حراً ان لم اجد العام فمضى العام فقال المولى حجبت وقال العبد لم تج  
فالقول قول المولى لانه ينكر العتق وعلى هذا اذا جعل امرها بيه ها انه متى  
بغير جنابة فهي تطلق نفسها فضر بها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها بجنابة فالقول  
قول الزوج لما ذكرنا . وقد ذكر محمد رح في كتاب الكفالة مسألة تدل على ان القول  
قول المرأة . وصورتها رجل قال لغيره ان مات فلان قبل ان يعطيتك الالف  
التي كنت عليه فانا كفيل بها ثم وقع الاختلاف بين الكفيل وبين الطالب بعد موت  
المطلوب فقال الطالب لم يعطني وصرت كفيلة وقال الكفيل قد اعطاك ولم  
كفيلة ذكرنا ان القول قول الطالب وهذا استحسان لانه ينكر الاستيفاء فان  
قيل ان كان ينكر الاستيفاء صورة يدعي الكفالة على الكفيل معنى فالكفيل ينكر الكفالة  
فلم كان اعتبار الصورة اولى من اعتبار المعنى . الا يرى ان من قال لعبد ان  
ادخل الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم فقال العبد لم تدخل وعققت وقال المولى  
لا بد دخلت ولم تعتق فالقول قول المولى لانه يدعي الدخول وهو ينكر ثبوت العتق  
فكان منكرا معنئ وان كان مدعى صورة كذا هاء والجواب وهو الاصل في  
جنس هذه المسألة انه متى امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف صورة  
لا تعتبر المنازعة من حيث المعنى . وفي مسألة الكفالة امكن اعتبار المنازعة  
فيما وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة لان الاختلاف من حيث الصورة  
وقع في ايفاء الدين والمنازعة في ايفاء الدين معتبرة في الجملة ويكون القول  
قول من ينكر الايفاء . الا يرى انه لو لم يكن بالحال كفيل ووقع الاختلاف بين



الدين وبين المديون في الايفاء فالقاضي يتقفت الى منازعتها فيجعل القول  
قول رب الدين فهي معنى قولنا امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف  
من حيث الصورة فلا تعتبر المنازعة من حيث المعنى وباعتبار الصورة الطال  
منكر وفي مسألة اليقين تغذر اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف صو  
وهو الدخول وعدم الدخول - الأيرى انه لو وقعت المنازعة في الدخول  
وعدم الدخول ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق الحق لا تعتبر المنازعة  
اصلا فاعتبرنا المنازعة في المعنى ومن حيث المعنى المولى منكر للحق <sup>حيث</sup> <sup>وخر</sup>  
على هذه امسئلة الجامع الصغير لان هناك تغذر اعتبار المنازعة فيما وقع  
فيه الاختلاف صورة وهو الحج وعدم الحج - الأيرى انه لو وقع الاختلاف فيه  
ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق لا تعتبر المنازعة فيه اصلا وراسا <sup>فان</sup> <sup>معتبر</sup>  
من حيث المعنى - جئنا الى امسئلة الامر باليد فنقول امكن اعتبار المنازعة فيما  
وقع فيه الاختلاف صورة وهو اعطاء النفقة وعدم الاعطاء - الأيرى انه  
لو وقع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الزوج للمرأة اعطيتك نفقتك وقات  
المرأة لم تعطني كان القول قول المرأة فقد امكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه  
الاختلاف صورة فبا اعتبار الصورة المرأة منكرة فيكون القول قولها <sup>وخر</sup>  
على هذه امسئلة المتقى ايضا لان في تلك المسئلة تغذر اعتبار المنازعة فيما  
وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة وهو الاتيان وعدم الاتيان - الأيرى  
انه لو وقع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الرجل لاب المرأة ابتداء اتيتك  
وقال اب المرأة لم تأتني لا تعتبر هذه المنازعة اصلا وراسا واعتبرنا المنازعة



من حيث المعنى والزوج ينكر صيرورة الامر بيدا الا بـ من القينة ثم  
ان غبت عشرة ايام ولم يصل اليك النفقة فامر بك بيدك ثم اختلعا  
بعد مضيتها في وصول النفقة فالقول للمرأة حبس مثله ثم على العكس  
من النصاب امرأة ادعت على زوجها انه جعل امرها بيدها على ان تطلق  
نفسها متى شاءت هل تنجح هذه الدعوى قال سئل القاضي الامام راجع عن  
هذا فقال لا اما لو طلقت نفسها ثم ادعت في وقوع الطلاق بناء على هذا  
الامر صح ويحكم بوقوع الطلاق من الصغرى ان الشرط يجوز اثباته بالبينة  
وان كان نفيا كما لو قال لعبداء ان لم ادخل الدار اليوم فانت حرة فقام عبد  
البينة انه لم يدخلها من الخلاصة جعل امر امراة بيدها على ان لم يصل  
النفقة فامرها بيدها في تطليقه فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدف  
انه اقول لم يصل اليي سمح اما ما قالت امرأته لم يدفع لا يسمح من الذخيرة اذا  
ادعى الزوج التكلم بالاستثناء والتكلم بالشرط في الخلع او ادعى التكلم بالاستثناء  
او الشرط في الطلاق فالقول قول الزوج فان شهد الشهود بخلع او طلاق غير  
لم يقبل قول الزوج بعد ذلك ويقضى القاضي بالطلاق والخلع من الصغرى اذا ادعى  
الزوج الاستثناء او الشرط في الخلع او في الطلاق وكذا بنه في الاستثناء والشرط  
فالقول للزوج فيما يدعي فان شهد الشهود بخلع او الطلاق بغير استثناء فان قالوا  
انه خالع بغير استثناء او قالوا اطلق بغير استثناء او قالوا اطلق ولم يستثن لا يقبل قول  
الزوج بمن الذخيرة وحكي عن شيخ الاسلام محمود الا ورجندي راجع انه كان  
يقول ان عرف الطلاق باقراره يسمح دعوى الاستثناء منه وان عرف بالبينة لا يسمح



من نصاب الفقه وفي فوائد شمس الاسلام ان عرف الطلاق باقراره  
يسمع دعوى الاستثناء وان عرف بالبينة لا تسمع <sup>سيف</sup> من المحيط بشرع <sup>نوح</sup> الحية  
سراج شاهد ان شهدا على رجل انه طلق امرأته وشهد آخران في ذلك بان  
قال ان دخلت الدار والمجلس واحد والكلام طعنا في اخذ بينة الشبات <sup>ولله</sup>  
تدع المرأة ذلك فوقت بينهما لانهما شهدا بالتحريم ومنه رجل جعل امر  
امرأة بيد هانم قال لرجلين اخبراهما اني جعلت امرها بيد هانم فقالا  
نشهد انا اخبرناهما ان نزوجها قد جعل امرها بيد هانم وطلقت نفسها و  
الزوج بمحمد ذلك اجزت شهادتهما من انفا واما الصغرى والعبدة  
للمقاصد دون الصور كما لو شهد اثنان انه اسلم واستثنى في اسلامه  
وشهد آخران اسلم ولم يستثن في اسلامه تقبل الشهادة على ان لا <sup>م</sup> الاسلام  
وان كان فيها نفي لان مقصودهما اثبات الاسلام كذا هذا وذكر في  
باب شهادة اهل الذمة والميراث من دعوى السر خسر <sup>م</sup> ان الشرط <sup>م</sup>  
اثباته بالبينة وان كان نفيا كما لو قال لعبد هانم ان لم ادخل الدار اليوم  
فانت حر واقام العبد البينة انه لم تدخلها من التجريد ولا يصح الاستثناء  
المفصول بكلام او سكتة الا في رواية عن ابن عباس رضي <sup>سنة</sup> من نصاب الفقه  
وهذا من المسائل التي تقبل الشهادة على النفي من الثاني رجل اقر انه طلق امرأته <sup>م</sup>  
سنتين ان كذبت في الامسناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار <sup>لها</sup>  
النفقة والسكنى وان صدقته في الامسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت  
الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر تصديقها الا في <sup>ل</sup>



النقطة من الخلاصة في الفتاوى الصغرى الامر باليد لا يخلو اما ان يكون الامر بيد  
 او بيد فلا مرسل او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا فاما ان يكون مطلقا او موقفا فان كان موقفا  
 بوقت كان الامر بيد ها او بيد فلان مادام الوقت باقيا علم فلان او هي او لم  
 يعلم فاذا مضى الوقت ينتهي علما او لم يعلم والقبول في الذي لم يذكر الوقت ليس  
 بشرط ولكن لو مرده المفوض اليه يجب ان يبطل ولو كان مطلقا يصير الامر في يده  
 يعنى المفوض اليه اذا علم بذلك والامر في يده في ذلك المجلس والقبول منه ليس  
 بشرط والتعليق منه قبول ولكن اذا رد يرتد وقوله اذا علم يقتضى ان لا يصير  
 الامر في يده ما لم تعلم حق لو طقت نفسها قبل ان تعلم لا يقع والوكيل على هذا لا يصير  
 وكذا قبل العلم بخلاف الا يصاؤه فانه يصير وصيا قبل العلم استقسانا في الجامع الصغير  
 لو كان معلقا بشرط يصير الامر في يده اذا وجد الشرط فاذا وجد الشرط ان كان الامر  
 المعلق مطلقا يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط  
 لكن يرتد بالرد من الصغرى اعلم ان الامر بيد ها او بيد فلان اما ان يكون <sup>مرسل</sup>  
 او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا اما ان يكون موقفا او مطلقا فان كان موقفا بوقت  
 كان الامر بيد ها او بيد فلان مادام الوقت قائما علم فلان او هي او لم يعلم واذا مضى  
 الوقت ينتهي علم او لم يعلم والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن اذا رد المفوض اليه  
 يجب ان يبطل وان كان مطلقا فاما يصير الامر في يده المفوض اليه اذا علم بذلك <sup>ويكون</sup>  
 الامر بيد ه في ذلك المجلس والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن اذا رد يرتد وان  
 كان معلقا بالشرط يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط  
 لكن يرتد بالرد وفي منية المفتي الامر باليد يتوقف بان قال امرت بيدك اليوم



يُصير الأمر بيد ما بلا علمها وقبولها ويرتد بردها ولا يبقى الأمر بعد اليوم وفي  
المطلق يصير الأمر بيد المفوض إليه في مجلس علمه وقبوله في المجلس ليس بشرط  
ويرتد برده وفي المعلق بالشرط يصير الأمر بيد ما إذا جاء الشرط لكن  
في المرسل في مجلس علمه بلا اشتراط قبوله ويرتد بردها وفي الوقت قال أمرها  
بيد ما فلم يعلم حتى طلقت نفسها لم تطلق بمن الذ خيرة وهذا لما ذكرنا ان  
الأمر باليد يتضمن معنى التمليك ومعنى التعليق والقبول في التعليلات ليس  
بشرط فاعتبرنا معنى التعليق فقلنا يرتد بالرد عملا بالمعنيين بقدر الامكان  
من الفصول في الفصل الحادي والعشرون في الأمر باليد الاصل في هذا <sup>الفصل</sup>  
ان الزوج يملك ايقاع الطلاق ويملك التفويض على غيره وموقوف عمله  
على العلم ولولم يرد الزوج بالأمر باليد طلاقا فليس الأمر بشيء الا ان يكون  
في حال الغضب او في حال مذكرة الطلاق فلا يد بين في الحكم ان لم يرد به الطلاق في  
الحالين يومئذ ايضا واذا ادعت المرأة نية الطلاق او انه كان في غضب او مذكرة  
الطلاق فالقول قوله مع يمينه وتقبل بينة المرأة في اثبات حال الغضب ومذكرة  
الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقوال الزوج بذلك  
من المسته امرت بيدك ونوى الطلاق فالأمر لهما في المجلس وان طال لنوى الثلث <sup>مضى</sup>  
بائنة ولا يعتبر مجلس الزوج قالت اخترت بانت لا تسمع فلها اذا علمت وقت  
بطل الزوج لا يملك الرجوع والنهي والفسخ من الذ خيرة اذا قال لامرأة اذا  
تزوجت علبت امرأة فامر تلك المرأة بيدك ثم خلعتها وطلقها بائنا او ثلثا ثم تزوج امرأة  
أخرى لا يصير أمرها بيد ما واذا قال لها اذا تزوجت امرأة فامر تلك



المرأة بيدك ولم يقل عيليت ثم انه طلقها باثنا وثلاثا وخالعها ثم تزوج امرأة  
 أخرى يصير امرها بيدها لان في الفصل الاول الشرط التزوج عليها وفي هذا  
 الفصل الشرط التزوج مطلقا من الخلاصة في الفصل الرابع في الامر باليد من  
 كتاب الطلاق لو قال لاجنبي امرأتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك  
 الرجوع قال في المحيط هو الاصح من الفصول وقد وردت الفتوى من رجل جعل  
 امرأته بيدها على انه متى غاب عنها شهرا فهي تطلق نفسها كيف شاءت و  
 ابن شامت وحيث شاءت فان غاب شهرا فلها ان تطلق نفسها في الساعة  
 التي يتم الشهر بها لان هذه الالفاظ تقتضي تعميم الاوقات فيقتصر على المجلس الذي  
 صار الامر بيدها كما في هذه المسائل. وذكروا القاضى الامام ظهير الدين رح  
 في فتاواه هذه الالفاظ هي برقت وهرجكاه وهر زمان وومي ومميشه وهر بار اجمعوا  
 على ان المحنت يتكرر بقوله هر بار وفي قوله هر زمان وومي ومميشه وهر وقت يتكرر  
 المحنت بتكرار الفعل عند بعضهم فالفتوى على انه لا يتكرر في عامة هذه الالفاظ  
 الا في قوله هر بار من الثاني في فصل مسائل النسب امرأة طلقها زوجها ثلاثا و  
 آتت فاحبرت بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر ثم جاءت بولد  
 لاكثر من متين قال ابو يوسف يرجع تنقضي عدتها بالولادة ولا يكون الولد للزوج  
 الا ان يدعي من الباب وكذا وطئ المطلقة ثلاثا او واحدة بمال وهي في العدة  
 لانها منكوحة من وجه من وجوب النفقة والمسكن وحومة تكاح الاخت وارجح  
 سواها وغير منكوحة في حق الارث وعدم صحة اللعان والايلاء من الذرية  
 ولو اقرانه نرى بهذه المرأة الحرة وان هذا الولد ولده منها من الزنا وصدقته



المرأة في ذلك لا يثبت نسب الولد من الرجل على كل حال وكذا في المحيط أيضا  
 من التناحر خانية وإذا أقر الرجل بالزنا بها امرأة حرة أو أمة بان هذا الولد منهما من  
 الزنا وأدعت المرأة نكاحا جائزا أو فاسدا فإنه لا يثبت النسب من الرجل من <sup>شريح</sup>  
 الطحاوي ولو كانت الجارية والأولاد في ملك الغير فادعى أحدهم أنه ولده فلا  
 يخلو أما أن يدعى بسبب الفجور أو بسبب النكاح أو الألبهام أما إذا ادعى بسبب الزنا  
 لا يثبت النسب صدقه صاحب اليد أو كذبه وأما إذا ادعى بسبب النكاح أو على  
 الألبهام أن صدقه صاحب اليد يثبت النسب ويكون مرققا لمولى الأم من  
 خزانة الفقه العليا الميت يرثه كل وارث من قبل أبيه أو أمه إلا ابن الملاءنة  
 وولد الزنا وعصبتها مولى أمهما من أن يطلق والرابع ولد المرأة إذا لم يكن لها  
 نروح فهو ولد الزنا ترثه أمه ويرثها وليس لها أب ولا قرابة من قبل الأب <sup>من</sup>  
 إذا كان لا يتسرى بها مولاها فولدها مملوك غير ثابت النسب من أحد في قولهم  
 جميعا من شرح الطحاوي وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لأنه ليس له نسب من <sup>جهة</sup>  
 الأب فميراثه يكون للأم وأولاد الأم من الكافي ميراث ولد الزنا وولد اللعان  
 من جهة الأم فقط ولا يرث هذا الولد من الأب ولا يرث الأب ولا قرابة من هذا  
 الولد لا نقطاع نسب من الأب فينقطع نسب من قوم الأب أيضا ضرورة <sup>من</sup>  
 ولد الزنا لم يثبت نسب من الأب كما في العنا  
 من العنصر إذا قال لا متد أنت حرة من هذا العمل تعتق نوبيا ولم ينو أن قال  
 نوبيت الحرة من العمل يصدق ديانة لأقضاء في أخرباب الأول من احتاق المختصر  
 إذا قال يا سيد عيب أو يا مالك يا لم ينو لا يعتق ولو نوى فعن محل راجح روايتان







اعترى نصف عبد مشترك بينه وبين غيره يعتق كله عندهما والولاء له  
 من المضمرات والصحيح قول أبي حنيفة ربح من شرح الطحاوي ومن اعترى من عبد  
 جزء فان ابا حنيفة ربح كان يقول يعتق الجزء ويسعى بقية قيمته الاصل عند أبي حنيفة  
 ربح المعتق يتجربى فاذا اعترى بعضه عتق كله ثم على قول أبي حنيفة ربح ان كان <sup>المعتق</sup>  
 موسرا فشريكت بين خيارات ثلثة ان شاء اعترى وان شاء استسعى العبد في نصف  
 قيمته والولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق فيصير نصيبه ملكا للمعتق والمعتق بالخيار ان شاء  
 اعترى الباقي بعض ابرأه عن السعاية وان شاء استسعى العبد بما ضمن والولاء كله له  
 وان كان معسرا فله خيار ان شاء اعترى وان شاء استسعى العبد بما ضمن والولاء  
 كله بينهما نصفان وعندهما ان كان المعتق موسرا فله التضمين لا غير ولا يجمع  
 على العبد بما ضمن وان كان معسرا استسعى العبد لا غير والولاء كله للمعتق  
 في الاحوال كلها ومقدار اليسار ذكر في كتاب العتاق اذا كان له من المال والعرو <sup>من</sup>  
 مقدار قيمة نصيب شريك فانه بضمنه وان كان اقل من ذلك لا يضمنه من  
 الفصول وما خيرا والعنق لمنكوحة اذا كانت امه او مدبرة او ام ولد فعنت قبل  
 الدخول او بعده كان لها حق الفسخ حرا كان نزوجها او عبدا وقال الشافعي ربح  
 ان كان الزوج حرا لا خيار لها وكذا المكاتب الصغيرة او الكبيرة اذا نزوجها المولى  
 برضاها فعنت بالاداء او اعنتها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا <sup>خيار</sup> <sup>بثلاثة</sup> الخيارات  
 المختارة من حيث انه يختص بالمرأة دون الزوج يعني يثبت خيار العتق للأنثى دون  
 الذكر ووقوع الفرقة فيها لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بالسكوت ويمتد الى آخر  
 المجلس الا اذا ابط خيارها بلسانها صريحا او دلالة بان تمكنته من نفسها وما اشبه



ذلك من فتاوى فاضلنا ولواختارت نفسها بدون علم الزوج يصح وفيه لا يبيع  
 بغير محضر من الزوج قيل في الجامع الصغير لصدا والاسلام وايضا خيار البلوغ  
 يفارق خيار العتق في ان الفرقه بخيار البلوغ لا تثبت عالم يفارق القاضيين بينهما  
 وفي خيار العتق تثبت بمجرد قولها اخترت من الف خيرة اذا قال لعبد هذا  
 ابني ومثله يولد لمثله عتق العبد سواء كان معروف النسب او مجهول  
 النسب من الامضاء قال ابو حنيفة راح اذا قال لعبد هذا ابني ومثله  
 لا يولد لمثله عتق وقال ابو يوسف ومحمد راح لا يعتق فاما اذا كان مثله يولد لمثله  
 وهو معروف النسب فانه يعتق في قولهم جميعا من الفصول والصبي لو طلق امرأته  
 او اعتق عبده او ذهب ماله لا يصح سواء اذن له ابو في ذلك او لم يأذن من  
 الهداية اذا قال لعبد هذا ابني ويثبت على ذلك جعل الثبات شرطا من ايجاب  
 والشبوت على اقاربه ليس بلانهم حتى لو قال بعد ذلك او همت او غلطت او اخطأ  
 لم يصدق والعتق واقع من المنافع قوله يثبت على ذلك وقع اتفاقا فانه ذكر القدر  
 راح لو قال لعبد هذا ابني ثم قال او همت او اخطأت وقع العتق وقيل ان شرط  
 الثبات لثبوت النسب لا لثبوت العتق من شرح الكرخي ولو قال لعبد هذا  
 ابني ثم قال او همت او اخطأت وقع العتق من مجمع الحواشي اما اذا قال الا صغيرا  
 منه وهو مشهور النسب من غيره هذا ابني لان حكم الحقيقة وهو ثبوت البنوة منه  
 ممكن والنسب قد يكون تابعا من زيدا في الحقيقة ويشتهر من عمر والا انما منع ثبوته  
 مع الامكان لثبوت النسل من اشتهار منه النسب فيصار الى الجواز وهو الحرمة من  
 المضرات ثم يفتل ان كان يولد مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت نسبته منه وان



يولد مثله لملكه وكان معروف النسب عتق ولا يثبت نسب من تحفة الفقهاء ثم  
معروف النسب من الغير اذا اعتق هل نصيابه ام ولد له اذا كانت في ملكه بعضهم  
قالوا لا يثبت الاستيلاء سواء كان الولد معروف النسب او مجهول النسب وقال بعضهم  
يثبت في الحالين وبعضهم فرقوا ان كان معروف النسب لا يثبت وفي مجهول النسب  
يثبت من الكافي وان كان معروف النسب عتق عليه ولم يثبت نسبه لانه مكذب شرعا  
في مقاله حيث يثبت نسبه من الغير ولكن هذا التكذيب في حكم النسب دون العتق  
في حق العتق كمن لا نسب له وهذا لانه مستغن عن النسب اذا كان معروف النسب من الغير  
ولكنه غير مستغن عن الحرية فيثبت بكلامه ما يحتاج اليه المملوك دون ما لا يحتاج اليه  
اعمالا للفظ في مجاز عند تقدير اعماله بحقيقته من الذخيرة واذا اعتق ام ولد ولا  
لها في العدة لان ما به تستحق النفقة وهو ملك اليمين فقد زال كله فسقطت النفقة الوا  
قبل العدة لو وجبت النفقة وجبت ابتداء والعدة لا تصلح لايجاب نفقة لم تكن وكذلك  
لومات المولى حين عتقت ام الولد بموت لا نفقة لها في تركه الميت ولكن ان كان لها ولد  
تكون في نيب الولد لان الام اذا كانت معسرة فنفقة على الولد وان كان الولد صغيرا  
على ما ياتي بياتهم من القنية ومتى ولدت الجارية من مولاها صارت ام  
ولد له في نفس الامر وانما تشترط دعوتها للنفقة ولهذا يصح استيلاء  
المعتوه والمجنون مع عدم الدعوى منهما ومنه اقر قبل موته بشهر ان  
جارية حامل منه فاسقطت بعد موته باربعة اشهر سقطا مستين الخلق  
بكما له صارت ام ولد له من الغياثية الموسر الذي يجب عليه الضمان فيما اذا  
اعتق المعبود المشترك بينهما هو الذي له مال يساوي نصف قيمة



المعتق سوى المنزل والحادم ومتاع البيت وثياب الجسد . ومنه عن أبي يوسف  
 روى عن الحسن البصري في عبد اعطى جلا مالا وقال اشترى من مولاه  
 فاعتقني ففعل قال الحسن البيهقي بطل والعق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا  
 قال ابن سيرين . وعن ابراهيم ان البيهقي والعتق فذا ان وعلى المشتري الثمن  
 من اخرى وبه اقول وبه قال ابو حنيفة روى . ومعنى المسئلة اذا اطلق المأمور  
 ولم يبين انه يشترىه للمأمور . اعتق عبد الله مال فماله كله للسيد الا ثوبا  
 يواريه اي ثوب شاء المولى لان كسوته عليه قالوا وهذا في الحكم والبراليه  
 اولى واحب . من الجواهر رجل قال لعبد من ترا بفرز ندي قبول كردم  
 يعتق عليه . ومنه رجل قال لامته اين بيوي من ست توقف في الجواب  
 لا تشباه لفظ بيوي عليه انه فارسية اولفظة من العربية فانه ليس  
 بلغتهم وبلغته اهل كرمان بيوي هي السيدة قلت ويشي ان تعتق على  
 قياس مسائل الكتب ولا نه في العبودية عنها وازداد الى نفسه الماكية  
 لها . من الفصول ان المريض مرض الموت اذا اعتق عبدا ورضي به الورثة  
 قبل الموت فالعبد لا يسقى في شيء . ومنه مريض اقر بعق عبده او اقر باستيفاء

انه يصدق اذا لم يكن عليه دين كتاب . . . . . الايمان

من شرح الغوامض الاصل ان الحلف باسم من اسماء الله تعالى وجميع اسماء الله تعالى في  
 على السواء تعارف الناس الحلف ولم يتعارفوا هو المظاهر من مذاهبنا  
 روى ومن اصحابنا من يقول كل اسم لا يسمى به غير الله كقوله الله الرحمن  
 وما سمي به غير الله كالحكيم والعالم ان اراد به اليمين كان يمينا وان لم يرد به اليمين



لا يكون يمينا وكان بشر المريسي راح يقول في قوله الرحمن ان اراد به اسم الله يكون  
يمينا وان اراد به سورة الرحمن لا يكون يمينا وهكذا اذكر الفقيد ابو الليث راح في حقنا<sup>وايه</sup>  
وهذا لانه اذا اراد به سورة الرحمن فقد حلف بالقرآن ولو قال ما لقرآن لا يكون يمينا  
والصحيح ما ذكرنا من الخبر يجب ان يعلم بان اليمين نوعان يمين بالله تعالى<sup>يميني</sup>  
بغير الله تعالى واليمين بالله نوعان ايضا نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع<sup>ذلك</sup>  
على وجهين مطلق وموقت اما المطلق في الاثبات بان قال مثلاً والله لا أكُلَ<sup>الله</sup>  
والله لا شرب هذا الشراب ولم يقل اليوم وما شبهه فا يرفيه انما يكون بتحصيل الاكل  
الشرب في اليوم وفوات البر بهلاك الخالف والمخلف عليه حتى ان في هذه السنة  
اذا حصلت الطعام بان احترق او اكله غير ار ما شبه ذلك او مات الخالف يقع<sup>للمنعت</sup>  
وقارمه الكفارة لان شرط المنع قد وجد وامم بين اذية لان شرط المنع في هذه<sup>المسئلة</sup>  
فوات الاكلا وشرب غير مقدر بالوقت لانه لم يذكر يمينه وهذا لا يرى انه يهلك الطعام  
لان الله يمتحن في يمينه وهناك بهلاك الطعام والمداقات الاكل والشرب<sup>اليمين</sup>  
بافية لانها لم تخرب بل ذلك وكذلك بهلاك الخالف بفوات الاكل واليمين باقية  
لار الاكلا وشرب اذا وقع الياس من فعله في اخرج جزء من اجزاء حيوانه واليمين قائمة  
بذلك القول بالمنع وايجاب الكفارة هو اما اذا وقت لذلك وقابان قال مثلاً والله  
لا أكُلَ اليوم والله لا شرب<sup>لاكن</sup> اليوم فما فيه انما يكون بتحصيل الاكل والشرب في اليوم وفوات  
البر بمضي اليوم مع بقاء الطعام والشراب وبقاء الخالف ولا يفوت البر بموت الخالف  
قبل مضي اليوم حتى لا يمتحن في يمينه بان نقاق من نصاب المنع اذا حلف الرجل بين  
يدي امرأته وقال كل امرأة اتزوجها ماد مت حية فلي طلق ثم اطلق امرأته ثم تزوج<sup>نكح</sup>



تطلق لأطلاق اللفظ ولا يتقيد بكونها في نكاح وان كان يصلح غرضاً ومقصوداً  
بدليل ما ذكر في الزيادات إذا حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار ولا ينفق لها ثم  
طلقها وانقضت عدتها فخرجت بعد ذلك من الدار حنت لأطلاق اللفظ قبل جوا  
المسئلة في الزيادات قول محمد راجح خاصة إلى آخره عرف هناك غير أن الإمام خالف  
راجح قال وجدت للمسئلة رواية كما قلنا من خزانة الفقه أنه لا يتقيد بحالة النكاح  
هنا من الحارمي وعن محمد بن الحسن راجح أنه قال وضعت كتاب الأيمان على معاني  
بلدي وفي كل بلد على معانيه قال صاحب الكتاب وهذا القول من محمد راجح اصل  
جليل في الفقه وهو ان يعتبر في الفتيا لغة كل بلد وعادته على حسب ما تعارفوا واعتادوا  
وتعارفوا فيما بينهم وعاداتهم وخطاباتهم ومقالاتهم في الأيمان وغير ذلك انما راجح  
زيد مكرراً فرموده بود که جامعهای غلامان مرتب کنند بکنایند زید طلبانچہ بر بکر زرد و گفت جامع  
غلامان چہ مرتب کنایندی بکر کہ مردی حافظ و طالب علم است سر غضب بر زید بزبان تند و  
گفت جو کوئی تیرے گھر کا کچر کام کرے تسکی جو یہ تین طلاق پارسے جنین باشد ہر کہ کا خا  
چیزی کند زن اور اسہ طلاق بعد آن بکر مذکور باجمہای غلامان مذکور فی الحال مرتب کنایند  
وینچہ کارخانہ زید کمرده تاجدماہ بعد چند گاہ کارخانہ زید مذکور بکر مذکور کمرده می گوید وقت تکلم  
کلام مذکور نیت نفس خود نداشتم غیر خود را مراد داشتہ ام شرعاً درین صورت مذکورہ بکر  
مذکور باخراج نفس خود بر غلط مسطور مصدق باشد یا نہی من الفتاوی النسفۃ مسئل عن  
قوم متحد ثون فقال رجل من تکلم بعد هذا فامرأته طالق ثلاثاً ثم تکلم هذا الخائف هل  
تطلق امرأة نلتا فقال نعم لعموم قوله من تکلم من المحيط ونية الخصوص عن العموم فيما  
هو ملفوظ به صحیحۃ دیانۃ لا قضاء و منہ ایضا اذا قال ان لبست ثوباً ان شربت شراً



ان اكلت طعاما انما صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان الثوب والطعام والشراب  
 مذكور فصاعداً على سبيل النكرة في موضع الشرط الذي هو موضع النفي والنكرة في موضع  
 النفي تميم فاذا نوى شيئاً دون شيء فقد نوى الخصوص من اللفظ العام واردة <sup>من</sup> الخصوص  
 من اللفظ العام جائزة لكنه خلاف الظاهر فلاجل الجواز يدين فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولمكان انه خلاف الظاهر لا يصدق القاسي + <sup>ومنه</sup> ايضاً اذا قال ان اغتسل <sup>الله</sup>  
 في هذه الدار فبدي حرك وقال عنيت فلانا لا تصح نيته لانه نوى تخصيص الفاعل  
 والفاعل ليس بمذكور فلو قال ان اغتسل هذه الليلة في هذه الدار احد وقال  
 عنيت فلانا صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان الفاعل مفعول وانه عام وقد <sup>نوى</sup>  
 تخصيص العام المذكور + <sup>ومنه</sup> ايضاً لو قال ان تزوجت امرأة وقال عنيت <sup>فلا</sup>  
 صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان المرأة مذكورة وقد ذكرت في موضع  
 الشرط الذي هو موضع النفي وكانت عامة فقد نوى تخصيص العام المذكور فتصح نيته <sup>فيما</sup>  
 بينه وبين الله تعالى + <sup>ومنه</sup> ايضاً لو حلف لا يكلم فلانا فسلم الحالف على قوم <sup>المحلوف</sup>  
 عليه فيهم حنت في يمينه لانه لما سلم عليهم فقد كلم المحلوف عليه وكلم غيره والزيادة <sup>على</sup>  
 شرط الحنت لا تمنع وقوع الحنت + قال الا ان لا يقصده بالسلام فيصدق ديناً ولا <sup>يصدق</sup>  
 قضاء حتى لا يحنت ديانة فيحنت قضاء لانه عنى تخصيص من كلامه لانه خاطب الكل واراد به <sup>البعض</sup>  
 ونية تخصيص بعض الكلام تصح ديانة لا قضاء + <sup>ومنه</sup> ايضاً ونية تخصيص لا تصح <sup>اذا</sup>  
 لم يكن الاسم مفعولاً + من الحائنية وكذا في الذخيرة جماعة كانوا يتحدثون في مجلس <sup>فقال</sup>  
 رجل منهم من تكلم بعد هذا افا امرأة طالق ثم تكلم الحالف طلقت امرأته لان كلمة من  
 للتعليم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحنت كما لو قال انك دخل هذه الدار



احد فامرأته طالق ثم دخل الى الحالف حنت لان احد انكحة والحالف لم يصرم معرفة <sup>فيقي</sup>  
 واخلا فيها بخلاف ما لو قال ان دخل داري احد فامرأتي طالق قد دخل الحالف لا <sup>يحت</sup>  
 لانه صار معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكحة <sup>من جواهر الفتا</sup>  
 قوم يتخذون نقال رجل من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف حنت لعموم  
 قوله من تكلم كمن قال من دخل داري فامرأته كذا فدخل الحالف بنفسه لم تطلق امرأته  
 ولو قال من دخل هذه الدار فامرأته كذا فدخل هو بنفسه طلقت امرأته لانه في الدار  
 عرف الدار بالاضافة ونكر الدار فلا يدخل هو وفي الثانية اطلق الدار فدخل هو  
 فيها ايضا اطلق الكلام فالتكلم يدخل من المحيط ونية التخصيص فيما ليس بملفوظ لا يقع  
 لا في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى من التجريد وتخصيص الملفوظ العام يصح  
 ديانة لا قضاء من الذخيرة قال رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام قال انكلم  
 غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرأته طالق اشار الحالف الى الغلام لا الى نفسه  
 ثم ان الحالف كلمه بنفسه او كلم غيره تطلق امرأته <sup>ومنه</sup> اذا قالت المرأة  
 لزوجها شيئا من السب او الشتم نحو قرطبان وسفله ونحوهما فقال الزوج ان <sup>كنت</sup>  
 كما قلت فانت طالق قلنا طلقت امرأته سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج  
 في الغالب لا يريد الا ان يؤذيها بالطلاق كما اذنته باسماع ما سمعته وسئل ابو بكر  
 الاسكاف رح فيمن قالت له امرأته يا قرطبان فقال الزوج ان انا قرطبان فانت طالق <sup>للثاني</sup>  
 فقال تطلق وان قال اردت الشر بصدق فيما بينه وبين الله تعالى خاصة <sup>من فتاوى</sup>  
 المجتهد ان فتوى اهل بخارا على انه على المجازاة دون الشرط والخيار للفتوى انه ان كان  
 في حالة الغضب فهو على المجازاة والا فهو على الشرط <sup>من الثانية</sup> رجل حلف رجلا



نوى غير ما يريد المستحلف ان كانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك تعتبر  
في الحالف اذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظالمًا كان الحالف او مظلومًا وان كان  
ليمين بالله تعالى فان كان الحالف مظلومًا كانت النية نية الحالف فان كان الحالف  
ظالمًا يريد بيمينه ابطال حق الغير تعتبر نية المستحلف وهو قول ابي حنيفة و  
محمّد رحمهما عن الميسوط واذا قال الرجل كل مملوك لي فهو حر وله عيب واماء و  
امهات اولاد والدم برون والمكاتبون قال يعنق هؤلاء كلهم الا المكاتبون فلو لم  
قال نويت الرجال دون النساء او النساء دون الرجال فانه لا يصدق في القضاء  
وذلك لان اسم المملوك اسم هؤلاء كلهم فاذا قال نويت البعض دون البعض فقد  
ادعى خلاف الظاهر فلا يصدق واما في ما بينه وبين الله تعالى فيصدق لان الكل  
ويراد به البعض من الخاسية رجل قال لامرأته ان اعطيت من حنطتي احدًا فانت  
طالق وقال نويت بذلك امها صدق وبأنه لا قضاء لان نوى تخصيص العام وذلك  
فيما بينه وبين الله تعالى من الكبرى ولو قال ذلك بالعربية الكسرية لم يصدق  
لان ارادة الخاص من العام بالعربية لا بالعربية من كشف القوامض ولو قال كل  
بنوت لي حر ونوى الرجال دون النساء صدق وبأنه لا فصل لان كلمة كل هنا  
قبل اسم العام فلا يمنع الخصوص في نوى الخصوص في لفظ محسن فيصدق وبأنه  
من الواقعات الحسامة من حلف فقال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال نويت  
من بلدة كذا او كان اليمين على الاماء فقال نويت الروميات لا يصح نية في ظاهر  
وقال الخصاف رحمهما هكذا ذكر في الكتاب مطلقا لكن هذا في القضاء كما فيما بينه  
وبين الله تعالى نية تخصيص العام صحيحة بالاجماع والفنوى على ظاهر المذهب من



فتاوى الحجّة لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثلاثاً ثم قال نويت نساء بلكة كذا والروايات  
او قال كل امرأة اشتريتها فهي حرة ثم قال نويت التركيات او الهنديات لا يصدق  
في ظاهر الروايات خلافاً للمختصاف سرح والفتوى على ظاهر الرواية وفي الكبرى في  
الفتوى على ظاهر المذهب في البرهانية والفتوى على ظاهر المذهب من النسبية  
وسئل عن قال ماسوكت ست كه شراب نه خورم ثم شرب خمر فقال ان قال ماسوكت  
بطلاق تطلق امرأته وان لم يزد على هذا فهو معين بالله تعالى فلزمته الكفارة  
بالحنث ولو قال ما حلفت بالطلاق هل تبقى امرأته فيما بينه وبين الله تعالى لا يصدق  
في القضاء وهذا ادب المفتي اذ اسئل في مثل هذا انه هل يصدق فيما بينه وبين  
الله تعالى يقول لا يصدق في القضاء ومنه ايضا سئل عن قال ان فعلت كذا فخلال  
واحد من حلال الله تعالى علي حرام ونوى به لحم الابل وهو عالم لا جاهل به وله  
امرأة وقد فعل ذلك تطلق امرأته وهل تصح نيته قال زن طلاق شود واستوار  
بدانچه دعوي مي كند كه نيت كرده ام. ومنه ايضا سئل عن قال حلال خدا يروي حرام  
ان فعل كذا وقال حلال مسلمان يروي حرام ان فعل كذا فقال ان هذا كله طلاق  
بائن ولم يصدق في المحل والحرمة انه لم يرد به الطلاق لان الناس في بلادنا قائلون  
هذا اطلاقاً فيعتبر طلاقاً من المحيط في الفصل الرابع من كتاب الطلاق اذ اقام  
لامرأة قد طلقك امس وهو كاذب كان طالقاً في القضاء من الحاوي ولو قال  
لعبدت انت حراً ولا يعرف ان هذا القول عتق عتق لان العتق يقع في القضاء اما  
فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع وكذا في الطلاق من القنية انت حرام وقيل  
ما نويت الطلاق لا يصدق وليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكم على طاهر المذهب



ويتركها العرف من البرهانية رجل يريد الخروج الى السفر فلخذته صهرته وقتا  
لا ادعت ان تخرج حتى تطلق ابنتي فقال الزوج دخرت راسه طلاق ولم يخرج حتى  
قال لم انوا امرأتي وانما نويت ابتليت غير امرأتي صدق ديانة لا قضاء لانه  
نوى ما يحتمل لكن خلاف الظاهر ومنه ايضا امرأة تخرج من دارها الى سطح  
جارها فغضب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار والى الناب  
فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم يحنث لان دلالة الحال اوجبت البعيد  
بذلك الجار ولو لم يتقدم هذه المقدمة حنث لان اللفظ عام ولم يوجد  
المخصص وكذا في الواقعات الحسامية لفظا ومعنى من الواقعات الحسامية  
رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته تطليقة بائنة  
فتزوجها لم تطلق لان اليمين وقعت على غيره دلالة لان الحامل على هذا  
اليمين غيضا تلحقه بسبب زوجها وهذا انما يكون من غيره من الاو<sup>ل</sup>مخدا<sup>ي</sup>  
التوقيت يكون مرة بالفاظ التوقيت ومرة يكون بتقييد الوقت والفاظ  
التوقيت مادام ومادامت ومالم والى وحتى وقبل رجل قال ان فعلت كذا  
مادمت بخارا فامرأته طالق فخرج من بخارا ثم عاد وفعل ذلك لا يحنث في يمينه  
لان يمينه كانت موقفة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية وكذا الوقال ان تزوجت  
امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق فصار قالكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق  
لان تزوج بعد انتهاء اليمين رجل قال لا بويدي ان تزوجت امرأة مادمتها<sup>حيين</sup>  
فهي طالق فتزوج امرأة في حيوتها طلقت فان تزوج اخرى في حيوتها لا  
لان كلمة ان لا توجب التكرار وان مات احد البويدين فتزوج امرأته تكلموا فيه



وعن محمد بن رج أنها لا تطلق وتستقط العين بموت أحدهما وبه أخذ الفقيه أبو الليث ربح  
لأن شرط الحنث هو التزوج في حيوتيهما ولم يوجد : رجل حلف أن لا يأكل من  
هذه الأطعمة ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل الخالف ما بقي <sup>يحنت</sup>  
لأن شرط الحنث الأكل حال بقاء الكلى على ملك فلان ولم يوجد لو قال إن تزو <sup>حيث</sup>  
امرأة إلى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لأن السنة  
الخامسة داخلية في الإيماء وكذا لو أجروا به إلى خمس سنين تدخل السنة <sup>مسة</sup> الخا  
في الإجارة . ولو قال لعزيم والله لا أفارقك اليوم حتى أخذ ما لي عليك ففر عنه  
العزيم لا يحنت ولو كان قال لا يفارق حنت . رجل حلف لا يذهب إلى فلان فلما <sup>ذهب</sup>  
يريد ثم تذكر يمينه فوجع وهو حانت والذهاب والخروج سواء . ولو حلف أن  
لا يأتي فلانا فهذا على أن يأتي منزله أو حانوته لقيه أو لم يلقه . ولو حلف لا يلقاه <sup>في</sup>  
منزله لا يحنت حتى يلقاه . ولو حلف أن يتزوج امرأة فتزوج امرأة صغيرة حنت  
في يمينه . وعن محمد بن رج في رواية لا يحنت والمرأة في النكاح لا تناول الصغيرة : رجل  
حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانة أجنبية له أو مطلقة فلنا أو من لا يحل نكاحها فابتر في  
ذلك أن يطلقها بلسانه حلف أن لا يطلق فامرئيه قال نويت أن لا أطلق <sup>بنفسي</sup>  
لا يدين في القضاء هو الصحيح . رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فأروده فلان  
على رابته لا يحنت لأنه لم يستعر والإعارة لا تتم إلا بالتسليم ولم يوجد ومنه في محل <sup>آخر</sup>  
حلف أن لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حانتا بخلاف ما إذا <sup>حلف</sup>  
أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حانتا لأن النكاح لا يكون إلا في المرأة فلا ينفذ  
ذكر المرأة كان ذكرها كعدم ذكرها ولا كذلك الشراء لأنه لا يختص بالمرأة فاعتبر <sup>المرأة</sup>



من الخلاصة ولو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة لم تدبرك حنث\* من النصاب <sup>جل</sup>  
 حلف لا يتزوج فتزوج صغيرة لم تدبرك حنث\* من عدة الفتاوى رجل حلف لا يشتر  
 امة فاشترى صغيرة غير مدبركة لا يحنث وفي التزوج بالصغيرة يحنث <sup>مسألة</sup> \*  
 اندراج زید زینب رانکاح کرد و در صلب عقد وکیل کرد و گاهی غیر جائزه الرجوع فيها  
 یعنی وگالتی بی بازگشت که هر زنی که زید مذکور جز زینب مذکوره نکاح کند زینب مذکوره آن زن  
 طلاق گوید بعده می خواهد که او را از وکالت معزول کند شرعاً او مالک عزل باشد یا نی\*  
 من الصغرى اذا وكله وكاله غير جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يعزله ان كان ذلك  
 في الطلاق والعنق لا يملك عزله الا يرى انه لو جعل امر عبده في العنق الى <sup>جل</sup>  
 بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امر امته الى رجل ليطلقها متى شاء او قال اعتق عبدي  
 اذا شئت او طلق امرأتي اذا شئت لا يملك العزل كذا هنا لانه لما قال وكلت غير <sup>جائزه</sup>  
 الرجوع الحق حكم هذا بحكم الامروان كان ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح العزل  
 وقال بعض مشائخنا رجح كذا نقول له ان يعزله في الفصول كلها وليس فيها وكاله مسطور  
 وكذا في شرح الطحاوي والابانة <sup>من الجواهر</sup> ولو حلف وقال يا فلان باشد درين  
 يا من فلم ير محل فلان عنها ومكث هذا الحالف ايضا حنث <sup>لان</sup> في معنى ان اسكن انا  
 وقد سكن <sup>من الصغرى</sup> حلف وقال اندرين ديه نباشم فذهب باهله ومتا<sup>عه</sup>  
 وكل شيء شرعاً عاد و باشيد يحنث لان كل فعل له امتداد اذا لم يوقت يقع على <sup>جد</sup> العرف  
 شرط الحنث وهو باشيد ن بدان ديه فيحنث <sup>من المحيط</sup> واذا قال باين ديه نباشم  
 فذهب بنية ان لا يعود ثم عاد و باشيد يحنث في يمينه قالوا هذا اذا عاد <sup>للسكنى</sup>  
 والقرار فاما اذا عاد للزيارة او لسكنى اياً ما ينقل متاعه لا لسكنى والقرار لا يحنث







١- <sup>ب</sup> حية فهو <sup>ل</sup> لقي فتزوج تلك المرأة لا يحنت وهذا على غير تلك المرأة <sup>من الجلالة</sup>  
 ٢- <sup>ب</sup> راة الكرابين فانه اندرائي تراطلاق هاسته الفاظ الكروبي وميشه وهرگاه وهر  
 ٣- <sup>ب</sup> ربار <sup>ب</sup> لاة وهو قوله الكرابية ان فلا يحنت الامرة وهي اي متى وميشه مبتدلة  
 ٤- <sup>ب</sup> ميا فلا يحنت الامرة وهرگاه وهرزمان المتعارضة يحنت مرة وفي قوله هر بار يحنت  
 ٥- <sup>ب</sup> كل مرة من الثانية رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كمن اين كار كنم فكذلك افعله  
 ٦- <sup>ب</sup> جملة الفاظ هر وقت وهرگاه وهر زمان وهي وميشه وهر بار في واحدة منها يتكرر  
 ٧- <sup>ب</sup> الفعل في قولهم وهو قوله هر بار كما لو قال بالعربية كلما دخلت الدار فامرأة طالق فدخل  
 ٨- <sup>ب</sup> الدار مرارا يتكرر لطلاق يتكرر الدخول وفيما سواها من الالفاظ هر زمان وهرگاه لا يتكرر  
 ٩- <sup>ب</sup> الحنت بتكرار الفعل ولا يحنت الامرة واحدة كما لو قال متى دخلت الدار ومتى دخلت  
 ١٠- <sup>ب</sup> الدار فامرأة طالق فانه لا يحنت الامرة واحدة قال بعضهم في قوله هر زمان وهرگاه  
 ١١- <sup>ب</sup> يتكرر الحنت بتكرار الفعل لان قوله هر تفسير قوله كل وكلما فتوجب الاحاطة والتعميم  
 ١٢- <sup>ب</sup> وقال بعضهم لا يتكرر الحنت الا في قوله هر بار وعليه الاعتماد من اينا بيع وان قال والله  
 ١٣- <sup>ب</sup> لا ارفقت فخرجا في السفر ان كان مصري محلا وكان كراهها او قطارها واحد فقد  
 ١٤- <sup>ب</sup> وافقه فحنت في يمينه وان كان كراهها مختلفا فالمسير واحد لم يحنت هكذا ذكر في الاجناس  
 ١٥- <sup>ب</sup> من الصغرى حلف بالله مع فلان فالشرط ان يضمهما مجلس واحد وان اختلفا <sup>نية</sup>  
 ١٦- <sup>ب</sup> ومنه ايضا ولو حلف بياكل مع فلان طعاما فاكل هذا من انا وفلان من انا آخر لا يحنت  
 ١٧- <sup>ب</sup> من القنية <sup>ب</sup> سمى حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في قافلة فيهم فلان حنت  
 ١٨- <sup>ب</sup> قى لا يحنت ما لم يجعها طعام الواحد من الثانية حلف ان لا يخرج امرأته مع  
 ١٩- <sup>ب</sup> فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحنت لانها لم تخرج مع فلان من الخلاصة



ولو حلف عليها ان لا تخرج مع فلان فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم لحقها فلا  
 لم يحث من الكشف اما مع فلمقارنة هذا معنى اصله لا ينفع عنه في اصل الوضع  
 الا يرى ان قولك جازيد مع عمرو يقتضي مجيئهما معا ولذلك وقعت تطبيقتان  
 في قوله انت طالق واحدة مع واحدة او معها واحدة دخل بها او لم يدخل وكذا الو<sup>ل</sup>  
 فلان علي عشرة مع كل درهم من هذه الدراهم العشرة درهم يلزمه عشرون در<sup>هما</sup>  
 من النسفية سئل عن قال ان كنت فعلت كذا اين زن كمرانجانه ست سه طلاق و<sup>قد</sup>  
 فعل ذلك وليست امرأة في بيته حال الحلف فقال طلقت امرأة ثلثا ويراد بمثل  
 هذه المرأة التي في نكاحه من الهداية ولو ارادت المرأة الخروج فقال ان خرجت  
 فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يحث وكذلك ان اراد الرجل ضرب عبده فقال له  
 اخوان ضربته فعبد يحرقتك ثم ضربه وهذا تسمى يمين فور ووجهه ان مراد  
 المتكلم الرد عن تلك الضربة والخرجة عرفا وبني الايمان عليه من المحيط وهذا الان  
 الخرجة التي قصدت هي المقصودة بلمع عنها عرفا عادة ويتعين ذلك بالعرف والع<sup>امة</sup>  
 من السغاتي وهذه تسمى يمين الفور اي يمين الحال وهو في الاصل مصدر فارت  
 القدر اذا غلت فاستعير للسرعة ثم سميت بالحالة التي لا ريب فيها ولا لبث<sup>فقل</sup>  
 جاء فلان وخرج من فور اي من ساعة فوره اي قبل ان سكون التحقيق الاول  
 وذكر في القوائد الظهيرية يمين الفور ما خوذ من فور ان القدر فسميت هي بهذا  
 الاسم باعتبار فوران الغضب وفي العتابية ولو قالت تزوجت علي وقال ان  
 تزوجت امرأة فهي طالق فهو على غيرها ولو قال كل امرأة لي فهي كذا اطلقت هي لانه  
 نزاد على الجواب وعند بني يوسف مراح لا تطلق من الفصل اثنتان في الايمان ما<sup>يكون</sup>



على الفور ، وفي الهداية اذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لم يطلق  
 ثلثا طلقت هذه التي حلقته في القضاء . وعن ابي يوسف مراح انها لا تطلق لانه اخرج  
 جوابا فينطبق عليه ولان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها فقيد بوجوب الظاهر  
 عموم الكلام وقد نراد على حرف الجواب فيجعل مبتديا وقد يكون غرضه ايجاشها  
 حين اعترضت عليه فيما احلها الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا مبتدئا .  
 السفنا في وذكر شمس الائمة السرخسي مراح في الجامع الصغير ان ما ذكره ابو توب  
 رح اصح عندي لانه اخرج كلامه مخرج الجواب والاصل ان ما تقدم في الخطاب  
 يصير كالمعاد وكانه قال كل امرأة لي اقترعها ما دمت حية فانها لا تدخل في لفظة  
 ذلك وكذلك هنا والله اعلم . من كشف الغوامض الاصل ان الخطاب ادلى الى <sup>لقد</sup>  
 المحتاج اليه للجواب يجعل بناء وجوابا ويتضمن حكاية السؤال الا يرى ان من قال  
 لغيره لي عييت الف درهم فقال نعم كان معناه لك علي الف درهم والمعنى فيه  
 انه لو لم يجعل جوابا ومتضمنا حكاية ما في السؤال وهو لا يصلح للابتداء ويلغو <sup>صياغة</sup>  
 كلام العاقل واجب عن الالغاء واذا زاد على القدر المحتاج اليه للجواب او قصر  
 التمام بان لم يعد جميع ما في الخطاب يجعل ابتداء ولا يجعل جوابا وهذا لان الاصل في <sup>كل</sup>  
 كلام ان يكون اصلا ومستقلا بنفسه مقيدا حكمه فيجعل كذلك الا اذا تعذر جعله اصلا  
 ولا تعذر هنا بيان هذا الاصل من المسائل رجل قال لغيره انك تريد ان تغتسل <sup>الليلة</sup>  
 في هذه الدار عن الجنابة فقال ان اغتسلت فعبدني حريقع يمينة على الاغتسال عن  
 الجنابة حتى لو اغتسلت عن جنابة لا يعتق عبده لان كلامه خرج مخرج الجواب لانه اتي بالقد  
 المحتاج اليه للجواب لا غير فيجعل جوابا ويتضمن اعادة ما في السؤال كانه قال ان اغتسلت



الليلة في هذه الدار عن الجنابة فعبدني حره ولو قال هكذا واغتسل لا عن جنابة لا  
 عبده كذا هنا ولو قال ان اغتسلت الليلة او في هذه الدار فعبدني حره <sup>و</sup> وقال <sup>عنيت</sup>  
 به الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء لانه زاد على قدر الجواب اذ الجواب يتم بقوله  
 ان فعلت ان اغتسلت فيجعل ابتداء جوابا ولو قال ان اغتسلت فيجعل ابتداء <sup>جوابا</sup>  
 ولو قال ان اغتسلت ونوى الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء <sup>من</sup> الكافي رجل قال  
 لغيره تعال تغدمني فقال ان تعديت فعبدني حر فذهب الى منزله وتعدى لم <sup>يبحث</sup>  
 والقياس ان يبحث وهو قول زفر والشافعي ربح لانه عقد يمينه على مطلق الغداء  
 فيستأول كل غداء كما لو قال ابتداء والله لا اتعدى <sup>ي</sup> ولنا انه عقد يمينه على غداء بعينه  
 وهو الغداء المدعوا اليه فلا يبحث بعدا اخر كما لو نذر عليه وقال والله لا اتعدى <sup>هذا</sup>  
 الغداء وهذا لان كلامه خرج جوابا لسواله وقد امكروا ان يجعل جوابا اذ لم يزد على قلنا  
 الجواب فيجعل جوابا والسوال وقع عن غداء بعينه لان المراد بقوله تعال تغدمني هذا  
 الغداء فيجعل كالصريح به في السوال <sup>هو</sup> اذا ثبت هذا في السوال ثبت في الجواب لان  
 الجواب يتضمن إعادة ما في السوال وكانه قال ان تعديت الغداء الذي دعوتني اليه <sup>في</sup>  
 ما لو قال ابتداء لان كلامه لم يخرج جوابا حتى يتقيد بل خرج ابتداء وهو مطلق انصرف <sup>الى</sup>  
 كل غداء وبخلاف ما لو قال ان تعديت اليوم او معك لانه زاد على قدر المحتاج اليه  
 في الجواب فيجعل باديا لا ينافي تعاديا عن الغداء الزيادة <sup>من</sup> المحيط وبخلاف ما لو قال  
 والله لا اتعدى معك لانه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة على حرف الجواب  
 لا يمكن ان يجعل جوابا فيجعل ابتداء ولا قيل فيه وفي السراجية ويمين الفوران يكون  
 لها سبب داع يوجب قصر يمينه على ذلك <sup>من</sup> الينابيع واليمين الفور كل يمين <sup>بحث</sup>



جوابا لكلام اوبناء على امر فيتقيد به بدلالة الحال كما اذا تهيأت المرأة للخروج <sup>الى البيت</sup>  
 فقال لها ان خرجت فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت او قال له رجل تغد معي <sup>فقال</sup>  
 والله لا تغد او قال ان تغديت فامراتي طالق فلم يتغد معه وذهب <sup>الى بيته</sup> فغدا  
 الى آخره فهذا لا يحنث في الوجه كلها استحسانا والقياس ان يحنث <sup>بمن</sup> الخلاصة في  
 التجريد اليمين على نية الى ان كان مظلوما وان كان ظالما على نية المستحلف مثالا  
 الاول اذا كره على بيع عين فحلف المكره بالله ان يدفع اليه هذا الشيء فلان <sup>نعم</sup> يعني به با  
 يقع عند المكره ان ما في يده ملكت غيره فلا يكره وهذا في <sup>الحال</sup> وفي المستقبل على نية  
 الحالف وفي الفتوى لو كان اليمين بالطلاق او العتاق وما شابه ذلك نية نية  
 الحالف ظالما كان او مظلوما من المحيط قال الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام المعروف  
 بخواهر زاده رح وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله تعالى فاما اذا استحلف بالطلاق  
 او العتاق وهو ظالم او مظلوم فتوى خلاف الطاهر بان نوى الطلاق عن العتاق او نوى  
 العتاق عن محل كذا ونوى الاخير فيه كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى  
 لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه والله <sup>مطلع</sup>  
 عليه من الكشف الاصلان المعروف من كل وجه لا يدخل تحت اسم النكرة وهو قوله  
 احد وما اشبهه والمعروف من وجه يدخل تحت اسم النكرة والمعروف من كل وجه  
 ما لا يشاركه غيره في ذلك كالمشار اليه والمضاف بالكناية فالمشار اليه نحو قولك <sup>هذه</sup>  
 الدار وهذا العبد فانه لا يدخل تحت قوله هذه الدار وهذا العبد غير المشار اليه  
 والمضاف بالكناية نحو قوله دارى وعبدى دار فلان وعبد فلان فاما المعروف  
 بالاسم نحو قولنا محمد بن عبد الله والمضاف الى الاسم قوله دار محمد بن عبد الله



فيدخل تحت اسم النكرة لانه معرف من وجه لان التعريف بالاسم والاضافة  
 الى الاسم لا يقطع الشركة من كل وجه لان المسمى بمحمد بن عبد الله كثير ولهذا  
 يحسن الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله فيحتاج الى زيادة تعريف <sup>فيه</sup> في  
 نوع تنكير وان صار معرفا من كل وجه بالاسم من حيث ان الاسامي في الاصل  
 وضعت للتعريف من حيث انه معرف انه ان كان يخرج عن اسم النكرة <sup>حيث</sup> ومن  
 انه نكرة لا يخرج فلا يخرج بالشك والاحتمال ببيان هذا الاصل ذكره محمد راج اذا قل  
 الرجل ان دخل دارى هذه احد فامرأة طالق فدخلها الحالف بنفسه لا تطلق  
 امرأته اذ لم تكن له نية وقت اليمين لان من شرط وقوع الطلاق دخول شخص منك  
 والحالف صار معرفا من كل وجه باضافة الدار اليه بالكناية به ولو قال رجل اسمه  
 محمد بن عبد الله وله غلام ان كلم غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرأة طالق  
 اشار الحالف الى الغلام لا الى نفسه ثم ان الحالف كلمه بنفسه او كلم غيره تطلق  
 امرأته وان صار معرفا بالاسم لانه صار معرفا من وجه لما ذكرنا بالتعريف بالاسم  
 تعريف من وجه وقد ذكرنا ان المرء <sup>من</sup> وجه يدخل تحت اسم النكرة وكذا في الذخيرة  
 لفظا ومعنى من الكافي امرأة قالت لتزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي فهي طالق  
 ثلثا او قالت تريد ان تتزوج علي فقال كل امرأة اتزوجها فهي طالق تناول المحاطبة  
 حتى تطلق في الحال المسئلة الاولى واذا تزوجها بعد الابا في المسئلة الثانية وعن ابي يوسف ررح ان  
 المحاطبة لا تدخل لان كلامه خرج جوابا لكلامها فيتقيد بالكلام السابق والكلام  
 السابق في تزوج غيرها عليها فان قيل انه مراد علي قدس الجواب قلنا الزيادة على ذلك  
 المحتاج البعد للجواب انما يخرج الكلام عن الجواب ذباخت الرواية متى جعل جوابا



ولا تلغوا الزيادة هنا ان جعل جوابا لانه قصد تطيب قلبها وتسكين نفسها وذا بتطبيق  
غيرها على العموم لجواز ان يقع في قلبها انه اراد بما قال غير التي ظنت حولنا ان العمل  
بعموم الكلام واجب ما امكن وقد امكن هنا لانه زاد على قدر الجواب اذ جوابه ان يقول  
ان فعلت فهي طالق قلنا فكان مبتدأه وجاز ان يكون غرضه ايجازها واغضا بها  
فاذا ان يطلقها مع غيرها حيث بالغت في المشاجرة والخصام فيها هو ما ذون في  
الشرع والاحكام فلا يترك بهذا الاحتمال عموم الكلام ولو نوى غيرها صدق  
ديانة لا قضاء لكونه تخصيصا للعام من الجببي وحكي عن بعض مشايخنا المتأخرين  
انه يحكم الحال في هذا فان كان جرى بينهما قبل ذلك ما يستدل به على انه اغضبه  
واسخطته عليها وان قال ما قال فكسبيل الغيظ والغضب لا على سبيل الارضاء يقع  
عليها قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله وهذا القول حسن مذهبنا من الكلام  
ومختلف ما لو قال ان تغديت اليوم او معك لانه اراد على قدر الجواب المحتاج اليه  
في الجواب فيجعل يا ديا لاني اتعادي عزا لغذاء الزيادة من الزيادة العنابية في باب  
الايماء والاشارة في الايمان اصل الساب ان الايمان مبنية على معارف الناس وفي  
الباب ثلثة فصول الاول اذ حلف لا يظهر سر فلان او لا يخشدا وليكم سره والخفيين  
سره او لا يعلم بمكان فلان يحث بالاشارة والرسالة والكتابة لان ذلك كله اظهر  
واعلام ولو نوى الاخبار لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف والثاني  
في الاخبار ان حلف لا يخبر بمكان فلان وشار باصبعه او براسه او يذها به هنا  
لا يحث لان الاخبار نوع من الكلام بواسطة او بغير واسطة وهذا ليس بكلام  
لهذا الويل هل عليك لقان كذا فامحا براسه بنعم لا يكون اقرا ويحث بالكتابة



والرسالة لأنه كاذم بواحدة وأنه سمي اجباراً عرفاً وكونه نوى به الآخر يصدق لأنه تعالى  
عليه ولا يحدف لا يدعو فلان ما قد عاه بالكتابة او بالاشارة يحتمل لأنه متعارف لئلا  
لو حلف ان لا يتخذه فلان ما قد يتخذه بالاشارة يحتمل لأنه متعارف ايضاً من شرح  
الطحاوي والاصل انه متى نوى ظاهر لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء  
ومتى نوى محتمل لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونقض القضاء من عمدة الاصول قوله  
الا انه فيما يكون تخفيفاً في حقه لا يصدق في القضاء هذا جواب اشكال وهو انه ينبغي ان  
يصدق هناك قضاء وديانة لان الشراء علة والمثلت حكمه والاستعارة صحيحة من الجانبين  
والجواب انما لا يصدق قضاء للتخفيف في هذه العناية وعدم اطلاق القاصي على غيره على  
البواطن على ان نية التهمة وخلاف الظاهر وصورة التخفيف بان عني بقوله ان  
تأثيرت عند ان مثلت بعد الا يصدق بناءً للتخفيف لان استعارة العلة <sup>بالحكم</sup>  
لا يجوز وهذا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان الله تعالى عالم بالضمائر و  
السرائر اما اذا عني بالمثلث الشراء صدق ديانة وقضاء لان فيه تغلباً على نفسه ولا  
يكون متبهما اعلم ان للتخفيف تأثيراً في عدم التصديق قضاء من البرهاسه  
رجل حلف لا يشرب المسكر نصبت في فمه ان دخل حلقه من غير فعله لا يحتمل و  
شرب بعد ذلك حنت ومنه في باب اليمين في الدخول رجل حلف لا يدخل  
دار فلان الا جيزي شكفتي بور فان نزلت بهم بلية او قتل او هدم او موت  
قد خل لا يحتمل لأنه يراى بقوله شكفتي هذه الاشياء رجل حلف لا يدخل دار فلان  
فجاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتد في المشي فعاث فوق في الباب او دفعه  
الريح حتى وقع في الوجه الاول بحت لأنه ما وجد الا فعله فقد دخل وفي قوله



الثاني لا يحنت لانه وجد فعل الريح وكذا الدابة اذا لم يقدر على مساكها لانه وجد  
فعل الدابة حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجبد المفتاح ليخرج الا بعد ساعة لا يحنت  
ما دام في طلب المفتاح فان اشتغل بعمل آخر غير طلب المفتاح يحنت من الخاوية  
لا يدخل دار فلان فركب دابة جموحا فادخله في تلك الدار حنت وقيل لا يحنت  
لانه مكره في الدخول تارخاني . والصحيح انه لا يحنت ان كان لا يستطيع الامتناع  
وفيه حلف لا يدخل هذه الدار فحمل انسان او كان على دابة فادخلته قال ان كان  
يتهيأ له المنع ولم يمنع حنت وان كان مكرها ولا يتهيأ له المنع لم يحنت وهو على عينه  
من التارخاني وفي الفتاوى الخلاصة رجل حلف لا يصع قدمه في دار فلان قد  
راكبا او ماشيا او متعللا يحنت ولو ادخل مكرها لا يحنت . وفي الظهيرية رجل  
حلف ان لا يدخل دار فلان فدخلها حافيا او متعللا او راكبا او محمولا بامر حنت  
وفي الثانية هو الصحيح . م وهذا اذا احتمله انسان او ادخله مكرها فاما اذا  
هدده بالدخول قد دخل بقدمه فقد اختلف المشايخ مراح فيه ايضا . بعضهم قالوا  
لا يحنت وبعضهم قالوا ان امكنه الامتناع عن الدخول ومع هذا ادخل يحنت وان  
لم يمكنه الامتناع عنه لا يحنت . ولو احتمله انسان وادخله وهو راض بقلبه الا انه  
لم يأمره بذلك فقد اختلف المشايخ مراح فيه وجدت في المروى عن ابي خيفة  
وابي يوسف رح انه لا يحنت . وفي الجامع الصغير للعتابي هو الصحيح . م . فعلى  
قياس هذه المسئلة يجب ان يكون قولها فيما اذا دخل مكرها ان لا يحنت وان كان  
امر به ذلك يحنت . وفي الظهيرية وان ادخله انسان مكرها ثم دخل بعد ذلك  
مختارا اختلفوا فيه والفتوى على انه يحنت . من المحيط ومسئلة الخروج على النفاق



التي ذكرنا في مسألة الدخول قبل هذا من الكافي حلف لا يسكن هذه الدار والبيت  
او المحلة فخرج منها واهله ومناعه فيها وهو يريد ان يعود اليها حدث عندنا ان  
يمينه انعقدت على السكنى الذي كان والسكنى بنفسه ومناعه واهله فيبقى ساكنا  
بقدر اهله ومناعه فيها عرفا وهذا لان السكنى جارية عن الكون في مكان على سبيل <sup>استقرار</sup>  
والدوام فالجالس في المسجد لا يعد ساكنا والكون في مكان على سبيل الاستقرار والدوام  
يكون بهذه الاشياء ولهذا اذا كان الخائف ذاعيال فان كان في عيال غيره او كان ابنا  
كبير يسكن مع ابيه او كانت امرأة لا يبحث بترك المتاع لان الاعتبار بما سكونه فقط قالوا  
هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية من بدین خانه اندر بنباشم فخرج بنفسه  
بعزم ان لا يعود لا يبحث وان خرج بعزم ان يعود بحث به من التارخانية وفي الظاهر  
قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية بان قال باين خانه اندر بنباشم  
فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يبحث وان خرج على قصد ان يعود بحث به من الخاوية  
وفي الجامع الاصح قال عليه كذا اكرتوا مش بدین خانه اندر بنباشم فخرجت مع زوجها من  
ساعتها وباتت معه فقال ان اراد بذلك ان تنقل بمناعهها وقماشها فانه يبحث وان اراد  
التقل بنفسها لا غير فالنكاح باق فان اشكل على المرأة يحلفه فان حلف فحسامه على الله ولا  
ما تم لها وان لم تكن له نية يحمل على الانتقال بنفسها لا غير خصوصا اذا قال اين ره روز اولم <sup>وقت</sup>  
واذا سمى سنة يستدل بدانه اذا الانتقال مع منعهها قال صاحب الكتاب . ولنا  
في الجواب على عدم النية نظر . وفيه ايضا وان كانت معها امرأة فابتن الخروج  
وامتنعت واجتهد فيه فلم تفعل لا يبحث . ولو خرج ببذنه وقال هذا اردت لم <sup>يبحث</sup>  
ولو مكث ساعة في الدار ثم قال هذا اردت لم يصدق قضا ولا نه اقر بالبحث حين مكث



ثم انكر لم يصدق بخلاف الاول بمن الهداية قال وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها  
لان لم يوجد الشرط فبقيت اليمين والجزاء باقي بقاء محله فبقيت اليمين ثم ان وجد الشرط  
في ملكه انحلت اليمين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والمحل قابل للجزاء فيزال للجزاء  
ولا تبقى اليمين لما قلنا وان وجد في غير الملك انحلت اليمين لوجود الشرط ولم يقع شيء لان  
الحلية تجمع ولا يبطل بزوال الملك فان وجد فيه انحلت اليمين ووقع المعلق عقيبها و  
الا انحلت ولم يقع ولا يتكرر الا في كلام في السرية قال ان فعلت كذا فامرأة طالق وله  
امرأتان فالتعيين اليه بمن الهداية وان حلف يا قين البصرة فلم يأتمها حرمات <sup>حنت</sup>  
في آخر جزء من اجزاء حيوة لان البر قبل ذلك مرجو من الكافي لان شرط الحنت ترك  
الاثنيان وهذا لا يتحقق الا بما ذكرنا لان البر قبله مفهوم من الجواهر في الباب الاول <sup>جل</sup>  
قال ان دخل فلان داري ولم اقله فامرأتي طالق قد دخل فلان داره ولم يقله فمادام حيا  
لا يحنت لانه يقدر على قتله الا اذا كان مقصوده القتل عقيب الدخول فاذا لم يعين فهذا  
اوقات موسعة ممتدة الى آخر جزء من اجزاء حيوة من تلخيص الجوامع وان حلف ليضرب  
فلانا ولم يوقت بذلك وقتا وهو عن يمينه ما لم يميت او يموت فلان وينبغي له ان يوفي  
بها بعد موته ومنه ولو حلف بطلاق امرأة ثلثا ان لم تفعل كذا او كذا ولم يوقت لك  
وقتا فانت قبل ان تفعله وقع عليها الطلاق قبل ان تموت ولا ميراث للزوج ولومات  
الزوج وبقيت المرأة لم تطلق وكان لها الميراث لانها تقدر ان تفعل ما حلف عليه  
من العاقبة ولو قال والله لا فعلن كذا او لا فعلن شيئا او قال والا فامرأة طالق فان برأ  
فعل ذلك والايق عند لباس من القضية باع منها جورقة فطالبها بالثمن فلم تدفع  
فقال انه لم تدفع لي الثمن فانت طالق ثلثا لا يحنت مادام حيا <sup>من</sup> الا اذا اراد الفور <sup>من</sup>



النافع حلف ليفعلن كذا <sup>بمرة</sup> <sup>بمرة</sup> بيمينه لانه يعد فاعلا بفعله مرة واحدة ولا  
 يعد تاركه الا بتركه في المعنى من قنأوى الناطقى ويمين العقد على ثلثة اوجه موقت  
 ومؤبد وبجهول مبهم. فاما الموقت فهي ان يقول والله لا فعلن كذا الى شهر <sup>حنت</sup>  
 في يمينه وعليه الكفارة. واما المؤبد ان يقول والله لا افعل كذا ابد <sup>حنت</sup> <sup>فعل</sup>  
 في يمينه وعليه الكفارة. واما المجهول المبهم ان يقول والله لا افعل كذا او يقول  
 والله لا فعلن كذا فاما قوله لا افعل فحكمه حكم المؤبد ففى فعل حنت في يمينه وعليه  
 الكفارة واما قوله لا فعلن فله في ذلك الى الرقى فاذا مات ولم يفعل فانه يحنت  
 مع الموت ولزمته الكفارة والطلاق والحقاق في ذلك سواء <sup>قال</sup> من التهم ييب ولو  
 ليفعلن كذا وان لم يفعل كذا فامرأة طالق ولم يوقت وقفا لمدة عمره مدة فعله  
 ولا يحنت حتى مات او فعل ذلك الشيء هو ذكر في الجامع انما يحنت عند <sup>سيف</sup> <sup>سيف</sup>  
 مهلاك ذلك الشيء كما في مسألة الكوز من الوقعات الحسامية رجل حلف لا <sup>كل</sup>  
 فلانا وفلاناهذا على ثلثة اوجه اما ان نوى ان يحنت بكلام كل واحد منهما او نوى  
 ان لا يحنت حتى يكلمها او لم ينو شيئا ففى الوجه الاول اذا كلم احدهما يحنت لانه نوى  
 ما يحمله وفى الوجه الثانى لا يحنت ما لم يكلمهما لانه نوى حقيقة ما تكلم به وفى الوجه <sup>الثالث</sup>  
 كذا لك من الناصري اذا قال كل من دخل هذه الدار فامرأة كذا ولم ينو نفسه فعلى  
 الروايتين والاصح انه لا يدخل الحالف الا اذا دلت الدلالة من البرهان <sup>قال</sup> رجل قال  
 لامرأة ان اعطيت من خطي احدا فانت طالق ونوى بذلك امها خاصة صدق <sup>وما</sup>  
 لا قضاء ولو قال ذلك بالفارسية وقال الكرسي ردي لم يصدق لان ارادة الخاص  
 من العام في العربية لا في الفارسية <sup>قال</sup> من الكبرى قال لها ان اعطيت من خطي احدا فانت



طالق ونوعاً بذلك أنها خاصة صدق ديانة لا قضاء ولو قال بالفارسية الكرسي  
 ردي لم يصدق لأن إرادة الخاص من العام بالعربية لا بالفارسية من الواكعات  
 الحسامية ولو قال ذلك بالفارسية وقال الكرسي ردي لم يصدق لأن إرادة  
 الخاص من العام في العربية لا بالفارسية من الحاوي حلف لا يدخل هذه الدار  
 فحمله انسان او كان على دابة فادخلته قال ان كان يتهيأ له المنع ولم يمنع حنت و  
 ان كان مكرها ولا يتهيأ له المنع لم يحنت وهو على عينه من المحيط والصحيح انه لا  
 ان كان لا يستطيع الامتناع من الظهيرية رجل حلف ان لا يدخل دار فلان قد  
 حاقيا او متعللا او راكبا او محمولا بامر حنت من الحانية هو الصحيح من المحيط  
 وهذا اذا احتمله انسان وادخله مكرها فاما اذا هدده بال دخول فدخل بقلبه  
 فقد اختلف المشايخ رجع فيه ايضا بعضهم قالوا لا يحنت وبعضهم قالوا ان امكنه  
 الامتناع عن الدخول ومع هذا دخل يحنت وان لم يمكنه الامتناع عنه لا يحنت  
 ولو احتمله انسان وادخله وهو راضٍ لقلبه الا انه لم يأمره بذلك فقد اختلف  
 المشايخ فيه رجع وجددت في المتن عن ابي حنيفة وابي يوسف رجع انه لا يحنت  
 وفي الجامع الصغير التعابي هو الصحيح من المحيط اذا حلف يقضين حق فلان يوم الجمعة  
 او قال ان لم ادفع اليك حقت يوم الجمعة فكذا فمات فلان قبل يوم الجمعة بطلت اليمين عند  
 ابي حنيفة ومحمد رجع من الخلاصة اذا حلف ليوفين حقه يوم كذا فغاب رب الدين فلم  
 يوف فيه حقه لا يحنت في الفتاوى في باب السين وفي باب النون يرفع الامر الى القاضي  
 ويدفع اليه نال ذلك اليه كالدفع الى المحلوف عليه قال القاضي الامام هو  
 الصحيح لو كان رب الدين حاضرا لكنه لم يقبل ان وضعه بين يديه بحيث لو اراد



ان يقبض بصل يده اليه لا يحنت ويريده ومنه وفي نوائد شمس الاسلام  
 اقترحت يوم العيد فكنه او لم يجعلوا هذا اليوم يوم العيد في مصر وفي مصر  
 عيد اقاله يعتبر هذا في حق مصر الخالف وفي جميع البلاد ان اذا لم يتخلف من  
 الايضاح اذا حلف يقضين من فلان حقه اولياً خذت او يقضيت فلخذ  
 بنفسه او وكيله او اخذها من ضامن عنه او محال عليه بامر المطلوب بركا  
 قبض وكيله مضاف اليه فيكون قابضاً معنى وكذا اذا اخذها من وكيل  
 المطلوب او وكيله بامر لانه قبض من المطلوب معنى وكذا لك لو حلف <sup>يعطين</sup>  
 فلانا حقه فامر غيره بالاداء او احاله فقبح بركا وان كان ذلك بغير امره  
 ولو كان المطلوب حلف ان لا يعطيه فاعطاه على احد هذه الوجوه حنت  
 من الخلاصة المديون اذا حلف ليوفيت حقه يوم كذا افتاب رب الدين  
 فلم يجده ليوفيه حقه لا يحنت في الفتاوى في باب السين من العتابة  
 حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبضه من وكيله حنت لان وكيله  
 نائب محض عنه ولو قبضه من مطرغ لم يحنت وكذا لو قبض من وكيل او من الجنا  
 عليه وان كان الطالب احوال عليه رجلاً ليس له على الطالب شيء فقبض <sup>ل</sup>  
 الرجل حنت لانه وكيل الطالب في القبض وقبض وكيله كقبضه هذا اذا كانت الموال  
 بعد اليمين فان كانت قبلها لا يحنت من المضرات قال محمد ربح في الاصل لو قال  
 والقرآن لا يكرن يمينا ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو ان الحلف ليس بمعارف فصار كقول  
 وعلم الله وقد قيل هذا الخبر ما هم اما في زماننا يكون يمينا وبه ماخذ ونا من معتقد  
 وقال محمد ابن مقاتل الرازي ربح لو حلف بالقرآن يكون يمينا وبه اخذ جمهور مشائخنا



وقيل انما لا تنعقد اليمين بالقرآن لان في القرآن ما لا يصلح الحلف به من الحاروي  
حلف بالقرآن يكون يمينا من الغيبة قال والله العزيز الحكيم لا افعل كذا فهذا يمينا وحده والله  
والحكيم ثلثة ايمان قال في الجامع الصغير والله والعزيز والحكيم لا افعل كذا فهذا يمينا وحده وهكذا روي في  
رج وهو المختار لانه هذا واوالقسم فكانه قال والله وسكت ثم ابتداء والرحمن  
لا افعل كذا فهذا يكون يمينا واحدة فكذا هذا من القنية الايمان بالله اذا  
كثرت تدخلت وتحتاج بالكفارة الواحدة عن هذه المجمع قال شهاب الأئمة  
رج هذا قول محمد رج وهو المختار عندي وعن أبي يوسف رج يتداخل ولا يغني  
به اذا احتث في ايمان كثيرة لزمت بكل يمين كفارة من الاسرار في كتاب الصلوة في  
بيان مسائل السفران الشرط الاول في اللغة لبيان حال القصر والثاني للتعليق به  
الا يروى انت اذا قلت لامرأتك اذا دخلت الدار فانت طالق ان قلت زيدا  
تعلق الطلاق بالكلام لا بالدخول وانما الدخول لبيان حال الطلاق المعلق بالكلام  
حتى ان الطلاق قط لا يقع في هذه بالدخول وانما يتعلق بالكلام لكن بعد الدخول  
من القنية ان يجزى وقول الجاهل بالله ونجدا ويطغى مبر هذا الكلام فيه خطر عظيم لانه  
يسوي بين الله تعالى وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال واعلم ان الحلف بغير الله لا يجوز ثم  
تري الجاهل يحلف بروح الامير ومجيئته وبراسه والذي يقول هذا كانه لم يحقق  
اسلامه بعد فان عماد الاسلام تعظيم الله تعالى وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف  
فيقول اعطني كذا الحق الي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي وحق الي بكر اعظم من ان يبايع  
بخمسة اسماء وهذا كله استخفاف بالدين واستهانة بحرمته الاسلام من التنا  
ولو قال بخداي ونجاك باي تو يكفر وفي السراجية وبه افق طهير الدين المرغيناني



ولو قال بخاري وبيان وسر تو فيه اختلاف المشايخ راجع في التحيين قال لا خروا  
 بسر تو يكفر لانه شرك والله اعلم كتاب الحدود والحدود

من الغياثية تزوج بخارمه ودخل بها يجب الحد عند انجب يوسف ومحمد راج  
 قال الفقيه ابو الليث راج وبه نأخذ قال الصدر الشهيد حسام الدين راج  
 ونحن نأخذ بهذا القول اتباعا لقوله والولد غير ثابت النسب ولا يرث منه  
 في القتاوى زنى بجارية ابيه او امه او جدّه او جدته وقال طنت انها تحمل  
 لي وقالت علمت انه حرام ودرى الحد عنهما بلا خلاف لانه بطنه تمكنت الشبهة  
 في تمكينها لكونه تبعا لفعله وكذا في عكس هذا عند حمّا اما عند ابى حنيفة راج يجب  
 الحد عليه ودرى عنها لان فعله ليس يتبع تمكينها فلا يتكفل الشبهة في فعله فظنهما  
 الموجب للشبهة في حقها الاقرار الموجب للحد اربع مرات في اربع مجالس المقررا  
 القاضى هو الصحيح : لو اقر عند القاضي في مقام واحد اربع مرات لا يجحد حتى يرده  
 وتقر اربع مرات مع الرد في كل مرة فان والى ذلك في مكان واحد بعد رده اربع  
 مرات وان كان في ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه هشام عن ابى يوسف راج  
 وعن ابى حنيفة راج ان المجالس المختلفة ان يذهب المقر حتى يتوارى عن بصر القاضي  
 ثم يرجع فيقرأ قرارا مستقبلا في الواقعات الناطق اقربا وزنا وبشئ من الحدود وفي سكر  
 لا يجحد بخلاف ما اذا انشاء لان الانشاء غير محتمل الاقرار محتمل في نوادر ابن رستم عن محمد  
 راج اذا اقر في سكره انه قد فحل بالاول هو المختار ولا يسأله متى زنت ويسأل  
 ذلك عن الشهود في الشروع والاصح انه يسأله في الاقرار ايضا متى زنى فربما فعل  
 في صغره واقوار. عند غير القاضي ليس بشئ والمجوب لا يجحد بالاقرار وبالشهادة والخصي



يحد والشروط التي تتعلق بها احصان الرجم ستة في اربع منها اجماع وهي البلوغ  
والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح والعقد وفيما اختلفوا فيها احدها ان يكون كل واحد  
منهما مثل صاحبه وقت الاصابة والثاني الاسلام وكلاهما شرط عندنا خلافا للشا  
رج اذا قلنا شهود الاحصان تزوج امرأة حرة ودخل بها الكافي بقولهم عند <sup>خسفة</sup> ابني  
ربنا يوسف راح وعند محمد راح لا. واجمعوا انهم لو قالوا تزوج امرأة <sup>معها</sup> فحرة وجا  
وباضعها ككفي به ويثبت الاحصان بقول محمد راح. والدخول اسم مشترك  
براديه انوحيث والملاقات فعلى القاضي ان يسألهم ليكون اقدامه على الامر <sup>على</sup>  
بصينه رجم بقولان الدخول المضاف الى النساء بحرف الباء يراد به الجماع لقوله <sup>بها</sup>  
من نسائكم الذي دخلتم بهن. ط. لو كانت المرأة امه ودخل بها زوجها ثم اعتقها  
اموتت بدمه يدخل بها بعد العتق لا يكمل الاحصان بالاتفاق ط. واذا شهد الشهود  
عليه بالزنا وهو منكر ثم اقربطت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على المنكر  
فاذا اقر فقط عدم شرط القبول. وقال محمد راح ما لم يقر اربع مرات لا تبطل الشهادة  
فاذا اقر اربع مرات بطلت الشهادة يؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع يصح رجوعه  
وبه اخذ الطحاوي ر. ط. رجل زنى بامرأة وافضاها ان كانت المرأة صغيرة  
لا تجامع مثلها فان كان الافضاء افضاء يستمسك معه البول لاحد عليه لكنه <sup>ر</sup>  
عليه ثلث الديز والعقر بالاجماع. وان كان افضاء لا يستمسك معه البول فلا <sup>حد</sup>  
عليه وعليه دية كاملة بالاجماع. الذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب الحد على  
زنى. بالاجماع. انكر. اذا زنى مطاوعة لا يجب الحد على المكره بالاجماع. بالبالغ  
انكر. ر. في بنيه. ومجنونة يجب الحد على الرجل بالاجماع. من الغوامض <sup>ان</sup>



تساوي الزوجين عقلا وبلوغا وحرية واسلاما عند الوقاع بنكاح صحيح بشرط لا يحد  
الرجم عند ما وعند الشافعي رجم الشربة هو الاصابة بشرح صحيح لا غير من شرح الطحاوي  
واحسان احد الزايتين بسب بشرط في احسان صاحبه بكل واحد منهما يحد  
نفسه ان كان محصنا يرحم وان كان غير محصن يجلد من الهداية وفي المحوز بالمكان  
لا يعتبر الاحراز بالمحافظة هو الصحيح لانه محترق بدونه وهو البيت وان لم يكن له باب  
او كان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحراز الا لانه لا يجب  
القطع الا بالاخراج لقيام يده قبله بخلاف المحترق بالمحافظة حيث يجب القطع فيه  
كما اخذ لزوال يد المالك بمجرد الاخذ فتم السرقة ولا فرق بين ان يكون المحافظ  
مستيقظا او نائما والمتاع تحت اوعده هو الصحيح لانه يعد النائم عند متاعه حافظا  
في العادة وكذا في الكافي من الكافي اذا قذف الحي فقد الحق العار بالمقذوف  
قصد او بالولد تبعا فاما المقذوف بطل حقه القصد في بطل الضمير ضرورة  
بقاء التابع ببقاء المتبوع من الجواهر رجل قال لآخر اي سك حرام زاده فقال حرم  
زاده قذف بود ما در را اگر درست كنت شتا و تازيان من الكثر يا حرام زاده عثر  
من حاشية الكثر اي اذا كان بريما قذف به وان كان معروفا بما قذف به  
فلا حد ولا تعزير كذا في الكشف من الحاوي يا ولد الحرام لا يعثر من القنية ولو قال  
لاخر يا حرام زاده لا يجب حد القذف قال رضي الله عنه وقد كتبت انه لو قال ذاك  
الولد لولد يجب التعزير من شرح الطحاوي ثم حد القذف انما يجب على القائل  
اذا كان القذف مصرا لا كناية كما اذا قال يا زاني اريدك انت زاني من التاكيد  
وانما يجب الحد على القاذف بالقذف اذا كان المقذوف محصنا وشرائط هذا



الاحصان خمسة: الحوية والاسلام والعقل والبلوغ والعفة عن الزنا حتى ان  
 من زنى ثم قذف انسانا بالزنا فلا حد على قاذفه فاذا طلب المقذوف بالحد  
 امر الحاكم بقربه قائما وعليه ثياب برية ولا يصح عفو الامام ولا عفو المقذوف عند  
 ابي حنيفة ومحمد سراج - وقال ابو سفيان يصح عفو المقذوف عن الحد وان صالح  
 على مال فالمال مردود - وله ان يطالبه بالحد فان لم تكن له بيينة واراد  
 يستخلف المدعى عليه لا يستخلف عند علمائنا راج خلافا للشافعي راج: وان  
 ادعى القاذف ان شهوده غيب ويطلب التأجيل من الحاكم يؤجله - وان  
 ادعى انه حصور في المصر اجله الحاكم الى قيامه من المجلس ويلزمه ان يبعث الى  
 شهوده فيحضرهم اليه وحق الخصومة للمقذوف فحاضر كان او غائبا - وان كان  
 مقذوف ميتا فالحصومة لمن يقع القذف في نفسه ويقيم القاضى حد القذف  
 لم نفسه - ولا يصح الرجوع بعد الاقرار - وبستوفيه الامام دون المقذوف  
 الكافي ويفرق على اعضائه لما مر في حد الزنا ولا يجرد عن ثياب برية سببه وهو  
 القذف غير مقطوع به لاحتمال ان يكون صادقا فلا يقام على الشدة: من المضمرات  
 واذا قذف الرجل رجلا محصنا وامراة محصنة بصريح الزنا والمقذوف بحال لواقف  
 القاذف بيينة على ما قذفه او اقربه المقذوف يجب عليه حد الزنا فجزا القاذف  
 عن اقامة البينة حد ثمانون سوطا - من الخائى ولا يقام حد القذف الا بطلب المقذوف  
 ولا تقبل البينة عليه الا عند الدعوى به ومنه ايضا واذا دخل الحر زجاعة فيولي بعضها  
 الاخذ قطعوا جميعا - قال رصف هذا استحسن - والقياس ان يقطع الخامل وحده  
 وهو قول نر فرج - من الكافي وان سرقا شببا وغاب احدهما وشهد شاهدان



على الحاضر ليس قههما قطع الحاضر في قول ابى حنيفة ربح الآخر وتولها وكان يقول أولا  
لا يقطع الحاضر لان الغائب لو حضر بما يدعي ان المال له ربح يسقط القطع عنهما  
قلنا سرقة الحاضر تثبت بالحجة وما ذكرنا اعتبار شبهة الشهادة وهي منسطة عن حيز اعتبار  
ولو قال سرقت انا وفلان كذا وفلان ينكر يقطع المقر خلافا لابي يوسف ربح  
من المسبوط فان قال سرقت انا وفلان ابن فلان من فلان ابن فلان كذا  
وكذا فاقرب ذلك عند الامام ووصف السرقة وانتهى المسروق منه  
حاضر معه عند الامام والذي اقرا منه سرق معه غائب كان ابو حنيفة ربح  
يقول أولا لا يقطع ما لم يحضر الآخر ثم رجع وتال بطلان المانر لا يقطع الى غيبه  
ان تروى قوله لابي يوسف محله ربح بوجه قوله الاول انه مكنت في هذا القطع  
شبهه لان الغائب لو كان حاضرا عسى يدعي معنى يسقط الحد عن نفسه وعن  
صاحبه وهو قوله الاخر ان هذا اقرار على نفسه ولا تهمه فيه فيقام  
عليه الحد ومنه ايضا قلت ارايت الرجل يقول قد سرقت من فلان وفلان  
فوبا واحد الرجلين غائبا والاخر شاهد يدعي ذلك الثوب ويخامم هل  
يقطع السارق قال لا لان الغائب لو كان حاضرا ربما يدلي بحجة يسقط عنه  
الحد اي عن السارق فاذا كان غائبا ورث ذلك شبهة فلا يقطع . فرق  
بين هذا وبين ما اذا قال سرقت انا وفلان وفلان غائب فانه يقطع في قول ابى حنيفة  
ربح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد ربح لان هناك فعل الحاضر ثم سرقة  
وهما لم يبسر سرقة في حق الغائب . والفعل فعل واحد فاذا لم يبسر بعضه سرقة  
سقط القطع . وفيه ايضا . تعلم ان قصده كان سرقة لمحلى يقطع . ثم ذكر







فيه وهو الاهلاك من المحص ولان الصحابة رضوا بجمعوا على حده والشافعي  
في وجوبه من الكافي ومارواه الشافعي رحم محمول على انه قال في فاعل ومفعول  
اعتادا ذلك وعندنا من اعتاد ذلك يقول سياسة من المضمرات وعن علي رضي  
الله عن ابي اسحق بن عمار اذا سكر هذي فاذا هذي افتري واحد المفتري ثمانون جلداً  
وكان ذلك بمحض منب الصحابة رضوا فحل محل الاجماع منهم من الذخيرة في الحا  
اذا اتخذ من حجر وشوك حظيرة وجمع فيها الاغنام وهو قائم عندها يقطع رقها  
وذكر ثمة ايضا قال محمد رحم واذا جمع في حظيرة او في غير حظيرة وعليها حافظ  
اوليس عليها حافظ بعد ان جمعها قطع سائر رقها والصحيح انه اذا جمعها في مكان  
اعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان منها حافظ او لا بعض الذخيرة  
واذا سرق السارق السرقة على المالك هذا الفصل على ثلاثة اوجه : الاول ان  
يورد السارق السرقة على المالك قبل المرافعة الى الامام وفي هذا الوجه لا قطع  
على السارق شهد الشهود عليه بالسرقة او لم يشهدوا به او ما اذا لم يشهدوا  
فظاهر واما اذا شهدوا فلان الشهادة على السرقة لا تقبل بدون الدعوى لا  
الشهادة بالسرقة شهادة بالمال المسروق منه والشهادة بالمال لا تسمع بل  
الدعوى ودعوى السرقة من المالك بعد ما وصل اليه المال لا يصح لانه لا يدعي لنفسه  
ما لا ينفذه الدعوى وانما يدعي القطع والمسروق منه اجنبي عن القطع فصار دعواه  
السرقة في حق القطع ودعوى اجنبي آخر سواء ثم لا يقطع بدعوى اجنبي آخر وكذلك بدعوى  
المالك رحم روي عن ابي يوسف رحم في النواذر انه يجب القطع على السارق  
في هذه الصورة وما قاله ابو يوسف رحم قياس وما ذكره الحنس



وجب القياس في ذلك ان القطع <sup>حق</sup> بالله تعالى على المخصوص فيستوفي من غير دعوى العبد <sup>كحد</sup>  
 الزم واحد شرب الخمر وجه الاستحسان ان القطع وان كان حق بالله تعالى على المخصوص  
 الا ان ثبوته في ضمن حق العبد في المسروق ولهذا اذا شهد شاهدان على رجل بالسرقه  
 من شخص بعينه والمشهود له بذكر السرقه لا قطع على السارق لهذا لان القطع في ضمن حق  
 العبد في المسروق وحق المسروق منه في المسروق لم يثبت لما انكر السرقه فلا يثبت  
 القطع الذي في ضمنه ، وانما قلنا ان حق المسروق منه في الممسوق رقبه لم يثبت  
 لان ثبوته بالبيئنه بناء على خصومه صحيحه وخصومه الممسروق منه بعد وصول  
 الممسروق اليه لا تصح فلم يثبت كون الممسروق ملكا للمسروق منه بهذه البيئنه  
 فلا يثبت ما في ضمنه من الهداية ومن سرق سرقة فردها على المالك قبل  
 الارتفاع الى الحاكم لم يقطع ، وعن ابي يوسف مرح انه يقطع اعتبارا بما اذا رده  
 بعد المرافعة ، وجه الظاهر ان الخصومه شرط لظهور السرقه لان البيئنه انما  
 جعلت حجة ضرورية قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومه بخلاف ما بعد المرافعة  
 لانتهاء الخصومه لحصول مقصودها فتبقى تقديرا من كشف القوام عن الاصل ان رد <sup>السرقه</sup>  
 على صاحبها قبل الخصومه يمنع الحد استحسانا ومثبهمة بعمله ببيان هذا الاصل <sup>من</sup>  
 المسائل رجل سرق من آخر الف درهم فلم يرفعه الى القاضي حتى ردها عليه <sup>فمن</sup>  
 الى القاضي واقام البيئنه على السرقه فانه لا يقطع به استحسانا لانه لا يقطع وان كان <sup>الله</sup>  
 الا ان وجوب القطع بالله تعالى في ضمن ثبوت الحق للعبد في الممسروق .. ولهذا اذا  
 شهد شاهدان على رجل انه سرق من فلان كذا او اقر السارق بذلك وانكر  
 في بيئته بغيره ، فان الممسوق منه لما انكر السرقه لم يثبت حق العبد في الممسروق



فلا يثبت ما في ضمنه من حق الله تعالى فيثبت ان حق الله تعالى في السرقة متضمن <sup>حق</sup>  
 العباد ولم يثبت هنا حق العبد في المسرورق لان كون المسرورق ملكا <sup>للمسرورق</sup>  
 منه انما يثبت بالبينه بعد صحة الخصومة ولا صحة للخصومة بعد وصول المسرورق  
 الى المسرورق منه فلم يثبت حق العبد في المسرورق فلا يثبت ما في ضمنه من  
 حق الله تعالى من الكافي ومن سرق سرقة وردتها على المالك قبل الانفا<sup>ع</sup>  
 الى الحاكم لم يقطع. وعن ابي يوسف ربح يقطع كما اذا اردتها بعد المرافعة <sup>لها</sup>  
 انه لا قضاء الا بعد ثبوت السرقة ولا ثبوت الا بالشهادة لعدم الاقرار ولا  
 شهادة بلا دعوى ولا دعوى بعد ما وصل المسرورق الى المسرورق منه وانما يدعى  
 القلع وهو اجنبى عنه ولا قطع بدعوى الاجنبى فكذلك ابد عواه: من <sup>مع</sup> مختص  
 الكبير الاصل ان الخصومة شرط في السرقة ومتى سقطت الخصومة سقط <sup>القطع</sup>  
 اذا رد السارق المسرورق قبل المرافعة الى القاضي سقط استحقاقه لانه لم يبق له  
 قبله دعوى: من شرح الوقاية واذا رد المسرورق الى مالكه قبل الخصومة  
 لا يمكن الدعوى فلا تظهر السرقة. وعند ابي يوسف ربح يقطع منه. اعلم  
 ان الدعوى شرط لظهور السرقة ونقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى  
 من الذخيرة ولورعى السرقة الى خارج الدار فاخذها صاحبه لا قطع على  
 واحد منهما. وكذلك لو ان الداخل تناول صاحبها خارج الدار ثم خرج و  
 ذهب لم يقطع واحد منهما. وعن ابي يوسف ربح ان الخارج اذا دخل يده في  
 الدار وناول الداخل لا قطع على واحد منهما اما الداخل فلا بد لم يوجد منه  
 الاخراج من الخزانة. واما الخارج فلا بد وان اخرج المال من الخزانة الا انه لم <sup>يخل</sup>



في الحرز فاما اذا كان الداخل اخرج يده من الدار مع السرقة فناولها صاحب البيت  
 القطع على الداخل لانه وجد منه الدخول في الحرز والاخراج عن الحرز فتمت السرقة  
 في حقه ولا قطع على الخارج لانه لم يوجد منه الدخول ولا الخروج وكثير من مشائخنا  
 شرح اخذوا يقول ابي يوسف ربح وقالوا ما ذكر محمد شرح في الكتاب محمول على ما اذا  
 يخرج الداخل يده مع السرقة من الدار فاما اذا اخرج يده يجب القطع على  
 الداخل كما هو قول ابي يوسف ربح وفي القندوري عن محمد شرح ايضا ان الداخل  
 اذا اخرج يده من البيت مع السرقة فناولها صاحبه ان عليه القطع وعن  
 ابي يوسف شرح رواية اخرى ان الخارج اذا دخل يده واخرج المتاع كان  
 عليه القطع لان الدخول ليس بمقصود بعينه بل المقصود هو الاخراج وقد  
 وجد من الحميدي لانه اخرج المال من الحرز وهو المقصود دون هتك الحرز  
 فلا يشترط الدخول لانت الدخول انما شرط لاجل الغير وهو اخذ المال فاذا  
 وجد ما هو المقصود لم تعتبر الوسيلة من الذخيرة قال الايري انه لو ادخل  
 يده في جوالق واخذ المتاع او ادخل يده في صندوق الصير فيجب القطع وان  
 يوجد الدخول لما وجد الاخراج من شرح المجمع قال ابو يوسف شرح اذا  
 نقب اللص البيت ودخل واخذ المتاع ومعا خروجه الدار فادخل يده اليه  
 وتناول المتاع منه قطع الداخل والخارج وقال ابو حنيفة ومحمد ربح لا يقطعان  
 كما لو تناول الداخل الخارج ولم يدخل الخارج يده ولا الداخل اخرج يده عن  
 ابي يوسف ربح فيما اذا اخرج الداخل يده فناوله الخارج انه يقطع الداخل وحده  
 من التهذيب ولو دخل الدار واخذ المتاع ورماه الى صاحب له خارج الدار



واخذه الخاضع لا يقطعان لانه لم يوجد هتكت الحزن من الخارج والافراج  
 من الداخل <sup>سف</sup> ولولا ول الخاضع من وراء الدار يقع الداخل عند الجايوسف  
 ومحمد سراج ولوا دخل الخاضع يده واخذه من الداخل يقطع الخارج ايضا عند  
 ابي يوسف <sup>سف</sup> من شرج الطحاوي ولودخل واحد منهم وجميع المتاع <sup>سف</sup> ورا  
 الى صاحبه واخذه صاحبه لا يجب القطع على واحد منهما لانه لم يخرجها والا  
 لم يدخلها ولولا كان وحده فرماه الى الخارج ثم خرج واخذه يجب القطع لان  
 هذا عمل السارق <sup>سف</sup> ولولا ول صاحبه لا يجب القطع على واحد منهما لانه لم يخرجها  
 وصاحبه لم يدخلها <sup>سف</sup> وروي عن ابي يوسف سراج انه قال اذا دخل الخاضع يد  
 واخذ المتاع من الداخل يجب القطع عليهما واذا اخرج الداخل يده واخذ  
 المتاع من الداخل يجب القطع عليهما واذا اخرج الداخل يده وناول صاحبه  
 يجب على الداخل دون الخارج <sup>سف</sup> من تحفة الفقهاء ولو اخذ المتاع من  
 الحرز وناول صاحبه خارج الحرز فلا قطع عليهما عند الجي حنيفة سراج  
 كيف ما كان <sup>سف</sup> وقال محمد سراج ان اخرج الداخل يده من الحرز وناول الخارج  
 يقطع الداخل دون الخارج وان ادخل الخاضع يده من الحرز فلا قطع  
 عليهما وعند ابي يوسف سراج اذا اخرج الداخل يده لا قطع عليه فاما الخارج  
 اذا ادخل يده واخذ منه يجب القطع عليهما لان عنده دخول الحرز بشرط <sup>سف</sup> اذا  
 السارق اخذ المال من الحرز <sup>سف</sup> من الكافي وان ناوله آخر خارج البت لم يقطع واحد منهما  
 وعن ابي يوسف سراج ان كان الخاضع ادخل يده حتى ناوله الاخر المتاع فاقطع  
 عليهما وان كان الداخل اخرج يده مع المتاع حتى اخذ منه الخارج سراج يقطع الداخل



لا الخارج من المحيدي البنياني واذا نقب اللص البيت فدخل واخذ المال وتناول آخر  
 خارج البيت فلا قطع عليهما لان الاول لم يوجد منه اخذ المال من الخزانة لا اعتراض <sup>معتبر</sup>  
 على المال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتكت الخزانة لعدم دخوله فيه فلم تتم السرقة  
 من كل واحد لان السرقة عبارة عن هتكت الخزانة واخراج المال لان الاول ان وجدته  
 الهتكت لم يوجد منه الاخراج والثاني لم يوجد منه هتكت الخزانة وروى عن  
 ابي يوسف رحمه الله فسر وقال ان اخرج الداخل يده وناولها الخارج فاقطع  
 على الداخل لا الخارج لان الداخل تم منه هتكت الخزانة وصار المال مخرجاً بفعله  
 فيقطع والخارج اخذ متاعاً غير محرر فلا يقطع وان ادخل الخارج يده فناولها  
 من يد الداخل يجب القطع عليهما. اما الخارج فلانه وجد منه اخراج المال من  
 الخزانة فيقطع. واما الداخل فلانه وجد منه هتكت الخزانة وصار المال مخرجاً <sup>بها</sup>  
 والاعانة على السرقة تجري مجرى السرقة فيقطع. <sup>من المحيط</sup> واذا اقرب بالسرقة  
 مكرها فقراره باطل ومن المتأخرين من افتح بصرته <sup>من التارخانية</sup> رجلاً  
 فقبا بيتاً فدخل واحد منهما واخرج سرقة ثم حملاه ان عرف الداخل قطعت  
 والا لا قطع عليهما وعثر ابي من الكبري ادعى على آخر سرقة كان على المدعي البيعة  
 وعلى المدعي عليه اليمين يستحب للمدعي ان يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة وكذا  
 يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ ويقولوا هذا المال للطالب دراً للحد  
 ادعى انه سرق فقال كفته ام ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع  
 ايضا من التهمذيب ولو سرق الماذون في الدخول من البيت المقفل او صندوق  
 لا يقطع ولو سرق جماعة وفيه صبي او ذرهم محرم من السرقة منه لا يقطع الكل <sup>من</sup>



السارق خاتية في الجامع الحسامي رجلان سرقا فغاب احدهما وشهد شاهدان  
 على سرقتهما يقطع الآخر في قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما عن الميوط <sup>ان</sup>  
 اقربا لسرقته عند القاضي فيقول سرقنا انا وفلان من فلان ووصف السرقة و  
 فلان غائب قطع استحصانا ولا ينتظر حضور الغائب ونصد يقدر المقر له واذا اقر <sup>بالسرقة</sup>  
 ثم رجع صح رجوعه ولا يقطع من الهداية ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق <sup>منه</sup>  
 فيطالب بالسرقه لان الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار  
 لان الحيانة على مال الغير لا تظهر الا بخصومته وكذا اذا غاب عند القطع <sup>عنده</sup>  
 لان الاستيفاء من القضاء في باب الحد ود من الترميع واذا غيب <sup>بسته</sup> البست <sup>وله</sup> قنا  
 آخر واخذ المتاع من يده من غير ان يدخل الدار فانه لا يقطع اتفاقا <sup>بمن</sup> <sup>العتا</sup>  
 وفي الجرد من سرق من بيت المال او الغنمة او الخمس لم يقطع ويقطع بالاقرار مرة  
 عند ابي يوسف رج ولو اقر ثم رجع لم يجب القطع ويضمن به وعن ابي يوسف <sup>براح</sup>  
 اذا قال اخذت ثم سرق لم يقطع به من قنا وى التجريد ولو كان في السرقة <sup>بصبي</sup>  
 او مجنون او ذورحم محرم من المالك او شريك في السرقة يدرا القطع عن الكل  
 وعند ابي يوسف مراح ان لم يخرج الصبي والمجنون لا يدرا عن الباقيين وما يسقط  
 به القطع في السرقة بسقط الحد هنا وان كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم <sup>من</sup> <sup>المقطوع</sup>  
 عليه من الكافي واذا اقر عبد بسرقة عشرة دراهم تقطع يده ويرد المال على <sup>في</sup> <sup>المسروق</sup>  
 منه والمستلة على وجوه لانه لا يخلو اما ان كان ما ذونا او مجنونا والمال قائم <sup>في</sup>  
 او هالك فان كان ما ذونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد <sup>المال</sup>  
 على المسروق منه ان كان قائما وان كان هائكا لا ضمان عليه صدقة مولا



او كذبه لان القطع والضمان لا يجتمعان . وان كان مجبوراً والمال هالك يقطع ولم  
يضمن كذبه مولاة او صدقه وان كان قائماً وصدقه مولاة يقطع عندهم ويرد  
المال على المسروق منه ان كذبه وقال المال مالي . قال ابو حنيفة سرح يقطع  
والمال للمسروق منه . وقال ابو يوسف سرح والشافي سرح يقطع يده والمال  
للمولى وقال محمد سرح لا يقطع والمال للمولى . وقال نوافر سرح يصح اقراره  
بالمال ان كان ماذوناً لان الاقرار من التجارة وهو ماذون فيها وان كان  
مجبوراً لا يصح اقراره بالمال ايضا لانه اقر بما يتضرر به المولى ولم يرض به نصاً  
او دلالة . ولا يصح اقراره في حق القطع ماذوناً كان او مجبوراً لان عنده  
لا يصح اقرار العبد على نفسه بالحد والقود لانه يستحق به نفسه وطرفه وذا<sup>مال</sup>  
المولى وافوار الانسان على غيره باطل . من <sup>حق</sup> السخاقي فاما العبد فاققراره نافذ في  
نفسه ولهذا يؤخذ به بعد الحرية غير نافذ في حق مولاة حتى لا يؤخذ به في حا<sup>ل</sup>  
سرقته لقيام المانع وهو حق المولى لان موجب اقراره يحيق في مال المولى دفعاً  
او فداء فلذلك لم يصح اقراره في حقه بخلاف اقراره بالحد او بالتقصاص فانه  
بؤاخذ به وان كان موجب اقراره يقع في مال المولى ايضا . من الضيائي وان  
قامت على المجبور بالعصب لا يقضى حتى يحضر وان قامت باستهلاك وديعة أو<sup>شيء</sup>  
اصله امانة فذلك عند ابي يوسف سرح . وعندهما لا يقضى حتى يعتق ولا يطالب<sup>ل</sup>  
بالمال الا بعد الحق اتفاقاً وان قامت على اقرار المجبور بالعصب لم تقبل وان حضر<sup>حضر</sup>  
المولى وان قامت على الماذون بالسرقه فان كان المولى حاضراً قطع ولم يضمن .  
وان كان غائباً ضمن ولم يقطع وتقبل على سرقة ماذون النصاب حضر المولى او غا<sup>ب</sup>



وكذا على اقراره بأنه قد بلغ النصاب أم لا أما على المجور فلا تقبل حتى يحضر المولى ولا  
تسمع على اقراره بها أصلاً من العتابية وعن أبي يوسف ربح إذا قال أخذت ثم قال  
سرقتم لم يقطع من السراجية العبد إذا سرق لم يقطع إلا بحضرة المولى المولى إذا قرأ  
بالسرقة على عبده لم يقطع والعبد لو أقر حتى نفسه قطع ويرد المال إلى المسرقة  
منه من التهنيد عبداً مجبوراً عليه أقر بسرقة ألف والمولى منكوان لم يكن إلا لفتياً  
يقطع أجمعاً وإن كانت في يده يقطع والمال للمقر له وعند أبي يوسف ربح يقطع  
والمال للمولى وعند محمد ربح لا يقطع والمال للمولى وإن كان ما ذوقاً في التجارة يقطع  
والمال للمقر له بالاجماع من التارخانية أقر به يقطع ادعى أنه سرق فقال كرتهم  
ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع أيضاً كذا في الحديث من الهداية وإذا  
خرج جماعة متنعين أو واحد يقدر على الامتناع فقصده وأقطع الطريق ومنه شرط القدر على الامتناع  
لأن المحاربة لا تتحقق إلا بالمنع من الذخيرة قال محمد ربح في الأصل القوم من  
المسلمين أو من أهل الذمة قطعوا على قوم من المسلمين أو من أهل الذمة الطريق  
فقد شرط محمد ربح أن يكونوا قوماً لأن السبب قطع الطريق ولا يقطع الطريق عادة  
إلا بقوم لهم منعة من المكافي وشرط أن تكون الجماعة ذات منعة لأن قطع الطريق  
محاربون بالنص والمحاربة إنما تتحقق ممن له منعة وشوكة من النهاية ثم اعلم  
أن لقطع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط أحدها أن يكون لهم  
شوكة ومنعة بحيث لا يمكن للمارة المقابضة معهم وقطعوا عليهم سواء كان بالسلاح  
أو بالعصا الكبير والحجر وغيرها والثانية أن يكون ذلك خارجاً عن مصالح عبداً  
عنها فاما في المصر أو بقرب منه أو بين قريتين لا يكون قطع الطريق خارجاً إلا في



والثالثة ان يكون ذلك في دار الاسلام . والرابعة ان يوجد جميع ما شرط في السرقة  
 الصغرى حتى ان ما اخذوها لو قسم على القطاع اصاب كل واحد عشرة دراهم . يجب  
 القطع والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب الاموال من اهل  
 وجوب القطع حتى اذا كان احدهم ذراهم محرم منه او صبي او مجنون فلا يجب عليهم  
 القطع خلافا لابي يوسف سرح واذا كانت امرأة معهم فزيد روايتان والاصح انها  
 لا يقطع . والخامسة ان ينظر يهمل الامام قبل التوبة ومرتد الاموال الى اربابها من  
 الخففة واما قطع الطريق والبيعة فنقول ان قطع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة  
 ولهم شرائط . ان يكون لهم منعة وشوكة بحيث لا يمكن للمارة المقاومة معهم وقطعوا  
 عليهم الطريق سواء كان بالسلاح او بالعصا الكبير والحجر وغيرهما . والثاني ان يكون  
 ذلك خارج الامصار بعيدا عنها فاما في المصر او قريبا منه او بين مصرين فلا يكون  
 قطع الطريق وهو قول ابي حنيفة سرح ومحمد سرح خلافا لابي يوسف سرح . والثالث  
 ان يكون ذلك في دار الاسلام على اهل دار الاسلام . والرابع ان يوجد جميع ما  
 في السرقة الصغرى حتى ان ما اخذ اذا قسم على قطع الطريق اصاب كل واحد عشرة  
 دراهم يجب القطع والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب  
 الاموال من اهل وجوب القطع حتى اذا كان احدهم ذراهم محرم من المقطوع عليه  
 او صبي او مجنون فلا يجب عليهم القطع عند ابي حنيفة ومحمد سرح خلافا لابي يوسف سرح  
 الى آخره كما كتب من النهاية ومنه ايضا فاما اذا فات شيء من الشروط حتى لا يقام  
 عليهم الحد فانه يحكم بما هو حكم ذلك الفعل بدون قطع الطريق حتى اذا اخذوا المال  
 لا غير يجب الرد والضمان . وان قتلوا لا يجب القصاص ولا حد حتى اذا قتلوا بالسلاح



يقتلون والآ فلا ولا يقتل الردء والمعيت وأن جرحوا ان امكن استيفاء القصاص  
يعتق منه والآ فيجب الضمان لمن شرح المجمع اذا قطع الطريق ليلا ونهارا  
في المصر او بين القرى المتقاربة لا يكون قاطعا للطريق استحسانا - وفي القياس  
وهو قول الشافعي رح يكون قاطعا لوجود حقيقته - وعن ابي يوسف رح  
انه يجب اذا كان خارج المصر وان كان بقربه لانه لا يلحقه الغوث وعنه  
ان قاتلوا نهارا بالسلاح او ليلا ببرا وبالخشب فهم قاطع من السارقا<sup>نية</sup>  
في فصل قطاع الطريق وذكر هشام في نوادره عن ابي يوسف رح  
اذا قطع قوم من الرجال الطريق وفيهم امرأة وباشرت المرأة القتل و  
واخذت المال دون الرجال اقيم الحد على الرجال دون المرأة وفي السرية  
هو المختار - وم قال محمد رح يقام عليها الحد ولا يقام عليهم - وقال هشام  
سألت محمد رح عن نسوة قطعن الطريق وقتلن واخذن المال قال  
لا تكون محاربات الا اني اقلهن بالقتل واخصمن<sup>خج</sup> - ومن ايتا بيع واذا  
جماعة محتسعين او واحد يفدر على الامتناع فقصدا وعلى قطع الطريق الى<sup>آخر</sup>  
ما ذكرنا فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليتق التمييز بينه وبين  
السارق فمن شرائطه ان يكون له من القوة والغلبة ما يقطع الما<sup>ك</sup>  
من الطرق في ذلك المكان ولا يكون بين القريتين ولا بين المصرين  
ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلثة ايام و  
يا لهما فاذا وجدت هذه الشرائط ثبت عليهم حكم قطاع الطريق فهكذا  
ذكره في ظاهر الرواية - وعن ابي يوسف رح اذا كان بينهم وبين المصر اقل من<sup>مسيرة</sup>



سفر و قطعوا الطريق ليلا في مصر أجري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى  
من السراجية قاطع الطريق الذئب تقطع يده ورجله من خلاف ان يكون  
واحد فصاعدا بشرط ان يكون له شوكة يقطع بها الطريق وان يكون بينه  
وبين مصر مسيرة سفر وهو قال ابو يوسف ررح اذا قطع في مصر ليلا او خارج مصر  
اقل من مسيرة سفر يجري عليه حكم قطاع الطريق قال القاضي الامام المنتسب الى  
الاسيحاب عليه الفتوى من الكافي وان قطع الطريق ليلا او نهارا في مصر بين  
الكوفة والحيرة او بين القرينين لم يلزمهم حد قطاع الطريق احتساما واخذ وبرد  
المال ايضا لا للحق الى المستحق واؤدبوا وجسوا الارثا بهم للجرمة والامر في قتل  
من قتل منهم اوجرح الى الاولياء وهو عن ابي يوسف ررح وهو قول الشافعي ررح  
يلزمهم حد قطاع الطريق قياسا لتقرر السب وهو اخذ المال والقتل على وجه  
المحاربة ومبشرتهم ذلك في مصر اغلظ في الجرمة من المفارقة ولهذا ان  
جزاء قطع الطريق انما يكون بقطع الطريق الى اخوه من الكثر وان  
جرح فقط او قتل فتا ب او كان بعض القطاع غير مكلف او ذارحم محرم  
من المقطوع عليه او قطع بعض القافلة الطريق على البعض او قطع الطريق  
ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين لم يجد فاذا الولي وعفاه من السراجية اذا  
بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد ويقتل من ولي منهم القتل ان كان  
القتل موجبا للقصاص ولو كان في قطاع الطريق صبي او مجنون مسقط الحد عن الباقين  
من الينايع وان كان فيهم صبي او مجنون يريد به في قطاع الطريق وان كانت  
فيهم امرأة فذلك لك عندهما خلافا لابي يوسف ررح وقال ابو يوسف ررح



ان تقرد الصبي والمجنون باخذ المال فلا قطع على الباقيين ولو تقرد بربا لباقون  
 اجري عليهم احكام قطاع الطريق وكذلك اذا دخلوا الحرز وسرقوا المتاع وقام  
 ابو حنيفة ومحمد راح لا قطع على واحد منهم في الوجهين جميعا من التقريد وكل  
 تعتبر في السرقة من القرابة ونحوها تعتبر هنا وقطاع الطريق اذا كان قيمهم صبي  
 او مجنون او امرأة لا يقام الحد على الكل عندهما وعند ابي يوسف راح يقام على  
 الباقيين من الهداية واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد  
 لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضارب في التهت  
 وبما يسقط حد السارق يسقط حد القاطع من شبهة الملك والاهلية دون  
 شبهة الحرز والخفية لانها ليسا بشرط من الهداية وان كان من القطع  
 صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقيين فالملك  
 في الصبي والمجنون قول ابي حنيفة راح وزفر راح وعن ابي يوسف راح انه  
 لو باشر العقلاء يحد الباقيون واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض  
 لم يجب الحد لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضارب  
 قوله واذا خرج جماعة ممتنعين او واحد يقدر على الامتناع وقصد واقلح  
 الطريق الى آخر ما ذكره فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليقع التمييز  
 بينه وبين السارق ومن شرائطه ان يكون لهم من القوة والغلبة ما يقطع  
 الماثر به من الطرق في ذلك المكان ولا يكون بين القرابتين ولا بين  
 المصرين ولا بين المد ينتين وتكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة ايام و  
 ليا لهما فاذا وجدت هذه الشرائط يثبت عليهم حكم قطاع الطريق هكذا ذكر في ظاهر



الرواية <sup>١٤</sup> وعن أبي يوسف <sup>١٥</sup> راح إذا كان بينه وبين المصرا قل من مسيرة سفر <sup>١٦</sup> قطع  
 الطريق ليلا في المصرا جري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى ومن يشر القتل  
 واخذ المال ومن لم يباشر سوارا من الذخيرة وعن أبي يوسف راح انه قال ان  
 قصد في جوف المصرا او بين القرى بالسلاح يقام عليه حد قطاع الطريق  
 وان قصد بالخشب او الحجرات كان بالليل يقام عليه حد قطاع الطريق وان كان  
 بالنهار لا يقام وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف راح في المكابر من  
 بالليل اذا لم يقدر اهل الدار على الامتناع منهم فهم محاربون واما بالنهار  
 فهم مختلفون حتى تكون جميعا لا يقدر غير السلطات على منعهم قال والمكابر  
 في القرى اذا كان اهل القرية لا يقدرسون على الامتناع فهم محاربون  
 من النهاية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله والمراد بالمحاربين  
 قطاع الطريق والآية نزلت فيهم من التجريد وكل من خرج للقطع في غير المصرا <sup>١٧</sup>  
 وخشب وله منعة يقدر ان يدفع عن نفسه فهو محارب اما في المصرا <sup>١٨</sup>  
 لا يي يوسف راح <sup>١٩</sup> وروي عنه ان ما يكون فيه بالسلاح كان حرا يارب بالليل  
 بأي شيء كان من المبسوط ولو ان قوما من المسافرين نزلوا في مغارة فجاء قوم  
 وكابروهم واخذوا اموالهم يجب فيهم حد قطاع الطريق لانهم كانوا في مغارة  
 قل ما يلحقهم الغوث اذا استغاثوا فيكون اخذ اموالهم في هذه الحالة و <sup>٢٠</sup>  
 وهم يسربون سواء ولو فعلوا وهم يسربون يجب فيهم حد قطاع الطريق  
 كذلك في هذا من التمار خانية وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة <sup>٢١</sup>  
 لو اخرج رجل او ثلثة عرضوا لرجل في سفر واخافوه وشهروا عليه السلاح <sup>٢٢</sup>



وقتلوه واخذوا ماله ثم اخذوا فطيمهم حد القطاع <sup>من العنابية</sup> وعن <sup>سفي</sup> الجيوس  
 اذا عرض له في المفازة <sup>مرجلان</sup> او ثلثة فشهروا عليه السلاح فقتلوه واخذوا  
 ماله ثبت فيهم حكم القطع <sup>من الكافي</sup> وعن ابي يوسف سرح في المصر وفيما بين القرى  
 اذا قطعوا بالسلاح حد <sup>وا</sup> وان قطعوا بالحجر او خشب نهارا <sup>لا</sup> وان كان ليلا حدا  
 لان السلاح لا يلبث فلا يلحقه الغوث <sup>واما</sup> الحجر والخشب فيلبث فيدرك الغوث  
 ويقل الغوث بالليالي فالامران فيها على التساوي <sup>من النهاية</sup> ومن قطع الطريق  
 ليلا او نهارا بالامصار الى آخره <sup>وبعض المتأخرين</sup> قالوا ان ابا حنيفة سرح اجاب  
 ذلك بناء على عادة اهل ترعانة فان الناس في ترعانة في المصر والقرى كانوا يحملون  
 السلاح مع انفسهم فيندرس مع ذلك تمكن القاصد معه قطع الطريق واخذ المال  
 والحكم لا يبنى على النادر <sup>واما</sup> في ترعانة ترك الناس هذه العادة وهي حمل السلاح  
 في الامصار فيحقق قطع الطريق في الامصار والقرى <sup>وعن</sup> ابي يوسف سرح  
 ان قصده في المصر او بين القرى بالسلاح يقام عليه حد فطاع الطريق <sup>وان قصده</sup>  
 بالحجر او بالخشب فان كان في الليل يقام عليه حد قطع الطريق وان كان في النهار  
 فلا وجلة ان من دخل على انسان في بيته ليلا فكا بره واخذ ماله فهو سرقة فان كان  
 في طريق المفازة يقطع وان كان في طريق الامصار والقرى ان كان ليلا فكلت  
 وان كان نهارا فلا يقطع <sup>وعن</sup> ابي يوسف سرح يقطع كذا ذكره الامام <sup>شي</sup> القمي  
 وعن ابي يوسف سرح والغوث يبطى بالليالي <sup>من النوازل</sup> سئل محمد بن <sup>مقاتل</sup>  
 عن عشرة قطعوا الطريق تسعة منهم قيام وواحد منهم يقتل ويأخذ المال <sup>خذه</sup>  
 قال يقتلون كلهم وان تابوا يقتل ذلك الواحد منهم <sup>من الاشتر</sup> وشي وكل من خرج



للقطع في غير المصرا بسلاح أو بختب وله منعة يقدر بان يدفع عن نفسه  
 فهو محارب أما في المصرا فلا خلاف لابي يوسف مراح ، وروى عنه ان ما يكو<sup>ن</sup>  
 فيه بالسلاح كان حرا بابا وبالليل باي شيء كان ولم يرا بوحيفة مراح الخروج بين  
 الحيرة والكوفة قطعا لا تضال العمران في زمانه أما الآن فهو كالبرية ويجب  
 عليهم من قطع أو قتل فلذلك الى الامام دون الاولياء لا يصح عفوهم ولا صلحهم  
 ولا يشترط طلبهم ، من المبسوط وجنفت منهم يأخذون المال ويقتلون وحكمهم  
 ان على قول ابي حنيفة مراح يقطع الامام او لا ايديهم وارجلهم ثم هو بالخيار ان شاء<sup>الله</sup>  
 قتلهم بالسيف وان شاء صلبهم وان شاء قطع ايديهم والرجل ويترك حتى يسيل<sup>الدم</sup>  
 فيموتوا وقال ابو يوسف ومحمد مراح ليس للامام ان يقطع ايديهم وارجلهم ولكن  
 صلبهم . من الجواهر القاضية اذا رأى اراقه ماسوى الخمر كالشمري والد<sup>بني</sup>  
 للمصلحة في وقت لا يؤخذ للفساد الا ذلك فله ذلك لان مثل هذا لا يتخذ  
 في هذه الديار الا للتأهي به وهو حرام وللمحاكم ابطالها وادارتها وله ان  
 يخلها ان امكن فان امر باراقة ذلك فارق بامرهم لا ضمان على متلفه ولا  
 ملامة بل يستحق الثواب والكرامة فان اعترض عليه احد فليس له ولاية  
 الاعتراض مع العمل بقول اهل العلم من اصحاب ابي حنيفة مراح وغيرهم وفيه  
 قطع مادة الفساد والفجور والفسوق والملامة على من لطخ لسانه بالاعترا<sup>ض</sup>  
 على القانتين لله تعالى هكذا ذكره وهو الصحيح وان كان خلاف المذكور  
 في الباب الثاني اذ اكثر من اهل الفساد اللعب بالحيوان كتحريش القبيح بالقب<sup>ل</sup>  
 والمنافرة بالديوث واللعب بالحمامة فللقاضية ان يأمر المحتسب بجس<sup>ر</sup> اصحاب<sup>ه</sup>



الصفة ويتقدم الى المحتسب بان يذبحهم ويسلمها وقيمتها الى اربابها  
 الشرع بكسر الدنان قطعاً للفساد ولا ضمان عليه بعد تسليم الملك يوحى الى  
 فان اختار التضمين فانه يضمنه قيمته غير معلم ومنه وذكر في كتاب العيون ان  
 اراق خموراً المسلمين وكسروا نفوسهم وشق رقابهم التي فيها الخمر حسبة لا  
 عليه وكذا من اراق خموراً اهل الذمة وكسروا نفوسهم وشق رقابهم اذا  
 ظهر وا بين المسلمين بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا ضمان عليه  
 ومنه قال القاضي الامام ابو العلاء الناصبي لما سئل عن مفسد يسوق في الا  
 بالفساد ويوقع بين الناس الشر را فعا الى السلطات ماذا يجب عليه القتل  
 مشروع عليه واجب لفساده والقتل فيه مستقنع من جامع الشروح في باب  
 ابي يوسف روح على خلاف ابي حنيفة ومحمد روح في كتاب الحد وفي التهذيب  
 اذا عرف هذا فاعرف بان المتقرب يكون بالقتل والضرب والحبس والازعاج  
 عن الدار واخذ المال وغيرها والقتل يكون سياسة ورخصة وايابة ووجوباً  
 بسبب الدعوة الى البدعة والسحر والزندقة والخنق وقصد قطع الطريق و  
 مقاطعة الضرائب والسعي بالفساد والزنا واللواط فاورس ونبذ امنها و  
 بالله التوفيق ومنه التسديد وفي التمهيد في القول في تكفير اهل الاوهام  
 ثم اتقال مع اهل الاوهام اذا ظهرت بدعتهم بحيث يوجب التكفير فانه مباح  
 قتلهم جميعاً اذا لم يرجعوا ولم يتولوا واذا تابوا واسلموا فانه لا تقبل توبتهم جميعاً  
 وقال بعضهم بانه تقبل توبتهم جميعاً الا بالاحية والغالية والشيعة من  
 الروافض وكذا لك القرامطة وانزنا وقتل من الغلاة سفة لا تقبل توبتهم



بحال من الاحوال وتقبل بعد التوبة كدهو قبل التوبة لا منهم لم يعتقد وابلها<sup>ع</sup>  
حتى يتوبوا ويرجعوا اليه . وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار فانه  
تقبل توبته وان تاب بعد الاخذ والاطهار فانه لا تقبل توبته وهو قياس قول  
ابي حنيفة مراح . ولا يضرب الجزية على المبتدع وان كان كافرا بحال من الاحوال  
ولا يسترق فاما اذا كانت بدعة لا توجب الكفر فانه يوجب الزجر والامتناع<sup>ع</sup>  
ويوجب التعزير باني وجه يمكن فانه يمنع عن ذلك فان كان لا يمكن منعه  
ونزجره بدون الحبس والسوط فانه يجوز جسده وضربه وكذا لك لو لم يمكن  
المنع بدون السيف ان كان رئيسهم ومقتله نعم فانه يجوز قتله سياسة  
وامتناعا وكذا لك اهل بلدة من بلاد المسلمين في دار الاسلام اذا تركوا الجمعة  
والجماعة والعهدين او تركوا الاذات والاقامة او تركوا الحكم والقضاء او تركوا  
القرأة اصلا فانه يوجب التكليف ولو لم يقبلوا بالتهديد والسوط فانه يوجب  
التكليف بالسيف فان قتلوا قلا باسب ولا اثم وكذا لك الشخص الواحد لو ترك  
شيئا مما ذكرنا ولم يأت بهذه الاحكام او بواحد منها فانه يكف . ولو قتل قلة  
يكون هدرا قال المحدثي ابو شكور السالمي مراح سمعت عن الشيخ الامام  
الزاهد ابي بكر محمد بن حمزة الخطيب بسمرقند مراح في سنة نيف وستين وارب<sup>ع</sup>  
مائة كنت متفقا عنده وتلقفت منه كتاب السرقة وغيره فلما بنى مسائل  
قطاع الطريق واحكامهم وهو معنى قوله تعالى انما جزاء الذين يحادثون<sup>ع</sup>  
الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم<sup>ع</sup>  
وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة



هذا أب عظيم قال مرض حد قطاع الطريق ان ينقطع الطريق بخروجه  
 فقال سمعت عن الشيخ الامام مكي الا سلام شمس الائمة ابي محمد عبد العز  
 احمد الحلواني البخاري سرح ذكر في اماليه بان قاطع الطريق اذا قطع الطر  
 واخذ المال ولم يقتل ولم ينقطع الطريق بخروجه فانه يجوز للسلطان ان يقتله  
 سياسة ونرجرا ولهذا المعنى قلنا المبتدع اذا كان منه دعوة ودلالة للناس  
 في البدعة ويتوهم ان ينشئ منه البدعة وان لم يحكم بكفره فانه يجوز للسلطان  
 ان يقتله سياسة ونرجرا لان فسادا اعلى واقم حيث يؤثر في الدين والبد  
 اذا كانت كفرا فانه يباح قتلهم عاما واذا كانت فسقا لا يباح قتلهم عاما ولكن يقتل  
 من كان سعيه ورئيسا واما ما لهم زجرا وامتناعا ثم وماء اهل القبلة لا يباح عند  
 اهل السنة والجماعة الا باحد من معاني ثلثة برودة بعد الايمان ونزاعا بعد الا  
 ويقتل امرأ مسلم بغير حق وقالت المعتزلة يباح باحد من معاني اربعة اذا امر  
 كبيرة او احدث بدعة او سلب سيفا على السلطان او عطل فريضة فوالض الله تعالى  
 من الكبرى الساحة يقتل يريد بما اذا كانت تعتقد ذلك لتصور مرتدة وان كانت  
 المرتدة لا تقتل لانه جاء فيها الاثر وهو ما روي عن عمر بن الخطاب انه كتب الى عامله  
 ان اقتلوا الساحر والساحرة التي تتخذ لجة للناس ويفرقا بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة  
 فهو ساحر فيحكم بالمرتداده ويقتل هكذا اذ كانوا مطلقا وهذا محمول على ما اذا كان  
 يعتقد له اثر وهو الفاعل في الجنائيات الخناق والساحر يقتل لانها بسعيان في  
 الارض بالفساد وان تابا لا يقبل ذلك منهما لان توبتهما لا تقبل قال الفقيه  
 ابو الليث رجا ان تابا قبل ان يواخذ اقبلت توبتهما وان اخذا ثم تابا لا يقبل ذلك



منهما ويقتلان وكذلك الزنديق المعروف الداعي وبديقتي الزنديق  
هل يستتاب ان كان مشركا في الاصل يترك على شرك يعني اذا كان من <sup>الجم</sup>  
لان كافر اصلي وان كان مسلما فتنزندق يعرض عليه الاسلام فان اسلم والا  
قتل لانه مرتد وان كان ذميا فتنزندق يترك على حاله لان الكفر كله ملة  
واحدة من المغرب قال ابواليث سرح الزنديق معروف وترند قته  
انه لا يؤمن بالآخرة ووحيدانية الخلق. وعن ثعلب ليس ترند يق ولا <sup>زين</sup>  
من كلام العرب قال ومعناه على ما يقوله العامة ملحد ودهري. وعن ابن  
دريد انه فارسي معرب اصله ترند اي يقول بد وام بقاء الدهر من <sup>مفاتيح</sup>  
العلوم الزنادقة اسم المانوية وكان المزدكية يسمعون بذلك ومزدك هو  
ظهر في ايام قبادور عم ان الاموال والحرم مشتركة واظهر كتابا سماه ترند او هو  
كتاب المجوس الذي جاء به ترند شت الذي يزعمون انه نبي فينسب اصحاب <sup>مزدك</sup>  
الترند او عربت الكلمة فقل ترند يق. من كفاية الشعبي المرتدة لا تقتل هندنا  
لكنها تجلس في السجن وتخرج في كل اسبوع وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وتطعم في كل  
يوم لقمة من طعام وشربة من ماء ويمنع عنها جميع منافع الدنيا حتى تتوب او تموت  
من الشقية وسئل عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في الفترة فقال يباح لانهم  
ساعون في الارض بالفساد قيل انهم يجتفون عن السعي بالفساد في ايام <sup>الفترة</sup>  
ويختفون فقال ذلك امتناع ضروري ولو ردوا لعادوا كما نشاهد. قال لقد  
سألت السيد الامام ابا شجاع سرح عن ذلك فقال يباح قتلهم ويثاب قائلهم  
في الصيرفية سرح عن قتل الاعونة هل يحل قال السيد الامام الزاهد الصغار سرح



فقال ذكر الخصاص سراح في مختص ومن ضرب الضارب حلقه وهو اختيار  
 بعض المشايخ سراح من تفسير البستي ولهذا قلنا في اصحاب الضارب والمكوس  
 التي ياخذونها من امتعة الناس ان دعائهم مباحة واجب على المسلمين قبلهم  
 لكل واحد من الناس ان يقتل من قدر عليهم من غير انذار ولا يقدم اليه  
 بالقول لانه معلوم من حالهم انهم غير قائلين اذا كانوا مقيمين على ذلك مع  
 العلم بخطره في المغرب ضربت عليهم ضربة وضارب من الجزية وغيرها  
 اي اوجبت في الكبير عار جدا اخذ سوق النخاسين مقاطعة من السلطان  
 كل شهر بدراهم معلومة وكتب بذلك صكا واشهد شهودا قال ابو القاسم  
 الصغار سراح ضل المقاطع والمقاطع عن صبيح الرشاد ولو شهد الشهود حل بهم  
 اللعن لان شهادتهم على باطل ولو شهدوا على اقرار ذلك وهم عرفوا السبب فهم  
 ملعونون فيجب ان لا يكونوا شهودا في مثل ذلك وكذا في كل اقوال وهو بناء على الحرام  
 وهذا يقرر ما ذكرناه في الكبير ولو اظهر الرجل الفسوق داره فينبغي ان يتقدم اليه  
 ايدى اللعنة فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء  
 حبسه وان شاء اذبه سياطا وان شاء انزله عن داره لان الكل يصلح  
 للتعزير في الظهيرية ولم يذكروا محمد سراح التعزير ياخذ المال وقد قيل  
 روي عن ابي يوسف سراح التعزير ياخذ المال يجوز للسلطان في كفاية  
 البيهقي ولو اشترى الذي جارية مسلمة واستولدها تسع في قيمتها  
 لانه لا يمكن الابقاء والازالة مجانا فتسعى ويوجع الذمى ضربا لو طسده  
 المسلمة وللممنوع عن ماء البئر والنهران يقام عليهم بالسلاح اذا احتاج الى الماء



لان المشرع اثبت له المشاركة فيه حتى اتهمه بيب عن محمد روح في رجل رأى  
 قتل اياه عمدا او اقربيه عنده وقال القاتل قتلته بقصاصي عليه او ارتد ولم  
 يعلم الا ابن وسعدان يقتله ووسع من رآه وسمع اقراره ان يعين الا ابن عليه  
 وان اخبر العمد لان الا ابن بما قال القاتل لم يجعل يقتله ولو قتل كان في سعة وكذا  
 لو رآه يغصب ماله او سمع اقراره به ان يأخذ عنه وان شهد عند الا ابن  
 شاهد ان يقتل ابيه او يغصب ماله لا يقتله ولا يأخذ ماله حتى يقضي القاضي  
 في السراجية فاذا سرقا ثالثا ورا بعا لم يقطع بعد ذلك عندنا وللامام ان يقتله  
 سياسة بسعيه في الارض بالفساد اذا سعى رجل عند الوالي او عند شيخه  
 البلد فاخذ وامنه مالا فان كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن المصاعى عند  
 نافر روح وعليه الفتوى من الكبر ادعى على آخر سرقة كان على المدعى البينة  
 وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يفتى به لان فتوى المفتي بحسب  
 ان يطابق الشرع ادعى على آخر سرقة فقل الى السلطان وطلب من السلطان ان يضرب حتى  
 بالسرقه فحضر مرة او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يعذب فان  
 الجيوس فصعد السطح خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من الجبس  
 غرامة والسرقه ظهرت على يد غيره كان نور ثته ان يأخذ واصحاب السرقة  
 بدية ابيهم وبالغرامة التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعل  
 في هذا التسبب يفتى النصاب رجل ادعى على واحد السرقة كان على المدعى  
 البينة وعلى السارق اليمين والضرب خلاف الشرع فلا يفتى به <sup>خبره</sup> من ذلك  
 حكى عن الفقيه ابي بكر الا عشرين ان الامام يجعل فيه باكر راء فان كان اكبر



انه سارق وان المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة المشايخ مخرج على  
 ان للامام ان يعزله لا يمتد وجده في تخويع التهمة والا نسيان يعزله لاجل التهمة  
 كما لو آراه الامام يشرب نفع السارق وكما آراه جالساً مع الفساق في مجلس الشرب  
 وان كان هو لا يشرب كذا هنا وحكي ان عصام بن يوسف مخرج دخل حياذ<sup>بن</sup>  
 قيلة وكان اميراً ببلخ فأتى بسارق وقد ائتمن فقال الامير لعصام ايتني بحب  
 فقال عصام على المدعي البينة وعلى المدعي عليه اليمين فقال الامير لها<sup>توا</sup>  
 بالسوط والعقابين فما ضرب عشرة حتى اقر واخرج السرقة فقال عصام<sup>الله</sup>  
 ما رأيت جوراً أشبه بالعدل من هذا وعنه مخرج قال اتى بسارق  
 الى امير الكوفة فبعث الامير الى الحسن بن زياد يسأله عن ذلك  
 فقال الحسن سمعت ابن شبرمة مخرج يقول لا يتوصل الى العظم الا بقطع  
 المحر فريج الرسول واخبر فامر الامير بضرب السارق فاعترف واتى  
 بالسرقة فندم الحسن مخرج على ما قال فركب واتى الامير فوجد السارق  
 وقد اقر واتى بالسرقة من الكبري لص معروف بالسرقة وجده رجل  
 يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقة ليس له ان يقتله وله ان يأخذ  
 ويأتي به الى الامام ليحسمه حتى يتوب لان الحبس للزجر الى ان يتوب  
 مشروع \* اللص اذا دخل دار رجل يريد اخذ متاعه او اخذ المتاع واخرجه  
 فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دُونَ مَالِكَ وان  
 رمى به فليس له ان يقتله لان الحديث لا يتناوله في كراهيته رجل اطلع  
 على الرجل وعلى الخائض ملاة فخاف صاحب الدار انه لو صاح به ياخذ



بالحياة ويهرب هل له ان يرميه قال بعضهم له ذلك اذا كانت الملائكة تسأ  
 عشرة فصاعدا قال الفقيه ابو الليث سراج اصحابنا لم يقدر واعلى هذا  
 التقدير بل اطلقوا ان يرميه لقوله عليه السلام قَاتِلْ دُونَ مَا لَيْتَ يَدُونِي كِتَابُ  
 الصلوة ذكر السرقة التي شيع قطع صلوة المسروق منه وقدر نصابها بدراهم  
 ساروق حفري في جدار رجل ولم تنفذ الحفرة حتى علم صاحب المنزل فالتقى عليه حجرا  
 فقتله فعلى عاقبته الدية وعليه الكفارة لان هذا اقل فيه شبهة الا باخذ رجل  
 خرج قاطعا للطريق على ان يسلب امته الناس ويقتلهم ان استقبلوه فاستقبله  
 الناس فقتلوه لا شيء عليهم لا نهم قتلوه لاجل مالهم فان فر منهم ان بغوه  
 لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لا نهم قتلوا  
 ما لهم رجل استقبله للصود ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حل له ان يقتلهم لقوله  
 عليه السلام قَاتِلْ دُونَ مَا لَيْتَ واسم المال يقع على القليل والكثير ولو ان لصوصا و  
 على قوم واخذوا متاعهم فاستعانوا بقوم حين خرجوا في طلبهم ان كان اسباب  
 المتاع معهم او غابوا لكن خرجوا يعرفون مكانهم يقدر رعون على رد المتاع  
 يجوز ان يقتلواهم وان كانوا لا يعرفون ولا يقدر رعون على رد المتاع عليهم لا يجوز  
 يقتلواهم لانهم لا يتمكنون من الرد على اسبابها فلا يشتغلون بالقتال للاسترداد  
 لان الاسترداد لا يلزم على باب الاموال قال في رجل يشتم الناس ان كان له مروة عظم  
 وان كان دون ذلك يحبس وان كان شتا ما ضرب وحبس في المخلص  
 ذمى اظهر بيع الخمر في المصريح فان اراقة انسان ضمن الا ان يكون  
 اما ما يرى ذلك فلا يضمن كسر دنت الخمر ان كان باذن الامام



لا يضمن والآمن <sup>هو</sup> عز صاحبنا سرح انه يهدم على صاحب البيت الذي فيه  
الحرق ولم ير وعنه شيء في احراق بيته شق نرق خمر مسلم يضمن الزق الا ان يكون  
اما ما يرى ذلك فلا يضمن لانه مختلف فيه وامر المعروف والنهي عن المنكر فيما  
دون المسلمين يحل وان كان يلحقه الضرب وان كان غالب رائد انه يقتل <sup>يحل</sup> لا  
ذلك عبد اساء الادب فلمولى ان يغرسه لكن لا يجاوز به الحد وكذا  
امرأته عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحبته يغرسه رجل <sup>حجب</sup>  
عليه الحد وهو ضعيف الحلقة فحيف عليه المحلات اذا ضرب يجلد جلد امقل  
ما يتحمل جلا حتى يفا حشة ثم تاب وانا اب الى الله تعالى ولا <sup>ضحي</sup> عند القاء  
فانه لا يقيم الحد لان المستر مندوب <sup>سرح</sup> وما ابو يوسف <sup>سرح</sup> في حنيفة <sup>سرح</sup>  
اذا نقب عيبت اللص فادركته وهو ينقب فاقبله ولا تحذر <sup>سرح</sup> وقال ابو يوسف  
سرح حذره فان ذهب والا فارمه وان دخل سارق نخذ ان يكون معه شيء  
فيرميك او يضربك فارمه ولا تحذره وقال لوان لصا دخل دارا اولاسلا <sup>ح</sup>  
معه وصاحبها يعلم انه يقوي على اخذه الا انه يخاف ان ياخذ بعض ممتلكاته ولا يقدر  
عليه وسعد ضربه وقتله سارق وجب عليه القطع فرفع الى القاضى <sup>يقطعه</sup> فلم  
يصير انما لتقصيره في حق الله تعالى في العيون ولوان سرح جلا <sup>منه</sup> فتركه فان علم انه  
امتنع لا يسع السكوت عنه ينبغي ان يمس باله محنة الدين لا علون <sup>لعداوة والحجة</sup>  
ولو كان بحال لو نزلهم علم انهم لا يمتنع <sup>منه</sup> عن ذلك فهو في معتد عن تركه ولو  
نزلهم كانت افضل وبنال الثواب ولو كانت بحال لو منعهم  
شتموه او ضربوه ولا يصبر على ما يصيبه فالافضل ان يترك فان كان



يعلم انه يقدر ان يصبر على ما اصابه فان علم به فان لم ينسب عمله الى عمل الانبياء  
 صلوات الله عليهم اجمعين وانى يوجد منك هذا في تحنيس الملتقط وجد  
 قتل في دار وقال صاحب الدار قتلته انا لانه اراد اخذ مالي وعلى المقتول  
 سيما السارق وهو قتلهم في ذلك فعن ابي حنيفة مراح انه لا شيء على صاحب  
 الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون القصاص وكذا لو وجد رجل رجلا  
 يتقب منزله يرميه بحجر فيقتله وكذا اذا وجد مع القرابة او مع جار يته رجلا  
 يريد ان يزني بها وهي مكروه وان سراه مع امرأة او مع محرمة له وهي مطاعة  
 على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا رجلا اذا ن يستكره غلاما او امرأة على الفاحشة  
 فعليهما ان يقتلاه فان قتلاه في ذلك قدم المكروه هدر ولا يجب بقتله شيء ولكن  
 هذا اذا لم يستطع الك دفع الا بالقتل كذا عن محمد والشداد والفقهاء مراح <sup>من در</sup> <sup>البحر</sup>  
 اذا قتل رجلا وادعى من غير بينة انه دخل ليسرق ماله وجب القودان لم يكن معروفا  
 بذلك وبه قال مالك واحمد خلا فالابي حنيفة مراح في الصيرفية دخل بيته فرا  
 فاجرا مع امرأته او جار يته فقتله لا يجب القصاص وحله قتله وقال ان غلب  
 على ظنه انه يغلبه حل قتله وان غلباه يقتلها قتل وهكذا في فتاوى الامام <sup>جل</sup>  
 الاستاذ برهان الدين مراح قلت قال القاضي الامام بديع الدين مراح وفي  
 وجوب القصاص عليه قياس واستحسان في كتاب الاشرية وفي وجوب الدية  
 كذلك في النسفية وسئل عن امرأة حرمت على زوجها ولم يتخلص عنها الزوج  
 ولو غاب عنها سحرته فردته اليها هل له ان يحال في قتلها بالسم ونحوه ليتخلص  
 عنها قال لا يحل له قتلها ويبعد عنها باي وجه قد روي في المحيط سئل الشيخ الامام <sup>رحم</sup>



عن حلف بثلاث تطليقات فظن انه لم يحث فاستقنت المرأة فافيت بوقوع  
الثلاث وعلمت انها لو اخبرت الزوج بذلك انكر اليقين فلها ان تحلل بعد ما  
بارتها من زوجها بسفرا وغيره وتتقي عدتها وتعتد من الزوج الثاني ثم  
تأمر الاول بعد الاياب بمجديد النكاح بشيئ دخل في قلبها بشبهة قال لها  
في القضاء فلا لا نكاح الزوج وقوع الطلاق الثالث ولا بينة لهما وامافيت  
وبين الله تعالى فهي في سعة من ذلك وقد وقعت هذه الحادثة في زمن  
سيد الامام الاجل ابي شجاع راج فسالته عن ذلك الفتوى فكتب انه يجوز  
ثم سألته بعد ذلك بمدة فقال لا يجوز فلا يطلق لها ذلك فلعنه انما اجاب  
بذلك في حق التي لا يوثق بقولها فلا يؤمن من ان تكذب تطرقا في مخالطة  
من يريد سفاحا فتصور ذلك كحاجة وسئل الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم  
امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلثا ولا تعتد ر على ان تمنع نفسها منه هل  
يسعي ان تقتله قال لها ان تقتله في الوقت الذي يريد ان يقربها ولا تعتد  
على سبها الا بالقول قال الشيخ الامام نجم الدين راج في فتاواه وهكذا كان  
فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة والسيد الامام ابي شجاع وكان  
القائد الامام الايبجا راج يقول ليس لها ان تقتله وكان يستدل بما  
ذكره محمد راج في كتاب الاكراه ان السلطان اذا اكره امرأة على الزنا ففككت  
لا تأثم بخلاف الرجل اذا كان مكرها على الزنا حيث ياتم واذا لم تأثم ان توطئ  
وهي مكروهة لم تكن مضطرة الى قتل الزوج قال الشيخ الامام نجم الدين راج  
فكفي له جواب السيد الامام ابي شجاع راج يقول لها ان تقتله فقال انه رجل <sup>كبير</sup>



وان من مشائخنا الكبار ولا يقول القول الا عن صحة فالاعتماد على قوله في  
فتاوى الشيخ الامام الفقيه محمد بن الوليد السمرقندي رح في مناقب أبي حنيفة  
رح عن عبد الله ابن المبارك عن أبي حنيفة رح ان من طلق امرأته  
ثلاثاً ثم قصد لها فأنها تزده عن نفسها ولها ان تقتله - وفي آخر كتاب  
الاستحسان اذا شهد عند المرأة شاهداً عدلان ان نكاحها  
طلقها ثلاثاً وهو يحد ذلك ثم ماتا او غابا ان شهد عند القاضي لم يسعها  
ان تقيم معه وان تدعه لقربها فان حلف الزوج على ذلك والشهود  
قد ماتوا فردها القاضي عليه لا يسعها المقام معه وينبغي لها ان  
تقتدي بما لها او تقرب منه وان لم تقدر على ذلك قتلته متى علمت  
ان يقربها لكن ينبغي ان تقتله بالدواء وليس لها ان تقتله واذا  
هربت منه لم يسعها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر - قال الشيخ الامام  
الاجل شمس الائمة السرخسي رح في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحاكم  
فما بينهما وبين الله تعالى اذا هربت فلها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر والله اعلم  
في فتاوى المجتهدين واذا كان الذي طلقها ثلاثاً يقر عند ما بالحرمه وينكر عند القاضي  
فان امرها القاضي بطاعته فانها تكون معذورة والاثم على الزوج المطلق  
قال المجتهدان جدداً عند اصحاب القاضي كان اقرب الى التجاوز والعذر  
وفي الفتاوى عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة رح اذا اضطرت  
المرأة في الحرام وتحاف الله تعالى جاز لها ان تدفع الحرام عن نفسها بان  
تقاتله وتقتله لانه لا حيلة لها عن التخلص عن الحرام الا بهذا ودفع الظلم



والأشهر عن نفسها واجب : قال شداد سرح جاز لها ان تقتله لانه مباح الدم  
لان الزنا بالموتة الواحدة يجب الحد والرجم فكيف بمرات كثيرة : قال شداد  
سرح يقتله بالسهم وان كان بالمسكين يكون مباحا ولكن عسى ان لا تصدق  
المرأة فيطلب منها القصاص فاذا قتله بالسهم لا تحاصم بالمقتصاص فلما نزلنا  
سرا وار تكب الحرام سرا يقتل سرا وبما خذ من الخلاصة والد عار مجنون  
ابدا حتى تعرف توبتهم من التماس خانية ويجلس الد عار والذي ينهم  
مخوفون على المسلمين واهل الفساد حتى تعرف منهم التوبة والد عار من  
يقصد اكلات اموال الناس او انفسهم او كليهما فاذا كان يخاف على الناس  
منه في النفس والمال حبس في السجن حتى تظهر منه التوبة ثم من انما لقي  
واما الذي يستقي الناس البنج والشكوان وجوز بوا وجوز قاتل و  
نحوها مما يذهل الناس ويذهب بالعقل ثم ياخذ ماله فان هو لا يقتصون  
ولكن يعاقبون العقوبة الشديدة ويجسسون حتى تعلم توبتهم ويعززون  
ما اخذوا من الناس من الفتاوى العتابية وعن ابي يوسف سرح اذا  
عرف الامام الخناق او اقر او اصاب معه امرأة الخناقين ومعه المتاع امره  
بضرب عنقه وصلبه وكذا من يطعم البنج او وجد قاهرا او اصاب معه الطعام  
الذي فيه البنج ومتاع الناس ان كان الامر فيهم طاهرا فذلك الى الامام  
من الغوامض وان في الديانات والمعاملات والد ماء يعمل بغالب الراي  
وهو كالعلم القطعي في حق الاحكام من المحيط الا يرى ان اراقة الدم باكثر  
يجوز حتى ان من دخل في بيت سرحا سلا حار وقع في قلبه انه اناه



ليقتله كان له ان يقتله. من الجواهر سئل عن قتل الزنور والمضرات الموثقة  
 كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي الموثق فضلا عن غيره اذا  
 كان موذيا والله اعلم. من المضرات وكيفية الصليب ان تغرز خشبة في الارض  
 ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه  
 خشبة اخرى ويربط عليها يديه ثم يطعن بالرمح في ثدييه الايسر و  
 يمحض الرمح حتى يموت به. من الغياثية خدع امرأة رجل وابنته  
 الصغيرة واخرجها من منزل زوجها وابيها فانهم يحبس حتى ياتي بها ويعلم عن  
 حالها من القنار خانية عن ابي يوسف راح رجل سرق صيا فسرق من يده  
 ولم يستين له موت ولا قتل يضمن ولكن يحبس حتى ياتي به ويعلم حاله وفي  
 القدر يري لو غضب صيا حراما من اهله فرض ومات في يده فلا ضمان عليه  
 من المحيط في كتاب العصب في الفصل الرابع عشر في غضب الحر والمدبر و  
 المكاتب وام الولد. في المتقى ابن سماعة عن محمد راح في رجل خدع امرأة رجل  
 وابنته وهي صغيرة واخرجها من منزل ابوها وزوجها قال اجسه حتى ياتي  
 بها ويعلم حالها وفيه ايضا عن ابي يوسف راح رجل سرق صيا فسرق من يده  
 ولم يستين له موت ولا قتل يضمن ولكنه يحبس حتى ياتي به ويعلم حاله وفي  
 القدر يري لو غضب صيا حراما من اهله فرض ومات في يده فلا ضمان عليه لان  
 الحر ليس بحمل العصب حتى يجب الضمان لصورة هذا الفعل ولا يضمن بالموت  
 لان امره مجبور عليه لا صنع فيه لاحد ولو عقه سبع في يده او نهشه حية فمات  
 سئل عن الغاصب الدية وكذا لو وقع عليه حائط او وقع في بئر كان على



الغاصب الدية .. من الظهيرية ولو غصب صياحرا وغاب عن يده لا يدري  
 أقتل أم لا يحبس الغاصب حتى يخبر له أو يعلم أنه قد مات لأنه واجب الورد  
 كالكاتب من دسر البحور إذا غصب حرا ومات في يده لم يضمن وإن كان  
 صغيرا رجل خلع امرأة رجل حتى وقعت الفارقة بينهما من الكبرى في كتاب  
 الحد، وفي الفصل الثاني في القذف وإساءة الأدب رجل خلع امرأة حرة  
 أو ابنته وهي صغيرة فأخرجها أو نزل وجهها من رجل قال محمد سرح حبسه  
 بهذا الأبد حتى يردّها أو يموت .. من الخاوي وعنه محمد سرح عنه خلع  
 امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة فنزل وجهها من رجل قال حبسه بهذا الأبد  
 حتى يردّها أو يموت .. من الظهيرية في كتاب أدب القاضي في الفصل الثاني  
 فيما بوجب الحبس والملازمة إلى آخره يحبس حتى يحد ث توبة أو يموت لأنه  
 ساع في الأرض بالفساد وسبيله ما ذكرناه من الدارجية عن أصحابنا سرح <sup>فيمن</sup>  
 اعتاد الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته .. من عمدة القضاة والسارق  
 بعد الحد يحبس ليتوب والزاني لا يحبس والمسارق إذا كان معروفا بها ولم يؤجل  
 بالسرقة يحبس .. من التآر خانبة قال محمد سرح في رجل سرق غير مرة فحدّ <sup>جل</sup> حدّا  
 واحدا فهو لذلك كله بخلاف ما لو أقيم الحد عليه مرة ثم سرق ثانيا .. من الخاوي  
 ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس فإني أحبسه وأخلده في السجن إلى  
 أن يتوب .. من الخانية ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس <sup>يحد</sup>  
 في السجن إلى أن تظهر التوبة .. من التابيع ويظهر فيهم سيماء الصالحين .. من جواهر  
 الفتاوى جماعة في دار رجل دخل واحد منهم في بيت صاحب الدار وأخذ قماشه



ثم اقر فانه يستوجب التعزير والجس الطويل وعليه سرقة الامتعة او قيمتها ان كانت  
هالكة. من شرح شيخ اكل الدين ودفع الضرر بقدر الامكان واجب ولهذا  
اجمعت الصحابة رضي عن علي وجوب نصب الامام من شرح وصول الصغار بسئل  
رضي عن قتل الظلمة في دار الاسلام هل يجوز ام لا قال اذا اخذ الحرام ويقول  
اعطني حقي واعتقد الباطل حقا يحكم بكفره ويباح قتله. وسئل الشيخ الامام ابو بكر  
بن محمد راجع عن هذه المسئلة فقال سمعت عن بعض مشايخنا راجع قال انما يباح قتلهم  
دفعاً لشرهم لا كفرهم ودفع الشر واجب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم خمس  
من الموزيات يقتلن في الحل والحرم فامضت يدي ان ما لا ذى غاليا الغراب والحذأة  
والفارس والعقرب والحية. وفي رواية الكلب العقور وهذا الظالم في معنى هذه  
الخمسة. الا يرى ان قتل البقاة وقطاع الطريق يباح دفعاً لشرهم وان لم يحكم بكفرهم  
كذلك هنا خصوصاً على اصل الصحاح راجع فان علة القتل انما هو الغراب لا الكفر  
من القنية قال المديون لداث انه اذ نزع الي القبالة واقر انه لا شيء لك علي و  
الا فوال ان في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبالة واقر انه لا شيء عليه فهذا  
في معنى الاكراه وله ان يدعي دونه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس الملك و  
مصدره وقته وكان خبايا امواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغنازان عند  
ماله يؤخذ ويؤذى ويطلب منه ذلك. ويجزم اجباره بغير حجة معتبرة وكان  
ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول قلت فعلى هذا اتخويفهم  
بالجزرة انه وجد مال الغائب عند البقرة وعملهم بعد الفتنة العامة في معنى  
الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال والاندراج







فقد جليده وكذا اذا شهد الشهود من اينابيع ويقتل الساحر اذا علم منه السحر  
في قول ابي حنيفة سرح ولا يستتاب وان قال انه يترك السحر ويتوب منه وقد شهد  
الشهود بان ساحر الان واقرا على نفسه بذلك لا تقبل التوبة منه ولو قال كنت  
موتة وقد تركته او شهد الشهود بذلك قبل منهم دخلي سبيله - وذكر في البرامكة  
انه تقبل توبة الساحر - وقال ابو يوسف سرح اذا اقر على نفسه بان يذرع ويحصد و  
يفعل لا يعتز منه له حتى ينكم بالشرك ويستتاب - وذكر ان فقيه ابوالليث سرح في نوازله  
قال ابو بكر سرح يقتل الساحر والحقاق فان تابا لا تقبل توبتهما - وقال ابوالليث سرح ان  
اخذ بعد التوبة قبلت توبتهما وان اخذ قبل التوبة لا يلتفت الى توبتهما - من الحلو  
وساحر يسحر وهو باحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب فخذل يقتل ولا يستتاب اذا اخذ  
وثبت منه ذلك وساحر بالتجربة والامتحان غير معتقد به فذلك ليس بكا فذا  
تقدم منه الاسلام - من الاحقاق قال الامام ابو منصور ليس كل سحر كفرا الا اذا كان  
سرحا مشروطا في الايمان فيكون سرحا يقتل به الذكور لا الاثبات والذي فيه اهلاك  
النفس فحكمه حكم قطاع الطريق يستوي فيه الذكر والانثى ولهذا اختلفت الروايات  
في السحرة انما هل تقتل وتقبل توبة الساحرة كما قبلت توبة سحرة فرعون - من التفسير  
الكبير وقد رأيت بعض الافاضل من اصحاب ابي القاسم الراودي رجع قد اجتازها  
وهو من اشد الناس انكارا للسحر فولي حكومة بعض بلاد الهند فقام بهامدة  
ثم رجع اليها وهو يصف الاعاجيب ويحكي عن السحرة الا فاعيل ونريم ان المشاهدة  
اغنته عن الشهادة وكان يقول انما يستمر ويظهر في بلاد الكفر حيث لا ترفع الا  
بالاذان ولا تسمع تلاوة القرآن فاذا صبح ذلك بطل سحر السحرة وقد ذكرنا الجصاص



في كتب احكام القرآن ان ذلك كله منخرقة وخذ يعة وليس لها حقيقة بنى هذه المسئلة  
على قول الشيخ ابي بكر الرازي ثم قال واذا تعلم السحر معتقدا اهل يكفر قال عندنا يكفر  
بذلك خلاف قول الشافعي رحمه يدال عليه قول الله تعالى ولكن الشياطين  
كفروا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ قَالَ وَسَوَاءٌ قَتَلَ بِسِحْرِهِ اَوْ لَمْ يَقْتُلْ فَانْ يَقْتُلِ السَّاحِرُ <sup>عندنا</sup>  
حد الا قصاصا. وعند الشافعي رحمه ان قال سحري يقتل وقد قلت به فلا  
فانه يقتل قصاصا والخلاف يتصور في هذا الفصل اذا تعلمه غير معتقدا <sup>للملئ</sup>  
لم يقتل ولم يكفر الا ان يتكرر منه القتل فانه يقتل للمسي في الارض بالفساد. وقال  
وذكر الشافعي رحمه هذه المسئلة على وجه آخر فقال يستعمل السحر عندنا يكفر ولا  
تقبل توبته وعند الشافعي رحمه لا يكفر وتقبل توبته. واما احكام السحر فقد روى <sup>الحسن</sup>  
بن زياد عن ابى حنيفة رحمه ان الساحر يقتل اذا علم انه ساحر ولا يستتاب وان  
اقر وقال كنت مرة اسحر ثم تركت ذلك منذ زمان قبل منه وكان لك ان شهدا  
عليه انه كان مرة ساحرا وانه ترك السحر وكذا لك المسلم والذي والحرث  
العبد من اقر منهم انه ساحر فقد حل دمه ويقتل ولا تقبل توبته. وعن  
علي الرازي رحمه قال سألت ابا يوسف عن ابى حنيفة رحمه في الساحر يقتل  
ولا يستتاب لم يكن بمنزلة المرتد فقال الساحر قد جمع مع كفره السعي في الارض  
بالفساد قال قلت لابي يوسف رحمه ما الساحر قال الذي يفيض له من العمل مثل  
ما عمل اليهود بالنبي عليه السلام وعلى ما جاءت به الآثار ان اصاب به قتلا  
قتل فان لم يصب به قتلا لم يقتل لان لبين بن عاصم سحر النبي صلى الله عليه وسلم  
فلم يقتله اذ لم يصب به قتلا. قال ابو بكر ليس فيما ذكره بيان معنى السحر الذي يستحق



فاعله القتل ولا يجوز ان يظن بابي يوسف سراج انه اعتقد في السحر واعتقد  
 الحشوية من العامة انه سرق قدس روت على اتصال الالم من غير حاسة  
 ويجوز ان يكون ما فعله لبس بن المعاصم يسعى للادوية ونحوها قلت في  
 انكار الجب بركات غير صحيح ونحن نقول ان العين قد تصيب من غير  
 حاسة وقد وردت به الاخبار المتواترة وليس ذلك حاسة وكذلك  
 ما يفعله اليهود من طريق الوهم وما يفعلونه من رفع اليد عن بقعة الى  
 بقعة وفي الاخبار الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفوذ الحسن  
 والحسين رضي الله عنهما بالمعوذتين واما الساحر اذا كان ذميا فيقتل  
 لا غنى يقتل وعند المتأرجح لا يقتل الا ان يضرب بالمسلمين فيقتل لنقض العهد  
 ثم رجع بنا القول الى حكاية قول ابي بكر قال قال الشافعي سراج اذا  
 قال الساحر انا اعمل عملا من السحر فاحطى واصيب يعني القتل وقد مات  
 هذا الرجل من حملي فففيه الدية وان قال سحري يقتل وقد تعدت قتل  
 فلان بذلت قتل قودا وقد روى الرواة ان عمر رضي الله عنه كتب الى بعض النواحي  
 وامر بقتل كل ساحر وساحرة قلت وبلغنا ان عمل السحر لا يتم الا بتعظيم  
 الشياطين واستجابتهم والتبري من الاسلام والشرعية والاختلاص  
 من الدين نعوذ بالله منها فمن الممكن ان يجيبه الشياطين على حسب اجابته  
 ويطيعوه على حسب طاعته فيقر بواله البعيد ويسهلوا له العسير فاما ما كان  
 من معجزات الانبياء عليهم السلام من الشقاق القمر وانفجار الحجر وفلق البحر  
 حياء الموتى ونحو ذلك فعاد الله ان يكون ذلك في وسع الشياطين ومن منة المتعجبين



وبالله التوفيق :- واما الرقى والغرائب فما كان منها من الاستشفاء بكتب الله تعالى  
والاخر التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حرز ابي حنيفة  
وغیره فانه صحيح وجاز ان يكون له تاثير ما كان من كلام لا يعرف معناه لم يجز  
الاستشفاء به ولهذا كرهه الرقية بالعبانية والسريانية ونحوهما وكره  
تعليق التمام وانما السحر من استخراج الشياطين للطاقة جوهر الشياطين ورقة  
افهامهم :- وقال بن مسعود رضي الله عنه كذا نسى السحر في الجاهلية العضة واصل العضة شدة <sup>اللب</sup>  
وتقوى الكذب وحذ السحر فعل يخفى سببه ويؤرم قلب الشيء عن حقيقته :- من الاحياء وهو نوع  
يستفاد من العلم بخواص الجواهر وبامور حسابية في مطالع النجوم فيتخذ من تلك <sup>الجواهر</sup>  
هيكل على صورة الشخص المسحور ويترصده له وقت مخصوص في المطالع  
ويقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والفحش المخالف للشرع ويتوسل  
بسببها الى الاستعانة بالشياطين ويحصل من مجموع ذلك بحكم اجراء التعاقد  
احوال غريبة في الشخص المسحور :- من كشف الغوامض الاصل في وجوب  
التعزير ان كل من ارتكب منكرا كبيرة ليس له حد مقدر في الشرع او  
اذى مسلما بقوله او بفعله فانه يجب التعزير عليه الا اذ كان الكذب  
ظاهرا في قوله :- من الكبري وكذا لو قال يا كلب يا خنزير يا حمار يا نسي  
يا قرد يا ذئب لانه ما قد فقه بمعصيته ولا الحق به شيئا انما الحق <sup>بتفسيه</sup> الشين  
لان كل واحد يعلم انه كاذب فيما قال ومنه وكل جنابة ليس فيها حد مقدر  
فالغزير فيها واجب :- من شرح الطحاوي ومن جن جنابة ليس فيها حد مقدر  
وجب التعزير عليه :- من القينة جعلت كل من ظلمني في حال وسعه في الدنيا



والأخرة سواء ظلمني في نفسي أو مالي أو عرضي يعزير الظالم بهذا القدر مع الندم  
من الحسامية والتعزير إنما يجب في الشيء الذي لو فعله المقذوف به وجب عليه  
التعزير فإذا نسبته القاذف إليه يجب عليه التعزير من شرح الوقاية واعلم  
أن الألفاظ لا تدعي لبيان لا تعد ولا تحصى فالواجب أن يذكر لها ضابط  
تعرف به أحكام جميعها فاقول قد عرفت أن نسبة المحسن إلى الرأى موجب حد  
القذف فنسبته غير المحسن كالحد والكافر إليه لا يوجب الحد لا بخطا طرفيهما  
بل يوجب التعزير لا شاعداً الفاحشة ونسبته المحسن إلى غير الزنا لا يوجب القذف  
فهو يوجب التعزير أم لا فنسبته إلى فعل اختياري يجرم في الشرع ويعد عاراً  
في العرف يجب التعزير والآ لا إلا أن يكون تحقيراً للاشراف وإنما قلنا إلى  
فعل اختياري احترازاً عن أمور الخلقية فلا تعزير في ياحمار لأن معناه الحقيقي  
غير مراد بل معناه المجازي كالبلبل مثلاً وهو امر خفي وكذا القرد يراد به قبح الصورة  
والكلب يراد به سمي الخلق إلا أن يقال لا لئسان شريف النفس كعالم أو علوي  
أو رجل صالح فانقسم أهل الأكرام فيعزروا بها تشبه بخلاف الأبرار إذا يتقوهون  
بامثال هذه الكلمات كثيراً ولا يبالون من أن يقال لهم وإنما قلنا يجرم في الشرع احترازاً  
عن أفعال اختيارية لا تحرم في الشرع مع أنه يعد عاراً في العرف كاللجأ ونحوه يراد  
دني الأهمية وكذلك بالفارسية يانكس أن قيل للاشراف عزر وغيرهم لا الأبرار  
أن السوقية لا يبالون بأفعال فيها الخسة والدناءة وإنما قلنا ويعد عاراً في  
العرف احترازاً عن أفعال اختيارية تحرم شرعاً ولا يعد عاراً في العرف كلعب النساء  
والعتناء وأعمال الديوان في زماننا ثم كيفية التعزير وكيفته تقوضان إلى رأي



الامام فيراعي عظم الجناية وصغرها وحال القاتل والمقول فيه من تناسخاته  
 وفي الكافي هو تاديب دون الحد وفي نصاب الاحتساب الفرق بين الحد والتعزير  
 من وجوه: أحدها أن الحد مقدر والتعزير مفوض إلى رأي الامام الثاني أن  
 الحد يد بأشبهات والتعزير يجب مع الشبهات والثالث أن الحد لا يجب  
 على المصبي والتعزير يشرع عليه والرابع الحد يطلق على الذمي إن كان متدينا  
 والتعزير لا يطلق عليه وإنما سمي عقوبة لأن التعزير يشرع للتطهير والكافر  
 ليس من أهل التطهير وإنما يسمى في حق أهل الذمة إذا كان غير متدينا  
 ومن موجبات كتب الصكوك والخطوط بالتزوير وفيها الممارسة في أحكام الشريعة  
 ومما يوجب التعزير ما إذا رفع إنسان بكرا فزال عذرها بالرفع يغير  
 الرافع اتفاقا وحق من المهر على الاختلاف كذا في متفرقات حدود الذخيرة  
 ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن سستم من محمد راح فيمن قطع ذنب برذون  
 أو حلق شعر جارية وفي جنایات الذخيرة ومنها ما لو أكره السلطان رجلا  
 على قتال مسلم بغير حق ووعد به بقتله إن لم يقتله فاستأص على السلطان والتعزير  
 على القتال عند أبي حنيفة ومحمد راح ومنها ما إذا أكره الرجل غيره على الزنا<sup>في</sup>  
 يجب على الذي أكرهه التعزير وعلى الزاني الحد على قول محمد ونافس راح وهو  
 قول أبي حنيفة راح ثم راجع وقال لا يجب للشبهة ولكن يعزير ويجب العقر  
 من الكفاية في الأكراه ومن موجبات التعزير الزهد البارد وفي إيوافيت  
 روى أن رجلا قد وجد ثمرة ملقاة في سوق المد ينة في نر من عمر بن  
 الخطاب رضى فآخذها وقال من فقد هذه الثمرة وصويكر كلامه ويعرفها



ومراده من هذا الكلام اظهار نرهده وورعه وديانته على الناس فسمع  
 عمر رض كلاه وعرف مراده فقال كل يا بارذ فانه وسرع يغضبه الله تعا  
 وضربه بالدرّة فان سأل سائل ان المحتسب اذا اخذ بعض البغايا وامر بالتعزيب  
 عليها بما يتكشف رؤسهن او ذراعهن او قد مهن فهذه امكرا آخر  
 الجواب عنه ما روي ان عمر رض بلغه عن فائحة في ناحية المدينة فأتاها  
 حتى يجهر عليها وهي في منزلها فضربها بالدرّة حتى سقط خمارها فقيل له يا  
 المؤمنين ان خمارها قد سقط فقال انه لا حرمة لها في الشريعة معناه انها  
 اشغلت بما لا يحل لها في الشريعة فقد اسقطت بما صنعت حرمة نفسها و  
 بالاماء هلك اذكر في شرح ادب القاصي للخصاف في آخر باب الثلثين -  
 وان رأى المحتسب رجلا مع امرأة في الطريق يتحدّثان فاذا يصنع بهما -  
 الجواب ما روي ان عمر رض رأى رجلا مع امرأة يتحدّثان في الطريق فغزاها  
 بالدرّة فقال الرجل هي امرأتي فقال له لو كانت امرأتك فلم لاندخلها في بيتك  
 ثم ندّم عمر رض على ضربيهما وتفكر في ذلك فجاءه ابي ابن كعب رض فالتقاء و  
 فقال عمر رض لم احضر لهن او انما جئت لتفح عني عقدة في قلبي فقال لا تلمني يا  
 امير المؤمنين فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من دخل عليه اخ  
 مسلم فالتقاء ومادة له غفر الله لهما جميعا قبل ان يجلس عليهما ثم قال عمر ابي  
 رأيت رجلا مع امرأة يتحدّثان في الطريق فضربتهما بالدرّة فقال الرجل  
 امرأتي فندمت على ذلك فقال يا امير المؤمنين انت مؤدّب المسلمين والواجب  
 عليك ان تحفظ المسلمين في الطريق فلو كانت له امرأة فلم يدخلها في البيت



ففرح بذلك عمر رضي الله عنه ثم جعل أبي يكي فقال له عمر انما جئت لتفريح نفسي فلم  
تكي فقال تذكرت حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
اذا اجتمع الاولون والآخرون يوم القيمة ياتي الاسلام بحسن الصورة  
ليطلبك ويقول اغرتك الله يا عمر كما اغرتني قال فسجد عمر رضي الله عنه وسبح  
سرا ب شكرا لله من قسمة الميراث من الكفاية وفي الفتاوى التعزير على  
مراتب تعزير اشرف الاشرف كالقهاء والعلوية وتعزير الاشرف كاللها<sup>قنة</sup>  
وتعزير اوساط الناس وتعزير الخسائس وتعزير اشرف الاشرف  
الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بلغت ففعل كذا وكذا وتعزير الاشرف  
الاعلام والجرح الى باب القاضي وتعزير اوساط الناس الاعلام والجرح الى  
باب القاضي والجرح وتعزير الخسائس الاعلام والجرح والضرب  
والجرح مع ذلك ثم قد يكون التعزير بالجرح بالصف وتعيين  
الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وفي الخانية  
وعن محمد سراج رجل يشتم الناس وهو محترم له مروة يؤعظ ولا يجس  
وان كان دون ذلك يؤدب وان كان شتا ما يضرب ويجس وفي  
في الظهيرية وقد يكون التعزير نظر القاضي اليه بوجه عبوس ولم يذكر  
محمد سراج في شيء من الكتب التعزير باخذ المال وقد قيل مروني عن  
ابي يوسف سراج ان الزجر والتعزير من السلطان باخذ المال ولا خلا<sup>ف</sup>  
بين العلماء اخذ لا يبلغ بالتعزير الجحد وفي الفتاوى الخلاصة والتعزير<sup>ح</sup>  
المال ان رأى القاضي او الوالي جازر ومن جملة ذلك الرجل لا يحضر



الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال بم. بعد هذا اعتبر ابو حنيفة سراح حد العبد  
 وذلك اربعون فقال ينقص عنه سوط ويضرب تسعة وثلاثون سوطا <sup>سوف</sup> <sup>ابو</sup>  
 سراح اعتبر حد الاحرار وذلك ثمانون سوطا وقال ينقص عنه سوط ويضرب  
 تسعة وسبعون وهو في الكافي وهو قول سراح بم. قال في رواية اخرى <sup>ينقص</sup>  
 خمسة ويضرب خمسة وسبعون والاول اصح وقول محمد سراح في الكتاب <sup>ب</sup> مضطرب  
 ذكر في بعضها مع ابي حنيفة رج وفي بعضها مع ابي يوسف سراح بم. وفي جامع <sup>الجامع</sup>  
 وفي العبد ما بين خمسة وثلاثين الى ثلثة بم. وهذا الاختلاف في أقصى التعزير  
 وانما ادناه مفوض الى رأي الامام يقيم بقدر ما يرى من المصلحة فيه في التهيئة  
 اقل التعزير لا ينقص عن ثلث جلدات بم. وينبغي ان ينظر القاضي في سببه  
 فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب بعار من يبلغ التعزير اقصى غايته  
 مثاله اذا قال لامرأة الغير اولام ولد الغير اولدية يا زانية يجب عليه <sup>اقصى</sup>  
 غايات التعزير لان الحد لا يجب هنا لعدم احصاء المقدوف وهذا من <sup>جنس</sup>  
 ما يجب به الحد فيبلغ التعزير اقصى غايته وان كان من جنس ما لا يجب به الحد  
 نحو ان يقول دغره يا خبيث يا فاسق يا شارب الخمر حتى وجب التعزير فالتعزير  
 منوفى الى الامام وفي حد والاصل يبلغ التعزير غايته في موضعين احدهما  
 اذا اصاب من الاجنبية كل محرم غير الجماع والثاني اذا اخذ السارق في البيت  
 بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج اما فيما عدا هذين الموضعين لا يبلغ <sup>ب</sup> وقال  
 ابو يوسف سراح التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال المضروب  
 فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الكافي وعن ابي يوسف سراح انه يقرب كل



نوع من بادر فقير المس والقبلة حد الزنا والقذف بغير الزنا من حد القذف  
 \* وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف راج في والي عز مائة فئات <sup>الزنا</sup>  
 قال لا <sup>يحبته</sup> وفي الذخيرة فان زاد على المائة فئات فنصف الدية في <sup>بيت</sup>  
 المال لان هذا خطأ من الوالي فان جاء من ذلك ما يعلم انه عمد وليس خطأ  
 فهو على عاقبته \* في الامالي عن ابي يوسف راج لو ان قاضيا رأى تعزير  
 مائة فقد اخذ باثر وان ضرب اكثر من مائة فهو جائز وانما يجب التعزير بان  
 يرتكب منكرا ليس فيه حد مقدس شرعا او يقذف غيره يقذف لم يجب عليه  
 حد مقدس \* وفي شرح الطحاوي او اذى مسلما بغير حق بفعله او قوله وفي  
 الظهيرية مسئلة محمد راج عن رجل يؤخذ في بيته الخمر وهو فاسق او يوجب  
 القوم مجتمعين عليها ولم يؤم احد يشربونها غير انهم جعلوا مجلسا <sup>لشربها</sup>  
 هل يعزر قال نعم وكذلك الرجل يوجد مع ركوة والركوة رقيق وقد كان  
 بعض العلماء يقول في عهد ابي حنيفة راج يقام عليه الحد كما <sup>في</sup> على الشارب  
 وحكي عن ابي حنيفة راج انه قال لهذا القائل لا يحد وفي اليتيمة يضرب <sup>المسلم</sup>  
 ببيع الخمر ضرا وجميعا بخلاف الذمي وفي الحافية وكذا المقيم اذا انظر  
 في رمضان متعمدا يعزر ويجبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى <sup>قطار</sup>  
 ثانيا وكذا المسلم ببيع الخمر وبالكا الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزر ويجبس وكذا  
 المعني والمختل والبا حجة يعزر ويجبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا  
 شتم الذمي يعزر به وفي الحادي وعن ابي يوسف راج في الذي يبيع الخمر  
 ويشربه ويترك الصلاة احبسه واخذه في السجن واؤدبه ثم اخرجه <sup>ومن يتهم</sup>



بالقتل والسرقة وضرب الناس فأتى أجسده وأخلده في السجن إلى أن يتوب<sup>ب</sup>  
 وسئل أبو بكر لا سكاف سراح عمر له عبد فاساء الأدب قال لا ينبغي له أن  
 يضربه ولكن يرفعه إلى الحاكم ليكون هو الذي أدبه لأن التعزير ليس له  
 حد مقدر فليس إليه التعزير قال الفقيه هذا خلاف أصحابنا روح فان عندهم له أن  
 يعزره ويذناخذ ولا يبلغ به الحد وكذا امرأته لقوله تعالى وأضر بؤهن<sup>ب</sup> إباح التعزير  
 للنساء عند الحاجة إلى ذلك وفي الاستغناقي ثم اعلم أن ضرب الزوج امرأته إنما يباح  
 فيما إذا ضربها لمنفعة نفسه كما إذا ضربها ليعيدها إلى منجعتها<sup>ب</sup> لا يرى أنه ليس له  
 أن يضربها على ترك الصلوة وفي النوازل سئل أبو القاسم عن الساحر هل يقتل أو  
 تقبل توبته قال الساحر على ثلاثة أقسام ساحر كافر ادعى أني أخلق ما أفعله فثبما<sup>ب</sup>  
 عن دعواه ذلك ويقول الله خالق كل شيء وتبرأ منه فانه تقبل توبته. والآخر  
 ساحر يسمو بالامتحان والتجربة غير معتقد به فليس ذلك بكافر. والآخر ساحر<sup>ب</sup>  
 وهو جاحل لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا لا يستتاب ويقتل إذا أخذ وقال  
 وكان ينبغي أن يضربا<sup>ب</sup> ان إذا أخذ أتابا وإذا ترك عادا إلى الارتداد  
 قال أبو عبد الله يقتلان. بنى الكبرى رجل خلع امرأة رجل وهي صغيرة فأخرجها  
 ونزوحها من رجل قال محمد سرح أجسده بهذا حتى يردّها أو يموت<sup>ب</sup> في كتاب البيوع  
 عبد يطلب من مولا<sup>ب</sup> البيع وهو مقر أنه يحسن صحبته يعزره من السراجية من الرجل  
 إلى مذهب الشافعي يعزره وحكي أن أبا حفص بن عبد الله رأى أبا حفص الكبير  
 التجارى أو تحل إلى مذهب الشافعي روح لكثرة الشفعية فامر بالتعزير والنفي  
 عن البلدة. وفي النسفية سئل عن شفعوي صار حنفيا ثم أراد أن ينتقل إلى<sup>ب</sup>



الشافعي هل له ذلك فقال الثبات على مذهب أبي حنيفة رج خير وأولى فقال  
 هذه الكلمة أقرب إلى الالة وأرق مما أجاب القاضي الإمام أبو الحسن  
 للتأويل يرجع عن هذه المسئلة انه يغزر هذا البائس المرتد اشد التغير  
 حتى يترك المذهب الردي ويجمع إلى المذهب السديد وهو في جواهر الفتاوى  
 قال حنفي استقل إلى مذهب الشافعي راح قال فخر الدين محمود بن محمد راح  
 اكر اين مرد عامي ست ساقط القول والشهادة تؤدوا از فاسقان بتر باشد  
 واكر از اهل علم ست مبتدع وضال كرد و واجب بود منع و زجر و ي و حكى  
 ان رجلا من اصحاب أبي حنيفة راح خطب إلى رجل من اصحاب الحديث  
 ابنته في عهد الشيخ أبي بكر الجوزجاني فابى الرجل ان يزوجه الا ان يترك  
 مذهبه لمذهب اصحاب الحديث فيقر أخلف الامام ويرفع يده عند  
 الاخطا ونحو ذلك فاجابه إلى ذلك فزوجه فقال الشيخ في مجلس العامة  
 بعد ما سئل عن هذه الحادثة وبعد ما اطرق راسه وسكت النكاح  
 ولكن اخاف على هذا الرجل ان يذهب ايمانه وقت النزاع فقبل له  
 ولم ذلك قال لانه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لاجل جيفة  
 منتنة فاحذ مذها هو عنده ليس بحق افلا اخاف على ايمانه لا استخفافه  
 بدينه قال ولو ان رجلا من اهل الاجتهاد بري من مذهبه في مسئلة  
 او في اكثر منها واجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب والسنة او غيرها من  
 الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان محمودا ما جورا فاما الذي لم يكن  
 من اهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب في غير



الدنيا وشهوتها فهو المذموم الآثم المستوجب للتأديب والتعزير لا برتابه  
 المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه حتى حكى ان رجلا في عهد الشيخ  
 ابي حفص الكبير ترك مذهبه وكان يقرأ خلف امامه ويرفع يديه عند  
 الركوع ونحو ذلك فاخبر الشيخ بذلك فغضب الشيخ وعنف وامر السلطان  
 حتى امر الجلاذ بان يضرب بالسياط عند الصياغة حتى دخل فاس على الشيخ  
 ويشفعوا اليه وتاب وادخلوه عليه فعرض عليه ما يجب عرضه من باب  
 الدين ثم خلى سبيله ثم هو في المشتق وشهادة المرأتين مع الرجل في التعزير  
 جائزة وليس على القاذف حبس حتى يسأل عن الشهود وهو في الثانية و  
 التعزير حق العبد يجوز فيه الا براء والعفو والشهادة على الشهادة وتحريمها  
 فيه اليمين ثم اذا قال لغيره يا فاجر فعلية التعزير وكذلك اذا قال لغيره  
 يا خبيث يا فاسق وهو في الكافي وهو ليس بفاسق او قال يا مخنت فعلية  
 التعزير وكذلك اذا قال له يا ابن القحبة الفاجرة وهو في التعزير يا ابن  
 الحبيثة وهو في الثانية يا ابن القرطبان ثم اذا قال يا ابن الفاجرة فعلية  
 التعزير فلا يكون قاذفا لانه وكذلك اذا قال لغيره يا اكل الربوا يا شارب  
 الخمر وهو في التعزير او قال يا فاسق او قال يا خائن ففيها التعزير وهو في المشتق  
 اذا قال النصراني يا ابن الزاني يا ابن الفاسق فيه التعزير وقال ابو يوسف  
 مجد ولو قال يا حماريا ثورا يا خنزير وهو في تجنيس خواهر زاده او قال يا ابن  
 الحمار ثم فلا شيء في ذلك ولو قال يا كلب لم يعزر هكذا ذكر في الاصل وهو حكى  
 من الفقيه ابي جعفر الهندواني رحمه الله انه كان يقول في عرف ديارنا يعزر بالقول



شمس الأئمة السرخسي روح الأصبغ عندي أنه لا يغزر وفي المضمرات <sup>ي</sup>  
 عن أبي جعفر الهندي وأبي روح أنه قال إنما لا يغزر إذا كانت هذه الواحد  
 من عرض الناس فأمّا إذا قال ذلك لفقيه أو لرجل ذي خط فانه يغزر  
 وفي الكافي وهذه أحسن <sup>هو</sup> في الاجناس إذا قال يا كافر يا نرند يوت  
 يا لص يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أنت تلعب بالصبيان يا ديوث  
 وفي السراجية يا بني تازمهم <sup>١٤</sup> وقال أنك ماوى الزواني أنت ماوى <sup>المص</sup>  
 فعليه التعزير <sup>هو</sup> في المضمرات قال بعضهم من قال لآخر يا كافر لا يجب <sup>التعزير</sup>  
 ما لم يقل يا كافر بالله لأن الله سخط المؤمن كافر بالطاغوت قال من يكفر  
 بالطاغوت فيكون محملاً <sup>هم</sup> <sup>هو</sup> في الاجناس إذا قال له يا كلب يا قرد يا  
 يا ذئب يا بقرا حية يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك <sup>هو</sup> في المحامى إذا قال  
 يا ولد الحرام يا عيارهم <sup>هم</sup> وقال ابن الأسود وابوه ليس كذلك أو قال  
 يا حجام يا مرستاقى وهو ليس كذلك يا مقعد يا مواجر يا مقامر يا ناكس  
 يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كثنان يا مؤشوس <sup>هو</sup> في تجنيس الناصري  
 أو قال يا قرطبان <sup>هم</sup> <sup>١٥</sup> أنه لا يغزر <sup>هو</sup> في تجنيس الناصري وقال السيد <sup>الامام</sup>  
 الأجل روح لو قال يا بغايا مواجر يا جيفة في عرفنا فيه التعزير <sup>هو</sup>  
 الظهيرية ولو قال يا معفوج فانه يغزر ولا يجب الحد في قول أبي يوسف  
 ومحمد روح حتى يضيف الفعل إلى السبيل <sup>هو</sup> على قول أبي حنيفة روح لا يكون  
 قن فاحال وعليه التعزير لأنه الحق الشين والمعفوج المضروب في <sup>١٦</sup>  
<sup>هم</sup> <sup>١٧</sup> وإذا قال لفاسق يا فاسق وقال للص يا لص فلا شيء عليه <sup>١٨</sup>



الآثار من أبي حنيفة راح اذا قال لغيره يا فعلا نة يحد لانه بلغة عمان يازا  
 وفي الاصل اذا قال له يا يهودي يا نصراني يا ابن النصراني وفي الذخيرة  
 يا ابن اليهودي م م ان فيه التعزير ولا حد وفي الخاصة وكذا الوقا  
 يا عابد الوثنيين محوسي يا ابن المجوسي لا حد عليه م م قال محمد راح  
 التعزير اشد الضرب يريد ان في التعزير يضرب اشد ما يضرب في سائر  
 الحد ود وفي شرح الطحاوي الشدة هي الجمع في عضو واحد م م ثم  
 ضرب الزاني اشد من ضرب شارب الخمر ثم ضرب شارب الخمر اشد من  
 ضرب القاذف وفي حدود الاصل ويفرق التعزير على الاعضاء ولا يضرب  
 العضو الذي من الضرب في حد الزنا وفي كتاب الاشرية ويضرب  
 للتعزير في موضع واحد وليس في المسئلة روايتان وفي الكافي ومن  
 حده الامام او غرضه فمات قدمه هدر وقال الشافعي راح تجب عليه  
 في بيت المال بخلاف الزوج ان غرض امرأته من الناطق وامام حقة  
 الرجال بالرجال فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير وليس فيه الحد وامام حقة  
 الرجال بالنساء فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير ولا حد فيه في قولهم  
 جميعا وامام حقة النساء بالنساء فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير و  
 فيه حد وامام حقة الرجال بالخصي والعنيت والمحبوب والغلام  
 الذي يصلح للاستمتاع فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه حد  
 ايضا من الجواهر قال لا خريا احمق فعليه التعزير والجبس والملازمة دون  
 الضرب من الخيانة رجلان بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفقهاء



والفتوى فقال خصمه وليس كما افتوا وقال لا فعل هذا وهما من عرض  
 الناس كان عليه التعزير <sup>من القنية</sup> قال له يا فاسق فمراوان ثبت فسقك بالبينة  
 ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع ببينة لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل  
 ومنه اذا قال ر شؤنة بكن افعليه رده تقبل البينة هو لو ادعى رجل عند القاضي <sup>قصة</sup>  
 وعجز عن اثباتها لا يعزرها بخلاف دعوى الزنا لان المقصود من دعوى السرقة  
 اثبات المال لا شبهة الى السرقة فقال له يا فاسق يا منافق اوانت منافق يعزرها  
 من كشف البردوي نجاسة الخمر غليظة ونجاسة سائر الاشربة خفيفة ويكفر <sup>بمحل</sup>  
 الخمر دون سائر الاشربة <sup>من الترييح</sup> ومشائخنا سرح قدس روه بما يراه الامام  
 انه ينزجر به وذلك ستة اشياء الكلام الخفيف والخس والصنع وتعريلت  
 الاذن والضرب واخذ المال في رواية عن ابي يوسف سرح <sup>من الخلاصة</sup>  
 خصمان تشاتما بين يدي القاضي في مجلسه فنهاهما فلم ينتهيا والراي في ذلك  
 الى القاضي ان يحبسهما او يعزرها وان عفا فحسن وان فعل احدهما لصاحبه  
 فليس للقاضي ان يعزرها عالم يطلب خصمه <sup>من البرهانية</sup> رجل له غريم ثم  
 جاء انسان وانتزعه من يده يعزرك لكن لا صمدان عبيد انما يعزير فلان جنين واما  
 عدم الضمان فلا بد منه بنصف المال <sup>من الخيرية</sup> <sup>من بيع الخمر</sup> ردها كل الربا  
 ولا يرجع عنه فانه يعزير وبحسب <sup>من الكافي</sup> <sup>من التمهيد</sup> <sup>من التمهيد</sup> <sup>من التمهيد</sup> <sup>من التمهيد</sup>  
 والقواد وغيرهم الاعلام والجر الى باب الفضي وانه يراى شرف لا شرف  
 كالفتهاء والعلوية الاعلام فقط بان يقول بلغني انك فعلت كذا فلا <sup>تفعل</sup>  
 وتعزير اوساط الناس كالسوقية الاعلام والجر والخس وتعزير الاخصاء



الاعلام والجرم والضرب والحبس من البرهانية رجل اظهر الفسوق في دار  
 ينبغي ان يتقدم اليه ابداء للعذر فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف  
 فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذ به سياط وان شاء انزله من داره  
 لان الكل يصلح للتعزير من التهذيب ثم التعزير الى رأي الامام بقدر ما  
 الجرم وصغره على قدر احتمال المضروب فلا يبلغ اذ في حد العبد وهو  
 اربعون فينقص منه وقال ابو يوسف راح اذ في حد الاحرار فينقص منه  
 وهو تسعة وسبعون وعن ابي يوسف راح انه يجوز ان يبلغ الى المائة  
 في القبلة والتمس الحرام من النافع وان حبسه بعد التعزير فانه يجوز ان  
 رأي الامام الصلاح فيه من الذخيرة قال ابو حنيفة راح لا يبلغ بالتعزير  
 اربعين سوطا وقال ابو يوسف راح ثمانين سوطا واختلفت الروايات عن  
 ابي يوسف راح بعد ذلك قال في رواية يضرب به الى تسعة وسبعين وقال  
 في رواية الى خمسة وسبعين والاول اصح وقول محمد راح في الكتاب مضطرب  
 ولا خلاف بين العلماء انه لا يبلغ به الحد يقال عليه السلام من بلغ حد ابي غير حد  
 فهو من المعتدين بعد هذا اعتبر ابو حنيفة راح العبد وذلك اربعون فقلا  
 ينقص عنه سوطا ويضرب تسعة وثلاثين وابو يوسف راح اعتبر حد الاحرار  
 وذلك ثمانون وقال ينقص عنه سوطا ويضرب تسعة وسبعين على اصح الروايتين  
 وهذا الاختلاف في اقصى التعزير فاما ادناه مفوض الى رأي الامام يقيم بقدر ما  
 المصلحة فيه وفي حد ود الاصل يبلغ التعزير غايته في موضعين احدهما اذا  
 اصاب من الاجنبية كل محرم غير الجماع والثاني السارق اذا اخذ بعد جمع المتاع



قتل الاخراج فاما فيما عدا هذين الموضعين لا يبلغ لان في هذين الموضعين  
 ارتكب جريمة ليس وراءها الا ما هو سبب وجوب الحد فيعزر بتعزير ولزمه الحد  
 بخلاف سائر الجرائم وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف راجح في والي عزير مائة  
 فمات الرجل قال لا اضمنه لانه قد جاز ان اكثر ما عزير بمائة فان نراد على المائة فمات  
 فنصف الدية في بيت المال لان هذا خطأ من الوالي وفي الامالي عن ابي يوسف  
 راجح لو ان قاضيا رأى تعزير مائة فقد اخذ باثر وان ضرب اكثر من مائة فهو جائز  
 من التفسير الكبير لا يقتل المولى بقتل عبده ولكن يعزر ويمنع وقال بعضهم يقتل به  
 وليس قائله ممن يعتد به ولنا ما روي ان رجلا قتل عبده على عهد عمر رضي  
 فقال عمر رضي لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل سيد بعبده  
 لقتلتك به ثم جلده ثم نفاه سنة وهذا الخبر تلقته الامم بالقبول فجاز تخصيص  
 الآية به من الناطق والخامس اذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به الا انه يعزر  
 على ذلك من الفصول الحياتي لا يجب به القصاص بالاجماع من الخاوي <sup>قال</sup>  
 ابولضر الدبوسي فمن قطع يد عبده او قتله فعليه التعزير <sup>سف</sup> يومنه وعن ابي يوسف  
 راجح في الذي يبيع الخمر ويشربه ويترك الصلوة احبسه واودبه ثم اخرجه  
 ومن يتهم بالقتل والسرقة وصرب الناس فاني احبسه واخذه في السجن  
 الى ان يتوب ولا يصعد التعزير وبخبر والمضرب فائمه من المبسوط ولو خنق حيا  
 حتى مات او طرحه في بئر او الفاه من ظهر جبل او من سطح فمات فلا قصاص  
 عليه في هذا كله لان الله القتل لم توجد الا ان يكون معروفا بذلك بفعله  
 غير مرة فحجب عليه القتل بمنزلة الحد لا القصاص <sup>سف</sup> من المضربات والتعزير على مرة



مراتب تعزير الاشرف كالزهاد والعباد وتعزير اشرف الاشرف كالفقهاء  
والعلوية وتعزير اوساط الناس وتعزير الارذل فتعزير اشرف الاشرف  
اذا فعلوا فعلا موجبا للتعزير وهو الاعلام لا غير وهو ان يقول له القاضي بلخي  
انك تفعل كذا فهو تعزير الاشرف الاعلام والجر الى باب القاضي وتعزير الارذل  
الاعلام والجر والجس وتعزير الارذل الاعلام والجر والضرب والجس  
من القنية وجد سكوان وتوجد منه الراجعة لا يجد ولكن يغربا قل من  
اربعين سوطا عتبه ولو وجد منه راحة الجر دون السكر يغربا نجح  
ولا يؤخر التعزير حتى ينزل السكر ولو وجد يحمل آنية فيها خمر يغربا والحاصل  
ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء المجاندة والقسوة  
فيغربون بناء على الظاهر ومنه حكم العورة في الركبة اخف من الفخذ  
حتى لو رآه مكشوف الركبة عليه وقف ولا يباشره ان لم يلبس وان رآه مكشوف  
الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يلبس وان رآه مكشوف السرة امره  
بستره واذا به على ذلك ان لم يلبس ومنه ضرب غيره بغير حق وضرب المصطفى  
ايضا انهما يغربان ويبدأ باقامة التعزير بالبادي منهما لا نذاخلهم و  
الوجوب عليه اسبق وفي مشكل الآثار واقامة التعزير للامام عند  
البي حنيفة والبي يوسف ومحمد والشافعي مراح والعفو اليه ايضا قال الطحاوي  
وعندي ان العفو ثابت للذي جنى عليه لا الى الامام قال مريض ولعل ما  
ان العفو الى الامام فذلك في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان انكر  
منكر ليس فيه حد مشروع من غير ان يحجبني على انسان وما قاله الطحاوي



فيها اذا جنح على انسان بمن صنوان القضاء رجل يوجد في بيته الخمر  
فهو فاسق او رجل يوجد معه ركوة من خمر او قوم يجتمعون على الشرب  
ولم يؤم احد يشربونها غير انه قد جلسوا مجلس من يشرب بها فانه يعزى لانه  
ظهر منهم امارات العزم على الفساد وانه معصية لاحد فيها فيعزى به من  
خزانة الفقه العليا لو قال يا لصق وهو لا يعرف بالصوهمية يعزى ولو قال  
يا جيفة فعليه التعزير من البرهانية ولو قال يا بليد او يا قذر يجب  
فيه التعزير لانه قد قد بمعصية ولانه الحق الشين به عيب يطلب البيع  
من مولاه وهو مقر انه يحسن محبته يعزى لانه متعنت في طلب البيع +  
من التفسير الزاهدي اين وعيدت كسي راكه دوستي دارو با اهل كتاب بكم سند  
عقيدت وديانت ايشان ونهرت كند دين ايشان را ونصرت خواهد از ايشان قات  
دوستي چون سبب معامله بود كه بخدمت نيكوتر بود يا بخرقت لغزكار تر بود آن دوستي  
روا بود چنانكه سكي را دوست دارند از هر صيدش بمن جامع الشروح وفي المفاتيح  
في باب حفظ اللسان اي اللذان يشتم كل واحد منهما صاحبه فعلى البادي ان يثما  
يحصل للبادي اكثر ما يحصل للمظلوم لانه كان سببا لتلك الخاتمة لم يعتد المظلوم  
حده فان تجاوز بان اكثر المظلوم شتم البادي وايداءه صار ان المظلوم اكثر من ان  
البادي سكتا

البادي سكتا

من الكثر الجهاد فرض كفاية ابتداء ان قام به قوم سقطت الكل والاثموا  
بتركه بمن شرح الوقاية هو فرض كفاية ببدء اي ابتداء وهو ان يبذل  
المسلمون بمحاربة الكفار ان قام به بعض سقطت عن الباقيين فان تركوا اثموا



صبي وعبد وامرأة واعمر ومقعد واقطع :- وفرض عين ان جملوا فتخرج المرأة و  
العبد بلا اذن فانه اذا جهم الكفار على ثغر من الثغور يصير فرض عين على من كان  
يقرب منه وهم يقدرون على الجهاد - واما على من وراءهم فاذا بلغ الخبر  
اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتج اليهم بان خيف على من كان يقرب منه  
ما نهى عاجزون عن المقاومة او بان لم يعجزوا ولكن تكاسلوا ثم وثم الى ان  
يصير فرض عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وهذا نظير صلوة الجنازة  
تصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن الميت فان قام بها الاقربون  
او بعضهم سقط عن الكل وان بلغ الى الابعد ان الاقربين ضيعوا حقه فعلى  
الابعد ان يقوم بها فان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير انما  
من تحفة الفقهاء ولا ينبغي للفرقة ان يفرض الواحد من الاثنين منهم والحاصل ان  
الامر مبني على غالب الظن فان غلب على ظن المقاتل ان يغلب ويقتر فلا بأس  
بان يفرض منهم ولا عبرة بالعدد حتى ان الواحد اذا لم يكن معه سلاح فلا بأس  
بان يفرض من اثنين معهما السلاح او من الواحد الذي يجمع السلاح من الذخيرة  
اذا دخل المشركون ارض المسلمين فاخذوا الاموال وسبوا الزناري والنساء  
فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم ان يتبعوهم حتى يستقذروا  
ذلك من ايديهم ما داموا في دار الاسلام لا يسعهم غير ذلك فاذا دخلوا ارض  
دار الحرب فكذلك في حق النساء والزناري ما لم يبلغوا بذلك حصونهم وذراري  
اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة ذراري المسلمين واموالهم ثم انما يفرض  
ذلك على كل من قدر عليه من المسلمين ولا يفرض على كل من عجزوا عما يفرض على كل



من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا ادر اكلهم قبل ان يبلغوا حصونهم وحرزهم  
 وما منهم فاذا كان اكثر انفسهم لا يدركونهم كما نوا في سعة من ان <sup>يقبضوا</sup>  
 ولا يتبعوهم من السراجية مسلم دخل دار الحرب بغير امان فقال انا راجع منكم  
 اوجئت اريد ان اقاتل معكم فتركوه لا بأس بان يقتل من احب منهم ومنه  
 اذا قال واحد من المسلمين للكا فر لا تخف وانت آمن او قال بالغارسية  
 مترس او قال يا يالسان كان فهو امان فهم الكافر ولم يفهم ومنه الكفار اذا  
 قالوا امنوا على ايماننا فانهم يثبت الامان في امماتهم ايضا مذكورة في السير  
 الكبير ومنه ولا بأس للمحارب ان يجارح قريته من التماس خافية فالاول  
 ما يجب عليه الجهاد في سبيل الله وفتح الكفرة والمحمدين والبطاة والمرتدين ثم  
 الانصاف والانصاف بين جميع المسلمين بان قتل احد احد اعداؤهم او خطأ  
 او قطع عضو من اعضائه او زنى بحليلة جاره وهو محصن او لا او قذفه او اخذ  
 ماله سرقة او غصبا او قطع الطريق حقيقة او حكما او شرب الخمر او ارتكب سائر  
 المحظورات فانه يقيم عليهم ما امر الله تعالى من الحدود ويعزر ببعض ما رأى  
 المصلحة لكل واحد من شرح الطوالع اما الاول فلان نصب الامام لدفع ضرر  
 لا يندفع الا به واجب لان البلد اذا شعر عن رئيس قاهر يا مريا لطاعات وينهي  
 عن المعاصي ويدبر بأس الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان وفساد فيه  
 المسوق والعصيان وشاع الحرج والمزج ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان  
 وحبس باجماع الانبياء والتفاقي العقلاء ومن شرح النظم ويوما ما امر بقرعة من  
 الغنائم فانها تقسم بين الذين غنموها على ما تجب قسمتها بينهم الا ان في



ان تقول القسمة مبادلة بالمعادلة لا فرازا لا نصبا لتحصيل المصلحة لا للتقويت  
 فان كان على هذا يجوز والآ فلا من المحيط وليس للامام ان يهب هبة متبذرة  
 من الغنمة فكذا ليس له ان يعوض منها من المبسوط لان الامام قبل القسمة  
 بالخيار ان شاء قسم الايمان فيما بينهما ان رأى المصلحة وان شاء باع وقسمه  
 فيما بينهما ان رأى المصلحة في البيع من مدخل الكرخي وكل من باع نفسه  
 من شريكه او من غير شريكه قبل القسمة فهو جائز الا الغنمة قبل اداء الخمس  
 لانه لم يتعين ملكه فيه فلا يجوز وفيما سوى ذلك يجوز من المبسوط ان رأى  
 الرجل يأخذ العلف والطعام من الغنمة ويفضل معه فضل بعد ما يخرج الى دار  
 الاسلام ما يضع به قال ان كانت الغنمة لم تقسم اعاد فيها وتقسم بين الغانمين  
 لانه لما دخل دار الاسلام فقد تأكد حتى الغانمين فيها بدليل انه لا يباح له تناوله  
 الا بشرط الضمان وقبل الا حرا زياح له تناوله من غير شرط الضمان وان كانت  
 قد قسمت فباعها فتصدق بثمنها او يرده الى الامام حتى يضعه في بيت المال  
 وهذا بمنزلة اللقطة لم يولد وجد لقطه ولم يظفر على صاحبها فانه يبيعها وتصدق  
 بثمنها كذا هو من شرعة الاسلام ولا يغفل ولا يغدر فيما يأخذ من العدو  
 وفي الحديث الغلول من جرم جهنم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الصلوة على رجل مات يوم خيبر وقد خبا في متاعه حوزات من مال اليهود  
 وكان يساوي درهمين من الهداية في باب الجزية وهي على ضربين جزية  
 توضع بالتراضي والصلح فيقتدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بني نجران على الف وما يتي حلة ولان الموجب هو التراضي



فلا يجوز التعدي الى غير ما وقع عليه الاتفاق من الكافي فلا يجوز العدول  
 الى غير ما وقع عليه الاتفاق من السنخاقي اعلم ان اهل الذمة في حق ما يجب عليهم  
 انواع ثلثة التغلي والجزائي من النصارى وسائر اهل الذمة التغلي يؤخذ منه  
 الصدقة مضاعفة اتباعا لعمر رض والجزائي يؤخذ منه الحلال اتباعا لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وسائر اهل الذمة يؤخذ منه الجزية على المقادير التي ذكرها  
 في الكتاب : ومنه وهذا لانه وجب بدلا عن النصرة بالنفس والمال ولهذا  
 صرفت الجزية الى اهل الجهاد دون الفقراء والمساكين فان قلت هذا لا يجوز لان  
 القتال فرض كفاية والجزية فرض عين قلت ان القتال في الاصل واجب على كل انسان  
 ما لكانه وجب الذب عن الدار وكسر شوكة الكفار فاذا حصل ذلك بالعسر  
 عن الآخرين او هذا كالتسعي واجب على كل مسلم الحاصلوة الجمعة فان حمله انسان  
 كرها الى المسجد سقط عنه ذلك لانه وجب لا مكان الجمعة وقد حصل بدونه بطله  
 فقلت الجهاد من المحيط ولا يملك عليهم اموالهم والاصل ما روي عن علي رضي  
 الله عما جماع اموال اهل البغى يوم الجمل بعد ما تفرق اصحابهم طلب اصحاب علي رضي  
 ان يقسم اموالهم كما تقسم اموال اهل الحق فقال علي رضي الله عنه ما تقسم ما لهم بينكم فمن  
 عايشة رضى وروى عنه ايضا انه اتى ما اصاب من عسكر اهل نهروان فمن حرق  
 شيئا احده من شرح الكوخجي قال ولا بأس بان يطلب المسلمون مواد حجة المشرق  
 اذا خافوا على انفسهم فلا بأس بان يعطي المسلمون على ذلك ما لا لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يعطي المؤلفة فلو بهم المال ليدفع ضررهم عن المسلمين  
 ولان في ذلك مصلحة لهم فصار كبدل المال في سائر المصالح من الكافي واذا رأى



الامام ان يصلح اهل الحرب او فريقا منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس  
 بها. وان رأى ان يأخذ عليها ما لا يجوز لانه لما جازت الموارد بلا أخذ  
 المال فمعداوى ولكن هذا اذا كان للمسلمين حاجة فان لم تكن لم يجوز وان  
 حاصر العدو والمسلمين فطلبوا الموارد على مال يرفع المسلمون ايهم لا يفعله  
 الامام لما فيه من المذلة بالمسلمين الا اذا خاف المسلمون الهلاك على <sup>انفسهم</sup>  
 لانه لما كان هذا طريقا لدفع الهلاك عن انفسهم كان واجبا من النهاية الا  
 اذا خاف الامام الهلاك على نفسه ونفس سائر المؤمنين لا بأس بان <sup>يفعله</sup>  
 من انكا مديبت المال والخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما اخذ العا <sup>ش</sup>  
 من الكفرة مصرفها المقاتلة وسد الثغور وبقاء الحصون هناك والى الرصد  
 في طريق المسلمين وما يعطى الامام المقاتلة من العطايا واصلاح القناطير والى  
 اشراف الولاة والقضاة والمفتين والمعلمين والمتعلمين ووزراءهم واعوانهم  
 والمحسبة والائمة والمؤذنين والمفقيرو الغني سواء يعطى لهم قدر ما <sup>يسعهم</sup>  
 وعيالهم وقضاء ديونهم من النوانر لوان متعلما غاب عن البلد اياما ثم  
 مرجع وطلب وظيفته فان خرج الى مسيرة ثلاثة ايام له ان يطلب وان <sup>خرج</sup>  
 الى بعض الولاياتين واقام خمسة عشر يوما فليس له ان يطلب ذلك وان اقام  
 اقل من ذلك الامر لا بد له منه يجب ان يستحق وظيفته على حالها من  
 الهداية قال وبقسم الامام الغنime فيخرج خمسها لقوله تعالى فان لله خمسة  
 استثنى الخمس ويقسم اربعة الاخماس بين الغانمين لان النبي عليه السلام  
 قسمها من المحقق شرح المتفق ويقسم اربعة الاخماس بين الغانمين <sup>جاء</sup> بالآ



ولأنه عليه السلام قسمها من كفاية اليهقي وأربعة أخماس الغنيمة للغانيم  
اجماعاً من الكثر للواحد سهم وللغار من سهمتان ولوله فرسان <sup>منه</sup>  
والبراذين كالعتاق والعتق للغارس والراجل عند المجاورة من فئة الامام  
شمس الأئمة السرخسي راجح وأمير الجيش في الغنيمة بمنزلة رجل من الجند إن  
كان فارساً فله سهم الفارس وإن كان راجلاً فله سهم لراجلان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يجعل سهمه في الغنيمة كسهم واحد من المسلمين  
كذلك من جاء بعد من الخلفاء الراشدين رض وقد كان للنبي صلى الله  
عليه وسلم من الغنائم ثلث خطوط خمس الخمس وصفي يصطفيه لنفسه من دراهم  
وسيف أو جارية وسهم كسهم أحد هم والصفي والخمس كان مختصاً بولاية  
النبوة فليس من ذلك شيء لأمراء الجيوش بعده فبقى السهم فهو لأمراء  
الجيوش كما كان يأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم من فئاًوى الحجة  
ولا يأخذ إلا ما من الغنائم لنفسه شيئاً وهو بمنزلة رجل منهم من <sup>خبة</sup> النساء  
للراجل سهم وللغار من سهمتان سواء كان له فرس واحد أو أكثر <sup>أمير</sup>  
الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند من الشامل اليهقي المقتطوع في الغزو  
وصاحب الديوان في الغنيمة سواء من الثخفة ومنها حكم الخمس فنقول إن  
الخمس في زماننا يقسم على ثلثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم  
لابن السبيل ولم يكن ذكر هؤلاء على طريق الاستحقاق حتى لو صرف <sup>صنف</sup> إلى  
واحد جاز كما في المصداق استبد من الهداية وإذا دخل الواحد أو اثنان <sup>عداً</sup> فصلاً  
دار الحرب مغتربين بغير إذن الامام وأخذوا شيئاً لم يخسروا ولو دخل الواحد



اثبات باذن الامام فيه روايتان والمشهور انه يحبس فان دخل جماعة لها منعة  
فأخذوا شيئاً خمس وان لم يأذن لهم الامام من المصطفى المتلصص اذا اخذ ما  
من اموال الكفار ففيه الخمس عنده وعندنا لا يحبس من المبسوط مسألة  
قلت رأيت اموال اهل الذمة من البقر والغنم والابل والخيول والمال الصامت  
هل عليهم في شيء من ذلك خراج قال لا لان المال تبع للنفس وقد اخذنا منهم عن  
الحصن ولان الامان في حق العصمة كالايمان ولو آمن يصير ماله معصوماً كذا  
هذا والدليل عليه ما روي عن عبد الله بن عمر رض الله عنه قال انما اخذوا الجزية  
لتكون اموالهم كما موالنا وماؤهم كدماؤنا من الكافي وداره حراي لا شيء  
على الذمي في داره لان عمر رض لما ولف الخراج سئل عن المساكن فقال المساكن  
عفو ولان هذا الحق انما واجب بارض نامية وهذه غير نامية وان كان فيها  
شجر لا يحتاج الى المدة من الهداية وان رأى الامام موادعة اهل الحرب وان  
يأخذ على ذلك ما لا ملا باسبب لان ملا جازت الموادعة بغير المال فكذا بالمال لكن  
هذا اذا كان للمسلمين حاجة اما اذا لم تكن لا يجوز لما بيننا من قبل والمأخوذ من المال  
يصرف مصارف الجزية اذا لم ينزلوا بساحتهم بل ارسلوا رسولا لانه في معنى  
الجزية اما اذا احاط الجيش بهم فمأخذ والمال فهو غنمة ومنه واذا من رجل  
او امرأة حرة كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يكن لاحد من المسلمين  
قتالهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم كما اذا امن الامام بنفسه ثم رأى  
المصلحة في التبتدئ ومنه ولا يجوز امان ذمي ولا اسيرو ولا تاجر يدخل عليهم  
من شرح مدخل الكرمي وان خرج من دار الموادعة رجل او رجلا او جماعة



لا منعة لهم فقطعوا الطريق في دار الاسلام فاخذهم المسلمون فليس هذا ينقص  
 منهم العهد لانه لا منعة لهم فاذا انقضوا العهد لم ينقص كذمي اذا انقض العهـد في  
 دار الاسلام علانية بغير امر ملكهم ولا امر اهل مملكته فالملك واهل مملكته  
 على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق فلا بأس بقتلهم واسترقاقهم  
 واسترقاق من معهم من النساء والصبيان لانهم لما انقضوا العهد ولهم منعة  
 انفرادوا بالنبت فصاروا كاهل الذمة اذا غلبوا على دار واستغوا صاروا <sup>قضى</sup> وانا  
 العهد فاذا كانوا اخرجوا باذن ملكهم فقد نقص القوم جميعا العهد وعادوا <sup>الى</sup> اهل  
 ودارهم وذلك لانهم لما رضوا بقتلهم فقد شاركوا في النقص وهم في <sup>انفسهم</sup> يد  
 فيبطل الامانة منه قال ولو نقص قوم من اهل الذمة العهد وقتلوا في دارهم  
 وجري حكمهم فيها كانهم والحريون سواء لان الذمة لما انقطعت عادوا الى <sup>الكفر</sup>  
 الاصل ومنه ان اهل الحرب اذا غلبوا على اموالنا واهرنوها ملكوها وعند الشاي <sup>فهي</sup>  
 لا يملكونها من الكافي وان بدوا بالخيانة قاتلهم ولم يثبت اليهم اذا كان ذلك  
 باعاقبتهم لانهم صاروا ناقضين العهد فلاحاجة الى نقضه من الكفر وان غلبوا  
 على اموالنا واهرنوها بدارهم ملكوها بمن حاشية الهداية اي بدار الحرب سواء  
 كان بدار من غلب او بدار اهل حرب آخرين حتى ان اهل الترك واهل الهند  
 لو استولوا على مدينة واهرنوها بدار الهند يثبت الملك لاهل الترك كما  
 يثبت لاهل الهند من التجرد ولو قطع الطريق علينا طائفة منهم لهم منعة  
 باذن ملكهم كان نقضا من الفناوى السراجية مسلم دخل دار الحرب بغير امان  
 فقال انا رجل منكم اوجئت اريدا ان ابيع علم فتركوه لا بأس بان يقتل من <sup>احب</sup>



منهم <sup>سيرة</sup> ~~لو~~ منه اذا قال واحد من المسلمين للكافر لا تخف وانت آمن او قال بالفارسي  
 مرسس او قال باي لسان كان فهو امان فهو الكافر او لم يفهم <sup>من</sup> ~~من~~ الذي خيرة في  
 الفصل الثاني عشر في نبد الامان ثم اذا نبد والامان وصح النبد لهم ان يقتلوه  
 وبدون النبد لا يجوز قتالهم وكذلك اذا وجد النبد ولم يصح شرها لا تعد ام شرط  
 لا يحل قتالهم <sup>مشرية</sup> بشرط صحة النبد ان يعلمهم بالنبد وان يكون النبد على الوجه  
 الذي كان الامان منقشاً اي يجب ان يكون النبد كذلك وان كان غير منقش بان  
 امنهم واحد من المسلمين سراً يكتفي بنبد ذلك الواحد <sup>من</sup> ~~من~~ ومن شرط صحة النبد ان  
 يكونوا متمنعين وقت النبد كما كانوا قبل الامان حتى انهم لو نزلوا عن حصنهم  
 وصاروا في عسكر المسلمين فنبد اليهم لا يصح النبد وان علموا بالنبد ولا يحل قتالهم  
 حتى يصلوا الى حصنهم وهذا لانهم انما ينزلون عن الحصن ويلتحقون بعسكر المسلمين  
 لاجل الامان ففي نفي النبد قبل تبليجهم مأمنهم عدس بهم وهو حرام وكذلك اذا  
 نزلوا عن حصنهم وهدموا بعض حصنهم او كله ثم نبد اليهم فانه لا يصح النبد حتى  
 يعمر واحصنهم بجموعه فيه فيصح النبد ويحل القتال وكذلك اذا تفرقوا وخرج بعضهم  
 الى دار الاسلام فنبد اليهم لا يصح النبد حتى يدخلوا في بلادهم ويتحصنوا <sup>بعضهم</sup> ~~بعضهم~~  
 لهم شوكه تحسراً عن الغدر والخيانة واذا كان الامان من الامير او من جماعة  
 من المسلمين ثم ان واحد من المسلمين اراد ان ينقضه لا يصح نقضه الا اذا كان  
 باذن الامير او باذن الجماعة لان عقد الامان انما تم لمباشرة الجماعة او بمباشرة  
 من قام مقامهم وهو الامير وتعلق به حق الجماعة فهذا <sup>حقهم</sup> ~~حقهم~~ الواحد يريد ابطاله  
 ولا يقدر عليه من الهداية واذا غلبوا على اموالنا واحضرنا وما بدارهم



ملكوها وقال الشافعي راح لا يملكونها من المنظومة في باب الشافعي راح ولا  
 يصير مالنا بالقهر والاخذ والنقل لاهل الكفر من الترتيب بقهرهم وفيه احتراز  
 عن العقد والسرقة فانه اذا اشتري الحربي مائتا مالا او هبة فانه يملكه اجماعا  
 واذا سرق لا يملكه من المحيط وان دخل حربي بامان فسرقة من رجل شيئا واذ  
 دار الحرب لم يملكه لان الحربي كان ضامنا له قبل ان يخرج به الى دار الحرب فلا يكون له  
 با دخاله فيها من الحاشية قوله والاخذ فيه احتراز عن القهر بدون الاخذ  
 من الحيدري الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين قبل الاحراز بدارهم لم يملكوا  
 بالاجماع من شرح الطحاوي فانه اذا غلبوا على اموال المسلمين واحترزوا بالدار  
 فلو انهم لم يحترزوا بالدار حتى غلب عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم ثم جاءهم  
 فانه يأخذه بغير شيء لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذلك لو قسموها في دار السلام  
 فان قسمتهم لا تجوز واذا غلب عليهم المسلمون كان ذلك المال لصاحبه بغير شيء  
من المستحق حربي دخل دار الاسلام بامان فسرقة من رجل منهم طعاما او متاعا ودخل  
 به ارض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام اخذه صاحبه بغير شيء  
من المحيط واذا انقضت اهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم او غلبوا على دار من ديار  
 المسلمين وصارت الدار دار الحرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون يثبت الخيار  
 فيهم للامام فان شاء من عليهم بوقايهم وارضيتهم ونسألتهم ونزراهم يهرم و  
 اموالهم ووضع على ارضيتهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا اقسامية وفي  
 الحقيقة خراج فان الكافر ليس من اهل العشر ولهذا يصرف هذا العشر مصرف  
 الخراج وان شاء جعل العشر مضاعفا كما فعل عمر رضي الله عنه وان قتل الرجال



وقسم النساء والزراعي والاموال ونقيت الاراضي بلاملاك فتقل اليها قوم المسلمين  
 لكيون سوا المسلمين وجعل لهم الارض ليردون المونة عنها جاز ولكن يفعل ذلك  
 برضاء اولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها الاراضي واذا نقل اليها قوما من  
 المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر وان شاء جعل عليها الخراج  
 ولو ان قوما من المسلمين اساءوا وغلبوا على دار من ديار المسلمين وصارت  
 دارهم دار الحرب بالاتفاق لوجود الشرائط ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل  
 من رجالهم الا السيف والاسلام فان ابوا قتلوا وقسمت نساؤهم ونزرا<sup>يهم</sup>  
 ويجبرون على الاسلام بخلاف نساء مشركي العرب ونزرايهم لا يجبرون  
 على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغانمين ايضا فيوضع على الاراضي  
 العشر وان رضي الامام ان يقتل الرجال ويقسم النساء والزراعي بين الغانمين  
 دون الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك ان  
 يفعل الى الاراضي قوما من اهل الذمة برضاءهم ليؤدوا الخراج عن انفسهم وعن  
 الاراضي فعل ذلك لتكون منفعة دارة للمسلمين الى يوم القيمة فاذا فعل ذلك  
 صارت الاراضي مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدوا الخراج عنها السلطان اذا  
 خراج الارض لصاحب الارض وتترك عليه يجوز عند ابي يوسف سرح<sup>جعل</sup>  
 من الخانية ويكون ذلك صلة له من السلطان والسلطان حق في الخراج قال  
 محمد سرح لا يجوز ابومنه والغنوي على قول ابي يوسف سرح اذا كان صاحب الارض  
 من اهل الخراج من نوادر مشام واذا جعل السلطان خراج الارض لصاحب  
 الارض يجوز من غير ذكر وعن ابي يوسف سرح السلطان اذا ترك خراج الارض



لمن يعلم انه ليس بجمل يصرف الخراج اليه ينبغي ان يجهز غانرياً او يتصدق  
 به على المساكين <sup>من السراجية</sup> وفي الجملة اذا كان الرجل ممن له حق في الخراج  
 كطالب العلم والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر والغانري ونحو ذلك يجوز  
 جعله له من الكنز ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية والزنا وبمسلمة  
 وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وسلم بل بالحاق ثمة او بغلبته  
 على موضع للحراب وصاروا كالمتردين <sup>من فتاوى الكبرياء</sup> واذا امتنع اهل  
 الذمة عن اداء الجزية يقاتلون لان في الابتداء يقاتلون اذا امتنعوا  
 القبول وكذا في الانتهاء <sup>من فتاوى ابى الليث المسمى بالنوازل</sup> وسئل  
 ابوالقاسم عن اهل الذمة اذا امتنعوا عن اداء الجزية قال يقاتل كما يقاتل  
 في الابتداء وكذا في الواقعات الحسامية <sup>من الوجيز في مذهب الامام</sup>  
 الشافعي راج وان قبض من هؤلاء والى من ولاه المسلمين الجزية كان نوعاً  
 منه <sup>من درر البحور</sup> في مذهبه ويصح سن الامام الاعظم ان يعقد لاهل الشر  
 بأسرهم في جميع الاقاليم ولا كذلك لحنفائهم ولا حاد المسلمين الا في احاد الكفار  
 او عدد محصورين ويصح من كل مسلم مكلف حتى المرأة والشيخ الهرم وفاقا <sup>العبد</sup>  
 وان لم يكن ماذوا في القتال وبه قال مالك واحمد خلافاً لابي حنيفة راج  
 ومنه اذا صح العقد وجب على الامام منع من يقصد من اهل الحرب ولا يمنع بعضهم  
 من بعض ولا كذلك اهل الذمة وان ائلف عليهم مسلم او ذي مالا او نفساً <sup>ضمن</sup>  
 وان قد غرر وبالعكس يجب الضمان والقصاص والحد <sup>من فتاوى</sup> في  
 مذهبه يهادن الامام ونائبه لاهل اقاليم وواليه لبلده المصلحة اراسته



اشتهر وما شاء مسلم عدل ذورأي ويضعف عشر سنين في الينايع في مذهبه  
 وانما ينقض عهده بالقتال ومنع الجزية والتمرد عن الاحكام وبالشرط ان لا  
 بمسلمة او اصابها بكاح او قتل عوجب قودا وقطع الطريق او قذف مسلما او  
 دعاها الى دينه او اطلع على عورات المسلمين وانها ما الى دار الكفر لا تبا نه بما فيه  
 حرنا او اوى عينا لهم او ذكر الله والرسول بسوء لا يعتقد به كالزنا وقد حر في  
 نسبه او طعن في الاسلام والقرآن ومنه والسكوت على النقص نقض  
 من المحرر في مذهبه ولو نقض بعضهم دون البعض لم ينكر واعلى الناقضين قولا  
 ولا فعلا انتقض الكل ومنه وللإمام ان ينشد العهد الى من هاديهما اذا استشعر  
 منهم خيانة ومنه ومن انتقض عهده بالقتال جازر دفعه وقتاله وان انتقض  
 بغير القتال فله يجب تبليغه المأمن فيه قولان اصحهما لا بد يتخير الامام بين  
 القتال والاسترقاق والمن والغداء من الانوار في مذهبه واذا انتقض العهد  
 فان انتقض بالقتال جازر قتاله وان انتقض بغيره يتخير الامام بين القتال والاسترقاق  
 والمن والغداء من الينايع في مذهبه ومن انتقض عهده بالقتال يقتل بغيره  
 خيرا الامام من قتله واسترقاقه والمن والغداء لانه كفر لا امان له لمن الانوار في  
 مذهبه واذا صحت الهدية وجب الكف الى انقضاء الملة وانتقاض العهد بان  
 يصرحوا بالنقض او يقتلوا المسلمين او يقتلوا مسلما او اخذوا مالا او سبوا مسلما  
 صلى الله عليه وسلم فيجوز تسييتهم واغار قهر ولا يقتل من دخل دارنا منهم ولو  
 بعضهم دون بعض لم ينكر واعلى الناقضين قولا ولا فعلا انتقض الكل وان انكر وا  
 واعتزلوا وبعثوا الى الامام بانهم مقيمون عليه لم ينتقض لهم من المحيط جارية عبا



اهل الحرب فاشترأها رجل مسلم منهم واخرجها الى دار الاسلام قال محمد سرح هذا  
 عندنا بمنزلة حق الشفيع اذا علم بالشراء فان لم يأخذها مولاها عند العلم بذلك  
 بطل حقه وان علم به فاشهد على المشتري انه يأخذها فله ذلك ما بينه وبين  
 شريك الشفعة من الخاني ولوان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب  
 فلم يطلب شهرا لا يسقط حقه وعن محمد سرح انه يسقط من المحيط عبد اسره اهل  
 الحرب واخرزوه بدارهم فاشترأه مسلم واخرجها الى دار الاسلام فمات  
 المولى الاول قبل ان يأخذها فلا سبيل لوارثه عليه لان الخيار لا يورث  
 من الخاني وان مات المولى الماسور منه بعد اخراج المشتري من العدا وكان  
 لورثته ان يأخذوه على قول محمد سرح ليس لبعض الورثة ما ان يأخذوه وعن  
 ابي يوسف سرح ليس للورثة ان يأخذوه من النافع وان خرج الى دار الحرب  
 تاجر فاشترأه واخرجها الى دار الاسلام فما لك بالخيار ان شاء اخذها بالثمن الذي  
 اشتراه التاجر وان شاء ترك لان الشراء سبب لوقوع القيمة له من الكفر  
 وان مكره الاصر والشراء اخذ الاول من الثاني بثمنه ثم القديم بها لثمنين  
 من الكافي وان ابي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم لان حق الاخذ  
 انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول واذا لم يثبت المتضمن  
 لا يثبت ما في ضمنه من الفتاوى البرهانية رجل حر يباع ولده من مسلم  
 دخل دار الحرب بامان فابيع باطل لانه باع ما لا يملك مسلم دخل دار الحرب  
 بامان فنجاء رجل من اهل الحرب بأمه وابأم ولده او بعمته او بخالته قد قهرها  
 ببيعها من المسلم المدين من لا يشتريها منه لان الحر ان ملكها باقهر فقد صار



حرة فاذا باع فقد باع الحرة فان قهر حربي بعض احرارهم ثم جاؤا بهم الى المسلم  
 المستامن يريد بيعهم منه فهذا اعلى وجهين اما ان كان الحكم عندهم ان من  
 قهر منهم صاحبه يملكه او لم يملكه ففي الوجه الاول جائز الشراء لانه باع المملوك  
 في الوجه الثاني لانه باع الحرة مسلم دخل دار الحرب با مان فاشترى من  
 احدهم ابنة وابنته بطوع تكلموا فيه قال اكثر المشايخ سرح البيع باطل مطلقا  
 وقال ابو الحسن الكرخي سرح ان كانوا يرون جواز البيع قابيع جائز وان كانوا  
 لا يرون قابيع باطل لان في الوجه الاول يبيعون بطريق القهر والغلبة وفي الوجه  
 الثاني لا والتمس ان لا يجوز في الوجهين لانه ان ملكت بالقهر عتق فاذا باع باع ما  
 لا يملك لكن سرح ويذهب جواز البيع في امر آخر متين فاذا بطل البيع ففي اخرجه الى  
 دار الاسلام تكلموا قال بعضهم يملكه لانه ان كان البيع باطلا فاذا ذهب <sup>المشتري</sup> به  
 مذلت قهر منه فقد ملكه بالقهر وقال اكثرهم يكون حوالا ان البائع لا يملك التصرف  
 فيه بيعا وطنا فلا يملك المشتري والصح انه كان يرى جواز البيع ملكه مطلقا لان  
 المشتري اخذ قهر الما باع البائع قهر فقد ملكه بالقهر وان كان البائع لا يرى  
 جواز البيع فهو على التفصيل ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتداء قهر <sup>على</sup>  
 الحربي في دار الحرب فيملكه وان ذهب به وهو طائع لا يملكه لانه لم يوجد فيه القهر  
 في دار الحرب الحربي اذا دخل دارا با مان مع الولد فباع الولد لا يجوز لان الولد  
 خل تحت الايمان وفي اجازة البيع نفع الا مان من التماس خانية وفي نوادر  
 سماعة عن محمد سرح رجل دخل دار الحرب با مان فاشترى ابنا لبعضهم فالشراء  
 لا يجوز ولا يجبر على الرد ولكنا نقتيه بالرد في قول ابي يوسف سرح ويجبره على رد



اذا خاضهم <sup>في</sup> وقال ابو يوسف سرح حربي ودخل اليها بامان ومعه ابن له وابن لبعض  
 اهل الحرب فاشترى ابنه سرحا من رجل من اهل الاسلام فان شاهده <sup>في</sup> اطلق وليس له  
 ان يبيع ولد غيره <sup>في</sup> وعن ابي يوسف سرح ايضا في رجل دخل دار الحرب بامان  
 فسرق منهم انسانا حرا فخرج به فاني اقول له لا يسلط ما صنعت وان باعه اجرت  
 بغير مسلم دخل دارهم بامان فسرق عبدا واخرجه ائينا فاصبح مسلم بخلاف ما لو  
 اشتراه هناك ثم اخرجه فانه على دينه ولم يذكروا في الفصل الاول ان الصبي <sup>عبد</sup>  
 ينبغي ان يكون عبدا <sup>من</sup> الفتيان البرهانية ملكة من ملوك اهل الحرب <sup>عبد</sup>  
 الى رجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهل دارهم فان كان الذي اهدى  
 ليس بينه وبينهم قرابة كانوا امما ليلت لمن اهدى لهم اليه وان كان بينهم قرابة  
 بان كانوا ذوي رحم محرم منه او امرأة قد ولدت منه لم يكونوا امما ليلت للذي  
 اهدى اليه لان في الوجد الاول لو استولى المهدي عليها ملكها وكذا المهدي اليه  
 وفي الوجد الثاني لا من اقتباس خانية روى هشام سرح ان الحربي اذا اهدى ابنه  
 الى الامام ففي حرة وكان لها ان ترجع الى دار الحرب ببلدة يدعي اهلها الاسلام <sup>يصلون</sup>  
 ويصومون ويقرؤون القرآن ومع هذا يعبدون الاوثان فاعلم عليهم المسلمون  
 وسبوتهم فاذا انسان يشتري من تلك السبايا فان لم يكونوا مقرين بالعبودية <sup>بملكهم</sup>  
 جازى شري الصغار والنساء دون كبار ذكورهم وان كانوا مقرين بالعبودية والرق  
 بملكهم كانوا اسرا قاء بملكهم ويجوز سبيهم واسترقاقهم واذا ملكهم السبايا جازى بغيرهم  
 من القنية كما فرجاء بولده الصغرى الى دار الاسلام وباعه فيها لم يجز ولو رجع الى  
 دار الحرب وتولت ولده فيها فولده حرم مسلم بنعا لذلك <sup>من</sup> التهذيب الامام



وضع الجزية على الفقير المعتمِل اثني عشر درهما وان كان راجها يقدر ولا يعمل وعلى  
 المتوسط اربعة وعشرين وعلى الملك ثمانية واربعين <sup>من</sup> المحيط واما سائر اهل  
 الذمة فالواجب على المعتمِل منهم الجزية على الترتيب الذي تبين بعد هذا وتكلموا  
 في معنى المعتمِل فالصحيح من معناه الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرفة وانما <sup>تخصصنا</sup>  
 القادر على العمل بايجاب الجزية حتى لا يجب على المعتمِل والاعمى والشيخ الكبير الذي  
 لا يستطيع الكسب ثم القادر على العمل ان كان فقيرا فعليه اثنا عشر درهما وان كان و  
 الحال فعليه اربعة وعشرون درهما وان كان غنيا فعليه ثمانية واربعون درهما  
 من الخانية ومن لا يقدر على العمل ولا يملك مالا فهو من اهل المواساة لا يؤخذ  
 منه شيء <sup>من</sup> القتاوي الحجة نصراني يكتب ولا يفضل منه لا يؤخذ منه خراج <sup>رأسه</sup>  
 هكذا فعل عمر رضي الله عنه مع الذمي وظف له من بيت المال اطهار الحسن السيرة بين الرعية  
 من شرح الكز وقال الكرخي ربح الفقير الذي يملك ما يقي درهم او اقل والوسط  
 هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف والملك هو الذي يملك فوق عشرة  
 آلاف يقال قاضيان ربح وعليه الاعتماد <sup>من</sup> المحيط وقال الشيخ الامام ابو جعفر  
 يعتبر في كل بلدة عرفها فمن عده اسانس في بلد هم فقيرا او وسطا او غنيا فهو كذلك  
 وهو الاسير وانما يؤخذ منه اثنا عشر درهما اذا كان يفضل شيء من كسبه عن قوته  
 وقوت عياله واما اذا كان لا يفضل شيء من كسبه عن قوته وقوت عياله لا يؤخذ  
 منه شيء <sup>من</sup> التارخانية وتؤخذ الجزية من قسيسهم ورجلانيهم هكذا  
 ذكر في كتاب العشر والخراج وفي آخر السير الكبير ان عند ابي حنيفة ربح <sup>تؤخذ</sup>  
 منهم الجزية <sup>من</sup> وعندهما لا تؤخذ ولا تؤخذ من المجنون والمعتوه وفي الحجة اعميان



من لا تجب عليه الجزية ف عشرة اصناف العبيان والنسوان والرهبان <sup>العيان</sup>  
 والمجانين والعبيد والشيخ الغاني والزمني والمقطوعة ايديهم وارجلهم <sup>القييين</sup>  
 وفي الهداية وكذا المفلوج وعن ابي يوسف راح انه يجب على الشيخ الكبير اذا  
 كان له مال ولا يوضع على المكاتب والمداير وام الولد وفي الكافي ولا يؤدونها  
 عنهم مواليتهم ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخاطون الناس وذكرهم  
 راح عن ابي حنيفة راح انه يوضع عليهم اذا كانوا يقدرسون على العمل وهو قول  
 ابي يوسف راح من السعياقي ولو مرض الذي السنة كلها فلم يقدر ان يعمل  
 وهو موسر انه لا يجب على راسه وكذا ان مرض نصف السنة او اكثرها  
 وان صح اكثر السنة فعليه خراج راسه اما لو ترك العمل مع القدرة عليه  
 صار كالمعطل لمن قدر على الزراعة فلم يزراع يجب عليه الخراج <sup>من</sup> من الحائز  
 الذي اذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا  
 في اكثر السنة يوحده منه جزية الاغنياء وان كان على العكس يوحده منه جزية الفقراء ولو  
 كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يوحده منه جزية <sup>من</sup> من تحفة الغزاة لا تحل بيعة  
 وكنيسة وبيت ناس في دارنا ويعاد المهدم <sup>من</sup> من الكافي ولا يجوز احد ان يبيعه  
 وكنيسة وبيت ناس في دار الاسلام <sup>من</sup> من الهداية والصومعة للتحلي بمنزلة البيعة حتى  
 ان احدا من اليهود والنصارى لو احدث صومعة للتحلي كما هو راجح  
 من هاد فامنع بخلاف موضع الصلوة في البيت اذا اتخذ اليهود والنصارى  
 لانه تبع للسكنى وهذا في الامصار دون القرى وقيل يمنعون من ذلك  
 في القرى ايضا لان فيها بعض الشعائر والمرومي عن صاحب المذهب



في قرى الكوفة لا تكثرها اهل الذمة وفي ارض العرب يمنعون من ذلك  
 في امصارها وقربها لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في جزيرة العرب  
 من شرح الكرخي وقال ابن سماعة عن ابي يوسف سرح في نوادره في البيع  
 والكنائس التي تكون في الامصار بخراسان والشام ما احاط علي به انه يهدم  
 هدمته فان لم اعلم انه حدث تركته حتى تقوم بينة انها محدثه وذلك لان  
 القديم لا يجوز هدمه والمحدث يجوز هدمه فما لم يعلم سبب الهدم فالظاهر  
 انه بني بحق فلا يعرض له من الخانية اما اهل الذمة اذا ارادوا احداث  
 البيعة والكنيسة في امصار المسلمين وفي افنية المصر منعوا عن ذلك واذا  
 ارادوا احداث ذلك في سواد القرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة  
 لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف المشايخ  
 سرح فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في  
 السير انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا  
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة سرح وبه اخذ عامة المشايخ سرح منهم محمد بن  
 سلمة سرح من الذخيرة ولا يهدم عليهم ما كان من كنائسهم القديمة على  
 عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج يهدم الكنائس القديمة  
 وكذلك اذا كان لهم كنيسة قديمة بقرب مصر من امصار المسلمين فيبني المسلمون  
 حولها ابنية حتى اتصل ذلك المواضع بالمصر وصار كحيلة من محال المصرية  
 لا يهدم عليهم الكنيسة على عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج  
 يهدم ومنه قال محمد سرح اذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب للقتال وامرهم



الامام بشيئ كان على العسكر ان يطيعوه الا ان يكون المأمور به معصية  
 بيقين فمن الغوامض وان الامام لو امر الناس بشيئ فان كان ذلك معصية  
 وفيه مضرة يقينا لا تقتض طاعته ولا تقتض من الهداية ولا يجوز  
 احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام لقوله عليه السلام لاحضاء ولا  
 كنيسة والمراد احد اثنا من حاشية الهداية عدم احداث الكنيسة ثبت  
 نصا والبيعة دلالة لان عدم مشروعية احداث الكنيسة انما يثبت لكونه اعلاء  
 لكلمة الكفر واظهار شعائره وهذا المعنى موجود في احداث البيعة فيكون النص  
 الوارد فيها واسر دافيا دلالة وعلى هذا جميع شعائر الكفر من التمار حانية  
 واما اذا فتح بلدة عنوة وقهر كان للامام ان يلزمهم العلامات وهو الصحيح ولا  
 يتركون حتى يحد ثوا كنيسة او بيعة او بيت نافر في مصر من امصار المسلمين ولا  
 يمنعون من احداث الكنائس في القرى في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي  
 حنيفة راح انهم يمنعون من احداث الكنائس في القرى كما يمنعون من ذلك  
 في الامصار اما اذا كانت الكنيسة قديمة ففي القرى يترك القديمة بلا خلاف  
 وفي الامصار كذلك يترك القديمة على رواية الاجارات وعامة الكتب  
 وفي الولوالجية وهذا اصح ثم هذه الروايات فيما اذا ظهر الامام عليهم من غير  
 صلح فاما اذا وقع الصلح بينهم وبين الامام قبل ظهور الامام وفي الذخيرة عليهم  
 وعلى انفسهم وارضيتهم وعلى ان يقاسمهم الامام ما ذلهم في مصرهم وقراهم بهم  
 فان الكنائس تترك على حالها في الروايات كلها المصر والقرى في ذلك على  
 السواء من المحيط ومن مات في نصف السنة فلا شيء له من العطايا واعل العطايا



من يعمل لعامة المسلمين كأنما ضحي والمفتي والمدارس والغنم الذي أثبت اسمه  
 في الديوان فهو لا يستحقون العطاء في كل سنة من مال بيت المال وإرادوا إعطاء  
 الورق والكفاية وإنما استحقوا ذلك لأنهم فرغوا أنفسهم لعمل المسلمين فتكون  
 كفايتهم في مال بيت مال المسلمين وقد كانت العطية في زمن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لهؤلاء ولمن له مزية حرمة في الإسلام مثل أزواج النبي عليه  
 السلام وأولاد المهاجرين والأنصار ولمن كان عاجزا يحتاج إلى معونة وكانت  
 تخرج في آخر السنة فإذا مات واحد منهم قبل نصف السنة فأنما مات قبل  
 القبض فلا يورث نصيبه من ذلك لأن هذا في الحقيقة تبرع وصلة والصلاة  
 لا تملك قبل التسليم والارث لا يجري في غير المملوك ولهذا قلنا لو مات واحد  
 منهم في آخر السنة قبل خروج العطاء لا يورث ذلك منه لأن استحقاقه بطريق  
 الصلة فلا يتم قبل القبض فلا يجري فيه الارث والحاصل أن الارث يستبي على  
 خروج العطاء من مات منهم بعد خروج العطاء يورث ذلك منه ومن مات  
 منهم قبل خروج العطاء لا يورث ذلك منه سواء مات في سنة أو في  
 آخر السنة من أصول شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الأبرياء أن أبابكر رضي الله عنه كان يسوي  
 بين الناس في العطايا وكانوا لا يخالفونه في ذلك ثم فضل علي رضي الله عنه في العطايا في  
 خلافته من أينابيع الفرق بين العطية والورق أن العطية ما يفرض للمقاتلة  
 والورق ما يجعل للفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلة وأهل الديوان أهل الرأيا  
 وهم الجيش الذين كُتبت أساميهم في الديوان والعطاء اسم لما يخرج للجندي  
 من بيت المال في السنة مرة أو مرتين من الذخيرة فإن قيل ينبغي أن لا يجوز



التجاعل لانه في معنى الاستيجار على الجهاد - قلنا التجاعل ليس استيجارا على الجهاد <sup>والمجمل</sup>  
 ليس باجرة وإنما هو سرقا للشاخص وكفايته يكون للشاخص ثواب العزو  
 وللمجاعل ثواب الثقة وهو كسرق الغاضي من بيت المال وان ما أخذ الغاضي  
 من بيت المال يأخذه بطريق الرزق والكفاية لا بطريق الاجر كذا اضا قال القا<sup>ني</sup>  
 الامام مراكن الاسلام علي السقدي سرح اذا قال المجاعل للشاخص هذا المال  
 لك فانخرجه فهذا السب باستيجار على الجهاد وأما اذا قال خذ هذا المال لتغزو<sup>ني</sup>  
 عني فهذا الاستيجار على الجهاد فلا يجوز - من حاشية الكواياغي هو الذميج  
 خرج عن طاعة الامام الحق طائفا انه على الحق والامام على الباطل منسكا في ذلك  
 بقاء بل فاسد وان لم يكن اهتاويل فحكمه حكم اللصوص - من التحقيق بغاة  
 جمع الباغية وهم قوم من المسلمين يخرجون على الامام العدل ويمتنعون عن  
 احكام اهل العدل متأولين وان لم يكونوا متأولين فحكمهم حكم قطاع الطريق و  
 اللصوص - من فوائد الدسراية في فوائد اهل اية قوله عن احكام اهل العدل  
 فيه اشارة الى ان الامام اذا لم يكن حقا لا تجب اعانته فالامام الحق من استجج  
 شرائط صحة الامامة من الاسلام والحرية والعقل والبلوغ والعذالة فصار  
 اما ما يبيعة جماعة من المسلمين وهم مرضوا بامامته وهو يريد اعلاء كلمته <sup>سلام</sup>  
 وتقوية المسلمين ويؤمنهم ماء المسلمين واموالهم وفر وجهم ويأخذ العشر و  
 الخراج على الوجه المشروع فيكون عدلا ما مورا مشققا لنا على المسلمين كالأب  
 الرحيم والاخ الشفيق ومن لم يكن كذلك فليس هو الامام الحق فلا تجب اعانته  
 بل يجب القتال معه والخروج عليه حتى يستقيم ودان اتاويل كشف الشبهة -



من الهداية اذا اقلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا من طاعة الامام وعادوا  
 الى العود الى الجماعة وكشف عنهم شبهتهم فيبداوا ولا يبدا بقا لهم حتى يبداوه  
 فان بدؤوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم قال سرح فكذا اذكر العدو وسري سرح في مختصرو  
 ذكر الامام المعروف بخواهر نراة سرح ان عندنا يجوز ان يبدا بقا لهم اذا تعسروا  
 واجتمعوا وقال الشافعي سرح لا يجوز حتى يبداوا بالقتال حقيقة . . . من النهاية في شرح  
 الهداية ولهذا يجوز قتلهم بكل ما يجوز قتال اهل الحرب كالرمي بالنبل والنجنيق  
 وارسال الماء والناص عليهم والبيات بالنبل لان قتالهم فرض قتال اهل الحرب و  
 المرتدين كذا في المبسوط ومن المحيط يجب ان يعلم ان اهل البغي قوم من المسلمين  
 يجوزون على الامام العدل ويمتنعون عن احكام اهل العدل والحكم فيهم اذا تجبروا  
 واجتمعوا فلا امام اهل العدل فيهم ان يقتلهم وعلى كل من يقتلهم على قتال ان  
 يقوم ببصرة امام اهل العدل من المبسوط حسنة قلت ارايت المرأة لا تقاوم مع اهل  
 القتل فأتخذها اهل العدل اسيرا هل تقتل قال لا لان المرأة من اهل الحرب اذا اخذت <sup>ببطل</sup>  
 كذلك هذه واما اذا كانت تقاوم في الحرب لا بأس بان يقتلها لانها لما قتلت  
 فقد اباحت دمه فجاز ان تقتل كما مرأة من اهل الحرب تقاوم لا بأس بان يقتلوا  
 كذلك هنا وما اخذ منهم اسيرا من الرجال في الحرب ا يقتل قال نعم اذا كانت  
 قتلهم لم تفرق لانهم لو لم يقتلوه يلحقهم فيصير عوناً لهم على اهل العدل و  
 العبد اذا كان يقاتل لا بأس بان يقتل لانه اباح دمه بالقتال فيقتل فاما اذا لم  
 يقاتل لا يقتل لانه لم توجد منه اباحة دمه فلا يقتل ولكن يحبس وكذلك المرأة  
 لانه لا يجوز قتلها فيجب ان تحبس ثم الى متى تحبس قال حتى تفرق جمعهم لانه



ما دام لم يتفرق جمعهم فتهم قتالهم فقلنا انه لا يخلون سبيلهم بل يحبسونهم ومن  
 الكثر ولولاهم فئة اجهر على جريحهم او اتبع مواليهم والا لا من التهذيب  
 ولوا عايناهم اهل الذمة فهو معتزلتهم ولا يكون نقضا للذمة من المسوط  
 مسئلة قلت ارايت الرجل من اهل الحرب يؤخذ في دار الاسلام فيقول  
 انا رسول ويخرج كتاب الملك هل يسترق وهل يصير فينا للمسلمين قال  
 ينظران اقام بيعة ان رسول فانه لا يسترق ولا يسبى ويكون امانا لان المرء  
 قد جرت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يوم القيمة ان الرسل  
 آمنون وان لم يكن له بيعة ينظران عرف به كتاب الملك اوبه علامة من الرسل  
 وسماؤهم كان امانا حتى يبلغ رسالته ويرجع ويجوز التحكيم بالعلامة من  
 المحيط وان رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم عشرة يا على حاله عشريا  
 وما كان من اراضيهم خراجا فله ذلك لان ما كان من الوظيفة قد سقطت  
 حين صارت دار حرب فهذه وظيفة ابتداء وله ان يجعل الاراضي كلها  
 خراجية وله ان يجعل كلها عشرية وكان له ان يجعل البعض عشرية والبعض  
 خراجية اعتبارا للبعض بالكثرة فان قيل كيف يجوز للامام ان يجعل كل الاراضي  
 عشرية وفيه ابطال حق الغائبين عن الاراضي بغير عوض فان  
 مصرف العشر الفقراء قلنا كما ثبت في الاراضي حق الغائبين ثبت حق الفقراء  
 ثم جاز له ان يجعل كلها خراجية يصرف الى المقاتلة ويبطل حق الفقراء فكذلك يجوز  
 ان يجعل كلها عشرية يصرف الى الفقراء ويبطل حق الغائبين والمعنى في ذلك  
 ان الامام نصب ناظرا للعامة والمصلحة في خيارها هو الاصلح ان رأى الاصلح



نرجح - وبقراءة يرجح حقهم وجعل الاصل العشيرة خاجية الا يرى  
 له ان يصرف ما ان صدقة الى المقابلة من البردوي والاقرار باللسان  
 مركب في الايمان ملحق بالتصديق وهو في الاصل دليل على التصديق فانقلب  
 ركن في احكام الدنيا والآخرة وهو اصل في احكام الدنيا ايضا حتى اذا كره  
 الكافر على الايمان فامن صح بناء على وجود احد الركنين من الكشف وهو  
 الاقرار في الاصل دليل على التصديق لان اللسان يعتبر عما في الضمير فانقلب  
 اي الاقرار منضمما الى التصديق ركن من الايمان في احكام الدنيا والآخرة  
 بمنزلة عامة ذات وصفين حتى لو صدق بقبوله ولم يقر بلسانه بعد التمكن  
 منه لا يكون مؤمنا في الحكم ولا عند الله تعالى فهو لو مات على ذلك كان من  
 اهل النار عند الفقهاء واهل الحديث وعند المتكلمين الاقرار بشرط اجراء الاحكام  
 وركن الايمان هو التصديق لا غير وقد مررت المسئلة في باب حسن المأمورية  
 وهو اصل في احكام الدنيا يعني التصديق والاقرار وان كانا ركنين في مطلق  
 الايمان بمنزلة الكيل والجس في باب الربوا لكن الاقرار صار اصلا بنفسه في  
 احكام الدنيا بمنزلة التصديق اعلاء للاسلام كما جعل احد وصفي علة الربوا  
 علة لحرمه الربوا النسبية ولهذا حكمنا بالايمان بوجود الاقرار وان فات التصديق  
 حق لو اكره الحربي او الدعي على الايمان فامن صح ايمانه بناء على وجود الاقرار  
 مع ان قيام السيف على راسه دليل ظاهر على عدم التصديق كما حكمنا ببقاء الايمان  
 بناء على بقاء التصديق مع قوآت الاقرار بالاكراه اعلاء للاسلام وهذا لان  
 احكام الدنيا مبنية على الطواهر والاقرار دليل ظاهر على ما في الضمير والضمير



باطن فبني حكم الاسلام عليه في الدنيا وجعل هو اصله فيه وفي اعتبار مجرد الاقرار  
 اعلاء الاسلام وتكثير سواد المسلمين وتحميل الكافر على الايمان الحقيقي فانه لما  
 منع عن اظهار الكفر بعد الاقرار بطريق الجبر بما يحمله ذلك على الايمان بطل  
 الاخلاص كما ان الجزية وضعت عليه ليحملة على الاسلام اذا عاش غرة الاسلام  
 ومذلة الكفر هو الدليل على ان مجرد الاقرار يثبت الايمان في احكام الدنيا ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرف المنافقين بالوحي كما نطق به النص و  
 الخبر ثم كان يعاملهم معاملة المسلمين في احكام الدنيا بناء على الاقرار بمجرد معرفتنا  
 انه هو الاصل في احكام الدنيا ومنه ايضا فاما الكافر اذا اهل بكلمة الاسلام و  
 تبرأ عن دينه هانرا لا يجب ان يحكم بايمانه في احكام الدنيا لان الايمان هو التصديق  
 بالقلب والاقرار باللسان وقد باشى احد الركنتين وهو الاقرار باللسان على  
 سبيل الرضا والاقرار هو الاصل في احكام الدنيا فيجب الحكم بالايمان بناء عليه  
 من كشف المنار والكافر اذا اهل بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه هانرا لا يحكم به  
 لانه راض باسلم بكلمة الاسلام فيحكم باسلامه لوجود احد الركنتين لا كافر اذا  
 اكره على الاسلام فاسلم يحكم باسلامه لوجود احد الركنتين مع انه غير راض بالجملة  
 هذه الكلمة والمعازل راض به فالحق ان يحكم باسلامه وهذا لانه بمنزلة انشاء  
 لا يحتمل حكم الرد والتراخي فانه اذا اسلم لا يحتمل ان يكون الاسلام متراجضا  
 من التوضيح واما الاسلام هانرا لا فيصح لانه انشاء لا يحتمل حكم الرد والتراخي ترجيحاً  
 بجانب الايمان كما في الاكراه من الغوامض وان كان الكافر اذا اقر بخلاف  
 معتقده حكم باسلامه لانه دل على تبديل اعتقاده والحكم بني على المجموع منه لتعد



الوقوف على حقيقة اعتقاده من الذخيرة يجب ان يعلم ان الامر بالتعاليم  
بشيئين بالاسلام على ما قال عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا  
الا لله محمد رسول الله الحديث ويقبول الجزية <sup>بما</sup> بيان الاول قال القدر  
مرح في كتابه الكفار على نوعين مني بمحمد الباري ومن يقرب <sup>نيته</sup> الا انه ينكر وحدا  
كعبدة الاوثان وغيرهم فمن انكره اذا اقرب يحكم باسلامه ومن جحد وحدا <sup>نيته</sup>  
اذا اقرب وحدا <sup>نيته</sup> بان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه <sup>بما</sup> والاصل فيه قوله  
عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصوا  
مني رماهم واموالهم الا بجمعها وحسابهم على الله وكان كفر ذلك القوم <sup>حيث</sup>  
انكار الوحدانية فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرار منهم بخلاف  
ما عرف من اعتقادهم دليل اسلامهم فصار هذا الحديث اصلا لنا ان كل  
كافر اقر بخلاف ما كان معلوما من اعتقاده انه يحكم باسلامه وهذا الانه  
لا طريق لنا الى الوقوف على حقيقة الاعتقاد فلا يبنى الحكم عليه وانما يبنى <sup>الحكم</sup>  
على ما يسمع منه فاذا اقر بخلاف ما هو معلوم من اعتقاده استدل لنا به على انه  
بدل اعتقاده فيحكم باسلامه ومن اقر بوحدانية الله تعالى وجحد رساله محمد  
المصطفى صلى الله عليه وسلم فاذا اقر برسالة الله يحكم باسلامه لان كفره كان من  
حيث انكار رسالته وقد اظهر خلاف ما عرف من اعتقاده استدل لنا على انه  
بدل اعتقاده وتماه في الذخيرة والمحيط مع الاطناب فليتنظر عند الحاجة  
من الخلاصة اذا قال الكافر الذي بمحمد الباري سبحانه تعالى كعبدة الاوثان <sup>يقرب</sup>  
الباري ويشرك غيره كالشوية فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كانت ذلك منهم



اسلاما وكذا اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله لا نهم يستغنون عن كماله .  
من الشهادتين واذا شهدوا بها يحكم باسلامهم بهن التجريد منهم من يقر  
بالتوحيد ويحج بالرسالة فاذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلما مجوسي قال  
خدايي كني ست و هم يجبر ان حق انه حكم باسلامه بهن نصاب النفاوى قال  
سئل القاضي الامام سراج عن مجوسي قال لا اله الا الله ونصراني قال محمد رسول  
صلى الله عليه وسلم ايها مسلم قال اما النصراني لا يصير به مسلما ولا بكل كلمة  
ما لم توجد منه البرية عن دينه وكذا اليهودي اما المجوسي يصير مسلما  
قال سراج قلت لو قال المجوسي محمد رسول الله ولم يقل لا اله الا الله قال  
مسلما ايضا لانه لما اقر برسالة محمد فقد اقر بالله تعالى مجوسي قال صلى  
على محمد وعلى آله لا يحكم باسلامه لانه لم يشهد على رسالته يومه لو قال  
انا مسلم مثلك يصير مسلما اذا قال الذي اسلمت فهو اسلام اذا قال انا  
وهو من لا يقول كلمة الشهادة كعبدة الاوثان فهو عندنا مسلم يقول  
قلت هذه الكلمة واردت به الذم وحتى لا تقتلني لا يقبل منه وكان دليلا  
على اسلامه به مسلم قال لكافر اسلم فقاتل الكافر الله واحد يصير مسلما ولو  
امتنع يجبر على الاسلام بهن شرح الركنية واما ما يقوم مقام الاقرار فكأداء  
الصلوة بالجماعة فانه يقوم مقام الوصف في الحكم بايمانه بقوله عليه السلام  
اِذَا رَأَيْتُمُ الرِّجَالَ يَتَوَدَّ الْجَمَاعَةَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قَبْلَتَنَا وَآكَرَ ذَيْحَتَنَا فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ  
عليه السلام بالشهادة بالايان عند ظهور ما سرائه فدل ان الفعل



يدل على الاعتقاد كالقول وهذا لأن الصلوة بالجماعة مخصوصة بشريعتنا فلا  
 فعله على قبولها وقبولها يدل على الاسلام من الصابغ ويصح الاسلام مع  
 الاكراه ولو ارتد بعد لا يقتل ويحبس من التماس خافية المكره اذا الحق  
 بالزيادة على ما اكره عليه جعل طائعا اجبر كما قرر على الاسلام فمكث سنة  
 كذلك ثم ارتد وترغم انه كان مكرها يقتل وعن ابي يوسف رجع فممن اجبر  
 كما قرر على الاسلام فهو مستحق ويصح اسلامه ولو ارتد قتل من التمسيد ثم  
 الاسلام منها ما يوجب حكم الايمان به كما صل الايمان وهو ان الكافر اذا صلى بالجماعة  
 وحضر الجمعة والعيد بن صلى مع الناس او اذن واقام اوجتمع مع المسلمين فانه  
 يحكم باسلامه ولو رجع الى الكفر يحكم برده ولو صلى وحده لا يكون مسلما  
 وكذا ذلك المسلم لو سجد الاضنام او تابع الكفار بفعل من افعالهم التي يكون دينا  
 عندهم فانه يصير كافرا وكذا ذلك لو اظهر من نفسه علامة الكفار كقنصوة  
 المجوس والزنا ولو خوذ ذلك يصير كافرا سواء فعل من غير اعتقاد ومخفية  
 او اعتقاد ولو فعل لعبة او مكرها فانه لا يصير كافرا وكذا ذلك لو لبس لباس الكفار  
 ما لا يكون علامة للكفر او اقتدى بسيرتهم التي لا يكون دينا عندهم وانما  
 يكون لهم واجتماعا فانه لا يحكم بكفره وهذا كله بمعنى وهو ان الاعتقاد على شيء  
 شرط لصحة ذلك على الحقيقة فكل عمل يدل على الاعتقاد فانه يعمل على الاعتقاد وكل  
 عمل يحتمل الشبهة فانه لا يدل على الاعتقاد من اصول الكرخي ما ثبت باليقين  
 لا يزول بالشك من المصنف ان اليقين لا يزول بالشك من الغياثية الكافر  
 اذا اذن في وقت الصلوة صار مسلما وان اذن في غير وقت الصلوة لا يحكم



باسلامه لا يشك في الحقية هو المختار في هذا الباب من دستور القضاة وفي  
 مجموع النوازل مجونسي قال صلى الله على محمد لا يصير مسلماً لان لم يقر برسالة محمد  
 صلى الله عليه وسلم من المقررات في كفاية السهقي الوثني الذي يجهل ابا سري  
 يصير مسلماً باحدى الشهادتين وبقوله انا مسلم قد اسلمت على الحقيقة انا على دين  
 الاسلام او قال دخلت في الاسلام او دين محمد عليه السلام وان رجع يصير مسلماً  
 لوجود امارته لانه كان على خلافه من الحامية اذا قال الوثني اشهد ان محمد رسول الله  
 يكون مسلماً كما لو قال اشهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال انا مسلم او قال انا على  
 دين محمد او قال انا على الحقيقة او على الاسلام يحكم باسلامه لان هذه الالفاظ  
 دليل الاسلام طاهر وبراء الاحكام على ظاهر من الحامية ولو شهد رجل وامرأتان  
 من اهل الاسلام انه اسلم وهو محمد يجبر الامام على الاسلام ويحبسه ولا يقتله لان  
 نفساً ما لا تقتل بشهادة النساء ولو شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة  
 لانه مرتد في زعمهما وشهادة الذي على المرتد باطلة من انواع الفقه وكذا الذي  
 شهد باسلامه كافر ان عند أبي يوسف راج وكذا الذي شهد عليه  
 رجل وامرأتان ثم جحد يجبر ولا يقتل من صنوان القضاء ولو شهد  
 على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو محمد يجبر على  
 الاسلام فيحبس ولا يقتل ولو شهد عليه رجلان من اهل دينه وهو محمد  
 فشهادتهما باطلة قال لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادة لاهل الذممة  
 على المرتدين من الفرية وعن الشيخ الجليل راج اذا اتى بكلمة الشهادة وهو يعلم  
 انه الاسلام يحكم باسلامه وان لم يعلم بنفسه هذه الكلمات لانه ان لم يعلم



الا سلام به من شرح الطحاوي ولو ان نصرانيا او يهوديا قال انا مسلم  
 لم يكن بهذا مسلما لانهم كلهم يقولون نحن مسلمون ونحن مؤمنون و  
 يقولون ان ديننا هو الاسلام والايمان قليس في هذا دليل على اسلامهم  
 من التمهيد فصار المشركون اربعة اصناف فصنف قالوا بان الملائكة  
 بنات الله وصنف قالوا بان الاصنام بنات الله وصنف قالوا بان  
 الاصنام شركاء الله وصنف قالوا بان الملائكة والاصنام ليست شركاء  
 الله ولا بنات الله ولكن قالوا بان الاصنام على مثال الله السماء وهم  
 شفعاؤنا عند الله فاذا رضي عنا الاصنام فيرضى عنا الله السماء وكانوا  
 يعبدونهم من شدة الكوخي قال جملة هذا الباب ان الكافر على ضربين  
 منهم من يعبد البارئ سبحانه وتعالى كعبدة الاوثان ومنهم من يشب  
 البارئ ويشرك بينه وبين غيره كالشوية فهو لاء اذا قالوا لا اله الا  
 الله كان ذلك اسلاما فذلك ان قالوا نشهد ان محمدا رسول الله بهم  
 يجمعون في دينهم من كل واحد من هذه الشهادتين فاذا اتوا بها  
 ول على ان تقال لهم عما كانوا عليه وكذا ان قالوا قد اسلمنا  
 ونحن مسلمون واما من قال من الكفار بالتوحيد وحده الرسالة فانه لا  
 مسلما بقوله لا اله الا الله لانهم لم ينتقل عما كانت عليه فان قال اشهد  
 ان محمدا رسول الله كان مسلما من التجريد والصبي الذي حكم باسلامه تبعا  
 اذا بلغ كما يجبر على الاسلام ولا يقتل من الينا بيع ثم الكفار على ضربين منهم  
 من يعبد الباطل . . . تعالى كعبدة الاوثان . . . ومنهم من يقرب ويشرك بغيره



كالشؤيد فاذا قال واحد من هؤلاء اشهد ان لا اله الا الله كان ذلك اسلا  
 منه وكنك لث اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله ﷺ و ذكر محمد روح في السير  
 الكبير اذا حمل رجل على مشرك فقال لا اله الا الله هو ممن لا يقول ذلك  
 فهو مسلم ينبغي ان يكف عنه وكنك لث اذا شهد بر سالة محمد عليه السلام  
 او قال انا على الاسلام والحنفية ﷺ ومنهم من يقر بالتوحيد ويحمد الله ﷺ  
 واذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما بذلك واذا قال محمد رسول الله  
 فقد صار مسلما من العقابية ولو كان المشرك لا يقول لا اله الا الله وقال صار  
 مسلما به ولا يقبل منه انه قال قعودا من القتل ويقتل اذا رجع وان كان ممن يقول  
 لا اله الا الله اعتبر معه الا قرارا بالنبي صلى الله عليه وسلم ﷺ من الناطقي واسلام  
 المشركين لا اله الا الله ﷺ من المدارك انه من يشرك بالله في عبادة غير الله فقد  
 حرم الله عليه الجنة التي هي دار الموحدين اي حرمة دخولها ومنع منها ﷺ  
 تفسير الواحدي انه من يشرك بالله هراينه هر كه شرك آرد بخداي عزوجل و بر شرک  
 بمر د برستی که حرام کرد خدای تعالی بروی بهشت و با ش کاه وی آتش است و نیست  
 مرشکان را نصرت کنند که عذاب آتش از ایشان باز دارد و بیرون المدا رک  
 والذین اتخذوا من دونه اولياء ای الهة وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره  
 والذین عبدوا الاصنام يقولون ما نعبد هم الا ليقربونا الى الله رفعا مصدر ای  
 تقریباً ان الله يحکم بينهم بين المسلمين والمشركين فيما هم فيه يختلفون ﷺ قیل ان  
 المسلمون اذا قالوا لهم من خلق السموات والارض قالوا الله فاذا قالوا  
 لهم فما لكم تعبدون الاصنام قالوا ما نعبد هم الا ليقربونا الى الله رفعا والمعنى ان الله



يُحْكَمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ بَيْنَ الْمُنَازِعِينَ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا  
شُرَكَاءَهُمْ أَذْنًا نَسِيًّا وَهَاقًّا لَوْ أَنَّ رِبًّا هُوَ لَا شُرَكَاءَ وَمَا أَى الْمُتَنَا  
الَّتِي جَعَلْنَا هَاشِرًا لِلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوهم مِنْ دُونِكَ نَعْبُدُ فَتَقْوُوا إِلَهُهم الْقَوْلُ  
إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ أَيْ إِنْ جَابُواهم بِاتِّكَافٍ لَيْسَ لَهَا كَانَتْ جَمَادٍ لَا تُعَرَفُ مِنْ  
عِبَادِهَا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَذَّبُواهم فِي تَسْمِيَتِهِمْ شُرَكَاءَ وَاللَّهُ تَنْزِيهًا لِلَّهِ مِنَ الشُّرَكَاءِ  
مَنْ التَّسَارُخَانِيهِ الْوُثْنِ وَالَّذِي لَا يَقْرَبُ وَحْدَانِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا قَالَ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا حَتَّى لَوْ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ يُقْتَلُ مِنْ النَّوَازِلِ فِي  
بَابِ التَّوْبِ وَبِلَاذَاتِ وَسُئِلَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ عَنْ تَفْسِيرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ  
لَا إِلَهَ نَفَى مَجُودَ الْكُفَّارِ إِلَّا اللَّهُ اثْبَاتَ مَجُودَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ قِيلَ لَا إِلَهَ  
نَفَى الْإِلَوهِيَّةَ عَنْ مَا لَا يَسْتَحِقُّ الْإِلَوهِيَّةَ إِلَّا اللَّهُ اثْبَاتَ الْإِلَوهِيَّةِ  
لِمَنْ يَسْتَحِقُّ الْإِلَوهِيَّةَ مِنْ الذَّخِيرَةِ إِذَا قَالَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ أَشْهَدَانِ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدَانِ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ لَا يَحْكُمُ بِتَعْلَامِهِ مَا لَمْ يَقُلْ  
يُتَرَاتُ عَنْ دِينِي وَدَخَلْتُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ وَهَذَا الْإِسْلَامُ الْيَهُودِي بِالْعِرَاقِ  
فِي مَنْ مُحَمَّدٌ رَاحَ كَانُوا أَفْرَاقًا مِنْهُمْ مِنْ مُحَمَّدٍ سَأَلَهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْرَأُ بِرِسَالَتِهِ أَلَا أَنَّهُ يَقُولُ لَمْ يَبْعَثْ بَعْدَ أَنَا يَبْعَثُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَمِنْهُمْ  
مَنْ يَقْرَأُ بِرِسَالَتِهِ وَبَعَثَهُ أَلَا أَنَّهُ يَقُولُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْعَالَمِينَ بِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ فَمَنْ يَقْرَأُ  
بِرِسَالَتِهِ إِذَا قَالَ أَشْهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدَانِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ  
لَا يَكُونُ مُسْلِمًا حَتَّى تَبْرَأَ مِنْ دِينِهِ مَعَ ذَلِكَ وَيَقْرَأُ أَنَّهُ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ  
لَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَبْعَثْ بَعْدَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْعَالَمِينَ



لا الى بني اسرائيل <sup>عليهم السلام</sup> وانما شرط محمد سراج مع القبري عن دينهم افرهم  
 بدخولهم في الاسلام لان اليهودي قد تبرأ من اليهودية ويدخل في  
 النصرانية لا في الاسلام واليه اشار محمد سراج في السير الكبير حيث قال  
 لا نسمة قد يريدون بذلك الدخول في النصرانية فلا يحكم باسلامهم  
 ما لم يقرؤا بذلك دخول في الاسلام <sup>عليهم السلام</sup> الا نواس في هذا ذهب الشافعي سراج  
 واما البراءة فان كان الكافر يعتزف برسالة محمد عليه السلام وينكر  
 عمومها لقوم من اليهود فيقولون انه صعدوا الى العرب خاصة فلا بد  
 من البراءة وان ينكر اصل الرسالة كما لو نفي فلا حاجة الى البراءة وتكفيه  
 الشهادة <sup>بأنه</sup> ولو قال البرهني وهو الموحّد الجاحد للرسول محمد رسول الله  
 صار مسلماً <sup>بأنه</sup> من التفسير الزاهدي واسم المشرك والشركة يقع على الكافر  
 الا ان حكم الآية صار منسوخاً في حق الكتابة عام حجة الوداع بآية المائدة  
 من الاحقاق في تفسير الآية المذكورة نكاح المشرك حرام لانها ملحقة باليهما  
 بخروجها من حدود الشرائع وبتركها الايمان بالانبياء صلوات الله عليهم  
 وبقبح كفرها وجهلها فانها تعبد الخشب المنجورة والنجور المنجونة وانها مقهورة  
 بالصناع ولا تعبد من خشبة غير المقهور والمقهور ابعد من العبودية كما قال  
 الخليل صلوة الله عليه لم تعبدون <sup>وما تشعرون</sup> <sup>بأنه</sup> من التفسير البستي ولا يشرك  
 بعبادة سواه احد <sup>فيه وجهان</sup> \* احدهما ان لا يشرك بالله شيئاً ولا يعبد  
 معه غيره <sup>قاله الحسن</sup> والثاني ان معناه الرياء اي لا يراي بعمله احد وهو قول  
 سعيد بن جبير ومجاهد <sup>بأنه</sup> من المحيط قال بعض مشائخنا سراج اذا قال اليهودي







لا يكون مضمونا عليه بخلاف ما اذا رمى صيدا فاصاب <sup>أدبيا</sup> هناك انما تجب  
 الدية لانه لا يصدق <sup>من</sup> التجريد اذا طلب قوم من اهل الحرب ان يصيروا <sup>صوت</sup>  
 يؤدون الخراج والجزية ويجري عليهم احكام الاسلام تجب اجابتهن الى ذلك  
 ولا يسع للمسلمين ان يأخذوا شيئا من اراضيهم الا بتقليكهم الاموات لم يأخذوها  
 ولا ان ينزلوا في دوسهم الا برضاهم ولا يتعرض لكتائبهم القديمة ولا يملكون ان  
 يحرقوا اخرى بعد ما صار الموضع من امصار المسلمين يقام فيه الجمع والحدود  
 من التارخاني واذا انقضى اهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم او على دار من ديار  
 المسلمين ثم ظهر عليهم المسلمون فان صارت الدار دار الحرب فللامام الخيار في  
 حتمهم على نحو ما ذكرنا في حق اهل الحرب لانهم كانوا اهل الحرب وانما صاروا <sup>ميتة</sup>  
 بالعهد فاذا انقضوا العهد عادوا الى ما كانوا <sup>من</sup> نكاحات التجريد ولو صلى  
 الكتابي او المشرک في جماعة او اذن في مسجد جماعة حكم <sup>باعتقاده</sup> خلافا للشأن <sup>ففي</sup>  
 سراج وان صلى وحده او قرأ القرآن وحفظه فلا <sup>من</sup> النصاب كافر قرأ القرآن  
 بالكلية لا يصير مسلما كذا ذكره في مجموع النوازل وقال في الاجناس هكذا  
 وكذا اذا شهد وانما يتعلم القرآن ويقرأ به وقال في الروضة يسأل <sup>أمنت</sup> هل  
 بران قال نعم صار مسلما وان قال لم او من به لا يصير مسلما من السراجية  
 اسلام السکران ان <sup>صحيح</sup> الصبي العاقل <sup>صحيح</sup> <sup>يعني</sup> الغياثي ويعتبر <sup>لا</sup>  
 الصبي العاقل <sup>يعني</sup> كتاب النجاح في عقيدة اهل الصلاح واما المراهق <sup>قل</sup>  
 فهل هو مخاطب بالايان بالله تعالى ومعرفة قبل البلوغ اختلف اصحابنا  
 سراج فيه واختيار الشيخ الا ما روي من صور سراج انه اذا امكنه الاستدلال



باعتقده يكون مخاطبا وعليه كثير من ائمة العراق وما وراء النهر في صحة اسلا  
قول ابي حنيفة سرح واصحابه ظاهر انه صحيح والله الهادي <sup>الصبي</sup> من التحفة فاما  
العقل اذا ارتد في رد صحة عند ابي حنيفة ومحمد سرح كما سلامه <sup>عند</sup> وعند  
ابي يوسف سرح اسلامه صحيح واسرته اده لا يصح <sup>عند</sup> وعند الشافعي سرح كلاً  
لا يصح <sup>عند</sup> والمسئلة مع وفقه من الاصول العقل مأخوذ من عقول البعير يمنع ذا  
العقل من العقل ول عن سواء السبيل <sup>عند</sup> وقيل في حده وحقيقته انه بصرا القلب  
وقيل انه نور القلب <sup>عند</sup> وقيل انه قوة التمييز <sup>عند</sup> وقيل انه نوع من العلوم <sup>عند</sup> الشرية  
والصحيح انه جوهر يدرك الغائيات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة  
ثم العقل حجة من حجج الله تعالى على عباده ياء عوالي الحق وهو غير موجب  
بل الموجب هو الله تعالى لكنه مستغن عن واسطة السمع في وجوب <sup>عند</sup> الا  
بالصانع وتوحيده وقدمه وشكر المنعم وكون الكفر والنظم قبيحا منفيا  
وفيما عدا هذا كالصوم والصلوة وسائر احكام الشرع فخط العقل فيه  
الوقوف على سر ود السمع لان هذا القسم مستوي الطرفين وجودا  
ونفيا <sup>عند</sup> من التوضيح والقدررة القاصرة تثبت بالعقل القاصر وهو عقل  
الصبي والمعتوه والكاملة بالعقل الكامل وهو عقل البالغ غير المعتوه <sup>عند</sup> فما  
بالقاصرة اقسام فحقوق الله تعالى كالايان وفروعه يصح من الصبي <sup>عند</sup> لقوله  
عليه السلام <sup>عند</sup> مروا صبياكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا بلغوا  
عشرا وانما الضرب للتأديب جواب اشكال وهو ان يقال كيف يضرب  
والضرب عقوبة <sup>عند</sup> والصبي ليس من اهل العقوبة <sup>عند</sup> فاجاب بان هذا ضرب



للتأديب والصبى اهل للتأديب ولانه اهل للثواب ولان الشئ اذا وجد لا <sup>ينفع</sup>  
 شرعا الا بحجة اى حجة الشرع فهو قوله ولا نرا اهل للثواب ولان الشئ  
 عطف على قوله عليه السلام وهو باطل فيما هو حسن وفيه نفع محض ولا  
 ضرر الا في لزوم ادائه وهو عند موضوع <sup>شوا</sup> واما حرمان الميراث والفرقة  
 فيضافان الى كفر الآخر جواب اشكال وهو ان لزوم ادائه الا سلام لما كان  
 موضوعا عن الصبي لكونه ضررا يلزم ان لا يثبت باسلامه حرمان الميراث  
 عن مورثه الكافر والفرقة بينه وبين زوجته الوثنية لان كلا منهما ضررا  
 به <sup>بواجاب</sup> بانهما يضافان الى كفر الآخر لا الى اسلامه <sup>من</sup> عقيدة النجاح ذكر  
 الحاكم الشهيد في المنتقى عن ابن سماعه عن ابي يوسف ررح وعن ابي خنيفة ررح  
 لا عند راحد في الجهل بخلافه لما يرى من خلق السموات والارض وسائر خلق  
 ربهم جل وعز ولم يبعث الله تعالى رسولا الى الخلق لوجب على الخلق معرفته  
 بعقولهم <sup>و</sup> ومن هذا اورد بعض العلماء في تصانيفهم ان ادنى ما يطلب عليه  
 اسم العقل يكفي لمعرفة الصانع فلا يعزى في الجهل وعليه كثير من العلماء الكبار  
 من بخارا وسمرقند وبالله العصمة <sup>من</sup> اصول نصران وانما قلنا بان  
 اسلام علي ررض كان بالتقليد وذلك لانه روي عنه انه دخل على رسول  
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلي مع خديجة سراً فقال للنبي عليه السلام <sup>من</sup>  
 فقال له النبي عليه السلام هذا سر بيني وبينك فمذ تغشي هذا دين الله <sup>فان</sup>  
 فقال له ابي ليس على هذا الدين فقال النبي عليه السلام استنيط في هذا  
 الدين فقال اسأل ابي فذهب وسأل اياه عن ذلك فاجابه فانه لا بأس به



بمكارم الاخلاق فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم فهذا  
 اسلام علي رضي الله عنه ومن الصبيان كان اسلم علي رضي الله عنه من كشف  
 المنازل في فصل بيان الاهلية فالإيمان لا يجب على الصبي قبل ان يعقل لعدم  
 اهلية الاداء فاذا عقل واحتمل الاداء قلنا موجب اصل الإيمان دون ادائه  
 حتى يصح الاداء ويقع فرضا ولا يجب عليه تجديد الإيمان بعد البلوغ لانه  
 ليس في نفس الامر تكليف وخطاب وانما ذلك في وجوب الاداء <sup>لك</sup>  
 موقوف عند الصبي حتى يبلغ من البردوي فاما حقوق الله تعالى له  
 ما هو حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه بوجه وهو الايمان فوجب القول  
 بصحته من الصبي لما ثبت اهلية ادائه ووجد منه بحقيقته لان الشيء  
 اذا وجب منه بحقيقته لم يعدم الا بجر من الشرع وذلك في الإيمان <sup>بأ</sup>  
 لما قلنا انه حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه الا في لزوم الاداء <sup>ذلك</sup>  
 الوضع فوضع عنه <sup>من</sup> كشف البردوي وكلامنا في الصبي <sup>بينا</sup> طرق <sup>هذا</sup>  
 الله تعالى وصحة رسالة الرسل عليهم السلام ويلزم الحضم بالجمع على وجه  
 بقی في معرفته شبهة فكان هو والبائع سواء <sup>من</sup> كشف المنازل اعلم ان  
 اعتونه <sup>ب</sup> اصل كلامه وكان بعضه كلام العقل وبعضه كلام المجازين  
 وذلك الا خلاط نقصان عقله وهو كالصبي مع العقل في كل الاحكام حتى  
 لا يسمع صحة القول والفعل فانه لو اسلم ليصح اسلامه ولو تلف مال الغير <sup>بضم</sup>  
 من المنتجب اما القاصرة فتثبت بقدر البذل اذا كانت قاصرة وذلك  
 انما يكون بالعقل الناقص والبدن الناقص ايضا وذلك ما يكون



للصبي المير قبل البلوغ <sup>١</sup> ايضاً منه واصل العقر يعرف بدلالة العيان وذو سبب  
 يختار المرأ ما يصلح ويدرك العواقب المستورة فيما يأتيه ويدارد وكذلك قصور  
 يعرف ايضاً بالامتحان <sup>٢</sup> من حاشية البردوي وجه التمسك ان الشارع لما  
 امر بضرب العاقل بترك الصلوة دل ذلك على انه جاز منه الاداء ولو لم <sup>يجز</sup>  
 الاداء منه لما امر بضربه لعدم الفائدة فعلم بهذا ان الاهلية القاصرة <sup>تكني</sup>  
 لجواز اداء الصلوة لانه تحض منفعة فلذلك يجوز ما هو نفع من التصرفات  
 من التفسير الراهدي جئنا الى توبة المؤمن عند اليأس فنقول الجواب ان  
 قلنا انه لا تقبل توبته عند اليأس ابطلنا حرمة الايمان وقيمه وسوينا  
 بين المؤمن والكافر وان قلنا انه يقبل منه سوينا بين حالة الاختيار و  
 الاضطرار فاثبتنا الايمان لولا فاسق شرير من العذاب فانه ما من فاسق  
 الا ويتوب عند الترح فلا يبقى لفاسق خوف العذاب فيكون هذا تحسكاً  
 لمذهب المرجية فالاسلم والا واما ان يقال بان التوبة في ذلك الوقت  
 معلق بحشية الله تعالى ان شاء قبل بحرمة ايمانه وان شاء مرد  
 لتأخيره الى حالة الاضطرار <sup>٣</sup> وقال اهل خراسان التوبة في حال اليأس  
 من المؤمن لا تقبل لانه ارتفع الامر عن العبد وقت اليأس فلا تقبل توبته  
 كما بعد الموت فهذا انا ب بعد من وال الخطاب ولان قبول التوبة شراب  
 ولا ثواب الا المختار <sup>٤</sup> وعند المعاينة صا، حضرت ابي وذكرك في التوبة  
 بن مسفيان راجع عن النبي عليه السلام انه قال فونه عز وجل ثم يتيون من  
 قريب فقال ان الله يقبل توبة العبد ما لم يغتر يعني ما لم يغتر بها



ان ذلك وقت ظهور البأس من البسقي قوله تعالى وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ  
 يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ  
 يَمُوتُونَ وَهُمْ كَقَسْرٍ أُولِيَتْ أَمَّتَهُمْ عَنْ أَبِي الْيَمَاءِ قَالَ عَامَّةُ الْمَفْسِرِينَ أَنَّهَا نَزَلَتْ  
 فِي عَصَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ قَوْلُ الرَّبِّعِ فَسَوَّى بَيْنَ مَنْ لَمْ يَتُبْ حَتَّىٰ مَاتَ وَبَيْنَ مَنْ تَابَ  
 عِنْدَ حَضَرِ الْمَوْتِ . وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْمُنَافِقِينَ وَالَّتِي قَبْلَهَا فِي الْمُؤْمِنِينَ  
 مِنَ الدَّرَجَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ أَيْ عِنْدَ الْمَعَايِنَةِ لِأَنَّ التَّوْبَةَ مَقْبُولَةٌ مَا  
 يَبْقَىٰ وَإِذَا عَايَنَ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ كَافِرٍ أَيْ مَنَّهُ وَلَا مِنْ عَاصٍ تَوْبَةً . مِنَ التَّخْصِيرِ أَوْ جِزْءِ  
 يَنْظُرُونَ أَهْلَ مَكَّةَ الْآنَ يَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ لِقَبْضِهِمْ وَأَحْمَدُ أَوْ يَأْتِي  
 رَبُّكَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ بِكَيْفٍ أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَعْنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا  
 يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا كَافِرَةٌ إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
 مِنْ مَغْرِبِهَا وَكَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا وَلَمْ يَخْلُصْ بِإِيْمَانِهَا أَوْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
 مِنْ مَغْرِبِهَا لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ أَيْ مَنَّهُ وَلَا عَمَلٌ وَلَا تَوْبَةٌ إِذَا اسْلَمَ فِي حِينِ يَرْبُهَا الْآنَ  
 مِنْ كَانَ صَغِيرًا يَوْمَئِذٍ أَوْ مَوْلُودًا بَعْدَ ذَلِكَ فَانَّهُ إِنْ أَسْرَتْكَ بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ  
 مِنْ مَغْرِبِهَا ثُمَّ اسْلَمَ قَبْلَ مَنَّهُ . وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا مَذْنُوبًا فَتَابَ مِنَ الذَّنُوبِ قَبْلَ مَنَّهُ  
 نَقُولُ مَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنًا مَذْنُوبًا فَتَابَ أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَوْلُودًا بَعْدَ ذَلِكَ فَانَّهُ  
 يَنْفَعُ إِيْمَانُهُمْ وَتَوْبَتُهُمْ وَعَمَلُهُمْ . مِنَ التَّخْصِيرِ التَّهْذِيبِ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا  
 عَسَفَ عَلَىٰ آمَنَتْ تَهْذِيرُهُ أَوْ آمَنَتْ وَلَمْ تَكُنْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا . وَأَوْ فِي الْآيَةِ  
 قِيلَ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَقِيلَ عَلَىٰ أَصْلِهِ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ : قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ أَنَّ قَوْلَهُ  
 عَسَفَ لِقَوْلِهِ نَفْسًا أَوْ كَسَبَتْ عَطَفَ عَلَىٰ آمَنَتْ فَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّرَّ لَهَا سَاعَةٌ إِذَا جَاءَتْ



لم ينفع الايمان <sup>ح</sup> نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات او مقدمة  
ايمانها غير كاسبة فيه خيرا فلم يفرق بين النفس الكافرة وبين المؤمنة غير  
الكاسبة خيرا فيه ليعلم ان قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات <sup>جميع</sup> بين قرة  
لا ينبغي ان تنفك احد منهما عن الاخرى حتى يفوز صاحبهما او يهلك  
قلت لما ثبت بالتواتر عن النبي عليه السلام ان من قال لا اله الا الله دخل  
الجنة <sup>وانه</sup> لا يخلد في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان وجب  
تأويل الآية فيحمل أو على معنى الواو نحو جالس المحسن او ابن سيرين وقد سبق  
نظيره فيكون المعنى لا ينفع الايمان نفسا مؤمنة ونفسا مؤمنة غير كاسبة خيرا اي لا  
نفعا منجيا لها من دخول النار بل نفعها مخلصا من الخلود فيها وهو مذ هينا في  
الامتة من التفسير لاحقاق قوله تعالى فلما أدركه العرق <sup>بفتح</sup> الرء اي قرأ  
من المحلات لغرة الماء والمفرق بالتسكين المحلات بالماء قال آمنت انه لا اله  
الا الذي آمنت به بنوا اسرائيل واما من المسلمين اي المتعادين الآن وقد  
عصيت قبل اي قال له جبرئيل عليه السلام اي آمنت الآن بعد روية  
البأس وكنيت من المفسدين بما دعاء الا لوهية وفي الحديث المرفوع لما قال  
فرعون لا اله الا الله اتاه جبرئيل عليه السلام فحشاه بالتراب خشية  
ان يدركه راحة الله تعالى وقال الامام ابو منصور سرح لم يقبل ايمان فرعون  
لوجهين احدهما انه قال لك نفع المحلات والبأس والثاني ان الايمان تسليم النفس  
ولم يبق نفسه في يده <sup>من</sup> عقيدة النجاح والتوبة من اهل الكبار عند البأس  
قال اهل السنة يجوز قبولها من الله عز وجل لجواز المغفرة من الله عز وجل



الكبير في هذه الاحوال بدونها عندهم فتح التوبة او الحجة من شرح الملازمة  
 واما توبة اليأس من المؤمن المذنب فقبولة وعليه فتوى ائمة بخارا واكثر  
 البلاد ومنه هذا الصحيح ومن شرح آخر يقول لا يقبل ايمان شخص عاين شدة  
 عذاب الآخرة عند الموت فآمن فان كل كافر يوعى مكانه في النار قبل الموت  
 ويرى المسلم مكانه في الجنة كذلك فلم يكن ايمانا صحيحا. واما التوبة فقبولة وعليه  
 فتوى ائمة بخارا واكثر البلاد ومن شرح آخر قال اهل السنة والجماعة من  
 آمن حال يأس لم يقبل ايمانه لانه لم يؤمن بالله بالغيب وكذلك لم تقبل توبة  
 اليأس وعليه فتوى ائمة بخارا ومن شرح من الخلاصة توبة اليأس المختارة لها  
 مقبوله من حصن الايمان او كتبت في ايمانها خيرا حسن بصري كويده رضي  
 يعني انك ايمان آدوده بود شيش از بر آمدن آفتاب از مغرب و روزگار را  
 زده بود و چرخ خرافا کرده چون آية معانيه ميند انگاه خيري كسب كند آن خير بد يرفته  
 نيا چنانچه ايمان از كافرو توبه از مؤمن درين حال در شيت بود چنانكه توبه در وقت  
 يأس و اين آية شكاست و تا و بل حسن اين است كه حسن بصري ريح گفته است  
 مر لسراجية اذا اسلمت و نروجهما كافر عرض الاسلام على الزوج قال  
 ا. لم والافرق بينهما وكان ذلك طلاقا و اذا اسلم الزوج ونحته مجوسية  
 ع. عن الاسلام عيها فان ابنت فرق انتفاحي بينهما وكان ذلك فسحا.  
 ع. اكتف ان امرأة المجنون اذا اسلمت عرض على ابيه الاسلام في الحال  
 ك. المجنون ليس له عاية معلومة فلو اخرجه الى حال عقله بلزم ابطال حق  
 المرأة المسلمة فصار الناحير صرا محضا بخلاف ما لو كان صيافا سلمت امرأته



لا يعرض على أبيه الاسلام بل يوخرا الى ان يعقل لان عقل الصبي في اوانه معهود  
 فاذا عقل عرض القاضى عليه الاسلام وليس في ترك التقريقر في الحال الا  
 تاخير حق المرأة وهو اولى عمل الحق للمرأة والصبي فان قلت الصبي لعقل غير  
 محتاط بالاسلام وكذلك المعتوه فكيف يصح العرض عليهما ؟ قلت خطاب  
 الاسلام وضع عنهما في حق الله تعالى موحمة عليهما والعرض واجب لخصوصية  
 المرأة وحقوق العباد لا تسقط بعذر الصبا والعفة فلك اتوجه الخطاب  
 من العاقبة وان كان الزوج معقوها يعرض الاسلام على اب الزوج لانه  
 ليس لزوال العدة غاية معلومة وان كان صبا عاقلا يعرض الاسلام عليه  
 لان اسلامه صحيح من كشف الغواص ان وجه التكفير اذا كان منعدا  
 في المسئلة ووجه ضده واحد فالمتقي يميل الى هذا تحسينا للظن بالمسلم  
 الا اذا تراها المسلم فيح لا ينفعه الفتوى فيؤمر بالتوبة وتجديد الاثم وان  
 من علم بالفظ الكفر فأتى به معتقدا الكفر بالاجماع ؛ ولو اتى به قصد العلم  
 به او لم يعتقد كفر عند العامة ولا يعتد بالجهل ؛ ولو اتى به بغير قصد بان  
 اراد ان يتكلم شيئا فخرى ذلك على لسانه لا يكفر ويانة وان ما هو لفظ الكفر  
 بالاختلاف فهو يوجب اجباط العمل وما اختلف فيه فهو يوجب التوبة <sup>تجدد</sup>  
 الاثم احتباطا وما كان خطأ فهو يوجب الاستغفار وان الرضا بنفسه  
 كفر وكفر غيره قيل كذلك وهكذا مروى عن ابي حنيفة راجح وذكر ان  
 الاسلام راجح ان رضي به سخطنا لكفر والافناء وان من تلبه باقتضا  
 الكفر في ذلك شهادة بوجه لتوبة ارتفع كفره وان رجع بوجه العادة



لم يرتفع وأن من وصف الله تعالى بما لا يليق بكفر وأن من اعتقد علم الغيب  
 غير الله تعالى كفر وأن من تشبه بالكفار فيما فيه تعظيم دينهم كفر الحدیث من  
 تشبه بقوم فهو منهم وأن من استخف بالشرائع أو الرسل أو الشرائع كفر و  
 أن استحلل المحرم كفر وأن من تمتی حل ما حرم فان كان مما قد حل في زمن  
 لم يكفر ولا فكفر من الفصول صبي يبكي ويطلب اياه وهو يصلي فقال للصبي حل  
 كرتي كد برتو اندي كند فهذا ليس بكفر لان معناه خدمت الله ي كند وكذلك  
 لو قال رجل لابنه الصغير الله روي بكتب روي لا يكفر من الناصري ثم ما يقن  
 بانه سرده يحكم بها وما يشك في انه سرده لا يثبت لان الاسلام الثابت لا يزول  
 بالثبوت مع ان الاسلام يعطى من انواع الطقه الاصل فيه ان الاستهزاء بانه  
 من كتاب الله تعالى وبشيء من شرائع الرسل كفر من اصول المسلمين من انكر  
 شيئا من الشرائع فقل ابطال قوله لا اله الا الله من التمهيد ولك لو استحسن  
 الكفر او الظلم او المعصية فانه يصير كافرا من الذخيرة اذا قال للاصم المعروف  
 خوفا اذ ان قال ذلك على وجه الرد والاكسار يخاف عليه الكفر يومه  
 اذا قال خوش كارست بي نمازي فهو كفر من تحفة الخافي مسئله انكرت  
 كسي را بخور حلال را بس او كفت حرام موي من دوست است كافر شود و مسئله  
 المعقه رجل يؤذي صغيرة فقال له رجل تب الى الله تعالى فقال من به  
 كره ام كه توبه مي بايد كردن يكفر لانه لا يوى التوبة من المعصية واجبا قيل  
 انما سبق ظالم انك تصيح كل يوم توذي الله و توذي خلق الله قال خوش مي  
 يكفر لانه رضي بايداء الله تعالى وايداء خلقه قال للمعاصي اين نيز را ايست



ومذهب يي يكفر بمسلم قال خوش كاري ست حرام خوردن يكفر بمن العقيدة لمولانا  
 محمد العزيز صاحب الكشف والتحقيق سراج قال اهل السنة من ارتكب الكبيرة  
 من اهل الايمان فان ارتكبها مستحلا لها او مستحضا لمن نهى عنها او على قصد  
 العصيان فانه يكفر بالله تعالى <sup>اسم</sup> الفصول العبادي ومن تكلم بكلمة الكفر و  
 ضحك به غيره يكفر الضاحك من الناصري وحكي ان قاضيا سئل عن رجل  
 قتل حائكا فقال عليه اجابة من البيت فاق به المامون فقال ما زحمت فقال ويحك  
 اتقوا احكام الله تعالى ثم ضرب حتى مات تحت السياط <sup>الليث</sup> قال الفقيه ابو  
 سرح يكفيه ان يعزله \* ولو نظر الى فتوى وقال چه بارنامه فتوى آورده يكفر  
 ان اراد الاستغفار بالشريعة ولو قال فعل الشتم ان هان ست وفعل  
 كافران هان قيل يكفر \* ولو قال ذلك لفقيه واحد معين يكفر <sup>من النصيب</sup>  
 رجل مرجع عن مجلس العلم فقالت له امرأة از كنشت آمري تكفر <sup>خافية</sup> من التنا  
 اذا ارتد احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما في ظاهر الرواية في الحال  
 ولا يتوقف على قضاء القاضي سواء كانت المرأة مدخولا بها او لم تكن  
 وبعض مشايخ يلحق سرح منهم الفقيه ابو القاسم الصفار والفقيه ابو جعفر  
 كانوا يفتون بعدم الفرقة برؤية <sup>بعض</sup> كذا الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 من مشايخ بخارا يفتي بعدم الفرقة بينهما برؤية <sup>بعض</sup> كذا بعض مشايخ  
 سمرقند حسما لباب المعصية وعامة مشايخ بخارا وسمرقند وبعض مشايخ  
 يلحقون بالفرقة بينهما قال الفقيه سرح من لقن انسا فاكلمة الكفر ليكلم  
 بها كافر الملقن وان كان علوا وحده اللعب والضحك وهكذا يروى عن ابن



المباركة راح والمروي عنه ان من امر امرأة حقة تترك عن الاسلام تبين  
من زوجها فهو كافر ومن افق به فهو كافر وفي المضرات وتجبر المرأة على الاسلام  
وتضرب خمسة وسبعين سوطا وليس لها ان تتزوج الا بزوجه الا قال  
الكرخي راح وابو جعفر يفتي بهذا اذ به تأخذ وروى البلخي عن ابي مالك  
عن ابي يوسف راح عن ابي حنيفة راح ان من امر رجل ان يكفر صار الا  
كافرا ككفر المأمور او لم يكفر من الغياقة ارتدت لتفارق زوجها  
تجبر على الاسلام وتغزر خمسة وسبعين وليس لها ان تتزوج الا بزوها  
الاول وبأخذ الفقهاء راح اذا ارتدت كان ابوالقاسم وابونصر يفتيان  
بعدم الفرقة زجرا لها لئلا تحال بهذه الحيلة وكذا بعض مشايخ بلخ  
وسمرقند ذكروا في نكاح وجواب ظاهر الرواية انه يقع وهو الصحيح لان النكاح  
لا يبقى مع المنا في ولكن تجبر على الاسلام والنكاح زجرا لها وحسب الباب  
المعصية بالاحتيا ل بهذه الحيلة للتخلص عنه وعليه الفتوى من الفقة  
ابوالقاسم الصغار واسماعيل الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة سمرقند  
كانوا يفتون بعدم الفرقة بردها حسب باب المعصية وفي الجامع الصغير  
كان شاذان وابونصر الدبوسي راح يفتيان بانها لا تبين من النصاب  
وان ارتدت المرأة قال مشايخ بلخ راح فيهم الفقيه ابو جعفر وابوالقاسم  
الصغار كفرها لا يعمل في افساد النكاح ولا تؤمر بتجديد النكاح حسب هذا  
الباب عليهم والقاضي يؤد بها قدر ما يرى المصلحة حتى ترجع وتسلم  
واليه كان يعمل الحاكم الشهيد والشيخ اسمعيل الزاهد من مشايخ بخارا



ومن مشايخهم قديما هؤلاء أيضا وعامة علماء بنحاس يقولون كفرها  
 لا يعمل في افساد النكاح لكنها تجبر على النكاح مع زوجها وهذا فرقة بغير  
 ملاق بالاجماع وعليها العدة ومن الكافل من اعتقد ان بيت المال مال السلطان  
 فقد كفر ومن العقيدة النسفي والنصوص على طواغرها والعدول عنها الى معان  
 يدعيها اهل الباطن الحاد وكفر وراد النصوص بكفر واستحلال المعصية كفر  
 وتقد يق الكاهن بما يخبرون الغيب كفر والاستهزاء على الشريعة كفر وخفة  
 الذنوب كفر وآيات من رحمة الله كفر وآلا من من الله تعالى كفر ومن القيمة  
 وسئل ابو نصر الصغار عن لاط بامرأة واستحل ذلك فقال يكفر عند جميع العلماء  
 من النصاب من قال ان وطئ امرأته الحائض حلال يكفر لا تكاره قوله تعالى  
 ولا تقربوهن حتى يظهروا ولو استحل آتيان الحائض يكفر ومن الذخيرة من  
 لم يقرب بعض الانبياء او عاب نبيا بشيء او لم يرض بسنة من سنان المرسلين  
 فقد كفر وكذلك لو قال انا رسول الله او قال بالغارسية من يغامر بيمينه  
 يغامر بي برم يكفر ومن اصول الصغار سئل رضى عن انكر القراءة في الصلوة  
 هل يصير كافرا قال يصير كافرا لانه انكر الاجماع ومن انكر الاجماع فهو كافرا قيل  
 ليس ان ابا بكر الا صم لا يرى القراءة فرضا فكيف الاجماع مع وجود الخلاف  
 قال خلافة لا يخل في الاجماع لانه معتبر لي فلما كان معتزيا فخلافه لا يخل في الاجماع  
 فنكر القراءة في الصلوة يكون منكرا لاجماع فيصير كافرا ومن الانوار والقول  
 الموجب للكفر لا فرق بين ان يصدر عن اعتقاد او عناد او استهزاء ومن  
 اعتقد قدم العالم اوحذوث الصانع او نفي ما ثبت للتقديم بالاجماع ككونه



عالماً أو قادراً أو أثبت المنبي عنه بالاجماع كاللون أو أثبت له الاتصال أو  
 الانفصال أو وجد جواز بعثه الرسل أو أنكر نبوة نبي أو كذب به أو وجد آية مجمعة  
 عليها أو نراد في القرآن كلمة أو اعتقد انها منه أو سب نبياً أو ملكاً أو متحفت به  
 أو بالمصحف أو بالتوراة أو بالإنجيل أو بالذي يورثها أو المصحف أو استحل محرماً  
 بالاجماع أو حرم حلالاً بالاجماع أو نفي وجوب صحيح على وجوبه للنفس ويعرف  
 الخاص والعام كالصلوة والزكاة أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع  
 كصلوة سادسة وصوم شوال أو يوم منه أو نسب عايشة مرض إلى الفاحشة  
 أو ادعى النبوة في زماننا أو صدق مدعيها أو اعتقد نبيا في زمانه أو قبله  
 من لم يكن نبياً أو تقرب إلى الصنم بالذبح باسمه يكفر <sup>سئل</sup> من فتاوى الحاوي و  
 عن يرمي في الحيوان سوى بني آدم لا حشر لها لا يكفر لمكان الاختلاف وأن نرى  
 ذلك في بني آدم فهو كفر من النهاية والامة اجتمعت على تحريمها وكفى باحبا  
 الامة حجة وهذه حرمة قوية بانه يكفر مستحلها ويفسق شاربيها واجتمعت الامة  
 على تكفير مستحل الخمر واجمعوا على ان مستحل غير الخمر لا يكفر فلم يهذه ان حرمة السكر  
 دون حرمة الخمر <sup>ثبت</sup> من التمهيد في القول في شرائط الايمان قال اهل السنة والجماعة  
 شرائط الايمان ما يجب الايمان به ولا يصح بدونه ويكفر بالانكار والرد وهو كل ما <sup>ثبت</sup>  
 بالنص أو بالخبر المتواتر أو بالاجماع الامة فانه يوجب القبول والاعتقاد به وكل ما <sup>ثبت</sup>  
 بالخبر الواحد ولم يتفق الامة على قبوله فانه لا يكون شرطا لصحة الايمان وكل ما ثبت  
 بالخبر الواحد واتفق الفقهاء على صحته ذلك واجتمع على قبوله من غير تأويل فانه  
 يكون من شرائط الايمان كعذاب القبر والصراط والميزان والشفاعات والمعراج



الى السماء ومثل هذا الخبر الواحد ولكن الفقهاء والصحابه مرضى اتفقت  
 على صحة ذلك وقبولها فحل الاجماع فانه يوجب الايمان به ثم من انكر ذلك  
 هل يصير كافرا ام لا قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا لانه  
 ما دل في ذلك واحطاً فانه يكون مبتدعاً يحكم بفسقه ومنه في القول  
 في المعراج قلنا الاحاد على ثلاثة مراتب: ١- منها ما اتفقت الفقهاء على قبوله  
 فيكون في حد الشهرة قريباً الى المتواتر لكثرة الروايات في مجالس مختلفة ولم  
 ينكر احد من الصحابة المتقدمين المعروفين فحل محل الاجماع فانه يوجب العلم  
 والعمل به ومن انكر هذا يكون فاسقاً ويكون مبتدعاً ويوجب الزجر والتعزير <sup>قل</sup>  
 بعضهم انه يصير كافراً ومن الاحاد ان منكرها يفسق ولا يوجب البدعة ومن  
 الاحاد من انكر لا يفسق <sup>٢</sup> من شرح الكرخي في كتاب السير قال بشر ابن  
 الوليد عن ابي يوسف راجح في رجل ارتد عن الاسلام فانه لا يقتل حتى يستأب  
 ومن قتله قبل ان يستأب فقد اساء ولا ضمان عليه والاصل في ذلك ان <sup>المرتد</sup>  
 يستحب عرض الاسلام عليه لما روي ان رجلاً قد رآه على عمر بن الخطاب  
 هل من مغربة خبر فقال رجل منها ارتد عن الاسلام فقتلناه فقال عمر رضوا  
 وليت عليه ما وليتم اجسه ثلثة ايام واعرض عليه الاسلام كل يوم فان  
 اسلم والاقتله ولان الظاهر انه لا يريد الا بشبهة دخلت عليه فيستحب عرض <sup>سلام</sup>  
 عليه وليس بواجب لانه ممن بلغته الدعوة: والكافر اذا بلغته الدعوة <sup>استحب</sup>  
 ان يجدد عرض الاسلام ولا يجب ذلك على ما قد مناه ابو اماما وجوب قتل  
 المرتد لقوله تعالى سدد عون الى قوم اولى باؤس شديد تقاتلونهم او يسلمون



قيل في التفسير المراد به أهل الردة ولقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دِينَهُ  
 فَأَقْبَلُوهُ وَلَحْدَيْتُمْ عِمْرًا الَّذِي قَدْ مَنَاهُ وَأَرْتَدَ الْمُسْتَوْرِدَ وَالْجَحْلِي فَقَتَلَهُ عَلِيُّ بْنُ  
 أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ وَجَعَلَ مَالَهُ لورثته من المسلمين وأما من قتله قبل عرض  
 الإسلام فقد أساء ولا شيء عليه لأن القتل قد وجب بالكفر وإنما يجب  
 عرض الإسلام عليه لجواز أن يسلم فإذا قتل قبل العرض لم يلزمه ضمان  
 وأما تأجيل المرتد فقد ذكر بشر عن أبي يوسف راح الله لو قال أجلوني حتى  
 انظر في أمري أجل ثلثة أيام لا ينو ادعني في ذلك ثم قال محمد بن الحسن راح  
 في السير فإن لم يطلب المرتد الأجل لم يؤجله ساعة ويعرض الإسلام فإن  
 أسلم والأقبل وقال الحسن عن أبي حنيفة راح يستتبه الإمام فإن  
 تاب والأقبل مكانه وكذلك قال محمد بن الحسن راح في السير الصغير  
 وهذا ليس باختلاف رواية لكن إذا طلب التأجيل فإما طلبه لينظر  
 فيجب أن يمهل حتى ينظر في أمره وأن لم يطلب فهو موقوف على رأي الإمام  
 فإن غلب في ظنه أنه إن أجله أسلم أجله وأن لم يغلب ذلك في ظنه عجل قتله  
 وإنما قد رآنا جيل مثلثة أيام لأنه أقصى مدة الأرياب بدليل الخبر  
 وأما كيفية التوبة فيجب أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله  
 ويتبرأ من كل دين سوى دين الإسلام ويتبرأ من الدين الذي يقتل به  
 وذلك لأن كل كافراخذنا عليه الإسلام فلا بد من أن يتبرأ من الأديان  
 ومن دينه الذي كان عليه غير دين الإسلام فيقول اليهودي طري من اليهودية  
 ويقول النصراني أنا بري من النصرانية لا ينجح من يقول أنت محمد أصلي الله



عليه وسلم إلى العريب خاصة فلا بد من أن يتبرأ من الأديان لاجل ذلك فقام  
 عبدة الأوثان فيكفي في إسلامه المشهودتان لأن هذا التبريد يخص باهل  
 الكتاب والمرتكب كما ليس بوثني فلا بد من أن يتبرأ من الدين الذي اعتق اليه  
 أو من الأديان فإن تاب المرتد ثم رجع فارتد كان حكمه في الدفعة الثانية كالأول  
 وكذلك الثالثة والرابعة وحكي عن علي بن أبي طالب وابن عمر رضي الله عنهما أن توبته  
 تقبل في الثانية ولا تقبل بعد ذلك ولكن يقتل لأنها ماري وي أن أسامة بن زيد  
 يقتل رجلا فقال لا إله إلا الله فقتله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قتلت رجلا يقول لا إله إلا الله ومن لك بلا إله إلا الله يوم القيمة فقال إنما  
 قالها قعودا فقال هلا شققت من قلبه فدل على أنه يرجع في الإسلام إلى الظاهر  
 ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المنافقين ظاهرا لا سلام وقد اطلعهم  
 الله تعالى على اعتقادهم ولم يعقلهم فدل على أن الاعتبار ظاهرا لا سلام ولأنه إنما  
 قبلت توبته في الدفعة الأولى والثانية لظاهره لا لسلام وهذه المعنى موجود  
 في الرابعة ولما قوله عز وجل أن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا فلا  
 ولاية فيها لهم بل يذكروا التوبة بعد الثالثة وإنما ذكرنا نصرته داء وكفرا ولا  
 يقال أنه إذا كفر أو كفر منه وظهر إلا سلام دل على أنه مستهزئ وذلك  
 لأن الاعتبار بالظاهر على ما قد منا وقال في المرة الرابعة إذا تاب أنه يضربه  
 ولا يحل سبيله وذلك لأنه أتى منكرا بتكرار الكفر فيؤدب حتى يرتد عن  
 المصاهرة قال فان اتى به الإمام بعد الثالثة استأبره فإن لم ينتب  
 قتله ولم يؤجله وأن تاب ضربه ضربة واحدة ولا يبلغ به الحد ثم يحبس ولا



من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى حاله انه قد اخلص وذلك  
 لانه لما عاد بعد الثالثة فقد عظم جرمه فزيد في عقوبته ويحبس استظها  
 بزميره لانه لما لم يكن الزيادة في عدد الضربات لان التعذيب لا ينبغي ان  
 يمدد في ذلك قال ابو يوسف سرح واذا فهم المرتد فلم يتكلم ردت عليه  
 بقية ذلك فداخلة فان لم يتكلم قتله لان الداء الى الاسلام غير واجب  
 والى معتب وقد فعلت فامسكه عن الكلام لا يسقط القتل الواجب واذا  
 ارتدت المرأة الحرة او الامه عرض عليها الاسلام فان اسلمت قبل منها  
 وان ابنت حبست واُجبرت على الاسلام وهذا قولهم وكان ابو يوسف  
 سرح يقول انها تقتل ثم سرح والدليل على انها لا تقتل ان كفرها الا صلي لا يستحق  
 بها القتل لانها ليست من اهل القتال فذلك الكفر الطاري ولان النبي صلى الله  
 عليه وسلم نفى عن قتل النساء وهو عام وانما تجبر على الاسلام لان المسلم لا يفر  
 الكفر بعد التزامه الاسلام بقول ابو الحسن سرح والجبر الذي يجبر به المرأة على  
 الاسلام ان يحبس ثم يخرجها في الايام فيعرض عليها الاسلام فان ابنت ضربها  
 اسواط ثم يعرض عليها الاسلام فان ابنت حبسها ثم يخرجها كل ايام فيعرض عليها  
 الاسلام فان اسلمت والا ضربها ثم يحبسها حتى تسلم وهذا صحيح لانه لما لم يجز  
 القتل وجب ان تغاقب بما يجري مجرى التعذيب والتعذيب الضرب والجبر قال  
 ابو حنيفة سرح وان كان مولى الامه المرتدة محتاجا ليس له من يكفيه خذ منه  
 دفعها اليه تخدمه وامره القاضي ان يجبرها على الاسلام ويرسل اليها القاء  
 فيية لدها ويضربها اسواط يضع بها ابدان ذلك حتى تموت او تسلم لان



منافع الامة لمولايها وكفرها لا يسقط حق المولى ويمكن الجمع عليها بين التضييق  
وبين الخدعة فيفعل ذلك قال محمد بن الحسن سرح في السير الكبير جبريل المني  
ولم يكن كرا الضرب قال ولا يعزرون الرجال المرتدون على الردة بجزية ولا  
برق ولقوله عز وجل تقاتلونهم او يسلمون لانهم بالغوا في الكفر حين اعتقدوا  
بعد الاسلام فصاروا كجدة الاوثان من العرب وان لحقت المرتدة بدار  
الحرب ثم سببت اجبرت على الاسلام والاصل فيه ان اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم استرقوا نساء اهل الردة من بني حنيفة وكانت ام محمد  
بن الحنفية منهم ولانها كافرة لا تقبل كاصلية فاما المرتدة في دار الاسلام  
فلا تسترق لانها من اهل دارنا والاسترقاق انما يثبت في اهل الحرب خاصة والله  
اعلم بالصواب **كتاب اللقيط واللقطة**

من الصاوي الحاشية وان كان الملقط فقيرا ان اذن له القاضي بان ينفقها  
على نفسه بمل له ان ينفق ولا يحل بغير امر القاضي عند عامة العلماء وقال بشر  
سرح يحل من الكافي اللقيط هو في اللغة ما يلقط اي يرفع من الارض وفي الشريعة  
اسم لمولود طرحه اهل خوف من العيلة او فرار من ثمة الزنا مضجعا ثم  
محرره غام وقفقه في بيت المال فان انفق عليه الملقط فهو مطوع لانه  
انفق عليه بغير امر من هو بسبيل منه فلا يرجع به الى اللقيط اذا كبر فان  
امره القاضي ان ينفق عليه على ان يكون ذلت رياء عليه فهو جائز وصير  
دينا عليه لان للقاضي ولاية عليه فصار امر القاضي كما مره بنفسه لو كان  
من اهل الامر هذا اذا امره بالانفاق ليرجع عليه فان امره بالانفاق  
فقط



قبل يرجع والاصح ان لا يرجع لانه مطلق يتحمل الحسبة والاستعداد فلا يرجع عليه  
 بالثلاث بهن انوارل سئل عن بشر بنيت بالابر في قرية على شارع فخرت القرية  
 فانقرض اهلها وعنده هذه القرية قرية اخرى وفيها حوض يحتاج الى الاجر فيكون  
 يأخذ الاجر من هذه البئر وينفق في الحوض قال ان كان يعرف الذي بني البئر نقا  
 راجعت الى ملكه وان يعرف صاحبها فهي كاللقطة يتصدق به على انسان ثم يصير  
 هذا المتصدق عليه في مرمة الحوض من الوقعات الحسامية بشر بنيت بئر  
 في قرية فخرت القرية وانقرض اهلها وعنده هذه القرية قرية اخرى وفيها حوض  
 يحتاج الى الاجر فيكون يأخذ الاجر من تلك البئر وينفق في الحوض هذا على  
 وجهين اما لو عرف الياني اولم يعرف ففي الوجه الاول لا يجوز الا ياخذ منه ربع  
 الى ملكه وفي الوجه الثاني الطريق في ذلك ان يتصدق على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض  
 لانه بمنزلة اللقطة فلواراد القاضي ان ينفق من غير هذا الطريق لا بأس به من  
 المحيط ولو ان جند اعطيا اصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فلم تقسم حتى تفرق  
 الناس وذهبوا الى منازلهم ولا تعرف منازلهم وبقي البعض منهم اعطى الامام  
 الباقر انصباهم وتمسك حصص الغيب لان حصصهم لقطة فاذا مضى سنة ولم ينجأ  
 لها طالب تصدق بها كما يتصدق باللقطة من المضرات اللقطة امانة اذا شهد  
 الملقط انه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها فان كانت اقل من عشرة عرفها  
 اياها فان كان الملقط فقيرا فلا بأس ان ينفقها لان التمكن من التصديق على المختار  
 لا يصلح ثوابها الى صاحبها وهذا المقصود يحصل بصرفها الى نفسه اذا كان محتاجا  
 وحاجته مقدمة على غيره من الذخيرة والحكم الاصيلي في اللقطة يجدها انسان



او يجدها التقاضي او الامام ان يمسكها على صاحبها فيضعها الامام او التقاضي في بيت  
 المال ويكتب فضيتها ويضعها في موضع الى ان يبيح صاحبها ويبيع ما تمت مدة التبر  
 والتصدق بها رخصة <sup>من الهداية</sup> واذا حضر رجل فادعى المقتدر لم يدفع حتى يعيم  
 البينة <sup>من الغياث</sup> مثل بن نزياد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه ان <sup>يسبح</sup>  
 حماره ومتاعه ويحمل الدراهم الى اهله قال نعم وبه نأخذ <sup>من النافع</sup> فان كانت  
 اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعد عرفها شهرا وان كا  
 نت مائة عرفها حولا ثم لم يذكر هذا التفصيل في الاصل بل قال يعرفها حولا لقوله عليه <sup>السلام</sup>  
 واللقطة يعرفها حولا والروايات في التعريف معروفة <sup>بموسى الحسن</sup> في الجرد  
 الصحيح ان التعريف ليس بلامزم والمختار للفتوى انه يعرف الى ان يغلب <sup>ظنه</sup>  
 ان صاحبها لا يطلبها بعد هذا كذا ذكره شمس الائمة السرخسي مراح في شرحه ولا <sup>شك</sup>  
 ان فيما لا يبقى يعرف الى ان يخشى عليه الفساد <sup>من الهداية</sup> واذا ربح ذلك الى  
 الحاكم نظريه فان كان للبهيمة منفعة اجرها وانفق عليها من اجرتها لان فيه  
 ابقاء العين على ملكه من غير الزام الدين عليه وكذا لك يفعل بالعبد الا بقى <sup>كلمة</sup>  
 يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق المنفعة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها ابقاؤه <sup>معنى</sup>  
 عند تعدد ابقائه صورة وان كان الاصل الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل  
 الثقة دينا على مالها لانه نصب ما طرأ وفي هذا نظر من الجاهلين قالوا انما يأمرو  
 بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر مالها فاذا لم يظهر امر  
 ببيعها لان دارة الثقة مساهلة فلا نظر في الاتفاق مدة جديدة <sup>بموسى الحسن</sup> وفي  
 الاصل شرط اقامة البينة وهو صحيح لانه يحتمل ان يكون غصبا في يده ولا يأمريه



بالانفاق وانما يأمره في الذبيحة فلا بد من البينة لكشف الحال وليست تقام <sup>للقضاء</sup>  
 وان قال لا بينة لي يقول القاضي له انفق عليه ان كنت صادقا فيما قلت حتى  
 يرجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان غاصبا <sup>فبينة</sup> من التنازع <sup>فيها</sup>  
 ويشترط ان يقول القاضي للملئق انفق على ان يكون دينا عليه هو الاصح  
 من التهذيب فان احتاج الملئق الى النقطة يرفع الملئق الى القاضي فينظر  
 القاضي ان كان شيئا يمكن ايجارها كالغلام والابل ونحوه اجره وانفق  
 عليه من اجرتهم والايامر بالانفاق عليه للملئق او من بيت المال ليكون  
 دينا على مالها ولو انفق بغير امر القاضي لا يرجع ولولم يحج صاحبها ومضويها  
 او ثلثة باعها القاضي <sup>باعتها</sup> لرعاية الجانب المالك <sup>باعتها</sup> قال رضى والآن اما انفق  
 شهرا او قريبا من شهر <sup>من</sup> من الكبرى وجد لقطة عرضا ونحوه فعرفها فلم يجد  
 صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وانفق على نفسه ثم اصاب <sup>ببطلان</sup> ما لا لم يجب ان  
 على الفقراء بمثل ما انفق هو المختار لانه وضع موضعه <sup>من</sup> من تحفة الفقهاء ولما  
 احكام الاراضي فهي انواع ارض مملوكة عاصرة لا يجوز لاحد التصرف فيها  
 والانتفاع الا برضاء صاحبها والثانية ارض خراب القطع ماؤها وهي ارض  
 ملك صاحبها لا يزول عنه الا بالآلة ويورث عنه اذ مات هكذا اذا <sup>ف</sup>  
 صاحبها وان لم يعرف فحكمها حكم اللقطة والارض الثالثة المباحة وتسمى الموات  
 وهي نوعان احدهما ما يكون تبعا لبعض القرى مرغى لمواشيهم ومحتطبا لهم  
 فهي حقهم لا يجوز للمام ان يقطعها من احد لان في ذلك ضررا بهم ولا يمكن  
 منفع بالحطب والقصب التي فيها هؤلآء وغيرهم ليس لهم ان ينصوها من غيرهم



لانها ليست بملك لهم والحد الفاصل ان يسمع صوت الرجل من ادى الارض المملوكة  
 اليه فما لم يسمع صوته فيه فهي ليست بتا بعد لقريتهم <sup>في</sup> والنوع الثاني ما لا يكون  
 تبعاً لقريته من القرى فهي على الاباحة من احياها باذن الامام عند ابي حنيفة  
 سرح يصير ملكاً له وقال بعض اذن الامام يصير ملكاً له ويكون هو الحق بهما من غيره  
 ملكاً لمن الناصري وعن الفقيه ابي جعفر سرح في ماؤس يجنب الارض ليس لها  
 قيمة له ان يخرجها الى ارضه وان كان له قيمة وهو من ماؤس الجاهلية فهو  
 بمنزلة الارض الموات وان كان من ماؤس بعد الاسلام فهو لقطعة <sup>من</sup> <sup>المنفعة</sup>  
 لو انقطعت فاقام رجل عليه شاهد من قبله صحسنا ولو اقر الملتقط بالقطعة لرجل  
 ودفعها بغير قضاء ثم اقام آخر البيعة اليها لضمن ايها شاء وان كان الذي  
 بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول ابي يوسف سرح وعليه الفتوى وفي  
 رواية يضمن قيل هو قول محمد سرح لو ادعى اللقطه رجل واتى بالعلامات  
 فالملتقط ان شاء دفع اليه واخذ كفيلاً وان شاء طلب منه البيعة <sup>من</sup> <sup>التفريق</sup>  
 فاذا عرفها وجاء صاحبها ان اقام البيعة يأخذها وان لم يقم ولكن اتى بعلامات  
 صادقة فالملتقط ان شاء دفع واخذ كفيلاً وان شاء لم يدفع حتى يصح البيعة  
 من الكافي وهو حراً باعتبار الاصل فالناس اولاد ادم وحواء عليهما السلام  
 وكانا حريين بهذا الاصل ما لم يشب غيره ولان الدار دار الاحرار فمن كان  
 فيها يكون حراً باعتبار الظاهر ولان الغالب فيمن يملك دار الاسلام <sup>حراً</sup>  
 والعبرة للغالب ولا يرق اللقيط الا ببيعة انه عبده حتى ان من ادعى ان  
 اللقيط عبده لم يقبل منه لانه حكم بحريته باعتبار الظاهر فلا يبطل ذلك بمجرد



قوله ألا ان يفيم البيّنة لانه اثبت دعواه بالحجة وثبوت حريته باعتبار الظاهر و  
الظاهر لا يعارض البيّنة فان قيل كيف تقبل هذه البيّنة ولا خصم عن اللقيط  
لان المتعطل ليس ولياً له فلا يكون خصماً عنه فيما يضره قلنا المتعطل خصم له  
باعتبار ربه لانه يمنع عنه ويترحم انه احق بحفظ ربه لقيط ولا يتوصل المدعي الى  
استحقاق ربه عليه الا باقامة البيّنة على رقبته فلهذا كان خصماً عنه من المحيط  
وفي فتاوى اهل سمرقند امرأة رفعت ملاءة امرأة وتركّت ملاءتها عوضاً ثم جاءت  
المرأة واخذت ملاءة الاخذة ليسر لها ان تنفع بها وطريق ذلك ان يصدق  
بهذه الملاءة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان الثواب لصاحبها ان رضى  
ثم يقبض الابنة الملاءة منها فيسعيها الانتفاع بها لانه بمنزلة اللقطة ولا يحملها الا <sup>نقاع</sup>  
ابتداء ان كانت غنية ويحل ان كانت فقيرة وكذلك الجواب في المكعب اذا  
سرق وترك عوضاً من الخلاصة والطهيرة والحانية امرأة وضعت ملاءتها  
وامرأة اخرى وضعت ملاءتها ثم جاءت الاولى واخذت ملاءة الثانية ودعت  
لايسع للثانية ان تنفع بملاءة الاولى بالحيلة ان تصدق الثانية بهذه  
الملاءة على بنتها ان كانت فقيرة على ان يكون الثواب لصاحبها ان رضى  
ثم يقبض الابنة الملاءة منها فيسعيها الا ستمتع كما لو سرق المكعب وترك  
عوضاً من الينايع واذا سرق مكعب من رجل وترك مكانه آخر لا يسعه ان  
ينتفع به وطريقه ان يتصدق به على بعض اقربائه من الفقراء او ولده  
او غيره ثم يستوجب منه وكذلك ما تركت امرأة ملاءتها في موضعها ثم  
جاءت امرأة اخرى فوضعت ملاءتها عند الاولى ثم جاءت الاولى واخذت



ملأه الثانية وتركته ملائمتها في مكانها بمن الهداية قال رخصه فان جلاصا حيا  
والا تصدق بها ايضا لا الحق الى المستحق وهو واجب بقدر الامكان وذلك  
بايصال عينها عند النظر لصاحبها وايصال العوض عند عدمه وهو التوا<sup>ب</sup>  
على اعتبار اجازته التصديق بها وان شاء امسكها رجاء انفسر لصاحبها قال ف<sup>ن</sup>  
جاء صاحبها يعني بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء امضى التصديق وله  
تواب لان التصديق ان حصل باذن الشرح لم يحسب باذنه فيتوقف على اجازته  
والملك ينبت للفقير قبل الاجازة ولا يتوقف على قيام المحل بخلاف بيع الفسوق  
لثبوت بعد الاجازة فيه من التهديب الغصب على ضربين احدهما ما يبيع  
مع الجهل كمن ائلف مالا على ظن انه له واشترى من صاحب يد فله له او ملكه  
بوجه آخر ونصرف فيه ثم تبين له مستحق يجب رده وموثة الود عليه ان كان  
قائما والا فمثله ان كان مثليا والا فضمنه وهو قيمة يوم الغصب ولا ياتم  
والثاني ما يقع مع العلم بان يأخذ على سبيل العدا وان واشترى من احد وهو  
يعلم انه ليس له فحكمه ما ذكرنا لكن ياتم به من شرح الطحاوي وبالحجج صار<sup>الحق</sup>  
به من غيره وليس لغيره ازعاجه كالشركة بالاراضي المباحات والرباطات والله اعلم  
كما

من الذخيرة واذا جاء رجل فقام البيعة انه عبده فالقاضي يسمع بيئته ولم  
يذكر ان القاضي هل ينصب له خصما وقد اختلف الشارح فيه قال بعضهم  
ينصب خصما ويسمع البيعة عليه وقال بعض لا ينصب خصما ويسمع البيعة ويؤمر  
القاضي هو الخصم في هذه الباب وبعد ما ثبت البيعة منه انه مدعي بانه



ما بعته ولا وهبته واذا حلف دفعه اليه وبه ون الحلف لا يدفعه اليه <sup>من التهمة</sup>  
 واذا التزم رجل بعبد آبق فاحذره السلطان فحبسه فجاء رجل واقام البيعة <sup>عبد</sup>  
 فانه يستخلفه بالله ما بعته ولا وهبته ثم دفعه اليه <sup>من الحاني</sup> فان محمد اصرح <sup>ك</sup>  
 في الاباق ان القاضى اذا باع الآبق وقبض الثمن ثم ان مولى الآبق رفع <sup>الامر</sup>  
 الى قاضى بلدة ليكتب كتابا حكما الى القاضى الذى باع الآبق وقبض الثمن  
 واقام البيعة على ذلك <sup>من القاضى</sup> يحبسه ويقبل بيئته وان كان في هذا  
 استحقاق الدراهم التى هي امانة عند القاضى المكتوب اليه حال غيبته وهذه  
 المسئلة نص على مسئلة اخرى ان الكتاب الحكيم في المنقول جائز رقيقا كان  
 او لم يكن <sup>من الغياشة</sup> السلطان اذا اخذ العبد الآبق فردّه الى مولا من  
 مسيرة ثلثة ايام فلا جعل له لان هذا عليه واجب <sup>قال الفقيه</sup> وبه نأخذ وهو  
 كالوصي اذا اخذ عبدا ليقيم ورده عليه وكذا ارمر برن وشحه كاروان اذا اخذ  
 المالك من فطاع الطريق رده واعلى المالك وان اخذه في مصر او خارج مصر اقل  
 من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح انه يجب الرضخ  
 ثم بماذا يقدر الرضخ اختلف المشايخ مراح والصحيح انه مفوض الى رأي القاضى  
 واورد في جامع الفتاوى ان عليه الفتوى وفي البحر د. عن ابى حنيفة مراح انه  
 اذا اخذه في مصر فلا شيء له والصغير والكبير في الجعل سواء ويرضخ في الكبير  
 اكثر بما في الصغير لانه اكثرهما عناء وموته والمزد من الصغير صغير يعقل الآباء والآلات  
 فهو ضال ولا جوف فيه <sup>كذلك</sup> المفقود  
 من الغياشي متى يحكم بموت المفقود اختلف فيه الاقاويل واختيار الشيخ ابى بكر <sup>جل</sup>



والا بما لم يكره محمد بن الفضل البخاري ربح بسبعين سنة وعليه ~~هذا~~  
الشهيد حسام الدين وعليه القوي لان الاعتبار بموت الاقران ~~في~~  
الامة قصيرة بشواهد الاحاديث فالغالب عدم البقاء بعد هذه ~~الفترة~~  
الا قارب ان يبيعوا شيئا من ماله لاجلهم الى النفقة فاجمعوا ان ماله ~~لا~~  
عقار الا يكون حق البيع لاجلهم الى النفقة سواء كان القريب ابا او غيره  
وان كان ماله منقولا ليس من جنس حقهم كالحادم وغير ذلك واجمعوا انه  
ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الاب قال ابو حنيفة  
ربح له ان يبيع منقولا بت ابنته الكبير حال العيضة لاجل النفقة وقال ليس له  
ذلك واجمعوا انه ليس للاب ولاية بيع المنقول حال حضرة الابن من تحفة  
الفقهاء في كتاب المفقود واما حكم المال فهو ان القاضي هو الحافظ لما له ~~من~~  
فيما يرجع الى الحفظ فان كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويحفظ  
ثمنا وكذا اذا كان عروضا وحفظ الثمن ايسر فلا بأس ببيعه ولا يبيع العقار <sup>ايضا</sup>  
من القنية في كتاب المفقود لم يفت عتبه وللقاضي بيع عبد المفقود وارضه  
اذا كان ينقص بمضي الايام ~~في~~ ما خيف عليه الفساد من مال المفقود  
فالقاضي يبيعه لانه اقرب الى الحفظ ~~في~~ في الجمع الكرخي للقاضي بيع مال  
المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد <sup>منه</sup>  
ليس له ان يبيعها لكان نفقة عياله <sup>منه</sup> ايضا في كتاب ادب القاضي للقاضي  
ولاية اقراض اللقطة عن الملتقط وقراض مال الغائب وبيع منقوله اذا خاف  
التلف وهذا اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بعثه الى الغائب



اذا خاف التلف <sup>بمعنى</sup> الخافية وان كانت الورثة كبارا غنيا وليس على الميت  
 دين ولا وصية فلو وصي ان يبيع غير العقار بمقتضى <sup>بمعنى</sup> لا يبيع العقار يخشى عليه  
 التوثيق والتلف وكان البيع حفظا وتحصينا ويملك اجارة الكل فان كان  
 الورثة حاضرا وبعضهم غائبا او واحد منهم غائب فان الوصي يملك بيع نصيب  
 الغائب من العروض والمنقول والرقيق لا جلا الحفظ واذا ملك بيع نصيب  
 الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة سرح وعند حنيفة  
 لا يملك وهذه اربع مسائل يباح لها هذه <sup>بمعنى</sup> والثانية اذا كان على الميت  
 دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك بيع بقدر الدين عند الكل <sup>بمعنى</sup> يملك  
 بيع الباقي عند ابي حنيفة سرح يملك وعندهما لا يملك <sup>بمعنى</sup> والثالثة اذا كان  
 في التركة وصية بمال مرسل فان الوصي يملك بيع بقدر ما ينفذ من الوصية  
 وهذا يملك بيع ما زاد عليه عنده ملك وعندهما لا يملك <sup>بمعنى</sup> والرابعة اذا  
 كانت الورثة كبارا فيهم صغير فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل  
 ويملك بيع نصيب الكبار ايضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي  
 الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي  
 القاضى ووصي وصيه فوصي القاضى بمنزلة وصي الاب الا في خصلته وهو  
 ان القاضى اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة  
 والاب اذا جعل رجلا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها <sup>بمعنى</sup> من  
 الخلاصة وان كانت الورثة غنيا وحده عن محمد سرح فلكة ايام فان  
 لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو <sup>بمعنى</sup>



هلاكت العقار اختلف المشايخ راجح فيه والاصح انه لا يملك بيعهما من البتة  
سئل الوبري راجح عن رجل غاب منذ سنين فلا يعرف أهوه في الأحياء ام  
لا ولا أثر على هذا الغائب دين وله عقار هل للحاكم ان يعرف المدينه من دور  
وامواله فقال ذاعلم الحاكم جازم قيل له فلو كان هذا الغائب حياً الا انه غائب  
لا يرجع منذ سنين فقال الجواب كذلك <sup>بهم</sup> الذخيرة في كتاب المفقود  
ولو وجد النسيب في يديه المال ان يكون المال للميت فقامت الابنتان <sup>البنتان</sup> البنتان  
ان اباهما مات وترك هذا المال ميراثاً لهما ولاخيهما المفقود فان كان  
حياً فهذا الميراث لهما وان كان ميتاً فولد له الميراث لهما ولا وارث لغير  
هؤلاء فانه يدفع الى ابنتين النصف لانهما بهن <sup>هذه</sup> ابنة تثبتان الملك <sup>لها</sup> لهما  
في هذا المال والاب ميت واحد الميراث ينصب خصماً للميت في اثبات  
الملك له بالبينه واذا ثبتت ذلك يدفع اليهما الميراث وهو النصف ويوقف  
النصف الباقي على يدي عدل <sup>قال</sup> في الكتاب لان النسيب في يديه  
بحجده فهو غير موثق عليه ومعناه ان ظهرت خيانتة بخوره فلا يؤتمن  
بعد ذلك <sup>ومن</sup> اما حكمه في ذكر محمد راجح في الكتاب انه  
ميت في حق غيره حتى لا يرث احداً من قرابته اذ مات حياً  
في حق نفسه حتى لا يقسم ماله ولا يتزوج <sup>من</sup> من اله في  
ولده فيما يرجع اليه ماله حكم الحيوة وفيما يعود اليه مان غيره <sup>من</sup> من  
من الفصول في التصرف في اموال الغائبين والمفقودين <sup>ولما</sup> ولما <sup>من</sup> من  
الغائب اذا خاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان الغائب



أما إذا علم فلا لانه يمكنه ان يبعث الى الغائب اذا خاف التلف فيمكنه حفظ  
 الدين والمالية جميعا وذكر شمس الأئمة الحلواني راجح في باب امرأة المفقود  
 من ادب القاضي ان للقاضي ولا يبيع مال الغائب في فوائده صدر  
 الاسلام لاهرين محمود واحاله الى مجموع التوازل الجارية المصوبة اذا كان  
 مالكها غائبا فالقاضي لا يبيعها انما يبيع مال المفقود في اضافيه اذا فقد الرجل  
 وله جارية او غلام يملك القاضي بيعهما وان كان المالك غائبا غير مفقود  
 لا يملك بيعهما وفيه ايضا واقعة للفتوى قاضي قيمي نصب كرونة ملك غائبا  
 بغير رده هل يجوز اجاب بعض مشايخنا انه يجوز مطلقا وينبغي ان يجوز  
 اذا كانت الغيبة منقطعة به ومنه وذكر شيخ الاسلام خواهرناره راجح  
 في كتاب المفقود واذا فقد الرجل وتركت اموالا عقارا او منقولا لا ينبغي  
 للقاضي ان يبيع عقاره ولا ما لا يتسارع اليه الفساد لا في نفقته ولا في  
 غيرها بخلاف ما اذا كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف  
 ثمنه الى نفقة اقارب المفقود

كتاب الشركة  
 من الذخيرة الشركة على نوعين شركة مطلقة وشركة عقد وشركة المثلث  
 شركة جبر وشركة اختيار فشركة الجبر ان يختلط مالا لرجلين بغير اختيار  
 المالكين خطأ لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا او بمثل التمييز  
 بضرب كل فئة ومشتقة نحو ان تختلط الحنطة بالشعير او يرقا مالا في شركة اختيار  
 ان يوجب لهما مال لو يملكانه مالا لا يستيلاء او يختطان ما لهما به في الكفا



ثم الشركة ضربان شركة الملك بان يملك اثنتان عينا مرثا او شراء او هبة  
او صدقة او وصية او استبلاء او يختلط مالاها بلا صنع من احدهما او  
يختلطهما خلطا يمنع التميز - اصلا كالبر مع البر ولا يخرج كالبر مع الشعير  
فوكنها اجتماع النصيبين وحكمها وقوع الزيادة على الشركة بقدر الملك - من  
الغوامض وشرطه - فان الشركة في الربح - من اينما بيع فان شرط ان يعمل  
احدهما دون الآخر ولو بيع بينهما على قدر رأس المال جاز ويكون المال الذي  
لا عمل عليه بضاعة عند العامل - بوجه لصاحبه ووضعته عليه وان شرط للعامل  
اكثر من رأس ماله - ايضا على الشرط ويكون المال للدافع عند العامل  
مضاربة وان شرط للدافع من الربح اكثر من رأس ماله لا يصح الشرط ويكون  
المال بضاعة عند العامل ولكل واحد منهما ربح ماله والوضيعة على ما ذكرنا  
ولو كانت من منتهى جميعها والعمل عليهما جاز على ما شرط سواء تساويا  
في المال او تفاوتا بان عمل احدهما ولم يعمل الآخر يعذر او بعينه عذر صار  
معناه من الذخيرة من دفع الى الآخر الفا وقال اخرج من عندك الف مثل هذه  
اللف واشترى بها وبيع فمار بحث من شيء فهو بيننا ففعل المأمور كذلك جاز  
بان لا يكون المال موجودا وقت العقد واكتفى بوجوده وقت الشراء - وما ذكر  
العقد وري ولا يقع بمال غائب العديب وقت العقد والشراء جميعا - من ثلث  
ربكها في شركة الملك اختلاط النصيبين وفي شركة العقد الايجاب والقبول  
فان جاء مع الفتاوى اذ لم يذكر لفظ الشركة ولكن ذلك احد هو الآخر ما اشترى  
اسو من شئ فهو بيني وبينك ووافق الاخر هو ما واثق شركة لم يذكره



محمد سراج في الاصل: - فروى ابو سليمان عن محمد سراج انه يجوز ويثبت بهذا القدر  
 الا يروى انهما لو ذكر الشراء من الجاني بنين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة عتبا  
 ذكر حكمها وكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء بما من الغنية  
 وشخص قرار وادناه بغيره كبرك فلك فلان راهر وجرم فذا هبا اليه وعقد احدهما  
 محضرة الآخر وكانت ساكنة فينبغي ان يكون مشتركا بينهما قال رضي فينبغي ان  
 يحفظ فان المنصوص فيما اذا اصطحا انه اذا اشتراه احدهما يكون على الشركة  
 انه يكون مشتركا بينهما لا هذا اب ومنه اب وابن يكسبان في صنعة واحدة كسب  
 لهما شيئا فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب لكونه معياله اب الا يروى  
 انه لو غرس شجرة يكون للاب فم ونحوه وكذا في الزوجين اذا لم تكن المرأة  
 معينة الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها كسب اب الكسب بينهما نصفان اب  
 قال رضي وهكذا كنت اسمع الجواب من افواه الناس انه بينهما نصفان  
بم وما تغزل من قطن الزوج وينسجه هو كرايسف فهي الزوج عند جميع  
 من الحاضرة اذا تزوج الرجل ابنة الخمسة وهم في دار ابيهم كلهم في عياله فقل  
 البنون المتاع متاعنا والاب يدعى لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين  
 الثياب التي عليهم لا غيب من الظهيرية شريكان شركة مفاوضة او دع  
 انسان عند احدهما فهو ودعة عندهما جميعا لان الودعة من توابع  
 التجارة وفعا احدهما في توابع التجارة كفعلهما وان مات المستودع  
 قبل ان يبين لزمهما جميعا لان موت المستودع من غير بيان استهلاك  
 الودعة حكما ولو استهلك حقيقة لزمهما الضمان لان ضمان الاستهلاك تجا



وانه يفيد الملت في المضمون فان قال لي ضاععت في يد الميت قبل موته لم يصد  
 لان الحي انما صار مودعا حكما للمفاوضة واذا انقضت المفاوضة بموت احد  
 لم يبق مودعا حكما فصار هو واجنبي آخر سواء ولو قال اجنبي آخر بعد مامات  
 المودع مجهلا ضاع لم يسقط الضمان فكذا هنا من اليتيم سئل علي بن احمد  
 مراح رجل استقرض من رجل مائة دينار وودعها اليه ثم اخرج المقرض  
 مائة دينار وخطا المالكين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذا المال <sup>تجربة</sup>  
 على الشراكة ففعل ذلك ورجع كيف الحكم فيه فقال هو مختل ناقص لا بد من  
 زيادة شرط حتى تصبح الشراكة من التقنية اقرض لصاحب مائة وودعها  
 اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا المالكين وقال للمستقرض خذها واتجر بها  
 على الشراكة وهذا مختل وليس بشراكة

### كتاب الوقف

من التريض منزل موقوف وقفا صحيحا على مقبرة معلومة فخرى هذا المنزل  
 بحال لا يتقعر به فجاء رجل وعمره وبنى فيها بناء من ماله بغير إذن واحد  
 فالاصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباقي - ومنه راما اذا وقف البناء  
 على ارض وقف ان كان على جهة وقف الارض جائز بالانفاق وان كانت بجهة  
 اخرى اختلف المشايخ نبيه - واثبتوا - والاصح انه لا يجوز - من الجاوي <sup>ك</sup>  
 خلال مراح في وقفه ان كان الواقف غير مومن على الوقف انه ينبغي ان يضي  
 ان يفرعها من يده ويؤتيها غيره - من الاجناس قال في الوقف لغيره ان مراح  
 وقف وقفا صحيحا واخرجها من يده ثم ان يجعلها احب اليه - ومنه لغيره <sup>نفسه</sup>



فالمرح له فلا يقبل قول اهل الوقف انه يزرعها لا اهل الوقف لكن لو قال  
 القاضي ان يخرج الوقف من يده لزرعتها لنفسه فانه لا يخرجها لكن يقول  
 ازرعها للوقف ولو فعل هذا امتولى الوقف اخراجه القاضي من يده بما  
 فعل به من الجواهر القيم اذ الميراث شرط الوقف فانه ينبغي ان يعزل القاضي وهذا  
 اشارة الى انه لا ينبغي بمجرد الخلاف بل يستحق العزل لمن الحاوي سئل عن  
 استاجار وقف وقف ثلث سنين وتلك الاجرة للسنة الاولى كان  
 اجرا مثل ثم كثرت رغبة الناس فزاد اجرا مثله هل للمتولي ان ينقص قال  
 لا لان العقد قد صح وزيادة الرغبة في الاجر بمنزلة زيادة في السعر في  
 القيمة ثم ذلك غير مفسد للعقد كذا هذا وكذا في الجواهر لفظا ومعنى  
 من اقام خانبة ولو جعل اليه الولاية في حال حيوته وبعد وفاته كان  
 جائزا وكان وكيله في حالة الحيوة ووصيا بعد الموت ولو قال وليتيك  
 هذا الوقف فاماله الولاية حال حيوته لا بعد وفاته والولم يشترط الولاية  
 لنفسه واخرجه من يده - قال محمد راجح الولاية للقيم وليس للواقف  
 ان يعزله وكذا الوصيات وله وصي فلا ولاية لوصيه والولاية للقيم  
 وقال ابو يوسف راجح الولاية للواقف له ان يعزله للقيم في حيوته واذا  
 مات الواقف بطلت ولاية القيم من جامع الفتاوى قال هلال راجح  
 ان جعل ارضه وقفا في صحته ثم قال عند وفاته لرجل انت وصي ولم  
 على ذلك تكون ولاية الوقف اليه مادام الواقف حيا ويكون وكيله  
 في الوقف واذا مات الواقف لا تكون ولاية الوقف اليه الا ان يقول



ولا يثب الوقف إليه بعد وفاته فيكون كالوصي في سائر امواله من السراجية  
وصي الوقف او من ينصب القيم من القاصي وان لم يوص الى احد فالحق  
اول القاصي لا يحل القيم من الايجاب بل يجعل من اهل بيت الوقف هم وصي  
القيم من الايجاب ما دام يوجد من ولد الوقف واهل بيته من يصلح لذلك وان  
لم يوجد من ولد الوقف واهل بيته من يصلح لذلك جعل القيم من الايجاب هم  
واذا خربت ارض الوقف وامر القيم ان يبيع بعضها ليتم الباقي بثمن ما باع  
ليس له ذلك فان هدم المشتري البناء او صرح المثل فيبقى للقاضي ان يخرج القيم  
عن هذا الوقف ولا ينبغي للقاضي ان يامن الخائن سبيله ان يعزله ثم القاضي  
ان شاء ضمن قيمة ذلك البائع وان شاد ضمن المشتري فان ضمن البائع فقد  
وان ضمن المشتري بطل بيعهم بهم واذا استأجر ارض وقف ثلث سنين  
باجرة معلومة هي اجر المثل حتى جائت الاجارة فخصت اجرتها لا تصح الاجارة  
واذا اراد اجر مثلها بعد مضي المدة على رواية فتاوى سمرقند لا يصح العقد على  
رواية شرح الطحاوي يصح ويجدد العقد والى وقت الفسخ يجب المسمى الى  
مضي وفي الخانية واذا اراد اجر المثل لواليس للمولى ان ينقص الاجارة  
بنقصان اجر المثل لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد كان المسمى اجر المثل فلا  
التغيير بعد ذلك ثم - واذا اجر القيم بعد رباقل من اجر المثل قدر ما لا يتجاوز  
الناس فيه حتى لم تجز الاجارة لو سكت المستأجر كان عليه اجر المثل بانفاقا<sup>بلغ</sup>  
على ما اختاره المتأخرون من المشايخ مخرج وكذلك اذا اجرة اجارة فاسدة  
اذا اجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذلك اذا اجر من عبده او مكان<sup>تبه</sup>



لا يجوز. - وفيل ينبغي ان يكون هذا على قياس الوصي اذا باع مال الصبي من نفسه ان كان فيه منفعة للوقف يجوز عند ابي حنيفة سرح. - وفي الطهيري خلافا  
 لصحاحهم. ولو اجر من ابنه او ابنته فهو على الاختلاف في الوكيل عند ابي حنيفة  
 سرح لا يجوز وعندهما يجوز ومن مشائخنا سرح من قال هنا وقاسه على المضارب  
 اذا اجر من هؤلاء فانه يجوز بلا خلاف. - ومتولى الوقف اذا سكن رجلا بغير  
 اجر ذكره لال سرح انه لا شيء على الساكن. - وعامة المتأخرين من المشائخ سرح  
 ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف  
 عن ايدي الظلمة وقطعا للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا قالوا  
 فيمن سكن دار الوقف بغير مرالقيم وبغير امر الواقف كان عليه اجر المثل با  
 ما يبلغ وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا سرحوا الوقف حتى لم يصح لو سكنه المرتفق  
 يجب اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن. - من الغاية  
 قال الصدر الشهيد حسام الدين سرح وهو المختار للفتوى وكذا قالوا في متولي  
 مسجد باع منزلا موقوفا على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل القاضي هذا المتولي  
 وولاه غيره فادعى هذا الثاني على المشتري المنزل ان ابيع باطلا وبطل القاضى  
 ابيع وسلم المنزل الى المتولى الثاني فعلى المشتري اجر مثل هذا المنزل سواء كانت  
 الدار معدة للاستغلال او لم تكن. - ومن التجنيس في الفتاوى فعلى المشتري  
 اجر هذا المنزل وان لم تكن معدة للاستغلال صيانة للوقف وهو المختار. - من  
 الحاوي وسنزع عن ارض وقف على قوم معينين فاراد ان يأخذ كل واحد  
 منهم بعضا فيزير بعضها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم ورفح المتولي



عها

اليهم مزارعة جازية <sup>بها</sup> وكانت التولية اليهم فاخذ كل واحد منهم بعضه <sup>لها</sup>

لم يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم والارض متحاجة الى المرونة والخراج

فلا يجوز ذلك <sup>من</sup> مناوي النسبي <sup>سئل</sup> عن متولي وقف مريض الوقف <sup>بن</sup>

ايصح فقال لا لان فيه تعطيل <sup>من</sup> فعه <sup>من</sup> الجواهر متولي وقف اراد ان يتقبل

ارضاً من هذا الوقف لنفسه من نفسه لا يجوز لما ان حقوق العقد يرجع

الى العاقد فيستحيل اجتماع الحقوق المتضادة في حق واحد فان تقبلها هو <sup>لنفسه</sup>

من القاضي فانه يجوز لانه لا يؤدي الى ما ذكرنا <sup>ببيع</sup> بعض اراضي الوقف

لاحياء الباقي يجوز اذا كان باذن القاضي <sup>هكذا</sup> اذ كوالصدر الشهيد <sup>حسام الدين</sup>

التحريمي راجح في كتاب الوقف لانه لا يجوز لانه يؤدي الى افناء المالك <sup>من</sup>

الحاوي وسئل ابو القاسم عن اراد ان ينقص مسجد او يبنيه احكم من بناءه

قال لا سبل له الى ذلك الا ان يخاف هدمه <sup>من</sup> القاضي <sup>من</sup> البرضاية من

الطهيرية وعن محمد راجح في مسجد ضاق باهله لا بأس بان يلحق من طريق

العامه اذا كان واسعاً <sup>وقيل</sup> يجب ان يكون <sup>بامر</sup> القاضي <sup>وقيل</sup> انما يجوز

اذا فتحت البلدة قهراً وعنوة <sup>اما</sup> اذا فتحت صلحاً فلا يجوز مسجد مبنياً <sup>اراد</sup>

رجل ان ينقصه ويبنيه ثانياً احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولا

له <sup>ومن</sup> ايضا سلطان اذن لا قوام ان يجعلوا ارضاً من ارضى <sup>بلدة</sup> حوا <sup>نيت</sup>

موقوفة على مسجد وامرهم ان يزيدوا في مسجد <sup>فهذا</sup> على وجهه <sup>كانت</sup>

البلدة فتحت عنوة او صلحاً ففي الوجه الاول يجوز <sup>من</sup> اذا كان ذلك <sup>لا يضر</sup>

بالمرأه <sup>وفي</sup> الوجه الثاني لم يجوز لانه اذا فتحت <sup>بنوة</sup> <sup>من</sup> <sup>بغير</sup>



فجازا من السلطان فيها واذا نحت صليها بقيت ابلدة على ملكهم فلم يحزن امر السلطان فيها وعلا  
 الفتح عنوة وضع الخراج على اراضيهم وعلامة الفتح صليها وضع العشر على اراضيهم <sup>ايضا</sup> وشد  
 رجل وقف ارض على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين تكلم المشايخ مخرج فيه والمختار انه يجوز في قولهم  
 جميعا اما في قول ابي يوسف مخرج فلا يري المسجد مؤبدا فيكون الوقف مؤبدا  
 اما في قول محمد مخرج فلما كان العرف والقياس يترك بالعرف كالوقف بالمنقول فيما  
 تعارفوا به رجل قال جعلت حجرتي للدين السراج في المسجد ولم يزد على ذلك  
 صارت الحجرة وقفا على المسجد لما قال حقه لو اراد ان يرجع لا يملك يريد به بعد  
 ما سلم الى المتولي على ما اخترنا من الجواب للفتوى وليس للمتولي ان يصرف  
 الى غير ذلك لان جعلها وقفا على دين المسجد <sup>من</sup> البرهانية ايضا  
 وقف ضيعة على مسجد على ان ما فضل من العماره فهو للفقراء فاجتمعت الغلة  
 والمسجد لا يحتاج اليها يعني العماره للحال هل يصرف ذلك الغلة الى الفقراء  
 مكثوا والمختار للفتوى ما قال الفقيه ابو الميث سراج ان اجتمع من الغلة مقلاد  
 ما لو احتاج المسجد والضيعة الى العماره يمكن العماره منها وزيادة صرفت الزيادة  
 الفقراء ليكون جمع بين شرط الواقف وصيانة الوقف <sup>من</sup> الملتقط الناصري ونحوها  
 الشهادة على الوقف بالشهرة وان لم يسمع من الواقف من المتأوى  
 الصغيرى وكذا لو ادعى المدعى الارث من الاب واقام البينة فاقام  
 ذواليد على اقرار الميث ان الدار ليست لي او ما كانت لي كان دفعها <sup>من</sup>  
 الفصول ولو ادعى الوقف او لا ثم ادعى انها له لا تسمع كما لو ادعى لغيره ثم  
 ادعى لنفسه <sup>من</sup> الغوامض وان شرا المراء واستيامه اقرار منه بجهة التصرف بان لا ملك



له فيه قطعا باقيا في الروايات لان طلب العبدات في ماله نفسه محال. وكذا  
 المرأ يقصد صحة عقده حتى لو ادعى ابطاله او سعى فيه لم يعتبه يلتزم منه  
 اقرار بملك البائع ظاهرا لا قطعا برواية الجامع اذا الاصل هو التصرف بالملك  
 وان التناقض لو تضمن ابطال حق احد يمنع صحة الادعاء والا فلا بد من  
 الزيادة العكسية سعي الانسان في نقص ما تم مردودا بطلان من المجهول  
 عبد ادعى على رجل انه ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعنفته لم يكن ملكي  
 لما اتى بعته من فلان ثم اشتريته منه واقام البيعة على بيعه قبر لا اعتق  
 لا قبل بيئته ولو كان المولى قال اعتقتك قبل ان اشتريتك وقال العبد  
 لا بل اعتقتني بعد ما اشتريتني فالقول قول العبد لان العبد يدعي  
 عتقا جائزا والمولى يدعي عتقا فاسد اذ من السراجية رجل وقف منزلا على  
 ولديه وعلى اولادهما ابدا ما لنا سلوا ليس لهما ان يسكننا فيه لان حقهما  
 في العتق من المأوى وسئل عن اقراره بوقف صحيح وانه اخوجه من يده وروا  
 يعلم انه لم يكن اخوجه من يده قال اقواره على نفسه جائزا او وقف صحيح من  
 كتاب الاجناس قال هلال راج في وقفه اقراره رجل بالوقف في يده انها  
 موقوفة ولم يزد على ذلك جائزا ويكون وثقا قال ولا اجعل هذا المقررا  
 ولا غيره الا بشهادة الشهود ان هذه الارض كانت ملكا له بزمانه  
 لمن اقر بخرجه عبد في يده وشهد الشهود ان العبد كان في ملكه وقت  
 الاقرار ثبتت الاولاد له وان لم يسجد ولا يكون لولاه له كذا حد  
 د في وقف الارض رجب بجواز وقف المولاه في يده فثبت في العبد



ايضا من العتبية ولو اقر في ارض في يده انها صدقة موقوفة صح  
 والولاية له ولو قال من ايلم يصدق في حق الغرماء وكذا في حق سائر  
 الورثة ويصدق في حقهم من الذخيرة رجل في يده ارض اقر في  
 صحته انها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازا قراره وهو وقف يجب  
 ان يعلم بان من كان في يده ارض اذا قال هذه الارض وقف كان  
 هنا اقرار بالوقف ولا يكون ابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف  
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة كان هذا ابتداء وقف حتى يراعى  
 به شرائط الوقف الا يرى ان من قال لعبد في يده عبد يما هذا حركا  
 ابتداء اعتاق ولو قال هذا العبد حر كان اقرارا بالعتق كذا هنا الوقف  
 الذي يقاوم امرها ومات الشهود الذين شهد واعليها بنارنج فيها قال  
 قوم هي وقف علينا وقفها فلان وقال فريق آخر هي وقف علينا وقفها  
 فلان يعني ذلك الذي ادعى الفريق الاول من جهته فهذه المسئلة  
 على وجهين احدهما اذا كان للواقف ورثة احياء وفي هذا الوجه يرجع  
 الى الورثة لانهم قائمون مقام الواقف فيرجع اليهم سواء كان لها  
 مرسوم في دواوين القضاء يعلمون عليها ولم يكن فاي فريق عينته  
 الورثة فالتاضي يجعل الوقف عليه من المأوى الحسامية يجب ان يعلم  
 ان ذكر الصدقة وحدها لا يلزم ولا ينعقد به الوقف وذكر الوقف وحده  
 والجسست انوقف على ما هو المختار لو وقف ضيعته على مسجد على ما فضل  
 من عمارته فهو للمفقر فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج الى العماره للحال



قال الفقيه روح عندئذ إذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد و  
الضيعة إلى العماره يمكن عمارتها من ذلك ويتجدد زيادة تصرف الزيادة  
إلى الفقير أو للمحال قال الفقيه روح عندئذ إذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو  
احتاج المسجد والضيعة جميعا بين شرط الواقف وصيانة للوقف - قال الصادق  
الشهيد حسام الدين روح وهو المختار للفقهاء من الملتقط في محل آخر  
وإذا حفر بئر في المسجد وفيه نفع العامة ولا ضرر فيه لأحد له ذلك - ومن  
الملتقط رجل حفر بئر في المسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لأحد له ذلك ويجوز  
من العتابة ولو أراد واقف المسجد أو أهله أن ينقصوا سقف المسجد ليبعدوا  
جذوعه ويشتروا الحسن من ذلك أو أرادوا أن يهدموه ليبنوه أحسن منه  
لم يجز إذا لم يخرب فإن كانت طاقا فيه فهدموه ليزيدوا فيه جاز وعن ابن  
سلام لا يجوز من الجواهر رجل أحدث عمارة في الوقف بغير إذن المتولي  
فللمتولي أن يأمره بالرفع - ومنه أيضا وإن المتولي لا يغزل بالحجارة والتقصر  
بل يستحق الزل - من التماس حائنة من فتاوى الفضلي سئل عن وقف  
صحيح وإنه أخرج من يده ورثته يعلم أنه لم يكن أخرج من يده قال أقرره  
على نفسه جائز والوقف صحيح من الحائنة وليس للورثة أن يأخذوه  
ولا تسمع دعوتهم في القضاء - وفي الفصل السادس إذا وقف الرجل  
أرضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره إن الوقف جائز والولاية للواقف  
وهكذا ذكر الخصاص روح في وقفه - قال هلال روح وقد قال قوم إن  
الواقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وفي الابانة وإذا سلم لأبنا



به ولاية من الخائيه وقف صحيح على مسجد بعينه وله قيم ومات القيم <sup>خنيج</sup> فاق  
 اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا المتولي بجماعة <sup>المسجد</sup>  
 من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ راج في هذه التولية والاصح انها  
 لا تقع ويكون نصب القيم الى القاضي من الخلاصة مثله الا ان في الخلاصة  
 ذكر المختار مكان قوله والاصح ومن السراجية رجل وقف وقفا ولم يذكر  
 الولاية لاحد قيل الولاية للواقف وهذا قول ابي يوسف راج لان عنده  
 التسليم ليس بشرط اما عند محمد راج لا يصح هذا الوقف وبه يفتي <sup>المحقق</sup>  
 ولا ينقض ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة وفي قوله لكثرة الرغبة فائدة  
 وهي ان الاجرة اذا زادت في نفسها لا لرغبة راجب من قبل متعنت بل  
 لغلو سعرها عند الكل من التهذيب وقيل يجوز وقف المصحف والكتب  
 في المساجد والمدارس قيعا وقيل يجوز اصلا وعليه الفتوى بالواقف  
 جعل للوقف قيات القيم له ان ينصب آخر وبعد موته للقاضي ان ينصب  
 والا فقل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه واقارب به مادام يوجد منه  
 احد من الفصول وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى لو زاد  
 واحد نعتنا لا تعتبر هذه الزيادة ومنه واختار القاضي فخر الدين <sup>ن</sup>  
 رواية الطحاوي في فتاواه وقال بان يفسخ العقد وذكر جدي شيخ الاسلام  
 في التبيين انه لا يفسخ الاجارة من التام خانية في الفصل السادس  
 وان كان الوقف على الفقراء وشرط الواقف الولاية لنفسه وكان <sup>منها</sup>  
 بغير ما موت على الوقف فلفظ صحيح ان ينزعها من يده وكذلك لو ترك



العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه ان يعمره فالتأخير يحببه على العمارة  
 فان فعله والاخرجه من يد عليه السلام من التنازل خاتمة في الفصل السابع في تصرف القيم  
 رجل وقف ارضا على المساكين وقفا صحيحا ولم يذكر عمارتها في غلة هذه الارض  
 يبدا القيم او لا من غلته بعمارتها وما يصلحها وفي السراجية شرط الواقف ذلك  
 او لا عليه السلام واذا اراد ان يبنى فيها بيوتا يغلبها بالاجارة فهذه المسئلة في الحاصل على  
 وجهين ان كانت ارض الوقف متصلة بيوت المصريين غلب في استجار بيوتها وتكون  
 غلة ذلك فوق غلة الارض والتخل كان له ذلك عليه السلام من الغلة ومحمد بن طهريه رجل  
 بنى مسجدا في مسكة فنازع بعض اهل السكة في عمارته او في نصب الامام والمؤذن  
 ففي العمارة الباني اولى لان العمارة من البناء وهو الباني ونصب المؤذن  
 والامام تكلفوا فيه المحتار ان الباني اولى الا اذا اراد القوم من هو اصل من ذلك  
 فهو اولى لان منفعة ذلك يرجع اليهم وضرر ذلك يرجع اليهم عليه السلام من التنازل خاتمة  
 قال الصدوق الشهيد رح المحتار ان الباني اولى عليه السلام من القباوي الحاروي مسند ابو نصر  
 عن بنى مسجد في رقاق فنازع بعض اهل المحلة في نصب المؤذن والامام او في  
 عمارته قال اما العمارة فالباني اولى واما المؤذن والامام فلقوم ان ينصبوا وقال  
 ابو بكر رح لابل الباني اولى بالكل قال الفقيه وبه نأخذ الا ان يريد وان يتنازل  
 مؤذنا واما اصل ذلك فلهم ان يفعلوا وفي كتاب الاجناس وفي وقف  
 الانباري رح الرجل يجعل المسجد لله تعالى فهو احق بالصلوة فيه والامامة  
 والاذان وولده من بعده وعشرية اولى من غيرهم عليه السلام من التنازل خاتمة وفي  
 آخر كتاب الكراهية املاء ابي يوسف رح في رجل بنى مسجدا وجعل له مؤذنا



فاذن هو فيه وكرهه اهل المسجد وقالوا نجعل مؤذنا غيرك فليس لهم ذلك انما  
 الامر في ذلك الى الذي يباه به قيل وان كان فاسقا وكذبت ان اقام لهم  
 اما ما فاتهم وكرهه اهل المحلة ليس لهم ذلك الا ان يكون فاسقا فجعلوا اماما  
 غيره في الكبرى من ابناء يجر يشرافي مسجد من المساجد او في محلة فان لم يكن  
 ذلك ضررا بوجه من الوجوه ولية ففج من كل وجه فله ذلك والفتوى على هذا  
 من الفضول وفي فتاوى اهل سمرقند عرس شجرا على شط حوض قرية ثم  
 قطعها بعد ذلك فنبتت من عروقها اشجار فهي للغارس لانها نبتت من ملكه  
 وان كانت الارض مواتا لا مالت لها وقد اتخذها اهل القرية مقبرة فالا  
 باصلها على حالها القديم والزم الباني في البستان واذا نبتت الاشجار بعد  
 اتخاذ الارض مقبرة وانه على وجهه ايضا ان علم لها غارس فهي للغارس  
 لانها ملكه وان لم يعلم لها غارس فالحكم في ذلك الى القاضي ان رأى  
 بيعها وصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك لانه اذا لم يعلم له غارس كانت  
 في الوقف الا يرى ان الشجرة اذا نبتت في ملك انسان ولا يعرف له غارس  
 كانت الشجرة لصاحب الملك كذا اصاب من البرهانية فقير يسكن في وقف  
 الفقراء باجر فترك ما وجب عليه بحساب الفقراء يجوز لان الرواية محفوطة  
 عن علماء سراج ان من له حق في مال بيت المال فترك عليه خراج ارضه  
 لمكان حقه في بيت المال جاز كذا هذا من الحاوي والجواهر والنسفي وغيره  
 غيرها وسئل عن متولي وقف يقبل ارض الوقف بنفسه قال لا يجوز لان  
 لا احد لا يكون آخذا او معطيا الا اذا يقبلها من القاضي لنفسه اذ لا يؤكل



الى الجمع من التارخاني وفي الظهيرة والموقوف عليهم لو ارادوا ان يوجروا  
 بانفسهم لا يجوز من البرهاني لا يحمل سراج المسجد الى بيته ولا بائس ما يحمل  
 من البيت الى المسجد من السراجية رجل وقف منزلا على والمدير وعلى اولادها  
 ايداما ثلثا سلوا ليس لهما ان يسكنوا فيه لان حقهما في الغلة من البيت <sup>يسئل</sup>  
 ايضا عن مختلط غلة الدهن بغلة البوارمي فقال هو سارق جائز من <sup>تسوية</sup> الحاشية  
 رجل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطوه التولية وهو كمن طلب القضاء  
 لا يتكلم من النوازل قال انما انت الكورة فتحت عنوة ولا يضرب امره بالمارة  
 فانه يجوز امره وان صالحه غلبها ولم تفتح عنوة لا يجوز امره لانه اذا فتحت  
 عنوة ملكه فجاز امره من الفصول القاضي اذا اذن الاقوام ان يدخلوا امرض  
 من ارض الكورة في مسجد هم ويزيد وافيد ويتخذ واحوانيت موقوفة على  
 مسجد هم ان كانت الكورة فتحت عنوة ولا يضرب بالمارة فانه يجوز امره وان  
 فتحت صلحاً لم يصح امره لان ارض الكورة تبقى على ملكهم من الغياثي وللأمام  
 الذي ولأه الخليفة ان يقطع انسانا بطريق الجادة اذا لم يضرب بالمارة من الحميدي  
 شرح الهداية والتبديد في الرواية يدل على النفي من العارية ولو قال هذه  
 صدقة موقوفة في حيوتي وبعد موتي صح بالاجماع ولا يحتاج الى التسليم ومنه  
 وما وقف البناء ان كانت البناء في اسرعت الوتف يجوز وقفه ويكون  
 سبيله ما هو سبيل اصله وان كانت في ارض مملوكة للقاجار بعضهم وان كان  
 في ارض العارية او الاجارة لم يجوز من الحارثي وسئل عن وقف على العقر  
 في صحته ثم مات فجاء الرجل وادعى ان هذه الضيقة لي فاقربه بعض الورثة



او نكر عن اليمين قال لا يصدق الورثة على ابطال الوقف ويضمن قيمة حصته  
 من الضيعة في قول من يرى الضيعة مضمونة بالغصب يعني يضمن من تركه الوقف  
 لهذا المدعى من الكبرى وقف ضيعة له على الفقراء في صحته ثم مات فجاء  
 انسان وادعى ان الضيعة له واقرا الورثة بذلك لم يبطل الوقف لان اقرارهم  
 لم يصح في حق ابطال الوقف ويضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول  
 محمد راجح لانه يرى الضيعة مضمونة بالغصب من الكبرى وهذا اجواب الكل  
 لاجواب محمد راجح خاصة لانه لا خلاف في وجوب ضمان الضيعة بالانكاف  
 انما الخلاف في الغصب وهذا انكاف عن الحائنية ولوان المدعى عليه اقام  
 البينة بعد ذلك ايا المدعى كان اقرب في حياته وصحته انه لا حق له في  
 هذه الدار جازت مشاهدتهم وانفذت حضومة المدعى من كشف  
 الغوامض الاصل ان الدعوى قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى  
 بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا يصح من الظهيرى البدعي اذا  
 وقف داره على قوم باعيا منهم وجعل آخره للفقراء فاجر المتولي الدار من الوقف  
 عليه جازت الاجارة لانهم لم يملكو اربعة الدار وانما حقهم في الغلة نصا  
 وغيرهم سواء من التمس خانية سئل هو ايضا عن رجل وقف ارضا على المقبرين  
 او على صوفيا نذر بشرائط هل يصح قال لا من ايتهم وسئل ايضا عن نخل طعنه  
 الله هت بخله البواري فقال هو سارق جائز ان يسئل عن امام فيه منازل  
 موقوفة بسكنى الامام هل له ان يوجرها فقال ليس له ذلك ذكر في مختصر الوقف  
 لجلال الرازي وهو اما اذا اشترط الواقف ان غلها له واراد الموقوف عليه ان



يسكنها فلا راية عن المتقدين في هذا الفصل وهو يختلف المشايخ شرح في بلاد  
له بخله الداد هل ان يسكن ويجوز ان يقاس الوقف عليه ذكر فيه دواماً  
اذا كانت الوقف دارا وارضاً فإراد الموقوف عليه ان يواجرها لم ينكر فيه  
رواية عن المتقدين في ذكر الفقيه ابو جعفر شرح انه قال ان كان في الوقف  
مع شريك آخر وكان الوقف يحتاج الى العمارة ليس له ان يواجرها وان  
لم يكن في الوقف مع شريك آخر ولم يكن محتاجا الى العمارة جاز ان يواجرها  
من التارخانية اذا وقف ارضه او شيئاً آخر وشرط الكمال نفسه او شرط البعض  
لنفسه مادام حيا وبعد ذلك لقراءه لو وقف باطل عند محمد وهلال شرح: وقال  
ابو يوسف شرح الوقف صحيح ومشايخ بلخ شرح اخذوا يقولون ان يوسف شرح عليه  
الفتوى ترغيباً للناس في الوقف من الفصول وروايت في فوائد شيخنا <sup>سلا</sup>  
نظام الدين شرح وقف ارضاً وجعلها متولياً وشرط ان يكون المتولي من  
اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يجعل غيره متولياً وهل يصير متولياً لو فعل ذلك  
قال اجاب والدي لا والله اعلم من التارخانية اذا قال ارضي هذا صدقة  
موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد صليبة ولد ولد الولد يريد به  
ولد الابن كانت الغلة لولد الابن وفي الفتاوى الخلاصة اما ولد البنت  
ففيه روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى فيهم ولو كان  
لفلان ولد صليبة وولد الولد فلا شيء لولد الولد اذا قال ارضي هذه صدقة  
موقوفة على ولدي انصرف الى البطن الاول يريد به ولد صليبة فلا يشار  
الى البطن الثاني البطن الاول يريد بالبطن الثاني ولد الابن فما دام واحد <sup>البطن</sup>



الاول فالعلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالعلة للمفترق ولا يصر  
 الى البطن الثاني وان لم يوجد البطن الاول في الوثيقة الثانية وقت الوقف <sup>في</sup>  
 ولو وجد البطن الثاني وعور ذلك الابن فالعلة للبطن الثاني ولا يشارك من هو  
 دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطنين الثاني ومن دونه من البطون  
 ما هو بين الاول والثاني من لفافة واحدة واذا اوصى لاولاد فلان وليس لفلان  
 اولاد صلبية يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهريد خلفه اولاد البنات  
 ففيه روايتان وكذلك اذا اوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية اولاد  
 البنين وهريد خلفه اولاد البنات ففيه روايتان بعض مشايخنا راجع قالوا  
 الروايتان في دخول بني البنات اما بنات البنات لا يدخل تحت الوصية روايتان  
 واحدة فاذا وقف على اولاده يدخل في الوقف بنو البنين وهريد خلفه  
 بنو البنات ففيه روايتان وكذلك اذا وقف على ذرية يدخل خلفه بنو البنين  
 وهريد خلفه بنو البنات ففيه روايتان وابن البنت وبنت البنت لا يدخل  
 قياسا لكان تركنا القياس في ابن البنت فانه يدخل في استعمال الشرع وقوله تعالى  
 ومن ذرية داود وسليمان الى قوله تعالى ذكرى ويحي وعيسى والياس <sup>جعل</sup>  
 عيسى من ذرية ابراهيم وعيسى لابراهيم كان ولد البنت وقد صح ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم سمي لحسن والحسين ابنا من العياشية ولو وقف على  
 اولاده واولاد اولاده ما تاسلوا وله اولاد وقسم بينهم على التسوية لا يفضل  
 الذكور على الاناث لا <sup>ج</sup>ب لهم على التسوية واولاد البنات يدخلون  
 فيه في رواية الحسن وفي طاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى



لانهم ليسوا باولاد ولا اولادهم لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام فكذا ذكره الصدق  
 الشهيد حسام الدين سرح وفي المسئلة كلام كثير ومناظرات بمن الخاتمة ولو قال  
 ارضي هذه صداقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا ايد خل ولد الصليبية  
 واولاد بنيه بشتكون في العلة ولا يندم ولد الصلب على ولد الابن لانه موقوف <sup>بينهما</sup>  
 في الذكر وهما يد خلفيه ولد البنات قال هلال رجب يد خل ولو قال على اولادي و  
 اولادهم كان ذلك لكلام يد خلفيه ولد الابن وولد البنات والصحيح ما قال هلال سرح ان  
 ولده الولد كما يتناول اولاد البنات يتناول اولاد البنات فانه ذكره في تبين اذا قال  
 اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يد خلفيه اولاد البنات واولاد البنات  
 من الحاوي سرح عن وقف على ابن له واولاده واولاد اولاده ابد اما تسلا  
 كيف يقسم بينهم ما قال من كان من ولد لا بنه ابد اما تسلا فاهم مشركاء يقسم  
 بينهم على عدد الرؤوس الذكور والامهات فيه سواء فليلد اولاد الابنة  
 قال يد خلوف فيه لانهم اولاد اولاده قال محمد سرح اذا قال صداقة موقوفة  
 على ولدي وولد ولدي ونسليم ان ولد البنات يد خلوف في هذا الوقف  
 ويكونوا اسوة بولد الذكور من الجواهر رجب وقف ارضا بشارتها واسند الاولاد  
 الى اولاده الارشد منهم فالارشد فمات وله اولاد البنات واولاد البنات  
 فان اولاد الاولاد بسوجبون النظر في هذه الوقفية عند انقطاع الاولاد  
 واجرائها على شرط الواقف اذ قد فهم من قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم  
 ان الكل يد خلوف فيه فيثبت لاولاد البنات واولاد البنات النظر بحكم جعل  
 الولاية والنظر الى الارشد الامثل اولاده ان كانوا بهذه الخاتمة وهذا في بعض



الروايات التي وقع الاعتماد عليها وهو رواية الحسن وان كان يخالف في  
 الروايات الظاهرة عن بعض اصحاب دون البعض فانه لو اوصى لولده  
 فان ولد الابن يخل في الوصية والحسن والحسين رضي الله عنهما رسول الله  
 عليه السلام قد اشار وقال لا تتركوا ابني والحديث معروف فان جعل  
 اليهم النظر فبهم من يصلح لذلك فلا بأس والا فلا وسياتي على هذه المسئلة  
 في الباب السادس من الهداية لو خرب ما حول المسجد واستغنى عنه بقي  
 مسجد اعند ابي حنيفة وابي يوسف راجح لانه اسقاط منه فلا يعود الى ملكه  
 وعند محمد راجح يعود الى ملك البايع او الى ورثته بعد موته من الكافي وخروب  
 ما حول المسجد واستغنى عنه بقي مسجد اعند ابي يوسف راجح هو قول ابي حنيفة  
 راجح ولا يعود الى ملك بايعه ان كان حيا والى ملك ورثته ان كان ميتا  
 وعند محمد راجح يعود الى ملك البايع لو حيا والى ملك ورثته لو ميتا لانه حينئذ  
 لقربة معينة فاذا انقطعت عاد الى ملكه كالحصير اذا بعث الهدي فزال <sup>حصرا</sup> الا  
 وادرك الحج كان له ان يصنع بهدي به ما شاء وكذا لو اشترى حصيرا للمسجد او  
 خشيا فوقع الا يستغنى بمسجد عنه كان له ان يصنع ما شاء لهما ان القرية  
 التي قصد عالم يزل بخراب ما حوله اذا الناس في المساجد وما فيصلي فيه  
 المسافر والمارة وكذا يقول في الحصير والخشيش لانه لا يعود الى ملكه  
 ولكن يصرف الى مسجد آخر بالقرب منه وهذا في الاحصاء ثم يزل عن  
 ملكه قبل الذبح <sup>من</sup> الاسرار واما ابو يوسف راجح فانه يقول ان الوقف  
 لما كان يصح على طريق البطل ملكه عن البقعة لقربة فاذا تم الاطال ونفذ



من كل وجه لم يحتمل النقص كالأبراء إذا تم بالقبول والعق والطلاق وجميع  
 الاستقاطات والقرينة كانت شرطاً ليصح الاستقاط وما يعتبر شرطاً للصحة التصرف  
 لا يشترط ببقاء ويقول أن المسجد يقف موضع الصلوة وهو موضع يتعلق به صحة  
 الاعتكاف وإن أعرض الناس عن الصلوة فيه كالكعبة وما يعرض الناس  
 عن الصلوة إليها فعلاً ولكن كونهما قبله لا يتبدل ولا يحتمل الضيق من الضيق  
 وفي الحقيقة هذه المسألة مبنية على ما بيننا فإن أبا يوسف ربح لا يشترط في الابداء  
 إقامة الصلوة فيه ليصير مسجداً فكذا في الانتهاء وإن ترك الناس الصلوة  
 فيه لا يخرج من أن يكون مسجداً ومحمد ربح يشترط في الابداء إقامة الصلوة  
 فيه بالجماعة ليصير مسجداً فكذا في الانتهاء إذا ترك الناس الصلوة فيه بالجماعة  
 يخرج من أن يكون مسجداً من المحيط حوض في محلة خرب وصار بحيث  
 لا يمكن عمارة واستغنى أهل المحلة من أن كان يعرف واقفه يكون له أن  
 حياً ولو رثته أن كان ميتاً وإن كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في أيديهم  
 ومنه أيضاً في المنقح في مسجد بريد أهل المحلة أن يحوله إلى موضع آخر فإن ترك  
 هذا حتى لا يصلي فيه فللناس أن يتفقوا به ويجعلوا المسجد في غير هذا الموضع  
 وتأويل هذا إذا لم يعرف للمسجد بأن على ما بينه أن شاء الله تعالى فإن ما  
 لم يترك كما وصفت لك فانه لا يبيعونه ولا يتخذونه مسكناً وهذه المسألة  
 على هذا التفصيل إنما تنافي على قول محمد ربح من الأجانب إذا خرب المسجد  
 ولا يعرف بآينه وبنى أهل المسجد مسجداً آخر ثم أجمعوا على بيعه واستعانوا  
 في ثمن المسجد الآخر فلا بأس به قال أبو العباس النافق ربح في الأجانب



فقا سه في وقف هذا المسجد انه يجوز صرفه الى عمارة المسجد الاخر اذا  
لم يعرف الواقف ولا ورثته فاما اذا عرف المسجد بان فليس لاهل المسجد  
ان يبيعوه لانهم خرب ووقع الاستثناء عنه عاد الى ملك بانيه او ورثته  
ولا يكون لاهله ان يبيعوه وما ذكر من الجواب اذا لم يعرف بانيه قول محمد  
لا قول ابي يوسف راجح لان على قول ابي يوسف راجح مسجد ابد فلا يكون لاهل  
المسجد ان يبيعوه <sup>في</sup> عن ابن سلمة قال عن اليماني قال محمد راجح في المسجد اذا  
خرب ولا يعرف بانيه حكمه حكم ارض عامرة لا يعرف لها رب فيكون امرها  
الى الامام <sup>من</sup> الخانية والفتوى على قول ابي يوسف راجح انه لا يعود ملك  
مالكه ابد <sup>من</sup> جامع الشر راجح والفتوى على قول ابي يوسف راجح انه لا يعود  
الى ملك مالكه ابد لان الوقف اعتاق الارض وبيع العتيق لا يجوز بل  
من المضمرات والفتوى على قول ابي يوسف راجح <sup>من</sup> السراجية ان على قول  
ابي يوسف راجح هو مسجد ابد اخلا فالله راجح وعليه الفتوى <sup>من</sup> الفتاوى  
الحسامية عن شمس الائمة الحلواني راجح مسجد خرب او حوض ولا يحتاج فيه  
لتفرق الناس يجوز للقاضي ان يصف او قافه الى مسجد او حوض آخر ولو لم يبق  
ولكن يستغنى الحوض او المسجد عن العمارة وهناك مسجد او حوض يحتاج  
الى العمارة لا يجوز الصرف اليه <sup>من</sup> السراجية مسجد عتيق لا يعرف بانيه  
خرب فاتخذ مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يبيعوا ويستعينوا بثمنه في مسجد  
اخر لان على قول ابي يوسف راجح هو مسجد ابد اخلا فالله راجح وعليه الفتوى  
استبد ال الوقف جائز ما لم يكن مسجد <sup>من</sup> يثمة الدهر وعن ابن سلام راجح



لا يجوز ان يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقاته <sup>فيه</sup> وايضا

وسئل ايضا عن مسجد خرب ومات اهلها ومحلة اخرى فيها مسجد هل لاهلها  
ان يصرفوا وجه المسجد الخراب الى هذا المسجد فقال لا من السخاقي وابويوسف

سرح يقول بل انزال ملكه بجهة ولكن لم تبطل ملكة الجهة لانه ما جعله <sup>ليصل</sup> مسجدا  
اهل المحلة لا غيره وانما جعله مسجد <sup>ليصل</sup> اليصل فيه العامة لان للعامة حق اقامة <sup>المصلوة</sup>

في المسجد واستدل ابو يوسف سرح بالكعبة فان زمان الفترة قد كان حول الكعبة

عبادة الاصنام ثم لم يخرج موضع الكعبة <sup>لصا</sup> به من ان يكون موضع الطاعة والقربة

... لله تعالى فكذلك في سائر المساجد من شأها ان ولو خرب ما حول المسجد الى آخرها

فمحمد سرح يقول انه صرف طائفة من ملكه الى قرية معينة فاذا انقطعت يعود الى <sup>ملكه</sup>

كالحصار ذابعت الهدي ثم نزل الاحصار فادرك الحج كان له ان يصنع بعدة

ما شاء وابويوسف سرح يقول نزلت عن ملكه هذه العين وصارت لله تعالى

خالصة فلا يعود الى ملكه كما لو اعتنق عبده وهذا لان حقيقة ملك القربة

لم ينقطع بخراب ما حول المسجد وهدي الاحصار لم يزل عن ملكه قبل الذبح فلا

يقاس عليه منزال ثم قال ابو يوسف سرح الا يرى ان الكعبة زمان الفترة حين

كانت محفوفة بعبادة الاصنام لم يخرج من كونها قبله وموضع القربة والطاعة <sup>هذا</sup>

مبني على ما سبق ان ابا يوسف سرح لا يشترط اقامة المصلوة فيه لصيرورته

مسجدا ففي البقاء لا يقول بخروجه من كونه مسجدا لو ترك الناس المصلوة فيه

بالطريق الاولى لان امر البقاء اسهل من امر البناء ومحمد سرح شرط ان يملك

القبلة المصلوة بجماعة في الامكنة فيستقر ذلك في البقاء من هذا اية وقال



أبو يوسف راجع يزول ملكه بقوله جعلته مسجد إلا أن التسليم عنده ليس بشرط  
 لأنه استقام ملك العبد فيصير خالصاً لله تعالى بسقوط حق العبد فصار كالاغتياق  
 من العنقولة في المصغر إذا خرب الوقف يجوز أن يحول النقص إلى موضع  
 آخر بل من السبيل الكبير استبدال الوقف بأصل الأثر وأية عن أبي يوسف راجع  
 وقيل في فوائد طهيرا الدين أن استبدال الوقف يجوز ما لم يكن مسجداً من  
 الملتقى البحار ونحن لا تأخذ بقول محمد راجع ولا نقتي بجواز بيعه وإن خرب ما حوله  
 تعظيماً للمسجد واحتراماً له وذكر في التجميع في موضعين في الوقف والبيع  
 ونحن لا تأخذ بقول محمد راجع ولا نقتي بجواز بيعه وإن خرب ما حوله تعظيماً <sup>للمسجد</sup>  
 واحتراماً من السعفاقي ولما اجتمع فقهاء الأمصار على شيء فقول واحد <sup>بلف</sup>  
 قولهم يكون خلافاً ولا يكون اختلافاً والقضاء ينفذ في موضع الاختلاف  
 لا في موضع الخلاف فيما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر مخالفة البعض يعني أن  
 الإجماع ينفذ باجماع أكثر أهل الإجماع على حكم وإن كان الأقل منهم يخالفهم  
 لأن العبرة للأكثر من المضمرات ولا يجوز للمفتي أن يفتي ببعض الأقاويل  
 المجهورة لجر منفعة لأن ضرر ذلك في الدنيا والآخرة أتم وأعم بل يختار أقاويل  
 المشايخ ويختار القصر ويتقيد بسير السلف ومنه وإذا كان أبو حنيفة راجع  
 في جانب وأبو يوسف ومحمد راجع في جانب فالمفتي بالخيار إن شاء أخذ بقوله  
 وإن شاء أخذ بقولهما وإن كان أحدهما مع أبي حنيفة راجع يأخذ بقولهما  
 البتة إلا إذا اختلف المشايخ راجع الأخذ بقول ذلك الواحد فيشع اصطلاحاً <sup>حصر</sup>  
 ومنه ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة راجع ثم قول أبي يوسف راجع



ثم يقول محمد بن الحسن راج ثم يقول نافع بن الخزيم والحسن بن زياد وقيل اذا كان  
ابو حنيفة راج في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذا لم يكن  
المفتي مجتهدا من القصة والاعتوى فيها يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف راج  
لزياده تجربتهم من الخلاصة وذكر بعض المشايخ راج ان محمد راج لما قلده القضاء  
راجع الى قول ابي يوسف راج قال الامام السرخسي راج في كتاب الاقرار بالاحتياط  
الاخذ بقول ابي يوسف راج ومشايخنا راج اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء به  
ومنه ولو كان اثنان فيهما ابو حنيفة راج يأخذ بقولهما ولا يشك من البرهان  
اما المسجد لاهل المحلة ان يهدوا المسجد ويجددوا بناءه ويفرشوا الحصير  
يعقلوا القناديل لكن هذا اذا فعلوا من اموال انفسهم اما اذا ارادوا ان يفعلوا  
ذلك من مال المسجد ليس لهم ذلك الا بامر القاضي لان هذا تصرف في الوقف  
وليس لهم هذه الولاية ونظير هذا المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف  
بانيه وبني اهل المسجد مسجد آخر فباع اهل المسجد المسجد الاول واستعملوا  
بثمنه في المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كان لا يفتي به جازما  
من التارخانية وفي الظهيرية ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضع  
من الملقط وعن محمد راج في مسجد عتيق لا يعرف من بناه فخرق لاهل المسجد ان يبيعوا  
ويستعملوا بثمنه في مسجد آخر فهو عند راج في مسجد خرب والذي بناه ائمة اذا  
خرب ما حوله فان لم يعرف بانيه فاجتبهوا على بهجه يستعملوا به مسجد آخر  
لا بأس به ولو لم يخرب فليس لهم نقله عن موضع من الظهيرية وعن محمد راج  
في مسجد خرب والذي بناه ائمة وان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على











لم يعد ملكا للواقف او ورثته عند ابي يوسف سرح وعند محمد سرح يهودا  
 والفتوى على قول الجب يوسف سرح انه لا يهود الى ملك ما لكه ابد الا ان الوقف  
 احتاق الارض وبيع العتيق لا يجوز <sup>من شرح الطحاوي</sup> وقال ابو يوسف  
 ربح لا يصير ميراثا وهو مسجد الى يوم القيمة <sup>من التمار</sup> خانية في قضاوى <sup>الى</sup> الليث  
 سرح سرح وقف دار له في مرضه على ثلث بنات وليس له وارث غيرهن  
 قال الثلث من الدار وقف والثلثان يطلق لهن ان يصنعن بهما ما شئن  
 قال الفقيه ابو الليث ربح هذا اذا لم يحرب الوقف فاما اذا حرب صار الكل  
 وقفا عليهن <sup>يقول</sup> قال الصدر الشهيد في واقعة هذا التفرع انما يتأتى على قول  
 ابي يوسف سرح على ان وقف المشايخ عنده صحيح وعندى ان هذا التفرع على  
 قول الكل وفي الخانية وعلى قول محمد سرح لا يجوز والفتوى على قول محمد سرح  
 من الخانية ولو ان قيم المسجد اراد ان يبنى حوانيت في حريم المسجد وفناءه <sup>يقول</sup>  
 الفقيه ابو الليث سرح لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مسكنا ومستغلا <sup>من</sup>  
 الفصول واذا عرس الرجل شجرة في المسجد فالشجرة للمسجد لانه بمنزلة البناء <sup>للمسجد</sup>  
 وان عرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط فان كاتب الغارس يلى تعاقد  
 هذه الارض الموقوفة فالشجرة للواقف لان هذا من جهة التعاقد فيكون  
 غارسا طاهرا وان لم يكن ولي تعاقدها فالشجرة له واذا عرس شجرة في طريق  
 العامة فالشجرة للغارس لانه ليست له ولاية جعله للعامة واذا عرس على شط  
 نهر العامة او على شط حوض للقرية فالشجرة <sup>من</sup> القضاوى والحياتية وقف  
 البناء دون الاصل لم يحز هو المختار <sup>من</sup> البقعة الموقوفة على جهة ابناء رجل فيها



بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف بتعالها فان وقفها على جهة اخرى  
 اختلفوا في جوازها والاصح انه لا يجوز من البرهانية رجل بنى في ارضه <sup>وقف</sup>  
 ونصب فيها بابا بهذا على وجهين اما ان نوى عند البناء انه ينوي للوقف <sup>ينو</sup>  
 ففي الوجه الاول يصير وقفا لانه جعله وقفا ووقف البناء بتعاله غيره يجوز وفي  
 الوجه الثاني لم يصير وقفا لانه لم يجعله وقفا ومنه ايضا المتولي اذا اراد ان  
يقوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي  
 من النوازل وسئل ابو بكر عن رجل بنى في ارضه الوقف بناء ونصب فيه بابا  
 او غلقا قال ان نوى حين انشاءه انه للوقف فانه يصير وقفا وان لم ينو لم يصير <sup>وقفا</sup>  
 لان وقف البناء وحده لا يجوز وقال الفقيه ويقول ابي بكر فائده لان البناء  
وقفا على وجه المتولي اذا اراد ان يقوض الى غيره عند الموت الولاية بالوصية  
 يجوز لانه بمنزلة الوصي من الناس خاتمة في الطهيرية المتولي اذا اراد ان يقوض  
 الى غيره عند الموت الولاية بالوصية يجوز وللوصي ان يوصي الى غيره واذا  
 اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كانت التفويض  
 اليه على سبيل العموم ومنه متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف  
 حيا فالرأي في نصب القيم للواقف صحيح وان مات القيم بعد موت  
 الواقف ان اوصى القيم الى وصي فوصيه اولى من القاضى وان لم يكن  
 اوصى الى رجل فالرأي فيه الى القاضى من التفسير التهذيب في قوله <sup>تعالى</sup>  
 ومن اظلم فممن منع مساجد الله وات وقع المنع والتحريم <sup>مسجد</sup>  
 واحد اعتبارا للعموم الحكم لا لخصوص السبب وان هذا الحكم عام <sup>للمسجد</sup>



مساجد الله كما تقول من اظلم من اذى صالحا واحدا ومن اظلم من اذى  
 الصالحين قوله وسعى في خرابها خراب ابنتها وانقطاع الذكوعها ومن للبحر  
 ولا لها نعين باعيا نهم - من التفسير الزاهد ي قوله وسعى في خرابها اي  
 اجتهد في خرابها من التفسير البستي احنج بعض اصحابنا بهذه الآية في مسألة  
 غصب الساحة وذلك اذا غصب الرجل ساحة وادخلها في بناء فيقطع حق  
 صاحبها عنها ويضمن قيمة الساحة لصاحبها - وعندنا من فرج لا يقطع وله  
 ان يهدم بناءه ويأخذ ساحة ولا فرق بين ان يكون البناء في مسجد  
 او دار فانه لا يخرب المسجد عندنا وعندنا يخرب وهو قول الشافعي <sup>فصر</sup> فرج  
 الكلام فيما لو بنى على الساحة مسجد افاض الله تعالى ذم من سعى في خراب المسجد فلا  
 يجوز هدمه <sup>من</sup> من السراجية الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرط <sup>لا</sup> لا  
 وعليه الضوى اذا شهد وان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف جانبا -  
 من التارخانية وفي الذخيرة قال الشيخ الامام ظهير الدين المرعيني رحمه  
 لا بد من بيان الجهة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او على المقبرة و  
 اشهد حتى لو لم يبينوا ذلك لم تقبل شهادتهم اذا شهدوا على ان هذا وقف  
 على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي ان تقبل قال ظهير الدين اذا لم يكن الوقف  
 قد يما لا بد من بيان الواقف واذا شهدوا على ان هذه الغيبة وقف ولم يبين  
 الجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط ان يقولوا وقف على كذا هو في الاصل صورته  
 ان يشهدوا بالتباعد على انها وقف على المسجد او على المقبرة ولم يذكروا الله <sup>بيد</sup> بيد  
 نفقها فيصرف الى كذا او ما فضل منه يصرف الى كذا لا يشهد على هذا بالتباعد



في الذخيرة في فتاوى النسفية فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون <sup>عوى</sup> مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح - وانما الصحيح ان كل وقف هو حق <sup>في</sup> فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو من حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى من الفصول وقيل ينبغي ان يكون الجواب على <sup>عوى</sup> ان كان الوقف على قوم بايمانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكلاوي <sup>في</sup> على الفقهاء او على المسجد عند من تقبل وعند ابي حنيفة راجح لا تقبل ذكره تسديدا <sup>في</sup> راجح هذا التفصيل - وقال هكذا الفصل الامام الفضلي راجح وهو المختار وهو منوى <sup>في</sup> ابي الفضل الكرماني راجح من الفصول والشهادة على الوقف محرر بدون <sup>عوى</sup> اختلاف المشايخ راجح فيه - قال بعضهم لا تقبل به وقال بعضهم تقبل وهو اختيار القصب <sup>في</sup> ابي جعفر راجح لان الوقف حق الله تعالى وهو المصدق بالغلة فلا تشترط فيه <sup>في</sup> الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الامتدة - ومنه والشهادة على الوقف <sup>في</sup> تحمل بالشبهة والتسامح لاسر واية لهذا - كما اختلف المشايخ راجح فيه بعضهم قالوا <sup>في</sup> وبعضهم قالوا لا يجوز ومن المشايخ من قالوا يجوز الشهادة على اصل الوقف <sup>في</sup> اما على شرائط الوقف لا واليه مال شمس الائمة السرخسي راجح وهو الاصح لان <sup>في</sup> اصله يشترط اما شرائط فلا تشترط - من العتابية ولو ادعى انسان في الوقف <sup>في</sup> لا تسمع الدعوى على باب الوقف وانما تسمع على القيم او على الواقف <sup>في</sup> من الفصول وذكره شيد الدين راجح في فتاواه ادعى الموقوف عليه ان هذا <sup>في</sup> وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيه <sup>في</sup> روايتان والاصح انها لا تصح لان له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما <sup>في</sup> شيئا



آخر ولو كانت الموقوف عليهم جماعة فادعى احد هم انه وقف ببدون  
 اذن القاضي لا يصح روايته واحدة ثم ذكر كوايضاً ان مستحق غلة الوقف  
 لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولي بهمن الكثر ولا يشهد بما  
 يعاينه الا بالنسب والموت والنكاح والادخول ولا يده القاضي واصل الوقف  
 فله ان يشهد بها اذا اخبره بها من يثق به من الكافي ولو وقف كل ارضه  
 ثم استحق بعضها مشاعاً بطل في الكل وراجع الباقي اليه لو كانت حياً والى  
 ورثته لو كانت ميتاً وان استحق بعضه مميزاً معيناً لم يبطل في الباقي لان هذا  
 الاستحقاق لم يظهر الشروع فيما بقي اذ المستحق مميز مما بقي فهو كدارين وقفاً  
 فاستحققت احد حصصها ولهذا جاز ابتداء هكذا او كذا الحكم في المصدقة المنفذة  
 والجهة اذا كان المستحق مميزاً بقيت فيما بقي وكذا في الهداية والفتول والسغا  
 معنى من الكبرى قال محمد راجح لا ولاية له ولا ولاية للقيم وكذا الوصيات وله  
 وصي ولا ولاية للقيم وقال ابو يوسف راجح الولاية للواقف وله ان يعزل  
 القيم في حياته واذا مات الواقف بغير ولاية القيم لا يرث بمنزلة الوكيل عنده  
 وهذا الاختلاف بناء على ان محمد راجح قال لا يصح الوقف الا بالتسليم الى القيم  
 فلا يكون له ولاية وعند ابى يوسف راجح يصح بدون التسليم الى القيم فاذا سلم  
 الى القيم فهو كوكيل عنه فيعزل بموته الا اذا جعله قيماً في حياته بعد وفاته فخرج  
 بصير وصياً والفتوى على قول محمد راجح وسيأتي نحوه في فصل نصب المتولي  
 ومنه ايضا مبنى في ارض وقف او نصب فيها بابا ان نوى عند البناء ان يصبى  
 للوقف يصير وقفاً لا يرثه وقفاً وقف البناء بغير امره يجوز وان لم يصب



وقفا لانه لم يجعله وقفاً ايضاً فيه رجل وقف داره على قوم باعيا نفهم وجعل  
 آخره للفقراء فأجر المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لانهم <sup>ملكوا</sup>  
 رقبه الدار وانما حقهم في الغلة ايضاً فيه بسبب باع داره من رجل بيعها  
 في السر بحضرة ثقة وسلمها اليه ثم وقفها في العلانية بحضرة من الشهود فوقفه  
 صحيح في الظاهر ايضاً فيه بسبب من طلب التولية في الاوقاف لا يوتى وكذا  
 من طلب القضاء لان الخير في غيره <sup>من القنية والمسجد اذا استغنى عنه المسلمون</sup>  
 ولا يصلي فيه <sup>وما حوله</sup> يعود الى صاحبه كما كان ان كان حياً والى ورثته ان كان  
 ميتاً وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يبقى مسجد ابداء  
 خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي صرف خشبته الى عمارة الاخر  
 اذا لم يعلم بانيد ولا وارثه وان علم صرفها هو بنفسه قلت ان شاء الله لما مررنا  
 الى ملكه <sup>من المحيط</sup> اهل قرية افقرتوا وتدعى مسجد القرية الى الخراب وبعض  
 المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون الى ديارهم هل لواحد من اهل  
 هذه القرية ان يبيع الخشب يا مرا القاضي ويمسك الثمن ليصرفه الى بعض  
 المساجد او الى هذا المسجد قال نعم <sup>من القسار</sup> حانية في التوازل قيل له وان كان  
 لم يخرب وبكر اعطاهم رجل موضع المسجد قال ليس لهم ان يبيعوا هذا المسجد  
 حتى صار رجال لا يصلي فيه <sup>من الظهيرية</sup> ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضعه  
 من جامع الفتاوى مسجد ضاق بامه ولا يمكنهم ان يزيدوا فقال رجل اعطوني  
 المسجد حتى ادخل في داري واعطي مكانا من داري في الجانب الاخر بسعكم وهو خير لكم  
 لا ينبغي ان يعطوه حتى يبنوا مسجداً فيستغنى عن هذا المسجد فح لا بأس به







او خطوا من المصامية ولو اشترى بقره على انها حبل فولدت عنده فشرى  
 من لبنها وانفق عليها في الغلف فانه يرد البقرة ومثل ما شرب من اللبن ولا  
 ما انفق عليها لان البيع فاسد كما ذكرنا وكانه في ضمانه وكانت النفقة عليه  
 من شرح المجمع فاذا اشترى ما لم يره فابيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذ  
 وان شاء رده وان رده قبل الروية صح وانفسخ العقد وان اجاز قبل الروية  
 لم يصح وخياره باق وينفسخ بمجرد قوله ردت سواء كان قبل قبض المشتري <sup>بعد</sup>  
 ولا يشترط رضا البائع ولا قضاء القاضي بعد ان يكون بحضرة البائع عند  
 ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رح يصح بحضرة البائع وبغير حضرته  
 وقال الشافعي رح اذا اشترى ما لم يره لا يصح العقد اصلا ومن رأى احد  
 الثوبين فاشترى كلاهما ثم رأى الآخر جازر دها من السراجية لو قال قبل  
 الروية رضيت لم يبطل خياره ولو قال قد فسخت صح الفسخ للمن الخاتمة من له  
 خيار الروية اذا فسخ العقد قبل الروية صح الفسخ وهو فسخ على كل حال قبل القبض  
 وبعد من الفصول ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه او نقد ثمنه  
 بطل خياره من العصول الا شتر وشي واذا اشترى شيئا لم يره ثم رآه ثم  
 قبضه او نقد ثمنه بطل خيار الروية وكذلك في خيار العيب اذا كان المشتري  
 اشياء فان كان من العدديات المتعارفة كالبيض وما اشبهه فان كان في وعاء  
 واحد فروية البعض كروية الكل اذا كان الباقي على تلك الصفة وان كان في  
 وعائين فقد اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم روية احد هما كروية الكل هو  
 قول مشايخ العراق وهو الاصح اذا كان الباقي على تلك الصفة وقال مشايخ بلخ روية



احد هما ليست كروية الكل <sup>من</sup> المصول اذا رجع المشتري على البائع بالتمن  
 بالقضاء ثم اراد البائع إقامة البينة على انه ملكه لا تقبل لانه مقضى عليه ولو اقام  
 البينة على التلقي من المستحق على المشتري لا تقبل عند ابي حنيفة مراح وتشرط <sup>ان</sup> <sup>منها</sup>  
 على المستحق واذا اقام على المستحق ليس له ان يلزم المشتري <sup>من</sup> البينة اشترتها  
 جارية وباعها من آخر ثم استحققت من يد المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول  
 بالتمن بالقضاء واراد الاول ان يرجع على بائعه فقال ان المستحق لها كان باعها  
 مني ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع علي لا تسمع دعواه ولا بينة <sup>المشتري</sup> على  
 شئ <sup>تسمع</sup> <sup>من</sup> <sup>بها</sup> ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البينة على المستحق <sup>تسمع</sup>  
 من البينة اشترى عبدان <sup>بين</sup> وتقا بضائهما استحق العبدان <sup>او</sup> رد بعيب وهلك  
 احد الثوبين يأخذ الباقي بقيمة البالك ولو هلكا بأخذ قيمتهما والقول في <sup>البينة</sup>  
 قول الذي كانا في يد يرد من الفصول ولو نسخ قبل الروية صح فسخه للخلل في القضاء  
 لا لخيار وان اجاز العقد وابطل خياره قبل الروية لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد  
 ذلك كان له خيار الروية وكذا بعد الروية اذا مسكت او ابطل باللسان لا يبطل  
 ما لم يقل رخصت وهذا <sup>شيء</sup> يجب حفظه فصول اشتر وشي <sup>من</sup> <sup>استحقاق</sup> الفصول و  
 بدل المبيع يوجب الرجوع بقيمة ما يقابل به البذل ان كان هالكاً يكن يرجع <sup>بعينه</sup>  
 من الناصري في كتاب الشهادات واما تعريف الناقل المشتري او البائع او المقر  
 او المقر له فالمقصود ان يتميز من غيره بحيث لا يشار له غيره حتى يعرف هو  
 واما يحصل ذلك بادنى مؤنة اما بالنسبة الى الولد كقولنا ابو حنيفة او الى الجد  
 كقولنا ابن ابي ليلى او بالنسبة الى الجد الا قدم كقولنا الشافعي او يد كراسمه فقط



كة لنا جُنيْد وسر بما لم يحصل الا بذكر الجُد واذ لم يعرف جُدّه فلا يُمَيِّز من غيره  
 بذكر مواليه او يذكُر حرفته او وطنه او دكانه او حليته فاذا التمييز هو المقصود  
 فيحصل بما قل او كثر ولهذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترعه  
 محمد رسول الله من العلاء بن خالد بن هوزة عرفه بالاب والجد ولم يذكُر لنفسه  
 ابا ولا جد الحصول المعرفة به ونه وكذا كتبت في كتاب الصلح بالحد بينه هذا  
 ما قاضى عليه محمد رسول الله فلما محي رسول الله كتب محمد بن عبد الله ولم يذكُر  
 الجُد وكذا كتبت المقصود في ذكر المشتري والمدي تمييزه من غيره بحيث لا يشار  
 غيره فيقتطعت الكاتب لهذا وليحصله بقليل ان امكنه والا بكثره من المحيط اذا  
 اشترى دابة فوجد بها جرحا قد اواها او ركبها الحاجة فليس له ان يردّها  
 لان المداواة دليل الرضا والامساك وكذا كتبت الركوب للحاجة ولو اواها  
 من عيب قد مري اليه فله ان يردّها بعيب آخر لم يبرأ اليه لان لم يوصف ذلك  
 ان عيب والا سجد ام بعد العلم بالعيب مرة لا يكون دليل الرضا وهو مبغض  
 مرجح قالوا لا نرى يجوز ان يكون للامتحان والامتحان يعلم ان مع العيب هل  
 يصلح له ام لا ولكن هذا ليس بصحيح بل دليل مسكنة الركوب والبس التي تأتي  
 بعد هذا ولكن الصحيح ان يقال بان الاستخدام مرة لا ينقص بالملك والا  
 في المرة الثانية دليل الرضا وكذلك الاكراه على الاستخدام في المرة الاولى  
 دليل الرضا وقسّر الاستخدام في كتاب الاجارات فقال بان يأمرها بحمل الماء  
 على السطح او بانزاله عن السطح او يأمرها بان تخرّج رجله بعد ان لا تكون  
 عن شهوة او يأمرها بان تطفح او تختبر بعد ان تكون يسيرا فان امرها بالختبر



والبحر فوق العادة فذلك يكون رضا من الخلاصة وقال الشيخ الامام  
 السرخسي راج الاستحذام بعد العلم مرة ليس بوجها استحياسا فاصح ان  
 في المرة الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب وانزاله عن السطح ورفعها و  
 يأمره بان تغمر رجله بعد ان لا يكون عن شهوة او بطح يسائرنا وترعت  
 حد الاستحذام يجعل منه رضا بمن المضمرات الاستحذام مرة لا يكون رضا  
 بالعيب الا اذا كان على كونه من العبد لان الاستحذام ح تصرف يختص بالملك  
 فيكون رضا اذا استحذام مرتين يكون رضا بالعيب وبه نصي من التنازع  
 من المحيط ثم كيف يحلف المشتري اكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقتك  
 في الرد بالعيب عن الوجه الذي يدعيه البائع لاننا ولا دلاله وهو الصحيح منه  
 ثم كيف يحلف البائع فالاعتماد على روي يشر عن ابي يوسف راج انه يحلف  
 بالله ما لهذا المشتري قبلك حق الرد بالعيب الذي يدعيه وعليه الفتوى  
 في المحيط واما اذا كان العيب باطنا فان كان يعرف بآثاره في البدن  
 وكان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة  
 بمعرفة الامراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك  
 يسأل عن له بصيرة في ذلك ويعتمد على قول مسلمين عدلين وهذا هو  
 والواحد يكفي فاذا اخبره واحد مسلم بذلك ثبت العيب بقوله في حق  
 توجه الخصومة فيحلف البائع ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا ذكر بعض  
 المشايخ راج وفي شرح الميسوط انه ما لم يتفق اثنا ن عدلان من الاطباء  
 لا يثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ينظر ان كان هذا العيب







تثبت العيب بوجه الخصومة اما ليس من ضرورة الرد ويحلف البائع فاذا انكروا  
فقد تأييدات شهادتهم بنكوله فنثبت الرد وهو روى الحسن بن زياد عن  
ابي حنيفة راجح مطلقا انه يثبت الرد بشهادتهم لان شهادة النساء فيما لا <sup>يطلع</sup>  
عليه الرجال كشهادة الرجال فيما يطلع عليه الرجال وهو عن محمد بن سرح في روايته بن  
سماعة مطلقا انه يثبت الركنين شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الجبل لان  
معرفة الجبل غير ممكن لان الجبل من جملة ما تواتر الله عليه بنفسه <sup>سبحانه</sup> اما معرفة ما سوى  
الجبل حقيقة ممكنة بالنظر اليه فجاء الرد بشهادتهم <sup>سبحانه</sup> وفي النوادر عن ابي يوسف  
ان قبل القبض يثبت الرد بشهادتهم بخلاف ما بعد القبض والفرق ان شهادة  
النساء وان كانت حجة ضعيفة الا ان العقد قبل القبض ضعيف ايضا ولهذا ملك  
المشتري الرد بالعيب قبل القبض من غير قسط ولا رضاء ويجوز فسخ العقد <sup>الضعيف</sup>  
بحجة ضعيفة بخلاف ما بعد القبض وهو في المشتري ابن سماعة عن ابي يوسف راجح  
اشرى جارية وقبضها وادعى انها رقا وارادها النساء فان قلن هي رقا ورد  
على البائع وكذا اذا ادعى ان بها كيسة قائمة في موضع لا تنظر اليه الا النساء قال  
قد رد في مثل هذا بقول امرأة واحدة قال ثمة وحكي عن محمد بن الحسن راجح  
مثل ذلك وهو في نوادر ابن سماعة عن محمد بن سرح رجل اشترى جارية وادعى  
ان بها جبلا واراد ردّها بعد يوم او يومين او ثلثة قال القاضي يحلف  
البائع البتة بالله لقد باعها وما بها جمل وان قال المشتري للقاضي حلفه  
ما يعلم ان بها جبلا فاقاضي يحلفه فاني حلف على ذلك لا يحلف البتة حتى  
تشهد نساء انها حامل فاذا شهد فبذلك حلف البتة على نحو ما ذكرنا



وان لم يحلف ، على ١١ - لم يحلف البيعة لقد باعها وما بها حيلة - وفي نوادر هشام  
عن محمد بن سراج اشترى وادعى ان بها حبلا واحضرت امرأة عدلة شهدت بذلك  
قال قلت شهادتها على ان اسحلف البائع بالله لقد باعها وقبضها المشتري  
وما هي يومئذ بحامل فاذا لم تشهد المرأة قلت للبائع اهي حامل عندك الساعة  
فان لم يقر قلت احلف ما هي عندك الساعة حامل - وعن ابن مرستم عن  
محمد بن سراج ان من اشترى من اخراجارية وادعى انه خنثى يحلف البائع على ذلك  
لان هذا من جملة ما لا يطلع عليه الرجال والنساء فتعذر معرفته ما وقع فيه الدعوى  
من جهة غيبها فيعتبر الدعوى والامكار - والجواب في دعوى الاستحاضة في حق  
حكم الرجوع الى النساء لتوجه الخصومة وفي الرد بشهادتهن قبل القبض بعده  
كالجواب في دعوى الجرحين الوجه الذي ذكرناه هكذا - من الفصول العجادية  
والقسم الثاني ما لا يعرف الا الاطباء كالدق والسرو والحنى القديمة ونحوها فعلى  
القاضي ان يريد واحدا منهم والاثنان احوط كذا عن بعض المتأخرين وذكر  
بعضهم يريد مسلين عدلين لانه قول ملزم فلا بد من العدد كما في الشهادة  
فان قال ان هذا العيب موجود فيه وان لا يحدث مثله في هذه المدة يحكم  
برده وان قال لا يحدث مثله في مثل هذه المدة والبائع منكر كون العيب عند فعله  
المدعي ان يقيم البيينة او يحلفه كما مر ذكره وكذا في الفصول الاستروسي لفظا  
ومعنى - من شرح الجمع فان كان العيب خفيا يتوقف معرفته على قول الاطباء  
فالخصومة فيه متوقفة على اتفاق اثنين منهم من اهل الشهادة على انه بذلك  
العيب فان كانت الخصومة قبل القبض انفسح العقد بقوله ردت وان كانت بعد



القبض سألها القاضي هل يحدث مثله في مثل تلك المدة فإن قال لا يحدث  
 رده وإن قال لا يحدث حلف البائع كما مر من أدب القاضي للحصاف فإن قال  
 للقاضي قبل أن يسأل عن العيب سأل البائع عنه فإنه يعلم أن به هذا العيب  
 في هذه الحالة فينبغي للقاضي أن يسأل البائع عن ذلك هل هذا العيب  
 الذي ذكره المشتري لهذا العيب في هذه الحالة فإن قال لا يسأل المشتري  
 من القاضي أن يحلف بالله تعالى ما يعلم أن هذا العيب الساعة فيه خلاف على  
 ما بينت فإن قال نعم ثبت العيب ثم يسأل القاضي هل بعته أياه وهذا العيب  
 به إن قال نعم فالقاضي يرد عليه وإن قال لا إنما هو عيب حدث عند المشتري  
 فالقول قوله لكن مع يمينه بالله لقد بعته وسلمت إليه وما هذا العيب  
 من تحفة الفقهاء وأما إذا كان العيب باطلا لا يعرفه إلا الخواص من الناس كالطبائ<sup>ط</sup>  
 والنحاسين فإنه يعرف ذلك ممن له بصيرة في ذلك الباب فإن اجتمع على ذلك  
 العيب رجال مسلمون أو قال ذلك رجل مسلم عدل فإنه يقبل قوله ويثبت  
 العيب في حق اثبات الخصومة ثم إن كان قبل القبض فيفسخ بقوله ردت  
 وإن كان بعد القبض فإن القاضي يسألها أنه هل يحدث مثله في مثل تلك المدة  
 فإن قال لا يحدث فإنه يرد عليه وإن قال لا يحدث مثله يحلف البائع على<sup>اليمين</sup>  
 الذي ذكرناه من الإنابيع وإذا كان العيب في الجوف يتوصل إليه بقول<sup>الطبائ</sup>  
 فإن اتفق اثنتان منهم من أهل الشهادة أن العيب به صحت خصومته  
 فإن كان قبل القبض يفسخ بقوله ردت كما ذكرنا وإن كان بعد القبض فإن  
 القاضي يسألها أنه هل يحدث مثله في مثل تلك المدة أو لا يحدث فإن



قال لا يحدث شر عليه وان قال لا يحدث مثله يحلف البائع بالله لقد باعه  
 سلمه اليه وما به ذلت العيب فان حلف بوجه وان نكل رد عليه كذا في  
 الطحاوي والفصول من الجواهر فما دام الاختلاف يجري في العيب لا يجوز المشتري  
 على دفع الثمن حتى تنقطع الخصومة هكذا ذكره وهو الصحيح من فتاوى الامام  
 الفضل الكرماني رحمه الله مبيع راس حال بود مشتري علاج كرد دفع نشد معلوم  
 كه قديم بوده ست روكت  $\text{چون}$  اگر اطبا گویند كه در باطن عیب دار و باید كه روكت  
 زیر اجه معلوم شود عیب دیگر بخیر حال وهو بالمعالجة يكون راضيا بالسعال  
 لا غير  $\text{چون}$  من الخلاصة وان كان العيب في الجوف لا يعرف الا بقول الاطباء  
 يدعي رجلان لصحابرة فان اتفقا ان به العيب وهما من اهل الشهادة  
 صحت خصومة المشتري فان كان قبل القبض قد ذكرنا وان كان بعد  
 القبض سألها القاضي هل يحدث مثله في مثل هذه المدة ان  
 قال لا يحدث شر عليه وان قال لا يحدث يحلف البائع على الوجه الذي  
 ذكرنا  $\text{چون}$  من النصاب فلوان امرأة طالت انها حبلى وامرأة أخرى  
 او امرأتان قالت ليست بها حبلى قال القاضي الامام رحمه الله فتوجه الخصومة  
 نحو البائع بقول تلك المرأة ولا يعارضها قول الأخرى ولو قال البائع  
 تلك المرأة جاهلة فاقاضي يختار العالم ولا يثبت العيب بقول الجاهل  
 من الخائفة وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الردود يشهد  
 الزوجين اذا شهدا انه قد يم  $\text{چون}$  من الغائية وتجوز شهادة المودع باقرار  
 المودع انه عبد فلان ويسر بال دفع اليه ولا يجوز اذا شهد ان المودع



باعها من فلان وكذا العارية ولو شهد المودع ان المودع اعتق الوديعة  
 او دبره او كاتبه يجوز لانه لا يفيد الملك وكذا استأجر العبد شهد بك  
 ذكره في النوادر بمن الحسامية وجد المشتري معيا فوجهه ولم يسلم اليه  
 يبطل حق الرد لان هذا امر صار به بعبد الاول وهو منه ايضا اشترى  
 جارية على انها حامل فان كانت هذا الشرط من البائع جائز وان شرط المشتري  
 يفسد البيع بمن العنود في الفصل الخامس ولو اشترى عبد ابياعه  
 من غيره ثم علم منه بعيب فصالح البائع الاول لا يجوز لانه لما باعه من غيره  
 فقد انقطعت الخصومة فيما بينهما لانه صار محسباً له حيث باعه من غيره  
 فاذا امسك بطل حق الرجوع بتقصات العيب فلورده عليه الثاني ان  
 يرده على البائع الاول بمن الذخيرة واذا اشترى الرجل ام ولد له  
 او مدبرة او مكاتبة من اجنبي غير المولى فواقع عليها فجاءت بولد فان  
 على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة وللمولى ام الولد وعليه ثمن  
 الولد والعقر للمكاتبة ومنه جلا اشترى جارية مخصوبة وهو يعلم بكونها  
 مخصوبة او تزوج امرأة على انها حرة وهو يعلم بكونها امزواستولد لها فاولد  
 رقيق ياخذها صاحب الجارية لان المستولد لم يصرفه ومراحيث عدم  
 بحقيقة الحال ولو اشتراها ويعلم انها غيره فقال البائع ان صاحبه وكلني  
 بها او مات فوصي الي فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المالك  
 وانكر الوكالة فله ان ياخذها وقيمة الولد لان المشتري صار مغروراً هنا  
 لانه وطئها على نقد يراها ملكه لان قول الواحد حجة في المعاملات وما



لو كانت حفا كاتب الجارية مملوكة للمشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن  
ويعزم من قيمة الولد لان البائع صار ملزماً بسلامتها وسلامته اولادها بالطريق  
وقد تم ذكره من البرهانية من جواز اشتري جارية على انها ذات لبن اختلف  
الشيخ الامام ابو بكر محمد راج بن المفضل والشيخ الفقيه ابو جعفر راج قال الشيخ الا  
المشراء ناسد وقال الشيخ الفقيه الشراء جائز لان هذا بمنزلة الصناعة يقال لها  
يرد الى رافضاه كما اذا اشتري عبيد اعلى انه كاتب او على انه خبان وعليه الفتوى  
من البرهانية من جواز اشتري بغير اعلى انه خراسي له ان يرد له لان هذه صنعة  
فصار كما لو اشتري عبيد اعلى انه كاتب فوجد غير كاتب من الخلاصة و  
في الفتاوى اذا باعها من انسان والمشتري الثاني وهبها من آخر فاستغفرت منه  
سرجع على البائع بالثمن ولو كان مكان الهبة بيعاً ما لم يأخذ الثمن منه لا يرجع  
المشتري على البائع من الذخيرة والاصول ولو ابرأ البائع المشتري  
عن الثمن او وهبه منه ثم استحق المبيع من يده للمشتري لا يرجع على بائعه  
بشيء لا نه لا شيء له على بائعه وكذلك بعتة بائعه لا يرجع بعضهم على البعض  
من الكافي الا باق ترمذ في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وسر داعة الا  
من الحسامية والاباق عيب وان كان مادون السفر وهو يشترط الخروج  
من البلدة والاطهر انه يشترط من الفصول وذكر القاضي طهيري ان  
سراج في فتاواه الا باق فيما دون السفر عيب واختلف المشايخ راج انه  
هو يشترط الخروج من البلدة لكونه عيباً من شرح الكنز اشتري عبيداً  
وقبضه ثم اطلع على عيب كان عند البائع فمات العبد رجع بتقصان العيب



من الهداية او كانت دابة فركبها في حاجته فهو رضا لان ذلك دليل  
قصد الاستيفاء وان ركبها ليردها على بائعها او ليشتريها او ليشتري لها  
مطافئ ليس برضا لما الركوب للرد فلا بد سبب الرد والجواب في السقي و  
شري العلف محمول على ما اذا كان لا يجد بدا منه اما لصحوبتها او لغيره  
او لكون العلف في عدل واحد اما اذا كان يجد بدا منه لا لعدم ما <sup>ذكرناه</sup>  
يكون رضاه من الحسامية والصحيح انه يحلف ما سقط حقت في الرد  
من الوجه الذي تدعيه لانضا ولا دالة والصحيح انه يحلف على الحاصل والله  
ما له قبلت حق الرد بسبب يد عيه المشتري وعليه الفتوى <sup>من المحصر</sup>  
قال كافر اشترى من المسلم امرا او مائنة له من جهة بهبة او صدقة ثم  
جاء مسلم او ذمي واقام شاهدين ذميين انها له تقبل في حق الاستحقاق  
على الكافر دون الرجوع على المسلم بالتمن وهو قوله الآخر وهو قول  
ابن ابي ليلى وقال لا تقبل اصلا وهو قوله الاول له انها قامت على كافر  
بالاستحقاق وعلى المسلم بالرجوع فتقبل على الكافر دون المسلم كشهادة <sup>بن</sup> كافر  
بدين في تركه كافر ترك ابنين كافرين فاسلم احدهما تقبل في حق الكافر  
دون المسلم لانها قامت على المورث او لا وهو كافر الا انه لا يظهر في  
حق المسلم لانها ليست بحجة في حقه بمنزلة اقوال احدهما على الآخر <sup>من</sup>  
الكافي ولومات ذمي عن ابنين وترك ما يتي درهم فاسلم احدهما واقام  
مسلم شاهدين ذميين بما يتي لخذ الكل من نصيب الذي لان بينته حجة  
في حقه دون المسلم <sup>من</sup> الخواص وان الشرط لو كان يقتضيه العقد



أو بلائمه أو ورد الشرع بجوازها أو متحارف لا يفسد العقد وإن شرط  
على غير العاقد ولو عوي عنه وفيه نفع أحد العاقدين أو المعقود عليه وهو  
من أهل الاستحقاق يفسده وإن شرط على غير العاقد ولو كان فيه مضرة  
أحدهما فلكل التمسك عند أبي يوسف راج وعندهما لا يفسد من كشف لغوا  
قال محمد راج كل شرط يشترط المشتري على البائع يفسد به البيع فإذا  
شرط على الأجنبي فهو باطل وكل شيء يشترطه على البائع ولا يفسد به البيع فإذا  
شرطه على أجنبي فهو جائز وهو بالخيار من المصغى إذا باع سرقبة الطريق  
على أن يكون للبائع حق المروءة راجع من التفريد إذا باع على أنه بالخيار  
فهلك البيع عند المشتري في الثلاثة تجب القيمة ولو هلك بعد ما يجب الثمن  
ولو كان الخيار للمشتري يجب الثمن في الوجهين من الترويج وشرطه في  
تركه نقد الثمن بشرط فوق الثلث مفسد فليعلم من واضطرب إلا وسط  
فيه فاعقلن إذا اشترى شيئا بثمن معلوم على أنه إن لم ينقد ثمنه إلى أجل  
أيام فلا بيع بينهما فهو فاسد وعند محمد راج يجوز ولم يذكر هنا قول أبي يوسف  
راج وهو روى الحسن بن أبي مالك راج أن قوله مثل قول محمد راج وروى  
محمد أن قول أبي يوسف راج مثل قول أبي حنيفة راج وفي البيت اضمار إن  
أحدهما فوق الثلث وإن كان معلوما والثاني فلم ينقد في الثلث فنقول إذا  
شرط أكثر من ثلاثة أيام فهو على وجهين قدسه بمعلوم وبغير معلوم  
فإن قدسه بغير معلوم يفسد اتفاقا لأن الجهالة فيه مفضية إلى المنازعة  
كما في مدة الخيار فإن قدسه بمعلوم فهو على وجهين نقد في الثلث وأنه



يجوز في قولهم جميعا من الهداية لم ينقد ففيها الخلاف والوضع في  
 قوله فوق الثلث للاحتراز عن الثلث ومادونه فانه يجوز من الهداية  
 والمختلف وغيرهما من النصاب ولو قال المشتري للبائع ان لم انقد الثمن  
 الى عشرة ايام فبعه من آخر وخذ ثمنه فباعه قبل مضي العشرة <sup>التي</sup> قاله افتى  
 القاضي الامام سراج ان البيع الاول جائز والثاني فاسد اما جواز الاول  
 لانه ما قال ان لم انقد الثمن الى عشرة ايام لا بيع بيننا وانما قال بعه فيكون  
 الوكالة بمضي المدة واما فساد الثاني لانه باع قبل مضي المدة <sup>من القنية</sup>  
 اشترى عبدا فابق ثم وجد ولم يابق عند بائعه بل ابقى عند بائع <sup>ثمنه</sup> فله الرد  
 من الحسامية باع ما اشتراه فوجد المشتري الثاني به عيبا يحدث مثله فقا  
 الاول حدث عندك وقال الثاني كانت عند بائعت واقام البينة على  
 ذلك ورده على المشتري الاول بقضاء ثم هل للاول ان يرد على بائعه  
 عند ابي يوسف سرح له ذلك وعند محمد سرح لا ذكره في الجامع <sup>من الجواهر</sup>  
 صورة بيع الوفا في الباب الاول ان يقول بعث منك على ان تبعه مني  
 متى جئت بالثمن وحكم حكم الرهن والمذكور هنا ان صورته ان يقول  
 بعث بكذا ويقول الآخر اشتريت ولم يذكر في العقد سوى الايجاب <sup>القبول</sup>  
 شيئا الا انهما ذكرا قبل العقد انه يريد المبيع اذ ارد عليه الثمن او كان قصد  
 ذلك وحكم ذلك ان يكون بيعا لازما فاذا لا يخالف المذكور هنا المذكور  
 ثم <sup>من الخلاصة</sup> ولو تباعا ثم قال احدهما لصاحبه سيم برتوبيارم بيع من  
 ازرده وقال الآخر نعم لا يفسد العقد ايضا <sup>من الجواهر</sup> من جلا اشترى جائزا



فوجد بلسانها سواراً فادان يودها قال ان تخاسيان ان راعيب رانذتوا  
 ر وكر دن هو منه اشترى بقره وقبضها ثم بعثها الى البائع وقبض البائع البقرة  
 وهلك في يده قاله اكر باز فرستادن وقبض کردن برسيل اقاله بوده است  
 بر ملك بائع هلاك شود لان التعاطي يجعل عمل الملقوف في المبيع كما في البيع  
 من الكافي اشترى امه وقبضها وباعها من آخر وقبضها المشتري الثاني ثم  
 باع من آخر فسلم فاستحققت قبضه فهو قضاء على الكا ورجع كل لورج عليه  
 بالثمن لا قبل الرجوع <sup>فقط</sup> من الجواهر رجل اشترى شيئاً فجاء مستحق واستحقه فقضى  
 القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير  
 الزام القاضي اياه فللبائع ان يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد  
 وعليه الفتوى وعند ابي يوسف رج لا يرجع الا بالزام القاضي <sup>المنظومة</sup> من  
 ولا احتكار في الذي قد اشترى عليه ثم اتى المصربه من القرى <sup>لي</sup> ويلزم الوالي  
 ان يسعر <sup>الطعام</sup> على الذي عام الغلا واحتكر لخصوصه المسئلة التسعير لزام  
 على الوالي عام الغلا على المحتكرين وعند ما لا يفعل ذلك الا اذا كان ارباب  
 الطعام يتعدون القيمة بغدا يا فاحشا وعجز القاع عن صيانة حقوق المسلمين  
 الا بالتسعير فلا بأس بمشورة اهل الرأي والتميين <sup>من</sup> من التفريد فالحاصل  
 ان التجارة في الطعام غير ممدوح ولا يسعرا جماعا الا اذا كان ارباب <sup>الطعام</sup>  
 يتحكمون من ذلك ويتعدون عن القيمة بغدا يا فاحشا وعجز القاع عن صيانة  
 حقوق المسلمين الا بالتسعير فلا بأس بمشورة من اهل الرأي والبصيرة  
 من التآمر خانية ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين ان يتربص للصحة وبين



ان يتربص للقط فوبال الثاني اعظم من واوله الاول وفي الجملة التجارة في الطعام  
 غير مسموعة ويجبر المحتكر على البيع \* وفي الحائنة اذا خاف الهلاك على اهل المص  
 يقول الامام المحتكر بيع بما يبيع وبنزاهة يتعابن الناس \* وفي جامع الجوامع  
 عن محمد سرح اجبر المحتكر على بيعه واعترضه ولا استعجره \* وفي المضرات وهل  
 ينبغي للتاضي ان يبيع على المحتكر طعامه من غير رضاه قيل هو على الاختلاف  
 وقيل يبيع بالاتفاق وفي الملتقط ولو خيف الهلاك على الناس امر الجالب  
 ان يبيع مثل ما امر المحتكر به \* ذكروا القدوس في شرحه اذا خاف الامام  
 الهلاك على اهل المص اخذ الطعام من المحتكرين و فرق فاذا وجد وارادوا <sup>عليهم</sup>  
 شئ من التجريد وقال بعضهم يأخذ الامام الطعام من المحتكرين ويفرقه على  
 الناس عند الخوف عليهم فاذا وجد وارادوا مثله \* من الفصول في فصل الشيوخ  
 ولو كانت الدارين رجلين فباع احدهما قطعة بعينها من رجل قبل القسمة  
 لا يجوز في نصف واحد منهما \* من السراجية دار وارض بين رجلين فباع  
 احدهما طه جاز في نصيبه اذا اشترى عشرة اذراع من مائة ذراع من  
 حمام او دار فهو فاسد عندنا <sup>اسهم</sup> الى حصة سرح بخلاف ما اذا اشترى عشرة  
 من مائة سهم من داره \* من الخلاصة دار بين اثنين فباع احدهما نصفه  
 ينصرف الى نصيبه اما لو عین نصفها وقال بعث منك هذا النصف لا يجوز  
 في فوائد شمس الائمة \* من الفصول الاب اذا باع العقار والمنقول  
 على الصغير جاز بكما له الولاية ثم له ان يأخذ منه لفقة لا نهجب حقه \*  
 ومنه واجمعوا على انه لا يبيع العقار في حاجته الا اذا كان الولد صغيرا <sup>من</sup> الفصول ولو



اشترى عبداً وبعده عيب ثم اطلع على عيب آخر فعاالج العيب الاول مع العلم  
 بالعيب الثاني ليس له الرد وان عالج ثم علم بعيب آخر له الرد <sup>من</sup> الكافي في باب  
 التخالف اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع بان ادعى المشتري ثمناً  
 وادعى البائع اكثر منه واعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر <sup>منه</sup>  
 فأيهما اقام البينة قضى له لا تدور دعواه بالحجة فبقي في الجانب الآخر مجرد <sup>الدعوى</sup>  
 والبينة اقوى منها لا نهما تلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزم وان اقام البينة  
 فالبينة المثبتة للزيادة اولى لان البينات شرعت للاثبات وفي الزيادة لا  
 معارضة <sup>من</sup> الحاشية كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وهو من رجل  
 اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم  
 او كان المشتري يعلم بذلك انه يعد عيباً عند التجار وان الموقوف التجار على انه  
 يعد عيباً كان له ان يرد وان اختلف التجار فيها بينهم قال بعضهم هو عيب وقال  
 بعضهم هو ليس بعيب لم يكن له ان يرد <sup>من</sup> رجل اراد ان يشتري جارية فرائى بها قرحة  
 ولم يعلم انها عيب قال محمد بن مسلمة راجح له ان يرد <sup>من</sup> هالان هذا مما يشبه على الناس  
 فجاز ان يشبه عليه فلا يشترى <sup>من</sup> بالعيب <sup>من</sup> الخلاصة رجل اشترى جارية  
 وبها قرحة فنظر اليها ولم يعلم ان ذلك عيب وقبضها على ذلك ثم ظهر ان ذلك <sup>عيب</sup>  
 ان يرد <sup>من</sup> هالان ذلك <sup>من</sup> المحيط والصحيح من الجواب ان كان هذا  
 عيباً بيننا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عيباً  
 بيننا فله الرد <sup>من</sup> الخلاصة ولو اشترى عبداً على عتقه كقوله البائع ليس هذا  
 اش الخنزير فاشتراه فمات الغلام فظهر انه كان لاجل الخنزير



صارت واقعة ينبغي ان يرجع على البائع بالنقصان على قياس مسألة القرحة  
 وكذا لو رأى على رجل الغرس وسماعا فقال البائع مخ خورده ست فاشتراه فاذا  
 هو ختام يرد <sup>من</sup> النصاب ولو اشترى عبدا او به مرض فان اراد المرض في  
 يد المشتري ليس له ان يرد على البائع وقال القاضي الامام سراج لا يمنع الرد  
 كذا اذا اراد وجع الست الا اذا كان زيادة المرض بحال يصير صاحب <sup>الغرس</sup>  
 لا يمنع الرد <sup>فان</sup> سراج رأى في المستحق هكذا <sup>من</sup> المتقضى اشترى محمدا فآخذ  
 الحنظل كل يومين او ثلثة فطبقت عليه عنده له الرد وان صار عنده صاحب  
 فراش لا <sup>من</sup> السراجية لو اراد المرض في يد المشتري وقد كان اصل المرض  
 في يد البائع ولم يعلم المشتري بذلك له الرد <sup>من</sup> الثانية رجل له دار كان  
 في القديم طريق فسد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها  
 كان للمشتري الطريق الثاني دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيدخل فيه  
 ما كان له طريقا وقت البيع <sup>من</sup> البرهانية رجل باع دارا وكان لها طريق  
 قد سد صاحبها قبل ذلك وجعل لها طريقا غير ذلك ثم باعها بحقوقها لا يكون  
 له الطريق الاول ويكون له الطريق الثاني لان الداخل بن كذا الحقوق ما كان  
 من حقوق الدار وقت البيع ومن حقوق الدار الطريق الثاني دون الاول <sup>من</sup> البصر  
 فالعبرة بسبب العيب عند البائع وان اراد عند المشتري <sup>من</sup> الجمل اية قال ومن  
 ارضا غرس فيها او بنى قبل له اقلع البناء والغرس وردد لها لقوله عليه <sup>السلام</sup>  
 ليس لعرق ظالم حق ولان ملك صاحب الارض باق فان الارض <sup>نقص</sup>  
 مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا بد للملك من سبب فيعجز الشاغل بتفريقها <sup>الشاغل</sup>



طرفه غيره بطعامه صفت السعيا في العلم ان هذا الذي ذكر من الحكم ما اذا  
 كانت قيمة البناء اقل من قيمة الارض ما اذا كانت قيمة البناء اكثر من  
 قيمة الارض فلا يعالج للعاصب اقلع البناء وورد الارض بل يضمن العاصب  
 قيمة الارض من المتفق لشعر عاصب ارض لو بناها او عرس بكلف  
 قلعها وورد ما احتسب وليس رب الارض شيئا ضمنا بل بقص العرس  
 بذا او ابنا من المضرات ولو عصب ارضا وبني فيها وقيمة البناء اكثر  
 من قيمة الارض لا سبيل للمغصوب منه على الارض ويضمن العاصب  
 قيمة ارضه وهكذا روي عن ابي يونس قال له باب من الفصول العمادي  
وذكر في مختصر القدوري ومن عصب ساحة غرس فيها او بني لغير له  
اقلع البناء او الغرس وردها وان كانت الارض تقص بقلع ذلك  
فلما للت ان يضمنه قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له في فتاوى  
ظهر الدين عن الكرخي سراج عصب ارضا وبني فيها ان كانت قيمة البناء  
اكثر يصير تملكا للارض بقيمة له وذكر في المن خيرة ومن عصب ساحة  
وبني عليها لا ينقطع حق المالك وكان له ان ياخذ ها وكان تأني بولي  
النسفي يحكي عن الكرخي سراج انه ذكر في بعض كناه تفصيلا فقال ان كانت  
قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء فله ان ياخذ ها وان كانت قيمتها اقل من قيمة  
البناء لا ياخذ الساحة قال هو الموارد ما اذ كم في الكتاب وسمى ان هذا هو  
المذهب وذكر في العدة ان بعض المأخرين افتوا بتولية الكرخي وانه  
احسن ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا لما اختلفنا سراج فانه مفردا نوالا يتروكون



جواب الكتاب من الخلاصة اذا تملك بالبدل يرجع على بائع بقيمة البناء وثمن  
 كما اذا اشترى ارضا فغرس فيها نخراسا او دارا فبنى فيها بناء ثم جاء مستحق و  
 استحقها فانه يأخذها وينقص ويقاح الاشجار والمشتري يرجع على بائع بالثمن  
 وهو بالخيار ان شاء سلم النقص الى البائع ويرجع بقيمة مبنيا غير منقوض  
 ومغروسا غير مغروع وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر  
 الرواية الا اذا كان بائعا قهرا بمعنى المحيط اشترى دارا وبنى فيها بناء ثم  
 استحق رجل الدار بالبيعة ونقص بناء المشتري قال المذكور في عامة الكتب  
 ان المشتري يرجع بقيمة البناء على البائع من الخانية من رجل اشترى دارا  
 وقبضها وبنى فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع  
 بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء  
 مبنيا يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري بنى بالجص والآجر  
 والساج والذهب فانه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع  
 فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكن فيها نرمانا  
 حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن للمشتري ان  
 يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري  
 انفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الجص والآجر والساج فهدم  
 استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يؤخذ الا بعشرين الفا  
 او اكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم فلا ينظر الى ما كان انفق  
 فيه وان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق اخذ المشتري



بهدم البناء فقال المشتري ان ايدش قد عرفتني وهو غائب - قال ابو حنيفة سرح لا  
الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء وتدفع الدار الى المصنف فان حضر البائع قبل  
لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء وانما يرجع عليه اذا كان البناء قائما <sup>فيسلم</sup>  
المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص <sup>شيئ</sup> هو اما اذا هدمه فلا  
له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض  
كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلمه اليه فيهدم  
البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري لنفسه كله ويكون النقص  
ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابي حنيفة سرح وابي يوسف سرح في ظاهر الرواية  
وروي محمد سرح عن ابي حنيفة سرح وهو قول الحسن سرح ان الفاضي يبعث من  
يقوم البناء ثم يقول للمشتري النقص واحفظ النقص فاذا ظهرت بالبائع تسلم  
النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي راجع الى المشتري اذا  
نقص عليه البناء وسلم النقص الى البائع فله ان يرجع على البائع بالثمن <sup>بقيمة</sup>  
البناء مبيئا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالثمن الاول وهذا اقر  
الى النظر - من الفصول من شرح المجمع ومنعوا بيع ما اصله غائب وبعضه  
معدوم تبعا للناجم والموجود اما ما اصله غائب فكالمسلم والجوز واما ما بعضه  
معدوم فكالمورد والياسمين فعندنا لا يجوز بيع المعدوم منه تبعا للموجود  
ولا بيع ما لم يظهر تبعا للظاهر - وقال مالك سرح يجوز قال بعض اصحابنا راجح  
هذا اذا باع ثم فلو باع الاصل بعد ما ثبت الزهر جاز <sup>ل</sup> من المصنف وقال  
شيئا يعني بجواز هذا البيع في الثمار والبارنجان والبطيخ وغير ذلك وهكذا



حكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد الفصل قال المختص به معامل الناس ذكروني  
 يسوع فتاوى الديتاري اذا اشترى بذرا او ثمره فلم يثبت ان معلوم ثبوته  
 فانه ان ازعيب تخم بوده است بهايارستانه وذكروني عدة الفتاوى اشترى بذرا  
 البصل وبذر فلم يثبت ان ثبت ان بوسيده بوده است يرجع بالثمن قال هكذا ذكر  
 في فوائد شمس الاسلام الا وثر جندى سرح في فوائد طهير الدين المرغيناني  
 اذا اشترى حب القطن فثره في ارضه فلم يثبت قال بعض المشايخ سرح له  
 ان يرجع بنقصان العيب فان صهر الدين لا يرجع لانه استهلك المبيع وبعد  
 استهلاك المبيع لا يرجع بنقصان العيب الا اشترى شي سرح وورد الاستفتاء عن  
 رجل اشترى بذرا الخيار وثره فلم يثبت .. اجاب والدي سرح ان معلوم  
 ان بذرانه سبب تخم استرجوع كنهه ان جري ديكر اصابه في بود بعد از فاديه  
 قلت لو ادي باي شي يثبت فسادة قال باقامة البينة انه كان فاسدا  
 او تخلف البائع من الجواهر في الباب الاول رجل اشترى بذرا وثره  
 ولم يثبت لا يرجع عليه بمؤنات الزرع .. من ملق البجار صورة المسئلة  
 قال ابو حنيفة سرح اذا باع رجل رجلا حظه من هذه الدار يكد الا يجوز ان لم يعلم  
 وفي رواية يجوز وان لم يعلم وهو قول ابى يوسف سرح وفي رواية يجوز اذا  
 علم به المشتري وان يعلم البائع به وهو قول محمد رجح من التصرع وهذه  
 المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز وهو ما اذا وجد علمه بانصيبه وفي وجه  
 لا يجوز وهو ما اذا قال بعثت نصيبى من دار وم يقر من هذه الدار فانه لا يجوز  
 من الذخيرة وفي الثالث خلاف وهو ما اذا قال بعثت نصيبى من هذه الدار



من الغياثية اذا باع نصيبه من هذه الدار ولم يبينه اختلاف الروايات فيه  
 جذا والمختار ما ذكر محمد بن سرج في آخر شفحة الاصل ان على قوله سرج يجوز ان كان  
 البائع والمشتري يعلمان نصيب البائع كم هو وان كانا لا يعلمان لا يجوز <sup>عند</sup>  
 ابي يوسف رج يجوز وان كانا لا يعلمان نصيب البائع كذا ذكره الشيخ الامام احمد  
 الطوايسي في شرحه وكذا الوفاي بعت كل حق هو في هذه الدار ولم يعرف  
 كم هو فالجواب المختار فيه ايضا ما ذكر عن ابي يوسف رج <sup>من</sup> النصيب رجل  
 قال لا خير بعتك نصيب من هذه الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه ولم يعلم البائع  
 جاز بعد ان يقر البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة ومحمد  
 سرج لا يجوز علم البائع او لا غير انه لو باع المشتري من آخر بعد ما قبض منه كما في  
 سائر البيئات الفاسدة <sup>من</sup> كثر العجائب باع لؤلؤة على ان وزنها مثقال و  
 اذا وزنها مثقالا ن سلمت الزيادة للمشتري بغير شيء لان ذكر الوزن فيما  
 التبعض عبارة عن الوصف في صرف الكافي <sup>من</sup> الفصول ذكر في بيعه فتاوى  
 الديلمي مرد بن نعيم درخت مشاع خريد كرد از بهر ميزم را رواه في اجاب  
 في والله اعلم <sup>ب</sup>عقل اكر بشرط قرار خريد بموضع مجنين مشاع رواه في اجاب بود  
 والله اعلم <sup>ب</sup>وقيه ايضا بيع عمارت مشاع وبيع درختان مشاع في تلك روايات  
 والله اعلم <sup>ب</sup>وذكر في الواقعات نخل بين شريكين وعليهما ثمر اراض بين اثنين  
 وفيها نزع فباع احدهما الشريك نصيبه من التمر ومن الارض والزراية  
 قال لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي ان لا يجوز لان المشتري لا يجبر على القطع  
 لان قائم مقام البائع في النخل والتمر والارض والزرع جميعا وذكر في باب الصلح



عن الارضين من صلح الارض لو كانت دار بين رجلين باع احدهما بناءها  
 من رجل آخر لم يخرجه بيعة لانه لا يخلو اما ان ياعه بشرط التولية او بشرط القطع والهدم  
 اما الاول فلا يجوز لان فيه شرط منفعة المشتري سوى البيع فصار بمنزلة  
 اعادة في البيع ولا يجوز بشرط الهدم والقطع لان فيه ضررا بالشريك الذي  
 لم يبيع وكذلك لو اذعن رجل على احد هما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء او على  
 نصف هذا الزرع المشترك لا يجوز له وفي اجناس الناطق اذا اشترى نصيب  
 احد الشريكين من البناء دون الارض لم يخرجه وذكر في الصغيرى بناء بين  
 رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن شريكه لم يخرجه وفي فتاوى قاضى  
 اذا كانت الشجرة بين اثنين باع احدهما نصيبه من الاجنبي لا يجوز ولو باع  
 من الشريكتين جاز ولو كان بين ثلثة باع احدهما نصيبه من شريكه لا يجوز  
 وان باع منهما جاز من الفصول والاصل ان الشجرة انما تستحق بالغرس او بملكية  
 الثالث او بالارض وسئل عن اشجار على صفة النهر لا قوام يجري ذلك النهر  
 في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة بهذه السكة فاذعن واحد  
 من اهل السكة ان غارسها كان فلانا والى وارثه قال عليه البيعة فان لم يكن  
 له بيعة فما كان على حريم النهر فهو على جميع اهل السكة والاصل ان الشجرة  
 اذا لم يعرف له غارس ولا مالك الثالث الثالثة يحكم بالارض من المنتهى  
 باع نصيبه من الاشجار بلا اذن شريكه بغير ارض في غير اوان القطع فسد و  
 الاجازة وفيه ايضا شجرة بين قوم فباع احدهم نصيبه مشاعا والا ثمار قد انتهت  
 حتى لا يضرها القطع حاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس في القسم ضرر من



الظهيرية ساجل باع نصيبا له من الشجرة بعيرا ذكرا شريكه بغير اسواق ففقد على  
 وجهين ان كانت الاشجار قد بلغت اوان قطعها فابيع جائزا لان المشتري <sup>بغير</sup>  
 بالقيمة وان كانت لم تبلغ اوان قطعها فابيع فاسد لان المشتري يقصر بالقيمة  
 وفيه ايضا كرم لرجل باع نوله وهو حصصم جائز لانه باع ما لا مقلد ورسا السليم ولما  
 اكرم بين رجلين باع احدهما نصيبه لم يجوز كرمه بين رجلين باع احدهما نصيبه  
 من نوله وهو حصصم لا يجوز لانه لو جاز كان له ان يطالب لشريكه بالقيمة وفيه  
 ضرر بالشريك <sup>من</sup> الذخيرة اذا اشترط الاجل في بيع العين ففسد العقد <sup>ان</sup>  
 شرط الاجل في الثمن <sup>الدين</sup> فان كان الاجل معلوما فابيع جائزا وان كان مجهولا  
 فابيع فاسد <sup>في</sup> وهذا اذا شرط هذه الاجال في البيع <sup>اما</sup> اذا باع بشرط مطلقا  
 ثم ان البائع اجل المشتري في الثمن الى هذا الاجل صح التأجيل <sup>رواه</sup> ابن سماعة  
 عن محمد راح نصا <sup>في</sup> وهذا لان الاجل اذا لم يكن مشروطا في البيع لا يكون <sup>نقض</sup>  
 البيع وكان تأثرا لاجل في تأخير المطالبة الى هذا الاجل وتأخير المطالبة الى هذه  
 الاجال صح كما في الكفالة <sup>في</sup> واذا قال بعثت باللف درهم الى شهر فابيع جائزا <sup>قال</sup>  
 الى شهر باللف درهم ذكر في النوار <sup>انه</sup> لا يجوز لانه تأجيل في المبيع لا في الثمن <sup>حكي</sup>  
 عن شمس الأئمة الحلواني راح انه يجوز لان قصد المتعاقدين تأجيل الثمن <sup>لهم</sup>  
 الحائية باع عبدا على ان يسلمه البائع الى المشتري قبل الثمن كان فاسدا <sup>و</sup> اختلفوا  
 في العلة قال ابو يوسف راح لان العقد يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن <sup>اذا لم</sup>  
 الثمن مؤجلا فاذا شرط ما لا يقضيه البيع ففسد البيع <sup>وقال</sup> محمد راح انما لا يجوز  
 البيع لانه يضمن اجلا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جائزا <sup>من</sup>



العارية ولو شرط اجلا مجهولا فقال المشتري ابلغت الاجل وعجل الثمن جاز ويجوز  
 البائع على القول بجهل البائع والجملة من هذا ان البيع اذا هلك قبل القبض <sup>بطل</sup>  
 ما ان يكون الملاك بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجنبي او بآفة  
 سماء او بفعل المبيع بان كانت جارية فقلت نفسها فان كانت الملاك <sup>بفعل</sup>  
 البائع او بفعل المبيع او بآفة سماء بطل البيع في هذه المواضع كلها سواء كان  
 البيع بائنا او كانت فيه خيار شرط وان كان بفعل المشتري فعليه ثمنه وان  
 كان البيع بائنا او كان فيه خيار للمشتري وان كان الخيار للبائع او كان البيع  
 فاسدا ففعل المشتري ضمان مثله ان كان مثليا وضمان قيمته ان كان غير مثلي  
 وان كان بفعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وعاد المبيع الى  
 ملك البائع وللبيع ان يرجع على الجاني فيضمنه قيمته ان كان غير مثلي <sup>ومثله</sup>  
 ان كان مثليا <sup>من</sup> التآمر خائفة والاجل المجهول ان يبيع الى الحصاد والديار <sup>من</sup>  
 وكفالت اذا باع الى وقت قدوم الحاج وكفالت اذا باع الى وقت خروج  
 العطار وكفالت اذا باع الى صوم النصارى وفي التجريد او فطرهم <sup>من</sup>  
 الفلأوى المنقضى وللبيع حبس المبيع للثمن ان كان عينا بدلين للمشتري ان  
 لا يسلم الثمن حتى لو بقي دأفت له حبس كله <sup>من</sup> الخائفة رجل اشترى عبدا  
 ولم يقبضه فامر بالبائع ان يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى  
 الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قايضا وكذلك لو امر بالبائع  
 ان يواجره من فلان فعين او لم يعين ففعل جاز وصار المستاجر قايضا <sup>للمشتري</sup>  
 ولا يتم بصيرته قايضا لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستاجر يحسب <sup>من</sup>



الثمن ان كان من جنسه ٤ من البرهانية رجل اشترى عبدا بثمن معلوم  
 فلم يقبضه حتى امر البائع بان يواجره من انسان معين او غير معين <sup>بصورة</sup> جازوا  
 المشتري فله ايضا والغلة التي يأخذها البائع تحتسب من الثمن لان الامر قد صح لانه  
 صادف ملكه والمستاجر ينصب نائبا عن المشتري في القبط ثم يصير قابضا بحكم  
 العقلم من الفصول جاء بامه وبها اصبح نائبا ليردها على رجل فانكر الرجلها  
 منه ثم اقام المدعى البينة على شراء منه ثم قال البائع اشتريت مع براءة من كل  
 عيب و اقام البينة عليه لا تقبل و لو اقام البينة على قضاء الدين بعد محو  
 تقبل و لو قال لم يكن بيني وبينك اخذ و لا اعطاء ثم اقام البينة على القضاء  
 لا تقبل من الجواهر و لو اشترى فرسا بعد ما رآه وجريه و رضي به ثم اطلع  
 على عيب قديم فاراد رده فانه صح انه كان في يد البائع فله ان يرده <sup>منه</sup> و  
 رجل اشترى بكرة ثم ظهر ان بها عيبا فماتت في يد المشتري فله ان يرجع  
 بنقصان العيب ٥ من النصاب عشر اشياء اذا دخلت بالمبيع في يد المشتري  
 مع الرد بالعيب و يرجع بالنقصان اولها اشترى جارية فوطئها المشتري  
 او نزلها يرجع بالنقصان ٦ من الا بانه ابقى العبد ثم علم المشتري به عيبا  
 لا يرجع بنقصان العيب ما لم يميت او يعود من الا باقى لان للبائع ان  
 يقول اما انا فلهكذا و هذا قول ابي حنيفة و كذا في الطهري به الا انه  
 وضع المسئلة في الجارية ٧ من النصاب الجواهر رجل اشترى غلاما  
 و قد سرق عند البائع و ظهر المال المسروق في يد المشتري لم يكن له ان يرد  
 لانه ليس بعيب حال بل عيب السرقة فيما مضى و السرقة لم توجد في يده



المشتري فلا يكون عيباً ألا يرى أنه لو سرق في يد المشتري ولم يكن سارقاً  
 في يد البائع لم يكن له أن يردّه فقد ظهر أن السرقة في يد البائع والمشتري  
 شرط حتى يمكن ردّه لمن الغاشية يباع جارية طراً على أنها ذات لبن ذكر الشيخ  
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن البيع فاسد وذكر عن الفقيه أبي جعفر روح أنه جائز  
 لأن هذه بمنزلة الصناعة يقال بالمطارسية وإيها راقتار كما لو اشترى عبد  
 على أنه كاتب أو خباز أو غيره يجوز كذا هنا وهو الصحيح وعليه الفتوى من الجواز  
 ولو اشترى جارية لترضع ولده فوجد في لبنها نقصاً ما ليس له أن يردّها إذا  
 لم يكن في العقد شرط اللبن ولو اشترى بها بشرط النقا غريزة اللبن فابيع فاسد  
 ومنه رجل يباع طراً على أنها ذات لبن قال البيهقي فاسد في المشهور هكذا ذكر  
 وهو الصحيح وإلى هذا أشارنا في الفصل الأول وذكرنا في النوازل اختلاف المشايخ  
 روح وكان فتوى الفقيه أبي جعفر الهندواني يراجع على الجواز وكان فتوى الشيخ  
 الإمام محمد بن الفضل البخاري على الفساد واختار الإمام الشهيد حسام الدين  
 البخاري في واقعة قول الهندواني من البيهقي فالجمله في هذا أن بيع المكيل  
 بالمكيل من خبسه على ثلاثة أوجه في وجه يجوز البيع ويشترط تساويهما في الكيل  
 وفي وجه لا يجوز تساوي الكيل ولم يتساويا وفي وجه اختلفوا فيه إلهاماً الوجه  
 الأول مثلاً بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير سواء كانتا عتيقتين أو جدتين  
 أو أحدهما عتيق والآخر جديد من التجريد يكره كل قرض جرت نفعاً نحو أن  
 يقرضه ليعمل به كذا أو يبيع منه كذا أو دراهم أو غلة أو مكسرة ليرد جياذاً  
 صحيحاً وكذا يكره السفينة فإن رد الجياذ من غير شرط أو اقرض مطلقاً ثم كتب



السفينة فلا بأس من المحيط قال محمد راج في كتاب الصرف ان ابا حنيفة راج

كان يكره كل قرض جو منفعة قال الكرخي راج هذا اذا كانت المنفعة مشروطة

في العقد بان اقرض عليه لبرده عليه صحاحا او ما اشبه ذلك وان لم يكن

المنفعة مشروطة في العقد فاعطاه المستقرض اجود مما عليه فلا بأس به

من التارخانية وادار راج في يد المقرض ولم يكن الرجحان مشروطا في القرض فلا

باسء وروى عن رسول الله عليه وسلم استقرض من رجل دراهم

فقضاء وارجح من الجواهر رجل اشترى قرضا بشرط ان يأكل كل يوم خمسة

امساء من الشعير فلم يأكل وادردده فلم يجد البائع ومات الفرس لا يجب له على

البائع شيء من المحيط في معرفة عيوب الدواب مثل فموس الا سلام الا

راج عن اشترى بقرة ووجد بها قليل الاكل يقال بالفارسية ناخواران قال له الرد

ومنه ولو وجدها بطي الذي صاحب يقال بالفارسية كابل فليس له الرد الا اذا

اشترى بشرط انها عجول من مدخل الكرخي قال والبيع ثلث بيع صحيح

بيع فاسد وبيع باطلا فابيع الباطل بيع فيما لا يجوز ملكه البتة مثل الميتة و

الدم ونحوها لان هذا البيع مما لا يجوز بيعه فيه فوجب ان يكون

باطلا كالصلوة بغير طهارة ولان هذا مما لا يملك بحال فلا بد من تحت

فكان باطلا كبيع الحو والبيع الفاسد يقع فيما يجوز ملكه لو صح البيع فيه لانه انما لا يجوز بيعه

في غير فوجبه ان يكون فاسدا كالصلوة في حال طلوع الشمس وحال غروبها والبيع الصحيح

من التهذيب كاشي يودي الى المنارعة يفسد البيع كجهالة المبيع او الثمن او الا

ثم المقوض شرعا فاسدا يكون مضمونا بالمثل ان كان مثليا والا لما لقيمة ولا يكون مضمونا



بالثمن + من التحفة البيوع الفاسدة انواع منها ان يكون البيع مجهولا او  
 الثمن مجهولا جهالة فوجبت المنازعة لمن التجريد ثم بيع الفاسد منعقد عند  
 خلافا للشافعي مراح والمالك موقوف على القبض وعند الشافعي مراح لا منعقد  
 من القاي والمنازعة المفسد للبيع انواع وهذا الباب مشتمل على فصول الفصل  
 الاول في فساد البيع بجهالة احد البديلين وفيما يجمع بين الموجود والمعدوم  
 والجمع بين المال وغير المال رجل قال لغيره بعث منك جميع مالي في هذه الدار  
 من الرقيق والدواب والاشياء والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان  
 البيع مجهول ولو جاز هذا الجاز اذا باع ما في هذه المدينة او في هذه القرية  
 ولو جاز ذلك الجاز اذا باع ما في الدنيا ولو قالت بعث منك جميع مالي في  
 البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما  
 تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في الصندوق والجو الق  
 من الضيقة باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد وبين ما لا يصح اشتري <sup>عشر</sup>  
 ببيضا ت فوجد احد لها مذرة لا قيمة لها او عشر بطيخات واحد لها فاسدة  
 لا قيمة لها فسد البيع في الكل لان المشتري ما لا وغيره من شرح الجمع قال ابو <sup>حنيفة</sup>  
 مراح اذا سلم عشرة دراهم عينا وعشرة دراهم دينا في ذمة المسلم اليه في كونه <sup>حنيفة</sup>  
 ولم يبين قسط كل واحد منهما من المسلم فيه فسد المسلم في الكل وقاله في  
 العين بخصته من شرح الطحاوي والمقبوض بالبيع الفاسد با مر بائع مملوك  
 مضمون عليه بالقيمة او بالمثل عندنا وعند الشافعي مراح غير مملوك وعنده  
 البيع على ضربين بيع جائز وبيع باطل وقال مشايخنا مراح من اهل العراق انه



مملوك التصرف غير مملوك العين وهذا غير صحيح لأن محمد ارجح نص في كتاب  
 الشهادات وقال اذا ادعى عليه هذا فهو خصم فيه لانه يملك الرقبة ويدل  
 عليه شواهد الاصول وهو ان المشتري اذا اعتق ثبت الولاية منه دون البائع  
 عليه قيمته للبائع ولو لم يكن مالكا للرقبة لما ثبت الولاية منه ولو باعه المشتري  
 فان ثمنه وعليه القيمة لباثعه ولو كان تصرفه بتسليط البائع لكان يرتفع عنه  
 الضمان والضمان بالثمن للبائع ولو كانت المشتري دارا فبيعت دار بجنبها  
 تثبت الشفعة للمشتري دون البائع ومن الخلاصة رجل اشترى عبدا <sup>صفقة</sup> بدينار  
 واحدة فاذا اهداها هو اليه في العبد فاسد سمي ثمن كل واحد منهما اولاد  
 عندها ان لم يسم فاسد وان سمي جاز في القس ومن السراجية باع جارية  
 فولدت لاقبل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن للبائع وامه ام ولد له <sup>بفسخ</sup>  
 ابيع وان جاءت به اكثر من ستة اشهر لم يكن ابنا له الا بتصديق المشتري به  
 حربي دخل دارا بامان فباع الولد لا يجوز ولو اشترى عبدا مسما او مسجعا  
 يجبر على البيع ومن الغابية وعن ابن سلمة اذا ادعى خسيس على ملك ببيع  
 او على ملكه فكاها ومثله لا يساوم مثله لم يسمع لانه يدعي محالا من حيث العادة  
 بحال ومن الوقاية ومداواة الحبيب وركوبه في حاجته رضا ولو ركب له  
 او سقيه او تراء علفه ولا بد منه فلا بد من حاشية الكنز ما اذا كان <sup>فيه</sup> يحد بدنه  
 يكون رضا من الكافي وعرضه على البيع وركوبه في حاجته وسداه ومداواته  
 رضا منه بالحبيب والاصل ان مشتري اذا تصرف في البيع بعد ما اراد بالحبيب <sup>تصرف</sup>  
 المالك نظر حقه في التمسك به لا بد منه ومن الغابية رجل اشترى عبدا ثم اشترى له







وفي السعنا في القيمة في عادة التجار فهو عيب <sup>٤</sup> وذكر شيخ الاسلام خواصه <sup>٥</sup>  
 مراح ان ما يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان فهو عيب  
 وما لا يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان ولكن يوجب  
 نقصانا في منافع العين فهو عيب وما لا يوجب نقصانا في العين ولا في منافع  
 العين الا ان يعتبر فيه عرف الناس ان عدوه عيبا كعيب <sup>٦</sup> ما لا فلا <sup>٧</sup> من <sup>٨</sup>  
 اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد على فلان ولا ارد على  
 فلان فذلك له في قوله ابي حنيفة وابي يوسف مراح وكذا في النصاب <sup>٩</sup> من  
 التارخانية والثانية اذا باع المشتري من آخر وقبضه او لم يقبضه ثم تعابلا  
 او اطلع على عيب كان عند البائع الاول فارد ان يردده عليه بالعيب ليس له  
 ذلك لان بيع في حق الثالث <sup>١٠</sup> لم يمتد <sup>١١</sup> رجل اشترى من رجل جارية وقبضها <sup>١٢</sup> ثم باعها  
 من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري الاول اشتراها من الثاني وقبضها  
 ثم وجد بها عيبا كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد على البائع  
 ولا على المشتري <sup>١٣</sup> من المحيط وان كان الكفيل حاضرا في مجلس العقد وابي  
 ان يقبل الكفالة او لم ياب ولكن لم يقبل حتى افرقا واخذ في عمل آخر <sup>١٤</sup> فابى  
 فاسد استحسانا قبل بعد ذلك <sup>١٥</sup> ولم يقبل بشرط الحوالة في هذا الباب <sup>١٦</sup> نظير شرط  
 يربك اذا وقع البيع بشرط ان يحيل المشتري على غريم البائع فالعقد فاسد قياسا <sup>١٧</sup> استحسانا  
 من المنتهى شرط ان يعطيه رهنا معينا بالثمن او كفلا او حالا وهو حاضر وحضر وقيل <sup>١٨</sup> فسد  
 قياسا وبر قاله مراح استحسانا لا وان لم يعين او لا يقبل فسد <sup>١٩</sup> من الحانبة  
 ولو باع على ان يعطيه بالثمن كفلا فان كان الكفيل غائبا عن مجلس وكفلا حين علم



اولم يكفل كانت فاسد او ان كان الكفيل حاضرا في المجلس او كان غائبا عن المجلس  
 وحضر قبل الافتراق وكفلا جازا متحسنا + من الذخيرة و شرط الحوالة في هذا  
 الباب نظير شرط المكفالة يريد اذا وقع البيع بشرط ان يجعل المشتري على غريم  
 من غرمائه البائع فاعقد فاسد قياسا واستحسانا من الغياثية باع عبد الله  
 بدين للمشتري على فلان وهو الف ورضي به فلان فهو جائز والمحال للبائع  
 على الذي عليه الدين للمشتري من تحفة الفقهاء ولو شرط المشتري في  
 ابيع على ان يجعل البائع على غريم من غرمائه بالثمن فابيع فاسد لان شرط  
 الضمان والحوالة ثمه بمنزلة اشتراط الجودة في الثمن لكونه توكيلا في الثمن  
 وقوثقة اياه و شرط الضمان هنا ليس بصفة الثمن بل هو شرط فيه منفعة العاقد  
 والعقد لا يقتضيه ولا يلزمه ولا حد لها فيه منفعة من النافع ولكل واحد من  
 المتعاقدين فسخره فاعل سبب الفساد من التهنيت ثم عندنا لكل واحد من  
 المتعاقدين فسخره قبل القبض وبعد به دون رضا الآخر لکن بحضوره <sup>بفسخه</sup> وروى  
 عن محمد راح اذا كانت الشرط فيه نفع احد هما كالاجل المجهول ونحوه <sup>بفسخه</sup> يفسخ  
 ولا يفسخ بفسخ صاحبه من تحفة الفقهاء ثم ان كان الكفيل والمحال عليه غائبا  
 عن المجلس فلم يحضر حتى افتراقا العاقدان فلا يبيح البيع الا بايجاب مبتدأ الا  
 تمام العقد يفسخ على قول الكفيل والمحال عليه فجعل كان القبول لم يوجد من  
 المشتري... ووجهه فان المجلس في قبلا جاز كما قبل عند العقد لان المجلس له  
 حكم ساعة واحدة من النفاذ في الحسامية اشترى عبد الله على ان يعطيه البائع  
 قبل ان يركب... فان كان الكفيل غائبا حاضرا في المجلس او كان غائبا



فخصر قبل ان يتفرقا وقبل جاز استتسافهم من الذخيرة قال محمد سرح وكل شيء  
يكال او يوزن نحو الحنطة والشعير والسهم والتمر والزبيب جاز استغر<sup>ضه</sup>  
ولا يجوز الاجل في القرض ولو فعل كان حالا سواء اجل بعد القرض او اقرض  
مؤجلا وهذا قول علماء سرح وقال مالك وابن ابي ليلى يصح التأجيل  
من التهاديب ولو اجله في القرض فالاجل باطل من الفصول العمادي ثم  
الفضولي اذا باع ماله الغير لا يخلوا ما ان باع بثمان عین او دين فان باعه بثمان  
دين كالدرهم والدنانير والفلس والكيلى والونري موصوف بغير عينه  
يشترط لصحة الاجارة قيام اربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط  
قيام الثمن في يد البائع فان هلك واحد من الاربعة لانصح الاجارة فان اجأ  
حاله قيام الاربعة جاز فتكون الاجارة الاخيرة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون  
البائع كالوكيل للمخير ومنه الفضولي اذا باع ماله غيره وصاحب المال حاضر ولم يقل  
شيئا لم يكن سكوتة اجارة من البرهانية رجل اشترى جارية هندية فاذا هي لاتعرف  
الهندية ولا تكلم بها ينظر ان عدّه اهل البصر عيبا فله الرد لوجود العيب وان  
لم يعدّه لا لانعدام حدّ العيب بخلاف ما اذا اشترى جارية تركية وهي لا تعرف  
التركية حيث له الرد لان ذلك عيب عند اهل البصرة لا محالة من انصاف  
رجل اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية فهو عيب وكذا تلك الهندية  
اذا لم تعرف الهندي الا انه قال في الهندية ان عدّه التمار عيبا فهو عيب قال  
القاضي الامام سرح الجواب مستقيم في الخليب اما في المولد لا يكون عيبا في  
التركية والهندية من انبرهانية رجل اخذ ثوبا فقد اذهب به من جنسه



اشتريته فباع في يده لم يلزمه شيء وان قال انه رضيته اشتريته بعشرة  
 دراهم كانت ضامنا لان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا بالقيمة  
 اذا بين الثمن في الوجه الاول لم يبين وفي الوجه الثاني بين وبأخذ  
 الفقيه ابوالليث راجح من الصغرى المقبوض على سوم الشراء انما يكون  
 مضمونا اذا كانت الثمن مسمى بغير عليه الفقيه ابوالليث راجح في بيع الحيوان  
 فانه ذكر وقال اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيته اشتريته فهلك  
 لا يضمن ولو قال ان رضيته اشتريته بعشرة فذهب به فهلك ضمن قيمته  
 وعليه الفتوى من الحاروي وفي قضاة ابن الفضل راجح وسئل عن الوكيل  
 بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء واذاها الموكل فلم يرص به فهلك  
 عند الوكيل قال يضمن الوكيل قيمتها ولا يرجع على الموكل الا اذا امره بالاخذ  
 على وجه السوم فقبل له الامر بالشئ لا يقتضي الاخذ على وجه الشراء قال لا  
 ومنه في الجامع الاصغر قال ابونصر كانت محمد بن سلمة راجح يقول اذا ساءم  
 الرجل شيئا مع واحد واتفقا على ثمن ثم قال البائع هولاك واخذه واذهب به  
 يوجب البيع من القنية ويشترط لجواز بيع العمارة في الحانوت والاشياء  
 في الارض ان لم يلحقها ضرب القطع في املاك الباعث من الايضاح قال وذكر  
 محمد راجح في الشفعة في بناء رجلين والارض لغيرهما قبايع احدهما نصيبه  
 من البناء من غير شركه لم يجز من الجواهر البائع والمشتري اذا ساء وما سلعة  
 وانما طريق الثمن ودفع الباقي سلعة الى المشتري وتفرقا ولم يخير بينهما بيع  
 بعهده ذكر وهو العجيب ومنه لو قبض شيئا على وجه السوم فقال البائع هولاك



فلا ضمان عليك ليضمن من التارخانية وانما كانت الشرط شرطا لم يعرف  
ورود الشرع لجواز صورة وهو ليس بمتعارف ان كانت لاحد المتعاقدين  
فيه منفعة او كانت للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه ان يستحق حقا على الغيوب  
فالعقد فاسد من التهمذيب ببيع مسيل الماء وحقوق المرور باطل ابتداء و  
وجائز تبعا ثم المقبوض شراء فاسد الا يكون مضمونا بالمثل ان كان مثليا  
والا بالقيمة ولا يكون مضمونا بالثمن من التارخانية ولو قال ان رضيته  
اخذته بعشرة فضاء فهو صا من قيمته وفي النصاب وعليه الغنم كما قدم  
وهذا ابتداء على ان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا بقيمته اذا كان  
الثمن المسمى من ادب القاضي للخصاف وان كانت العيب غير ظاهرة وانما  
يعرفه الاطباء مخووج الكبد والطحال فالقاضي يرى الاطباء والواحد في هذا  
الباب يكفي فيقبل قوله في حق توجه الخصومة واليمين على البائع لا في حق الرد  
لان قول الواحد لا يكفي للرد اما اذا كانت اثنتين عدلين سياقي هذا في آخر  
الباب فان قال المشتري للقاضي قبل ان يسأل عن الطيب سأل البائع عنه  
فان علم ان به هذه العيب في هذه الحالة فنبغي للقاضي ان يسأل البائع عن  
ذلك هل هذا العيب الذي ذكر المشتري لهذا العبد في هذه الحالة فان قال  
لا يسأل المشتري من القاضي ان يحلف بالله ما علم ان به هذه العيب لساعة  
فيه خلاف على ما تبين فان دل نعم يثبت العيب ثم يسأل له القاضي هل بعته  
اياهم وهذا العيب بدان قال نعم فالقاضي يرد عليه وان قال لا ايم هو عيب  
عند المشتري فالقول قوله لكن مع يمينه بالله لغد بعدد وسلمه اليه وما هذا



العيب <sup>بهم</sup> من البقية لو كانت وجدها بعير <sup>بشئ</sup> فهو عيبا وعن محمد <sup>س</sup> راح ذلك  
 في الجوارح <sup>بهم</sup> اللاتي يتخذن أمهات الأولاد وفي غيرهن <sup>بهم</sup> يعتبر عادة النحاسين <sup>بهم</sup>  
 من الفصول والاقالة <sup>بهم</sup> قبح <sup>بهم</sup> بالتعاطي كذا ذكر شيخ الاسلام علاء الدين <sup>س</sup> راح في زيادته  
 وفي فتاوى اهل سمرقند اذا قال المشتري للبائع انه قام علي <sup>بهم</sup> بتمن <sup>بهم</sup> غالي فرد البائع <sup>بهم</sup> الثمن  
 عليه وقبضه المشتري لا ينقص البيع لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا ينقص الا  
 بالايجاب والقبول اذا كانت بالقول وان كانت بالفعل وهو التعاطي لا بد من التسليم  
 والقبض <sup>بهم</sup> من حيثين وكذا الاقالة وهذه المسئلة دليل على ان البيع بالتعاطي لا <sup>بهم</sup>  
 يقبض <sup>بهم</sup> الثمن كذا ذكر صاحب المحيط <sup>بهم</sup> من الغياثية في التهذيب الاعتبار في الكيل  
 والوزن في المخصوصات بالنقص وان ترك الناس المعاملة حتى لو باع مائة من <sup>بهم</sup>  
 بمائة من <sup>بهم</sup> قيل لا يجوز لانه بمنزلة <sup>بهم</sup> وقيل يجوز وعليه الفتوى <sup>بهم</sup> لغنوم البلوى <sup>بهم</sup>  
 من الايضاح قال ابو حنيفة راح اذا باع مائة درهم ودينار بالف درهم فهو جائز  
 لما بينا انه امكن <sup>بهم</sup> تصحيحه <sup>بهم</sup> جعل المائة بالمائة والباقي بالنار <sup>بهم</sup> دينار <sup>بهم</sup> وروي عن محمد راح  
 انه اذا باع الدرهم بالدرهم وفي احدهما فضل من حيث الوزن وفي الجانب الذي  
 لا فضل فيه فلوس قال جاز في الحكم ولكن اكرهه وقال ابو حنيفة راح لا بأس به لانه  
 امكن <sup>بهم</sup> التصحيح بان يجعل الجنس والزيادة بازاء الفلوس وانما كره محمد راح ذلك  
 لانه اذا جاز على هذا الوجه الف الناس <sup>بهم</sup> الفضل فاستعملوه فيما لا يجوز <sup>بهم</sup> من الغياثية  
 الرد لال <sup>بهم</sup> تالي كره وتم البيع <sup>بهم</sup> وتفاضل <sup>بهم</sup> استحق <sup>بهم</sup> المبيع من يد المشتري ان كانت الدلالة  
 هو ان ذب <sup>بهم</sup> بالبيع <sup>بهم</sup> وتلفظ <sup>بهم</sup> بلفظه <sup>بهم</sup> فالرجوع <sup>بهم</sup> عليه <sup>بهم</sup> والافعل <sup>بهم</sup> البائع <sup>بهم</sup> من الجواهر <sup>بهم</sup>  
 هذا <sup>بهم</sup> ان كانت مئة لا يجوز وان كانت مائة <sup>بهم</sup> هذا <sup>بهم</sup> بوجها <sup>بهم</sup> وهذا <sup>بهم</sup> يجوز <sup>بهم</sup> من <sup>بهم</sup>



ولو كانت الدارين اثنتين فباع احدهما بيتا مقيما من رجل لا يجوز وذكروا في  
 شرح الاصل قال الفقيه ابو جعفر راجح رأيت في الامالي دار بيت رجلين باع  
 احدهما منها بيتا معلوما جاز في نصفه عند ابي يوسف راجح لمن التهب ييب  
 ولو قال ان ابق عبدا لث فافاضا من فهو باطل <sup>من</sup> القنية قال الدائن للمديون  
 بعد المطالبة اذهب واعطني كل شهر عشرة فليس بيتا جيل لا غير امر بالاعطاء  
 من الثانية رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب فقال ليس  
 عندي شيء فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك <sup>جيلا</sup>  
 وكانت له ان يأخذه بجميع المال في الحال <sup>من</sup> الكبرياء رجل له على اخو دين  
 من ثمن بيع وطالبه فقال ليس عندي فتنازع فقال الطالب اذهب و<sup>اعطني</sup>  
 كل شهر عشرة فله ان يأخذه بجميع الدين في الحال لان هذا ليس بيتا جيل  
 من القنية الجيلة في لزوم الاجل في القرض ان يحجز المستقرض صاحب المال  
 على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك <sup>تنت</sup>  
 ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من  
 تركته <sup>من</sup> المحيط وفي المستق ابراهيم عن محمد راجح رجل قال لا خراقرضني الغنا  
 على ان اعيرك ارضي تزرعها مادامت الدراهم في يدي فزرع المقرض  
 لا يقصد ق بشيء واكره له هذا <sup>من</sup> القند وري ومن اشترى مكيلة مكيلة  
 او موزنا موازنة فاكثاله واتوزن ثم باعه مكيلة او موازنة لم يجز هذا <sup>المشتري</sup>  
 ان يبيعه ولا ان يأكله حتى يعيد الكيل والوزن <sup>من</sup> حاشية القند ورجح  
 ولا يعتبر بكيل البائع قبل البيع وان كان محضرا المشتري ولا يكيله بعد البيع



بغية المشتري ولو كاله البائع بعد البيع بحضرة المشتري فقد قيل لا يكتفى به  
والصحيح انه يكتفى به من كشف الغواص فان المولى اذا ابنى الاتفاق  
على الرقيق يجبر على البيع دفعا للظلم عن المملوك وكذا في الذخيرة  
من الخاوي وسئل ابو بكر راج عن يريده بيع عبده من فاسق قال اكره  
ان يبيعه ممن يعلم يعصى الا له به من البرهانية رجل له عبد امره  
يريد ان يبيعه من فاسق يعلم انه يعصى الله تعالى به غالبا يكره هذا البيع  
لان امانته على المعصية من الخلاصة لو كان الرجل يسيئ في حق  
عبده فرفعه الى القاضي وشهد جيرانه قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن  
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذبح بالضرب والحبس من الظهيرة  
عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر بان يحسن صحبته غير انه متعنت  
من نصاب الفقه عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحبته  
يعزله لانه متعنت ولو كان على قلب هذا بان كان الرجل يسيئ في حق  
عبده فرفعه الى القاضي وشهد جيرانه قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن  
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذبح بالضرب والحبس والله اعلم  
كتاب الكفالة

من الفصول اذ الكفل رجل عن رجل ثمن بيع ثم ان الكفل اقام البيعة على فساد  
البيع لا تقبل وكذا لو ضمن المهر ثم اقام البيعة على فساد النكاح ولو اقام البيعة  
على ابقاء الاصيل او على ابرائه تقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه <sup>بسبب</sup> لصحة  
وجوب المال فلا تسامح منه دعوى الفساد بعد ذلك وتقبل البيعة على ابقاء



والإبراء لانه تقرير لوجود السابق <sup>١</sup> إذا ادعى المالك بسبب الكفالة لا بد من بيان  
المالك انه باي سبب ينظر انه هل تصح الكفالة به ام لا فان الكفالة بنفقة المرأة  
إذا لم يذكر مدة معلومة لا تصح إلا ان يقول ما عشت او ما دمت في تكاثر <sup>٢</sup>  
من التبرخانية إذا كان عليه الف وقد كفلا طائفة بنفس انسان فصالحه <sup>٣</sup> على  
دينار على ان أبرأه من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس <sup>٤</sup> من  
المحيط قال محمد سرح في الاصل المكفيل بالنفس في اقضى الدين الذي على المكفول بنفسه  
ان يبرأه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البرائة <sup>٥</sup> من السراجية <sup>٦</sup>  
بالنفس في اصل لم يصح في رواية أبي سليمان <sup>٧</sup> وفي رواية أبي حفص يصح وعليه  
الفتوى <sup>٨</sup> ولو قال هب له عني ولم يقل على أي ضامن لا يرجع المأمور عليه بشئ <sup>٩</sup>  
قوله اقرضه عني او اعطه عني حيث يرجع وان لم يقل على أي ضامن <sup>١٠</sup> من عنوان  
القضاء وفي فتاوى سمرقند ان من قال لغيره الدين الذي لك على فلان انا  
أبكت او انا سلمه اليك او انا اقضيه لا يصير كفيلًا ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام  
نحو قوله علي أي كفلت او ضمننت وكان الصدر الامام استاذ الائمة  
ظهر الدين سرح يقول اذا أتى بهذه الالفاظ فجزا لا يكون كفالة وانما أتى  
بها معلقًا بان قال ان لم يؤد فلان ما لك عليه فانا اؤدجيب يصير كفيلًا  
والاصل في الكفالة انه يجوز تعليقها بشرط متعارف ولا يجوز تعليقها  
بشرط غير متعارف لان الكفالة تشبه النذر من حيث انه التزام <sup>١١</sup>  
المعاوضة من حيث ان الكفيل يملك ما ف ذمة الاصيل عوضا  
عما يؤدى اذا كفل بما الاصيل فمن حيث انه يشبه النذر صريح تعليقها



بشرط متعارف ومن حيث انه يشبه المعاوضة لم يصح تعليقها بشرط غير متعارف  
من التامر خاتمة وفي فتاوى النسفي ان من قال اخبره الدين الذي لك يعني  
فلان انا ادفع اليك انا اسلمه اليك اما اقضيه لا يصير كفيلاً ما لم يتكلم بلفظ  
يدال على الالتزام نحو قولك كفلت ضنت علي الي وكانت الشيخ الامام طهيري  
الحسن بن علي المرغيناني راجح يقول اذا اتى بهذه الالفاظ منجزاً يكون كفالة  
وان المتأبها معلقاً بان قال اذا لم يؤد فلان مالت عليه فانا او دي رانا ادفع  
يصير كفيلاً وقال هو نظير ما ذكر في مناسك الفتاوى ان من قال انا اجمع  
لا يلزمه شيء واذا قال ان دخلت الدار فانا اجمع يلزمه الحج اذا دخل الدار  
ولو شرط على الكفيل ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في غير مجلس القاضي  
ذكر في الاصل انه يبرأ قالوا هذا اذا سلمه في مكان لا يمكن للمطلوب من الطالب  
الامتناع واستأثني عن الحضور مجلس الحكم اما اذا حصل التسليم في مكان يمكن  
للمطلوب الامتناع والثاني عن الحضور مجلس الحكم لا يبرأ وكانت الفقيه ابو بكر  
البلخي راجح يقول ان كان هذا الشرط في موضع عادة اهل ذلك الموضع  
انهم يتخلصون المطلوب من يد الطالب تجب مراعاة هذا الشرط وان كان  
في موضع عادة اهل ذلك الموضع لا يتخلصون المطلوب من يد الطالب  
بل يعينون الطالب على جره الى باب القاضي لا يجب مراعاة هذا الشرط  
اذا سلمه في المصر في مكان آخر وفي الخاتمة قال مشائخنا راجح في زماننا  
اذا شرط عليه التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في غير مجلس القاضي  
وفي الكبرى وبرهني من الفصول الاستدلال به ولو قال انما ترار فلان



من يدعى هذا وعدا كفاة وبعض مشائخنا راجع قالوا في قوله آنچه ترا بر فلان  
 من جواب گویم انه كفاة بحكم العرف <sup>وكان</sup> ظاهر الدين يفتي انه لا يكون  
 كفاة <sup>وكان</sup> ركن الاسلام على السفدي راجع يقول اذا قال اكر من فلان  
 حاضر نتوانم كرد جواب اين مال بر من ان هذا لا يكون كفاة <sup>من</sup> انه  
 ولو قال آنچه ترا بر فلان ست من جواب گویم ان هذا كفاة وبعض مشائخنا  
 راجع قالوا في قوله آنچه ترا بر فلان ست من جواب گویم ان هذا كفاة بحكم  
 العرف وكان ظاهر الدين راجع يفتي انه لا يكون كفاة وكذلك كان يفتي  
 في قوله جواب مال تو گویم انه لا يكون كفاة وكان ركن الاسلام على السفدي  
 راجع يقول اذا قال اكر فلان را حاضر نتوانم كرد جواب ان مال بر من ان هذا لا يكون  
 كفاة <sup>من</sup> الكافي واخذ الكفيل بعد اقامة البيعة قيا بواجب واستحسان وقبل اقامتها  
 بمجرد الك عوى استحسان عندنا <sup>منه</sup> ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف  
 الدار حتى حصل فائدة التكفل وهو الاستيثاق <sup>من</sup> الكفيل وطلب الكفيل  
 المديون ولو طالب احدهما له ان يطالب <sup>لا شر</sup> من التجريد والمكفول له  
 ان يطالبهما او ايهما شاء وايهما اراد <sup>من</sup> بيا <sup>من</sup> جامع انما وى على التقاضي ان  
 يحبس الاصيل والكفيل اذا طالب المار قال نعم <sup>من</sup> من انما المكفول له بالخيار ان  
 طالب الاصيل وان شاء طالب كفيله <sup>من</sup> الكفاة ضم احدي الدائنين الى  
 الاخرى في حق توجه المطالبة نحوه فلا يوجب براءة الاصيل فاذا كان الدين  
 تابعا في ذمة كل واحد منهما كانه ولاية مطالبة كل واحد منهما فاذا اختار  
 مطالبة احدهما لا تبطل ولاية مطالبة الاخر <sup>منه</sup> وان تكفل بنفسه على



لم يوافق به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف فلم يجزئه في الوقت  
 لزمن ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لأنه كفول بالنفس وضمن المال  
 بشرط عدم الموافقة به وهو الضمان لقوله تعالى ولئن جاء به حمل بغير وأنابه  
 نزعيم فإذا لم يوافق به فقد تحقق شرط ضمان المال فلزمه المال فإذا ادعى المال  
 برئ من أحد الضمانين ولم يبرأ من الآخر لجواز أن يدعى عليه زينا آخر فلزمه  
 احضاره من صنوان القضاء إذا قال أشنأ فلان برئ من قال الفقيه أبو جعفر  
 شرح يصير كفيلا وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وقال الفقيه أبو الليث رحمه  
 لا يصير كفيلا وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه ولو قال فلان أشنأست لا يكون  
 كفيلا ذكره صدر الإسلام في شرحه وقال القاضي فخر الدين رحمه قوله  
 أشنأست وأشنأ من ست كفالة بالنفس عرفا وبه يفتي رحمه من التهذيب  
 وفي بلدنا لو قال في البياعات أشنأه فقال الآخر أشنأست فهو ضامن  
 لنفسه من صنوان القضاء إن الرهن والكفالة جائزان في الخراج لأن  
 دين يطالب به كسائر ديون من المحيط ولو قال ما أقرت فلان من شيء  
 فهو لست عني فآقر له فلان شيئا وكل الكفيل ذلك لزومه ولو قال ما أقرت  
 به شيء فهو عني فقامت عليه بيعة أنه قد كان آقر له قبل الكفالة بالف  
 وراهم فانه لا يلزم الكفيل من السراجية ولو قال أنجه ترابر فلان بي بدين  
 كويم صار كفيلا كذلك الموقال جواب أن من صنوان القضاء ولو قال  
 أنجه ترابر فلان ست من جواب كويم هذا كفالة باعرف عند بعض مشايخنا  
 وكان صدر الإمام استاذ الأئمة طهیر الدين راجح يفتي بأنه لا يكون كفالة



من الصغرى ولو قال انجبر فلاست من جواب كويم فهو كالمصدق بحكم العرف  
 من التارخانية ولو تقاضا الرجل فقال الرجل ادفعها اليه فقال نعم فله ان  
 لا يؤدى الا ان يكون عنده ودبعة للامرا وعليه دين فليس له ان يمنع  
 كذا عن ابي يوسف شرح من شرح المجمع شرح قال الرجل اخبرني عن ابي  
 ولا هو في عياله اقض فلانا الف درهم ولم يقل اقض عني فادى الما مور القاطن  
 ابو يوسف شرح يرجع بها على الامر وقال لا يرجع من الا سرار شرح قال لا  
 ضمن لفلان الف درهم او قال اقضه الف درهم والامر مقر بان الاقضاء عليه  
 بفعل الما مور لم يرجع عليه عند ابي حنيفة ومحمد شرح الا ان يكون الما مور  
 خيطا للامرا وشريكا او ممن يدخل في عياله فيرجع المال على الامر استسما  
 والخيط الذي يكون بينهما اخذ واعطاء وقال ابو يوسف شرح اخرا يرجع  
 كما لو قال له اقضه عني او ضمن عني وكذلك ان لم يكن مقرا بالماله والمسئلة  
 بما لها لم يرجع على الامر شيئا من وعند ابي يوسف شرح يرجع لان الامر <sup>نفسا</sup>  
 امر بهما ان يعي من جهته وكذلك القضاء ولا يعي من جهته الا ان يكون  
 الامره منه والما مور نائب عنه فصار كانه قال اقض عني من ودليله اذا كان  
 الما مور خيطا له او شريكا او ممن يدخل في عياله من ولهما ان الامر متحقق  
 امر بالقضاء من غير استعراض فان قضاء الدين كما يعي بما له من عليه الدين  
 فيصح بما له غيره فلا يتضمن الامر بالقضاء ان يصير الماله للامر والما مور نائب  
 عنه فبني حكمه على ما لو قال تبرع عني بقضاء الدين فيصير مالا لا كقول الرجل  
 اللهم اغفر لي وقول السائل اعطني شيئا على هذا موضوع اللغة ان الامر



يتم أمرا على الحقيقة من صاحب الولاية الأيوبي أنا جعلناه بالضمان عندهم كاد  
سوا لأحتي اذا جاء به صرح والآ فلا واذا كانت لا يصح في الحالين الأسوا  
كان ابتداءه سوا لا لا توكيلا وضعا فلا يزيد على المنصوص عليه سوا إلا  
الأبد لالة نرائدة إلا ان يكون المأمور من تعين الاستقراض منه بمعنى  
على الأمر من خليطه أو شريكه أو سكنى معه في عياله فزيد بتلك المد لالة  
معنى الاستقراض من الفصول وصي قال لرجل اضمن عن فلان الميت  
فضمن الرجل ذلك بما را الوصي فاذا يرجع الضامن بما ادى في مال الميت ويا  
الوصي يحق يوديه من مال الميت ومنه والاسير لو قال لغيره خلصني والرجل  
الذي اخذه السلطان ليصادره قال يا رجل خلصني فدفع المأمور ما لا وخلص  
الأمر اختلفوا فيه قال شمس الأئمة السرخسي راجح يرجع في المسئتين وقال  
صاحب المحيط لا يرجع وعليه الفتوى وهو الأصح من الكافي ولا تصح  
الكفالة بالنصر وبالمال لا يقبل الطالب في مجلس العقد عند أبي حنيفة  
ومحمد راجح خلافا لأبي يوسف راجح فيهما واختلفوا على قوله فقبل عنده  
يجوز بوصف التوقف حتى لو رضي به الطالب ينفذ ولا يبطل وقيل جائز  
عنده بوصف النفاذ ورضا الطالب ليس بشرط عنده وهو الأصح لأنه تصرف  
التزام من الكيل ولا الزام فيه على الغير فيتم بالملتزم وحده كالأقرار ولذا يصح مع الجماعة  
من الذخيرة اذا قال فلان علي ألف درهم فهذا اقرار بالدين لأن كلمة علي يستعمل في  
الايجاب ومحمد الايجاب الذمة وفي الذمة انما يثبت الدين دون  
العين فنصار مقر بالدين بمقتضى قوله علي ومنه سئل ابو القاسم راجح



عن رجل قال لغيره اين كما ومن ترا فقال هذا هبة <sup>له</sup> ولو قال تراست فهذا  
 اقرار قالوا والصحيح انه هبة في صورتين جميعا لانه تعد باعتبار هبة اقرار <sup>ن</sup>  
 ملك الانسان لا يصير لغيره الا بتملك من جهة حتى لو لم يقل لغيره اين كما ومن  
 وانما قال اين كما وتراست يكون اقرار <sup>له</sup> وعن الفقيه ابي جعفر راج ان من  
 لغيره اين بئذ ترا فله هبة ولو قال اين بئذ تراست فهذا اقرار <sup>به</sup>  
 وسئل الفقيه ابو الليث راج عن قال جميع ما يعرف بي او نيت الي فهو  
 اقرار فله اقرار ولو قال جميع مالي او قال جميع ما املكه لفلان فله هبة  
 لان في الوجه الاول امكن جعله اقرارا وفي الفصل الثاني لا يمكن جعله اقرارا  
 لان ملك الانسان وماله لا يصير لغيره الا بتملك من جهة <sup>المنسوب</sup> اما  
 الى الانسان والمعروف به قد يكون لغيره الا من جهته وعن الفقيه  
 ابي نصر راج انه سئل عن امرأة قالت لابنها نصف هذه الدار لك اوقا  
 بالفارسية نهي سرى تراست قال هذه اللفظة صالحة للاقرار والهبة <sup>ج</sup>  
 الى ما جرى بينهما قال والظاهر في قوله تراست انه اقرار <sup>من</sup> من الفصول  
 لو قال بديرتهم هذا ضمان صحيح ولو قال قبول روم قد اختلف المشايخ <sup>ن</sup> المناوون  
 راج فيه قيل لا يكون كفالة وقبضان اراد به الكفالة يكون كفالة وان لم يرد  
 يكون وعدا لضمانا <sup>ب</sup> من الكافي وبعده تعليق الكفالة بالشرط كما لو قال ما <sup>بعت</sup>  
 فلانا فعلي وما ذاب لك عليه فعلي وما لو عصبت فلانا فعلي بخلاف ما لو  
 عصبت احد شيئا <sup>ب</sup> من الجواهر اقل قرية ارادوا اخراج رجل من قرية فخافه  
 شره فقال رجل من جهش ما برسد از غرامت <sup>ب</sup> من آل برين ثم ان هذا الرجل خرج



من القرية مع آخرها موال كثيرة لاهل القرية لا يجب على الضامن شيء <sup>من</sup> <sup>القرية</sup>  
 وتعليقها بشرط ملائم جائز كقوله اذا استحق المبيع او قدم المطلوب فانا ضامن  
 وبالشروط المحض كدخول الدار ونحوه لا تصح الكفالة اصلا ولو قال ان نوى ما كنت  
 علي فلان فانا ضامن يصح حتى لو مات فلان ولم يدع شيئا ضمنه وكذا ان خرج  
 من المصر ولم يعطك حقت وكذا لو قال ان قتلت او عبدت او سببت او  
 غصب مالك وان قال ضيعت لا تصح خلافا لمحمد راجح وان قال من قتلت او <sup>غصب</sup>  
 مالك من الناس او من يابعت منهم لا تصح اتفاقا <sup>من</sup> <sup>شرح الطحاوي</sup>  
 والاصل في باب الكفالة ان الكفالة بالمضمون في الحال او المضاف الى سبب  
 مضمون يثبت في ثانی الحال مقدور على الايفاء والمضمون له وعنده معلوم جائز  
 وبيان هذا وهو ان من ضمن لرجل عن رجل ما ذاب له عليه او ما قضى له عليه  
 او ضمن له ثمن ما باعده او اقترضه او ضمن له ما استهلكه من ماله فان هذه  
 الكفالة صحيحة وان لم يكن الضمان ثابتا في الحال لما اذضيف الى سبب مضمون  
 والمضمون عنه معلومة مقدور على الايفاء <sup>من</sup> <sup>البيان</sup> وكلا حق لا يمكن استيفاؤه  
 من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحدد والعقاص يريد به اذا تكفل بنفس الحد ودو  
 القصاص فهو غير جائز بالاجماع <sup>من</sup> <sup>الفصول</sup> الاستروشي وذكر في العدة لو قال <sup>لغير</sup>  
 ان غصب فلان مالك او اخذ من هؤلاء القوم فانا ضامن يصح <sup>من</sup> <sup>الكافي</sup> في جهالة  
 المكفول به لا يمنع صحة الكفالة به ومنه ان الكفالة لا تصح لمجهولا <sup>من</sup> <sup>الخو</sup>  
 وان جهالة المكفول عنه تبطل الكفالة <sup>من</sup> <sup>المهد</sup> اية ثم الاصل انه يصح تعليقه  
 بشرط ملائم له مثل ان يكون شرطا لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع الى آخره



من الأصول العبادي وذكر في الصغرى أيضا رجل قال لا خرا ضمن لفلان عني ما <sup>لصغرى</sup>  
 له علي أو ما ذاب له علي أو ما لزمني له فضمن المأمور ذلك ثم غاب الأمر فأقام  
 المكفول له بيّنة أن له على الغائب الفاق وقال للقاضي اقض بها على الغائب حتى  
 يلزم الكفيل لا يجيبه القاضي اليه حتى يحضر الغائب فيلزم بخلاف ما لو كفر بك  
 مال له عليه فأقام عليه الطالب بيّنة أن له على المكفول عنه الفاق حيث يقبل  
 وإن كان المكفول عنه غائبا ثم الفصل الأول وهو ما إذا ضمن له ما قضى له  
 أو ما ذاب له عليه أو ما لزمه إذا أقر الكفيل بدين على المكفول عنه وإلى أن  
 يدفع فخاف أن يجحد الغائب لم يجبر على الدفع هكذا ذكر في فصل القضاء على  
 الغائب من الصغرى ذكر في هذا الفصل من الذخيرة في اثبات مسألة  
 دعوى الكفالة رجل قال لغيره ثلث على فلان ألف درهم وقد كطت بها لا  
 المال له على الكفيل ولم يثبت على المكفول عنه شيء من السراجية الكفالة بال  
 جائزة معلوما كان المكفول به أو مجهولا بأمر المكفول عنه بغير أمره من  
 الصير في سئل قاضي جلال الدين قال لامرأة ابنة تاتوز زنده وبسر من  
 زنده ست نفقة توبر من قال يصح وهكذا اجاب قاضي بديع الدين وقال  
 البرهان ما لم يقل نفقة توك برسر من بود بر من من المستضي وعلي صيغة  
 الإلزام والي في معنى علي قال عليه السلام من ترك كلاً وعيلاً فالي أي فعلي به  
 من التهذيب ونصح الكفالة بقوله أنا ضامن ما عليه أو كفيل أو نزعيم أو  
 علي أو الي أو هولك عندي من القنية ما لم يتلفظ يدا على الإلزام نحو  
 كفلت ضمنت علي أي من النافع قوله ما يابعت فلانا فعلي أي فانا ضامن



بالثمن وكطير وهذه الالفاظ وان كانت مبنية عن الماضي والمراد به <sup>الاستقبال</sup>   
 من الصيرفة ادعى فانكر المدعى عليه فقال لرجل ما ادعيت على فلان فهو علي   
 فضا من احسن التفسير خانية لوقال لرب المال انا ضامن ما عليه فهذه ضمان صحيح و   
 بالارسية پذيرتم ضمان صحيح... من المتفق <sup>بشعور</sup> وانظرها ضمنت او كلفت <sup>ب</sup>   
 او ضامن بذلت او قبلت ما امر عيم او قبل هكذا هو علي او الي بضامن <sup>تجفة</sup>   
 الضمان اما الالفاظ الكماله ان يقول للطالب دع انا ضامن عنه او قبل بذلت <sup>ل</sup>   
 او قبل او امر عيم او علي او اي او هو عندي او هو لك قبلي وقد ذكرنا في كتاب   
 الافراد ان اذا قال فلان عندي كذا يكون اقرارا بالوديعة وهذا يكون ضمنا   
 لان قوله عندي يحمل هو في يدي او في زميتي فيقع على الادنى وهو الوديعة   
 فاما الذي لا يكون اذ في لذ منه ولا يكون في اليد فيلحق على الوجوب هنا   
 من جواهر الفناوى رجل كفل بنفسه رجل وقول اكر مطالبه كنى تسليم او مر او من   
 عاجز آبه زعيم او ان مال كبر وسن پذيرتم كبرهم فمات الاصيل وجب   
 المارد على الكفل والطلب ليس بشرط... ومنه رجل له على اخو دين فقال له <sup>جل</sup>   
 انا اؤدبه الى اسبوع ولا تر عريمه وقال دع حتى يذهب فاني اسلم اليك   
 او قال دفع اليك فانه يلزمه تسليم نفسه في قوله دع حتى يذهب فاني <sup>اسلمه</sup>   
 ايلت از هو معنى الضمان بالنفس وفي قوله انا اؤدبه الى اسبوع يلزمه   
 وان قال انا اؤدو الى اسبوع ينبغي ان لا يلزمه لان ذلك عدة فله ان   
 لا يفي به بخلاف قوله اؤدبه لان الادب يستلعي سابقه الوجوب فكانه   
 يلزمه ثم استعمله اؤدبه اسبوع... سن البناء وان تكفل بالنفس فعليه <sup>بها</sup>



من شرح الكنز ولا يشترط قبول الطالب التسليم يعني يبرأ بحج التحلية بينه وبين  
المكفول عنه من التجريد ويؤخذ احصاء المكفول به ولو كفل ثلاثة بالنفس كفا  
واحدة فيحضره احد هم برئ الباقون والتحلية فيه تسليم كما في المال بمن  
المنافع فالكفالة بالنفس جائزة والمضمون بها احصاء المكفول يتا من  
التأخرانية رجل كفل بجال عن رجل بامرره فاحال الطالب غريمه على الكفيل  
ليؤدي دين كفالته صح من التأخر خانية واذا ستم الكفيل بنفسه الى الطالب ولم  
سكت ايت بجمة الكفالة فهذا على وجهين - الا وان سلم بعد ما طلب  
الطالب التسليم من الكفيل ففي هذا الوجه يبرأ الوعد الثاني انه يسلمه  
ابتداء من غير طلب المدعي وفي هذا الوجه لا يبرأ الكفيل من الذخيرة  
اذا كفل بنفسه انسان ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا  
تسليم عن الكفيل يبرأ الكفيل - وفي النوازل وسئل ابو جعفر راجع عن رجل كفل  
بنفس رجل الى ثلاثة ايام هل يبرأ من الكفالة قال لا يبرأ وانما الثلاثة الايام  
لتأخير المطالبة - وفي جامع الفتاوى وعن ابي بكر الاسكاف لا يلزم المطالبة  
الا بعد ثلاثة ايام وبعد الثلث تصح المطالبة ابد اما لم يسلم اليه - وفي  
العيون قال الفقيه وبما أخذ ذكر في جميع التفاريق - لو قال انا كفل الى شهر  
يصير كفلا بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر برئ عن الكفالة لا  
سلم بعد السبب - ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كفلا ابد قبل  
الشهر وبعد - واعتماد اهل زماننا على انه لو قال بالعربية يكون كفلا  
في الحال فاذا مضى الشهر لا تبقى الكفالة - ولو قال الى شهر يخرج القاضى عن



الكفالة بعد الشهرين من جلات اشتريا من رجل عبد ابا القدر درهمين  
 وفي الخانية او استقر ضلهم على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع  
 المال فهو جائز والمطالب ان يطالب بايهما شاء بجميع المال النصف بحكم الاصل  
 والنصف بحكم الكفالة فان ادعى احد فها شيئا وقال هذا مما كفلت به عن صاحبي  
 لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصة حتى لا يرجع على صاحبه بشيء فاذا جاوز  
 المؤدى حصة كانت المؤدى عن صاحبه من القنية كفيل بنفسه وقال ان  
 عجزت عن تسليمه المثلثة ايام فعلى المال ثم حبس بحق او بغير حق او مرض  
 مرضا يتعذر احضاره يلزمه يعني بعد الثلث كانت المكفول له جالساً مع  
 قوم في مدرسة فجاء الكفيل بالمكفول عنه وقال له هو المكفول عنه فلم  
 يرد وخرج الى باب آخر فهدا القدر تسليم منه من الملح ويجوز بالمال  
 معلوما كانت او مجهولا اذا كانت ديناً صحيحاً والغرض بقيد المدين الصحيح  
 الاحتراز عن بدل الكتابة من القنية كفالت ميت مفلس ثم ظهر  
 له مال يغني ببعض الدين صححت الكفالة بقدره من العارية  
 وكفالة الوارث عن المريض بأمرة وبغيره امر المريض وبعد موته جائز  
 بقدر تركته من التارخانية واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك  
 شيئاً فكفل رجل عنه للغرماء لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة راج وقال لا تصح  
 وبه قال الشافعي راج والصحيح قول أبي حنيفة راج من حاشية المنطوقه اذا  
 مات المديون مفلساً وكفل عنه ابنه او غيره للغرماء بما لهم لا يصح وقال لا  
 يصح قول أبي حنيفة راج من الخانية وان كانت العين مضمونة على صاحب اليد



كالغصب والمبيع يبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء ونحو ذلك تصح به  
الكفالة ويجب على الكفيل تسليمه مادام قائما واذ اهلكت كان عليه قيمته <sup>كذا</sup>  
لو ادعى رجل عبدا في يد رجل فكل رجل بالعبد فمات العبد واقام المديعي  
بينة ان العبد له وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة  
العبد <sup>له</sup> رجل كفيل بنفس رجل خاصة فشطر الطالب على الكفيل ان يدفع  
اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا <sup>من الجواهر</sup> رجل  
له على آخر دين مؤجل الى اربعة اشهر فمضى ثلثة اشهر واراد الغرم <sup>فقط</sup> السد  
صاحب المال كفلا منه او المقام معه حتى تنقضي المدة ليس له ذلك وهو الصحيح  
وذكر في شرح الطحاوي في باب المداينات هكذا قال ليس له مطالبة  
الكفيل ولكن يقال له ان شئت فاذهب معه فاذا حل الاجل فامنع من صرف  
حتى يقضى حقت <sup>من الصيرفي</sup> قال بديع الدين ينظر عند اخذ الكفيل <sup>من</sup>  
الموكل ان كان المديون معروفا بالامانة لا يأخذ <sup>به</sup> والا فإياخذ منه  
واستقنته فافق انه يؤخذ منه على قول الجب يوسف <sup>رح</sup> واستقنته عن قاضيان <sup>رح</sup>  
فاق لا يطالب <sup>به</sup> قلت في الرشيد في غريم يخاف الحرب انه يؤخذ منه كفيل <sup>الدين</sup>  
الموكل واستقنته عن برهان الدين فافق له لا يطالب <sup>به</sup> من العينة الدائن  
يطالب المديون بالكفيل قبل حلول الاجل ليس له ذلك قاله <sup>وهو</sup> القاضي  
وفي رواية <sup>له</sup> <sup>له</sup> ذلك يقع <sup>له</sup> دين مؤجل الى شهر وثبت عند القاضي  
ان المديون يذهب سنة الى بعيد ويطالب الدائن كفلا بالدين يقضيه  
اذا حل الاجل فان عرف المديون بالمطل والتسوية يأخذ منه كفلا ولا



نلا وهكذا في حب <sup>محم</sup> ليس له اخذ الكفيل مطلقا من التارخانية <sup>جل</sup>  
يرؤم الى صبي <sup>محم</sup> عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن  
للدافع عن الصبي بهذه العشرة لا يجوز ومثله لو ضمن قبل الدفع بان  
قال ادفع اليه عشرة على اني ضامن لك عنه بهذه العشرة يجوز وكذا  
الصبي المحجور اذا باع شيئا فجاء انفسه زكفيل بالدرك المشتري ان كفل  
بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان كان قبل ذلك جائز وفي الاقضية  
اجمعوا ان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المديون السفر <sup>محم</sup>  
على اعطاء الكفيل وكذا في الغياثية <sup>محم</sup> من الغياثي رب الدين لو قال للقاتل  
ان مديونك لا يريد ان يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل وكان الدين مؤجلا  
من التارخانية جماعة معهم اموال انتهوا الى بلدة فيها والى طمع ان يأخذ <sup>منهم</sup>  
شيئا فخرجوا فاخذ بعضهم واختفوا بعضهم فقالوا لوالي للذين اخذهم ادوا  
الي كذا عني ان يرجعوا على الباقيين بالخصم واذا بذلك لا يكون لهم ان  
يرجعوا على الباقيين بشيء فلوانهم لم يؤذوا الى السلطات شيئا حتى لقوا  
اليهم المختفون وقالوا لا تطلبوهم وما اصايكم فهو علينا بالخصم ثم  
بعد ذلك ادوا قلمهم الرجوع عليهم بالخصم وفي فتاوى في جليل في  
سفينة ومعهما متاع كثير فلما انتهوا الى مكاتب فيل الماء قال احدهما لصاحبه  
الوقائع فان متاعي بينك وبين نصفان هذا فاسد ويضمن الامر للملوك نصف  
قيمة متاع نفسه وطريقه انه يصير مشتريا متاع الملوك بنصف متاعه وفي الفتاوى <sup>الغياثية</sup>  
ولو قال من منى عن السفينة بشيء فهو علينا بالخصم فهو باطل ومن منى متاع



صاحبه لحرف الخرق ضمن قضي ما ثبت غيره باذنه يرجع به عليه من غير شرط  
الرجوع بمقالة ثمن البيع من المحيط وعند ايضا في سلطات صادر رجلا  
والزمنه ما لا تضمن رجلا هذا المال وبذل الخط صح ضمانه واذا ادى الضامن  
المال كان له الرجوع على المضمون عليه وهكذا الحكي فتوى شمس الانام السري  
رجح في الحاشية فان لزومه غيره بذلت ان قال على ان ترجع علي بذلت  
كان له ان يرجع عليه وان لم يقل علي ان ترجع بذلت اختلفوا فيه والصح  
انه يرجع من الغاشية قوم وقعت لهم مصادرة فامر وارجلابان يستقرض  
لهم مالا ويتفق في هذه المؤنات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض  
المستقرض يرجع على الامران شرط الرجوع يرجع وبذلت الشرط اختلف  
المشايخ راجح والمختار انه يرجع من لقينة ادنوا ثب فهو ما ينوبه من جهة  
السلطان حقا وباطلا وغيره وصحت كفاية بها لا يهاديوت في حكم توجبه  
المطالبة ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النواثب على المسلمين بالمسط  
والمعادلة كان ما جورا وان كان اصله من جهة الذي يأخذ باطلا لهذا  
قلنا من قضي ما ثبت غيره باذنه يرجع عليه من غير شرط الرجوع استحسننا بتر  
ثمن البيع بخلاف الزكاة والخراج وغيرهما حصص من عبيد نوته خروا  
وقسمته جاز في محله النائية يضرب المذنب على الوعد في مضمونه وفي  
فوائد جدي راجح ادعى على آخره غلام نوته يزبذعت به وهي روى غما  
كسند در مال ترضان آيم وعبد به بر من سب ووي جدي من ارباب من خبانت كره  
واجبت بر تو كبد ي صح دعواه من شرح الطحاوي واما الكفاية بالمضمون



في الحال كالدون والاعيان المضمونة عند رجل لرجل ضمن لصاحبه فالقضاء  
 صحيح في الدين يأخذ ايتهما شاء وفي العين يطالب ايتهما شاء ولو هلك  
 العين قبل الاخذ يجب عليه ضمانه وياخذ بذلت ايتهما شاء ولو كانت <sup>العين</sup>  
 امانة او مضمونة لغيره في يد البائع فان الثمان صحيح بتسليم العين اليه  
 فاذا هلكت العين بطلت الكفالة لانه غير مضمون على المكفول عنه <sup>من الجوهر</sup>  
 رجل كفل بنفسه رجل كره كاه كه خواجه باز سپارد ثم ان المكفول له احضر الكفيل مع  
 المكفول عنه فقال باز سپردم ولم يقبل فقد برئ من الكفالة اذا كانت مسلمة  
 في موضع امكن حضور مجلس القضاء وحده التسليم في الكفالة ان يقول له احضر  
 خصمتك على وجه تقدر على مخاصمته ولا يكون التولية فحسب ومنه ولو اجمع الكفيل  
 والمكفول له والمكفول عنه في مجلس ولم يجبر بينهما ذكر المطالبة والتسليم  
 لا يبرأ من الكفالة الا ان يسلم المكفول عنه نفسه من جهة الكفالة رجل  
 كفل بنفسه رجل فغار الكفيل غيبة لا يدري اين هو لا يحبس <sup>ضمي</sup> القاض  
 في مثل هذه الصورة نص في المتقى الكفيل بالنفس اذا حبس بغيبة المكفول  
 عنه فشهد شاهدان ان المكفول عنه غاب عن البلد ونواحيها  
 فللقاضي ان يطلق الكفيل عن الحبس الكفيل اذا سلم المكفول عنه في السوق  
 برئ المكفول عنه اذا غاب ان عرف غيبته بمهلكه الى ان يذهب <sup>بخصه</sup>  
 وان لم يفعل يحبس رجل باع من رجل شيئاً بتعريف رجل وسلم العين  
 وغاب المشتري لا يجب على المرفق شيئاً هكذا ذكره وهو <sup>الصحيح</sup>  
 وذكره قنوه في شجرة سمرقند ان الضمان على المرفق والصحيح في الرواية



وتمام المسئلة في فتاوى الصغر عنهم من الخلاصة وان كانت المكفول به قاضيا  
في ملك آخر قد علم القاضي او قامت به البينة اجل الكفيل قد سألنا صاحب  
ولم يجبه فان جاء ولا جبهه بمن القنية ولو قال فرداين مال وي من يرم  
ليس بكفيل ولو قال فرداين مال بتوسليم كنم فهو كفيل من التهذيب ولو قال  
ان ابوت عبدك فانا ضامن فهو باطل

### خاتمة المحالة

من التحفة ثم المحالة نوعان مطلقة ومقيدة أما المطلقة ان يحيل صاحب الدين  
على رجل له عليه مال او لم يكن وقبل ذلك الرجل ان لم يكن عليه مال يجب  
عليه ان يؤدي وان كان عليه مال ولم يقيد المحالة به بان لم يقل احلته  
عليك بما لي عليك او على ان تعطيه مما عليك وقبل المحالة عليه فعليه اداء  
الالفين الف إلى المحيل والفا إلى المحتال له وللحيل ان يطالبه بذلك الالف  
لانه لم يقيد المحالة به كما اذا كانت عند رجل الف درهم وديعة فاحاله غرض  
عليه بالف ولم يقيد بالالف الوديعة فقبل له ان يأخذ الوديعة وعلى المحتال  
اداء الالف بالمحالة فاما اذا قيد بالمال الذي عليه ليس للحيل ان يطالب  
بالاداء اليه لانه تعلق به حوالته له فاذا أدى نفع المقاصة بينهما من  
المحيط اما بيان شرائطها فنشرائطها سر ص المحتال عليه وقبول المحالة  
سواء كانت على المحال عليه دين للحيل او لم يكن عند علمائنا التمسك بشرح من  
شرح الجميع وتصح المحالة بالدين دون العين من الينابيع المحالة جائزة  
بانه لو احتراز عن غيبة حوالته بها لا يصح من الكافي الاصرار المحالة نوعا مقيدا



يد بين على المحال عليه او بعين في يده بغصب او ودیعة او غیر ذلك <sup>مطلقة</sup>  
 بان يرسل الحوالة ارسالا ولا يقيد ما بدین او عیب او یحیل على رجل لیس له  
 علیه دين ولا في يده عين له والحوالة المقيدة كما تبطل بموت المحال عليه  
 مفسا تبطل لقوات ما قيد به الحوالة اذا كانت القوات لا الى خلف اما اذا  
 كانت القوات الى خلف فلا تبطل الحوالة لان القوات الى خلف كلقوات  
 رجل احال طالبه على مديونة ليعطيه من دينه او ودیعة او غصبه صحت لا  
 الحوالة المقيدة يتضمن امرين جازين عند الانفراد وهو توكيل المحال ببعض  
 الدين او العين من المحال عليه وامر المحال عليه بتسليم ما عنده او عليه  
 الى المحال ولو هلكت الوديعة او استحق المصوب او الوديعة بطلت الحوالة  
 اما اذا هلكت الوديعة فلا ان المحال عليه التزم الاداء من محل بعينه فلا يلزم  
 الاداء من محل آخر فيرأى بهلاكها وكذا لو استحق المصوب او الوديعة <sup>و</sup> اما اذا استحق  
 المصوب فلا نه وصول الى مالكة ووصول المصوب الى مالكة يوجب براءة  
 الغاصب عن الضمان فان مات ما قيد به الحوالة لا الى خلف فتبطل الحوالة وان  
 هلك المصوب لا تبطل الحوالة لانه فان مات الى خلف وهو الضمان والمكلف يقوم  
 مقام الاصل فكان المصوب فاعلم معنى فلا تبطل حوالة بخلاف الوديعة لانها  
 هلك لا الى خلف لان الوديعة امانة والحوالة لا تخرج من ان يكون امانة  
 وهلاك امانة لا يوجب الضمان على . فان قيد به الحوالة فان صورة  
 ومعنى فتبطل الحوالة . من الجواهر رجل باع من آخر شبرا واحالا بالثمن على الآخر  
 ثم قفا لا البيع او رد البيع بحسب فانه لا تبطل الحوالة ولو استحق البيع تبطل الحوالة



عند علمنا التثنية ربح وعند نرفس ربح تبطل الحوالة في جميع الوجوه حكى ان  
الصلح السيد ركن الدين ابا الفضل ربح لما دخل بخاروا سئل عنه فيما اذا  
رد الجميع فقال تبطل الحوالة وكتب الفتوى على ذلك ثم رجع المستفتي فقبل  
ان يكلم المستفتي بشيء عرف انه رجع ليحكم في شيء قال انا مجتهد واختيارى  
في هذه المسئلة قوله نرفس ربح - من التارخانية اذا باع عبدا من رجل  
بالف درهم ثم ان البائع احال غريما بماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فان  
العبث قبل القبض حتى سقط ثمن او رد العبد بخيار روى او خيار شرط  
او خيار عيب قبل القبض او بعد القبض لا تبطل الحوالة عند علمنا التثنية  
استضاء وقال نرفس ربح تبطل الحوالة - من رجل احال رجل على رجل بالف درهم  
فقبض المحتال له الالف ان المحتال عليه فقال المجلد للمحتال له هو مالي فلم يكن لك  
على شيء فكنت وكيلي في قبض الالف من غريمي وقال المحتال له هو مالي والله  
كان لي عيت الالف درهم احلني بها على غريمك فليس علي شيء ان ارد عليك  
فالقول قول المجلد ويؤمر المحتال له برد الالف الى المجلد اذا اقام المطلوب البينة  
ان الطالب احال على فلان الغائب بماله او ابراءه الطالب فان البينة تقبل  
باحضه والطالب يرجع عليه ولا يحتاج الى البينة وان كان منكرا ومن  
الكافي واما رضا المجلد وهو المديون فليس بشرط ذكره في الزا  
لان لا ضرر له في التزام المحتال عليه الدبت بر فيه نفقة بكتابه  
يسقط لانه يتصرف في حق نفسه والضرر بالرجوع عليه ولا يرجع  
عليه اذا بكت ماله وهذا لان المحرم كونه منه وفي



الكفالة بلا رضا المكفول عنه فكذا لك تصح الحوالة بلا رضا المجهل من الصغر  
 اذا تبويع انسان بقضاء الدين من غير رضا من عليه الدين صح  
 ولو قبل انسان الحوالة من غير امر المجهل برضا المحتال له صح <sup>من الحائفة</sup>  
 ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطي المحتال عليه مال الحوالة من ثمن دار المجهل  
 او من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء  
 بها وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون توكيلا  
 لبيع دار المجهل <sup>عند</sup> ومنه والحوالة المقيدة صورته ان يكون للمجهل مال  
 المحتال عليه من وديعة او غصب او عليه دين فقال احلت الطالبة عليك  
 بالالف التي على ان تؤديها من المال الذي لي عليك <sup>من الكبري</sup> الفصل  
 الثالث في السفينة والكفالة بما ليس على الاصيل واقرضه على ان يكتب  
 له الى بلد كذا لا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب له سفينة الى بلد  
 اخر جاز وكذا لو قال له اكتب لي سفينة الى موضع كذا على ان اعطيتك  
 انا هذا الى ايام فلا خير فيه لان القرض وان كان في معنى العارية  
 في حق بعض الاحكام الا انه مفاوضة في الحقيقة فيفسد الشرط كما <sup>يفسد</sup>  
 البيع ولو جاء بكتاب سفينة الى رجل من شركه او خليفه ورفع اليه  
 فقرأه ثم قال كتبها لك عندي او قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اشيتها  
 لك عندي او قال كتبها عندي لك فهو باطل ولدان لا يدفع وان قال  
 كتبها لك علي او قال اشيتها لك علي فهذا اضمن ان يأخذه به صاحب السفينة  
 دون علي كلفه ايجاب بخلاف كلمة عنده ولو فتح ثم ابى ان يضمن فله ذلك



وذكر الطحاوي في شروحه اذا قيل كتاب السفينة وقرأ ما فيه وجب المال  
 والمستوى على ما تقدم وسياتي تمامه في دعوى كسبه او رد سفينة  
 من آخر على بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه  
 بقية فان كان للذي كتب مال قبل المكتوب اليه فكتب المال اليه  
 ان يدفعه الى صاحب الكتاب وقرأ المكتوب اليه بالكتاب وان المال  
 دين عليه اجبر على دفعه وان لم يقر به لا يجبر وان لم يكن الذي كتب قبل  
 المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا ان يكون ضمن المال لصاحب الكتاب  
 وفي اجازات يجب بها جرائر الاجير الى المالكين ان دفع اليه بعد خروجه  
 من مدینه شيئا من السود نريان ثم كتب لرجل الى اجيره هذه سفينة فلما وصل  
 الكتاب الى الاجير قبله وادى بعض الاموال وبذل لخطه بالباقي ثم ورد كتاب  
 من عند استاذة ان لا تقبل السفينة التي كتبها باسم فلان وان كنت قبلها  
 فلا توقد المال ورده عليه كتاب السفينة فانه تغير الامر فان كان الاجير ضمن  
 المال لصاحب السفينة وكان حب السفينة دفع المال الى الاستاذ الذي كتب  
 له السفينة فصار ذلك دينا له عليه صح ضمانه ولم يكن له ان يمنع من دفع  
 المال الى صاحب السفينة وان كان صاحب السفينة لم يدفع المال الى الاستاذ  
 لم يصح ضمان الاجير ولذا ان يمنع من دفع المال اليه ولم يكن له ان يستودع  
 ما دفع اليه وان كان الاجير لم يضمن له المال كان له ان يمنع من دفع  
 المال اليه في الوجهين جميعا وبذل الخط لا يكون ضمانا الا ان يقر باللسان او  
 يكتب لفلان علي من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك شهود من الصغار



وفي واقعات الناطق إذا طلق الطالب على رجل يافت أو بجميع حقه وقبل منه ثم  
 حاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل صامرا الثاني تقضا للاول والله اعلم من  
 السراجية إذا ثبتت الحوالة برئ المجلد من الدين ولم يرجع المحال على المجلد إلا  
 أن يحدد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا بينة عليها أو يموت المحال عليه مفسدا  
 وليس عنه كفيل ولو قلنس الحاكم المحال عليه لا يعود الدين على المجلد خلا فالحال  
 إذا طالب المحال عليه من المجلد بمثل مال الحوالة فقال احتلت بدين كان <sup>عليك</sup> في  
 فالقوله للدافع إذا طالب المجلد المحال له بما أحاله به وقال إنما احتلت ليقبضه  
 لي فقال المحال له لا بد احتلت بدين كان <sup>عليك</sup> في <sup>عليك</sup> فالقوله للمجلد

### كتاب القضاء

من الفصول ذكر في النوازل روى محمد بن الحسن سرح أن كل شيء اختلف  
 فيه الفقهاء فقصى القاضي كان قضاؤه جائزا ولم يكن لقاضي آخر أن يبطله  
 ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه وبه تأخذ من الثانية حكى عن الشيخ  
 الامام عبد الواحد الشيباني سرح أنه قال ما يفعله القضاة من التقويض  
 إلى شفعوني المذهب في فتح اليمين المضافة وبيع المدبر وغير ذلك إنما  
 يجوز إذا كانت المفوض يرى ذلك بات قال لاح اجتهادي إلى  
 ذلك أما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره هذا احتياط  
 ويصح التقويض وإن كان لا يرى ذلك لأن على قول أبي حنيفة  
 سرح لو قضى بخلاف سرائر ينفذ قضاؤه في أصح الروايتين فلان يصح  
 تفويضه كان أولى وإن فوض إلى الشفعوي ليقضي بإمره أو يقضي بما هو <sup>حكم</sup>



المشرع ينقذ ذلك القولين عند الكراهة ومنه ايضا ولوات رجلا قال  
 ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فحاصمتها الى القاضي لا يري الطلاق  
 واقعا فاجاز النكاح وابطل الطلاق ثم رفع الى القاضي يري الطلاق واقعا  
 فان الثاني ينقذ قضاء الاول وان كانت الخالف قال كل امرأة تزوجها  
 فهي طالق ففسخ القاضي اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة أخرى  
 قال ابو يوسف راح لا بد من فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روي عن  
 ابي حنيفة راح وقال محمد راح اذا فسخ على امرأة بخصوصيتها يكون فسخا على النساء  
 كلهن وبعض المشايخ راح اخذوا بقول ابي يوسف راح وبعضهم اخذوا  
 بقول محمد راح والفتوى على قوله ولو عقد على امرأة واحدة ايمانا بان  
 مرارا ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي يمينها واحد الا <sup>ينفسخ</sup>  
 الكل ويحتاج الى كل يمين الى فسخ على حدة الا ان تدعي المرأة انه حلف  
 بطلاقها ثلث مرات ان لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع  
 ايمانه بهذا اللفظ فان ذلك باوات فسخا للايمانه كلها ومنه ايضا  
 وذكر شمس لائمة الحلواني راح في صحيح الاصل ان حكم الحاكم في المجتهدين في  
 الكنايات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا راح  
 قال الا ان هذا مما يعلم ولا يفتى به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا قال  
 وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي راح يقول هذا ايكم ولا يفتى  
 وقد روي عن اصحابنا راح ما هو اوسع من هذا او ذلك روي عنهم انه لو  
 صاحب الحادثة عن هذا اقصاها عدلا من اهل الفتوى فاقاه بطلان اليمين



وسعدان يأخذ بقضائه ويمسك المرأة لئلا يهربها ان صاحب الحادثة لو استغنى  
 فقيها فافتاه بطلان اليمين وسعدان يسكنها فان تزوج أخرى بعد ما  
 وقد كانت حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستغنى فقيها آخر مثلاً الا وافتاه  
 بعنه اليمين ووقوع الطلاق المضاف فانه يفارق الثانية ويمسك الا  
 لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى او حكم الحاكم في الخوا<sup>مفوض</sup>  
 وان القضاء ينفذ في محل الاجتهاد وهو ما لا ينحصر في الشريعة ولا في جمل حجة  
 لو ابطاله قاض غيري خلافة ما بطله باطل من الفصول وجعلت الامارة  
 ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم امرأة الخائف ادعت ان فلان طلق  
 امرأته و فلان غائب ونزوح المدعية حاضرة اقامت البينة لا تقبل ولا  
 بوقوع الطلاق عليها لان بينتها على فلان الغائب لا يصح لان في ذلك ثبوت  
 القضاء على الغائب وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة ووقوع  
 الطلاق الا ان الاول اصح من الغوامض ومسائل هذا الفصل بنيت على  
 اصول منها ان يكون الحكم في حق ما بين الخصمين كالتقاضي في حق كافة الناس  
 وفي حق غيرها حكم بمنزلة صلح او عقد حصل من عرض لانه انما صار حكماً  
 بتراضيهما الخصمين وتراضيهما امر في حقهما لما لهما من الولاية كانهما  
 ولم يعمل في حق غيرها لانه لا ولاية لهما على غيرها ففي حق غيرها حكم الحكم بمنزلة  
 او صلح من عرض لناس من الفصول ولو ادعى على غائب شيئاً ليس للفاضي ان يقضي<sup>بمنه</sup>  
 وكذا لو ادعى قاضياً سمع بينة على الغائب ففي نقاذ قضاءه على الغائب روايتان  
 ذكر شمس الاثمة السرخسي راجح و شيخ الاسلام ابو بكر راجح انه ينفذ قضاءه



وغيرها من المشايخ سراج قالوا لا ينقد وفي مفقود خواهر زاده لا ينبغي للقاضي  
 ان يقضي للعائث من غير خصم كما لا يقضي على العائث الا ان مع هذا لو وكل  
 وكيله وانفذ المحضومة بينهم فهو جائز وعليه الفتوى <sup>من</sup> من الفصول وذكر  
 خمس <sup>من</sup> من الحلواني سراج في باب فقه المرأة اذا كانت المديون عائثا لا  
 القاض <sup>من</sup> من سراج في باب حيفه سراج وقا لا يبيعها <sup>من</sup> من واما العقار  
 فلو كان <sup>من</sup> من لا يبيع ايضا وكذا عندهما في ظاهر الرواية وروي عنهما  
 فيه <sup>من</sup> من لا يبيع العقار كما يبيع العروضة <sup>من</sup> من ومنه <sup>من</sup> من للقاضي ان يبيع منقول العائث  
 اذا خاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان العائث اما اذا علم فلا <sup>من</sup> من  
 الفصول الاثني عشر وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده سراج في شرح الاصل الوارث  
 اذا كانت كبارا غيبا فكما يجوز للوصي بيع منقولاتهم تجوز ايضا اجارتهما  
 وتجوز ايضا اجارة الوصي عقار الوارث الكبير العائث ولا يجوز بيع عقاره  
 من الفصول وفي ادب القاضي من غريب الرواية اذ مات ولم يعلم له وارث فباع  
 القاضي داره يجوز ولو علم بموضع الوارث يجوز ويكون خطأ <sup>من</sup> من وذكر فيه ايضا  
 القاضي يبيع عبد المفقود ومنقوله ولا ينبغي ان يبيع عقاره ولو باع جاز به من  
 التارخاني في المستوفى وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم عائث او واحد منهم  
 والباقي حضور فان القاضي عيثل يبيع نصيب العائث مما سوى العقار <sup>من</sup> من لفظ  
 عند الكل واذا جاز بيع نصيب العائث عند الكل جاز بيعه في نصيب  
 الحاضر ايضا عند ابي حنيفة سراج وعند صاحبيه لا يجوز بيعه  
 في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن له تركة دين <sup>من</sup> من الحاشية



والرجل الذي توجب عليه الحكم بالبيعة اذا اختفى لا يقضي القاضى عليه في قول  
 أبي حنيفة مخرج وقال محمد مخرج بعد ثلثة ايام فما دعى على يابيه ثلثة ايام على ما قلنا  
 فان خرج والا يقضي عليه وان لم يخرج ولكنه غاب لا يقضي عليه وذكر الخصاف  
 مخرج اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضى عليه البيعة او غاب الوكيل  
 بالخصومة بعد قبول البيعة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة  
 لا يقضي بتلك البيعة وقال ابو يوسف مخرج يقضي به قال شمس الامعة الحلواني  
 مخرج وهذا اوفق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقضي عليه بما قرأه  
 في قولهم وان غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل فانه  
 يقضي بتلك البيعة كذا ذكره في الزيارات وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل  
 فانه يقضي عليه بتلك البيعة وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه  
 البيعة يقضي بتلك البيعة على الوارث وكذا لو اقيمت البيعة على احد الورثة  
 ثم غاب فانه يقضي بتلك البيعة على الوارث الاخر وكذا لو اقيمت البيعة  
 على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضي عليه بتلك البيعة فلا تكلف إعادة البيعة  
 من الناصرية اذا اوكلت المرأة بالخصومة وآل الامر الى الاستحلاف ولم تعرف  
 بالخروج ومخالطة الرجال في الخواج وجه الحاكم ثلثة من العدول يستعملها واحد  
 منهم واخرون يشهدون على عيبتها ونكولها من الذخيرة وان ابعث  
 القاضى امينا او امينين الى امرأة لا تخرج للمين فقال الامين خافها  
 لا يقبل قوله الا بشاهدين من الصيرفية ولو عجز عن الملازمة اختار  
 بعض القضاة الجسر لانه لا يمكنه اثبات حقه مع الملازمة لانه لو اراد طلب <sup>الشاهد</sup>



وهو لا يذهب معه فيصر عنه فيضوت حقه - قلت وهو اختار القاضى ببيع  
من الجواهر وان قال بالشهود في قريته كذا او بلك كذا والمدعى يطلب منه اسما  
وم يكن له ضمان فان القاضى يأمره بالملامعة حتى يحضر الشهود وان  
حبسه منهم ويجوز ان شرح المجمع رجل قال لي بينة حاضرة ثم طلب من القاضى  
ان يستخلف خصمه فان كانت حاضرة في مجلس القاضى لم يستخلف اجماعا فان  
كانت غائبة عن المصر مائة السفر استخلف اجماعا فان كانت في المصر فهي  
المسئلة الخلافية قال يستخلف وقال ابو حنيفة مراح لا يستخلف - من التاخر  
اذا شئت الرجل فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه بشيء ويصالحه ولا يجعل  
اليهم احترازا عن الوقوع في الحرام فان ابى الخصم الا ان يحلفه ان كان  
اكبر منه ان المدعى يحق لا يحلف وان كان اكبر منه انه سطر وسعد ان  
يحلف - وفي الفتاوى والعتابية ولا يستخلف بدون طلب الخصم واذا اطلب  
لا يجب عند ابى حنيفة مراح خلافا لابى يوسف مراح واذا ادعى عند  
دعوى فعلى القاضى ان ينظر فيها فان كانت فاسدة وملتقت اليه  
وامر المدعى بالكف - من الفرية طلب المدعى عليه بطلا المدعى عليه  
بين يدعى نفاضى - اختلاف القاضى فهذا ليس يتخلف لا يستخلف  
حق القاضى - واما البيهقي - فوجد حكمت او فحيت لبس بشرط وقوله  
ثبت عندى بكفى - ولما ذكره ظهر عندى او صح عندى فهذا  
حكم هو المختار - من الجواهر رجل زعم ان اخرا لا وادعى الاداء ولو  
يجب شهود في موضع كذا فلم يدعى ان يأخذ كفيلا منه واذن -



له كفيلا فليس للقاضي ان يجبره بسؤال المدعي الا كسوكند ودهو كسند  
من التهذيب القضاة يهلون الى اسبوع ولا يمهل لاكثر من ذلك الا  
برء المدعي من الصغرى فان اعطاه كفيلا فقال المدعي هذا الكفيل  
غيره فالتاخي يجبره على اعطاء كفيلا ثقة به وتفصيل الثقة ان لا يخفى  
نفسه ولا يهرب من البلد بان تكون له دار مع وفرة من الطاوى  
واذا ثبت ان اتاخي يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطيب المدعي  
ينبغي ان لا يجبره على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون  
الكفيل معروفا بالداووم معروف بالتجارة وبعضهم يشترط ان لا يكون لزوجها  
معروفا بالمحصومة وان يكون من اهل المصر ولا يكون غريبا من الكبري  
والفتوى على ان لرب الدين ان يلائمه بنفسه او بغيره كيف ما يشتر له  
ولا عبرة باباء المذنبون لانه عسوى يتعذر على رب الدين الملائمة  
فيضطر الى تحليته فيضع حصصهم من الكافي ولعلب المسئلة ان قضا والقاضي  
في العقود كالبيع والشراء والاجارة والفسوح كالاقالة والفرقة بطلاق ونحو  
بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا عند الجحيفة شرح وعند الباقيين ينفذ  
ظاهرا وباطنا ونعني بالنفاذ ظاهرا ان يسلم المرأة الى الرجل ويقول سلمي نفسك  
اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطئها ويحل لها التمكين فيما بينه  
وبين الله تعالى من المصطفى وذكر في الطريقة البرهانية تفسير النفاذ  
ظاهرا ان يسلم المرأة الى الرجل فيقول سلمي نفسك اليه وتفسير النفاذ باطنا  
انه يحل له وطئها ويحل لها التمكين باطنا من الفصول فاذا قامت البينة



على أفلاس المجوس لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان  
رب الدين او وكيله حاضرا يطلقه القاضي بحضرة وان لم يكن احدهما  
حاضرا يطلقه بكفيل <sup>١</sup> من القبة اذا لم يجد المجوس كفيلة هل يحل القاضي  
سبيله فقال لا بد من الكفيل <sup>٢</sup> ومنه عن ابي بكر بن حامد اقام المجوس بيعة  
على عساره ورب الدين بيعة على انه موسر وم يبينوا مقدار ما يملك قبلت شهادتهم  
لان المقصود منها اثبات رواد الحبس عليه <sup>٣</sup> طه اقام المجوس بيعة باعسار  
والدائن بيعة على انه موسر يقبل القاضي بيعة الدائن وان لم يبينوا مقدار  
ملكه حتى يخلده في الحبس <sup>٤</sup> من الكبرى والشهادة على الافلاس ان يقولوا <sup>٥</sup> تشهد  
انه مفلس معدم لا نعلم ما لا سوى كسوته التي عليه وثياب ليلة واخبرنا عن امره  
في السر والعلانية <sup>٦</sup> من الكافي ولا تثبت اليد في العقار يتصادق المدعي والمدعى  
عليه انها في يده بل تثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح فربما يكون العقار  
في يد غيرهما وقد تواضعا على ذلك بخلاف المقول لان اليد فيه معاين <sup>٧</sup> من  
السلامة جيتاد ادعى العقار واقوال المدعى عليه انها في يده فانه لا يكفي بذلك  
في كونه ذا اليد حتى يقيم المدعى البينة على ذلك <sup>٨</sup> من يثمة الدهر وسئل  
ايضا عن القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه هل ينفذ قضاؤه فقال  
لا ينفذ قضاؤه فقال لا ينفذ قضاؤه <sup>٩</sup> وسألت عبد الرحيم الحسيني عن القاض  
هل له ان يقضي بخلاف مذهبه فقال لا لان محمد ارجح نص في الجامع ان  
القاضي اذا اخطأ فقضى بخلاف مذهبه واضافه الخطأ اليه دليل على انه  
يجهل <sup>١٠</sup> ذلك <sup>١١</sup> زك سرخسي مرجح في المدفوع ان نفس القضاء ليس بمجتهل <sup>١٢</sup> فيه



اثما المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة لم يكون حجة من غير خصم  
 حاضر <sup>للقاضي</sup> أم لا فإذا رآها القاضي حجة وقضى به نفذ قضاؤه  
 وسئل الوهبي ر ج عن عدلين شهدا عند القاضي بان فلانا وقع ثلث  
 قطيعات على نروجه وسمع القاضي شهادتهما وكتب بذلك ذكره على الر<sup>سم</sup>  
 واختبر الزوج بعد ذلك ان نروجه حرمت عليه لما جرى مع انه نصب  
 من الغائب نائبا فان هي اعتدت لذلك هل لها ان تتزوج فقال لا <sup>ينفذ</sup>  
 القضاء على الغائب حتى يعيد والشهادة وتجدد القضاء وهو حاضر من  
 الحاوي في الفصل الاول من كتاب القضاء ولو قضى بخلاف مذهب مع العلم  
 بحادثه لا يجوز قضاؤه في قولهم لا ومنه وكذا لو قال رجل لابني الغائب  
 على هذا كذا من المال واخاف ان يتواري بهذا فرائى القاضي ان يجعله <sup>كيلا</sup>  
 وقبل بينته على المال وحكم بذلك ثم يرفع الى قاض آخر قال الحسن ر ج استحسن  
 ان اجيب هذا في العقود خاصة من الخامسة فإذا صحت الدعوى و <sup>طلب</sup>  
 المدعي قبل ان يقيم البينة ان يأخذ القاضي من المدعي عليه كفيلا بنفسه  
 فان القاضي يقول للمدعي ألك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال  
 نعم لكنها غائبة فكذلك وان قال لي بينة حاضرة في المصركفله القاضي  
 بطلب الخصم <sup>لا</sup> وعن محمد ر ج ان طلب المدعي ليس بشرط <sup>لا</sup> وقيل ان كان  
 المدعي عليه رجلا مجهولا يتواري قبله غائبا كفله القاضي من غير طلب  
 وان كان رجلا شريفا لا يكفله <sup>لا</sup> وقال بعضهم ان كان المدعي مهتدا  
 الى الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعي وان كان نهمة لا بأس ان تر<sup>شد</sup>



القاضى الى طلب الكفيل فيكفر خصمه من الذى خيرة سرجو قال لا امرأة ران  
 فلان امرأة فانت طالق ثم ان امرأة الخالف ادعت على الخالف ان فلانا  
 طلق امرأته وفلان غائب واقامت البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم  
 بوقوع الطلاق عليها وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع  
 الطلاق به فان قيل اليس انه لو قال لا امرأة ان دخل فلان الدار فانت طالق  
 ثم ان المرأة اقامت البينة ان فلانا دخل الدار وفلان غائب تقبل هذه  
 البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب  
 اذ ليس فيه دليل على الغائب والحاصل ان الامانة اذا اقام البينة  
 على شرطه وبات فعل الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب  
 تقبل هذه البينة وينتصب خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق  
 على الغائب افتى بعض المتأخرين انه تقبل البينة ويقضى على الحاضر والغايب  
 جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب  
 وبه كان يفتي ظهير الدين سراج رحمه الله من الصغرى وقد افتى بعض المتأخرين  
 انه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب جميعا به افتى القاضى الامام محمود  
 الا ورنجدى سراج رحمه الله من الخلاصة اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى  
 ذلك بل يرى خلاف ذلك ينقد عند ابى حنيفة سراج وعليه الفتوى وقول  
 ابى يوسف سراج مع رحمه الله من العزيز في مذاهب الشافعى سراج واذا استقصى  
 مقادير الشافعى فيكم بمذهب غير مقلده يفتى شافعيًا كان ارحم قضاة  
 وفي المختار من كتب اصحاب ابى حنيفة سراج انه اذا رفع الى ابي نضره



الآن يخالف الكتاب والسنة والاجماع من الكافي فان شهد وأعلى <sup>خصم</sup>  
 حكم بالشهادة لوجود الحجّة وكتب بحكمه وهو المدعو سبجلاً فان شهد وايقض <sup>خصم</sup>  
 لم يحكم اذ لا يصح القضاء على الغائب وكتب الشهادة ليحكم بها المكتوب اليده وهو  
 المدعو بالكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة حقيقة فالخاضع ان سبجلاً القاضى الى  
 القاضى لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضى الى القاضى لا يكون الا قبل  
 الحكم منده فان شهد وان كان كتاب فلان القاضى سلمه ايتا في مجلس حكمه  
 وقراه علينا وختمه فتحه وقراه على الخصم والزعم ما فيه لثبوت ما في الكتاب  
 عنده من الحاشية وان كان الخصم قد هرب قبل ان يوصل المدعى  
 الكتاب الى القاضى المكتوب اليده فقال المدعى للقاضى هذا كتاب قاضى  
 بلد كذا ايت وهو لا شهوري على الكتاب فاسمع شهادتهم واكتب لي  
 الى قاضى بلد كذا فان القاضى يكتب في قولهم وله الخيار ان شاء فسخ كتاب  
 القاضى الاول في كتابه لان الحجّة على الحق كتاب القاضى الاول وان شاء  
 لم يسخ ويحكي في كتابه ثم ان القاضى الثاني اذا اقترن الكتاب اليده يجمع  
 بين المدعى وخصمه ويفعل ما كان يفعل القاضى المكتوب اليده الا  
 ولو كان الخصم في بلده وكذا القاضى الرابع والخامس والسادس لان كتاب  
 القاضى بمنزلة الشهادة فكما تجوز الشهادة على الشهاد وقوان كثر جاز كتاب  
 القاضى من السراجية كتاب القاضى الى القاضى فيما دون مسيرة  
 سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف راج انه لو كان <sup>عند</sup> بجالة  
 الحجاب القاضى لا يمكن الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى



من الكافي وعنده ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك حين ابتلى بالقضاء  
وليس الخبر كالمعاينة واختار شمس الاثمة السرخسي راجع قول ابي يوسف  
من الخلاصة ولو كتب اسم القاضى الكاتب ونسبه ولم يكتب اسم المنيب  
اليه ولكنه كتب الى من بلغه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم  
لا يجوزوا ابو يوسف راجع وسع واجازوا وعليه عمل الناس اليوم و وعنده  
وذكر بعض المشايخ ان محمد راجع لما قلده القضاء راجع الى قول ابي يوسف  
راج قال الامام السرخسي راجع في كتاب الاقرار الاحتياط الاخذ بقول  
ابي يوسف راجع ومشائخنا راجع اخذوا بفعله فيما يتعلق بالقضاء و من  
الفصول اعلم ان القضاء في المجتهدات ما قد عدا وعنده الشافعي وعنده  
ابن ابي ليلى وعنده جميع العلماء راجع لكن ينبغي ان يكون عالما بمواضع الخلا  
ويترك قول المخالف ويقضي برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء باتفاق  
الروايات فاما اذا كانت لا يعرف موضع الاجتهاد والاختلاف فينقل  
قضاؤه روايات عن اصحابنا راجع فعلى رواية الجامع والسير الكبي لا ينفذ  
وعلى الروايات الاخرى ينفذ فلا يقع الاحتراز عن الفساد و من القنية  
مع مك القاضى المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ و ط  
اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه و من الفصول  
ولو قضى بجواز بيع المد برينفذ قضاؤه و وفي القضاء بجواز بيع ام الولد  
روايات واظهرها انه لا ينفذ و وفي قضاء الجامع انه يتوقف على امضاء  
قاض آخر ان امضى ذلك القضاء نفذ وان ابطله بطل وهذا الوجه



الاقاويل من الثانية ولو كانت الورثة كبار غيباً وله وارث صغير في المصرفان  
 القاضى يحيط للصغير وكذا فيقيم المدعى بينة على الوكيل نقض القاضى له <sup>بند</sup>  
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة <sup>من الجواهر</sup> قاضى في جادته او بيع  
 عقار محدود بحضوره فحكم بصحتها <sup>على</sup> المدة المحدودة ثم قال غلطت <sup>جفت</sup>  
 الحكم ولم يكن محدودا لا يسمع ذلك منه ويكون الحكم ماضيا على الصحة <sup>من</sup>  
 الفصول اذا ادعى دينا على ميت والورثة الكبار غيبين والصغار حاضرين فللقاضى  
 ان ينصب عن هذا الصغير وكيل يدعى عليه فاذا قضى على الوكيل كان قضاء  
 على جميع الورثة <sup>من</sup> ومنه الوارث اذا قضى الدين من التركة باقراره فلو جاء  
 غريم آخر يضمن له ولو ادعى بالقضاء لا يضمن ويشترك هذا الغريم <sup>الاول</sup>  
 من الحاوي وسئل عن مات وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثر فادعى  
 مدعى على الميت وثنا وعجز عن اقامة البينة هل له ان يستخلف اصحاب الديون  
 او الورثة ومن الخصم في اقامة البينة قال ابو نصر لا يعين على الغرماء ولا على  
 الورثة وان كان له بينة فالوصي هو الخصم وان لم يكن له وصي جعل القاضى  
 وصيا فان كان في المال فضل على الديون يختلف الوارث <sup>من</sup> من القينة  
 في كتاب المداينات مات وعليه ديون لا يفي التركة بها وادعت امرأته  
 مهرها فاقول قولها الى مقدار مهر مثلها من يقيم بينة فتخام الغرماء <sup>من</sup>  
 من شرح ادب القاضى للخصاف راج في الباب الثالث والتسعين في  
 اثبات الدين على الميت قال وكذلك ان مات رجل ولم يوص الى احد  
 ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم اموالا او حقوقا فان القاضى يجعل له وصيا



ثم يدعونهم تبعاتهم ما يدعونهم يحضر من الوصي لان الميراث لا يكون  
وارثا كان ماله لبيت المال فيكون للمسلمين وكان الميراث ان ينصب  
فيما حذر مع خصومة المدعي في حق المسلمين فاذا ثبت الحق خلف المدعي  
على الوجه الذي هو في المسئلة الاولى من الذخيرة في الفصل التاسع  
عشر من كتاب ادب القاضي ثم انما يكون للقاضي ولاية نصب الاوصياء  
في التركات وولاية نصب القوام في الاوقاف اذا كتب في منشوره ذلك  
من ادب القاضي للخصاف وقال وكل حق يدعيه رجل من دين او قرص  
او غصب او ودية او مضاربة يعنى ودية مجبورة ومضاربة مجبورة  
او ضيقة او دارا او عقار في يد رجل فان للقاضي اذا ثبت ذلك عند  
كتب لصاحبه لان دعوى الودية المجبورة والمضاربة المجبورة ودعوى  
الدين والدين والعقار مما لا ينقل وكذا <sup>التي</sup> الى القاضي فيما لا ينقل جازا <sup>جاء</sup>  
لعدم الحاجة الى الاشارة منه ايضا في باب اثبات الدين والحقوق  
على الميت قال وان كان للميت ورثة الى بلد آخر وماله وتركته هناك  
توفي فادعى عليه قوم حقوقا واموالا فان كان البلد الذي فيه ورثة  
الميت بلد المنقطعا عن هذا البلد جعله القاضي وصيا يأمرهم بالتثبيت  
عليه لان الغيبة المنقطعة جعلت بمنزلة الموت ولو كان الوارث ميتا  
فان القاضي يجعل للميت وصيا فكذا هنا فان لم يكن البلد منقطعا عن ذلك  
البلد وارادوا ان يشبوا حقوقهم عند هذا القاضي ليحكم لهم بذلك لم يقبل  
منهم لان الغيبة اذا لم يكن منقطعة لا تكون بمنزلة الموت فلا يكون للقاضي



فحسبه لابي يعقوب عن الميت قال فان سألوا ان يسمع من شهودهم ويكتب لهم بالصح  
 عنه <sup>في</sup> <sup>البلد</sup> <sup>التي</sup> <sup>هو</sup> <sup>فيها</sup> <sup>الميت</sup> الى ذلك القاضي سمح فكانت الجواب كالجواب في العقار فان  
 العقار اذا كانت في هذه البلدة والمطلوب في بلدة اخرى فان قاضي هذه  
 البلدة يكتب الى قاضي تلك البلدة ليقضي قاضي تلك البلدة ثم يكتب الى  
 القاضي الكاتب ليسلم العقار اليه كذا هنا هذا القاضي الذي مات <sup>في</sup> <sup>البلد</sup>  
 في بلدة والتركه في بلدة فان قاضي هذه البلدة يكتب الى قاضي بلدة فيها  
 الوارث ليقضي ثم يكتب الى هذا القاضي الكاتب ليسلم التركه اليه <sup>من</sup> <sup>البلد</sup> <sup>التي</sup> <sup>هو</sup> <sup>فيها</sup>  
 الى ويؤسر عن قاضي له خصومة على انسان واستخلف خليفة فقص له  
 على خصمه فقال لا ينفذ لان قضاء نائبه كقضاءه بنفسه لنفسه وذلك غير  
 جائز قال ويجب ان يطلب من السلطات ان يولي آخر حتى يختصا اليه  
 او يتحاكما الى حاكم يحكم وتراضيا بقضاءه فيقضي بينهما فينفذ <sup>منه</sup> <sup>في</sup>  
 كتاب البيوع في الباب الثاني وسئل ابو بكر عن مديون ليس له الاثر  
 يسكنها قال يبيعها القاضي فيقضي دينه <sup>من</sup> <sup>كشف</sup> <sup>المنازل</sup> <sup>وقد</sup> <sup>يكون</sup>  
 بان يمنع المديون عن بيع ماله لقضاء الدين فان القاضي يبيع <sup>عليه</sup>  
 امواله والعروض والعقار في ذلك سواء وذلك نوع حجر لنفاذ تصاري  
 الغير عليه <sup>من</sup> <sup>الفصول</sup> <sup>في</sup> <sup>الفصل</sup> <sup>التاسع</sup> <sup>عشر</sup> <sup>اذا</sup> <sup>اراد</sup> <sup>الرجل</sup> <sup>ان</sup>  
 يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده  
 الا على خصمه لان البينة انما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك وارث  
 الميت او غريم له عليه حق او رجل له على الميت حق او موصي له واذا <sup>راض</sup>



رجلان ادعى عليه حقاً لابييه والمدعى عليه بذلت الحق مقربة اوجاه  
 فلما ان ثبتت نسبته ويسمى القاضى من شهوده بحضرة ذلك الرجل  
 من الفصول المحيلة في اثبات الدين على الغائب ان تكفل للمدعى عن  
 الغائب رجل ما للمدعى على الغائب ويحيز المدعى كفاً لثبته في المجلس فيدعى  
 المدعى على الكفيل ما لا مقدور بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفا  
 وينكر المال للمدعى على الغائب فيقيم المدعى البيعة بالمال على الغائب  
 فيقضى القاضى على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه المال باقراره بالكفا  
 ثم يبرأ المدعى الكفيل عن المال فيثبت المال على الغائب لا تصاب  
 الكفيل خصما عنه لان ما يدعى المدعى على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت  
 المال على الغائب وفي مثل هذه الصورة ينصب الحاضر خصماً عن الغائب  
 من الجواهر جرائم وانهدم بعد موقعة جدار داره فظهرت تقو  
 فعلم القاضى بذلت وتقال احضروها حتى اقسمت بيت الورقة فجاءوا  
 بها اليه وكانت عنده اياً ما حتى بعث الامير اليه فقالا بعثها الي  
 فاما اقسمت بيت الورقة فبعث اليه فلم يدفعها اليهم فلم ان يضمنوا  
 القاضى لانه بعثها الى الامير من غير اكرام فصار متلفاً اختياراً من  
 الصغرى ادعى دينا في التركة واقام البيعة فان القاضى يحلف بالله  
 ما استؤنيته لا شياً منه وان لم يطلب الورقة بمينه وان ابوا  
 تمام هذا لا يستلزم مذكور في الباب الثالث والسبعين بالابداء  
 منهم مذكور في الباب الثالث والسبعين من شرح اد - القاضى



من التهذيب ثم يكتب اسم الشاهد وأبيه وجدّه وقبيلته ومسكنه <sup>بيته</sup>  
إلى أهل الثقة مع ثقة في السر وعند أبي يوسف راجح مع الاثنين <sup>أحوط</sup> <sup>✽</sup>  
وقال محمد راجح لا يجوز إلا مع الاثنين فإن تركي حكم به وأظهر تركيته وإن  
جرح لم يقض به ولم يشهره وإن تركاه واحد وجرحه واحد يسأل عن  
غيرهما فإن تركاه جماعة وجرحه اثبات لم يحكم به وله أن يقضي قبل التزكية  
بظاهر العدالة إلا أن يطعن الخصم فيهم وقالوا الشافعي راجح لا يقضى ما لم  
يسأل <sup>✽</sup> قال رضى وفي زماننا لما تعدّرت التزكية لغلبة الفسق اختار  
القضاة استخلاف الشهود كما اختار ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن <sup>✽</sup> من  
الصغرى تعدّل العبد لمولاه والابن لأبيه أن عدل في السري <sup>خفية</sup> <sup>عند أبي</sup>  
رجح وأبي يوسف راجح وأهلية الشهادة ليست بشرط وفي تعدّل العلانية <sup>شنة</sup>  
شرط وذكر الخفاف راجح في هذا الباب مطلقاً أن تعدّل الأب للأبنت والأب  
لأبيه والعبد لمولاه يصح لكنه محمول على التعدّل <sup>سراً</sup> وأيوماً لم يبق إلا التعدّل  
سراً فلا تشترط أهلية الشهادة في المعدل <sup>✽</sup> من خزانة الفقه العليا خمسة  
نفر يجوز للقاضي تخليفهم من غير أن يسأل المدعي تخليفهم منها الشفيع إذا  
طلب الشفعة يخلفه القاضي بالله ما سلمت الشفعة ثم يقضي له بها <sup>والمشتري</sup>  
إذا أراد البيع يخلفه القاضي بالله ما رضيت بالعيب <sup>✽</sup> ورجل ادعى ديناً في التركة  
يخلفه القاضي ما قبضه <sup>✽</sup> وودعة الغائب تطلب امرأة النفقة منه يخلفها  
القاضي بالله ما قبضت النفقة منه <sup>✽</sup> رجل اشترى جاريتاً وأثبت عند القاض <sup>ض</sup>  
أن لها زوجاً يخلفه القاضي بالله ما علمت أن زوجها قد مات أو طلقها ثم <sup>يقضي له</sup>



بالرد من الكافي ولو كانت الحاضر كبرى أو صغيرا نصيب القاضي عن الصغير  
 وصيا وقسم اذا اقيمت البينة لان للقاضي ولاية نصيب الوصي عن الصغير ثم  
 وصي الصغير قائم مقامه وكأنه بالغ حاضر من الجواهر قاضي يكتب في سجل  
 ثبت عندي بما يحكم في الحوادث الحكيمة فانما لا نفقي بالصحة ما لم يبين لنا وجه  
 الصحة فان القاضي ربما نظر انه ثابت وهو غير ثابت فكذا الجواب فيما  
 يكتب القاضي ان فلانا شهد على موافقة الدعوى ما لم يبين لفظ المشاهدة  
 والدعوى لا نفقي بالصحة ومنه قال في سجل ذكر انه كتب قاضي فلان والقاضي  
 ولأه قاضي القضاة وقاضي القضاة اقامه السلطان وفلان نائب فلان  
 لا نفقي بالصحة ما لم يبين ان كل واحد منهم ماذون بالاستحلاف من  
 التمس خاتمة في نوادر ابن رستم انه اذا وصل الى قاضي ينبغي للمكتوب اليه  
 ان يسأل الشهود عن القاضي الكاتب أهو عدل فان عدلوه قبله وهذا  
 السؤال لازم على الرواية التي تشترط العدالة لصيرورة القاضي قاضيا  
 وهو اختيار بعض المشايخ مخرج اما على الرواية التي لا تشترط العدالة لصيرورة  
 القاضي قاضيا وعليه الفتوى فهذا السؤال بطريق الاحتياط ثم القاضي اذا  
 قبل الكتاب فماذا يصنع قال على قول ابي حنيفة ومحمد مخرج يفتحه والاولى ان يكون  
 الفتح بحضرة الخصم وان فتحه بغير محضر منه جازم من التهذيب ولا يقضي  
 وهو مشي ويسير ولا يأمر ان يكون متكيا او يجلس حيث شاء في منزله او  
 المسجد وعند الشافعي مخرج لا يجلس في المسجد والاحب ان يجلس حيث حجة  
 الناس من التمس خاتمة واذا قلنا السلطان رجلا قضاة يوم يحوز وثبات



في هذا الوقت واذا قيد بالمكان يجوز ويتقيد بذلك المكان ايضا ذكر شمس الاثمة  
 السراج في شرح كتاب الصلح في باب الحكيم وفي الذخيرة والمقلد  
 في هذا التقيد فائدة لان المقلد بما يكون اقدر على مراقبة القاضي وعلى  
 حفظه في ذلك المكان الذي عينه فعلى هذا الوعيد القاضي امانة نائبه بمسجد  
 معين لا يكون له ان يقضي في مسجد آخر من الظهيرية المرغباتية واذا  
 قلنا السلطات رجال قضاء بلدة لا يدخل فيه السواد والقرى ما لم يكتب في  
 منشور البلدة والسواد وكذا في الفتاوى السراجية والمخالصة ليعين الخلاصة  
 المدعي اذا طلب السجل من القاضي ليعرضه عن المفتي فانه يجيبه القاضي وكذا  
 اذا طلب المدعي عليه كذا في الفتاوى النسفي من المتأخر خافية وسئل عن  
 القاضي اذا امر بكتابة سجل حجة للمدعي المقضي له وطلب المقضي عليه من المقضي له  
 السجل ليعرض على المفتي اهو صحيح ام لا فاستمع عن ذلك هل يجبر على ذلك وهل  
 للقاضي ان يلزمه ذلك اذا اشتبه الامر اليه ام لا فقال نعم في كتاب الاقضية  
 ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا العرض ولا العقار عند  
 الي حنيفة مراح لكن يحبسه ويأمره بالبيع ويستديم الحبس لبيع بنفسه  
 وعندهما يبيع العرض في رواية واحدة وفي العقار روايتان <sup>في</sup> وسئل  
 عن التمس من القاضي تفريق الشهود قال يجيب الى ذلك من الفضول  
 تعليق القضاء والامارة بالشرط يجوز وكذا يجوز اضافتها الى وقت المستقبل  
 وكذا يجوز تاقيت القضاء بزمان بان قال انت قاضي هذه البلدة هذا الشهر  
 وهذا اليوم ويكون قاضيا بقدر ذلك من الذخيرة لان هذا امانة فانما



يثبت بقدر ما أتأثر في هذه المواضع من التآثر خافية إذا قال القاضى <sup>له</sup> جعلت ما بُني في القضاء بشرط أن لا ترتشي ولا تشرب الخمر ولا تمسك امرأ  
 أحد على مخالفة الشرع فالنقل صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئاً من ذلك  
 لا يبقى قاضياً من الذخيرة لأن تقدير هذا الكلام أنت ما بُني ما دمت  
 لا تفعل هذه الأشياء فهذا نقل موقت معنى ومثل هذا النقل صحيح  
 وإذا وجد الوقت ينتهي النقل من الخلاصة وقاد شمس الأئمة الحلواني  
 شرح القاضى بنصب الوصي في ثلث مواضع إذا كان في التركة دين أو فيها  
 وصية أو كانت الورثة صغاراً من التآثر خافية ويكره تنفيذ الحكم في عشرة  
 أحوال في حال الغضب والجوع والعطش والحاصر والهاقن والراكب و  
 الماشي والناس والمريض والوجع ويقضون في حال يكون إجماع طلبة  
 وعقله وفهمه يحضر وفي السخا في ويخرج للقضاء في أحسن ثياب وأعد  
 أحواله <sup>م</sup> ولا ينبغي له أن يتعب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في  
 طرفي النهار أو ما طاب <sup>له</sup> وكذلك الفقيه والمفتي <sup>له</sup> ولا يمانح الخصوم ولا  
 أحد هم <sup>له</sup> ولا يضحك في وجه أحد هما وكذلك لا يؤمى إلى أحدهما إيماءً  
 ولا يعبس وجهه عليهما ولا على أحدهما ولا يجعل الخصوم لآتيان حجتهما  
 ولا يخوف الخصوم <sup>له</sup> ومعناه أن يتكلف بتخويف الخصوم <sup>له</sup> في شرح الطحاوي  
 ولا يخوفهم يعني لا يقول أقم حجتك والآن أقضي عليك أو بطل دعواتك بل يؤ  
 إلى المجلس الثاني والثالث وصاحب المجلس يقيم الخصوم بين يديه عن  
 البعد والشهود يقرب من القاضى <sup>له</sup> من العيون وينبغي للقاضى إذا <sup>اختصم</sup>



اليه الأخوة أو بنو العلم أن لا يجزئ فصل القضاء بينهما ويدفعهم قليلا لهم .  
 أن يصلحوا من الكبرى وهذا لا يختص بالأقارب بل ينبغي أن يفعل ذلك  
 إذا وقعت الخصومة بين الجانبين من الغوامض وأن تصحح القضاء <sup>حب</sup>  
 ما أمكن لأن كلام أحد الناس واجب التصحيح وكلام الحاكم وهو رأيهم أولى  
 من آثار خانية وإذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي أن يقوم  
 بين يدي رجل يمنع الناس عن التقدم بين يدي في غير وقتهم ويمنع عن  
 اساءة الأدب ويقال له صاحب المجلس وله اسامي الشرطي والعريف و  
 الجلواز وينبغي أن يكون به سوء الأدب لانه يحتاج الى تأديب السفهاء ودفع  
 سفهمهم والشر بالشريد <sup>ف</sup> من القنية وينبغي أن ينصب النساء حتى  
 يقعد الناس بين يدي القاضي ويقفهم وينجز من يسيئ الأدب  
 من آثار خانية وأن يرى القاضي أن يعطي المدعي طينة أو خاتما  
 أو قطعة قرطاس لاحتضار الخصم جانرا والقضاة في هذه اختلافات <sup>ف</sup>  
 بعضهم اختاروا دفع طينة <sup>ف</sup> وبعضهم اختاروا ورقة قرطاس <sup>ف</sup> وبعضهم  
 اختاروا دفع الخاتم <sup>ف</sup> والخصاف اختاروا بذل العلامة في المصر والاشخاص  
 خارج المصر <sup>ف</sup> والقضاة في زماننا اختاروا الاشخاص في المصر وبذل  
 العلامة خارج المصر <sup>ف</sup> ولوا عطاء القاضي طينة أو خاتما وذهب به الى  
 الخصم وأراه ينبغي له أن يقول للخصم هذا خاتم القاضي فلان يدعوك  
 أعرفه فان قال نعم اعرفه ولكن لا احضر أشهد المدعي على ذلك  
 شاهدين حتى يشهدا عند القاضي بمرده فاذا شهدوا بذلك <sup>بعث</sup>



القاضي من يحضره او يستعين في ذلك بالوالي <sup>ال</sup> وذكروا الخصاص في ادب  
 القاضي يكتب دعوى المدعي في صحيفة وينظر فيه <sup>ا</sup> صحيح هو ام فاسد  
 فان كان فاسدا لا يقبل ولكن يقول للمدعي قم فصح دعواتك في موضع  
 من ادب القاضي وفي موضع آخر ان القاضي لا يقول له ذلك وبه  
 اخذ مشائخنا راج ولكن يقول دعوات هذه فاسدة ولا يلزم من سماعها  
 وهذا ليس بتلقين بل هو فتوى بالفساد <sup>ال</sup> وفي فتاوى جامع الصغير  
 وعن محمد راج ان القاضي يسأل المدعى عليه شهود واعليك بحق ام  
 بغير حق فان قال بحق فهو اقرار وان قال بغير حق لا يقضي بشيء ثم اذا  
 حضر المدعى عليه مجلس القضاء فالقاضي يأمر المدعى باعادة البينة  
 على تمرده فاذا اعد البينة عاقبه على ما صنع من التمرد واساءة الادب  
 وكذلك لو كانت المدعى عليه في الايتداء قال احضر ثم لم يحضر لانه  
 ظهر تمرده بفعله الا انه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه  
 في الصورة الاولى <sup>ال</sup> وفي الثانية فاذا حضر يجلسه القاضي عقوبة وكذا  
 اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الحتم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر قسوته  
 وكذا اذا وعد ثم خالف الا ان هذا دون الاول في العقوبة <sup>ال</sup> وفي الثالث  
 العتابية وتمرده ان يقول لا احضر او سلت او قال احضر في وقت كذا ولم يحضر <sup>شهود</sup>  
 على رطوبة مستوران بعث اليه من يحضره او كتب الى الوالي فبعث اليه من  
 يحضره واذا حضر غرره بضرب او بجس على حسب حاله على ما يراه <sup>ال</sup> من  
 الظهير يترخصان يتشانت بين يدي القاضي في مجلسه فلم ينتهيا بالنهي



والرأي في ذلك للقاضي ان يحبسهما او يغرزهما عقوبة فهو حسن لانه  
لو ترك ذلك فربما يجترئ بذلك غيرهما واقتدى بهما فيذهب <sup>للك</sup>  
ماء وجه القاضي وصيانة ذلك واجب منه وأما ما يوجب اطلاق  
المحبوس اذا مرض في السجن وليس له خادم يعاينه فانه يخرج من  
السجن لكفيل لانه لو ترك كذلك يخاف عليه التلف والموت عليه الجس لا  
التلف وان كان له خادم يعاينه لا يخرج من السجن لانه بمنزلة المحبوس  
اذا احتال للهرب او يسأل العمال ان يخرجوه يودب بالسياط ليشفي عن  
ذلك من الحاوي امراة ورجل قال الرجل اين زن من ست وقالت  
المرأة اين شوي من ست وكانت ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما نكاح  
اختلف المشايخ قيل بانه ينقذ وقيل بانه لا ينقذ ولو قضى القاضي بالنكاح  
صح وصار متفقا عليه من التهذيب واذا اتى بالكتاب الى القاضي  
المكتوب اليه يأمر باحضار خصمه واذا شهد الشاهدان على الكتاب  
والختم من جهة القاضي الكاتب فانه قرأ عليهم وقال ابو يوسف <sup>ح</sup>  
اذا لم يشهدوا بما فيه جاز ويفتح بمحض الخصمين فان كان فيه نقل الحكم  
امضاه الا فيما ذكرنا وان كان فيه نقل الشهادة انما يحكم به اذا كان <sup>أيه</sup>  
ذلك لان الاول لم يحكم به <sup>من</sup> من صنوان القضاء اما الاول فلا يخلو اما <sup>ان</sup>  
كان عمله محيطا بحق من حقوق العباد او بحق من حقوق الله تعالى فان  
كان من حقوق العباد نحو ان يرعى الرجل يغصب ثوبا او يطلق امرأة  
او يتزوج امرأة او يقتل رجلا او يخذله رجل ثم ردت اليه انكر الختم فانه



يقضي بعلمه لأن هذا العلم حصل بمعاينة السبب وانفرد في العلم بتبنياده <sup>العلم</sup>  
 من السعنا في العلوم الخمسة شرط جوازه وهو ان يكون الكاتب معلوما  
 يعني القاضي الكاتب الى معلوم يعني المكتوب اليه في معلوم يعني المدعي به  
 لمعلوم يعني المدعي على معلوم يعني المدعي عليه <sup>منه</sup> ولا يفتح الكتاب الا  
 بحضور الخصم لان ذلك في معنى الشهادة على الشهادة فان الكاتب ينقل انما  
 الشهود يكتبه الى القاضي المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادة <sup>الصل</sup>  
 بجارته ثم لا سمح الشهادة على الشهادة الا بحضور من الخصم فذلك لا يفتح الكتاب  
 الا بحضور من الخصم <sup>من</sup> التهذيب ولو كتب الى منوبه يعرف خطر جدا <sup>مصر</sup> او حاجي  
 لا يحتاج الى ذكر اسمه واسم منوبه ولا شهادة عليه ولو كانا في مصرين يحتاج <sup>من</sup>  
 الهداية فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضور الخصم <sup>من</sup> الكثر فان وصل الى  
 المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصم وشهود <sup>من</sup> شرح ادب القاضي  
 للخصاف ثم القاضي اذا علم بموجب حق انسان على انسان فهذا على ثلاثة اوجه  
 اما ان علم قبل تقلد القضاء او علم بعد تقلد القضاء في غير المصر الذي هو قاض  
 فيه ففي الوجه الاول عند ابي حنيفة راج لا يقضي بذلك العلم وعندهما يقضي <sup>من</sup>  
 وفي الوجه الثاني يقضي في حقوق العباد وما يثبت مع الشبهات وما يستقط <sup>لخصا</sup>  
 وحده القذف ولا يقضي في الحدود والحالصة لله تعالى تحوحد الزنا وحده شرب الخمر  
 وحده السرقة <sup>من</sup> السراجية اذا ذكر في السجل ان الشهود شهدوا على موافقة  
 الدعوى ولم يفسر الشهادة لا يصح الا اذا كانت القاضي عالما كما ملا نائب القاضي  
 اذا سمح البيعة والاقرار ويكتب بذلك الى القاضي فانه لا يقضي بذلك <sup>من</sup>



"فإنك من أهلية البينة" من الخفية والمخفية أن يقضي بما علم في قضائه في المصالح  
 في مجلس القضاء أو في غيره وأن علم بالحادثة قبل التعليل ثم تلك القضاء ليس له  
 أن يقضي بذلك العلم في قول أبي حنيفة شرح وقال صاحباه شرح له أن يقضي بذلك  
 العلم وعلى هذا الخلاف إذا علم بالحادثة في قضائه ثم عزى ثم تلك ثانيا ليس له أن يقضي  
 بذلك العلم عنده من شرح الطحاوي والقاضي إذا كانت عالما بالحادثة ينظر  
 كانت علم بعد القضاء ورأى ذلك في مصره الذي هو قاض عليه له أن يقضي  
 بعلمه من غير بينة بالاجماع فإن علم قبل أن يستقضي ورأى ذلك في غير مصر  
 فكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد شرح وقال أبو حنيفة شرح لا يقضي  
 بذلك العلم هذا إذا كانت حقا لواقعة ثم رجع لا يصح رجوعه بعد الاقرار  
 كالاموال وحد القذف ونحوه وأما إذا كانت ذلك مما يصح رجوعه بعد الاقرار  
 كحد الزنا والسرقه والشرب ونحوه فلا يقضي بعلمه إلا في السرقه فإنه يقضي  
 بالمال دون القطع من شرح ادب القاضي للخصاف فإن حضر رجلا  
 فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك مقرا واجاد له فإن القاضي  
 يسمع من شهود الوكيل على الوكالة ويفضل له الوكالة لأن البينة قامت على خصم  
 حاضر فتقبل من الطحاوي وسئل أبو بكر شرح عن مديون ليس له الآداب يسكنها  
 قال يبيعها القاضي فيقضي دينه من القنية الاب إذا كانت مسرفا مبدرا  
 للمال فللقاضي أن يأخذ مال اليتيم من يده ويضعه على يدي عدل إلى وقت  
 حاجته الصغير وبلوغه ومنه التوكيل بالاقرار يصح عند أبي حنيفة ومحمد شرح  
 حتى يواخذ الموكل بالقرار التوكيل وعند أبي يوسف ونزف شرح لا يصح من هؤلاء



القضاء واما بيع مال المديون المجوس قال صاحب الاقضية المجوس في الدين  
 اذا امتنع من قضاء الدين وله اموال لا يبيع القاضى ماله في الدين ولكن  
 يستدعيه حيسه الى ان يبيعه بنفسه ويقضي دينه -١- وذكر ابن سماعه عن محمد  
 عن يعقوب عن ابي حنيفة ربح في رجل حيسه القاضى في دينه لرجل عليه  
 دراهم وله دنانير قال يبيعها القاضى ويوفي صاحب الدين حقه ولو كان له  
 عرض لا يجوز بيعها وقال ابو يوسف ومحمد ربح يبيع العرض والعقار  
 والاصل عندهما ان كل من وجب عليه حق وامتنع عن ايفاء ما كان  
 مستحقا عليه وذلك مما يجري فيه اتيابة فالقاضي يقوم مقامه في ايفاء  
 ذلك الحق المستحق عليه كالذي اذا اسلم عبده فالقاضي يحبره على البيع فان  
 امتنع عن ذلك فان القاضى يبيعه عليه وكذا في الذخيرة وغيره -٢- من  
 صنوان القضاء فان قال الطالب بعد ختم الباب ومضي ايام انه جالس في داره  
 ولم يحضر فانصب له وكيله حتى اقيم البينة عليه -٣- قال ابو يوسف ربح يبعث  
 القاضى رسولا مع الشاهدين ليشهدا بما جرى عند القاضى فينادي  
 الرسول على يديه ثلثة ايام كل يوم ثلث مرات وقت جلوس القاضى او قربا  
 منه يا فلان بن فلان ان القاضى يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان  
 مجلس الحكم والا قضينا لك وكلا وقبلنا البينة عليك فان لم يحضر نصب له <sup>وكيلا</sup>  
 لانه حينئذ يكون انما للقاضى بالتوكيد دلالته -٤- من البردوي والنوع الثاني  
 اذا امتنع المديون عن بيع ماله بقضاء الدين باع القاضى عليه امواله  
 والعرض والعقار في ذلك سواء -٥- من التارس خانية في الفصل الثالث



والستين من كتاب ادب القاضي المديون اذا كانت له عقار فاضل عن حاجته يجبره القاضي لبيعه ويقضي الدين وان كانت لا يشتري الا بثمان قليل كذا ذكره الخفاف راجع في باب الحبس وان امتنع المديون عن البيع بنفسه فاقاضي هل يبيعه ذكر في الجامع الصغير وفي كتاب الاقضية ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا العروص ولا العقار عند ابي حنيفة راجع لكن يجبره ويأمره بالبيع وليستد بم الحبس لبيع نفسه وعندهما يبيع العروص وايدة واحدة وفي بيع العقار روايتان ينبغي ان يكون للنساء محبس على حدة <sup>في</sup> تحريرا عن القسنة وعن ابي حنيفة راجع ان المرأة تحبس في محبس النساء ولكن يحفظها الرجال من الخانية ولا يبيع مال المديون في قول ابي حنيفة راجع وفي قول صاحبه راجع يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح من ادب القاضي للخفاف راجع والاطهر انه يبيع من المنة في الظهيرة والاطهر انه يبيع من العتابة والعابية وعندهما يبيع العروص اولا فان فضل الدين يبيع العقار راجع وعن شرح راجع انه يبيع ما فوق الاثر وقيل يترك يكدست جامه وقيل دستين وهو اختيار الشيخ الامام الشافعي من الهداية في باب اليمين قال واذا قال المدعي لي بينة حاضرة قيل لخصمه اعطه قبلا بنسبت ثلاثة ايام كبلا يغيب نفسه فيضيع حقه والكفالة <sup>لنفس</sup> بائنة عندنا وقد مر من قبل واخذ الكفاية بغير والد دعوى استحسن عندنا لان فيه نذر المدعي وليس فيه كفاية ضرر المدعي وهذا لان الخصم



مستحق عليه بمجرد الدعوى حتى يعتدي عليه ويحال بينه وبين اشتغاله في  
الكفيل باحضاره وانتقد بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة راجح وهو الصحيح  
ولا فوق في الظاهر باب الحامل والوجيد والحقير من المال والخطير ثم لا بد من  
قوله في بيئته حاضرة للكفيل ومعه في المهر حتى لو قال المدعي لا بيئته في اوساط  
عيب لا يكفل لعدم الفائدة من التاخر خافية ثم واذا كفله مدة موقته  
اختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح انه يكفله القاضي الى المجلس الثاني  
ان كان القاضي يجلس ثلثة ايام او اكثر يكفل بتلك المدة وما يشاء  
الا ثمة الحلواني راجح ذلك موقوف الى رأي القاضي من المستغنى  
وعن ابي يوسف راجح يأخذ كفيل الى جلوس القاضي مجلسا آخر حتى اذا  
ان جلس في كل اسبوع مرة يأخذ الكفيل الى سبعة ايام واذا كان يجلس  
في كل خمسة عشر يوما يأخذ منه كفيل الى خمسة عشر يوما وهذا القول  
احسن وهو ارفق بالناس في الزمان الاول وما قلنا ارفق بهم في زماننا  
حيث يجلس القاضي في كل يوم من المحيط ثم تفسير الملازمة ان يدور معه  
حيث دار ويكون معه لا يفارقه وليس له ان يجلس في موضع لان ذلك  
حبس وليس له حق المجلس هكذا ذكر في الاصل وذكر ابن سماعه في نوادر  
من محمد راجح انه قال للمدعي ان يجلس في مسجد حية وان شاء في بيته لا  
بما يطوف به في الاسواق والسلك من غير حاجة وفي ذلك ضرب للعد  
من عمر وابن محمد راجح قال قالوا في المعسر لصاحب الحق ان  
لا يجلس احب من ذلك . نادر هشام راجح سألت عن مجرم راجح عن رجل



٤٣٤  
 اخرج من المجلس على تقليس قواي محمد راح الملازمة مع التقليس <sup>المعنى</sup> وأشار الى  
 وقال له عند شئ لا علم لنا به ذكر الملازمة واداد بها المجلس في موضع بدليل  
 تفريعات المسئلة <sup>١</sup> من الذخيرة ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته  
 فاما ان يأذن المدعي في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو ترك  
 حتى يدخل الدار وحده ربما يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود  
 من الملازمة <sup>٢</sup> من الكبرياء لا يجلس الرجل في دينه ما لم يشهد شاهد ان  
 على غناه لان الناس كلهم فقراء ما لم يظهر الغنا كذا ذكر هذا وهو خلاف ظاهر  
 اذ اية انه يجلسه اذا طالب الطالب حبسه ثم يسأل على ما بين اذا قامت البينة  
 على الافلاس من قبل الحبس في قولها واثبات والصحيح انه لا يقبل اما بعد الحبس  
 فبقاها ثم عند ابي حنيفة راح يقض عليه بالافلا ولا يجز عليه وهذا مما يحج عليه ايضا <sup>لكن</sup>  
 اذ لم يثبت البينة على الافلاس بعد مضي المدة واختلقت الرواية  
 في مقاديرها روي عن محمد راح عن ابي حنيفة راح شهران او ثلثة وروى  
 الحسن بن ابي نعيم اربعة اشهر <sup>٣</sup> ثم اشهر <sup>٤</sup> وذكر الطحاوي شهر وهو  
 اربعة الا قال ويلكزن الصحيح ان هذه الیس ملازمة بل ذلك موقوف الى رأي القاضی  
 حتى لو وقع في المناصب بعد ستة اشهر لم يمنع من يدريم الحبس وان وقع عند  
 القاضی <sup>٥</sup> ثم الشهران عاجزا لظهور هذا كله اذا كانت امره مشكلا اما اذا  
 طاهر لغيره <sup>٦</sup> سأل عنه عاجلا وقبل البينة على الافلاس وخلى سبيله <sup>٧</sup> من  
 اثبت ياب وروى في الحبس شهرين او ثلثة <sup>٨</sup> سأل عنه فان لم يظهر له مال  
 خلى سبيله ولا يجوز بينه وبين امرائه <sup>٩</sup> من الكافي وانما يحبس مدة



فيظهر ما له لو كانت له مال فلا بد ان تكون المدة مديدة لتحصيل هذه الفائدة  
 فقدر بشهرين او ثلاثة لهذا من النافع ان هذا الحبس بقدر لا ينهم بوجه  
 مفوض الى رأي القاضي لان المقصود من الحبس ان يظهر فيظهر ان كان له  
 مال وهذا امر يختلف باختلاف الناس فيفوض الى اجتهاد القاضي من  
 العناية ثم مدة الحبس ثلثة اشهر وقيل ستة اشهر والصحيح انه مفوض  
 الى رأي القاضي وان مضى ستة اشهر وعلم نضته يدوم الحبس وان مضى  
 شهر وظهر غجره وعسرتة بان شهدوا بافلاسه خلاه من الثانية وان  
 وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه وهذا اذا كانت اموره مشكلا  
 اما اذا كانت اموره طاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيعة على الافلا  
 ويخلي سبيله بحضرة خصمه من العناية واذا مضت مدة الحبس وحاله  
 مشكلا يسأل عن الثقة من جيرانه في الصوق والمحلة فان قالوا لا نعلم ما لا  
 سلله الى خصمه فيلانر مد ان شاء هو المختار من الثانية فان قال الطاب  
 هو موسر قادر على القضاء وقال المديون انه معسر تكلموا فيه قال بعضهم  
 القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا يدا  
 عما هو مال كاقرض وضمن المبيع القول قول مدعي اليسار روي ذلك عن  
 ابي حنيفة سراج وعليه الفتوى وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال والمديون  
 اذا قام البيعة على الافلاس فيبر روايتان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 مرجح الصحيح انها تقبل قال رضى ينبغي ان يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان  
 علم القاضي انه وقع لا تقبل بيعة قبل الحبس وان علم القاضي انه ليس قبل



البينة من الذخيرة ثم اختلفت الروايات في تقدير تلك المدة فمنهم  
 انه قدرها بشهرين الى ثلثة اشهر وعند ايضا قدرها بارسبعه اشهر ومن  
 ابي حنيفة سرح برواية الحسن انه قدرها بستة اشهر ومنه برواية الطحاوي  
 انه قدرها بشهر وكثير من مشائخنا سرح اخذوا برواية الطحاوي ومن  
 مشائخنا سرح قالوا ينظر الى المجوس ان رأى على نري الفقراء وهو صاحب  
 يشكوها له الى القاضي البوس وضيق النفقة وكانت ليلى عند جواب خصمه  
 حبسه شهر ثم يسأل وان كان وقتها عند جواب خصمه وعرف ترمده وأي  
 عليه علامة اليسار حبسه اربعة اشهر الى ستة اشهر ثم يسأل وان كان فيها  
 بيت ذلك حبسه شهرين الى ثلثة اشهر ثم يسأل وبمكان بقى الشيخ الامام  
 طهرا الدين المرعيني وهو يحكي عن عبد شمس الائمة الا وترجدي روح كثير  
 من المشائخ سرح قالوا ليس في هذا تقدير بل انهم من التهذيب واذا ثبت  
 الحق باقراره او يحكم بنكول او بينة ومطل المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب  
 حبسه يأمره بحبسه في كل عين يقدر على تسليمه وفي كل دين بد لا عن مال  
 كمن المبيع وبدل القرض والمغصوب ونحوه او بالتزامه بعقد كالمهر و  
 الكفالة وما سوى ذلك لا يحبسه من القدر وري فان امتنع حبسه  
 في كل دين لزمه بد لا عن ما حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر  
 والكفالة ولا يحبسه فيما سوى ذلك اذا قال اني فقير لا يحبسه الا ان  
 يثبت غريمه ان له مالا من حاشية القدر وري اما قوله يحبسه ثم  
 يسأل عنه فهذا اقوال ابي حنيفة سرح لان البينة على الا فلاس لا تقبل قبل



الحبس وهو المختار من الخلاصة وفي الحضاف في باب الحبس اذا قامت  
 افلاسه بينة قبل الحبس لا تقبل فيه روايات في رواية تقبل وبه كانت  
 يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي رواية لا تقبل نص عليه صاحب الكتا  
 في آخر الباب وبه كانت يفتي الشيخ وهو الصحيح من الثانية في المديون  
 اذا اقام البينة على الافلاس قبل الحبس والصحيح انها تقبل وفي الاقضية  
 اجمعوا انه لا يظهر الحجر في النكاح والطلاق والعاق والنفوس وفي ادب  
 القاضى الحضاف البينة على الافلاس قبل الحبس ط م مقبولة وبه كان  
 يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري روح وفي رواية لا تقبل وبه  
 كانت يفتي عامة المشايخ روح وهو الصحيح من الطحاوي الطهيري المحبوس  
 اذا اقام البينة بعد مدة تقبل على الافلاس بالاجماع واختلفوا في تقدير  
 المدة في قول ثلثة اشهر وفي قول ما بين اربعة اشهر الى ستة اشهر وذكر  
 الطحاوي شهر وهذا ارفق بالناس والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم  
 بل ذلك مفوض الى رأي القاضي وان قامت البينة على الافلاس قبل الحبس  
 روايات والصحيح انه لا تقبل وان اقام المدة على عليه البينة على الافلاس  
 قبل الوقت الذي ذكرنا اختلفوا فيه قال بعضهم تقبل ط من الثانية اذا  
 حبست زوجها بمهرها او بدلين آخر فعلا الزوج للقاضي حبسها معي  
 فان لم يوضع في السجن لتكون معي ذكر الحضاف في ادب القاضي في باب  
 المطالبة بالمهر انه لا يحبسها وبه بعض فتاة نرمانا اختار والحبس  
 لفساد الزمان سد الباب المعصية عليها فانها اذا لم تحبس وقد حبست



زوجها تذهب الى ما تريد وقيل القاضى يقول لها اذا اردت حبس الزوج  
 بحقت حبسك معه والا لا احبس الزوج وعلى هذين التقديرين جميعا يقع الا  
 عند نذها بها الى ما تريد <sup>لهم</sup> من الخلاصة المرأة اذا حبست زوجها لا تحبس معها  
 من شرح ادب القاضى للخصاف المطلوب اذا مرض في الحبس مرضا اضنا <sup>ق</sup>  
 ان كان له من يخدمه لم يخرج به وان لم يكن له من يخدمه فلا لان الحبس انما شرع ليخص  
 المحبوس فيسارع الى قضاء الدين وهو في حالة المرض اشك مسارعة فمات اقر  
 الى المقصود والحبس ليس سببا للمهلكات في هذه الحالة لانه اذا كان له من يخدمه  
 ويعالجه فذلك في الحبس وغيره سواء اما اذا لم يكن له من يعالجه يخرج لانه يخاف  
 عليه المهلكات في هذه الحالة والمستحق هو الزوج لا الاهلاك <sup>لهم</sup> من التهذيب  
 ثم اذا حبس <sup>وا</sup> على المطلق جاز للقاضى ان يدينه من ماله فان لم يكن في ماله  
 حبس دينه يبيع احد التقديرين بالآخر ولا يبيع العروض وعندهما يبيع لكن لا  
 اعتقارا <sup>لهم</sup> من الحانية ولا يبيع ماله المديون في قوله ابي حنيفة مخرج وفي قوله  
 صاحبه يبيع من قوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع <sup>المنقول</sup>  
 وهو الصحيح <sup>لهم</sup> ومنه وقيل بحسبه المديون في بيته ويكفيه مؤنته من الطعام والشراب  
 وان يكفه مؤنته تركه ليقتضي حاجته <sup>لهم</sup> من الغيبة القاضى اذا قضى في محل  
 الاجتهاد وهو لا يرى ذلك يرى خلاف ذلك ينفذ عند ابي حنيفة مخرج وعليه  
 الفتوى <sup>لهم</sup> من العنابية بيع الامة طلاقها على مذهب ابي ابن كعب نفذ ولو حكم ان  
 بيع الامة طلاق لا يبطله قضى اخر لانه مذهب عبد الله وابي رضى ناصريا  
 من الحاوي ولو قضى بخلاف مذهبهم مع العلم بمجاذبة لا يجوز قضاءه في قولهم



جميعاً من النوازل قال الفقيه راج وقد قال في رواية محمد راج ان كل شيء  
 قد اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي بذلك يجوز قضاؤه ولم يكن لقاضي  
 آخر ان يبطله ولم يذكر فيه الاختلاف وبه تأخذ من الفصول القاضي اذا لم يكن  
 مجتهداً ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف من جهة ينفذ وليس لغيره  
 نقضه وله ان ينقضه هكذا روى محمد راج وقال ابو يوسف ما ليس لغيره  
 ان ينقضه ليس له ان ينقضه ومنه ولو قضى بشهادة المحدث في  
 القذف ينفذ قضاؤه من الغوامض وان القضاء ينفذ في محل  
 الاجتهاد وهو ما لا يخالف النص والاجماع حتى لو ابطاله قاضي بيعة  
 خلافه فابطاله باطل من شرح الطحاوي اذا قضى بظن انه مذنب  
 نفسه فاذا هو من ذهب غيره له ان يبطله ليس للآخر ان يبطله لا  
 حصل قضاؤه في مختلف فيه وان قضى بمذنب خصمه وهو يعلم بذلك  
 نفذ قضاؤه لانه قضى في مختلف فيه فليس له ان ينقضه ولا لاحد غيره  
 ومنه واصل آخر انه متى قضى في متفق على بطلانه لا ينفذ قضاؤه ومتى  
 قضى في مختلف فيه نفذ قضاؤه ومتى قضى بالاجتهاد ان خالف النص  
 لا يجوز فان خالف اجتهاد غيره جاز والنص هو الكتاب والخبر المتواتر  
 من الجواهر وكتب في ذكر الوقفية والاجارة وقضى بصحته وجوازه قاض  
 من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي والكاظم كاذب فقد ذكر في آخر  
 كتاب الوقف ما يدل على انه لا بأس بذلك فانه قال اذا خاف الواقف  
 ان يبطله قاض فانه يكتب في كتاب الوقف انه قضى به قاض كذا وفي



الحقيقة تصرف وتقع صحها وانما يبطل بابطال القاضى وبكتابة هذا الكاتب  
يتمتع قاض آخر عن ابطاله فيبقى على الصحة اما هذا الا يكون كذا مبطلا  
حقا ومصححا غير صحيح ولكنه منع المبطول عن الابطال فلا يكون به بأس  
من الصغرى المدعى اذا طلب من القاضى احضار الخصم وهو خارج  
المصر هل يخلف القاضى المدعى ام لا ذكره في باب العدوى من ادب  
القاضى انه لا يعديه بمجرد الدعوى قالوا وهذا اذا كانت الموضع بعيد  
عن المصر اما اذا كانت قريبا يعديه بمجرد الدعوى كما لو كانت في المصر  
والفاصل بينهما اذا كانت بحال لو آتت من اهله امكنه ان يحضر مجلس  
القاضى ويحيط خصمه ويبيت في منزله فهو قريب والا فهو بعيد  
ثم اذا كانت بعيدا ماذا يصنع القاضى قال بعضهم يا مولى المدعى يا قامة البينة  
على موافقة دعواه لا لاجل القضاء بل لاحضار خصمه والمستور في هذا  
يكفي فاذا اقام يا مولى انسا نا ليخص خصمه منهم من قال يخلف القاضى فاذا  
نكل اقامه عن مجلس وان حلف يا مولى انسا نا ليخص خصمه من كثر العجا  
اذا اخذ القاضى كفيل من المطلوب والطالب لم يشق به فللقاضى  
ان يطلب الكفيل من الكفيل فان ابى فيا مولى الطالب ان يلازمه اذا  
قال المديون ابيع عبدي هذا واقضى حقه ذكر عصام راج في اول  
مكاتبه انه يؤجله القاضى يومين او ثلاثة ولا يجبره من الظهيرة  
والولوية قاض يقضى ويأخذ من بيت المال لا يكون عاملا باجر  
لان القاضى عامل لله تعالى فيثبت حقه من مال الله تعالى وكذا العلماء



والفقهاء والمعلِّمون الذين يعلِّمون الناس القرآن ولا نذر ويحرمون  
عن الجور يكره رضى الله لما اختلف كان يأخذ رزقه من بيت المال و  
كذا عمر رضى كان يأخذ وكان عثمان رضى صاحب ثروة ويسار  
وكان يحتسب ولا يأخذ وعلي رضى كان يأخذ ولأنه محبوب من الخوفا  
وكان عاجزا عن الكسب ولولم يأخذ كفايته لنفسه وعياله ومن عجز  
من اهله واعوانه احتاج الى ان يأخذ اموال الناس ويأخذ الرشوة ولا  
يحل ذلك من الكامل بيت المال الخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما  
أخذ العاشر من الكفرة مصر فيها المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون  
هناك والى الرصدة في طريق المسلمين وما يطفى الامام المقاتلة من العطايا  
واصلاح القضاة والى اشراف الولاة والقضاة والمفتين والمعلِّمين والمتعلِّمين  
وذريتهم واعوانهم والمحتسبة والائمة والمؤذنين والفقير والفقير سواء <sup>يسرى</sup>  
لهم قدر ما يسعهم وعيالهم وقضاء ديونهم من الفصول الجهادي سئل  
الشيخ ابو الحسن عطاء بن حمزة السفدي عرج عن القاضي يأخذ الاجرة  
على كتابة السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق هل يحل له ذلك قال نعم لان  
ذلك غير واجب عليه بل الواجب عليه القضاء وايصال الحق الى المستحق فحسب  
وقال ولكن انما يطيب له اذا اخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره والتقدير في  
ذلك ان الوثيقة اذا كانت بما لا يبلغ الفأفئد خمسة دراهم وفي الفين  
عشرة دراهم وفي ثلثة آلاف خمسة عشر كذلك الى عشرة آلاف حتى  
يصير خمسين في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل الف درهم يضم الى خمسين







قساما بين الناس باجروا انه غير مشروع ذكر في الهداية وغيرها ولا  
 القاضى الناس على قاسم واحد وللحسب ان يحسب على القاضى اذا فعل  
 ذلك نجراله عما لا يحل من القتاوى الحانية في كتاب الدعوى في الفصل الاول  
 من الباب الاول في ادب القاضى وكما لا يحل للقاضى اخذ الرشوة لا يحل  
 له قبول الهدية من الاجنبى الذى لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا  
 الاستقراض والاستعارة من شرح ادب القاضى للخصاف ثم الرشوة  
 لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يرشوه لانه قد خوف فيعطيه الرشوة لرفع  
 الخوف عن نفسه او يرشوه ليسوى امره بين يدي السلطان ويسقى  
 في ذلك او يرشوه الانسان ليسوى بينهما ليقرب بينهما القضاء من السلطان  
 او يرشوه للقاضى ليقضيه في الوجه الاول لا يحل للاخذ لان الكف عن  
 الخوف كف على الظلم وانه واجب يدين الاسلام فلا يحل اخذ المال لذلك  
 وحل المعطى الاعطاء لانه جعل المال وقاية النفس وهذا اجاز موافق للشرع  
 وكذلك لو طبع في ماله ورشاه ببعض ماله لا يحل للاخذ وحل الاعطاء لانه  
 جعل بعض ماله وقاية لساكن الاموال من الغياثية وعلى هذا بايكارويه  
 وهن كملت اذا اخذ شيئا وهو طائع فيه ضمنه فان دفع ورهن عند آخر  
 والمرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار وله منه اعلم بان الهدية  
 على ثلثة اوجه ان يكون حلالا من جانب المهدى والقابض او يكون  
 حلالا من جانب المهدى حراما من جانب القابض اما الاول فالاهداء  
 لا ابتغاء التودد والتجيب فانه مندوب والثانية ان يهدي اليه ان يكف عنه



ظلمه وهذا الأساس به من جانب المهدي والثالث ان يهدي الى غيره ليصير  
 عند السلطات على حاجته فان كان مقصوده حراما لاشت بائنه حرام ولا يحمل  
 من الجانبين لان الاطوار يصير وسيلة الى الحرام والاخذ اعانه على الظلم وان  
 كان المقصود خلا لا يحمل للاخذ ايضا لان القيام بمصالح المؤمنين لمن قدر عليه  
 واجب فاذا اخذ على هذا ما لا فقد اكبر دينه وانه حرام من المتقوى معه صغير  
 نصب القاضي امينا وقسم من الذخيرة ثم انها يكون للقاضي ولاية نصب  
 الاوصياء في التركات وولاية نصب القوام في الاوقاف اذ اكتب في منشور  
 ذلك اما بدون الكتابة فليس له ذلك وكذلك لا يكون له ولاية تزويج  
 الصغار والصغار الا اذا كتب في منشوره ذلك وكذا ليس للقاضي ان يعطي  
 بالان من الجمعة الا اذا كتب في منشوره رواه ابن ابي مالك عن ابي يوسف  
 عن ابي حنيفة راج وما ذكره محمد راج في باب الجمعة ان القاضي يصلي بالناس  
 الجمعة فهو جائز محمول على ما اذا كتب ذلك في منشوره من المتقوى من  
 تصرف عاما في التجارة بزواج الامة كالاب والوصي والجد والمكاتب  
 والمفاوض وامينه من الجواهر القضاة يحلفون الخصم في دعوى اداء  
 الدين انه ما قبض وما اقال وما ابرأ واين ساعته مي بايد كرقن يكون  
 هذا حلفا على الاثبات واليمين للنفي لا للاثبات قال هذا شي فعله بعض  
 القضاة ويرون انه احتياط فان اتهمه القاضي ويريد براهبات الزيادة  
 في الاحتياط امر جوان لا يأت ثم من الثانية واذا جاء رجل الى القاضي وذكر  
 ان له على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعي عليه غائبا يدفع



القاضى اليه طينة عليها ختم القاضى مكتوب فيها حب خصت الى مجلس الحاكم  
 من تحفة الفقهاء واجمعوا ان الوكيل بالملازمة لا يملك القبض <sup>من حيا</sup> <sup>شبهة</sup>  
 المنظومة اذا اقر الشهود انهم شهدوا بزور يكفون بالتشهير لا بالنصب  
 والتعزير وقال يضرب ويطاف به ويجلس الى ان يحدث توبته <sup>م</sup> ومنه  
 وتفسيره ما نقل عن شريح انه كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى  
 قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا <sup>م</sup> من التماس خانية  
 في شاهد الزور اتفق العلماء على ان شاهد الزور يعزر <sup>م</sup> وفي الكافي  
 اتصل القضاء به ام لم يتصل <sup>م</sup> غير ان اصحابنا راجح اختلافوا في تعزيره <sup>م</sup>  
 قال ابو حنيفة راجح في المشهور يطاف به ويشهر ولا يضرب <sup>م</sup> وفي السراجية  
 وعليه الفتوى <sup>م</sup> فان كان سوقيا يبعث به القاضى الى اهل محله و  
 يقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس <sup>م</sup>  
 من النوازل قال ابن الانبار سمعت ابا سليمان يقول شاهد الزور يضرب  
 ويجلس بعد ما يتوب سنة <sup>م</sup> وفي الجامع الصغير العتابي والتشهير ان  
 يطاف في البلد وينادي في كل محلة ان هذا شهد بالزور فلا تشهدوه <sup>م</sup>  
<sup>م</sup> وذكر الخفاف راجح في كتابه انه يشهر على قولها بغير الضرب ايضا والكلام  
 في مقدار الضرب في التعزير عرف في كتاب الحدود ولا ينبغي وجهراى <sup>بسرورة</sup>  
 قال هذا اللفظ بالحاء والهاء جميعا والذي روى عن عمر رضي في شاهد  
 الزور انه يسلم وجهه وتاويله عند شمس الائمة السرخسي راجح انه قال ذلك  
 في طريق السياسة اذا رأى المصلحة فيه وتاويله عند الشيخ الامام انه لم يرد به <sup>حقيقة</sup>



التسوية انما المراد به التجليل بالفتح والتشهير فان التجليل يسمى مسودا **الم** **م**  
 قال صاحب الكتاب وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه فيقول كذبت  
 فيها شهدت متعمدا او شهد بقتل رجل او بموت فمجيء المشهود بقتله او بموته  
 حيا ما من ردت شهادته لتهمته او دفع مضرة عن نفسه او بجرح نفسه  
 الى نفسه او الخيانة وقعت بين الدعوى والشهادة او الخيانة وقعت بين  
 الشاهد وبين شاهد زور والله اعلم **م**

**كتاب الشهادت**  
 هي الكافي اذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء  
 والطلاق والعاق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض  
 والبراءة والكفالة والحجالة والقذف تعلي **م** واذا اختلفا في الجناية  
 والغصب والفعل والنكاح لا تقبل الاصلان المشهور به ان كان قول **البيع**  
 ونحوه فاختلاف الشاهدتين فيه في المكان او الزمان لا يمنع قبول  
 الشهادة لان القول مما بعد ويكره وان كان المشهود به فعلا كالغصب  
 ونحوه او قولاً لكان الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهد **م**  
 فعل وهو شرط فاحتمل في الزمان او المكان يمنع القبول لان الفعل  
 في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان آخر فاختلاف المشهود به  
 من الغاوى الخافية وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض  
 كالبيعة والصدقة والرهن فان شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في  
 الاية واليه ان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف **م**



والقياس ان لا تقبل وهو قول محمد ونوفريج من الذخيرة ابراهيم عن  
محمد سرح في شاهد بين شهد الرجل ان له على هذا درهما او درهماين  
فالشهادة جائزة على درهم من وفي نوادر بشر عن ابي يوسف سرح في رجل  
في يده درهما صغير وكبير فاقرب درهم لرجل ثم شهد عليه بذلك  
شاهدان اجزت الشهادة على الصغير منهما استحسانا من ايضا منه قال من  
يفضن فيه بالقيمة وقد صارت ديناً جعلته عليه او كس القميتين نحو ان يشهد  
انه غصب منه ثوبان او مرويا واخرقه من الحاشية وكذا لو شهدوا  
انها كانت في يد المدعي وان المدعي عليه هذا اخذها منه او غصبها منه  
او انتزعها من يده او ابقى العهد من يده المدعي فاخذ المدعي عليه  
او ارسله المدعي في حاجته فاخذ المدعي عليه او اودعه عند المدعي عليه  
او اعاره اياه تقبل وان لم يشهدوا هلى ملك المدعي من ايضا منه ولو  
اتفق الشاهدان على انه اقرب بالف واختلنا في المكات او في الزمان  
جاءت شهادتهما لان القول مما يعاد ويكره من ولو ادعى دارا في يد رجل  
انها له منذ سنة وشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكرنا من  
سرح انها لا تقبل ولو ادعى المدعي انها له منذ عشرين سنة وذكر الشهود  
انها له منذ سنة جاءت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة من  
دول الثانية من الفصول واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعي  
عليه انه كان في يد المدعي من يامره القاضي من الرد عليه وكذا لو شهدوا  
ان المدعي عليه اخذ من المدعي من الذخيرة وان كان الشاهدان



على عتق الأمة والعبد فاسقين فلا شك ان في الأمة مجال بينهما وبين  
المولى لان في الأمة مجال بشهادة الواحد اذا كان عدلا مع انها ليست بحجة  
في حقوق العباد فلان مجال بشهادة الفاسقين وشهادتهما حجة في حقوق  
العباد حتى لو قضى القاضي بشهادة الفاسقين على تحريري الله صادق ينفذ  
قضاؤه اولى وأما في العبد ففيه اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات  
انه مجال لانهما حجة القضاء في الجملة فكانا بمنزلة المستورين مجال في العبد  
اذا كان المدعي عليه ممن يخاف على العبد وان كان ممن لا يخاف عليه  
يكفي باخذ الكفيل من القضاة والابانة اذا شهد انه ملك المدعي ولم يشهد  
انه في يده هذا بغير حق الاصح انه لا يقبل لانه ما ثبت في يده بغير حق لا يملكه  
المطالبة بالتسليم وبه يفتي من الخلاصة لو شهد والله انه ملكه ولم يشهد  
انه في يده بغير حق لا يقبل قال الصدر الشهيد انا فتى انه يقبل قال  
هو المختار وبه كان يفتي الشيخ الامام الاجل الاستاذ من الحنفية اذا  
بشيء ينقل ان هذا الشيء ملك المدعي تجوز شهادتهم وان لم يشهدوا  
انه في يد المدعي عليه بغير حق لانهم لما شهدوا بالله بالملك وملك الانسان  
لا يكون في يده غيره الا بعرض والبينة تكون على مدعي العارض  
ولا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهد والله في يد المدعي  
عليه بغير حق لا تقطع يد المدعي عليه والا لا يصح وفيما سوى العقار لا يشترط  
ان يشهد والله في يد المدعي عليه بغير حق لان القاضي يراه في يده فلا  
حاجة الى البيان بخلاف العقار من الفصول ولو ادعى حمارا وقال في



ودعواه لهذا الخمار غائب عني منذ شهر فقال المدعي عليه انا اقيم البينة على  
 ان هذا الخمار ملكي وفي يدي منذ سنة وما اشبه ذلك يقضي للمدعي لا يلتفت  
 الى بينة المدعي عليه لان ما ذكر المدعي من التاريخ تاريخ غيبة الخمار عن  
 يده لا تاريخ ملكه فكانت دعواه في الملك المطلق خالية عن التاريخ وصاحب  
 اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة الانفراد وهذا لا يعتبر عندنا حجة سراج  
 وكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخمار سج فتقضى بينة  
 الخمار سج - ومنه لو ادعى الرهن وشهد احد نفيها على معاينة القبض والاخر  
 على اقرار الرهن بقبض المرتين لا تقبل قال والرهن في هذا كالغصب  
 من الحاوي وقال فسيركتبت الى ابن مقاتل فيمن نسي شهادته ووجد خطه وعرفه  
 قال يسعد ان يشهد اذا كان الخط في حوزته وكتبت الى ابن ابي ليلى قال وقد يكون  
 في الخط غلط يعني لا يسعد ان يشهد وبه قال ابو حنيفة سراج وبالاول قال ابو يوسف  
 ومحمد سراج وبه تأخذ - من المحيط نوع آخر في دعوى الانسان بسبب غيره و  
 الشهادة عليه ما يجب اعتباره في هذا النوع شيان اثنان احدهما ان البينة  
 ان قامت على خصم حاضر قبلت واذا قامت على خصم غائب لا تقبل الا اذا  
 عنه خصم حاضر اما قصدي وهو ظاهر وحكي وذلك بطريقين احدهما ان يكون المدعي  
 على الغائب سببا لبثت المدعي على الحاضر لا محالة وقد ذكرنا ذلك غير مرة والثاني  
 ان يكون الذي قامت عليه البينة وارثا ويكون الدعوى واقعة على الميت فان  
 تقبل على الوارث اذا كانت الدعوى في المال لان الوارث يورث الميراث في المال وفيما  
 هو من آثار المال وفي الحقوق المتصلة بالمال فيقوم مقامه في الخصومة



فيهم من الصغرى وقال ابو حنيفة سرح اذا رايت رجلا فقال انا فلان ابن فلان  
 لا يسعدك ان تشهد على هذا لست حتى تسمع ذلك من العامة وقال ابو يوسف سرح  
 اذا شهد عندك يد لك عدلان وسعدك ان تشهد من لا تعرفهم لم يشهد بك  
 عندك احد وكان مقامه معك فحدا ان يقع المهر فترى قبلت ان يقيم معك  
 سنة هذا اذ في ما يكون وان وقعت قبل السنة لم يشهد وذكروا ثلث  
 درجات واذا شهد شاهدان على النسب انه فلان ابن فلان لم يدركا الا  
 وعلى ان اباها ترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الاب قال اجيز في النسب  
 وابطل في الميراث وهو قول يعقوب سرح وقلنا اذا شهد عدلان هذا  
 فلان ابن فلان قال ابو يوسف سرح وسعدك ان تشهد انه فلان بن فلان  
 وقال ابو حنيفة سرح لا يسعدك ان تشهد حتى يقع في القلب انه كذا لست بمن  
 الكبرياء قوم خرجوا من املاك رجل وكان في الخارج قوم فاجبروهم  
 ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا اهل النساء معين ان يشهدوا بالنكاح وطولهم  
 ان يشهدوا على المهر ايضا فيدروا ايات عن محمد سرح قال في المتقن سرح  
 ويشهدون بالمهر ويشبوت الشهادة ان المهر كذا لان المهر تابع في باب  
 النكاح فاذا اجاز لهم الشهادة بالاصل فكذا بالبيع لكن قالوا سمعنا الذين  
 الاملاك يقولون المهر كذا لم تقبل شهادتهم ذكرنا ما طبع في اجناسه عن  
 محمد سرح انهم لا يشهدون على المهر لانهم لا يجوزون بالنساء معهم قال القاضي  
 فخر الدين سرح والفتوى على الاول لا يجوز من الفصول وفي فتاوى قاضي  
 الدين سرح اذا خبر شاهدان عدلان ان هذه المرأة بنت فلان فلان







اننا فلان بن فلان لم نسمعهم ان يشهد واعلى نسبه حتى يقع معرفته ما قال  
 في قلوبهم <sup>١</sup> قال في الكتاب وجد ذلك عندي ان يعيهم معهم سنة وان وقع  
 ذلك في قلوبهم قبل السنة لم يسمع ان يشهد واعلى نسبه <sup>٢</sup> قال ولو ان رجلا  
 لم يعرف نسبه الا انه سمع ان جيرانه ذلك الرجل يقولون هذا فلان  
 بن فلان ولشهر ذلك عنده وسعه ان يشهد انه فلان بن فلان و  
 كذا لك ان سمع من ابيقال والسقاء والخادم ومن العوام وكانت  
 اخبار على غير تواريخ جاز ان يشهد لان ما ثبت بالشهرة الحقيقة  
 لا تشترط فيه العدالة <sup>٣</sup> من الكافي وينبغي ان يطلق اداء الشهاد  
 ولا يفسر حتى لو فسر القاضي انه يشهد بالنسب مع لم يقبل شهادته  
 وهو الصحيح <sup>٤</sup> من اينابيع انما يجوز ان يشهد في جميع ما ذكرناه  
 من المسائل اذا لم يظهر الامر اذا اظهر بان قال اشهد بين امرأة فلان  
 ولم احضر اصل النكاح او اشهد ان فلانا مات وقد اخبرني فلان او  
 فلانة بذلك او قال اشهد بان فلانا قاضي بلد كذا لا في سمعت من  
 الناس يقولون بان قاضي او قال اشهد بان هذا ابن فلان ولم ادرك  
 اياه لم تقبل شهادته <sup>٥</sup> من شرح الطحاوي وكذا لك في النسب اذا سمع  
 الناس يقولون ان هذا ابن فلان واخ فلان حل له ان يشهد على ذلك  
 وكذا لك لو اخبره بذلك رجلان عدلان <sup>٦</sup> من الذخيرة وفي  
 المستقى اذا شهد شاهدان على الاقرار بالماله واختلاف في المكان والايام  
 ان على قول الجب حنفية شرح الشهادة مقبولة قال ابو يوسف ما قاله



أبو حنيفة راج قياسي لكي استحسن وايطر الشهادة بالثمة لكثرة  
 الشهادات بالتورس من التارخانية في الفتاوى الخلاصة وهذا  
 الشراء لو ذكرنا ربح الشراء شهرين والشهود شهرًا واحدًا تقبل وعلى  
 القلب لا تقبل من الخلاصة ولو ادعى بسبب الشراء منذ شهر وهم  
 شهدوا بذلك ولم يذكر التاريخ تقبل وعلى القلب لا من الفصول  
 دارا على ربح ميراثا عن أبيه فأنما تقبل شهادة شهوده إذا شهدوا على  
 سبب المثلت وذلك بأن شهدوا بالموت للموئنة وقت الموت  
 بأن يقولوا شاهد مات وهو يملكها أو باليد له وقت الموت بأن يقول  
 مات أبوه وهو ساكن هذه الدار أو بجمع الميراث بأن يقول مات  
 أبوه وتركها ميراثا فان ادعى دارا أو شيئا آخر وشهدت شهوده على  
 أحد هذه الوجوه تقبل. وذكر في الاقضية ولو شهدوا أنها كانت  
 لأبيه أو كانت في يده ولم يزيدوا على هذا قال أبو حنيفة ومحمد راج  
 لا تقبل وهو قول أبي يوسف راج أو لا ثم راج أبو يوسف راج وقال  
 تقبل وكذلك لو شهدوا أنها كانت لأبيه مات فيها فعلى هذا الخلاف  
 لأن الموت فيها لا يدل على قيام يده عليها عند الموت ولو شهدوا  
 أنها لأبيه ولم يزيدوا على هذا قال بعضهم لا تقبل بالاعتاق وهو الأصح  
 وقيل هو على الخلاف أما لو شهدوا أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثا  
 أو شهدوا أنها كانت في يده يوم الموت ولم يذكرها ميراثا  
 أو شهدوا أنها كانت في يد أبيه يوم الموت ولم يزيدوا عليه ففي



هذه الصور تقبل وكذا ذكر قاضيات رح في باب القضاء بالوارثين من الجاهل  
الصغير في دعوى الميراث لا يقضى للوارث عند البينة ومحمد رح عالم الشهد  
على الانتقال أيضا على الملك عند الموت أو على ما يقوم مقام الملك وهو اليد  
عند الموت من السراجية وارث أقام البينة على داراتها كانت لأبيه  
اعارها أو أودعها الذي في يده العار فانه يأخذها كما إذا شهد أنه  
مات وهي في يده أو كانت في يده يوم مات ثم من الفصول ذكر محمد رح  
في كتاب الشهادات إذا ادعى دارانه ورثها من أبيه وشهد الشهود  
أنها كانت لأبيه يوم الموت تقبل هذه الشهادة وإن لم يشهد وأبانه تركها  
ميراثا لأنهم إن لم يشهد وأبانه صريحاً فقد شهد وأبانه دلالة لأن ما كان  
للناس عند الموت يصير ميراثاً لو رثته وكذا لك لو شهد وأبانه كانت  
في يده يوم الموت تقبل من أن كان في الأصل أن ملك الموت متى  
يثبت لم يقض لو ارثته بلا جرح بأن بقوله الشاهد أنه كان لأبيه مات  
وتركه ميراثاً إلا أن يشهد وأبانه الموت أو يده أو يد مودعه أو مستغیره  
وقت الموت لم يبينه إذا مات رجلاً فقام وارثه بينة على داراتها كانت  
لأبيه اعارها وأجرها أو أودعها الذي في يده فانه يأخذها ولا تكلف  
البينة على أنه مات وتركها ميراثاً له وهذا على أصل أبي يوسف رح  
ظاهر لأنه لا يشترط الجرح والانتقال لقبول البينة لأنه لما ثبت بهذه  
الشهادة كون الدار ملكاً للموت يوم الموت يثبت الملك للوارث  
ضرورة ولأنه يحلف في أملاكه فصارت الشهادة بأنها كانت ملكاً



للمورث بمنزلة الشهادة للحج بانها كانت له وكذا على قولنا لانهما وان  
 كانا يشترطان الجور لان كوت الدار ملكا له ثبت باستصحاب الحال لانهم  
 شهد وانها كانت لابيه والثابت باستصحاب الحال يصلح الا بقاء على ما كان  
 لا الاثبات ما لم يكن من الخاتمة لو ادعى انها كانت لابيه اشتراهامنه  
 في صحته يالف دسهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضون  
 بالدار له هذه اربعة الفاظ اذا شهدوا بها للمدعي احدها هذه الاول  
 والثانية اذا شهدوا انها كانت ملكا لابيه الثالثة اذا شهدوا  
 ان اباه كان يسكن هذه الدار الرابعة اذا شهدوا ان اباه كان  
 يملك هذه الدار الخامسة في هذه الالفاظ اربعة ان جرو والميراث فقا  
 مات وتركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجز والميراث  
 فقالوا كانت لابيه او قالوا كانت ملكا لابيه او قالوا كانت لجدته ابي ابيه  
 ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة في قول ابي حنيفة رح  
 ومحمد رح وتقبل في قول ابي يوسف الآخر رح من الهداية ومن اقام  
 بيعة على دارها لابيه اعلمها واودعها الذي في يده فانه يأخذها  
 ولا تكلف البيعة انه مات وتركها ميراثا له هذا اجماع على اختلاف  
 التخرج فعند ابي يوسف رح بسبب انه لا يقول في الميراث باشرائط الجور  
 والا فقال من المورث الى الوارث في قبول البيعة واما ابو حنيفة رح  
 ومحمد رح وان كانا يشترطان ذكر الجور والانتقال الى الوارث في الشهادة  
 ولم يشترطا ذلك ههنا لان يد المودع والمستعير يد المودع والمعير رح من



والذخيرة ولو ان شهود المدعي شهدوا ان الدار للمدعي ثم ماتوا او غابوا  
فلم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يقضي بالدار بينائهما للمدعي  
قال المدعي عليه انا اقيم البيعة ان ابناؤنا واهله لم يقبل ذلك منه  
ويقضي بالدار بينائهما لان الشهود حين شهدوا بالدار فقد شهدوا  
بابنائهم من الفصول ادعى عينا في يدي رجل انه ملكه وان صاحب اليد  
قبضه بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقا لا تقبل  
الشهادة لان شهادتهم على القبض مطلقا من غير تاريخ مضمونة  
على الحال والمدعي ادعى الفعل في الزمان الماضي والفعل في الزمان  
الماضي غير الفعل في الحال كما لو ادعى على الغير القتل منذ شهر وشهدوا  
له بالقتل في الحال وكذا اذا ادعى المدعي القبض مطلقا وشهدوا له  
بالقبض منذ سنة من الذخيرة رجل ادعى قبل رجل دارا واقام  
البيعة فقال المدعي عليه انها ليست في يدي فاقام المدعي بيعة <sup>بشهادة</sup>  
ان الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه سأل المدعي فان قال الامور <sup>شهادة</sup>  
انها في يده وفي ملكه فقد اقر بالدار للمدعي عليه فيقضي بالدار له فان  
قال احد قدامها في يده ولا احد قدامها في ملكه فله ذلك يجعل المدعي عليه خصما  
من الخائفة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر اثر  
التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة واليهج <sup>فرض</sup> ان ذلك  
الى رأي القاضي والمعدل ومن التهم بالفسق لا تبطل عدا الله والمعدل اذا قال انشا  
هو مأمور بالفسق لا تثبت عدا الله المعروف بالعدالة اذا شهد بزرعه



الي يوسف روحاً لا تقبل شهادته أبداً لأنه لا تعرف توبته <sup>الغيبه</sup> وروى

أيوب جعفر روحاً أنه يقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير المعسل إذا شهد بوقر

ثم تاب جازت شهادته استجساناً إذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقبل القاضى

بشهادته حين تاب فان القاضي لا يقبل بشهادته ومنه في الفصل فحين لا يقبل

شهادته للثبته وكل شهادة سدت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبداً من

القنية فلم يجم ادعى على آخر ديناً بسبب وشهد وأباً لدين مطلقاً تقبل وأما

بجاراً باجمعهم اجابوا به سن لا تقبل كما في دعوى العين ط في نحو هذا

اختلاف المشايخ من الفصول ادعى ديناً ولم يبين السبب فشهد والد بالدين

بسبب جازت شهادتهم وأن ادعى ديناً بسبب فشهد وأباً الملك المطلق للصحيح

انها تقبل وذكر الامام جلال الدين بعد موثق ادعى الدين على رجل و

شهد وأعلى اقرار المدعى عليه بالمال تقبل وتكون إقامة البينة على السبب

الموجب ورأيت بخط من اثنى به ان شيخ الاسلام يرهان الدين

كان اثنى فيها اذا ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعى عليه أنه لا تقبل

ومنه اذا اراد الرجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع

من شهوده الا على خصمه لان البينة انما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك اراد

الميت او غريم له عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى له من

المنية واذا شهد والله كان في يد المدعى لا تقبل ولو شهد وأعلى اقرار المدعى

عليه انه كان في يد المدعى او اقر المدعى عليه بذلك يؤمر بالتسليم الى المدعى

من المادي وسئل عن يشهد الله رهن عبده فهذا ولم يبين بكم رهنه لا تقبل



هذه الشهادة اقام القاضي شهودا عنده للخلد في الدعوى او في الشهادة  
واعاد تلك الدعوى في ذلك المجلس فاعاد الشهود الشهادة بدون الخل  
بان كان يحتاج الى زيادة فزاد واذ لك قال لا تقبل وان لم تكن تناقضا  
في الاول والثاني اذ لو كانت لهم شهادة فهذا الزيادة اشهد والمعا  
الاول والآخر انه انما كان عن تلقين فلا تقبل <sup>من الصغير</sup> اذا اختلف  
الشاهدان في الزمان او المكان او في الانشاء والاقرار بان شهد احدهما  
على الانشاء والآخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة  
وحكما كالجناية والعصب او في قول ملحق بالفعل كالنكاح لتضمنه فعلا وهو  
احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض <sup>البيع</sup>  
والطلاق والعاق او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول  
وان كان لا يتم القرض الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقر <sup>من</sup>  
وهو قوله اقرضت فصار كالطلاق والعاق والبيع .. من الفصول المذكورة  
عليه اذا ادعى الايفاء وشهد احدهما <sup>باعتدين</sup> بدينه وشهد  
الآخران وبالدَيْن اقربا لقبض لا تقبل لان احدهما شهد على الفعل  
والآخر على القول وهو الاقرار بالقبض ولو شهدا على امر واحد تقبل  
ومنذ لو ادعى المدعيون الايفاء وشهد الشهود على اقرار المدعي  
بالاستيفاء تقبل ولو شهد احدهما على الايفاء والآخر على اقرار المدعي  
بالاستيفاء لا تقبل <sup>من الفصول</sup> ولو ادعى كذا دينارا فادعى المدعي عليه  
الايفاء وشهد الشهود ان المدعي عليه دفع الى هذا كذا دينارا ولكن



لا ندرى بأي جهة دفع هل تقبل فهل تندفع دعوى المدعى <sup>بـ</sup> قال بعضهم  
لا تقبل والصحيح انه تقبل وتندفع دعوى المدعى <sup>بـ</sup> ومنه ولو ادعى البيع وشهد  
على اقراره بالبيع واختلعا في الزمان والمكان تقبل شهادته <sup>بـ</sup> ولو ادعى  
الشراء وشهد احد هما على الشراء والاخر على الاقرار بالشراء تقبل لان نطق  
الشراء يصلح للاقرار ويصلح للاستدعاء وقد اتفقنا على امر واحد <sup>بـ</sup> وذكر في  
فتاوى الصغرى لو سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسألتهما  
انما ضيقنا الا لانعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما لم يبالغا حفظ ذلك <sup>بـ</sup> من  
الفصول اذنى شراء دار من رجل وجاء بشهود وشهدوا على الشراء من وكله  
لا تقبل وكذا لو شهدوا ان مملوكا يبيع وهذا المدعى عليه اجاز بيعه <sup>بـ</sup> من  
جامع الشروح واجمعوا في الصلوات ان الاشهاد لا يصح عالم يعلم الكتاب <sup>بـ</sup> فاحفظ  
هذه المسئلة فان الناس اعتادوا بخلاف ذلك فانهم يشهدون على  
ما في الصلوات من غير قراءة الحدود وغير ذلك <sup>بـ</sup> من الناصري مسئلة قال  
الفقيه اذا كان للشهود قوة المشي او مال يستكرونها واستأجروا المشهود  
له وابلأ لهم الى ضيعة احتاج الى خروجهم اليها لا تقبل شهادتهم وان لم يكن  
لهم طاقة ولا كراء تقبل ولو اكلوا ما ما تقبل <sup>بـ</sup> من القنية اقام البينة انه كان  
في يده لم يقض له لو اقر ذوا اليد انه كان في يد المدعى رفعت اليه <sup>بـ</sup> من  
الفصول واذا شهد شاهدان على عبد ما ذون بغصب اغتصبه او <sup>بـ</sup> يعة  
استهلكها او شهدوا على اقراره بذلك او شهدوا عليه ببيع او اجارة او  
واكره العبد ذلك ومولاه غائب قبلت شهادتهما ولا تشترط حضرة المولى



ولو كانت مكان المازون مجورا والباقي بحاله لا تقبل معناه انما لا تقبل  
 على المولى حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد واما تقبل الشهادة على العبد <sup>يقض</sup>  
 عليه حتى يواخذ به بعد العتق من الزيادات العنابية فان اقام  
 البينة على وكالته فقبل ان يزكي الشهود واقام البينة على الحق فما  
 ان لا تسمح لانه لم يصرا وكلا بعد وفي الاستحسان تقبل لان على اعتبار  
 التركة تثبت وكالته من وقت اقامة البينة فتبين ان اقامة البينة  
 على الحق كانت من خصم فان تركت ابيان يقضى بالوكالة والحجج جميعا  
 ويقدم القضاء بالوكالة فان تركت بينة الوكالة لا يبريقض بالوكالة ولا  
 يقضى بالحق وصار هو خصما بالخصومة فان تركت بينة الحق دون بينة  
 الوكالة لا يقضى بشئ لانه اذا لم يثبت وكالته لا تسمح البينة على الحق وصار  
 خصما بدعوى الوكالة في زرعه فلا يصح شاهدا من <sup>سف</sup> الحاوي وعن الجاي  
 روح في شاهد كان عدلا عند الناس ممن تجوز شهادته فشهد بزور  
 لا تقبل شهادته ابد الا انه لا يعرف له توبة وان لم يكن عدلا فشهد بزور ثم  
 تاب قبلت شهادته من كشف الغوامض الاصل ان ارتكاب الكبيرة <sup>حب</sup> يو  
ر والعدالة وارتكاب الصغيرة يوجب رد العدالة لان ارتكاب  
 الكبيرة يدل على شهادة الزور لان حرمة ما ارتكب من الكبيرة كحرمة  
 شهادة الزور فاذا ارتكب مع اعتقاد حرمتها تبين انه ارتكب شهادة  
 الزور ايضا قياسا واستدلالا بها فاما ارتكاب الصغيرة لا يدل على <sup>شهادة</sup>  
 الزور لان شهادة الزور كبيرة والانسان قد يجتنب من الكبار ولا <sup>يجتنب</sup>



من الصغائر فارتكاب الصغيرة لا يدل على شهادة الزور فلا يوجب إزالة  
 العدالة فلا يكون جرحاً إلا أن يصير به على ذلك لأن الصغيرة تفسر  
 كبيرة بالاصرار ثم اختلفوا في تفسير الكبيرة قال بعضهم هو السبع الذي  
 ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وهو ألا  
 بالله تعالى وآل فرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير  
 حق وسب المؤمن والزنا وشرب الخمر وهو قول أهل الحجاز وأهل الحدا<sup>ث</sup>  
 وشراد بعضهم على السبع الذي ذكرنا أكل الربوا وأكل مال اليتيم بغير حق  
 وقال بعضهم ما كان حراماً بعينه فهو كبيرة وما كان حراماً لغيره فهو  
 صغيرة وأصح ما قيل في هذا الباب ما نقل عن الشيخ الإمام شمس الأئمة  
 الحلواني سرح قال كل ما كان شنيعاً بين الناس وفيه هتك حرمة الله  
 تعالى فهو من جملة الكبائر وكذلك الاعانة على المعاصي والفجور والحث<sup>عليها</sup>  
 من جملة الكبائر وإذا كانت حد الكبائر هذه الأشياء كانت ما عداها من  
 جملة الصغائر من الحاوي وفي الجامع الأصغر والفاصل من فسقة الناس<sup>س</sup>  
 بأن يكون معن الفسق ويعرفونه فاستقام على الإطلاق من العتابية  
 عن أبي يوسف سرح إذا أدى الفرائض بجماعة وسلم عن الكبائر ينظر في  
 العضائر فإن كانت صلاحه أكثر فهو عدل وهو المختار من الصغائر<sup>بنيته</sup>  
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا في عقد النكاح بحضوره وإنما يمنع أداء  
 الشهادة لنفسه الكذب وتكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة اتفقوا  
 على أن الإعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغائر أن كانت فعلها نوع



نسق مستشع يسميه الناس بذلك فاستقامت لا تقبل شهادة <sup>لم</sup> <sup>مكين</sup>  
لذلك ينظر ان كانت صلاحه اكثر من فسادده وهو ابد اعذب من الخطأ  
ويكون سليم القلب يكون حد لا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا <sup>يخلو</sup>  
عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب وعن ابي يوسف راج ان كان الفاسق  
وجهها ذامرة جازت شهادته لان مثله لا يكذب <sup>من المحيط الا ان</sup>  
في ظاهر الرواية لم يفصل بل اطلق الجواب اطلاقا وهو الاصح لان قبول <sup>الشهادة</sup>  
والعمل بها اكرام الشهود والفاسق مستحق الاهانة ولو قضى قاض بشهادة  
الفاسق نفذ قضاؤه عندنا من التماس خاتمة المعروف بالعدالة  
اذا شهد بزوج عن ابي يوسف راج انه لا تقبل شهادته ابد او روى <sup>الفقيه</sup>  
ابو جعفر راج انه لا تقبل شهادته وعليه الاعتماد من الحاشية ومنهم من  
بالفسق لا تبطل عدالة <sup>من المصنف</sup> في باب تر فر راج في كتاب السيرة  
ان المدعي اذا طالب الشاهد في حقوق العباد لاداء الشهادة فآخر الاداء  
من غير عن رظاهر ثم اذ لا تقبل شهادته <sup>من المحيط</sup> وعن عبد الله بن  
المبارك راج انه قال من قلب حصانة على سيئاته قبلت شهادته وقال ابراهيم  
النجاشي العدل من المسلمين من لم يطعن عليه في بطن او فرج واراد <sup>العدل</sup>  
الطعن في البطن ان لا يقال انه اكل مال الربوا او اكل مال المغصوب وما <sup>اشبه</sup>  
ذلك واراد بعدم الطعن في الفرج انه لا يقال انه نراي وما اشبه ذلك  
فوضع الطعن فيهما فاذا سلم عنهما وعن توابعهما كان عدلا مقبولا  
الشهادة وقال الشعبي راج العدل من لا يعلم فيه جريمة في دينه اي فسادا



في دينه **من الكافي** ونقبل شهادته من الم بضمغيرة ان اجنب الكبار وكانت حسنة  
 اغلب من ميانة هذا هو الصحيح في حد العدالة المعتبرة والاصح ما كان شنيعاً  
 بين المسلمين وفيه محلت حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة والآ فهو صغير  
**من التتار حانية** وكذلك شهادة تارك الصلوة في اوقاتها لا تقبل **بهوي**  
 الحانية والذي آخر الفرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم  
 والصلوة بطلت عدالة **من الهداية** لا ينبغي ان يقبل القاضي بشهادته و  
 لو قبل جازر عندنا **من الكافي** الاولي ان لا يقضى القاضي بشهادة القاسق  
 ولو قضى نفذ قضاؤه **من الحانية** ولا تسقط عدالة بشرب ما اختلف  
 في حله **من المحيط** واذا شهد بمثل ما شهد به الاول تقبل وعليه الفتوى **في**  
 كتاب الاقضية اذا اسلم الرجل وهو لا يقرأ القرآن فشهادته جائزة يريد به  
 ان لا يتعلم القرآن للحال لانه عدل مسلم وبان لا يتعلم القرآن للحال لا يصير قاسقاً  
**من ادب القاضي** من ترك الجمعة غيبة عنها على غير ما ويل فشهادته خير جائزة  
 ولم يقدر بالثلث اما اذا تركها بعد المرض او بعد من المصراوين او بياويل بان  
 كان يفسق الامام لا ترد شهادته لان في الوجه الاول معدوس وفي الوجه الثاني  
 يصير صاحب هوى وشهادة صاحب الهوى تقبل اذا كانت عدلاني التعاطي  
**من ائتمية** وسئل عن احمد عن ادعي على نصراني انه اسلم واقام شاهد  
 وقضى القاضي باسلامه ثم اتهم رجعا عن شهادتهما وهو بال  
 الاسلام هل يسقط عنه القتل فقال الرجوع في غير مجلس القضاء **ب**  
 الرجوع وسألت عنهما ابا حامد راج فقال يسقط عنهما القتل **من النافع**



وتقبل شهادته أهل الأهواء والبدع إلا الخطابية فانهم يجوزون وبالشهادة  
 من ورا على ما نفهم فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين من شرح أدب القاضي  
 للخصاف شرح والعدالة لا تعدم بترك الخصاف لان أكثرها في الباب اندرت  
 السنة وترك السنة لا يوجب الفسق اذ لم يكن الترتيب مرغبة عن السنة :-  
 من الخاوي والخبرة للمقاصد لا للصوري كما لو شهد انه اسلم ولم يستثن في <sup>بأسلام</sup>  
 وشهد آخر ان انه اسلم واستثنى قال تقبل على اثبات الاسلام وكانت نفياً لكن  
 مقصودها اثبات الاسلام فتقبل من جواهر الخاوي الشهادة على المطلقات  
 اثبت بعد تقادم العهد من غير عذر من الاداء يسمع سواء كان قبل الدخول او  
 بعد الدخول وليس في ذلك كاشهادة في الحدود ولان هناك يحتاج للدعاء  
 وهذا يحتاج للاثبات فهما في طرفي النقيض من الذخيرة وعن داود  
 بن رشيد شرح لو شهد شاهدان فقال رأيتني يصلي في المسجد الاعظم وشهد  
 آخر فقال رأيتني يصلي في مسجد كذا لم تقبل ويجبر على الاسلام لان الاتفاق في  
 فعل الصلوة وقد وجد وهذا اتفاق على كونه مسلماً الا انهما لم يجتمعا على فعل  
 واحد من حيث الصلوة فاعتبرناه شبهة في اسقاط القتل من التهمة وسئل  
 والدي رحمه عن ادعى على آخر شيئاً فانكره واليد فاحضر المدعي  
 شيخنا كبير من أهل الجبال ليشهد له بذلك فقال المدعي عليه هو كافر  
 يا لله لا يعلم الله تعالى ولا رسوله فهل للحاكم ان يسأل الشاهد عن <sup>سلام</sup>  
 يظهر حاله حتى يسمع شهادته فقال للحاكم ان يسأل عند ذلك اذا اتهم <sup>بذلك</sup>  
 وسئل عنهما علي بن احمد فقال اذا كان شاهد بوجد انينه تعالى وبوصالة



محمد صلى الله عليه وسلم فانه تعذر شهادته ولو قال انا مسلم وليست بكافرا فانه  
 تعذر شهادته من الصغرى شهادة الخصم مقبولة اذا كانت على الاوكلا  
 الاطلاق ترك السنة لا يوجب الفسق اذا لم يكن الترتك على وجه الرغبة  
 عن السنة من المشارق عن ابو هريرة رضى عنه جز والشوارب اعفوا  
 المحج من شرح لمولانا علم الدين الجز القطع اعفاء اللحية ترك معها  
 فذل قلت اليس ان السنة ان يتركها بقدر قبضة ولا يد منها ينطول  
 ولو كانت الاعفاء مطلوبا شرعا لما كره وهنها قلت هو محمول على الاعفاء  
 المسنون من المصالح عز الدين ابن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها من شرح لمولانا  
 علم الدين يعنى تشوية شعر اللحية وتزيينها سنة وهو ان يقصر كل شعرة  
 اطوال من غيرها ليسويا جميعا من اشرعة ومن السنن الاربعة قص  
 الشارب وحلق العانة ونقث الابط لا يترك فوق اربعين وكذا احفاء  
 الشارب واعفاء اللحية من التوازل وسئل ابو بكر عن امرأة قطعت شعرها  
 قال عليها ان تستغفر الله وتتوب فلا ترجع الى مثله قيل ان فعلت باذن  
 زوجها قال لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق قيل له لم لا يجوز لها  
 ان تقطع شعرها قال لانها تشبهت نفسها بالرجال وقد قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال المتشبهين من الرجال  
 بالنساء ولان الشعر للنساء بمنزلة اللحية للرجال فكما لا يجوز للرجال ان يقطع  
 لحيته فكذلك للمرأة لا تقطع شعرها من تجنيس الملقط لا يحل للمرأة



قطع شعرها كما لا يجوز للزوج قطع لحية من نوازل الكبرى ، وهي التي  
 حيفة ، يحوز قص الاشعار التي كانت في الحاجب اذا راحت في  
 العين او في النظر والاشعار التي كانت في الافتيكين والمطراوين اذا  
 راحت في المصضة او في الاكل او في الشرب وكل شعر مانع لزينة الحية  
 من المشكوة في شرح المصباح في باب المترجل قوله اوفر واللي قصاي  
 اتركوا اللي كتبها لها ولا تعرضوا لها واتركوها لتكثر في معناه واحقوا  
 اللي واحقوا الشوارب قصوها قبل الاغفاء الاستقصاء في الكلام  
 ثم استعير للاستقصاء في اخذ الشارب وفي معناه انهكوا الشوارب في  
 الرواية الاخرى والانهالك المبالغة في الشيئ وقد يستعمل في الطعام و  
 القتال والعقوبة والشتم ، قال ابو حامد سرج في الاحياء في اللحية عشر  
 خصال مكرهة وبعضها اشد من بعض وهي خضابها بالسواد <sup>بنيقها</sup>  
 بالكبريت وغيره ونقها ونقف الشيب والنقصان عنها والزيادة فيها <sup>بجها</sup> ونقها  
 قصها لاجل الريا وتركها شعثة اطهار الزهد والنظر الى سوادها عجبا بالشباب  
 والى بياضها تكبرا بلعوا البين وخضابها بالحمر والصفرة تشبيها بالصلحين لا <sup>السنة</sup> اتباع  
 ونراد الشيخ هي السنة وعقدها وتصفيفها طاعة فوق طاعة وحلقها الا اذا ثبتت  
 للمرأة لجة فيستحب لها حلقها من الغوامض وان من ارتكب كبيرة تود شهادته لان <sup>مثل</sup>  
 يتهم بالزور وبخلاف الصغيرة لان في اعتبارها اسناد ادب باب الشهادة <sup>اذا</sup> لا  
 اصر عليها لانها بالاصرار تصير كبيرة ثم الكبيرة هي السبع المذكور في الخبر وهو  
 الاشرار بالشارع والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل



نفس بغير حق ونهب مال المؤمن والزنا وشرب الخمر ونراد بعضهم أكل مال  
اليتم بغير حق والربوا وقيل الحرام بعينه وقال شمس الأئمة الحلواني مرح وهو  
الأصح أن الكبيرة ما كانت شنيعة بين المسلمين وفيه هتكت حرمة الشارع  
والدين وكذا الإساءة على المعاصي والحث عليها وما عداها صغيرة <sup>من</sup>  
المداينة قال وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل يجتنب الكبائر  
قبلت شهادته وإن لم بمعصيته هذا هو الصحيح في حد العدالة المعبرة إذ  
لا بد له من توفى الكبائر كلها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا فاما الألمان  
بمعصيته فلا ينقدح به العدالة المشروطة ولا ترد به الشهادة المشروطة  
لأن في اعتبار اجتنابه الكل سدا باب وهو مفتوح أحياء للحقوق <sup>من</sup>  
الكافي وتقبل شهادة من ألم بصغيرة وإن اجتنب الكبائر وكانت حسنة  
أغلب من سيئاته هذا هو الصحيح في حد العدالة المعبرة <sup>من</sup> المستصفي  
ولا بد من الشرب على الله وإنما اشترط شرب الأدمان وهو الملازمة  
ليكون ذلك ظاهرا منه فإن من يتهم بالشرب ولكن لا يظهر ذلك لا <sup>يخرج</sup>  
من أن يكون عذرا وإنما سقط عدالة إذا كانت يظهر ذلك أو يخرج <sup>سكان</sup>  
ويستخرج به الصبيان ويشترط الأدمان في شرب الخمر أيضا قوامه أو ياكل الربوا  
شرط في الأصل أن يكون أكل الربوا مشهورا به مقيما عليه لأن الإنسان  
لا يمكنه التحرز عن الأسباب المفسدة فلهذا لا تسقط عدالة إذا لم <sup>يكن</sup>  
مشهورا ياكل الربوا مصرا عليه <sup>من</sup> الذخيرة إذا خلقت المرأة شعر  
مراسها فإن خلقت لوجه أصابها لأبأس به وإن خلقت تشبيها بالرجال



توضووه وهي معونة على لسان صاحب الشرع <sup>عليه السلام</sup> من النبايع وقال ابو جعفر <sup>عليه السلام</sup>  
راح ان اللحية على ثلثة اوجان كانت وافرة ففيه دية كاملة وان كانت طائفة  
لا يعمل بها فلا شيء فيه وكذلك في لحية المرأة وان كانت لحية يقع بها الجال  
في الجملة ففيه حكومة عدل <sup>من</sup> تحفة الفقهاء وان كانت طائفة لا يعمل  
بها لا يجب شيء فذلك في لحية المرأة لان يشين ولا يزين <sup>من</sup> الكافي  
والاصح ما كان شيئا بين المسلمين وفيه هتكت حرمة الله تعالى <sup>من</sup> والآن  
فهو كبيرة والافه صغيرة <sup>من</sup> شرح الطحاوي وحكي عن الشيخ ابي  
جعفر الهندي اني راح انه قال اللي ثلثة اوجان كانت اللحية وافرة تجب  
الدية كاملة وان كانت الشط تجب فيه حكومة عدل ولو كانت على ذقنه  
شعرات يشين صاحبه فيه لا شيء لان ازال الشين <sup>من</sup> الكافي ولكنه  
يؤدب على ذلك <sup>من</sup> ومنه ويكلموا في لحية الكوسج والاصح انه ان كان على  
ذقنه شعرات معدودة فليس في حلقها شيء لان وجودها يشينه  
ولا يزينه <sup>من</sup> من الكنز ومد من الشرب على اللهواي شرب الخمر  
في غيرها فالشرط ادمان السكر فيه كذا في الذخيرة <sup>من</sup> وفي التهذيب  
مد من شرب الخمر وسائر المسكرات <sup>من</sup> وفي الاجناس ولا مد من  
الخمر ولا مد من السكر حاشية مولانا معين الدين راح <sup>من</sup> من المحيط ثم ان  
محمد اراح اطلق الجواب في اللحية اطلاقا انه اذا لم ينبت يجب كمال الدية  
لم يفصل الجواب تفصيلا وقد فصل مشايخنا في شرح الجواب في ذلك <sup>تفصيلا</sup>  
نقدوا انما يجب كمال الدية اذا كانت اللحية وافرة لان ازالها لا طاهر



على الكمال والتأيد وأما إذا لم تكن وافرة بأن لم تكن متصلة بحكومة  
عدل وأما كانت شعرات يسيرة على ذقنه فانه لا يجب بشيء لانه ازال عنه  
الشين وان لم يزل عنه الزينة والجمال ففصلوا الجواب فيه على هذا <sup>التفصيل</sup>  
ويجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل لان محمداً أرح ذكر الحية مطلقاً  
ومطلق الاسم ينصرف على الكامل لا الى الناقص <sup>من الظهيرين</sup> لولوا الحية  
وكذا الادمان في شرب الخمر حتى لو شرب الخمر في السر لا تسقط عنه الله  
لانه بهذا لا يصير تاركاً للهرة وكذا المسكر بائناً اذا اعتاد ذلك فيظهر <sup>من</sup>  
ويستحق الصبيان معه ويلعبون به وكذا من جلس بمجالس الخمر وان لم يسكر لا  
لما جالسهم لم يحترق من ان يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يحترق عن ارتكاب  
لا يحمل في الدّين وهو شاهدة الزور <sup>من التمار خانية</sup> وفي الينابيع <sup>تقبل</sup>  
شهادة العدو على العدو والصديق على الصديق <sup>وفي اليتيمة</sup>  
سئل عن رجل خاف من رجل فصر به ثم شهد هذا الضارب في حادثة على  
المضروب بعد ما اذا هو يكون متهما في الشهادة ام تقبل شهادته  
فقال لا حتى يظهر منه امر يصير به متهما في الشريعة <sup>وفي الدنيا</sup> <sup>وصية</sup>  
ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كانت بينهما عداوة <sup>يعني العداوة</sup>  
من امور الدنيا اما اذا كانت في شيء من امور الدين <sup>من الدنيا</sup>  
بل خاف من رجل فصر به ثم شهد الضارب على المضروب لا يثبت في شهادته  
ما يظهر منه ما يصير به متهما شاعراً <sup>لا تجوز</sup> شهادة حليل بينهما  
عداوة في شيء من امور الدنيا واذا كان بسبب شيء من



امور الدين تقبل قال استاذنا شرح وجواب لم يثبت <sup>نفس</sup> في شيء من ان  
 العداوة بسبب الدين لا يمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بسببها او  
 يجلب بتلك منفعة او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه <sup>اعتماد</sup> الا  
 وما في <sup>ط</sup> والواقعات اختيار المتأخوين واما الرواية المنصوصة  
 فيخالفها <sup>في</sup> وفي كثر الرؤس شهادة العدو وعلى العد وتقبل وقال  
 الشافعي شرح لا تقبل <sup>في</sup> لان العداوة اذا كانت قاذرة في الشهادة  
 وجب ان يكون قاذرة في حق الكل كالفسق والا فتقبل وهكذا <sup>اطلق</sup>  
 في خزائن الفقه <sup>في</sup> وذكر في شرح المسنة ومعالم السنن على مذ <sup>هب</sup>  
 الشافعي شرح لا تقبل شهادة العدو وعلى عدوه لانه متهمة <sup>في</sup> وقال  
 ابو حنيفة شرح تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا شرح وهو الصحيح وعليه  
 الاعتماد انه اذا كان عدلا لا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة  
 بسبب امور الدنياء <sup>من</sup> القنية ولو اقام البائع بيعة الى بعضها  
 في صغري واقام المشتري بيعة اليك بعضها بعد البلوغ فبيعة المشتري  
 او في لانه يثبت العارض <sup>من</sup> لم يثبت ان المدعى عليه اقر له  
 عنده بالف وماية تقبل اذا وقف وهو ان يقول كان عليه الف الا  
 انه اقر باكثر ولو ادعى انه دفع اليه ثلثة من الفلك بضاعة ولكن  
 قالوا لا ندري قيمتها فان كانا بعد لين تقبل شهادتهما ويجوز المدعى عليه  
 على بيان قيمتها وان جاؤا بعد بها فقالوا قيمتها كذا يسمع لجواز <sup>بالفكر</sup> فيهما لهم  
 في الفتاوى الجاسرية <sup>من</sup> التماس حانية ولو شهد احدهما بقر <sup>الدين</sup>



بقبضه وشهد الآخر بالاقراء بقبضه وكيله وقال المطلوب اشهد وانه  
 ولكنه قبض بنفسه جاز ولو قال قبض وكيله لم يجوز لانهم لم يشهدوا بالوكلاء  
 الا واحد من المحيط واذا كانت الرجل مع وفاء بالكذب لم تقبل شهادته  
 به اذا اعتاد الكذب فاما اذا كانت يقع فيه احيانا قبلت شهادته والذى  
 اعتاد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذكر في الاقضية لان من اعتاد الكذب  
 قلما يصير عنها من النهاية وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال لا تجوز شهادة  
 الحجير اراد به النجاسين وانما قال ذلك لكثرة ما يكذبون ولا يمانهم الفاج  
 فان علم من واحد منهم انه لا يجري منه الكذب واليمين الفاجرة كانت  
 تقبل شهادته من خزانة الفقه وشهادة ولد الزنا مقبولة لان فسق الاب  
 لا يوجب فسق الولد ككفرهما خلافا لما لك سرح من الخلاصة اما شهادة  
 الوكيل فنقول الوكلاء خاص وعام اما الخاص وهو ما اذا وكله بطلب الف  
 قبل رجل معين والخصومة فيها اذا خاصمه عند غير القاضي ثم عزل  
 الموكل قبل الخصومة عند القاضي ثم شهد بهذه الالف لموكله جازت  
 شهادته وعند ابي يوسف سرح لا تجوز بناء على ان عنده بنفس الوكالة  
 قام مقام الموكل من كشف الغوامض وهذا بناء على ان عند ابي  
 يوسف رجح مجرد قبول الوكالة يصير خصما خاصا ولم يخاصم من  
 الغوامض وان من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها لانه  
 لكونه خصما وقال صلى الله عليه وسلم لا شهادة لمن من الكا  
 وتقبل شهادة العمال والمراد عمال الذين يأخذون الحقوق الواجبة



والخراج ونحوه عند الجمهور لانه نفس العمل ليس يفسق ببعض اصحاب <sup>سوله</sup>  
الله صلى الله عليه وسلم كانوا عا لا قالوا هذا كان في عصرهم لان الغالب عليهم  
الصالح فاما الذين في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم وقيل المراد  
بالعمال الاعزاء وقيل الذين يعملون بايديهم ويوجرون انفسهم من  
الكافي ولا الاجير لمن استاجره والمراد بالاجير التليذ الخاص الذي يعد  
ضررا استاذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه السلام  
لا شهادة للقانع بالحق البتة هو الاجير مسا نهد او مشاهرة لانه يستوجب  
الاجور بما فعد فاذا شهد له في مدة الاجارة فكان استاجره عليها وان المنا  
بين هؤلاء متصله فيصير شهادة لنفسه من وجه من النهاية في شرح  
المهداية لا شهادة للقانع قيل اراد به من يكون مع القوم كالحادم والناج  
والاجير ونحوه لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم من التارخية  
وفي الخاتمة فاما تعييد المطلق وتعيين المحتمل يصح من الشهود وان كان  
ذلك بعد الافتراق وفي الية وسئل علي ابن احمد عن شهود شهدوا  
عند القاضي في حادثة ثم تذكروا انهم تركوا القطا في اداء الشهادة و  
ذكروا ذلك اللفظ هل تقبل هذه الشهادة فقال نعم تقبل اذا لم يكن فيه  
مناقضة منه ابراهيم عن محمد راج في شاهدين شهد الرجل ان له  
على هذه ذمة او ذمة هان فالشهادة جائزة على درهم من المحيط ولا يجوز  
شهادة المتهم به وروى الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
الصغير عا قال ابو حنيفة راج في رجلين شهد الرجل بشهادة ثم مراد فيها



قبل ان يقضي القاضي بها او بعد ما قضى و لا اوجهنا و هما غير متهمين  
 ذلك منهما وهكذا ذكر في آخر شهادات المنتهي وهو اختيار طهيري المدين  
 المرفعتا في شرح من الجواهر قال القاضي شيخ الاسلام فخر الدين ابوالفتح  
 صاحب المناقب في شرح لما سئل عن شاهدين شهدا شهادة تصح الرد  
 ثم شهد هذا ان الشاهد ان تلك الشهادة على وجه صحيح ان كانا عدلين  
 قبلت الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها حتى لو ادعى على رجل ما ليس معلوم  
 ومجهول فشهد شاهدان لا تقبل على المجهول ولا على المعلوم ايضا من  
 المحيط ادعى ما ليس احدهما معلوم والاخر مجهول وشهد الشهود بالمالين  
 جميعا لا شئ ان لا تقبل هذه الشهادة على المجهول وهل تقبل على المال المعلوم  
 اختلف المشايخ شرح فيه من الفصول وفي دعوى قاضيان شرح ادعى  
 دينا ولم يبين السبب فشهد والله بالدين بسبب جازت شهادتهم  
 ومنه وذكر القاضي الامام جلال الدين في سبب لانه اذا ادعى الدين  
 على رجل وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بالمال تقبل شهادتهم  
 وتكون اقامة البينة على الاقرار كاقامة البينة على السبب الموجب  
 ورأيت في فوائد والدي وافق شيخ الاسلام يرهان الدين بعدم  
 قبول البينة فيما اذا ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعى عليه  
 من المحيط في الفصل العشرين من كتاب الشهادة ولو شهد احدهما  
 اندا قرأه اخذ منه وشهد الاخر اندا قرأه اودعه اياه جازت شهادتهما  
 لانهما اجتمعا على اقراره اندا اخذ منه لكن شهد احدهما على اقراره اخذ



متوطر وشهد الآخر على اقراره بالاخذ على الوديعة فوجب القضاء بما اتفقا  
عليه وهو الاخذ من المدعي من الفصول اذا ادعى الدين على رجل  
وشهد واعلى اقرار المدعى عليه بالمال تقبل وتكون اقامة البينة على الاقرار  
كاقامة البينة على السبب الموجب ورأيت بخط من ائتمن ان الشيخ الاسلام  
برهان الدين رح كان ائتمن فيما ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعى  
انه لا تقبل وذكر في المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين ان  
للمدعى على هذا المدعى عليه هذا المال وشهد الآخر على اقرار المدعى  
بهذا المال تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في العدة ايضا انها  
لا تقبل وفي شهادات فتاوى قاضيان رح لو ادعى الف واقام  
الشاهدين فشهد احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الآخر  
على اقراره بالف فلو اجازت شهادتهما عند ابي يوسف رح  
وذكر في فتاوى رشيد الدين رح لو ادعى القرض وشهد واعلى  
اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب وذكر في شهادات المبسوط ولو  
شهد احدهما على القرض والآخر على اقرار المستقرض جازت شهادتهما  
من المحيط وكذلك لو شهد احدهما ان صاحب اليد اقر انه  
اغتصبه من هذا المدعي وشهد الآخر انه اقر ان فلانا او دعيا  
او شهد الآخر انه اخذه من هذا المدعي قبلت شهادتهما واما  
المدعى عليه بالرد على المدعي لانهما اتفقا على يد المدعي فيما مضى من الزمان  
وعلى وصوله الى المدعى عليه من جهة المدعي فيقتضى انهما اتفقا عليه وهو وصول العين



إلى المدعى عليه من جهة المدعي وعند ذلك يؤمر بالرد عليه ولكن لا يقضى  
 بالملك للمدعي لأن الشهود لم يشهدوا له بالملك وبقي المدعى عليه على حجة  
 في الملك حتى لو أقام المدعى عليه بعد ذلك بيّنه أن العين له <sup>قضى القاضي</sup> <sup>حجته</sup>  
 له بالعين لأن المدعى عليه لم يصير مقضيا عليه بالملك إنما صار مقضيا <sup>عليه</sup>  
 بالاخت من المدعي وليس من ضرورة الاخت منه أن يكون الماخوذ ملكا  
 للماخوذ منه <sup>من</sup> من الفصول الاستروشي لو ادعى الوديعته وشهدا على قرار  
 المودع بالأيديع تقبل كما في العصب وكذا العارية <sup>من</sup> من الفناوى الحانية  
 في باب من الشهادة التي يكن ب المدعي شاهدها <sup>أما</sup> الشهادة إذا  
 خالفت الدعوى فهو على وجوه <sup>أما</sup> أن كان المدعى به دينا أو ملكا  
 أو عقدا فإن كان دينا فشهد وأيا قل مما ادّعاء المدعي نحو ما إذا ادّعى  
 ألفا وخمس مائة فشهد وأبجس مائة يقضى بجس مائة من غير دعوى  
 التوفيق وكذا لو ادعى ألفا وشهد وأبجس مائة يقضى بجس مائة ولو  
 ادعى ألفا فشهد أحدهما بألف والآخر بجس مائة لا يقضى بشيء في قول أبي حنيفة  
 راجح لأن عنده اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف  
 ما تقدم لأن ثمة اتفاق الشاهدان على خمس مائة والموافقة بين <sup>المدعى</sup>  
 والشهادة لفظا ليس بشرط عنده فتقبل شهادتهما على خمس مائة  
 بغير توفيق <sup>منه</sup> في محل آخر راجل ادعى على رجل ألفا وخمس مائة  
 فشهد الشهود بألف جازت الشهادة من غير توفيق <sup>وكذا</sup>  
 لو ادعى ألفا فشهد وأبجس مائة ولو ادعى ألفا فشهد أحدهما



بالف والآخر جنس مائة لا يقضي بشيء في قول الجب حيفة شرح هـ وكذا  
لو ادعى خمسة عشر فشهد احد هما بخمسة عشر وآخر بعشرة هـ ولو ادعى  
الف وخمسة مائة فشهد احد هما بالف وآخر بالف وخمسة مائة جازيت  
شهادتهما على الف هـ وان ادعى الف فشهد ابالف وخمسة مائة  
او بالف درهم لا تقبل من غير توفيق لان كذب الشهود ظهري بالزيادة  
على الف فلا تقبل بخلاف ما لو شهدوا باقل مما ادعاه المدعي فان  
وقف المدعي فقال كان لي عليه الف وخمسة مائة كما شهدت به الا  
اني ابرأته عن خمسمائة واستوفيت خمسمائة ولم يعلم به الشهود فاذا وقف  
على هذا الوجه قبلت لان ما اتى من التوفيق تحمله الدعوى والشهادة  
فتقبل ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق وقال بعضهم تشترط <sup>الشهادة</sup>  
على التوفيق والصحيح هو الاول هـ من الغوامض وان تكذيب المشهود  
الشهود وتفسيره الناشي من التكذيب قبل القضاء وبعد هـ يبطل <sup>من</sup>  
المنظومة وشاهد بما يشاهد بما يتبين لا يصح واحد هـ من التوزيع <sup>المكلا</sup>  
فيما اذا اتحد جنس المال والمدعي يدعي الاكثر والزيادة بغير حرف  
العطف اما اذا اتحد جنس المال كالدرهم والدنانير واتحد جنسهما  
ولكن المدعي يدعي الاقل ونفي الاكثر او سكوت عن نفي الاكثر ولم يبين  
الموافقة فانه لا تقبل اتفاقا واذا كانت الزيادة بحرف العطف كما اذا  
شهد احد هما بالف والآخر بالف وخمسة مائة والمدعي يدعي  
الف وخمسة مائة فانه يقبل اتفاقا هـ من شرح الطحاوي



ولو ادعى رجل على رجل الف درهم وهو منكراً فقام شاهدان فشهد أحدهما  
على الف والآخر على الفين لا تقبل عند أبي حنيفة مخرج رعد هما نعت على الف  
ولو كان المدعي ادعى أقل المائتين وهو الف درهم والمسئلة بحالها لا تقبل  
بالاجماع ولو كان يدعي الف وخمسمائة فشهد أحدهما على الف والآخر على  
الف وخمسمائة تقبل على الف بالاجماع ولو كان المدعي أقل المائتين وهو  
الف والمسئلة بحالها لا تقبل بالاجماع إلا إذا قال كان لي عليه الف وخمسمائة  
درهم إلا أنه قضى لي خمسمائة أو أبرأته عن خمسمائة والشاهد لا يعلم  
بذلك قضى له عليه بالف درهم من الفصول ولو ادعت المرأة على غلام  
أنت كنت ملكت ابناً إلى يوم الموت ونحو الوارثون وأقام العبد بينة  
أني كنت ملكت فلان واعتقني تقبل بينة العبد وينصب خصماً عن الخصم  
في إثبات الملك والاعتراف فإذا ادعى أنني كنت عبد فلان واعتقني وقضى  
القاضي به ثم أقام آخر البينة أنت عبدي لا تقبل لأن ذلك القضاء قضاء  
على الناس كانه لان فيه صيرورة أهل الشهادة والقضاء وأنه يثبت في  
حق الناس فينصب هذا المدعي خصماً عن الناس كانه فصل ما كان كانه  
الناس حضراً وادعى العتق وأقام البينة عليهم وأنه تقبل كذا أصاب من  
الكافي ولا تقبل الشهادة على الجرح المجرد أي على ما يتضمن نفسيق الشهود  
من غير أن يتضمن إيجاب حق من حقوق الشرع أو حقاً من حقوق العباد  
نحو أن يشهد وأن شهود المدعي فسقة أو زناة أو آكله ربوا أو شريرة  
لغيره أو على إقراره أنهم شهدوا بالزور أو على إقرارهم أنهم أحواء في د



هذه الشهادة او على اقوالهم ان المدعي بطل في هذه الدعوى او على اقوالهم  
انهم لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة الا اذا شهدوا  
على ان المدعي انهم فسقة او شهدوا بوزور او نحوه اذا اقام  
المدعي عليه بنية ان المدعي استأجر الشهود بعشرة الدراهم لاداء  
الشهادة من مالي الذي كان في يده او اقام المدعي عليه البينة  
بانهم من نواو وصفوا الزنا وشربو الخمر او سر قوا مني كذا ولم تقاوم  
العهد او انهم عبيد او احد هم عبيد او محمد ودون في القذف او امر  
المدعي انه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل من الثاني وذكر الخصم  
سرح انها تقبل وهو قول ابن ابي ليلى والشافعي سرح والصحیح مدعيها -  
من الخاتبة اذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود  
السبب جازت شهادتهم واذا ادعى ديناً بسبب فشهد الشهود <sup>لدين</sup>  
المطلق قيل لا تقبل شهادتهم كما لو ادعى ملكاً بسبب فشهد الشهود <sup>لملك</sup>  
المطلق والصحیح انها تقبل - من الفصول الا سترو شي وفي آخره  
الجامع في الفتاوى اذا شهدوا بالرهن ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز  
من الترضيع اذا ادعى الرهن والقبض فاقام شاهدين على الرهن  
واقروا بالرهن بالقبض جازاً اتفاقاً - من الفصول الشهادة القائمة  
على عتق الامه وطلاق المرأة تقبل من غير الدعوى حسبه وان لم يعرف  
ولا يشترط حضور المرأة والامه ولكن يشترط حضور الزوج والمولى  
من السراجية ادعى عينا بطريق المبرات عن ابيه وشهد الشهود انه







جرح ولا يحكم بذلك صورة رجل ادعى على رجل حقا وادعى خصمه ان الشهود  
 فسقة او مستأجرون فاقام على ذلك بينة كانت القاضي لا يسمع <sup>بينته</sup>  
 ولا يلتفت الى قولهم ولكن يسأل عن الشهود والمدعى في السر والعلانية  
 فاذا ثبت عند التهم قبل شهادتهم وحكم بها قوله ولا يحكم بذلك <sup>يعني</sup>  
 لا يحكم بنسبهم لشهادة هؤلاء وقوله ولا يسمع القاضي البينة يعني ان  
 المشهود عليه اذا هيأ شهوده على الجرح عند القاضي لا يستلزمهم  
 فان استنطقه لا تقبل شهادتهم وانعلة في استنطاقهم مع عدم قبول  
 شهادتهم احياء حق الحق وابطال دعوى المبطل ان يبيع قواعده  
 الاستنطاق احياء منهم ويرجعون على شهادتهم قبل تنفيذها  
 من الذخيرة امرأة ادعت على رجل انها تزوجها وهو بكر ثم ادعى  
 تزويجها بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته ويثبت النكاح قال  
 الكاح في هذا الا يشبه البيع الا يرى ان رجلا لو ادعى انه تزوج هذه  
 المرأة على الف درهم وحجبت المرأة ذلك ثم اقام بينة على انه تزو  
 جها على الفين قبلت البينة وجعلت المهر الفين وكذلك لو اقامت بينة  
 انه تزوجها على هذا العبد ولو كانت هذا في البيع لا تقبل بينته لانه  
 قد اكذبهم من الجواهر في ابواب الخامس من كتاب الشهادة  
 شهادة عمال الوقت لا تقبل لانهم يأخذون الاموال بغير حق ويعرفون  
 بالفسق هكذا ذكر وهو الصحيح وما ذكر في الجامع الصغير وشهادة العمال  
 جائزة اراد به اعوان السلطات وهكذا كانت في العصر الاول الذين



يعملون الصدقات وحياته الحقوق الواجبة فأما هؤلاء الذين في  
من مانا فلا تقبل شهادتهم لان الظلم فيهم غالب ذكره شيخنا راجح جلال<sup>الدين</sup>  
في شرحه من التامر خانية واما شهادة عمال السلطان فهي مسئلة  
الجامع الصغير وقد ذكرنا انها جائزة عن العلماء من قال ارادوا الامراء  
ومنهية قال اراد عامل الصدقة وتقبل شهادته اذا كان عدلا وسدي<sup>ي</sup>  
الحسن البصري راجح انه قال لا تجوز شهادة العاشر والخامس ان العمال  
اذا كانوا عدولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وان  
اخذوا بغير حق من الناس لم يكونوا عدولا فالصح من الجواب انه  
لا تقبل شهادتهم وان كانت قد قبلها بعض المشايخ راجح وذكر الصدور  
الشهيد حسام الدين راجح في وديعة الوقعات ان شهادة الرئس والجبائي<sup>ي</sup>  
في السكة او في البلدة التي يأخذ الدراهم في الجبايات والضرائب  
الذين يجمعون الدراهم اليه وياخذ طوعا لا تقبل شهادتهم من  
الخاتبة رجوز روح ابنته البالغة فجاءت بعد موت الزوج تطلب الميراث  
ان قالت نزوجني والدي يا مري كانت لها الميراث وان قالت لم اكن امرأة  
بالنسويج واكن حين بلغتني انه نزوجني منه اجرت ان اقامت البيعة على  
ما قالت كانت لها الميراث وان لم تقم البيعة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها اذا  
اقرت ان نكاح الاب انعقد موقوفا فلا يقبل قولها في التضيعة الابينة  
ومنه ايضا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح  
بعد ذلك واقام البيعة قبلت البيعة بخلاف البيع لان النكاح لا يبطل<sup>بحد</sup>



ومنه الاصل فيه ان الشهادة على حق العبد اذا خالفت الدعوى بطلت  
لان الدعوى شرط لهذه الشهادة وبما خالفت لم توجد الدعوى فتبطل  
ضرورة وتكذيب الشهادة في بعض ما شهد له يمنع قبول الشهادة لما  
قلنا والاصل في تعارض البين بان القاضى اذا يثق بكذب احد  
المقربين لا يقضى وعند التعارض ليس احد القريين في نعمة الكذب  
اولى من الآخر فلا يقضى بشهادتهم . من الحققة اما شهادة القاضى ان  
تحرى القاضى المصدق في شهادة تقبل والا فلا . من العنابية فالها  
اما اذا امكن حمل الدعوى على ما شهد به الشهود يستقر المدعى فان فسر بما  
يوافق الشهادة جاز وفي الشاهد ينعتبر ان يتفقا في المعنى . من النكاح  
شهد احد الشاهدين في باب النكاح انها زوجت نفسها منه والا  
ان وليها زوجها برضاها منه لا تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى لانه ادعى  
ان وليها زوجها منه ولو ادعى المدعى بعد هذه الدعوى انها زوجت  
نفسها منه ثم شهد شاهد ان تقبل ولا يكون تناقضا لانه يقول تزوجها  
مرة بتزوج الولي اياها مني وتزوجها مرة اخرى بتزويجها فصحت ذلك  
لها . من الخلاصة رجل ادعى نكاح امرأة فتشهد احد هما انها زوجت  
نفسها منه وشهد آخران وليها زوجها منه لا تقبل ولو ادعى هو عليها  
ثانيا انها زوجت نفسها منه فتشهد هذا ان الشاهد ان على ذلك تقبل  
ولو ادعى انها زوجت نفسها منه وشهد وان وكيلها زوجها منه تقبل  
لان الوكيل في النكاح سفير وهو مضاف اليها . من العنابية ولو شهد



احد هما باقراره بالقرض والاخر بالتمن فقال المدعى هو قرض لكن  
 اشهد بها هكذا جاز <sup>ب</sup> ومنه ولو شهد احد هما باقراره ان عليه <sup>الف</sup>  
 قرض وشهد الاخر باقراره يود يعة الف تقبل لانه صار ديناً <sup>لجود</sup>  
 من المحيط فان قيل اليس ان القرض فعل لانه انما يتم الاقراض <sup>بموجب</sup>  
 عليه ضمانه بالتقبض فصام كما لو شهد احد هما على الفع والآخر على  
 الاقرار به وتمنه لا تقبل قلنا ليس كذلك بل القرض قول لان <sup>المستقر</sup>  
 انما يصير مملوكا للمستقرض ويباح له التصرف بالقول وهو قوله  
 اقرضت فان المقرض وان سلم اليه الدراهم وقبض لا يصير  
 مضمونا عليه ولا يملك التصرف فيه ما لم يقل اقرضت فعرفنا ان  
 الاقراض قول وصيغة الانشاء والاقرار فيه سواء لانه قال في الا<sup>ق</sup>  
 استقرضت كما يقول في الانشاء ولم يكن المشهود به مختلفا ولا يمنع  
 قبول الشهادة <sup>ب</sup> من الظهيري الاصل ان الشهادة على القول لا <sup>يضر</sup>  
 الاختلاف في الزمان والمكان <sup>ب</sup> من الثانية اذا ادعى ملكا فجاء <sup>بشاهدين</sup>  
 فشهد احد هما انه ملكه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه انه ملك  
 المدعي لا تقبل ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح <sup>و</sup> اختلف  
 الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد <sup>بشئ</sup>  
 حكمه الا بفعل القبض كالعبة والصدقة والرهن فان شهدا على  
 معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهما  
 في قول ابي حنيفة رج والي يوسف رج <sup>ب</sup> والقياس ان لا تقبل وهو



قول محمد بن فرج <sup>١</sup> ولو شهد وأعلى أقرار الرهن والواهب <sup>والمصدق</sup>  
بالقبض جازت الشهادة في قولهم <sup>٢</sup> ولو شهد وأعلى الرهن فشهد  
أحدهما على معاينة القبض والآخر على أقرار الرهن بالقبض لا يقبل  
هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة القبض وإن اختلف  
شهود الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا يقبل كما لو اختلفت  
شهود الباع في جنس الثمن أو في مقداره <sup>٣</sup> وأن اختلفا في فعل ملحق <sup>لقول</sup>  
كالقرض واختلفا في المكاتب أو في الزمان لا يبطل الشهادة وإن كان  
القرض لا يتم إلا بالسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة الطلاق  
والعتاق <sup>٤</sup> من الخلاصة إذا اختلف الشاهدان لا يخلو من ثلثة  
أوجه أما أن اختلفا في المكاتب أو الزمان أو الأثناء أو الأقرار لا يخلو  
من أربعة أما إذا كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة كالجناية <sup>والغصب</sup>  
وأنه يمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاث <sup>٥</sup> والكاح ملحق بالغصب <sup>والجناية</sup>  
وإن كان قولاً لكنه ملحق بالفعل وهو أحضار الشهود وإن كان الاختلاف <sup>في</sup>  
في قول محض كالطلاق والباع <sup>٦</sup> والشراء والوكالة والوصاية <sup>والرهن</sup>  
والدين والبراءة والكمالة والحوالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه <sup>الثلث</sup>  
وإن كان الاختلاف في فعل ملحق بقول وهو القرض فهو كالطلاق  
ويحوزه <sup>٧</sup> من أينما بيع ادعى أنه رهن عند هذا أثوابا ونحضره منه فشهد  
الشهود بذلك وقالوا يا نا لا نعرف الثوب قبلت شهادتهم وبيان <sup>الثوب</sup>  
إلى الغاصب والمرتهن وعن محمد بن فرج لو شهد وأبكر حنطة ولم يصفوها



قبلت شهادة يقيم من الجواهر رجل وكل من جلا في خصومة ثم عزله فشهد  
في تلك الحادثة لا تقبل لانه صار خصما هكذا ذكر وهذا على وجهين اما اذا  
وكل بالخصومة في دار ثم عزله ثم شهد في تلك الحادثة فان كانت خاصمة  
لا تقبل شهادته لانه خصم وان لم يكن خاصم فكذا عند ابي يوسف راج  
لانه صار خصما بنفس التوكيل وصح اقواره في كل موضع وعندهما تقبلا  
لم يصير خصما لم ينحصر منه من كشف الغوامض وهذا بناء على ان عند  
ابي يوسف راج بمجرد قبول الوكالة يصير خصما خاصم او لم ينحصر وعندهما  
يقول الوكالة لا يصير خصما من الزيادة راجت وصار خصما بدعي  
الوكالة في نفسه فلا يصح شاهد اهل من التمس خاف في الفتاوى  
العباسية ولو اقام الوكيل بينة على الوكالة فقبل ان يزكي الشهود اقام  
البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة  
وتثبت الوكالة منا بقا عليه ويصير وكيل في جميع اهل البلدة اذا كانت  
الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية او الو<sup>ا</sup>  
فقبل ان يزكي اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم يزك بينة  
. لو كانت الوصاية بطلت بينة الحق من الذخيرة يجب ان يعلم  
بان قول الواحد حجة في المعاملات المتحسنانا اذا كانت عدلا ولا منا  
فيما قال ثم ان محمد ارج شرط في هذه المسئلة ان يكون صاحب اليد  
مسلم اعدلا والعدالة شرط اما الا سلام ليس بشرط فان قول الذ<sup>م</sup>  
اذا كانت عدلا حجة في المعاملات والتحكم الشهيد ذكر في المختصر العدالة



ولم يذكر الاسلام وتبين بما ذكر الحاكم ان ذكر الاسلام من محمد <sup>رح</sup>  
 اتفاق لا ان يكون شرطا وان كان الذي في يده الجارية فاستعا  
 لا تثبت اياها معاملات معه بنفس الخبر بل يتحرى في ذلك فان وقع  
 تحريره على انه صادق حله الشرع منه وان وقع تحريره على انه كاذب  
 لا يحرله ان يشتريها منه وان لم يكن له رأي يبقى ما كان على ما كان  
 في الديارات فان كان الذي يخبر بنجاسة الماء ذميا لا تثبت بنجاسة  
 الماء بقوله <sup>رح</sup> فرق بين الذي وبين الفاسق من وجهين احدهما ان  
 الفاسق اوجب التحريم وفي الذي لم يوجب التحريم <sup>رح</sup> من البراءة  
 واما الاسلام فليس بشرط لشبوت الصدق لان الكفر لا ينافي الصدق  
 لكن الكفر في هذا الباب يوجب شبهة يجب بهاردها الخبر لان الباب  
 باب الدين والكا فرساع لما يهدم الدين فيصير متهما في باب الدين  
 فنثبت بالكفر شبهة زائدة لانقصان حال بمنزلة الاب فيما يشهد  
 لولده <sup>رح</sup> من المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين  
 ان للمدعي على هذا المدعى عليه هذا المال وشهد الآخر على امر  
 المدعى عليه بهذا المال تقبل هذه الشهادة <sup>رح</sup> ومنه في الفصل  
 الحادي والعشرين من الشهادات وفي نوادر ابن سماعه عن  
 محمد <sup>رح</sup> اذا شهد شاهدان على رجل انه اقران لهذا المدعى عليه  
 الف درهم وشهد الاخر انه اقران هذا المدعى او دعه الف درهم  
 قال هذا جائز ومعنى المسئلة ان المدعي يدعي عليه الف درهم <sup>رح</sup>



مطلقاً من غير أن يتعرض بسبب فاعل إذا ادعى أحد السببين فقد كذب  
 أحد شاهديه فلا تقبل شهادتهما : من الفصول الاستروشي وذكر  
 القاضي الإمام جلال الدين راجح في سبيلاته إذا ادعى الدين على رجل  
 وشهد الشهود على إقرار المدعى عليه بالمال قبل شهادتهم وتكون  
 إقامة البينة على الإقرار كإقامة البينة على السبب الموجب ومراعاة  
 في فوائد والدي وافق شيخ الإسلام برهات الدين بعدم قبول البينة  
 فيما إذا ادعى الدين وإقام البينة على إقرار المدعى عليه . من شرح  
 أدب القاضي للخصاف وذكر في شهادات العدة ولو شهد عند القاضي  
 وقالاً نشهد أن فلاناً مات أجراً بذلك من يشق برهات شهادتهما  
 وهو الأصح والخصاف جواز ذلك أيضاً من الغياثية إذا شهد الرجل  
 على نسب لم يدركه فالشهادة جائزة قال أصحابنا جميعاً راجح خمس مسائل  
 في أربع يصح تحمل الشهادة فيها بالتسامع بالإجماع أحد لها النسب والثاني الموت  
 والثالث الكا ح والرابع القضاء . وفي الخامس اختلفوا وهو الولادة إذا  
 أخبر عدلان أنها فلانة فذلك يكفي عند أبي يوسف ومحمد راجح . الأيراني  
 أنهما لو شهدا عند القاضي كان للقاضي أن يقضي بشهادتهما والقضاء  
 فوق الشهادة فلان يجوز الشهادة بأخبارهما أولى وعلى قول أبي حنيفة  
 راجح التحمل الشهادة على الولادة ما لم يسمع من جماعة لا يتصور نواطؤهم  
 على الكذب : وانفعيه أبو بكر الأسكاف راجح يفني بقولهما وهو اختيار  
 نعم الدين النسي راجح . منه قال محمد راجح لا يسعه أن يشهد على نفسه حتى



يلقي من أهل بلدة رجلين عدلين ويشهدان عنده على نفسه قال المختص  
 راجح في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح **من السراجية** لو شهد أو قال هذا  
 ملك هذا المدعي لا نأمر أيما يتصرف تصرف الملاك لم تقبل بخلاف ما لو  
 فيها سمع لشهادة بالشبهة لم يعاين لكنه اشهر عندنا **فصل** من الثانية في  
 فمن لا تقبل شهادته للثبوت **فصل** من الثانية في  
 فشهدا ان المتوفى اخذ من هذا المدعي مائة مائة درهم ولم يعلمكم  
 وبنات الدرهم قالوا ان علم الشاهد ان انه كان في الصورة درهم حرره  
 ثم يشهد ان مقدار ما يتفق عندهم فيها من الدرهم قالوا وينبغي ان  
 يعلموا بجودتها لا احتمال انها يكون موهبة فاذا علموا جازت شهادتهم  
 من الظهيرة من الغيب تزوجها لئلا تسمع الشهود صوتها ولم يروا شخصها  
 ان كانت في البيت وحدها تقبل والا فلا وكذا في التوكيل وعن محمد  
 ابن مقاتل اذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عند  
 اثنان انها فلانة بنت فلان لا يجوز ان يشهد عليها اطلاق الجواب اطلاقا  
 وكانت الغيبة ابو الليث راجح يقول اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب  
 وشهد عند اثنان انها فلانة لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد على  
 اقرارها ما لم يبر شخصها **فصل** من الثانية في حادثة لا تقبل شهادته  
 استحسننا حتى يثبت حاله بعد الاسلام ولو كانت هذا النص في عدل  
 فاسلم ثم شهد فقبل شهادته من غير ان يسأل عنه **فصل** من الثانية في



الفقيه ابو الليث راج اذا سمعوا صوت امرأة من وراء الحجاب وراؤ  
 شخصاً وشهد عندهم رجلاً عدلان انها فلانة جازا لهم ان يشهدوا  
 على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها لايحل لهم ان  
 يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه ابى الليث راج وذكره هو في  
 الفتاوى عن نصر بن يحيى ان ابنا لمحمد بن الحسن راج وجل على ابى سليمان  
 المرحاقي فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كانت ابو حنيفة  
 يقول لا يجوز له ان يشهد عليها حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وكان  
 ابو يوسف وابو بكر الاسكاف راج يقولان يجوز اذا شهد عنده عد  
 لها فلانة وعليه الفتوى من الخلاصة وهو يشترط رؤية وجهها  
 واختلف المشايخ راج فيه منهم من لم يشترط واليه مال الامام خواهر زاده  
 راج ومنهم من شرط ذلك ويشترط ان يشهد عنده عدلان انها  
 فلانة واليه مال الشيخ الامام الاجل الاستاذ وفي التوازل يشترط  
 وجهها من الكاوي واذا لم يروا شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها  
 من الكبرى سمع صوت امرأة من وراء الحجاب ورأى شخصها واقربت  
 وشهد عنده اثنان انها فلانة جازا ان يشهد على اقرارها واذا لم يروا  
 شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها هذا اختيار الفقيه ابى الليث راج  
 من الفصول اذا شهد واعلى تزويج الاب ولم يشهد واعلى قبول  
 من يكون القبول اليه قبل لان النكاح معاوضة فتكون الشهادة  
 على الايجاب شهادة على القبول وكذا لو شهد احدهما كذا







عليه بينة انه لم يكن في ذلك الزمان فذهب من التها ثلثا تقبل <sup>من المحيط</sup>  
من كتاب الشهادات في الفصل السابع عشر في التها ثلثا بينة لا تكون  
حجة شرعية من التها ثلثا من جملة ذلك ما ذكر ابن سعادة عن أبي  
يوسف رحمه الله في شاهدين شهدا على رجل بقول او فعل يلزمه ذلك  
اجارة او كتابة او بيع او قرض او قصاص او مال او طلاق او عتاق  
في موضع وصفاه او في يوم سميته فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن  
في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في موضع الذي وصفاه لم يعمل منه  
البينة على ذلك لان هذه البينة في غير موضعها وكانت ساقطة <sup>بما</sup> يان ان  
الشرع شرع البينة للاثبات لا للنفي لانه شرعا في جانب المدعي والمدعي  
يحتاج الى اثبات الحق ولا تكون حجة في موضع النفي مسئلتنا هذه موضع  
النفي ولا تكون حجة فيها لا يلزم على ما قلنا اذا شهد وان هذا وارثه  
لا وارث له غيره حيث تقبل شهادته وهذه شهادة على نفي وارث  
آخر لانا نقول المقصود من هذا النفي اثبات جميع المال له وكانت هذه  
شهادة على اثبات المقصود وكذا لكل بينة قامت على ان فلانا لم يفعل  
لم يفعل لم يقرب به فهذا كله من التها ثلثا فقامت على النفي <sup>من</sup> من الفصول  
ولو ادعت الطلاق وشهدوا على اقراره بالطلاق او شهد احدهما  
بالطلاق والآخر على اقراره بالطلاق تقبل <sup>من</sup> من التها ثلثا ولو  
احدهما انه قال لها انت طالق وشهد الآخر انه اقر انه طلقها واختلفا  
في المكات او في الزمان جازت شهادتهما <sup>من</sup> من التها ثلثا اذا



شهد احد الزوجين بحد يث انه طلقها يوم الخميس واحدة والاخر انهما  
يوم الجمعة واحدة او شهد احدهما انه طلقها واحدة في رمضان و  
شهد الاخر انه طلقها في شوال تقبل هذه الشهادة من الذي خيره اذا  
شهد شاهدان على رجل بالف درهم الات احدهما قال انه السود وقال  
الاخر انه البيض تقبل شهادتهما على السود فان كان المدعي يدعي السود  
لا تقبل شهادتهما اصلا لانه ادعى اقل المائتين فصا . مكذبا احدا الساعدين  
الذي شهد بالبيض فلا تقبل شهادتهما الا ان يوفق المدعي فيقول  
كان لي عليه بضع كما شهد به هذا الشاهد الا اني ابرأته عن صفه الخو  
وعلم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا الشاهد فاذا وفق على هذا  
الوجه تقبل شهادتهما على السود لانه نراى التأكيد واذا كان يدعي  
البيض تقبل شهادتهما على السود لانهما اتفقا على الاقل لفظا ومعنى لم يصح  
المدعي مكذبا احدهما فلا بد من قبول الشهادة على ما اتفقا عليه وكذلك  
الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد اذا اتفقا على قدر او وصف واختفا  
فيما نراد على ذلك تقبل شهادتهما فيما اتفقا عليه ان ادعى المدعي اقلهما  
لا تقبل شهادتهما اصلا كما ذكرنا بما اذا اختلف الجنس لا تقبل شهادتهما  
ان اختلفا كيف واختلف بان شهد احدهما مثلا على كره خطبة والاخر على كشعر  
لان الشعر غير الخطبة فلم يتفق على شيء واحد انه داب على الخطبة شهد  
واحد وعلى الشعر كذا لك ولا يقضى اشاهد الفرد في موضع مالم من القصة ادعى  
مائة درهم وقال بالعارسية بعض سيم رادم وبعض عطرني وكوان



برصد غطري في كواهي وادع له جاب اكر برقرار كواهي وهد بر غطري في بشوید <sup>نور</sup>  
 ادعى انه دفع اليه ثلثا من القلت بضاعة قيمتها كذا افشده اثبته مع القلت  
 بضاعة ولكن قالوا لا ندري قيمتها فان كان بعد ليت تقبل شهادتهما ويجبر  
 المدعى عليه على بيان قيمتها وان جاؤا بعد ها و قالوا قيمتها كذا <sup>تسمع</sup> يجوز  
 ظهورها لهم بالكل <sup>يؤمن</sup> التماس خانية وفي قاضي شمس الاسلام <sup>هذه</sup> الاثر  
 امرأة ادعت ان مهرها الف غطرية وشهد الشهود لها بالف عدلية  
 مهرها ان القاضي يقضي بشهادة الشهود يعني بالعدليات ولو ادعى  
 على آخر انه قبض مئة مائة البعض غطري في والبعض عدلي والشهود <sup>شهد</sup>  
 يقبض مائة غطرية فية قال الشيخ الاسلام ان شهدوا بالقبض لا تقبل  
 شهادتهم وان شهدوا على اقراره بالقبض تقبل اذا ادعى على آخر نقرة  
 جيدة موزونة بوزن معلوم وشهد الشهود بالنقرة بذلك الوزن  
 ولم يذكر واصفة الجودة في شهادتهم ولا صفة الرداءة فالقاضي يقبل  
 شهادتهم ويقضي بالنقرة الردية بذلك الوزن هكذا يعني بعض  
 مشايخنا <sup>رح</sup> <sup>يعني</sup> المحيط وحكي عن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني  
<sup>رح</sup> انه قال الناس لا يخلون عن ارتكاب الصغائر ولا يخلون عن اتيان  
 ما هو ماذون به في الشرع فيعتبر في ذلك الغالب يريد به في حق  
 الصغائر فان كانت غالب حاله انه يأتي بما هو ماذون به في الشرع و  
 يحتزن عما لا يحل في الشرع من الصغائر كانت جائرة الشهادة بعد ان <sup>كان</sup>  
 يحتزن عن كل الكبار وان كانت غالب حاله انه لا يحتزن عن الصغائر



لا يكون جائزاً الشهادة وإن كانت ياتية بالماذون به شرعاً <sup>من النواز</sup>  
 ومسلأبو بكر عن العدل قال من لا يطعن عليه في بطن ولا فرج ولا عقل  
 كيف يشهد <sup>من الظهيرية</sup> ومن اتهم بشرب الخمر في بيته لا تبطل <sup>لته</sup> عدالة  
 وإن كانت شرب الخمر كبيرة وإنما تبطل ذلك بأن يخرج سكراناً <sup>من الصبي</sup> يسخر به  
 لأن مثله لا يحترق عن الكذب <sup>من الناس</sup> حانية فإذا كان الصلاح  
 ويجتنب الكبائر ولا يؤذي مسلماً ولا معاهداً ولا يكون كسبه من حرام  
 فهو عدل فإذا كانت كذلك في زمانهم فما ظنت في زماننا <sup>منه</sup> ومنه قال  
 القاضي إذا سأل من الشاهد فوقف على أن فيه كبيرة من الكبائر  
 أو عدل الله تعالى فيها <sup>من الناس</sup> ردت شهادته وإن لم يقف على ذلك  
 ولكن وقف على مساوئه ومحاسنه فالعبرة للغبية إن كانت مساوئه  
 أكثر لا تقبل شهادته وإن كانت محاسنه أكثر قبلت شهادته <sup>شاهدان</sup>  
 شهد عند القاضي والحاكم يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر  
 فوكاه المعروف بالعدالة قال نصير لا تقبل تعديله وعن أبي بكر <sup>البنجي</sup>  
 ثلاثة شهد وأعد الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعده  
 الاثنان قالوا يجوز تعديلهما <sup>إياها</sup> في شهادة أخرى ولا يجوز تعديلهما  
 في هذه الشهادة وأنه يوافق بقول نصير <sup>من الهداية</sup> ربح وبريق <sup>من الهداية</sup>  
 قال ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك لأن <sup>الفسوق</sup> هما  
 لا يدخل تحت الحكم لأن له الدفع بالتوبة فلا يتحقق الإلزام لأن فيه  
 هلك الستر والستر واجب والأشاعة حرام <sup>من اليمين</sup> وسئل القاضي



الامام علي السعدي سرح عن الشهود اذا شهد واعلى الله اراهم ولم  
 يبينوا انها عدلية ام غطارفية هل تقبل شهادتهم فقال لا لا تقبل له  
 لو كان في البلد نقد معروف هل ينصرف شهادتهم الى ذلك  
 النقذ فقال نعم لا تقبل له لو شهد واعلى الله اراهم المعروفة في البلد  
 ولم يبينوا انها ردية ام جيارية هل تقبل شهادتهم فقال نعم ويجب الاقل  
 من الغيبة شهد واعلى الله اراهم ولم يبينوا انها عدلية ام غطارفية  
 لا تقبل ولو كان في البلد نقد معروف ينصرف شهادتهم اليه وتقبل  
 وان لم يبينوا انها ردية ام جيارية ويجب الاقل من التطهيرية رجل  
 غصب جارية فجاء المصوب منه بالشهود فشهد وان المدعى عليه  
 غصب منه جارية لا قال في الاصل تقبل الشهادة ويجلس المدعى عليه  
 حتى يجئ بها وان جاء المشهود عليه بجارية ان اتفق الغاصب والمصوب  
 منه انها جارية المصوب منه يقضى بها للمصوب منه فان انكر الغاصب  
 ان تكون هذه الجارية جارية المدعى لا يقضى بها للمصوب منه ما  
 لم يعد البينة الا اول انما قبلت من غير بيان الصفة في حق الجير لا في  
 حق القضاء وقال الفقيه ابو بكر الاعمش سرح تاويل هذه اذا شهد  
 الشهود على اقرار الغاصب اما اذا شهد واعلى الله اراهم لا تقبل  
 شهادتهم قال عامة المشايخ سرح تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان  
 لم يصفوا الجارية ولم يذكر واقعتها في حق الجير لا في حق القضاء  
 فان قال الغاصب ماتت تلك الجارية او قال بعثتها ولا اقدر على ردها



ان صدقه المصوب منه في ذلك وطلب منه القيمة لقضائه  
 له بالقيمة وانت كذبه المصوب منه يحبس الغاصب حتى  
 ينقضي زمان يقع عند القاضي انه يحجز عن ردّها وكذا في  
 دعوى الوديعة والشهادة عليها وبعض مشائخنا راجعوا  
 لا تقبل هذه البيّنة في فصل الوديعة اصلا بدون بيان  
 الصفة والقيمة والجنس وتقبل في فصل الغصب <sup>من شرح</sup>  
 الجامع الكبير اصل الباب ان الشهود اذا شهدوا على شيء  
 واتفق الشاهدان فيها هو المقصود تقبل وان اختلفا فيها  
 وراء ذلك وان اختلفا فيها هو المقصود لا تقبل وان اتفقا  
 فيها وراء ذلك والمقصود في الشهادة ما هو المدعى والمقضي  
 به <sup>من كشف الغوامض</sup> واذا ثبت ان الموافقة شرط كانت  
 المخالفة مانعة القبول فبعد ذلك نقول ان كانت المخالفة  
 بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل الشهادة وذلك نحو ان  
 شهد احد هما على الهبة والاخر على العطية وهذا لان نفس  
 اللفظ غير مقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو <sup>صار</sup>  
 اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة  
 فيما سواه <sup>من شرح المجمع</sup> والاصل ان من كان خالصا لله تعالى  
 من الحدود يبطل بالتقادم <sup>منه ايضا</sup> واختلف في حد التقادم  
 ففي الجامع اشار الى ستة اشهر لقوله بعد حين وكذا اشار الطحاوي <sup>شرح</sup>



وأبو حنيفة سرح فوض ذلك إلى رأي الإمام في كل عصر وعن  
 محمد سرح التقدير بشهر لانت مادونه عاجل وهو سرح وإية عن أبي  
 حنيفة سرح وأبي يوسف سرح وهو الأصح من الكافي وعن  
 محمد سرح أنه قد سرح بشهر لان مادونه عاجل كما في اليمن وهو <sup>وإية</sup>  
 عن أبي حنيفة سرح وأبي يوسف سرح وهو الأصح من الكافي والمراد  
 باتفاقهما لفظا أن يطابق لفظيهما على أفادة المعنى بطريق الوضع  
 لا بطريق التضمن من السراجية التقادم مفوض إلى رأي الإمام  
 من الكافي ولم يقدر في ذلك أبو حنيفة سرح وفوضه إلى رأي القاضى  
 في كل عصر من الطحاوي في كل موضع يسقط الحد بال شبهة لا تقبل فيه  
 إلا شهادة الرجال العدول ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال  
 ولا الشهادة على الشهادة ولا يكتب القاضي إلى القضاة والذي  
 يسقط بشبهته الحد والقصاص في النفس وفيما دون  
 النفس إلا في السرقة فإنه يقبل ذلك كله في حق المال ولا يقبل في حق  
 القطع من الكافي والأصل أن الشهادة على الحد والخالصة <sup>تأ</sup>  
 تبطل بتقادم العهد عندنا وعند الشافعي سرح لا تبطل من المضمرات  
 والتقادم لا يوقت عند أبي حنيفة سرح بل يفوض ذلك إلى رأي الإمام وسرح  
 الحسن عنه سنة وقال أبو يوسف ومحمد سرح شهر من التهذيب ولو  
 شهد برأيا متقادم أو سرقة لا تقبل وأبو حنيفة سرح لم يوقت في التقادم <sup>وقيل</sup>  
 يقدر سنة وقيل بستة أشهر وقيل بشهر وهو قولهما من الجواهر في الباب الثاني



الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العمد من غير عذر من  
 الاداء فتصح سواء كانت قبل الدخول او بعد الدخول وليس في ذلك  
 كالتشهادة في الحد ودلان هناك يحتمل للدرأ وهما يحتاجان للاشبا  
 فهما في طرفي النقيض وسياتي في الباب السادس <sup>منه</sup> وفي  
 الباب السادس اما الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم <sup>العمد</sup>  
 فقد حكينا في الباب الثاني عن شيخنا جمال الدين البزدوي <sup>رح</sup>  
 انه تقبل ووافق في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود السجزي  
 وسألت قاضي القضاة السعيد شيخ الاسلام القاضي محمد عن هذه  
 المسئلة فقال لا تسمع لعير ورثهم فسقة وامكان الحر على الحد  
 والضمنية ثم سأله ان المسئلة هل هي مروية قال اختلاف المشايخ  
<sup>رح</sup> فيه بناء على مسائل الاصل موجود وذلك في النوازل مسئلة  
 يؤيد قول القاضي وهوان شاهدين شهدا على رجل انه طلق  
 امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقال انه اشهدنا عليه قبل المرض  
 الا انه قال اكتمنا فكتمنا لا تقبل شهادتهما اقرا على انفسهما <sup>لصق</sup>  
 لان الكتمان فسق والقاسق لا قول له والشيخ الامام فخر الدين  
 محمد ابن محمود لما افق انه تقبل ذكرت له هذه المسئلة <sup>رح</sup>  
 عليه فقال انما لا تقبل في هذه المسئلة بسبب الكتمان لا لاجل <sup>خير</sup>  
 فلا يروى علي الزمان <sup>رح</sup> من الظهيرية الامام لفيلسأما هلال شوال  
 وحده ليس له ان يخرج الى المصلى ولا ان يأمر الناس بالخروج



لأنه تمكن الشبهة من التهمة وأما شهادة الفاسق ان تحرى القاضى  
المصدق في شهادة تدقبل والأفلا من الحاوي وفي الجامع الأصغر  
شهد اثنان على طلاق امرأة أو عتاق أمة وقال كان ذلك عام  
أول قال أبو القاسم ان كانا عدلين جازت شهادتهما ولا يؤمن  
تأخيرهما عن أداء شهادتهما من القسبة لا تسقط عدالة الشا<sup>هد</sup>  
في تأخير شهادة الاعتاق اذا كان وحده ويعلم انه لا يلتفت الى  
قوله وحده وأن علم انه ان اخبر القاضى وحده يحول بينهما ينسق  
بالتأخير من المحيط ادعى المديون ايصال الدين وشهد والده  
بالبراءة تقبل لاحتمال حصول البراءة بالاستيفاء من الذخيرة في  
كتاب الشهادات في الفصل الخامس في شهادة الانسان على  
نفسه او صفة من صفاته الوكيل بالنكاح اذا شهد لاثبات النكاح  
الذي باشره لا تقبل شهادته لأنه شهد على فعل نفسه ولو شهد على  
انها منكوحه فلا تقبل وكذا للوكيل بالخلع اذا شهد لاثبات الخلع  
الذي باشره لا تقبل وكذا للوكيل بالبيع والذلا لان اذا شهد  
وقال نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما من الخلاء<sup>صحة</sup>  
وشهادة الوكيلين بالبيع والذلا لئلا نقول نحن بعنا هذا الشيء  
لا تقبل وكذا لو كيلان بالنكاح والخلع اذا شهدا باثبات ذلك النكاح  
او ذلك الخلع لا تقبل اما اذا شهدا انه ملكت المشتري او منكوحه  
تقبل من الناطق وان اقام المدعى عليه البينة على ابتداء



المالك او على وقت اقدم من وقت المدعي فيكون اولى بينة في  
 قولهم جميعا من الصغرى شهد احد هما مفسرا او شهد الآخر على  
 شهادته او مثل شهادته لا تقبل بالاجماع اما اذا شهد بمثل شهادته  
 كذالك عند الخصاف روح وعند عامة مشائخنا روح تقبل ثم اختار  
 الجواني روح ان الشاهد اذا كان نصيبا لا يقبل منه الاجمال وان  
 كان انجيبا يقبل بشرط ان يكون بحال لو استفسر يمكنه البيان  
 لولا حشمة مجلس القاضي واختار المستغني روح ان القاضي اذا  
 احتسب بئمة لا يقبل الاجمال وان لم يحسب يقبل ويريفتي من الغيبة  
 لو قال اشهد مثل شهادة صاحبي لا تقبل ما لم يقصر قال شمس الاسلام  
 الا ورجدي روح تقبل اذا قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه  
 ويريفتي من التنازع خانية شهادة اهل الدمة بعضهم على البعض مقبولة  
 وفي التجريد اذا كانوا عدولا في دينهم من السراجية الذي  
 اذا سكر لا تقبل شهادته من الكبرياء نصرا في شهد في حادثة  
 فتتركته الى ان يركى بالامانة في دينه ولسانه ويده ويكون مع ذلك  
 صاحب يقظة من الصيرفية شهادة الجند فلا مير لا تقبل قال وهذا  
 اذا كانوا يمحضون وان كانوا لا يمحضون تقبل وحده الاحصاء مائة  
 وما دونه وما اراد عليه فهو لا يمحضون من التنازع خانية واهل  
 لقرية اذا شهد واعلى حق لهذه القرية ان كانوا اما لا يمحضون تقبل  
 الا فلا وايضا منه ولوا ان المولى اقام بعينة انه عبده واعتقه واقام



رجل بينة انه عبده قضي بينة العتق وكذلك لو اقام بينة ان فلانا  
 ربوه هو يملكه و اقام رجل بينة انه عبده قضي بينة العتق بتركها لو اقام  
 المولى بنفسه بينة انه عبده بجره و اقام الآخر بينة انه عبده يقضي  
 بينة المولى من ملقى البخار قال ابو حنيفة و ابو يوسف راح اذا قال  
 القاضي قد قضيت على هذا بالرجم فارجموه او بالضرب فاضربوه <sup>سبع</sup>  
 ان يفعلوا وان لم يعاينوا الشهادة ولا بسبب وجوب الرجم وعند محمد  
 راح انه لا يسعهم ذلك الا ان يعاينوا اداء الشهادة او بسبب الوجوب  
 ومشايخ ما وراء النهر اخذوا بهذه الرواية قالوا ما احسن هذا لان  
 القضاة قد فسدوا في زماننا فلا يؤتمنون من المصنف واستحسن مشايخنا  
 راح رواية محمد راح واخذوا به لفساد في القضاة والاصل ان خبر الواحد  
 يحتمل الصدق والكذب فلا يقبل من الظهيرية روى ابن سماعة عن  
 محمد راح انه قال هذا اذا كانت القاضى فقيها عدلا اما اذا كانت فقيها  
 غير عدل او كانت عدلا غير فقيه لا يسعهم ان يرجعوه حتى يعاينوا اداء  
 الشهادة من الذخيرة المستحق حمار من يدي رجل بخار وقبض  
 المستحق عليه السجل ووجد بالثمن بمرقند وقد مر الى قاضي حصة بمرقند واراد الرجوع  
 عليه بالثمن واظهر سجلا في بخار فاقر البائع بالبيع ولكن انكر الاستحقاق وكون  
 السجل قاضي بخار فقام المستحق عليه البينة ان هذا السجل قاضي بخار لا يجوز لقاضي  
 بمرقند ان يعمل به ويقضي للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي  
 بخار اقصى على المستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع واخرج من



المسحوق عليه وهذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد عليه <sup>من</sup> مختصر الجامع الكبير ولو سمع رجل ان قاضيا يقول لرجل قضيت لك بكذا على هذا الرجل جاز لهما اداء الشهادة وان لم يشهد القاضي لان القضاء حجة ملزمة كالقرار فاذا سمع المجتهد اطلقت لهما الشهادة ولو سمعا من القاضي في غير البلد الذي هو قاضٍ فيها لم تقبل وان اشهدهما على ذلك لان قوله حجة في مجلس القضاء خاصة دون غيره ففي غير ذلك <sup>لك</sup> الموضع يكون شهادة على قول نفسه <sup>من القيمة</sup> وسئل ايضا عن القاضي اذا شهد شهودا اتي قد حكمت لفلان على فلان بكذا ولم يحضر والمجلس حين حكم ولا يعلمون حكمه لكن اشهدهم باي قد حكمت لفلان <sup>بكذا</sup> على فلان فلو شهد واحد قاضٍ آخر هل تقبل شهادتهما فقال علي ابن احمد راح هذا اشهاد باطل فلا عبارة به قال ابو حامد راح الجواب كذا <sup>للك</sup> والخصم شرط القضاء <sup>له</sup> قال سرف وانه شرط الا شهادة <sup>من</sup> الذخيرة ولو سمعا قاضيا يقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل بكذا وسمع لهما ان يشهدا على قضائه بذلك وان لم يقل لهما القاضي اشهدا على قضائي بذلك <sup>من القيمة</sup> شهد الشاهد ان ان هذا المحدود كان ملك اب المدعي مات ونزكه مبراثا له فسأله القاضي انه الان في يده بحق ام بغير حق فقال لا ادري تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليوم نورا واحتياطا لا حقيقة وكذا لو قال الشاهد بالفارسية انهم معلوم بود كفتهم <sup>سم</sup> خرج الحاكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه يصح اشهاد



. فمع ذلك حمى شاهد القاضي شهودا التي قد حكمت فلان على فلان بكذا فهو  
 اشهاد باطل لا عبرة به والحضور شرط كتيب شهادته في قبالة باقرار المقر  
 ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به مال القمار فالشاهد بالخيار ان شاء  
 شهد وان شاء لم يشهد اقران ضيعته كذا املت فلان وامتنع الشهود  
 عن الشهادة لعدم علمهم بمجدودها فعر فهم المدعي حدودها فلم  
 ان يشهدوا اذا كانت الضيعة معروفة مشهورة <sup>بـ</sup> ومنه وعن  
 شرف الائمة الاسفنداري رح لا تقبل شهادة اهل الرعية لو كمل  
 الرعية وللشحنة وللرئيس وللعا مل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا  
 شهادة المزارع <sup>بـ</sup> من القنية شارب خمر يستحي ويرتدع اذا  
 نرجر فللقاضي ان يقبل شهادته اذا كانت ذامرة وتحرى في مقابلة  
 فوجده صادقا فكاح حضره رجلا ثم اخبر احدهما جماعة ان فلانا  
 تزوج فلانة باذن وليها ثم الآن يجحد هذا الشاهد <sup>معين</sup> يجوز للسادة  
 ان يشهدوا على ذلك امتدت الخصومة سنين ومع المدعي <sup>اخ</sup>  
 وابن عم نجا صمان له مع المدعي عليه ثم شهد له في هذه الحادثة  
 بعد هذه الخصومة لا تقبل شهادتهما من اتهم بامرأة رجل حتى  
 اخذ منه الشحنة ما لا بهذا السبب ثم شهد نرج المرأة مع اخيه  
 على ذلك الرجل لا تقبل اقام شاهد بين بلفظ مختلف ولم يسمع القاض  
 ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل اخ واخت ادعيا  
 ارضا وشهد نرجها ورجل آخر ثرد شهادتهما في حق الاخت والاخ



فإن الشهادة متى رُدَّ بعضها يردُّ كلها <sup>في</sup> وفي روضة القضاة إذا <sup>شهد</sup>  
 لمن لا تجوز له الشهادة وغيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة <sup>تفاق</sup> بالآ  
 واختلف في حق الآخر فقبل بطل وقيل لا يبطل تركوب البحر لا يمنع قبول  
 الشهادة في شرح ادب القاضي للشهيد حسام الأئمة أسباب المخرج  
 كثيرة منها تركوب البحر المهند لأنه مخاطر بنفسه ودينه في سكنى دار الحرب  
 ويكثر سوادهم وعدوهم لأجل المال ومثله لا يبالي بشهادة الزور <sup>يكره</sup>  
 خطه في القبالة ولا يتذكر أقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد إذا لم يجد <sup>هذا</sup>  
 غيره ويتقن أن هذا خطه يشهد على أقرار المقر بما فيه <sup>من</sup> من الخلاصة  
 شهد أحدهما أنها جارية فيه وشهد الآخر أنها كانت جارية <sup>قبل</sup>  
 من الصغرى ادعى ملكت دار فشهد له أحد الشاهدين أنها له وأقال  
 ملكه وشهد الآخر أنه كان له أو كانت ملكه <sup>قبل</sup> قبل هذه الشهادة <sup>في</sup>  
 من شرح الطحاوي وينبغي أن يكون الكاتب من أهل الشهادة لأنه  
 ربما يحتاج إلى شهادة <sup>في</sup> من الذخيرة وقد قال بعض مشائخنا شرح  
 أن شهادة الصكاكين لا تقبل والصحيح أنه تقبل شهادة تهم إذا كان <sup>لب</sup>  
 حالهم الصلاح <sup>في</sup> من المحيط وشهادة الأجير المشترك لصاحبه مقبولة  
 وشهادة أجير الواحد لصاحبه لا تقبل استحسانا سواء كان أجير مياومة  
 أو مشاهرة أو مساهنة <sup>في</sup> وفي كفاية الأصل لا تجوز شهادة الأجير  
 لاستأذنه <sup>في</sup> وفي كتاب الدييات تجوز شهادة الأجير لاستأذنه والمراد  
 من المذكور في الدييات الأجير المشترك والقياس أن تقبل شهادة



اجير الواحد ايضا لانه عدل شهيد لغيره من كل وجه فقبل قياسا  
 على الاجير المشترك وقياسا على شهادة الاستاذ لاجيرها فقبل  
 وان كان اجير خاص له ولا شك انه شهيد لغيره من كل وجه  
 لانه ليس فيما شهد لاملائه ولا حق ولا شبهة ملكت ولا شبهة  
 لسبب اتصال النافع من الكبرى ذكر الصدور الشهيد روح  
 ان شهادة الاجير الواحد لاستاذ لا تقبل سواء كان في تجارته  
 او في شيء آخر هو الصحيح من العتابة وتجوز شهادة المودع بأمر  
 المودع انه عبد فلان ويبرأ بالدفن اليه ولا تجوز اذا شهد ان  
 المودع باعها من فلان وكذا العارية ولو شهد المودع ان المودع  
 اعحق الوديعة او دبره او كاتبه تجوز لانه لا يقبل الملك وكذا  
 مستاجرا لعبد شهد بذلك ذكره في النوادر من عمدة المفتي  
 رحمه الله لا شهد والي تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت  
 والمرأة قبلت والشهود سمعوا ولم يروا شخصها ان كانت هي  
 وحدها فيه جاز لزوالم الجهالة وان كانت معها اخرى لم يجز لتمكن  
 الجهالة وكذلك في توكيلها اذا سمعوا صوتها ولم يروا شخصها

كتاب الوكالة

من الصغرى اذا قال هذا وكيلني في كل شيء فهو وكيل بالحفظ استحسانا  
 والقياس ان لا يصير وكيل الا اصلا لان هذا توكيل مجعول وجبه  
 الاستحسان ان الوكالة تنبئ عن الحفظ كما قال الله تعالى وهو



شَيْءٍ وَكَيْلٌ أَيْ حَفِيفٌ فَلَوْ نَرَادُ وَقَالَ هَذَا وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ أَمْرُهُ  
 وَكَيْلٌ فِي الْحِفْظِ وَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَتَقَاضِي دِيُونِهِ وَحَقُوقِهِ وَالْهَبَةِ  
 وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فَوَّضَ التَّصَرُّفَ إِلَيْهِ عَامًّا فَصَارَ كَمَا  
 لَوْ قَالَ مَا صَنَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ فِيمَلِكَتْ جَمِيعُ أَنْوَاعِ التَّصَرُّفَاتِ  
 مِنَ الْخَافِيَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ وَكَيْلًا بِحِفْظِ الْمَالِ  
 لِأَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ  
 وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٌ أَمْرٌ يَصِيرُ وَكَيْلًا فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَةِ كَالْبَيْعِ  
 وَالشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَآخِلَفُوا فِي الْأَعْتَاقِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَقْفِ  
 قَالَ بَعْضُهُمْ مَلَّتْ ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ التَّجِيمِ ۖ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ  
 إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ بِسَابِقَةِ الْكَلَامِ وَمَخُوضِهِ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَ أَبُو الْوَلِيدِ سَمَحَ ۖ  
 وَفِيهِ وَفِي فَتَاوَى أَبِي جَعْفَرٍ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ وَكَلَّتْكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي <sup>أَقْبَلَتْ</sup>  
 مَقَامَ نَفْسِي لَا تَكُونُ الْوَكَالَةُ عَامَةً وَلَوْ قَالَ وَكَلَّتْكَ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الَّتِي يَجُوزُ  
 فِيهَا التَّوَكُّلُ كَانَتْ الْوَكَالَةُ عَامَةً يَتَنَبَّهُ فِيهَا عَلَى الْإِبْرَاءِ وَالْإِيْلَةِ وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ  
 إِذَا لَمْ تَكُنْ عَامَةً يَنْظُرَانِ كَانَ أَمْرُ الرَّجُلِ مُخْتَلِفًا لَيْسَتْ لَهُ صِنَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ فَالْوَكَالَةُ  
 بَاطِلَةٌ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ تَاجِرًا تَجَارَةً مَعْرُوفَةً تَتَصَرَّفُ الْوَكَالَةُ إِلَيْهَا مِنْ  
 الْخِلَاصَةِ وَفِي الرُّوضَةِ رَجُلٌ قَالَ لِأَخِي فَوَّضْتُ أَمْرَ مَالِي إِلَيْكَ يَصِيرُ <sup>كَيْلًا</sup>  
 فِي حِفْظِ مَالِهِ وَلَوْ قَالَ فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا بَاطِلٌ وَقَالَ  
 بَعْضُهُمْ هَذَا أَوَّلُ سَوَاءٍ وَيَصِيرُ وَكَيْلًا بِالْحِفْظِ ۖ مِنَ الْقِنِيَةِ ۖ قَبِيحٌ ۖ  
 وَكُلُّهُ بَيْعٌ مَتَاعُهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَيْعِدْ فَقَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَبِشْمَنِ فَبَاعَهُ بِشْمَنَ



حقير فله الرد به يقضى <sup>من المختارات</sup> اذا سلبت الرهن المرتهن او رجلا  
 على بيع المرهون فله ان يبيعه بغير محضر الورثة <sup>من الكنفان</sup> وكل  
 المرتهن او العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح فان شرطت في  
 عقد الرهن لم ينحل بفعله او بموت الرهن والمرتهن وللوكيل ببيعه  
 بغيبة الورثة <sup>من الصغرى</sup> الوكيل بالديون اذا حضر خصما فاقرب بالتوكيل  
 وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين  
 لا تقبل <sup>من الخانية</sup> رجل وكل رجل بقبض ديون من فلان والخصومة فيها  
 واحضر الوكيل المديون فاقرب المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل  
 البينة على الدين لا تقبل بيئته <sup>من التمس</sup> خانية وفي الوجه الرابع وهو  
 ما اذا اقر بالوكالة ومحمد الدين لا يؤمر بتسليم المال الى الوكيل ايضا فان قال  
 الوكيل انا اقيم البينة على هذا الحق فالتقاضي لا يقبل ذلك منه <sup>في</sup> وفي  
 الذخيرة ولا يكون وكيله باثبات الحق الا بيينة شهدت له على الوكالة  
 او يحضر الموكل فيؤكد <sup>م</sup> وان اقام البينة على الوكالة وقضى القاضي  
 بوكالته بالبينة الا ان تقبل منه البينة على المال <sup>منه</sup> ولا تقبل شهادة  
 الولد لابيه بالوكالة وتقبل عليه اذا جحد ولو اقام الوكيل بيينة على الوكالة  
 فقبل ان يزيك الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به  
 اذا تركت بيينة الوكالة وتثبت الوكالة سابقا عليه ويصير وكيله في حق  
 جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة <sup>من اليتيمة</sup> وسئل علي ابن ابي  
 عن امرأة لها قطعة ارض موروثه معلومة معينة وكلت رجلا وكيلا



مطلقاً بان يبيعها فباعها من رجل واتخذ فيها المشتري عمارة ثم مات المشتري  
فباع الوصي ثلث الارض والعمارة باضعاف النصف الاول ثم ان المرأة  
الموكلة ادعت فساد العقد الاول وقالت فيه غبن فاحش هل تسمع دعواها  
فقال البيع لا يقر لوجود الغبن الفاحش ولا تسمع الدعوى <sup>لـ</sup> وسئل عنها  
ابو حامد فقال لا يسمع قولها قال وهذا الجواب على قول ابي حنيفة <sup>رح</sup>  
يستقيم فاما عند هما فانه يتقيد الجواز بثمن المثل فاذا باعها الوكيل بغبن <sup>جس</sup>  
لم يصح فصح دعواها <sup>رح</sup> من المييط ولوكا بالدين كغير قال ابو يوسف  
للكيل ان يقبض من الكيل ومن الذي يتبرع بقضاء الدين من الكيل  
والاصل خلا فالمحمد <sup>رح</sup> من الثانية رجل وكسر جلاً لخصومة كل واحد  
فاحضر الوكيل رجلاً يدعي عليه مالا لموكله فاقرا المدعي عليه بوكا انه المدعي  
فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة ليكون حجة لي على غيره فان القا <sup>صحي</sup>  
يقبل بينته ويجعله وكيلاً مع المقر ومع غيره رجل وكسر جلاً بقض ديونه  
من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة  
وانكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بينته لان البينة على الدين  
لا تقبل الا من خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصماً الا <sup>بوي</sup>  
ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبينة مخافة  
ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بينته وان كانت البينة قائمة  
على المقر <sup>رح</sup> من الصغرى الوكيل بالمديون اذا حضر خصماً فاقرا بالتوكيل <sup>انكر</sup>  
الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين <sup>لا يقبل</sup>



من المحيط الرابع ان يوكله بالخصومة جائز الاقرار عليه وفي هذا الوجه  
يصير وكلا بالخصومة والاقرار جميعا حتى لو اقر صرح اقراره على الموكل عندنا  
خلافا للشافعي صرح ويجب ان يعلم بان التوكيل بالاقرار صحيح عندنا مازك محمد صرح  
المسئلة في باب الوكالة في المصلح وهو صورة مازك محمد ان المشتري اذا وكل  
رجلا لمصالح عن العيب فاقرا الوكيل ان الموكل ابطال العيب لم يجز اقراره  
ولو وكله بالاقرار فاقرا جاز فلم يجعل بنفس التوكيل بالاقرار اقرارا حتى شرط  
اقرار الوكيل للزوم حيث قال فاقرا جاز <sup>بها</sup> قالوا لا توجد لهذه المسئلة  
رواية الا في ذلك الباب <sup>بها</sup> عن الشيخ الامام الزاهد احمد الطواو<sup>يسي</sup>  
صرح ان كان يقول معنى التوكيل بالاقرار ان يقول للوكيل وكلت ان <sup>بها</sup>  
وتدب عني فاذا رأيت مذمة تحتفي بالانكار واستصوبت الاقرار  
فاقر علي فاني قد اجزت ذلك <sup>بها</sup> من الصغرى اذا وكله وكالة معلقة  
بالشرط ثم عزل قبل وجود الشرط عند محمد صرح يصح وبه اخذ نصير وعند <sup>بها</sup>  
يوسف صرح لا يصح وبه اخذ ابن سلمة وبقوله محمد ونصير صرح نفى عنه وفي  
وكالة شرح الطحاوي اذا وكله وكالة غير جاثية الرجوع عنه ثم اراد ان  
عزله ان كان ذلك في الطلاق والعناق لا يملك عزله وان كان  
ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح العزل وقال بعض مشايخنا  
ما نقول له ان يعزله في الفداء او غيرها <sup>بها</sup> وبه استدلوا <sup>بها</sup> وابنه مستلومة <sup>بها</sup>  
لو قال وقت التوكيل فاعزمتك فادت <sup>بها</sup> وبني وكالة مستقبلة ثم عزله  
عزل لكن يدبر <sup>بها</sup> وبه استدلوا <sup>بها</sup> وقال له ذلك <sup>بها</sup> وبه



وقلت لك كلما عزلتك فانت وكيلني فقد عزلتك عن ذلك كله من  
الوكالة المطلقة والوكالة المتعلقة بالشرط فانما ينزل عن ذلك ولا <sup>يكون</sup>  
ويلا بعد ذلك الا بتوكيل جديد. وذكر القاضي الامام شمس الائمة  
محمود ابن عبد العزيز الا ورجندي سرح وقال وكان والدي <sup>رح</sup>  
يقول ينبغي ان يقول عزلتك عن الوكالة المنقذة ورجعت عن الوكا <sup>لة</sup>  
المنقذة. قال استاذنا سرح اذا اراد ان يقول ذلك ينبغي ان يقدم  
قوله عزلتك عن الوكالة المتعلقة ثم يقول وعزلتك عن الوكالة المنقذة  
هكذا اذكر الفقيه ابو جعفر سرح. من السراجية الوكيل بالخصومة اذا  
عزل قبل ان يخاصم وشهد للموكل جازمه. من شرح الطحاوي وان لم <sup>يكن</sup>  
يخاصم حتى عزل ثم شهد قبل شهادته. من الصغرى قال خذ عيدي  
فبعه وبعه بالنقد فله ان يبيعه نسيئة وكذا لو قال له بعه وبع من  
فلان فله ان يبيعه من غيره ويكون ذلك الكلام مشورة. اذا  
وكله ان يبيع عبده من فلان فباعه من غيره لم يجوز. من الحاشية  
وكذا لو قال بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال  
بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز. ومنه اذا وكله وكالة غير  
جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يعزله ان كانت ذلك في الطلاق  
والعتاق لا يملك عزله الا يرى انه لو جعل امر عبده في العتاق  
الى رجل بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امر امرأة الى رجل  
ليطلقها متى شاء او قال اعتق عبيدي اذا شئت او طلق امرأتي اذا



ثبت لا يملك العزل كذا هو هنا لانه لما قال وكللتك غير جارية الرجوع  
 الحق حكم هذا بحكم الامر وان كان ذلك في البيع والشراء والابارة  
 يصح العزل <sup>١</sup> وقال بعض مشايخنا شرح كذا نقول له في الفصول كلها  
 وليس فيها راية مسطورة كذا في شرح الطحاوي والابانة <sup>٢</sup>  
 من الفصول والوكيل بالخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك <sup>٣</sup>  
 لان اليقين لرجاء النكول فاما الوكيل فنائب عن الموكل الموكل  
 لواقريص وكذا من قام مقامه <sup>٤</sup> من القنية باع الوصي عبدا  
 فادعى المشتري عيبا ولا بينة له يحلف الوصي على البتات والوكيل <sup>٥</sup>  
 العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل <sup>٦</sup>  
 التمهيد ثم في كل عقد بمبادلة يمكن نقل ما ثبت به الى الغير كالبيع و  
 الاجارة ونحوهما فحقوقه تتعلق بالوكيل لا بالموكل كالتسليم والتسليم <sup>٧</sup>  
 عند الاستحقاق والرد بالعيب ونحوها وما لم يكن بمبادلة كالهبة والود <sup>٨</sup>  
 والعارية والرهن والامانة والاقرض والشركة والمضاربة فحقوقه <sup>٩</sup>  
 تتعلق بالموكل بالوكيل كالرجوع في الهبة واسترداد الوديعة وغيره <sup>١٠</sup>  
 كان اتماما للعقود كالقبض والتسليم في الهبة والرهن والاقرض فانه  
 يجوز من الوكيل ايضا <sup>١١</sup> من الحصر وصحة التوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم  
 معدومة التوكيل بغير رضا الخصم لا يصح وقالوا وهو قول ابن الجليلي <sup>١٢</sup>  
 من التبريع وعليه الفتوى وقال بعض المتأخرين ان احسن القاضي  
 قعنت الخصم في امانة التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل عليه وان <sup>١٣</sup>



القاضى من الموكل الاضراء لصاحبه بالتوكيل لا يقبل منه التوكيل الا بتراض  
 صاحبه واليه مال شمس الائمة السرخسي والخلواني والاوتري جدي سرح  
 ثم ما ذكر من عدم الصحة عنده رواية كتاب المشقة والصحيح ان التوكيل  
 بغير رضا الخصم صحيح عنده ايضا الا انه غير لازم ثم نقول هذه المسئلة  
 على ثلثة اوجه في وجه يلزم التوكيل بغير رضا الخصم عند هم جميعا وهو في  
 مسائل عشرة <sup>١</sup> - احدىها اذا كان الموكل غائبا مسيرة ثلثة ايام <sup>٢</sup> والثاني  
 اذا كان الموكل مريضا واضح ما قيل في المرض ما لا يمكنه الحضور بالمشي على  
 قدميه بنفسه <sup>٣</sup> والثالثة اذا كانت حاضرا ولكنه يريد السفر طالبا كان  
 او مطلوبا <sup>٤</sup> والرابعة الحيض <sup>٥</sup> والخامسة الفاس اذا كان القاضى يقضي  
 في المسجد وكانت طالبة او مطلوبة ولم يؤخر الطالب الى ان يخرج القاضى  
 من المسجد <sup>٦</sup> والسادسة اذا كان الموكل مجبوسا في سجن الوالى ولا يمكن  
 للقاضى ان يخرج من السجن حتى يخاصم يقبل التوكيل عندهم <sup>٧</sup> والسابعة  
 اذا كانت الموكلة امرأة مخدرة وهي التي لم تخالط الرجال بكونها كانت <sup>٨</sup>  
 يلزم توكيلها عندهم على ما عليه الفتوة <sup>٩</sup> والثامنة اذا علم القاضى ان  
 الموكل عاجز عن بيان الحسومة بنفسه يقبل منه التوكيل <sup>١٠</sup> والتاسعة اذا  
 كان الموكل حاضرا في مجلس القضاء مع الوكيل <sup>١١</sup> والعاشرة اذا كانت التوكيل  
 اسميا لا قصد ياخذ وهو <sup>١٢</sup> عبيد قبيح طماعا <sup>١٣</sup> واقام بينة انه عبيده اشتد  
 من ذى اليد مالفة و <sup>١٤</sup> هم ونقد الثمن واقام صاحب اليد بينة <sup>١٥</sup>  
<sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>



وصدق ذاك اليك فيما اقر له يا امرأتنا طيب ذاك اليد فاعلم ان العبد الى الامام  
ثم يقضي بالعبد المدعى الشراء على المقر له وصار العاقب عند حضرته  
بمنزلة الوكيل بالخصومة من ذى اليد وكذا التوكيل بالتعاضد جائز  
اذا كانت ضمنيا من غير رضا الخصم وفي وجه لا يلزم التوكيل عند عدم  
وهو ما اذا وكل بالخصومة واستثنى الاقرار كما هو الرسم في زماننا ان  
يوكل على وجه لا يجوز اقراره على الموكل ولا صلحه ولا تعديل شهوده شهدا  
عليه صح هذا التوكيل والخصم ان لا يرضى بهذا التوكيل عند هم اذا كانت  
لا يجوز اقراره على الموكل وفي الثالث خلاف وهو ما عدا هذه الصورة  
والوضع والشراف والطالب والمطلوب والرجل والمرأة سواء كان  
تقسيم آخر عرف من قبل الخصومة وفيه احتراز عن القصاص والعقب  
والتعاضد فتقول الوكيل بغير رضا الخصم على ثلاثة اوجه غير جائز اتفاقا  
وهو استيفاء القصاص عند غيبة الموكل وجائز اتفاقا وهو في القبض  
التعاضد وفي الثالث خلاف وهو في الخصومة والمراد من الخصومة  
فيما سوى القصاص اذا الخصومة في القصاص بغير رضا الخصم لا يجوز  
اتفاقا من المتفق للمرأة المستورة التوكيل بلا رضا الخصم وذات اليد  
من الجوهر الوكيل اذا باع والموكل خاص تكون له العمد على الوكيل وعلى  
الموكل قال العمد من اخذ منه الثمن لا من باع العقد هكذا  
افاد وهو الصحيح من الاقوال من الصعوبة لو كمل ما دام حيا وان كان  
غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل في آخره وبعد خواهره سرح ذكره في



فيحتل به الموكل وذكر الفصل في ان الوكيل بائع اذا مات عن الموكل  
 فالحقوق تنتقل الى وصيه دون الموكل ولو مات ولم يوص برفع ال<sup>ام</sup>  
 اليها القاضي لينصب وصيا وهو قول بعض مشائخنا رح وقال بعضهم  
 تنتقل الى موكله رح ومنه الوكيل ما دام حيا وان كان غائبا لا تنتقل <sup>الحقوق</sup>  
 الى الموكل رح من استغنى في فاما الحقوق في التصرفات التي تقبل الحكم  
 والفصل عن العقد فيقع للوكيل فيكون الوكيل اصيلا في حق الحقوق رح  
 الحكم رح من المهادية واذا وكل الراهن المرتهن او العدل او غيرهما  
 ببيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة لانه توكيل ببيع ماله رح  
 شرطت في عقد الرهن فليس للراهن ان يعزل الوكيل وان عزله لم <sup>ينزل</sup>  
 لانها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صار وصفا من اوصافه وحقا  
 من حقوقه رح من الكثر فان وكل المرتهن او العدل او غيرهما ببيع رح  
 حلول الاجل صح فان شرطت في عقد الرهن لم ينزل بعزله وبموت رح  
 والمرتهن والوكيل ان يبيعه بغيبة ورثته رح من شرح ادب القاضي  
 للخصاف فان احضر رجلا فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك  
 مقرا وجاحدا له فان القاضي لا يسمع من شهود الوكيل على الوكالة رح  
 له الوكالة لان البينة قامت على خصم حاضر فتقبل رح من الصغير والولد رح  
 انه وكيل فلان في قبض هذه العين فاقرا الذي في يده العين بالوكالة  
 فله ان يمنع عن الدفع بخلاف ما لو كان دينيا فانه اذا اقر بالوكالة  
 والدين ليس له ان يمنع عن الدفع ثم في العين اذا اقر وامنع عن



الدفع فاقام المدعى البينة على الوكالة <sup>الصح</sup> وان كانت يقيمها على <sup>المدعى</sup> المقدم  
من الفصول الاستروشي <sup>رجل</sup> وكل <sup>رجل</sup> جلا يبيع <sup>حيث</sup> من اعيان ماله  
فاراد الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل  
انكر لا يلتفت الى انكاره فله وجهان احدهما ان يسلم الوكيل العين <sup>رجل</sup> الى  
ثم يدعي انه وكيل من ماله بالقبض والبيع فسلم الي فيقول ذ واليد  
لا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضي  
ذلك منه ويأمره بالتسليم اليه فيبيعه <sup>لم</sup> من الكثر ومن عقد منهم  
وهو يعقله بحيزه الولي او يفسخه وان اتلفوا شيئا ضمنوا <sup>لم</sup> من الزيادة  
العتابية اما الوكيل بالخصومة لا يصير خصما <sup>لم</sup> يخاصم لان التوكيل اقامته  
فعل غيره مقام فعل نفسه بطريق الاستعانة <sup>فما</sup> لم يخاصم لا يقوم مقامه  
ولا يصير خصما اذا عرفنا هذا فنقول وان خاصم فلانا في الف درهم  
للموكل وقد وكله بالخصومة مع فلان بكل حق له قبله بحضرة القاضي ثم عن  
فان شهد بذلك الالف لا تقبل لانه صار خصما فيه حيث خاصمه فيه  
وان شهد بمال آخر تقبل لانه لم يخاصم في مال آخر فلم يكن خصما فيه  
من كشف الغوامض في كتاب الوكالة الاصل ان الامين متى اقر بما كان  
مسلطا من جهة غيره يصدق في ذلك وبصير الثابت ما قرره  
كالثابت بالبينة ومتى اقر بما لم يكن مسلطا عليه لا يصدق <sup>من</sup>  
الحانية <sup>رجل</sup> قدم <sup>رجل</sup> جلا الى القاضي فقال ان فلان بوز <sup>العلل</sup> فلان  
على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة به <sup>في</sup> كل حقه <sup>والف درهم</sup>



وأقام البيّنة على ذلكت جملة قال أبو حنيفة سرح لا قبل البيّنة على  
 المال حتى يتم البيّنة على الوكالة وأن أقام البيّنة على الوكالة و  
 الدين جملة يقضي بالوكالة ويعيد البيّنة على الدين وقال محمد  
 سرح إذا أقام البيّنة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى إعادة البيّنة  
 على الدين وقول أبي يوسف سرح مضطرب ظاهر قوله أنه تقبل  
 البيّنة على الكل لأن القاضي يقضي بالوكالة أولاً ثم يقضي بالمال ولا يحتاج  
 الى إعادة البيّنة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لا في  
 البيّنة وهذا استحسن وعنه أبي حنيفة سرح أنه قال أخذ في هذا بالقياس  
 لظهور وجه القياس فإن البيّنة على المال لا تقبل إلا من خصم وهو كما  
 اشترطت شيئاً فوجد به عيباً فإراد أن يردّه لا تقبل البيّنة على الشراء  
 ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد سرح أخذ بالاستحسان لحاجة الناس  
 والقوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي إذا أقام البيّنة على الدين  
 والوصاية جملة والوارث إذا أقام البيّنة على النسب وموت المورث  
 والدين عند أبي حنيفة سرح يشترط اثبات الخصومة أولاً ثم تقبل<sup>البيّنة</sup>  
 على الحق من المحيط ولو وكله بالخصومة مع فلان في هذه الدار  
 فوكل فلان رجلاً بالخصومة كان لو كمل المدي أن يخاصم وكيل فلان كما  
 كانت له أن يخاصم فلان من الفصول القاضي إذا نزل على وكيل الغائب  
 أو على وصي الميت يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل  
 والوصي ويكتب السجل أنه قضى على الميت أو على الغائب بمحمد وكيله



او وصيته من المنتهى اقام شاهداً على الوكيل والثاني على الموكل او  
 الوارث والمورث او الوكيلين جازاً من المحيط واذا وكل رجل بطلب  
 دين له على رجل ثم ان المطلوب مات فان الوكيل على وكالته يتقاضى  
 ذلك من مال الميت ولا ينزل حكم الموت المطلوب لان الوكيل انما  
 ينزل حكم بزوال ولاية الموكل بسبب من الاسباب او يقول للماموس  
 هنا ولاية الموكل وهي لم يزل والماموس به لم يتعب لان الماموس به ما في ذمته  
 المديون مما يقبضه الوكيل وبعد ما مات المديون فالوكيل يملك ما في  
 ذمته بما يقبضه فبقيت الوكالة كما كانت وان مات الموكل خرج الوكيل  
 عن الوكالة علم به او لم يعلم بزوال ولاية الموكل قبل حصول المقصود به من  
 الخاتمة الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني  
 بحضرة الاول جازاً من الصغير ولو قال ادفع الى ابني او انك او غلاماً  
 او غلامك يا تيني فهذا وكيل فان ضاع فن مال الطالب به من الخلال  
 والوكيل بقبض الدين ليس له ان يقبل الحوالة به ومنه ايضا يجوز  
 التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم ولا ينزل هذا التوكيل  
 بموت المطلوب اما ينزل بموت الطالب به من تحفة فقهاء ومنها  
 الوكالة بقبض الدين يكون صحيحاً لحاجة صاحبه الى قبض الوكيل لعجزه  
 عن قبض ديونه بنفسه كلها واذا قبض الوكيل برضى المديون وصلاً  
 المقبوض ملكا لصاحب الدين فبكون امانة في يد الوكيل ويكون حكمه  
 حكم المودع به من الغياشة لوقوله ما صنعت من شيء فهو جائز بملكت



المحالة بالاجماع من العدة في كتاب البيوع اذا وكل وكيل ببيع عينا غدا  
 صار وكلا غدا وفيها بعد لانه لما صار وكلا لا يعزل بمضي العدة والاصل  
 ان تعليق الوكالة بالخطر يجوز والعزل بالخطر لا يجوز لان التوكيل اطلاق  
 فاشبه الطلاق والعاقبة من الفصول والوكيل لا يطالب بتسليم الثمن  
 قبل القبض من المشتري من كثر العجائب الوكيل يقبض الدين اذا حضر  
 خصما فاقرب بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى يواردا الوكيل اقامة  
 البينة على الدين لا تقبل مسألة اذا اقر المطلوب بالدين وانكر الوكالة  
 فقال الوكيل للمفاني حلفه بالله ما تعلم ان الطالب وكلني ذلك فقال ابو  
 سرح لا يمين عليه وقالوا الحسن سرح يحلف من الخافي سرح وكل سرح لا  
 يشترط كالحق له والمقصود فيه جائز امره فانه يدخر فيه الديون والودائع  
 والعوارض والحقوق بملكه المدخل سوى النفقة من الخافية ذكر شمس  
 السرخسي سرح ان الوكيل بالشراء لا يملك الاقالة في قولهم فلا تنفع هذه  
 الاقالة ومنه ايضا واما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام شمس لائمة  
 السيد خسي والشيخ الامام المعروف بخواهر تراوده سرح انه لا يملك الا  
 من السراجية الوكيل بالشراء يملك الاقالة خلافا لابي يوسف سرح  
 من اوقعت الحسامية الوكيل ما يملك الاقالة عند ابي حنيفة  
 ومحمد سرح ولدا في البرهنة وهو يبرأ والنسبية من في لا يملك  
 بولس باختصاصه والبيع والبراءة من سرح من سرح على  
 من يبرأ من فوته بولس بقبضه من نفسه او من غيره



توكيله ولو كان له <sup>بعض</sup> ما في نفسه عن الدين مع توكيله ولا يقصر  
على المجلس <sup>من</sup> من الخاتمة ولو اقاله الوكيل ببيع صحت اقالته عندهما ولو  
ضامنا لثمن <sup>على</sup> قول ابي يوسف راجح بالاقالة يصير الوكيل مشتريا  
لنفسه <sup>من</sup> من القنية وان باقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن من المشتري  
عندهما ويلزم المبيع للوكيل وعند ابي يوسف راجح لا يسقط الثمن من  
المشتري اصلا <sup>قال</sup> في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقاله قبل القبض وبعد  
جيب او بغير عيب لزمه دون الامور <sup>من</sup> من المراجعي اذا تقدم رجل الى  
القاضي فادعى ان فلان ابن فلان وكله بقبض دينه الذي على فلان هذا  
واحضه الى القاضي معه فان صدقه الغريم في الدين والوكالة فانفاضي  
يجبره على دفع اليه <sup>من</sup> من القنية التوكيل بالاقرار يصح عند ابي حنيفة  
راجح ومحمد راجح حتى يواخذ الموكل باقرار الوكيل وعند ابي يوسف ومن راجح  
لا يصح ويخرج بالاقرار عن الوكالة <sup>من</sup> من ايتيمة وسئل ايضا عن رجل  
وكل وكيله باحياء الموات له فاحيا الوكيل اهل الوكيل كما في التوكيل في الا<sup>خطا</sup>  
والاحتشاش ام يقع للموكل كما في سائر التصرفات من البيع والاجارة  
فقال ان اذن الامام الموكل باحياء يقع له والا فلا <sup>من</sup> من ايتيمة في كتاب  
الاستحسان <sup>من</sup> من القنية وكل من جلا باحياء الموات له فاحياه فهو للموكل  
ان اذن الامام في الاحياء <sup>من</sup> من الكافي وان وكل وكيله بالخصومة فاقرا<sup>كل</sup>  
على موكله عند القاضي مع اقراره عليه ولا يصح اقراره عند غير القاضي  
عند ابي حنيفة ومحمد راجح استحسانا الا انه يخرج عن الوكالة وقال ابو



سراج يصح الراس عليه وان اقر في غير مجلس <sup>المحاكمة</sup> من تخرج  
 الجميع ولو اقر على موكله في مجلس الحاكم اعتبرناه <sup>بأنه</sup> قال عليه سراج اذا  
 اقر الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس القضاة <sup>ينفذ</sup> على موكله وقال  
 من فرسح لا ينفذ وهو قول الشافعي سراج <sup>من</sup> حاشية الكثر اذا اقر  
 بشيء ثم تكلف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة <sup>من</sup> من شرح الطحاوي  
 الاصل في كتاب الوكالة ان كل ما كانت ان يفعل بنفسه من العقود  
 بولاية نفسه كان له ان يوكل فيه غيره <sup>من</sup> من الحاوي في نوادر  
 ابن سمان فان كان دين المشتري على الموكل لا يصير قصاصا <sup>ليس</sup>  
 للموكل مطالبة المشتري بالتمن <sup>من</sup> من التمار حاشية الوجداني اذا  
 اخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بان اضاف القرض والرهن  
 الى نفسه فقال لذلت الرجل اقرضني عشرة دراهم <sup>من</sup> من هذا  
 الثوب ففعل الرجل فان الرسول يصير مستقرضا لنفسه حتى لم يكن  
 للأمر ان يأخذ الدراهم من يده ويصير ضامنا للثوب الذي <sup>في</sup>  
 الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب  
 بالخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القابض <sup>وفي</sup> وفي الذخيرة  
 ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالغام  
 بلغت <sup>من</sup> فان ضمن الرسول جانرا الرهن وسقط دين المقرض  
 وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدينه وبقية الثوب  
 من الخ <sup>من</sup> الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ورفعت الى الموكل



لا يجوز له قوله لا بد من ادعائه عليه في اوصول الامانة الى صاحبها فيقبل قوله لا بد  
 من التقبول في فصل الامانات وكل من جلا يقبض دينه على من جلا <sup>فقبضه</sup>  
 وهو لا يجره عنك الوكيل ولو وكله يقبض وديعة فقال الذي كان في  
 يده قد دفعها الى الموكل او الى وكيله فاقول قوله وهو مصداق في  
 براءة نفسه ولو وكله يقبض وديعة او عارية فمات الموكل فقد خرج  
 الوكيل من الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حيوة ودفعها الى  
 الموكل لم يصدق على ذلك وتبقى المسئلة من بعد ان شاء الله تعالى  
 وان مات المطلوب فالوكيل على وكالته في تعاقبي ذلك من مال الميت  
 ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فان قال قد كنت قبضت في حيوة  
 الموكل ودفعتها اليه لم يصدق على ذلك لانه خبر عما لا يملك انشاء <sup>ن</sup> وكا  
 متها في اقراره وقد انفرد بموت الموكل من النية الوكالة في اثبات  
 الدام من جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول ابي حنيفة راج وقال ابو يوسف  
 راج لا تقبل وقول محمد راج مضطرب

كما ن

من الهداية واذا كان الصبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فقال انا  
 حر فاقول قوله لا بد في يد نفسه ولو قال انا عبد للذي في يده لا نراقرانه  
 لا يد له حيث اقر بالرق وان كان لا يعبر عن نفسه فهو عبد للذي  
 في يده لا بد لا يد له على نفسه لما كان لا يعبر عنها وهو بمنزلة متاع  
 بخلاف ما اذا كان يعبر ولو كبر فادعى الحرية لا يكون القول قوله لانه



١٢٠  
 ظهور البصيرة في حال صحتها من غير أن يكون له في الحرية لا يقبل قوله  
 لأنه ظاهر الرق عليه في حال عباده فلا ينتقض إلا ما في جيب ظاهر بلا حجة  
 من الكافي وشرح الهداية لا يرد له على الخصم فيظهر عليه ذلك في اليد  
 فإن قلت الرق ضرر فلا يقبل إقرار البصيرة بطلان ثبوته بدعوى ذي اليد  
 لأب فراسه وباقراره اندفع المعارض من الذخيرة عبد ادعى انه حر  
 الاصل في موضع لم يسبق منه الاقرار بالرق وقضى القاضي بحريته لما ان القبول  
 في ذلك قوله فالمشتري لا يرجع على بائعه بالثمن عند بعض المشايخ موح  
 وعند بعضهم يرجع والخلاف في هذه المسئلة نظير الخلاف في المسئلة  
 المتقدمة والبينة للمشتري في ذلك حتى يرجع على البائع بالثمن ان كان  
 يدعى المشتري على العبد الرق ويقول اقر لي بالرق وقيم البينة ثم يقيم العبد  
 البينة على انه حر الاصل فيرجع المشتري على البائع بالثمن على انه حر الاصل  
 من الخانية والصحح انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرارا بالرق كان حو  
 قولها في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن بقوله  
 من الذخيرة قال محمد راجح في دعوى الاصل واذا اخصم جلال في عبد  
 واحد منهما يقول هو عبيدي وهو في يديهما فان كان العبد صغيرا لا  
 عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك ما لم يقيم البينة ولكن  
 يجعل في ايديهما وحدها ٧ ان الصغير الذي لا يعبر عن نفسه والبهيمة  
 سواء ولو كانت في ايديهما بهيمة وكل واحد منهما يدعي انما له فالقاضي  
 لا يعطي لواء منهما ٨ لانه لم يعرف الملك فيها لواحد منهما ما لم







ان القول قول الجارية ويقضى بحريتها من الابانة اصة في يد حلي  
 يد ادعت انها حرة فقامت البينة على ذلك فالتاضي يضعها على  
 يد عدا حتى يسأل عن الشهود ومنه ايضا فان القاضي يأمره بالا  
 عليها من الذخيرة قالوا قد ذكر محمد سرح في كتاب الولاء اذا شهد  
 لشهود ان هذا امر الاصل اتقي به من الخلاصة عبد في يد رجل اقام  
 واليد البينة انه عبد و اقام العلام البينة انه حر الاصل فبينة العلام  
 ولي من الفصول ثم اعلم بان الاصل في داسر الاسلام حر الحرية فمن  
 دعي انه حر الاصل فالقول قوله لا نه متصل بالاصل وعنه هذا قلنا ان  
 رجلا يدعي انه حر الاصل ذمة شاهدين لا تقبل بينته لان القول  
 قوله فلا حاجة الى ابيينة لكن اذا ادعى انسان الرق عليه و اقام البينة  
 فالآن تقبل بينته على حرية الاصل دفعا لبينة الرق من الذي ذميرة ورث  
 محض من بعض البلد ان في دعوى حرية الاصل كان المكتوب فيه ادعى  
 رجل محضره بل انه حر الاصل وان هذا الرجل يستعبد به بغير حق و اقام  
 البينة على حرية فقد قيل هذه البينة لا تكفي بسماع البينة لانه اذا لم يسبق  
 منه اقرار بالرق لانصا ولا دلالة كانت القول قوله في حرية الاصل فكيف  
 تسمع بينته في الحرية والحرية ثابتة بقوله وقيل تسمع هذه البينة ولكن لا ثبات  
 الحرية بل لا ستقام اليها من العبد و اهل خراسان يكتبون دعوى المولى الرق  
 على مملوكه وانما البينة بذلك ثم يكتبون دعوى المملوك الحرية و اقام <sup>البينة</sup>  
 عليه وهو اشبه واقرب الى الصواب ومنه ايضا فان قيل في قوله انا حر



ينبغي ان يكون القول قول ذي اليد لان العبد في يد ذي اليد من حيث  
 الحقيقة وقول الانسان مما في يده مقبول الا يرى انه لو كان في يده ثوب  
 او دابة او يقبل قوله في انه غلات وطريقه ما ذكرنا قلنا نعم العبد في يد ذي  
 اليد حقيقة الا اننا نعلم بيقين ان يده على العبد حادثة لان يده المملكت على  
 الاوemy تكون حادثة لاحالة لان الاصل في الاوemy الحرية وانها تنفي يد الغير  
 فيكون القول قول من كان اليد له في الاصل لا قول من كان في يده للمحال كقول  
 عرفناه في يد رجل ثم رأينا في يدي رجل آخر وتناثر عافيه كان القول  
 لمن كان اليد في الاصل له لا قول من له اليد في الحال لاننا يبقينا يحدوث يد  
 كذا هنا من العتبية في كتاب الدعوى ولو لم يكن العبد معروفا بالرق  
 فالقول قوله في دعوى حوية الاصل الا اذا اقام ذوا اليد بينة من الفضول  
 ذكر الامام رشيد الدين شرح في فتاواه في الباب التاسع العبد اذا انتقل  
 لبيع لا يقبل قوله اني حر الاصل بدون البينة وتفسير الانقياد لبيع ان ينقل  
 للتسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يابى وسكت اما استكوت  
 عند البيع لا يكون انقياد لان البيع لا يقوم به بل يوجد بالعقد وقد ذكرنا  
 في احكام استكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع  
 انا حر لا يقبل يدون البينة من الطهيرية رجل اشترى جارية ثم باعها  
 وتدا ولها اليدى الاربعة ثم ادعت الجارية انها حرة الاصل فرد صاحبها  
 على بائعها بقولها وقبل البائع منه ثم قبل الثالث وابى الاول ان يقبلها من  
 الثاني فهذا على وجهين ان كانت تدعى انعتق له ان لا تقبل لان العتق



.....

.....

.....



بقولها وان كانت تدعي حرية الاصل فالمسئلة على قسمين ان انتقادت  
 البيع بان بيعت وسلمت الى المشتري وهي ساكنة غير مضطرة ولا مكرهه  
 لا يقبل قولها لانها اذا انتقادت البيع فقد اقرت بالرق فلا تثبت حرية  
 الاصل بقولها وان كانت غير منقادة للبيع ليس له ان لا يقبل لان القول  
 قولها في دعوى حرية الاصل لانها لا تقر بالرق اصلا من الفصول العبادي  
 في الفصل الثالث والثلاثين في احكام السكوت ومنها اذا بيع العبد وهو  
 حاضر فسكت بعد العلم بالبيع ثم قال انا حروفي في بعض الروايات فانقاذ  
 والتسليم ثم قال انا حروفي لا يقا فوله في اقرار فتاوى العباي اذا باع و سلمه  
 فنصيب به المشتري وهو يعقل وسكت فهو اقرار بالرق وكذا اذا ارهنه  
 او رفعه بجنائته وهو ساكت بخلاف ما اذا اجره او عرضه على البيع او  
 نروجه او ساومه فالسكوت هنا لا يكون اقرار بالرق من الذخيرة  
 في فصل الثامن من كتاب الدعوى رجل قدم ببلدة ومعه رجال ونساء  
 وبيان يحد مونه وادعى انهم اسرقاء وادعوا انهم احرار انا نقول قولهم  
 ما لم يقر والله بالملك بكلام او بيع او تقوم بينة عليهم وان كانوا من الهند  
 او الهند او الترك او الروم لانهم في دار الاسلام وقت الخضومة ودار  
 الاسلام دار الحرية فيه فقد تمسكت بالاصل فكان القول قوله فلهذا  
 قال القول قولهم قال الا اذا باعهم الرجل وقد انتقاد والبيع والتسليم لان  
 ذلك منهم بمنزلة الاقرار بالرق او تقوم البينة عليهم بالرق فيج لا يقبل  
 دعوى الحرية هكذا ذكر وتأويله اذا جاء بهم غير مقهورين من جهته لما



جاء بهم مقهورين من جهة لا يقبل قولهم في الحرية <sup>من</sup> الذخيرة <sup>قائما</sup> <sup>بشرا</sup>  
 سرح سألت محمد اسرح عن غلام لم يبلغ الحلم باعه انسان واقرانه محلولة له  
 وهو يعبر عن نفسه ثم استحق بالحرية وغاب البائع ولا يدري اين هو  
 يرجع المشتري على الغلام بالغرور قال لا <sup>من</sup> الخاني فاني محمد اسرح ذكر  
 في الويادات لو ان سرية رجعت الى دار الاسلام باسارى فقالت  
 الاسارى نحن من اهل الاسلام او من اهل الذمة اخذنا ههنا في دار الاسلام  
 وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذنا هم في دار الحرب <sup>القول</sup> قول الاسلام  
 لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصمة  
 وكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان اقامت السرية بيعة على دعوا  
 ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية  
 لا تقبل <sup>من</sup> الينمية سئل ابو حامد عن رجل في يده ضيعة جاء رجل  
 وادعى ان هذه الضيعة ملكه اشتراها من فلان منذ خمسين سنة <sup>قام</sup>  
 بيعة على ذلك وحدلت البيعة فطوبى المدعى عليه بالجواب فقال ان  
 ذلك الفلان الذي اشترىتها منه اقر قبل شرائك انه لا حق لي في هذه  
 الضيعة وله بيعة على اقراره هل يكون هذا دعدا لدعواه فقال نعم يكون  
 دعدا وسئل عنها حميد الوبري فقال ان كانوا يقولون هو دفع وانا اقول  
 في زمانى لبس يدفع لظهور المفتعلة في باب القضاة <sup>سئل</sup> عنها يوسف  
 ابن محمد فقال ان كان في بيعة المدعى اشتراه من فلان وكان ملكه او كان  
 في يده يقبل القاضي تلك البيعة ولا يلتفت الى هذا الدفع <sup>وقال</sup>



هكذا ذكره في كتاب الدعوى في باب دعوى العتاق ووضع المسئلة  
 في دعوى العبد العتق ان فلانا اعنته واقام البيعة على ذلك واقام  
 آخر البيعة انه عبده فانه قال قد قضيت ببيعة العبد اى بيعة من يدعى  
 انه عبده لان شهود العبد شهد واعلى لفظ العتق وانه قد يكون من  
 غير المالك ومن المالك حتى لو شهد وانه اعنته وهو ملكه قضيت  
 ببيته وكذا كنت هنا مجرد الشراء يكون من المالك ومن غير المالك  
 من الجامع الصغير العتاي رجل اشترى دارا فشهد بذلك رجل على <sup>الصك</sup>  
 وختم ثم ادعى الدار تصح دعواه ولا تكون الشهادة على الصك اقرارا <sup>منه</sup>  
 بانها ملك المدعي لان الانسان قد يبيع مال غيره فان كتب في <sup>الصك</sup>  
 ياعده وهو يملك يومئذ فشهد بذلك على الصك لم تسمع دعواه  
 من العتابة ولو كتب الشهادة بالشراء لم يكن اقرارا بانه ملك البائع  
 او المشتري <sup>من</sup> الكافي والتناقض يمنع دعوى المالك دون الحرية  
 والطلاق والنسب والقضاء بالملك المطلق على ذى اليد قضاء عليه  
 وعلى من تلقى الملك من جهته دون غيره والقضاء بالحرية وفروعها  
 قضاء على الناس كلهم لان الحرية حق الله تعالى حتى لا يجوز استرقاق  
 الحر برضاه والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق الله تعالى نيابة عنه  
 مع كونهم عبيده فكان حضور الواحد كحضور الكل والقضاء على الوا <sup>حد</sup>  
 قضاء على الكل كما لو سرق ثوبا فقاموا مقام المورث في اثبات حقوقه  
 في الدافع عنه قام البعض مقام الكل <sup>من</sup> الكافي وله روى بعد انه



حر الأصل فالتقول للعبد لأنه أكثر اليد أصلاً والأصل فيه عدم اليد فإن  
 أقام ذو اليد البينة على الملك وأيد أعه تقبل لأن الأصل يقبل التبديل  
 وقد ثبت أنه تبدل وأن أقام على أيد أعه فحسب لا يقبل بخلاف الدار  
 لأن اليد أع في الأدمي لا يفتقر إلى الملك إذا حر الصغير يودع أما الدار  
 فمملوكة لا محالة والانسان يودع ملكه وأن برهن على الملك واليد أع  
 وبرهن العبد على حرية الأصل حيل بينهما بكفيل من الذخيرة لأنه  
 في دار الاسلام وقت الخصومة ودار الاسلام دار الحرية فيه فقد  
 تمسك بالأصل فالتقول قولهم من المحيط ولو قال العبد أنا حر الأصل  
 وأقام الذي في يديه بينة أنه عبد فلان أو دعه فيه قضيت به عبد  
 فلان ودفعه إلى الذي هو في يديه ولو أقره ذو اليد بينة أن  
 فلانا أودعه أياه ولم يشهد وأنه لا يلتفت إلى هذه الشهادة حتى  
 لا يعاد العبد إلى يده لارتأيت بهذه البينة مجرد اليد أع والانسان  
 ربما يودع ولده عند صدقه وقد يطلب منه أن يحفظه فلم يثبت الرق  
 بهذه الشهادة فنقضت الحرية الثابتة بالظاهر ولو أقام ذو اليد بينة أنه عبد  
 فلان أودعه أياه أو أجرا ورهنه منه وأقام العبد بينة أنه حر الأصل لم يملك  
 فقط فإذا حضر المقر له فإن أعاد العبد البينة عليه أنه حر الأصل يقضى بكونه  
 حر الأصل وإن لم يعد بقي رقيقاً ولا يكلف المقر له إعادة البينة أنه عبد لما  
 من الغتاوى الخلاصة ولو أقام ذو اليد البينة أن فلانا أودعه ولم يشهد  
 بالملك لا يقبل البينة من المتأخر خاني في كتاب العضا في الفصل العاشر في



فتأوى النفس في روح عبد أو أمة أو غيره لنفسه وتغير العاقل بها بسبب <sup>اليد</sup> أثرها بها  
 فقال كذبت أنا عبد هذا الرجل هل يبطل القضاء بالحرية قدروا فيه هذه  
 المسئلة في شيء من الكتب أو لو ينبغي أن لا يبطل القضاء <sup>من</sup> من الغوامض  
 الاصل أن القضاء بالملك المطلق المستحق على ذي اليد قضاء عليه وعلى من  
 تلقى الملك من جهته والقضاء بالحرية وفروغها قضاء على الكافة <sup>من</sup> من الكافة  
 صبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه أي يعقل فحوى ما يجرب على لسانه فقال  
 أنا حر فاقول قوله لأنه في يد نفسه فكان هو صاحب اليد وكان المدي  
 خارجا والقول قول صاحب اليد وهذا لأن الاصل أن يكون لكل إنسان  
 يد على نفسه أمانة بمعنى الكرامة إذ كونه في يد غيره دليل الإهانة ومع قيام  
 يده على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للتنافي بين اليدين <sup>اعتبارا</sup> إلا إذا سقط <sup>اعتبارا</sup>  
 يده شرعا فتح تعتبر يد الغير عليه وسقوط اعتبار يده قد يكون لعدم  
 أهليته بأن كان صغيرا لا يعبر عن نفسه أي لا يعقل ما يقول وقد يكون  
 ثبوت الرق عليه لأن الرق عبارة عن عجز حكمي والبد عبارة عن  
 القدرة وبينهما تناقض فإذا ثبت الضعف انتفت القدرة <sup>من</sup> من القدرة  
 الجارية إذا تداولتها الأيدي فادعت أنها حرة الاصل وأدعت عتقا  
 عاصرا قبل تأسيس هذه البواعث وراجع المشتري الآخر على بائعه <sup>جمع</sup>  
 بائعه على بائعه وإبي البائع الأول الرجوع اليه ففيها إذا ادعت حرية  
 الاصل أن لم يسبق غيرها أو بالرق لا نصا ولا دلاله من هياد البيع  
 وما أشبه ذلك على ما عرف في كتاب الاقرار وبسبب أن يبيد



حرية الاصل تثبت بمجرد قولها في حق الناس كافة اذ لم يسبق منها اقرار بالرق  
 هكذا اختاره بعض مشائخنا سرح وبعض مشائخنا سرح على ان له ان  
 يابى وكانت هذا القائل يقول ان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها في  
 الناس كافة وان لم يسبق منها اقرار بالرق لانصا ولا دالة وعلى هذا الاختلاف  
 مسألة اخرى في صورة اخرى تأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى هذا اذ لم يسبق  
 منها اقرار بالرق فان سبق منها اقرار نسا او دالة كان للبائع الاول ان  
 يابى الرجوع عليه بلا خلاف لان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها ان  
 منها اقرار بالرق وفيما اذا ادعت اقرارا عارضا كانت للبائع الاول ان  
 يابى الرجوع عليه بلا خلاف لان العتق العارض لا يثبت بمجرد قولها بلا  
 عبد ادعى انه حر الاصل في موضع لم يسبق منه الاقرار بالرق وقضى القاضي  
 بحريته لما ان القول في ذلك قوله فالمشتري لا يرجع على بائعه بالتمسك عند  
 بعض المشائخ سرح وعند بعضهم يرجع <sup>من الكافي</sup> ادعى رجل عبدا في يده  
 رجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب وديعة عندي او عاريت او  
 اجارة او ساهنا او عصبا و اقام على ذلك بيته و اقام ذواليد بيته ان  
 المدعي اقر انه لفلان انه فعت خصومة المدعي عنه لانه ثبت بيته  
 انه وصل اليه من جهة فلان وان يده ليست يده خصومة منه وان ادعى  
 العبد الاعناق عليه يقضي بالعتق لدعوى الفعل فلو قضى عليه ثم خص  
 الغائب وادعى لا يلتفت اليه لنفاذ القضاء عليهما ولو ادعى العبد انه  
 فلان الغائب وانرا عنه لا تقبل بيته عليه لاقرار العبد بانه ليس بنحيم <sup>جمل</sup>



بينهما بجهل استحيانا لان الاصل فيه عدم المثلت فقبلت ابينة في حق إزالة  
 اليك احتياطاً لاهم الحرية <sup>من</sup> الذخيرة في كتاب الدعوى ورديج في  
 دعوى حرية الاصل وكانت المذكور في الدعوى انه حر علق حراً ولد  
 على فراش الحرية وام المدي هذه معتقة من رجل فشهد الشهود انه حر لا  
 ولد على فراش الحرية ولم يشهد وان علق حراً ولم يزيك وانلى <sup>فقط</sup> افا  
 كثير من مشايخ زماننا راج بضمته قالوا قد ذكر محمد راج في كتاب الوتر  
 اذا شهد الشهود ان هذا حراً لا اصل اكتفي به <sup>ومنه</sup> في الفصل السادس  
 ولو ان صيا في رجل لا يعبر الصبي عن نفسه وترجم الرجل الذي في يده  
 انه التقطه فقامت امرأة حرة الاصل بينة انه اخوها لا بيها وامها  
 جعلته اخاها وقضيت بينتها ورفعته اليها لان هذه بينة قامت على  
 خصم لانها تدعي على الحاضر وهو المتقط حقاً لنفسها وهو حق نقل الصبي  
 حجرها للمحضنة والتربية فان ذا الرحم المحرم وذوات المحرم احتيا <sup>لصبي</sup>  
 من الذخيرة ولا يتوصل الى اثبات هذا الحق الا بعد اثبات نسبها من  
 ابيه وامه فينصب المتقط خصماً عن ابيه وامه وكذلك لو كانت <sup>لدي</sup>  
 في يده يدعي انه عبده وباقي المسئلة بما لها قضيت بانه اخوها وقضيت  
 بعقده لانه لا يملكها الا نتراج من يد المتقط الا بعد اثبات نسبها من  
 ابيه وامه واثبات حريته فكان لها اثبات ذلك <sup>من</sup> اهل امة قاله  
 ولا تقبل الدعوى حتى يدكر شيئاً معلوماً في جنسه وقد مره لان فائدة  
 الدعوى الالزام بواسطة اقامة الحجّة والالزام في الجمل لا يتحقق <sup>من</sup> من الكا



ولا تقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقد ساء لان فائدة  
الدعوى الا لزام بواسطة اقامة الحجج والا لزام لا يتحقق في المجهول لان  
القاضي لا يتمكن من القضاء بالمجهول بينته المدعى ولا يكون له على  
من شروح الجمع ويشترط بقبولها معرفة المدعى به في جنسه وقد ساء لان  
الغرض من الدعوى هو الزام المدعى عليه عند قيام البينة ولا الزام فيما  
لا يعلم جنسه وقد ساء من الذي خيرة اذا ذكر احرا خالص ولم يذكر الجيد  
كناه ولا بد من ذكر انه من ضرب اي والى عند بعض المشائخ سرح لان  
في مضر وبب الولاية تفاوتا وبعض مشائخ سرح لم يشترطوا ذلك لانه  
اوسع والاول احوط واذا ذكر كذا دينارا نيسا بورية منقذة وفارسية  
سره كرده ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ سرح فيه بعضهم قالوا لا  
من ذكر الجيد مع ذلك لان المنقذة قد تكون جيدة وقد تكون رديئة  
وقال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح من الخلاصة في  
الدنانير لو ذكر حمراء وفي البلد نفود حمراء والواحد من الجملة اسرج  
لا يصح وقل يصح وينصرف الى الادنى من الوقاية وهي انما تصح بذكر شيء  
علم جنسه وقد ساء وهذا في دعوى الدين لا في دعوى العين فان العين  
ان كانت باضرة تكفي الاشارة بان هذا ملكت لي وان كانت غائبة يجب  
ان يصفها ويذكر قيمتها وان لم يذكر المدعى عليه منه اما في دعوى  
الدين فلا بد من ذكر الجنس والقدر لما حذر وذكر في الذخيرة انه اذا كان  
ونريا كان له حب والفضة لا بد ان يذكر الصفة بان رجيد او رديج



وان يذكّر نوعه نحو بخاري الضرب او ينسأ بوسري الضرب <sup>من السخا</sup>  
 فان كان المدعى به وترينا ذامها يصح اذا بين الجنس بان قال ذهب او فضة  
 وان بين الجنس فبعد ذلك ان كان مضروباية كذا رينا رويك  
 نوعه بخاري الضرب او ينسأ بوسري الضرب <sup>ويخفي</sup> ان يذكّر صفة  
 انه جيد او وسط او ردي وانما يحتاج الى ذكر الصفة اذا كانت في البلد  
 نقود مختلفة انا اذا كانت نقد واحد فلا يلزم من الخاوي وكذا في سائر  
 الاعيان <sup>ان</sup> يبين الصفات وبيان المقادير في المعدودات وبيان  
 الجنس والنوع فيماتة <sup>ان</sup> اجناسه وانواعه ليصير معلوما <sup>من</sup> الفصول  
 والاجواب عرفته في الدعوى فهو الجواب في الشهادة <sup>من</sup> السارحة  
 وان كان المدعى به درهم مضروبة والغش فيها غالب <sup>ان</sup> ان نعام ربحها  
 وترينا ينك نوعها وصفتها ومقدارها وترينا وان كان حامل بها عاذا  
 يذكّر عندها <sup>من</sup> الذخيرة وان وقع الدعوى في عين غائب لا يصر  
 مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية لا يدري ابرأ  
 او حالت فان بين الجنس والصفة والقيمة قد عواه مسموعة وبينة مقبولة وان  
 لم بين القيمة اشهر في عامة الكتب الى انها مسموعة فانه ذكر في كتاب <sup>من</sup>  
 اذا ادعى رجل على رجل انه من عنده ثوبا وهو ينك قال تسمع دعواه  
 وقال في كتاب الغصب رجل ادعى على غيره انه غصب منه جارية واقام بينة  
 على ما ادعى تسمع دعواه وتسمع بينته وبعض مشايخنا لو انما تسمع دعواه  
 اذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول ناول ما ذكر في الكتاب هذا



وكانت العقيدة ابوبكر الاخشراح يقول تاويل ما ذكر في الكتاب ان الشهود  
 شهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب الجارية باقراره في حق  
 الحبس والقضاء جميعا وعامة المشايخ سراح على ان هذه الدعوى صحيحة وبينة  
 مقبولة ولكن في حق الحبس واطلاق محمد سراح في الكتاب يدل عليه <sup>الشيخ</sup> قال  
 الامام الزاهد فخر الاسلام علي البرزوي سراح اذا كانت المسئلة مختلفة ينبغي  
 للقاضي ان يكلف المدعي بيان القيمة فاذا كلفه ولم يبين تسمع دعواه وهذا  
 لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد اضربه اذ يعجز  
 عليه الوصول الى حقه واذا سقط بيان القيمة من المدعي سقط من الشهود  
بأطريق الاولى من الثانية قال ابوبكر البخاري سراح تاويل للمسئلة ان الشهود  
 شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة كالقرار  
 معاينة اما الشهادة على فعل الغاصب لا تقبل مع جهالة المغصوب لان  
 المقصود اثبات الملك للمدعي في المغصوب فلا وجب للقضاء في المحتسب <sup>كذلك</sup>  
 لا بد من الاشارة الى ما هو المقصود بالدعوى والشهادة وقال الشيخ الامام  
 الزاهد شمس الائمة السرخسي سراح الاصح ان هذه الدعوى والشهادة <sup>بهيمة</sup>  
 لمكان الضرورة فان الغاصب يكون متمتعاً بمصار المغصوب عادة  
 والشهود على الغصب كلما يقفون على اوصاف المغصوب وانما يتأتى منهم  
 معاينة فعل الغصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المغصوب لمكان الضرورة  
 فبقيت شهادتهم على فعل الغصب في محل ما لا تقوم ويصير قوت ذلك  
 بالبينة كالشهود باقراره فيحبس حتى يحجي بها ويردّها على صاحبها <sup>القضاء</sup>



الظهيرية رجل ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة كل واحدة  
ولم يذكر قيمة كل عين على حد ذاته اختلف المشايخ سرح فيه بعضهم اكثر الاجال  
وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لهجة الدعوى  
بيان القيمة فان ادعى ان الاعيان قائمة في يده واستهلكها وبين قيمة كل  
جملة سمح دعواه وتقبل بيئته وذكر في الجامع اذا ادعى انه غصب منه جماعة  
ولم يذكر قيمتها سمح دعواه ويؤمر بوزن الجارية فان عجز عن ردّها كان القول  
في مقدار القيمة قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة  
فلان يصح اذا بين قيمة كل جملة كان اولى وان يدّعي الغصب لكن يدعي  
ان بي يده هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمح دعواه  
في حكم الاحضار وبعد ما حضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى  
الاعيان ولا يحتاج الى ذكر القيمة وقيل انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى  
دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كانت نصابا او لم يكن فاما في سوا ذلك فلا  
يشترط ذكر القيمة من الفصول وذكر في المتن رجل ادعى عبدا في يده  
رجل انه له منذ شهر واقام على ذلك بيّنة واقام صاحب اليد بيّنة  
انه له منذ سنة وذكر ان صاحب اليد اولى عند ابي يوسف سرح وقال  
محمد سرح المدعي اولى وفي الذخيرة وعند محمد سرح المدعي اولى وما ذكر  
من قول ابي يوسف سرح قول الآخر ايضا وفي الجامع القاضى وفي الاصل  
انه يقضي للخارج ولم يملك خلافا هذا اذا اثاره خاوتنا في احد هاتين  
من الخاتمة وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر ان اشتراها



من فلان وهو يملكها وأقام آخر البيعة انما اشتراها من فلان آخر وهو  
 يملكها فان القاضي يقضي بينهما وان وقتا نصاحب الوقت الاول والاولى في  
 ظاهر الرواية. وعن محمد سراج ان لا يعتبر التاريخ وان امرخ احد هما  
 دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا وان كان لاحدهما قبضنا لآخر اولى  
 كما ان المباحث ادعى واحداهما يد فانه يقضى بالخارج منهما <sup>من</sup>  
 الجميع او الخارج على ملكت مؤرخ وذو اليد على ملكت اقدم كان اولى  
 من النافع وان اقام الخارج البيعة على ملكت مؤرخ وصاحب اليد <sup>بيعة</sup>  
 على ملكت اقدم تار يخاف ان اولى لانه اسبق <sup>من</sup> من النافع وان كانت  
 الصيت في يد احد هما فهي للخارج ان ذكر انا تار يخاف وصاحب  
 اليد اسبق فيكون اولى <sup>من</sup> من التار خانية والملكت المطلق ان يدعي  
 بان هذا ملكه ولا يزيد عليه فان قال اشتره او ورثته يكون  
 مطلقا <sup>من</sup> من التار يد ادعى على آخر منا في يد <sup>من</sup> و اقام البيعة بيعة  
 الخارج اولى وعند الشافعي سراج بيعة صاحب اليد اولى وان وقت  
 البيعتان فصاحب الوقت الاول اولى <sup>من</sup> بها كان او ارثا او ملكا <sup>مطلقا</sup>  
 فان تساوى الوقتان فالخارج اولى <sup>من</sup> الكافي وسراج المسابرة ان  
 وقتا في ملكت او شراء او ارث وان امرخا وتاريخا احد هما اسبق فهو  
 لا سبقهما تاريخا <sup>من</sup> وعن محمد سراج ان مرجع عن هذا القول وقال لا  
 بيعة ذي اليد لا على الوقت ولا على غيره لا البيعتين <sup>مطلقا</sup> قامة على  
 الملك ولم يصر لنا لجهة الملك فاصنوى التقدم <sup>من</sup> راننا خرف يقضى <sup>للمخرج</sup>



ولهما ان البيعة مع التاريخ تتضمن معنى الذبح فان الملك اذا ثبت <sup>لشخص</sup>  
 في وقت نشوئه لغيره بعده لا يكون الا بالتلقي منه فصارت بيعة ذبح  
 اليد بذكر التاريخ متضمنة ذبح بيعة الخارج على معنى انها لا يصح الا بعد اثبات  
 التلقي من قبله وبيئته على الذبح مقبولة من الملك خيرة اذا ادعى الخارج <sup>للملك</sup>  
 المطلق مؤرخا وادعى صاحب اليد الملك بسبب الشراء مؤرخا في صورة  
 دار في يد رجل وادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد  
 بيعة انما اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقضها منه قضي بها  
 للمدعي الخارج لان صاحب اليد خضع عن بائعه في اثبات الملك له يمكنه  
 اثبات الاستقال الى نفسه فكان بائعه حضر واقام البيعة على الملك المطلق  
 لنفسه والدار في يده لان يد المشتري يد البائع من حيث التقدير ولو كان  
 كذلك كان يقضى بيعة الخارج كذا اخذ الجهر من الحاشية وان كانت العين  
 في يد احدهما ان لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما سواء فالخارج اولى  
 وان ارخا واحدهما سبق يقضى لاسبقهما كان خارجا او صاحب يد  
 وهو قول الجي يوسف سراج الاخر وفي قول محمد سراج الاخر الخارج اولى <sup>من البيعة</sup>  
 وان ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى دينا للميت على رجل وجد الخصم  
 الوصاية والدين فان القاضي لا يأخذ من المدي على كيد لا حتى تثبت الوصاية  
 وكذا لو ادعى انه وكيل فلان انما ثبت او وارث فلان الميت وجد الخصم الوصاية  
 والوكالة والموت فاقام المدي بيعة على ذلك ثم ان المدي احضر رجلا آخر <sup>س قبل</sup>  
 تزكية الشهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاضي لا يكلف الثاني حتى يظهر



عدالة بينة الوكالة والوصاية فان شهد واعلى الامرين جميعا معا على الوكيل  
 والدين او الوكالة والدين على القياس ان لا تقبل البينة على الدين حتى  
 يقضى بالوصاية والوكالة ليثبت خصوصته اولا ثم تسمع البينة على الحق بعد ذلك  
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وفي الاحتسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود  
 يقضى بهما لكت يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوراثة على القضاء بالدين  
 وان عدلت بينة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بهما وان عدلت بينة  
 الدين خاصة لا يقضى به. ولو ادعى رجل على رجل انه وصي فلان لميت  
 وان لي على الميت هذا الكذا سمح دعواه وكذا لو ادعى الوكيل لمرتب غائب  
 اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم ابيه وجده ولقبه ان كان لا  
 المعرفة الا باللقب من تحفة الفقهاء واما اذا كانا خارجين في دعوى  
 الميراث على ثالث وقت احد هما سبق فهو له في قول ابي حنيفة وفي  
 يوسف سرح وعلى قول محمد سرح وايتان في ظاهر الرواية قال في الميراث  
 ذلك كله سواء وهوي بينهما نصفان وفي نوادر هشام ان لم يؤرخا  
 ملك الميتين فهوي بينهما نصفان وان ارخا ملك الميتين فهو لصاحب التاريخ  
 الاول وكانت ابوبكر الوائري سرح يفرق لمحمد سرح بين الميراث من اثنين  
 وبين الشراء من اثنين قال في الميراث بينهما نصفان وفي شراء الخارجين  
 من رجلين انه لصاحب الوقت لان المشتري يثبت الملك لنفسه والوا  
 يثبت لميت لكت سرح في عن محمد سرح في الاملاء ان الخارجين اذا اقاما  
 البينة على الشراء من آخر وارخا التاريخ لا تقبل الا ان يؤرخا ملك



بقا شعين <sup>بهم</sup> بينة الشاهد والميراث <sup>من</sup> من السعنا في ثم اعلم ان الميراث  
 اذا صار مقضيا عليه لا تسمع بینه ومن له ادعى بینه في التناج <sup>من</sup> من القينة  
 اقر على ترك الدعوى على فلان تسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه  
 لا يسمع <sup>ح</sup> لا يسمع في الفصلين <sup>من</sup> من الثانية اتقمت الروايات  
 على ان المدعي لو قال لا دعوى لي قبل فلان او لاحصومة لي قبل فلان يسمع  
 حتى لا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برأت من دعواي  
 في هذه الدار ويصح ولا يبقى له حق في الدار <sup>من</sup> من القينة مات عن زوجة  
 واخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنته وقالت الزوجة  
 بل مات اخوت قبل ابنته فاقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة ترقى  
 اختلت في تاريخ موت الا فارب اواصله فالبينة بينة من يدعي زيادة  
 الامرت والقول من ينكر <sup>من</sup> من الخلاصة رجل ادعى على آخر ضيعة كانت  
 مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وهو وارثها وبين الشك  
 فادعى المدعى عليه بشيء في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان صح الدفع <sup>من</sup>  
 من الجواهر وان ادعى ما لا على آخر انداقر له طوعا واقام البينة ثم ان المقر قام  
 البينة انداقر له كرها فبينة الاقرار له بالطوع اولى وانها مثبتة للمال <sup>من</sup>  
 الا كراه نافية رجل اثبت بابينة على رجل انداقر بكذا طائعا فقام المدعى  
 عليه البينة في دفع دعواه ان اقراره كان باكراه فالمقبول بينة المدعى عليه  
 فانه ثبت خلاف الظاهر وهو الاقرار عن طوع والبينة تثبت حذف الظاهر  
 من المحيط سئل شيخ الاسلام عطاء ابن حمزة السعدي عن رجل اثبت على



بالبينة انه اقر بذلك اطلاقاً فاقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقراره  
 ذلك كان ما كراه هل يكون ذلك دفعاً لبينة المدعي قال نعم وبينة الاكراه  
 اولى بالقبول لان بينة الاكراه تثبت خلاف الظاهر من الخلاصة ادعى  
 الدين على رجل ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرهاً في الاقرار  
 صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه رجل ادعى على المدعى عليه  
 بينة انه كان مكرهاً في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع من الناصري ولو  
 ادعى الاقرار طائفاً فاقام المدعى عليه انه كان ذلك الاقرار بهذا التام  
 عن اكراه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤثّر خا او اثر خا على الثبوت  
 فالبينة المدعى من الفصول ولو اثبت اقرار انسان بشيء طائفاً فاقام  
 المدعى عليه بينة اني كنت مكرهاً في ذلك الاقرار فبينة الاكراه اولى  
 بالقبول لانها تثبت خلاف الظاهر من الخلاصة ادعى الف درهم  
 واقام البينة فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعي اقر باستيفاء هذا  
 المال مني واقام البينة لا تسمع لان هذا بطريق الابتداء لما عرف ان  
 الدين يقضى بامثاله من السراجية اذا ادعى على رجل انه اقر بهذا  
 الشيء لي قرره بالتسليم اليّ ولم يدّع انه ملكي فانه تسمع دعواه في اصل القوي  
 من الجواهر رجل ادعى على رجل دعوى لم تكن صحيحة على الاطلاق وكان  
 فيها انواع خلل وادعى المدعى عليه الدفع في ذلك هل يطالب باثبات  
 الادعى من الدفع او يطالب المدعي بتصحیح الدعوى فيه اختلاف المشايخ  
 مرجح في كتابه الرجوع عن الشهادة ما بدّل على ان مدعى الدفع



يطالب بذلك وصحة الدعوى من المدعي وعليه الاعتماد وبه يفتي  
 من القنية ادعى واقام عليه شهودا وكانت في الدعوى او الشهادة  
 او فيها خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون  
 الخلل والزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاول  
 تناقض لان الظاهر انهم مرادوا بتلقيت انسان اياهم تزدوا  
 واحتيا لا واليه اشار محمد راج بقوله في الجامع الصغير فلا يبرح  
 حتى يقول او همت جازت شهادته قال استاذنا راج يعرف بهذا  
 انه كما لا تقبل الشهادة من الشاهد وحده بعد ما يبرح كذا لا تقبل  
 منه وان مراد المدعي في دعواه ما مراده وسواء كانت الدعوى  
 الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد من شرح الوقائع  
 ولو شهد عدل ولم يبرح حتى قال او همت بعد شهادتي قبل اى  
 اخطأت ينسيان ما يجب ذكره كما اذا ادعى المدعي عشرة دراهم  
 فشهد على الخمسة ثم قال نسيت البعض بل الواجب عشرة او قال  
 اخطأت بزيادة باطله كما اذا ادعى المدعي خمسة دراهم فشهد على  
 عشرة ثم قال اخطأت وقلت العشرة مقام الخمسة فان كان في  
 المجلس قبلت الشهادة - قوله اخطأت في المجلس من العدل و  
 ان كان الموضع موضع شبهة لان المدعي اذا ادعى الخمسة لا تقبل  
 الشهادة على العشرة لان المدعي يصير مكذبا للشاهد وفي غير هذا  
 المجلس ان كان موضع شبهة لا تقبل لانه يؤهم التيسر من المدعي وان



يمكن الموضع موضع شبهة كما اذا لم يذكر لفظة الشهادة ثم يزيد في  
 مجلس آخر لفظة الشهادة تقبل من العدل مع ان المجلس مختلف  
 من شرح الطحاوي والاصل ان المستحق عليه بالبينه لا يستحق على  
 المستحق الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة اوى يدعى النسخ والاصل  
 ان القضاء على المستحق عليه قضاء عليه وعلى كل بائع قبله في حق  
 بطلان دعواه ولا يكون قضاء في حق الرجوع بالثمن والقضاء بالحق  
 قضاء على كافة الناس من الذخيرة وفي شرح شهادات الجامع  
 ان من عاين دابة تتبع دابة وترتفع منها حل ان يشهد بالدابة المقتضية  
 لصاحب الدابة الاخرى وبالنسخ هكذا ذكر شمس الائمة السرخسي  
 في شرح دعوى الاصل من اينابيع الشهادة بالنسخ ان يشهد  
 بان هذا كان يتبع هذه الناقة ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة  
 من الكافي ولو تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما البينة انها نتجت عنده  
 قضي لمن وافق وقته سنها لشهادة الظاهر له وان اشكر ذلك فهي له الا  
 لما سقط التوقيت صار كانهما لم يذكر اتا سخر فيقضي بينهما لاستوائهما وان  
 خالف سن الدابة الوقتين بطلت البينات لظهور كذب الفريقين  
 فيتركت من كانت في يده من شرح الطحاوي ولو ادعى  
 صاحب اليد النسخ واقام البينة فصاحب اليد اولى بالاتفاق  
 ثم النسخ هو الولادة في الملك وكل سبب لا يتكرر يستحق به ملك الاصل  
 فهو في معنى النسخ كاعزى يستحق به ملك القطب الا انه



يضمه ويقال له كل سبب لا ينكر يستحق ملك الاصل لان من استحق الجاز  
 استحق الاولاد ولو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقد الثمن  
 اليه وان نقد الثمن الى الموكل رجع عليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن  
 المشتري وجد به عيبا فله ان ينحصر الوكيل فاذا ثبت عليه العيب فله  
 عليه بقضاء القاضي اخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه واذا نقده  
 الى الموكل اخذ منه من الفصول وذكر في الذخيرة ايضا رجل باع  
 من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع آجر منه المبيع او رهنه منه  
 قبل ان يبيعه من فلان لاختصومة بين المدعي وبين المشتري حتى  
 يحضر البائع فاذا حضر واقام المدعي البينة عليه الآن تقبل بينته كذا  
 ذكر في مبيع الجوامع الخواهر مراده راجح من النكاح والى الصغيرى رجل  
 باع من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع آجر منه المبيع او رهنه منه  
 قبل ان يبيع من فلان لاختصومة بين المدعي وبين المشتري حتى يحضر  
 البائع فاذا حضر واقام عليه البينة الآن تقبل بينته من السراجية  
 اذا ادعى على منكوحه الغير نكاحا فانه يشترط حضرة الزوج وكذا عند  
 اقامة البينة من الفصول في فصل التناقص وذكر في نكاح كتاب  
 الاحكام واحاله الى فتاوى نجم الدين راجح ادعى على امرأة نكاحا  
 وقالت انا امرأة فلان الغائب وهو معروف فاقام المدعي  
 قبلت بينته الا ان يكون نكاح الغائب معروفا من  
 واذا ادعى رجل نكاح امرأة ولها زوج له شرط حفظ



الظاهر لسماع الدعوى والبيئة <sup>بـ</sup> ومنه ايضا في دعوى العين المهرقة  
 تشترط حضرة الراضن والمرفق بالاتفاق <sup>بـ</sup> من القيمة او كذا  
 منا من الحناء ولم يثبت نوعه وصفته وكذا وكذا ادسها وبين نوعه  
 وصفته واقام عليهما البينة فللقاضي ان يقضي بالذي بينته وان لم  
 بالآخر لان ساد الدعوى في الحناء بسبب الجبن لذو بتعدى الى  
 الدساع المعلومه <sup>بـ</sup> من الفصول عقار او متاع في يده سرج جاء  
 آخر وغلب عليه واحداث يده عليها لا يصح بهذا اذا اليد ولو  
 علم القاضي بدهه بالتسليم اليه فلو ادعى ذواليد على هذا <sup>المغلب</sup>  
 ان هذا العقار في يدي وانكثت احد ثبوت اليد فانكر يحلف كذا  
 ذكر في فوائد شمس الاسلام الا ورنجد يرح وتواقم البينة ان  
 هذا المحذور في يده منذ عشر سنين وان هذا احد ثبوت يده  
 يقضي لمن اقام البينة باليد ويأمر بالمغلب بالتسليم لكن لا يصير  
 المدعى عليه مقضيا عليه بهذا حتى لو اقام انه ملكه تقبل بيته <sup>بـ</sup>  
 من الكافي والمستودع والغاصب وصاحب الربوا والمستعير <sup>للسن</sup>  
 والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشراء والمرتهن وط  
 من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي ان يقطعوا السرقة  
 منهم بناء على ان لهؤلاء حق الخصومة في الاسترداد عند نالهم  
 من شرح الجميع لان لهؤلاء حق اليد الصحيحة وكان لهم الخصومة  
 في استردادها لكون اليد مقصودة كالمالك <sup>بـ</sup> من الخلاصة



ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا لي ورثته من أبي  
 ان كانت العين في يد ثالث ان لم يؤرخا او ارثا تاسريها واحدا  
 فهو بينهما نصفان وان كانت احدهما اسبق تاسريها يقضي به له عند  
 ابي حنيفة مراح وابي يوسف مراح وان ارثا حملت المورثتين يقضي  
 لاسبقهما نصفين بالاجماع ولو كانت في يد احدهما فهو للمخارج الا اذا  
 كان تاسريها ذى اليد اسبق فهو ولي عند ابي حنيفة وابي يوسف مراح  
 وان ارثا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمخارج بالاجماع ايضا عند  
 وفي الاقضية دار في يد رجل اقام رجل البيعة انها كانت لابيه  
 مات وتركها ميراثا له واقام ذواليد البيعة كذلك قضى بالدار  
 للمخارج عند الثلاثة بخلاف الناج وذكوا لامام خواهر مراده مراح  
 في كتاب الولاء في باب الشهادة في الولاء ان ذواليد لو ادعى  
 الناج وادعى المخارج انه ملكه غصبه منه ذواليد او ادعه منه  
 او اعاره منه كانت بيعة المخارج اولى واعما ترجح بيعة ذى اليد  
 على الناج اذا لم يدع المخارج فعلا على ذى اليد اما اذا ادعى بيعة  
 اولى من الخلاصة وان كان في يد احدهما فهو اولى وقبض العيان  
 اولى من قبض الخبر والتاريخ بخلاف ما اذا ادعى ملكي الملك من  
 رجلين والدار في يد احدهما فانه يقضي للمخارج سواء ارثا او  
 لم يؤرخا او ارثا احدهما ولم يؤرخ الآخر الا اذا كانت تاسريها صاحب  
 الدار بقرينة من ابي وان كان في يد احدهما فهو لذي اليد سواء



ائرج او لم يؤثرخ الا اذا ارخا وتاريخ احد هما سبق فيقصرون به المتأخر  
 من الكثر قال المديعي عليه هذا الشيء اود عنه او اجر فيه او اجاز  
 فلان الغائب او مرهنة او عصبه منه وبرهن عليه دفعت خصومة  
 المديعي من الكافي وقال ابو يوسف راج ان كان ذ واليد صالحا  
 تندفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالجيل لم تندفع  
 الخصومة عنه باقامة البينة راجع اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف  
 احوال الناس فقال المحقق من الناس قد يأخذ ماله انسان غصبا  
 ثم يدفع سره الى من يريد ان يغيب عن البينة حتى يودعه بشهادة  
 الشهود حتى اذا اجاد المالك و اراد ان يثبت ملكه يقيم ذ واليد  
 البينة على ان فلانا اودعه فيطر حقه ويدفع خصومة المالك من  
 الهداية وقال ابو يوسف راج ان كان الرجل صالحا فالجواب كما  
 قلنا وان كان معروفا بالجيل لا تندفع عنه الخصومة لان المحقق من  
 الناس قد يدفع ماله الى مسافر يودعه اياه ويشهد عليه الشهود  
 فيحال لا بطل حق غيره فاذا اتهمه القاضي بدلا يقبل من الاستغناء  
 ومقصوده من ذلك الاضرار بالمديعي ليتعذر عليه اثبات حقه  
 بالبينة فلا تندفع عنه الخصومة ان كان متبعا بمثل هذه الجيل  
 من الهداية فان قال المديعي سرق مني وقال صاحب اليد اودعه  
 فلان واقام البينة لم تندفع الخصومة وهذا قول ابي حنيفة والي  
 يوسف راج وهذا الصحسان وقال محمد راج تندفع من الكافي



المندعي غصبته مني او سرقة مني لا تندفع الخصومة وان اقام ذو  
 اليد البينة على الود يعتلانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا بيده  
 لا تندفع دعواه باحالة الملك الى غيره لانه لم يدع الملك وانما ادعى  
 عليه الفعل بخلاف دعوى الملك المطلق لانه صار خصما فيه بيده  
 متى لا تصح دعوى الملك على غير ذي اليد وتصح دعوى الفعل هذه  
 لمسئلة كلها موصوفة فيما اذا ادعى ملكا مطلقا ولم يدع فعلا على صاحب  
 اليد اما اذا ادعى فعلا على ذي اليد بان ادعى انها داره او دعها من  
 صاحب اليد او اجرها منه او رهنها منه او غصبها منه و اقام على ذلك  
 بيينة وقال ذواليد انها لفلان الغائب او دعنيها او اجر فيها او قال  
 ارهنها منه او غصبها و اقام بيينة على ذلك لا تندفع الخصومة  
 عنه واذا لم تندفع الخصومة عن ذي اليد في هذه الصورة  
 وقضي بالدار للمدعي فلو حضر الغائب و اقام البيينة انها داره كان  
 دفعها الى صاحب اليد ودية يقضى القاضي للذي حضر من  
 الفصول وفي الدخيرة من انتصب خصما لانسات بدعوى الفعل  
 عليه لو اقام البيينة على الايداع من جهة الغائب لا تصح من الخلاء  
 ولو قال سرق مني فكن لت عند محمد راج وهو القياس وفي الاختصاص  
 وهو قولهما لا تندفع عنه الخصومة من التفريد ولو قال المدعي سرقة  
 مني فقال المدعي عليه او دعني فلات لا تندفع الدعوى وان اقام البيينة  
 من المحدثات ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة والظاهر انه هو الذي



في يد <sup>هـ</sup> الا انه لم يعينه <sup>د</sup> سراً للحد شفقه عليه واقامة لحسبة الاستوفياء  
 كما اذا قال سرق من <sup>ج</sup> من الفصول ولو اقام المدعي بيته ان صاحب اليد  
 ادعاه لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بعد ذلك بيته على الايداع <sup>اصلاً</sup>  
 ومنه ولو ادعى ذواليد وديعة ولم يمكنه ثباتها حتى قضى القاضي ينفذ  
 قضاءه ولو اراد بعد ذلك ان يفيم البيّنة على الايداع لا تقبل ولو قدم  
 الغائب وهو على حجة <sup>ب</sup> واذا اقام بيته انه كان وديعة في يد ذم اليد  
 تقبل ويبطل القضاء <sup>ا</sup> من النافع وان قال المدعي سرق مني وقال صاحب  
 اليد او دعيه فلان واقام بيته لم تندفع الخصومة لانه متهم وعلى هذا  
 لو قال المدعي غصبني او ادعيتك <sup>ب</sup> من الفصول ادعى المملكت والغصب  
 عليه وقال ذواليد انا موكع فلان واقام البيّنة ثم ان مدعى الغصب  
 اقام البيّنة انه ملكه مطلقا تقبل وان لم يقيم البيّنة على الغصب واقام البيّنة  
 على المملكت ولا يخرج ذواليد من ان يكون خصماً بمجرد دعوى الفعل  
 عليه <sup>ب</sup> من التفريد وان قال المدعي سرق مني فقال المدعي عليه او دعيه  
 فلا راسد في الدعوى وان اقام البيّنة <sup>ب</sup> من التمس خانية وان <sup>شاهد</sup>  
 شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة ولم يزيد واعلى ذلك فانه  
 يقضى بالقرض ويكون هذا من باب العمل بالبيّنين <sup>ب</sup> من كشف البرور  
 بخلاف ما اذا وجهه على هذا الشرط اي بشرط انها حرة بان  
 قال نر وحتكها على انها حرة حيث يرجع المستولد بضمان الولد على المزوج  
 لانه صار صاحب علة اذا استيلا دعيه <sup>ب</sup> على التزويج وشرط الحرية صا



بمنزلة الوصف الملازم لهذا التزويج فيكون الاستيلاء بناءً على التزويج  
وشرط الحرية وكانت شرط الحرية بمنزلة العلة كما للتزويج وكانت الشرط  
لها صاحب علة وصار كما قال أنا كغير بما يلحقك بسبب هذا العقد  
من السرخسي وعلى هذا قلنا لو قال لرجل هذه المرأة فترزوها فذ<sup>هب</sup>  
وترزوها واستولك هاتم ظهر انها كانت امته فانه لا يرجع بضمان قيمة<sup>لاد</sup> الاول  
على المخير بخلاف ما اذا تزوجها على انها حرة ان اعتبار سبب الوصول  
الى المقصود لكان مختلفا بينه وبين المقصود وهو الاستيلاء ما هو علة  
فهو غير مضاف الى السبب الاول وذلك عقد النكاح الذي باشرته  
المرأة على نفسها من البردوي في باب تقسيم السبب ومثله رجل قال  
لرجل تزوج هذه المرأة فانها حرة فترزوها ثم ظهر انها امته وقد استولك<sup>ها</sup>  
لم يرجع على الدال بقيمة الولد لما بينا بخلاف ما اذا تزوجها على هذا<sup>الشرط</sup>  
لا صار صاحب علة من المبسوط واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة  
فاخبره رجل انها حرة ولم يزوجها اياه ولكن الرجل تزوجها من نفسه على  
انها حرة فاذا هي امته وقد ولدت اولادا فان الزوج يضمن قيمة الاولاد  
والاولاد احراما بالقيمة ولا يرجع على الذي اخبره بالحرية من الفصول  
قال اسكني هذه الدار واعرني هذه الدابة او هذا الثوب ثم ادعاه السائل  
لنفسه لا تسمع فقد جعل الاستعارة اقرا بالملك المستعار منه وسروعا  
بشرع عن ابي يوسف مراح فيمن استعار من آخر ثوبا ثم اقام بينة انه لا يملك  
الصغير قبلت بينة ولم يجعل الاستعارة اقرا بالملك المستعار منه



من القينة ادعى احدهما البيع او الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره فيبينة  
مدعى الفكرة او لى <sup>منها</sup> من المسامية رجل اغير عليه دابة فوقع البعض  
في يد انسان فجاء به الى السوق لبيعه فجاء رجل ليشتري ثورا فاختار ثورا  
واسئامه ثم افهم النظر فاذا هو ثور له الذي اغير عليه فادعى انه ملكه  
لا تصح دعواه لان الاستيلاء منه اقرار بان له ليس بملك له ظاهر والا <sup>حكا</sup>  
تجوزي على الظاهر وهذا كما ذكرنا فيمن باع عقارا وابنه وامرأته حاضرا  
الى آخر ما مر <sup>من</sup> الكافي اقر بدين لا انسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارتي  
حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيها اقرت لك به ولست ببطل فيها  
تدعيه عليه عند ابي يوسف سرح وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر  
له والفتوى على انه يحلف المقر له <sup>بكتوب</sup> لجريان العادة بين الناس انهم <sup>يكتوبون</sup>  
صلت الاقرار ثم يأخذون المال <sup>من</sup> الفصول اذا استحق المبيع بعدما  
تداولته الايدي الكثيرة ورجع بعضهم على البعض بالثمن بقضاء القاضيا  
وانكر بائع من الباعة البيع يحتاج الى اقامة البينة على البيع وهو يحتاج  
الى اقامة البينة على الرجوعات وعلى استحقاق الاول فان لم يعلم القاضي  
بتلك الرجوعات بان لم يكن بين يديه وكان بين يدي قاض آخر يحتاج  
الى اثبات الرجوعات بين يدي هذا القاضي او نسي وان كانت  
الرجوعات من يدي هذا القاضي وهو ذاك لا يحتاج الى اثباتها  
من الكافي ولو قال ذر اشتريتها من عمر وصدقه عمر وذلت قبل <sup>بينة</sup> الا  
فاستحقت من يد ذر صار عمر ومقضيها عليه بالقضاء على ذر فراجع <sup>ذرا</sup>



على عمر و ثم يرجع عمر وعلى بكر ثبوت تلقي ذر المالك من عمر و بتصادقهما  
في حال بلكان انشاء البيع فانتفت التهمة عن تصادقهما وعاصر كالبينة  
ولو تصاد قابعدا لا متحقق يعتبر تصادقهما في حقهما فيرجع ذر على  
بالثمن ولا يرجع عمر وعلى بكر اذا لا يعتبر تصادقهما في حق بكر ولو برهن  
عمر وعلى بكر ان عمر و اباعها او وهبها ذر ليرجع على بكر او برهن عمر وعلى  
انهما تصاد قابعدا لا متحقق يقبل ويرجع بالثمن على بكر <sup>ولو برهن</sup> من الخاتمة <sup>ولو</sup>  
مات فجاء رجل واحد ابنة و ادعى انه كان له على ابيه الف درهم وقد  
توفي و لي عليه الف درهم قال ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل  
مات ابوت ان قال نعم ج يسأله عن دعوى المال فان اقر الوارث  
بالدين على مورثه صح اقراره فان كذب سائر الورثة ذكر في الكتاب  
انه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث <sup>ولو</sup> ومنه ايضا وان انكر  
هذا الوارث الدين على ابيه فاقام المدعى البينة يقضى بالدين <sup>يستوفى</sup>  
من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاء على احد الورثة  
بالبينة يكون قضاء على الكل <sup>ولو</sup> ومنه ايضا وان اقر هذا الوارث <sup>بالدين</sup>  
وكذب سائر الورثة ولم يقض القاضي عليه باقراره حتى لو شهد هذا  
الوارث مع رجل اجنبي بالدين على مورثة جازت شهادته ويقضى بالدين  
ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة <sup>ولو</sup> ومنه ايضا وان شهد هذا الوارث  
بالدين على ابيه بعد ما قضى القاضي عليه باقراره لا تقل بينته ولو لم يقم المدعى <sup>البينة</sup>  
بالبينة واقرب الوارث في ظاهر الروايات يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث



وقال الغني أبو الليث روح عندي لا يستوفي كمال الدين من نصيب هذا  
الوارث وإنما يستوفي منه بقدر حصته من المذخيرة سرجل له دار  
في سكة غير نافذة اشترى بجانب داره بيتا ظهره في هذه السكة ليس له  
ذلك ولا أهل السكة أن يمنعوه عن ذلك نص عليه في كتاب الشرب  
من الفصول وفي فتاوى القاضي الإمام فخر الدين روح لو قال المدعي  
عليه هذا المجدود في يدي غير انك اخطأت في المجدود ولا يلتفت  
اليه الا اذا توافقا على الخطأ فيجزي استئناف الخصومة ولو ادعى بعد القضاء  
أن المدعي اخطأ في المجدود الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى ذلك قبل  
انقضاء بعد ما اجاب المدعي انه ملكي من الفصول ولو ادعى التنازع  
فشهد واعلى الملك المطلق وشهد واعلى التنازع لا تقبل من الفصول  
لو ادعى دارا في يدي رجل بسبب نحو الشراء او الميراث او ما شبه ذلك  
واقام البينة على الملك المطلق لا تقبل قال هذا اذا ادعى الشراء من رجل  
معروف بان قال اشتريتها من فلان بن فلان الفلاني أما اذا ادعى  
الشراء بان قال اشتريتها بجملة واحد ثم اقام البينة على الملك المطلق  
تقبل من السراجية في باب ما يكون دفعا للمدعى ادعى دارا  
بطريق الميراث عن أبيه واقام البينة واقام ذو اليد البينة على  
اقرار اب المدعى بان الدار ليست لي او ما كانت لي فهو دفع من  
الفصول عين في يد رجل جاء آخر وادعى ان صاحب اليد وهبه وسلمه  
اليه وجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت على اقراره



بالقبض والقبض كان ابو حنيفة سرح يقول أولا لا تقبل هذه الشهادة  
 ثم سرج وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد سرح واذا اقر الرجل الي  
 وهبت هذا العبد لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني والي  
 اقررت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الامام المعروف  
 بمخاهاه مراده سرح لا يخلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد سرح  
 من الفصول سئل عن رجل ادعى محمد ر في يدي رجل ميراثا عن  
 ابيه اولاخيه الغائب فلان فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي  
 ان مورثك فلان اقر في حيوته ان هذا المجد ود ملكي فقد قيل هذا  
 دفع وقيل ان مورثك فلان اقر ان هذا ملكي وانا صدقته فيه وان لم يقل  
 انا صدقته فيه فهذا ليس بدفع <sup>من</sup> وفي الذخيرة والاولا <sup>الفصول</sup> صحح  
 اذا قال لا حجة بي فيما بيده لا تسمع بينته على شيء اذا قال لا دعوى لي ثم اد  
 لا تسمع وعواء <sup>من</sup> الفصول ادعى ان الدار ملكي لاني اشتريت من ابيك  
 واقام ذواليد البينة انها كانت مملكت ابيه الى يوم موت ابيه وتركها  
 ميراثا لا تقبل بينة ذواليد لان شهوده يشهدون باستصحاب الحال  
 والمدعي اثبت الزوال <sup>من</sup> ومنه ايضا ادعى دارا ميراثا عن ابيه فاقام  
 بينة واقام المدعي عليه بينة ان اباك اقر في حال حيوته انها ملكي <sup>يسمع</sup>  
 هذا الدفع <sup>من</sup> شرح الطحاوي ولو كانت في يدي احد من <sup>من</sup> من  
 الخارج الا اذا ارخا وتاريخ صاحب اليد اسبق فيه يقضى له <sup>من</sup> <sup>من</sup>  
 ايضا في احكام دعوى الشراء بخلاف ما اذا ادعى تلقي الملك من حلين



والدار في يد احد هما فانه يقضى الخارج سواء ادّعى او لم يؤدّها او  
ادّعى احد هما ولم يؤدّخ الآخر الا اذا كانت تاسيخ صاحب اليد اسبق  
من الثانية رجل ادّعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريتها من فلان  
بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمها اليّ قالوا لا تسمع هذه <sup>عوى</sup> <sup>الملك</sup>  
لان لم يذكر نقد الثمن ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان  
ينقد الثمن لا يكون له ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعى الوكالة  
بالقبض من البائع <sup>في</sup> ومنه ايضا عبد في يد رجل اقام رجل البينة انه  
عبد واشتراه من فلان وانذرك في ملك بائع واقام ذوا اليد البينة  
انه عبد واشتراه من فلان آخر وانذرك في ملك بائع فلان فثبت  
بالعبد لذي اليد لان كل واحد منهما ادّعى نتاج بائع ودعوى نتاج  
بائع كدعوى نتاج نفسه فيقضى ببينة ذي اليد <sup>في</sup> من القنية باع دابة  
ثم تقايل او رد عليه بعيب بغير قضاء ثم ادّعى رجلا آخر عليه ملكة <sup>نتيجة</sup>  
عنده في ملكه وادّعى ذوا اليد النتاج لا تسمع منه لان الاقاله بيع جلد  
وتخلل البيع يبطل دعوى النتاج <sup>في</sup> من الفصول اذا ادّعى دارا في يد عبد  
رجل بسبب نحو الشراء والميراث او ما اشبه ذلك واقام البينة على  
الملك المطلق لا تقبل ولو ادّعى الملك مطلقا وشهدوا له بالسبب تقبل  
قال هذا اذا ادّعى الشراء من رجل معروف بان قال اشتريتها من فلان  
بين فلان الفلاني اما اذا ادّعى الشراء بان قال اشتريتها بجملا او احد  
ثم اقام البينة على الملك المطلق تقبل <sup>في</sup> من الظهيرية دارا في يد عبد



فَوَقَعَ الْمَدْعَى فِي يَدِ مِيرَاثٍ اشْتَرَاهَا عَنْ الْمَدْعَى فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَنْزِعُ  
 الْمَدْعَى عَنْ يَدِهِ وَيُدْفَعُ إِلَى الْمَدْعَى حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا  
 لَا نَدَاءَ بَأَنَّهُ مَلَكَهَ إِلَّا أَنَّهُ يَدْعَى الشَّرَاءَ مِنْهُ فَيَحْكُمُ بِأَقْرَارِهِ فِي الْحَالِ  
 حَتَّى يَثْبُتَ الشَّرَاءُ وَفِي الْأَمْحُصَانِ يَتَوَلَّى الْمَدْعَى فِي يَدِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ  
 يُؤْخَذُ مِنْهُ كَفِيلٌ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ لَا نَدَاءَ لَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ ظَهَرَ أَنَّهُ  
 لَا فَائِدَةَ فِي الْأَنْتِزَاعِ وَلَيْسَ فِي التَّوَلَّى كَثِيرٌ ضَرَرٌ عَلَى الْمَدْعَى فَتَبَيَّنَ  
 مِنَ الصَّغَرَى وَاخْتِذَ مِنْهُ كَفِيلًا وَاجْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ أَحْضَرَ بَيِّنَةً وَإِلَّا  
 قَضِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ الْفُصُولِ وَرَأَيْتَ فِي مَوْضِعِ نَهْجٍ أَدْعَى عَيْنًا فِي  
 يَدِ سَرَجٍ فَقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْ هَذَا الْمَدْعَى يَنْزِعُ مِنْ  
 يَدِهِ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ وَهَذَا الْقِيَاسُ وَبِهِ كَانَتْ يَفْقَهُ ظَهَرَ أَنَّ  
 الْمَرْغِيْنِي سَرَجٍ وَفِي الْأَمْحُصَانِ يَتَوَلَّى فِي يَدِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيُؤْخَذُ  
 مِنْهُ كَفِيلٌ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ وَعَلَى هَذَا الْمَدْعَى يَتَوَلَّى إِذَا ادَّعَى  
 الْإِيْقَاءَ يَوْمًا مَرَّةً بِالقَضَاءِ ثُمَّ يَوْمًا مَرَّةً بِالثَّبَاتِ الْإِيْقَاءَ وَذَكَرَ فِي دَعْوَى غَرِيبٍ  
 الرِّوَايَةَ إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عَلَى سَرَجٍ فَقَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ لِي حِجَّةٌ أَنْ لَمْ يَفْعَلْ  
 لَا تَقْبَلُ مِنْهُ وَإِنْ فَسَرْتُ ذَلِكَ وَهُوَ مَا يَقْطَعُ بِهِ رِيسَالُ عَنْ الْبَيِّنَةِ فَإِنْ قَامَ  
 نَعَمْ يُؤْجَلُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كَفِيلٌ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ  
 مِنَ الْفُصُولِ وَلَوْ ادَّعَى الْمَدْعَى الْإِيْقَاءَ وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَى أَقْرَارِ الْمَدْعَى  
 بِالْإِسْتِيفَاءِ تَقْبَلُ مِنْهُ وَلَوْ ادَّعَى عَيْنًا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ لَفَعَلَ وَوَكَّلَهُ  
 بِالْخَصُومَةِ فِيهِ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ تَقْبَلُ مِنْهُ وَلَوْ ادَّعَى سَرَجٌ



نعم انه وكله بالخصومة فيه ثم قال بعد ذلك ان باع من فلان وهو مملوك  
 وكلني فلان المشتري بالخصومة فيه وجاء بالبينة على ذلك <sup>فيقضى</sup> تقبل بينة  
 به للموكل الاخر من الفصول الاستروشي لو ادعى ما لا فقال المدعي عليه  
 ما كان لك علي شيء قط وليس لك علي شيء قط واقام المدعي بينة  
 على المال فادعى المدعي عليه الايفاء او الابداء <sup>ثبت</sup> وتسمع ولو اقام البينة  
 لا مكان التوفيق ولو قال ما كان لك علي شيء ولا اعرفت والمسئلة  
 بحالها لا تسمع <sup>في</sup> وروى القندوري عن اصحابنا سرح انه يسمع ولو ادعى  
 الورثة فانكر فاقام المدعي بينة على الايداع ثم ادعى عليه الجيلات او الورث  
 او قال في الجواب والاكس ليس لك علي شيء يسمع هذا الدافع با مكان  
 التوفيق ولو قال ما اودعتني اصلا لا يسمع لعدم الامكان <sup>من</sup> من صنوا  
 القضاء قال امة في يد كافر اشتراها من مسلم ثم جاء كافر وادعى لنفسه ملكا  
 مطلقا واقام على ذلك شاهدين كافرين فشهد الله بالملك المطلق قال  
 ابو حنيفة سرح ومحمد سرح وهو قول ابي يوسف سرح الاول لا تقبل هذه  
 الشهادة اصلا وقال ابو يوسف سرح اخرا تقبل هذه الشهادة ويقضى  
 بها على المشتري خاصة ولا يقضى بها على غيره حتى لا يكون للمشتري  
 ان يرجع بالثمن على البائع وجه قول ابي يوسف سرح اخرا ان هذه  
 شهادة كافر قامت على كافر وهو المشتري باستحقاق الملك عليه <sup>ومت</sup>  
 على مسلم وهو البائع بالرجوع عليه بالثمن وامكن القضاء بها في حق  
 الكافر فيقضى بها على الكافر قيا سا على ما لو شهد كافر ان على كافر <sup>مسلم</sup>



بل بين ما لا تقبل شهادتهما على الكافر ولا تقبل شهادتهما على المسلم <sup>بحق</sup>  
 ولهما ان هذه شهادة كافر قامت على كافر وعلم وتعدى القضاء بها في  
 الكافر فلا تقبل اصلا قياسا على ما لو شهد كافران كافر على كافر ان القاضي  
 قضى لهذا على هذا اي كذا اذ لا تقبل هذه الشهادة اصلا وكذا في الذخيرة  
 ايضا <sup>من</sup> كشف الغوامض والجواب لابي حنيفة شرح ومحمد سراج وهو  
 الفرق بين المسائلين ان في مسألة الشهادة ما اقام المدعي <sup>من</sup> الجحيم  
 بحجة في حق من هو الاصل في التملك وهو البائع لان البائع اصل  
 في التملك والمشتري كالبائع للبائع لان المشتري متلق الملك من جهة  
 البائع والبائع لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم الاصل واذا لم تكن  
 شهادة شهود المدعي حجة في حق البائع لم يجعلها حجة في حق المشتري  
 تحقيقا للتبعية <sup>من</sup> شرح المجمع ولما ازيلت <sup>من</sup> على المسلم لانها اظهرت <sup>بأن</sup> المسلم  
 ما لا يملكه والمشتري هنا كالموكل عنه في الخصومة وشهادة الذي لا <sup>تقبل</sup>  
 على المسلم <sup>من</sup> الذخيرة وكذا لمت اذا شهد على قضاء قاضي من قضاء  
 المسلمين كافر على كافر لا تقبل شهادتهما لانها قامت على اثبات امر على  
 المسلم لانها قامت على القاضي باثبات قضاء <sup>من</sup> الغوامض وان  
 شهادة الكافر حجة على الكافر لا المسلم ولا فيما يتضرر به المسلم <sup>من</sup>  
 المبسوط اذا ادعى على انسان سرقة فقال الماسارق هذا المتاع ما  
 استودعت المسروق منه فجدني ثم جئت وسرقت او قال اشترى  
 منه فانه لا يقطع لان ادعى معنى معتبرا لانه لو اقام عليه البيعة يقضى له <sup>ذلت</sup>



والاصل في جنس هذا المسائل ان اذا ادعى واقام عليه البينة يقضى له <sup>بذلك</sup>  
 فاذا ادعى نفس المدعى تصير شبهة في سقوط الحد كما ذكرنا في الزنا اذا  
 ادعى النكاح او الشراء سقط الحد لهذا المعنى <sup>من شرح الطحاوي قال</sup>  
 اذا سرق رجلان سرقة فقال احدهما هي لي ورأى القطع الاصل في هذا ان  
 كل موضع لو اقام البينة على ما ادعى يقضى له بذلك فاذا ادعى سقط القطع  
 بمجرد المدعى لا بما ورثت الشبهة والحد يسقط بالشبهة فاذا سقط  
 الحد عن احدهما للشبهة سقط من الآخر <sup>فدام</sup> <sup>من غصود ولا</sup> <sup>المشركة</sup>  
 على الاستيهاب والاستشراء يكون اقرارا بملكت البائع على رواية الجامع  
 وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا ذكر في القضاوي الصغرى وذكر  
 القاضى الامام علاء الدين في نريدته <sup>في الصحيح</sup> رواية الجامع والله  
 الاقدام على الاستيهاب والاستشراء والاستيداع والاستيجار اقرار  
 بانه لا ملكت له فيه باتفاق الرواية حتى لو اقام المدعى عليه بينة ان  
 المدعى استوهب مني واستاجو مني او اقام مني او قال بانظر سيرة  
 خريده خواست از من اين عين يكون دفعا لمدعى المدعى ولو ادعى المدعى  
 التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع اليّ فاشترينه منه  
 لا يسمع هذا من المدعى لان المناقضة ثابتة بين قوله ملكي وبين قوله ليس بملكى  
 الاستشراء من عين المدعى عليه في كونه اقرارا بانه لا ملكت للمدعى نظير الاستشراء  
 من المدعى عليه حتى لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اشترى هذه العين  
 من فلان واقام البينة يكون دفعا <sup>من الغنى</sup> في باب ما يكون



أقراداً بالطلاق فلو قال لها زوجي نفسي فإقرار بالحرمة كالنكاح  
 إلا إذا كانت النكاح بينهما ظاهراً من الذخيرة إذا وضعت اليد  
 على يدي العدل وطلبت من القاضي التفتة فمما خبى بأمر المولى بالان  
 عليها لأن تفتتها كانت واجبة على المولى وقع الشك في سقوطها  
 إن كانت البينة صدقة تسقط تفتتها وإن كانت كذبة لا تسقط تفتتها  
 صارت ممنوعة عن المولى لأن تفتة المملوك لا تسقط عن المولى وإن  
 كانت ممنوعة مدة فلا تسقط تفتتها بالثبوت من الفصول المذكورة  
 إذا ادعى الأيلاء لا يأمره بإدعاء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال  
 شهودي في البلدة لا يمهله إلى المجلس الثاني وذكر فيها أيضاً المديون  
 إذا ادعى الأيلاء لا يأمره بإدعاء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال  
 شهودي في البلدة يمهله إلى مجلس آخر وهو اليوم الثاني وإن لم يجز  
 بالشهود يقضي بالدين عليه من التهذيب ادعى على آخر عينا قيداً  
 وأقام البينة فبينة الخارج أولى وعند المشافعي مراح بينة صاحب اليد  
 أولى إن وقعت البينتان فصاحب الوقت الأول أولى ببيعاً كان أو شراً  
 أو رداً أو تساوى الوقتان فالخارج أولى من الذخيرة إذا  
 ادعى أحدهما المدة مع القبض وادعى الآخر الشراء وأنه على وجهين إذا  
 ادعى ذلك من جهة اثني والعين في يد ثالث أو في يديهما أو في  
 أحدهما والجواب فيه كالجواب فيما إذا ادعى ملكاً مطلقاً سولاً من اليد  
 إن من ادعى عند انسان شيئاً ثم إن المودع وكل المودع بالخصومة في ذلك



المشي ثم قامت البيعة على الوكيل الذي هو مودع قبلت بيعة  
 من البيعة في القتاوى الطهيوية المرحلية دار في يد رجل اد  
 رجل انها داره ملكها وقبضها منذ سنة واقام صاحب اليه بيعة  
 انه اشتراها من فلان منذ سنين وهو يملكها وقبضها قضي بها  
 المهدى الخارج من الذخيرة ولو شهد شهود صاحب اليدان  
 فلانا دفعها اليه ولم يقولوا انها ملك فلان او قالوا لا يدري لمن هي  
 انه فعت الخصومة عن ذي اليد لان ثبت بهذه الشهادة انه وصل  
 اليه من جهة فلان وان يده يد تيا به ويد التيا به ليست يد خصم  
 من كشف الغوامض فان شهد وان فلانا دفعها اليه ولم يقولوا  
 انها ملك فلان فلا خصومة بينهما لانهم بشهادتهم اثبتوا ان  
 يده يد غيره وهذا كاف لدفع الخصومة من الذخيرة دار  
 في يد رجل ادعاه رجل انها داره واقام البيعة على ذلك وقال  
 ذواليد انها دار فلان وانه اسكنها وجاء شاهد ان شهد ان فلانا  
 ان الدار التي في يد فلانا داره وانه اسكنها هذا الذي في يد يروسلها  
 اليه فلا خصومة بينهما لان ثبت وصول الدار الى يد المدعى عليه من جهة  
 غائب على وجه لا يقيد الملك في الرقبة لان الاسكان والاعارة سواء  
 لا يقيد الملك في الرقبة من الفصول العاديين جل غصب جارية واودعها  
 من رجلا فاجتمع صاحب الجارية والمستودع عند الفاضل فاقام المودع  
 بيعة انها وديعة فلا خصومة بينهما لانه ظهر انه ليس بخصم وان لم يقيم البينة



على الوديعة فهو خصم <sup>له</sup> ومنه ادعى عينا فادعى ذواليد الايداع <sup>معه</sup> فلان  
وادعى المدعي بعد ذلك عليه انه <sup>بخصبه</sup> مني تنفذ دفع دعوى الايداع <sup>في</sup>  
دفع الايداع من المدعي عليه <sup>له</sup> ومنه ولو ادعى المشتراء <sup>والقبض</sup> من ذ  
اليد او ادعى ملكا مطلقا وصداقه صاحب اليد ثم ادعى انه وديعة فلان واقام  
البينة اندفعت عنه الخصومة ولو لم يقر بيمينه يؤمر بالتسليم الى المدعي <sup>له</sup> ومنه  
وكذلك ان يد ابا لقرارا بالوديعة بان قال هذه الدار او دعيها فلان  
وهي لهذا المدعي ان اقام البينة على الايداع تنفذ دفع عنه الخصومة والا  
فلان فيؤمر بالتسليم الى المدعي <sup>من</sup> الذخيرة ولو اقر المدعي انها كانت  
في يد فلان وكلني لكني لا ادري اذ فحقها الى هذا ام لا وذواليد يقول <sup>فيها</sup>  
الي فلان فلا خصومة بينهما لانها <sup>انفعا</sup> على انها كانت في يد فلان  
والآن نزلها في يد صاحب اليد <sup>من</sup> الثانية عباد في يد رجل ادعاه -  
رجل واقام البينة فاقرا المدعي عليه انه لغير المدعي لا يصح اقراره <sup>من</sup>  
الثاني دار في يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لبيتهما فلان  
وتركها ميراثا لهما ويطلب الشركة فقال ذواليد لم يكن لابي فلما اقام <sup>له</sup>  
البينة على ما قال اقام ذواليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في  
صحته او ادعى ان اياه اقر له بها في صحته قبلت بينته وبطلت بينة  
المدعي <sup>له</sup> من الفصول في الفصل السابع ادعى عينا فقال ذواليد انك  
بعت هذه العين من فلان وانا اشتريتها منه واقام البينة ينذفع  
دعوى المدعي وان لم تكن له بينة فله ان يحلف المدعي <sup>له</sup> من الفصول



بعضه في دعوى الرجل ملكية ارض على رجل يظهر بعد القضاء انها في  
يد المدعي عليه وفي يد رجل آخر وقبل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك  
بقرار المدعي ظهر بطلان القضاء لانه الكذب شهوده في بعض ما شهدا  
به بعد القضاء على ما عليه اشارات الاصل فاما اذا اراد المدعي عليه ان  
يقم البينة على ان الارض المدعاة كانت في يدي وفي يد فلان وقت  
الدعوى لا تقبل من التاخر خاتمي في الفصل العشرين فيما تبطل دعوى المدعي  
وفي وكالته الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا اقام ذواليد البينة على  
اقرار الوكيل انها ليست لموكله بطلت بينة الوكيل من كشف الغوامض  
الاصل ان التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا تضمن ابطال حق مستحق على  
احد اما اذا لم يتضمن ابطال حق مستحق على احد فلا اذا ثبت هذا فنقول  
اذا قال صاحب اليد هذه العين التي في يدي ليس لي او قال  
ليس بملكي ثم قال هو ملكي ولم يكن له ماسرع وقت هذه المقالة  
يدعي المالك لنفسه ثم جاء منارح وادعي المالك لنفسه في ذلك العين  
فقال صاحب اليد هذه العين ملكي قبل قوله وتركت العين في يده  
وان صار متناقضا لانه لم يتضمن ابطال حق مستحق على احد لان صاحب  
اليد بقوله هذه العين ليس لي او ليس بملكي لم يقر لرجل معر وف حتى  
يصير باقراره متبا للحق لانه اثبات الحق للجهول لا يكون له من  
الخاتمة رجل ادعي دارا في يد رجل فقال المدعي عليه ان المدعي قد  
اقر هذا ان لا حق له في هذه الدار لا تقبل بينته ولا يكون ذلك



دفع له دعوى المدعى لان قول الانسان لا حق لي في هذه الدار وليست هذه  
الدار لي ولم يكن هناك احد يدعى لا يملكه من الدار دعوى بعد ذلك من الخ  
رجل ادعى دارا في يد ي سرجل انها له فاقام المدعى عليه البيينة ان المدعى  
هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بيئته وبطلت بيئته المدعى ولا  
يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشهود ان المدعى باعها من فلان  
غائب وقبضها الغائب منه كذا ذكرنا طلق سرجل من مائة المقيادى  
قد رده العبد فلان اشتريتها منه وشهد الشاهد ان كذا لك يصح  
فان كان له فاستريتها منه من الثانية سرجل ادعى دارا في يد سرجل  
ابها له اغتصبها منه الذي في يد به وقال المدعى عليه هي ملك والدي وقد  
في يد لا تدفع عنه الخصومة وانما اقام المدعى البيينة على ما ادعى ثم اقام  
المدعى عليه البيينة انها ملك والد اشترىها من المدعى قالوا لا تقبل بيئته  
المدعى عليه لانه ليس بوكيل عن والد في اثبات الملك لو والد لو سمعت  
منه هذه البيينة انما تسمع له دفع دعوى المدعى وابنه انتصب خصما للمدعى بد  
الفعل عليه وهو الغصب فلا تسمع منه دعوى الا ما تسمع من الفصول الصغيرة  
للوامات ان يخاصم غراما والميت للميت عليه دين سواء كان على ميت دين  
او لم يكن فان كان عليه دين يخاصم ولا يقبض وانما يقبض الوصي من الفصول  
اذا كتب في دعوى الوقف وقبضها فلان وسلمها الى المتولي ولم يكن حال كون  
هذه الدار فارغة يوجب خلاص لم يكن كرمه سرجل في اصل الوقف ذلك  
والطحاوي والخصاف يكتبونه لان سرجل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة



على من يجعل التسليم الى المولى شرطا فلا بد من ذكرها ليقع التحريم عنه  
وذكر ايضا في موضع آخر من شرطه ولو ذكر في المحاضر والصكوك وقبض  
فلان هذه الدار ولم يقل فارغة عما يمنع القبض والتسليم يجوز لان المطلق  
ينصرف الى الكامل ولا يكون القبض كاملا مع ما يمنع والا وثق ان يذكر  
والخصاف سراج يكتب كذلك قال سراج ويذكر للقبض تارة ينجا في الاجارة  
لان الاجرا نما يجب في الاجارة بالقبض <sup>في</sup> وفي موضع آخر في دعوى الاتهام  
والقبض لا بد ان يذكر حال قبضه كون الدار فارغة عن متاع الراجح  
وغيره حتى يصح القبض كما في الهبة وفراغها عند القبض شرط <sup>حرف</sup> <sup>الذي</sup> <sup>من</sup> <sup>القبض</sup>  
والمحيط ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي  
الامام شمس الاسلام محمودا لا ونرجندي سراج يفتي بصحة الدعوى وغيره  
من المشايخ كانوا لا يفتون بصحة لان السلم شرط كثيرة لا يقف عليها  
الا الخواص من الناس فربما يظن المدعي صحته ولا يكون صحيحا في نفسه  
وفي دعوى البيع اذا قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما في جارية قد سلمها  
اليه مع الدعوى بلا خلاف اذ ليس للبيع شرائط كثيرة يخفى على العامة  
وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة يشترط بيان شرائط صحة <sup>هو</sup> <sup>الدعوى</sup>  
عند عامة المشايخ سراج ولا يكتفى بقوله بسبب كذا صحيح وان لم يكن له شرائط  
كثيرة يكتفى بسبب كذا صحيح ويذكر في المقرض القبض وصرف المستقرض  
ذلت الى حاجة نفسه ليصير ذلت دينه عليه بالاجماع لان عند <sup>سفا</sup> <sup>الي</sup> <sup>يو</sup>  
المقرض لا يصير دينه في ذمته <sup>المنفرد</sup> <sup>ب</sup> <sup>القبض</sup> <sup>الا</sup> <sup>بصرف</sup> <sup>فدري</sup> <sup>حاجة</sup> <sup>نفسه</sup> <sup>وكل</sup>



يذكر في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه لجوانا فيكون  
وكيلا في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومعبر فلا يصير ديناً له  
في ذمة المستقرض ولا يثبت له حق المطالبة بالاداء من المصغري  
ان الرجل اذا اتى المالك فقال هذا ليس لي فان كان ثمه خصم متعين عليه  
انه له صح فيه ويكون لذلك حتى لو ادعاه اثنان في بعد ذلك لا يصح وان  
لم يكن ثمه خصم يدعيه لثان فيه حتى لو ادعاه بعد ذلك انه له صح دعواه  
من التماس خاتية واذا ادعى دارا في يد رجل اسرنا عن ابيه ثم  
اصطفا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من  
اب هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشتراها من فلان وفلان  
كان اشتراها من اب هذا المدعي لا تقبل بينته على هذا فتوى بعض مشائخنا  
في زماننا وهو في الذخيرة وقد كتبنا قبل هذا عن بي يوسف راج فيما اذا  
وقع الدعوى مطلقا ثم اقام المدعي عليه بينة على انه كان اشتراها من هذا  
المدعي قبل الصلح قبلت بينته ويبطل الصلح من الفصول ولو ادعى نصف  
دارا في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك كذا الدار اسرافتي شمس لا سلام محمود  
الا ونرجندي راج انه لا تسمع دعواه ولو كانت على العكس تسمع والصواب  
ان تسمع في الوجهين جميعا من شرح الطحاوي ولو ادعى الميراث كل  
واحد منهما يقول هذا لي ورثته من ابي فان كانت العين في يدنا ثبت  
فان لم يورثها او اسرنا تخرجنا واحدا فهو بينهما نصفان وان كان احدهما  
اسبقنا بنهاية نرى به له عند ابي حنيفة راج وابي يوسف راج وقال



يقضى بينهما نصفان لان الموت لا يكون تاسيخا للملك لا فيما قام مقام  
 المورثين فكان المورثين حضرا وادعيا من غير تاسيخ الا اذا اضرخا  
 بملك المورثين فحين يقضى لا سبقهما بالاجماع ولو اضرخ احد هما ولم يؤرخ  
 الآخر يقضى بينهما نصفان بالاجماع لانهما ادعيا باقي الملك من رجلين  
 فلا عبرة للتاسيخ وان كان في يد احدهما فهو للتاسيخ الا اذا كانت تاسيخ  
 صاحب اليد اسبق فهو اولى عندهما وعند محمد ح يقضى للتاسيخ  
 لانه لا عبرة للوقت في الميراث عنده وان اضرخ احد هما ولم يؤرخ  
 الآخر فهو للتاسيخ بالاجماع لانه لا عبرة للتاسيخ هنا ولو كان في ايديهما  
 فهو بينهما نصفان الا اذا كانت تاسيخ احد هما اسبق فهو اولى من  
 الثانية اذا ادعى اربعة داري في يد رجل ان هذه الدار كانت لاسم  
 فلان مات وتركها ميراثا وهم بنوه لا وارسا له سواهم واقاموا البيعة  
 على هذا الوجه ثم ظهرت واحد منهم ما كان ابنا للميت وانما كان  
 ابنا لبنة الثلث بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا  
 ان الدار كانت لابيهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلث لا وارسا  
 له سواهم صح دعواهم وقبلت بينهم وبينه في فصل اخواني ودعوى <sup>المتقول</sup>  
 اذا ادعى على اخوانه غصب منه عبدا او ادعى انه غصب منه جاريتا  
 وغيبها واقام البيعة على ذلك تقبل بيئته ويحبس حتى يحكى بها ويرد  
 على صاحبها وان لم يبيث قيمتها فن قال الغاصب بعد ذلك ماتت  
 ابنته انه لا يرد عنها ولا اقلدس بها قال الله تعالى لا يظلم شي ذلك ثم عاذا



ومقدار ذلك الزمان مفوض الى المتاضي فان لم يقدر عليها يقضي  
عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب من القول  
الاستروشي واثبتت الدين على من في يده مال الميت هل يصح ذكر  
في كتاب آخر الدعوى والشهادة من واقعات السير الكبير اختلاف  
فيه وصورة ما ذكرتم رجل وهب جميع ماله في مرض موته واوصى  
به ثم جاء قوم بعد موته وادعوا ديناً على الميت فالتاضي على من يسمح  
بينهم قال ركن الاسلام على السفدي سرح يجعل القاضي خصماً يخاصم  
عنه في ذلك ويسمح عليه ابينة وقال شمس الائمة السرخسي سرح تسمع  
ابينة على من في يده المال من ادب القاضي للخصاف سرح في باب  
اثبات الدين والحقوق على الميت قال فان ادعى قوم على الميت ديوناً  
فاسرادوا ان يشبوا ذلك فليس لهم ان يشبوا ذلك الا بمحض من اشراف  
او وصي وليس لهم ان يشبوا على غريم للميت عليه دين ولا موصي له  
ولا غريم له على الميت دين قال وان لم يكن الميت اوصى الى سرح وكان  
ورثته صغاراً ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم  
وصياً يقوم بامرهم لان فيه نظراً للغرماء وللورثة اما الغرماء فلا لهم  
يحتاجون الى اثبات حقوقهم ولا يتمكنون من الاثبات الا على الخصم  
واما الورثة فانهم يحتاجون الى من يحفظ حقوقهم عليهم فان اثبت  
الغرماء حقوقهم بمحض من هذا الوصي للقاضي ان يأمره بدفع اليهم  
من مال الميت من الثانية ادعى القاق قال المدهى عليه ما كان لك



على شيء قط فاقام المدعى بيته على المال ثم اقام المدعى عليه البيته على  
 القضاء او الابرأء قبلت وكذا لو ادعى العاقل المدعى عليه ليس لك  
 على شيء ولا اعرفت فاقام المدعى بيته على المال ثم اقام المدعى عليه البيته  
 على القضاء او الابرأء ذكر في الجامع الصغير انها لا تقبل وذكر القدرسي  
 عن اصحابنا سرح انها تقبل من شرح الطحاوي لو ادعى رجل على رجل  
 الف درهم او ديناً آخر فقال المدعى عليه لم يكن لك على شيء قط فاقام  
 المدعى البيته وقضى القاضي بذلك ثم ان المدعى عليه اقام البيته انه  
 كان قضاء المال فانه تقبل لان من حجه ان يقول لم يكن له على شيء لكن  
 مع هذا قضيه دفعا باطل ودعواه وبمثله لو قال لم يكن لك على شيء قط  
 ولا اعرفت والمسئلة بحالها فانه لا تسمع بنية المدعى عليه لانه كيف يقضي  
 من جلاله يعرفه من الخلاصة وجرادعي انه اشترى هذه الدار من  
 ذي اليد فانكر فلما اقام البيته اقام ذواليد البيته على ان المدعي رد  
 الدار عليه قبلت بيته ولا يكون تناقضا وجرادعي ثمن مبيع عن شرا<sup>ط</sup>  
 فانكر فلما قامت البيته قال او فئت الثمن تسمع على قياس هذا الم من  
 الذ خيرة في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى وجرادعي  
 على اخيه شركة فيما في يده بحق الورثة عن ابيه فانكر المدعى عليه فقال  
 لم يكن لابي فيه حق ثم ادعى المدعى عليه انه لان اشترىها من ابيه او  
 ادعى ان اياه اقر له بها مدعواه محجة وبيته مسموعة لانه يمكن الجمع  
 بين هذا وبين ما سبق منه بان يقول لم يكن لابي بعد ما اشترى منها







منه المأمر حاجته في البيع <sup>في</sup> من القابلية ولو كذب له بالفساد ثم  
صكا <sup>في</sup> ثم لم يثبت ثم لم يثبت له ان يخلف الطالب ولا يسمع  
ذكره ابو يوسف سرح ولو ادعى عليه الفاتحة <sup>ب</sup> فقال ثم لا شيء عليه  
من الفصول وفي الذخيرة ادعى ما لا فاقه لكن المدعى عليه بين سببا  
لا يصلح <sup>في</sup> كالتقاسم او شري الميثة وكذا به المدعى في السبب فان كان  
للمدعى عليه بينة على ذلك تذهب دعوى المدعى فان لم يكن له بينة  
يخلف المدعى عليه فيكون القول قوله مع اليمين قال شمس الائمة الحلواني  
سرح هذه اقوله اما عند ابي حنيفة سرح فالمال لا يرم عليه ولا يصدر عنه  
في قوله انه ثم ميته او دين قمار <sup>في</sup> ومنه وذكر في الخصائل ذواليد  
اذا ادعى الشراء من رجل والنتاج على ملكه بالثمن والخارج يدعي <sup>الشئ</sup>  
من رجل والنتاج على ملكه بالثمن واقام البينة قضى لذي اليد لان كل  
واحد خصم من ما نعه فكان بائعها حضا وادعيا ملكا بالنتاج وان يقضى به  
لذي اليد كذا هنا وذكر في الذخيرة ولو ادعى شاة انها ولدت في ملكي  
واقام ذواليد بينة انها شاة بملكها من فلان فانها ولدت في ملك  
فلان قضى بها لصاحب اليد لان صاحب اليد خصم من تلقى ذلك  
من بجهته ويده يد المتلقي منه وكانه حض واقام البينة على <sup>الشئ</sup> النتاج  
في يده يقضى له بالثمن كذا هنا <sup>في</sup> من الصغير اخرج صكا باقرار رجل  
قادى المقر له رد اقراره واداد تحليفه على ذلك فله تحليف بمنزلة  
من قال لا خربعت عيالت منى فقال الاخر نعم كنت اقلتن ابيع صح وعواه



وله تجب كذا هذا في التوازل اقر ثم مات فادعت الورثة على المقر له انه  
 اقرت تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقرت اقرارا صحيحا وهو جواب  
 الزعفراني قال لانهم ادعوا عليه امرالوا اقر به صحيح فاذا انكر يستحلف  
 من السخاقي اذا قال لغلان علي الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه  
 ولم اقبض ان قال ذلك موصولا باقراره لم يصدق في قوله ابي حنيفة  
 وقال لا يصدق اذا كانت موصولا ولا يصدق اذا كانت مفصولا ثم  
 راجع ابو يوسف راجع عن حرف منه فقال اذا كانت مفصولا يسأل  
 المقر له عن المال أهو من ثمن البيع ام لا فان قال من ثمن البيع فالتقول  
 قول المقراني لم اقبضه وان قال من جهة أخرى سوى البيع فالتقول  
 قول المقر وهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجمله في الآية  
 وهو قول محمد راجع من الحاوي اقر لأخريتين ومات فقال ورثته  
 كانت تلجئة قال يحلف المقر له لقد اقرت بهذا المال اقرارا صحيحا  
 الفصول وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل من الذخيرة في الفصل  
 الثاني والعشرين من النوع الثاني من هذا الفصل ان يدعي المدي  
 مع دعوى المالك فعلا ثم اذا لم تندفع الخصومة عن صاحب اليد في هذا  
 الفصل وقضى القاضي بالدار للمدعي ثم حضر الغائب واقام بينة انها  
 داره كانت دفعها الى صاحب اليد ودية فالتقاضي يقضي للذي حضر  
 بالدار لان الذي حضر لم يصرف مقضيا عليه بالتقضاء على صاحب اليد لا  
 التقضاء بالملك المطلق على ذي اليد انما يتعدى عن ذي اليد الى من يملك



تلقى الملك من جهة ذي اليد اولى من كانت ذواليد خصما عنه في الخصومة في  
الملك والذي حضر لا يدعي تلقي الملك من جهة ذي اليد وكذلك ذواليد لم يكن  
خصما عن الذي حضر فلا يتعدى القضاء الى الذي حضر وكذلك  
لو ان صاحب اليد لم يقيم بيعة على ما ادعى لان ما لا يفعل وجوده مثل  
عدمه من المحيط ادعى على غيره ما لا فاقرا المدعى عليه بذلك  
الا انه يثبت سببا لا يصلح سبب الوجوب بان قال له علي الف درهم  
بسبب القمار او قال لاني اشتريت منه الميتة وكذب المدعى في ذلك  
السبب فان اقام المدعى عليه على ذلك بيعة تنفذ عنه دعوى  
المدعى وان لم تكن للمدعى عليه بيعة على ذلك ذكر الخصاص راجح في  
ادب القاضي انه يحلف المدعى عليه ويكون القول قوله مع اليمين  
لان قوله علي الف درهم لاني اشتريت منه الميتة او لاني قمارت عليه  
بحجود المال اصلا فيكون القول قوله مع يمينه قال الشيخ الامام شمس الدين  
الحلواني راجح ما ذكره الخصاص راجح ان القول قوله المدعى عليه مع اليمين  
قولها اما على قول ابي حنيفة راجح المال لانهم عليه باقراره ولا يصدق  
في قوله ثمن ميتة او قمارت عليه قاله راجح او رد محمد راجح هذه <sup>المسئلة</sup>  
في كتاب الاقرار على سبيل الاستشهاد وذكر فيها الخلاف على ما بينا  
فكان ذهب الخصاص راجح بان يكون عن ابي حنيفة راجح في المسئلة  
روايات وان قال المدعى عليه له علي الف درهم من ثمن خمر واقام  
على ذلك بيعة لا تنفذ عنه دعوى المدعى عند ابي حنيفة راجح لان



المسلم قد يجب عليه ثمن خمر عنده بات وكل ذميا بشرائها وعندهما  
تدفع عنه دعوى المدعى لانه عندهما لا يجب ثمن الخمر على المسلم بها  
وان لم تكن للمدعى عليه بيينة على ذلك فعلى قوله الجحيفة سراج  
لانهم على المدعى عليه وعندهما القول قوله مع يمينه ولا يلزمه المال  
من القنية سئل شمس الاسلام الا ورجندي سراج عن حياطة عنده  
ثياب الناس وغاب عن ايلك فهل اصحاب الثياب ان يطلبوا  
الزوجة فقال ان كانت عين ثيابهم عند ما فهم الطلب والاخذ ف  
استاذ سراج وفيه نظر فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع  
والمستاجر والمرتهن والمستعير من غير المالك لا يكون خصما للمدعى  
المالك المطلق ولكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام ويدرك في  
بعضهم من منافع غيره بغير اذنه فوجده المالك في يد المرتهن له  
ان يأخذه منه وجهه ان للمالك ان يأخذ ملكه ايما وجده وله ان  
يأخذ عليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله ان يطلب ملكه من مودع او  
غاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بان مودع في تدفع عنه  
الخصومة فاما قبل دعواه فجواب الحق ان للمالك حسب ملكه منه من  
الفصول العمدية ادعى عينا في يد انسان ان له لما ان صاحب اليد اقرب  
لي او ادعى عليه دراحم وقال في دعواه بي عليه الف دراحم لما ان اقربها  
لي او قال ابتداء ان هذا الرجل اقرب ان هذه العين لي او اقرب لي  
كذا من الدراحم هل تصح هذه الدعوى بعض مشائخنا سراج قالوا يصح



وبعضهم قالوا لا يصح وهو قول عامة المشايخ سراج لان تغيب الاقرار بالسبب  
 سببا للاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للمقر فقد اضا  
 الاستحقاق الى ما لا يصلح سببا له منه ومنه ايضا محض اقرار رجل لما لا يحل  
 بيان السبب فانه يرد هذا المحض عند عامة العلماء لان المال لو كان جائزا  
 لثبت السبب فلما اعرض عن ذلك ومال الى دعوى الاقرار علم انه  
 كاذب في دعواه كذا ذكر شمس الائمة السرخسي سراج ومن النسخ  
 ادعى ما لا معلوما على غيره وقال في دعواه مرا از بدران چندين مال مي بايد  
 بسبب حسابي که ميان من و او بود فهذه الد دعوى بهذا السبب لا يصح سرخسي  
 القاضي الامام شمس الاسلام الا وترجني سراج عن ادعى على آخره  
 في يده وقال كان هذا ملكت ابي مات وتركه ميراثي له لقادان وسمى  
 عدد الورثة الا انه لم يبين حصته فمنه الد دعوى صحيحة واذا اقام  
 البينة على دعواه سمعت بينته ولكن اذا ادان الامر الى المطالبة بالتسليم  
 لا بد وان بين حصته ولو كان يبين حصته ولكن لم يبين عدد الورثة  
 بان قال مات ابي وتولت هذه العين ميراثي ولجماعة سوائي وحصتي  
 منه كذا وطالبه بتسليم ذلك لا تصح منه الد دعوى ولا بد من بيان عدد  
 الورثة منه ايضا واذا ادعى دارا في يد رجل ملكا بسبب الشراء وتحضر  
 الدار المدعى بها يوم الد دعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل كانت في يد  
 غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد  
 ملكا مطلقا فقد قيل تسمع دعواه في وفي الظهيرية وقيل لا تسمع دعواه



وهو الاصح من الفصول في الفصل السادس عشر في الاختلاف  
ولو ادعى الكفالة بماله او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلف  
اذا ادعى كفاالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف ويد كوان الكفا  
كانت باذنه او ذكر اجازته ثلث الكفاالة في مجلس طلت الكفاالة اما  
بدون ذلك فلا يكون مدعى كفاالة صحيحة ولا يترتب عليه التحليف  
من الفصول الاسنروشي في الفصل الثالث واذا ادعى الكفاالة بماله او  
يعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفاالة صحيحة  
منجزة او معلقة بشرط متعارف ويد كوان الكفاالة كانت باذنه او  
يدكر اجازته ثلث الكفاالة في مجلس الكفاالة اما بدون ذلك فلا يكون  
مدعى كفاالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف من الذخيرة لو ادعى  
انسان حقا في رقة العبد كالمخضم هو المولى دون العبد فثبت  
حضرة المولى او حضرة نائبه لسبع العبد من الصغرى عين في يد  
رجل ادعى آخر انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدق بذلك  
ذواليد فالتاضي لا يأمر ذواليد بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون قضاء  
على الغائب بالشراء باقراره من الفصول وذكر في الباب الاول من  
الجامع الكبير عبد في يد رجل مقر انه ليس له وانه لفلان الغائب واقام  
رجل بينة انه اشتراه من فلان ونقد الثمن فانه لا يلتفت اليه حتى  
الغائب لا نهما اتفاقا ان اليد للغائب فلا ينتصب خصما ولو انكر صاحب  
اليدين يكون ملكا للغائب قضي عليه وعلى ذلك الغائب ولو اقر صاحب  
اليدين



انه لفلان الغائب فادعى سرجل انه اشتراه من المقرله ونقده الثمن <sup>معه</sup>  
ذو اليد لا يؤمر بالتسليم الى المدعي <sup>من</sup> المصولة ادعى على امرأة انها  
امرأة وحلاله وهي تدعي انها كانت امرأة ولكنه طلقها وانقضت  
عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعي الثاني انه  
تزوجها ويكره كاح الاول وطلاقه تكلف المرأة اقامة البينة على الطلاق  
فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما  
وبين الزوج <sup>منه</sup> سرجل قال لامرأته كانت فلان تزوجتك قبلي و<sup>طلقت</sup>  
وانقضت عدتي ثم تزوجتك وانكرت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما  
فان حضر الغائب قضى له بها اذا ادعى النكاح ولو كانت المرأة انكرت  
نكاح الاول لم يصدق عليها وهي امرأة الثاني ولو صدق الاول والثاني  
النكاح والطلاق وانكرت المرأة الطلاق يقع عليها الطلاق <sup>منه</sup> ومنه  
ايضا سرجل تزوج امرأة فادعى آخر انها امرأتني فقال المدعي عليه كانت  
امراتك لكن طلقتها منذ سنين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكرت <sup>علي</sup>  
الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعي لتصادقهما على النكاح وانكار الزوج  
الطلاق <sup>من</sup> الصغير وفي دعوى المستحق ساكن دارا قرانه كان يدفع  
الى فلان الاجر ثم قال الدارداري فالقول قوله ولا يكون ذلك اقرا  
انه لفلان لانه له ان يقول كان وكيلنا في قبض غلتها ولو قال اجرنيها  
فلان او قال استأجرتها منه فهو اقرار بملكه وله ان يخرج منها <sup>في</sup>  
واذا مات ان طفق روي هشام عن محمد راجح ان في الوجه الاول هو <sup>يقرب</sup>



بمن كانت يدفع الاجارة اليه <sup>١</sup> وروى ابن سماعة عنه انه لا يكون  
 اقرا <sup>٢</sup> من الغائب <sup>٣</sup> وسئل ايضا ادعى على رجل انك عصبت  
 حماري وهلك في يدك فانكر واقام بينة على وفق دعواه فقال  
 المدعى عليه اوردتم باجرتي تو واقام على ذلك بينة قال تسمع  
 لان التوفيق ممكن ولو قاله خزانة بردم اصلا ثم ادعى ذلك لا تسمع <sup>٤</sup>  
 ومنه سئل البرهان ادعى ثمنا فانكر فاقام بينة على وفق دعواه <sup>٥</sup>  
 عليه يقول او بيت الثمن ايتك قال لا تسمع لانه انكر ثم اقربا ببيع ثم رجع  
 وقال تسمع لان الايجاب قائم <sup>٦</sup> قال القاضي ببيع الدين راجح لا تسمع  
 من التارخاني رجل ادعى نكاح امرأة تشترط حضرة زوجها  
 الذي طلقها سوا او كان الطلاق باثنا او راجعا <sup>٧</sup> ومنه ادعى على  
 منكوبة الغير نكاحا فانه تشترط حضرة الزوج وكذا عند اقامة البينة  
 من القنية امة جاءت بولد قال مولاهما هو من عبدي هذا <sup>٨</sup>  
 الامة فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صار  
 حرة تسمع لان الدعوى فيما فيه حرمة الفرج ليس بشرط فلا يكون  
 التناقض مانعا <sup>٩</sup> من المحيط في الفصل السابع والعشرين من كتاب  
 الدعوى ادعى غلاما في يد رجل انه ملكه اعتقه منذ سنة فالتقا  
 يسأل المدعى البينة على الملك لا على العتق لانه اذا اقام البينة على  
 الملك ويثبت له الملك بالبينة يثبت العتق باقراره فلا حاجة الى  
 اقامة البينة على العتق وان لم تكن له بينة يحلف المدعى عليه على



المثلث من الفصول ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد أحد  
فاقرت لأحد من فني المقر له ادعى نكاح امرأة وهي في يد آخر  
فاقرت المرأة للمدعي ثم أقام البينة بدون التاريخ قال بعضهم  
سراج يقضون للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم لذي اليد ولو ادعى نكاح  
امرأة فانكرت ولكن لم تقبل لرجل آخر ثم اقرت بين يدي القاضي  
في مجلس آخر لهذا المدعي نصح اقرارها ويسمح ولو اقرت لرجل آخر  
ثم لهذا المدعي لا يسمح اقرارها لهذا المدعي ولو ادعى نكاح امرأة  
وهي متحد وليست في يد أحد من فني فقام أحد البينة على النكاح واقام  
الآخر بينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترج بينة مزبني  
اقرارها بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبريتبت اقرارها  
بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبريتبت اقرارها بالنكاح  
له فاستوت البينات في اثبات الاقرار وقيل يترج بينة مزبني  
اقرارها لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عيانا اقرارها لا  
بعد ما اقام البينة كان المقر له اولي وما يقول بان الآخر اثبت اقرارها  
بالنكاح قلنا نعم لكن في ضمن اثبات النكاح وهذا ثبت اقرارها  
هذه الحكمة في المحيط من الفصول الاستروشي في العدة المودع  
يضمن اذامات مجهلا يعني اذامات ولم يعلم حال الوديعه اما اذا علم  
الولد بالوديعه والمودع يعلم انه يعرف فمات فانه لا يضمن له وفي  
المختصر اذامات المستودع ولا يدرى الوديعه بعينها صادقت دنيا



في ماله وكذا كل شيء أصله امانة وكذا المستاجر يضمن بالموت عن  
 التجهيل من الصغرى الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا  
 لم يبين من الفصول ولو ادعى الشراء من رجل وقال ذواليد  
 اني ابتعته من ذلك الرجل انما فهو خصم لانه لما راعى ان يده  
 ملك اعترف بكونه خصما من الفصول الاستروشي اذا خلف  
 الطالب وورثة المودع وقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع  
 كانت قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد مائة  
 فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صادرة في ظاهر  
 الرواية في التركة فلا يقبل قول الورثة ولو قالت ورثة قد سدد  
 الوديعة في حياته لا يقبل منهم الا بالبينّة والضمان واجب في ماله  
 لامر مات مجهلا من الفصول فالحاصل ان احدى الورثة ينصب  
 خصما عن الميت في عين هو في يده ذلك الوارث لا في عين ليس  
 في يده حتى ان من ادعى عينا من التركة واحضر وارثا ليس في يده  
 العين في يده لا تسمع دعواه عليه وفي دعوى الدين احد الورثة  
 ينصب خصما عن الميت وان لم يكن في يده شيء من التركة من  
 المبسوط في باب الدعوى في الميراث واذا كانت دارا وارثا عبد  
 في يده رجل فجاء رجل وادعى انها كانت لابيه فشهد شاهد ان  
 كانت لابيه مات ابوه وتركها مبرأة له لا يعلمون له وارثا غيره  
 فانه يقضى بينهما نصفين اما الذي ادعى انها كانت لابيه لاشك



وأما الذي ادعى أنه في يد ثابت الملت للمورث لأن اليد عند الموت  
 تنقلب يد الملت أي يد كانت أمانة الملت فلا شك أن يد الغاصب <sup>المودع</sup> ويد  
 ويد الاجارة أيضا فان المودع اذا مات مجهلا نصير العين مستهلكا ويجب  
 الضمان فنصير العين ملكا له وكل واحد منهما اثبت الملت للمورث  
 وادعيا الا تعلق الى نفسه فصار كأنهما حضرا جميعا وادعيا الملت فائدة <sup>يقضى</sup>  
 بالدار بينهما نصفين كذلك هنا <sup>من الكافي</sup> لان الايدي المجهولة  
 تنقلب يد ملت عند الموت لانها لا تخلو من ان تكون يد ملت  
 او غصب او امانة فان كانت يد ملت فظاهر وكذا اذا كانت يد غصب  
 لانها نصير يد ملت لان بالموت تقر عليه الضمان ويصير المضمون  
 ملكا له وان كانت يد امانة فنصير يد غصب بالجهيل فصارت يد  
 ملت ايضا فصارت الشهادة بيد مطلقة عند الموت شهادة <sup>بالملة</sup>  
 عند الموت والملت الثابت عند الموت ينتقل الى الوارث ضرورة  
 من كشف الغوامض يوضح ان الجهيل استهلك للوديع حكما  
 فيعتبر استهلاكها حقيقة . من الذخيرة وفي الاجناس ان الامانات  
 تنقلب مضمونة بالموت بحكم الجهيل الا في ثلث مواضع أحدها متولي  
 الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال الغلات التي أخذها من الوقف  
 حال حيوته ولم يبينها فلا ضمان على ورثته والثاني الامام اذا اودع  
 بعض الغنمة عند غار ولم يبين عند من اودع والثالث احد المتعاضدين  
 اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي كان



في يده لم يضمن نصيب شيء من القنية الشريكة مات وماله  
 الشريكة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلاً يضمن  
 كما لو مات مجهلاً للعين من الحاشية وإما أن تصير مضمونة <sup>بجهل</sup> بالدين  
 بأن يموت المودع من غير بيان المودعة بأنها ودعة لغلاف ذلك  
 لأنه لما مات بدوثة البيان فقد ترك الحفظ والمودع إذا ترك  
 حفظ المودعة كانت متعددا والتعدى موجب للضمان ثم لما صار  
 المودع ضامنا صار المضمون ملكا فثبت أن الشهادة على اليد عند الموت  
 شهادة على الملك والارث والملك الثابت عند الموت ينتقل إلى  
 الوارث ضرورة فلذلك استغنى عن ذكر الجور في الشهادة من  
 الفصول لو ادعى العين بالورثة فقال ذواليد اودعني الذي  
 يدعي الميراث لا تندفع عنه الخصومة والفرق في الذخيرة  
 من كشف الغوامض أما في دعوى الدين أحد الورثة ينتصب  
 خصما عن الميت للمدعي وإن لم يصل إليه شيء من التركة حتى لو <sup>حضر</sup>  
 المدعي ولم تأمل أن يكون في يده شيء من التركة تقبل البينة  
 عليه بخلاف على العلم من النسي في سائر عزمات وله مال في يد أجيب <sup>فطلب</sup>  
 منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت ديون والمدعي عليه يعلم بذلك  
 أنهم ورثته فصالح الورثة عما عليه وفي يده على ما لم دفعه من ماله <sup>نفسه</sup>  
 إليهم هل يغرم لغرماء الميت قتلا نعم ولا يبرأ بهذا الصلح لأن المستغنى يمنع مؤبدا  
 الملك للوارث فلا يقع صلحه <sup>بغير</sup> وسرقة مات وله في يد رجل اجنبت <sup>عين</sup>



وله ورثة ولا تركة في اليد يهضم وعلى الميت ديون على من يدعي  
 صاحب مال الدين وعلى من يقيم البيعة على ذنب اليد بحضرة الو<sup>ثقة</sup>  
 من المحيط اذا ادعى الخارج المالك المطلق هو رعا وادعى صاحب  
 اليد المالك بسبب اشترى مؤرخا لم صورته دار في يد رجل ادعى  
 انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بيعة انراشترها  
 من فلان منذ سنين وهو يملكها وقبضها منه قضي بها للمدعي  
 الخارج لان صاحب اليد خصم عن بائعه في اثبات الملك انه لا يمكن  
 اثبات الانتقال الى نفسه وكانت بائعه حاضرا واقام البيعة على الملك  
 المطلق نفسه والدار في يده ذات يد المشتري يد البائع من حيث  
 التقدير ولو كانت كذلك يقضى ببيعة الخارج كذا انها من  
 الظهيرية اذا اختلف الطالب وورثة المودع في الوديعة فقال الطالب  
 قد مات ولم يبين فصار دينا في ماله وقالت الورثة كانت ق<sup>ائمة</sup>  
 بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته فالقول  
 قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت في التركة ظاهرا <sup>يقبل</sup> اقلا  
 قول الورثة المودع اذا قال لرب الوديعة قد ردوت بعض الوديعة  
 وماتت فالقول قول رب الوديعة فيما اخذه مع يمينه لان الوديعة  
 صارت دينا ظاهرا لا يقدر ما رد الى رب الوديعة فالقول قوله  
 في مقدار ما خود <sup>يقبل</sup> من الظهيرية المودع اذا مات فقالت ورثته  
 قد رد الوديعة في حياته لم يقبل قولهم والضمان واجب عليهم في مال



الميت لانه مات مجهلاً وأن اقامت الورثة البينة انه قال في حياته  
 ردت الوديعة قبل لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة القاضي  
 اذا قبض اموال المتاعى ومات ولم يبين اين وضع في بيته ولا يد  
 اين المال ضمن لانه هو المودع وقد مات مجهلاً وأن دفع الى قوم  
 ولا يدري الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره وهو لم يمت مجهلاً  
 من التفريق المودع اذا مات ولم يعرف الوديعة فهي دين في تركته  
 وتساوي دين الصحة من التهذيب ولو مات المودع ولم يعرف  
 الوديعة فهو دين في تركته يساوي دين الصحة وقال في نوادر  
 ابن رستم عن محمد راج لودفع اليه الف درهم يشتري ويبيع  
 لرب المال باجرة في كل شهر بعشرة دراهم فمات ولم يدس ما فعله  
 وقد ترك رقيقاً وثياباً صار كله ديناً في مال الميت وكذا الرضخ  
 مزارعة والبذر بينهما او من احدهما فمات المزارع والزرع قد  
 اخضر او حصد فلم يدس بعد موته قال محمد راج قيمة الزرع يوم مات  
 او مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار ديناً في مال الميت  
 ومنه ولو مات المودع ولم يبين حال الوديعة فهي دين في تركته ولو  
 لم يمت المودع ولكن جئت جنونا مطبقا وقد وقع ايا من من رجوع عقله  
 اليه فهي دين في ذمته من الخلاصة المودع يضمن بالجهل اذا لم يعرف  
 الوارث الوديعة اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعرف فلم يبين وما  
 لم يضمن من الغصول ان استغراق التركة بدلت الوارث اذا كان



هو الوارث لا غير لا يمنع الارث منه عدي اذ ادعى الملت في  
الحال وشهد الشهود ان هذه العين كان ملكه تقبل لان شهادتهم  
ثبتت الملت في الزمان الماضي وما يثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم <sup>جد</sup> تؤ  
المزيل وكذلك لو شهد احدهما ان هذه العين ملكه وشهد الآخر  
انها كانت ملكه تقبل ويقضى به لانهما اتفقا على الملت في الحال لان احدهما  
شهد انه له وهذا اللفظ للحال وشهد الآخر انه كان له وما يثبت  
لشهود من الملت يبقى الى ان يوجد المزيل ولم يوجد فقد اتفقا على  
الحال من هذا الوجه من التحفة ولومات المودع ولم يبين ان كانت  
معروفة وهي قائمة يرد الى صاحبها وان لم يعرف يضمن ويكون <sup>حما</sup>  
شريك الغرماء من الذ خيرة الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة  
بالدين المحيط بالأرض الغرماء حتى لو باع لا ينفذ من الثانية رجل  
ادعى ديناً على ميت فخصمه في ذلك وارث الميت او وصي الميت لا <sup>تسمع</sup>  
دعواه في غريم للميت عليه دين ولا على الذي له على الميت دين ولا على  
الموصي له وذكر في المنتقى ان الموصي له بجميع المال عند عدم الوارث  
والوصي يكون خصماً لمن يدعي ديناً على الميت ولو ادعى رجل ان الميت  
وصي اليه واحضر غريماً للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع <sup>دعوى</sup>  
الوكيل في حيوة الموكل على غريم الموكل ولو ادعى رجل انه وصي فلان <sup>الميت</sup>  
لا تسمع دعواه الا على خصم جاهد وخصمه وارث الميت او رجل <sup>عليه</sup>  
للميت دين او رجل اوصى له الميت بوصية لان الموصي له <sup>حقاً</sup> في الميراث



وكانت بمقالة الوارث وان حضر من رجلا له على الميت ومن اختلفوا  
 قال بعضهم لا يكون هذا الوجه خصالا يدعي الله وصي للميت  
 لان الوصي لا يدعي قبله حقا ومنهم من قال يكون خصالا وهو  
 الصحيح من الغاوي اليتيمة ومنزل الحسن بن علي عن ابي  
 علي اخروا في يديه وانكر ذواليد واقام هو بيعة انه صالحه  
 منذ سنة ودفع له بدل الصلح واقام المدعي بيعة انت اقررت  
 منذ ثلثة اشهر ان هذه الدار داري اي البيعتين اولى فقال  
 الاقرار من الكافي ولو اختلفا في الوصية فان كانت شيئا  
 فالقول له مع يمينه لانه ينكر حق العرقه والا صل سلامة الاله فان  
 حلف بطل حقه وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكر نظرت اليها النساء  
 فان قلن هي بكر اجل سنة لظهور كذبه وان قلن هي شيب حلف الزوج  
 فان حلف لاحوطها وان نكل يؤجل سنة من الذخيرة المعلاعت  
 ابي يوسف راجع رجل اقام بيعة على ميت انه اخوه لا بيه وامد لا يعطون  
 له وارثا غيره واقامت امرأة بيعة انها ابنة الميت جعلت الميراث بينهما  
 نصفين ولا اسألهما بيعة انهم لا يعلمون له وارثا غيره فقال لا تريا لوان  
 رجلا مات وترك ابنا فشهد اشهود انهم لا يعلمون له وارثا غيره  
 وكل واحد اقام بيعة على نفسه اشركته في الميراث ولا اسأل البيعة  
 عدد الورثة من المحيط فاما في المنقول ينافي هذه التهمة فيه لان المنقول  
 ان كان مستهلكا واقر المدعي عليه لا مستهلكا او بالهلاك كانت الدعوى واقعا



في الدتين وقد اقر المدعي عليه بذلت واقرا لا انسان على نفسه <sup>بذلت</sup>  
 صحيح ولا حاجة للشهادة انها في يده <sup>من</sup> <sup>الفصول</sup> لا يملك المدعي اثبات  
 الدين على الغريم الذي للميت عليه دين ولا على الوصي له ولكن اذا  
 اثبت على من يصح الاثبات عليه كالوصي والوارث يثبت له ولا <sup>سبب</sup> <sup>استيفاء</sup>  
 باعتبار انه تركه <sup>للميت</sup> من الحايوي <sup>من</sup> مات وشهد امرأته الف <sup>دراهم</sup>  
 نقد فاحذته بمهرها بغاير رضاء سائر الورثة قال يجوز فان اختلف  
 بالله ما في يدها من تركته من الدراهم التي يجب عليها اخراجه <sup>ليقسم</sup>  
 بين الورثة فخلقت قال لا يا نعم وان لم تأخذ هذه الدراهم وطلب من  
 هذا الوصي ايفاء المهر من هذه التركة فانكر الوصي ذلك فقامت  
 ابينة على دعواها من المهر على هذا الوصي هل تقبل قال نعم <sup>للميت</sup>  
 الفتاوى الحايوي وفي شهادات فتاوى ابن الفضل مات رجل وترك  
 امرأته وورثة صغاراً ولم يخلف شيئاً فادعى رجل مالاً على الميت كانت  
 هذه المرأة خصماً له فمضى اثبت المال على الميت ولم يكن في يدها شيء  
 من تركته لا تؤخذ بشيء <sup>من</sup> <sup>الحلاصة</sup> اذا قسم الورثة الدارينهم  
 واشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميت مهرها او ديناً اخر او غير المرأة  
 ادعى ديناً واقام البينة تقبل ويثبت ولا يكون قسمتها ابطالا للدين  
 من الذخيرة رجل اشترى جارية وقبضها فادعت انها حرة الا <sup>صل</sup>  
 واقرا المشتري بذلت او الي اليمين وفضى القاضي بحريتها لا يرجع  
 المشتري بالثمن على البائع اما اذا افرط لانه محقة قاصرة واما اذا انكل



عن الميت فلا تفتكول بمنزلة الاقرار فان حضر البائع وانكر حريتها فقال <sup>المشتري</sup>  
انا اقيم البيعة على انها حرة الاصل يريد الرجوع بالتمن على البائع قبلت بيئته  
وان صار المشتري متناقضا لان التناقض لا يمنع قبول البيعة على الحرية  
والعق وفي نوادر ابن سماعة لمن المحيط في الفصل الحادي والعشرين  
فيما يكون جوابا من المدعى عليه ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعى  
فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب ينزله منزلة  
منكر وتسمع البيعة عليه ومنه في الفصل الثاني والعشرين في بيان ما يصلح  
خصما لغيره واذا ادعى رجل دارا في يد رجل انها في اجاري اجرنيها فلان وادعى  
ذو اليد انها في اجاري اجرنيها فلان آخر تسمع دعوى المدعى وتنصيب صاحب  
اليده خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى المملك المطلق وصاحب اليد ادعى  
الاجارة ومنه في هذا الفصل فان اقام هذا المدعى بيعة ان فلا تامة  
ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بيته وكان ينبغي ان لا تقبل هذه البيعة  
لانها قامت على غير الخصم والجواب لا بد قامت على الخصم وهو القاضي لان <sup>الشهود</sup>  
لما شهدوا انه لم يترك وارثا فقد شهدوا ان تركه الميت لجماعة المسلمين فالمدعى  
يدعي حقا في مال جماعة المسلمين لكونه نائب المسلمين من التمس خاني وان اختلفوا  
في الطريق فقال بعضهم يرفع طريقا بينا وقال بعضهم لا يرفع نظرو فيه  
الحاكم فان كان يستقيم لكل واحد منهم طريق يفتح في نصيبه قسمه <sup>بينهم</sup>  
بغير طريق يرفع لجماعتهم وان كان لا يستقيم ذلك سرفع طريقا بين <sup>عندهم</sup>  
وفي الذخيرة قال مشائخنا سرح يريد بقوله يفتح نصيبه دلالة على انه يرفع في الجملة



وان كان لا يمر فيه رجل فهذا ليس بطريق اصلاح من المصلحة ولو  
كان طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان يبنوا في ساحة الدار ما يقطع  
طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا من ساحة الدار عرض باب  
الدار هذا في التجريد وفي افتاوى النسفي داران للجارين <sup>سطح</sup>  
احدهما اعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى واراد صاحب السفلى ان  
يرفع سطحه او يبنى على سقفه له ذلك وليس للجار منعه لكن له ان  
يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طريق <sup>الجار</sup> من شرح الطحاوي ولو ادعى رجل  
عند القاضي ان الدار داري كانت لابيه مات وتركها ميراثه ولا <sup>خيه</sup>  
الغائب وشهد شاهدان على ذلك فانه تقبل ويقضى بنصف الدار  
للحاضر واما النصف الاخر ان كان صاحب اليد مقرانه للميت ولكنه  
انكر ان هذا ابنه فانه لا ينزع من يده نصيب الغائب بالاجماع وان كان  
منكرا فكذا عند ابي حنيفة راجح لا ينزع وعندهما ينزع ويوضع في يد <sup>امين</sup>  
فبعد ذلك اذا حضر الغائب ان اقرانه ورثها من ابيه قضي الا <sup>مر</sup>  
على وجهه ولا يحتاج الى اعادة البينة لان اخاه كان خصما عن الميت  
فيما يدعي للميت فاذا ثبت الملك للميت كان له ان يأخذه ولا يحتاج الى  
اعادة البينة من جامع الشروح ويسلم النصف اليه بذلك القضاء  
لان احد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين فيما يستحق للميت وعليه  
ومنه وروى الخفاف عن اصحابنا انه لا يحتاج الى اعادة البينة <sup>الصحيح</sup>  
ما ذكر في ظاهر الرواية لان القضاء بالميراث قضاء بملك الميت <sup>معنى</sup>



من الخلاصة ومنهم من قال لا يكلف إعادة البيعة بالاجماع <sup>من نفسه</sup> ادعى عليه اتى دفعت الى فلان دسراهم وقبضتها منه ثم ادعى انك قبضتها  
 مني لا يصير متناقضا لان يد المورع يد المودع <sup>شئ</sup> ومنه ادعى عليه  
 انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والاب ميت للحال فاقام ذو <sup>اليه</sup>  
 بينة انه مات منذ عشرين سنة تسمع وقال عمر والحافظ لا تسمع وقال  
 استاذنا رضى والصواب جواب الحافظ فيسعى ان يحفظ ان زمرمان  
 الموت لا يدخل تحت القضاء وهي في <sup>اليد</sup> في الشهادات والدعوى  
 من المحيط اذا ادعى رجل دارا في يد رجل انها داراه ورثها من ابيه  
 ثم ادعى انها اشتراها من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بينة  
 لا تقبل بينته وبمثله لو ادعى الشراء او لامن ابيه في حيوته وصحته ثم  
 ادعى الارث واقام على ذلك بينة تقبل بينته لان في الفصل الاول التوفيق بين  
 الكلامين غير ممكن فيثبت التناقض وفي الفصل الثاني التوفيق بين الكلامين  
 ممكن فلا يثبت التناقض وسيأتي جنس هذا <sup>من</sup> من الخلاصة في الفصل  
 من كتاب الدعوى وفي الفتاوى امر في يد رجل ادعاها رجل <sup>منها</sup> واقام كل واحد  
 البيعة ان الدار داره اجروها من ذى اليد بكذا فان دار بينهما والاجر بينهما <sup>تخصا</sup>  
 من الخاتمة رجل ادعى دابة او داراه في اجارة الغير لا تقبل بينة المدعى الا <sup>بخصه</sup>  
 الاجر والمستاجر وكذا الوهن ولو كانت مزارعة في يد رجل فان كان  
 ابنه من قبل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كانت البذر من  
 صاحب الارض او من غيره في يد المزارع لا يثبت له البذر



ولو باع شيئاً ولم يسلم إلى المشتري حتى لو ادّعاء رجل فانه يشترط حضرة  
 البائع والمشتري <sup>من</sup> المهادية ومن اشترى جارية فولدت عند  
 فاستحقها رجل بيينة فانه يأخذها وولدها وان اقربها الرجل <sup>بيئتها</sup> ثم  
 ولدها لمن الكافي ثم في فصل البينة يكتفي بالقضاء بالامة عند البعض  
 لا بد ما بيع لها فيدخل في الحكم تبعاً وقيل يشترط القضاء بالولد واليه  
 اشار محمد راجح فقال اذا قضى بالاصل المستحق ولم يعلم بالزوائد لم تدخل  
 الزوائد تحت القضاء <sup>من</sup> السعناقي وقيل يشترط القضاء بالولد  
 وهو الاصح <sup>من</sup> الفتاوى الصغرى ولو قال مالي في يدي فلان دار  
 ولاحق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقاً بالوري  
 في رستاق او قرية تقبل بينته وان قال مالي بالوري حق في دار والارض  
 ثم ادعى ذلك واقام بينة تقبل ما لم يقصد قرية بعينها او ارضاً بعينها  
 اما اذا قصد ارضاً بعينها فلا تقبل بينته <sup>من</sup> ومنه ايضا ادعى داراً بالارض  
 ثم قال محمد في ذواليد الميراث فاشترى منها وجاء بشاهدين على  
 الشراء اجزته <sup>من</sup> جواهر الفتاوى رجل ادعى على آخر شيئاً وقال ان  
 لي في هذه الحادثة شهود وقال قد نسيت فانه تقبل شهوده لان <sup>النساة</sup>  
 مركب في الانسان من رجل ادعى على آخر مائة دينار فقال المدي عليه  
 ده قرض سب ونود شركت فتكلم المتوسط بينهما فجوى لسانه في اثناء الكلام  
 ده شركت سب ونود قرض ثم استدركت في الساعة فقال غلطت  
 فانه لا يجوز للشاهد ان يشهد على ما جرى على لسانه اذا علم انه قال



خلطاً وسهواً من مال خيرة رجل ادعى على رجل انه باع عبداً مشتركاً  
 بينه وبينه من فلان بكذا وسلم العبد وطالبه بإداء نصف الثمن فالتقا  
 يسأل المدعي ان العبد كان مشتركاً بينكما شركة ملك او شركة عقد  
 او معاوضة او عنان ان قال شركة ملك لا بد لصحة المدعى من ان يقول  
 في الدعوى ان العبد قائم في يد المشتري وقت طلب الثمن الذي هو  
 دليل الاجارة لان العقد في نصيبه انما ينقذ وقت الاجارة فانما ينقذ  
 اذا كانت محلة قائماً في هذه الحالة ولا بد من ذكر قبض البائع الثمن <sup>ليصح</sup>  
 مطالبته ايّاه بإداء نصف الثمن وان قال شركة عقد لا حاجة الى ذكر  
 قيام العقد وقت طلب الثمن لان العقد قد نفذ في النصيبين حال <sup>ده</sup>  
 وكل يشترط قبض الثمن ليصح مطالبته بإداء نصف الثمن <sup>من الفصل</sup>  
 في الفصل السابع في التناقض وفي فتاوى رشيد الدين راجد ادعت امرأة  
 ان فلانا تزوجني في رجب كذا وتدعي المهر والميراث واقامت الورثة  
 بينة ان مورثات مات في جمادى تلك السنة لا تقبل هذه البينة لانهم  
 يشبهون الموت والموت لا يدخل تحت القضاء ويثبت النكاح والمهر  
 في تركته وفي فتاواه ايضا ادعى انه قتل مورثي يوم كذا افا قام المدعى  
 عليه بينة ان مورثه كان ميتاً في ذلك اليوم لا تقبل البينة <sup>على الموت</sup>  
 من المحيط في الفصل الثالث والعشر بن لان زمان الموت لا يدخل  
 تحت القضاء فلا يثبت بينة المدعي <sup>منه</sup> ايضاً في الفصل التاسع  
 عشر ولو ادعى انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه لفلان



آخر و كله بالخصومة فيه لا تقبل بينته ويصير متناقضا الا ان يوثق  
 من الفتاوى الظهيرية ولو ان رجلا ادعى شيئا لابيهِ واقام البينة ان  
 هذه الشئ لابيهِ وتركها مبرأنا وان اياه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة  
 كذا واقامت المرأة البينة ان اياه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة  
 كذا وان مات بعد ذلك اليوم بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن يحكم  
 بالميراث بشهادة شهود الابن ويحكم بشهادة شهود المرأة على التزويج  
 ويجعل لها صداقها والميراث مع الابن لان يوم الموت مما لا يدخل  
 القضاء لانه لا يتعلق به الحكم لان الميراث ليس يستحق بالموت بل بسبب  
 سابق على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود  
 ملك التار يخ وعده بمنزله ولو عدم تقبل البينات جميعا ويقضى حق  
 كل واحد منهما لان العمل بينهما ممكن فكذا هنا من الجيد في البينات  
 واحتج محمد بن الحسن راج وقال لو لم يقطع بالمرّة الاولى لم يقطع بالثانية  
 لان المال يصير للمقر له بالمرّة الاولى فلا تبقى خصومة المرافعة الى القاضي في  
 الثاني ولا خصم معه فلا يصح كما لو تزوت المسروق منه الخصومة ثم جاء الساكن  
 وحده واقربا لسرقة فانه لا يقطع وكما اذا ادعى السرقة وشهد رجل واحد  
 امرأتان بذلت فقضى القاضي له بالمال ثم جاء بشاهدين رجلين  
 فانه لا سمح لانه لم يبق له خصومة بعد القضاء فكذا هنا بنفسه لا قرا  
 بحجب المال للمقر له كما بعد القضاء بالشهادة واورد القاضي الامام  
 لدرسي هذه دكتة بطريبي آخر وقال الا فر - المرأة الاولى



اوجب القطع صح المدعى وان لم يوجب القطع يجيب الضمان فلو وجب  
 القطع باقراره الثاني سقط الضمان والافسان لا يستقل باستقاط الضمان  
 الواجب عليه وكانت الشيخ الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يقول العجب  
 من ابي يوسف راح وان شانه اعلى وارفع بهذه المسئلة حين كان  
 حامل الذكرو وهو يقول بخلافه فانه حكى انه كان في مجلس هارون  
 الرشيد فأتى يسارق فقالوا لليسارق انت سرقت هذا المالا فقال  
 اليسارق انا اخذت هذا المالا فاتفق الفقهاء من اهل المظالم انه  
 يقطع فقال ابو يوسف راح انه لا يقطع لانه ما اقرب بالسرقه وانما اقر  
 بالاخذ والاخذ يوجب الضمان لا القطع فخاسوا ونجلوا وقالوا ان  
 ما قاله حق لكن قالوا ثانيا سلوه هل سرقت فقال نعم فقالوا الله اكبر  
 الآن يقطع فقال ابو يوسف راح لا يقطع لان الضمان وجب عليه بالا  
 فاراد ان يسقط الضمان عن نفسه فاقرا اهل المظالم من الشيب والشاب  
 ان الحق ما قاله لهم من القتاوى الغياثية حكى عن بعض مشائخنا راح  
 لو بنى تنورا للخبز الدائم او راحي للطنين او مدقا للقصارين لم يجوز  
 اتخذ تنورا صغيرا جارا ولا يمنع وكان ابو عبد الله الصميري تاسرة  
 يفتي بانه لو بنى في ملكه في وسط البراذين تنورا له ذلك وقام  
 يفتي بانه ليس له ذلك والقباس في جنس هذه المسائل ما هو  
 جواب ظاهر الرواية لانه تصرف في ملكه فلا يمنع عنه وان تعدد  
 ضروره وقيل بالمنع مطلقا وبداخذ كثير من مشائخنا راح فاما في



وعليه الفوت <sup>من</sup> القنية ادعى على نريد انه دفع اليه كذا ديناراً  
ليدفعها الى غريمه فلان فوجد نريد وحلف ثم ادعى هذا المدعي ذلك  
على عمر وقال انما دفعته لك لتدفعها الى غريمي ونراهم ان دعواه على نريد  
كان خطأ ولهذا لا تسمع دعواه على عمر ولتناقض <sup>من</sup> الفصول <sup>ادعى</sup>  
مالاً فانك اقام المدعي بينة انك استمهلتي منذ عشرة ايام وقال  
المدعي عليه انت ابرأتني منذ عشرين يوماً لا تقبل دعوى الابراء  
لتأخر تاريخ الاستمهال عن تاريخ الابراء <sup>من</sup> الذ خيرة منه ادعى  
على آخر وقال اني دفعت اليك عشرة دراهم قرضاً وقال نعم دفعت  
الي ولكن مرتين ادفعها الى فلان وقد دفعت اليه واقام البينة فهذا  
دفع صحيح <sup>ادعى</sup> على غيره ديناراً فانك المدعي عليه ذلك واقام المدعي  
البينة على انك استمهلتي هذا المال منذ عشرة ايام وذلك اقرار  
بنت بهذا المال عليك وقال المدعي عليه في دفع دعواه انت ابرأتني  
عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون  
دفعاً لان بينة المدعي تثبت اقرار المدعي عليه بالمال منذ عشرة ايام  
فهذا يمنع دعواه الابراء قبل ذلك الاستمهال من المدعي عليه قبل  
قضاء القاضي عليه بالمال اقراراً بالمال والاستمهال بعد قضاء القاضي  
عليه بالمال كذا لك عند بعض المشايخ راج وعند بعضهم لا يكون  
اقراراً حتى ان بعد ما قضى القاضي على المدعي عليه بالمال <sup>استمهل</sup>  
من المدعي ثم ادعى بعد ذلك دفعا تسمع دعواه عند بعض المشايخ راج <sup>ادعى</sup>



آخر عشرة دراهم دينا وعشرة دنانير دينا فقال المدعى عليه في دفع دعواه  
تواثر كرهه كره جرد ودينار خواستني نيت فهذا ليس بدفع لان المطالبة  
ليست من لوازم الدين حتى يكون من ضرورته ان لا مطالبة له بما سوى  
الدرهمين او الدينارين اقرار ان لا دين عليه سوى الدرهمين والدينارين  
الا ترى ان الدين الموقبل دين على الحقيقة ولا مطالبة به في الحال من  
الجواهر رجل ادعى على آخر دينا فقال المدعى عليه قد ادبته ثم ادعى انه ابراء  
يكون مسموعا ولا يكون متناقضا لانه لا تناقض فيه يقال براءة قبض  
استيفاء من الذخيرة في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الدعوى  
ادعت المرأة على ومرتقة وجه المهر والميراث وقالت الوتره في دفع  
دعواها الميراث ان ابنا حرما على نفسه قبل موته بسنين فقالت  
هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا  
دفع صحيح من المحيط في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى في بيان  
ما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع به رجل اشترى من رجل عبدا  
ثم ان البائع ادعى انه كان فضوليا في هذا البيع وامراد استرداد  
من يد المشتري وانكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان  
فضوليا في هذا البيع وامراد العبد واسترداد الثمن لا تصح دعواه  
لان اقدامه على هذا العقد اقرار منه بصحة هذا العقد ونفاذه و  
ذلك بالملك له او بالامر من المالك والذي يدعي كونه فضوليا في  
البيع لا تسمع بيته وكذلك لو لم يكن له بيته وامراد ان يحلف صاحبه



على ما ادعى من كونه فضوليا في البيع ليس له ذلك لان سماع البينة  
والتحليف يتو بتان على صحة الدعوى وهذا الدعوى لم تصح هنا لكان  
التناقض واذا كانت الدار بين شريكين شركة ميواث او غير  
ذلك وغاب احد هما جاء رجل وادعى على الحاضر انه اشتراها من  
الغائب نصيبه فانه لا تقبل بينته لانه يقيم بينة على الغائب وليس عنه  
خضم حاضر واما اذا كانت الشركة لا يجهة الارث فطاهر واما اذا  
كانت الشركة يجهة الارث لان احد الورثة ينصيب خصما عن باقي  
الورثة فيما يدعي على الميت مر هذا دعوى الشراء يوجد على الغائب  
لا على الميت فلم ينصب الحاضر خصما عن الغائب فهذه بينة قامت  
لا على خصم فلا تقبل - من الفصول العبد الماذون اذا ادعى على انفسه  
مالا لا تشتريه حضرة المولى لان يد العبد معتبرة فسمع دعواه على الغير  
من التجريد الماذون كالحرف في اليد حيث يقع التنازع بينه وبين <sup>جني</sup> الا  
سواء عليه دين ام لا - من الفتاوى الخافي العبد الماذون خضم فيما كان  
من التجارة بقبره اشبه دة عليه ولا تعتبر حضرة المولى - من الفتاوى الخاتبة  
في كتاب المدعى من رجل ما لا فانكر المدعى عليه فاخرج المداعى  
خطاه قراره على عليه بذلك المدا وقال هذا خط المدعى عليه فانكر <sup>عليه</sup> المدعى  
عليه ان يكون - خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة  
ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم بفضو تناقض على المدعى عليه بذلك  
وقال بعضهم لا يفضي وهو الصحيح ولا <sup>هذا</sup> المدعى عليه هذا خطي لكن ليس <sup>عليه</sup>



المال ان كان الخط على وجه الرسالة مقصداً لمعنى لا يصدق ويقضى  
 عليه بالمال وصحيفة الصراف والسمسار حجة عرفاً وأن لم يكن الخط على وجه  
 الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقرار فان اشهد على نفسه  
 بما فيه يكون اقراراً يلزمه وان كتب الخط بين يدي الشهود وقيل عليهم كما  
 اقراراً لهم ان يشهدوا عليه سواء قال اشهدوا عليّ او لم يقل وان كتب  
 بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم ان يشهدوا وان لم يعلموا  
 لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه من الحاوي ادعى على آخر ما لا فخرج  
 بذلك خطأ بخط يده على اقراره له هذا المال وانك المدعى عليه <sup>خطه</sup> انه  
 فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة والله على انهما خط  
 كاتب واحد قال كان جواب ائمة بخلافه حجة يقضى عليه بهذا الحكم  
 بالخط قال الشيخ وعندي لا يكون حجة وانه لا يكون اعلى حالاً مما لو قال  
 هذا خطي كتبه غير انه ليس له عليّ هذا المال وكان القول له فلا شيء  
 عليه في كتاب الاقرار من الاصل فهذا الاول من الفصول ولو قال  
 بعد الكتابة اني ما جزيت ابيع ولم اعرف ان كتابتي هذا اللفظ اقراراً به  
 ملئت البائع اختلف فيه المشايخ سراج كاختلافهم فيما اذا اعتق بالعربية  
 او طلق او ابرأتها وهو لم يعرف لسان العرب بان يكون صحيحاً ام  
 لا قال بعضهم في جميع المواضع وقال بعضهم لا يصح في جميع المواضع وبعضهم  
 فصلوا فقالوا ان كان في تصرف لا يكون جده وهو له سواء كما  
 في البيع بعميل فوبه ولا يصح البيع ان بيع الهازل لا يصح والله اعلم بالصواب



بعقد ولا يكون قاصداً للحكمه او يتلفظ بكلمة ولا يعرف ما هو معناها فافاد  
 قال بعثت ويقول لم اقصد به الملت فصدقه المشتري لا يثبت الملت لا <sup>فيها</sup> اتفاقاً  
 على عدم وجود التمليت لان التمليت انما يوجد بالتراضي ولم يوجد <sup>بها</sup>  
 من الكثر اقر بدين او غيره ثم قال كنت كاذباً فيما اقررت حلف المقر له  
 على ان المقر ما كان كاذباً فيما اقر ولست بمبطل فيما ندعيه عليه <sup>من</sup>  
 القنية ادعى عليه دينا فقال كنت وقت الاقرار مصر وعلاؤان تاريخ بيار  
 وي ظاهر بوده ست يصح هذا الدفع <sup>من</sup> الزوائد العتاي اصل الباب  
 ان التناقض يمنع صحة الدعوى وسعي الانسان في نقض ما اوجبه  
 مردود <sup>من</sup> الفتاوى الخلاصة رجل ادعى على آخر عبد ابينه واقام  
 البينة فنكوا ولم يزكوا حتى اقر ذواليد انه حر وباعه من غيره او <sup>هبة</sup>  
 لا يصح يعني في حق المدعي اما التصرفات في حق المقر له <sup>بظهور</sup> صحيح حتى لو لم  
 عدالة الشهود يعمل اقراره وكذا لو اقام شاهداً واحداً لم يجز اقراره  
 وان لم يقيم شاهداً أصلاً جاز اقراره والخصم هو المقر له <sup>من</sup> الثانية  
 ولو ادعى محمد وداني يده فانكر المدعى عليه ان يكون ذلك في يده <sup>فطلب</sup>  
 المدعي من القاضي ان يحلفه على ذلك كان له ذلك حتى يقر فاذا  
 اقر باليد حلف على ملكت المدعي فاذا اقر بذلت يأمره القاضي بترك  
 التعرض فان اراد المدعي ان يقيم البينة بعد اقراره باليد انها له <sup>الشئ</sup> قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل راح لانصلي بينة المدعي على الملت ما لم يقيم البينة  
 انها في يد المدعي عليه فان لم يقيم البينة انها في يد المدعي عليه واقام البينة



على المثلث بعد اقرار المدعي عليه باليد فيقضي القاضي بذلك وذكر في  
الجامع انه لا ينفذ قضاؤه ما لم يعرف القاضي انها في يده او يقيم البينة انها  
في يده وهكذا اذكر المصنف سراج <sup>في</sup> من المحيط في الفصل العشرين <sup>في</sup> دار في  
ساجل ادعائها رجل وذهب ليأتي بالشهود فباعها المدعي عليه من رجل  
او وهبها منه وسلمها اليه ثم ان المشتري او الموهوب له او دعها منه ثم  
تعد ما الى القاضي فان كان القاضي يعلم بما صنع صاحب اليد او اقر المدعي  
بذلك او اقام صاحب اليد بينة على اقرار المدعي بذلك تنفذ دفع الخصومة  
عن ذي اليد وقد مر هذا غير مرة وان لم يكن شيء من ذلك ولكن  
اقام صاحب اليد بينة على ما صنع لا تنفذ خصومته عن صاحب اليد  
فلوان القاضي لم يقض للمدعي بالدار بشهادة شهوده حتى حضر القاضي  
وصدق صاحب اليد فيما قال يدفع الدار الى الغائب لا قرار صاحب اليد  
بالدار له ويجعل القاضي الغائب خصما للمدعي ولا يكلف المدعي إعادة  
البينة لان اقامتها على صاحب اليد صح ظاهرا فلا يبطل باقرار ذي اليد  
ويجعل المقر له وهو المشتري كالوكيل عن ذي اليد وقد مر من جنس هذا  
فيما تقدم من <sup>في</sup> من الذخيرة والعبد المجبور يؤخذ بافعاله دون اقواله  
الا فيما يرجع على نفسه كالقصاص وحد الزنا وحد الشرب وحد القذف  
فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى ليس بشرط فان لم يقر ولكن اقيمت  
عليه البينة فحضرة المولى شرط عندهما وعند ابني يوسف سراج ليس بشرط  
من التماس حانية وفي الحانية الوجه الثالث اذا ادعى مدعي



عليه الاستهلاكت والمودع يدعي الرد أو الهلاك ثم صالحه على شيئا  
جانرا الصلح في قول محمد سرح وإبي يوسف سرح الآخر واختلفوا في قول  
إبي حنيفة سرح فالصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول إبي يوسف  
سرح الأول وعليه الفتوى من الفصول وذكر في التجريد ولو ادعى  
الشراء من اثنين وأمرها ملك ابائعين يعتبر سبق التاريخ  
بالاجماع من تحفة الفقهاء وهكذا الجواب في كل ما لا يتكررها  
سبب الملك ولا يعاد ولا يضح مرتين فهو كالسراج وما يتكررها فيه  
سبب الملك ويضح مرتين فهو على التفصيل الذي ذكرنا من دعوى  
الملك المطلق وبالسبب من التآمر خانية في كتاب ادب القاض  
وفيه أيضا اذا وقع الدعوى على الصبي التاجر فيما ورثته عن أبيه يستحل  
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن إبي حنيفة سرح لا يستحلف بعضه  
لخانية سرح ادعى على صبي ما ذوف مالا وانكر اختلفوا فيه قال بعضه  
لا يحلف وانما يلزم المال إما بالبينة أو بالاقرار وذكر الفقيه أبو الليث  
أنه يحلف في قول علما سرح وبه نأخذ وفي الكبير ما وبه يفتى بعضه  
بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن يكون المستحلف على  
الاختلاف على قول إبي حنيفة سرح لا يحلف وعند صاحبه يحلف بعضه  
شمس الأئمة السرخسي سرح أنه يحلف عند الكمال من الفصول  
وان وقع الدعوى في العين بعد هلاكه وأقام المدعى عليه بينة  
أنه كان عند يده بعد أو رهاها أو مضاربته أو شركة على ما ذكرنا



من الوجوه لا تقبل بيعة المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين <sup>محلها</sup>  
 الذمة بخلاف العين <sup>منه</sup> وذكر في الجامع واذا ادعى على آخر  
 قيمة دابة او عين هلك في يده لا تندفع الخصومة عن المدعى  
 عليه باقامة البيعة على الايداع من جهة الغير وانما تندفع بانثبات  
 الايداع من غيره واذا ابقى العبد فادعاء على الذي ابقى من يده  
 واقام المدعى عليه بيعة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب  
 في الموت <sup>من</sup> الفتاوى الصغرى ادعى عينا في يد انسان انه اشراها  
 من فلان الغائب واقام البيعة على الشراء ولم يقم البيعة على ملك  
 البائع فانكر المشهود عليه انه كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة  
 البيعة ان الملت كان بائعا فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع  
 يقضى به للمشتري وان لم يشهد واعلى كونه ملك البائع يوم البيع  
 من الذخيرة ادعى عينا في انسان انه اشترىته من فلان الغائب  
 واقام البيعة على الشراء ولم يقم البيعة على ملك البائع فانكر المشهود عليه  
 انه كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة البيعة ان الملت كان <sup>لغير</sup>  
 فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع يقضى به للمشتري وان لم يشهد  
 حتى كونه ملكا للبائع يوم البيع في اول الدعوى تشيخ الاسلام سرح ادعى عينا  
 في يد انسان انه ملكه اشتراه من تريد مثلا فصد قد تريد ذلك في ذلك  
 وكذب صاحب اليد وقال الدار داري ورثتها من ابي فقام مدعى بيعة  
 ان هذه الدار داري كانت لزيد فالتقاضي يقبل بيعة لان المدعى ادعى



المملكت لنفسه شراء من نريد ولا يتوصل اليه الا باثبات المملكت لزيد فان  
 نصب خصما في اثبات المملكت لزيد فقبلت بينته على ذلك وثبتت المملكت  
 لزيد بينته المدعي وصارت بينته المدعي بينته نريد وقد اقر نريد  
 ببيع الدار من المدعي واقراره في مملكت نفسه صحيح فكان للمدعي  
 ان يأخذ الدار من ذي اليد <sup>١</sup> من الغناشية المدعي عليه اذا وكل  
 بطلب المدعي لا يملك عزله لما ذكرنا وهذا اذا عزله بغيبة الخصم اما  
 اذا كان بحضوره صحيح <sup>٢</sup> من الخلاصة سرجله دار وعليها باب  
 وارا<sup>٣</sup> ان يفتح بابا آخر اسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك  
 من اينابيع وان كان لرجل دار في رفاق غير نافذة ولها باب له  
 ان يفتح الى الرقاق عشرة ابواب بالاجماع لانه ان يهدمها <sup>نظرا</sup>  
 ويدخل في العريضة من اي نواحي شاء <sup>٤</sup> من الخانية سرجله دار في سكة  
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلفوا فيه  
 والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابها كان  
 له ذلك <sup>٥</sup> من الذخيرة سرجله دار في سكة غير نافذة اراد ان يفتح  
 بابا على الجدار اسفل من ذلك الباب له ذلك لان له ان يرفع جداره  
 كله ويدخل داره ان شاء من اولها او من آخرها وما قالوا بان ليس له  
 حق المرور وراء باب داره فليس بصحيح الا يرى انه لو اراد ان يطعن  
 جداره الذي وراء بابها كان له ذلك ولا يكون ذلك بدون <sup>المالك</sup>  
 فالجواب ان في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف



يُفْتَحُ الْإِسْلَامُ رَاحَ أَنْ لَهُ أَنْ يَفْتَحَ بِأَعْلَى الْجِدَارِ سَقْفٍ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ وَأَعْلَى مِنْهُ  
وَيَرْفَعُ اللَّهُ عِلْمَهُ مِنْهُ أَيْضًا فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ فِي مَسَائِلِ الطَّرِيقِ وَالزَّفَاقِ وَإِذَا  
بَاعَ الرَّجُلُ دَارًا بِهَا فِي سَكَّةٍ نَافِذَةٍ وَقَدْ كَانَ بِبَابِ ثَلَاثِ أَلْفٍ مِنَ الْعَدِيمِ  
فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ فَأَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَفْتَحَ بِأَعْلَى ثَلَاثِ السَّكَّةِ وَمِنْهُ الْجَوَانِ  
عَنْ ذَلِكَ يَنْظُرُ أَنْ أَقْرَأَ أَهْلَ ثَلَاثِ السَّكَّةِ بِذَلِكَ الثَّانِي فَلَمَّا انْفَتَحَ وَتَمَرَّ بِمَلَانِهِ  
فَأَتَى مَقَامَ الْبَائِعِ وَكَانَ الْبَائِعُ أَنْ يَفْتَحَ ذَلِكَ الثَّانِي فَكَذَلِكَ الْمَنْ قَامَ مَقَامَهُ وَأَنْ يَجْعَلَ أَهْلَ ثَلَاثِ  
السَّكَّةِ فَالْقَوْلُ لَهُمْ مَعَ إِيْمَانِهِمْ أَذْ أَلَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي بَيْنَهُ وَإِذَا حَلَفَهُمْ وَأَخَذَ  
وَاحِدًا أَنْ حَلَفَ إِلَّا وَلَا يَسْقُطُ الْإِيْمَانُ عَنْ الْبَاقِينَ لِأَنَّهُ فَائِدَةُ الْيَمِينِ  
الْمَكُولِ وَلَوْ تَكَلَّوْا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْتَحَ وَيَمُرُّ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ أَنْ يَنْعَمَ حَلَفَ اللَّهُ  
لَا طَرِيقَ لَهُ وَأَنْ تَكُلَ الْأَوَّلُ فَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ غَيْرَهُ ثُمَّ وَثَمَ حَقَّ يَكُلُ الْكُلُ فَإِذَا  
تَكَلَّوْا جَمْلَةً الْآنَ لَهُ أَنْ يَفْتَحَ لِأَنَّهُمْ أَقْرَأُوا بِهِ مِنْ الصَّغِيرِ دَارٍ فِي سَكَّةٍ  
غَيْرِ نَافِذَةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ اقْتَسَمُوهَا وَإِذَا كُلُّ شَرِيكَ أَنْ يَفْتَحَ بِأَعْلَى فِي حِزِّهِ  
كَانَ لَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ لِأَهْلِ السَّكَّةِ أَنْ يَنْعَوَهُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْهُ أَهْلُ  
السَّكَّةِ أَرَادُوا أَنْ يَنْصُبُوا عَلَى رَأْسِ سَكَّتِهِمْ دَرَاهِمًا أَوْ يَسُدُّوا رَأْسَ السَّكَّةِ  
لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِثْلُ هَذِهِ السَّكَّةِ وَإِنْ كَانَتْ مِلْكًا لِأَهْلِهَا ظَاهِرًا  
فَكُنْ لِلْعَامَّةِ فِيهَا نَوْعٌ حَقٌّ أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ إِذَا أَرَادَ دَحْمُ النَّاسِ فِي الطَّرِيقِ  
كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا حَتَّى يَخْفَ الزَّحَامُ ذَكَرَهُ فِي نَوَادِرِ ابْنِ سَيْسْتَمٍ  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَاحَ فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ لَيْسَ لِأَصْحَابِهَا أَنْ يَسْجُوهَا وَإِنْ  
اجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَقْدِرُ فِيهَا فَيُضْرَبُ لِأَنَّ الطَّرِيقَ الْأَعْلَى إِذَا كَثُرَ



المناسب كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى ينحف الزحام قال لنا طه في  
 في بيوع واقعاته هذا كله لعطاء ابن رستم وقال شدداد في دار بين  
 خمسة نفر باع احدهم نصيبه من الطريق فابيع جائز وليس للمشترى  
 ان يمر في هذا الطريق الا ان يشتري دارا لبايع الذي كان له النظر  
 من الفتاوى المنتهى طريق ثالث في دار بين رجلين لا يمنعها من  
 القسمة ويترك طريقه على عرض باب باعوا الطريق بوضاء فله حصته  
 الطريق وقال الكرخي راج لا شيء له وما ذكره كونه لا يمكن ان كان له حق  
 في البقعة من الظهير بالبدعي وان كانت الدار في سكة غير  
 نافذة فيه باب وقسمها اهلها على ان يقع كل واحد منهم بابا في ذلك  
 الزقاق في نفسه فهو جائز لان كل واحد منهم بما صنع اراد ان يمر الى  
 الطريق وهي هذه الدار بالتصرف في حاله ملكه وهو سرفج الجدار  
 فكانت لهم ذلك من الكبرى اتخذ على باب داره في سكة غير  
 نافذة اريتمست دابته هناك ولكل واحد من اهل السكة ان يأخذ  
 ينقض الاسرى ولا يمنعوه عن امساك الدواب على باب داره لان  
 السكة اذا كانت غير نافذة كدار بين شريكين لكل واحد منهما ان  
 يسكن في نصفها وليس له ان يمنع بئرا او ينشئ فيها واتخاذ الاسرى  
 من البناء وامساك الدواب من السكنى في بلادنا لان الوسم عندنا  
 امساك الدواب على ابواب دورهم من الفتاوى الخاتمة رجل  
 دار في سكة غير نافذة اراد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة كان



له ذلك لا يترتب له حق المرور والدخول في السكة وذلك لا يترتب له  
 سواء كانت بابه في اعلى السكة او في اسفلها اما حق في الماء فيفتح الكوة في  
 اعلى النهر ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة اراد ان يجعل بابه  
 في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لا يتردد اذ طريقه  
 ومروره في السكة في وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين  
 وبداخذ شمس الائمة السرخسي رح من القتاوى الصغيرى رجل له  
 دار وعليه باب فاراد ان يفتح بابا آخر على الجدار اسفل من ذلك  
 الباب والباب في سكة غير نافذة له ذلك وان الى اهل السكة  
 لان له ان يرفع جداره كله ويدخل داره من اولها او من آخرها  
 من الثانية وحد القديم ان لا يحفظ اقرانهم غير ذلك من الفصول  
 وحد القديم ان لا يحفظ اقرانه وراء هذا الوقت كيف كان يحفل  
اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم ويبنى عليه الامر في  
 من المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوديعه رجل ادعى على رجل  
 ان له على فلان الف درهم وان فلانا امر فلذا ان يدفعها اليه  
 من هذه الالف الوديعه التي عنده له وجهد المودع الامر بذلك  
 فقام المدعى بينة على الالف الوديعه الامر بالدفع وقضى القاضى  
 عليه فانه يكون ذلك قضاء على الغائب وينتصب الحاكم خصما  
 عن الغائب من الفصول في الفصل الثالث وكذلك دار بين قوم ميراث  
 ادعى رجل انه اشترى من بعضهم نصيبه الذي ورث من ابيه



وهو غائب واقرأ الورقة نصيب الغائب فيها فجاء بشهود يشهدون  
له على الشراء لا يقبل بيته ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق لفلان فيها  
قبلت بيته المدعي من أينما بيع وإذا أقر الوكيل بالخصومة على  
موكله عند القاضي جازاً أقراره فهذا أمثل ما إذا وكل بان يدعي على  
رجل شيئاً فأقر عند القاضي ببطلان دعواه أو كان وكيل المدعي  
عليه فأقر موكله بزوج ذلك الشيء وكان أبو يوسف راجح أو لا  
يقول لا يصح أقراره في مجلس القاضي ولا غير مجلسه وهو قول رافعي  
راجح ثم رجع وقال يصح في مجلسه وفي غير مجلسه من شرح الطحاوي  
وعند أبي حنيفة ومحمد راجح يصح في مجلس القاضي ولا يصح في غير  
مجلسه من حاشية القدر راجح أعلم أن أقرار الوكيل بالخصومة بغير  
أحد هما أن يقر وكيل المدعي عليه بما يدعي والثاني أن يقر وكيل المدعي  
ببطلان دعواه مثلاً إذا وكل رجلاً بان يدعي على رجل شيئاً فأقر عند  
القاضي ببطلان دعواه أو كان وكيل المدعي عليه فأقر على موكله بزوج  
ذلك الشيء من الغوامض وإن المدعي عليه متى أقر بما يجعله  
خصماً ثم ادعى الخروج عن كونه خصماً ببيعه المدعي به ونحو ذلك لم  
الخصومة وإن برهن من الفصول وإذامات المودع مجهلاً أو  
ادعى الوارث الضياع حال حيوة لا يقبل قول الوارث المودع  
إذامات مجهلاً يضمن يعني إذامات ولم يعلم حال المودع أما إذا  
الوارث المودع والمودع يعلم أنه يقر فإذامات لا يضمن من الأخير



ان يدفع الوديعة ببينة البيع بسبب المضات  $\frac{1}{2}$  من الغيانية ولو كانت  
 الوديعة صوفاء ونحوه مما يخاف عليه الفساد وصاحبها غائب فلا  
 ان يرفع الى القاضي لبيعه فان لم يرفع وتولت حتى فسد فلا ضمان  
 عليه  $\frac{1}{2}$  من الصاوي الخانية ولو لم يقيم المدعي البينة بالدين واقر  
 الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث  
 وقال الفقيه ابو الليث راح عندي لا يستوفي كل الدين من نصيب  
 هذا الوارث وانما يستوفي منه قدر حصته ولو ان الوارث  
 لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعي عن اقامة البينة و اراد  
 تخليف الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف ان دفعته عنه  
 الخصومة وان كل يستوفي الدين من نصيبه في ظاهر الرواية  
 فان اقر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه فان  
 صدق المدعي لاحضومة بينهما وان كذب المدعي يحلف الوارث  
 على البتة بالله ما وصل اليك المال من جهة مورثك فان  
 لا شيء عليه وان كل يؤمر بقضاء الدين  $\frac{1}{2}$  من الفصول ولو  
 ادعى على ميت مالا وله ورثة فله ان يحلف الوارثه كلهم على  
 علمهم ولا يكفي بيمين احد هم لان النيابة لا تجري في الحلف وتجري  
 في الاستخلاف  $\frac{1}{2}$  من الذخيرة واذا ادعى على آخر انه باع من فلان  
 مائة من من الشحم الابيض بكذا وسلم الشحم اليه وقبض الثمن تمامه  
 وان الشحم المباع بان مشتركا بيني وبينك البائع هذا وانني قد اخذت



البيع حيث وصل الي خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي  
 هذا المدعى لا يصح لانه لم يذكر في المدعى ان الشئ كان قائما  
 في يد المشتري وقت الاجارة ولا بد من ذكر ذلك لان بدون  
 قيامه لا يحمل الاجارة من الشريك \* من جواهر النفا وهي حمل  
 ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عليه برجبدين فيصل كرويم فقال كرو  
 يكون صلحا على ذلك المبلغ \* من التمهيد اقام المدعى وصاحب  
 اليد البينة ان الدابة المتنازع فيها نجت في ملكه فصاحب اليد اولى  
 ولو دقنا فهو لم يوافق سنت الدابة فان اشكل بطل التوقيت ولو خالف  
 التوقيت بطلت البينات وكذا لو اقام كل واحد البينة انها نجت في ملك  
 بالغير وكذا لا يصنع مرتين فهو كالنجاح \* من التفريد ولو ادعى  
 رواية انها نجت في ملكه تعقل بينة ذى اليد اجماعا \* من النافع وان  
 اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالنجاح فصاحب اليد  
 اولى لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا لصاحب  
 اليد \* من المنتهى الخارج وذو اليد اقاما ان الدابة ملكه نجت  
 في ملكه او جزا الصوف او غزل القطن وكل سبب لا يتكرر يقضى لذي  
 اليد وان سبق تاسيخ الخارج \* من تحفة الفقهاء وان اراد خافه  
 ينظر ان كان سن النجاح يوافق احدا التاسيخين فهو له وان اشكل  
 الامر سقط حكم التاسيخ وجعل كانهما لم يذكر التاسيخ وان خالف التوقيتين  
 ذكر في ظاهر الرواية انه لا عبرة للتاسيخ وجعل كانهما لم يذكر التاسيخ



والحكم فيه ما ذكرنا من غير تأويل  $\frac{1}{2}$  وذكر الحاكم ان في رواية الجليلي <sup>الليث</sup>  
 شرح قها توت البيئات وسبق النتاج في يد صاحب اليد قضاء <sup>ت</sup>  
 فهذا هو الاصح  $\frac{1}{2}$  من الفصول وان ادعى النتاج فانه يقضى بيئته  
 ذي اليد وكذا اذا ادعى ذواليد النتاج والخارج ملكا مطلقا وهذا  
 اذا لم يؤسر خافان اسر خاضع لصاحب اليد ايضا الا انه اذا كان سن  
 الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فيج يقض  
 للخارج وان كان سن الدابة مخالفا للوقتين عامة المشايخ شرح  
 على انها تها توت البيئات وتترك الدابة في يد صاحب اليد قضاء  
 تترك  $\frac{1}{2}$  وفي شرح الطحاوي وان كان سن الدابة مخالفا للوقتين  
 فيه روايتان في رواية يقضى بينهما نصفان وفي رواية تها توت  
 البيئات وتترك في يد ذي اليد  $\frac{1}{2}$  وذكر في الهداية واذا اشكل سن  
 الدابة انما يقضى بينهما وان خالف سن الدابة الوقتين بطلت  
 البيئات  $\frac{1}{2}$  وذكر في موضع آخر واذا اشكل سن الدابة انما يقضى بينهما  
 ان كانت الدابة في يد ثالث وان كان في يد احدهما يقضى بها لذ  
 اليد كذا اطالعه في موضع ثقة  $\frac{1}{2}$  من خزائن الفقه في كتاب الدعوى  
 ولا يختلف في الوكالة والوصاية والدين اذا لم يكن الوصي وارثا  
 واليك البالغة اذا انكرت الوضوء والاذن في النكاح والولي اذا انكر  
 نكاحها او ادعى رجلا شفعة في دار فقال المشتري هي لابني الطفل  $\frac{1}{2}$   
من الفصول وذكر في شرح الطحاوي لو اسر خاملةت مورثها يعتبر



سبق التأسيس في قولهم جميعاً من الخانية وان ادعى مسيل ماء في دار  
 رجل فشهد واما مسيل ذكر في الكتاب انها تقبل في قول شمس الائمة  
 الحلواني سرح هذا والطريق سواء انما تقبل اذا بينوا موضع المسيل الله  
 في مقدم الدار او في مؤخرها وان لماء الوضوء والماء المطر وذكروا  
 مقدار المسيل اما بك ون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا  
 يختلف الخصم الا اذا شهد واعلى اقرار الخصم بذلك ولو ان ميزاباً<sup>جل</sup>  
 في دار رجل فمعه صاحب الدار عن مسيل الماء فيه كان له ان يمنع  
 الا ان يشهد الشهود ان له حق تسيل الماء في هذه الدار من  
 هذا الميزاب في وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم  
 وتصويب المسطح اليه يترك وان شهد وان كان يسيل فيه الماء  
 لا تقبل من الذخيرة واذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فارادى<sup>ب</sup>  
 الدار ان يمنع من ان يسيل فيه الماء فله منع حتى يقيم البينة ان  
 حق تسيل الماء فيه وليس لصاحب الدار ايضاً ان يقطع الميزاب وهذا  
 لان وضع الميزاب في الاصل محتمل يحتمل ان يكون بحق يان شرط  
 في القسمة لهذا الرجل حق مسيل الماء في دار هذا الرجل ويحتمل ان<sup>يكون</sup>  
 بغير حق ثبات لا يثبت لصاحب الميزاب حق تسيل الماء في دار  
 هذا الرجل ولا يثبت لصاحب الدار حق قطع الميزاب من  
 الخراب وصوب راسه خفضه وصوب الاناء اما الى اسفل  
 يجري فييد ومنه ذلك لانسان لا يجعل تصويب سطحه الى الميزاب



الآن يكون له ان يكون له حق التسييل اراد تسفله وانمخطاطه بسيلان  
 الماء من الحاوي في كتاب الدعوى وفي نوادر ابن سستم رجل  
 في يد يه شرب ادعى اخوان له فيه حقا فشهد شهود المدعي انه  
 كان يجري في هذه النهر لا تقبل هذه الشهادة حتى شهد ان له فيه  
 مجرى ماء او حق ثابت فان اقر المدعي عليه للمدعي انت كنت تجري  
 الماء فيه وانت ظالم وليس لك فيه مجرى فوصل الكلام اولم يصل  
 فان قال المدعي قد اقررت انه كان في يد ه لكن كان غصبا فعليه  
 البينة انه غصبه من الخانية عبد في يد رجل اقام البينة انه عبد  
 منذ عشرين سنة واقام الاخر البينة انه عبد ه وكان في يد ه منذ  
 سنة حتى اغتصبه الذي في يد ه فهو لمن في يد ه من الفصول  
 العجادي دابة في يد النساء جاء آخر واخذها وقال اني اخذت  
 الدابة من يد ه لانها كانت ملكي واقام البينة على ذلك تقبل ان  
 يحكم المحال ان كان هو ذا اليد لكن لما اقراني قبضت منه فقد اقر  
 ذا اليد في الحقيقة انما هو الخارج من الفصول ادعى على رجل مالا  
 او عينا فقال المدعي عليه انك اقررت في حال جوار اقرارك ان  
 لا دعوى ولا خصومة لي عليك واثبت ذلك بالبينة تسمع وتنفذ  
 دعواه وان كان يحتمل انه يدعي عليه بسبب حادث بعد الاقرار  
 لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا تعارض جعل المسقط آخر لان  
 السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول او لم يتصل به



ومنه في الذخيرة ادعى على آخر ما لا قام المدعى عليه بينة انك ابرأ  
 عن الدعاوي كلها في سنة كذا يصح هذا الدفع - ومنه ولو ادعى  
 لوديعه فانكره فقام المدعى بينة على الايداع ثم ادعى المدعى عليه الهلاك  
 او الردان قال في الجواب والا نكسر ليس لك على شيء يسمع هذا  
 الدفع لا مكان التوفيق ولو قال ما اودعته اصلا لا يسمع لعدم الامكان  
 من الفصول الاستروشي ولو قال مرا از تو جزري نهي بايد يكون اقرارا  
 بفرار ذمتك من الفصول العادي ولو قال لا خصومة لي معك يكون  
 ابراء ولو قال تازند كي فلان ست مراروي وعوي نيست يكون ابراء  
 عليه من هذا التاريخ في حيوته وبعد وفاته بسبب قول هذا التاريخ  
 ولو ادعى بسبب حاصل بعد ابراء - يصح له ما يقع ببراءة عنه -  
 من الذخيرة واذا اقر الرجاء دفعه - انما راد به بخلاف براءة  
 لاحق هو مال وما ليس بماله كالفد بالنفس والعقود وحدها  
 وما هو دين وجب بدلا عما هو له كالثمن والاجرة وما وجب بدلا  
 عما ليس بماله كالمهر والارش الجناية وما هو غير مضمون كالعصب  
 او امانة كالوديعه والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق  
 كلها ما هو مال وما ليس بماله لان قوله لاحق في نكرة في موضع النفي  
 والنكرة في موضع النفي تعم وقوله قبل فلا لا يخص الامانات  
 لان قبل كما يستعمل في الامانات يستعمل في المضمونات ايضا يقال فلان  
 قبل فلان اي ضمنت فلان قالوا وليس في البراءة كلمة اعم واجمع



من هذه الكلمة فانها توجب البراءة عن الامانات والمضبوطات بان  
هو مال وما ليس بمال وتما مدياً في آخر اقرار هذا الكتاب <sup>ب</sup>بر مرياً  
ذكر في صايا المستوفى اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد <sup>ب</sup>الا  
على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركة والده ولم يبق  
له من تركة والده عنده قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك  
في يد الوصي شيئاً وقال هو من تركة والدي واقام البينة <sup>ب</sup>قلت بينه  
وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين <sup>س</sup>على التنا  
ثم ادعى على رجل ديناً لوالده تسمع دعواه <sup>ب</sup>من المحيط ولو ان رجلاً  
ادعى عبداً في يد عبداً وادعى ديناً عليه وادعى شراء شيئ منه فهو  
خصم الا ان يقر المالك عي الله محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة <sup>ب</sup>من  
المتغري المخصوب اذا استحق من يد الغاصب بـ البينة لا يظهر ذلك  
القضاء في حق المخصوب منه حتى لو اقام البينة على المستحق قبل فاعلى  
هذا ينبغي ان لا يبرأ الغاصب عن الغنائم <sup>ب</sup>من منية المفتي ولو ادعى  
عيثاً من التركة بعد لصية حيث لا تسمع دعواه لان حق الوارث  
متعلق بالصورة مع المعنى فانه امد على القسمة <sup>ب</sup>من منه بعد  
ختمها صله بالعين وحق العزيمة يتعلق بالصورة فافترق <sup>ب</sup>من  
النوازل سئل ابو بكر سرح عن رجل له داران متلا احداهما عامرة  
والاخرى خراب فباع الدار الخراب وكانت مصبب ميزاب الدار  
العامرة وملقا ثلثها في الدار الخراب فمنعه المشتري عن ذلك <sup>ب</sup>سراً



ان رضي المشتري بذلك ثم اراد ان يمنع من ذلك قال للمشتري  
 منع من ذلك قيل فان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح  
 الثلج قال استثناء مسيل الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز لان المعاملة  
 جرت في مسيل الماء ولم يجر في القاء الثلج قال الفقيه راجح ان كان له  
 ميزاب في تلك الدار ومسيل مسطحة الى هذه الجانِب وعرف ان  
 ذلك قديم فمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل  
 سطوحه الى دار رجل وله ميزاب قد يم فليس لصاحب الدار ان  
 يمنع وهذا استحسان وبوجوه العادة واما اصحابنا فقد اخذوا  
 بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان يقيم ابينة ان له حق المسيل  
 من القنية راجح اذ لا جاره في وضع الجذوع على حائطه او حض  
 سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري رفع الجذوع والسرداب  
 الا اذا شرط في البيع ثوات ذلك في لا يكون له ذلك وفي جامع  
 الفقيه العتابي راجح ان كان طريق الخشب والسرداب في الدار التي  
 بيعت لا جني بحق لانهم ملكوا اجاره فهو عيب للمشتري ان  
 يمنع من الجوهر راجح له ميزاب في بستان فباع صاحب البستان  
 بستانه فجعل المشتري البستان دارا فليس له ان يبطل حق التسييل  
 لان حقه لا يبطل بان يجعل البستان دارا ومن المنتهى ميزاب في  
 دار رجل فمنعه ان يسيل الماء له ذلك الا اذا قام ان له مسيلا  
 بخلافه لو اختلف في النهر والماء لاحدهما وعن بعض المتأخرين



ابن عرف ان الميزاب قديم ويصوب السطح اليه يتروك للدلالة الحال  
 اقام ان كان يسيل لا تقبل مسيل ماء في قناه فاراد ان يجعلها ميزابا  
 او عكسه لا بقدر الا برضاء صاحبه كما لو طول الميزاب او عرض <sup>يسيل</sup>  
 ماء سطح آخر فيه <sup>من</sup> <sup>الدبري</sup> من اراد ان يحفر بئر في مسجد من  
 المساجد او في محلة فان لم يكن ذلك ضررا بوجه من الوجوه وفيه  
 نفع من كل وجه فله ذلك والقوى على هذا <sup>من</sup> المحيط وفي نوادر  
 ابن مرستم راجح للوالي ان يعطي من الصرقة الحادة احدا <sup>عليه</sup> <sup>يسئ</sup>  
 ان كان لا يضرب بالمسلمين وان كان يضرب <sup>فليس</sup> له ذلك <sup>من</sup>  
 الا ورجندي وليس هذا الا للخيبة <sup>من</sup> <sup>الفصول</sup> قال راجح  
 في آخر كتاب الشرب راجل بنى هائطا من حجارة على الفرات <sup>اتخذ</sup>  
 عليه رحا او بنى في طريق المسلمين بناء فخاصمه في ذلك واحد  
 من المسلمين او من اهل الذمة سوى العبيد والعبيات فانه <sup>يقضي</sup>  
 عليه بهدمه سواء كان يضرب العامة او لا يضرب لهم فكذا ذكره  
 محمد بن سلمة البلخي راجح لا يقض عليه بالهدم اذا لم يضرب العامة  
 لانه اذا لم يضربهم فالمخاصم منعته قوا والسكان ان يحرق  
 الرجل طريقا عند الحاجة تاثيرا في باب الشرب <sup>وفي المستقى</sup>  
 قال اذا اراد ان يبنى كنيسة او ظلة على طريق العامة فاني امنعه  
 عن ذلك وان بنى ثم اختصوا نظرت في ذلك فان كان في ذلك  
 ضررا مرتد بقلعه وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله <sup>من</sup> <sup>الخلاصة</sup>



و لو ادعى على آخر حق المروءة او سرقته الطريق في دار انسان لقل  
 قوله صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار  
 لم يستحق بهذا شيئا من جواهر الفتاوى <sup>من</sup> رجل ادعى على امرأة  
 انها منكوته وقالت كنت امرأة فطلقني وانقضت عدي فتزوجت  
 بهذا الرجل الثاني ولا بينة للمدعى فتخاصما حتى اختلعت منه بمال  
 فهي امرأة الزوج الثاني ولا حاجة الى اعتداد وتجديد النكاح ولا  
 لهذا الخلع لان نكاح المدعى لم يصح فكيف يصح الخلع واقدامها على الخلع  
 وان جعل كقرار بالنكاح دالة فلا يصح ذلك في حق الزوج القائم <sup>لها</sup>  
 لو اقرت له صريحا بعد ما اكرت لم تصدق به من المحيط صبي في يده  
 رجل من اهل الذمة يدعي انه ابنه جاء المسلم واقام بينة من المسلمين  
 او من اهل الذمة انه ابنه واقام الذي في يده بينة من اهل الذمة  
 انه ابنه قضى للخارج لان ما اقام الذي من البينة ليس بحجة في  
 حق مسلم فصار في حق المسلم كان الذي لم يقره فان اقام الذي <sup>بشأن</sup>  
 من المسلمين وباقي المسئلة بحالها قضى للذي يحكم يده عند الادعاء  
 في المحقق ومذهبي في يده رجل جاء رجلا فادعى كل واحد <sup>حده</sup>  
 منهما انه ابنه فاقاما على ذلك بينة قضى بينهما وان وقتت  
 احدي الدائنتين وفقا قبل الاخرى بنظر الى سنن الصبي فان كان  
 موافقا لاحد البنتين صحرت لوقت الاخرى بقضوي الذي كان في  
 قلبه وادعى من الصبي وان كان صغارا لا احد البنتين



مُشْكِلًا لِلْوَقْتِ الْآخِرِ يَقْضَى لِلْمَشْكَلِ لَا نَدْرِكُ يَتَقَبَّلُ بِكَذِبِ الْآخِرِ وَأَنْ كَانَ  
 مُشْكِلًا لِلْوَقْتَيْنِ نَحْوَانِ يَشْهَدُ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّ ابْنَ شَيْمٍ سَنِينَ  
 وَالْآخِرَ ابْنَ عَشْرٍ سَنِينَ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمَعْنَى سَرَّحَ يَسْقُطُ اعْتِبَارُ  
 التَّأْرِيخِ وَيَقْضَى بَيْنَهُمَا بِاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ سَرَّحَ  
 ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَرَّحَ فِي شَرْحِهِ أَنَّ يَقْضَى بَيْنَهُمَا وَفِي رِوَايَةِ أَبِي حَفْصٍ  
 وَلَا يُعْتَبَرُ التَّأْرِيخُ وَعَلَى رِوَايَةِ أَبِي سَلِيمَانَ سَرَّحَ يَقْضَى لَأَسْبَقَهُمَا تَأْرِيخًا  
 فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ اعْتَبَرَ التَّأْرِيخُ وَذَكَرَ شَيْخُ الْأُمَّةِ الْحَلَوَانِيُّ سَرَّحَ فِي شَرْحِهِ  
 وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ سَرَّحَ ذَكَرَ فِي عَامَةِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ يَقْضَى بَيْنَهُمَا وَذَكَرَ  
 فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ يَقْضَى لَأَسْبَقَهُمَا تَأْرِيخًا قَالَ سَرَّحَ وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَ  
 فِي عَامَةِ الرِّوَايَاتِ وَاتَّفَقَتْ الرِّوَايَاتُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ سَرَّحَ أَنَّ لَهَا عَمَلًا  
 لِلتَّأْرِيخِ فِي بَابِ النَّسَبِ حَتَّى أَنَّ الرَّجُلَيْنِ إِذَا ادَّعِيَا نَسَبًا دَابَّ فِي يَدِ  
 الْآخَرِ قَامَا ابْنَيْنِ وَارْتَحَا وَكَانَ سَنَ الْمَدَائِدِ مُشْكِلًا يَقْضَى بَيْنَهُمَا  
 رَحَى مَا ذَكَرَ فِي رِوَايَةِ أَبِي حَفْصٍ سَرَّحَ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَرَّحَ وَعَلَى  
 عَامَةِ الرِّوَايَةِ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْأُمَّةِ سَرَّحَ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا ذَكَرَ فِي رِوَايَةِ  
 أَبِي سَلِيمَانَ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَرَّحَ وَعَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ كَمَا  
 ذَكَرَهُ شَيْخُ الْأُمَّةِ سَرَّحَ وَرَقَّ أَبُو حَنِيفَةَ سَرَّحَ بَيْنَ النَّسَبِ وَبَيْنَ النَّسَبِ  
 فَاعْتَبَرَ التَّأْرِيخُ فِي النَّسَبِ وَاسْقَطَ التَّأْرِيخُ فِي النَّسَبِ وَهِيَ سَوِيَّةٌ بَيْنَ  
 النَّسَبِ وَالنَّسَبِ وَاسْقَطَا التَّأْرِيخَ فِيهِمَا وَفِي يَدِ  
 رَجُلٍ يَدْعِي نَسَبَهُ خَارِجًا مِنْ أَحَدِهِمَا عَسَلَمَ وَالْآخَرُ ذَمِي وَأَقَامَ كَلَامًا



منهم بينة من المسلمين انه ابنه قضي بالنسب من المسلم ويرجع المسلم  
على الذمي بحكم الاسلام والحاصل ان الترجيح في باب النسب بالاسلام  
او باليد ففهما امكن الترجيح باليد لا يصار الى الترجيح بحكم الاسلام  
وفي هذه المسئلة نغذر الترجيح بحكم اليد لانهما خارجان فرجنا  
بحكم الاسلام وفيما اذا كان الصبي في يد ذمي يدعي انه ابنه ويقيم  
بينة من المسلمين وجاء مسلم وادعى نسبه واقام بينة من المسلمين  
او من اهل الذمة يقضى للذمي لان هناك الترجيح بحكم اليد يمكن  
فرجنا اليد عند الاستواء في الجهة صبي في يد رجل ادعاه ذمي انه ابنه  
ولد في فراشه واقام على ذلك بينة شاهدين مسلمين وادعى عبد الله  
ابنه ولد على فراشه من هذه الامة قضي للذمي ولم يترجح العبد  
بحكم الاسلام وان كانا خارجين كما فيما تقدم لان الترجيح بحكم الاسلام  
انما يكون بعد استواء البينتين في الاثبات وبينة الذمي اكثر اثباتا  
لانها تثبت بجميع احكامه ومنه صبي في يد رجل جاءت امرأة وادعت  
انه ابنها فقامت على ذلك شاهدين قضي لها بالولد وان لم تقم المرأة  
فان كان صاحب اليد يدعي نفسه لا يقضى للمرأة المدعية قبل هذا  
على قول ابي حنيفة راح فاما على قولهما يقضى للمرأة المدعية بناء على ان  
شهادة القابلة على الولادة اذ لم تتأيد بموید وتضمنت ابطال حق  
مستحق على الغير ليست بحجة عند ابي حنيفة راح وهنا تضمنت ابطال  
اليد على ذي اليد نصار وجودها والعدم بمنزلة هي مجرد الدعوى



من جانبها ومن جانب صاحب اليد كذلك فيقضى لصاحب اليد  
وعندها شهادة القابلة حجة بمنزلة شهادة الرجلين فيقضى بالولد <sup>للمن</sup>  
وإن كانت ذواليد لا يدعيه لنفسه وهو لقيط فليس له على القليطة  
مستحقة <sup>في</sup> ألا يرى أن للقاضي أن ينزع من يده وإذا كان للقاضي  
ولاية إبطال يده من غير شهادة القابلة فتح شهادة القابلة أولى <sup>بما</sup>  
امرأة ادعت امرأة أخرى أنها ابنتها وأقامت على ذلك بينة وأقامت  
المرأة التي في يديها أنها ابنتها يقضي للتي في يديها أما على قول أبي حنيفة  
مرج فلان شهادة المرأة الواحدة للخارج عند دعوى ذى اليد <sup>ومجرد</sup>  
ودعوى الخارج سواء وأما عندهما فلا بينهما استويا في الدعوى والمجردة <sup>وتو</sup>  
ذواليد بحكم يده ولو شهد لكل واحد منهما مرجلان قضى لذى اليد ولو  
شهد لصاحب اليد امرأة واحدة وشهد للخارج مرجلان قضى للخارج  
أما عند أبي حنيفة مرج فلان شهادة امرأة واحدة على الولادة حالة <sup>للمن</sup>  
ومجرد الدعوى سواء وأما عندهما فلا تعارض بين المجتنبين لأن شهادتهما  
امرأة واحدة حجة على الولادة لا غير وشهادة الرجلين حجة في الولادة و  
غيرها من الأحكام <sup>في</sup> من الفصول وذكر في الجامع ولصغير عين في يدي  
مرجل يقول هو ليس بي وهنالك من يدعي يكون أقرا بأبائت للمدعي  
حتى لو ادعاه لنفسه لا تقبل قال القاضي الإمام طهيري الدين مرج في فتاواه  
وحاصل هذا أن قول صاحب اليد هذا <sup>شأن</sup> العيب ليس بي عند وجود المن  
أقرا بأبائت للمدعي على رواية الجامع وعلى رواية الأصل ليس بي







من الخافية وان كانت المدعى بد منقولا عظيم لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرا  
 نحو الخشب العظيم وحجر الرعى والغنم الكثير والموترون اختلفوا  
 فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة المنقولين <sup>عليه</sup> على المدعى  
 والصحيح ان القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعى بد وشهود  
 معه فيشهدون عند القاضي ان شهود المدعى شهدوا والمدعى في حق يقضي  
 القاضي للمدعى واذا بعث القاضي بسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد  
 من القضاء بتلك الشهادة <sup>من</sup> من الذخيرة وفي فتاوى اهل <sup>قند</sup> سمرقند  
 تنازعوا في شيء فاقام احدهما البينة انه كان في يده منذ شهر و <sup>اقام</sup>  
 الآخر بينة انه في يده الساعة اقره القاضي في يد المدعى الساعة في  
 يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد رحم  
 فاذا اقام احدهما البينة انه في يده منذ شهر واقام الآخر انه في يده  
 منذ جمعة قضى <sup>جل</sup> للمدعى بالجمعة ومنه ايضا ادعى رجل ارض في يده <sup>جل</sup>  
 بهذه العبارة ان هذه الارض كانت في يدي وان صاحب اليد <sup>أخذ</sup>  
 يده عليها واخذها مني فانكره واليد احداث اليد فاقام المدعى <sup>البينة</sup>  
 على احداث اليد عليها واخذها منه نقض القاضي القاضي وقصر يده عن  
 الارض وسلمها الى هذا المدعى ثم ان الذي كانت الارض في يده  
 ادعى ان هذه الارض ملكه وحقه وفي يده هذا الذي احذاه الآن  
 بغير حق واقام على ذلك بينة فالقاضي يقضي بالارض ويعيدها



من التماس حانية صبي في يد رجل ادّعاء حرم مسلم انه ابنه من هذه الامة  
 وادّعاء عبد او مكاتب انه ابنه من هذه المرأة قضى للحرم ولو ادّعاء عبد  
 انه ابنه ولد من هذه الامة وادّعاء مكاتب انه ابنه ولد من هذه  
 المكاتبه قضى للمكاتب من الفصول وان اقام المدعي بينة ان العين  
 له منذ شهر وقد اشتراه المشتري قبل ذلك يقضى به للمدعي ولا يرجع  
 المشتري على بالعه بالثمن من القينة التي بدفع صحيح وقضى القاضي  
 ببطلان دعوى المدعي ثم اعاد الدعوى عند قاضي آخر لا يحتاج المدعي  
 عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبتت ذلت بالبينة  
 من الصيرفي ولو ادعى اول مرة انه لفلان وكل بخسومة فيه ثم اقام البينة  
 انه له لا تقبل ولو ادعى الوقف او لا ثم ادعى انها له لا تسمع كما لو ادعى لغيره  
 ثم ادعى لنفسه قال لرجل اين تذهب فقال اذهب تاخذ من كسر عويكم  
 فادّعاء واقام بينة على وفق دعواه فالمدعي عليه يقول انت قلت هذه  
 المقالة فيكون اقرار منك بانها ملكي قال يسمع هذا الدفع من التأني  
 رجل كتب شهادته على صلت ابيع ثم ادعى المحمد ودفان كانت كتب شهد  
 بما فيه او شهد على ذلك لا تسمع دعواه وان كان كتب على اقرار البائع  
 انه باع تسمع دعواه ولا يكون تناقضا قال مشائخنا راجح ان كتب في  
 الصلت باع وهو يملك وهو كتب شهد بذلت لا تسمع دعواه وان  
 كتب في الصلت اقرار البائع انه باع بها وهو كتب شهد بذلت تسمع  
 دعواه من الفصول قال اذا كتب في صلت ابيع شهد بذلت انما كان



اقواسا بانه لا ملك له لان معنى قوله شهد بك ذلك كواشده بان يعني بما  
 في الصلح والمكتوب في الصلح باع ما هو ملكه وباع بيضا صحيحا جائزا  
 وانما يصير شاهدا على ملك البائع والبيع الصحيح ان لو كان جائزا او صحيحا  
 من القينة كتب شهادة في صلح محدد ودفن صار متولي مسجد فادعاه  
 للمسجد لا تسمع ان كان كتب في الصلح ان البائع باع ملكه قال استاذنا  
 رضى فرغ من هذا ان اقرار الانسان بكون العين ملكا لمدعى عليه  
 كما يمنع دعواه لنفسه يمنع دعواه لغيره من الفصول ولو ادعى اولا بسبب  
 الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت تناقض من العتبية ولو ادعى  
 ميراثا ثم الشراء والمصبة قبله لا تسمع من الذخيرة فاما اذا قال <sup>شهود</sup>  
 المدعى عليه ان الوارث قال مات ابي والدار ليست له لانه وهبها لي  
 في حيوته وصحته اولانه بها مئة في حيوته وصحته لم يكن ذلك دفع <sup>لينة</sup>  
 المدعى لان الثابت بالينة بعد ذلك ثابت عيانا ولو عاينا اقرار الوارث  
 ان اياه مات وهذه الدار ليست له لانه وهبها لي او باعها مني في <sup>حيوته</sup>  
 وصحته ثم ادعى الميراث من ابي بعد ذلك تسمع دعوى الميراث منه  
 لان التوفيق بين الميراثين ممكن لانه يمكن ان يقول بعد في البيع او  
 المصبة وعجزت عن اسماء والينة لتوفيق مدعيه لا بظاهر وصار  
 ميراثي عنه ظاهرا وقد سرحت بعد في كتاب الشريعة ان لو عجز  
 ما ذكرنا ان الكلام يتم بغيره وهو بصورتيه ما هو به واما ما بيننا  
 له وقول لانه باعها مني عند ابيه وان الكلام في ملك الاب من



الأصل فيمكنه دعوى الميراث بعد ذلك بخلاف ما إذا قال ليس <sup>بميراث</sup>  
 لأن ظاهر هذا الكلام يوجب نفي ملكة الأب فيه من الأصل ولا يمكنه  
 دعوى الميراث بعد ذلك من <sup>الكنز</sup> <sup>الكنز</sup> هنا على ما في يد آخر قضي  
 لهما وعلى نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقت (وسبقت بيته) من  
 الفصول وإن لم يكن في بيت أحدهما ولا دخل بها أحدهما فإن وقتا فالاول  
 اولى لا نذلا معارض له في ذلك الزمان فيقضى له في ذلك الزمان و  
 ينزل من ذلك بطلان نكاح الآخر وبطلان شهادته بعد ذلك من  
 من شرح المصحح فان وقتا كان العمل بالاسبق منهما تأريخا من  
 القنية ولو ادعى عينا من اعيان التركة انما اشتراه من الميت او هب  
 الميت له وسلمه اليه لا تمنع بعد القسمة من المختار ادعيا نكاح امرأة  
 واقام البينة فان وقتا فهي للاول والا لمن صدقته من الثانية وان  
 ارتخا واحدهما اسبق فالسابق اولى على كل حال من الخلاصة وان  
 ارتخا وتاريخ احدهما اسبق فالسابق اولى ومنه ولو ادعى ان له على  
 ابيه الف درهم وانده مات وفي يده تراثه وطالبه بقضاء الدين يسأله  
 هو مات ابوه ان اقر لكن انكر الدين ثبت كونه خصما بعد ذلك ان  
 اقام البينة يستوفي جميع الدين ولكن يستحلف المدعي ما قبض شيئا من  
 هذا الدين ولا ابراءه وان لم يذبح الوارث ذلك من التنازع  
 من رجل ادعى على ميت حقا فخصمه الورثة او الوصي فلو قضى القاضي على  
 الوصي او على الورثة يكون قضاء على الكل من القنية ادعى على واحد



من ورثة ميت دينا واشتد والتركة في يدي اجنبي فللمدعي عليه بان يثبت  
التركة من الاجنبي من حاشية البردوي ابراهيم التي يثبت بها  
الوجوب ثابتة للميت بدليل بقاء الواجبات ولهذا قلنا ان المدعيون  
اذا مات بقي عليه الدين لان الموت لم يوضح لا سقاط الدين عن  
الذمة من الفصول الدين المستغرق يمنع ملك الوارث من  
الذخيرة الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط بالبر  
الغرماء حتى لو باع لا يفتنا من هذه الغناوات وعليه ديون  
مستغرقة فجاء رجل وادعى دينا على الميت وادعى له دينه فان اراد  
ان يحلف الوارثه ليس له ذلك لانه لا حق لهم في التركة من المحاي  
وسئل ابو بكر عن مات وترك وارثا وعليه دين محيط بتركته قال  
الوارث لا يكون خصما للغرماء لانه لا يرثه وقال علي بن احمد  
الوارث يكون خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة قال الفقيه  
وهناخذ في الكبرى وهو اختيار ابي الليث سراج ويدل على كنه  
الغوامض الاصل ان الحق انما يثبت للمحال من كل وجه لا يجوز تأخير  
بحق موهوم عسى يثبت وعسى لا يثبت لان التأخير بطار من وجه  
ولا يجوز ابطار انما يثبت بيقين لحق موهوم عسى يثبت وعسى لا  
من الغوامض في ذهاب ابي الليث سراج في مات وادعى الي



اذا كانت التركة مستغرقة بالدين وان لم يكن نقد تصرف الوارث  
 في حصته الا ان يكون البيع شيئا معنيا من الدار وما اشبه ذلك  
 من الجواهر احدا لورثة باع شيئا من التركة للدين الميت وبعض الورثة  
 غائب فانه ينقد البيع ولو كانت الثمن اكثر من الدين يعيد الزيادة  
 الى التركة يعني البيع في الكل جائز والفاضل من الثمن عن الدين يرد  
 الى التركة من الكبرى وارث كبير باع شيئا من التركة او من  
 العقار وقد بقي عليه دين ووصايا لا يرد البيع من الفصول وذكر  
 الديناري في فتاواه اذا باع الوارث شيئا من التركة وفيها دين مستغر  
 كل يجوز قال في موضع روابوداكر وام كذا رد وقال في موضع اذا باع باذن  
 الغريم ثم اجاب ينقد البيع ان قضى الدين ومنه تركة فيها دين غير  
 مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل واحد منهم ما يخص  
 نصيبه من الدين حتى لو كانت الدين الف والتركة ثلث الالف قسمت  
 بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الالف وهذا اذا اخذهم جملة  
 عند القاضي اما اذا اطف باحدهم يأخذ منه جميع ما في يده من الصغرى  
 تركة فيها دين غير مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل  
 واحد منهم ما يخص نصيبه من الدين حتى لو كانت الف والتركة ثلث  
 الالف فقسمت بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الالف وهذا  
 اذا اخذهم عند القاضي جملة اما اذا اطف باحدهم يأخذ منه جميع ما في  
 يده عن يم الميت اذا قضى دين الميت بغير امر وصيه ان قال هذه



'الالف التي بعد ان الميت علي من الف الف التي كانت على الميت جازر وان  
 لم يقل كذا لك ولكن قضي الف عن الميت فهو قبيح والالف عليه  
 وهكذا في الصغر على رجل اثبت الدين على الميت فقال له رجل عند  
 القاضى ان الميت علي كذا وكذا امر القاضى بالدفن الى الكوفة  
 اثبت دينه على الميت جازر ذلك لان الامر من القاضى مع فان  
 القاضى ولاية قضاء دين الميت هذا اذا دفع الامر القاضى فان دفع  
 بغير امره يجوز ايضا ويسقط الدين عن مديون الميت كذا قال الامام  
 السرخسي رحمه الله لا فائدة في دفعه الى الورثة لانهم يدفعون الى دائر  
 الميت او يدفع الى القاضى حتى يدفع القاضى الى غرماء الميت فيجوز  
 الدفع قصر المسافة وفي فتاوى رشيد الدين لا يملك الدائن  
 اثبات الدين على العريم الذي للميت عليه دين ولا على الموصى له ولكن  
 اذا ثبت على من يبع الاثبات عليه كالوصي والوارث تثبت له ولاية  
 الاستيفاء باعتبار انه تركه الدين اذا ثبت بالشهادة لا بد من القضا  
 اذا كانت الاموال في منزل الميت فاحذها بعض الورثة بقضي الدين  
 او اخذوا لو دافع من منزله ليرد على اصحابها حيث لا يضمن استعسانا  
 من الفصول لو هلكيت التركة في يد احد الورثة ينظر ان كانت على  
 الميت دين مستغرق لا يضمن شيئا لان قبضه حصل للغير ما وصالا  
 كالوديعة عند رجل من الذخيرة لو قال هذا الخيل مني كانت دعوة  
 محقة من الخانية رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام فهو







قوله ان يحلف المدي - من القنية قال سمعت شيخ الاسلام قفا  
 علاء الدين المروزي سرح يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على  
 نفسه بمال في صلت ويشهد عليه ثم يدي ان بعض هذا المال من  
 وبعضه ربوا ونحن نفق ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان منا  
 قضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار من الخلاصة من الصغر  
 باع دارا وابنه البائع حاضر ساكت ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك  
 انه كان ملكه واليوم ملكه ولم تكن ملكت الاب وقت البيع قال  
 المتأخرون من ائمة سرقند انه لا يقع دعواه وجعل سكوتة عند البيع  
 والقبض كإقراره وافق مشايخنا سرح انه يقع الا اذا كان الابن  
 يتقاضيه الثمن من القنية في كتاب الدعوى باع ارضا سلفها  
 الى المشتري وتصرفها مدة نرس عا و بناء وجاره ساكت ثم الآن  
 يدعي انها ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع التسليم  
 ساكتا وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرف المشتري ولكن كان  
 ساكتا وقت البيع قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما  
 المتأخرون فيما اذا باع وسلم ولده ونزوجه حاضرة ساكتة حيث  
 تسقط بهذا القدر دعواها من القنية باع عقارا وابنه حاضر  
 او امرأة او بعض اقا سر به حاضر يعلم به وتقابضا وتصرف المشتري  
 فيه زمانا ثم ان ذلك الحاضر عند البيع على المشتري انه ملكه ولم يكن ملكا  
 البائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سرقند سرح انه لا يقع هذا



اللعوى فيجعل سكوتة عند البيع كالا فصح بالاقراء يكون المبيع ملكا  
 للبائع قطعا للاطماع الفاسدة وسد الباب للبليس واقتضائنا  
 بخارج ان يصح اللعوى ولم يجعلوا السكوت كالا فصح بكونه ملكا  
 للبائع لكونه محتملا قال الكوفي والشاهد حسام الدين راج ان كان  
 المفتي ينظر في المدعي ويفتي بما هو الاحوط كان الاخص وان لم يكن  
 ذلك يفتي بقول مشائخنا راج من التمس خاشية ولو شهد على الصلح  
 وختمه ولم يتكلم فقد سلم والمظاهر ان له دعوى اذا لم يكن في الصلح بما  
 وهو يملكه او شهد باقرار البائع ولو اخبر عن بيعه لا بلفظة الشهادة  
 عند القاضي او عند غيره فهل يمنع دعواه من الحاوي وفي فتاوى  
 النسفي عن باع عمارة وابنه وامرأته حاضرات يعلمان بدو وقع التقاضي  
 بينهما ونصرف المشتري ومضى على ذلك مدة ثم ان الابن الحاضر  
 عند البيع والمرأة الحاضرة ادعى على هذا المشتري ان الذي اشتراه ملكي  
 ولم يكن ملك البائع وقت البيع قال اتفق مشائخنا واستاذنا راج ان  
 هذه الدعوى ومثلها لا يسمع وهو بليس محض وحضوره عند البيع  
 وترك مناره عنه فيما يصنع اقرار منه انه ملك البائع وان لاحق له  
 في البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فصح بالاقراء دلالة قطعا  
 للاطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس باب من  
الظهير رجل باع عمارة وابنه وامرأته او بعض اقرار به حاضرا  
 فوق القابض بينهما ونصرف المشتري من ماله ثم ان الحاضر عند البيع



مدعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملكا اباع وقت البيع اتفق  
 المشايخ المتأخرون ومن مشايخ سمرقند انه لا يقع هذه الدعوى  
 من انفصال رجل باع عقارا وامراة او ولدا او بعض اقرار بها  
 فسكت ولم يقل شيئا ثم ادعى المشتري ~~من كان~~ كان حاضرا وقت البيع  
 ان العقار كان له ولم يكن ملكا ~~من كان~~ وقت البيع قال اتفق مشايخنا  
 واستاذنا راجح ان هذه الدعوى ومثلها لا تسمع وهو تلبيس محض  
 وحضوره عند البيع وترك منار عتد فيما يصنع اقرار منه انه ملك  
 البائع وان لاحق له في البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فصح  
 بالاقرار دلالته قطعا للاطماع الفاسد <sup>س</sup> لا لاهل العصر في الاضرار بالناس  
 من الخوي وفتوى مشايخ سمرقند على انه لا تسمع دعواه وجعل  
 سكوتة في هذه الحالة كالا فصح بالاقرار دلالته قطعا للاطماع <sup>سنة</sup> الفاسد  
 وسد باب التلبيس وافق مشايخنا بان يصح فان ينظر المفتي في  
 المدعي ويفتي بما هو الاحوط كان احسن وان لم يكن يفتي بقول  
 مشايخنا راجح ~~من التلبيس~~ وفتوى مشايخ بخارا انه تسمع دعواه  
 ينبغي للمفتي ان ينظر في ذلك ان كان البائع والمدعي معروفا <sup>تلبيس</sup> قايما  
 والخصومات ينبغي ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي  
 بصحة الدعوى ~~من التلبيس~~ في فتاوى قاضين سكوت المالك اذا باع  
 رجل ملكه وهو حاضر ليس بوضعا عند ابي حنيفة راجح وهو قول  
 ابي يوسف راجح خلافا لابن ابي ليلى راجح مذکور في بيوع الجامع



الاصل - وفي حاشية ما ذون الذخيرة بخط صدر الاسلام طاهر بن  
 محمود سرح واذا رأى اجنبياً يبيع عينا من اعيان ماله فسكت لا يصير  
 ما ذو ماله في البيع - من الخافي اذا باع الرجل شيئاً بحضرة امرأته  
 ساكتة ثم ادعت بعد ذلك انه لها اخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تسمع  
 دعواها والصحيح انها تسمع وان ادعى عقاراً فلا يد من ذكوا البلدة التي  
 فيها الدار المدعاة ثم من ذكوا المحلة ثم من ذكوا السكة ثم يكتب حدود  
 الدار - من القنية في كتاب الدعوى ادعى عليه انه مملوك فقال  
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بيئة تدفع عنه خصومته ولا  
 يقضي بيئته المدعي ثم ان حضر الغائب فلا سبيل له على العبد حتى  
 يقيم البيئة - من الفصول ادعى على عبد انه ملكي فقال العبد انا  
 ملكت فلان فان فلان غائب ان اقام العبد بيئة على ما ادعى اندفع  
 دعوى المدعي - من الذخيرة اما لو ادعى المدعي عليه ان الشاهد  
 قد غلط في الحد وداو في بعضها لا تسمع دعواه ولو اقام البيئة على ذلك  
 لا تسمع بيئته هكذا احكي فتوى شمس الائمة السرخسي وشمس  
 الا سلام الا وخرجني سرح وهذا لان دعوى الغلط من المدعي  
 عليه الشاهد انما يكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي  
 عليه لان الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعي وجواب المدعي  
 عليه والمدعي عليه حين اجاب المدعي فقد صدق ان المدعي  
 بهذه الحد ودفع يدي عوى الخطأ بتجده ذلك في الحد ودمنا <sup>قضا</sup>



من التقاوى الجارية وقوله لا دعوى لي عليه ينصرف الى سائر  
 العلاقات اذا ادعى دعوى معينة ثم صلح و اقر ان لا دعوى له عليه  
 ثم ادعى دعوى أخرى شمع وينصرف الاقرار الى ما ادعى أولا <sup>غير</sup>  
 الا اذا اعم فقال اية دعوى كانت في لا شمع اية دعوى كانت <sup>في ذلك</sup>  
 الفصل ذكر في دعوى العدة ادعى على امرأة لها طلاق من مكره  
 وي بوم لكنه غاب فاجبروني بوفاته فتس وجت بهذا بعد انقضاء  
 مدة العدة فهي للمدعي <sup>من الجواهر</sup> اقرب بين مطلق لاخر ثم انكر  
 وقال لم يصل مال النكاح الي واسر ادان يحلف المقر له ان مال النكاح  
 قد وقعت الي فانه لا تقبل هذه الدعوى ولا يحلف على ظاهر المذهب  
 لكن بعض من قضاة السلف والخلف يحلفون في هذه الصورة  
 ولكن لو سلم المال الى المقر له ثم يحلفه كذا انجه كرفتي جنري باز بايدوان  
 و بناحق كرفتي ليكون للنفي اقرب الى النفي <sup>من الصيرفة</sup>  
 ادعى على اخوات هذه الدابة ملكه قد كانت نجت في يده واقام  
 البينة عليه ثم ان المدعى عليه كانت قد اشتراها من فلان فاقام  
 البيع مع البائع قبل ان يقضى للمدعي ثم ان ذلك المدعى الـ  
 يدعيها على ذلك البائع واقام البينة عليه بالنتاج واقام المدعى  
 عليه البينة على النتاج ايضا والدابة في يده قال القاضي ببيع  
 الدين بينة الخارج اولى بعنى المدعى لان البائع لما قال البيع  
 مع المشتري فقد صار بيعا جديا في حق الثالث فعادت اليه



يملك محمد بن فصار كانه ادعى ملكا محمد ثانيا فلا تقبل بينة لهذا <sup>من</sup>  
المتفق من فتح الكوفة في جداره <sup>من</sup> وانكشف له نساء جاره <sup>من</sup> والجار  
عاجز عن استناره <sup>من</sup> يوم مر بالسد بالاختيار <sup>من</sup> شرح المتفق  
ولو فتح كوة الى جانب الجار بحيث ينكشف له نساء جاره ولا يقدر  
جاره على الاسترمانع اليوم وهذه الاختيار المتأخرين لفتوى في هذا  
الزمان تغليباً للفساد في اهل الزمان <sup>من</sup> اما الرواية من العلماء المتقدمين  
بان لا يمنع لانه تصرف في ملكه ولا يمنع لما ذكرنا وان اضل غيرهم <sup>من</sup>  
النهذيب واما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحته ونحوها لا يمنع  
والفتوى على انه ان كانت الكوة للنظر والساحة في موضع النساء يمنع  
من الملقط خبانه اتخذ حائطا في وسط البرازين يمنع من ذلك  
وكذلك كل ضرر عام وبراقتى ابو القاسم <sup>من</sup> القنية نسب  
من الا استخراج الابريس من الفيلق فليجبر ان المنع اذا ضر <sup>خان</sup> بالذ  
ورائحه الذي ان <sup>من</sup> حاشية البردوي وللجيران منع دقا  
الذهب لتضررهم بدقه <sup>من</sup> الفصول دارين رجلين <sup>اقسما</sup>  
هذه الدار وقال احدهما بنى حائطاً حاجزاً بيننا فليس على الآخر  
اجابته وان كان احدهما يؤذي جاره ويطلع عليه في حال لا يجوز  
الاطلاع كانت للقاضي ان يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل واحد  
منهما من النفقة لخصته بفعلها القاضي على وجه المصلحة <sup>من</sup>  
الهداية في كتاب المكاتب في باب موت المكاتب والثالث هي المدة



متى ضربت لا بداء ولا اعتداء كما مهال الخصم للدفع والمديون للقضاء فلا يتراد<sup>عليها</sup>  
 من الكافي اي امهال المديون للقضاء فان اذ اقربدين وسأل ان يمهله  
 ثلثة ايام ليحضرا المال ويسبع عينا في يده اجابه الى ذلك بأن من شرح المصلحة  
 لنهاية فان المدعى عليه اذا توجه عليه الحكم فادعى الدفع بيينة حاضرة لانه  
 بوخر يوما او يومين او ثلثة لا يتراد عليه وجعلوا هذا التقدير من باب  
 التجديد والتأخير فكذا هنا بأن من الخلاصة سجد ادعى على آخر عينا او  
 دينا فاصطحا على ذلك وكتب الصك وفي آخره ذكره انه لم يبق لهذا الملك<sup>علي</sup>  
 فلان دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقرب هذا الا يسمح منه عليه  
 دعوى اصلا وان كانت الدعوى منه الف درهم وقصد بها الصلح على الله<sup>صم</sup>  
 الا اذا حدث له حادثة بعد هذا التاريخ بأن من جامع الفتاوى عن  
 الجامع الاصغر سكة غير نافذة لم يكن لواحد من اهلها ان يخرج منها  
 او جناحا اليها او يغرس غرسا على النهر الا باذن جميع اهلها ومتى اذنوا  
 كانت ذلك منهم كالا عارة ولهم الرجوع عنه كذا افتى عبد الكريم بن محمد<sup>ب</sup>  
 من الذخيرة ولكل صاحب الدار الانتفاع بفناء داره ما ليس لغيره من  
 القاء الثلج والطين والخطب وربط الدواب والعقود وبناء الدكان<sup>بشرط</sup>  
 السلامة قالوا والجواب في القاء الطين والثلج والخطب وربط الدواب  
 على الاطلاقات كما ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده شرح اما في بناء الدكان والتسوية  
 يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت نافذة فله ذلك وان كانت  
 غير نافذة فليس له ذلك الا باذن جميع اهل السكة هكذا ذكر في جبايات



الجامع المصغير من الفتاوى الناصري في اول كتاب البيوع اذا كان  
 سطحه و سطح الجار سواء وفي صعوده السطح يقع بصره في دار جاره  
 فليجار ان يمنع من الصعود ما لم يتخذ ستر وان كان بصره لا يقع في  
 داره ولكن يقع عليهم اذا كانوا في السطح لا يمنع من ذلك قال السيد <sup>م</sup> الامام  
 وهذا نوع التحسين ذهب اليه الفقيه ابو الليث سراج والقياس ان لا يمنع  
 عليه من النفاذ في جدار بين رجلين انهدم ولا حد هما عورات لا يجبر  
 الآخر على بناء الحائط ولا على الاعانة قياسا وان تحسن بعضهم انه يجبر وهو المختار  
 والمأخوذ به من الحاوي وسئل ابو القاسم عن جدار التهدام ولا حد هما  
 بناء عودة فطلب من الآخر ان يبنى والى الآخر قال لا يجبر فان شاء احدهما  
 يبنى في ملكه نفسه قال الفقيه هذا هو القياس وقيل لا بد ببناء يكون ستر  
 بينهما وبه نأخذ اذ لم يأتنا من سوء فلا بد من حاجز بينهما بخلاف <sup>نصر</sup> ترا  
 من التجرید وفي البئر المشتركة والد ولا بد يجبر كل واحد على العمارة  
 من التهذيب وفي البئر المشتركة والد ولا بد ونحوه يجبر الشريك على  
 العمارة من المنتهى وفي البئر المشتركة والد ولا بد يجبر كل واحد <sup>بعض</sup>  
 من الفصول وان كانت الطاحونة قائمة ببنائها وادواتها الا انه قد خرب <sup>بها او</sup>  
 منها يجبر الشريك على ان يعمرها مع الشريك فان كان معسرا قيل للشريك  
 انفق انت ان شئت ويكون نصف ذلك دينا على شريكك من  
 التهذيب وان انهدم السفلى لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لصاحب العلو  
 ابن السفلى وابن عليه العلو ثم له ان يمنع صاحب السفلى عن الاتفاع حتى يرد <sup>عليه</sup>



قيمة البناء <sup>بأنه</sup> وذكر المحقق <sup>رحم</sup> الله <sup>سراج</sup> ما اتفق وكذا الحائظ <sup>المشتري</sup> لك  
 لا يجبر واحد منهما على بناء ولا على قسمته لكن لو بني أحدهما يمنع الآخر  
 من وضع الجند <sup>وج</sup> عليه حتى يرد عليه قيمة البناء ولو هدم أحدهما أو هدم <sup>حسب</sup>  
 السفلى البناء يجبر على البناء وفي حائظ ما أتى لا بناء عليه أن ظهر <sup>تحت</sup> يفتى  
 بالجبر <sup>بأنه</sup> من الكثر <sup>من</sup> الأئمة مستطيلة ينشعب عنها مثلها غير نافذة <sup>لا يفتح</sup>  
 أهل الأولى فيه بابا بخلاف المستديرة <sup>بأنه</sup> من الكافي <sup>تنشعب</sup> الأئمة مستطيلة  
 عنها <sup>من</sup> الأئمة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لأهل الأئمة الأولى أن يفتحوا  
 بابا من حائط دارهم في الأئمة السفلى لأن فتح المروور وليس لهم حق المروور  
 في الأئمة السفلى بل هو لأهلها خصوصا لأنها بجميع أجزائها ملكت لأربابها  
 وإن كانت الأئمة مستديرة قد لوق طرفاها وهو العطف المدور <sup>بني</sup>  
 خروجه <sup>حده</sup> أنه يفتح الباب في حائطه في أي جانب شاء لأن هذه سكة <sup>حده</sup>  
 وهي بمنزلة ساحة مشتركة في دار ولكل منهم حق المروور في كليهما <sup>بأنه</sup> من  
 أصول الإمام الكرخي <sup>رحم</sup> الله <sup>سراج</sup> ومنها أن يعتبر في الدعوى مقصود المخصين في  
 المنازعة دون الظاهر ويجعل القول قول المنكر منهما والبينة بيينة  
 المدعي <sup>بأنه</sup> من شرح الطحاوي ثم معرفة المدعي من المدعي عليه قال  
 بعضهم ينظر إلى المنكر منهما فأيهما ما كانت منكرا والآخر مدعي وقال  
 بعضهم كل من ادعى باطنا لينزل به ظاهرا فهو المدعي وكل من ادعى ظاهرا  
 وأقر الشيء على هيئته فهو منكرا <sup>بأنه</sup> من أينابيع اختلاف المشايخ <sup>رحم</sup>  
 في المدعي والمدعي عليه قال بعضهم المدعي من لا يجبر على الخصومة إذا



تركها والمدة عن عليه من يجبر عليها وهو المذكور في الكتاب وقال بعضهم  
المدعي كل من ادعى باطنا لينزل به ظاهرا والمدة عن عليه كل من ادعى ظاهرا  
واقرار الشيء على ما هو عليه وقال بعضهم ايها المكر والآخر مدعي  
من الفصول في الفصل السابع في التناقص ادعى نكاح امرأة انه  
تزوجها في غرة شهر كذا واقام على ذلك بينة واقامت المرأة <sup>بينته</sup>  
انه اقر بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انها حرام عليه وانها ليست  
بامرأته اقرارا صحيحا فهذا ادفع صحيح حتى يخلف ما اردت <sup>بالبطلان</sup>  
فان نكحتك دفع الخصومة عن المرأة <sup>من الخافقة في شدة</sup> <sup>النكاح</sup>  
تبارك الله ادعت امرأة على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى <sup>الرجل</sup>  
النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت البينة بخلاف البيع لان  
النكاح لا يبطل بجوردهما <sup>من الخلاصة في الفصل الثاني عشر</sup>  
من كتاب الدعوى وفي المتن امرأة ادعت على رجل انه تزوجها  
فانكر الزوج ثم ادعى تزوجها بعد ذلك واقام البينة <sup>تقبل</sup>  
من الفصول في الفصل السابع وذكر في الذخيرة ايضا ادعى انه اخذ  
دايتة بغير حق وهككت في يده فاقام المدعي عليه بينة انه  
اخذها لما انها ملكي كان دفعا صحيحا لان حاصل دعوى المدعي في  
النكاح وبينة المدعي عليه دافعة لدعواه ولو كانت الدابة  
قائمة فادعى المدعي كانت في يده على نحو ما قلنا واقام <sup>البينة</sup> <sup>الاخذ</sup>  
انه اخذها بحق لانه ملكه <sup>تقبل</sup> <sup>بينته</sup> <sup>الاخذ</sup> ايضا لانه ثبت بتصاد <sup>قهما</sup>



ان الهداية كانت في يد المدعي فيكون صاحب اليد في الحقيقة المدعي  
 ويكون الاخذ خاسرا جاعلا قبل بيئته <sup>١</sup> من الهداية ولو ادعى دارا  
 فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عينت حقه وهو على  
 دعواه في الباقي <sup>٢</sup> من السفن في هذا الذي ذكره جواب غير  
 ظاهر الرواية فيما ذكره في النخبة واما في ظاهر الرواية فانه يصح  
 من المحيط ادعى على آخر خمسين دينار فقال المدعي عليه في  
 الدفع ان المدعي قد اقر انه دفع اليه العدي لكل دينار خمسين <sup>لكن</sup>  
 اخذت الخط بالدينار صح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن  
 الدعاوي كلها سنة كذا يصح الدفع <sup>٣</sup> من ايتار حانية <sup>الفصل</sup>  
 الثالث والعشرين فيما يندفع به دعوى المدعي وما لا يندفع  
 من القنية ادعى عليه ضيعة امرأته من جلدته ثلاثة واقام بيئته  
 فقال ذواليد كانت لجدته ابن غائب ولم يعلم حيوته ولا موته ولم <sup>بعض</sup>  
 بموته واقام بيئته لا تسمع وهو فعنولي في اثبات ملك الغيرة <sup>٤</sup>  
 مك <sup>٥</sup> لا تسمع <sup>٦</sup> من الفصول اذا ادعى دارا فقال المدعي عليه  
 اني اشتريت هذه الدار من وصيتك في صغرتك يكن اولم يسم  
 الوصي او قال ان فلانا باع مني هذه الدار بالطلاق القاضي في صغر <sup>٧</sup>  
 ولم يسم القاضي هل يسمع وهل يكون دفعاً فيه اختلاف المشايخ <sup>٨</sup>  
 ولو سمي القاضي جاز بالاتفاق <sup>٩</sup> من الاصول الغوامض وان  
 من اقر بشيء ثم ادعى خلافه وبرهن فان تعذر التوفيق بين الاقرار



والدعوى لم تقبل <sup>بأن</sup> من كشف الغوامض الاصل ان المدعى متى اقام  
البينة على ما ادعى وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى ينظر ان تعذر  
التوفيق بين الاقرار وبين الدعوى بان اقر مثلاً ان هذا العبد لفلان  
ثم ادعى الشراء من فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البينة لان التوفيق  
بين الاقرار والدعوى متعذر لما كان التناقض لا مرادى <sup>لنفسه</sup> الملتزم  
في الزمان الذي اقر به لفلان كما انه قال هذا العبد لفلان ولي في الحال  
ولو قال هكذا ليس انه تحقق التناقض والمناقضة ما نفع صحة الدعوى و  
البينة حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى صحيحة <sup>بأن</sup> من الفصول لو ادعى  
الدين فاقم ثم قال رسائده ام ان كان كذا القولين في مجلس واحد  
لا تقبل لانه متناقض وان تفرقت هذه المجلس ثم قال رسائده ام و  
اقام البينة على الايفاء بعد الاقرار بان دعوى تقبل لعدم التناقض وان ادعى  
الايفاء قبل الاقرار لا تقبل <sup>بأن</sup> من كشف الغوامض الاصل ان الديون  
تستوفى بامثالها لا باعيانها وطريق الاستيفاء بالمثل ان يصير مثل المستوفى  
مضموناً على رب الدين اذا استوفاه لا على وجه الاقتضاء بدلين آخر ثم  
تقع المقاصة <sup>بأن</sup> اصل اخوان الاقارب باستيفاء الدين <sup>بأن</sup> بالدين لما قلنا لا يترك  
استيفاء الدين قبض مثل الدين وهو سبب لوجوب الدين فكان <sup>قوله</sup> الا  
بما قرأوا بالدين <sup>بأن</sup> من الزيادات العتاجية اصل الباب ان التناقض  
يمنع صحة الدعوى وسعى الانسان في تصف ما اوجبه مردود <sup>لنفسه</sup> واذا  
في صحة العقد فاقول قول من يدعى الصحة والنفاذ قال محمد راجع رجل في يده



عبد له رجل فقال ان صاحب العبد امرت ببيع هذا العبد فبيعه مني فصدق  
او سكت وباعه او صاحب اليد باعه ابتداء من رجل ثم ادعى ان صاحب  
العبد لم يكن امره ببيعه او ادعى ان صاحب العبد غرله او ادعى انه  
حضر وحده الامر وانكره المشتري او المشتري يدعي ذلك وانكره البائع  
فالقول قول من يدعي الامر والصفة لان مدعي عدم الامر متناقض  
ساع في نقض ما اوجبه فلا يقبل قوله ولا تقبل بينته ولا يصح اختلافه  
لان ذلك يترتب على دعوى صحيحة ولم توجد وكذا لك اذا اقام احد  
البينة على صاحبه انه اقرا ان رب العبد لم يأمره بذلك لا تقبل لما  
قلنا ان الدعوى لم تقع <sup>بك</sup> من كشف الغوامض الاصل ان الدعوى  
قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل  
تحت الاقرار لا يصح <sup>بها</sup> الاصل ان المدعي متى اقام البينة على ما ادعى  
وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى ينظر ان تعذر التوفيق بين  
الاقرار وبين الدعوى بان اقر مثلاً ان هذا العبد فلان ثم ادعى  
الشيء من فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البينة لان التوفيق  
بين الاقرار والدعوى متعذر بمكان التناقض لانه ادعى الملك  
لنفسه في الزمان الذي اقر به لفلان كانه قال هذا العبد فلان  
ولي في الحال وكذا قال هكذا ليس انه تخفى التناقض والمناقضة <sup>نفسه</sup>  
صحة الدعوى والبينة في حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى صحيحة  
من القنية ادعى رجل صغرة في يده واقام بينة له فاحذها وباعها



من انسان ثم ان المقضي عليه يدعي ان هذه الضيعة كانت لقلاص  
 فباعها من رجل فاشترى بها من ذلك الرجل وان المقضي له قد كان  
 اقر قبل دعواه ان هذه الضيعة ملكت البائع الاول واقام بيته على اقراره  
 فهذا الدفع في غاية الصحة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع عن  
 سبب الوقوع في ملكه لانه واقع ليس بعد وقوع عليه **بـ** **عكـ** **بـ**  
 لاجابة الى سوال القاضي من سبب الوقوع في ملكه قلت فهذا الجواب  
 وامثاله يدل على ان الدفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا **بـ** **بـ** **بـ**  
 الذخيرة وفي دعوى قيمة الاعيان لا بد من بيان الاعيان لان الانسان  
 قد يظن عيناته من ذوات القيم ويكون في الحقيقة مثليات **بـ** **بـ** **بـ** من الذخيرة  
 والمحيط ادعى عينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك  
 لي فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي استوهب هذا العين مني يكون  
 دفعا لدعوى لانه لا استيهاب اقراره انه ليس ملك المستوهب  
 باتفاق الروايات وهل يكون اقرارا بملك الواهب على رواية الجاهل  
 يكون اقرارا وعلى رواية الزيادة لا يكون اقرارا فصار تقدير هذا  
 المسئلة كات المدعي عليه اقام بيته على اقرار المدعي انه لا ملك له في  
 هذا العين على الروايات كلها وعلى اقراره ان هذا العين ملك  
 الواهب على رواية الجامع وكذلك على هذا اذا اقام المدعي عليه  
 بيته على ان المدعي استأجر منه او قال بالقاس سيده فريده خواست ابن  
 من راز من فهذا دفع الدعوى والاقدام على الاستيلاء وعلى الشرع اقراره



انما يجب من ذلك فيه باتفاق الروايات وهو يكون اقرارا بما ملكت ليدان  
 فعل الروايتين ايضا وكذلك الاقدام على الاجارة او على المزارعة على  
 هذا <sup>الذي</sup> من الزيادات العنابية اصل الباب ان اقرار الانسان <sup>صحيح</sup>  
 على نفسه دون غيره وسعيه في نقض ما اوجبه مردود <sup>كما</sup> قال محمد بن  
 رجل عليه دين فقال رجل ان فلانا وكلني بقض مال عليك من الديون  
 صدق الغريم يؤمر بتسليم المال اليه لانه اقرار به بحق قبض مال نفسه لانه  
 انما يقضي الدين من نفسه فيصح فلو ان الغريم حين دفع المال الى <sup>الوكيل</sup>  
 ثم ادعى انك لست بوكيل يريد ان يسترد المال منه يده واراد ان يستغنى  
 على الوكالة واقام البينة على اقراره ان الطالب ما وكله واقام البينة  
 على ان الطالب حضر وجحد وكالته لا تقبل ذلك لان كل ذلك ينبغي  
 على دعوى صحيحة ولم يوجد لكونه ساعيا في نقض ما اوجبه للغانبي <sup>فهم</sup>  
 ورثوا دارا من ابيهم واقسموها برضاهم فادعى بعضهم ان اباها كان  
<sup>دائما</sup> بطلا <sup>منهم</sup> فادعى ذلك لابن له صغير وقال  
 مات ابي فورا ثمها منه واقام على ذلك بينة فدعواه باطلة وبينة  
 مردودة الاصل في جنس هذه المسائل ان اقدام العاقد على عقد <sup>فهم</sup>  
 منه لتحت ذلك العقد لا نرا انما اقدام عليه التزام موجب وانما يلزم <sup>فهم</sup>  
 العقد انما هو هذا العقد فاذا ادعى فسادا وبطلانا بعد ذلك يصح <sup>تثنية</sup>  
 والمتنازع لا قولا له اذ اثبت هذا فنقول دعوى طائفة منها معلوم من  
 بعض الورثة دعوى بطلان القسمة فانه ليس لهم قسمة مال الغير <sup>فهم</sup>



اقر بصحتها حال ما اقدم عليها فتحقق المناقضة  $\vdash$  من القينة  $\vdash$  فحجم  
 باع بمحدود وابعشرة وكتب الصلوات واشهد على نفسه بقبض الثمن  
 ثم ادعى على المشتري انه اقر ان يقي عليه نصف الثمن واقام بيته تسمع  
 وقال استاذنا روح وان كان ما ذكره شيخ الاسلام روح يصلح جهالة لكن  
 اوجه الصحيح انه وان كان مناقضا الا انه لما ادعى اقرار المشتري <sup>للت</sup>  
 فقد ادعى تصديق الخصم فيه واثبت بالينة والثابت بالينة كالتا<sup>بت</sup>  
 بها كما وقعاينا اقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن تسمع دعوى البائع  
 ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في  $\vdash$  ط  $\vdash$  بان التناقض  
 يرتفع بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى ببقاء شيء  
 من الثمن حيث لا تسمع لعدم التصديق  $\vdash$  من <sup>قضى</sup> الفصول التا<sup>بت</sup>  
 كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره هذا اذا وجد منه ما <sup>كون</sup>  
 اقرارا بانكره ملك الغير  $\vdash$  من السراجية المدعى عليه اذا قام البينة  
 ان هذا المدعى شهد بهذا الفلان تندفع عنه الخصومة  $\vdash$  من  
 الفصول في الفصل السابع منه في التناقض في الدعاوي ادعى دارا  
 لنفسه ثم ادعى انها لفلان وقفها عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعا<sup>ها</sup>  
 لغيره بالوكالة ولو ادعى الوقف او لا فتم ادعى انها له لا تسمع كما لو  
 ادعى لغيره ثم ادعاها لنفسه  $\vdash$  من الخامسة وذكر في المنوار عن  
 محمد روح اذا قال لا مرأته هذا البيت وما اعلق عليه يا بهي لها  
 وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع ولو اقر لأمه في صحة جميع ما في



منزله من الفراش والاواني وغير ذلك مما يقع عليه المثلث من  
صنوف الاموال كلها وله بالرسايق رواب وغلان وهو ساكن  
في البلد فقراره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان  
يبحث من ذلك واب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه وكذلك  
عبيده الذين يخرجون في حوائجهم ويأتون في منزله فكل ذلك  
داخل في اقراره ولو قال في محته جميع ما هو داخل منزلي غير ما علي من  
الثياب ثم مات فادعى ابنه ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم  
رحمهما الله فتوى في الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء بها  
بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج  
كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بيع او هبة او ما  
اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم  
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسيأتي مثل هذا في كتاب  
الاقرار ان شاء الله تعالى باب ومنه ايضا عينت في يد رجل اقراره  
لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب المثلث قال الشيخ <sup>ماهر</sup> لا  
ابوبكر محمد بن الفضل راجح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان ادعى  
المقر بهذا الاقرار تمليكاً مبتدأ قال لا يملكه لان الاقرار اخبار ليس  
بتمليك راجل قال في محته جميع ما هو داخل منزلي لامرأته هذه ثم  
مات راجح اقراره قضاء فان علمت المرأة سبب من اسباب <sup>المثلث</sup>  
من بيع او هبة كانت لها ذلك والا بنفس الاقرار لا يملك <sup>بها</sup> من



الخلاصة رجل ادعى على آخر ستة دنانير فادعى المدعى عليه ان له <sup>ثلاثة</sup>  
 عن الدعوى واقام البينة فادعى المدعى ثمانية اذ اقر لي بستة دنانير  
 صح دفع المدفع ان لم يذكر المدعى عليه في الدعوى الابراء <sup>يق</sup> الصدق  
 او القبول <sup>بأنه</sup> من الخلاصة رجل باع امراة ثم قال اني كنت وقفتها  
 او قال هو وقف علي لا يصح هذا الدعوى وليس له ان يحلف اما لو  
 اقام ابينة قبلت كما لو شهد واعلى عتق الامه من غير دعوى  
 تقبل كذا هنا وان لم يصح المدعى هو المختار <sup>بأنه</sup> من <sup>الشهادة</sup> الفصول  
 على الوقف هل تقبل بدون الدعوى اختلف المشايخ راجح فيه قاله  
 بعضهم لا تقبل وقال بعضهم تقبل وهو اختيار الفقيه ابي جعفر راجح لان  
 الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا تشترط فيه <sup>عوى</sup> الدعا  
 كالشهادة على الطلاق وعتق الامه <sup>بأنه</sup> من الزيادات <sup>بينة</sup> العتق  
 اصل الجواب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك بان  
 يتضمن اقراره بطلان حق الغير بحيث يضاف بطلان حق الغير  
 الى اقراره <sup>بأنه</sup> ومنه مجهولة النسب اذا اقرت بالوقف لا انسان  
 ولها زوج واولاد من الزوج لا يصدق في حق بطلان الكا  
 وحوية الاولاد الذين عر <sup>بأنه</sup> علوهم قبل الاقرار لانه اقرار على الغير <sup>بأنه</sup>  
 من المأوى ولو اعتق عبد اثم اقر المولى بالوقف على نفسه لفلان  
 وصدق المولى فاعتق ما فيه <sup>بأنه</sup> وذكر في الجامع اذا اقام عبد  
 ابينه على الدعي في يده يرا ان خلافا اعتقه وهو يملكه واقام الذي



فيريد البينة ان فلانا العائث او دعه عنده فانه يقضي بالعنف فان  
 قد م فلان العائث واقام البينة انه عيبه لا تقبل بينته والعنف اولى  
 من التعريف ثم اذا رجع عما اقر يصح في حقوق الله تعالى دون حقوق  
 الناس **باب من تحفة الفقهاء** واما حقوق العباد فانواع منها **العصا**  
 والدية ومنها الطلاق والعاق وحق الشفعة ونحو ذلك **باب من**  
 الذخيرة واذا اجتمع الرهن والهبة والصدقة فالرهن اولى بمقتضى  
 يتعلق به الضمان فكان قبضه مضمونا وقبض الهبة او الصدقة ليس  
 بمضمون **باب من القنية** **باب عت** **باب سألت** من نزوجها الطلاق  
 بشرط ابرائها اياه ثم ادعت انه كان طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل بينتها  
 بذلت ولو قالت ما علمت وقوع الثلث لم يصدق قال استادنا راج  
 وفيها نظرون حيث المعنى لا ندوان كان تناقضا لكت في امر يجري فيه  
 الخفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد ذكر في **باب ط** **باب عن ابى يوسف**  
 راج رجل مات فقا سمت امرأته وولده الميراث وهم كبار واقروا انها  
 نروجة الميت ثم اقاموا البينة ان نزوجها طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون  
 عليها بما اخذت من الميراث وكذلك قال ابو حنيفة راج وابو يوسف  
 في امرأة اخلفت من نزوجها بما ثم اقامت بينة انه كان طلقها ثلثا قبل  
 الخلع وكذا الامة والمكاتبه والعبد والمزوج والزوجة فانهم يرجعون  
 على الاخذ بناء على ما مر من المعنى **باب من التار خائبة** والعناوى  
 العنايه ولو ادعى على امرأة نكاحا وقد تزوجت هي بنوح يخلف هذا



الزوج بالله لم نعلم ان هذه امرأة المدعي فان فان حلف انقطعت الخصومة  
وان نكل يحلف المرأة على البتات فان حلفت انقطعت وان نكلت  
يقضى للمدعي **في**

كتاب **في** الاقرار

من اكثر الاقرار ليس بسبب للملك **في** منه هو اجبار عن ثبوت  
حق الغير على نفسه **في** من شرحه في تخصيص الاخبار اشارة الى  
ان ليس باثبات حق ابتداء لانه يعتمد سبق الخبر عنه **في** من المصلحة  
اعلم ان الاقرار هو اجبار عن ثبوت الحق وان ملزم لوقوعه دلالة  
من الكافي فالأقرار اجبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وليس  
باثبات الحق وحكمه ظهور المقر بدلائل ابتداء الاية **في** لا يصح الاقرار  
بالطلاق والعاق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه ولهذا قالوا  
لواق لغيره بما له والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له اذا اخذوه  
عن كره منه فيما بينه وبين **في** الا ان يسلمه لطيب من نفسه فيكون  
تمليكاً مبتدأ **في** من الذخيرة والمحيط وحكمه شرعا ظهور المقر بدلائل  
ابتداء لانه اجبار عن ما فيه وحكم الاجبار عن امر ما فيه ظهوره  
الخبر بدلائل ابتداء من النهاية واما حكمه فلزوم ما اقر به على المقر  
واما علمه فاعلم بالخبر لغيره لا التعليل بدلائل **في** من شرح الوقاية  
لما كانت حكم الاقرار الظهور لا الانشاء صح الاقرار بالخبر المسلم ولا يصح  
النية **في** الاقرار بالطلاق والعاق مكرها ولو كان انشاء يصح لان



بطلان المكروه وعما قد واقعنا عندنا من التوضيح وأما الاختيار فالحق  
 يبطله سواء فيما يحتمل الصبح أو لا لأنه يعتمد صحة الخبر به لا يرى أن الاختيار  
 بالطلاق والعق مكرها باطل فكذا أحراز لا يثبت من التحقيق فثبت الفرق  
 بين الإقرار والانشاء في هذه التصرفات مع النتيجة كما ثبت مع الإقرار  
 من الجمع إذا اقر حرقا قل بالغ لمعلوم بحق لزومه مطلقا وبين المجهول <sup>أن</sup>  
 امتنع اجبر <sup>بأن</sup> من شرحه وقوله مطلقا يعني معلوما كان المقرب أو مجهولا  
 بعد أن يكون المقر له معلوما وكذلك لا مجهولا بعد أن يكون المقر له  
 معلوما ولذلك لا تزداد قوله المعلوم لأن جهالة المقرب لا يمنع صحة الإقرار  
 الحق قد يلزم مجهولا كما إذا تلف مالا وهو مجهول قيمته أو جرح جوارحه <sup>يعلم</sup>  
 أو قتلها أو عليه بقية حساب لا يعلم كبتها والآثار اجبار ثبوت الحق  
 فصحة مطلقا بخلاف جهالة المقر له لأن المستحق لا يجوز أن يكون مجهولا  
 لعدم صلاحيته لاستحقاقه وبين المجهول لأن الجهالة في المقر له <sup>صلة</sup>  
 من جهة فيجب رفعها عليه فان امتنع من البيان اجبره الحاكم عليه  
 لأنه لزومه الخروج عما الزمه وذلك بتصح إقراره بالبيان فيجب عليه  
 من التجريد الإقرار بالمجهول يصح ويؤمر بالبيان والإقرار بالمجهول لا  
 من الكافي فاذا بين شيئا أن بين ما هو مال متقوم وصدق المقر له <sup>فما</sup>  
 بين ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين فقط وإن صدق  
 فيما بين وادعى عليه الزيادة لزومه التسليم ما بين لوجود الإقرار <sup>بأن</sup>  
 فيه القول في الزيادة قول المقر مع حلفه لأنه ينكر الزيادة <sup>بأن</sup>



والحاصل ان كل تصرف لا يشتد لصحة وتحققه اعلام ما صادف في تلك  
التصرف فالأقرار به مع الجهالة صحيح وذلك كـ صب والوديعة وما  
اشبههما فان الجهالة لا يمنع صحة العصب والوديعة وتحققهما فان  
من عصب من رجل عالا مجهولا في كيس فانه يصح الوديعة والغصب  
ويثبت حكمها من المستقر اقر بمجهول تدرا او صفة جاز والمجهول لا  
البيات في المجهول اصلا او وصفا اليه ادعى زيادة حلفه او اقام البينة  
بشوب او شاة او بقر فواحد منها والبيات اليه انه صحيح او معيب  
كذا في قيمته ان هلك مات فالي ورشته من شرح الطحاوي  
الاصرفيه ان جهالة المقر له يمنع صحة الاقرار بخوان يقول لو بد  
على الف درهم فلا يصح لأقرار لان تريد في الدنيا كثيرا لا ان يعين  
وكذلك جهالة المقر يمنع صحة الاقرار ايضا بخوان يقول لو جعلت على  
الف درهم لان المقضي عليه مجهول وجهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار  
والبيان في ذلك الى المقر له انه هو المجهول فاليه بيان من التذخيرة  
اذا قال الرجل جميع ما في يدي من قدير او كثير من عبد او غيره فقلان  
فهذا الاقرار صحيح لان عام وليس بمجهول من الخاتمة رجل قال  
استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا الوفا  
ابراة جميع مالي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم يسمون  
به من التذخيرة من كتاب الاقرار في  
ثم في كل موضع بطل اقرار المقر بتكذيب المقر له ثم اعاد



في كتابي ان فلان علي الف درهم او وجدته في ذكوي او في حسابي  
 او بخطي او قال كتبت بيدي ان فلان علي كذا فهذا كله باطل <sup>بطل</sup>  
 وفي الحانية ولو قال كتبت في صحيفتي حسابي فلان علي الف درهم ثم اقر



انه كُتِبَ في كتاب المال واشهد الشهود عليه اشركت وهو يكره المال وذكر في  
 الكتاب انه لا ينزله شيء ولو قال لفلان علي الف درهم في حسابي  
 او كتابي وقال اردت بذلك الخبر لباطل ينزله المال في القضاء <sup>باب</sup> من  
 استغاني اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه  
 ولم اقبض ان قال ذلك موصولا بقراره لم يصدق في قول ابي حنيفة <sup>ج</sup>  
 وقال يصدق اذا كان موصولا ولا يصدق اذا كان موصولا ثم راجع  
 ابو يوسف راجع عن حرف منه فقال اذا كان مفصولا يسأل المقر له  
 عن المال هو من ثمن المبيع ام لا فان قال من ثمن المبيع فالقول  
 قول المقراني لم اقبضه وان قال من جهة اخرى سوى المبيع فالقول <sup>قوله</sup>  
 المقر فلهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجمله في الابتداء  
 وهو قول محمد راجع <sup>باب</sup> من الثانية ولو قال لفلان علي الف درهم ولم <sup>ذكر</sup>  
 السبب ثم قال هي ثريوف او بنهرجة قال الفقيه ابو جعفر راجع لم يذكر هذا  
 في الاصل واختلف المشايخ راجع فيه قال بعضهم هو على الاختلاف الذي  
 ذكرنا فيما اذا بين السبب وقال بعضهم هنا يصدق في دعوى الزيادة  
 اجماعا <sup>باب</sup> من الذخيرة ولهذا قلنا من اقر لغيره بمال والمقر له يعلم انه  
 كاذب في اقتراده فان لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه  
 بطيب من نفسه فيكون تملكا مبداً على سبيل المحبة فاما لا يحل له اذا  
 اخذه على كره فيما بينه وبين الله تعالى اذا علم انه كاذب في اقراره <sup>باب</sup>  
 عن الناس راجع اذا قال لفلان درهم وادني سب قال لا ينزله شيء



ما لم يقل هو عليّ او في رقبتي او في ذمتي او هو ديني واجبت او حق لا نرم  
 من الخافي وقال الشيخ الامام الاجل نجم الائمة التقي قال رجل مر بفلان  
 وهو درم وادني ست لا يلزمه شيء بهذا الكلام ما لم يقل عليّ او في ذمتي  
 قال رضى ويصح ان يكون هذا اقرارا بكان العرف من كشف  
 الغوامض في كتاب البيوع واصل آخر كل اقرار حصل في ضمن البيع اذا بطل  
 البيع بطل ذلك لا قرار لان بطلان المخصص يوجب بطلان المتضمن  
 من الخلاصة ووقال مر از تو چیزی نمی آید فهذا اقرار بفراغ ذمته وكذا  
 لو قال مر از فلان چیزی خواستی نیست وكذا لو قال لرجل تر از فلان چیزی <sup>بخواهی</sup>  
 قال لا - من الدخيلة اذا قال انيرة اث - ذ - ٢١ لعل الدرهم اتقي لي  
 عيت فقال نعم او قال هذا اعطيتكها او قال - عطيتاها او قال سوف  
 اعطيتكها فهذا كله اقرار هكذا ذكر في الاصل - من كشف الغوامض  
 الاصل ان اقرار الانسان على نفسه صحيح وعلى غيره باطل وانما  
 يكون اقراره على نفسه اذا صدر الاقرار مقصورا عليه فاما اذا  
 تضمن اقراره بالغير باطل حتى عليه ضرر مضافا الى الاقرار يكون  
 اقرارا على الغير من الغناوى والغيثية اقراره طلقها من خمس سنين <sup>فان</sup>  
 كذبته في الاسناد او قالت لا ادري تجب العدة من وقت هذا <sup>الاقرار</sup>  
 لان اقراره في هذه بين الوجهين جعل انشاء الطلاق للحال وان صدقه  
 قال محمد راجح تجب العدة من وقت الطلاق والمختار للمشايخ انها <sup>تجب</sup>  
 من وقت الاقرار ايضا لانها طلق وكتمه تجب العدة من وقت الاقرار



نرجوا له باب من الهداية ومشائخنا يقتوت في الطلاق ان ابتدأها  
 من وقت الاقرار نفياً للتهمة باب من التمس خانية بمثل  
 ابوبكر فيمن قال فلان خير بنام فرزند كروم تكلموا فيه انه هل هو تملك  
 فاطما هو انه ليس بتملك فاما قوله ابن زرين ويراكروم تملك باب من  
 كشف الغوامض اصل آخر ان اقرار الانسان على نفسه لا يتوقف  
 على تصديق غيره وعلى غيره يتوقف باب من الكثر اذا اقر حرمك  
 بحق صحيح ولو مجهولاً كشيءٍ وحق ويجبر على بيانه وبين ماله قيمة والقول  
 المقر مع يمينه باب من المحيط ولو قال له عندي الف فان ابا حنيفة  
 ربح قال هو اقرار بالوديعة لان كلمة عند في المتعارف يستعمل في الامانة  
 فصارت الوديعة مذكورة عرفاً لانه قال له عندي الف درهم وديعة  
 وان ادعى المقر له انها قرض لم يصدق لما ذكرنا ان الوديعة كوة  
 عرفاً باب من التهديب ولو قال عندي او معي فهو وديعة وفي عرفنا  
 عندي دين الا اذا فسر موصولاً محصوراً فهو شركة والادب باب  
 من الاخيرة وفي النساوي وسئل الفقيه ابوبكر سراج عن المديون  
 اذ بعث بالدين على يدي رجل فجاء به الى الطالب واخبره بذلك  
 فرضي به وقال للذي جاء بالمال اشتر لي بها شيئاً فذهب واشترى  
 ببعضه شيئاً وذلك الباقي قال قد قيل انه يهلك من مال المطلوب  
 وقيل انه يهلك من مال الطالب قال راض وهو الصحيح وعلل فقال لا  
 لما امره بشراء شيء به فكان قبضه وهو الصحيح من العلة ان يقال ان



الرضاء بقبضه في الانتفاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء وهذه العلة  
 تشير الى ان الاجارة تلحق الانفعال وهو الصحيح والله اعلم <sup>بذلك</sup> رجل له على رجل  
 الف درهم فأتاه رجل وقال اقض مال فلان عليك فامر بتجيز قبضي وما وكنت  
 بقبضه فدفع الغريم الالف التي لفلان عليه مع علمه انه ليس بوكيل في  
 القبض في المال في يد المدفوع اليه بمنزلة الوديعه من الدافع  
 ان اراد قبضه فيه قيل ان يقدم الغائب فله ذلك وان ضاع من يد  
 المدفوع اليه كانت من مال الدافع ولم يكن على القابض في ذلك  
 ضمان وكتب في شرح الزبادات فيمن قال لغيره لغلات علي كذا  
 وكذا من المال فاقبضه متى لعل هو بين قبضك فقضه منه ثم اراد  
 الدافع استرداد ذلك منه ليس له ذلك قال في المنتقى ان قدم  
 الطالب قبل ان يرضى المدعي يد القابض فاجاز الطالب القبض  
 بالمال ساحة اجاز المدعي ولا يحتاج القابض الى ان يقبض المال  
 للطالب بعد اجاز ذلك <sup>بذلك</sup> فاجاز يد او صار كانه كان وكيله  
 يوم قبض المال للطالب <sup>بذلك</sup> من ثم جاء في الفتاوى سئل عن  
 ابي بكر سرح من مطلوب بعث لدين من يد وكيل الى الطالب  
 ورضي به وقال للذي في يد يد اباي شتره شرب فذهب واشترى  
 ببعضه شيئاً وهلك الباقي قيل يهلك من مال المطلوب وقيل  
 من مال طالب وهو الصحيح لان الامر بالتمراء بمنزلة القبض <sup>فثبت</sup>  
 من عده الفتاوى من المحبط <sup>بذلك</sup> مع الاصغر اذا قال لرجل



وما ادركنا كتاب مكنونا في اللوح المحفوظ او قال قنلت عند ومي  
 وعند بن الاخطاف اقرارا بالتصل ويلزمه الدية في ماله ان لم يقم  
 بالهد ولو قال لغيره اقصي الكرا الذي لي عقلت فقال لغيره ارسى  
 عند امن يكتاله فهذا اقرار <sup>بهد</sup> من المحيط وفي فتاوى النسفي اذا  
 قال مرا بفلان ده ودرم دادني ست قال لا ينمده شيء ما لم يقل هو <sup>علي</sup>  
 او في سقبي او في ذمتي او هو دين واجب او حق لانهم اذ <sup>لصبي</sup>  
 في هذا اللفظ ما يدل على الوجوب ادعى على آخر عشرة دراهم فقال  
 المدعى عليه ازين جمله مرا پنج درم دادني ست فهذا اقرار بال عشرة  
 ولو قال پنج درم باقى مانده ست لا يكون اقرارا بال عشرة <sup>بهد</sup> ومنه  
 رجل اقرانه قبض من فلان الف درهم كانت لي عليه فقال فلان  
 قد قبضت مني هذه الالف ولم يلت لك علي شيء وكذا لو  
 اقرانه قبض من فلان كانت عنده وديعت لي وقال المقر له الماخوذ  
 مالي قبضته مني فانه يؤمر المقر بورد المال على المقر له <sup>بهد</sup> من السعنة  
 اذا اقر الرجل انه اقضى من رجل الف درهم كانت له عليه وقبضتها  
 فقال فلان اخذت مني هذا المال ولم يلت لك علي شيء فردّه  
 علي فانه يجبر على ان يورد المال بعد ان يحلف انه ما كان له علي  
 شيء وروى عن ابي ليلى راج انه لا شيء على المقر وجهه انه  
 ما اقر بشيء على نفسه لغيره انما اقر وصولا حقه اليه وذلك غير  
 ملزم اياه شيئا ولكننا قلنا الاقتضاء عبارة عن قبض مال مضمون من ملك



في الغني لا فناء المكنتين يستهي من مال المديون مثل ما عليه في صيرهما  
 بدينه والقبض المفقون من ملكت الغير بسبب لوجوب القضا<sup>عليه</sup>ات  
 وقد اقرتم ادعى لنفسه دينا على صاحبه ولا يثبت الدين له على صا<sup>حيه</sup>  
 بل عواه لكن يتوجه اليه فاذ احلف لزمه رد المقبوض  $\vdots$  <sup>منه</sup>  
 جنس هذه المسائل على ثلثة انواع ففي نوع منها كانت القول قول  
 المقر له بالاجماع وهو مسئلة الوديعة والاقرض والاقتضاء  $\vdots$   
 ومنه اذا قال اخذت هذا منك وديعة وقال الآخر لا بل قرضا يكون القول  
 للمقر له وكذلك لو قال قبضت منك الف درهم قد هبتها وقال المقر  
 ما وهبتها لك فالقول قول المقر له فيؤمر المقر برد ما قبض على المقر له  
 وكذلك لو قال قبضتها بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك اوقا<sup>له</sup>  
 وهبتها لفلان فامر لي بقبضها له ودفعتها اليه فالمقر ضامن في  
 المسائل كلها  $\vdots$  من الصاوي السفينة المريض مرض الموت لا<sup>ملكت</sup>  
 ايتار بعض الغرماء على البعض  $\vdots$  من المتأخر خاني لوقف بعض  
 غرماء الصحة دينه ثم مات لم يسلم المقبوض القابض بل يكون  
 ذلك بين الغرماء بالخصم عندنا وقال الشافعي المقبوض سالم  
 للقابض ولا يجوز للمريض ان يقضى دين بعض الغرماء دون  
 البعض لان في ايتار البعض بطل حق الباقيين  $\vdots$  من الجواهر  
 اذا اقر المريض لامرأة بدين مهر يبيع اقراره الى مهر مثلها و  
 ان كانت اقرارا للوارث ذكر في الجامع الكبير لان هذا دين <sup>نعمه</sup>







كبريت بينة واسرار استخلاصهم قد ذلت <sup>من</sup> من الجواهر وذكر شيخنا  
 جلال الدين البزدوي في كتابه وشروحه مطلقا لان البينة بينة من  
 يدعي المصالح المطروحة وكذا ذلت في شهود الاقرار في الجهة  
 او المرض شهود الصحة او في وجه هذا اخذت وعلى هذا افتيت غير  
 مرة في كومات ومحسمات <sup>من</sup> من قاضي قاضيه طهر الدين  
 سراج سجل اقراره بشيخ ثم مات ثم اختلف المقر له وبقيته الورثة  
 فقال المقر له كانت الاقرار في الصحة وقال بقيته الورثة لا بد كان في  
 المرض كان القول قول من يدعي الاقرار في المرض وان اقاما  
 جميعا البينة فبينة المقر له اولى وان لم يكن المقر له بينة واسرار  
 استخلاف الورثة كان له ذلك فصول عمادي <sup>من</sup> من المحيط  
 واذا اقر لرجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كالحق هو مال  
 وما ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحد القذف وما هو  
 دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة وما وجب بدلا عما  
 ليس بمال كالمهر واسرقت المجانية وما هو غير مضمون كالغصب او  
 امانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة المقتضى  
 كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لاحق لي كرامة في انفي بعم  
 قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كما يستعمل في الامانات يستعمل  
 في المضمونات ايضا يقال فلان قبل فلان اي ضميت فلان قالوا  
 في البراءة كلمة اعم واجمع من هذه الكلمة فانها يوجب البراءة



الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف  
 ما لو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة  
 لان على لا تستعمل الا في المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وبخلاف  
 ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانات ولا يتناول  
 المضمونات لان عند يستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف  
 قوله قبل فلان وعلى هذا الوقال فلان يرى برئ مما لي قبله ودخل تحت  
 البراءة المضمون والامانة ولو قال فلان يرى برئ مما لي عليه ودخل تحت  
 البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو برئ مما لي عنده  
 فهو برئ عن كل شيء اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون فان  
 قيل ليس ان البراءة عن الاعيان باطله حتى ان من قال لغير  
 ابرأتك عن هذه العين كان ذلك باطلا والابراء هنا حصل  
 عن العين قلنا الابراء عن الاعيان بطريق الاستقاط باطلا لان  
 العين لا تقبل الاستقاط فاما ثبوت البراءة عن العين برء العين  
 على صاحبها او بالنفي عن الاصل ممكن فاما اذا قال لغيره ابرأتك  
 فهذا انشاء استقاط وليس باخبار عن حكم البراءة حتى يحتمل على سبب  
 صحيح والعين لا تحيل بالشاء الاستقاط فاما قوله هو برئ مما لي عنده  
 اخبار عن حكم الابراء وهو البراءة وليس بالشاء ابراء واذا  
 كانت هذه الاخبار عن حكم الابراء وهو البراءة لا يحتمل على سبب  
 يتصور البراءة بذلك وهو النفي من الاصل والرد على صاحب



فإن ادعى الطالب حقا بعد ذلك وأقام بيئته فإن كانت آرخ وكانت  
 التار يخ قبل البراءة تار يخ وجوب الحق لا تسمع وعواء ولا تقبل بيئته  
 وإن كانت التار يخ بعد البراءة تسمع وعواء وتقبل بيئته وإن لم يورخ  
 بدأ لهم الدعوى ابهاما فالقياس أن يمنع وعواء ويحمل ذلك على حقا<sup>جيب</sup>  
 بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بيئته لأنه يحتمل أن يكون المدعى<sup>به</sup>  
 حقا واجبا قبل البراءة وعلى هذا التقدير لا تسمع وعواء ويحمل أن يكون  
 المدعى به حقا واجبا بعد البراءة وعلى هذا التقدير تسمع وعواء فلا<sup>تسمع</sup>  
 دعواء بالثبوت من الذخيرة ولو اقر أن فلانا برئ من حقه<sup>ه</sup>  
 ولم يقل من جميع حقه ثم قال إنما برئ من بعض الحقوق دون  
 البعض لا يصدق ويكون برئاً عن الحقوق كلها<sup>ه</sup> ومنه إذا  
 قال لا دفع لي ثم جاء بدفع فقد قيل يجب أن تكون هذه المسئلة على الروا<sup>يتين</sup>  
 أو على الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد راجح على قياس ما إذا قال مدعى  
 لا بيئته لي واستخاف المدعى عليه ثم جاء بيئته وقيل في المسئلة يجب  
 أن لا يصح دفعه بعد ذلك باتفاق الروايات لأن معنى قوله لا دفع لي  
 ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قيل فلان ثم جاء يدعي  
 عليه لا تسمع وعواء كذا هنا.

كتاب الصلح

من الكسر هو عقد يرفع النزاع وهو جائز باقرار وسكوت وانكاس  
 فإن وقع عن مال بمال باقرار اعتبر بيعا وإن وقع عن مال بمنفعة



اخصه بجارة والصلح عن سكوت او انكار فداء للميت في حق المنكر ومعاوضة  
 في حق المدعي لم يثبت المتقط الناصري وان لم يكتب المدعي به في الصلح  
 لا يجوز فعل البذل اكثر قال رضى وعند اصحابنا راجح يجوز وعليه <sup>الفتوى</sup>  
 من الله خيرة واذا كانت له على آخر الف درهم ومائة دينار فصالحه  
 على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز لا شرط بعض حقه  
 وانجله في الباقي <sup>من</sup> الكثر الصلح عما استحق بعقد المدعي ائنه اخذ بعض حقه  
 واستقطب الباقي لا معاوضة فلو صلح عن الف على نصفه او على الف مائة  
 جائز <sup>من</sup> الكثر ومن شرح الطحاوي الاصل ان الصلح على معلوم عن <sup>مجهول</sup>  
 جائز والصلح على شيء مجهول لا يجوز الا ان يكون ما وقع عليه الصلح  
 مستغنيا عن القبض والتسليم فجها له لا تبطل عقد الصلح كما اذا  
 ادعى كل واحد منهما على صاحبه حقا مجهولا فاصطفا جميعا على التشارك  
 جائز الصلح لان الجهالة لا تبطل العقد بعينها وانما تبطل العقد معنى فيها  
 وهو وقوع المنازعة فان كانت مما يستغني عن قبضه ولا تقع المنازعة  
 فيه ثانيا للحال وان كانت يحتاج اليه قبضه تقع المنازعة في ثانيا للحال  
 عند القبض والتسليم فلا يجوز <sup>منه</sup> ومنه وقبض ما وقع عليه الصلح  
 في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط <sup>منه</sup> واذا كانت <sup>للرجل</sup>  
 على رجل مال فصالحه فهذا الا ينخلو اما ان يكون حالا او مؤجلا فان  
 كانت حالا فصالح المطالب مع المطلوب على اقل من جهة <sup>صف</sup> القدر ولو  
 في الصلح جائز وقبض ما وقع عليه الصلح قبل الافتراق



ليس بشرط ويجوز لهذا الصلح عالا وهو جلالا لان هذا حط وبراءة وخلافه  
بدون الحق من النسيئة واذا كانت لرجل على رجل دين الف  
درهم من قرض او غصب وهي من غلة الكوفة فصالحها منها على خمس  
مائة درهم نجية كانت ابو يوسف سرح يقول اولا ان نقد النجية في  
المجلس فانه يجوز الصلح وان لم ينفك فالصلح باطل وتكون البراءة  
عن خمس مائة صحيحة حتى يكون لصاحب الدين على المديون  
خمس مائة درهم لا غير ثم رجع عن هذا وقال لا يجوز الصلح نقد  
او لم ينفك ويكون لصاحب الدين على المديون الف درهم غلة  
وهو قول محمد سرح وجه قول الآخر فهو قول محمد سرح ان هذه مصارفة  
لانها قصد ان يصير الجودة حقا للمدعي بعد ان لم يكن ولهذا  
شرط ابو يوسف سرح على قوله الاول قبض النجية في المجلس والقض  
انما يجب باعتبار المصارفة واذا كانت مصارفة بعد هذا اما  
ان يقال هذا مصارفة الف غلة بخمس مائة نجية او مصارفة  
خمس مائة بنجية بخمس مائة غلة بشرط ان يكون بريعا عن خمس  
مائة اخرى عليه واي ذلت ما عترف هو باطل واذا بطل الصلح صار  
وجوده وعدمه بمنزلة ولو عدم كان له عليه الف غلة وكذا  
هذا ومنه فان وقع الصلح على ان يأخذ الخادم دراهم مسماة  
من صاحب المظلة ويترك المظلة لا يجوز اذا كانت المظلة قديمة  
وان كانت جديدة او لم يكن الخادم من اهل تلك السكة وليس له



حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على إجازة من له حق المرور  
 وأما اذا كانت المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى  
 جميع الظلة فالصلح يقع في حصته ويتوقف في حصته شركاءه فان اجاز  
 شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجيزوا صلحهم ودفعوا الظلة لا<sup>شك</sup>  
 ان الصلح يبطل في حصته شركاءه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على  
 المخاصم بحصة شركاءه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع  
 بحصته اختلف المشايخ شرح فيه والاصح لا يرجع عليه <sup>١</sup> ومنه لا ينبغي  
 للقاضي ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من  
 القوم سطين <sup>٢</sup> وراد الاثر عن عمر رضى وقيل للقاضي ان لا يباشر في  
 القضاء بل يورد الخصومة الى الصلح مرتين او ثلثا اذا كان يرجوا <sup>٣</sup> الا  
 بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما  
 اذا طلبوا القضاء لا محالة وابوا الصلح فهذا على وجهين ان كان وجه  
 القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي ان يردهم الى الصلح وأما اذا كان  
 وجه القضاء مستبينا هل يردهم الى الصلح مرتين او ثلثا ينظر ان وقعت  
 الخصومة بين اجنيين يقتضي بينهم ولا يردهم الى الصلح حتى ابوا  
 وان وقعت الخصومة بين اهل بيتين او بين المحارم يردهم  
 الى الصلح مرتين او ثلثا وان ابوا الصلح ذكروا هذه الجملة شيخ الاسلام  
 في اولى شرح كتاب الصلح <sup>٤</sup> وفي مجموع النوازل ادعى رجل على رجل  
 ديناً خمسة آلاف درهم وكرما في يده وجحد المدعي عليه ذلك ثم ان



المدعى عليه صالحه على الف درهم كانت جائزا ويكون هذا الصلح في حق  
 الكرم معاوضة وفي حق الدرهم استيفاء لبعض الحق وخطا عن  
 الباقي ويقسم الف على خمسة آلاف درهم وعلى قيمة الكرم حتى <sup>يظهر</sup>  
 حصته الكرم وفيه ايضا سئل شيخ الاسلام عن صحة صلح وبراءة  
 وكانت فيه ادعى فلان على فلان مالا معلوما وانه صالحه من ذلك  
 على ثمانية آلاف درهم وكانت في آخره اذ ابراء من جميع دعاويه  
 وخصوماته فقال الصلح غير صحيح لانه ابهر المال الذي كان فيه <sup>الادعى</sup>  
 فقال ادعى مالا معلوما وصالح على كذا فلا بد من بيان ذلك المال  
 لينظر انه مثله لصلح او اقل او اكثر وهو من جنسه او من خلاف <sup>جنسه</sup>  
 وهل هو صرف وقد ذكر انه قبض في غير مجلس الصلح فلا يمكن القول  
 بصحته على الاطلاق مع هذا الاحتمال وفيه ايضا سئل عن الصلح  
 على الانكار بعد دعوى فاسدة قال لا لان طريق تصحيح الصلح على  
 الانكار من جانب المدعي ان يجعل ما اخذ عين حقه او عوضا عن  
 حقه لا بد وان يكون الحق ثابتا في حقه يمكن تصحيح هذا الصلح  
 ادعى على آخره مالا معلوما وادعى المدعى عليه الصلح ان كان الصلح  
 على جنس الحق لا حاجة الى ذكر قبض بدل الصلح وان كان الصلح على  
 خلاف جنس حقه لا بد من ذكر بدل الصلح ومن ذكر قبض بدل  
 الصلح بعض المتأخرين قالوا بشتره وبعضهم قالوا لا يشترط  
 وذكر القنب يعني عن بيانه كما في ثمن المبيع فانه لا يحتاج الى بيان



عند ذكر قبضه <sup>من</sup> فتأوى المنتهي صالحه من حقت اقرارا وإيمان  
 ايده ومن دعوات لا <sup>من</sup> المبسوط ثم في الفصول كلها اذا فسد <sup>العقد</sup>  
 بماذا يرجع المديعي قال لا يخلوا ما ان صالح معه عن الدعوى او عن  
 الحق فان صالحه عن الدعوى ثم فسد الصلح قبل استيفاء المعقود <sup>عليه</sup>  
 يرجع بجميع دعواه وان استوفى شيئا منه يرجع بما بقي من <sup>الدعوى</sup>  
 فان صالحه عن ميراث او عن وصية او عن حقه ثم فسد  
 الصلح فيكون هذا اقرارا منه بمحقه فيرجع بجميع ذلك <sup>من الدعوى</sup>  
 المديعي عليه اذا صالح المديعي عن حقه كان اقرارا بالحق ولو صالح  
 عن دعواه لا يكون اقرارا له بالحق <sup>منه</sup> ادعى عبد في يده  
 رجلا انه عبده وانكر المديعي عليه ذلك فقبل ان يقيم المديعي البينة  
 توسط المتوسطون على ان يدفع المديعي خمسة دراهم او ما <sup>اشبه</sup>  
 ذلك ويأخذ العبد فاصطلى على هذا الوجه فهذا الصلح صحيح ويكون  
 دفع المديعي الدراهم لقطع الخصومة تيسيرا للامر على نفسه من اقامة  
 البينة ونحوها فيكون جائزا كما في جانب المديعي عليه اذا دفع مع  
 الاكثار شيئا <sup>من</sup> المبسوط واذا ادعى رجل في يد رجل دعوى في الدار  
 فصالحه صاحب الدار عن دعواه او عن حقه او عن وصيته او عن  
 ميراثه ولم يسم ما حقه وصالحه على دراهم مسماة فانه يجوز لان الصلح  
 عن الدعوى صلح عن الاكثار وهو جائز عند اصحابنا والصلح عن <sup>الميراث</sup>  
 ولو وصية صلح عن الاقرار الا انه لم يبين حقه في الدار فيكون هذا <sup>الحال</sup>



عن المجهول على المعلوم وهو جائز عندنا كما ذكرناه من المحيط وإذا  
فسد الصلح بعد هذا ينتقل انت قال المديعي عليه وقت الصلح صالحك  
عن حقت او عن نصيبك كانت هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح  
يقال له بين ما اقررت للمديعي وانما كانت اقرارا لانه اضاف الحق  
والنصيب الى المديعي فكان هذا اقرارا منه كما لو قال لك حق في هذا  
الدار ونصيب في هذه الدار كانت اقرارا منه الا ان مقدار المقرب  
مجهول يقال له بين متى يفسد الصلح فان قال صالحك عن دعوات  
لا يكون اقرارا لانه اضاف الدعوى اليه والدعوى قد يكون حقا  
وقد يكون باطلا فلا يجعل اقرارا بالثبوت والاحتمال فاما الحق لا يكون  
باطلا لانه ضد الباطل فيجعل اقرارا من الذ خيرة المدعي عليه  
اذا صالح المدعي عن حقه كانت اقرارا بالحق ولو صالح عن دعواه  
لا يكون اقرارا له بالحق من المبسوط واذا اطلق الرجلان من  
اهل الذمة على حكم يحكم بينهما من اهل الذمة يجوز لان هذا قبل  
شهادته عليهم وكذلك يجوز بحكمه عليهم من ايضا منه الذي والمسلم  
اذا اختصا فحكما بينهما ذميا ينظر ان حكم على الذي للمسلم يجوز لانه يجوز  
شهادته عليه فكذا لك حكمه واما اذا قضى على المسلم لا يجوز لانه  
لا ولاية له على المسلم من ومنه واذا اطلق مسلم وذمي على مسلم  
وذمي يحكمان بينهما فان حكم على الذي يجوز وان حكم على المسلم  
لا يجوز من الذ خيرة عرض خط صلح وبرادة وكان في ذمته



على فلات بن فلات ما لا معلوم ففلات على الف وسرهم وقبض  
فلات بدل الصلح وذكر في آخره وإبراء المدي عن عليه عن جميع دعاؤه  
وخصوصاً إبراء جميعاً عما فقيل الصلح غير صحيح إذ ليس فيه ذكر مقدار  
المال المدعي ولا بد من بيان ذلك يعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة  
أو وقع استعانة وليعلم أنه وقع صرفاً يشترط قبض البذل في المجلس أو لا  
يشترط وقد ذكره قبض بدل الصلح ولم يتعرض بمجلس الصلح ومع هذا  
الاحتمال لا يمكن القول بفساد الصلح أما الإبراء حصل على سبيل العوم فلا يمنع  
دعوى المدي بعد ذلك عليه لمكان الإبراء العام لا لمكان الصلح  
من الأصول الاستدلال في دعوى العدة إذا جوى الصلح من  
المدينين وكتب الصلح وفيه إبراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى  
ثم ظهر أن الصلح وقع فاسداً بفتوى الأئمة وإراد المدي أن يرجع في دعواه  
والمختار أنه يصح لأن هذا الإبراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به من القنية  
في مختصر الكافي والاقرار من المدي الذي في يد يد الشئ به على وجه الصلح  
لا يمنع من الدعوى إذا بطل الصلح بوجبه من الوجوه والاقرار من الذي  
في يد يد الشئ على وجه الصلح لا يمنع من الدعوى إذا بطل الصلح يعني به  
إذا اقرار المدي في ضمن الصلح أنه لا حق له في هذا الشئ ثم بطل الصلح بطل  
أقراره الذي كانت في ضمنه وله أن يدعي بعد ذلك والمدي عليه إذا أقرا  
عند صلح بأنه هذا الشئ للمدي ثم بطل الصلح فأنه يرد ذلك الشئ  
إلى المدي في شروحه وحركات مشوشة لكن ششش والقائه







اذا ادعى صاحب المال الايداع والاستهلاك واذعى المودع الرد او  
 الهلاك ثم صالحه وهذا الصلح باطل عند ابي حنيفة وابي يوسف مراح  
 او لا يصح عند محمد وابي يوسف آخره واجمعوا على ان المودع لو <sup>حلف</sup>  
 على ما ادعى انه سرده او هلك ثم صالحه ان الصلح لا يصح <sup>فيه</sup> وفي الخا<sup>نية</sup>  
 انما الخلاف فيما اذا كانت الصلح قبل بيعت المودع <sup>فيه</sup> وفي السرية  
 ولو قال سردها عيلت ثم صالح يصح <sup>فيه</sup> وقال سراج لا يصح وبداقتي القاضي  
 الامام ابو البشر <sup>فيه</sup> وفي الخانية الوجه الثالث اذا ادعى صاحب  
 المال عليه الاستهلاك والمودع يدعى الرد والهالك ثم صالحه  
 على شيء جائز الصلح في قول محمد سراج وابي يوسف سراج الآخر  
 واختلفوا في قول ابي حنيفة سراج والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله  
 وهو قول ابي يوسف سراج الاول وعليه الفتوى <sup>فيه</sup> وفي التجريد و  
 العارية والمضاربة كالوديع <sup>فيه</sup> ومنه واذا كانت له على آخره  
 فصالحه على انه جعله نجوما على انه لو اخبر نجما عن محله فالمال عليه  
 حال فهو جائز وكذا لك لو اخذ منه كفيلة على انه لو اخبر نجما عن محله  
 فالمال عليه وعلى الكفيل حال كان جائزا وكذا لك لو رهن به  
 رهنا شرط عليه ان استحق الرهن كان المال حالا فهو جائز كما  
 لو باع عينا بالقب ونقد الثمن على انه ان استحق الرهن الى ثلثة  
 فلا بيع بيننا وهنالك البيع جائز كذا هنا <sup>فيه</sup> من الكافي ولو وقع  
 الصلح عن انكار وسكوت فاستحق المتنازع فيه رد المدعي بدل



الصلح على المدعي عليه ونظام المدعي مع المستحق لأن ما أخذ عوض  
 في نزع المدعي وبالإستحقاق فأتى الموعوض فلزمه ردّ العوض  
 وهذا لأن المدعي نزع المدعي باع الدار منه بما أخذ من البدل  
 فإذا استحققت الدار فقد استحق المبيع في نزع المدعي واستحقاق  
 المبيع يثبت للمشتري ولأية الرجوع على البائع بالعوض والمدعي  
 عليه نزع المدعي ما أعطاه فداعى الميراث ودفع المخصوص منه وبالإستحقاق  
 ظهر أنه لا يثبت عليه ولا خصومة معرفتي العوض في يده غير  
 مشتمل على عوضه فيستردّه وإن استحق بعضه رد حصته ونزع  
 المدعي بالخصومة في ذلك القدر لأنه لو استحق كله يرد جميع العوض  
 فإذا استحق بعضه رد حصته اعتباراً للبعض بالكلية ومنه  
 غصب ثوباً أو عبداً قيمته عشرة واستهلكه فصالحه منه على ما  
 درهم جانر عند أبي حنيفة سراج وعند أبي يوسف ومحمد سراج بطل  
 الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس ويلزمه رد الزيادة لأن  
 الواجب بالتلاف الثوب أو العبد القيمة وهي مقدرة من  
 النقود شرعاً فيصير الزيادة عليها بوالعدم ما يقابلها  
 من الفصول لو استهلكوا التركة ثم صالحوا المدعي على الزيادة  
 على قدر نصيبه لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد سراج كالمغصوب  
 منه إذا صالح العاصب على اضطاف قيمته في الفصول أيضاً  
 من الخلاصة وإن كان المدعي كيدياً أو وزنياً كالمخبط والشهيد



فصالحه على درهم او دينار وتفرقا من غير قبض ان ادعى حنطة معينة وقال  
عصيتي فعذه الحنطة صح الصلح وان ادعى ديننا لا يجوز له من الفصول  
فان اصل ان الظاهر من مذهب ابي حنيفة راح ان حق المالك في العين  
المستهلكة قائم وينقل الى القيمة ببعض القيمة او بقضار القاضية وظاهر  
مذهبهم ان حق المالك ينقطع بنفس الاستهلاك وقد ذكر في بعض  
النسب حذف ذلك من عمدة النصارى الصلح بعد الدعوى القاضية  
ويصح على الاكابر من خزانه الفقه العليا ما روي عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال ردوا الخصومات حتى يصلحوا فان فصل الخصومات يورث  
الصغار وروى يجوز الصلح في عشر اشياء هي في الحد وروا القصاص والشفعة  
والخير ودعوى الطالب والنسب والرق ولواء والعطاء وحلف المالك  
والمدعي عليه بانه رجل ادعى على رجل حد افضال له على مال اب يقربه  
او ادعى على رجل دم عمه فاكر فصال له على مال ان يقربه او ادعى على  
رجل شفعة او خيرا مفاكر المشتري او الطالب فصال له على مال ان يقربه  
او امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واكر الزوج فصالها على مال  
على ان يثبت نفسها او عبد ادعى على مولا انه اعتقه فصال له على مال  
ان يبرأ من الدعوى او كان لرجل عطاء في الديوان فنام ربه لغيره  
انه له فصال له على مال او ادعى رجل الفاء واكر فاصطفا على ان يحلف المالك  
عليه وهو يبري فحلف ثم اقام البينة بعده او اصطفا على ان يحلف المالك  
في دعواه ان حلف فالمدعي عليه ضامن له فحلف المدعي فاصلح



في جميع ذلك باطل من التهذيب ثم في الصلح على الاقرار على خلافة  
 جنسه له حكم البيع حتى لو كان عوضين لهما حكم البيع والتمن ولو كانت  
 احدهما نقد والآخر حكم التمن وللآخر حكم البيع وان كانا نقداً جنب لهما حكم  
 الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس بطل الصلح ولو كان  
 على جنسه بان صولج من الف درهم على خمس مائة يجعل حظي <sup>خمس</sup>  
 مائة وليس له حكم المبادلة من الحاوي وفي الجامع الصغير لو قال  
 ادري اني من الف درهم التي لي عليك مائة درهم على انك توري  
 من الفضل جانرا ان فعل ذلك وعن محمد راجح انت بوري من <sup>خمس</sup>  
 مائة على ان تعطيني خمس مائة عند اجازة وفي الصلح انت بوري من  
 النصف على ان تؤدري الي النصف جانرا لان البراءة قد وجدت  
 قبل الاداء وفي المجرد قال ابو حنيفة راجح لو صالحه من الف درهم  
 عليه على تسع مائة على ان يعطيها اياه قبل الليل فلم يعطه ثم الصلح فلا  
 يكون له عليه الا تسع مائة لو قال الطالب صالحك على ان احط  
 عنك خمس مائة على ان تعطيني اليوم خمس مائة فان اعطاه  
 اليوم جانرا اجزاها وان لم يعطه اليوم فكذلك كنت عند ابي يوسف راجح  
 وقال ابو حنيفة راجح انتقت الصلح وعليه الف على ما كانت  
 وفي فناء وبن محمد بن فضل راجح في التركة منه وسئل عن اسكان  
 سرق من حائوته خفاف الاقوام ثم ان الاسكان اخذ الساكن  
 وصالح معه على شئ قال ان كان ما سرق قائما لا يجوز الا



ان يجيز او يابيه وان كان مستهلكا يجوز وان لم يجز اسر يابيه بعد ان يكون  
 المصلح على دراهم ولا يكون المحط فيه كثيرا لان للمودع والغائب <sup>ضرب</sup>  
 حق المصلح واستيفاء الضمان الا ان هذا كالكيل ولا يجوز على <sup>كله</sup>  
 اذا كان فيه حظ كثير

## كتاب المضاربة

من الكثرة في شركة بما لا من جانب وعمل من جانب والمضاربة امين <sup>في</sup> بالنظر  
 وكيل وبالربح شريك وبالفقد اجير وبالمخلاف غاصب وباشتراط <sup>كل</sup>  
 الربح له مستقر وباشتراطه لرب المال مستبضع <sup>من المتأخر</sup> خاني وفي  
 فتاوى ابى الليث سرح اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة  
 ولم يقل له اعمل في ذلك برأيتك الا ان المعاملة في تلك البلدان  
 ان المضاربين يخلطون واسر ياب الا موالا لا ينهونهم عن  
 ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف  
 بينهم في مثل هذا وجب ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك  
 محمولا على ما تعارفوا به من المبدأ اية فان عزله ورأس المال  
 دراهم او دنانير قد نصت لم يجز له ان يتصرف فيها لانه ليس  
 في اعمال عزله ابطال حقه في الربح فلا ضرورة قال سرح وهذا  
 الذي ذكره ان كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان  
 كان دراهم ورأس المال دنانير او على العقب له ان يبيعها  
 بجنس رأس المال استحسانا لان الربح لا يظهر الا به وصار كالعقد



وعلى هذا موت رب المال في بيع العروضة ونحوها من التالى  
 والمضارب ان يبيع حتى يحصل الى له فيعرف رأس المال والربح و  
 سواء نهاه او مات في قول الفقهاء وبرواية اخرى عن ابي حنيفة  
 انه قال له ان ينهاه واذا مات فليس له ان يبيع وهو قول الشيخ فان  
 لم يكن في تلك العروضة ربح فيكون لرب المال وان كان فيها  
ربح اقتسم بينهما من تخص الجوامع واذا دفع رجل الى رجل  
 مالا مضاربة فسا فر به المضارب فاشترى متاعا في بلد آخر فمات  
رب المال وهو لا يعلم بموته ثم سافر المضارب بالمتاع حتى اتى به  
 مصر اخوفان نقصة المضارب في سفره بعد موت رب المال  
 على نفسه ولا يكون شي من ذلك على المضاربة ولو هلك شيء  
 من المتاع في الطريق فالمضارب له ضامن فان سلم المتاع حتى  
 يبيعه المضارب فيبيعه جائز وهو على المضاربة يستوفي ورثة  
رب المال ما لهم وما بقي من الربح فهو بين الورثة وبين المضارب  
 على ما اشترط المضارب ورب المال من التجريد وكذلك  
 البيع الى اجل بعيد لا يعتد ونحوه منه ايضا وان قال بع نقدا  
 لا يجوز نسيئة وعلى العكس يجوز وان خص العقد فان  
 لم يشتر شيئا او تصرف فيه والمال عين صح تخصيصه لانه  
 يملك غرله في هذه الحالة فكل ملك فيه عن البعض وان  
 اشترى منه شيئا منها عن بيعه نسيئة او عن المسافرة او



غير ذلت من عمل استئناؤه بمطلق المضاربة لا يبيع فيه كما لا يبيع  
عزله من الخمانية ولو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال  
بعد عقد المضاربة نحو ان قال لا تبع بالنسيئة او لا تشتتر قبلا  
ولا طعاما او لا تشتتر من فلان او لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل  
المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال نقدا  
بجانب تخصيصه لانه في هذه الحالة يملك عزله واخرجه عن المضاربة  
فبيع تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا  
تخصيصه لانه لو نهى عن البيع في هذه الحالة او اراد عزله لا يبيع  
فلا يبيع تخصيصه سئل عن مضارب في السفر قطع عليه الطريق  
واخذ مال المضاربة هل يقضي له رب المال فقال لا قيل ان  
مال المضاربة على يد ابنه الى بياح في بلدة اخرى فمات رب المال  
ومطالب بعض ورثته هذا البياع بالمال الذي في يده وهو  
ما بعثه اليه المضارب وقبضه منه السلطات جبر او لم يدفع  
من ذلت شيئا الى سائر الورثة هل لهم ان يضمنوا المضارب  
بهذا المال قال لا قيل فان ادعى بقية الورثة او كلامهم على هذا  
المضارب بهذا المال عند القاضي فسئل فاجاب بربن دعوى  
كهوي مكسده وي وبموكل وي جزري وادني نيت هل هذا اجواب  
ما قال نعم قيل وان سأل القاضي بالتماس الخصم هل كان  
مورثهم فلان دفع ايلت مال المضاربة فلم يمس به عزله ذلك وعاد



الا انكار المطلق هل للقاضي ان يجبره على بيان ذلك قال لا قبل ان تقرر  
 البينة على ان مورثهم فلان دفع اليه كذا من مال المضاربة وانه قبض  
 ذلك هل يلزمه ذلك بهذه البينة قال لا فكذا الجواب في كل امين كالقائم  
 والمستعير والمستاجر والمستبضع والمضارب اذا ادعى عليه شيئا من  
 ذلك فاجاب بهذا الجواب مما يوجب بدنه وعوي جبري وادني ثبت  
 واستحلف فحلف ثم اقام المدعي البينة على الايداع او الاطاعة او الاجارة  
 وغير ذلك لا يلزمه بهذه البينة ما يدعي عليه من المال الا اذا ادعى  
 عليه مع ذلك الاثلاف او الخود او التبضع او سببا من اسباب النقصان  
 واثبت ذلك بالبينة في يمينه من الحانية ولو قال سرب المال  
 اقرضتك وقال المدفع اليه بل مضاربة كانت القول للمضارب  
 لان سرب المال يدعي عليه المضمان بعد ما اتفقا انه اخذ المال باذنه  
 البينة لرب المال - ومنه والمضارب ان يجعل ما هو من عادات  
 التجار وهو الابضاع والايداع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار  
 الدواب للحمل واستيجار المكاتب والسفن وما جاز له ان يجعل <sup>بنفسه</sup>  
 جاز له ان يوكل غيره بذلك وليس للمضارب في المضاربة المطلقة  
 ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او معاو  
 ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بمال غيره ولو كان سرب المال  
 قال له في المضاربة اعمل فيه برأيت كان له ان يدفع الى غيره مضاربة  
 ويشاورت فيخلط ماله بمال المضاربة <sup>من</sup> المهداية اذا قال اعمل بالكل



الذي في ذمتك حيث لا تقع المضاربة بالاتفاق <sup>من الكثرة</sup> من الكثرة  
 ان شرط كشرط الوضعية على المضاربة <sup>من شرح الطحاوي وان</sup> من شرح الطحاوي وان  
 ادعى المخلات او الضباع للمال او هلك المال في يده فالقول قوله مع  
 يمينه والمال في يده امانة <sup>من</sup> من

كتاب الوديعة  
 من الكثرة لا يدع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك  
 عند الامين وهي امانة فلا يضمن بالمخلات <sup>من الكثرة</sup> من الكثرة ولو كان  
 المودع مكلفا شرعا لوجوب الحفظ عليه وحكمها وجوب الحفظ وصيرتها  
 للمال امانة عنده <sup>من اصول الكرخ</sup> من اصول الكرخ ومنها ان القول قول الامين  
 مع اليمين بغير بينة قال من مسأله دعوى المودع رد الوديعة  
 الى مالكها او ضايعها عنده وكذا سائر الامناء من المستعير والمضارب  
 والوكيل ونحوهم <sup>من النخبة</sup> من النخبة والبينة لا سقط اليمين مسموعة  
 الا يرى ان المودع اذا قال هلك الوديعة وقام على ذلك بينة قبلت  
 وانما ثبت بينته لا سقط اليمين عند لان البراءة وان حصلت له  
 بقوله ردت او هلكت ونكت مع اليمين فهو بهذه البينة  
 يسقط بيمينه عنه فقبل من هذا الوجه <sup>من الخلف</sup> من الخلف ولو قال بعد  
 موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين  
 ولا يضمن <sup>من</sup> ومنه وللمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في  
 حاله اذ لم يثبت المدفوع اليه متبهما وتفسير من في عياله هذا الحكم



ان يكون ساكنا معه كان في نفقته او لم يكن <sup>من</sup> من القمار خانية  
 وفي استغناقي وذكر الامام الحلواني سرح عن محمد سرح المودع دفع  
 الوديعة الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من ائمة ممن  
 يثق في ماله ولبس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا في ما  
 كذا في الوديعة ثم قال وعليه الفتوى <sup>من</sup> من الجواهر في كتاب  
 الدعوى كل امين كالمودع والمستعير والمستاجر والوكيل والمستبضع  
 والمضارب اذا ادعى عليه شيء من ذلك فقال ما ازين دعوي  
 جزئي رادني خيست فاستخلف فحلف ثم اقام المدعي البينة على الايداع  
 والاجارة وغير ذلك لا يلزم بهذه البينة ما يدعي عليه من المال  
 الا اذا ادعى مع ذلك الا تلف او الجور او شيئا من اسباب الضمان  
 وان ثبت ذلك بالبينة <sup>في</sup> في يضمن <sup>من</sup> من الفصول لو طلب الوديعة  
 فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال له علي  
 شيء ثم ادعى الرد او الهلاك <sup>من</sup> من المنطومة و لمصفي لو وجد  
 الامانة الموتى عند سوال الاجنبي يضمن <sup>في</sup> فيد بسوال الاجنبي اذا  
 لو وجدها عند سوال صاحبها ضمن اتفاقا والخلاف فيما اذا لم يكن  
 المالك حاضرا ولو كان حاضرا يضمن اتفاقا <sup>من</sup> من التنابيع فان  
 طلبها صاحبها فجد اياها ضمنها يريد بران المدعي اقام عليه بينة  
 بعد الجور قوله وان اعاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان يريد  
 انه صدق في دعواه بعد الجور <sup>في</sup> في ادعى هلاكها او ثبت على



انكاسه فقامت عليه البينة فمراد من انها هلكت قبل الجور فانه لا يبرأ  
 من الضمان وان اقام على ذلك يستفاد من المنطوق والمصنف  
 لا يضمن المودع بالمسافرة عند انعدام النهي والمخاطرة  
 ويجعل ان هذه مضمونة في كل ما يحمله مؤنة قيد بقوله عند  
 انعدام النهي والمخاطرة لانه اذا انهاء المودع ان يخرج بالود<sup>عة</sup>  
 فخرج بها ضمن اتفاقا وكذا اذا كانت الطريق مخوفا والخلاف  
 فيما اذا كانت الايداع مطلقا غير مقيد بمكان حتى لو كان مقيدا  
 بمكان يضمن اجماعا ولم يكن بد من هذا السفر حتى لو كان له  
 يد يضمن من الذخيرة اذا وضع الوديعه في حرن ليس فيه  
 ماله والمراد منه حرن غيره حوثا الا يسكن هو فيه ضمن اما  
 اذا استاجر حرن نفسه وحفظ فيه لم يضمن وان لم يكن فيه  
 ماله من الفصول والمودع اذا حفظ الوديعه في حرن ليس فيه  
 ماله يضمن والمراد به حرن غيره اما اذا استاجر حرن نفسه  
 فحفظ فيه الوديعه فانه لا يضمن وان لم يكن فيه ماله من  
 الذخيرة اذا اقام المودع ووضع الوديعه تحت راسه او تحت  
 جنبه فسرقته فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعه بين يديه  
 ونام وهو الصريح واليه ماله شمس الائمة السرخسي راجح قالوا  
 انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا اما اذا نام  
 مضطجعا يجب الضمان وهذا في الحضر اما في السفر لا يجب الضمان



نام قاعدا او مضطجعا في الفتاوى سئل عن مودع وضع الودعة  
 في حجره في خان وفيه صحن لا قوام و مربوط سلسلة بها يحمل ولم  
 يخرج فسرقته الودعة هل يضمن فقال ان عد مثل هذا الربط في  
 هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عد اغفالا واحدا لا يضمن  
 من الخائفة المودع اذا مربوط السلسلة على باب خزائنه في خان  
 يحمل ولم يقفله فخرج فسرقته الودعة قالوا ان عد هذا اغفالا  
 واحدا لا كانت ضامنا والآلا من الغياثية الخفاف اذا ترك  
 الخف الذئب وقع اليه ليصلحه في الخائفة يثلا فسرق ان كان  
 فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام  
 الاستاذ طهيري الدين المرعيني يروح يعني بعدم الضمان وان  
 لم يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان  
 يتركوف الخوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان  
 عليه وان كانت بخلافه ضمن وعليه الفتوى من الذخيرة سئل  
 شيخ الاسلام عن قال المودع اذا جاءك اخي فادفع وديعتي  
 التي عندك اليه فجاء اخوه وطلب الودعة فقال المودع عد  
 الي بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه قد كانت  
 هلك يعني قبل مقالتني عند الي بعد ساعة فهو ضامن لمكان  
 التناقض اذا امر صاحب الودعة المودع ان يدفعها الى رجل  
 به قال دفعها وقال ذلت الرجل لم اقبضها منك وقال رب



الوديعه لم يد فيها فاقول قول المستودع ولا ضيات على المد فوع اليه  
 ويعتبر قول المودع في حق براءه عن الضمان لا في ايجاب الضمان  
 على المد فوع اليه من الظهيرية ولو انكر الامر فاقول قول المودع مع  
 البعيت ويجب المالك من النوازل سئل ابو القاسم عن رجل له  
 على اخو دين فارسل رسولا ليقبض دينه فان هب الرسول الى  
 الغريم فقبض الدين منه ورفع الى المورسل فانكر المورسل المدفع  
 اليه قال القول قول الرسول مع يمينه انه قد سلم ما قبض الى  
 مرسله من الينابيع وللمودع ان يسافر بالوديعه وان  
 كان له حمل ومؤنة فهذا الذي ذكره قول ابي حنيفة مراح سواء  
 طال الخروج او قصر وقال محمد مراح ليس له ان يسافر بها فان  
 ذلت فمن طال الخروج او قصر وقال ابو يوسف مراح ان طال  
 الخروج فكما قال محمد مراح ثم استثنى ابو حنيفة مراح مسئلة واحدة  
 وهي ان الوديعه لو كانت طعاما كثيرا فسافر بها فهلك الطعام  
 فانه يضمن استحسانا لانه يحتمل ان تستغرق قيمة الطعام بالمؤنة  
 وهذا كله اذا ذهب الطريق أما اذا كان مخوفا يضمن <sup>بعدة</sup> الوقت  
 في الفصول كلها وكذا اذا كان الطريق أما وانها صاحب الوديعه  
 عن المسافرين بها الا ان يضطر بان قصد السلطان اخذها  
 من الظهيرية والوديعه اذا كانت شيئا من الصوف والمودع غاف  
 فيه عليه الفسء ان رجع الى القاضي حتى يبيعه جاز وهو



الأول لأن القاضى نصب فاطما للمسلمين وفي البيع نظروا ان لم يرفع  
 حتى تسد الاضمان عليه لانه حفظ الوديعة بقدر ما أمر به لم يمت  
 الذخيرة في الفصل الثالث في تصرف المودع في الوديعة المودع ان  
 باع الوديعة وسلمها الى المشتري وضمت المالكات المودع لقض بيعه  
 في ظاهر الرواية ان المودع عند اداء المضمان يملك الوديعة قبل  
 البيع فانما يصير ضامنا للمحتاجين قصد البيع لنفسه والكاه بالبيع و  
 التسليم وهذا وجه معروف مسطور في الكتاب وذكر الشيخ الامام  
 شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعة ان رفع الوديعة بنية البيع  
 بسبب المضمان فيستند المالك الى ذلك الوقت وذلك قبل  
 البيع من المحيط رجل له على رجل الف درهم فقال ابعت بها  
 مع فلان فصاعت من يد الرسول فصاعت من مال المديون  
 وهذا بناء على ان يد الرسول يد المديون لان اختيار الرسول <sup>الله</sup>  
 لا يبعث مال نفسه ويقول رب الدين ابعت بها على يدى فلان  
 لا يلزمه البعث على يد <sup>هـ</sup> فهو معنى قولنا ان يد الرسول يد المديون  
 فلما كانت الهلاك على المديون <sup>سليمان</sup> من الذخيرة روى ابو  
 عبد الله يوسف راجح في رجل بعث بكتاب مع رسول الى رجل ان  
 ابعت الى كذا وكذا درهمي قرضالت علي فبعث الذي وصركت  
 اليه لم يكن من مال الامر حتى يصير اليه من الفهرية او دعه رجل  
 عند رجل درهم فجاء رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعة <sup>فبعث</sup>



التي قد تعيها اليه فبطلت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن  
 لها وهل يرجع على الرسول بما ضمن ان صدقه المودع في كونه رسولاً  
 ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولاً مع هذا  
 دفع او لم يصدق ولم يكن به مع هذا دفع او صدقه ودفع اليه على الضمان  
 يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول  
 لكن لا آمنت ان يحضر المالك ويحج الرسالة ويضمنني فهل انت  
 ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت الكفالة بديت مضاف الى  
 الوجوب وانه جائز فيرجع المودع الى الرسول بحكم الكفالة <sup>من الجواب</sup>  
 رجل اودع رجلاً ودية ثم ان السلطات اخذ الوديعة ما بقي لافها  
 عيبه من التهذيب ولو اختلف المالك والمودع فالقول للمودع  
 في الرد والمطلات مع يمينه واذا اظهر ما هو امانة تركه لعارية ونحوه  
 من الغوامض لا يصلح ان القول للمدعي في رد الوديعة <sup>لها</sup> وهلا  
 من السفينة وسئل عن رجلين اودعا مالا عند رجل وغابا فاف  
 السلطات المودع وقال عندك مال فلان وفلان فادفعها  
 الي فاستبغ فاخذ السلطات منه كرها فحضر احد المالكين فذكر المودع  
 ان السلطات اخذ الوديعة كلها فدعى هذا الى ضمان بعض  
 الوديعة قائمة فهل له ان يحلف المودع على ان بعد ذلك ما اودع  
 ليس بقائم عندك فقال نعم له ان يحلف على حصة نفسه <sup>لها</sup>  
 من المالك وسئل ابو جعفر عن سلطات مرفيع الوديعة من



حانوت العامي فرهنه عند رجل فقلت عنده قال ان اخذ المر  
 طافا فلصاحب الوديعه ان يضمن السلطات وان شاء المر  
 ولا شيء على العامي ان كان لا يقدر على منع السلطات من  
 رفعهم وفي الجامع الاصغر وسئل ابو القاسم عن عنده ودية  
 فرفعها رجل فلم يمتعه المودع قال ان امكن دفعه فلم يرفع ضمن  
 وان لم يقدر لما يخاف من دعاهم وضررهم لم يضمن من الخلا  
 رجل اودع ثيابا فوضعها في حانوته وكانت السلطات يأخذ الثا  
 بمال في كل شهر وظيفة عليهم فاخذ اعوان السلطات ثياب الوديعه  
 لاجل الوظيفة ووضعها عند رجل رهننا فسرق قال المودع لا يضمن  
 ان كان لا يقدر على منع السلطات من رفعها من القرائنخوا  
 في الذخيرة رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لو  
 الوديعه دفعت الوديعه ايلت بمكة يوم كذا فاقام رب الوديعه  
 بيته ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة  
 لم يجز هذه الشهادة ولو اقام البيعة على اقراره انه كان بالكوفة  
 في ذلك اليوم قبلت الشهادة من السخاقي والمعنى فيه  
 ان المودع متبرع في حفظها لصاحبها والتبرع لا يوجب ضمانا على  
 المتبرع المتبرع عليه وان هلكها في يده كهلكها في يد صاحبها  
 وهو معنى قول الفقهاء يد المودع كيد المودع ويستوى ان هلك  
 بما يمكن التحرز عنه او بما لا يمكن لان الهلاك بما يمكن التحرز عنه



بمعنى يعيب في الخط ولكن صفه السلامه في التعيين انما يعيب  
منفعة في المعاوضة دون التبرع به من التهذيب ولو  
الليت والمودع فالقول للمودع في الرد والمعاملات مع يمينه و  
كل ما هو امانة كما لعارية ونحوه من السراجية مودع قال  
الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه من  
الفصول قال والمحصلان في كل موضع كان المال امانة في يده ف  
قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال  
مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع  
مت الثاني المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسولي  
وسمى بعض مت في عياله فهو كقوله رددها عليك يكون القول  
قوله مع انمين وان قال بعثت بها اليك مع اجني كان ضامنا  
الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه من الفصول  
التي في المودع اذا اودعها عند من يعول لا يضمن كما اذا كان  
او دعه عند من في عياله وتفسير من في عياله ان يسكن معه  
سواء كان في نفقته او لم يكن والا بن الصغير اذا لم يكن في عياله  
ودفع اليه لا يضمن لكن يشترط ان يكون الايمن قادرا على  
المطالبة من المظهر المودع اذا بعث الحارس او البقر في السراج  
يعتبر في ذلك العرف والعادة من المضمرات ولو اودع  
رجلين شيئا مما يقسم لم يجزا ان يدفع احدهما نصيبه الى الآخر سواء



انما هما ثم سلمتا الى صاحبه رقيقتهما وجرى بينهما ذلك حتى ملكه فضمن  
 المسلم نصف الوديعة عند بل خيافته لا يجزمه القابض بوجه  
 لا ضمان عليه من المملوك لانهما اندر مريض بما بينهما فكان لكل واحد منهما  
 ان يسلم الى الآخر فلا يضمنه كما فيما لا يقسم له اندر مريض بحفظهما ولم يرض  
 بمطاع احدهما كله لان الفعل متى اضيف الى ما يقبل الوصف بالجزئية تنقل  
 البعض دون الكلا فوقع التسليم الى الآخر من غير رضا المالك فيضمن

كَتَبَ  
 مِنَ التَّهْذِيبِ اسْتَعَارَ دَابَّةً وَمِيسَمَ مَكَانًا وَلَا وَقْفًا وَلَا مَا يَحْمِلُ يَسْهَأُ جَارًا وَلَهُ  
 أَنْ يَذْهَبَ حَيْثُ شَاءَ فِي الْمَصْرِ وَغَيْرِهِ وَيَحْمِلُ مَا شَاءَ مِنْ التَّعْرِيفِ وَلَوْ قَالَ  
 الْمُسْتَعِيرُ أَذْنَتِي بِالرُّبُوبِ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا أَوْ إِلَى وَقْتٍ كَذَا أَوْ فِي الْمَعِيرِ إِلَى  
 مَوْضِعٍ آخَرَ فَأَقُولُ لِمَعِيرٍ بِإِلِيْمَةٍ لِلْمُسْتَعِيرِ وَمِنْهُ ابْنُ وَاحْتِفَاءٍ وَمِنْهُ  
 سَرَّاحٌ فِي مُسْتَعِيرٍ يُوَدِّعُ قَالَ بَعْضُهُمْ يُوَدِّعُ وَهُوَ اخْتِيَارُ مَشَايِخِ الْعِرَاقِ  
 وَبَنِي جَارٍ وَبِهِ اخْتِارُ الْفَقِيهِ سَرَّاحٍ مِنَ التَّهْذِيبِ قِيلَ لَا يُوَدِّعُ وَبِهِ اخْتِارُ الْفَقِيهِ  
 أَبُو الْيَتِ سَرَّاحٍ مِنَ الْكَافِي وَقَالَ مَشَايِخُ الْعِرَاقِ أَنْ يَمْلِكَ الْأَمْرَ  
 وَعَلِيْدُ الْفَتْوَى وَمِنْهُ عُلْفُ الدَّابَّةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَكَذَا مَوْثِقُ الرِّدَاءِ  
 مُحَمَّدٌ سَرَّاحٌ لَا صِلَ إِذَا كَانَتْ الرُّجُلُ عَمَى دَابَّةً بِجَارَةٍ أَوْ عَارِبَةً فَتَنْزِلُ  
 عَنْهَا فِي الْمَسْكَةِ وَدَخَلَ مَسْجِدٌ لِيُصَلِّيَ فَخَلَّى عَنْهَا فَهَلَكَتْ فَهُوَ ضَامِنٌ مِنَ  
 الْمَسَايِخِ سَرَّاحٌ مِنْ قَالَ هَذَا إِذَا لَمْ يَرِ بِطَلْعِهَا بِشَيْءٍ إِذَا لَمْ يَطْلَعْ بِشَيْءٍ



فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال وأطلق محمد سراج  
 في الكتاب يدل عليه وبركان يفتي شمس الأئمة السرخسي سراج <sup>هذا</sup>  
 لأنه لما دخل المسجد فقد غيبتها عن بصره فصار مضيقاً لا يرى أنها  
 لو سرقت في هذه الحالة لا يجب القطع ويؤيده ما قاله محمد سراج <sup>عقب</sup>  
 هذه المسئلة ولو كانت يصلي في الصبراء فنزلت الدابة وأمسكها  
 فأنزلت من يده فلا ضمان لأنه لم يضعها وعلى هذا إذا دخل <sup>المستعير</sup>  
 الحرم بيته ونزلت الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن  
 سواء سبيلها أو لم يربطها لما ذكرنا أنه لما غيبتها عن بصره فقد ضيعها  
 ولو تصور أنه إذا دخل المسجد أو البيت فالدابة لا تغيب عن بصره  
 لا يجب الضمان وعليه الفتوى من <sup>من</sup> الفصول العارضي ذكر في تجريد  
 إلى الفضل إذا اختلف المعير والمستعير في الأيام أو في المكث أو فيها  
 يحمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه ولو تصرف المستعير  
 وأذن أن المعير أذن له وجحد المعير ضمن المستعير إلا إذا أقام بينة على  
 الأذن والله أعلم بالصواب

كتاب المدة  
 من المحيط وإن ذهب نصيبه في حائط أو طريق أو حمام وسمى <sup>سلط</sup>  
 فهو جائز لأنه غير محتمل القسمة لأنه إذا قسم ولا يمكن الانتفاع على الوجه  
 الذي ينتفع به قبل القسمة وهذا من صفة ما لا يحتمل القسمة  
 من الصاوي الحسامية داس لرجل وفيها متاع وحبها بما فيها من المتاع



جملة من واحد وسلمها اليه بما فيها او سقيته فيها طعام وهبها الواهب  
 بما فيها وسلمها واستحق ما فيها من المتاع دون الدار فالهبة باقية  
 في الدار من الواقعات الحسامية والبرهانية والطهيرية <sup>جل</sup>  
 وهب عبد رجل لرجل بغير امر المالك ثم ادعى مولا انه عبد وانكر  
 الواهب ذلك فقام المولى البينة ثم اجاز الهبة لا تجوز اجازته <sup>عند</sup>  
 ابي حنيفة راجح هكذا قال صاحب الكتاب واحال هذه المسئلة الى  
 الخصاص وهذا الجواب على رواية الخصاص عن ابي حنيفة راجح  
 ان البيع المستحق ينفسخ بنفس الاستحقاق فكذا الهبة اما على ظاهر  
 الرواية لما لم ينفسخ البيع بنفس الاستحقاق فلا تنفسخ الهبة فنفسخ  
 الاجازة وعبد الفتوح من الغياثية هبة المشاع فيما يحتمل <sup>القصة</sup>  
 صحيحة عندهما فاسد <sup>عند</sup> ابي حنيفة راجح غير باطل حتى يفيد الملك  
 عند القبض هو المختار <sup>من</sup> الفصول في فتاوى قاضى طهिर الدين  
 راجح والشيوع الطارى لا يفسد الهبة شائعا اما الاستحقاق فانه يفسد  
 الكل لان شيوع مقارن <sup>من</sup> شرح الوقاية والمفسد هو الشيوع  
 المقارن لا الشيوع الطارى كما اذا وهب ثم راجع في البعض <sup>الشائع</sup>  
 واستحق البعض الشائع بخلاف الوهبة فان الشيوع <sup>مفسد</sup> الطارى  
 من الفتاوى الحسامية في استحقاق الموهوب هبة المشاع فيما <sup>يحتمل</sup>  
 القصة صحيحة عندهما فاسد <sup>عند</sup> ابي حنيفة راجح غير باطل حتى يفيد  
 الملك عند القبض هو المختار <sup>من</sup> الخلاصة هبة الرجل من <sup>المفسد</sup>



يبيع ويتم بقطر واحد ويكون الاب قابضاً له بكونه في يده او في يد  
مورده والمستعير منه له ومنه ولو قال جميع ما املكه لفلان هبة  
حتى يشترط القبض له من القنية قال الاب جميع ما هو حقي وملكي  
فهو ملك لولدي هذا الصغير وهذا اكرامة لا تعليل بخلاف ما لو  
عيته فقال حالي الذي املكه او دار بني الصغير فهو هبة  
ويتم بكونها في يد الاب له من الفتاوى الحسامية ذكر في الاصل كل  
من وهب لابنه الصغير شيئاً واشهد عليه وذلك الشيء معلوم  
في نفسه فهو جائز سواء كان في عياله او لم يكن لان الولاية في  
الوجهين ثابت له وكذلك الصدقة والقبض فيه ان يعلم ما  
وهبه له ويشهد عليه والاشهاد ليس بشرط لانهم فالهبة يتم بما  
ذكرنا من الاعلام لكن ذكر الاشهاد احتياطاً تحزراً عن جحود <sup>سائر</sup>  
الورثة بعد موته اذ اكر الوالد له من الهديب اذا وهب المشاع  
من شريكه في رواية المشهور انه لا يجوز له من التصديق اذا وهب  
المشاع من شريكه فيه روايات والمشهور انه لا يجوز له  
من الغياثية ولو وهب النصف من شريكه من دار لم يجز  
وقيل يجوز وهو المختار له من السخاقي اعلم ان قوله ولا يجوز  
الهبة فيما يقسم الا محوذة معد ولعن طاهره معناه لا تثبت  
الهبة المثلث فيما يقسم له محوذة مقسومة لان الهبة في نفسها  
فيما يقسم وقعت جائزة ولكن غير مثبتة للملك قبل تسمية <sup>مفرق</sup>



فاما الموهوب مشاعا فيما يقسم ثم افرته وسلمه صح ووقع ~~مبخر~~  
 المملكت علم بهذا ان هبة المشاع فيما يقسم وقعت باثرة في نفسها  
 ولكن توقف اثباتها للملك الى الاقراره والتسليم واذا وهب الرجل  
 نصيبا مستما في دار غيره مقسومة وسلمه اليه مشاعا او سلم جميع الدار  
 اليه لم يجر ثم قال يعني لا يقع الملك للموهوب له بالعقد قبل القسمة  
 عندنا وقال الشافعي ربح يقع الملك وتتم الهبة والمصرف فيه ان  
 شرط القبض منصوص عليه في الهبة في راعى وجوده في اكل  
 الجهات التي تملك لان الثابت من وجوده ونحوه لا يكون  
 ثابتا مطلقا ويدون المطلق لا يثبت الكمال ثم القبض مع الشيوع  
 ثابت من وجوده ونحوه ولو اهب عند شركه لا يجوز يعني لو وهب  
 احد الشريكين نصيبه لشريكه مشاعا فيما يتحمل القسمة لا يجوز عندنا  
 ايضا ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع  
 ما وهب او تصدق ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه ولو باعه  
 الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لا يملكه ثم قال ان هبة المشاع فيما  
 يقسم لا يفيد الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي راجح  
 وذكر عصام راجح انه يفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ راجح  
 من المختار حاشية في السراجية وبه يقتضى من الفصول اذا وهب  
 الاثني شيئا يتحمل القسمة فاذا قبضاه يثبت الملك لهما قبل  
 القسمة ويكون مضمونا عليهما وكذا ذكر في الفتاوى الصغرى







كان صغيرا فكبر والد ابنة كانت صغيرة فكبرت او كانت شجرة فانثرت  
 ونحوها من التحفة ومنها اذا تزاوت المحبة زيادة متصلة  
 بفعل الموهوب له او بفعل غيره بان كانت الجارية موهوبة <sup>فهي</sup>  
من السباع احترار عن الزيادة المتصلة ذنبا لا يمنع الرجوع  
 في الاصل مثل ان يهب الرجل جارية فولدت عنده فان للواهب  
 ان يرجع في الجارية دون ولده وكذا في جميع الحيوانات <sup>من</sup>  
من الناطق واذا وهب لرجل جارية او غلاما فعلمه الموهوب <sup>له</sup>  
 القرآن او الكتابة او المشط او القصاصة او الخمر ونحوها فلا يرجع  
 فيها ايضا في قول ابي يوسف وابي عبد الله راجح والى من اذا كان  
 الموهوب له ذارحم محرم من الواهب والسود من اهلكته  
 المحبة بوجه من الوجوه والسباع اذا اهلك الموهوب له والثنا <sup>من</sup>  
 اذا اخرجها من ملكه ببيع او هبة او صدقة وانما سحبة المرأة  
 لزوجها والعاشرة هبة الزوج لامراته <sup>من</sup> الفية اختلف  
 الموهوب له الوارث مع وارث اخاب المحبة هنت في الصحة  
 او المرض في لقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض  
 نافذة وانما ينتقض بعد الموت وقد اختلفا فيه في لقول لمنكر  
 انتقض وهكذا في <sup>من</sup> قيل لقول من يدعي المرض لانه  
 ينكر لزوم الهبة والمثل <sup>من</sup> الثانية في كتاب الدعوى  
 فصل في يتعلق بالنكاح من المهر وذكر النسي راج في الفتاوى امرأة



ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادعى الزوج  
 انها وهبت منه في صحتها وادعت الورثة ان الهبة كانت في <sup>مصر</sup>  
 موتها قال القول يكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة  
 المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول <sup>قوله</sup>  
 الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك <sup>الرواية</sup>  
 لانهم يصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط  
 فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة حادث والاصل  
 في الحوادث ان يحال الى اقرب الاوقات <sup>١</sup> من الناصر  
 اذا قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في <sup>مصر</sup>  
 فالقول قول الزوج <sup>٢</sup> من السراجي وان كان الامن صغيرا <sup>لصغر</sup>  
 الاب قابض له بمجرد الهبة <sup>٣</sup> من الكنز وان وهب له اجنبي  
تم قبض وليه وامه واجنبي هو في حجرها وقبضه ان عقله <sup>٤</sup>  
 من الكفر وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز ان كان عاقلا  
 لانه في النوع المحض ملحق بالبالغ <sup>٥</sup> من السراجية الاقرار الهبة  
 يكون اقرارا صحيحا اما لا يكون اقوار <sup>٦</sup> من العهريين او <sup>٧</sup>  
 الاقرار بهبة لا يكون اقرارا بالقبض وبتوى على هذا وكذا  
 في غيرها <sup>٨</sup> وغيرها <sup>٩</sup> من النهاية في شرح الهداية قوله  
 كذا قلت من يعوله نحو الاخ والعم والاجنبي اي قبض الهبة لاجل التيميم <sup>١٠</sup>  
 من من يعوله من <sup>١١</sup> فاذا ثبت ان له اى للاجنبي يعوله ان يقبض



هبة الغير فكذلك اذا كانت هو الواهب فاعليها وابانها فهو  
وقبضه له قبض ويستوي ان كان يعقل او لا يعقل <sup>من البتة</sup>  
وان قبض الصبي بنفسه وهو يعقل جازمه من التام خالي اذا  
قال لاخر حلفي من كل حق لك عليّ ففعل وبراءة من غير ان يعلم  
ماله عليه قال ابو يوسف سرح برئ مما عليه حكما وديانة وقال  
محمد سرح في الحكم كذلك وفي الديانة لا يطيب عالم يعلم صاحب الحق  
بما عليه وفي فذوي قاضيان سرح و لصحح قول ابى يوسف سرح  
في الديانة من جامع العاوي ولو قال بالفارسية تر بجل كردم وله  
عليه دين يبرأ المديون ولو قال عم غرا را بجل كردم يبرأ غراؤه  
من المحيط وذكر عامة المشايخ سرح ان هبة الدين <sup>ابراه</sup> من عليه  
يتم من غير قبول ويرتد بالرد من انا طفي والهبة على جهين  
على شرط وعلى عرض شرط وتتي على غير شرط فهي صحيحة جائزة  
والتي على شرط فالحبة ايضا جائزة صحيحة والشرط باطل كل شرط  
كان الاشتراط العوض <sup>من</sup> الفصول لو قال للمديون تركت ديني  
عليك او قال الفارسية حق خویش تو ماندم يكون ابراه حتى  
لا يملك ان يدي ذلت <sup>من</sup> ابرهانية امرأة وهبت مهر  
لزوجها ثم ان الزوج باع منها نطيقة بمهرها يريد بالزوج  
يعلم انه لا مهر لها عليه اشتركت هي يقع الطلاق مجانا جعيا  
ولا ترد على الزوج شيئا لانه طلقها بطمع ما بقي عليه وهو يعلم انه



لا شيء عليه فلم يصرفه وسرا بمنزلة من خلع امرأته على ما  
 هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه لا متاع فيه <sup>منه</sup> ومنه  
 ولو قيل مدعى الدين ازين مبلغ خذ بان فقال ما ندم كان هذا <sup>اسبقا</sup>  
 لذلك المقدار لا تسمع دعوى صاحب الدين المقدار <sup>من القنية</sup>  
 قال لا خرب فلان عني درهما فوهب كما امر كانت الهبة من  
 الامر <sup>من</sup> الكافي ويصح الهبة في محو من مقسوم ومشاع لا يقسم  
 وفيما يقسم لا تقهر وقال الشافعي راح تقهر ويعنى بالمحو ان يكون  
 من غايه املاك الواهب وحقوقه فيما لا يقسم مما لا يحتمل <sup>القسمه</sup>  
 اي لا يبقى تنفعا بعد القسمه اصلا كعبد واحد ودابة واحدة  
 او لا يبقى متفعا بعد القسمه من حيث الا تنفعا الذي كانت  
 به القسمه كالبيت الصغير والحمام الصغير <sup>من السعيا</sup> في اذا  
 وهب الرجل نصف درهم صحيح من الدرهم العدييه يجوز  
 هو الصحيح وجعل هذا بمنزله هبة مشاع لا يحتمل القسمه وذكر  
 اصلا فقال كل شيء يضره التبعض فيوجب نقصانا في ماليته  
 فانه لا يحتمل القسمه واذا لم يوجب التبعض نقصانا في ماليته  
 فهو ما يحتمل القسمه <sup>من</sup> من المحصر الهبة بشرط العوض <sup>ابتداء</sup> ببيع  
 واسر <sup>تسليم</sup> وعندها هو تبرع ابتداء وبيع انتهاء حتى لا يجر  
 ولا يملك القبض ولا يصح في المشاع ولا تثبت فيه الشفعه فاذا نقا  
 لان تثبت احكام البيع وصورته ان يقول وهبت هذا لك على ان



تعوضي كذا وأجمعوا أنزلوا قالوه صبت هذا لك بكذا أن يبيع له من كذا  
المكتوم صورة المسئلة رجل قال لآخر وصبت لك هذا الشيء على أن  
تعوضي كذا فلهذه الحصة جائزة عند في المشاع وبذون القبض <sup>عند</sup>  
لا يجوز في المشاع ولا بد من القبض ولو قال وصبت لك هذا بكذا  
فهو جائز بالاجماع لأن يبيع من الابتداء من البرهانية إذا دفع  
رجل إلى رجل الفأقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلك  
الالف في يده ضمن المضارب حصة الحبة لأن هذه هبة فاسدة  
لأنها هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وعلى يثبت المثل للموهوب له  
ما يقبض اختلف المشايخ فيه والمختار أنه لا يثبت فأن نص في كتاب  
الحج أنه إذا وهب نصف دار من رجل وسترها إليه باعها الموهوب <sup>للم</sup>  
لم يجزئ شارس إلى أنه لم يملك حيث أبطأ البيع بعد التسليم لم <sup>من</sup> <sup>جدة</sup>  
هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يجوز سواء كان من شركه أو من  
غير شركه <sup>من</sup> الذخيرة وإذا أراد الرجل أن يعطي بعض أولاده  
في الهبة في حالة العهد روي عن أبي حنيفة يبيع أنه لا بأس به  
إذا كانت التفضيل بسبب زيادة فضل له في الدين فان كان  
يكراه هكذا ذكر في بعض المواضع وحق أبي يوسف يبيع أنه لا بأس <sup>من</sup>  
به إذا لم يرد الأضرار بالباقي وذكر في بعض المواضع أن كان التفضيل  
لزيادة بوه فلا بأس بذلك وأن كان في البر سواء لا ينبغي أن  
يفضل ذلك وأن كان له ولد فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر <sup>من</sup>



قوته كيلا يصير معياله على المعصية <sup>من تحفة الفقهاء</sup> واما الزيادة  
 المنفصلة كالولد والارث والعتق لا يمنع الرجوع <sup>منه</sup> ولا يمكن  
 المنع في الامم دونها بخلاف <sup>من</sup> واثد المبيع لان ثمنه يورث  
 الى ربها لانه عقد معاوضة واما نقصان الموهوب لا يمنع الرجوع  
 من التهذيب ولو كانت بلفظ الصدقة لا يملك الرجوع وان  
 تصدق على غني <sup>من</sup> الخلاصة الزيادة المنفصلة كالولد  
 من النكاح او السفاح لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد والحمل ان  
 نراد خيرا يمنع الرجوع لا يرجع وان نقص لم يمنع <sup>من</sup> وادى العبد المريض او  
 الجريح حتى يبرأ او كانت اعشى او اصم فصيح او البصر بطل الرجوع <sup>من</sup>  
 من اليتامى ولو وهب للفقير ليس له الرجوع كما في الصدقة <sup>من</sup>  
 من الكافي لا يثبت الملت في الهبة بالعقد قبل القبض عند <sup>من</sup>  
 الفصول وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطل الهبة <sup>من</sup>  
 الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة <sup>من</sup>  
 الى القصد ولم يوجد <sup>من</sup> الكنز تحويه في مرضه ومجا بانه <sup>من</sup>  
 وصية <sup>من</sup> الكافي ولا يصح لو ارث لقوله عليه السلام لا وصية  
 لو ارث الا ان يكون الورثة <sup>من</sup> ومنه فان قبض الموهوب له  
 في المجلس بغير اذن الواهب جائزا <sup>من</sup> وان قبض بعد  
 الا فتلق لم يجز الا ان يأذن له الواهب في القبض والقبض  
 ان لا يكون في الوجهين لان القبض تصرف في ملك الواهب



والتصرف في ملك الغير لا يقع الآباذ ثم وجه الاستحسان ان البعض  
هنا بمنزلة القول من حيث توقف الملك عليهما فكما ان الايجاب  
منه يكون تسلطا على القول وكذا يكون تسلطا على البعض الحاقا  
بالقول يتعبد بالمجلس وكذا ما نزل منزلة وتوניהا عن البعض  
لا يقع في المجلس وفي غير المجلس اذ لا عبء للذالة بمقابلة التصرف  
من الكافي ولو ادعى الهبة ثم برهن على الشراء قبله ولم يقل جدي في  
الهبة فاشتريتها لم تقبل ايضا لان دعوى الهبة في وقت اقرار من  
بملك الواهب في ذلك الوقت ثم دعوى الشراء قبل ذلك يكون  
مرجوعا عن ذلك الاقرار وكان مناقضا فلا يتمكن من اثباته <sup>بينة</sup>  
من المحيط هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او جماعة عند  
صحته وعند ابي حنيفة مراح فاسدة وليست بباطلة حتى يصدق الملك  
عند القبض فالشروع من الطرفين مانع الهبة وتامها بالايجاب  
ومن طرف الموهوب له مانع عند ابي حنيفة مراح خلا فالهما  
من الحسابية والبرهانية المصدقة على الغني هبة وان ذكرت  
نقطة الصدقة والهبة من الغني صدقة وان ذكرت نقطة الهبة  
واحد اللفظين جاز ان يذكر ويراد به الآخر لكون كل واحد <sup>منهما</sup>  
تبرعا ثم هنا ثلثة احكام حكم الشروع وحكم اشتراط القبض وحكم الرجوع  
اما حكم الشروع فالصدقة على غنيين كالهبة في عدم جوازها مع  
شروع عند ابي حنيفة مراح فيما يحتمل القسمة والهبة من فقيرين







الموهوب له فوطئها الموهوب له ثم مات الوهاب ولا مال له غير <sup>الحياة</sup>  
 ولم يخبر الورثة الهبة ونقصت في الثلثين كان على الموهوب له ثلث  
 عقر الجارية للورثة وهذا يشير الى ان حق الورثة يستند ولا يقتصر  
 على حالة الموت وذكر جواب المسئلة على هذا الوجه ولم يستند الى  
 اصحابنا سرح لو كانت ما ذكر هو صحيحا بطلت الهبة في الثلث الباقي في  
 مسئلتنا لكت لا يكاد يصح لانه مخالف لجواب كتب اصحابنا سرح ان حق  
 الورثة وملكهم لا يستند بل يقتصر وان العقر لا يجب <sup>لهم</sup> من المنظومة  
 ولا تجوز هبة العقار + لاثنتين فاقبله ولا تمار <sup>لهم</sup> من التوزيع ادا  
 وهب داره من اثنتين لا يجوز وقال لا يجوز وهذا المسئلة على  
 ثلثة اوجه في وجه جاز اتفاقا وهو ما اذا كانا فقيرين <sup>لهم</sup> من شرح الطحاوي  
 ولو وهب من اثنتين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كما تصدق <sup>لهم</sup> من  
 المحقق لان الصدقة تقع من المتصدق لله تعالى لا للفقراء فلا يتحقق  
 الشروع <sup>لهم</sup> من المصنف والاصل فيه ان الشيوع في الصدقة لا يمنع  
 لان المبتغي بالصدقة وجه الله تعالى وهو واحد والهبة يتقوا بها  
 وجه الغني وهما اثنان والصدقة للغني هبة والهبة للفقير صدقة  
 استعاره اذ كل واحد غلبت بغير بدل <sup>لهم</sup> من الينا مع ان لو قال  
 وهبت منكما هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحبت الهبة  
 بالاجماع <sup>لهم</sup> من التجريد ولو وهب ما يقسم لوجلين وقبض لم يخل  
<sup>لهم</sup> من الفصول وذكر تنبيه الاسلام حواهر نراوده سرح وان



صورة الهبة الفاسدة كثيرة منها اذا وهب لا شئ <sup>القسم</sup> شئاً يحمل  
 فاذا قبضه ثبت الملك لهما قبل القسمة ويكون مضمونا عليهما  
 وكذا ذكر في الفتاوى الصغرى وقال وبريقتي وذكر في العدة <sup>الهبة</sup> والهبة  
 الفاسدة مضمون بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب <sup>لقض</sup> له بالقبض  
 هو المختار الصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة فمضمون <sup>صل</sup> منه والا  
 في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب  
 يمنع تمام الهبة لان القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب  
 بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب حوانا فيه طعام لا يجوز  
 ولو وهب طعاما في خوان جار وعلى هذا انظاره <sup>له</sup> ومنه وفي  
 قبة قاضي طهिर الدين رح لوقال لرجليت وهبت لكما هذه  
 الدار اخذ النصف ولخذ النصف جار ولو قال لاحدكما وهبت  
 لك نصفها ولخذ النصفها لا يجوز <sup>الكبير</sup> من القنية في السين  
 الرشوة لا تملك <sup>عانت</sup> <sup>له</sup> وغيره قاضي او غيره دفع اليه  
 سمعت لا صلاح المهم فاصح ثم ندم يرد ما دفع اليه <sup>شقان</sup> <sup>المحتاج</sup> <sup>المحتاج</sup>  
 يدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك  
 فيها وللدافع استردادها <sup>له</sup> في خلاصة المغربي خطب امرأة  
 في بيت اخيها فابي ان يدفعا حتى تدفع اليه وراهم فدفع و  
 تزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة ولو انفق على معتدة الغير <sup>على</sup>  
 طبع ان يتزوجها بعد عدتها فثبت ان يتزوجها فان شرط في







المقتضية ببدل فهي الأجرة وتعملت المقتضية بغير بدل في العارية  
 ثم عقد البيع عقد يعقد على الإبهام والتوقيت يبطله وعقد الأجرة  
 عقد على التوقيت والإبهام يبطله وعقد الأجرة عقد معاوضة  
 فلا يجوز إلا أن يبين البديل من كلا الجانبين من الغائبة  
 الأجير المشتركة ما هلك في يده من غير صنعه لا ضمان عليه عند  
 وما هلك بصدقه كما لو هلك الثوب بدق القصار كالحرق أو بإلقاء  
 الثوب في النورة فتحرق أو غرقت السفينة بك الملاح أو بعثر الحمال  
 فهو ضمان عند الثلاثة من المضرات في النصاب والصغر  
 ذكره الإمام خواجه راده مراح في شرح الفتاوى أخذ الفقيه بقول  
 أبي حنيفة مراح في الأجير المشتركة إذا هلك عند شيء <sup>بصدقه</sup>  
 وبه افتى من الجامع الشروح الخلاف فيما يمكن التفرز عنه  
 كالنصب والسرقة لا فيما لا يمكن التفرز عنه كغلبة سرق أو حرق  
 أو غرق أو عدو مكابر في النافع والصحيح قول أبي حنيفة مراح لأن  
 عوض الأجرة العمل لا الثوب والعمل مضمون على الأجير من  
 الخائفة والفتوى على قول أبي حنيفة مراح من التارخانية هذا  
 إذا حصل التلف بخيانة يده أما إذا حصل لا بخيانة يده أن حصل ما  
 لا يمكن التفرز عنه لا ضمان عليه بالاجماع من المحيط كالحرق <sup>للب</sup>  
 والتمسرة الغالبة والمكبرة من الغائبة وله أن يرضى بنفسه  
 وأجير وتأمينه ومن هو في عياله من النافع وإذا اشترط على



الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره لان المستاجر لم يرض به  
وان اطلق له فله ان يستاجر من يعمله جريا على الاطلاق من الكافي و  
ان اطلق له العمل بان يقول استاجر منك تحت طي هذا الثوب يدسرم  
فهذا امن قبل اطلاق العمل فان كان المذكور خياطة لفظا فله ان  
يستاجر من يعمله لان المستحق عليه على ذمته ويمكن ايقاؤه بنفسه  
وبالاستحانة لغيره كايفاء الدين من الخلاصة ولو وقع النقص  
الى نقصان يقصره عند اوالى ثلاثة ايام وقبل انقصار فاه ولم  
يقرع  
عند اولى ذلك الوقت وطالبه مرارا ولم يدر حتى سرق لا يضمن  
من التوزيع في مسألة الاجير المشتريات من حيث الضمان  
وعنده على ثلاثة اوجه في وجه مضمون عليه اتفاقا وهو مضمون  
عليه ما دام العين في يده لا يبرأ منه الا بتسليم الى صاحبه ان كان  
يعمله اثر في العين كالتقصير والصياغ حتى لو هلكت العين قبل  
التسليم بعد الفراغ من العمل سقط الاجر من التمهيد ويب ولا يخل  
العمل في ضمان المالك حتى يسلم حتى لو هلك قبل التسليم سقط الاجر  
من الضمان اذا شرط على الراعي ضمان ما عطيته بفعله جاز ولا  
يفسد  
بد العقد لان شرط يقتضيه العقد وان شرط ذلك بعد لم يلح  
المشروط ولا يفسد العقد هو العييج والمختار من المحيط واذا قل  
رب الغنم للراعي دفعت لك ما يشاء وقال الراعي لا يتعوز  
والقول قول الراعي وان فاما لينة بينة بينة صاحب الغنم



سوي من سبلعة تحت محمد سراج رجل وبيع الى قصاص ثوبا يقصره له يد  
 فقال القصاص هذا ثوبك وقد قصرت يد سراج كما امرتني وقلداني  
 الثوب ليس هذا ثوبي وثوبي غير هذا فاقول قول القصاص لم  
 لنا في ذات شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك  
 في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدات الاجارة  
 في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن  
 الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فكذا لك عند ابي حنيفة سراج وعنده  
 بيع الشرط والعقد لم يمت العناية ولو دفع القصاص ثوب لساو  
 الى غيره خطأ فقطع وخاطه قرب الثوب يضمن ايها شاء فان  
 ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصاص يرجع هو على  
 القاطع ويستند القاطع ثوبه من القصاص لم يمت من المداية في باب  
 ضمان الاجير قال الا انه لا يضمن يدي ادم من غرق في السفينة  
 او سقطت الدابة وان كانت بسوقه وقوده لان الواجب ضمان  
 الادمي واخر لا يجب بالعقد وانما يجب بالجناية ولهذا يجب على  
 العاقلة وضمان العقود لا يتحملها العاقلة لم يمت مائة المداية  
 يعني لو وجب ضمان الادمي وهو لا يجب بالعقد بل بالجناية وهي ان  
 يتحقق ان لو كانت فاعلا فيه وهذا لان الادمي محفوظ بنفسه بخلاف  
 الا موالها بها غير محفوظة بنفسها فكانت مشغولة بالعقد ولان  
 قال ان ضمان الادمي يجب بالسبب فقد وجد فنقول ان السبب



إنما يضمن إذا تعدى ولم يوجد من الظهير والاولوالجني  
 لا ما يجب على الاجير المشترك من الضمان بسبب جناية  
 يده اذا لم يتعد ضمان عقد لانه لو لا العقد لا يضمن والعقد لا اثر له  
 في ايجاب الجناية فلا يجب له من شرح الجمع واما الاستثناء واما  
 لا يضمن بربني آدم ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة  
 وان كان من قوده او سوقه ومده لان المضمون هنا الآدمي  
 وليس ضمانه بالعقد بل بالجناية الآدمي ان وجوبه على العاقلة  
 ولا يتحمل العاقلة ضمان العقود من الجاني امرأة دخلت الحمام  
 ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسكت الثياب فلما خرجت لم تجد  
 ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه اول  
 مرة دخلت الحمام لا يضمن الثياب في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ  
 الثياب باجر لا بها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرط  
 لها الاجر على الحفظ كانت ذلك ايداعا والمودع لا يضمن عند الكل  
 الا بالتقصير وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذه اودعت  
 اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة  
 على الاختلاف على قول ابي حنيفة راجح لا يضمن لان عند الاجير  
 المشترك لا يضمن لما هلك في يده بغير صنعه والختار في الاجير  
 المشترك قول ابي حنيفة راجح وقيل هو قول محمد راجح وعلى قول  
 ابي يوسف ومحمد راجح الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك



في يده بغير صنع فيجب الضمان عند ما على الشيء من التجريد  
 وان استأجر لغيره الدقيق لم يضمن ما هلك منهم ان كان يسوقه  
 او قوده كان المالك معدا ولم يكن من الفصول العاديه  
 وذكر في اجازات الجامع عن ابي بكر سراج انه اذا شرط على الاجير  
 المشترك ان يضمن لو هلك عند يضمن في قولهم وانما لم يضمن  
 عند ... حنفية سراج اذا لم يشترط عليه الضمان فاما اذا شرط عليه  
 ذلك ... وقال الفقيه ابو الليث سراج يضمن الشرط وغير الشرط  
 سواء ان اشترط الضمان على الاجير باطل وبه تأخذ من  
 الظهيرية قال الفقيه ابو الليث سراج الشرط وغيره سواء لانه  
 امين واشترط الضمان على الامين باطل في السراجية وافق  
 بعضهم بالصالح على نصف القيمة فيما تلف في يد الاجير المشترك  
 بغير صنع بشئ لا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وكذا في كل  
 اجير مشترك كالقصار والصباغ والراعي من الخلاصة  
 اذا هلك عند القصار الثوب لا اجوله ولا يضمن ان هلك  
 من غير فعله عند الجب حنفية سراج وعند ما يضمن وبعض الائمة  
 اتوا بالصالح بالنصف جبراً وان لم يرض الخصمان ويفى بقوله  
 ابي حنيفة سراج انه لا يضمن من شرح الطحاوي ولو قبضها  
 بغيرها بعد ذلك فانه يجوز اذا اجازها بمنزلة تلك الاجوا وبها  
 ... ها باكثر مما استأجرها فالاجارة جائزة الا انه ينظر ان كان



الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا يطيب له  
 ويتقصد قبها وان كان من خلاف جنسها يطيب له الزيادة <sup>في</sup>  
 من القمار خافية رجل استأجر ارضا من ارضي الجبل فزرعها  
 فلم يطر عامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطر فالزراع كله  
 للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها وقوله لا كراء عليه  
 معناه انه لا كراء عليه قبل النبات واما بعد ما نبت يجب ان تترك  
 الارض في يد المستأجر باجر المثل كما لو انقضت المدة وفي الارض  
 زرع لم يستحصد بعد فان هنالك يترك الارض في يد المستأجر  
 باجر المثل كذلك ايضا <sup>في</sup> وفي الكسرى بخلاف ما اذا مات احدهما قبل  
 تمام المدة وفي الارض زرع ولم يستحصد حيث يبقى باجر <sup>المستحق</sup>  
 وفيه ايضا من الولو الجية ولو كانت المستأجر رجلا مات احد  
 انقضت في حصته وكذلك ان كان المواجه ثلثان فمات  
 احدهما <sup>في</sup> من الكافي اذا مات احد المستأجرين او احد  
 الأجيرين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت الاجارة في  
 نصيب الحي وقال زفر راج يفسد في نصيب الحي ايضا <sup>في</sup> من  
 الذخيرة لو استقرض دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي  
 هذا فمال امرد عليك دراهمك لا طالبت باجرة الحانوت والجرة  
 التي تجب عليك هبة لت دفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت  
 مدة قوله ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراره منه المال



فالاجرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كانت ذكورت <sup>حيث</sup> الا  
 قبل الاستقراض او بعده فلا اجر على المقرض والمخاتوت عند معاينة  
 لان في الوجه الاول قصد التوصل بمنافع الدار الى المقرض فما  
 رخص به باستيعابها مجانا والمستقرض وافقه على ذلك اجير <sup>ضد</sup> اقرض  
 على قلت المواضع فكان اجارة فاسدة فاما في الوجه الثاني لم يطمع في  
 مقابلة منافع الدار شيئا فكانت الدار عارية وقيل الصحيح انه يجب  
 اجر المثل في الوجهين لا ما تعلم يقينا ان غرضه من دفع الدار وتوك  
 الاجرة التوصل الى القرض فما رخص به باستيعابها مجانا والمستقرض وافقه  
 على ذلك اجير اقرضه على قلت المواضع فكان اجارة فاسدة <sup>من</sup>  
 من النوانر وسئل ابو بكر عن رجل استقرض دراهم وسلم الى  
 المقرض حمارا لمسكه وليس له الى شهرين حتى يوفي عليه الدراهم  
 فسلم المقرض الحمار الى البقار فعقره الذئب ما القول فيه قال المقرض  
 ضامته بغيره الحمار لصاحبه لان الحمار عند المقرض بمنزلة اجارة  
 فاسدة فان استعمله فعليه ابر مثله ومن استاجر حمارا او ثورا  
 ليس له ان يشعه الى السراج ليعتلف فاذا فعل يكون مخالفنا  
 قال وهذا بمنزلة رجل استقرض من رجل دراهم ودفع اليه دابة  
 يسكنها في هذه اجارة فاسدة ولا يكون رهنه من التمسك  
 في الكبرى قال عز الدين راج وعليه الفتوى <sup>من</sup> من الفصول  
 في الفصل الثلثين وفي مختلف الفقهاء الى الميث راج ان استاجر



وارا من اثنتين ثم مات احد الاجيرين انتقف الاجارة في حق  
 الميت ويبقى في حصة الحي وكذا لو استاجر رجلان فمات احدهما  
 ففي حصة الميت يبطل وحصة الحي تبقى وعند ترقرح يربح يبطل  
 في الكل ولو رضي الوارث وهو كذب ان تكون الاجارة تبقى  
 ورضي به المستاجر فهو جائز وهذا على الرواية التي جعل الشيوع  
 الطاري مفسد للعقد من الفصول ذكر في اجارات مجموع  
 النوازل ان تعليق التميكات والتقييدات بالشرط لا يجوز  
 اما التميكات فنحو البيع والشراء والاجارة والاستيجار والمجبة  
 والصدقة والكاح والاقرار والابراء واما التقييدات فنحو  
 العزل عن الوكالة والمجر على العبد والرجعة فانها لا تتعلق  
 بالشرط اذا قال لا خرا اذا جاء غد بعث عبك هذا ملكت بالالف  
 لم يجوز ايضا فيه وان كان الشرط بكلمة ان بان قال بعث  
 ذ كان كذا اذا بيع باطل سواء كان نافعا او ضارا وكيف ما كان  
 الا في صورة وهي ان يقول بعث ان رضي فلان تعليق<sup>مهال</sup> لا  
 بشرط كاف يصح اذا لم يكن المال واجبا بسبب القرض بان قال  
 اكر ان مال ازان من ست يكاه ترا زمان وادم صح التاجيل<sup>من</sup>  
 المنظومة لا يضمن العين الاجير المشترك ان غاب<sup>لصنع</sup> لا با  
 منه او هلك<sup>من</sup> فقيد الاجير المشترك لانه لا ضمان في الاجير  
 الخاص فيما تلف في يده من غير صنعه ولا فيما تلف من عمله



اتفاقاً من الكافي ولا نه لما سلم النفس صار عمله كعمل رب  
 المال وهذا لأن المنافع صارت مملوكة للمستأجر وصار عبوداً  
 متابعاً في الفعل فكانه فعل بنفسه فلهذا لا يضمن <sup>من الغوا</sup> من الغواض  
 والأصل أن العقد يتوقف إذا كانت له بحيز حال وقوعه لأن  
 فائدة التوقف النفاذ بالاجارة فلا تعاذ بلا بحيز وان الاجارة  
 تلحق العقود الموقوفة لا بالاطلة وكذا تلحق الأفعال عند <sup>حينئذ</sup> البني  
 ربح خلافاً للمحمد ربح وأن ما صح بالاذن ابتداءً صح بالاجارة  
 استئجاراً لأنها اذنت انتهاءً <sup>من</sup> من الثانية رجل استأجر أرضاً  
 للزراعة فحرب النهر الأعظم وعجز عن السقي كانت له ان  
 يفتح الاجارة وان لم يفتح حتى مضت المدة كانت عليه اجرة  
 اذا كانت بحال يمكنه ان يفتح بحية فيزرع فيها شيئاً وان  
 لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه رجل استأجر  
 أرضاً فانقطع الماء ان كانت الأرض تسقى بماء النهر وماء  
 المطر لکن انقطع المطر ايضاً لا اجر عليه <sup>من</sup> من انقطاع الظاهر  
 الاول والحي رجل استأجر أرضاً فانقطع الماء ان كانت الأرض  
 تسقى من ماء الأرض فلا اجر عليه وان كانت تسقى بماء  
 المطر فانقطع ذلك فكذا رجل استأجر أرضاً ليزرعها  
 فزرعها واصاب الزرع آفة فهلك او غرق فلم ينبت فعليه  
 الاجرة تماماً لأنه قد نزع ولو غرقت قبل ان يزرعها فلا اجر عليه



لأنه لم يتمكن من الا تفاع به من التهاديب اجارة المشاع  
 فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم خلافا لهما والفتوى على قولهما  
 ولو اجر احد الشريكين من اجنبي فهو على الخلاف وعن ابي  
 طاهر الدباس انه يجوز اتفاقا والشيوع الطارعي لا يفسدها  
 اجماعا كما لو اجر كلها ثم تفاخفا في نصفها او استحق بعضها تبقى  
 في الباقي من التفريد اجارة المشاع فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم  
 فلا فالصما والفتوى على قولهما ولو اجر احد الشريكين من شركه  
 بان في طاهر الرواية وعن ابي حنيفة سرح انه لا يجوز ولو اجر احد  
 شريكين من اجنبي فهو على الخلاف وعن ابي طاهر الدباس  
 انه يجوز اتفاقا ولو اجر كلها ثم تفاخفا في نصفها او مات احد  
 يبقى في الباقي بالاجماع من الثانية اجارة المشاع فيما يقسم  
 وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة سرح وعليه الفتوى به  
 من عدة الفتاوى اذا سلم البقرة الى ابقار ليرعاها فزعم البقاء  
 انه ادخلها في القرية فوجدها صاحب البقرة بعد ايام في الجبانة  
 ها لكذا ان راضي اهل القرية به وخال البقور في القرية فحسب  
 لا يضمن وان كفوها تسليم الى صاحبها يضمن من الظهيرة  
 رجل سلم بقرة الى ابقار ليرعاها فماتت الليلة وترعى البقار  
 انه ادخلها في القرية وطيب صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد  
 ايام تفقت في النهر في الحديقة فهذا على وجهين ان راضي



أهل القرية من البقاس ان يدخل البقور في القرية فحسب <sup>بضم</sup> لا  
 والقول قوله لانه امين فلا يجب عليه الضمان الا بالتحلف  
 وان كلفوا البقاس يان يأتي كل بقرة الى منزل صاحبها يضمن  
 لانه خالف <sup>بضم</sup> من الثانية رجل سلم بقرة الى بقاس ليس عاها  
 فجاء البقاس ليلا وشرع انه رد البقرة وادخلها القرية فطلبها <sup>جها</sup>  
 فلم يجد ثم وجدها بعد ايام في نهر في الجبانة قد عطبت قالوا ان  
 الحرف فيما بينهم ان يدخل البقاس في القرية ولم يطلبوا منه  
 ان يدخل كل البقرة في منزل صاحبها كانت القول قول البقاس  
 مع يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه <sup>بضم</sup> من  
 تمت الفقه ولو ان صانعا من الصناعات عنده غلمان يعلمهم  
 رفق من رفق الناس باجر فابق منهم واحد او عطب او سرق في  
 بعض عمله فلا ضمان عليه فيه وليس في بني آدم ضمان ولو ضمن في  
 الرفق يضمن في الاحرام وكانت الضمان في ذلك على العاقلة  
 فليس هذا من الوجوه التي يضمن فيها <sup>بضم</sup> من التنازل في الخلف  
 مشاكتنا راجح فيمن يجوز الاجارة الطويلة في فصل وهو انه اذا كان  
 بين احد العقدين بحيث لا يعيش الى مدة ثلاثين سنة غالبا  
 هل جميع الاجارة فبعضهم لم يجوزوا ذلك ومن لم يجوزوا القاضية  
 الامام ابو القاسم العامري وبعضهم جوزوا ذلك ومن جوز ذلك  
 الخصاف <sup>بضم</sup> من الصغرى فالصدر الشهيد راجح اختار رواية



الجوارز والشيخ الامام قاضي الدين سراج اختار عدم الجوارز اختار من  
 التيسير والاحتياط من الغياثي ولو استأجر دارا الى الايد او الى  
 مدة لا يعيش الى تلك المدة غالباً لم يحرم من الذخيرة ثم جوز  
 هذه الاجارة اختلفوا فيها بينهم في فصلين أحدهما انه اذا كان سن  
 احد العاقلين بحيث لا يعيش الى مدة الاجارة غالباً انه مصل  
 تصح هذه الاجارة بعضهم قالوا لا تصح وبركات يفق القاضي  
 الامام ابو عاصم العامري سراج وبعضهم جوزوها وهم جوزوها  
الخصاف سراج من دس الجور ويجوز عقد الاجارة الى مدة  
 تبقى العين فيها في اصح القولين وبه قال ابو حنيفة واحد ومالك  
 سراج ولا يجوز اكثر من سنة في الآخر وفيه قول ثالث انه يجوز  
 الى ثلاثين سنة من الجواهر سجله غريم في مصر آخر فقال  
 الآخر اذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه لك عشرة  
 وراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجرا المثل واشترط  
 العشرة مما يقبض شرطاً فاسد لانه في معنى قضير الطيمات الذي  
 ورد النهي عنه من الثانية وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها  
 فاستهلكها لدفوع اليه واقرا الراعي بدلك ضمن الراعي ولا ضمان  
 على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان  
 الراعي اقر وقت الدفوع . مدفوع اليه من الغنية ولو  
 رآه مدة للا استغلال سنة باجرة معلومة دون اجرا المثل



او فوفه ثم سكنها سنين يلزمه اجر المثل فيها وراء تلك السنة  
 لا اسمى في السنة الاولى <sup>من</sup> التماس خاني وفي المحيط اذا  
 اسافر الرجل من آخر داره وفي الفتاوى الخلاصة او حاما  
 شهر افسكه شهرين فعليه اجر الشهر الاول وليس عليه  
 في الشهر الثاني اجر هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في بعض  
 الروايات انه يجب عليه الاجر في الشهر الثاني ايضا <sup>قال</sup> مشيخنا  
 مرج ما ذكر في عامة الروايات محمول على ما اذا لم تكن الدار  
 معدة للاستغلال لانها اذا لم تكن معدة للاستغلال لا تثبت  
 الاجارة في الشهر الثاني لانها لا عرف <sup>في</sup> وما ذكر في بعض  
 روایات محمول على ما اذا كانت الدار معدة للاستغلال  
 والعقد في الشهر الثاني ان لا يثبت ايضا فقد ثبت عرفا والثابت  
 عرفا كالثابت نصا وفي الفتاوى الخلاصة قال الصد الشهد  
 مرج وبه يفتى <sup>من</sup> السراجيه اذا سكنت دارا معدة للغة او  
 مرج مرج معدة للاستغلال <sup>من</sup> غير استيجار تجب الاجرة على  
 موجب متأخرين وعينه الفتوى <sup>من</sup> ناصري حجر القصار  
 في مستعمل من غير استيجار فعليه اجر المثل اذا كانت معدة للاجارة  
 من صبر في ساجرجا ما يحتمل ولده او يحتمل ففعل ومات من  
 دامت لاصه عليه وان وقع حشفة المصبي يجب على الختان  
 لانه في نصف ونصف لذيذ ان مات لانه من خاتمين احدهما



صدر وهو قطع الجسد والآخر معتبر وهو قطع المشقة <sup>من المحنة</sup>  
 وان مات المواجه وسكن المستاجر بعد موته منهم من قال  
 عليه اجر ما سكن بعد الموت لانه ليس بقاصب في السكن  
 بل هو ماضٍ على الاجارة ومنهم من سوى بين هذا وبين المسئلة  
 الاولى قال المصنف راجح وينبغي ان لا يظهر الا نقض هذا ما لم يطلب  
 الوارث بالتفريق سواء كانت معدا للاستغلال او لم يكن لان  
 موت احد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عند اختلافنا  
 المشايخ راجح فاذا كانت مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطلب الوارث  
 بالتفريق او بالتزام اجر آخر <sup>شهر</sup> ومنه راجح اجر واره او حافوته كل  
 بدم كان للواحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر  
 من لتأخر خانية ولو مات المواجه فسكنها المستاجر اختلف المشايخ  
 راجح فيه منهم من رى بياجرو منهم من قال هو قاصب في  
 الشهر الاول بعد الموت ويلزم له الاجر في الشهر الثاني اذا طلب <sup>حب</sup>  
 راره الاجر وقبل اذا سكن بعد الموت وانقضاء المدة فلا اجر عليه  
 قبل الطلب <sup>اجر</sup> وكبرى والفتوى على جواب الكتاب انه لا  
 عليه قبل الطلب واذا سكن بعد الطلب فعليه الاجر فيما  
 سكن بعد الطلب سواء كانت في الشهر الاول او في الشهر الثاني  
 وعندنا القائل يقول لا فرق في هذا بين الدار المعدة للملاحة  
 وغير المعدة للملاحة ولا يصح ان يميز لاجر اذا كانت







الخانات معدا للاكتراء فسكنها يكون رضا بالاجر وبه قال اكثر  
 المشايخ راج وعليه الفتوى من النوانر وسئل ابو بكر راج  
 رجل آجر دارا له من رجل كل شهر باجرة معلومة فخرج المستأجر  
 وخلف امرأته ومناعه فيها فاراد الموأجر اخراجها من الدار فسخ  
 الاجارة قال لا سبيل له الى فسخ الاجارة بغير محضر من الخصم والو  
 له ان يواجر هذه الدار من النساء اخواني بعض هذا  
 الشهر يعني في الشهر الذي يريد فسخها فاذا مضى هذا الشهر  
 ودخل الشهر الثاني فقد انقضت الاولى ودخل الشهر الثاني في  
 عقد الاجارة الثاني فله الان ان يخرج امرأة الغائب ويأمر  
 بتخلية الدار وتسليمها الى الثاني من الكبرى استأجر دارا  
 من مد يونه وقاض بعض الدائن بالاجر فاذا انقضت المدة  
 لبس له ان يجلس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي  
 المدة لا اجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة وهذا اختيار القاض  
 فخر الدين راج من المضمرات واذا فسد العقد وجب اجر  
 المتأجر من العمل على ما جرى فيه العرف من اهل تلك  
 الصناعة من الذخيرة الاصل ان فساد الاجارة اذا كان  
 مذهب المالك ببطلان بطلان اجزائ المثل بالغ ما بالغ فاذا كان الفساد بسبب  
 المتأجر بطلان بطلان اجزائ المثل لا يوجب اجرا ولا يوجب اجرا  
 بسبب الفساد بطلان بطلان اجزائ المثل لا يوجب اجرا ولا يوجب اجرا



لا يجاوز به المسعى وعند محمد سراج اجر المثل بالغنا ما يبلغ من  
فتاوى الامام ابي الفضل الكرماني سراج دو من انوسيم بكياد  
تاو من ديكر ازان خود بران ضم كند و يافد و مزد بافتن بر و ارد و باقي  
سو و ميان ايشان بد و نيم چه اگر خطا كرده ست و جمله را بافتن ست ربع  
جمله را مشترك بود مثل و اجر مثل تا يدر لا يدر عمل في محل مشترك <sup>من</sup>  
اسرار الفقهاء اذا اجر نفسه يعمل في شئ هو فيه شريعت <sup>يعقد</sup>  
ولو عمل لم يستحق اجرا و كذلك لو اجر دابة لحمل طعام هو فيه  
شريعت و قال الشافعي سراج انه يصح <sup>من</sup> الذخيرة و  
الاستيجار على الامانة و الاذان لا يجوز لانه استيجار على عمل  
للاجير فيه شركة فان المقصود من الاذان والامانة اداء  
الصلوة بجماعة وهذا كما يحصل للمستاجر يحصل للاجر <sup>من</sup> من الكفا  
اذا استاجر ليحمل نصف طعاما بالانصف الاخر حيث لا يجب <sup>الاجر</sup>  
لان المستاجر ملكت الاجر في الحال بالتعجير فصار حاملا طعاما  
مشتركا بينهما و يحمل طعام مشترك بينهما لا يجب الاجر لما بينه ان  
شاء الله تعالى و اذا كانت الطعام مشتركا بين رجلين فاستأجر  
احدهما صاحبه يعمل نصيبه منه الى مكان كذا فحمل الطعام كله فلا اجر <sup>له</sup>  
لا المستأجر ولا اجر المثل <sup>من</sup> و قال الشافعي سراج يجوز له المستأجر <sup>لان</sup> لان <sup>الاجر</sup>  
بيع فيصح في اشباع بيع العين خصوصا على اصله لان المنفعة <sup>لها</sup>  
عنده و صار كما استاجر دارا مشتركة بينه وبين غيره ليضع فيها



الطعام او عيّد مشتركاً لخط الثياب بدسهم ولنا ان العقد ورد  
 على ما لا يتحمل الوجود فبطل ولا ينعقد كاجارة ما لا منفعة له وهذا لا  
 المعقّد عليه حمل النصف الشائع وحمل النصف الشائع غير متصور  
 لان الحمل فعل حسي لا ينعقد في الشائع بخلاف البيع لانه تصرف  
 شرعي وهو يتحمله واذا لم ينعقد لا يجب الاجر اصلاً ولان ما من  
 جزء يتحمل من الطعام الا وهو شريك فيه فيكون عاملاً لنفسه  
 ولا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملاً لنفسه يمنع تسليم  
 عمله الى الغير وبوت التسليم لا يجب الاجورعاية الامر انما  
 للغير ايضاً لكان جعله عاملاً لنفسه اولاً لان الاصل ان الانسان  
 يعمل لنفسه مع ما فيه من تمليك المنافع المعدومة ولانه لو كان  
 عاملاً لنفسه لا يجب الاجر ولو كان عاملاً للغير يجب فلا يجب  
 بالاشتراك ولا يقال ان المحمول لما كان مشتركاً وجب ان يقع الحمل  
 مشتركاً لان وقوع الحمل مشتركاً محال لانه عرض وهو لا يتجزأ  
 بخلاف الدار المشتركة لان المعقود عليه ثمة المنافع ويتحقق  
 تسليمها بلا وضع الطعام وبخلاف العبد لان المعقود عليه ثمة  
 ملكت نصيب صاحبه والملك وصف حكيم والشائع يقبل  
 الصفات الحكيمة غير من شرح الطحاوي وكذلك لو رهنها  
 المواجه قبل انقضاء مدة الاجارة فالعقد جائز فيما بينه وبين  
 الموثق ولكن المستأجر ان يحسب الى ان تنقضي مدته



من القنية في كتاب الرهن أجر وارده وسلمها الى المستاجر  
ثم رهنها منه انقضت الاجارة وصار رهنها من الذخيرة  
وكذا المكاري اذا هل في بعض الطريق فرجع واعاد المحل  
الى الموضع الاول لا اجزله كذا في نقا وحا ولم يذكر الجبر على  
الاعادة وينبغي ان يجبر كما في المسائل المتقدمه ثم وكذا  
الملاح اذا حمل الطعام الى الموضع المسمى في العقد فضربت المراكب  
المسفينة وروها الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن الذي  
اكتراه معه وان كان معه فعليه الكراء من الكبرى وان  
ان لم يبلغ الموضع المسمى فعليه من الكراء بقدر ما سارت به  
من الذخيرة ولو ضاع الاثر من يدها او وقع فوات او سرقة  
شيء من حلي الصبي او يابره فلا ضمان عليها اما ضمان  
الصبي فلا نذر ضمان آدمي وضمان الاودي لا يجب بالعقد  
الا يرى ان ضمان الاودي يتحمله العاقلة وضمان المحقود  
عليه لا يتحمله العاقلة كالثمن والاجرو هذا ضمان عقد فانه  
عقد الاجارة لما ضمن الطر وأما ضمان ما على الصغير من  
نشاب والحلي وان ما عليه تبع له فاذا لم يجب ضمان الاصل  
فكيف يجب ضمان الشئ منه وفي المتن ولو حمل متاعا على  
حماره صاحب المتاع بمشي معه فعثر الحمار وسقط للمتع وفقد  
فهو ضمان لا ن عتاره من بداية يده وقال ابو حنيفة سراج



وان كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر الدابة  
ليحملها فعثرت الدابة فوق عاتقات المملوك وفسد الحمل فانه  
يضمن ولا يضمن المملوك وان كان الملاك من جنابة  
يده لان المضمون هو الدام لا نه صار قاتلا للعبد وما يجب  
بقتل العبد ضمان دم والد ام مما لا يضمن بالعقد بخلاف المتاع  
اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع لا يضمن المتاع لانه في يد  
العبد ويده يد المالك فكان بمنزلة مالوكا كان على الدابة <sup>كامل</sup>  
المولى وقد نص على هذا في مسألة السفينة فقال وكذلك <sup>السفينة</sup>  
لو حمل فيها رقيقا له مع متاعه ومثلهم لا يحفظون شيئا فغرقت  
السفينة من فعله وهلك المتاع وهلك الرقيق فان الملاح  
يضمن المتاع ولا يضمن الرقيق شرط لصان المتاع ان يصلح  
مثل هذا الرقيق للحفظ فهذا تبين لك انما اذا كان يصح  
لا يضمن المتاع ولا راعي ان يبحث الا غنام على يد غلامه او  
اجيره او ولده الكبير الذي يجب في عياله لان الرد من الحفظ  
بيد من في عياله فكان الرد بيد من في عياله كالمودع فان  
هلك في يده في حال الرد فان كان الراعي مشترك فلا ضمان  
عند ابي حنيفة سرح على كل حال وعندهما ان هلك به مربيكن  
الاحترار عنه يضمن كما لو سرح وبغضه <sup>من الغنم</sup> استأجر  
الذي يجب مسلما ليحمل له ميتة او دما يجوز عند جميع لان الملاح



من الناطقي السادس يكره للرجل المسلم ان يكون اجيرا للكافر  
 فيخدمه ويقوم بين يديه <sup>من</sup> الخلاصة المسلم اذا اجر نفسه  
 من الكافر للخدمة يجوز ويكره وللزراع والسقي لا يكره <sup>من</sup>  
 من الظهيري نص اني استأجر مسلما على الخدمة لا يجوز لان  
 ذلك استدلال المسلم وانه حرام وفيما سوى ذلك يجوز لانه ليس  
 فيه استدلال <sup>من</sup>

كتاب الاكراه  
 من الحصر الاكراه لا يتحقق الا من السلطات وقالوا اذا جاء من  
 غير السلطات ما يحكي من السلطات فهو اكراه <sup>من</sup> من الغيبة  
 والفتوى على قولهما <sup>من</sup> في جامع الشروح وفي قول صاحبه يتحقق  
 من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى  
 من كشف البرد وي ولوقيل له لتجسس ابالك او ابنتك في  
 السجن او لتبيعن عبدك هذا باللف درهم ففعل في القياس  
 البيع جائز لان هذا ليس باكراه <sup>من</sup> وفي الاستحسان ذلك  
 اكراه ولا يتقد شيئا من هذه التصرفات لان حبس ابيه  
 يلحق به من الخزن والهم ما يلحق به حبس نفسه او اكثر فلما  
 ان التهديد بالحبس في حقه يعدم تمام الرضاء فلكذلك التهديد  
 بحبس ابيه <sup>من</sup> الكافي وان اكره على ائلاف مال مسلم <sup>من</sup>  
 يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه رخص له ذلك لان



حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام ان يحمله وقاية له ولكن  
 خذ مال الغير وانت لا تظلم وعصمة صاحبه فيه باقية فبقى حراما  
 في نفسه لبقاء دليله فالرخصة ما يستباح بعذر مع قيام المحرم فاذا  
 صبر حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع الظلم ولا قامة حق محترم فصا  
 مثا بشهيد او ان اكره عليه بالحبس او بالضرب لا يسعد ذلك  
 لانه لا يوجب الاجاء ولصاحب المال ان يضمن المكره له من الفصول  
 وذكر محمد راجح في السير الكبير ان مجرد امر الامام ليس باكراه  
 اذا كانت الامور لا يخاف منه اذا لم يات بامره وذكره  
 ومن الناس من يجعل مجرد امر السلطات اكواها وان كان  
 الامور لا يخاف منه متى لم يفعل فعلم ان هذا افضل مجتهد فيه  
 وذكر في الفتاوى الصغرى الجاني اذا امر العوان بالآخذ ففيه  
 نظرا باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الآخذ ونبا  
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام  
 فخر الدين راجح الفتوى على ان الآخذ ضامن على كل حال  
 من الفتاوى الصغرى اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان  
 على الآخذ لان الامر لم يصح وي كل موضع لم يصح الامر لا يجب  
 الضمان على الامر الجاني اذا امر العوان بالآخذ ففيه نظرا  
 ما مر الاظهر لا يجب على الجاني انما يجب على الآخذ وباعتبار  
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال استاذنا راجح الفتوى



على ان الآخذ ضامن على كل وجه <sup>١</sup> من الفناء <sup>٢</sup> والابانة اذا امر  
 انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح <sup>٣</sup> وفي  
 كل موضع لم يصح الامر لا يجب الضمان على الامر <sup>٤</sup> من المحيط اذا  
 امر غيره باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ ولا رجوع له على  
 الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر فالضمان على  
 المأمور من غير رجوع <sup>٥</sup> واما الجاني اذا امر العوات بالآخذ <sup>٦</sup>  
 قال المصدّر الشهيد راج فيه نظر باعتبار الظاهر لا ضمان  
 على الجاني واما الضمان على الآخذ <sup>٧</sup> وباعتبار السعاية <sup>٨</sup> يجب الضمان  
 على الجاني فليتأمل عند الفتوى والمختار انه لا يجب الضمان  
 على الجاني وكذا في الذخيرة <sup>٩</sup> ايضا <sup>١٠</sup> ومنه ايضا السلطان اذا  
 اخذ عينا من اعيان راجور رهن عند رجل فهلك عند الموثق  
 ان كان الموثق طائعا <sup>١١</sup> يضمن ويكون للمالك خيار <sup>١٢</sup> بتقنين  
 السلطان والموثق <sup>١٣</sup> من العيانية ولو قالا قتله والآخذ  
 ماله او لا قتل اياك او ابنتك او محارمتك فقتل قلبه وكذا  
 في اتلاف مال الغير يضمن ولو اكره على اتلاف مال الغير او اكله  
 له ان يفعل وله ان لا يفعل الا في اليسر فالاولى ان لا يفعل ويضمن  
 المالك ايهما شاء <sup>١٤</sup> وراجع على المكروه بما ضمن <sup>١٥</sup> من التحفة واما  
 الفصل الذي يروى فيه ولا تسقط الحزمة كما اذا اكره بالقتل  
 على ان يجري كلمة الكفر على لسانه او على ان يشتم محمد <sup>١٦</sup> صلى الله عليه وسلم



وعلى ان يصلي على الصليب فانه لا يباح له ذلك ولكن يرخص له  
 لفعل ولو امتنع حتى قتل كان مثابا ثواب الجهاد لان الحرمة لم <sup>تسقط</sup>  
 بخلاف الفصل الاول وعلى هذا الاكراه على ائتلاف مال مسلم بما فيه  
 وف التلغ وغالب ظنه انه يفعل فانه يرخص ولا يباح لان <sup>حرمة</sup>  
 مال الغير لا تسقط لحقه ولكن يرخص كما في حال المخصة واما الفصل  
 الثالث لا يباح ولا يرخص وان كان يخاف القتل على نفسه كما اذا  
 اكره بالقتل على ان يقتل فلانا المسلم او يقطع عضوه او يضرب ضربا  
 يخاف منه التلغ وكذلك في ضرب الوالد <sup>الدين</sup> فلا يستقط <sup>حل</sup>  
 حقه ولو فعل ياثم في الآخرة واما احكام الدنيا من القود والضمان  
 فنقول في الاكراه على ائتلاف مال الغير يجب الضمان على المكره  
 بلا خلاف <sup>من</sup> من الخانية ولو امر الصبي بالغاب بقتل شخص فقتل  
 المامور لا يضمن الصبي ولو امر بالغ بالغاب بقتل كات الضمان  
 على القاتل ولا شيء على الامر وكذلك في الحاوي <sup>من</sup> من الذخيرة  
 اجمع اصحابنا سرح ان الاكراه بوعيد تلف النفس او على <sup>عبد</sup>  
 تلف عضو من الاعضاء اكراه معتبر شرعا حصل الاكراه على  
 القول او على الفعل وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد <sup>حصل</sup>  
 الاكراه على فعل من الافعال فهو غير معتبر شرعا ويجوز ان  
 المكره فعل ذلك الفعل بغير الاكراه وان حصل الاكراه بالتقييد  
 والحبس على قول من الاقوال ان كان قولا يستوي فيه الجحد



والهزل كالمطلاق والعاقبة فهو غير معتبر شرعا ويجعل كائن المكروه  
فعل ذلك من غير اكراه وان كان قول لا يستوي فيه الجهد والهزل  
فهو اكراه معتبر شرعا ومن شرط صحته شرعا ان يكون الاكراه  
من السلطات عند ابي حنيفة راج وعندها اذا جاء من غير  
السلطات ما يحكي من السلطات فهو اكراه صحيح وفي الخلاصة  
والفتوى على قولهما ومنه لو امر رجلا بقتل رجل ولم يقل له  
اقتله والا لا قتلنت لكن المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله  
لقتله او يقطع يده كان مكرها من الفصول ذكر في الصغير  
اذا امر انسانا بما حذر من الغير فالضمان على الاخذ لان الامر  
لم يصح وفي كل موضع لا يصح الامر لا يجب الضمان على الامر فان  
ادعى رجلا ان فلانا امرت فاخذت من مالي كذا فان كان  
الامر ذاسلطان فادعى على المأمور لا يصح وان لم يكن سلطانا  
فدعى الضمان عليه صحيح لما قلنا من التجريد والبيان  
الاقرار بالحدود والقصاص من الاكراه ايضا ولا يؤخذ  
بشيء منه وان اقر ثانيا مادامت يد المكروه او شبهة الاكراه  
باقية فان اقام المكروه على ما اقرب به من القصاص قياسا  
والدية استحسانا ان كان المقر معروفا به من الهداية و  
ان اكروه يقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى  
يقتل فان قتله كان اثما لان قتل المسلم مما لا يستباح بضر وفيما



فكذلك هذه الضرورة ~~من الكافي~~ وان اكره على قتل غيره  
 بالقتل لم يرخص ولم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان  
 قتله كان آثما لان دليل الرخصة خوف التلف والمكره عليه  
 في ذلك سواء فسقط المكره في حق تناول دم المكره عليه  
 للتعارض ~~باب~~

### كتاب الحجر والمأذون

من التآخر خاني في الفصل الثامن في اقرار العبد المأذون  
 او المجبور واذا جبر على عبده المأذون فاقرب بعد الحجر ان كان  
 قد غصب منه هذا في حال اذنه كذا فاستهلك او اقرانه استقر  
 منه كذا اذ استهلكه او اقرانه كان هذا اوديعة كذا واستهلكها  
 وكذا به المولى في ذلك وليس في يد العبد مال فانه يؤخذ بما  
 اقر به في الحال وقد ذكرنا ان اقرار العبد بعد الحجر اذ لم يكن في  
 يده شيء من الكسب لا يصح في حق المولى بلا خلاف حتى لا  
 يؤخذ به العبد في الحال ~~باب~~ ومنه ايضا من جبر على عبده المأذون  
 له في التجارة ثم اقر العبد يدي او اقر بيعت مال الرجل فانه مجبور  
 اقراره فيما في يده ولا تجوز اذيرة عليه في قول ابي حنيفة  
 وقال لا يجوز اقراره فيما في يده ويؤخذ به بعد العتق واجمعوا  
 على انه اذ لم يكن عليه دين كاف ما في يده بعد الحجر للمولى و  
 اجمعوا على انه لو كانت عليه دين ظاهر كانت الغرامة اولى به



من المولى من الاسرار وانما قلنا الاذن باق في حق ذلت  
 الكسب لانه لو ارتفع لارتفع حكما بالجر لا غير فان اليد على الحقيقة  
 باقية وانما يرتفع حكما بالجر اذا لم يكن عليه دين فانما اجمعنا  
 انه متى كانت عليه دين فالمولى مجبور على ابطال يده ما لم يوف  
 الدين ولو ابطال واسترد نقض على المولى ذلك فكذا الابطال  
 حكما يثبت اذا لم يكن عليه دين ولما كانت ولايته لا بطلان  
 عليه بشرط عدم الدين لم يحكم بنفاذه ما لم يثبت عدم بدلية  
 ومنه وكذلك على هذا الاختلاف الصبي يجبر عليه وليه فاقرب  
 وفي يده كسب اذنه لانه بالاذن يلحق بالبيع حكما لزوج والجر  
 ويولي حق الجر واسترداده ما في يده بشرط ان لا يكون عليه  
 دين كما في العبد بل هذا اولى به من اخص الماذون اذا جره  
 المولى وفي يده مال فاقرب لرجل بدين صحيح ويقض من هذا المال  
 وقال لا يصح له ما اقر وهو مجبور فلا ينفذ اقراره على المال  
 كما اذا انتزع المال من يده ثم اقر له ان حجر المولى لا يقطع علا  
 تجراته المتقدمة وثمان ما اشتراه حال اذنه فانه لو اقر باستيفاء  
 ثمن ما يبيع ويحرم من هذا من علائق تجارته من الكافي  
 وشرط علم اكثر اهل سوقه لان اعلام الكرايس في وسع فقهاء  
 الاكثر مقام الكرا والاصل ان الجر انما يصح اذا كانت الاذن  
 ولا يصح اذا كانت دونه حتى لو علم بالاذن اكثر اهل سوقه فانما



يُصَحَّحُ الْحَجْرُ إِذَا عَلِمَ بِالْحَجْرِ أَكْثَرُ أَهْلِ سُوْقِهِ حَتَّى لَوْ حَجَرَ فِي السُّوْقِ وَلَيْسَ  
فِيهِ إِلَّا رَجُلًا وَرَجُلَاتٍ لَا يَتَحَجَّرُونَ وَلَا يَبَاعُونَ جَانِبًا وَإِنْ بَاعَهُ الَّذِي  
عَلِمَ بِحَجْرِهِ وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ بِحَضْرٍ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ سُوْقِهِ يَتَحَجَّرُونَ  
الْمَقْصُودُ لَيْسَ عَيْنُ السُّوْقِ حَتَّى لَوْ أَتَى السُّوْقَ لَيْلًا وَحَجَرَ عَلَيْهِ لَا يَتَحَجَّرُونَ  
بِالْمَعْتَبَرِ شَبِيعُ الْحَجْرِ وَاشْتِهَارُهُ لَا نَدَى فِي وَسْطِ الْمَوْلَى فِيَقَامُ ذَلِكَ  
مَقَامَ جَمِيعِ أَهْلِ السُّوْقِ مِنْ السُّعْنَاتِ إِنَّمَا لَا يَصَحُّ الْحَجْرُ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ  
الَّذِينَ عَلِمُوا بِالْحَجْرِ لَأَنَّ الْحَجْرَ لَمْ يَعْلَمْ فِي حَقِّ الَّذِينَ لَمْ يَعْلَمُوا وَبَقِيَ الْأَذْنُ  
فِي حَقِّ النَّاسِ لَا تِلْكَ الْأَذْنُ بِالتَّجَارَةِ لَا يَتَحَجَّرُ إِلَّا يَرَى أَنَّ فِي الْأَبْتَدَاءِ  
لَا يَتَحَجَّرُ فَكَذَلِكَ لَيْسَ فِي الْأَشْتِهَارِ مِنَ الذَّخِيرَةِ فِي الْفَصْلِ التَّاسِعِ عَشَرَ  
وَفِي الْمَازُونَ الْكَبِيرِ الْعَبْدُ الْمَازُونَ إِذَا لَحَقَّ دَيْنُ التَّجَارَةِ وَطَلَبَ  
الْغُرْمَاءُ مِنَ الْقَاضِي بَيْعَ الْعَبْدِ فَالْقَاضِي لَا يَبِيعُ الْعَبْدَ إِلَّا بِحَضْرَةِ  
الْمَوْلَى فَرَّقَ بَيْنَ رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَبَيْنَ كَسْبِهِ فَإِنْ كَسَبَ الْعَبْدُ بِيَعًا  
وَأَنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْلَى حَاضِرًا وَالْفَرْقُ أَنَّ الْخَصْمَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ الْمَازُونَ  
الْمَوْلَى دُونَ الْعَبْدِ إِلَّا يَرَى أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا إِنْسَانٌ حَقًّا فِي رَقَبَةِ  
الْعَبْدِ كَانَ الْخَصْمُ هُوَ الْمَوْلَى دُونَ الْعَبْدِ فَشَرَطْتُ حَضْرَةَ الْمَوْلَى  
دُونَ الْعَبْدِ وَحَضْرَةَ نَائِبِهِ لِيَبِيعَ الْعَبْدَ لِهَذَا فَإِذَا الْخَصْمُ فِي كَسْبِ  
الْعَبْدِ الْعَبْدُ دُونَ الْمَوْلَى إِلَّا يَرَى لَوْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا إِنْسَانٌ فِي كَسْبِهِ  
حَقًّا لَأَنَّ الْخَصْمَ فِي ذَلِكَ هُوَ الْعَبْدُ مِنْ كَسْبِ الْبُزْدِيِّ قُلْنَا  
أَنَّ الْمَدِينَةَ حَتَّى يَنْتَبِذَ بِسَبَبِ لَا تُهْمَةُ فِيهِ أَيْ بِسَبَبِ ظَهَرِ فِي حَقِّ



١٠٠٠ الدارين رقبته العبد يستوفى الدين

منهم ان لم يفتقر المولى القدر او قبل دين الاستهلات بان

استهلات العبد الماذون والمجور مال الاجنبي يجب الضمان

ويستوفى من رقبته ان لم يفتقر المولى ولم يكن له كسب في يده

وهذا بلا خلاف لانه دين ظاهر في حق المولى لثبوت حسا وعبا

من كشف الغوامض اصل آخر ان حقوق العقد يرجع الى العاقل

لا الى من رفع العقد وان اشترى العبد المستاجر وباع كما امره

ولحقه ديون كثيرة فالغرماء لا يطالبون المستاجر بديونهم ولما

يطالبون العبد لان العاقل هو العبد وحقوق العقد يرجع الى

العاقل اذا كانت من اهله وهذا من اهل ان يرجع اليه حقوق

العقد لكونه ماذونا في التجارة <sup>من السر</sup> من السر في الاذن في الاجارة

يكون اذا ما للتجارة وكذا اذن له ان يمتط ويسقي الماء وبيع

الماذون بنوع يكون ماذونا في الانواع كلها اذا رأى عبده

يبع ويشترى فسكت يكون رضا لان ما باع من مال المولى

لم يجر من النهي يب المولى اذا اذن لعبده في التجارة او في

نوع خاص كالبن او في صنعه كالنجاة او في وقت كاليوم والشهر

يصير ماذونا في الانوع والصناعات والاقان كالماء من الكاهن

ويكفي الا لا مضاربة وتأخذها لان اخذ فقد اجر نفسه وان

رفع استاجرو الاستجارة والاجارة من باب التجارة ويؤجر نفسه



خلافاً بشافعي راجحاً من المذهب اية وحكم التصرف وهو المالك  
 واقع للعبد حتى كانت له ان يصرفه الى قضاء الدين والتفقة وما  
 استغنى عنه يحلفه المالك فيه من الذخيرة وحكمه شرعاً  
 عندنا ثبت الحجر الثابت بالرق شرعاً عما تناوله الا ان لا التوكيل  
 ولا بة من المذهب ويباع المجرور في دين الاملاك دون  
 الباسف من الخاني والعبد المجرور اذا استقرت ما لا واستهلكه  
 خسران الحال ويؤخذ بعد العتق والمجور الحر بائع بمنزله <sup>الصبي</sup>  
 ويمنون من الذخيرة والعبد من ثوبه يشترى  
 ولا يملكه ديون ولا يدبره مال له انه عبد او حر ثم قال بعد  
 ذالك العبد فلات وصدد فرياد وقار هو عبد لا ياونده تجور  
 عليه وفاء لغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه  
 حتى يصير عبداً فلات ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخرو  
 ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويباع هذا العبد يأخذ الغرماء  
 ديونهم عن ثمنه وكان ينبغي ان لا يكون للغرماء ذلك  
 لان من نزعهم ان العبد حر وان هذا ثمن الحر وديون  
 الغرماء لا يستوفى من ثمن الحر والجواب اقرار العبد بالرق  
 انما لا يصح في حق الغرماء فيما فيه ضرر للغرماء فاما فيما لا  
 للغرماء فيه بل لهم منفعة فاقرارهم بالرق صحيح في حقهم وفي  
 ان يتأخرو حق الغرماء الى ما بعد العتق وللغرماء فيه ضرر



فلا يثبت الرقب يا قراير في حق هذا الحكم اما في ان يثبت الرقب  
 في حق جوارر بيعة فلا ضرر للغرماء فيه بل لهم فيه نفع حتى يستوفوا  
 حقوقهم من ثمنه فيعتبر الرقب ثابتا في حق جوارر البيع في حقهم  
 فكان هذا ثمن العبد في حقهم <sup>لـ</sup> من المصادرة فاما العبد فاقر  
 نافذ في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه سرعاية  
 بجانبه اي بجانب مولاه لان نفاذه لا يجري عن تعلق الدين  
 بوقبته او كسبه وكل ذلك اطلاق ماله قال فان اقر بما لزمه  
 بعد الحرية لوجود الاهلية <sup>لـ</sup>

كتاب الغصب  
 من التهديب وهو على ضربين احدهما ما يقع مع الجهل كمن  
 اتلف مالا على ظن انها له او اشترى من صاحب يد ظنه له  
 او ملكه بوجده اخو وتصرف فيه ثم تبين له انه مستحق يجب رده  
 ومونة الرد عليه ان كانت قائما والا فمثله ان كان متلبا والا  
 فضمانه وهو قيمة يوم الغصب ولا يأثم به والثاني ما يقع مع العلم  
 بان اخذ على سبيل العدوان او اشترى من احد وهو يعلم  
 انه ليس له فحكمه ما ذكرنا لكونه يأثم به وذوات الامثال الكيليات  
 والموزونات والمعدونات المتعار بتسلية من الكبرياء  
 ولو غصب من الذمي مسلم او سرق منه يعاقب المسلم ويخاصمه  
 الذمي يوم القيمة وظلامة الكافر اشد من ظلامة المسلم لان



الكافر من أهل النار أبد أو يقع له التحقير في النار بالظلمات  
 التي قبل الناس ولا يرجح منه أن يتركه والمسلم يرجح منه  
 العفو وإذا خاصم الكافر لا وجه أن يعطى له ثواب طاعة المؤمن  
 ولا وجه أن يوضع على المؤمن وبال كفره فيتعين العقوبة له  
 من الناصري وإذا غضب من ذي أو ظلمه وظلمهم أشد لأنهم  
 من أهل النار فلا يرجح منهم العفو من الذخيرة وأن  
 اتلف مسلم خمره فعليه الضمان فخر الذي مضمون بالاتفاق  
 على المسلمين قال الآات يكون إماما يرى أن يفعل ذلك به  
 على وجه العقوبة ففعل أو أمر أنسانا بذلك فح لا ضمان عليه لأنه  
 مجتهد فيه فمن العلماء من قال المسلم إذا اتلف خمر الذي لا يضمن  
 وفعل الإمام حكم حصل منه في محل الاجتهاد وفي مثل هذا لا يجب الضمان  
 من ملحق الجمار قال أبو حنيفة ررح وهو قول أبي يوسف ررح  
 آخر لا يتحقق الغصب في العقار ولا يضمن المستولي على عقار غيره  
 إذا هلك بغلبة الماء أو باقيات الرمل عليه وقال محمد ررح وهو  
 قول أبي يوسف ررح وهو قول الشافعي ررح يتحقق ويضمن  
 الغاصب والصحح قولهما من الهداية ولهما أن الغصب  
 اثبات اليد بأثر الة يد المالك بفعل في العينة وهذا لا يتصور  
 في العقار لأن يد المالك لا يزول بأخراجه عنها وهو فعل فيه  
 لا في العقار فصار كمال إذا بعد المالك عن المواشي وفي



المنقول انقل فعل فيه وهو الغصب \* ومنه ولو غصب دارا وبها  
 وسببها واقرب ذلك ولا بينة لصاحب الدار فهو على الاختلاف  
 في الغصب وهو الصحيح \* من القنية في كتاب الغصب في  
 متفرقة \* نجح له حق القرار في ارض وقف او سلطانية و  
 يتصرفها غيره ليس له حق الاسترداد \* كسب له ذلك  
 نجح \* وانما يثبت حق القرار اذا تركها الامام له حين قسمه في  
 الايتاء قال رضى قول نجح \* احوط من التجنب والمزيد  
 راجل رفق صكا تكلم المشائخ راج فيه منهم من قال يضمن على ما  
 ما ينتفع به صاحبه والمختار ما قاله اكثر المشائخ راج انه يضمن قيمة  
 الصلح مكتوبا لانه ائلف الصلح فيضمن قيمته \* من التارخا  
 اذا خرق وفاتر حساب انسان واستهلكها ولم يد ر المالك  
 ما اخذ وما اعطى يضمن المالك قيمة وفاتر الحساب وهو ان  
 ينظر كم يشترى ذلك \* من الكافي والغصب فيما ينقل ويجول لانه  
 اثر له المالك عن يد المالك باثبات اليد عليه فلا يمكن تحقيقه  
 الا فيما ينقل لا في العقار انما لا يستطيع نقله وتحويله \* من  
 القنية \* من دعوى الغصب على غير ذي اليد مسموعة بخلاف  
 دعوى المالك من السعدي لا يضمن البائع بالبيع والتسليم  
 عندهما خلافا لمحمد راج لان البيع والتسليم من البائع غصب في  
 العقار غير موجب للضمان عندهما \* من جامع الشروح الصحيح



قولهم من الفصول الاستروشي الغاصب او المودع ١٠١  
 وضع المعضوب او الوديعة بين يدي المالك يبرأ وان لم يوجد  
 حقيقة القبض بخلاف ما اذا استهلك المعضوب او الوديعة  
 ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك لم يبرأ ما لم توجد حقيقة  
 القبض من الظهيرة رجل غصب من آخر ثوبا فجاء الغاصب  
 بالثوب ووضع في حجر المعضوب منه وهو يعلم بالوضع لكن  
 لا يعلم انه ثوبه فجاء النساء وحمله قال في بعض الكتب اخاف  
 ان لا يبرأ عن الضمان لان المعضوب منه لا يعلم انه ثوبه لئلا  
 في حفظه والمتحار انه يبرأ عن الضمان فان الغاصب لو اطعم  
 المعضوب منه يبرأ عن الضمان وان كان لا يعلم من كشف  
 الغوامض الاصل ان الاجارة في الاستهزاء كالاذن في الابتداء  
 فيما يصح بالاذن ابتداء يصح بالاجارة انتهاء من الظهيرة  
 رجل غصب عين انسان واجارة المالك قبضه صح حتى يبرأ  
 الغاصب عن الضمان حتى لو هلك في يده بعد ذلك  
 لا يضمن لان الاجارة في الانتهاء متى صحت كانت كالاذن  
 في الابتداء من البرهانية المبيت بعد ما دفت مدة  
 طويلة او قليلة لا يسع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه  
 باعذر والعذر ان يظهر ان الارض موصوبة او اخذها  
 الشئع شفعة لانه من الصحابة مرض وقوا في الرقة



الحرب ولم يخرجوا لانه لا عذر له ومنه ايضا رجل حفر قبورا  
في غير ملكه ليدفن فيه الميت فدفنت غيره لا ينشرون لكن  
يضمن قيمة حفره جميعا بينهما فان دفن الميت في ارض غيره  
بحير اذن المالك فاما لئلا بالخيار ان شاء امر باخراج الميت  
وان شاء سوى الارض ونزع فوقها لان الارض ملكه  
ظاهره وباطنه فله ان يستخلص الظاهر والباطن وله ان  
يترك الباطن ويتقبح بالظاهر من الكثر ويجب مرعيه  
في مكان غصبه او مثله ان هلك وهو مثلي وان انصرم المثل  
فقيمة يوم الخصومة من الفصول اذا استخدم عبد رجل بغير  
امره او قاذوا بته او ساقها او حمل عليها شيئا او ركبها بغير اذنه  
فهو ضامن عطب في تلك الخدمة او غيرها من الخيانة جل  
مر في الطريق وهو يحمل حملا توقع الحمل على انسان فالتلفه ضمن  
ولو عثر انسان بذلت الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن  
ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذا لم يتخلل بين  
وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره وكذا لو وضع حجرا في الطريق  
فعثر به انسان وانزاله ومات الذي عثر ضمن الواضح جل  
وقف في داره شيئا فسقط من ذلك في داره جاره شيء تلف  
كان ضامنا ذلك على من وقف في داره رجل دخل بيت رجل  
فاذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا



تجتها قارورة فيها دهن وهو لا يعلم به فاندقت القارورة  
فذهب الدهن فضمات الدهن وضمان ما تحرق من اللود  
والقارورة على الجالس من الروضة ان القتل يوجب  
القيمة في باب العبيد والاماء والبهائم من الغيا في مكيل  
او موزون وجب ضمانه فضمانه مثله لانه اعد له من القيمة  
فان كانت لا يقدم عليه بان ينقطع عن ايدي الناس فعند  
ابي حنيفة راح تجب قيمة يوم القضاء لان حقه في المثل في ذمه  
الغاصب والذمة قائمة ووهم الموجد ثابت وان يستقضي  
الى المت عن المثل الى القيمة بالقضاء فتعتبر قيمة يوم التماس  
وعند ابي يوسف راح يوم الغصب لانه لما وقع الغصب  
بما ليس بمثلي وثمره تجب القيمة يوم الغصب بالاجماع كذا  
سن البرهان به رجل له خصم فمات ولا وارث له فذهب  
عن صاحب الحق بمقدار ذمته ليكون رده عند  
الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيمة ان القيمة  
عليه ديون الناس لا يعرفهم من غصب ويطالب  
وجنبايات يتصدق بقدرها على الفقراء وعى خبر به القدر  
ان وجد هم مع التوبة الى الله تعالى فعند ربه ووصف ذلت  
الوالدين والمولودين يصير معذرا له ومنه عليه ديون الناس  
شئ لزيادة في الاخذ والنقصان في الدفع ولو تحرق ذمت



وتصدق على الفقراء بثبوت قوم بذلت يخرج عن العبد  
قال صرف فعرف بهذا ان في مثل هذا الا يشترط التصديق  
بجنس ما عليه <sup>في</sup> ومنه جمع اموال امن الناس لنفقة بناء  
المسجد فانفق منها دراهم لحاجته ثم رد بها في نفقة المسجد  
لا يبرأ من الضمان الا بالرد الى المالك او نائبه او تجديد  
الاذن منه فان لم يعرفه استأمر الحاكم في الصرف فان تعد  
رجوت في الاستحسان ان يعذر بائناق ما انفق على  
المسجد في دفع الوبال اما الضمان واجب عليه <sup>من التمسك</sup>  
وذكر ابو بكر خواجه زاد في كتاب الكفالة في باب الحبس  
في الدين فاما اذا ظفر بالدراهم صاحب الحق وحقه في  
الدنانير وظفر بالدنانير وحقه في الدراهم هل له ان يأخذ  
ذلت بحقه لم يذكر هذا في الكتاب قالوا وذكر في كتاب العين  
والدين وذكر فيه قياسا واستحسانا فقال القياس ان  
لا يكون له الاخذ لانهما جنسان مختلفان وفي الاستحسان  
ذلت لانهما في حق ايفاء الحقوق اعتبارا جنسا واحدا لانه  
لا يكون لصاحب الحق المصارفة على ملكت الغريم لياخذ  
حقه من ثمنه وللقاضي ذلت لان المصارفة وان كانت  
ايفاء معنى فهو بيع من حيث الحقيقة وانما يثبت لمن له ولا  
بيع مال الغير في الجملة ذلت للقاضي لا لصاحب الدين



وفى الفصل التاسع والعشرين من كتاب الاستحسان رحمه  
على أخرويه فآخذ من ماله مثل حقه قال أبو نصر محمد بن سلام  
رج يصير غاصبا ويصير ما آخذ قصاصا بما عليه والمختار أنه لا يصير  
غاصبا لكن يكون مضمونا إذ طريق قضاء الدين هذا ولو آخذ  
غير صاحب الدين ودفع إلى صاحب الدين اختلف المشايخ  
فيه قال محمد بن سلمة رضي الله تعالى عنه ضمن الآخذ وإن شاء  
صاحب الدين وقال نصير بن يحيى لا خيار له وصار قصاصا  
وما قاله يصير اليق بالقول المختار وعليه الفتوى <sup>في</sup> ومنه في  
مفرقات العصب وأقعات الناطق رحمه الله على أخرويه  
فآخذ من ماله مثل حقه قال أبو نصر محمد بن سلام يصير غاصبا  
ويصير ما آخذ قصاصا بما عليه والمختار أنه لا يصير غاصبا لكن يصير  
مضمونا عليه إذ طريق قضاء الدين هذا فلو آخذ من الغريم  
غير صاحب الدين ودفع إلى صاحب الدين اختلف المشايخ  
قال محمد بن سلمة الغريم بالخيار إن شاء ضمن الآخذ وإن شاء  
صاحب الدين فإن اختار تضمين الآخذ لم يصير قصاصا بدنه  
وإن اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا وقال نصير بن يحيى  
لا خيار له وصار قصاصا وعليه الفتوى <sup>بمن</sup> التهذيب <sup>استخدم</sup>  
عبد غيره بغير أمره أو بعثه في حاجته أو ركب دابة أو ساقها  
أو قادها أو حمل عليها شيئا أو كانت ثوبا فلبسه صار مضمونا عليه إلى



ان يصل الى يد المالك ثم المالك لو فعل شيئاً من ذلك صار قابضاً  
 ويبدأ الغاصب من ضمانه من التارخاني وفي المبدأية حتى كان  
 استخدام العبد وحمل الدابة غصباً ولو الجلوس على البساط من  
 التهذيب غصب الحر لا يتحقق صغيراً كان او كبيراً حتى لو مات  
 في يده لمرض ونحوه لا يضمن ولو كان صغيراً فاصابته صاعقة  
 او عقراً مسح او نهشه حية او قتل الصبي نفسه او قطع عضوه او  
 وقع في بئر فالدية والارش على عاقلة الغاصب من الفصول  
 ذكر في غصب العدة من قال لغيره خرق ثوب فلان فالضمان  
 على الذي خرق لا على الامر والذي يضمن يا امر السلطان او  
 المولى اذا امر عبده من الذخيرة في كتاب الغصب في الفصل  
 العاشر في الامر بالانلاف اذا امر غيره باخذ مال الغير فالضمان  
 على الآخذ ولا رجوع له على الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع  
 لم يصح الامر فالضمان على المأمور من غير رجوع واما الجاني  
 اذا امر العوان بالآخذ قال الصدر الشهيد راج فيه نظر باعتبار  
 الظاهر لا ضمان على الجاني واما الضمان على الآخذ وباعتبار السعاية  
 يجب الضمان على الجاني فيتا مل عند الفتوى والمختار ان لا يجب  
 الضمان على الجاني من التارخاني ولو قال عند السلطان  
 ان فلان فرساجيد او جارية جيدة والسلطان سمع يأخذ  
 فاخذ يضمن من جامع الشروح في باب ابي يوسف راج اذا



سعى رجل عند الوالي او عند شحنة البلد فاخذ وامنه ما لا فاد  
 كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند سرقه <sup>عليه</sup>  
 الفتوى من الفصول وفي فتاوى قاضي ظهیر الدین سراج الساعی  
 اذا سعى بغير ذنب اصلا يضمن كذا اختيار مشائخنا المتأخرين  
 منهم القاضي علي السفدي والحاكم عبد الرحمن وغيرهم سراج  
 وجعله بمنزلة المودع اذا دل سارقا على الوديعة قال وذكره  
 الامام البرزدوي سراج في اصول الفقه في فصل انواع السبب وهذا  
 لفظه واما اذا سعى انسان الى سلطات في حق آخر حق غرمه  
 السلطات ما لا روي يعني علمائنا سراج انهم كانوا يقولون ان  
 الساعي يضمن وبعضهم فرقوا بين سلطات فقالوا ان كان  
 السلطات معروفا بالدعارة وتغريم من سعى اليه يضمن وان  
 لم يكن معروفا بذلك لا يضمن وقال ونحن لا نقضي به <sup>من</sup>  
 الغياثة سعى لاحد الى السلطات بغير ذنب اصلا ضمن كذا  
 اختيار مشائخنا سراج وهو بمنزلة المودع اذا دل السارق على  
 السرقة ولاناخذ بقول من قال بان الساعي آثم ولا شيء عليه  
 من المحيط وان غصب من اضرارها ونرمرعها والخراج خرج <sup>وطيد</sup>  
 فان لم يقص الزرعة الارض من فخراج على الغاصب لا بد له  
 ايجابها على المالك فامكن ايجابها على الغاصب

كتاب سبب الشفعة



من الكثر هي تملكت البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه فيجب للتخليط  
في نفس المبيع ثم للتخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان  
كان خاصا ثم للجار الملاصق وواضع الجذوع على الحائط واكثر  
في خشبة على الحائط جار على عدل والرؤوس بالبيع وتستقر <sup>بها</sup> <sup>شهاد</sup>  
وتملك بالاحد بالتراضي او بقضاء القاضي <sup>من</sup> <sup>من</sup> القنية  
دار بيعت ولها بابان في رفاقيت غير نافذتين فان كانت الدار  
المبيعة في الاصل دارين فلا هل كل رفاق ان يأخذ الجانب الذي  
يليه وان كانت في الاصل دارا واحدة ولها بابان فلا هل الرقا <sup>قن</sup>  
الشفعة في كليهما لان العبرة للاصل دون المعارض وهذا كرقا  
في اسفلها رفاق اخرى من جانب آخر رفع الحائط بينهما <sup>حتى</sup>  
صار الكل رقا واحدة فالشفعة لاهل كل رفاق في رفاقهم في  
الاصل دون الباقيين وكذلك لو صارت سكة نافذة فاهلها  
فيها شركاء باعتبار الاصل لان المنفذ محدث ولهم سد ذلك  
الطريق وان كانوا جعلوها للمسلمين <sup>من</sup> <sup>صل</sup> الطهيريته فالجاء  
ان ينظر ان كانت في الحطة نافذة فلا شفعة فيه وان احدهما  
انفاذ فلم الشفعة <sup>من</sup> <sup>من</sup> الحانية دار بيعت ولها بابان  
في سكتين فان كانت هذه الدار في القديم دارين باب  
احد منهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في سكة اخرى  
مثلها فاشتراها رجل ورفح الحائط بين الدارين حتى صار



ارا واحدة فلاح كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان له في تلك  
 سكة وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل باب واحد ولها  
 بان كانت الشفعة لاهل السكيت في جميع الدار بالسوية انما  
 يعتبر في هذه القديم دون الحادث وكذلك سكة غير نافذة  
 رفح حائطها الى الطريق الا عظم حتى صارت نافذة بيع فيها  
 وار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه السكة وان  
 جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم ان يسدوا الطريق  
 من عمدة النماوى دار بيعت ولها بابان في زقاقين كانت  
 دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق  
 واشترى رجل ورفح الحائط وجعلهما دارا واحدة لاهل كل  
 زقاق ان يأخذها بجوارره وان كانت في الاصل دارا واحدة  
 فالشفعة لاهل الزقاقين وكذلك في سكة غير نافذة رفح  
 الحائط حتى صارت نافذة فالكل فيها شركاء الشفعين اذا صلى  
 بعد الظهر ركعتين لا يبطل الشفعة وكذلك لو صلى بعد الجمعة  
 اربعاً وبالاكثر يبطل من الظهر الى البدعي دار بيعت  
 ولها بابان في زقاقين فهذه اعلى وجهين ان كانت في الاصل  
 دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق  
 آخرى فاشترى رجل واحد ورفح الحائط بينهما حتى صار كلهما  
 دارا واحدة فلاح كل زقاق ان يأخذ الجانب الذي يليه



لانها لما كانت في الاصل دارين كان لاهل كل ترقاق جوار بلعدها  
 فان كانت في الاصل دار واحدة لها بابان فالشفعة لاهل  
 الترقات جميعا في جميع الدار بالتسوية لان الدار لما كانت  
 واحدة في الاصل كان الجوار لكل الدار ثابته لاهل الترقات  
 كانت العبرة للاصل دون العارض ونظير هذا اذا كانت في  
 اسفلها ترقاق آخر الى الجانب الآخر رفع الحائط بينهما حتى  
 صار لكل سكة واحدة كان لاهل كل ترقاق شفعة في الترقات  
 التي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الآخر وكذا سكة غير نافذة  
 رفع الحائط حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء لان  
 المنفذ يحدث وانما ينظر الى اول الامر لا الى ما صار في الانتهاء  
 من الحائط فينظر في هذا الى ما كان لا الى ما صار <sup>منه</sup> من الحائط  
 لان المنفذ يحدث وانما ينظر في هذا الى اول الامر لا الى ما صار  
 اليه في الانتهاء <sup>منه</sup> الحائط في الفصل الثاني داران ينظر في جميع  
 الاحكام الى اول الامر ولا ينظر الى ما صار في الانتهاء <sup>منه</sup> من الحائط  
 وان كانت الطريق نافذة فالجوار اولي فالنافذة ما لا يملك اهل  
 الترقات سدا <sup>منه</sup> من خزنة الفقه العليا ستة اشياء لا يصدق  
 المدعى عليه في دعواه اذا باع عبده ببيع فاسد او سلمه اليه ثم  
 استرد البائع فعلى المشتري بيعته من فلا بد لم يصدق ويؤثر  
 بوجه على البائع الا ان يرضى بقوله او صدقه المشتري في اقراره



فمن يأخذه البائع القيمة وعبد ما ذون اشترى رجل فجاء صاحبه  
ليأخذه بالثمن فقال المشتري بعته من فلان لم يصدق واخذ  
صاحبه بالثمن فان رجع المقر له وصدقته في اقراره واخذه  
بالثمن يقال للمالك القديم خذ من الثاني بالثمن ان شئت  
وان شئت فدعه وعبد جنيا جناية فجاء المجني عليه ويطالب مولاه  
بجنايته فقال قد بعته من فلان لم يصدق ويقال لمولاه او  
بالجناية او افده فان دفع ثم جاء المقر له بالبيع وصدقته في اقراره  
اخذ العبد من ولي الجنابة ورجع هو على البائع وهو المقر ببعته  
ان كان باعه وهو لم يعلم بالجناية وعبد ما ذون له دين  
فجاء الغريماء لبيعه في الدين فقال مولاه قد كنت بعته من  
فلان لم يصدق ويباع في دينهم فان جاء المشتري لاسبيله  
على العبد ومشتري الدار قال للشفيع قد كنت بعتهما من فلان  
قبل طلبت بالشفعة لم يصدق فكان للشفيع اخذها فان جاء  
الاسبيل له على الدار

كتاب القسمة  
من الكثر ولو برهنا ان العقار في يديهما لم يقسم حتى يرضى  
انهما ولو برهنا على الموت وعد الورثة والدار في ايديهم  
ومعهم وارث غائب او صبي قسم بطلبهم ونصب وليا  
بقصبة نصيبه ولو كانوا مشترين وغائب احدهم وله نصيب



وروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا حضر واحد منكم  
وطلب أحدكم لوائتفع كل بنصيبه وإن تضرر الكل لم يقسم إلا بغيره  
 وإن انتفع البعض وتضرر البعض لقله خطر قسم بطلب ذي  
 أكثر فقط به من النافع وقيل قسم وعليه الفتوى من الظهور  
 ضيعة بين خمسة ورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان  
 واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين وطلب  
 شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي واخبراه عن القضية  
 فالتاضي أمر شريكه بالقسمة وجعل وكيله عن الغائب الصغير  
 لأن المشتري قام مقام البائع وكان للبائع أن يطالب شريكه  
 لأن الشراكة كانت ميراثا والعبرة للأصل لما قلناه من المصداق  
 وإن كان العقار في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم  
 وكذا إذا كان في يد مودعه وكذا إذا كان في يد الصغير لأن  
 القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق يد هي من  
 غير خصم حاضر عنهما وأمين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق  
 عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل  
 بين إقامة البينة وعد ما هو الصحيح وكذا في الكافي أيضا  
 من السعفاقي وذكر في فتاوى قاضيه سراج في رواية أنه  
 لا يقسم وإن قامت البينة ما لم يحضر الغائب هي رواية الجا  
 كاف قوله في الكتاب هو الصحيح احترازا عن رواية المبسوط



وغيره في انه يقسم اذا قامت البينة <sup>من</sup> التجريد وان كان  
 في يد الغائب او الصغير منه شيء لا يقسم حتى يقيم البينة <sup>من</sup>  
 من الخاتبة اذا مات الرجل وتولت ارضين او دارين <sup>طلب</sup>  
 ورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل  
 الارضين او الدارين جائزت القسمة وان قال احدهم  
 للقاضي اجمع نصيب من الدارين والارضين في دار واحد  
 وارض واحدة وابني صاحبه قال ابو حنيفة راح يقسم القاض <sup>صني</sup>  
 كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهما في ارض  
 واحدة ولا في دار واحدة وقال صاحباه الرأي الى القاضي ان  
 رأي القاضي المجمع يجمع <sup>والا فلا</sup> من الكافي ولو شرطوا ان  
 يكون الطريق بينهما اثلاثا جائز وان كان اصل الدار <sup>نصفين</sup>  
 لجواز القسمة بالتراضي على التفاضل <sup>من</sup> التنازل خافي  
 ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيته جعل الطريق <sup>صني</sup>  
 باب الدار وطوله على ادنى ما يكفيهم يعني يجعل حوله من <sup>على</sup>  
 بقدر طول الباب لا الى السماء <sup>م</sup> وفي ذمة قسمة ما ورث  
 طول الباب من الاعلى ان احد الشركاء اذا اراد ان يخرج <sup>شيئا</sup>  
 في نصيبه ان كان فوق طول الباب فله ذلته وان لا  
 فيما دون طول الباب فله تمتع <sup>ذله</sup> وذله  
 ارض يرفع من الطريق مقدار ما يمر فيه <sup>ذله</sup>



ما يبره في ثور اليمين من الذخيرة ولا يجعل مقدار الطول مقداره  
 ما يبره ثور اليمين معاً وان كان يحتاج الى ذلك لان لما يحتاج الى هذا  
 يحتاج الى لجملة ايضا فيؤدي الى ما لا يتناهى من الترخا<sup>نية</sup>  
 اذا كانت الدار بين مرجين اقتسماها فاخذ احدهما قدر  
 النصف واخذ الآخر قدر الثلث ورفعا طريقا بينهما قدر السدس  
 فذلك جائز وكذلك اذا اشترط ان يكون الطريق لهما<sup>حب</sup>  
 الاول وللآخر فيه حق المروور فيه فهو جائز قال شيخ الاسلام  
 ربح هذه المسئلة دليل على جواز بيع حق المروور والخاص ان  
 في جواز بيع حق المروور وايتين في وفي الذخيرة وبعض  
 مشايخنا قالوا هذه المسئلة لا تدل على جواز بيع حق المروور  
 وليس طريق جواز هذه القسمة ما قالوا وطريقه ان غير الطريق<sup>يق</sup>  
 كان مملوكا لهما وكانت لهم حق المروور فيه وقد جعرا احد<sup>ها</sup>  
 نصيبه من نصيب صاحبه بالقسمة وبقي لنفسه حق المروور<sup>وهذا</sup>  
 جائز بشرط من لظهيرية اذا شرط على ان يكون الطريق<sup>يق</sup>  
 لواحد ثلثه وللآخر ثلثه جائزا لانهما لو اقتسما الكل على هذا  
 الواحد ثلثا جازا لانهما اذا اقتسما البعض وهو قدر الطريق<sup>يق</sup>  
 وان شرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل وللآخر<sup>فيه</sup>  
 المروور من ثلثه ولا يخلو قسمة الوصي ولا الوارث  
 من موهبة من ثلثه بعض الوارثة على الغائب والصغير







بينهم وفيهم شريك صغيرا وغائب لا تصح القسمة فان امر القاء  
 بذلك صح من الكافي لو استحق بعض شائع في الكافي شائعاً  
 لان معنى الافراز والتمييز لم يتحقق ولهذا لو كان استحقا وذلك  
 ظاهر الم يحجز القسمة بينهما ابتداء فكذا لا يبقى من الذخيرة  
 واذا وقعت القسمة بين الشراكاء في دار او ارض ثم استحق  
 به شيئ منها ذكر محمد راج هذه المسئلة في الاصل وجعلها  
 على ثلاثة اوجه الاول استحق جزء شائع من كل الدار بان استحق  
 نصف الدار او ثلثها او ما اشبه ذلك وفي هذا الوجه القسمة  
 باطله ومنه ايضا فان ظهر دين بعد القسمة فالقسمة مردودة  
 الا ان يقضوا دينه من مالهم وكذلك لو ظهر وارث آخر  
 او وصي له بالثلث او الربع فالقسمة مردودة لانه ظهر ان  
 في التركة شريكاً آخر وقد قسموا دونهم من التركة خافية اذا  
 مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامراة حاملا قسم  
 الدار بينهما ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا تسانف القسمة  
 من الذخيرة في الفصل الثاني من كتاب القسمة قال ابو حنيفة  
 راج القاضي لا يقسم الدور وسائر العقار باقرار الورثة  
 حتى يقيموا البينة ان فلان مات وتركها مبرأنا لهم وقالوا قسمها  
 باقرارهم وعلى هذا الخلاف لو اقر وان معهم وارث غائب  
 او صغير والد امرئ في يد الحاضرين واجمعوا على ان الدار



كلها أو شيء منها إذا كانت في يد غائب أو صغير سوى هؤلاء  
الذين حضروا عند القاضى لا يقسمها بينهم حتى يقيموا البينة  
على الميراث <sup>١</sup> ومنه وقال محمد راجع في الأصل بيت الرجلين  
إراد أحدهما قسمة وإلى الآخر وأرقتعا في القاضى فإن كان  
البيت كبيراً بحيث لو قسم أمكن لكل واحد منهما أن ينتفع بنفسه  
انتفاع البيت كما قبل القسمة فإن القاضى يجبر الآبى على القسمة  
والآ لا يجبر الآبى على القسمة وكذلك الدكان في السوق بين  
رحلين فالخاصل أن الجبر على القسمة إنما يجري فيما يحتمل القسمة  
وما يحتمل وما يحتمل القسمة مشاع لا يتبدل منفعة التبع كانت قبل  
القسمة ولا يفوت بالقسمة فاما المشاع الذي يتبدل منفعة  
التي كانت قبل القسمة بالقسمة لا يجبر فيه على القسمة ولو طلب  
القسمة في الوجه الثاني من القاضى في رواية يقسم القاضى  
بينهما وإنما راجع إليه محمد راجع في الأصل وإلى ما لا شيء إلا سلام  
وفي رواية لا يقسم القاضى بينهما ولكن يتركهما ذلك إن شاء  
اقتسما بأنفسهما وإن شاء اتزكا كذلك وإلى ما لا كثير من المشايخ  
راجع من الأدنية استحق بعض نصيب أحد الورثة بعينه  
بعد القسمة ببينة وقضاء فقال أخذ المدعي ظمها بعير حتى  
ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشيء وكذلك المشتري  
إذا استحق عليه المبيع ببينة إذا قال لا يرجع على بائع بالثمن



من الملتقط اهل قرية غرمهم السلطان اذا كانت الغرامة لتحصيل  
 اموالهم فعلي املاكهم وان كانت لتحصيل الرؤوس فعلى عدد  
 رؤوسهم ولا يدخل النساء والصبيان من الكافي ولا تدخل الاموال  
 في القسمة الا برضاهم وصورته دار بين جماعة فاراد واقصتها  
 وفي احد الجانبين فضل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون عوض  
 البناء دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه  
 يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في  
 نصيبه ان يرد بانراء البناء من الدراهم الا اذا تعذر في اللقاء  
 ذلت لان القسمة من حقوق الملك المشتركة فالشركة بينهم  
 في الدار لا في الدراهم فلا تجوز قسمة ما ليس بمشترك واذا كان  
 ارض و بناء فعن ابي يوسف راح انه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة  
 لانه لا يمكن اعتبار المعادلة الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن  
 بالمساحة فيحتاج الى التقويم ضرورة وعن ابي حنيفة راح انه يقسم  
 الارض بالمساحة فيحتاج الى التقويم اذ هي الاصل في المسوحات  
 ثم يرد من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم  
 عند اخرجته يساويه فيدخل الدراهم في القسمة ضرورة كالأخ  
 ليس له ولاية التصرف في المال ثم له ولاية القسمة في الصداق  
 ضرورة ثبوت الولاية في التزويج وعن محمد راح انه يرد على  
 شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصة واذا بقي فضل <sup>يتعدى</sup>



تحقق التسوية بان لا يبقى العرصة بقيمة البناء في يدها لفضل دارهم  
 لان الضرورة في هذا القدر فلا يتولت الاصل وهو المساحة  
 الا بقدر ما لم من التهديب ثم عند الي حنيفة سرح يحسب  
 كل ذراع من السفلى بذراعين من العلوي عند الي يوسف سرح  
 بذراع واحد وعند محمد سرح يعتبر القيمة بدون الذراع و  
 انفتوحا عليه في ذلك وفي جميع ذوات القيم من الدواب  
 وغير هذه ايضا ورويت ورويت قسمت كل دار على  
 ان كانت ملاصقة <sup>ب</sup> دار اخرى تقسم الى قسمين واحدة ولو كان  
 منزلا في دار واحدة يقسمان بجملة اتفاقا ثم ان امكن لكل  
 واحد ان يمر من طريق آخر يقسم بغير الطريق والا فترك  
 الطريق بينهم فان اختلفوا في سعة الطريق جعل سعة  
 عرض باب الدار بادنى ما يكفيهم دار في يد قوم اقربوا  
 انه ميراث بينهم واما لو قسمتها لم يقسمها القاضي حتى  
 يقيم البينة على الميراث وعند ما يقسم بينهم باقرارهم وفي العروض  
 بالميراث يقسم اتفاقا وفي العقار بالشراء عنه روايات ولو كان  
 العرض في يد المودع لا يقسم حتى يقيم البينة على الميراث <sup>من</sup>  
 شتم في بعض العقار نحو بعض بقيمة البناء والموضع جائز فيمنع  
 له وانما جائز قيا <sup>من</sup> الفصوص وذكر في شروط الاصل الدار  
 مشتركة واحد الشريكين غائب واراد الحاضر ان يستأجر <sup>البناء</sup>



وبوأحرها قال اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ان يفعل  
 لانه يتصرف في نصيبه ونصيب شريكه والتصرف لم يخرج منها دم مسفوح  
 حرام حق الله تعالى ولصاحب المثل وفي القضاء لا يمنع من ذلك  
 لان الانسان لا يمنع عن التصرف فيما في يده اذ لم يباشره عدوان آخر  
 واخذ الاجر ينظر الى حصة نصيب شريكه من الاجر يرد ذلك عليه  
 ان قدره والا يتصدق به لانه تمكن فيه خبث بحق شريكه وكان  
 كالتعاصب اذا اجر وقبض الاجر يتصدق او يردّه على المعصوب منه  
 اما ما يخص نصيبه فيطيب له لانه لا خبث فيه هذا اذا اسكن غيره  
 فاما اذا اسكن بنفسه وشريكه فغائب فالتعاصب ان لا يكون له  
 ذلك فيما بينه وبين الله تعالى وفي الاستحسان له ذلك لان له ان  
 يسكن الدار من غير اذن صاحبه حال حضرته لانه يتعذر عليه  
 الاستئذان في كل مرة على هذا امر الدور فيما بين الناس فكان له  
 ان يسكن حال غيبته واما ليس له اسكان غيره حال حضرته صاحبه  
 بغير اذنه فكل حال عيبته والى هذا المعنى اشار محمد راجح في الكتاب  
 وفي العيون لو ان دارا غير مقسومة بين رجلين غاب احدهما  
 وسع للحاضر ان يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وفي  
 اجازات النوانر لعن محمد بن مقاتل راجح للحاضر ان يسكن جميع الدار  
 اذا خاف على الدار ان لم يسكنها لم يروى ابن ابي مالك راجح عن  
 ابي بصير راجح عن ابي حنيفة راجح انه ليس للحاضر في الارض ان



يزرع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكن به وفي نوادر  
 فاشام ان له ذلك في الوجهين ولو سكن احد الشريكين  
 في الدار المشتركة نصيب صاحبه ثم جاء الغائب وطلب من  
 الذي سكن اجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة  
 للاستغلال لان الدار المشتركة في حق المسكن وماه من  
 تواج المسكن يجعل كالمملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل  
 الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والعود ووضوح  
 الامتعة فيتعطل عليهما منافع مثلها وان لا يجوز واذا جعلنا هكذا  
 صار الحاضر ساكن في ملك نفسه فكيف يجب الاجور من  
 الخاتمة دار مشتركة بين رجلين لكل واحد ان يربط الدابة وان  
 يتوضأ فيد ويضع الخشب ومن عطب بذلت لا يضمن <sup>من الشريك</sup>  
 ينبغي للقاضي ان يقسم الدار ولا يدخل في القسمة الدار اجماع اذا  
 امكنه القسمة بدون ذلك الا بترضيهم <sup>من الخاتمة</sup> من الخاتمة رجلان  
 بينهما دار غير مقسومة غاب احدهما كانت للاخر ان يسكن كل  
 الدار اذ اخيف عليها الخراب لو لم يسكن والله اعلم بالصواب

كتبه مزارعة

من الخاوي سئل عن دنع ارض مزارعة ولم يبينها وقتا  
 عماء الكوفة لا يجوز قيل لان وقتها مجهول في عاداتهم قال محمد  
 بن سمة ربح يجوز وهو على ما استدل به من قبله وبناخذ لان



في بلادنا وقت المزارعة معلوم وسئل ابو بكر عمن شرط الحصاد  
 والجمع على المزارع قال عمن ابي يوسف ررح ان هذه المزارعة  
 جائزة وبه قال محمد بن مسلمة ونصير ررح قال الفقيه وبه تأخذ  
 عمن محمد في شريكي ارض يزرع احدهما والاخر غائب قال  
 يجوز وفي السنة الثانية انما يزرع ما زرعهما في العام الاول  
 ساق ماء الغير الى زرعه بغيا فذئ صاحبه او كرمه قال يطيب له  
 ما خرج وهو بمنزلة رجل غصب شعيرا او تبنا وسمت به وابتد  
 فعليه قيمة العلف وما زاد في الدابة يطيب له كذا هذا قال محمد  
 بن مقاتل قال الفقيه وذكر بعض الزهاد ان الماء وقع في كرمه  
 ففتح كرمه ونحن نقول لا يجب قطع كرمه لما فيه من افساد المال  
 لكن لو تصدق بثمرته لكان حسنا ولا يجب عليه في الحكم سئل  
 عمن زرع ارض غيره بغيا ذئ ببذر نفسه هل يطالب بحصة  
 الارض قال نعم ان كانت العرف جوى في تلك الترية انهم  
 يزرعون ارض الغير بثلاث الخارج او بربع او بنصفه او  
 يجب ذئ القدر المتصرف قيل لهذا رواية قال نعم اشارت  
 في كتاب المزارعة . من جواهر لغتا وى رجل دفع كرمه او ارضه  
 لغيره . ومن زرع الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء  
 . من زرع صلاح مسان وحفر الانهار وكبش الشقوق  
 . . . . . ولو سئلت لم يلزمه . . . . . ان



يستأجره على ذلك كله بعد اعلانه باجرة يسيرة غير مشروطة  
 في العقد فيصح ذلك وبنه ولا يفسد العقد ان كان غرس اشجار  
 في كرم اللد هقاف وانقضت المدة ان غرسها للدهقاف متبرعا  
 فهي للدهقاف وان امره الدهقاف بشرائها وغرسها في كرمه  
 فهي للدهقاف وله على الدهقاف المالك الذي اشترى بها  
 الاشجار وان غرسها باذن الدهقاف فهي بلاكه سر وللدهقاف  
 ان يأمره بقلعه وتسوية ارضه رجل دفع لكرم معاملة ولم <sup>يبين</sup>  
 المدة في القياس ان لا يصح وفي الاستحسان يصح ويكون له ثمر  
 واحدة اما اذا دفع الارض مزارعة ولم يبين المدة لا يصح فعل  
 الاستحسان وفرق بينهما لكن روي عن محمد بن سلمة ربح  
 انديع بسنة واحدة ونربح واحدك في المعاملة وعليه الفتوى  
 من القياسية الوكيل بدفع الارض مزارعة اذا دفع بالثلث  
 او النوبخ والخمس او بقر من ذلك وبالكس بحيث يتعابن  
 الناس في مثله كان جائزا عند جميعهم

بالج

كتاب الزكاة الحيد والن

من شرح الطحاوي قال الزكاة ضربان نكوة اختيرون نكوة  
 ضطرار ان نقول نكوة معة ورفاهية ونكوة ضيق وضرورة  
 فتى قدر على الاختيار لا يخل بركوة الاضطرار ومتى  
 بخر عن نكوة الاختيار بخل بركوة الاضطرار نكوة الاختيار



ما بين اللبنة والحسين واللبنة هو الصدر والليبان هو الذقن  
 والركوة بينهما والسنة في الشاة الذبح وكذلك في البقر والسنة في  
 الابل النحر ولو نحر فيها يجب الذبح او ذبح فيها يجب النحر جاز ولكن  
 تركت السنة من جامع الفنا وحيا في التسمية المستحب ان يقول <sup>الله</sup> بسم  
 والله اكبر وذكر شمس الائمة المحلواني راج ان المستحب ان يقولها  
 بغير واو ولو قال الحمد لله او سبحان الله والله اكبر ان اراد بالتسمية  
 حلت وان اراد بهما عين التسيح والتحميد او الكبير فلا لمن الهداية  
 قال الذبح بين الحلق واللبنة لحو في الجامع الصغير لا بأس بالذبح  
 في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام  
 الركوة ما بين اللبنة والحسين ولانه مجمع الجري والعروق فيحصل  
 بالفعل انهار الدم على ابلغ الوجوه وهاك حكم الكل سواء <sup>شبه</sup> من حاشا  
 الكثر والحلق ينتهي بالعقدة حتى لو ذبح فوق العقدة لا يجوز له  
 من النهاية انما اعاد لفظ الجامع الصغير لان بين رواية  
 المبسوط والجامع الصغير اخذت من حيث الظاهر لان رواية  
 المبسوط يقتضي الحرف في اذ اوقع الذبح فوق الحلق قبل  
 العقدة لانه وان كان قبل العقدة بين اللبنة <sup>الحسين</sup> واللبنة  
 فيحذر رواية الجامع الصغير يقتضي ان لا يحل لان على  
 روايته محذور ان ذبح الحلق فكما وقع الذبح قبل العقدة لم <sup>ين</sup>  
 المحذور الذبح فلا يجوز فكانت رواية الجامع الصغير مقيدة لاطلا



رواية الميسوط <sup>ب</sup> ومنه صرح في النخبة ان الذبح اذا وقع اعلى من  
 الملقوم لا يحل فقال في فتاوى اهل مصر قند قصاب ذبح الشاة في ليلة  
 مظلمة فقطع اعلى من الملقوم او اسفل منه يحرم اكلها لانه ذبح في غير  
 المذبح لان المذبح هو الملقوم ولكن ما ذكر في فوائد الامام الرستغري  
 يخالف هذه الرواية فانه سئل عن ذبح الشاة وبقيت عقدة  
 الملقوم مما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الراس ابوكرام  
 لا قال هذا قول العوام من الناس وليس هو بمعتبر ويجوز اكلها  
 سواء بقيت عقدة مما يلي الصدر او مما يلي الراس لان المعتمد عندنا  
 قطع اكثر الاوداج وقد وجدوا كانت ينبغي شرح يفتي بهذه الرواية <sup>ب</sup>  
 من الترمذ قال ابو حنيفة راح اذا قطع اوداج المذبحة او الموقودة  
 او المتروية او الطيحة وبها حيوة حلت ولم يفصل في ظاهر الرواية  
 عن ابي حنيفة راح انها لا يحول اذا كانت بحال تعيش يوما لولا  
 الزكوة وعن ابي يوسف راح انها اذا كانت تعيش اكثر من يوم  
 لولاها وعن محمد راح انه اذا بقي من حيوتها اكثر من حية <sup>ب</sup> من  
 اوداجه يحل وذكر في الفتاوى الظهيرية ذبح شاة مريضة وقد بقي  
 فيها من الحيوة مقدار ما بقي في المذبوح بعد الذبح او قطع الد <sup>ب</sup>  
 بطنها وبقي فيها من الحيوة مقدار ما قبل ان يذبح لولا الزكوة عند  
 ابي يوسف ومحمد راح واختلف المتأخرون على راحة ابي حنيفة <sup>ب</sup>  
 نص القاضى الامام الابي في شرح في شرح ابي راح راح



نبيار سره وعليه الفتوى وذكر في الهداية ولو نركاه اي الذي  
 يريه الكلب المعلم ونحوه حل اكله عند ابي حنيفة راح وكذا المتروك  
 والنطحة والموقوذة والذبح نحر الذئب بطنه وفيه حياة خفية  
 اوبينة وعليه الفتوى بقوله تعالى الا ما نركيتم استثناء مطلقا  
 من غير فصل والجروح على ثلاثة اوجه في وجه يحمل اذا نركاه وان قلن  
 حياة وهو اذا جرح جرحا راحه معلية او سهم سمي عليها لانها كانت  
 فيه حياة مستقرة فالزكوة وقعت موقعها بالاجماع وان لم يكن فيه  
 حياة مستقرة فعند ابي حنيفة راح نركوة الذبح على ما بيناه وقد  
 وجد وعندهما لا يحتاج الى الذبح <sup>من الهداية</sup> وفي وجه لا يحمل <sup>ان</sup>  
 نركاه اتفاقا وهو ما اذا ذبح شاة او بقرة مريضة لا يعلم حيوتها  
 او جرحه فلم يتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح ولم يضم فاها ولم  
 عينها ولم يقصف رجلها ولم يغم شعرها لم يؤكل وفي الثالث خلاف  
 وقد مر <sup>من</sup> ومنه وذكر في الذخيرة ذبح شاة او بقرة فتحرلت بعد  
 الذبح وخرج منها دم مسفوح حلت لانه وجدت علامة الحياة <sup>ان</sup>  
 خرج منها دم ولم يتحرك او تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح فكذلك  
 الجواب لان علامة الحياة احد هذين الامرين وان لم يتحرك  
 ولم يخرج منها دم مسفوح لا يحل لانه لم توجد علامة الحياة لكن هذا اذا لم <sup>يعلم</sup>  
 بحيوتها وقت الذبح اما اذا علمت وان لم يتحرك ولم يخرج الدم اصلا  
 ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها شيء الا فاها فار محمد بن سلمة



ان فتح قايها لا يؤكل وان ضمت اكلت وان فتحت عينها لا تؤكل وان  
 غمضت عينها تؤكل وان مدت رجليها لا تؤكل وان قبضت رجليها <sup>تؤكل</sup>  
 وان نام شعره <sup>لا</sup> لا تؤكل وان قام شعرها تؤكل هذا اذا لم يعلم انها حيوة وقت  
 الذبح ليكون هذا علامة الحيوة اما اذا علم انها حيوة وقت الذبح  
 حلت بكل حال <sup>من</sup> الغياثية يعبرند او نور او شاة في المصر ففى  
 البعيرة والثور ان علم انه لا يقدر على اخذه الا بجماعة فله ان  
 يرميه <sup>انه</sup> قد لا يقدر على الزكوة الاختيارية فيها بنفسه لصيا  
 البعير ونطح الثور وفي الشاة ليس له ان يرميها <sup>لان</sup> لا يقدر عليها  
<sup>له</sup> وحده <sup>ان</sup> لا يقدر عليها الا بجماعة قالوا والمعتبر  
 في هذا ما يقع في نفس صاحبه يكره الطافي لا لا يحرام <sup>لكن</sup> يتغير  
 لا بطيب ويتغير الطبع ولعل هذا قولهم جميعا قال ابو حنيفة راح  
 السمكة اذا قتلها حرمانا او برده لم يؤكل وهو كالطافي وقال يحيى  
 راح نوكل وعليه الفتوى <sup>من</sup> الخافي ولا بأس بسائر انواع <sup>السمك</sup>  
 نحو الجريث والماس ما هيج ولا يؤكل ما في البحر سوى السمك <sup>طوي</sup>  
 الماء عندنا وقال الشافعي راح لا بأس باكل ما في البحر وانه في  
 الضفدع قولان <sup>من</sup> <sup>من</sup> الهذيب وكل ما يعيش في الماء حرام  
 لا اسمت ويدخر فيه جميع انوعه كالجويث والماس ما هيج و  
 عند الشافعي راح كله مباح وله في الضفدع قولان <sup>من</sup> <sup>من</sup> <sup>من</sup>  
 الطحاوي وما كانت في البحر لا يؤكل لا اسمت في عموم الجسد <sup>قانه</sup>



بورد - من كثر العبادات ودالذي بهاله بهينه حرام عند بعض  
 العلماء لانه لا ينسب السمك وانما يباع عندنا من صيد البحر انواع السمك  
 وهذا لا يكون من انواع السمك وقال بعضهم حلال لان اسمها سمك  
 السمك من السراجية انواع السمك والجراد حلال ولا يشترط  
 فيها الزكوة من الطهيري فان قيل ما الحكمة في ان الله تعالى  
 خلق مخلوق ذا اللسان بعضها ناطق وبعضها غير ناطق وليس  
 للسمك لسان اصلا فقال لان الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام  
 وامر الملائكة بسجود فسجد الملائكة كلهم الا ابليس عليه اللعنة فلما  
 الله تعالى واخرجه من الجنة ومسحه فهبط الى الارض فجاء الى  
 البحار فاول ما رآه السمك فخبيره بخلق آدم عليه السلام وقال  
 انه يصطاد ويأخذ دواب البر والبحر فجعلت السمكة يحسب خلق  
 آدم عليه السلام ويقول لا امان لنا بعد هذا في هذا الماء فاذا  
 الله تعالى لسانها من التجريد واصناف السمك كلها حلال  
 من القهذيب شرح القندوس ولا بأس باكل الطائوس في القطار  
 الزبد وبسة ولا بأس باكل الطائوس ودون عن الشعبي راح يكره اشد  
 الكرامة وبالاول يعني من مختصر الماجيني وانما ذبح كنه  
 برايوس ومبركي يادربنا يجهديوس وكشت وكور  
 حرام سن در قفاوي غنيمه وحبذا ان اوردده ست  
 وايضا منه واكراميه اذكراميه اقواب مرد







وجميع ما كانت في المذبح المأكول سوى ما كره النبي صلى الله عليه وسلم وهو سبعة أشياء من المشاة المذبحية الذكروا الأشياء والقيل والعدود والمرارة والمثانة والدم والمخوام منها واحد وهو الدم المسفوح بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الآية والباقي من السبعة مكروه وما سوى ذلك فهو مباح على أصله لأن الأصل في الأشياء

### الاباحة

كتاب الاضحية  
من الغنيمة تجب بالضحية بالنذر ولا تجب بمجرد النية أصلاً ولا شراء بنية التضحية عن الغني باتفاق الروايات وأما الفقهاء فقد اختلفت الروايات فيه جداً والختم أن لو اشتراها بنية التضحية في أيام الحرير واجب بالتضحية في حقه وإن لم يقل بلساً شيئاً في جواب ظاهر الرواية هكذا اختار العلماء الصمدية الشهيد حسام الدين شرح في شرح لا فاحجب الزعفراني وعليه الفتوى فإن لم تكن بنية مقارئة للشراء به لا تجب بالاجماع وإن صرح بلساً وقت الشراء أنه يشتريها يصح بها نصير واجبة باختلاف حـ مصري وكل وكيلان يدين بحشة له وخرج إلى السوادق خروج الوكيل الاضحية إلى موضع البعد من مصر وذبحها ذلك فهذا على وجهين أما إن كانت الموكل في السوادق عاد إلى مصر ففي الوجه الأول لا جازمت اضحيته عنده وفي الوجه الثاني المسئلة



على قسمين اما ان كانت الوكيل يعلم بقصد وم الموكل او لا يعلم فهو قسم  
 الاول لم تجز الاضحية عن الموكل بخلاف وفي القسم الثاني اختلف  
 ابو يوسف ومحمد سراج والمختار قول الجدي يوسف سراج انه يجزئ  
 من ذبح على ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح بامرء او بغير  
 امرء ففي الوجه الاول لا يتناول من لحمه هو المختار لان الاضحية  
 تقع للميت وفي الوجه الثاني يتناول هو المختار ايضا لان الذبح  
 حصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كانت على الذابح اضحية  
 واجبة تسقط عنه في الفأوى صاحب العقارات والمستغلات  
 الكثيرة يعتبر في الفضل عن حاجته نزل الضيعة والمستغل  
 هو العقار حتى لو كانت يفضل من نزل ضيعته ومستغله عن حاجته  
 منه ما يبلغ ما يتق درهم فعليه الاضحية والآ فلا هكذا ذكره استاذنا  
 الشيخ الامام فقيه الدين المروغينا في سراج قال فهذا اختيار الشيخ  
 الجدي بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر الفضل باعتبار قيمة  
 الضياع والمستغل على ما عرف المرأة تعتبر موسرة بالمهر المجمل وهو  
 دست بيان اذا كانت زوجها مليا عندها خلا فالابن حينئذ سراج  
 ولا تعتبر موسرة بالموجمل منه بالاجماع في الفأوى وفي الوجوب  
 على الاب الموسر عن ولده المصخر خلا ف وكلام كثير وجواب  
 طاهر الرواية عن ابني حنيفة سراج انها لا تجب بخلاف صدقة  
 الفطرو فانها تجب عليه وعنه والفرق ما عرف به من المهادنة



ولو ضحى بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الجبابة اجزاء استحساناً  
 لانها صلوة معتبرة حتى لو اکتفوا بها اجزاً قسم وكذا على هذا <sup>عكسه</sup>  
 وقيل هو جائز قياساً واستحساناً <sup>من الثمار</sup> خانية قال شمس <sup>الجمعة</sup>  
 الحلواني رحمه الله هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى  
 فاما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز التضحية  
 قياساً واستحساناً <sup>من القنية</sup> اربعة عشر نضاً ضحوا بقرتين  
 مشتركين ينبغي ان تجوز <sup>من شرح الطحاوي</sup> و اراقه  
 الدم ليست بقرية الا في مكان او زمان فالزمان هو ايام  
 النحر والمكان الحرم ويجوز الانتفاع بجلد الاضحية ويجوز  
 بيعه بكم ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه من متاع البيت <sup>ان</sup>  
 كتاب الاستحسان

من الذخيرة يجب ان يعلم بان العمد يغالب الراعي جائز  
 في الديانات وفي باب المعاملات وكذلك العمد يغالب  
 الراعي في الدماء جائز حتى ان من دخل على رجل  
 منزله شاهر سيفه ولا يدري صاحب المنزل ما حاله اهانته و  
 من الصور والتجالي داره او هو لص دخل عليه ليأخذ ما به  
 يقتله ان منعه فانه يتحرى في ذلك فان وقع تحريره وخر  
 منزله ليأخذ ماله ويقتله وخاف ان يجره او صاح به ان  
 يذره يقتله فلا بأس بقتله وقالوا فيمن استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فاشكل



علي المسلمين ما بهم انهم عدوا او مسلمون فانهم يتحرون وقد  
 روى الفقيه ابو جعفر الحنفي والي والحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
 راج فثبت رأي رجل في داره شاهرا سيفه فوقع غالب راسه  
 انه يريد ماله فانه يحل له قتله عن غير ان يصح وان كان يعلم  
 انه لا يريد نفسه فهذا الرواية اشارة الى انه متى وقع تحريمه  
 على انه قصص الشرا انه يباح قتله ولا يلزمه التحريم مرة اخرى  
 يعلم انه هل ينزجر به ون القتل او لا ينزجر واشار محمد راج  
 في كتاب الاستحسان الى ان بعد ما وقع في غالب راسه انه دخل  
 للشرا انه يحرم ثانيا يعلم انه ينزجر به ون القتل ولا ينزجر وسئل  
 الفقيه ابو جعفر راج عن رجل اخذ رجلا مع امرأته يحل له قتله  
 ان كان يعلم انه ينزجر عن الزنا بالصباح او بالليل ببادون سلا  
 فانه لا يقتله ولا يعاقب معه انما اخذ به ان ينزجر به بمرجعه  
 راج امره بالتحريم مرة اخرى بعد ما تحقق له ان التحريم يعلم  
 انه ينزجر ببادون القتل او لا ينزجر وقد عرفت ان كتاب  
 السرقة من التارخاني في كتاب الحظر والا باخرة في كتاب ثوب ثوبين  
 في السرقات وفي امالي الجاي يوسف راج برواية بشرى به رجل له امرأة  
 معروفة تزوجت والرجل في كتاب الثمن الشهيرة عن المتولي مع بلاد قبا  
 ابا حنيفة راج يقول لا اتهمها ولا اعترض لها ولا افرق بينهما وبين زوجها الا  
 وقال ابو يوسف راج ان كان شيئا معروفا مشهورا شاهد حجة



من الشهود وفتتها حتى يقدم الزوج الغائب وان لم يكن معروفا  
 لا يفرقها القاضي حتى يسأل عنهما ولم يشهد على ذلك جماعة وانما  
 شهد عليه شاهدان فان قول ابي يوسف راجح في هذا مثل قول  
 ابي حنيفة راجح <sup>له</sup> من المستقى امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد  
 غاب زوجها فالمسئلة على وجهين ان كان القاضي يعرف انها  
 امرأة راجح يعرفه منعها من النكاح وان كان لا يعرفه وانها  
 اقامت بذلك بينة عنده فالتأخير لا يتعرض له <sup>من المضارب</sup>  
 في النصاب اذا كان شارب المتوضي طويلا ولا يصل الماء تحته  
 عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل وروى ان خالفا  
 الوليد رضى كان يطول شارب يكون اهيب وعن ابي حنيفة  
 مقدار الشارب مقداره الحاجب والحلق فيه مكروه وهو لا يصح  
 فاما الغاري في دار الحرب يندب الى توفير الاطفال ليكون  
 سلاحا او يندب الى تطويل الشارب ليكون اهيب في عين  
 العدو <sup>وسمى</sup> من الغياثية في فصل الصياغات والولائم يأخذ من  
 شارب به حتى يصير مثل الحاجب سئل ابو حنيفة راجح عن هذا  
 فاجاب فكذا او على هذا لولم يصل الماء تحت شارب به يجوز لانه  
 رخص في مقدار الحاجب ثم لو لم يصل الماء تحت شارب به يجوز فكذا  
 هذا و به تأخذ وعليه الفتوى ويكره حلق الشارب اصلا قالوا  
 ولا بد تطويل الشارب للفرقة ليكون اهيب في عين العدو <sup>و</sup>



من المحيط في كتاب الكراهية في الفصل الثالث قال محمد سراج في كتاب  
الاستحسان واذا رأى الرجل رجلاً يقتل اباه متحداً ثم أكره القتل  
ان يكون قتله او قال للابن في السر اني قتلت اباً لك لا تترك وليي  
فلما عمداً او قال له ان اباً لك ارتد عن الاسلام فاستحلقت قتله  
لذلك ولم يعلم الابن شيئاً قال كان الابن في سعة من قتله  
لان الوارث عين السبب المبح لقتله وهو قتل الاب عمداً  
الا ان القاتل ينكر ويدعي ما يسقطه فلا يثبت ما ادعى من السقوط  
الا ببينة وكان هذا بمنزلة ما لو قال لغيره اخذت ما بيدي  
واكلت طعامك باذنت فان دعوى الاذن لا يثبت الا ببينة  
وكذلك متى عاين هذا القتل كان له ان يعين. الابن <sup>استيف</sup> على  
القصاص لا ندعم بوجود هذا الحق للابن متى عاين قتل  
فكان عليه ان يعينه على استيفه. حقه كما في سائر المحقوق وكذلك  
ان لم يعاين الابن القتل ولكن اقر القاتل بين يديه بالقتل ثم ادعى  
ما يسقط القتل لان الثابت بالقرار كالثابت معاينة لان التهمة  
ستتقى عن الاقرار لان الانسان لا يقر على نفسه كاذباً لتعريف  
ثبته بالقرار كالثابت معاينة من هذا الوجه ولو عاين  
الابن القتل وسعد قتل القاتل كذا هذا افرق بين الاقرار وبين  
الشهادة فانه لو شهد عنده عدلان ان فلاناً قتل اباً لك عمداً والابن  
عرفها بالعدالة لا يسع للابن قتله ما لم يشهد ابناً لك عند القاتل



ويقتضى القاضى بشهادتهما وفى الاقرار باقتل وسعه ان يقتله  
والفرق بينهما ان الشهادة انما عرفت حجة بخلاف القياس عند  
اتصال القضاء بها فقل اتصال القضاء لا يكون حجة اصلا فلا يثبت  
المشهور به قبل القضاء من كل وجه وانما يثبت من وجه دون  
وجه ويدونه لا يحل الاستيفاء فاما الاقرار فانما صار حجة موافقة  
للقياس لا انتفاء <sup>نفسه</sup> تهمة الكذب عنه لان الانسان لا يقر على نفسه  
كاذبا خصوصا باقتل واذا انتقلت التهمة عن الاقرار التحق الاقرار  
بالعينة وكل جواب عرفته فى القتل فهو الجواب فى المال فى كل  
موضع يسع للابن استيفاء القصاص اذا عاين الابن القتل  
او اقربين يد به فكذا اذا عاين اخذ المال او اقربين يد به  
بالاخذ كان له استيفاء المال وفى كل موضع لا يكون للابن استيفاء  
القصاص بان شهد عنده عدلان باقتل فكذا اذا شهد عنده  
عدلان باخذ المال لا يكون له ولاية استيفاء المال <sup>من القتل</sup>  
الغياثية ويكره ان يد هت راسه بمد هت فضة وكذا ان  
صب المد هت على راحته ثم مسح على راسه او لحية لان  
الادهان هكذا يكون فى الغالية لا بأس به ولا يصب الغاية  
على راس من المد هت <sup>من عقيدة</sup> صاحب الكشف واختلفوا  
فى الروية يوم القيمة قبل دخول الجنة بعض اهل السنة والحجامة  
١١٠ والكفار جميعا ولكن رواية تفريع وتهويل



لا روية كرامة من الغياثية يا روزنور ورمضان را تعظيم كند وجزري  
 پير و نشتد سوي ايشان موافقت ايشان را و اگر چه غايه مرغي بود و بختي  
 عليه من تحفة الفقهاء اذا نذر الله تعالى بما هو قربة و طاعة  
 يجب عليه الوفاء به من الحصر و لو قال علي المشي الى بيت الله  
 او الى الكعبة او الى مكة يلزمه ذلك بالاجماع اما حجة او عمود  
من السراجية قراءة القرآن عند القبور مكروه عند أبي حنيفة  
 وعند محمد راجح لا وعليه الفتوى من المضرات والاصح انه  
 لا يكره من رسالة الاحتساب في الباب الحادي والخسين  
 وينبغي للأمر بالمعروف ان يأمر في السر ان استطاع ذلك  
 يكون ابلغ في الموعظة والنصيحة وقال ابو الحسن رداً عن من  
 وعظ اخاه في العلانية فقد شانه ومن وعظ في السر فقد زانه  
 فان لم ينفعه الموعظة في السرياً أمره بالعلانية لتعين الجهرية  
من التصريف في ذكر في السير الكبير لا بأس للرجل ان يخلو وسط  
 راسه ويوسل شعره من غير ان يقتله فان قتله فهو مكروه لا  
 يصبر مشتبها بالكفر من الجواهر قال القاضى الامام المالكي  
 المولود للعب الذي يلعب الشباب ايام الصيف بالبطيخ بان  
 يضرب بعضهم بعضاً بحجر مستنكر فانهم كانوا يفعلون في سر  
 النبي صلى الله عليه وسلم من غير نكير من النصاب الجنب  
 اذا وضع على الجرح ان عرف ان فيه شفاء فلا بأس به لانه



دواء اذا احرق بالانسان النخالة او غسل بها يده او راسه  
 ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهو بمحاله يعلف بها الدواء  
 لا بأس به لانه بمنزلة التبن قال رضي الله عنه وسأيت في  
 كرامه كتاب العيون قال هشام سألت محمد بن الحسن الوضوء  
 بالدقيق والسويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام فاخبرني  
 ان ابا حنيفة وابا يوسف راح لم يرياه بأسا وهو قول محمد راح  
 من الخلاصة النخالة ما لم يبق فيها شيء من الدقيق يعلفها  
 الدواء لا بأس به وفي العيون عن محمد راح الوضوء  
 بالدقيق او السويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام لا بأس  
 بوضع العجين على الجرح ان عرف فيه شفاء <sup>من</sup> الخافقة ولو  
 غسل راسه او يده بالنخالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء  
 من الدقيق وهي نخالة يعلف بها الدواء لا بأس به  
 لانها صارت بمنزلة التبن والعلف وعن ابي يوسف  
 والجب حنيفة راح لا بأس بغسل اليد بعد الاكل بالسويق  
 والدقيق بمنزلة الاشنان وهو قول محمد راح <sup>من</sup> البسمة  
 وسئل ابو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله القضاة  
 وهل يغزرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن احمد  
 فقال ما اجيز ذلك والحرر اوجب <sup>من</sup> الخيرة قال  
 هشام وسألت محمد بن الحسن عن غسل اليدين بالدقيق والسويق <sup>بعد</sup>



الطعام مثل الغسل بالاشنان فليخبرني ان ابا حنيفة و ابا يوسف رجا  
 لم يرياني لك بأسا وهو قوي قال وانما لم يرياني بأسا لتوارث <sup>س</sup>الناس  
 ذلك من غير تكبر منك <sup>هـ</sup> من مخلص الشرحين في شرح المنظومة  
 منقولا من المصنف الخطا والصواب يستعملان في المجتهدات للحق  
 والباطل يستعملان في المعتمدات حتى اذا سلنا عن مذهبا  
 ومذهب مخالفا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان <sup>هنا</sup> من  
 صواب يحتمل الخطا ومذهب مخالف خطأ يحتمل الصواب لانك لو <sup>قطعت</sup>  
 القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب فاذا سلنا عن  
 معتقدا ومعتقدا خصومنا في المعتمدات يجب علينا ان نقول الحق  
 ما نحن عليه والباطل ما هو خصومنا عليه هكذا نقل عن المشايخ راجح  
 من المحيط قار ولا يحل النظر الى العورة الا عند الضرورة قال  
 سليمان الفارسي رضي الله عنه لان اخرا من السماء فانقطع بنصفين  
 حب الي من النظر الى عورة احدا وينظر احدا الى عورة في مع هذا  
 اذا جاء العذرة فلا بأس بالنظر اليها من جملة الاعتذار الخفات  
 ينظر عند ذلك الفعل وكذلك الخافضة تنظر الى موضع الفرج  
 من المرأة وهذا لان الختان سنة وهو من جملة الفطرة  
 في حق الرجل لا يمكن تركه <sup>هـ</sup> من العيانية ويجوز ذلك كله <sup>عند</sup>  
 العذرة كالولادة والقرحة في الفرج والخفات والعيوب في البح  
 وخصوصا العينين ولو تولى المرأة في ذلك كان اولى اذا امكن تعليمها <sup>قبل</sup>



في ختان الكبير اذا امكن ان يختن نفسه فعله والا لم يفعل الا ان  
 يملكه ان يتزوج او يشتري ختانه فتختنه وذكر الكرخي راجح في  
 الكبير يختنه الحامي عن ابن مقاتل لا بأس للحامي ان يطلي عورة  
 غيره بالنورة ولم من اتهمذيب واذا وقع عند من فلا بأس بان  
 تنظر القابلة عند الولادة الى العورة وعند دعوى وصول العين  
 ودعوى عيب من المشتري ونحوها وكذا ينظر الرجل موضع الختان  
 عند الختان وهذا من ذلك ومن جرح آخر <sup>من الختان</sup>  
 ان مقداس ما ينبغي من ذنب العمامة اختلفوا فيه منهم من قدر  
 بشبر ومنهم من قال الى وسط الظهر ومنهم من قال الى موضع  
 الجلوس <sup>منهم</sup> من شرح المتفق ولا بأس بعلم العمامة من الحوي  
 قد رآه اربعة اصابع لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس  
 الحوي الا موضع اصبعين او ثلثة او اربعة اذا اراد الاعلام  
 من القنية لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء واما للرجال  
 فقد رآه اربع اصابع وما فوقه يكره من فتاوى السمرقندي يكره  
 الزيادة على اربع اصابع في علم الثوب من الابريسم والكتانة  
 في الثوب من الذهب على هذا <sup>من الكثر</sup> كره لبن الالبان  
 والاكل والشرب والادهان والطيب من انا ذهب وفضة <sup>من</sup>  
 والمرأة <sup>من</sup> السغناقي قبل صورة الحرم هو ان يأخذ آنية الذهب  
 والفضة ويصب الدهن على الراش <sup>من</sup> اما اذا ادخل يده فيها



واخذ الدهن ثم صبه على الراحب من الحديد لا يكره كذا ذكره صاحب  
الذخيرة في الجامع الصغير من العنابية قال ويكره الشرب من  
الوانف الذهب والفضة فان كانت من التجل لا بأس به وقيل يكره  
ايضا ولا بأس بحلية السيف والساعات من الذهب والفضة  
اذا لم يكن على مقبضه ويكره الاكل بمعلقه الذهب والفضة وعلى خزان  
الذهب والفضة والوضوء من طشت الذهب والفضة وكذا  
ابريق من الذهب من ذلك وكذا استعماله بجردها الذهب والفضة  
الا ان يكون للتجل من البرهانية ولا بأس ان يكون في بيت  
رجل سرير دباح وفرش دباح لا يقعد عليها ولا ينام عليها وكذا  
الواني للتجل لا يشرب منها نص عليه محمد سراج لان التحريم هو <sup>تنقاع</sup> لا  
والانتقاع بالسرير والفرش القعود والتوم وبالاواني الشرب  
من الطهيرية يكره الشرب في آنية الذهب والفضة والآدهان  
منها ويكره الانتقاع في كل ما يعود الى الايدان كالآدهان و  
التطيب واما التموية الذي لا يخلص لا بأس بالاجماع لان  
الذهب والفضة مستهلك فيه من الذخيرة في الجامع الصغير  
عن ابي حنيفة سراج انه كان يكره الاكل والشرب في آنية <sup>الذهب</sup> الذهب  
والفضة والآدهان فيها قالوا وهذا اذا كان بسجل الدهن  
من الآنية فما اذا كان يصيب الدهن ثم استعمله لا بأس به  
وكذلك اذا اخذ الطعام من قصعة الفضة ووضعه على الخبز



او ما اشبه ذلك ثم اكل لا بأس به من شرح الكرخي قال ابو حنيفة  
 شرح لا بأس في العلم في الثوب اذا كانت اصبع او اصبعين او ثلثا  
 او اربعة او اء بش عن ابي يوسف شرح ولم يحلت خلافا وذلك  
 لان العلم تابع للثوب فصاير كالسدى من القنية قلت  
 والعلم في العمامة في مواضع يجمع لحم لا يجمع عكس في المتفرقات  
 خلافا من يخرج ظاهر المذهب عدم الجمع في المتفرقات الا اذا كان  
 خط قر وخط منه غيره بحيث يرى كله قر فلا يجوز كما ذكره في  
 حبه فاما اذا كانت كل واحد مستبينا كالطرز في العمامة فظاهر  
 المذهب انه لا يجمع ولا يجوز مسح اليد على ثيابه ولا بد ستاره  
 وقال مرفوع هذا لا يجوز على المنديل الذيب يوضع عند الخوات  
 لمسح الايدي به قلت لكن بقليل عس في ثيابه يقتضي جوازه  
 بالمنديل قال لان الثوب مانع لهذا والمنديل يسج لهذا من  
 المصنف وقال انه اجمعنا ان القليل من الملبوس حلال وكذا القليل  
 من اللبس والاستعمال الظلمة يمنع الناس من الاحتطاب  
 في المروج لا يدفع شيء اليهم فالدفع والاخذ حرام لانه رشوة  
 ومنه ويجوز شري العصا فيرمي الصياد واعتاقها اذا قال من  
 اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه بالاعتاق بربم لا يجوز  
 لان فيه تضييع المال ومنه اتخاذ النعل من الخشب بدعة  
 ومنه الخف الاحمر خف فرعون والخف الابيض خف هامان



والخفاف الاسود خفف العلماء وقد نقيت عشرين من كبر  
الغفهاء يبلغ فما رايت لاحد خفا ابيض ولا احمر ولا سمعت انه  
امسك وروى انه عليه السلام امسك خفا ابيض . واهدي  
له خفاف اسود وان فقبض وليس من الحماوي قاله فان اراد  
امرأة ان تضع التعويذ لجنبها وجهها بعد ما كانت يعضها  
ذكر في الجامع الاصر ان ذلك حرام لا يحل قاله صاحب الكتاب  
. وروى لنا ابو نصر محمد بن عبد الله باسناده عن خالد بن معدان  
ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله  
ان لي بعلا وهو يبغضني فما ترى فامرها بتقوى الله فقالت يا رسول  
الله اني صنعت شيئا اتجيب به اليه قال اف لست اف لست  
بقد قالت قولا عظيما لقد اذيت اهل السماء والارض ثم امرها  
فاخرجت ثم امر بها ففتضح المكاتب الذي كانت فيه فبلغ النبي عليه  
السلام ان تلك المرأة ثابت وتعبدت وحسنت عبادتها من السغفاتي  
في اتخاذ المرأة التعويذ لجنبها الزوج حرام من الغياني واتخاذ  
المرأة التعويذ لجنبها الزوج حرام وروى ان امرأة اتت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي بعلا يبغضني فما ترى  
فامرها بتقوى الله فقالت اني صنعت كذا وكذا اتجيب به فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اف لست اف لست اف لست  
قلت قولا عظيما لقد اذيت اهل السموات والارض ثم امر بها



فخرجت ثم لم يزل يفتيح المكاتب التي كانت فيه ثم بقي  
 صلح ان تلك المرأة ثابتة وتعدت وحسنت عبادتها وخص  
 بعض المشايخ سراج التحليف بالطلاق والعناق والايامات  
 المخلطة لفساد الزمان واهله والمختار ان يفتي بعدم جواز  
 ذلك في المرأة التي تتفق لمشايخ سراج ان المختاب في  
 حق الرجال بالحجة سنة وندم من سيما المسلمين وعلماؤهم  
 واما المختاب بالسواد فمن فعل ذلك من الغزاة ليكون  
 اهيب في عين العدو وهو محمود منه اتفق المشايخ  
 عليه ومن فعل ذلك لتزيت نفسه ولحجب نفسه اليه  
 من ذلك مكروه وعيبه عامة المشايخ وبعضهم جواز ذلك من  
 غير كراهة روي عن ابي يوسف سراج انه قال كما تجبني ان  
 تترفين لي فجبها ان اتزين لها هذه الجملة من شرح السير الكبرى  
 من كنز العباد الحناء سنة للنساء ويكره لغيرهن لانه تشبه بهن  
 وكذا تشبه المرأة بالرجل مكروه في الكبرى والظهيرية لا يبيح  
 للصغير ان يخطب يده او رجليه لان ذلك تزيت وهو سراج  
 للنساء من خزانة الفقه العليا خمس وعشرون شيئا  
 يوجب الاستبراء اذا ملك الجارية بالقبضة او بالفضاء  
 حين حنت عليها او بدلا عن الخلع او كانت مرهونة او تكم  
 او من اخره ثم تمت المدة او باعها وانما البيع قبل القبض



اور دت عليه بصيب او اشترى شقصا كانت لرجل فيها شربة  
 او باع شقصا منها واقال البيع او كانت آتقة فرجعت او مضمونة  
 فودت عليه او وهبها من الولد الصغير ثم اشترىها او باعها  
 من رجل ببيعها فامسك انتم قضى القاضى بالرد عليه فاسترده  
 او باع ظالم جارية رجل فوطئها المشتري فخاصمه مولاهما فقضى  
 القاضى بالرد عليه يجب على المالك استئصالها والقوى عليه  
 او وطئ الاب جارية ابنه ولم تحبل ثم اشترىها واشترى  
 جارية من ابنه او امه او من مكاتبه او من عبده المأذون  
 ولم تكن حاصنة في يد العبد وان كان عليه دين يحبطه  
 بما له يجب الاستبراء على المولى استئصالا وعندهما لا يجب بقاء  
 على ان دين العبد يمنع ملك المولى عنده وعندهما لا وقد  
 عرفنا اذا وهبها من صبي او امرأة ثم رجع بها واسرها  
 لكفار واخرى رها بالدار ثم وصلت الى المولى وان تزوجها  
 المولى يستحب على الزوج الاستبراء اذا كانت موطوءة وكذا  
 لو تزوج ام ولد او مدبرة قبل العتق او ارتدت امه ثم  
 اسلمت وان اراد رجل ان يبيع الجارية يستحب للبائع الاستبراء  
 فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وكذا لو اراد ان يزوجها  
 خمسة مواضع لا يجب فيها الاستبراء ورجل اشترى جارية  
 منكوبة ثم طلقها الزوج قبل الدخول والحلوة بعد ما بيعت



الاستبراء على المشتري ولو حرم فراح الامة على مولاها ثم راد  
 التحريم لا استبراء عليه مثل ان نزل وجهها ثم طلقها الزوج قبل الدخول  
 او كانتها ثم نجست او وطئ الاب جارية ابنته وجعلت ثم اشتراها  
 الاب او باع ظالم جارية الغير وعلم المشتري انها ملكت الغير فو  
 لم يطأها او باع جارية بشرط الحياء ثلثة ايام ثم افسد البيع لا  
 لا استبراء على البائع لا يثبت المملكت اجماعا وكذا لو كانت  
 نجس للمشتري عند البائع حنفية راجح خلافا لمالك لان المملكت  
 فصار كالاقبال قبل القبض لا يثبت المملكت كما لو كانت الحياء  
 للبائع فيفسخ حصة مواضع لا يحسب الحيض من الاستبراء وجل اشتري  
 جارية حائضا واشتراها فحاضت في يد البائع ثم قبضها المشتري  
 واشتراها و معها في يد عدله فحاضت في يده ثم قبضها او باع  
 احد الشريكتين جارية فحاضت حيضة ثم اجاز الشريك المبيع او  
 باع فضولي جارية فحاضت عند المشتري ثم اجاز المالك البيع فجملة  
 هذه الحيض لا يحسب من الاستبراء من شرح الارشاد بكرة  
 التكة المعولة من الابويسم هو الصحيح وكذا القنسوة وان كانت تحت  
 الحمامة والكيس الذي تعلق به كبره المنطقة المفضضة  
 محتمل لا بأس به وبذلك بباح في وسط منطقة دون ثلث اصابع  
 لانه يقع كما في طرف القباء التريكة من الذخيرة ولا يحل النظر الى  
 العورة الا عند الضرورة والعذر من جملة الاعذار الحذف



١٠٠٠٠ من مائة عند ذلك الفعل من رسالة الاحتساب والثا  
 وح اهل امة عن المراكوب كهيئة المسلمين ولباس الصالحين  
 و تبنواهم معابدهم في بلاد المسلمين من قتيبة النخعي  
 وروى ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا راى احدكم منكرا فليغيره بيده فان لم  
 يمسسه فان لم يستطع فبقوله وذلك اضعف الايمان  
 يعنى اضعف فعل اهل الايمان التغيير باليد للامراء وباللسان  
 للعلماء وبالقلب للعامة وقال بعضهم كل من قد رعى ذلك  
 فالواجب عليه ان يغيره قال الفقيه رحمه فينبغي للذي يأمر  
 بالمعروف ان يقصد به وجه الله تعالى واخر الدين نصر الله  
 تعالى ووقفه لذلك وان كان امره لحية نفسه خذله الله  
 تعالى فانه بلغنا عن عكرمة رضي الله عنه ذكر ان رجلا من شجرة  
 تعبد من دون الله تعالى فعضب قال هذه الشجرة تعبد من  
 دون الله تعالى ثم انه اخذ فأسه وركب حماره ثم توجه نحو  
 شجرة ليقطعها فلقبه ابليس عليه اللعنة في الطريق على صورة  
 نسان فقال له الى اين تريد فقال رايت شجرة تعبد من  
 دون الله تعالى فاعطيت الله تعالى عهدا ان اركب حماري  
 فاخذ فاسي و اتوجه نحوها فاقطعها فقال له ابليس مالك ولها  
 عريفا فبعد عمر الله تعالى بعد دنها واخلاقهم فلم يرجع فقال ابليس



ارجع وانا معطيت كل يوم اربعة دراهم فترفع طرف تيرا شلت  
 فترفعها فخذ الله اهرام فقال له اَوْتَعْمَلْ ذَلِكْ قَالَ نَعَمْ ضَمَنْتَ لَكَ ذَلِكْ  
 كل يوم فرجع الى منزله فوجد ذاك يومين او ثلثة او ما شاء الله  
 تعالى فلما اصبح بعد ذلك رفع طرف فراهبه فلم ير شيئا ثم مكث  
 يوما آخر فلما رأى انه لا يجد الا اهرام اخذ الفاس وركب الحمار  
 وتوجه نحو الشجرة فلقبه ابليس عليه اللعنة على صورة انسان  
 فقال له اين تريد قال شجرة تعبد من دون الله تعالى اريد  
 ان اقطعها قال له ابليس لا تطيق ذلك لانك خرجت اول مرة  
 فكان خروجت غصبا لله فلما اجتمع اهل السماء والارض ما رآوه  
 والآن فاما خروجت حيث لم تجد الا اهرام فمضى متلذذا  
 عنقك فرجع الرجل الى بيته وترك الشجرة لممن نفس البستي  
 منها ما يخص يوم القيمة وهو الجراء والحساب ومنها ما يخص  
 بالدينارون الآخرة وهو الطاعة والعبادة لان التكليف يخص  
 بالدينارون الآخرة من القنية استغنى مفسدين خفيين  
 في حادثة فائء احدهما بالصحة والاخر بالفساد او بالحل والاخر  
 بالحرمة فاخذ العاصي بقول من افئء بالفساد في العبادات  
 وبالصحة في المعاملات فلم يمانع ان كان المضي مجتهدا يأخذ  
 بقول من ترجح عنده والعاصي يأخذ بقول من هو اقرب منهما  
 عنده وان استويا عنده ليستغنى غيرهما وان لم يجد في بلدته



يكتب الى بنده اخوي كما كانت يفعل الصلابة والناجوت بسبب المظني  
ان يفتي لنا من جملة اهل علمهم ومتكلم كذا ذكره البرزوي  
راج في شرح الجامع الصغير وينبغي للمفتي ان يأخذ باليسر في حق غيره  
خصوصا في حق الضعفاء لقوله عليه السلام تعلي ومعاذ حين بعثهما  
الى اليمن يسرا ولا تعسر لخدمت المصبرات عن الامام  
علي السعد يدرج انه سئل عن فتيتين اثنتي عشرة من مختلفين في  
الجوابين يتبع قال يتبع قول اقدمهما بعد ان يكون اورعهما رانا  
جاء التقليد للعوام من كانت بمثابة الامم من الفقهاء الذين يفتوا  
حد الاجتهاد من التجميع في باب ابي حنيفة راج في كتاب الفرائض  
وبعض المتأخرين من مشائخنا راج اختاروا الفتوى بالصحة في  
مواضع الخلاف وقالوا كما يفتي بالصحة في الاجير المشترك لاختلاف  
الصلابة واختلاف الصلابة راج في هذا الظاهر وكان الفتوى  
بالصحة هنا حق ومنه وعند الفقهاء الحق واحد وعليه يعنف  
المسكين وفانك تدر ان العامي يعمل برأي امام واحد وقع عنده  
انما علم ولا يخالفه في شيء يهوي نفسه عند ما لم يفت المسكين  
سماعة عن ابي يوسف راج في الرجح يمتنع من اداء زكوة مالي  
نما من عنده قال امره بذلك فان فعل والاضربته واجبرته فان  
انوا جماعة فاستعدوا فاقامهم ورضعت بهم سلاح وكذا كانت  
نطوة الجمعة والصلوة والصوم والجمع والفرائض واما السنن مثل



صلوة العيد و صلوة الجمعة فاني آمره واضربه والّا اقاتلهم ان كانوا  
 جماعة ممنعين الحسن بن سمر وقال سمعت محمد بن الحسن يقول  
 لو ان اهل كورة نكوا سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فاقتلهم عليه وان كان رجل واحد يدع سنة من سنن النبي  
 عليه السلام حبسه <sup>بها</sup> من تفسير شيخ شهاب الدين <sup>سهرورد</sup>  
 قيل مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدري ما الروح  
 ولم يخبر الله احدا من خلقه ولم يعط علمه احدا من عباده قوله  
 تعالى ان الله عنده علم الساعة نزلت في رجل اتى النبي عليه السلام  
 فقال ان ارضا جذبت فمتي الغيث وتركيت امرأتني <sup>ما</sup> ما  
 في ذلك وقد علمت اين ولدت فباي ارض اموت وقد  
 علمت ما علمت اليوم فماذا اعمل غدا ومتى الساعة فانزل الله  
 الآية قل عليه السلام مفاعيل الغيب خمس لا يعلمهن الا الله  
 لا يعلم متى تقوم الساعة الا الله ولا يعلم ما تفيئون الا رهام  
 الا الله ولا يعلم ما في غد الا الله ولا يعلم نفس باي ارض  
 تموت الا الله ولا يعلم متى تنزل الغيث الا الله قيل لا يعلم هذه  
 الخمس ملك مقرب ولا نبي مرسل فمن ادعى يعلم شيئا من  
 هذه فقد كفر بالقرآن <sup>بها</sup> من كثر العباد ومن لم يقرب بعض  
 الانبياء عليهم السلام او عاب نبيا بشيء او لم يرض بسنة  
 من سنن المرسلين فقد كفر <sup>بها</sup> رجل قال لا خلاق را سلت <sup>بها</sup>



اظا فبليت فان هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال ذلك الرجل لا افعل وان كان سنة فهذا اكفر لانه قال  
 ذلت على سبيل الرد والاكفار وكذا في سائر السنن خصوصا  
 في سنة يحيى معروفة وثبوتها بالتواتر كالسواك وغيره وروى  
 عن محمد بن مقاتل راجح لو ان اهل بلدة اجمعوا على ترك السواك  
 قاتلناهم كما يقاتل الكفار قال صاحب المناخيرة رايت في موضع  
 اخر ذاق الرجل لآخر سويا ربت فانه سنة فقال لا افعل  
 ان انكره اصلا يكفر به وفي نسخة الامام الجرجاني ايضا اذا قال <sup>نفسه</sup>  
 رسم ومقارنا ان بخورند ودرست نشویند ان قال لهايتها واما  
 بكفره وفي مجموع النوانر له چه كار آید سبت پست يكفر لانه  
 استخف بالسنة من قال لغيره سبت پست كروه وكند وري  
 در آوردن افكند او قال اين چه رسم است سبت پست كردن  
 ودرستار بزيركلو در آوردن ان قال ذلت على سبيل الطعن  
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفر به من القنية والرجل  
 او <sup>حيفة</sup> نیتش من من صب الشافعي الى مذهب ابي  
 راجح وعلى العكس ولكن الكيفية اما في صحه واحدة فلا يمكن  
 من ذلت <sup>جتهاد</sup> من الحاوي الخفي ولو ان رجلا من اهل الا  
 ترك مذهب في مسألة او في اكثر منها بجتهاده لما وضع له من  
 دلائل الكتاب والسنة او غيرها من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموم







راج نأخذ بقول أبي حنيفة راج وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من  
 إذا سئل عن عشر مسائل فيصيب بالثمانية ويخطئ في البقية  
 فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة  
 النسخ والمنسوخ والمحكم والمأول والعلم بعادات الناس وعرفهم  
 فان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت توافق اصول  
 اصحابنا يحمل بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا واتفق  
 فيها المتأخرون على شيء يحمل به وان اختلفوا يجتهد ويفتي  
 بما هو صواب عنده فان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول  
 من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه  
 الناس عنده في مصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويثبت فيه الجواب  
 ولا يخاف من خوف من الافتراء على الله تعالى بتحريم الحلال ونحوه  
 من تنبيه أبي الليث راج قال الفقيه مرض كره بعض الناس  
 لبس الثوب المصطنع بالدهن والزعفران او الورس للرجال  
 وقال بعضهم لا بأس به اما حجة من كرهه فمروى ابو ايوب  
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم عن لبس المعصر وعن الغشب وعن القراءة  
 في الركوع وروى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
 قال اياكم والحرة من زينة الشيطان فان الشيطان يحب الحرة  
 وروى عمر وبن شعيب عن ابيه عن جده قال رأيت



رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي ملحقه مشروده في المعصر  
فأمره عتق ... فأحرقها ولبست غيرها ثم جئت فقال  
... الخليفة فقلت ... أتعرضت متى فأحرقها فقال ...  
... وأما جهة من أباح ذلك فما روى وكيع  
عن ... بن أبي الحق عن البراء بن عازب قال ما لي  
... من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
... مولى كعب بن عجرة قال لقيت أربعة  
أو خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يطسبون  
المعصر وروى زريح عن سمعان عن مالك بن مسعود  
... الذي ينبغي منه حراً قال لقيت رضي القول  
... وهو قور إلى حسنة روح ربه فأحد ربه فلان ليس  
رسول الله عليه وسلم ... ما روي  
عن صاحب ... لم يسمي ... كان من  
... روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما قال لا ينبغي  
... الذي ... روي عن سعي فانه  
... من القفا ... يلبس المعصر  
ويلعب بالشطرنج ويخرج ... والفتيات ...  
الفضل - من الشرعة واحد ... والنظر إلى  
بن بلال في البصرة قد لبس رسول الله صلى الله عليه وسلم البرد



الأخضر يلبس الأخضر سنة ويحتسب الرجل الحرة والأصفر  
 من الثياب من الحامية يكره للرجل أن يلبس الثوب المصبوغ  
 بالمعصر والزعفران والورس من الهداية ولا يلبس ثوبا  
 مصوغا بورس ولا زعفران ولا عصفر بقوله عليه السلام  
 لا يلبس المحرم ثوبا مسه زعفران ولا ورس إلا أن يكون  
 غسلا لا ينقص لأنه منع الطيب لا اللون وقال الشافعي  
 لا بأس بلبس المعصر لأنه لون لا طيب له ولنا أن له  
 رائحة طيبة من المصابيح عن عبد الله بن عمرو بن  
 العاص قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين  
 معصرين فقال إن هذه من ثبات الكفار فلا تلبسهما في  
 رواه قلت اغسلهما قال أحرقهما من البزري كسر  
 النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه وقعوده من ثنية  
 لروى فانه روى انه عليه السلام يلبس قلنسوة بيضاء وتعمم  
 بعمامة سوداء وربما يتعمم بحراء وصفراء من المصابيح  
 قال صاحب الروضة فيما يجوز للرجال لبس الثوب الأحمر  
 الأخضر وغيرهما من المصبوغات بلا كراهة من ذكرنا في  
 والمرعفر والورس من في المأوى إلا بأنه يكره للرجل لبس  
 الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران والورس لأن الأثر  
 مراد فيه من التفريق لبس الثياب المعصر والمرعفر والورس



للرجل مكروه عند الأكثر للنهي لو اورد فيه من الثياب والنعمة  
 ويكره للرجال لبس الثوب المصبوغ بالمعصر والمورس والزعفران  
 من فوائد الدراية والتقييد في الرواية يدل على النفي من ذلك  
 التخصيص في الروايات يدل على نفي ما عداه من الذخيرة  
 وفي المتن كان ابو حنيفة راح يكره للرجال ان يلبس الثوب  
 المعصر والمزعرور وعنه محمد راح في السير الكبير النهي للرجال  
 عن لبس المعصر قيل المراد منه ان يلبس المعصر ليجب نفسه  
 الى النساء وقيل النهي عن لبس المعصر والمزعرور في حق الرجال <sup>مطلقا</sup>  
 فقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال نبي الله صلى الله عليه  
 وسلم عن لبس المعصر وقال اياكم والحجرة فانها مني الشيطان  
 من المحيط ويكره لبس الثوب المعصر للرجال وفي المتن وما  
 ابو حنيفة راح يكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر او  
 بالمورس او بالمزعرور ان لم يكن من الملقط وعن ابي حنيفة راح لا  
 بأس بالصنع الاحمر والاسود والاصفر ويستحب خضاب اللحية  
 والشعر للرجال ولبس المصبوغ كذلك خلافا للمجوس من  
 التمهيدية فرغنا نية فقد اختلف الناس في لبس الثياب المعصر  
 والمزعرور والمورس للرجال وكرهه الاكثر من ان يكون من الخا  
 ويكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر والمزعرور  
 والمورس من الهداية ويتقي ما نهى الله عنه من الرقت



والفسوق والجبال والاصل فيه قوله تعالى فلا ترفث ولا تسو  
ولاجدال في الحج فهذا انهي بصيغة النفي من الكافي والفسوق  
المعاصي وذلت منهج في الاحرام وغيره الا ان الخطر في الاحرام  
اشد كلبس الحرير في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن  
من شرح المجمع وان كانت محرمة في سائر الاوقات الا ان  
كانت اقترانها حالة الاحرام اشد قبحا كانت اشد حرمة من  
شرح الطحاوي قال كل اداء غير الذهب والفضة فليس بمكروه  
الاكل فسد وشراب منه والاتعاظ به بوجود من الوحود لوجوبها  
اولا امرأة كالحديد من الخاسر ان يصفى والخشب وما اشبه  
ذلت فاما اذا كانت الاداني من الذهب والفضة فانه يكره  
منه واما السيف اذا كان محلي بالذهب والفضة فلا بأس به  
وكذلك المنطقة المفضضة لان الاثار ردت بالرخصة في السلاح  
وهذا في قولهم جميعا اما السيف المفضضة واليها والمسالخ والركاب  
والشعر فقد ذكره الكرخي شرح في مختصره عن ابي يوسف شرح  
كره ذلك كله وعلى قوله ابي حنيفة شرح ومحمد شرح لا بأس به  
اذا كانت تعود على السراج لا على الذهب والفضة من الخا  
ولا بأس بحلية المنطقة والسلاح وحامل السيف بالفضة في قولهم  
ويكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا كان يخلص منه  
الذهب والفضة اما الترمية الذي لا يخلص منه الذهب



الفضة لا بأس به عند الكل ولا بأس بمساير ذهب او فضة  
 ويكره الباب منه من الذخيرة فاما التموية وهو ان يجعل <sup>ذهب</sup> الذي  
 به بحيث لا يخلص بعد ذلك لا بأس به بالاجماع لان الذهب  
 وفضة بالتموية يصير في معنى المستهلكة الا يرى انه لا يمكن تخلصه  
 فصار الحكم كالمعدوم من التحفة ولكن القليل من الحرير عفو  
 في حق اليسير للرجال ايضا فللث مقدار ثلثة اصابع او اربع  
 من صب في شريح متفق وفي بسوط لعقيد الي اليسير  
 عن عبيد بن رافع عن النبي عليه السلام انه قال يوجب الشعر من  
 جنباته عصبه ماء وعذاب به كذا وكذا يوم القيمة قالوا  
 قال علي رضي الله عنه فمما عادت شعري وكانت يجتر شعره اود  
 ذكرنا هو من جتر الشعر والله تعالى اعلم من وجبه الخ  
 وسميت من لانها صبي الله عليه وسلم كان يطيب بها والتا  
 من سميت بعد ليل كانت نجسة والآفلا والعبر طاهر لانه  
 دمه والحريرة تحتون . . . لاصل الطهارة وكذا لث الزباد  
 من نوات الشمس . . . في مستعمل يعمل يسير . . .  
 ولا يترك كونه عاصبا من اثم الاسلام معجور ويسيئتم  
 ما لم يورثه . . . برأسه في حوزة مباح سب زير كذا سب ونافع  
 وغرضه مطلوب زخوردن چونه منقول است كه بي چونه حاصل است  
 وشمس حلال است در همه حال ميان طعام ودار و اگر چه خون است متغير



شده ست و بتغير پاک شده <sup>من قبا وى اى الليث و سروي عونه</sup>  
 عايشة رض انما قالت لا سهر الا لمسا فرا ولمصل لان المسافر محتاج  
 الى ما ذهب عنه النوم فايصح ذلك وان لم يكن فيه قرينة وطاعة  
 والمصلي اذا سهر ثم يصلي فهو افضل ليكون نومه على الصلوة و <sup>ختمه</sup>  
 بالطاعة من كشف ابز ووي وقيل الاذن ثبت للرجال و  
 النساء فالنساء يمنع من الخروج الى المقابر لما سروي ان فاحمة  
 رضي الله عنها في تعزير بعض الا نصار فلما رجعت قال لها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعليتي اتيت المقابر قالت  
 لا قال لو اتيت ما فارقت جد يتي يوم القيمة اي كنت معها  
 في النار ولا صح ان الرخصة ثابتة للرجال والنساء جميعا فقد روي  
 ان عايشة رض كانت ترور قبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في كل وقت واذنهما لما خرجت حاجته زارت قبر اخيه عبد  
 الرحمن <sup>من الغياث</sup> المصبي اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن  
 صبي فحكم الرجال فان كان صبي فهو في حكم النساء وهو عوف  
 من قرنه الى قد ميه قال صاحب الملتقط يعني لا يحل النظر اليه  
 عن شهوة فاما النظر لا عن شهوة فلا بأس به وللهذا لا يؤمر  
 بالنقاب وفي حكم الصلوة كالرجال في باب الاستحسان <sup>من الرجال</sup>  
 بحامية ولا بأس بشب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا  
 يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم



من غير انكار في التجنيس ثقب اذن البنت اطفل مكر وه قيا ساوا  
 بأسب بر استحسننا من التا رخاني في ايتحة سألث ابا حامد عز  
 المرأة تجلس في بيت الميت تنذر بر وتذكر مناقبه وتبكي معها الله  
 فقال ان جئي بها وهي تفعل لطمع يكره وان فعلت ذلت من غير  
 طمع فلا بأس بر من رسالة الاحتساب وينبغي ان لا ينظر  
 الا دام اذا حضر الخبز ويأخذ في الاكل قبل ان يؤتى با دام اكرام الله  
 قال عليه السلام اكرموا الخبز فانها من بركات السماء والارض  
 قال العبد الحمد لله تعالى وهذا في بيته واما في الضيافة فينتظر  
 الاذنين من الحانية وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد  
 من التفسير الكبير للامام فخر الدين الرازي راج قالت نملة  
 يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم الى آخر الآية وفي هذه الآية تنبيه على  
 امور احد ها ان من يسير في الطريق لا يلزمه التحضر وانما  
 يلزم من في الطريق التحضر وثانيها ان النملة قالت وهم لا يشعرون  
 كما انها عرفت ان النبي معصوم فلا يقع منه قتل هذه الحيوانات الا  
 على سبيل السهو وثالثها ما رايت في بعض الكتب ان ثلث  
 النملة انما امرت بخبرها بالادخول لانها خافت على قومها انها  
 اذا رأت سليمان في جلاله فرجما وقعت في كفر ان نعم الله وهذا  
 هو المراد بقوله لا يحطنكم سليمان وهذا تنبيه على ان مجالسة  
 ارباب الدنيا محذور من تفسير الرازي قوله تعالى وا



لا يشعرون از غابت شفقت وي پر رعيت گفت ز مورگان اندر آيد  
بنامه هاي خود ناسير و سليمان و سپاه وي شمارا و ايشان ندانند يعني بقصد  
خود از ايشان بربايد. من التفسير البستي و قيل ان الله انما قال لئن لم  
صلوات الله عليه انك ربي لم سميت سليمان فقال لا قالت لا  
صد ريت و تدري لم سميت لك الروح فقال لا قالت لتعلم اني الدنيا  
كلها ربح فلبس ضاحكا من قولها من روضة العلماء و عو ديميل  
بن عبد الله الشستري انه قال ليس كل من عمل بطاعة الله تعالى  
صار جيبا لله لان اعمال البر يعجز الابوار و الفجار من اهزال اديان  
ولكن يجتنبه الانبياء و صدوق من اليتيمة و سئل علي بن ابي حمزة  
عن الخنث هل ينظر الى ذراع ام الصهر و شعرها فقال نعم و سئل  
الحنثدي سرح عن له ام هل له ان يغتر بطنها و ظهره خد مده لها  
فقال نعم و وراء الثياب و سئل ايضا عن غسر الفم عند الاكل هل هو  
سنة كغسل اليد فقال لا و سألت ابا حامد عن رجلا اخذ بلبلا  
او قمر يا و جعلها في قمص و علقها مع ذئب فقال لا يجوز لان هذا  
نفي من الارض معني لان الحبس نفي و تعذيب من احياء  
العلوم من يحل منكم كافرا اذهب الله عن قلبه نور الايمان و عن  
وجهه بها الا سلام من التفسير الزاهد ي قوله تعالى و استقر  
بن سقعت منهم بصوتك من جزاي نو پيدا كردم رو تو انك ان مرجع تو الي  
كبر انب و اسير لل عن الطاعة من قد رة منهم بصوتك انب



بد عاقل بفرمان سرگرتوانی باواز تو قال ابن عباس رضی کل صوت  
 یدعوت الی فساد فهو صوته هر آوازی که از دهن بیرون آید که درو  
 غیر رضای خدای عزوجل بود آن آواز شیطان است و هر چه هست از او  
 لهو و فساد میسر و طمأنینه و فحش و فساد و سرود و مثله آواز شیطان است  
 همه زیر که بوسه و تزیین شیطان است **و منه ومن الناس**  
**من یشتري لهو الحدیث یصل عن سبیل الله** بغیر علم و یخذلها  
 هروا اولئک لهم عذاب مهین اکنون می گوید منی لغافل کتاب  
 و متابعان لهو و باطل را گفت و از مردمان کسی است بماند متابعت قرآن  
 و می برگزیند سخن لهو و لغو و باطل و فساد و سرود و سرگذشت پیشانیان  
 اخبار عجم را و ملوک بسین را و نزول آیت بحق و پید بن مغیره است  
 و یاران وی که روزگار بدین گذارند و مجاهد رضی شاکر و ابن عباس  
 رضی گوید که مراد از این لهو الحدیث سرود است. برگزیند سرود را بر قرآن  
 خواندن **یصل عن سبیل الله** تا که کم کند مردمان را از راه خدای تعالی  
 یعنی از دین خدای بجهل و نادانی مردمان را و یخذلها هروا و هر که سرود  
 گفتن و شنیدن مباح گرفت وی قرآن را فساد گرفت و مخالفت کتاب  
 خدای تعالی بفساد گرفتن و بازی گرفتن کتاب بود **کما قاله الله** و لا  
 یخذلوا آیات الله هروا قوله اولئک لهم عذاب مهین  
 ایشان راست عذاب خوارکننده اعراض از قرآن و شادی شنیدن  
 لهو و فساد و سرود از وصف کافران است **من الاصول السخی**



فان صحة التصديق والاقرار بالتوحيد لا يكون مع انكار شيء  
 من الشرائع فقال محمد راجح في السير الكبير من انكر شيئا من  
 الشرائع فقد ابطال قوله لا اله الا الله <sup>من المداير</sup> من المداير واليهو  
 باطل عن الخير وعما يغني وهو الحديث نحو السمر بالا ساطير التي  
 لا اصل لها والغناء وكان ابن عباس من رضى وابن مسعود من  
 يخلقات انه الغناء وقبل الغناء مفسدة للقلوب ومفسدة للمال  
 ومخطئة للرب وعن النبي عليه السلام ما من رجل يرفع صوته  
 بالغناء الا بعث الله تعالى عليه شيطانا بين احدى يديه على هذا  
 المنكب والاخر على هذا المنكب فلا يزال يضرب بهما برجلهما  
 حتى يكون هو الذي يسكت <sup>من التفسير</sup> لا حقق حكمي ان  
 موسى عليه السلام لما رجع غضبان اسفا واستمع الصياح وكان <sup>فصوت</sup>  
 حولا الجمل ويضربون الدفوف والمزامير فقال هذا صوت لفسنة  
 من رسالة الكاهن للمام ضياء الدين السناحى راجح وقال الامام  
 يعقوب الكسائي راجح في قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو  
 الحديث وبركة بي نازوبي دين بود حديث وي لهو ولغو وسرود و <sup>طبل</sup>  
 بود وبركة لهو ولغو وشنيدن بسرود ورايد و رنر هب اباحت بروي  
 كشاده شود وبركة شنيدن سرود و لهو ولغو ميش گرفت و يا مباح دانست  
 وي بر كلام خداي تعالى فسوس كرد و عاقبت بكافري افتاد وقال رسول <sup>الله</sup>  
 صلى الله عليه وسلم ان الغناء تنبت الشقاق في القلب كما ينبت



الثم الثم الطعام والشراب فوالله اني نضوب محمد بيده لا يرفع رجلا  
 به ثغراء الا على كتفيه شيطانان على هذا الجانب وعلى هذه الجناح  
 ولا يزالان يضربان بارجلهما حتى يكون هو الذي يسكت به  
 ترجمه مصطفی صلی الله وعلیه وسلم می فرماید که سرود گفتن و شنیدن  
 برویاند تفاق را در دل کوبیده و شنونده بجا نجه برویاند گوشت را نان  
 و آب پس بدان خدای که جان محمد در قبضه قدرت اوست که هرگاه او را  
 سرود گفتن بر درو کتف او و دو شیطان بنشینند و پای می زنند تا آن  
 زمانیکه وی از سرود گفتن باز آید در تفسیر امام یعقوب کاتبی رحمه الله  
 مذکور است به و ذکر فی المذهب عن سهل بن سعد عن النبی صلی  
 الله علیه وسلم انه اذا یكون فی امتی خسف و منی قبل و منی ذلت  
 قال اذا اظهرت المعزرف و المعنیات و استحلت الخزوق و الکعب  
 الا حیا مرصف ان فی التوراة التي انزل الله تعالی بنبيه  
 موسى عليه السلام انا انزلنا الحق لنذهب به الباطل و تبطل  
 به اللعب و المرقص و المزممارات و المزامير و الدف و الکبائر  
 المطاير و عن الحسن رضي الله عنه انه قال قال رسول الله  
 صلی الله علیه وسلم لا یدخل الملائكة بیتا فيه الطنبور و عن  
 مجاهد رضي الله عنه قال سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما صوت  
 طبل فادخل اصبعیه فی اذنیه و قال هكذا رأیت النبی صلی الله  
 علیه وسلم یصنع و عن نافع ان ابن عمر رضي الله عنهما سمع صوت نرا



راعي فوضع اصبعه في اذنيه وعدل راحلته عن الطريق وهو  
 يقول يا نافع اسمع فاقول نعم فمضى حتى قلت لا قال فوضع يده على  
 راحلته الى الطريق وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 سمع صوت امرأة راعي وضع مثل ذلك وقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كبر مقتا عند الله صوت الزانية عند المصيبة  
 وامره. مر عند نخلة وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صوتان ملعونان في الدنيا والاخرة مرد  
 عند نخلة ومرتبة عند مصيبة وعن عبيد بن ابي طالب رضي الله  
 قال فها هو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضرب الدف  
 وعن لعب الضج وصوت المزمار يرد ترحمة الامير المؤمنين علي  
 ابن ابي طالب رضي الله عنه فرأى في كرومار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ازردن دفت وطل وباري خجك وآواز مزمار يرد سوال الله اكر ترا  
 پرسند كه انرا الكاح ولو بالدف حديثي معروف است پس  
 ليس به نه در دفت زدن براي كار خير جواب الله قال المعلى  
 قال ابوالمهاجر اخبرنا سيار بن ابي عباس عن المغيرة  
 بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله  
 تعالى كره لكم الخمر والميسر والمزمار والمعانف والكوبة و  
 الدف فسألت اباالمهاجر كيف كانوا يضربون الدف على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كانت المرأة اذا كان



ملات تأخذ بالغربال وعوده فتصعد وتضرب بالعود على الغربال  
 يسمع الناس انه ملات وعن أبي امامة رضي الله عنه قال قال نبي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المغنيات و شرائهن وتعليمهن  
 واكلائهن قال عثمان بن عفان رضي الله عنه اذ كان جاسريدا وعلما  
 فهو حرام وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء رجل الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اشتريت  
 الجواري فاعلمهن الغناء واييهم فقال له رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ويلك بالغناء امرت اما علمت ان الله تعالى قد لعن  
 من فوق عرشه مشاوي الجواري ومعلمهن الغناء وعن مكحول  
 رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم انه قال استماع الملاهي معصية والجلوس  
 عليها فسق والتلذذ بها من الكفر وقال عليه السلام من ملأ أذنه  
 غناء حرم الله تعالى يوم القيمة صوت الروحانيين في الجنة وقل  
 وما الروحانية قال قراءة اهل الجنة وقال المجاهد في قوله الذين  
 لا يشهدون الزور اي لا يحضرون الغناء وعن ابن مسعود  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يتغنى عن الليل  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة له حتى مثلها ثلث مرات  
 وقال ابن مسعود رضي الله عنه ان الغناء ينبت في القلب النفاق ينبت  
 الماء البيل وقال ابن مسعود رضي الله عنه ليس شيء اشد به ينبت النفاق  
 في القلب من الغناء وقال الفضيل بن عياض الغناء رقة الزمان وعن



الحسن رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر خصال  
 عملها قوم لوط بهن اهلكوا ويزيدها امتي بخصلة ايات الربا  
 ولعنهم بالحمام وسبيهم بالجداهن والخذف وضرب الدف  
 وضرب الخمر وقصب اللحية وطول الشارب والتصف والتصف  
 ولباس المرأة ويزيدها امتي بخصلة ايات النساء بعضهم بعضا  
 من النافع اعلم ان المتعني حرام في جميع الاديان فقال في الزيادة  
 اذا وصحت بما هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منه <sup>الشيء</sup> كونه  
 للمغنيين والمغنيات <sup>من</sup> المستغنى من الذخيرة والفصل  
 الثامن عشر في بيات احكام اهل الذمة واهل الشراك وكذا  
 يمنعون عن السكر لانهم لا يستحلون السكر وانما يستحلون اصل الشرب  
 وكذا لا يمنعون من اظهار مع المرامير والظهور للغير واظهار الغناء  
 وغير ذلك كما يمنع من المسلم <sup>من</sup> المتني قالوا منعهم من المرامير وحضور <sup>العبد</sup>  
 والغناء واشياء ذلك من اللغو والظهور وامنع المناجحة والمغنية <sup>من</sup>  
 لعب الحامة وطيرانها في الرسائل والسواد وحكي <sup>غيا</sup> طهي الدين <sup>المت</sup>  
 راج من المقرئ نرمانا احسنت عند قراءة يكفر <sup>يمن</sup> فتاوى مختار النوادر  
 البرهان في حكي عن امام الهدى ابي منصور الماتريدي رحمه  
 من قال للمقرئ نرمانا احسنت عند قراءة يكفر وبانت منه امر <sup>احسن</sup>  
 الله كل حسنة فان تاب لا يجب عليه القتل والا يضرب عنقه و  
 الدليل على هذا قوله عليه السلام من بدل دينه فافتوره ولو قتله قاتله



قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك فلا شيء عليه وبه اخذ  
 المتأخرون وعليه الفتوح بيهت لهذا اية ولا نائحة ولا <sup>مغنية</sup>  
 لانها تركبات محرمة عليه السلام فهي <sup>مقتن</sup> من الصوتين <sup>ب</sup>  
 النائحة والمغنية ولا من يعني الناس لانه يجمع الناس على ارتكاب  
 كبير قبيح من الكافي ونزول شهادة الخنث والنائحة والمغنية  
 وهذا من الشرب على الله ولا صراهم على الفسق وقد نهي  
 النبي عليه السلام عن الصوتين الاحقيقين <sup>المغنية</sup> النائحة والمغنية  
 ولعن النائحات والمغنيات وترد شهادة من يغني الناس لانه  
 يصير على نوع فسق ويجمعهم على ارتكاب كبيرة <sup>في</sup> ومنه والفوق  
 والمعاصي وذلك منه في الاحوام وغيره الا ان الخطر في  
 الاحرام اشد كلبس الشرب في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن  
 من اشرع شرح المنظومة والاكتفاء التي تنعقد في مجالس  
 الملاهي والمزامير يكون مخدعا فيها بوجهين احدهما يفسد  
 لولي لانه هو الذي احضر الملاهي والمعارف وامرهم  
 بذلك واعطى المغنيين على ذلك الاجرة والثاني ان الحاضر <sup>ين</sup>  
 صار وافسقة لاستماعهم ذلك فلم يبق الولي وليا ولا الحاضر <sup>ين</sup>  
 شهورا عنده فلا ينعقد عند الشافعي النكاح فليخبر عن  
 ذلك <sup>ين</sup> من شرح اصول الصغار وضرب الايدي والوقص  
 كلها ميسر <sup>ين</sup> من اصول ابي القاسم الصغار قال اهل السنة والحج <sup>ة</sup>



بان كل ما كانت من اللعب فانه يكون حراما وكذلك اللعب والرقص  
 وكل ما كانت من اشغال الغزل سوا ذلك بالعربية او بالفارسية  
 وكذلك ضرب الدف والعود والبربط وغيرها ما كانت من  
 اللعب فانه يكون حراما الا الثلاثة ملاعبة الرجل امرأته وملاعبة  
 فرسه وسرمية قوسه وهكذا روي في الخبر عنه عليه السلام انه  
 قال ما اتاكم من الرد ولا الرد مني والدليل عليه قوله تعالى فحسبتم  
 انما خلقناكم عبثا وانكم ايتنا لاترجعون والدليل على ان صوت الدف  
 حرام ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال الدف  
 حرام وثمنه حرام فقال ابن مسعود رضي الله عنه وكذلك العود ويد<sup>عليه</sup>  
 ما روي عنه عليه السلام كل مسكر حرام واما ضرب الدف<sup>للا</sup>  
 في التزويج عند الشافعي راجح لا يجوز ان يضرب الا كما يضرب الطبل  
 ولا يجوز ان يدور في الضرب كما يضرب في اللهو وعند الجعفة  
 راجح يجوز ان يضرب مدورا ما يقع به الا علام<sup>م</sup> من رساله<sup>ام</sup> الا<sup>ام</sup>  
 شهاب الملة والدين من نوادر البرهان وحكي عن ابي نصر الدين<sup>سي</sup>  
 عن قاضي ظهير الدين الخوارزمي راجح من سمع الغناء من<sup>المغني</sup>  
 او من غير المغني او يورث فعلا من الحرام فيحسن ذلك باعتقاده  
 او غير اعتقاده يصير مرتدا في الحال بناء على انه ابطال حكم الشريعة  
 ومن ابطال حكم الشريعة لا يكون مؤمنا عند كل محقق ولا يقبل  
 الله تعالى طاعته واحبط الله تعالى ايام حسنة وبانت من امرأته



فان تاب لا يجب القتل ولا يضرب عنقه لقوله عليه السلام من  
 بدل دينه فاقتلوه فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام كره ذلك ولا  
 نبيث عليه من التآمر خاف وفي اليتيمة سئل الحلواني راجع عن  
 سمعوا لا أنفسهم . صوفية فاختصوا بنوع لبسه واشتغلوا باللهو  
 والرقص وادعوا لانفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذبوا سئل  
 ان كانوا الضيف عن الطريق المستقيم هل ينفون من البلاد  
 لقطع فتنهم عن العامة فقال اماطة الاذى بلغ في الصيانة  
 وامثل في الدنيا وتميز الخبيث من الطيب انكروا ولم يهروا في  
 نصاب لا حساب هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز  
 وذكر في الذخيرة انه كبيرة ومن اباحه من المشائخ راجع قلت  
 الذي حركاته حركات المرثعة . وذكر في العوارف انه  
 لا يليق بمنصب المشائخ والذين يقتدي بهم لانه شابهوا  
 الله وانه يباين حال التمكن . لو قيل هل يجوز السماع لهم  
 فيقال ان كان السماع سماع القرآن والموعظة فيجوز ويستحب  
 وان كان سماع غناء فهو حرام لان التغني واستماع الغناء  
 حرام اجمع عليه العلماء وبالعوافيه ومن اباحه من المشائخ  
 الصوفية فلن تخلوا عن الهوى وتخلوا بالتقوى واحتاج الى  
 قلت احتياج المريض الى الدواء وله شرائط احدها ان لا يكون  
 بهم امرد والثاني ان لا يكون جميعهم الا من جنسهم ليسهم



فاسق ولا اهل الدنيا ولا امرؤ والتالت ان يكون نية القوال  
 الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والوابح ان لا يجتمعوا لاجل طعام او  
 فتوح والخامس لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون  
 وحيد الا صادقين وقال بعضهم كذب في الوحيد اشد من الغيبة  
 كذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في زماننا  
 لان جنيد اخرج ثاب عن السماع في زمانهم من تاج القصص  
 في تحف الوصص عن تصنيف سليمان الفارسي ان محمدا بن  
 سلمة رضى اذ القى جنيد بن البغدادي راح فقال له يا جنيد  
 سمعت عن حالت واعمالك وطاعتك وامالك وما حسبت  
 ان الدنيا فاني وما دريت ان الشيطان للمسلمين هائب  
 وما رجيت ان الجنة مقام المسلمين بالعمل الصالح وما سمعت  
 ان وعد الله تعالى بدخوله للمؤمنين بالعمل الصالح وما نظرت  
 في احوال مخلوقات الرحمن وما بصرت عن سبب مقولات  
 الشيطان وما فهمت بالما موراات التي امرت بالقرآن وما  
 شكرت عن الذي جعل الله لك عن امته محمد صاحب القرآن  
 وما عدوت صلوات الخسوف بصف بالاحكام والاركان باي  
 سبب تأس عن الرب الرحمن وباي خبر تعمل على الشيطان  
 وباي عمل توجب مقام الجنان وباي دين رجعت عن الايمان  
 وباي بني اتيت الايمان وعنه ايها امام وجدنا ان



بجمل الحرام فقال له جنيد يا أي علم منهي تعني قل لي حتى أرجع عن  
قلت فقال تحضر في المجلس الذي يرقصون أهلها ويشعرون  
أهلها ويضربون الدفوف أهلها حتى يصير مجلس السماع  
وهذا إحلال بحسبهم حرمها صاحب الشرع مع كلية الأصل والفرع  
وانت تحلها بالعدوان هذا الخبر يعيد في العرش والجنات  
فارجع عن هذا الحرام ان شئت بعث الله تعالى لك عن أهل  
الاسلام فقال له جنيد يا استاذي وشيخي والله الطالب الغالب  
المات المهلك راجعت عن هذا وثبت عنها او عني حتى غفرت  
الله تعالى من عقيدة الامام ابي اسحق الصغار الانصاري  
راح وبنو رزمهر كان وسده نوشادي كردن از روم با ملیت دانی  
ولهو وطرب ونشاط ورقص كردن و دست زدن و ترو و شطرنج و کشتن  
و کور با حق و آنچه بوی ماند از مقام ریاء و سرود و آنچه بوی ماند از کنان کبار  
و روم با ملیت و نهاده و با خیانت دانی من المضرات  
هوئی و بدعت قصد ویرانی اسلام دانی و کفر دانی من المضرات  
فی الکبری استماع صوت الملاحی كالضرب بالقصب و غیر ذلك  
حرام لانه ملاحی و قد قال علیه السلام استماع الملاحی معصية  
قال لجلوس علیها فستق والتلذذ بها من الکفر و هذا اخرج علی  
التشديد لعظم الذنب من العوارف و قد نقل عن الشافعي  
راح انه قال فی کتاب القضاء والعناء فهو مکروه يشبه الباطل



وتقال من استكثر منه سفيفه ترد شهادته وروى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انه قال كان ابليس اول من تاج واول  
 من تغف وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال  
 الغناء ينبت النفاق في القلب وروى ان ابن عمر رضي الله  
 عنهما عليه قوم محرمون وفيهم رجل يتغف فقال الا لا سمع الله  
 لكم وقال فضيل بن عياض الغناء رقية الزنا وعن الفخار الغناء  
 مفسدة للقلب مسخطة للرب وقد بعضهم اياكم والغناء  
 فانه يزيد الشهوة وانه يثوب عن الخير ويفعل ما يفعل السكران  
 الذي ذكره هذا القائل صحيح لان الطبع الموروث يفتقر بالغناء  
 والاوران ويستحسن صاحب الطبع عند السماع ما لم يكن يستحسنه  
 من الفرقة بالاصابع والتخفيف والرقص ويصدر منه افعال  
 تدل على مخافة العجز وقال بعض التابعين ايضا اللوطية  
 على ثلاثة اصناف صنف ينظرون وصنف يصافحون وصنف  
 يعلمون زلت العلى فقد تعين على طائفة الصوفية الاجتناب  
 عن مثل هذه الاجتماعات واللقاء مواضع التهميم من  
 الانوار في مذهب الشافعي رحمه الله ومن اظهر الوجد  
 والسكر ولا يستقيم ظاهره ولا يتقيد جوارحه بالورع فمغروك  
 بعيد من الله تعالى <sup>له</sup> ومنه واما الغناء مع الآلات  
 فما هو من شعار شارب الخمر كالطنبور والضنج والرباب



ومما أثر المعانر في أي الملاحية من الأوتار والمزامير في حرام استعمال  
واستماعه قصد أو لوقوع سمعه ولم يقصد لم يحرم والوساخ التحريم  
منه وما هو من شعائر الفساق والمختلئين في حرام أيضا والنيايات  
كلها حرام حتى الذبح يقال نأى أتيان لأنه من شعائر الفساق  
وكذا أسرارنا صرح به البغوي في ترجمة الأحكام وما يضرب من الأول  
حرام بلا خلاف لأنه من شعائر الفساق والمزامير النأى من  
المهذب في مذهب الشافعي راج ولا تقبل شهادة من لا مروءة  
له كالقوال والرقاص ومن يأكل بأسواق ويمشي مكشوف الرأس  
في موضع لا عادة له في كشف الرأس من ومنه ويحرم استعمال  
الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والطنبور والمعزفة  
والطبل والمزامير من الفتاوى الناصرية التواضع لغير الله تعالى  
حرام وإذا سجد لغير الله معتقدا حقيقة كفر من المحيطات  
الفقيه أبو جعفر راج من قبل الأرض بين يدي سلطات  
وامير أو سجد له فإن كانت على وجه التحية لا يكفر ولكن  
يصير موكبا للكبيرة أما لا يكفر لأن السجدة على سبيل التحية  
نفسها ليست بكفر إلا يرى أن السجدة لغير الله تعالى على سبيل  
التحية كانت مباحة في الابتداء والكفر لم يجر في زمان والدي<sup>ليل</sup>  
على صحة ما قلنا أن الله تعالى أمر الملائكة بالسجدة آدم صلوات  
الله عليه ولا يجوز أن يكون الكفر ما مر به ثم تكلم العلماء أن



سجدة الملائكة كانت لمن بعضهم قالوا كانت لله تعالى ولكنه  
 التوجه الى آدم كانت تشريفا وتكريما لآدم الا يرى انه يستقبل  
 الكعبة في الصلوة والصلوة يكون لله تعالى والتوجه الى  
 الكعبة تشريفا للكعبة كذا هنا وقال بعضهم لا بل كانت السجدة  
 لآدم على وجه التحية والاكرام له ثم نسخت ذلك لقوله عليه  
 السلام لو امرت احد ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان  
 تسجد لزوجها واما الاثم فلا فيها ارتكيب ما هو محرم ومنه عنه  
 وارتكيب المحرم يوجب الاثم والدليل على صحة ما قلنا مسئلة  
 ذكرها في واقعات الناطقي وصورتها اذا قال اهل الحروب  
 لمسلم اسجد للملث والآقثلناك فالأفضل له ان لا يسجد لان  
 هذا كفر صورة والأفضل للناس ان لا يأتي بما هو كفر صورة  
 وان كان في حاله الاكراه وان اراد ان يسجد بنية التحية  
 فالأفضل له ان يسجد لان هذا ليس بكفر فهذه المسئلة <sup>يؤيد</sup>  
 ما ذكرنا فثبتت تسجد للسلطان على وجه التحية انه يكفر بهذا  
 اذا سجد بنية التحية وان سجد بنية العبادة للسلطان  
 او لم يحضر النية فقد كفر بهذا هو الكلام في السجدة جثا  
 الى الانحاء للسلطان او لغيره وان ذكره ولا يشبه بفعل  
 الجوس وكذا في الذخيرة والفصول الجاديه من الغياثية  
 والمختار ان من سجد للسلطان على وجه التحية لا يكفر به



فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ رَأَوْهُ يَتَّبِعُونَ آيَةَ بَحْثٍ بِحُجُورِ الْحُدُومَةِ لَعْنَةُ اللَّهِ تَعَالَى  
 بِالْقِيَامِ وَاحْذَرُوا يَدَيْكُمْ وَالْأَيْمَانَ وَلَا يَجُوزُ السُّجُودُ بِالْإِجْتِمَاعِ  
 مِنَ الْكَفَايَةِ الشَّعْبِيِّ مَرَجٍ وَمَا سَجْدَةُ الشُّكْرِ وَالتَّحِيَّةُ كَانَتْ مَبْنًى  
 فِي شَرِيعةٍ مِنْ قَبْلِنَا وَأَمَّا فِي شَرِيعةِنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ  
 بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ مِنْ أَحْكَامِ كَلَامِ  
 الْكُفَرِ فَأَمَّا إِذَا سَجَدَ لِهَوًى أَوْ لِحَبَاثَةٍ فَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَاثَةِ وَهَلْ  
 يَكْفُرُ قَدْ بَعْضُهُمْ يَكْفُرُ مَطْلَقًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَلَى وَجْهِهِ أَنْ ارْتَدَّ  
 الْعِبَادَةُ كَفَرًا وَإِنْ ارْتَدَّ بِدِلَالَةٍ لَمْ يَكْفُرْ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ  
 أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةُ كُفْرٍ عِنْدَ اكْتِرَافِهِ الْعِلْمُ فَمَا تَقْيِيلُ الْأَرْضِ  
 فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ أَخْفَ مِنْ وَضْعِ الْيَدَيْنِ  
 وَالْجَبِينِ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ الْقِيَامِ وَالصَّغَرِ إِذَا سَجَدَ  
 لِلْعِلَاقَةِ لِلتَّحِيَّةِ لَا يَكْفُرُ اسْتِدْلَالًا بِمَسْئَلَةِ ذِكْرِ فِي السَّيْرِ  
 الْكَبِيرِ إِذَا قِيلَ اسْجُدْ لِلْمَلِكِ وَالْأَقْلَنْتِ الْإِفْضَلُ أَنْ لَا يَسْجُدَ  
 وَأَنْ يَسْجُدَ لِلتَّحِيَّةِ فَالْإِفْضَلُ أَنْ يَسْجُدَ عِلْمًا أَنَّ السُّجُودَ بِنِيَّةِ  
 التَّحِيَّةِ لَا يَكُونُ كُفْرًا إِذَا كَانَتْ خَائِفًا مِنْ التَّغْيِيرِ الْكُفْرِ  
 السُّجُودُ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى سَبِيلِ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ التَّكْرَمَةِ  
 كَمَا سَجَدَتْ الْمَلَائِكَةُ لِآدَمَ وَأَبُو يُوسُفَ وَأَخُوَانُهُ وَيَجُوزُ  
 أَنْ يَخْتَلِفَ الْأَحْوَالُ وَالْأَوَاقِيتُ فَيَكُونُ الْمَدَارِكُ وَالْجَهْدُ  
 عَلَى أَنْ الْمَامُورُ بِرَوْضِ الْوَجْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَكَانَ السُّجُودُ



تحيةة لآدم عليه السلام في الصحيح اذ لو كانت لله تعالى لما امتنع  
عنه ابليس وكانت سجود التحية جائزا فيها مطلقا ثم نسخ بقوله  
عليه السلام لسلیمان حيث اراد ان يسجد له لا ينبغي لمخلوق  
ان يسجد لاحد الا الله تعالى لهم من التفسير الزاهد ي وتحية  
الام الماضية كانت بالسجود كالسلام والمصافحة لنا اليوم  
بس اين سجدة تحيت بودر سجده عبادت و سجد بودر ان يوسف  
مريوسف عليه السلام را بمجدين بودر عبادت و مانند اين سجده  
علماء و انبياء عليهم السلام روا بوده است در اثنان پيشين و در  
شرعت ما سجده تحيت منوخ شد و سلام و مصافحه عوض و ي  
م شروع شد و دلت الآية على انه يجوز نسخ الكتاب بالسنة  
لان السجود لآدم و يوسف عليهما السلام و التماسيل لسلیمان  
عليه السلام كان مباحا بنسخ الكتاب ثم نسخ على لسان نبيا  
صلی الله عليه وسلم لهم الخلاصة والسجدة لهم اختلف  
المشائخ راجح قال بعضهم ان اراد به العبادة يكفر وان اراد به  
التحية لا يكفر لهم من نصاب الفقه واما السجدة لهؤلاء الجباة  
فهي كبيرة و هل يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا و قد راكثهم المسئلة  
على التفصيل ان اراد به العبادة كفر وان اراد به التحية لا يكفر  
و اما تقبيل الارف فهو قريب من لهم الا انه اخف من  
وضع الخد و الجبين على الارض لهم الكسرى و لا يقبل



رجل الارض بين يدي احد من اصحاب السلطان <sup>تعالى</sup>  
 لا يكفر لا يريده التحية لا العباد <sup>له</sup> من المفايح ما يفعل  
 كثير من الجملة من السجود بين يدي المشايخ مراح فان ذلك  
 حرام قطعا بكل حال سواء كانت الى القبلة او الى غيرهما وسواء  
 قصد السجود لله تعالى او عقل عنه <sup>له</sup> من التفسير الذي مر في  
 قوله تعالى ولا يتخذ بعضا بعضا اربابا من دون الله <sup>عظمة</sup>  
 هو سجد بعضهم لبعض ابن جريج هو طاعة الاتباع لروسا <sup>لهم</sup>  
 في معاصي الله تعالى في الحديث قال عليه السلام لا طاعة  
 لمخلوق في معصية الخالق وقال عليه السلام من اطاع مخلوقا  
 في معصية الله فكأنما سجد سجدة لغير الله <sup>له</sup> من عقيدة  
 الامام ابي اسحق الصغار الانصاري مراح وسر نزديك <sup>ان</sup>  
 بزمن <sup>ان</sup> انه سجد <sup>له</sup> كرون بتعظيم مخلوق را از رسوم جايليت  
 واني <sup>له</sup> من الاحقاق ودل ان السجود للمخلوق كان مشرعا  
 قواضعا وكذا <sup>له</sup> في قصة يوسف وانتسخت شرعيته في هذا  
 الامم <sup>له</sup> من الذي <sup>له</sup> وقيل اراد بالسجود الخضوع والانشوع من  
 غير ان يكون وضع الوجه على الارض وقد كانت في الزمن  
 الا ولا يسجدون بعضهم بعضا وكانت ذلك الانحاء والتفيل  
 ولم يكن وضع الجهة على الارض فلما جاء الاسلام ابطال ذلك  
 من التفسير الرايدي وام عيسى وام يحيى عليهما السلام <sup>تعالى</sup>







احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل مصر القرية  
 كان مواتا وان كانت قرية من العرانات وعن ابي يوسف  
 راج انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العرانات والفا<sup>صل</sup>  
 بين البعيد والمقريب مروي عن ابي يوسف راج قال <sup>يقوم</sup>  
 رجل يهرى الصوت من اقصى العرانات على مكان عال  
 وينادي يا على صوته فالى الموضع الذي يسمع فيه صوته يكون  
 قريبا من العرانات والى الموضع الذي لا يسمع صوته فيه  
 يكون بعيدا وفي البقاي الموات ما لا يقرب من العر<sup>ات</sup>  
 ويفضل عن حاجة اهله للمحطب والمرعى لكل بلد على ما ذكر  
 الطحاوي راج وعن ابي يوسف راج قد ر غلوة ما خزن  
 عنه الماء من الفرات مواتا وهو في العرانات قال ثمه و  
 الاراضى المملوكة اذا انقرض اهلها فهي كاللقطة وقيل  
 كالمواتة لا محمد راج في كتاب الشرب كل ارض لا يملكها  
 احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل مصر  
 كان مواتا وان كانت قريبة من العرانات وعن ابي  
 يوسف راج انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العر<sup>ات</sup>  
 من المضرات الموات الاراضى المملوكة وخلافه العامر  
 دون الكوفي الميراثا بضم ثة فخره راجها لا تقطع الماء  
 عند انقضاءه في عييد وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة







بجسبها ويتملكها أو يأخذ منها تراباً وفي رسالة أبي يوسف راجع  
 لأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخرجها من يده  
 وعليه فيها خراجها وروى هشام عن محمد بن سراج في القصور الخربة  
 والبواويس الخربة إذا رفع الرجل منها التراب والماء في  
 أرضه قال إذا كانت قصور البواويس قبل الإسلام فهي بمنزلة  
 الموات لا بأس بذلك وإن كانت خربت بعد الإسلام وكان  
 لها رباب ولكن لا تعرفه لا يسبح لأحد رباباً عنها شيئاً  
 بمنزلة دورهم <sup>م</sup> قالوا <sup>م</sup> أرضي الملوكة إذا أقرض أهلها  
 فهي كاللقطة وفير الموات <sup>م</sup> من شرح الطحاوي الأصل في هذا  
 أن من ملك شيئاً ما مسلم أو ذمي بأي سبب ملك فانه لا يزول  
 ملكه بالقرت كما إذا ملك داراً وأرضاً ثم خربت ومضت عليها السنون  
 والقرود فهو على من ملكه لا أول ولا يكون <sup>م</sup> الأرض  
 موات وبأبهر صاحب برهان غيره ولم يكن لغيره انزعاجه  
 كالقول في الأرض المباحات والرباطات <sup>م</sup> من المصنفات  
 وقال الفقيه أبو الليث سراج إنما يصير الملك له به أحد الأشياء  
 الثلاثة أما بالبناء حولها حائطاً وأما بكتيرها وأما بأجراء الماء <sup>م</sup> قد  
 قال عليه السلام من أحاط حائطاً على الأرض المساحة فهي له  
<sup>م</sup> والاحياء أن يكونها ويسقيها وإن كراها ولم يسقيها أو سقاها  
 ولم يكرها فليس بأحياء <sup>م</sup> وفي الكافي ولو فعل أحد ما تجوز <sup>م</sup> وفي



الكافي ولوحوطها وسقاها بحيث يعصم الماء احياء وكذا اذا بذرها  
 من وعن ابي يوسف راح الاحياء البناء والغرس والكراب  
 والسقي وعن محمد راح ايضا ان الكراب احياء من  
 المستقى قال والتجوير ليس باحياء وصورة ان يزرع الرجل بموضع  
 من الموات ويقصد احياء ذلك ولم يمكنه الاحياء للحال لان  
 آلات الاحياء فيعلم علامة فيضع حول ذلك الموضع الاجزاء  
 ما فيها من الحشيش والشوك ويجعل حولها او يغرس حولها  
 اغصانا يابسة وكذلك اذا نقي الارض من الحشيش واحرق  
 ما فيها من الشوك فهذا تجوير وليس باحياء وقد صح عن عمر  
 رضي الله عنه قال من احيا ارضا ميتة فهي له وليس بمنجر بعد  
 ثلث سنين حتى واراد بالتجوير ما قلنا واجمعوا على انه لا يملكها  
 بالتجوير وانما هو اخف بها من غيره وليس لاحد ان يزرعها  
 كالسرو في ارضي المباحة وقال الفقيه ابو الليث راح انما يصير  
 المالك باحد الاشياء الثلاثة بالبناء حولها حائطا واما بغيرها  
 اما باجواء الماء فيها يرو في الطحاوي اذا احيا ارضا ميتة ان كان  
 ياذن الامام ملكها بالاجماع ولم يكن لغيره فيها حق يرو في  
 الخانية في كتاب الزكوة ذكرنا ما طفق القاضي في الولاية عن  
 الامام في ذلك يرو من الهداية ثم من احياء ياذن الامام ملكه  
 وان احياء بغير اذنه لم يملكه عند ابي حنيفة راح وقال لا يملكه بغير



عليه السلام من احياء ارضاً ميتة فهي له ولا نذر مالي مباح سبقت  
 يده اليه فيملكه كما في الخطيب والصيد والخشب او وجد معدناً  
 او مكاناً في موضع لاحق لاحد فيه ولا يبي حنيقة راح قوله عليه  
 السلام ليس للمرا الا ما طابت نفس امامه به وما سواه يحتمل  
 ان اذن لقوم لا نصيب لشرع ولا نذر مغنوم لو وصوله الى يد المسلمين  
 بايجاب الخيل والركاب فليس لاحد ان يختص به بدون اذن  
 الامام كما في سائر الغنائم فلو احيها ثم تركها ونسرها غيرها غيره فقد  
 قيل الثاني احق بها لان الاول ملك استغلا لها لا رقبته فاذن <sup>لها</sup>  
 كان الثاني احق بها والاصح ان الاول ينزعها من الثاني لانه  
 ملكها بالاحياء على ما نطق به الحديث اذا اضافة فيه بلام التملك  
 وملكه لا يزول بالتزلزله <sup>م</sup> وحاصل الخلاف راجع الى ان  
 المحيي بالاحياء يملك رقبته الارض او منفعتها والاستغلا بها  
 كان الفقيه ابو القاسم راح يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها  
 والاستغلا بها وعامة المشايخ راح يقولون يملك رقبته <sup>م</sup>  
 من المضرات وارض الخراج مملوكة وكذا ارض العشرية يجوز  
 بيعها وايقافها ويكون ميراثاً عنه كسائر املاكهم في الكبرياء امام  
 امر رجلا ان يعمر ارضاً ميتة على ان ينتفع بها ولا يكون الملك  
 له فاحياها لم يملكها لان هذا الشرط صحيح عند ابي حنيفة راح لا  
 عنده لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام <sup>لتملك</sup>



لا يملكها فالوا على قياس قولهما يملكها لان الشرط باطل كما لو  
 انها نأ ان يصطاد على ان لا يملكه او يحتطب على ان لا يملك  
 او لا عن بين الزوجين على ان لا يفترقا <sup>باب</sup> من شرح المجمع و  
 المروي عن <sup>عنه</sup> شرح انه شرط ان لا يكون مملوكا  
 لمسلم ولا ذمي مع انقطاع الارثاق بها ليحقق كونها مواتا  
 فاما ما كان مملوكا لمسلم او ذمي لا يكون مواتا بل لجماعة المسلمين  
 اذ لم يعرف المالك ولو عرف من بعد ردت عليه وضمن  
 ثم راعها نقصان الارض وهو المختار <sup>باب</sup> من الجواهر قال رضى  
 لما سأله عن كتاب قصة الى السلطان وسأل منه تمليك ارض  
 محمد ودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على <sup>القصة</sup> ظهر  
 اني جعلت الارض ملكا له هل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من  
 السلطان في مجلس واحد وانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس  
 هذا هو القياس لكن لما تعدر الوصول اليه اقيم السؤال  
 بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه  
 بالتوقيع يتملك <sup>باب</sup> من التماس خافي السلطان اذا ذهب  
 لرجل خراج ارضه وذكر خوف السير الكبير انه لا ينبغي ان  
 يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصرفا كان له ان يقبل <sup>باب</sup>  
 وفي الحاوي وان ذهب الى الخراج وهو الحامى لرجل خراج ارضه  
 ليس له ان يقبل الا ان يكون الى الخراج مستقلا فيجوز له <sup>سعه</sup>



ان يقبل لحم من الا و نرجندي و لوان رجلا احيا ارضها كانت مقبولة  
 فترعها ثم جاء رجل وادّعى انه ملكه ردت عليه لان الارض  
 بالخراب لا تزول عن ملك المالك فترو على المالك ويكون  
 الزرع للزارع لحم من القنية ارض غرقت وصارت  
 بحرا ثم غضب الماء عنها او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان  
 وعمرها فقيه اختلاف المتقدم قيل هي للمالك القديم وقيل  
 لمن احياها لحم من المحيط واذا احيا ارضا ميتة له باذن الامام  
 فلم يرها صالحة للزراعة فتتركها فجاء آخرون راعها هل يكون للاول  
 ان ينزعها منه اختلاف المشايخ راج فيه كانت الفقيه ابو القاسم  
 محمد بن حمزة بن عصمة الصغار البلخي راج يقول ليس له ذلك  
 وكان يقول الا ولا حق بها مادام يشتغلها فاما اذا تركها واعرض  
 عنها بطل حقه فكان الثاني احق بها وغيره من المشايخ كانوا  
 يقولون للاول ان ينزعها من يد الثاني وحاصل الخلاف  
 راجع الى ان المحيي يملك رقبة الارض او منفعتها كانت  
 الفقيه ابو القاسم راج يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها  
 والاستغلال بها وعمامة المشايخ راج يقولون يملك رقبته  
 من المحقق وذكر في شرح الطحاوي والاصل في هذا ان  
 كل من يملك شيئا امام مسلم او ذي بائٍ سبب ما لا يزول  
 ملكه عنه كما اذا ملك دارا وارضها ثم خربت فمضت عليه



السنون والقرون فهو ملك ما لكه الا والا ورشته فان لم يعلم  
 فالتصرف فيه للامام عليه من القنية وقد اطلق القدر وري سرح في  
 مختصره ان الاراضي المملوكة اذا انقطع اهلها فهي موات وذكر  
 الاقطع والنصير في شرحيهما المختصر الموات اذا كانت في الاسلام  
 وعليه اثر العماراة ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه عليه  
 من الهداية فاذا لم يعرف ما لكه يكون للجماعة المسلمين عليه  
 من النهاية كمن مات وترك ما لا ولم يترك وارثا فلا يكون  
 لواحد بعينه ان يملكه على التخصيص عليه من الخلاصة ويعرف  
 الى اقصى مال له او مشتر في الاسلام او الى ورشته وان لم يعلم  
 فتح التصرف للامام عليه من الكفاية الحشيش الذي ثبت من غير  
 ان ينبت له احد لا يملكه صاحب الارض فان قطعه واخره  
 ملكه عليه من الذخيرة قال محمد سرح في آخر كتاب الشرب عليه  
 بنى حائط من حجارة على الفرات فاتخذ عليها مرجى او نوى في  
 طريق المسلمين بناء فخاصمه في ذلك واحد من المسلمين او من  
 اهل الذمة سوى انعييد والصبيان فانه يقضى عليه بهدمه سواء  
 كان يضرب جماعة المسلمين او لا يضربهم هكذا ذكره وقال محمد بن  
 سلمة البلخي لا يقضى عليه بالهدم اذا لم يضرب بالمسلمين لانه  
 اذا لم يضرب بالمسلمين فالخاصم متعنت في الخصومة وجه ما ذكر في  
 الكتاب ان هذا الصنع ان كان لا يضرب بالمسلمين في الحال يعض



بالمسلمين في اثبات بان يكثر لزجة في الطريق فلا يجد الناس سبيلا  
الى التطرف في ذلك الملكات من الكافي اذا كان لرجل ارض  
ولرجل فيها نهر فارادى ب الارض ان لا يجري النهر في ارضه  
لم يكن له ذلك وتوات على ماله لان موضع النهر في يد ربه  
النهر من فتاوى المختار نهر لرجل يجري في ارض غيره ليس  
لصاحب الارض منه من الفصول اذا كان لرجل نهر في  
ارض ربه او ميراث في دار رجل فاختلغا في ذلك وانكر صاحب  
الارض والمدار ثبوت حقه فالقول قوله وعليه البينة ان له  
حق السبيل باجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جاريا وقت الخصومة  
فيكون القول قول صاحب الماء وكذلك الماء اذا لم يكن جاريا  
نما ان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الماء الى ارض هذا  
الرجل من هذا النهر قبل ذلك كانت القول قول صاحب الماء و  
الاصل في جميع ذلك ما ذكرنا ان بدلالة الحال يستدل على صدق

### المقال

كتاب الرهن

من الصخرى مثل نجم الدين عمر والنسفي راجع عن رجل رهن  
من آخر عبدا بكورة مرغينان وانتقل المرقهت الى سمرقند  
فجاءه الراهن وقضى دينه فقال المرقهت الرهن بمرغينان  
فاذهب واقبضه والراهن يطالبه بتسليمه اليه بسمرقند



هل يلزمه بسمرقند قال نعم اذا قضي دينه لم من النهاية ولو اجر  
 الراهن الرهن من المرقهين خرج من الرهن ولم يعد الى  
 الرهن ابد الا ان الاجارة عقد لازم فاذا الزم العقد استقر الرهن  
 من شرح الطحاوي وكذلك لو استأجره المرقهين صحت الاجارة  
 وبطل الرهن من المضرات واذا اجر المرقهين الرهن من  
 اجنبي بغير امر الراهن فاطلة للمرقهين ويتصدق بها عند ابي  
 حنيفة ومحمد راجح لانه بمنزلة الغاصب من ومنه في الذخيرة وان كان  
 الراهن اذن له في ذلك كانت الاجرة للراهن ويتقضى الرهن  
 حتى لا يعود رهنها الا يتجدد العقد من التاجر خاني سئل  
 علي بن احمد عن رجل رهن عمارة حانوت قائم على ارض  
 سلطان فوسلته الى المرقهين وكان يتصرف المرقهين فيها  
 ويواجرها وياخذ الاجر منها سنين واعواما هل يصح الرهن  
 وهل يلزم للمرقهين ما اخذوا من اجورها فقال لا يصح الرهن  
 ولا يلزم له ما اخذوا في الابانة اذا سلط العدل على بيع  
 المرقهين فامتنع يجبر الرهن فان امتنع باع القاضي بالاجارة  
 رجل وضع على يده رهنه وربيعة اذا حل اجله فاجل قاضي  
 ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه ان شرط البيع  
 في الرهن فان لم يكن كذلك وشرط بعد عقد الرهن اختلف  
 المشايخ فيه قال الصلبي الشهيد راجح الصحيح انه يجبر ايضا



وذكر شمس الأئمة السرخسي راجعاً أن هذا سر رواية عن أبي يوسف  
 وفي رواية لا يجبر العبد إذا لم يكن ذلك شرطاً في الرهن فكذا الوكيل  
 بالخصومة إذا غاب الموكل فامتنع الوكيل عن الخصومة هل يجبر فهو على  
 هذا الجهد من الفصول رجل أخذ من رجل رهناً فأسداً بان رهناً  
 منه نصف داره شائعاً ونصف عبده على أن يقرضه بهذا الرهن  
 اتفاقاً فنقض الرهن وأعطاه الألف فاستهلك الغريم المال ثم نقض الرهن  
 الرهن بحكم الفساد فللمرته أن يجبس الرهن حتى يستوفي الدين الذي  
 رهن به لأن المرتهن إنما استفاد اليد على الرهن بمقابلة الدين الذي  
 اقترضه وكان له حق حبس الاستيفاء كما في البيع وكما في الرهن الصحيح  
 إذا تفاخخ الرهن فلو هلك الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ بهلك  
 بالآقل من قيمته ومن الدين لأن بهلاك الرهن بطل الفسخ فعاد الأمر  
 إلى ما كان والمرهون كان مضموناً بالآقل من قيمته ومن الدين وكذا  
 هذا ولو مات الرهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق من بين  
 سائر الغرما حتى يستوفي دينه لأن له على المورث استحقاقاً على ما ذكرنا  
 قال هذا إذا كان الرهن الفاسد بمقابلة الدين فلو كان الرهن بلا  
 كان على الرهن قبل ذلك فالمسئلة بحالها لا يكون للمرتهن حق حبس  
 المرهون لاستيفاء الدين كما في الرهن الجائر بين كان عليه قبلها إذا  
 تفاخخ الرهن لا يكون للمرتهن حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع  
 بينهما أنه يستفاد ملك اليد بمقابلة هذا المال فلا يكون له حق



الجبس لا استيفاء مال وجب بجهة اخري فان مات اراهن ر  
 ويكون كثيرة كان هو اسوة لغرماء لانه ليس له على المجلد استيفاء  
 على ما مر من المبسوط فان كان اراهن اذن المرتهن في الاجارة  
 فقد خرجت من الرهن ولا يعود رهننا الا برهن مستقبل فاعطاه للرهن  
 لا يرد وجب فيه من حق الاجارة ما يمنع من قبضه وحفظه على  
 اراهن من المحيط وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا مرهنا الوقت  
 حتى لم يصح لو سكنه المرتهن يجب اجرا مثل سوا وكانت اياما معددة  
 لا يستغلل او لم يكن من السعياقي والحاصل ان بيد العاشر  
 ينعدم ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن سواء كان المستعير  
 راهنا واجنبيا او مرتهنا وبيد الاجارة والرهن يعمل عقد للرهن  
 وبيد الوديعة لا يبطل عقد الرهن وهو وفي الايضاح ولو  
 الرهن اراهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد الى الرهن  
 ابد الا ان الاجارة عقد لازم فاذا لزم العقد انتهى الرهن  
 من التهمة فان اعاد المرتهن الرهن من الراهن اراهن من  
 المرتهن فاندرجوا ويخرج الرهن من رهن المرتهن  
 على حاله ولكل واحد منهما ان يبطل العارية ويرد الى الرهن  
 لان العارية غير لازمة وعلى هذا اذا غصبها صاحب  
 عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم معنى ان المرتهن يأخذ  
 العايب ويرد الى اراهن من الغاصب وهي السراجية اذا



و هو و المرتفن على أن الرهن أن ضاع ضاع بغير شيء لم يكن كذلك  
 و يصح بالدين لو رهن عند الإنسان شيئاً فقال المرتفن للرهن أخذه  
 على أن ضاع ضاع بغير شيء فقال نعم الرهن جائز والشروط بال  
 من التجريك إذا قال الراهن رهنتم بمائة وقال المرتفن لفي  
 فالقول للرهن مع يمينه وإن اختلفا على عكسه فإن كان الرهن  
 قائماً تحلفا وتردوا وإلا فالقول للمرتفن والبنية للرهن <sup>من القينة</sup>  
 دفع حم <sup>١</sup> دفع اليد رهناً يدفع له ثمان مائة دينار فدفع له ثلث  
 مائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر <sup>٢</sup> شش <sup>٣</sup>  
 المرتفن ينظر فيضخ الرهن دون الراهن حتى لو رده وقال  
 فسخت الرهن ولم يرض الراهن وهلك لا يسقط شيء من  
 الدين <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> رده معيباً قيمته خمسة وقال لك قبضته  
 وقال الراهن بل قبضته سليماً وقيمته عشرة وأقاما البينة فبينة  
 الراهن أو لا <sup>٦</sup> ولو قال شاهد الراهن لا أدري بكم رهن  
 لا تقبل شهادته <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>  
 غير هذا وقال المرتفن بل هذا هو الذي رهنتم عندني  
 فالقول للمرتفن <sup>١</sup> من النهاية صورته استعاره رجل عيناً من  
 أخو له رهنه بدين عليه لرجل فأخذه ورهنه ثم احتاج المعير  
 إلى استخلاص عينه والمستعير لا يستخلص فإذا كان المعير دين المستعير  
 يأخذ عينه فإن المعير يرجع على المستعير بذات الذي آذاه



إلى المرتقة لأجله وإن لم يأمره المستعير بأداء الدين فلا يكون  
 المعير متبرعا لأنه مضطر في أدائه ليصل إلى عينه ولم يكن ذلك  
 إلا بأداء الدين فلهذا يرجع على المستعير بما أدى به من الجواهر  
 رجل من رهن ضيعة ثم أجزاها من المرتقة فقد بطل الرهن  
 ويجب الأجرة على المستأجر من التنازعا نية رجل من  
 من أخرجها رية تساوي ألف درهم بألف درهم فجاء المرتقة  
 وطلب دينه وأبى الراهن ذلك حتى يحضر المرتقة الجارية والوا  
 والمرتقة في مصرهما فانه يؤمر المرتقة بأحضار الجارية أولا  
 من الخانية فاذا حضر الراهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم  
 الدين أولا كما في البيع يؤمر المشتري بالتسليم الثمن أولا من  
 الجواهر رجل من دار وأباح السكنى للمرتقة فوق لبسكناه  
 خلل وخرب البعض لا يستقط شيئا من الدين لأنه لما أباح له <sup>السكنى</sup>  
 أخذ حكم العارية <sup>من</sup> الجواهر المرتقة إذا غاب وفي الدار  
 الموهنة أو لا المرتقة فإلا والواهن أن يضي الدين و  
 يخرجهم فله أن يمنعهم من سكنى الدار فللقاضي أن ينصب  
 رجلا من الغائب ليقبض الدين ويرد الرهن فقد صرح أن  
 للقاضي أن يقبض مال الغائب <sup>من</sup> فئا ومحا الأمد <sup>من</sup>  
 الكرماني خاند كروستد فرزندان را در و بنشانده غائب را بن راسه  
 که زربده و ایشان را بیرون کند <sup>جواب</sup> رسد که نگذارند و نه



بالمشقة من الوقاية وللمرتبة طلب دينه رهنه وجبته  
 وجب رهنه بعد شئ عتقه حتى يقبض دينه او يبرأه  
 من شرح الوقاية فانه لا يبطل الا بالرد على الراهن على وجه  
 الصبح لانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين من الفصول  
 وفي موضع آخر في دعوى الاسرتهان والقبض لا بد ان يذكر  
 حال قبضه كون الدار فارغة عن متاع الراهن وغيره حتى  
 يصح القبض كما في الهبة وفراغها عند القبض شرط من الفصول  
 الاستروشي واشتغال الموهوب بملك غيره الواهب هل ينع  
 تمام الهبة ذكره صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزبا  
 انه لا يمنع فانه قال لو اعاد رهنه من انسان ثم ان المستعير  
 غصب متاعا ووضعه في الدار فمرو به المغير الدار للمستعير  
 صحته الهبة في الدار من التارخانية واذا رهن من آخر  
 رهنه فاسدا وفي الذخيرة بان كان الرهن في متاع  
 ثم على ان يقرضه الف درهم وتقابضا ثم تقاضا الرهن بمك  
 الفساد واراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد  
 المرتبة من الفصول وذكر في المحيط كل حكم يثبت في الرهن  
 الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اهكذا ذكر في الجامع وشرح  
 القدوسي وذكر الكرخي شرح ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد  
 لا يتعلق به الضمان والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلا لا







القاضى يفسخ العقد بحكم العجز عن التسليم ولا ية الفسخ الى القاضى  
 لا اليه من النهاية فانه يفسخ البيع لقطع المنازعة عنهما من القضاة  
 المحسامة اختلف عبارات الكتب في بيع المرهون والصحيح فيه  
 موقوف حتى لو قضى الراهن الدين او ابرأه المرتهن من الدين  
 وردد الرهن عليه او اجاز ورضي له ثم البيع ولا يحتاج الى تجل  
 العقد وان لم يجز بعده وطلب المشتري التسليم فالقاضي يفسخ  
 العقد بينهما من الذخيرة قال وان لم يجز المرتهن البيع ولم <sup>يطله</sup>  
 القاضى حتى باعه من آخر فاجاز المرتهن البيع الثاني بطل الاول  
 وجاز الثاني من النهاية في شرح الهداية ثم قال في موضع آخر  
 يقول بيع المرهون فاسد وفي موضع يقول بيع المرهون جائز و  
 الصحيح ذكرهنا انه موقوف وتأويل قوله فاسد يفسد القاضى  
 اذا خوصم فيه اليه وطلب المشتري التسليم اليه ونفع المرتهن  
 ذلك وتأويل قوله جائز اذا اجاز المرتهن وسلم اليه من  
 الكافي فان باع الراهن من رجل ثم باعه ثانيا من غيره قبل ان  
 يميزه المرتهن فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول موقوف  
 والموقوف لا يمنع توقف الثاني فجاز البيع الاول ان اجازته و  
 جاز البيع الثاني ان اجازته من التهذيب ولو رهن رجل  
 من رجل او رجلا من رجلين جائز ان يبيع الرهن  
 حتى يستوفي جميع الدين وان بقي درهم ولو كان المرتهن اثنان



فاستوفي احداهما دينه للآخر حبس الكلا حتى يستوفي دينه وكذا الرأ<sup>ه</sup>  
 يشان فاقى احداهما حصته للمرتهن حبس الكلا حتى يؤدي الآخر  
 ولو مات الراهن وعليه ديون فالمرتهن احق بالرهن من سائر  
 الغنماء ولو أدى الدين او بعضه ثم هلك الرهن في يد المرتهن  
 يسترد ما أدى الا اذا اراد على قدر قيمة الرهن فلا يسترد الزا<sup>دة</sup>  
 ونوهلت الرهن بعد بطلان الدين ببراءة ونحوه فهلك امانته  
 استحسانا خلافا لوفد شرح ولورهن عيين ثم أدى حصة احداهما  
 ليس له قبضه حتى يؤدي حصة الآخر وفي رواية له ذلت و  
 حصته ما سمي له وان لم يسلم يقسم الدين على قيمتها يوم الرهن في  
 من الفصول ولو ارتقهن رجل من رجلين يد ينف عليهما رهنا  
 واحد ايجاز في من الكثر ويصح الزيادة في الرهن لا في الدين في  
 من الكافي لا يصح الزيادة في الدين على وجه يقابله شيء من الرهن  
 اما نفس الدين فيصح لوجود سبب صالح لكن جميع الرهن بان<sup>ين</sup> الرهن  
 السابق وصورته رجل رهن عبدا بماية وقيمته مائتان ثم اخذ من  
 المرتهن مائة أخرى ويجعل العبد رهنا بالمائتين فانه لا يصير العبد  
 بالدين الحادث حتى اذا مات العبد يسقط الدين الاول ويصح  
 الدين بالرهن خلافا لابي يوسف رحمه الله.

كتاب الجنایات  
 من شرح الطحاوي واما شبه العهد اذا قلله بعضا صغيرا ونحوه



بل لطمه وكلاما لا يكون الغالب فيه الهلات كالسوط ونحوه فهذا هو  
 شبه العمد بالاجماع الا اذا بانح الضرب حتى مات فهذا شبه العمد  
 عند ابي حنيفة مراح وعندهما هو عمل ل من التريض اذا ضرب بسوط  
 صغير والى في المضربات حتى مات فعليه القصاص وهو قول ابي  
 يوسف ومحمد مراح على قول بعض المشايخ ل من الذخيرة وعندنا  
 لا قصاص عليه ل من المضربات ولو قتله بجرح صغير او عصا صغيرة  
 او سوط صغير او لطمه او وكزة او سائر ما لا يقتل به غالبا فهو شبه  
 عمد في قولهم جميعا ولو ضرب به بسوط و والى المضربات لا قصاص عندهما  
 خلافا لابي حنيفة مراح ل من التارخائية لو ضرب به بالسوط والى  
 المضربات حتى مات لا يجب القصاص عندنا ب من الحصر في باب  
 ما للتم مراح اذا ضرب النساء بالسوط الصغير و والى في المضربات حتى  
 يجب عليه القصاص وعندنا لا يجب ل من السغناقي وشبه العمد  
 ان يتجه ضربه بما لا يضره من هذا القصاص ل من السغناقي وشبه العمد  
 عند ابي حنيفة مراح فشبه العمد ان يتجه الضرب والتاويل دون  
 الا تلافى سواء كان الاشد منه غالبا كدقة القمارين والحجر  
 الكبير والعصا الكبيرة او لم يكن الهلات منه غالبا كالعصا الصغيرة  
 فاذا قتله به فهو شبه عمد سواء دون والى في المضربات او لم يول  
 وعندهما ان يتجه الضرب بما كان الغالب منه الهلات فهو عمد  
 محض يجب القصاص وان تعمد الضرب بما لم يكن الهلات منه



تغالبها كالسوط الصغير فان لم يوال في الضربات فهو شبه العمد عند  
بلا خلاف وان والى في الضرب فقد اختلف المشايخ فيه على  
قولهما بعضهم قالوا انه عمد محض وبعضهم قالوا انه شبه العمد  
ومنه وذكر في المبسوط فاما العصا الصغيرة اذا والى به في الضربات  
حتى مات لم يلزمه القصاص عندنا وعلى قول الشافعي راح يجب  
من الحاوي خلف عن اسد بن عمرو فيمن ضرب اخريده او جله  
فمات منه قال يكون شبه العمد وقال الحسن كذلك اذا لم يوال في  
الضرب حتى مات فاما لو ضرب به بواحدة لا يخاف عن مثلها  
الموت فان مات فهو خطأ قال ابو الليث الكبير قول اسد  
احب الي من التحفة واما القتل بالعصا الكبير وبكل آلة يحصل  
بها القتل غالبا لكنها غير جارية فعند ابي حنيفة راح هو شبه  
العمد لا يوجب القود وهو قول الشافعي راح وعلى هذا اذا ضرب  
بالسوط الصغير والى في الضربات حتى مات لا يجب القود عند  
ابي حنيفة راح وعندهما يجب والمسئلة معروفة من النافع فاعلم  
ما تعمد ضربه بسلاح او ما اجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كما  
من الخشب والحجر والنار موجب ذلك الاثم والقود يثبت  
الينايع والعمد ما تعمد ضربه بسلاح كالسيف والسكين والرمح  
والسنانة والابرة والمسئلة ما كان من معدن او حديد او  
سواء كان لذلك حدة يوضع بهما او لم يكن له حدة ولكن فيه



. ضا و سواء كان الغالب عليه الهلاك او لم يكن بعد ان يقع  
 على آلة القتل اسم الحديد وكذلك كل ما كان من جنس الحديد <sup>لصفر</sup>  
 والرصاص والذهب والفضة قتل به بضعا او رضعا وكذلك اذا  
 قتل به ليس من جنس الحديد ولكنه عمل عمله كالحراق بالنار في  
 اصح الروايتين عن ابي حنيفة راح والضرب بالزجاج المكدودة  
 وليفة القصب والحجر المكد والمبضع والخشب الجارحة وقد حد  
 ابو الحسن القدوري راح فتل ما يقع به الزكوة اذا قتل به <sup>فعله</sup>  
 القصاص واذا تمجد الضرب بهذه الاشياء وجب عليه <sup>القصاص</sup>  
 من الاسرار قال ابو حنيفة راح في الاصل لا يجب القصاص الا بما  
 يقتل جرحا من حديد او خشب له حدة او نارا والحديد اذا كان  
 دقا ولا يجب بما سواه وعلى رواية الطحاوي لا قصاص الا بما  
 يقتل جرحا لا دقا وقالوا والشافي راح كل آلة يقصد بها قتل النفس  
 وجب بها القصاص كاللق بعصا كبيرة او بحجر يقتل ولا يجب بالحجر  
 الصغير والسوط الصغير والسم ويستفي الادوية وقال الشافعي <sup>في</sup>  
 وحده يجب بالعصا الصغير والسوط اذا والى في الضربات حتى  
 مات ولا يجب اذا لم يوالى ومنه فاذا عمل الخشب او الحجر عمله في  
 الجرح الحق به ولم يبق شبهة انها ليست للقتل فقد مات بالسبب  
 بلا شبهة <sup>به</sup> من السرخسي والحناية عليها انما يتم براقاة الدم  
 وذلت بعمل يكون جارحا موثرا في الظاهر والباطن جميعا ولهذا



كانت الغرني بالابرة موجبا للقصاص لانه مسيل الدم موثر في الظاهر  
 والباطن **١** من كشف النار فالجناية عليها انما يتم براءة الدم  
 يقع على معناه قصد او لطف اكان الغرني بالابرة موجبا للقود لانه  
 مسيل الدم موثر في الظاهر والباطن **٢** من المبسوط لان العلماء  
 اتفقوا ان القتل اذا كان بالسهم او بالابرة او بالسكين **يجب القصاص**  
 ولو ان رجلا احرق بالنار فان عليه القصاص لان النار يعمل عمل  
 السلاح لانه يقشر الجلد ويضع اللحم فصار بمنزلة السلاح فيجب فيه  
 القصاص ولو طعن رجلا رجلا بوجه لا سنان فيه او سماه بسهم  
 لا يصل فيه او شق بطنه بعود فعليه القصاص في هذا كله لانه عمل  
 عمل السلاح وفي السلاح القصاص فكل ذلك فيما كان بمعناه ولو **بغير**  
 بلطة القصب فعليه القصاص لانه يعمل عمل السلاح **٣** من الذخيرة  
 ولو سقاء سما حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم حتى  
 اكرو لم يعلم به فمات لا قصاص فيه ولا دية ويجلس ويغرس ولو اوجرت  
 ايجارا تجب الدية على عاقلة وان دفع اليه في شربه فشرب  
 ومات لا تجب الدية لانه شرب باختياره الا ان الدافع خلعة  
 فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار **٤** من الذخيرة ضرب رجلا  
 بسيف في عذ فخرق السيف الخد وقتله قال ابو حنيفة راح لا قصاص  
 عليه وقال ابو يوسف ومحمد راح ان كان الخد ثقلا بحيث يصل  
 لو ضرب به وحده قتل به فهما يعتبران القتل باله يقصد بها القتل



عادة وابو حنيفة سرح يعتبر دليل القصد من التأسر خاني <sup>م</sup> <sup>م</sup> <sup>م</sup>  
 وفي العيون ضرب سرح بسيف في غل فحرق السيف الغد قتلته  
 قال ابو حنيفة سرح لا قصاص عليه وقال محمد سرح ان كان الغد  
 ثقيلا لو ضرب به وحده قتل به <sup>م</sup> وفي الكبرى والفتوى على قول  
 ابي حنيفة سرح <sup>م</sup> من الغياثية ولو ضرب به بسيف بجد فقتل  
 حنيفة سرح وابي يوسف سرح ليس بجد وقال محمد سرح ان كان  
 الغد لو ضرب به وحده يقتله فهو عدل <sup>م</sup> من الذخيرة ولو شتمه  
 بالحد يدا لا يجب القصاص ولو مات من ذلك كان عدل ايجب  
 القصاص <sup>م</sup> من خزائن الفقه العليا رجل شق بطن رجل وكان  
 يعيش بعده يوما او بعض يوم فجاء الآخر وضرب عنقه فالقصاص  
 على الثاني وان لم يبق منه اضطراب الموت فجاء الآخر وضرب  
 عنقه فالقصاص على الاول ويعزى الثاني <sup>م</sup> من المبسوط واذا قتل  
 الرجل وليس له ولي الا السلطان قال فللامام ان يقتض من  
 قاتله لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وقال الله تعال  
 من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اي في استيفاء القصاص  
 بعضهم قالوا هذه على قياس قول ابي حنيفة سرح ومحمد سرح فاما  
 على قياس قول ابي يوسف سرح لا يكون له حق القتل لانه ذكر في كتاب  
 اللقيط فقال اذا قتل اللقيط عدلا لسلطان ان يقتل قاتله قصاصا  
 عند ابي حنيفة سرح ومحمد سرح له ذلك وعند ابي يوسف سرح <sup>ليس له</sup>



ذلك كذلك هنا وقال بعضهم لا بل هذا الجواب عند جميعهم  
 قد اذ اقبل الرجل وليس له ولي الا السلطان والمقسط لا يخلو عن  
 ولي ان كان والى الراشدة فالاب وليه وان كان ولد الراية  
 فالام وليه فلو استوفى القصاص لا يستوفي مع درهم العفو من  
 الولي قل هذا اقل ليس له ذلك فاما وضع المسئلة هنا انه ليس له  
 ولي الا السلطان قال وليس له ان يعفو لان حق القصاص ليس  
 يثبت للسلطان انما يثبت لعامة المسلمين الا انه لا يمكنهم ان  
 يجتمعوا على استيفاء هذا القصاص فقام الامام مقامهم وناظر  
 عنهم فلو عفا يكون في ذلك ترك حق المسلمين وحق الامام وولايتهم  
 على المسلمين لا يكون اعلى حال من ولايتهم على الصغير والى  
 زاعفا قصاصا لولده الصغير فانه لا يجوز رفعها الى غيره ومنه  
 اذا وجب القصاص للصبي وليس له ولي غير السلطان ليس له  
 ان يستوفي القصاص للصغير فهذا وذلك لان السلطان ولايته  
 احسن من ولاية الاولياء الا يرى انه مادام احد من الاولياء باق  
 ليس له حق التزويج ولو اوصى اليه رجل ليقيم غيره من القضاة  
 ان يعزله وليس للقاضي ان يعزله وصي الاب فدل ان ولايته <sup>احسن</sup>  
 من ولاية الاولياء ثم ولي الذي مقدم على السلطان ليس له حق <sup>استيفاء</sup>  
 القصاص ليقيم كذلك هنا فان عفا السلطان لا يصح عفوهم وان  
 صالح يجوز على الكيفية لان في هذا منفعة الصبي والمعتوه بمنزلة <sup>الصبي</sup>



في هذا كله <sup>ب</sup> من الذخيرة <sup>ب</sup> واذا قتل الرجل عبداً وليس له ولي  
 فللسلطان ان يقتله قصاصاً قال عليه السلام السلطان ولي من  
 لا ولي له واذا قتل الرجل عبداً وله ولي فله ان يقتل القاتل قصاصاً قضي  
 ، نقاضي بالقصاص او لم يقض ويقتله بالسيف فنجس رقبته قال عليه  
 السلام لا قود الا بالسيف <sup>ب</sup> من الميسوط ام الولد اذا قتلت مولاها  
 فانها تعتق ولا شيء عليها لانها معتقة عن دبر فتعتق لموت وعقها  
 ليست بوصية حتى يقال بانها تسعى في قيمتها فتعتق مجاناً لهذا  
 المعنى وهذا اذا قتله خطأ فاما اذا قتله عبداً ان لم يكن معها  
 ولدها فانها تقتل لانها مملوكة قتلت مولاها عهداً فتترك لعهد فاعداً  
 لها ولد منه فانها لا تقتل لان ابنها ورث القصاص عن غيرها ولا  
 تقتل الام بالولد فلا تقتل المولدة ايضاً ويجب عليها ان تسعى في قيمتها  
 للورثة لان القصاص سقط حكماً فيقلب ما لا <sup>ب</sup> ومنه ايضاً  
 واذا وجب على الرجل القصاص فقتله ولي الدم بسيف او  
 بعصا او بحجر فهذا اكله قصاص لانها بيع له اطلاق نفسه وقله  
 اطلق الا ان اخطأ في الجهة وهذا المعنى لا يوجب عليه شيئاً <sup>ب</sup> من البناء  
 والسابع اذا قتلت ام الولد سيداً ولها منه ولد فانها لا تقتل ولا قصاص  
 عليها ولا اشرف لانه ليس للولد ان يقتل والده والدة <sup>ب</sup> من  
 الخلاصة وفي المتن رجل قطر رجلاً فطرجه فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية  
 من محرمات <sup>ب</sup> عند الحنفية ربح عليه الدية <sup>ب</sup> من شرح الطحاوي <sup>ب</sup> قال قضا



بين والد وولده فيما جناه الوالد على الولد في نفس ولا فيما دونها  
على حال من الاحوال والواجب في ذلك الدية لا ما سواها الا  
والجدة وان علا اذا قتل الابن عمدا فلا قصاص لقوله عليه السلام  
لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده وتجب الدية في ماله  
لان هذا عمدا والعاقلة لا يعقل العمد الا ان القصاص سقط  
للسبهة وتجب الدية في ثلث سنين لانها وجبت لا في صلح و  
كذلك الام والجدة وان علت - من العتاي ولو رث القاتل  
بعض الدم بان قتل اب ابيه ثم مات ابوه عن ابنين احدهما  
قاتل ضمن نصف الدية للاخر وكذا اذا كان في الورثة ولد القاتل  
بان قتلت امرأة عمدا وتركت ابنين احدهما ولد القاتل ضمن  
الدية - من التهذيب ولو كان احد الورثة ولدا لقاتل وان  
سقط سقط القصاص وتجب الدية - من الكرخي كل عم لا يجب  
به القصاص فدية ذلت في مال الجاني دون عاقلة - من  
وكذلك الابن اذا ورث قصاصا على ابيه سقط - من القاتل  
الضياي وان كان احد الاولياء ابن القاتل وان سقط فلا قصاص  
وتجب الدية للجميع - من الكافي ومن ورث قصاصا على ابيه  
بقتل امه مثلا سقط لحرمة الابوة - من السراجية اذا قتل  
الزوج نرجته ولد منها ولد حي لم يقتل - من المختار ومن  
ورث قصاصا على ابيه سقط والام والاجداد والجدا من



أي جهة كانوا كالآب <sup>ب</sup> من السراجية العفوة عن القصاص من  
 ولو عفا عن الكل أو البعض برئ عن القصاص والدية ولا يبرأ  
 عن ظلمه <sup>ب</sup> من النهاية وشبه العمد سمي به فان في هذا الفعل  
 المعنيين معنى العمد باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب ومعنى  
 الخطأ باعتبار النعم أم قصد القتل وبالنظر إلى الآلة التي استعملها  
 هي آلة الضرب للتأديب دون القتل والعاقلة إنما يقصد إلى كل  
 فعل بالته فكان ذلك خطأ يشبه العمد صورة من حيث انه كان  
 قاصدا إلى الضرب وإلى ارتكاب ما هو محرم عليه <sup>ب</sup> من الخطيئة  
 رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها  
 ولكنه مات فقال إلى القاتل بل مات من ضربت فانه لا يقتل به  
 من الذخيرة وأما شبه العمد فقد ذكر شيخنا السلام مراح في شرحه  
 ان شبه العمد عند أبي حنيفة مراح ان يتعمد الضرب بما ليس  
 بسلاح ولا هو في معنى السلاح ويكون قصده الضرب والتأديب  
 دون الأتلاف سواء كان الأتلاف منه غالبا كدقة القصاص <sup>ب</sup>  
 والحجر الكبير والعصا الكبير أو لم يكن المهلات منه غالبا كالعصا  
 الصغير والسوط الصغير وإذا قتله به فهو شبه العمد سواء  
 والى في الضربات أو لم يوال وعندهما ان تعمد الضرب بما كان  
 الغالب منه المهلات فهو عمل محض يجب القصاص وان تعمد  
 بما لم يكن المهلات منه غالبا كالسوط الصغير ان لم يوال في الضرب



فهو شبه العمد عندهما بلا خلاف وان والى في الضرب فقد اختلف  
المشايخ فيه على قولهما بعضهم قالوا انه عمد محض وبعضهم قالوا  
شبه العمد من التحفة واما الثاني القتل بالدهم لم توضع له ولم يحصل  
به الموت غالبا مثل السوط الصغير والعصا الصغيرة فانه يوجب المال  
دون القصاص بالاجماع من الناطق قال ابو حنيفة سرح وسفيا  
سرح العمد ما قتله بسلاح متعمد او قال ابو يوسف ومحمد والشايحي  
وابو عبيد الله سرح العمد ما يكون بسلاح او ما يقع موقع السلاح  
ويقوم مقامه مما يتعمد به قتل الانسان من المضرات والفتوى  
على قول ابي حنيفة سرح من الينا بيع ولو ضربه بسوط صغير و  
والى الضربات لا قصاص عندهما خلا قال ابي حنيفة سرح من  
من العتابية والعمد عند ابي حنيفة سرح ان يقتل عمدا بالدهم  
فاما بالحد يد لا جرحا فقيه روايتان وعندهما العمد هو القتل  
بما قصد به القتل غالبا كالمنقل والعصا الكبير والحق ونحوه وكذا  
المنقل بالموالات بالسوط الصغير حتى مات من شرح الطحاوي  
واما شبه العمد فهو ان يضرب بشيء الغالب فيه الهلاك كمن  
القصارين والحجر الكبير والعصا وغيره واذا قتل به فهو شبه العمد  
عند ابي حنيفة سرح وعندهما عمد واما اذا قتله بعصا صغير  
او بحجر صغير ولطمة وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط  
ونحوه فهذا شبه العمد بالاجماع الا اذا بلغ الضرب حتى مات



أشبه العمد عند أبي حنيفة رح وعندهما هو عمد إي من المنافع  
 حب شبه العمد على التفسيرين المأثم والكفارة أما تعلق المأثم  
 بعمد الضرب وأنه يتعلق به المأثم قصد القتل أو لم يقصد لا  
 عنه شرعا أما تعلق الكفارة فلا جماع الأمة ولا قود فيه لعدم  
 ثلثه وفيه رية مغلطة على العاقلة إي من الأسرار والعصا <sup>المطلق</sup>  
 لما يعصى المرأى في ذهابه وقيامه إلى أن يستعين بها ويتوكأ  
 بها والكبير الذي يصلح للقتال به مما يثقل حمله على المرأى ولا يكاد <sup>ينقح</sup>  
 عنه الأغراض ولا يصلح لها فهو يسمى مراوة ولا يسمى عصا إلا  
 من إي من الهداية قال وإذا شهد الشهود أنه ضرب به فلم يزل أصاب  
 حتى مات فعليه القود إذا كان عمدا لأن الثابت بالشهاد  
 يتثبت معاينة وفي ذلك القصاص على ما بيناه والشهادة على  
 من العمد يتحقق على هذا الوجه لأن الموت بسبب الضرب إنما  
 يعرف إذا صار بالضرب صاحب فراش حتى مات وما قبله أنه  
 إذا ضرب به بشيء جرح إي من الذخيرة وإن سألهم القاضي عن  
 عمد كان أو ثقب وأحوط وإن لم يسألهم عن العمد حمله على العمد <sup>له</sup>  
 ذلك وإلى هذا الجواب ما لا شيخ الإسلام رح إي من المظن  
 في باب أبي حنيفة رح وما على القاتل بالمثل إي والخنق <sup>يق</sup> والتغ  
 بلفاعقل إي لا قصاص في القتل بالمثل والخنق والتعريق والافتاد  
 نجل أو بر عند رح والشافعي رح يجب فيها القصاص



" اذا كان المهلاك غالباً من المحيط واذا خنق، جلاحتي مات فعل  
 قول أبي حنيفة سراح لا قصاص ولكن ان كان اعتاد ذلك فالأما  
 يقتله سياسة فان تاب من ذلك ان تاب قبل ان يقع في يد  
 الامام تقتل توبته فلا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يد الامام  
 لا تقتل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب واما على قولهما ان دام  
 على الخنق حتى مات فعليه القصاص كما لو قتل بحجر عظيم او خشبة  
 عظيمة ولو تولت الخنق قبل الموت ثم مات بعد ذلك فانه ينظر ان  
 دام على الخنق مقداراً لا يموت الا نسان منه غالباً فلا قصاص  
 لانه قصد الخنق فكان عمداً باعتبار الخنق وخطأ باعتبار القتل  
 وكذا في الذخيرة ايضاً من النهاية في شرح المهداية ولو  
 الرجل ومات فهو شبه عمداً يوجب الدية عنده خلافاً لهما  
 الا ان يكون معروفاً بذات فيقتل لانه ساع في الارض بالفساد  
 من الكافي ولو خنق سراحاً فمات او غرق صبياً او بالغاً في ماء فلا  
 عليه عند أبي حنيفة سراح وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي سراح  
 عليه القصاص غير ان عندهما يستوفى جزاؤه عنده يغرق لما  
 وعلى هذا الخلاف اذا طرح في بحر او القاه من جبل او سطح لأم  
 انه قتل آدمياً معصوماً بغرور فيجب القصاص كالقتل بالسيف  
 وهذا الان المقصد على القلب وهو باطن فيعرف بالسيف الظاهر  
 وهو الآلة القاتلة غالباً وقد وجد وله ان وجوب القصاص



يختص بقتل هو عهد محض وذاتاً باله يباشر القتل باله والآلة القتل  
هي الآلة الجارحة لان الجرح يعمل في نقص البنية ظاهراً وباطناً  
وغيره ينقصها باطناً لا ظاهراً وقوامها بالظاهر والباطن والقصاص  
يستوفى بالصيف لما حققناه وفيه جرح الظاهر والباطن فلا  
يتم اطلاق وشي عيته للزجر وذاتاً فيما يغلب وهو القتل بالسلاح  
دون ما ينذر وهو القتل بغيره وقوله عليه السلام من حرق  
حرقناه ومن غرق غرقناه لم يثبت مرفوعاً وانما هو من كلام ربنا  
وهو محمول على السياسة واذا لم يجب القصاص عنده تجب  
الدية على العاقلة لما مر من دسر الجور وكذا لو حقه خفا  
شديداً او عصر خصيته عصراً شديداً او رماه من شاهق وجر  
احداً وما لك خلافاً لابي حنيفة راح من التفريد اما التحنيق  
والتغريق بالماء والقتل بالحجر الكبير وكل ما يقتل به غالباً ولكن لا يخرج  
فهو ليس بعهد عند ابي حنيفة راح لا يجب القصاص بل هو شبه  
عهد خلافاً للكل من ملقى الجار والصح قول ابي حنيفة راح  
من جامع الشروح في الكبرى والفتوى على قول ابي حنيفة راح  
ومنه والصح قول ابي حنيفة راح من الذخيرة فللامام ان  
يقتله من المغرب الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكون وهو  
مصدر حقه اذا عصر حلقه الخناق فاعله من السائر خافي من  
المحيط ومن حكم هذا القتل الماتم وانه ظاهر ومن حكمه وجوب



مغلطة على العاقلة روى ذلك المغيرة بن شعبه عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعليه اجماع الصحابة من المبسوط واذا  
 ادعى بعض الورثة على رجل دم ابيه واخوه غائب فاقام  
 البينة انه قتل اياه عدا فان القصاص لا يستوفى حتى يحضر الغايب  
 لان الغائب ربما يعفو فيكون هذا استيفاء القصاص مع  
 توهم العفو فلا يجوز فينتظر حتى يحضر الغائب من التاخير  
 واذا قتل الرجل عدا فجاء اخوه يطلب دية واقام البينة انه  
 وارثه لا وارث له غيره واقام القاتل بيئته ان له ابنا فان  
 القاضي لا يتمكن للاخ من استيفاء القصاص بل يتأني في ذلك  
 حتى يظهر صدق ما قاله القاتل من الاسرار اذا قتل الرجل  
عدا وتولت ورثة صغارا وكبارا كان للكبار حق استيفاء القصاص  
 عند ابي حنيفة راح وقال لا يملك لان القصاص اخذ ضمان في  
 القتل للعياد فلا يملك الواحد من الورثة استيفاء الكل كما في المذاهب  
 وكما اذا كانوا كبارا كلهم وبعضهم غيب وكذا في الكافي ايضا من الكافي  
 واجمعوا انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لان  
 المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء  
 بالاجماع من الهداية ومن قتل وله ابنا حاضر وغائب فاقام  
 الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد البينة عند  
 ابي حنيفة راح وقال لا يعيد من الكافي قبلت البينة ولم



ولكن حبس القاتل <sup>بإد</sup> من الخواصر <sup>نرمي</sup> بالاجماع واجمعوا انه لا يقضى بالقصاص  
 ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يمكن  
 من الاستيفاء بالاجماع <sup>بإد</sup> ومنه الى ان يحضر الغائب لانه صار متبعا  
 بالقتل والمقتول <sup>بإد</sup> من المحيط واذا قتل الرجل وله ابنان <sup>قام</sup> قاتل  
 الحاضر ابينه على القتل فهذا على وجهين اما ان يدعي العمد والخطأ  
 فان كان يدعي العمد فالقاضي لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغائب  
 بلا خلاف <sup>بإد</sup> من الناطق ولا يقتل القاتل الا بثلاث خصال احدهما  
 ان يقربا قتل او يشهد عليه رجلان والثانية ان يكون الورثة  
 بالغين والثالثة ان يكون الاولياء حاضرين <sup>بإد</sup> من الخلاصة في  
 مذهب الامام الشافعي سرح التوكيل جائز بالعقود والتصرف وطلب  
 الحقوق والمصومات برضاء الخصم وغيره <sup>بإد</sup> وكذلك باثبات الحد  
 والقصاص ثم لا يستوفى اذالم يؤمر الا بالاثبات فان امرهما جميعا <sup>ثبت</sup> قاتل  
 فهل له الاستيفاء دون حضور الامر على قولين اصحهما انه ليس له  
 الاستيفاء <sup>بإد</sup> العقوبات برضاء العفو فاذا حضر الولي جائز تثايب  
 الاستيفاء <sup>بإد</sup> من التهذيب التوكيل جائز في جميع التصرفات <sup>بإد</sup> الحقوق  
 وعند ابى يوسف سرح لا يجوز في اثبات العقوبات كالحد <sup>بإد</sup> والقصاص  
 اما باستيفاء العقوبات مع غيبة الموكل فلا يجوز خلافا للشافعي <sup>بإد</sup>  
 من الحد ايتروكذاما يفتأها واستيفائها الا في الحد والقصاص فان  
 الوكالة لا تمنع باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس لانها تسد رمي



بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب  
 الشرعي بخلاف غيبة الشاهد لان الظاهر عدم الرجوع <sup>في</sup> بخلاف  
 حالة الحضرة لانتفاء هذه التهمة وليس كل احد يحسن الاستيفاء  
 فلو منع عنه ينسد باب الاستيفاء اصلاً <sup>بأن</sup> من الكافي اعلم ان التوكيل  
 بايفاء الحقوق اى بادائها او باستيفاء الحقوق اى بقضيتها جائز الا  
 في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تنجح باستيفائها مع غيبة  
 الموكل عن المجلس لانها تنسقط بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام  
 الغير لما فيه نوع شبهة وقال الشافعي راجح يستوفى القصاص في  
 حال غيبة الموكل <sup>بأن</sup> من جمح البحرين فلا يجوز استيفاء <sup>في</sup> معها مع غيبة  
 الموكل <sup>بأن</sup> من الشرح لانها يندريان بالشبهة وشبهة عفو الموكل  
 ثابتة بشهادة الظاهر لان العفو مندوب اليه في الشرع بخلاف  
 ما اذا حضر لانتفاء هذه الشبهة <sup>بأن</sup> من شرح الجمح ايضا واجمعوا ان الحاضر  
 منهما لا يستوفى قبل حضور الآخر لاحتمال عفو <sup>بأن</sup> من التجريد ثم استيفاء  
 القصاص والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد من ان  
 يقتص حتى يجتمعوا <sup>بأن</sup> من التهذيب ثم القصاص والدية لورثة القتل  
 على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتص حتى يجتمعوا <sup>بأن</sup> من شرح  
 لطحاوي ثم التوكيل لا يجوزها استيفاء القصاص بالاجماع <sup>بأن</sup> من  
 كنز وملكبار القود قبل كبر الصغار <sup>بأن</sup> من التهذيب ثم القصاص  
 والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتص <sup>حتى</sup>



يحتتموا ولو كانوا كباراً وصغاراً للكبار ان يقتضوا وقالوا والشافعي .  
 سرح لا يقتضوا والوازي ذكر ان محمد امع الي حنيفة سرح .  
 من السخاقي وابو حنيفة سرح استدله بما يروى ان عبد الرحمن  
 ابن ملجم لما قتل علياً رضي الله عنه الحسن رضي به قصاصاً وقد كان في  
 اولاد علي رضي صغاراً ولم ينتظر بلونعهم والمعنى فيه ان حق الكبير  
 ثابت في استيفاء جميع القصاص وليس في استيفائه شبهة عفو <sup>محقق</sup>  
 فيمكن منه كما لو كان الوارث واحداً وانما قلنا ذلك لان القصاص  
 يجب للورثة على سبيل الخلافة عن المورث فان وجوبه بعد <sup>ثبت</sup>  
 المقتول وقد خرج المقتول من ان يكون اهلاً لوجوب المقتول .  
 من التهديب وفي زماننا يقضى بقول الي حنيفة سرح واصحابه جد اولو  
 خالقه صاحباه يقضي بايهما شاء وبعض العلماء لا يترك قول الي حنيفة  
 سرح اصلاً جداً فان وافقه احد هما لا يقضى بقول الآخر الا اذا رأى  
 مصلحة في ذلك ولو لم يجد الرواية عن الي حنيفة واصحابه سرح و <sup>جد</sup>  
 عن المتأخرين يقضى به ولو اختلف المتأخرون فيه يختار واحداً  
 من ذلك ولو لم يجد عن المتأخرين يجتهد فيه براه اذا كان يعرف  
 وجوه الفقه ويشاور اهل الفقه فيه وان لم يكن حافظاً لا قاض  
 الاثمة لا بد ان يكون عدلاً اهلاً للشهادة ويقضي بما يفهمه المفتي <sup>حتى</sup>  
 لا يفتن قضاء العبد والاعمى والمجذوم وفي القذف <sup>بينة</sup> من العتاة  
 واذا كان بين صغير وكبير فلكبير ان يستوفي عن الصغير وليس له ان



يستوفي عن الكبير الغائب <sup>في</sup> من الفصول الخياط القصاص اذا كان  
بين الصغير والكبير وبين العاقل والمجنون يتفرد الكبير والعاقلة <sup>مستغناء</sup>  
عند أبي حنيفة راجح خلافا لما اذا لم يكن الكبير وليا للصغير <sup>فتفي</sup> والشا  
راجح مطلقا لنا النصوص مقتضية لا باحة القتل عقيب الجناية <sup>محقوقه</sup>  
عليه السلام فاعلمه بين خيرين وفوقه ومن قتل عمدا فهو قود والفا  
للعقيب وحين جرح ابن الملمج عليا رضي قالا ابنه الحسن رضي ان  
شئت تقتل بضربة واحدة وروى انه قال ان شئت فاقله وكان  
في الورثة قد مر فلما مات قتله الحسن رضي وكان ذلك بحضور  
الصحابه رضي وعلمهم ولم ينكر عليه احد <sup>في</sup> من السراجية القصاص  
اذا كان بين صغير وكبير <sup>سند</sup> ان يستوفوا ولا ينظر وايلوع  
لاخوين <sup>في</sup> من الذخيرة واذا وجب القصاص لصغيرا <sup>معه</sup>  
في النفس او فيما دون النفس وله اب فلاحق الاب في هذا  
قصاص فان الاب يملك استيفاءه عند علمائنا راجح خلافا <sup>فتفي</sup>  
راجح هكذا ذكر شيخ الاسلام راجح في شرحه وذكر الشيخ الامام الزاهد  
احمد الطواويسي راجح في شرحه ان الاب يملك الاستيفاء امتحانا  
وتنبيه <sup>في</sup> ان لا يملك ذلك وجه الاستحسان ان القصاص لا يخلو اما ان  
يكون <sup>في</sup> من حق بالانفس واياما كان فللاب ولاية على ذلك  
لشئته وهو ان للاب شفعة كاملة على الصغير وله رأي كامل  
فيحكم كحال الرأي يقدر على تحصيل النظر للصغير وبحكم الشفعة يحصل <sup>النظر</sup>







بهم عيال لاي حنيفة سرح في الفقه باب من نريد الاصول فالأقوى اجماع  
 لصحابة نضافا منه مثل الآية ثم الذي نص البعض وسكت الباقون ثم  
 جماع من بعدهم على حكمه يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على  
 نول سبقهم فيه مخالف باب من اصول الورقات فاعلم ان العقائد  
 لاجماع لا يخص في القول بل يعتقد بالاجماع بقولهم وفعلهم اعني علمهم  
 بقوله البعض وعمل البعض واقرار البعض وسكوت البعض باب  
 من يتابع اذا رأى الانسان رجلا مع امرأة او امته يريد ان  
 يزني بها على كونه منها ايج لا قتله ولو ساء يزني بامرأة او بنات  
 رحم محرر منه وقد طوعته في الجماع فله ان يقتل الرجل والمرأة  
 جميعا باب ايضا منه ذكر في الجرد اذا دخل دابره يريد ان يسرق  
 ماله فقتله فلا قود عليه ولا ريب باب من الذخيرة في كتاب الجنحة  
 وفي المنتهى مرجع لقلت فلانا وقد بسم عهد او خطأ قال استحسن ان  
 اجعل ديتي في ماله باب من اذنبه باب اقر القاتل انه قتل ذبا  
 ولي القتل العمد كانت الدية في دال المائل باب من القتاوى الصر  
 اتهم يقتل رجل فغير له لم قلت فلانا فقال كذا كان مكتوبا في لواء  
 المحفوظ او قال قلت عدوي فهذا من الصفات منه اقرار بانقل  
 فيلزمه الدية في ماله ان لم يقربا لعمد باب من الابانة اتهم  
 يقتل رجل فقتله لم قلت فلانا فقال كذا كان مكتوبا في الدوح المحنة  
باب ننتسب برؤي فهذه ان الفطراذ و...



فِي مَالِهِ بِإِذْنٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ ثُمَّ الْإِنْفِاقُ أَنْ يَقْصِدَ مَبَاحًا فَيَصَادِفَ مَحْظُورًا كَمَا  
 إِذَا رَمَى إِلَى صَيْدٍ فَاصَابَ أَدَمِيًّا أَوْ إِلَى حَرْبِيٍّ وَقَدْ كَانَ اسْمُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ  
 بِسَلَامَتِهِ أَوْ رَمَى إِلَى مَوْتَدٍّ وَقَدْ كَانَ اسْمُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِسَلَامَتِهِ أَوْ رَمَى  
 بِفَاصِبٍ عَمٍّ وَأَقْبَضَ أَكْلَهُ خَطَأً بِإِذْنٍ مِنَ الْمُبْسُوطِ وَإِذَا كَانَ الدَّمُ  
 بَيْنَ أَثْنَيْنِ فَعَفَا أَحَدُهُمَا ثُمَّ قَتَلَ الْآخَرَ فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَمَّا أَنْ تَعْلَمَ  
 بِهِ أَنَّ صَاحِبَهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِذَا عُلِمَ بِعَفْوِ صَاحِبِهِ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ  
 عَمٌّ بِحُكْمِ الْعَفْوِ وَسُقُوطِ الْقصاصِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِعَفْوِ صَاحِبِهِ  
 وَقَتْلَهُ فَهُوَ لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ عَلَى ظَنٍّ أَنْ قَتَلَهُ مَبَاحًا فَلَا يَجِبُ  
 الْقَصَاصُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قَتَلَ سَاجِدًا عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ أَوْ مَوْتَدٌّ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ  
 مُسَلِّمٌ فَإِنَّهُ لَا يَقْتَصُ وَالْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَا كَذَلِكَ لَكِنَّ هَذَا وَمِثْلُ هَذَا هِيَ الْحَادِثَةُ  
 وَقَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَنَى الْقَصَاصُ  
 وَأَوْجِبَ الدِّيَّةَ وَهَذَا تَحِبُّ الدِّيَّةَ أَيْضًا وَلَكِنْ فِي مَالِهِ لِأَنَّ هَذَا  
 عَمْدٌ وَالْعَاقِلَةُ لَا يَتَحَمَّلُ الْعَمْدَ فَأَمَّا إِذَا عُلِمَ بِعَفْوِ صَاحِبِهِ وَعُلِمَ بِحُكْمِ الْعَفْوِ  
 وَمَعَ هَذَا تَعَمَّدَ الْقَتْلَ فَإِنَّهُ يَقْتَصُ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِسُقُوطِ الْقَصَاصِ فَقَدْ  
 عُلِمَ أَنَّهُ قَتَلَهُ ظُلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ فَإِذَا قَتَلَ مُحَقَّقٌ الدَّمِ عَمْدًا يَجِبُ الْقَصَاصُ  
 عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحُكْمِ الْعَفْوِ وَقَتْلَهُ فَهُوَ لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ ظَنَّنَا  
 بِظَنٍّ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَا يَشْتَبِهَ عَلَى النَّاسِ الْآيَةُ أَيْ أَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَى  
 مَا لَكَ حَقٌّ قَالَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَصَاصُ بِإِذْنٍ مِنَ الْمُهْدِ أَيْ فِي مَسْأَلَةٍ  
 تَتَنَبَّأُ وَلَوْ شَهِدَ وَأَبَى الْقَتْلَ لُطْلِقَ وَإِنْ قَرَّبَ بِطُلُقِ الْقَتْلِ يَجِبُ الْقَصَاصُ



وان لم يوجد التجدد وهذا لان القصاص فيه معنى العوض <sup>في</sup>  
لانه شرع جابراً فحاز ان يثبت مع الشبهة كسائر المعاص <sup>من</sup>  
التي هي حق العبد من العتابية والاقرار بالقتل المطلق <sup>جب</sup>  
الدية كالشهادة بالقتل المطلق ومنه وكذا ان وجد مع  
امرأة او جاريتها او ذات رحم محرم منه يريد ان يغلبها  
وان كانت مطاوعة قتلها <sup>من</sup> البرهانية سارق خسر  
في جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب المنزل فاقى  
عليه حجراً فقتله فعلى عاقلته الدية وعليه الكفارة لان هذا  
قتل فيه شبهة الا باحتمال من الفتاوى الخانية رجل رأى  
رجلاً يزني بامرأة او بامرأة رجل آخر وهو محصن فصاح  
به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا حل هذا قتله فان قتله لا <sup>قصاص</sup>  
عليه من الملتقط وكذلك اذا وجد مع امرأة او مع جارية <sup>بيته</sup>  
رجلاً يريد ان يزني بها وهي مكرهة فان رآه مع امرأته  
او مع محرمة له فهي مساوغة على ذلك قتل الرجل والمرأة <sup>جميعاً</sup>  
من الصيرفية دخل بيته فرأى فاجرام امرأته او جاريته  
فقتله لا يجب القصاص وحل له قتله وقال ان غلب على <sup>ظنه</sup>  
ان يغلبه حل قتله من العتابية ولو اقرانه قتله بالسيف  
ثم قال ضربته بالسيف فقتله ثم قال لم اقصد ان يصدر <sup>جب</sup>  
القصاص <sup>جل</sup> من الذخيرة عن محمد سرح في الرجل يد غار على



ثم بيته يرب اخذ متاعه فله ان يقتله اذا كان يخاف ان لا يقوى عليه  
 ان اراد اخذه بيده وكذا لثا اذا كان يقوى عليه الا انه قد اخذ متاعه  
 وذهب ان يرميه فيقتله او ينهب متاعه فله ان يرميه بالنشاب <sup>يقتله</sup>  
 وكذا لثا اذا راه يستكره جارية بيته او امرأته فله ان يقتله وكذا لثا ان كان  
 مطاوعة وخاف ان يتركه حتى يأخذها يوافقها وفي المشتق <sup>جاء</sup>  
 دخل منزله فوجد رجلا يفرج اهلها فخاف ان هو اخذها ان يقتله <sup>القاء</sup>  
 انه في سعة من قتله وذكوا ايضا وكذا لثا لو راه مع جارية بيته ولو راه مع  
 امرأته او مع محرمة له وفي نسخة عمة علي ذلت فغداه جميعا قتل الرجل والمرأة  
 جميعا وفيه ذل ثم راح ويوان لصا على در <sup>لا ولا سلاح</sup> محدد  
 وصاحب امره ريعم لم يقوى على اخذها ان ملكه الا انه يخاف ان  
 يأخذ بعض متاعه وينهب ولا يتقدرا عليه ووجه صريح وفيه  
 ايضا روى الحسن بن زيد عن ابي حنيفة راح قتل وجد في دار <sup>جاء</sup>  
 فقاه صاحب الدار دخل على بسير فني فقتله قال ان كان معروفا <sup>بالسر</sup> قتل  
 فله ثمن عليم من ابي بيع انه دخل ليلته دار رجل فعلم به صاحب الدار  
 فغير انه لا يقدر على اخذه بيده فان له قتله سواء دخل عليه فكبيرا  
 او غير مكبر <sup>وذكر في الجرد</sup> واذ اذ <sup>بريد</sup> ان يرمي به  
 فقتله فلا قود عليه ولا رية به من عتابة ولو ذبح ما ثمة <sup>رجل</sup> فله  
 كان ميتا فالك ية استحسن وكذا اذا قتله ثم ادعى انه كاره وهو <sup>ف</sup>  
 لثا تحب الدية وروى الحسن راح انه لا شيء فيه <sup>من التاخير</sup>



رجل نائم وهو صحيح البدن قد بجه انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه  
 يقتل قياسا وفي الاستحسان تجب الدية لهم من الكبرى رجل سراه وهو  
 نائم صحيح فذبحه انسان قال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي  
 الاستحسان يفهم الدية ولا يقتل لانه احتمل ان يكون صادقا والحياة  
 الثابتة باستصحاب الحال لا يكفي لوجوب القصاص <sup>لهم</sup> من الاستحسان  
 من نظري باب فاصاب سمام ففقا عينه ضمن الفاقى دية العين قال  
 الشافعي سراح لا يفهم لاسراوي عن النبي عليه السلام انه قال لو <sup>اطلع</sup> رجل  
 عليه لو علمت انك تنظري لفقأت عينك فعلم ان الفقا يحل لمثله  
 ولانه بالنظر هتك حرمة الحرم فجاء ان يستعمل به آلة الهتك كما لو سرق  
 ماله وهتكه لان البناء كما ينبغي حرمة المال يستحق حرمة الحرم وهتكه ذلت  
 بالاذن وهتكه هذا بالنظر ولان من دخل دار انسان يريد نفسه  
 او ماله حل له قتله دفعا فكذا ذلت اذا مد عينه يريد هتك حرمة عورة  
 حل له فقي العين دفعا <sup>ذلت</sup> عليه اذا دخل راسه دار غيره حل له ما  
 المدفع عن دارهم بالرمي كما لو دخل بنفسه <sup>لهم</sup> من المبسوط اما علما واما  
 سراح احتجوا وقالوا وذلك لان هذا رمي مباح فما تولد منه لا يكون  
 غمونا عليه بخلاف ما اذا رمى صيدا فاصاب آدميا فان ذلت  
 بما تجب الدية لانه لا يصدق <sup>لهم</sup> من المبسوط وعن علي رضي  
 الله عنه قال من نظر في دار قوم فرموا عينه فلا شيء عليهم والمعنى  
 في المسئلة وهو انه قصد الاطلاع على عوراتهم فوجب ان لا تجب



الدية كما لو ادعى ان اسمه منه ولو نظر في دار قوم فرموه بسهم  
 ففقوا عينه اجمعوا انه اذا دخل راسه في الدار ان لا تجيب الدية  
 من القنية اذا نظر في باب دار انسان ففقوا عينه صاحب الدار لا  
 ان لم يكن تجيبته من غير قني العين وان امكن يضمن وقال الشافعي  
 راجح لا يضمن في الوجهين ولو ادخل راسه فرماه صاحب الدار ففقوا  
 عينه لا يضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كما لو قصد اخذ ثيابه فله  
 حتى يقتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارج جهل من النهاية  
 شرح المداينة في علم من علم بعينه قد جاء به العاد ومكرها فتجنده  
 بريء وهو يعلم به يجب القود قياسا لانه عد محض وفي الاستسنان  
 لا قود لان كونه مقبولا في وضع واحدة على راسه شبهة في راسه  
 راسه وعلى راسه في ماله ولا كفارة له من كشف الدية  
 ان يجوز ان يسقط القود باعتبار طئه كما لو سرى الى شخص  
 وانه هو مسلم واذا سقط القود عنه بالمشبهة لزمت الدية في  
 من الاخرى من كل جرحه من كل خطأ ثم جرحه عند افيات منهما لم  
 تعاص لتمت شبهة الخطأ فيه بالنضمام الخطأ الى التماس منه  
 فتد جمعوا ان المشبهة مانعة من التعاص به ومنه ايضا والتعاص  
 يقطع به في شبهة كما في الحقيقة من اليد ابيع ولو رأى من رجلا  
 انه قد عجل بالسلام او اقر القاتل عتده وادعى انه ذاك وقصص  
 به وقتا من زمانه عت الا سلام فقتله باج له ان يضمن



قتل به سلم من القتل يرب عن محمد راج في رجل رأى رجلاً قتل  
 له هذا واقرب منه وقال القاتل قتلته عد القصاص لي عليه  
 او امرت ولم يعلم الا بن وسعه انه يقتله ووسع من رآه او سمع  
 اقرب منه ان يعين الا بن عليه من العتابة قال رأى الا بن  
 رجلاً قتل اباه واقرب منه بن لك ثم محمد او ادعى الاستحقاق  
 عليه فله قتلهم من شرح الآثار ثم ابو هريرة اسمعوا لي  
 ما يقول سيده كم انه لخير وانا اغير منه و الله اغير مني يعني يسيدكم  
 سعد بن عباد قال سعد بن عباد لرسول الله صلى الله وسلم  
 امرأت لو وجدت مع امرأتى رجلاً امهله حتى آتي بأربعة  
 شهداء فقال عليه السلام نعم قال كلاً والذي بعثت بالحق اني  
 لا عالج بالسيف قبل ذلك فقال عليه الصلوة والسلام هذا الحد  
 فالحد يثيد على ان من قتل رجلاً ثم ادعى انه وجد مع امرأته  
 لا يسقط عنه القصاص يرحى يقيم بيته على كونه مستحقاً للرحم  
 من الزيادة اصل الباب ان من اقرب بسبب الضمان ثم ادعى  
 ما يبرأ منه عن ضمان لا يصدق الا بحجة ومتى انكر سبب الضمان  
 فالقول قوله واعلم ان اسناد الفعل الى حالة معهودة تنافي الضمان  
 لا محالة يكون الكا السبب الضمان فيكون القول قوله من  
 العتابة ولو قال قتلته بالسيف ثم قال كان معي غيري قتل فمالو قال  
 قتلته انا ورجل كان معي مجنوناً او كان ابوه ضمن نصف الدية



ولَوْ قَالَ قَتَلْتَهُ وَأَنَا صَغِيرٌ وَمَجْنُونٌ صَدَقَ إِذَا عَرَفَ جُنُودَهُ وَالْأَمْرَ بِصَدَقِ  
 مِنَ الْمَذْهَبِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ وَجِدَ رَجُلًا يُؤْتِي بِأَمْرَةٍ  
 وَلَمْ يَكُنْهُ الْمَنْعُ إِلَّا بِأَقْلٍ فَقَتَلَهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى  
 لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِحَقٍّ وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ قَتَلَهُ لَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْوَلِيُّ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ  
 كَمَا يَقُولُ فَإِذَا حَلَفَ الْوَلِيُّ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَوْدِ لِلْمَارِ وَيُؤْتِي أَبُو هُرَيْرَةَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدْتُ  
 مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا امْتَهَلَهُ حَتَّى آتَى بِي بِأَمْرَةٍ شَهِدْتُ أَنَّهُ قَاتِلٌ لِي فَقَدْ عَلِمْتُ  
 لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ بَيْنَةٍ لَهُ مِنَ الظَّاهِرَةِ الْمُرْعِنَانِيَّةِ وَحَسْبُ الْبَيِّنَةِ  
 رَحِمَ قَتِيلٌ وَجَدَ فِي دَارِهِ فَقَالَ صَاحِبُ الدَّارِ دَخَلَ عَلَيَّ ابْنُ بَيْسَرٍ فَقَتَلَنِي فَقَتَلْتَهُ  
 إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالسَّرَقَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِهِ مِنَ النَّهْيَةِ وَإِنْ قَتَلَهُ  
 وَفِي رَأْيَةِ أَنَّهُ لَصَقٌ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ اتَّقِيسُ أَنْ يَقْتَصَ  
 وَفِي الْأَمْتِ سَانٍ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ بِهِ وَمِنْهُ فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ فِيهَا هَوَاجِمَ  
 الْأُمُورِ وَهُوَ الْمَاءُ وَالْفَرْجُ جَائِزٌ الْعَمَلُ فِيهَا بِأَكْبَرِ الرَّأْيِ عِنْدَ  
 الْحَاجَةِ بِهِ مِنَ الْغَوَامِضِ وَإِنْ فِي الدِّيَّانَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْمَاءُ  
 يَعْمَلُ بِغَالِبِ الرَّأْيِ وَهُوَ كَالْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ  
 قَالَ عُلَمَاءُ وَنَاسُ حَلَا يُقْتَلُ الذِّمِّيُّ بِالْمُسْتَأْمَنِ وَلَا الذِّمِّيَّةُ بِالْمُسْتَأْمَنَةِ  
 وَلَا الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ فِي الْمَقْصُولِ شَبْهَةٌ هَدَرَ الدَّمَ فَيَعْمَلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ  
 فِي نَفْسٍ مَا يَسْقُطُ بِالشَّبْهَةِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْإِلِيلُ عَلَى شَبْهَةِ الْهَدَرِ إِنْ دَامَ  
 الْحَرْبِيُّ وَالْمُخَوَّبِيُّ هَدَرَ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَكُونُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ بِهِ وَمِنْهُ



فاجب شبهة الاباحة وان ارقتت الاباحة بعارض من  
 المحيط والدخيرة ولا يقل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية لتكفر  
 شبهة الاباحة في المحل من الاسرار ولا يلزم اذا كانت الشريعت  
 غائبا كبيرا لان المانع من الاستيقاظ شبهة السقوط بتوهم عضالة  
 ومع شبهة الاسقاط لا يستوفى القصاص من المبسوط ولا كان  
 للقتل وليان فعفا احدهما ثم قلته الآخر خطأ تجب الدية على عا  
 هذا الولي وله عليه نصف الدية في ماله فاذا قبض ورثة العيا  
 الدية من عا قلته يرجع القاتل في مال المقتول خطأ بنصف الدية  
 فان قلته غير الولي فانك تغير امر الولي فهو عمل يجب القصاص ولازم محقق  
 في حقه انما يرجع قلته لولي القتل خاصة وان كان خطأ يجب الدية  
 على عا قلته وان كان بامر لا يجب شيء لان له قلته بامر فان  
 قال ولي القتل انا امرته ان كان له بينة على ذلك لا يجب شيء  
 لان قلته بامر فصار كما لو قتل الولي بنفسه وان لم يكن له بينة  
 ولكن يعرف ذلك بقوله فيه قياس واستحسان في القياس يجب  
 القصاص وفي الاستحسان تجب الدية وجه القياس ان القصاص  
 ثابت في الظاهر الا ان هذا بقوله انا امرته قصد ابطاله فلا  
 يصدق وفي الاستحسان لا يجب القصاص لان قول الولي انا  
 امرته يصير شبهة في وجوب القصاص فلا يجب وتجب الدية  
 من الظهيرة واذا كان الدم بين اثنين فعفا احدهما ثم ان لسا



قتل العاقل عمد فهو على وجهين ان قتله ولم يعلم بعقوباته فالتعاس منه  
 يقتل الساكت به وفي الاستحسان ان لا يقتل وتجب الدية في ماله فرق  
 بين هذه وبين ما اذا رمى سهما الى شخص او قتل شخصا على ظن انه حر  
 فظهر انه مسلم حيث تجب الدية على العاقل وجعل ذلك خطأ وأما انه  
 علم بالعفو ومع ذلك قتله ان لم يعلم بالحرمة وقال طنت ان قتله يحل فان  
 لا يقتل ولكن تجب الدية فاما اذا علم بالحرمة فقتله فانه يقتل من  
 الذخيرة وان علم الرامي انه مسلم وانه اخرج مكرها فقصده الرامي بالرمي  
 وقتله فالتعاس ان يجب القصاص لان هذا مسلم قتل مسلما عمداً  
 وجد الله عن نفسه فوجب ان يقتل به كما لو لم يكن المقول في صف  
 المشركين وفي الاستحسان لا يجب لان الرمي الى صف المشركين مباح  
 لما ذكرنا فكونه في موضع اباحه الرمي والقتل يصير شبهة في دماء ما يذبح  
 بالشبهات ونقول المرمي اليه في صف المشركين بصورتهم والصورة  
 تورث شبهة والقصاص يسقط بالشبهة فهذا كما قلنا فيمنزلة  
 اليه غير امرأة فوطئها فولدت فانه يثبت النسب وان لم يكن هناك  
 حقيقة فراش لما انه يصور بصورة الفراش فلكي ذلك لثبات النسب  
 ولكن تجب الدية لان المال يثبت مع الشبهات وقد اتلف نصا  
 متقومة ويكون الدية في ماله لان فعله عمد من العتابة ولو  
 وجد في داره رجل قتل فالتسامة والدية على عاقله يدخل معهم صاحب  
 الدار ولو كان في البيت رجلان فوجد احدهما مذبوحا فالدية على



عائلة الآخر عند أبي يوسف سرح وقال محمد سرح لا شيء عليه من  
 انكا في لا بني يوسف سرح ان الطاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فلا يعتبر  
 ذلك التوهم كما لو وجد قتيلا في محلة لم يلبثت الى هذا التوهم وان <sup>جد</sup>  
 قتيلا في الله اسرنا لقسامة على قومه ويدخل العائلة في القسامة ان كان <sup>نوا</sup>  
 حضورا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار كسر عليه الايمان  
 وهذا عند أبي حنيفة ومحمد سرح وقال ابو يوسف سرح لا قسامة على  
 العائلة <sup>جد</sup> من السراجية لو وجد القتيلا حرا او عبدا ولم يعلم من قتله  
 يستخلف خمسون رجلا منهم يتخيرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علنا <sup>له</sup>  
 قاتلا فاذا حلقوا قضي على اهل المحلة بالديتهم من الذخيرة ثم القتل  
 اذا وجد في دار رجل فالديته على عائلة صاحب الدار اتفاق الروايات  
 والقسامة على صاحب الدار في رواية وفي رواية اخرى القسامة  
 على عائلة صاحب الدار <sup>جد</sup> من التمس خانية وفي الذخيرة واذا <sup>جد</sup>  
 الرجل قتيلا في دار ابيه او ابنه او المرأة في دار زوجها فالديته على <sup>حب</sup>  
 الدار والقسامة على عائلته وفي الخانية وجبت القسامة على <sup>قله</sup>  
 ولا يحرم عن الميراث <sup>جد</sup> من ابناء بيع وقال محمد سرح لو وجد ابن الز  
 واخوه قتيلا في داره فان على عائلته دية ابنه واخيه فيرثها هذا  
 ان كان وارثا من التهذيب ولو وجد الابن قتيلا في دار ابيه او  
 اخيه فالديته على عائلته وان كانوا وارثا فدية ولو كان اثنان في دار  
 فوجد اهداهما قتيلا يضمن الآخر دية وهذا ابو يوسف ومحمد سرح



لا يضمن لحم من المبسوط ولو وجد الرجل قتيلا في دار ابنه ففيه القصاص  
 والدية لان الاب اذا قتل الابن او الابن اذا قتل اياه لا يهدر دمه  
 فاذا كان هكذا اصار هو والاجنبي سواء فقتل فيه القسامة والدية على  
 عاقلته لحم من التجريد وان وجد في دار ابنه او اخيه فعلى عاقلته  
 وان كان هو وارثه لحم من العتابية ولو وجد في دار وارثه لا وارث  
 به غيره لم يحفل عاقلته له ولو وجد في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان  
 فادعى كل واحد القتل على صاحبه فللابن ثلث الدية على عاقلتها وللبنات  
 سدس الدية على عاقلته لان له ثلثا القتل لنصفه وخذ في نصيبه فهدا  
 ونصفه وهو الثلث في نصيب اخته فيثبت ولها السدس س على عاقلته  
 اخيه لحم من الكافي وان وجد القتل على دابة يسوقها رجل او ثورها  
 او هو راكبها فالدية على عاقلته دون اهل المحلة لانه في يده فصار كما  
 لو وجد في دارهم وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه لان  
 الله يبر في حفظ الملك الخاص الى المالك والدية على عاقلته لان  
 نصرته وقوته بهم لحم من النافخ واذا وجد القتل على دابة يسوقها رجل  
 فالدية على عاقلته لوجود الدليل ظاهر ادون اهل المحلة كما لو وجد  
 في داره فان وجد في دار النساء فالقسامة عليه والدية على عاقلته  
 من الهداية قاله وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه  
 لان الدار في يده والدية على عاقلته لان نصرته منهم وقوته بهم  
 من الذخيرة ولا يقتل مستأمن بمسأمن في ظاهر الرواية لقن شبهة



الا باحة في المخلوع ومنه ايضا واكتفى لا باحة المقتل مجرد التحري في يومه  
 فالحمد ان يتجدد الانسان قتل من لا يحل قتله بالحد يد له من الكثرة وعصيته  
 اي من اخذ الكلا ان الفرد والباقي مع ذي سهم والاحق الابن ثم  
 ابنه وان سقط ثم الاب ثم ابيه الاب وان علا ثم الاخ لا اب وام ثم  
 الاخ لا اب ثم ابنته الاخ لا اب وام ثم ابن الاخ لا اب ثم الام كذا كانت  
 ثم اعوام الاب كذا كانت ثم اعوام الجد على الترتيب ثم المعق ثم عصيته على  
 الترتيب من المبسوط واذا قتل الرجل ولدا اخ وابن صغير فان قصاصا  
 الابن ولا يكون للاخ لان القصاص مورث على فرايض الله تعالى  
 والاخ لا يرث مع الابن فلا يرث القصاص وليس للعم ان يستوفي  
 لصغير لان له ولاية النكاح وليس له ولاية المصالح لانه لا يملك التصرف  
 في ماله من الناطق باب وجوه القتل والقتل على اربعة اوجها  
 ان يقتل رجل رجلان فانه يقتل به والثاني ان يقتل رجل رجلين فانه يقتل  
 بهما والثالث ان يقتل رجلان رجلان فانه يقتلان بر والاربع ان  
 يقتل رجلان رجلين فانه يقتلان بوما زاد من ذلك فعلى هذا القصاص  
 ويقتل كامل الاعضاء بناقص الاعضاء واما لو قطع جماعة عضو رجل مثل  
 اليد والرجل والاذن والانف ونحوها فقال ما لقتل المشافي روح  
 يقطعون به كما في النفس قال ابو حنيفة واصحابه يرونه والابو عبد الله  
 روح لا يقطعون به وعليهم الدية وكل من قتل احدا فانه يقتل به من ذكرنا  
 الا ستة عشر نفسا احدها اذا قتل الرجل ولده فلا يقتل به والثاني اذا



ولد ولد واثالث اذا قتلت المرأة ولد ج واثالث اذا قتلت ولد  
ولد هامن كل وجه في قول أبي حنيفة واصحابه وابي عبد الله والشافعي  
معهم وسائر الناس وفي قول مالك وعثمان الذي انجمه فذبحه و  
شبهه بما يعلم انه قد قتل قتله بعينه قتل ذلك فذلك بالجراح والمنا<sup>فس</sup>  
هذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به الا الله يعزر على ذلك والسادس  
انه يقتل الرجل عبداً بينه وبين آخر فلا يقتل به وعليه حصه الآخرين  
قيمه والسابع اذا قتلت ام الولد سيدها ولها منه ولد فانها لا تقتل  
ولا قصاص عليها ولا امرش لانها ليس بولد ان يقتل والده ولا والدته  
والتامن اذا قتل الرجل المستامن في دار الاسلام فلا قصاص عليه في  
ذلك في قولهم ولكنه يعزر على ذلك وروى اصحاب الامالي عن  
ابي يوسف راح ان عليه القصاص كالذي واثالث اذا قتل الرجل  
ولا امرش للمقتول فانه لا يقتل وعليه الدية لبيت مال المسلمين وفي  
قول عبد الله وفي قول بعض الفقهاء عليه القود والعاشر اذا قتل الز<sup>حل</sup>  
س جلا مع صبي والحادى عشر اذا قتل رجل مع مجنون والثاني عشر  
ان قتل رجلان رجل واحد بها بالجمد والاخر بالخطا فانه لا قصاص في  
ذلك في قول ابي حنيفة وابي عبد الله واصحابه والمحسن بن صالح  
ولكن نصف الدية على البايع والعاقل والعامد في ماله ونصف  
الدية على عاقلة الصبي والمجنون والخطي وقول الشافعي راح<sup>يقتل</sup>  
الرجل ويكون حصه الصبي والمعتوه او الخطي على العاقلة والثالث



عشر اذا ورث القاتل شيئاً من نفسه وذلت اذا قتل الرجل اخاه وله  
 خواتن آخرون فارادوا قتله فمات احد قبل القصاص ولا يكون له  
 ارث يجب القاتل فان القاتل يرث بعض نفسه منه فلا يقدر  
 الآخرون ان يقتلوه والرابع عشر اذا قتل الصبي احد اولا قصاص  
 عليه والخامس عشر اذا عفا بعض الورثة <sup>من الملتقط</sup> من الرجل  
 اراد ان يستكره او امرأة على الفاحشة عليهما ان يقتلاه وان  
 قتله فسد ماله هدر اذا لم يستطع الا بالقتل وقد مر من هتة  
 المسائل في كتاب الحد ومن هذا الكتاب <sup>من تجنيس الملتقط</sup>  
 وجد قاتل في دار وقال صاحب الدار قتله انا لانه اراد اخذ مالي  
 وعلى المقتول سيماء السارق وهو متهم في ذلك فعن ابي حنيفة  
 انه لا شيء على صاحب الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون  
 القصاص <sup>من</sup> شرح المصحح رجل مسلم كان حربياً اقرانه اتلف  
 مال هذا الرجل حال كونه حربياً او اقرانه اخذ منه الف درهم  
 فقال الرجل بل اتلفت مالي واخذت بعد اسلامك وكذب في  
 اسناد الاتلاف الى ما قبل الاسلام او اقرانه اتلف خمر <sup>من</sup> قال  
 او خنزيره بعد الاسلام فقال بل قبل اسلامي او اقرن <sup>قبل</sup> قطعه  
 عنقه فقال بل بعد عتقي قال محمد راجح لاضمان في الكفر <sup>بعض</sup> قال  
 من الذخيرة من امست رجلاً حتى جاء آخر وقتله عمداً او خطأ  
 فلا شيء على المسلم وعلى القاتل القصاص في العمد والدية في







وان كان الشق بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه <sup>ضيق</sup>  
لموت والمسئلة بحالها فان القاتل هو الذي شق البطن فيقتصر في  
الحمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العداوة <sup>تكب</sup> يغزر لانه امر  
المنكر ولا ضمان عليه لانه ذبح المفروغ عنه وكذا لك لو جرح رجل  
رجلا جراحة شحنة الذي لا يتوهم العيش معه وجرحه آخر جراحة  
اخرى فالقاتل هو الذي جرح جراحة شحنة هذا اذا كان الجرحا <sup>ن</sup>  
على التعاقب وان كانا معا فكلها قاتلان <sup>شق</sup> من التهذيب ولو  
واحد بطنه ولم يبق منه اضطراب الموت ثم ضرب آخر عنقه <sup>فالقصاص</sup>  
على الاول ويعاقب الثاني ولو عاش بعد يوم او بعض يوم او  
الاول يده ثم ضرب آخر عنقه فعلى الاول الارش وعلى الثاني  
القصاص ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالاب والابن <sup>جني</sup>  
او الخاطي والعامد او الصغير والكبير او السبع والانسان اذا قتل <sup>عند</sup>  
اشافي روح يقتل شريك الاب <sup>من</sup> الزیادات العنائية ولو ادعى  
الولي الخطأ واقرا القاتل بالحمد لا يجب شيء لان دعوى المال ينافي  
وجوب القصاص ولو ادعى العمد عليهما فقال احد هما قتلنا <sup>عند</sup>  
وجحد الآخر القتل اصلا يقتل المقر لانه اقر على نفسه بالقصاص <sup>والولي</sup>  
يدعي ذلك وشركة الآخر لم تثبت لانكاره والعذر لا يكون <sup>شبهة</sup>  
حتى لو كان المدعي يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء <sup>مر</sup>  
ولو قال احد هما قتله انا وفلان عدا وانكر الآخر او قال الآخر



قتلناه آياه وكان خطأ وقال الولي لا بل انت قتلت وحدك عداك  
 له ان يقتله لاتفاقهما على القصاص وشركة الآخر لم تثبت لتلك  
 الولي <sup>ك</sup>من القنية اصابت العجلة صيا فكسر رجله وصاحبها را  
 عليها وقال كنت نائما فطيه ارش الكسر <sup>ك</sup> ومنه والضمان  
 على سابق الجولة ولم يفصل بينهما اذا البصر ولم يبصر لان سوق الدابة  
 في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة <sup>ك</sup> من الخائفة رجل يسوق  
 حمارا الخطب في الطريق فقال كوست كوست وقد امد رجل <sup>ك</sup> لم  
 ذلت حتى اصاب ثوبه وتخرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوت الا  
 انه لم يتهيأ للتبني لضيق المدة ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره  
 وان امكنه التبني فلم ينتج بعد ما سمح لا يضمن السائق <sup>ك</sup> من عمدة  
 الغاوى اذا شج موضحة فبرأت ونبت الشعر فلا شئ عليه عند  
 ابي حنيفة راح قال ابو يوسف راح تجب حكومة العدل وكذلك  
 الحكم في الجراحات اذا برأت <sup>ك</sup> من التجريد وكل شئ ليس فيه ارش  
 معلوم ففيه حكومة عدل <sup>ك</sup> من التهذيب وذكر الخصى والعندين  
 حكومة العدل وهو ما يرى القاضي بمشورة من اهل البصرة وقل  
 يقوم لو كان عبدا مجنيا ويقوم غير المجني مجنيا فتجب نسبة النقصان  
 من قيمته من دية لو انتقص عشر القيمة يجب عشر الدية و  
 الاول اصح واعم واحوط <sup>ك</sup> من الجواهر رجل ضرب رجلا لطمته  
 فسقط سن منه يجب القصاص <sup>ك</sup> من السراجية رجل ضرب



سن رجل فتحرك فانه يستاني حولا فان اخضر او اسود فقيه كمال  
 المدينة وان اصفر تجب حكومة عدل اذا اقلع سن رجل لم يقطع سنه  
 ولكن يؤخذ بالمبرد الى ان ينتهي اللحم ويسقط ما سواه كذا ذكر القائل  
 اذا نزع سن رجل فانه لا يستاني <sup>لحم</sup> من القنار خانية وروى الحسن بن  
 عن ابي حنيفة راح في السن اذا نزعته ينظر به سنة وان لم ينبت اقص  
 منه وفي الا ملاء يقتصر من ساعته وذكر شيخ الامام في شرحه انه يقطع سن  
 القناح والقناح والشرع واحده وفي القناوى المخصصة فلما حصل ان السن  
 مشروع والخذ بالمبرد احتياطاً <sup>لحم</sup> من الخلاصة وفي لؤان وعزب <sup>سف</sup> الى بؤ  
 راح فيمن قطع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلك في الصبي ولكن ينظر متى  
 يبرأ موضع السن اما اذا ضرب سن رجل فتحرك ينظر حولا لما مر <sup>لحم</sup> وفي  
 البيوع اشارة الى انه يؤجل ايضا <sup>لحم</sup> وفي القناوى ايضا لا يؤجل في البؤ  
 وقال الامام السر حسبي راح في ريات الاصل يستاني حولا في الكبير لا  
 نبات في الكسر والقناح وهكذا في شرح الشافعي راح وهكذا في المنتقى  
 وفي الزيادات وبالاولى يعني في البالغ <sup>لحم</sup> من الخلاصة ان النزاع  
 مشروع والخذ بالمبرد احتياطاً <sup>لحم</sup> من شرح الطحاوي ان الجنائيات  
 يعتبر ما لها لا حالها الا يرى انه لو جرح رجلاً فانه لا يعتبر حالها ولكن  
 ينتظر ان يرى الى النفس جعل قاتلاً وان لم يرس الى النفس جعل جارس  
 من حاشية الشاشي لو جرح انسان رجلاً والظاهر انه مال الجراحة  
 ينتظر مال امرها فلا يعجل في الحكم بايجاب ارشها لجواز ارتفاع <sup>لحم</sup>



من الهداية قال وان شهد انه قتله وقال لا ندري باي شيء قتله <sup>ففيه</sup>  
الدية استحسانا واليأس ان لا تقبل هذه الشهادة لان القتل يختلف  
باختلاف الآلة فجهل المشهود وجدا لا استحسانا انهم شهدوا بقتل  
مطلق والمطلق ليس بمحل فيجب اقل موجه وهو الدية ولا ندري <sup>اجام</sup>  
في الشهادة على اجماعهم بالمشهود عليه ستر عليه <sup>له</sup> ومنه ومن شهر  
على المسلمين سيفاً فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهر  
على المسلمين سيفاً فقد ابط دمه ولا ندري باي شيء فسقط عصمته ببيعته  
ولا ندري عن طريق الدفع القتل عن نفسه فله قتله وقوله فعليه وقول  
محمد راح في اصل الجامع الصغير فحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة  
الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر <sup>له</sup> وفي سرقة الجامع الصغير  
من شهر على رجل سلاحا ليلا او نهارا او شهر عليه عصا كبيرة ليلا  
او نهارا في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عدم افلا شيء عليه  
لما بيننا وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل <sup>من الكا</sup>  
ومن شهر على المسلمين سيفاً فعليه ان يقتلوه لقوله عليه السلام  
من شهر على المسلمين سيفاً فقد ابط دمه ولا ندري اذا شهر عليهم فقد  
حاربهم فبطلت عصمته للحارب كما بطلت عصمته دماء اهل البغي  
بالحاربة ولا ندري قصده قتل المسلمين فوجب عليهم دفع قتله ولم يتمكنوا  
منه الا بقتله فكان قتله مستحوا وقوله فعليه يشير الى الوجوب لا  
دفع الضرر واجب ومن شهر على رجل سلاحا ليلا او نهارا في <sup>مصر</sup>



او غير مصر وشهر عليه عصا ليل في مصر او نهارا في غير مصر فقتله  
المشهور عليه عدا فلا شيء عليه لما بينا وهذا لان السدح لا يثبت  
فحتاج الى دفعه بالقتل وهذا الدفع واجب فلا يصلح سببا للقضاء  
من المصنف قصد انسان قتل انسان بالعصا في مصر را. <sup>المقصود</sup> فضله  
بالسيف لزومه القصاص وقالا لا قصاص عنده وفيد بالمصر لانه اذا  
في المفازة ليل او نهارا لا قصاص عليه اجماعا وقيده بالعصا لانه اذا  
قصد بالسيف لا يلزمه القصاص بل يركب او نهارا اجماعا من الفتاوى  
المصريين في باب قطع الطريق من ترحح الطحاوي سرح وان تنهين  
في مصر نهارا ما يثبت كالعصا المصغير لا يباح قتله ولو قتله ضرر ولو  
في المفازة او في موضع لا ينفقه الغوث او في مصر ليل يباح قتله  
ولو قتله لا يضمن وان شمر ما لا يثبت كالسيف والسلاح والحجر <sup>الكبير</sup>  
يباح قتله دفعها عن نفسه لا يضمن <sup>من</sup> من الذخيرة رجل شهر على  
رجل سلا حافان وقع في قلب المشهور عليه ان جاء ليقتله او ليضرب  
اولياخذ ما له حل له ان يقتله وان ضربه المشهور عليه فسقط  
من حيث يعلم انه لا يقدر ان يقتل الشاهر المشهور عليه فلا يحل  
ان يضربه بعد ذلك وكذلك اذا اراد ان يضربه ففر منه فلا يحل  
له ان يتبعه وكذلك لو ضربه الشاهر ضربة ثم امتنع عن الضرب  
فلا يحل للمضروب ان يضربه فان ضربه حتى مات الشاهر وقا  
برا المشهور فانه يقتل المشهور عليه بالشاهر <sup>من</sup> من المحيط



الفصل الثامن والعشرين من كتاب الجنايات في آخر المصنفات  
 من جنايات الجامع الصغير رجل شهر على المسلمين سيفاً قال حق  
 على المسلمين ان يقتلوه ولا شيء عليهم لا نذر صار في معنى الحربي  
 والجواب في الحربي كذلك من جامع الشروح وما على القاتل  
 بالمثل والحق والتعريق قتل فاعقل في المصنف قوله بالمثل  
 كالجر العظيم والخشبة العظيمة والحق بان خنق رجله جلا حتى  
 مات فلا قصاص فيه عنده ولكن يقتل سياسة ان اعتاد ذلك  
 وعندهما ان دام على الحق حتى مات فعليه القصاص وان ترك  
 الحق قبل موته ثم مات بعده ينظر ان دام على الحق قد مر ان يجوز  
 ظاهره يجب عليه القصاص والا فلا من المصلحة نصاص في قتل  
 بالمثل والحق والتعريق والالتقاء من جبل او بر منة وعندهما  
 والنشاف في رح يجب فيه القصاص اذا كان الهلاك غالباً  
 من جامع الشروح والاصل ان القصاص يتعلق بالعمد المحض لا بالخطأ  
 ولا بشبه العمد لانه عليه السلام قال لا قود الا بالسيف والنص معلوم  
 اجماعاً حتى يتعدى الى النشاب والتجوير فعلم انه لم يرد به معنى السيف  
 وانما اراد به معنى المطلوب منه واختلفوا فيه فقالا معناه ما لا يطبق  
 البينة احتماله فيهلك جرحاً كان او لم يكن وقال ذلك المعنى هو  
 الجرح الذي ببعض البينة ظاهراً وباطناً ثم العمد ما تعمد به بسلاح  
 او ما اجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحمد ومن الخشب ولينة



لقصب المروءة المجددة والنار وشبه العمد ان يتعمد الصرب بها  
 بسلاح ولا اجري مجرى السلاح عنده وعندهما هو ان يتعمد ضربه  
 بما لا يقتل به غالبا كالقتل بالسوط والعصا الصغيرة قال القتل بالثقل لا يوجب  
 القصاص وقال لا يوجب <sup>ل</sup> ومنه ولو ضرب رجل له بكافركرت <sup>ب</sup> فإ  
 ان ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وان ضربه من قبل الخشب  
 فلا قصاص فيه وقد ذكرنا ان المعتبر هو الجرح او الحديد ضرب <sup>ب</sup> حلا  
 بسيف في عمده فخرق السيف العمد وقتله قال ابو حنيفة راح لا قصاص  
 عليه وقال محمد راح ان كان العمد ثقيلان ضربه به وحده قتل  
 وهو بناء على ما عرف من اصل ابي يوسف ومحمد راح ان المعتبر  
 عندهما ان يحصل القتل <sup>ب</sup> الة يقصد بمثل ذلك القتل ويقصد بالقتل  
 عادة و ابو حنيفة راح يعتبر دليل القصد على ما قد مناه من التهتك <sup>ب</sup>  
 اما العمد ان يقصد ضربه <sup>ب</sup> الة جارحة كالسيف والسم وليطة القصب  
 والتحريق بالنار اما التحريق والتعريق والقتل بالحجر الكبير وكل ما يقتل به غالبا  
 او غير غالب لكن لا يخرج اذا قصد فهو شبه عمد وقالوا والشافعي <sup>ب</sup>  
 ما يقتل به غالبا <sup>ب</sup> اما الحديد الذي لا حد له كالعمود والحجر فيه <sup>ب</sup>  
 عن ابي حنيفة راح <sup>ل</sup> من التفسير البستي وقوله الحر بالحر والعبد بالعبد  
 اختلف اهل التأويل في ذلك على اربعة اقاويل احدها انها نزلت <sup>ب</sup>  
 من العرب كانوا اغرة اقوياء لا يقتلون بالعبد منهم الا حراما وبالمرء  
 الا رجلا استطاله بالقوة واذ لا بالاغرة فنزلت فيهم <sup>ب</sup>



١٩٠ يزوه و قول شعبي وقتاده مرض والثاني انها نزلت في قريتين كان  
 بينهما قتال وقال على عهد النبي عليه السلام وفيهم قتلى من رجال  
 ونساء وعبيد فنزلت فيهم هذه الآية فجعل النبي عليه السلام الدنيا  
 قصاصا بعضها ببعض دية الرجل بدية الرجل ودية المرأة بدية المرأة  
 ودية العبد بدية العبد ثم اُصلح بينهم وهذا قول السدي مرض  
 والثالث قول علي بن ابي طالب مرض كان يقول اياها قتل عبد فهو  
 قود فان شاء مولى العبد ان يقتل المحرقتوه وقاصوهم بثمن العبد  
 من دية المحرقات والى اولياء الحريقية دية وَاَيُّهَا عَبْدُ قَتْلَ حُرِّ فَهُوَ  
 قود فان شاء اولياء المحرقتوا العبد وقاصوهم بثمن العبد واخذوا  
 بعيته دية الحر وَاَيُّهَا رَجُلٌ قَتَلَ امْرَأَةً فَهُوَ بِهَا قود فان شاء اولياء المرأة  
 قتلوه وَاَذَوُا نِصْفَ الدِّيةِ الى اولياء الرجل وَاَيُّهَا امْرَأَةٌ قَتَلَتْ رَجُلًا  
 فَهِيَ بِه قود فان شاء اولياء الرجل قتلوها واخذوا نِصْفَ الدِّيةِ  
 والرابع ان هذا الحكم كان ثابتا في اول الاسلام ان يكون الزجل  
 بالرجل والمرأة والمرأة بالعبد والعبد بالعبد ثم نسخ بقوله تعالى وكتبنا  
 فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين وهذا قول ابن عباس  
 مرض من الكافي ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد للجومات منها قوله  
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصاص  
 في القتلى وقوله عليه السلام العمد قود من الكفر ودية المرأة  
 على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها ومنه وفي كاسن خمس



## الابن وخمس مائة درهم

كتائب الوصايا

من شرح الطحاوي اعلم بان الوصية ايجاب الملك بعد الموت كالميراث  
الا ان الفرق وقع بينهما ان الميراث يدخل في ملك الوارث  
من غير قبول والوصية لا تدخل في ملك الموصي له من غير قبول <sup>القبول</sup>  
على ضربين قبول بالصرح وقبول بالدليل والصرح ان يقول فليت  
بعد موت الموصي والدليل ان يموت الموصي له قبل القبول والرد  
بعد موت الموصي فيكون موته قبول الوصية ويكون ذلك ميراثا  
لو رثته <sup>من التهنيت</sup> ولو مات قبل القبول او الرد ملكه وارثه  
وموته كقبوله <sup>من الفصول</sup> ان الولاية في مال الصغير الى الاب  
وصيه ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص احد افا لولاية  
الى الجد وهو اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن  
فا لقاضي ومن نصبه القاضي فلهؤلاء كلام ولا ية التجارة بالمعروف  
في مال الصغير <sup>ومنه ايضا</sup> وللادب والجد وصيهما اجارة عبد  
الصغير وسائر املاكه واهواله فاما غير هؤلاء <sup>من الصغير</sup> في حجة  
فا لا يملك اجارة مال الصغير اليه لانه ليس لغیر هؤلاء ولاية  
التصرف في مال الصغير <sup>من القنية</sup> اذا اذن القاضي الصغير في  
التجارة وله اب او جد صار ما ذونا الوارث يستخلص التركة  
المستغرقة بالدین بقيمتها لا بالدين المستغرقي يمنع الملك للوارث



حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو  
 اعتق ثم سقط نفذ من الكنز ومن عقد منهم وهو يعقله بحر  
 الولي أو يفيده من السراجية لو اذن القاضي الصبي بالتصريف  
 والاب يا بني صح الوصي اذا اوفى عدد الكفن ضمن الزيادة فان  
 مراد في الكفن ضمن الكل من الفصول الوارث لا يملك بيع التركة  
 المستغرقة بالدين الا برضا الغرماء حتى لو باع لا ينفذ من  
 فتاوى شيد الدين التركة اذا كانت مستغرقة بالدين كانت  
 ولاية البيع للقاضي لا للورثة لانه لا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم  
 ولاية البيع من فتاوى القاضي الامام فخر الدين شرح رجل ما  
 وعليه ديون مستغرقة للتركة فباع الورث شيئا من التركة لا يجوز  
 بيعه على الغرماء الا برضاهم من وذكر شيد الدين في فتاواه  
 التركة اذا لم تكن مستغرقة بالدين والغريم اثبت الدين على  
 واحد من الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضي ما بحصته من الدين  
 وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضي الدين لان ذلك ملك  
 الوارث الاخر لان التركة غير مستغرقة من شرح الطحاوي  
 لولاية للصغير والصغير للغير في احد الامرين اما في المصالح  
 او في المناكحة اما ولاية المناكحة فوضعها كتاب النكاح اما ولاية المصالح  
 فالى الاب ان كان حيا وان كان ميتا فالوصي الذي جعله الاب  
 وصيا ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد او مات



وصيه ولم يوص احدًا فالولاية الى الجد اب الاب فان مات الجد  
فالى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاض  
فلهؤلاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة  
ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعا في المنقولات والعقار  
فان كان بيعهم واجارهم بمثل قيمته او اكثر او باقل قدر ما يتغاي  
الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغاي الناس فيه لا يجوز  
من الصغير بيع الوصي عقار اليتيم بمثل قيمته يجوز ولم يشترط  
في الكتاب شيئاً آخر قال شمس الائمة الحلواني راج هذا جواب  
السلف اما جواب المتأخرين انه انما يجوز باحدى شرائط ثلث  
اما ان يرغب فيه رجل بضعف قيمته او للصغير حاجة الى ثمنه او  
على الميت دين ولا مال له الا هذا او بد يفتى <sup>لم</sup> من الترخيص اذا كان  
على الميت دين او اوصى بوصيه وهي دسراهم او دنانير ولا دسراهم  
ولا دنانير في التركة والمورثة كبا رخصه فلو وصي بيع كل التركة  
وقال ليس له ذلك الا في قدر الدين والوصية والفتوى على  
هذا وهذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكل اتفاقا  
وهو ما اذا كان المورثة صغارا كلهم وكذا اذا كان المورثة كبارا  
غيبا والتركة عرض وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو ما اذا كان  
المورثة كلهم كبارا حضارا وقد باع بمثل القيمة وفي وجه خلا  
ما مر تقسيم آخر هذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكل



اتفاقا وهو ما اذا كان الدين مستغرقا للتركة ولا يؤدى الورثة <sup>بينه</sup>  
وفي وجه لا يجوز اتفاقا في الكل ولا في البعض وهو ما اذا اذيت الورثة  
دينه ونفذ واوصيته من مالهم لم يبق للوصي بيع التركة اصلا في التماس  
خلاف وهو ما اذا كانت التركة غير مستغرقة بالدين والوارث  
لم يرد الدين والوصية والوضع في الوصي للاحتراز عن القاضي فانه  
يجوز بيع القاضي للدين والوصية في كل التركة بالاجماع <sup>من النور</sup>  
سئل ابو نصر مراح عن غرماء وورثة تقدموا الى القاضي فرجموا ان  
فلانا مات ولم يوص الى احد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم  
ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قال ان فعلت رجوت  
ان يسعد ذلك ان كان يعرف عدالة الوصي ويصير وصيا ان  
صدقوا <sup>من</sup> القاضي انما في الخلاصة المرأة تأخذ مهرها من  
التركة من غير رضا الورثة ان كانت التركة دراهم او دنانير  
وان كان شيئا يحتاج الى البيع تباع ما كان اصله وتستوفي صداقتها  
وسواها كانت الوصية من جهة زوجها ولم تكن وتأخذ من غير  
صاحب الورثة وفي البيع انما يجوز بيع الاصل ان كانت وصيته  
من المأوى الحاوي وسئل ابو نصر عن اوصى الى امرأته وترك  
نساء والمرأة عليه مهر كيف تأخذ مهرها من هذا الصياح قال  
ان كان لزوجها من الصامت مثل مهرها فلها ان تأخذ من الصامت  
ان لم يكن له صامت فلها ان تباع ما كان اصله لبيع وتستوفي



صداقتها من ثمنه - وفي فتاوى النسفي سئل عن مات وبني  
 امرأة ألف درهم نقد فأخذت بمهرها بغير رضا عرس الوفاة  
 قال يجوز فان استحلقت بالله ما في يدها من تركته من الدراهم  
 التي يجب عليها اخراجها ليقسم بين الورثة فحلقت قال لا تأثم  
 فان لم تأخذ هذه الدراهم وطلب من هذا الوصي ايفاء المهر  
 من هذه التركة وانكر الوصي ذلك فاقامة البينة على دعواها  
 من المهر على دين الوصي هل تقبل قال نعم - من التمس خالي  
 سئل ابوالقاسم عن مات وترك اموالا واولادا صغارا فادعى  
 رجل ديناً على الميت وادعى رجل آخر وديعة وادعت المرأة  
 مهرها للوصي ان يؤدي ذلك من غير حجة قال اما الدين  
 والوديعة فلا بد من اثباتها عند الحاكم واما المهر فان ادعت  
 مقدام مهر مثلها فذلك واجب وكفى بالنكاح شاهداً -  
 وفي الحانية يدفع اليها مقدام مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهراً  
 معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها - من الصغرى رجل في يده  
 ألف درهم لرجل مات وعليه ألف درهم دين معروف فانها  
 عليه وترك انها معروف فقطى المستودع ألف للغير لم يضمن  
 لان ألف للميت وقد قضاه الى من له الحق وهو غير الميت  
 وليس للابن ميراث حتى يقبض الدين هذا كله رواية هشام  
 عن محمد راجح وذكر قبل هذا قال محمد راجح عده الله



من مات وله غلام قد كاتبه على الف وعلى الميت دين الف  
 بهذين المكاتيب الغريم اقتناه من ماله على مولاه بغير امر الوصي  
 وفي القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي لكن قد  
 القياس ونعتق المكاتب بأداء المال إلى الغريم - من الفصول  
 وذكر في بيعه وللأب أن يسافر بمال الصغير والصغيرة وله  
 أن يدفع ماله مضاربة إلى غيره وله أن يدفع بضاعته وأن  
 يوكل بالبيع والشراء والاستيجار وأن يودع ماله وأن يكاتب  
 عبده ويتزوج أمته ولا يزوجه عبده ولا يعير ماله ولده قياتها  
 وفي الاستحسان له ذلك وله أن يجعل مضاربة عند نفسه  
 ويشفي أن يشهد على ذلك عند الأبداء ولو لم يشهد يحل له  
 ذلك فيما بينه وبين ماله ولكن القاضي لا يصدقه وكذلك إذا  
 شاركه ورأس ماله أقل من مال الصغير فإن اشهد يكون الزبح  
 على ما شرط وإن لم يشهد يحل فيما بينه وبين الله تعالى ولكن  
 القاضي لا يصدقه ويجعل الربح على قدر رأس مالها وكذلك  
 هذا كله في الوصي - وذكر في المبسوط يعين هذا في حق الوصي  
 فقال للوصي أن يتجر في مال اليتيم وأن يدفع مضاربة وأن  
 يعمل في مضاربة وأن يضع ويشارك وإذا لم يشهد الوصي على  
 نفسه أنه يعمل به مضاربة كان ما اشترى كله للورثة لأنه لا يدعي  
 استحقاق بعض الربح من مال الوراثة لنفسه وما لا يستحق ذلك



لا بالشروط فما لا يثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له شيء من المال  
 وذكر في شرح الطحاوي ايضا وليس للاب ان يعتق عبد الصغير  
بماله ولا بغيره مال ولا ان يهب ماله بعوض وبغيره ولا ان يقر  
 من التماس حانية وفي الحانية ذكر الخصاف سرح اذا كان في الورثة  
 صغيرا وغائب ولم يكن في يد الغائب ولا في يد ام الصغير شيء  
 من التركة بل كان في يد الحضور الكبار وطلبوا القسمة من القاضي  
 يجعل للصغير وصيا يقوم بالقيمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيل  
 يأمرهم بالقسمة فان كان في يد الغائب شيء من التركة لا تقسم  
 حتى يحضر الغائب او يقيم البينة على ان ذلت ميراث بينهم  
 وعلى عدد الورثة فح يقسم وذكر في الجامع ان لا يقسم وان اقامت  
 البينة ما لم يحضر الغائب ولو كان شيء من التركة في يد ام الصغير  
 لم يجر فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شيء من التركة في يد  
 الغائب وثمة لا يقسم من المضرات في الكبرى اذا تصرف  
 واحد من اهل السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصي  
 للميت وهو يعلم ان الامر لو رفع الى القاضي حتى ينصب وصيا  
 فانه يأخذ المال ويعسده افتى ابو نصر الدبوسي سرح بان تصرف  
 جائز للضرورة قال قاضيان سرح هذا استحسنان وبديفتي عمر  
 نزل في بيت سرح فمات وتوكت دسراهم ولم يوص يرفع سرح  
 البيت الامر الى الحاكم حتى يأمره بشراء الكفن من ماله فان لم



القاضى كفته كفتا وسطا كما من قبل هذا كذا ذكرهنا وهذا اذا لم يعلم مفسدة  
 في الرفع الى القاضى اما اذا علم فلا كما ذكرنا وعن ابي سليمان الجرجاني <sup>رح</sup>  
 انه قال مات رجل يقال له ليث المرنري رح ولم يوص الى احد فباع  
 محمد رح متاعه وكفته في بيع من يزيد ولم يكن محمد اقصيا يومئذ قال  
 هو الحق عندنا من المهدايترو بيع الوصي على الكبير الغائب جائز  
 في كل شيء الا في العقار لان الاب يلي ما سواه ولا يليه وكذا وصيه فيه  
 وكان القيا من ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لان لا يملك الاب على  
 الكبير استحسانا لما انه حفظ الشارع الفساد اليه وحفظ الثمن ليس <sup>وهو</sup>  
 يملك الحفظ اما العقار محصن بنفسه <sup>من</sup> <sup>نوا</sup> <sup>من</sup> النهاية والوجه الثاني اذا كان  
 حيا فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقولات لان بيع  
 المنقولات من جملة الحفظ ولا يبيع العقار لانه لو باعه لاجل الحفظ وبيع  
 العقار ليس من الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه  
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم  
 لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تهلك غالباً فيبغى الحكم عليه لا على  
 النادر <sup>من</sup> الكافي حتى لو خيف هلاك العقار او هلاك بناءه  
 قيل يملك لان البيع في هذه الحالة من الحفظ والاصح انه لا <sup>يملك</sup>  
 مع اصول انقضاء ولا يبيع العقار لان بيع الدمار ليس من  
 الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه قال بعضهم  
 يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح <sup>من</sup> <sup>من</sup>



ادب القاضي للخصاف قال فان كانت للصبيان مال فتقتسم في اموالهم  
 ولو كان فيهم وارث كبير اخذ حصته ورثة صغار وكبار وفي التركة دين  
 وعقار توى بعض المال وانفق الكبير البعض على انفسهم وعلى الصغار  
 فيما توى فهو على كلهم وما انفق الكبير ضمنوا حصته لصغار انت كانوا  
 انفقوا بغير امر القاضي او الوصي وما انفقوا بامر القاضي والوصي عليهم  
 حسبت لهم مثلهم <sup>من المحيط</sup> واذا اوصى لام ولده بثلث ماله في <sup>وصيته</sup>  
 او في مرضه ثم مات فانه يصح الوصية لها من الثلث وهذا الاستحسان  
 وكان القياس ان لا يصح الوصية لام الولد وكذا في الصنوان الاصله  
 من القتاوى الناطقي واما العبد فعلى سبعة اوجه احده ان يوصي  
 لعبد نفسه بشيئ فهو باطل لا يجوز والثاني لعبد وارثه فانه ايضا <sup>يحوز</sup>  
 والثالث ان يوصي لعبد رجل غير وارث فانه جائز وهو لمولى العبد  
 والرابع ان يوصي لام ولده فهو جائز ايضا من الثلث والخامس ان  
 يوصي لمدبره فهو جائز من الثلث والسادس ان يوصي لعبد <sup>قسيته</sup>  
 فهو جائز وكان مدبره يعتق من الثلث بعد موته <sup>من المحيط</sup>  
 في المستقي اذا قال ان مت من مرض هذا فطلانة حرة وما كان في  
 يد ها من شيئ فهو عليها صدقة قال امرئ ذلك جائز على وجه <sup>الصدقة</sup>  
 ولها ما كان في يد ها يوم مات وعليها البينة ان هذا كان في يد ها  
 يوم مات <sup>من التهذيب</sup> ولو قال انت مدبر او دبرت <sup>انت</sup>  
 حرا وان مت فانت حرا ووصيتك برقبلك او بثلث مالي ونحوها



من الالفاظ التي تنبئ عن العتق بعد الموت يصير مدبرا وحكما الله  
 لا يجوز تمليك من بيع وغيره خلافا للشافعي راجع <sup>من الحاوي</sup> <sup>سئل</sup>  
 عن اوصى بعتق عبده واوصى لهما بصله وللعبد متاع وكسوة كسائهم  
 صاحبهم ومتاع وهبه غير لمولى لهما قال لا يكون للعبد من ذلك المتاع  
 شيئا الا ما يوارى عورتهم <sup>من الصيرفية</sup> <sup>سئل البرهان</sup>  
 قال اين كنزك را از او كنيد واعطوا لها عشر ون دينار ذهبا بعد موته  
 هل تصح هذه الوصية بالذات <sup>قال نعم</sup> لان هذه وصية بعد العتق  
 وبعد العتق صارت اجنبية الا يرحا ان الوصية لام الولد تصح بهذا  
 الطريق لان ثبوت حكم الوصية ما بعد موت المولى وبعد موت  
 المولى يعتق ثم تبين حكم الوصية <sup>من الحاوي</sup> وفي فناء ابن الفضل  
 سئل عن اوصى ان يعتق عنه امة كذا او يعطي لها من ثلث مال كذا  
 قال ان كانت الامة معينة جاز لها الوصية بالعتق وبالمال وان كانت  
 غير عينها جازت الوصية بالعتق ولا يجوز بالمال <sup>من الكافي</sup>  
 ومن عجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره اذ لو لم يفعل ذلك  
 لتضرر الوصي بعجزه عن التصرف او الورثة بتلك التصرف ولو  
 شك اليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فربما يكون  
 الشاكي كاذبا ويريد التخفيف على نفسه ولو ظهر عند القاضي عجز  
 هذا استبد له رعاية للنظر وان كان قادرا على التصرف <sup>فليس</sup>  
 للقاضي ان يخرج لانه لو اختار غيره لكان دون ذلك مختارا للميت



وغيره لا مكان البقاؤه <sup>اولى</sup> الا يرضى ان يقدم على اب الميت مع كمال  
 شفقتة فلا ت يقدم على غيره احق وكذا اذا اشدت الورثة او بعضهم  
 الوصي القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبد له منه حياة لان  
 الموصي اختاره ورضي به فالشاكى قد يكون ظالما في شكواه <sup>شبه</sup> فحالم  
 خائفة لا يحتاج القاضي الى الاستبداد به فان علم خيانتة عزله لان <sup>المو</sup>ص  
 اعتمد عليه لا مانتة والظاهر انه لو علم خيانتة يعزله والقاضي بعد  
 موته قائم مقامه في النظر له فيعزله ويقوم غيره مقامه نظر الميت  
 من شرح الطحاوي قال الاولياء اليا لعون الاحرار على ثلث مراتب  
 اما ان يكون الوصي امينا ولكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف  
 وغيره فللقاضي ان يشد عضده ما بين آخر ولا يعزله لانه امين  
 واما ان يكون الوصي قويا امينا يمكنه القيام على مال الميت والحفظ  
 يحتاج اليه من التصرف فليس للقاضي ان يعزله واما ان يكون الوصي  
 خائفا قد ظهرت خيانتة فللقاضي ان يعزله وينصب وصيا آخر امينا  
 حتى لا يتوي تركة الميت <sup>من</sup> الطحاوي وعن الحسن بن مطيع قال  
 سألت بشر بن عياث عن اذا اتهمه القاضي قال في قول ابي حنيفة  
 راح يجعل القاضي معه غيره قال ابو يوسف راح يخرججه وهو القيا  
 لان اباه لو كان حيا وخيف عليه من مال الصبي يخرججه من يده <sup>قال</sup> الوصي  
<sup>اولى</sup> من الفتاوى الصغرى الوكالة بعد موت الموكل وصاية  
 ويصير وصيا والوصاية في حال حياة الموصي وكالة علم ان كل واحد <sup>منها</sup>



ينعقد بنقطة الآخر والعبرة بحالة الحياة وبعد الموت من التباين  
رجل قال للآخر في وصيته بالفارسية يمارى دار فرزند ان ماسيس من  
فقد جعله وصيا في تركته وكذا الوقال تعهد هم وقم بامرهم ومايجري  
مجره ولو قال المريض غم كما من وأن فرزند ان بخورند بعد از وفات او  
قال فرزند ان مرا ضايع ممان يصير وصياهم من عنوان القضاء وسئل  
عن امرأة قالت لزوجها في مرض موته الى من تسلم اولادي قال اليك  
واسلمها الى الله تعالى قال نصير المرأة وصيته من التهنيد وصي  
الى رجل في نوع يكون وصيا في الانواع كلها خلا فالجهد وتر فرج  
من الظهيرية الوصي اذا حضرة الوفات واوصى الى رجل اخر <sup>لمسئلة</sup>  
على ثلثة اوجه اما ان قال اوصيت اليك في مالي وفي ما زالميت <sup>الاول</sup>  
ففي هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان قال اوصيت اليك  
ولم يزل على هذا ففي هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان  
قال اوصيت اليك في تركتي ففي هذا الوجه عن ابي حنيفة راج <sup>صحي</sup>  
في التركيتين وقال صاحباه هو وصي في تركته خاصة <sup>الطحاوي</sup> من شرح  
قال وكل مريض صار به صاحبه اذا فرأش ثم مات عنه صار حكمه حكم  
المريض <sup>من الحاوي</sup> وسئل ابو بكر عن مرض الموت الذي اضناه  
قال بعضهم الذي لا يقدر ان يقوم الا ان يقمه انسان وقيل اذا كان  
صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وقيل اذا كان لا يقدر على المشي  
الا ان يهادي بين الاثنين وقيل اذا لم يقدر ان يصلي قائما وهي عن



بشك اداته صب ماء في الكونر ثم في كونر آخر وكان مريضاً وقال لو ارشده  
 احفظ امره ان يبين له ان فيه قوته ويجوز تصرفه قال الفقيه القول  
 الذي قال لم يقدر ان يصلي قائماً احب اليّ وبه اقول <sup>في فتاوى</sup> ما  
 التهر وسئل ابو نصر الدبوسي راجع عن به حتمى وهو معلول غير انه <sup>يذهب</sup>  
 ويجئ ويجلس ويقوم قال فان المريض الذي لم يصح اقراره لو ارشده  
 اذا لم يمكنه ان يتصرف في مال نفسه <sup>في فتاوى</sup> الشافعي سئل عن <sup>هذه</sup>  
 المسئلة فقال كثرت فيه اقوال المشايخ واعتمادنا على ما قال محمد بن  
 فضال وهو ان لا يقدر على ان يذهب في حوائج نفسه خارج الدار  
 من الثمار خاصة ثم المريض يعتبر بربعائه من الثلث فهو ان يكون  
 مريضاً صاحب فراش لا يطيق القيام لحاجته ويعذر له في الصلوة <sup>على</sup>  
 ويخاف عليه الموت وان طال به المرض ولا يخاف عليها الموت كالنفا <sup>لج</sup>  
 والشلل ونحوهما كما اذا كان مقعداً او منافهذ الا يكون في حكم المتز <sup>نفس</sup>  
 الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فانه يعتبر من ثلث ماله  
 من النية سبعة اشياء من ثلث مال الميت وصاياه وهباته في ماله  
 وصدقاته ومحاباته في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والمهور  
 وعق مكاثبه في مرضه وعق مدبره من الطهيرة وحده من  
 الموت كالموافية والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب من الموت  
 كان مرض الموت سواء كان صاحب الفراش او لم يكن <sup>منه</sup>  
 النضاة وكذا اذا اوصى لواحد من الورثة يتوقف الوصية على







الوصي انى القاضى ولا بينة للمدعى فاسرأ ديمين الوصي فان كان الوصي <sup>معتق</sup>  
 وارثا حلفه لان اقراره جائز في حصته نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلفه  
 من القنية ومنها انه ادعى على رجل انه وصي الميت تقبل بينته ولا  
 يحلف المدعى عليه ومنها ان من ادعى على ميت مالا او حقاً من الحقوق <sup>المحقق</sup>  
 وقدم وصيه الذي ليس بوارث الى الحاكم فليس له ان يحلفه لان  
 اليمين لرجاء النكول والنكول بذل او اقرار وليس للوصي ولا للاب  
 في حق الصغير ذلك <sup>ط</sup> ولو كان الوصي وارثا يحلف لانه يملك  
 البذل في حصته ومنها انه اذا ادعى ان فلانا الميت اوصى الى والي  
 هذا فامكر تقبل البينة عليه ولا يحلف <sup>ط</sup> من شرح الطحاوي ولو <sup>هلك</sup>  
 المال في يد احد الوصيين فانه لا يضمن لاحصه نفسه ولا حصه غيره <sup>بلك</sup>  
 لان يده كانت امينة سواء كانت مما يحتمل التسمية او لا يحتمل التسمية ولا  
 الا بالخلع او بالاستهلاك <sup>ط</sup>

### كتاب الفرائض

من شرح الطحاوي وذو الرحم لا يرث مع <sup>ط</sup> بقدره ولا يرث  
 ايضا مع اصحاب الفرائض الا مع الزوج والزوجة فانه لا يرث <sup>عديهما</sup>  
 والباقي يكون لذوي الارحام <sup>ط</sup> من الذخيرة اعلم ان الكفار يرثون  
 فيما بينهم بالاسباب التي توارث بها المسلمون فيما بينهم <sup>ط</sup>  
 من دس الجور ولا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا الذمي  
 الحربي ولا الحربي الذمي وفاقاً من المتفق <sup>ط</sup> ثم المعاني الى انجات



الارث <sup>في</sup> الكفر والرق وقيل المورث <sup>في</sup> من عدة الفتاوى ولو  
 ترك بنتا فلها نصف ما ترك والباقي للعصبة فان لم يكن له عصبة  
 فلها الكل <sup>في</sup> من الذخيرة اول من يقسم عليهم الميراث اصحاب <sup>نفس</sup> الف  
 ثم العصباء من جهة النسبة ثم مولى العاقلة ثم الودعي <sup>السهم</sup> وذوي  
 ثم علم ذوي الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالنسب <sup>في</sup> من  
 السراجية اذ اقامت المعتق عن معتق او معتقة وعن صاحب فرض  
 فانه يعطى لصاحب الفرض فرضه والباقي للمعتق <sup>في</sup> من السعائقي  
 وذكر في الذخيرة واذا مات المعتق ولم يترك الا ابنة المعتق فلا شيء <sup>ليست</sup>  
 للمعتق في ظاهره واذا اصحابنا سرح وميراث المعتق لبيت المال <sup>بعض</sup>  
 مشايخنا كانوا يفتون في هذه المسئلة بدفع المال الى ابنة المعتق لا يظن <sup>يق</sup>  
 الارث بل لانها اقرب الى الميت من بيت المال الا يرى انها لو كانت  
 ذكرا لا يستحق المال كيف وان لم يكن في ثمر ما نسا بيت المال وانما كان  
 بيت المال في ثمر من الصحابة والتابعين رضوا فانه لو صرف ذلك  
 الى سلطات الوقت او القاضي والظاهر انهم لا يصرفون ذلك  
 الى مصارفه وهكذا كان يفتي القاضي الامام ابو بكر الزرنجري  
 والقاضي الامام صدر الاسلام سرح وذكر القاضي الامام عبد الواد <sup>حد</sup>  
 في فرائضه ان القاضي عن سهام الزوج والنزوجة لا توضع في <sup>نفس</sup>  
 المال اليوم لما قلنا ثم يدفع اليهما لانه اقرب الى الميت من غير <sup>في</sup>  
 فكان المصروف اليهما اولى وكذا الابن والابنة من الرضا <sup>اذا</sup>



